

شرح عقيدة أهل السنة الأخيار

بدراسة أحاديث المختار

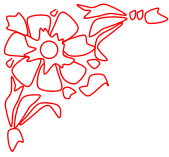
مِنْ أَحَادِيثِ سَيِّدِ الْأَبْرَارِ

(في المعتقد الصحيح)

الجزء الأول

تأليف

أبي عبد الله محمد بن علي بن حزام الفضلي البعداني



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مُقَدَّمَةُ الْمُؤَلَّفِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى، وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى، وَأَقَامَ حُجَّتَهُ عَلَى أَهْلِ الضَّلَالِ وَالْعَمَى، فَأَرْسَلَ رُسُلَهُ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ، وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ، فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَاهُ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى، وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِهِ فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَيُخْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى.

وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، بَعَثَهُ اللَّهُ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا، وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا، وَجَعَلَ اتِّبَاعَهُ، وَاتِّبَاعَ هُدْيِهِ عِلَامَةً لِمَحَبَّتِهِ سُبْحَانَهُ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، أَمَا بَعْدُ:

فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ الْحَقَّ صِرَاطًا وَاحِدًا مُسْتَقِيمًا، وَمَا سِوَاهُ بَاطِلًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ ذَلِكَكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿[الأنعام: ١٥٣].

فَلَا فَلَاحَ لِأَحَدٍ إِلَّا بِأَنْ يَلْتَزِمَ صِرَاطَ اللَّهِ الْمُسْتَقِيمِ، الَّذِي سَلَكَهُ رَسُولُهُ ﷺ وَالْمُؤْمِنُونَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٧].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَتُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالسَّيْفُوتُ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وَعَلَيْهِ فَيَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَسْتَمْسِكَ بِهَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَنْهَجِهِ وَعَقِيدَتِهِ، وَيَبْتَغِدَ وَيَحْذَرُ مِنْ كُلِّ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ، وَلَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى مَنْهَجِهِ سَائِرِينَ، وَعَنِ الْحَقِّ مُدَافِعِينَ، وَلِلْكَفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُبْتَدِعَةِ مُجَاهِدِينَ، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ عَلَى النَّاسِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَمَنْ خَالَفَ مَنَاجِهُ هَذِهِ الطَّائِفَةِ النَّاجِيَةِ الْمَنْصُورَةِ؛ فَإِنَّهُ يَقَعُ فِي فِرَقِ الضَّلَالِ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الْمِلَّةَ سَتَفْتَرُقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ، ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلِذَلِكَ اعْتَنَى الْعُلَمَاءُ بَبَيَانِ الْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ، وَمَا يُضَادُّهَا مِنَ الشَّرِكِ وَالْكُفْرِ وَالْبِدْعِ فِي كُتُبٍ كَثِيرَةٍ، سَوَاءٌ كَانَتْ مُنْفَرِدَةً فِي ذَلِكَ، أَوْ فِي ضَمَنِ غَيْرِهَا مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ.

وَقَدْ وَفَّقَنِي اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -وَلَهُ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ- لِحُجْمَةٍ مِنْ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمُعْتَقَدِ الصَّحِيحِ فِي كِتَابٍ؛ لِتَيْسِيرِ حِفْظِهَا؛ وَلِيَكُونَ مَنْ حَفِظَ الْقُرْآنَ وَحَفِظَهَا؛ قَدْ جَمَعَ فِي صَدْرِهِ أَدْلَةَ الْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَقَدْ أَسْمِيتُ كِتَابِي هَذَا: «الْمُخْتَارُ مِنْ أَحَادِيثِ سَيِّدِ الْأَبْرَارِ فِي الْمُعْتَقَدِ الصَّحِيحِ».

وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ الْكِتَابُ صَالِحًا لِلْحِفْظِ؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ الْأَحَادِيثِ الْمَذْكُورَةِ قَصِيرَةٌ صَالِحَةٌ لِذَلِكَ، وَأَرْجُو أَيْضًا أَنْ يَكُونَ صَالِحًا لِلتَّدْرِيسِ فِي بَابِ التَّوْحِيدِ وَالْعَقِيدَةِ؛ فَكَثِيرًا مَّا يَسْتَشِيرُنِي عِدَّةٌ مِنَ الْإِخْوَةِ الَّذِينَ يَخْرُجُونَ دَعْوَةً؛ لِتَعْلِيمِ النَّاسِ فِي الْكِتَابِ الْمُنَاسِبِ فِي التَّوْحِيدِ وَالْعَقِيدَةِ لِتَدْرِيسِهِ؛ فَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ الْكِتَابُ صَالِحًا لِذَلِكَ أَيْضًا؛ فَقَدْ ذَكَرْتُ فِيهِ أَبْوَابَ الْعَقِيدَةِ بَابًا بَابًا مَعَ ذِكْرِ الْأَدِلَّةِ عَلَى ذَلِكَ؛ فَلِلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى مَا أَلْهَمَ وَعَلَّمَ.

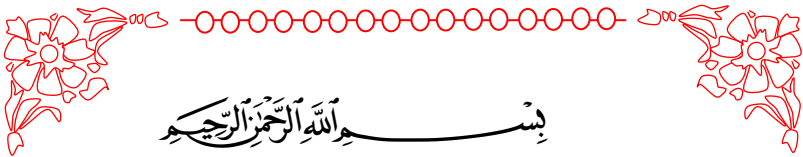
وَقَدْ كَانَ ابْتِدَائِي بِجَمْعِ هَذَا الْكِتَابِ فِي أَوَاخِرِ شَوَّالٍ مِنْ عَامِ (١٤٣٠) مِنَ الْهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ، ثُمَّ فَرَعْتُ مِنْهُ فِي شَهْرِ جُمَادَى الْأُولَى مِنْ عَامِ (١٤٣١) مِنَ الْهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ؛ فَأَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهَذَا الْكِتَابِ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ الْإِسْلَامَ وَالْمُسْلِمِينَ.

وَأَسْأَلُ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا أَنْ يَغْفِرَ لِي وَلِوَالِدَيَّ، وَمَشَائِجِي، وَمَنْ أَعَانَنِي عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ، وَأَنْ يُكْرِمَنَا بِرِضْوَانِهِ وَالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ.

كِتَبُهُ

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ حِزَامٍ الْفَضْلِيُّ الْبَعْدَانِيُّ

فِي دَارِ الْحَدِيثِ بِدِمَاجِ حَرَسَهَا اللَّهُ (٣/٦/١٤٣١ هـ)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أركان الإيمان والإسلام

﴿١﴾ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بُيِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

﴿٢﴾ وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ؛ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ، لَا يَرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتُحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا». قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ: فَعَجَبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ. قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ. قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ». قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ. قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ». قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ. قَالَ «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ». قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا. قَالَ: «أَنْ تَلِدَ الْأُمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاءَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوُلُونَ فِي الْبُيُوتِ». قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ، فَلَبِثْتُ مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا عُمَرُ، أَتَدْرِي مِنَ السَّائِلِ؟» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ «فإِنَّهُ جَبْرِيلُ أَتَاكُمْ

(١) أخرجه البخاري برقم (٨)، ومسلم برقم (١٦).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٤٢٦٩)، ومسلم برقم (٩٦).

ﷺ: «لَا تَقْتُلْهُ». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ قَطَعَ إِحْدَى يَدَيَّ، ثُمَّ قَالَ: ذَلِكَ بَعْدَ مَا قَطَعَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا تَقْتُلْهُ؛ فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. (١)

مسائل العقيدة المتعلقة بالأحاديث

١) تعريف الإيمان والإسلام.

سيأتي الكلام على حقيقة الإيمان إن شاء الله تعالى في باب الإيمان قول وعمل.
وقال الإمام ابن رجب رحمته الله في «جامع العلوم والحكم» في شرح حديث (٢):
الإيمان: هو تصديق القلب وإقراره ومعرفته، والإسلام: هو استسلام العبد لله وخضوعه وانقياده له، وذلك يكون بالعمل، وهو الدين كما سمي الله في كتابه الإسلام ديناً، وفي حديث جبريل سمي النبي ﷺ الإسلام والإيمان والإحسان ديناً. اهـ

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في كتابه «بيان تلبيس الجهمية» (٤/٢٢٣):
والإسلام: هو الاستسلام لله وحده، وله ضدان: الإشراف والاستكبار؛
فالمستكبر استكبر عن الإسلام له، والمشرک استسلم لغيره، وإن كان قد استسلم له. اهـ.
قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في كتابه «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» (٤/٢٢٣):
والإسلام هو أن يستسلم العبد لله وحده؛ فيعبده وحده بما أمره به؛ فمن استسلم له ولغيره كان مشركاً، والله لا يغفر أن يشرك به ومن لم يستسلم له بل استكبر عن عبادته كان ممن قيل فيه: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]. اهـ.

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في كتابه «النبوات» (١/٤١٧):
والإسلام: هو أن يستسلم لله، لا لغيره؛ فيعبد الله ولا يشرك به شيئاً، ويتوكل

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٠١٩)، ومسلم برقم (٩٥).

عليه وحده، ويرجوه، ويخافه وحده، ويُحِبُّ الله المحبّة التامّة، لا يُحِبُّ مخلوقاً كحبه الله، بل يُحِبُّ الله، ويُبغض الله، ويُوَالِي الله، ويُعَادِي الله، فمن استكبر عن عبادة الله لم يكن مسلماً، ومن عبد مع الله غيره لم يكن مسلماً. اهـ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام **رَحِمَهُ اللهُ** كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٢٦٣/٧):

وَدِينُ الْإِسْلَامِ الَّذِي ارْتَضَاهُ اللَّهُ وَبَعَثَ بِهِ رَسُولَهُ هُوَ الْإِسْتِسْلَامُ لِلَّهِ وَحْدَهُ؛ فَأَصْلُهُ فِي الْقَلْبِ هُوَ الْخُضُوعُ لِلَّهِ وَحْدَهُ بِعِبَادَتِهِ وَحْدَهُ دُونَ مَا سِوَاهُ. فَمَنْ عَبَدَهُ وَعَبَدَ مَعَهُ إِلَهًا آخَرَ؛ لَمْ يَكُنْ مُسْلِمًا، وَمَنْ لَمْ يَعْبُدْهُ بَلْ اسْتَكْبَرَ عَنْ عِبَادَتِهِ؛ لَمْ يَكُنْ مُسْلِمًا وَالْإِسْلَامُ هُوَ الْإِسْتِسْلَامُ لِلَّهِ، وَهُوَ الْخُضُوعُ لَهُ وَالْعُبُودِيَّةُ لَهُ. هَكَذَا قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: أَسْلَمَ الرَّجُلُ إِذَا اسْتَسْلَمَ؛ فَالْإِسْلَامُ فِي الْأَصْلِ مِنْ بَابِ الْعَمَلِ عَمَلَ الْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ.

وَأَمَّا الْإِيمَانُ فَأَصْلُهُ تَصَدِيقٌ وَإِقْرَارٌ وَمَعْرِفَةٌ فَهُوَ مِنْ بَابِ قَوْلِ الْقَلْبِ الْمُتَضَمِّنِ عَمَلَ الْقَلْبِ؛ وَالْأَصْلُ فِيهِ التَّصَدِيقُ وَالْعَمَلُ تَابِعٌ لَهُ. اهـ

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ **رَحِمَهُ اللهُ** فِي "طَرِيقِ الْهَجْرَتَيْنِ وَبَابِ السَّعَادَتَيْنِ" (ص ٤١١):

وَالْإِسْلَامُ: هُوَ تَوْحِيدُ اللَّهِ وَعِبَادَتُهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَالْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ وَاتِّبَاعُهُ فِيمَا جَاءَ بِهِ، فَمَا لَمْ يَأْتِ الْعَبْدَ بِهَذَا فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ. اهـ

قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ **رَحِمَهُ اللهُ** فِي "الْأُصُولِ الثَّلَاثَةِ":

الْإِسْلَامُ: هُوَ الْإِسْتِسْلَامُ لِلَّهِ بِالتَّوْحِيدِ وَالْإِنْقِيَادِ لَهُ بِالطَّاعَةِ وَالْبِرَاءَةِ مِنَ الشَّرِكِ وَأَهْلِهِ. اهـ

﴿٢﴾ دِينَ الْإِسْلَامِ هُوَ دِينُ الْأَنْبِيَاءِ أَجْمَعِينَ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ **رَحِمَهُ اللهُ** كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (١٤٩/٢٧):

وَالْإِسْلَامُ دِينُ الرُّسُلِ كُلِّهِمْ أَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ وَكُلُّهُمْ بُعِثُوا بِالْإِسْلَامِ.

كَمَا قَالَ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَتَقَوْمُ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذِكْرِي بِآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴿٧١﴾ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجَرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٧٢﴾﴾ [يونس: ٧١-٧٢]، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴿١٣٠﴾﴾ [البقرة: ١٣٠]، إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْتُ قَالَ أَسْلَمْتَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٣١﴾ [البقرة: ١٣١]، وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَبْنَئِي إِنْ اللَّهُ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [البقرة: ١٣٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ مُوسَى يَقَوْمُ إِن كُنْتُمْ ءَامِنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ ﴿٨٤﴾﴾ [يونس: ٨٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ ءَامِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا ءَامِنَا وَآشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿١١١﴾﴾ [المائدة: ١١١].

وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ دِينَنَا وَاحِدٌ»^(١) فِدِينُ الرُّسُلِ كُلِّهِمْ دِينٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ عِبَادَةُ اللَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ بِمَا أَمَرَ بِهِ وَشَرَعَهُ، كَمَا قَالَ: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا نَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ﴿١٣﴾﴾ [الشورى: ١٣]، وَإِنَّمَا يَتَنَوَّعُ فِي هَذَا الدِّينِ الشَّرْعُ وَالْمُنْهَاجُ كَمَا قَالَ: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴿٤٨﴾﴾ [المائدة: ٤٨]، كَمَا تَتَنَوَّعُ شَرِيعَةُ الرَّسُولِ الْوَاحِدِ. فَقَدْ كَانَ اللَّهُ أَمَرَ مُحَمَّدًا ﷺ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، ثُمَّ أَمَرَهُ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى الْكَعْبَةِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ، وَهَذَا فِي وَقْتِهِ كَانَ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَكَذَلِكَ شَرِيعَةُ التَّوْرَةِ فِي

(١) ذكره رحمه الله بالمعنى، والذي في البخاري (٣٤٤٣)، ومسلم (٢٣٦٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ بلفظ: «الْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ مِنْ عِلَاتٍ، وَأُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى، وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ، فَلَيْسَ بَيْنَنَا نَبِيٌّ».

وَقَتِهَا كَانَتْ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَشَرِيعَةُ الْإِنْجِيلِ فِي وَقْتِهِ كَانَتْ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَمَنْ آمَنَ بِالتَّوْرَةِ ثُمَّ كَذَّبَ بِالْإِنْجِيلِ خَرَجَ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ وَكَانَ كَافِرًا. وَكَذَلِكَ مَنْ آمَنَ بِالْكِتَابَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ وَكَذَّبَ بِالْقُرْآنِ كَانَ كَافِرًا خَارِجًا مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ؛ فَإِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ يَتَضَمَّنُ الْإِيمَانَ بِجَمِيعِ الْكُتُبِ وَجَمِيعِ الرُّسُلِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦-١٣٧] الآية. اهـ.

﴿٣﴾ دعوة النبي ﷺ وشريعته ناسخة لكل شريعة قبلها، ولا يقبل الله غيرها.

قال شيخ الإسلام **رحمته الله** كما في "مجموع الفتاوى" (١١/٥٢٢):
والله تعالى بعث الرُّسُلَ وَأَنْزَلَ الْكُتُبَ؛ لِيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «إِنَّا مَعَشَرَ الْأَنْبِيَاءِ دِينُنَا وَاحِدٌ»^(١) فَالْدِّينُ وَاحِدٌ وَإِنْ تَفَرَّقَتِ الشَّرْعَةُ وَالْمِنْهَاجُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [٢٥] ﴿الْأَنْبِيَاءُ: ٢٥﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَسَأَلَ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجْعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ﴾ [٤٥] ﴿الزَّخْرَفُ: ٤٥﴾، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]

وَمِنْ حِينَ بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ مَا يَقْبَلُ مِنْ أَحَدٍ بَلَّغَتْهُ الدَّعْوَةُ إِلَّا الدِّينَ الَّذِي بَعَثَهُ بِهِ؛ فَإِنْ دَعْوَتُهُ عَامَّةٌ لِجَمِيعِ الْخَلَائِقِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]. وَقَالَ ﷺ: «لَا يَسْمَعُ بِي مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ ثُمَّ لَا يُؤْمِنُ بِي إِلَّا دَخَلَ النَّارَ»^(٢) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ

(١) ذكره رحمه الله بالمعنى، والذي في البخاري (٣٤٤٣)، ومسلم (٢٣٦٥) عن أبي هريرة **رحمته الله**، عن النبي ﷺ بلفظ: «الْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ مِنْ عِلَاطٍ، وَأُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى، وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ، فَلَيْسَ بَيْنَنَا نَبِيٌّ».

(٢) أخرجه مسلم (١٥٣) عن أبي هريرة **رحمته الله**.

شَيْءٍ فَسَأَكْتُبَهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾
 الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَحْدُثُ لَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ
 وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ
 وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ
 فَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ۖ أُولَٰئِكَ هُمُ
 الْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٦-١٥٧﴾. ﴿قُلْ يَتَّيِّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ
 إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ
 فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَتِهِ وَاتَّبِعُوهُ
 لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾ [الأعراف: ١٥٨].

فَعَلَى الْخَلْقِ كُلِّهِمْ إِتْبَاعُ مُحَمَّدٍ ﷺ فَلَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ، وَيَعْبُدُونَهُ بِشَرِيعَةِ
 مُحَمَّدٍ ﷺ لَا بَغْيَ لَهَا قَالِ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا
 وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الجاثية: ١٨]، ﴿إِنَّهُمْ لَنُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ
 شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الجاثية: ١٩].

وَيَجْتَمِعُونَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا يَتَفَرَّقُونَ كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ
 قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا: أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ
 اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَأَنْ تَنَاصَحُوا مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ أَمْرَكُمْ»^(١).

وَعِبَادَةُ اللَّهِ تَتَضَمَّنُ كَمَالَ مَحَبَّةِ اللَّهِ وَكَمَالَ الدُّلِّ لِلَّهِ فَأَصْلُ الدِّينِ وَقَاعِدَتُهُ
 يَتَضَمَّنُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ هُوَ الْمَعْبُودَ الَّذِي تُحِبُّهُ الْقُلُوبُ وَتَخْشَاهُ، وَلَا يَكُونُ لَهَا إِلَهٌ
 سِوَاهُ وَالْإِلَهَ مَا تَأْلَهُ الْقُلُوبُ بِالْمَحَبَّةِ وَالتَّعْظِيمِ وَالرَّجَاءِ وَالْخَوْفِ وَالْإِجْلَالِ
 وَالْإِعْظَامِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَرْسَلَ الرَّسُلَ بِأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ؛ فَتَخْلُو الْقُلُوبُ

(١) أخرجه مسلم (١٧١٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقوله: «وَأَنْ تَنَاصَحُوا مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ أَمْرَكُمْ» لم تذكر في
 «صحيح مسلم»، وهي في «مسند أحمد» (٨٧٩٩)، وبها يتم العدد (ثلاثا).

عَنْ مَحَبَّةٍ مَا سِوَاهُ بِمَحَبَّتِهِ، وَعَنْ رَجَاءٍ مَا سِوَاهُ بِرَجَائِهِ، وَعَنْ سُؤَالٍ مَا سِوَاهُ بِسُؤَالِهِ،
وَعَنْ الْعَمَلِ لِمَا سِوَاهُ بِالْعَمَلِ لَهُ، وَعَنْ الْإِسْتِعَانَةِ بِمَا سِوَاهُ بِالْإِسْتِعَانَةِ بِهِ. انتهى.

٤) وسطية هذه الأمة في دينها على سائر الأمم.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام **رحمته الله**، كَمَا فِي كِتَابِهِ "الْجَوَابُ الصَّحِيحُ لِمَنْ بَدَّلَ دِينَ الْمَسِيحِ"
(٢/٢٦٠):

وَأَمَّا أُمَّةُ مُحَمَّدٍ **ﷺ**، فَإِنَّ اللَّهَ هَدَاهُمْ لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ الْأُمَمُ قَبْلَهُمْ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ
وَهَذَا بَيِّنٌ، فَإِنَّهُمْ عَلَى الْحَقِّ وَالْعَدْلِ الْوَسْطَ بَيْنَ طَرَفِي الْبَاطِلِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي
اتِّبَاعِهِمُ الْحَقَّ الَّذِي اخْتَلَفَتْ فِيهِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فِي التَّوْحِيدِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْأَخْبَارِ
وَالْتَّشْرِيعِ وَالنَّسْخِ وَالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَالتَّصَدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ.
أَمَّا التَّوْحِيدُ فَإِنَّ الْيَهُودَ شَبَّهُوا الْخَالِقَ بِالْمَخْلُوقِ فَوَصَفُوا الرَّبَّ سُبْحَانَهُ
بِصِفَاتِ النَّقْصِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِهَا الْمَخْلُوقُ فَقَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَبَخِيلٌ وَأَنَّهُ يَتَعَبُ
وغير ذلك.

وَالنَّصَارَى وَصَفُوا الْمَخْلُوقَ بِصِفَاتِ الْخَالِقِ صِفَاتِ الْكَمَالِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِهَا
الْخَالِقُ فَقَالُوا: عَنِ الْمَسِيحِ أَنَّهُ خَالِقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْقَدِيمُ الْأَزَلِيُّ عَلَامُ
الْغُيُوبِ الْقَادِرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ و ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ
دُونِ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣١] الآية.

وَالْمُسْلِمُونَ هَدَاهُمُ اللَّهُ لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ فَلَمْ يُشَبَّهُوا الْخَالِقَ
بِالْمَخْلُوقِ وَلَا الْمَخْلُوقَ بِالْخَالِقِ بَلْ أَثْبَتُوا لِلَّهِ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ
وَنَزَّهُوهُ عَنِ النَّقَائِصِ وَأَقَرُّوا بِأَنَّهُ أَحَدٌ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَلَيْسَ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ فِي
شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ فَتَزَّهَوُّهُ عَنِ النَّقَائِصِ خِلَافًا لِلْيَهُودِ وَعَنْ مُمِثَالَةِ الْمَخْلُوقِ
لَهُ خِلَافًا لِلنَّصَارَى.

وَأَمَّا الْأَنْبِيَاءُ عليه السلام فَإِنَّ الْيَهُودَ قَتَلُوا بَعْضًا وَكَذَّبُوا بَعْضًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ ٨٧ [البقرة: ٨٧]. وَالنَّصَارَى أَشْرَكُوا بِهِمْ وَبِمَنْ هُوَ دُونُهُمْ فَعَبَدُوا الْمَسِيحَ بَلِ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَجَعَلُوا الْخَوَارِجَ رُسُلًا لِلَّهِ وَزَعَمُوا أَنَّ الْإِنْسَانَ يَصِيرُ بِطَاعَتِهِ بِمَنْزِلَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَصَوَّرُوا تَمَاثِيلَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَصَارُوا يَدْعُونَهُمْ وَيَسْتَشْفِعُونَ بِهِمْ بَعْدَ مَوْتِهِمْ وَإِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا وَصَوَّرُوا فِيهِ تَمَاثِيلَهُمْ.

وَفِي «الصَّحِيحِينَ» أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ لَهُ كَنِيسَةٌ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ وَذَكَرَ مِنْ حُسْنِهَا وَتَصَاوِيرِ فِيهَا فَقَالَ: «أُولَئِكَ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ التَّصَاوِيرَ أُولَئِكَ شَرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» ^(١). وَأَمَّا الْمُسْلِمُونَ فَهَدَاهُمُ اللَّهُ لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ فَأَمَّنُوا بِأَنْبِيَاءِ اللَّهِ كُلِّهِمْ وَلَمْ يَفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَلَمْ يَغْلُوا فِيهِمْ غُلُو النَّصَارَى وَلَا قَصَّروا فِي حَقِّهِمْ تَقْصِيرَ الْيَهُودِ.

وَكَذَلِكَ قَتَلَ الْيَهُودُ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ وَالنَّصَارَى يُطِيعُونَ مَنْ يَأْمُرُ بِالشَّرِّ وَإِنَّ الشَّرَّكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ وَيُطِيعُونَ مَنْ يُحَرِّمُ الْحَلَالَ وَيُحِلُّ الْحَرَامَ وَالْمُسْلِمُونَ يُطِيعُونَ مَنْ يَأْمُرُ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَلَا يُطِيعُونَ مَنْ يَأْمُرُ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ.

وَالنَّصَارَى فِيهِمُ الشَّرْكُ بِاللَّهِ وَالْيَهُودُ فِيهِمُ الْإِسْتِكْبَارُ عَنْ عِبَادَةِ اللَّهِ، كَمَا قَالَ - تَعَالَى - فِي النَّصَارَى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١].

وَقَالَ فِي الْيَهُودِ: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ ٨٧ [البقرة: ٨٧].

(١) أخرجه البخاري (٤٣٤)، ومسلم (٥٢٨) عن عائشة رضي الله عنها.

وَالْإِسْلَامُ هُوَ أَنْ يَسْتَسْلِمَ الْعَبْدُ لِلَّهِ وَخَدَهُ فَيَعْبُدَهُ وَخَدَهُ بِمَا أَمَرَهُ بِهِ فَمَنْ اسْتَسْلِمَ لَهُ وَلِغَيْرِهِ كَانَ مُشْرِكًا، وَاللَّهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ. وَمَنْ لَمْ يَسْتَسْلِمْ لَهُ بَلْ اسْتَكْبَرَ عَنْ عِبَادَتِهِ كَانَ مِنْ قِلٍ فِيهِ ﴿أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، فَلِهَذَا كَانَ جَمِيعُ الْأَنْبِيَاءِ وَأُمَمِهِمْ مُسْلِمِينَ لِلَّهِ يَعْبُدُونَهُ وَخَدَهُ بِمَا أَمَرَهُمْ بِهِ وَإِنْ تَنَوَّعَتْ شَرَائِعُهُمْ فَالْمَسِيحُ لَمْ يَزَلْ مُسْلِمًا لَمَّا كَانَ مُتَّبِعًا لِشَرَعِ التَّوْرَةِ وَلَمَّا نَسَخَ اللَّهُ لَهُ نُسخَهُ مِنْهَا.

وَمُحَمَّدٌ لَمْ يَزَلْ مُسْلِمًا لَمَّا كَانَ يُصَلِّي إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، ثُمَّ لَمَّا صَلَّى إِلَى الْكَعْبَةِ وَلَمَّا بَعَثَهُ اللَّهُ إِلَى الْخَلْقِ كَانُوا كُلُّهُمْ مَأْمُورِينَ بِطَاعَتِهِ وَكَانَتْ عِبَادَةُ اللَّهِ طَاعَتَهُ، فَمَنْ لَمْ يُطِعه لَمْ يَكُنْ عَابِدًا لِلَّهِ فَلَمْ يَكُنْ مُسْلِمًا.

وَأَمَّا التَّشْرِيعُ فَإِنَّ الْيَهُودَ زَعَمُوا أَنَّ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ يَمْتَنِعُ مِنْهُ أَنْ يَنْسَخَهُ. وَالنَّصَارَى زَعَمُوا أَنَّ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ يَسُوغُ لِأَكْبَارِهِمْ أَنْ يَنْسَخُوهُ؛ فَهَدَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ فَقَالُوا إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ لَهُ أَنْ يَنْسَخَ مَا شَرَعَهُ خِلَافًا لِلْيَهُودِ وَلَيْسَ لِلْمَخْلُوقِ أَنْ يُغَيِّرَ شَيْئًا مِنْ شَرَعِ الْخَالِقِ خِلَافًا لِلنَّصَارَى.

وَأَمَّا الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ وَالطَّهَارَةُ وَالنَّجَاسَةُ فَإِنَّ الْيَهُودَ حَرَّمَتْ عَلَيْهِمُ الطَّيِّبَاتِ وَشَدَّدَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَمْرِ النَّجَاسَاتِ، حَتَّى مُعِوَا مِنْ مُوَكَالَةِ الْحَائِضِ وَالْجُلُوسِ مَعَهَا فِي بَيْتٍ وَمِنْ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِمْ شَحْمَ الثَّرْبِ وَالْكُلَيْتَيْنِ وَكُلَّ ذِي ظُنْفَرٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَالْمَسِيحُ **عليه السلام** أَحَلَّ لَهُمْ بَعْضَ الَّذِي حَرَّمَ عَلَيْهِمْ فَقَبَّلَهُمُ النَّصَارَى فَقَالُوا: لَيْسَ شَيْءٌ مُحَرَّمٌ لَا الْخَزِيرُ وَلَا غَيْرُهُ بَلْ وَلَا شَيْءٌ نَجِسٌ، لَا الْبَوْلُ وَلَا غَيْرُهُ وَزَعَمُوا أَنَّ بَعْضَ أَكْبَارِهِمْ رَأَى مَلَأَةً صُورَ لَهُ فِيهَا صُورُ الْحَيَوَانِ وَقِيلَ لَهُ كُلْ مَا طَابَتْ نَفْسُكَ وَدَعْ مَا تَكْرَهُ وَأَنَّهُ أُبِيحَ لَهُمْ جَمِيعُ الْحَيَوَانِ وَنَسَخُوا شَرَعَ التَّوْرَةِ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ، فَالْحَلَالُ عِنْدَهُمْ مَا اشْتَهَتْهُ أَنْفُسُهُمُ وَالْحَرَامُ عِنْدَهُمْ مَا كَرِهَتْهُ أَنْفُسُهُمْ؛ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ فَأَحَلَّ لَهُمُ اللَّهُ الطَّيِّبَاتِ وَحَرَّمَ

عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَأَزَالَ عَنْهُمْ الْأَصَارَ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ خِلَافًا لِلْيَهُودِ وَأَمَرَهُمْ بِالطَّهَارَةِ طَهَارَةِ الْحَدَثِ وَالْخَبَثِ خِلَافًا لِلنَّصَارَى. وَالْمَسِيحُ عليه السلام، جَعَلَنَّهُ الْيَهُودُ وَلَدَ زَنَّا كَذَابًا سَاحِرًا، وَجَعَلَنَّهُ النَّصَارَى هُوَ اللَّهُ خَالِقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ؛ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ فَشَهِدُوا أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ مَخْلُوقٌ خِلَافًا لِلنَّصَارَى وَأَنَّهُ رَسُولٌ وَجِيهٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ خِلَافًا لِلْيَهُودِ.

وَأَمَّا التَّصَدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ، فَإِنَّ الْيَهُودَ مِنْ شَأْنِهِمُ التَّكْذِيبُ بِالْحَقِّ وَالنَّصَارَى مِنْ شَأْنِهِمُ التَّصَدِيقُ بِالْبَاطِلِ، فَإِنَّ الْيَهُودَ كَذَّبُوا مَنْ كَذَّبُوهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَقَدْ جَاءُوا بِالْحَقِّ، كَمَا قَالَ - تَعَالَى -: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ (البقرة: ٨٧)، وَالنَّصَارَى يُصَدِّقُونَ بِمُحَالَاتِ الْعُقُولِ وَالشَّرَائِعِ، كَمَا صَدَّقُوا بِالتَّثْلِيثِ وَالِاتِّحَادِ وَنَحْوِهِمَا مِنَ الْمُتَمَنَعَاتِ. اهـ

❦ لا يحكم بالإسلام لمن لم ينطق بالشهادتين، ومن كان ممن ينطقها وكفره

بغيرها لم يحكم بإسلامه بمجرد نطقها حتى يتبرأ من الكفر الموجود عنده .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله، كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٦٠٩ / ٧):
فَأَمَّا الشَّهَادَتَانِ إِذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِمَا مَعَ الْقُدْرَةِ فَهُوَ كَافِرٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ كَافِرٌ بَاطِنًا وَظَاهِرًا عِنْدَ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَتَمَّتْهَا وَجَمَاهِرِ عُلَمَائِهَا.
وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُرْجِيَّةِ وَهُمْ جَهْمِيَّةُ الْمُرْجِيَّةِ: كَجَهْمِ وَالصَّالِحِيِّ وَأَتْبَاعِهِمَا إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُصَدِّقًا بِقَلْبِهِ كَانَ كَافِرًا فِي الظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى أَصْلِ هَذَا الْقَوْلِ، وَهُوَ قَوْلُ مُبْتَدِعٍ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْإِيمَانَ الْبَاطِنَ يَسْتَلْزِمُ الْإِقْرَارَ الظَّاهِرَ؛ بَلْ وَغَيْرُهُ وَأَنَّ وُجُودَ الْإِيمَانِ الْبَاطِنِ تَصَدِيقًا وَحُبًّا وَانْقِيَادًا بِدُونِ الْإِقْرَارِ الظَّاهِرِ مُتَمَنَعٌ. اهـ

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته الله فِي "شرح مُسْلِمٍ" (٨):

اتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنَ الَّذِي يُحْكَمُ بِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ وَلَا يُخَلَّدُ فِي النَّارِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَنْ اعْتَقَدَ بِقَلْبِهِ دِينَ الْإِسْلَامِ اعْتِمَادًا جَازِمًا خَالِيًا مِنَ الشُّكُوكِ وَنَطَقَ بِالشَّهَادَتَيْنِ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى إِحْدَاهُمَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ إِلَّا إِذَا عَجَزَ عَنِ النُّطْقِ لِيُخَلَّلَ فِي لِسَانِهِ، أَوْ لِعَدَمِ التَّمَكُّنِ مِنْهُ لِمُعَاجَلَةِ الْمَيِّتِ لَهُ، أَوْ لِعَيْرِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَكُونُ مُؤْمِنًا، أَمَّا إِذَا أَتَى بِالشَّهَادَتَيْنِ فَلَا يُشْتَرَطُ مَعَهُمَا أَنْ يَقُولَ: أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ دِينٍ خَالَفَ الْإِسْلَامَ، إِلَّا إِذَا كَانَ مِنَ الْكُفَّارِ الَّذِينَ يَعْتَقِدُونَ اخْتِصَاصَ رِسَالَةِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ صلوات الله وسلامه عليه لِلْعَرَبِ، فَإِنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ إِلَّا بَأَنٍ يُسْتَبَرَأُ.

أَمَّا إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَمْ يَقُلْ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِنَا وَمَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُسْلِمًا، وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: يَكُونُ مُسْلِمًا، وَيُطَالَبُ بِالشَّهَادَةِ الْأُخْرَى، فَإِنْ أَبَى جُعِلَ مُرْتَدًّا، وَيُحْتَجُّ لِهَذَا الْقَوْلِ بِقَوْلِهِ صلوات الله وسلامه عليه: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ» وَهَذَا مَحْمُولٌ عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ عَلَى قَوْلِ الشَّهَادَتَيْنِ، وَاسْتَعْنِيَ بِذِكْرِ إِحْدَاهُمَا عَنِ الْأُخْرَى لِارْتِبَاطِهِمَا وَشُهْرَتِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٧ / ٣٦١):
وَحُكْمُ الْإِسْلَامِ فِي الظَّاهِرِ يَنْبُتُ بِالشَّهَادَتَيْنِ. اهـ

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله فِي "جامع العلوم والحكم" فِي شَرْحِ حَدِيثِ (٢):
وَقَوْلُهُ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ: فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ، فَأَنَا مُسْلِمٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ كَمَلَ الْإِتْيَانُ بِمَبَانِي الْإِسْلَامِ الْخَمْسِ صَارَ مُسْلِمًا حَقًّا، مَعَ أَنَّ مَنْ أَقَرَّ بِالشَّهَادَتَيْنِ صَارَ مُسْلِمًا حُكْمًا، فَإِذَا دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ بِذَلِكَ، أُلْزِمَ بِالْقِيَامِ بِبَقِيَّةِ خِصَالِ الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَرَكَ الشَّهَادَتَيْنِ خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَفِي خُرُوجِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ

بِتَرْكِ الصَّلَاةِ خِلَافَ مَشْهُورٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَكَذَلِكَ فِي تَرْكِه بَقِيَّةَ مَبَانِي الْإِسْلَامِ الْخَمْسِ. اهـ

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي "زَادِ الْمَعَادِ" (٣/ ٦٣٩):

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَيْمَةُ الْإِسْلَامِ فِي الْكَافِرِ إِذَا قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ وَلَمْ يَزِدْ، هَلْ يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ بِذَلِكَ؟ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ، وَهِيَ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، إِحْدَاهَا: يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ بِذَلِكَ. **وَالثَّانِيَةُ**: لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ حَتَّى يَأْتِيَ بِشَهَادَةٍ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. **وَالثَّالِثَةُ**: أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُقَرَّرًا بِالتَّوْحِيدِ حُكْمَ بِإِسْلَامِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُقَرَّرًا لَمْ يُحْكَمَ بِإِسْلَامِهِ حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ. اهـ

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَازٍ رحمته الله كَمَا فِي "مَجْمُوعِ فَتَاوَاهُ" (٥/ ٣٤٠):

لَا بَدَّ مِنَ النُّطْقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ، فَلَوْ أَمَكَّنَهُ النُّطْقُ وَلَكِنَّهُ امْتَنَعَ مِنَ النُّطْقِ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْإِسْلَامِ حَتَّى يَنْطِقَ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَهَذَا مَحَلُّ إِجْمَاعٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. اهـ

﴿٦﴾ **وَجُوبُ الْكَفِّ عَمَّنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حَتَّى يَنْظُرَ فِي حَالِهِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَوْ قَالَ: أَسْلَمْتُ أَوْ آمَنْتُ.**

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ رحمته الله فِي "الْفَتْحِ" (٦٩٢٤):

وَفِيهِ -عَنِي: قَوْلُهُ رحمته الله «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» - مَنَعُ قَتْلِ مَنْ قَالَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وَلَوْ لَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا، وَهُوَ كَذَلِكَ، لَكِنْ هَلْ يَصِيرُ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ مُسْلِمًا؟ الرَّاجِحُ لَا بَلْ يَجِبُ الْكَفُّ عَنْ قَتْلِهِ حَتَّى يُخْتَبَرَ، فَإِنْ شَهِدَ بِالرَّسَالَةِ، وَالتَّرَمُّ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ؛ حُكْمَ بِإِسْلَامِهِ، وَإِلَى ذَلِكَ الْإِشَارَةُ بِالِاسْتِثْنَاءِ بِقَوْلِهِ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ. اهـ

قَالَ الْإِمَامُ الْبَغَوِيُّ رحمته الله فِي "شرح السنة" (١٠/٢٤٢ - ٢٤٣) بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ حَدِيثَ أُسَامَةَ وَجَنْدَب رضي الله عنهما:

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا تَكَلَّمَ بِالتَّوْحِيدِ وَجَبَ الْكَفُّ عَنْ قَتْلِهِ. وَهَذَا فِي الشَّوْيِ الَّذِي لَا يَعْتَقِدُ التَّوْحِيدَ إِذَا أَتَى بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ، ثُمَّ يُجْبَرُ عَلَى سَائِرِ شَرَائِطِ الْإِسْلَامِ، فَأَمَّا مَنْ يَعْتَقِدُ التَّوْحِيدَ، لَكِنَّهُ يُنْكِرُ الرِّسَالَةَ، فَلَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ بِمُجَرَّدِ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ حَتَّى يَقُولَ: (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ)، فَإِذَا قَالَ، كَانَ مُسْلِمًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنَ الَّذِينَ يَقُولُونَ: مُحَمَّدٌ مَبْعُوثٌ إِلَى الْعَرَبِ خَاصَّةً، فَحِينَئِذٍ لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ بِمُجَرَّدِ الْإِفْرَارِ بِالرِّسَالَةِ حَتَّى يُقَرَّ أَنَّهُ مَبْعُوثٌ إِلَى كَافَّةِ الْخَلْقِ، ثُمَّ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُمْتَحَنَ بِالْإِفْرَارِ بِالْبُعْثِ، وَالتَّبَرُّؤِ مِنْ كُلِّ دِينٍ خَالِفٍ لِلْإِسْلَامِ. وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْمُرْتَدِّ يَعُودُ إِلَى الْإِسْلَامِ عَنِ الدِّينِ الَّذِي انْتَقَلَ إِلَيْهِ. اهـ

﴿٧﴾ من لم يأت بالشهادتين بشروطهما لم تنفعه عند الله.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٧/٥٨٠):
فَإِنَّ مُجَرَّدَ التَّكَلُّمِ بِالشَّهَادَتَيْنِ لَيْسَ مُسْتَلْزِمًا لِلْإِيمَانِ النَّافِعِ عِنْدَ اللَّهِ. اهـ
قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٧/٣٦٣):
وَقَوْلُ الْقَائِلِ: الطَّاعَاتُ ثَمَرَاتُ التَّصَدِيقِ الْبَاطِنِ يُرَادُ بِهِ شَيْئَانِ: يُرَادُ بِهِ أَنَّهَا لَوَازِمٌ لَهُ فَمَتَى وَجَدَ الْإِيمَانُ الْبَاطِنُ وَجِدَتْ، وَهَذَا مَذْهَبُ السَّلَفِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ، وَيُرَادُ بِهِ أَنَّ الْإِيمَانَ الْبَاطِنَ قَدْ يَكُونُ سَبَبًا، وَقَدْ يَكُونُ الْإِيمَانُ الْبَاطِنُ تَامًّا كَامِلًا، وَهِيَ لَمْ تُوَجَدْ، وَهَذَا قَوْلُ الْمُرْجَةِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ. اهـ

﴿٨﴾ لماذا لم يقتل النبي صلى الله عليه وسلم أسامة بقتله الرجل الذي أسلم مع أنه أنكر عليه قتله؟

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي "جَامِعِ الْمَسَائِلِ لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ" (٦/٢٦٥):
وَمَا حَرَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْبَغْيِ وَالْقَتْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ إِذَا فَعَلَهُ الرَّجُلُ مَتَاوَلًا مَجْتَهِدًا مَعْتَقِدًا أَنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ كَافِرًا وَلَا فَاسِقًا، بَلْ وَلَا قَوْدَ فِي ذَلِكَ وَلَا دِيَّةَ

ولا كفارة، كما قال الزهري: وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ متوافرون، فأجمعوا أن كل دم أو مال أو فرج أصيب بتأويل القرآن فهو هدر^(١).
وقد ثبت في الصحيح أن أسامة بن زيد قتل رجلاً من الكفار بعد ما قال: لا إله إلا الله، فقال له النبي ﷺ: «يا أسامة، أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله؟! قال: فقلت: يا رسول الله، إنما قالها تَعَوِّذًا، فقال: «هَلَّا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ». وكرَّرَ عليه قوله: «أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله؟».

ومع هذا فلم يحكم عليه بقود ولا دية ولا كفارة، لأنه كان متأولاً اعتقد جواز قتله بهذا. مع ما روي عنه أن رجلاً قال له: أرايت إن قطع رجل من الكفار يدي ثم أسلم، فلما أردت أن أقتله لأذ مني بشجرة، أقتله؟ فقال: «إن قتلته كنت بمنزله قبل أن يقول ما قال، وكان بمنزلك قبل أن تقتله». فبين أنك تكون مباح الدم كما كان مباح الدم، ومع هذا فلما كان أسامة متأولاً لم يُيَحِّ دمه.

وأيضاً فقد ثبت أنه أرسل خالد بن الوليد إلى بني جذيمة، فلم يُحْسِنُوا أن يقولوا: أسلمنا، فقالوا: صَبَأْنَا صَبَأَنَا، فلم يجعل خالد ذلك إسلاماً، بل أمر بقتلهم، فلما بلغ النبي ﷺ ذلك رفع يديه إلى السماء، وقال: «اللهم إني أبرأ إليك مما فعل خالد»^(٢)، وأرسل علياً فوداهم بنصف ديّاتهم^(٣). ومع هذا فلم يُعاقِبْ خالدًا ولم يُعزله عن الإمارة، لأنه كان متأولاً. وكذلك فعل به أبو بكر لما قتل مالك بن نويرة^(٤)، كان متأولاً في قتله فلم يُعاقِبْهُ ولم يُعزله، لأن خالدًا كان سيفاً قد سلّه الله

(١) أخرجه أبو بكر الخلال في "السنة" (١٢٧) بإسناد صحيح بنحوه.

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٣٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه ابن إسحاق كما في "سيرة ابن هشام" (٤٣٠/٢) قال: حَدَّثَنِي حَكِيمُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ.. فذكره مرسلًا، وفيه أنه وداهم دية كاملة.

(٤) قال ابن كثير رحمته الله في "البداية والنهاية" (٤٦٢/٩): فَصُلِّ فِي خَيْرِ مَالِكِ بْنِ نُؤَيْرَةَ الْبُرُوعِيِّ التَّيْمِيِّ. كَانَ قَدْ صَانَعَ سَجَاحٍ حِينَ قَدِمَتْ مِنْ أَرْضِ الْجَزِيرَةِ، فَلَمَّا اتَّصَلَتْ بِمُسْلِمَةٍ لَعَنَهُمَا اللَّهُ، =

تعالى على المشركين، فكان نفعه للإسلام عظيمًا، وإن كان قد يُخطئ أحيانًا، ومعلوم أن عليًا وطلحة والزبير أفضل من خالدٍ وأسماء وغيرهما. اهـ

ثُمَّ تَرَحَّلَتْ إِلَى بِلَادِهَا، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ نَدِمَ مَالِكُ بْنُ نُؤَيْرَةَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ، وَتَلَوَّمَ فِي شَأْنِهِ، وَهُوَ نَازِلٌ بِمَكَانٍ يُقَالُ لَهُ: الْبُطَاحُ. فَقَصَّصَهَا خَالِدٌ بِجُنُودِهِ وَتَأَخَّرَتْ عَنْهُ الْأَنْصَارُ، وَقَالُوا: إِنَّا قَدْ قَضَيْنَا مَا أَمَرْنَا بِهِ الصَّدِيقُ. فَقَالَ لَهُمْ خَالِدٌ: إِنَّ هَذَا أَمْرٌ لَا بُدَّ مِنْ فِعْلِهِ، وَفُرْصَةٌ لَا بُدَّ مِنْ انْتِهَازِهَا وَإِنْ لَمْ يَأْتِنِي فِيهَا كِتَابٌ، وَأَنَا الْأَمِيرُ وَإِلَيَّ تَرَدُّ الْأَخْبَارُ، وَلَكِشْتُ بِالَّذِي أُجْبِرُكُمْ عَلَى الْمَسِيرِ، وَأَنَا قَاصِدُ الْبُطَاحِ. فَسَارَ يَوْمَيْنِ، ثُمَّ لَحِقَهُ رَسُولُ الْأَنْصَارِ يَطْلُبُونَ مِنْهُ الْإِنْتِظَارَ، فَلَحِقُوا بِهِ، فَلَمَّا وَصَلَ الْبُطَاحَ وَعَلَيْهَا مَالِكُ بْنُ نُؤَيْرَةَ، فَبَثَّ خَالِدُ السَّرَايَا فِي الْبُطَاحِ يَدْعُونَ النَّاسَ، فَاسْتَقْبَلَهُ أَمْرَاءُ بَنِي تَمِيمٍ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَبَذَلُوا الزُّكُوتَ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ مَالِكِ بْنِ نُؤَيْرَةَ، فَإِنَّهُ مُتَحَيِّرٌ فِي أَمْرِهِ، مُنْتَحٍ عَنِ النَّاسِ، فَجَاءَتْهُ السَّرَايَا فَاسْرُوهُ وَأَسْرُوا مَعَهُ أَصْحَابَهُ، وَاخْتَلَفَتِ السَّرِيَّةُ فِيهِمْ، فَشَهِدَ أَبُو قَتَادَةَ الْحَارِثُ بْنُ رَبِيعٍ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّهُمْ أَقَامُوا الصَّلَاةَ، وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّهُمْ لَمْ يُؤَدِّنُوا وَلَا صَلَّوْا. فَيُقَالُ: إِنَّ الْأَسَارَى بَاتُوا فِي جُبُولِهِمْ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ شَدِيدَةِ الْبَرْدِ، فَنَادَى مُنَادِي خَالِدٍ أَنْ دَافِئُوا أَسْرَاكُمْ. فَظَنَّ الْقَوْمُ أَنَّهُ أَرَادَ الْقَتْلَ، فَفَتَلَوْهُمْ، وَقَتَلَ ضِرَارُ بْنُ الْأَزْوَرِ مَالِكَ بْنَ نُؤَيْرَةَ، فَلَمَّا سَمِعَ خَالِدُ الْوَاعِيَةَ خَرَجَ وَقَدْ فَرَّغُوا مِنْهُمْ، فَقَالَ: إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَمْرًا أَصَابَهُ. وَاصْطَفَى خَالِدُ امْرَأَةً مَالِكِ بْنِ نُؤَيْرَةَ، وَهِيَ أُمُّ تَمِيمِ ابْنَةُ الْمُنْهَالِ، وَكَانَتْ جَمِيلَةً، فَلَمَّا حَلَّتْ بَنَى بِهَا.

وَيُقَالُ: بَلِ اسْتَدْعَى خَالِدُ مَالِكَ بْنَ نُؤَيْرَةَ فَأَتَبَهُ عَلَى مَا صَدَرَ مِنْهُ مِنْ مُتَابَعَةِ سَجَاحٍ، وَعَلَى مَنَعِهِ الزَّكَاةَ، وَقَالَ: أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّهَا قَرِينَةُ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ مَالِكُ: إِنَّ صَاحِبَكُمْ كَانَ يَزْعُمُ ذَلِكَ. فَقَالَ: أَهْوُ صَاحِبُنَا وَلَيْسَ بِصَاحِبِكِ؟ يَا ضِرَارُ، اضْرِبْ عُنُقَهُ. فَضْرَبَ عُنُقَهُ. وَقَدْ تَكَلَّمَ أَبُو قَتَادَةَ مَعَ خَالِدٍ فِيمَا صَنَعَ، وَتَقَاوَلَا فِي ذَلِكَ، حَتَّى ذَهَبَ أَبُو قَتَادَةَ فَشَكَاهُ إِلَى الصَّدِيقِ، وَتَكَلَّمَ عُمَرُ مَعَ أَبِي قَتَادَةَ فِي خَالِدٍ، وَقَالَ لِلصَّدِيقِ: اعْزِلْهُ، فَإِنْ فِي سَيْفِهِ رَهَقًا. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا أَشِيْمُ سَيْفًا سَلَّهُ اللَّهُ عَلَى الْكُفَّارِ. وَجَاءَ مُنَمَّمُ بْنُ نُؤَيْرَةَ فَجَعَلَ يَسْكُو إِلَى الصَّدِيقِ خَالِدًا، وَعُمَرُ يُسَاعِدُهُ وَيُنْشِدُ الصَّدِيقَ مَا قَالَ فِي أَخِيهِ مِنَ الْمَرَاثِي، فَوَدَّاهُ الصَّدِيقُ مِنْ عِنْدِهِ. وَاسْتَمَرَ أَبُو بَكْرٍ بِخَالِدٍ عَلَى الْأَمْرِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ اجْتَهَدَ فِي قَتْلِ مَالِكِ بْنِ نُؤَيْرَةَ وَأَخْطَأَ فِي قَتْلِهِ، كَمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَهُ إِلَى بَنِي حَذِيْمَةَ فَفَتَلَ أَوْلَيْكَ الْأَسَارَى الَّذِينَ قَالُوا: صَبَأْنَا صَبَأًا. وَلَمْ يُحْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا: أَسْلَمْنَا. فَوَدَّاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى رَدَّ إِلَيْهِمْ مِيلَغَةَ الْكَلْبِ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ». وَمَعَ هَذَا لَمْ يَعْرِلْ خَالِدًا عَنِ الْأَمْرِ. اهـ باختصار.

﴿٩﴾ من أقر للنبي ﷺ بالنبوة أو الصدق ولم يتلفظ بالشهادتين فليس بمسلم.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "زَادَ الْمَعَادَ" (٣/٦٣٨):

وَفِيهَا - يَعْنِي قِصَّةَ وَفِدَ نَجْرَانَ -: أَنَّ إِفْرَارَ الْكَاهِنِ الْكِتَابِيِّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَبِيٌّ لَا يُدْخِلُهُ فِي الْإِسْلَامِ مَا لَمْ يَلْتَزِمَ طَاعَتَهُ وَمُتَابَعَتَهُ، فَإِذَا تَمَسَّكَ بِدِينِهِ بَعْدَ هَذَا الْإِفْرَارِ لَا يَكُونُ رِدَّةً مِنْهُ، وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُ الْحَبْرَيْنِ لَهُ، وَقَدْ سَأَلَاهُ عَنْ ثَلَاثِ مَسَائِلَ، فَلَمَّا أَجَابَهُمَا، قَالَ: نَشْهَدُ أَنَّكَ نَبِيٌّ قَالَ: «فَمَا يَمْنَعُكُمَا مِنْ اتِّبَاعِي؟»، قَالَ: نَخَافُ أَنْ تَقْتُلَنَا الْيَهُودَ^(١). وَلَمْ يُلْزِمُهُمَا بِذَلِكَ الْإِسْلَامَ. وَنَظِيرُ ذَلِكَ شَهَادَةُ عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ لَهُ أَنَّهُ صَادِقٌ، وَأَنَّ دِينَهُ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا، وَلَمْ تُدْخِلْهُ هَذِهِ الشَّهَادَةُ فِي الْإِسْلَامِ.

وَمَنْ تَأَمَّلَ مَا فِي السِّيَرِ وَالْأَخْبَارِ الثَّابِتَةِ مِنْ شَهَادَةِ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ لَهُ ﷺ بِالرَّسَالَةِ، وَأَنَّهُ صَادِقٌ، فَلَمْ تُدْخِلْهُمْ هَذِهِ الشَّهَادَةُ فِي الْإِسْلَامِ، عَلِمَ أَنَّ الْإِسْلَامَ أَمْرٌ وَرَاءَ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ لَيْسَ هُوَ الْمَعْرِفَةُ فَقَطْ، وَلَا الْمَعْرِفَةُ وَالْإِفْرَارُ فَقَطْ، بَلِ الْمَعْرِفَةُ وَالْإِفْرَارُ وَالْإِنْقِيَادُ وَالتَّزَامُ طَاعَتِهِ وَدِينِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا. اهـ.

﴿١٠﴾ من أقر بشيء من أركان الإسلام مما ليس هو في دينه فهل يحكمه بإسلامه؟

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "شَرْحِ مُسْلِمٍ" (٨):

أَمَّا إِذَا أَقَرَّ بِوَجُوبِ الصَّلَاةِ أَوْ الصَّوْمِ أَوْ غَيْرِهِمَا مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ عَلَى خِلَافِ مِلَّتِهِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا؛ فَهَلْ يُجْعَلُ بِذَلِكَ مُسْلِمًا؟ فِيهِ وَجْهَانِ لِأَصْحَابِنَا فَمَنْ جَعَلَهُ مُسْلِمًا قَالَ: كُلُّ مَا يَكْفُرُ الْمُسْلِمُ بِإِنْكَارِهِ يَصِيرُ الْكَافِرُ بِالْإِفْرَارِ بِهِ مُسْلِمًا. اهـ.

(١) ضعيف: أخرجه أحمد (١٨٠٩٢)، والترمذي (٣١٤٤) وغيرهما عن صفوان بن عسال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ووقع في الحديث: أنهم سألاه عن تسع آيات بينات... وفي إسناده عبد الله بن سلمة المرادي، وهو ضعيف الحفظ، وقد تفرد به، وأنكر عليه.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي "الْفَتْحِ" (٧٣٧١):

وَفِيهِ - يَعْنِي حَدِيثَ مُعَاذٍ: أَتَدْرِي مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ - أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا صَدَّقَ بِشَيْءٍ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ كَالصَّلَاةِ مَثَلًا يَصِيرُ بِذَلِكَ مُسْلِمًا، وَبَالَغَ مَنْ قَالَ: كُلُّ شَيْءٍ يُكْفِّرُ بِهِ الْمُسْلِمَ إِذَا جَحَدَهُ يَصِيرُ الْكَافِرُ بِهِ مُسْلِمًا إِذَا اعْتَقَدَهُ وَالْأَوَّلُ أَرْجَحُ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْجُمْهُورُ، وَهَذَا فِي الْإِعْتِقَادِ أَمَّا الْفِعْلُ كَمَا لَوْ صَلَّى فَلَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ، وَهُوَ أَوْلَى بِالْمَنْعِ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا عُمُومَ لَهُ؛ فَيَدْخُلُهُ احْتِمَالُ الْعَبَثِ وَالِاسْتَهْزَاءِ. اهـ

﴿ ١١ ﴾ الْإِتْيَانُ بِالشَّهَادَتَيْنِ بِالْعَجْمِيَّةِ

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته الله فِي "شَرْحِ مُسْلِمٍ" (٨):

أَمَّا إِذَا أَقَرَّ بِالشَّهَادَتَيْنِ بِالْعَجْمِيَّةِ وَهُوَ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ فَهَلْ يُجْعَلُ بِذَلِكَ مُسْلِمًا فِيهِ وَجْهَانِ لِأَصْحَابِنَا الصَّحِيحُ مِنْهُمَا أَنَّهُ يَصِيرُ مُسْلِمًا لَوْجُودِ الْإِقْرَارِ وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الْحَقُّ وَلَا يَظْهَرُ لِلْآخِرِ وَجْهٌ. اهـ

والقول بالصحة هو مذهب الحنفية، والحنابلة، وخالف المالكية؛ فلم يروا صحة ذلك، والأظهر هو الصحة، والله أعلم ^(١).

(١) انظر: "حاشية ابن عابدين" (٣٢٥/١) "المجموع" (٣٠١/٣) "جواهر الإكليل" (٢٢/١) ط/ دار المعرفة، "الموسوعة الكويتية" (١١/١٧٣).

﴿١٢﴾ هل يحكم للكافر الذي رؤي يصلي بالإسلام؟

قال ابن عابدين رحمته الله في «حاشيته»: قوله (ويحكم بإسلام فاعلها... إلخ) يعني أن الكافر إذ صلى بجماعة يحكم بإسلامه عندنا خلافا للشافعي؛ لأنها مخصوصة بهذه الأمة بخلاف الصلاة منفرداً لوجودها في سائر الأمم. قال رحمته الله: «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فهو منا» قالوا: المراد صلاتنا بالجماعة على الهيئة المخصوصة. اهـ

قال ابن نجيم رحمته الله:

الأصل أن الكافر متى فعل عبادة فإن كانت موجودة في سائر الأديان لا يكون بها مسلماً، كالصلاة منفرداً، والصوم، والحج الذي ليس بكامل، والصدقة، ومتى فعل ما اختص بشرعنا، ولو من الوسائل كالتيمم. وكذلك ما كان من المقاصد أو من الشعائر، كالصلاة بجماعة والحج الكامل والأذان في المسجد وقراءة القرآن، يكون به مسلماً، وإليه أشار في المحيط وغيره. وقد اعتبر الفقهاء جملة من الأفعال تقوم دلالة على كون الشخص مسلماً، ولو لم يعرف عنه النطق بالشهادتين. اهـ

ومذهب الحنيفة والحنابلة أنه يحكم بإسلام الكافر بفعل الصلاة. لكن قال الحنابلة: يحكم بإسلامه بالصلاة سواء في دار الحرب أو دار الإسلام، وسواء صلى جماعة أو فرداً، فإن أقام بعد ذلك على الإسلام، وإلا فهو مرتد تجري عليه أحكام المرتدين، وإن مات قبل ظهور ما ينافي الإسلام فهو مسلم، يرثه ورثته المسلمون دون الكافرين، واحتجوا بقول النبي ﷺ: «إني نهيت عن قتل المصلين» وقوله: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة»، وقوله: «من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله، فلا تخفروا الله في ذمته». فجعلها حداً بين الإيمان والكفر، فمن صلى فقد دخل في حد الإسلام، ولانها عبادة تختص بالمسلمين فالإتيان بها إسلام، كالشهادتين.

وَقَالَ الْحَنْفِيَّةُ: لَا يُحَكَّمُ بِإِسْلَامِهِ بِالصَّلَاةِ إِلَّا إِنْ صَلَّاهَا كَامِلَةً فِي الْوَقْتِ مَأْمُومًا فِي جَمَاعَةٍ، إِلَّا أَنْ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ يَرَى أَنَّهُ حَتَّى لَوْ صَلَّى وَحْدَهُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ فَإِنَّهُ يُحَكَّمُ بِإِسْلَامِهِ، وَقَالَ الْمَالِكِيَّةُ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: لَا يُحَكَّمُ بِإِسْلَامِ الْكَافِرِ بِمُجَرَّدِ صَلَاتِهِ، لِأَنَّ الصَّلَاةَ مِنْ فُرُوعِ الْإِسْلَامِ، فَلَمْ يَصِرْ مُسْلِمًا بِفِعْلِهَا، كَالْحَجِّ وَالصِّيَامِ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا». وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ صَلَّى فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ، لِأَنَّهُ قَدْ يَقْصِدُ الْإِسْتِتَارَ بِالصَّلَاةِ وَإِخْفَاءَ دِينِهِ، وَإِنْ صَلَّى فِي دَارِ الْحَرْبِ فَهُوَ مُسْلِمٌ، لِأَنَّهُ لَا تَهْمَةَ فِي حَقِّهِ اهـ^(١)

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَنْ صَلَّى حَكَمْنَا بِإِسْلَامِهِ ظَاهِرًا، أَمَّا إِسْلَامُهُ فِي نَفْسِهِ فَأَمْرٌ بَيْنُهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى^(٢).

قال أبو عبد الله عافاه الله: ما قاله ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ هو الصحيح في المسألة، والله أعلم.

﴿١٣﴾ الأخرس يكفي في حقه الإشارة المفهمة

يَصِيرُ الْكَافِرُ مُسْلِمًا بِالْإِذْعَانِ بِالْقَلْبِ وَالنُّطْقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ إِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى النُّطْقِ، فَإِنْ كَانَ عَاجِزًا عَنِ النُّطْقِ لِخَرَسٍ، فَإِنَّهُ يُكْتَفَى فِي إِسْلَامِهِ بِالْإِشَارَةِ مَعَ قِيَامِ الْقَرَأَيْنِ عَلَى أَنَّهُ أَذْعَنَ بِقَلْبِهِ. وَهَذَا مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ.

وَهُوَ مَا اسْتَظْهَرَهُ ابْنُ نُجَيْمٍ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ، قَالَ: وَالظَّاهِرُ صِحَّةُ إِسْلَامِ الْأَخْرَسِ بِالْإِشَارَةِ، وَلَمْ أَرَ الْأَنْ فِيهَا نَقْلًا صَرِيحًا.

وَمُقَابِلَ الصَّحِيحِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ اشْتَرَا طُ صَلَاةِ الْأَخْرَسِ بَعْدَ إِسْلَامِهِ بِالْإِشَارَةِ.

(١) انظر: "حاشية ابن عابدين" (١/ ٣٥٤)، "الموسوعة الكويتية" (٤/ ٢٧١).

(٢) انظر: "الموسوعة الكويتية" (٤/ ٢٧١).

جاء في "روضة الطالبين": يَصِحُّ إِسْلَامُ الْأَخْرَسِ بِالْإِشَارَةِ الْمُفْهِمَةِ، وَقِيلَ: لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ إِلَّا إِذَا صَلَّى بَعْدَ الْإِشَارَةِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ نَصِّهِ فِي الْأَمِّ، وَالصَّحِيحُ الْمَعْرُوفُ الْأَوَّلُ، وَحَمَلَ النَّصَّ عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَكُنِ الْإِشَارَةُ مُفْهِمَةً^(١).

١٤ التفريق بين الإسلام والإيمان.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله فِي "جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ" فِي شَرْحِ حَدِيثِ (٢): وَأَمَّا وَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَ هَذِهِ النَّصُوصِ -يعني النصوص الدالة على دخول الأعمال في مسمى الإيمان- وَبَيْنَ حَدِيثِ سُؤَالِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ، وَتَفْرِيقِ النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَهُمَا، وَإِدْخَالِهِ الْأَعْمَالِ فِي مَسْمَى الْإِسْلَامِ دُونَ الْإِيمَانِ، فَإِنَّهُ يَتَّضِحُ بِتَفْصِيلِ أَصْلٍ، وَهُوَ: أَنَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا يَكُونُ شَامِلًا لِمُسَمِّيَّاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ عِنْدَ إِفْرَادِهِ وَإِطْلَاقِهِ، فَإِذَا قُرِنَ ذَلِكَ الْإِسْمُ بغيرِهِ، صَارَ دَالًّا عَلَى بَعْضِ تِلْكَ الْمُسَمِّيَّاتِ، وَالْإِسْمُ الْمَقْرُونُ بِهِ دَالٌ عَلَى بَاقِيهَا، وَهَذَا كَأَسْمِ الْفَقِيرِ وَالْمُسْكِينِ، فَإِذَا أُفْرِدَ أَحَدُهُمَا، دَخَلَ فِيهِ كُلُّ مَنْ هُوَ مُحْتَاجٌ، فَإِذَا قُرِنَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ، دَلَّ أَحَدُ الْإِسْمَيْنِ عَلَى بَعْضِ أَنْوَاعِ ذَوِي الْحَاجَاتِ، وَالْآخَرُ عَلَى بَاقِيهَا، فَهَكَذَا اسْمُ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ: إِذَا أُفْرِدَ أَحَدُهُمَا، دَخَلَ فِيهِ الْآخَرُ وَدَلَّ بِإِفْرَادِهِ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْآخَرُ بِإِفْرَادِهِ، فَإِذَا قُرِنَ بَيْنَهُمَا، دَلَّ أَحَدُهُمَا عَلَى بَعْضِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِإِفْرَادِهِ، وَدَلَّ الْآخَرُ عَلَى الْبَاقِي. وَقَدْ صَرَّحَ بِهِذَا الْمَعْنَى جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي رِسَالَتِهِ إِلَى أَهْلِ الْجَبَلِ: قَالَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: إِنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَالْإِسْلَامُ فِعْلٌ مَا فُرِضَ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَفْعَلَهُ إِذَا ذُكِرَ كُلُّ اسْمٍ عَلَى حَدِّثِهِ مَضْمُومًا إِلَى آخَرٍ فَقِيلَ: الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُسْلِمُونَ جَمِيعًا

(١) انظر: "الأشباه لابن نجيم" (ص ٣٤٣)، "شرح الدسوقي" (١/ ١٣١)، "الموسوعة الكويتية"

(١٩/ ٩٢)، "روضة الطالبين" (٨/ ٢٨٢).

مُفْرَدَيْنِ، أُرِيدَ بِأَحَدِهِمَا مَعْنَى لَمْ يُرَدِّ بِالْآخِرِ، وَإِذَا ذُكِرَ أَحَدُ الْإِسْمَيْنِ، شَمِلَ الْكُلَّ وَعَمَّهُمْ.

وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا الْخَطَّابِيُّ فِي كِتَابِهِ: **«مَعَالِمُ السُّنَنِ»**، وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْ بَعْدِهِ.

وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَسَّرَ الْإِيمَانَ عِنْدَ ذِكْرِهِ مُفْرَدًا فِي حَدِيثٍ وَفَدِ عَبْدِ الْقَيْسِ بِمَا فَسَّرَ بِهِ الْإِسْلَامَ الْمَقْرُونِ بِالْإِيمَانِ فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ، وَفَسَّرَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ الْإِسْلَامَ بِمَا فَسَّرَ بِهِ الْإِيمَانَ، كَمَا فِي **«مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ»**، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَّسَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: **«أَنْ تُسَلِّمَ قَلْبَكَ لِلَّهِ، وَأَنْ يَسْلَمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِكَ وَيَدِكَ»**، قَالَ: فَأَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: **«الْإِيمَانُ»** قَالَ: وَمَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: **«أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْبَعْثَ بَعْدَ الْمَوْتِ»**، قَالَ: فَأَيُّ الْإِيمَانِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: **«الْهِجْرَةُ»** قَالَ: فَمَا الْهِجْرَةُ؟ قَالَ: **«أَنْ تَهْجُرَ الشُّوْءَ»** قَالَ: فَأَيُّ الْهِجْرَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: **«الْجِهَادُ»** (١). فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْإِيمَانَ أَفْضَلَ الْإِسْلَامِ، وَأَدْخَلَ فِيهِ الْأَعْمَالَ.

وَبِهَذَا التَّفْصِيلِ يَخْطُرُ تَحْقِيقُ الْقَوْلِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ: هَلْ هُمَا وَاحِدٌ، أَوْ مُخْتَلِفَانِ؟

فَإِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ مُخْتَلِفُونَ فِي ذَلِكَ، وَصَنَّفُوا فِي ذَلِكَ تَصَانِيفَ مُتَعَدِّدَةٍ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَدَّعِي أَنَّ جُمْهُورَ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّهَا شَيْءٌ وَاحِدٌ: مِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوزِيُّ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْقَوْلُ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ مِنْ رِوَايَةِ أَيُّوبَ بْنِ سُوَيْدٍ الرَّمْلِيِّ عَنْهُ، وَأَيُّوبُ فِيهِ ضَعْفٌ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْكِي عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ التَّفْرِيقَ بَيْنَهُمَا، كَأَبِي بَكْرٍ بْنِ السَّمْعَانِيِّ، وَغَيْرِهِ، وَقَدْ نُقِلَ هَذَا التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا عَنْ كَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِ، مِنْهُمْ قَتَادَةُ، وَدَاوُدُ بْنُ أَبِي

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢٠١٠٧)، وأحمد (١٧٠٢٧)، وعبد بن حميد (٣٠١)، من حديث عمرو بن

عبسة رضي الله عنه، وهو حديث صحيح بشواهده.

هِنْدٍ، وَأَبُو جَعْفَرٍ الْبَاقِرُ، وَالزُّهْرِيُّ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَابْنُ مَهْدِيٍّ، وَشَرِيكٌ، وَابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَبُو خَيْثَمَةَ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَغَيْرُهُمْ، عَلَى اخْتِلَافٍ بَيْنَهُمْ فِي صِفَةِ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا. وَكَانَ الْحَسَنُ وَابْنُ سِيرِينَ يَقُولَانِ: «مُسْلِمٌ» وَيَهَابَانِ «مُؤْمِنٌ».

وبهذا التفصيل الذي ذكرناه يزول الاختلاف، فيقال: إذا أُفِرِدَ كُلٌّ مِنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ بِالذِّكْرِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا حِينَئِذٍ، وَإِنْ قُرِنَ بَيْنَ الْأَسْمَيْنِ كَانَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ. وَالتَّحْقِيقُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ تَصَدِيقُ الْقَلْبِ، وَإِقْرَارُهُ، وَمَعْرِفَتُهُ، وَالْإِسْلَامُ: هُوَ اسْتِسْلَامُ الْعَبْدِ لِلَّهِ، وَخُضُوعُهُ، وَانْقِيَادُهُ لَهُ، وَذَلِكَ يَكُونُ بِالْعَمَلِ، وَهُوَ الدِّينُ، كَمَا سَمَّى اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الْإِسْلَامَ دِينًا، وَفِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ سَمَّى النَّبِيَّ ﷺ الْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ وَالْإِحْسَانَ دِينًا، وَهَذَا أَيْضًا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَحَدَ الْأَسْمَيْنِ إِذَا أُفِرِدَ دَخَلَ فِيهِ الْآخَرُ، وَإِنَّمَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا حَيْثُ قُرِنَ أَحَدُ الْأَسْمَيْنِ بِالْآخَرِ. فَيَكُونُ حِينَئِذٍ الْمُرَادُ بِالْإِيمَانِ: جِنْسُ تَصَدِيقِ الْقَلْبِ، وَبِالْإِسْلَامِ جِنْسُ الْعَمَلِ. وَفِي «مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْإِسْلَامُ عِلَاقِيَّةٌ، وَالْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ»^(١). وَهَذَا لِأَنَّ الْأَعْمَالَ تَظْهَرُ عِلَاقِيَّةٌ، وَالتَّصَدِيقَ فِي الْقَلْبِ لَا يَظْهَرُ. وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ إِذَا صَلَّى عَلَى الْمَيِّتِ: «اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتُهُ مِنَّا، فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتُهُ مِنَّا، فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ»^(٢)، لِأَنَّ الْعَمَلَ بِالْجَوَارِحِ، إِنَّمَا يَتِمَّكُنُ مِنْهُ فِي الْحَيَاةِ، فَأَمَّا عِنْدَ الْمَوْتِ، فَلَا يَبْقَى غَيْرُ التَّصَدِيقِ بِالْقَلْبِ.

(١) ضعيف: أخرجه أحمد (١٢٣٨١)، وابن أبي شيبة في «الإيمان» (٦)، وأبو يعلى (٢٩٢٣)، والبخاري (٢٩٢٣)، وأبو داود (٣٢٠١)، والترمذي (١٠٢٤)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٠٨٠)، وأحمد (٣٨٦/٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو حديث حسن بشواهد، وقد خرجته في «تخريج لأحاديث بلوغ المرام» (٥٥١).

(٢) حسن بشواهد: أخرجه أبو داود (٣٢٠١)، والترمذي (١٠٢٤)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٠٨٠)، وأحمد (٣٨٦/٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو حديث حسن بشواهد، وقد خرجته في «تخريج لأحاديث بلوغ المرام» (٥٥١).

وَمِنْ هُنَا قَالَ الْمُحَقِّقُونَ مِنَ الْعُلَمَاءِ: كُلُّ مُؤْمِنٍ مُسْلِمٍ، فَإِنْ مَنْ حَقَّقَ الْإِيمَانَ، وَرَسَخَ فِي قَلْبِهِ، فَمَ بِأَعْمَالِ الْإِسْلَامِ، كَمَا قَالَ ﷺ: «أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ، صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ، فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»^(١) فَلَا يَتَحَقَّقُ الْقَلْبُ بِالْإِيمَانِ إِلَّا وَتَبَعَتْ الْجَوَارِحُ فِي أَعْمَالِ الْإِسْلَامِ، وَلَيْسَ كُلُّ مُسْلِمٍ مُؤْمِنًا، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ الْإِيمَانُ ضَعِيفًا، فَلَا يَتَحَقَّقُ الْقَلْبُ بِهِ تَحَقُّقًا تَامًا مَعَ عَمَلِ جَوَارِحِهِ بِأَعْمَالِ الْإِسْلَامِ، فَيَكُونُ مُسْلِمًا، وَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ الْإِيمَانُ التَّامُّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤].

وَلَمْ يَكُونُوا مُنَافِقِينَ بِالْكُلِّيَّةِ عَلَى أَصَحِّ التَّفْسِيرَيْنِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢) وَغَيْرِهِ، بَلْ كَانَ إِيْمَانُهُمْ ضَعِيفًا وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ [الحجرات: ١٤]، يَعْنِي لَا يَنْقُصُكُمْ مِنْ أَجُورِهَا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُمْ مِنَ الْإِيمَانِ مَا يَقْبَلُ بِهِ أَعْمَالُهُمْ. وَكَذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ لَمَّا قَالَ لَهُ: لَمْ تُعْطِ فُلَانًا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْ مُسْلِمٌ»^(٣) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَحَقِّقْ مَقَامَ الْإِيمَانِ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي مَقَامِ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ مَتَى ضَعُفَ الْإِيمَانُ الْبَاطِنُ، لَزِمَ مِنْهُ ضَعْفُ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ الظَّاهِرَةِ أَيْضًا، لَكِنَّ اسْمَ الْإِيمَانِ يَنْفِي عَمَّنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْ وَاجِبَاتِهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ»^(٤) اهـ

(١) أخرجه البخاري برقم (٥٢)، ومسلم برقم (١٥٩٩) عن النعمان بن بشير رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الطبري في "تفسيره" (سورة الحجرات، آية: ١٤) من طريق عطية العوفي، عن ابن عباس بمعناه. وهذا إسناد ضعيف؛ عطية العوفي، ضعيف، ومدلس، والإسناد من طريق سلسلة العوفيين المشهورة بالضعف.

(٣) أخرجه البخاري برقم (٢٧)، ومسلم برقم (١٥٠) عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري برقم (٢٤٧٥)، ومسلم برقم (٥٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٣٦١ / ٧):

إِذَا عُرِفَ أَنَّ أَصْلَ الْإِيمَانِ فِي الْقَلْبِ فَاسْمُ الْإِيمَانِ تَارَةً يُطْلَقُ عَلَى مَا فِي الْقَلْبِ مِنَ الْأَقْوَالِ الْقَلْبِيَّةِ وَالْأَعْمَالِ الْقَلْبِيَّةِ مِنَ التَّصَدِيقِ وَالْمَحَبَّةِ وَالتَّعْظِيمِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَتَكُونُ الْأَقْوَالُ الظَّاهِرَةُ وَالْأَعْمَالُ لَوَازِمُهُ وَمُوجِبَاتُهُ وَدَلَالَتُهُ.

وَتَارَةً عَلَى مَا فِي الْقَلْبِ وَالْبَدَنِ جُعِلَا لِمُوجِبِ الْإِيمَانِ وَمُقْتَضَاهُ دَاخِلًا فِي مُسَمَّاهُ؛ وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةَ تُسَمَّى إِسْلَامًا وَأَنَّهَا تَدْخُلُ فِي مُسَمَّى الْإِيمَانِ تَارَةً وَلَا تَدْخُلُ فِيهِ تَارَةً.

إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا وَعُلِمَ أَنَّ الْإِيمَانَ الَّذِي فِي الْقَلْبِ مِنَ التَّصَدِيقِ وَالْحُبِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ الْأُمُورَ الظَّاهِرَةَ مِنَ الْأَقْوَالِ الظَّاهِرَةِ وَالْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ؛ كَمَا أَنَّ الْقَصْدَ التَّامَّ مَعَ الْقُدْرَةِ يَسْتَلْزِمُ وَجُودَ الْمُرَادِ، وَأَنَّهُ يَمْتَنِعُ مَقَامَ الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ فِي الْقَلْبِ مِنْ غَيْرِ ظُهُورِ مُوجِبِ ذَلِكَ وَمُقْتَضَاهُ زَالَتْ (الشُّبُهَةُ الْعِلْمِيَّةُ) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا (نِزَاعٌ لَفْظِيٌّ) فِي أَنَّ مُوجِبَ الْإِيمَانِ الْبَاطِنِ هَلْ هُوَ جُزْءٌ مِنْهُ دَاخِلٌ فِي مُسَمَّاهُ فَيَكُونُ لَفْظُ الْإِيمَانِ دَالًّا عَلَيْهِ بِالتَّصَمُّنِ وَالْعُمُومِ؟ أَوْ هُوَ لَا زِمٌ لِلْإِيمَانِ وَمَعْلُولٌ لَهُ وَثَمَرَةٌ لَهُ فَتَكُونُ دَلَالَةُ الْإِيمَانِ عَلَيْهِ بِطَرِيقِ اللَّزُومِ؟

وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ أَنَّ اسْمَ الْإِيمَانِ يُسْتَعْمَلُ تَارَةً هَكَذَا وَتَارَةً هَكَذَا كَمَا قَدْ تَقَدَّمَ؛ فَإِذَا قُرِنَ اسْمُ الْإِيمَانِ بِالْإِسْلَامِ أَوْ الْعَمَلِ كَانَ دَالًّا عَلَى الْبَاطِنِ فَقَطْ. وَإِنْ أُفْرِدَ اسْمُ الْإِيمَانِ فَقَدْ يَتَنَاوَلُ الْبَاطِنَ وَالظَّاهِرَ وَبِهَذَا تَأْتَلَفُ النُّصُوصُ.

فَقَوْلُهُ رحمته الله: «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً: أَعْلَاهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ»^(١). أُفْرِدَ لَفْظُ الْإِيمَانِ فَدَخَلَ فِيهِ الْبَاطِنُ وَالظَّاهِرُ وَقَوْلُهُ رحمته الله فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ: «الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» ذَكَرَهُ مَعَ قَوْلِهِ رحمته الله: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

(١) أخرجه البخاري برقم (٩)، ومسلم برقم (٣٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ لمسلم، وعند البخاري بلفظ: بضع وستون.

وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَتُقِيمَ الصَّلَاةُ وَتُؤْتَى الزَّكَاةُ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ» فَلَمَّا أَفْرَدَهُ عَنْ اسْمِ الْإِسْلَامِ ذَكَرَ مَا يَخُصُّهُ الْإِسْمُ فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ مُجَرَّدًا عَنْ الْإِفْتِرَانِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مَقْرُونٌ بِاسْمِ الْإِسْلَامِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، دَخَلَ فِيهِ الْبَاطِنُ فَلَوْ أَتَى بِالْعَمَلِ الظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ أَتَى بِالِدِّينِ الَّذِي هُوَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ، وَأَمَّا إِذَا قُرِنَ الْإِسْلَامُ بِالْإِيمَانِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءِامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٣٥) فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ (٣٦) [الذاريات: ٣٥-٣٦]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، فَقَدْ يُرَادُ بِالْإِسْلَامِ الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ كَمَا فِي حَدِيثِ أَنَسٍ الَّذِي فِي الْمُسْنَدِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْإِسْلَامُ عَلَانِيَةٌ وَالْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ» (١). وَمَنْ عَلِمَ أَنَّ دَلَالََةَ اللَّفْظِ تَخْتَلِفُ بِالْأَفْرَادِ وَالْإِفْتِرَانِ كَمَا فِي اسْمِ الْفَقِيرِ وَالْمُسْكِينِ وَالْمَعْرُوفِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبُعْيِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَكَمَا فِي لُغَاتِ سَائِرِ الْأُمَمِ؟ عَرَبُهَا وَعَجَمُهَا زَاخَتْ عَنْهُ الشُّبْهَةُ فِي هَذَا الْبَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وانظر "مجموع الفتاوى" (٧/ ٥٥١-٥٥٥).

(١٥) حديث جبريل فيه مراتب الدين.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمه الله: كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٧/ ٣٥١):
فَالْحَقُّ فِي ذَلِكَ مَا بَيَّنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَدِيثِ جِبْرِيلَ فَجَعَلَ الدِّينَ وَأَهْلَهُ ثَلَاثَ طَبَقَاتٍ: أُولَاهَا: الْإِسْلَامُ وَأَوْسَطُهَا الْإِيمَانُ وَأَعْلَاهَا الْإِحْسَانُ، وَمَنْ وَصَلَ إِلَى الْعُلْيَا فَقَدْ وَصَلَ إِلَى الَّتِي تَلِيهَا. فَالْمُحْسِنُ مُؤْمِنٌ وَالْمُؤْمِنُ مُسْلِمٌ؛ وَأَمَّا الْمُسْلِمُ فَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا. وَهَكَذَا جَاءَ الْقُرْآنُ فَجَعَلَ الْأُمَّةَ عَلَى هَذِهِ الْأَصْنَافِ الثَّلَاثَةِ، قَالَ

تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنُ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾
[فاطر: ٣٢]، فَالْمُسْلِمُ الَّذِي لَمْ يَقُمْ بِوَاجِبِ الْإِيمَانِ هُوَ الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ وَالْمُقْتَصِدُ هُوَ الْمُؤْمِنُ الْمُطْلَقُ الَّذِي أَدَّى الْوَاجِبَ وَتَرَكَ الْمُحَرَّمَ؛ وَالسَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ هُوَ الْمُحْسِنُ الَّذِي عَبْدَ اللَّهِ كَأَنَّهُ يَرَاهُ. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (١٠ / ٧):

فَعَلِمَ أَنَّ الْقَلْبَ إِذَا صَلَحَ بِالْإِيمَانِ؛ صَلَحَ الْجَسَدُ بِالْإِسْلَامِ وَهُوَ مِنَ الْإِيمَانِ؛ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ فِي حَدِيثِ جَبْرَائِيلَ: «هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ». فَجَعَلَ الدِّينَ هُوَ الْإِسْلَامُ وَالْإِيمَانُ وَالْإِحْسَانُ. فَتَبَيَّنَ أَنَّ دِينَنَا يَجْمَعُ الثَّلَاثَةَ لَكِنْ هُوَ دَرَجَاتُ ثَلَاثٍ: مُسْلِمٌ ثُمَّ مُؤْمِنٌ ثُمَّ مُحْسِنٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢].

وَالْمُقْتَصِدُ وَالسَّابِقُ كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِلاَ عُقُوبَةٍ بِخِلَافِ الظَّالِمِ لِنَفْسِهِ. وَهَكَذَا مَنْ أَتَى بِالْإِسْلَامِ الظَّاهِرِ مَعَ تَصْدِيقِ الْقَلْبِ؛ لَكِنْ لَمْ يَقُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِيمَانِ الْبَاطِنِ؛ فَإِنَّهُ مُعَرَّضٌ لِلْوَعِيدِ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَأَمَّا الْإِحْسَانُ فَهُوَ أَعَمُّ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهِ وَأَخْصُ مِنْ جِهَةِ أَصْحَابِهِ مِنَ الْإِيمَانِ. وَالْإِيمَانُ أَعَمُّ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهِ وَأَخْصُ مِنْ جِهَةِ أَصْحَابِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ. فَالْإِحْسَانُ يَدْخُلُ فِيهِ الْإِيمَانُ، وَالْإِيمَانُ يَدْخُلُ فِيهِ الْإِسْلَامُ، وَالْمُحْسِنُونَ أَخْصُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَالْمُؤْمِنُونَ أَخْصُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. اهـ

﴿١٦﴾ لماذا اقتصر في الحديث على خمسة واجبات مع أن في الإسلام واجبات أخرى؟

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٧/ ٣٦١):
قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَحُكْمُ الْإِسْلَامِ فِي الظَّاهِرِ يَثْبُتُ
بِالشَّهَادَتَيْنِ وَإِنَّمَا أَصَافُ إِلَيْهِمَا الْأَرْبَعَ لِكُونِهَا أَظْهَرَ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ وَمُعْظَمَهَا
وَبِقِيَامِهِ بِهَا يَتِمُّ اسْتِسْلَامُهُ وَتَرْكُهُ لَهَا يُشْعِرُ بِحَلٍّ قَيِّدِ انْفِيَادِهِ أَوْ انْحِلَالِهِ. اهـ

﴿١٧﴾ هل يطلق على المنافقين مسلمين؟

يطلق عليهم في الظاهر؛ ما لم يظهر من أحدهم كفره.
قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٧/ ٣٥١):
وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ اسْمَ الْمُسْلِمِينَ فِي الظَّاهِرِ يَجْرِي عَلَى الْمُنَافِقِينَ
لِأَنَّهُمْ اسْتَسْلَمُوا ظَاهِرًا؛ وَأَتَوْا بِمَا أَتَوْا بِهِ مِنَ الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ بِالصَّلَاةِ الظَّاهِرَةِ
وَالزَّكَاةِ الظَّاهِرَةِ وَالْحَجِّ الظَّاهِرِ وَالْجِهَادِ الظَّاهِرِ كَمَا كَانَ النَّبِيُّ يُجْرِي عَلَيْهِمْ أَحْكَامَ
الْإِسْلَامِ الظَّاهِرِ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ فَهُوَ كَمَا قَالَ
تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]. اهـ

﴿١٨﴾ من كان فيه نفاق عملي، هل يطلق عليه اسم الإسلام؟

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٧/ ٣٥١):
فَمَنْ كَانَ فِيهِ إِيْمَانٌ وَنِفَاقٌ يُسَمَّى مُسْلِمًا إِذْ لَيْسَ هُوَ دُونَ الْمُنَافِقِ الْمَحْضِ وَإِذَا
كَانَ نِفَاقُهُ أَغْلَبَ لَمْ يَسْتَحِقَّ اسْمَ الْإِيْمَانِ بَلْ اسْمُ الْمُنَافِقِ أَحَقُّ بِهِ، فَإِنْ مَا فِيهِ بَيَاضٌ
وَسَوَادٌ وَسَوَادُهُ أَكْثَرُ مِنْ بَيَاضِهِ هُوَ بِاسْمِ الْأَسْوَدِ أَحَقُّ مِنْهُ بِاسْمِ الْأَبْيَضِ كَمَا قَالَ
تَعَالَى: ﴿هُمْ لِلْكَافِرِينَ مَوَدَّةٌ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيْمَانِ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، وَأَمَّا إِذَا كَانَ
إِيْمَانُهُ أَغْلَبَ وَمَعَهُ نِفَاقٌ يَسْتَحِقُّ بِهِ الْوَعِيدَ لَمْ يَكُنْ أَيْضًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْمَوْعُودِينَ
بِالْجَنَّةِ. اهـ

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله فِي "جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ" فِي شَرْحِ حَدِيثِ (٢):
وَأَمَّا اسْمُ الْإِسْلَامِ، فَلَا يَنْتَفِي بِانْتِفَاءِ بَعْضٍ وَاجِبَاتِهِ، أَوْ انْتِهَاكِ بَعْضٍ مُحَرَّمَاتِهِ،
وَإِنَّمَا يُنْفَى بِالِاتِّبَانِ بِمَا يُنَافِيهِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَلَا يُعْرَفُ فِي شَيْءٍ مِنَ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ نَفْيُ
الْإِسْلَامِ عَمَّنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْ وَاجِبَاتِهِ، كَمَا يُنْفَى الْإِيمَانُ عَمَّنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْ وَاجِبَاتِهِ،
وَإِنْ كَانَ قَدْ وَرَدَ إِطْلَاقُ الْكُفْرِ عَلَى فِعْلِ بَعْضِ الْمُحَرَّمَاتِ، وَإِطْلَاقُ التَّفَاقُ أَيُّضًا.

﴿١٩﴾ هل يدخل المنافق وصاحب الكبيرة في خطاب الشرع: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾؟

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٧/ ٣٥١):
فَإِنَّ الْخِطَابَ بِـ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ أَوَّلًا: يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ أَظْهَرَ الْإِيمَانَ
وَإِنْ كَانَ مُنَافِقًا فِي الْبَاطِنِ، يَدْخُلُ فِيهِ فِي الظَّاهِرِ؛ فَكَيْفَ لَا يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ لَمْ يَكُنْ
مُنَافِقًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ حَقًّا. وَحَقِيقَتُهُ أَنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ حَقًّا
يُقَالُ فِيهِ: إِنَّهُ مُسْلِمٌ وَمَعَهُ إِيمَانٌ يَمْنَعُهُ الْخُلُودَ فِي النَّارِ وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ
السُّنَّةِ. لَكِنْ هَلْ يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْإِيمَانِ؟
هَذَا هُوَ الَّذِي تَنَازَعُوا فِيهِ فَقِيلَ: يُقَالُ مُسْلِمٌ وَلَا يُقَالُ: مُؤْمِنٌ. وَقِيلَ: بَلْ يُقَالُ:
مُؤْمِنٌ.

والتَّحْقِيقُ أَنَّ يُقَالُ: إِنَّهُ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ، مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ فَاسِقٌ بِكِبِيرَتِهِ، وَلَا
يُعْطَى اسْمُ الْإِيمَانِ الْمُطْلَقِ؛ فَإِنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ نَفَيَا عَنْهُ الْإِسْمَ الْمُطْلَقَ.
وَاسْمُ الْإِيمَانِ يَتَنَاوَلُهُ فِيمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ لِأَنَّ ذَلِكَ إِيْجَابٌ عَلَيْهِ وَتَحْرِيمٌ
عَلَيْهِ وَهُوَ لَا زِمَ لَهُ كَمَا يَلْزِمُهُ غَيْرُهُ وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي اسْمِ الْمَدْحِ الْمُطْلَقِ؛ وَعَلَى هَذَا
فَالْخِطَابُ بِالْإِيمَانِ يَدْخُلُ فِيهِ ثَلَاثُ طَوَائِفَ:
* يَدْخُلُ فِيهِ الْمُؤْمِنُ حَقًّا.

* وَيَدْخُلُ فِيهِ الْمُنافِقُ فِي أَحْكامِهِ الظَّاهِرَةِ وَإِنْ كَانُوا فِي الآخِرَةِ فِي الدَّرَكِ
الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ؛ وَهُوَ فِي الْباطِنِ يُنْفَى عَنْهُ الْإِسْلَامُ وَالْإِيمَانُ وَفِي الظَّاهِرِ يُثَبَّتُ لَهُ
الْإِسْلَامُ وَالْإِيمَانُ الظَّاهِرُ.

* وَيَدْخُلُ فِيهِ الَّذِينَ أَسْلَمُوا وَإِنْ لَمْ تَدْخُلْ حَقِيقَةُ الْإِيمَانِ فِي قُلُوبِهِمْ؛ لَكِنْ
مَعَهُمْ جُزْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ يُثَابِتُونَ عَلَيْهِ. اهـ

﴿٢٠﴾ **بيان قول الله تعالى:** ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا

وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤].

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام **رحمته الله** كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٢٣٨ / ٧):

وَقَدْ أَثَبَّتَ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ إِسْلَامًا بِلاَ إِيْمَانٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ [الحجرات: ١٤]. وَقَدْ ثَبَتَ فِي "الصَّحِيحَيْنِ" عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: أَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ رَهْطًا - وَفِي رِوَايَةٍ قَسَمَ قَسَمًا - وَتَرَكَ فِيهِمْ مَنْ لَمْ يُعْطَهُ وَهُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْ مُسْلِمًا». أَقُولُهَا ثَلَاثًا وَيُرَدِّدُهَا عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ مَخَافَةً أَنْ يَكْبُتَهُ اللَّهُ عَلَى وَجْهِهِ فِي النَّارِ»^(١) وَفِي رِوَايَةٍ: «فَضْرَبَ بَيْنَ عُنُقِي وَكَتَفِي وَقَالَ: أَقْتَالَا أَيْ سَعْدُ»^(٢).

فَهَذَا الْإِسْلَامُ الَّذِي نَفَى اللَّهُ عَنْ أَهْلِهِ دُخُولَ الْإِيمَانِ فِي قُلُوبِهِمْ هَلْ هُوَ إِسْلَامٌ يُثَابِتُونَ عَلَيْهِ؟ أَمْ هُوَ مِنْ جِنْسِ إِسْلَامِ الْمُنافِقِينَ؟
فِيهِ قَوْلَانِ مَشْهُورَانِ لِلْسَّلَفِ وَالْخَلَفِ:

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٧)، ومسلم برقم (١٥٠) عن سعد بن أبي وقاص **رحمته الله**.

(٢) أخرج هذه الرواية مسلم في أحد طرق الحديث السابق.

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ إِسْلَامٌ يُثَابُونَ عَلَيْهِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الْكُفْرِ وَالنِّفَاقِ، وَهَذَا مَرْوِيٌّ عَنْ الْحَسَنِ وَابْنِ سِيرِينَ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَأَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ؛ وَهُوَ قَوْلُ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَسَهْلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّسْتَرِيِّ وَأَبِي طَالِبٍ الْمَكِّيِّ وَكَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ وَالْحَقَائِقِ.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ زَادَانَ قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامًا يَقُولُ: كَانَ الْحَسَنُ وَمُحَمَّدٌ يَقُولَانِ: مُسْلِمٌ وَيَهَابَانِ: مُؤْمِنٌ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْخَزَاعِيُّ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ وَشَرِيكٌ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: الْإِيمَانُ الْمَعْرِفَةُ وَالْإِقْرَارُ وَالْعَمَلُ إِلَّا أَنَّ حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ يَجْعَلُ الْإِيمَانَ خَاصًّا وَالْإِسْلَامَ عَامًّا.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ هَذَا الْإِسْلَامَ: هُوَ الْإِسْتِسْلَامُ خَوْفَ السَّيِّ وَالْقَتْلِ مِثْلَ إِسْلَامِ الْمُنَافِقِينَ. قَالُوا: وَهَؤُلَاءِ كُفَّارٌ فَإِنَّ الْإِيمَانَ لَمْ يَدْخُلْ فِي قُلُوبِهِمْ وَمَنْ لَمْ يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قَلْبِهِ فَهُوَ كَافِرٌ. وَهَذَا اخْتِيارُ الْبُخَارِيِّ وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوَزِيِّ. قَالَ: وَالَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ هَذَا الْإِسْلَامَ هُوَ كَالْإِسْلَامِ الْمُنَافِقِينَ لَا يُثَابُونَ عَلَيْهِ قَالُوا: لِأَنَّ اللَّهَ نَفَى عَنْهُمْ الْإِيمَانَ، وَمَنْ نَفَى عَنْهُ الْإِيمَانَ فَهُوَ كَافِرٌ. وَقَالَ هَؤُلَاءِ: الْإِسْلَامُ هُوَ الْإِيمَانُ وَكُلُّ مُسْلِمٍ مُؤْمِنٌ. وَكُلُّ مُؤْمِنٍ مُسْلِمٌ وَمَنْ جَعَلَ الْفُسَاقَ مُسْلِمِينَ غَيْرَ مُؤْمِنِينَ لَزِمَهُ أَنْ لَا يَجْعَلَهُمْ دَاخِلِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٦]، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، وَأَمثال ذلك فإنهم إنَّما دُعُوا بِاسْمِ الْإِيمَانِ لَا بِاسْمِ الْإِسْلَامِ فَمَنْ لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا لَمْ يَدْخُلْ فِي ذَلِكَ.

وَجَوَابُ هَذَا أَنْ يُقَالَ: الَّذِينَ قَالُوا مِنَ السَّلَفِ: إِنَّهُمْ خَرَجُوا مِنَ الْإِيمَانِ إِلَى الْإِسْلَامِ لَمْ يَقُولُوا: إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ مَعَهُمْ مِنَ الْإِيمَانِ شَيْءٌ بَلْ هَذَا قَوْلُ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَرِكَةِ. وَأَهْلُ السُّنَّةِ الَّذِينَ قَالُوا هَذَا يَقُولُونَ: الْفُسَاقُ يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ

بِالشَّفَاعَةِ. وَإِنَّ مَعَهُمْ إِيْمَانًا يَخْرُجُونَ بِهِ مِنَ النَّارِ. لَكِنْ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِمْ اسْمُ الْإِيْمَانِ؛ لِأَنَّ الْإِيْمَانِ الْمُطْلَقَ هُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ صَاحِبُهُ الثَّوَابَ وَدُخُولَ الْجَنَّةِ، وَهُوَ لَا يَسْتَوِي مَنْ أَهْلُهُ وَهُمْ يَدْخُلُونَ فِي الْخِطَابِ بِالْإِيْمَانِ؛ لِأَنَّ الْخِطَابَ بِذَلِكَ هُوَ لِمَنْ دَخَلَ فِي الْإِيْمَانِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهُ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا خُوِطِبَ لِيَفْعَلَ تَمَامَ الْإِيْمَانِ فَكَيْفَ يَكُونُ قَدْ أَتَمَّهُ قَبْلَ الْخِطَابِ، وَإِلَّا كُنَّا قَدْ تَبَيَّنَّا أَنَّ هَذَا الْمَأْمُورَ مِنَ الْإِيْمَانِ قَبْلَ الْخِطَابِ؛ وَإِنَّمَا صَارَ مِنَ الْإِيْمَانِ بَعْدَ أَنْ أُمِرُوا بِهِ فَالْخِطَابُ بِـ ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ غَيْرُ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ [الحجرات: ١٥]، وَنَظَائِرُهَا...

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْإِسْلَامَ الْمَذْكُورَ فِي الْآيَةِ هُوَ إِسْلَامٌ يُثَابُونَ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُمْ لَيَسُوا مُنَافِقِينَ أَنَّهُ قَالَ: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيْمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، لَا يَلِتْكُمْ مِنَ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ [الحجرات: ١٤]، فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ إِذَا أَطَاعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ مَعَ هَذَا الْإِسْلَامِ؛ أَجَرَهُمُ اللَّهُ عَلَى الطَّاعَةِ. وَالْمُنَافِقُ عَمَلُهُ حَابِطٌ فِي الْآخِرَةِ.

وَأَيْضًا فَإِنَّهُ وَصَفَهُمْ بِخِلَافِ صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ؛ فَإِنَّ الْمُنَافِقِينَ وَصَفَهُمْ بِكُفْرٍ فِي قُلُوبِهِمْ وَأَنَّهُمْ يُبْطِنُونَ خِلَافَ مَا يُظْهِرُونَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَالْيَوْمَ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ٩]، ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠] الْآيَاتِ. وَقَالَ: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، فَالْمُنَافِقُونَ يَصِفُهُمْ فِي الْقُرْآنِ بِالْكَذِبِ؛ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَبِأَنَّ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْكُفْرِ مَا يُعَاقِبُونَ عَلَيْهِ؛ وَهُوَ لَا يَصِفُهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَكِنْ لَمَّا ادَّعَا الْإِيْمَانُ قَالَ لِلرَّسُولِ: ﴿قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيْمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ

شَيْئًا ﴿الْحَجَرَات: ١٤﴾. وَنَفْيُ الْإِيمَانِ الْمُطْلَقِ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونُوا مُنَافِقِينَ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١]، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحِلَّتِ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٣﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴿ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ مَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ؛ يَكُونُ مُنَافِقًا مِنْ أَهْلِ الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ بَلْ لَا يَكُونُ قَدْ أَتَى بِالْإِيمَانِ الْوَاجِبِ فَنَفَى عَنْهُ كَمَا يُنْفَى سَائِرُ الْأَسْمَاءِ عَمَّنْ تَرَكَ بَعْضَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ فَكَذَلِكَ الْأَعْرَابُ لَمْ يَأْتُوا بِالْإِيمَانِ الْوَاجِبِ؛ فَنَفَى عَنْهُمْ لَذَلِكَ وَإِنْ كَانُوا مُسْلِمِينَ مَعَهُمْ مِنَ الْإِيمَانِ مَا يَثْبُونَ عَلَيْهِ.

وَهَذَا حَالٌ أَكْثَرُ الدَّاخِلِينَ فِي الْإِسْلَامِ ابْتِدَاءً؛ بَلْ حَالٌ أَكْثَرُ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ حَقَائِقَ الْإِيمَانِ؛ فَإِنْ الرَّجُلُ إِذَا قُوتِلَ حَتَّى أَسْلَمَ كَمَا كَانَ الْكُفَّارُ يُقَاتِلُونَ حَتَّى يُسْلِمُوا أَوْ أَسْلَمَ بَعْدَ الْأَسْرِ أَوْ سَمِعَ بِالْإِسْلَامِ فَجَاءَ فَأَسْلَمَ؛ فَإِنَّهُ مُسْلِمٌ مُلْتَزِمٌ طَاعَةِ الرَّسُولِ وَلَمْ تَدْخُلْ إِلَى قَلْبِهِ الْمَعْرِفَةُ بِحَقَائِقِ الْإِيمَانِ فَإِنْ هَذَا إِنَّمَا يَحْصُلُ لِمَنْ تيسَّرَتْ لَهُ أَسْبَابُ ذَلِكَ؛ إِمَّا بِفَهْمِ الْقُرْآنِ وَإِمَّا بِمُبَاشَرَةِ أَهْلِ الْإِيمَانِ وَالْإِفْتِدَاءِ بِمَا يَصْدُرُ عَنْهُمْ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ، وَإِمَّا بِبَهْدِيَّةٍ خَاصَّةٍ مِنَ اللَّهِ يَهْدِيهِ بِهَا.

وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَظْهَرُ لَهُ مِنْ مَحَاسِنِ الْإِسْلَامِ مَا يَدْعُوهُ إِلَى الدُّخُولِ فِيهِ وَإِنْ كَانَ قَدْ وَلِدَ عَلَيْهِ وَتَرَبَّى بَيْنَ أَهْلِهِ فَإِنَّهُ يُحِبُّهُ فَقَدْ ظَهَرَ لَهُ بَعْضُ مَحَاسِنِهِ وَبَعْضُ مَسَاوِي الْكُفَّارِ. وَكَثِيرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ قَدْ يَرْتَابُ إِذَا سَمِعَ الشُّبُهَةَ الْقَادِحَةَ فِيهِ وَلَا يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ فَلَيْسَ هُوَ دَاخِلًا فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ١٥]، وَلَيْسَ هُوَ مُنَافِقًا فِي الْبَاطِنِ مُضْمِرًا لِلْكَفْرِ فَلَا هُوَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ حَقًّا وَلَا هُوَ مِنَ الْمُنَافِقِينَ وَلَا هُوَ أَيْضًا مِنْ أَصْحَابِ الْكِبَائِرِ بَلْ يَأْتِي بِالطَّاعَاتِ الظَّاهِرَةِ وَلَا يَأْتِي بِحَقَائِقِ الْإِيمَانِ الَّتِي

يَكُونُ بِهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ حَقًّا؛ فَهَذَا مَعَهُ إِيْمَانٌ وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ حَقًّا وَيُثَابُ عَلَى مَا فَعَلَ مِنَ الطَّاعَاتِ، وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، وَلِهَذَا قَالَ: ﴿يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُوا عَلَيَّ إِسْلَمَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْتُكُمْ لِلْإِيْمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧]، يَعْنِي فِي قَوْلِكُمْ: ﴿ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤]. اهـ

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله فِي "بَدَائِعِ الْفَوَائِدِ" (٤/١٧):
فلهذا كان قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، نَفْيًا لِلْإِيْمَانِ الْمَطْلُوقِ، لَا لِمَطْلُوقِ الْإِيْمَانِ لَوْ جُوه:
منها: أنه أمرهم أو أذن لهم أن يقولوا: أسلمنا، والمنافق لا يقال له ذلك.
ومنها: أنه قال: قالت الأعراب. ولم يقل: قال المنافقون.
ومنها: أن هؤلاء الجفأة الذين نادوا رسول الله ﷺ من وراء الحجرات، ورفعوا أصواتهم فوق صوته غلظة منهم وجفاء، لا نفاقا وكفرا.
ومنها: أنه قال: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيْمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، ولم ينف دخول الإسلام في قلوبهم ولو كانوا منافقين؛ لنفى عنهم الإسلام كما نفى الإيْمَان.
ومنها: أن الله تعالى قال: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ [الحجرات: ١٤]، أي لا ينقصكم والمنافق لا طاعة له.

ومنها: أنه قال: ﴿يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُوا عَلَيَّ إِسْلَمَكُمْ﴾ فأثبت لهم إسلامهم ونهاهم أن يمينوا على رسول الله، ولو لم يكن إسلاما صحيحا؛ لقال لم تسلموا بل أنتم كاذبون كما كذبهم في قولهم: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١]، لما لم تطابق شهادتهم اعتقادهم
ومنها: أنه قال ﴿بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٧]، ولو كانوا منافقين لما من عليهم.

ومنها: أنه قال ﴿أَنْ هَدَنَكُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ [الحجرات: ١٧]، ولا ينافي هذا قوله ﴿قُلْ لَمْ تَوْمِنُوا﴾ [الحجرات: ١٤]، فإنه نفى الإيمان المطلق، ومنّ عليهم بهدائيتهم إلى الإسلام الذي هو متضمن لمطلق الإيمان.

ومنها: أن النبي ﷺ لما قسم القسم قال له سعد أعطيت فلانا وتركت فلانا وهو مؤمن فقال: «أو مسلم» ثلاث مرات. رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي^(١). وأثبت له الإسلام دون الإيمان، وفي الآية أسرار بديعة ليس هذا موضعها، والمقصود الفرق بين الإيمان المطلق، ومطلق الإيمان؛ فالإيمان المطلق يمنع دخول النار، ومطلق الإيمان يمنع الخلود فيها.

﴿٢١﴾ **تفسير قوله تعالى:** ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿٣٥﴾ **فَمَا وَحَدْنَا فِيهَا غَيْرَ**

بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ ﴿٣٦﴾

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ **رَحِمَهُ اللَّهُ** كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٧/ ٤٧٣):
وَقَالَ تَعَالَى فِي قِصَّةِ قَوْمِ لُوطٍ: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿٣٥﴾ [الذاريات: ٣٥]، ﴿فَمَا وَحَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ ﴿٣٦﴾ [الذاريات: ٣٦]، وَقَدْ ظَنَّ طَائِفَةٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تَقْتَضِي أَنَّ مُسَمَّى الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَاحِدٌ وَعَارِضُوا بَيْنَ الْآيَتَيْنِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ بَلْ هَذِهِ الْآيَةُ تُوَافِقُ الْآيَةَ الْأُولَى؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَخْبَرَ أَنَّهُ أَخْرَجَ مَنْ كَانَ فِيهَا مُؤْمِنًا، وَأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَهْلَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

وَذَلِكَ لِأَنَّ امْرَأَةَ لُوطٍ كَانَتْ فِي أَهْلِ الْبَيْتِ الْمَوْجُودِينَ وَلَمْ تَكُنْ مِنْ الْمُخْرَجِينَ الَّذِينَ نَجَوْا؛ بَلْ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ الْبَاقِينَ فِي الْعَذَابِ، وَكَانَتْ فِي الظَّاهِرِ مَعَ زَوْجِهَا عَلَى دِينِهِ، وَفِي الْبَاطِنِ مَعَ قَوْمِهَا عَلَى دِينِهِمْ خَائِنَةً لِرِزْوَانِهَا تَدُلُّ قَوْمَهَا عَلَى أَضْيَافِهِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٧)، ومسلم برقم (١٥٠) وأبو داود (٤٦٨٣)، والنسائي (٤٩٩٢)، عن سعد بن أبي وقاص **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**.

أَمَرَاتٌ نُوحٍ وَأَمَرَاتٌ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا ﴿١٠﴾. وَكَانَتْ خِيَانَتُهُمَا لَهُمَا فِي الدِّينِ لَا فِي الْفِرَاشِ، فَإِنَّهُ مَا بَغَتْ أَمْرَأَةٌ نَبِيًّا قَطُّ؛ إِذْ نِكَاحُ الْكَافِرَةِ قَدْ يَجُوزُ فِي بَعْضِ الشَّرَائِعِ وَيَجُوزُ فِي شَرِيعَتِنَا نِكَاحُ بَعْضِ الْأَنْوَاعِ وَهُنَّ الْكِتَابِيَّاتُ وَأَمَّا نِكَاحُ الْبَغِيِّ فَهُوَ دِيَاثَةٌ. وَقَدْ صَانَ اللَّهُ النَّبِيَّ عَنْ أَنْ يَكُونَ دِيوثًا. وَلِهَذَا كَانَ الصَّوَابُ قَوْلَ مَنْ قَالَ مِنَ الْفُقَهَاءِ: بِتَحْرِيمِ نِكَاحِ الْبَغِيِّ حَتَّى تَتُوبَ. اهـ

﴿٢٢﴾ مسألة: حكم تارك الصلاة تكاسلاً.

أما إن تركها جُحودًا؛ فقد أجمع العلماء على أنه كافرٌ، وخارجٌ من الملة. واختلف أهل العلم فيما إذا تركها تكاسلاً، وتهاوناً على قولين، وهي من أعظم المسائل التي اختلف فيها السلف، وينبغي على الخلاف مسائل كثيرة معروفة عند أهل العلم، وقد ذكرت المسألة بشيء من الطول في كتابي **”فتح العلم بدراسة أحاديث بلوغ المرام“** (١/٤١٨) ونذكر ههنا أهم ما ذكره أصحاب القولين:

القول الأول: أن ترك الصلاة تكاسلاً كفرٌ أكبرٌ مخرجٌ من الملة.

وهو قول ابن المبارك، وأحمد، وإسحاق، وحكى إسحاق عليه إجماع أهل العلم، وقال محمد بن نصر المروزي: هو قول جمهور أهل الحديث.

واستدل هؤلاء بما يلي:

* قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ ۖ﴾ [التوبة: ١١]،.

* وقوله تعالى: ﴿خَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا ۖ﴾ (٥٩) إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ۖ﴾ (٦٠) [مريم: ٥٩-٦٠].

* قوله ﷺ: «بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة»، أخرجه مسلم (٨٢) عن جابر رضي الله عنه.

* قوله ﷺ: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها؛ فقد كفر»، رواه الترمذي (٢٦٢١) عن بريدة رضي الله عنه، وإسناده صحيح، وهو في الصحيح المسند (١٧١).

* قوله ﷺ: «من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله»، رواه البخاري (٥٥٣) عن بريدة رضي الله عنه.

* قوله ﷺ: «مَنْ حَافِظَ عَلَيْهَا كَانَتْ لَهُ نُورًا، وَبُرْهَانًا، وَنَجَاةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ لَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ نُورٌ، وَلَا بُرْهَانٌ، وَلَا نَجَاةٌ، وَكَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ قَارُونَ، وَفِرْعَوْنَ، وَهَامَانَ، وَأَبِي بَنْيٍّ بْنِ خَلْفٍ». أخرجه أحمد (١٦٩/٢) والدارمي (٢٧٢١)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

* قوله ﷺ: «ولا تنازعوا الأمر أهله؛ إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله تعالى فيه برهان»، متفق عليه^(١) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وفي حديث عوف بن مالك رضي الله عنه، في صحيح مسلم (١٨٥٥): قالوا: يا رسول الله، ألا نقاتلهم؟ قال: «لا، ما أقاموا فيكم الصلاة»، فهذا يدل على أن ترك الصلاة كفرٌ بواحٌ.

* قول عبد الله بن شقيق: لم يكن أصحاب رسول الله ﷺ يرون شيئاً تركه كفر غير الصلاة.

* قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة.

* وقول ابن مسعود رضي الله عنه: من لم يُصَلِّ؛ فلا دين له. وقول علي: من تركها؛ فهو كافر.

(١) أخرجه البخاري برقم (٧٢٠٠)، ومسلم برقم (١٧٠٩).

القول الثاني: أَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ تَكَاسَلًا كَفَرٌ أَصْغَرَ لَيْسَ مُخْرَجًا مِنَ الْمِلَّةِ، بَلْ يَكُونُ فَاسِقًا، مَرْتَكِبًا لِكَبِيرَةٍ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ.

وهو قول المالكية، والشافعية، والحنفية، وأحمد في رواية اختارها بعض أصحابه كابن بطة، وابن قدامة، وهو قول الثوري، والمزني، وعزاه بعضهم إلى الأكثرين، كالنووي، والحافظ ابن حجر، والشوكاني.

واستدل هؤلاء بما يلي:

* قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾

[النساء: ٤٨/ ١١٦].

* قوله عليه السلام «ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، صدقًا من قلبه؛ إلا حرمه الله على النار»، متفق عليه^(١) عن أنس رضي الله عنه.

* قوله عليه السلام لأبي هريرة رضي الله عنه: «من لقيت وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله مستيقنًا بها قلبه؛ فبشره بالجنة» رواه مسلم (٣١).

* قوله: «أسعد الناس بشفاعتي، من قال: لا إله إلا الله مخلصًا من قلبه»، رواه البخاري (٩٩)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

حديث البطاقة، وفيه: أَنْ رَجُلًا دَخَلَ الْجَنَّةَ وَلَيْسَ مَعَهُ إِلَّا بَطَاقَةٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. رواه الترمذي (٢٦٣٩)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في الشفاعة، وهو في الصحيحين^(٢)، وفيه: «حَتَّى إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ، فَوَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ بِأَشَدَّ مُنَاشَدَةً لِلَّهِ فِي اسْتِقْصَاءِ الْحَقِّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ فِي النَّارِ، يَقُولُونَ: رَبَّنَا، كَانُوا يَصُومُونَ مَعَنَا، وَيُصَلُّونَ، وَيُحُجُّونَ، فَيَقَالُ لَهُمْ: أَخْرِجُوا مَنْ عَرَفْتُمْ؛ فَتَحَرَّمْ صُورُهُمْ عَلَى النَّارِ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا قَدْ أَخَذَتِ النَّارُ إِلَى

(١) أخرجه البخاري برقم (١٢٨)، ومسلم برقم (٣٢)، وليس عند مسلم قوله: «صدقًا».

(٢) أخرجه البخاري برقم (٧٤٣٩)، ومسلم برقم (١٨٣).

نُصِفَ سَاقِيهِ، وَإِلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا مَا بَقِيَ فِيهَا أَحَدٌ مِمَّنْ أَمَرْتَنَا بِهِ، فَيَقُولُ: ارْجِعُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ؛ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا، ثُمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا؛ فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ خَيْرٍ؛ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا مِمَّنْ أَمَرْتَنَا أَحَدًا، ثُمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا؛ فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ؛ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا خَيْرًا. -وَكَانَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ يَقُولُ: إِنْ لَمْ تُصَدِّقُونِي بِهَذَا الْحَدِيثِ؛ فَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿[النساء: ٤٠]﴾ - فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ؛ فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ، قَدْ عَادُوا حُمَاً، فَيُلْقِيهِمْ فِي نَهْرٍ فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ، يُقَالُ لَهُ: نَهْرُ الْحَيَاةِ...، فَيُخْرِجُونَ كَاللُّؤْلُؤِ فِي رِقَابِهِمُ الْحَوَاتِمُ، يَعْرِفُهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ، هَؤُلَاءِ عِتْقَاءُ اللَّهِ الَّذِينَ أَدْخَلَهُمُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ، وَلَا خَيْرٍ قَدَّمُوهُ...» الحديث.

* حديث عبادة بن الصامت، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ افْتَرَضَهُنَّ اللَّهُ تَعَالَى، مَنْ أَحْسَنَ وَضُوءَهُنَّ، وَصَلَّاهُنَّ لَوْ قَتِلَ، وَأَتَمَّ رُكُوعَهُنَّ وَخُشُوعَهُنَّ؛ كَانَ لَهُ عَلَى اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يَغْفَرَ لَهُ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ؛ فَلَيْسَ لَهُ عَلَى اللَّهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ» أخرجه أبو داود (٤٢٥) بإسناد صحيح.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ غُفِرَ اللَّهُ لَهُ: الأدلة قوية من الجانبين، ولكن بالنظر فيها نلاحظ أَنَّ أدلة القول الثاني أقوى، وتأويلها أعسر؛ فالراجح هو القول الثاني.

وأما أدلة أصحاب القول الأول؛ فالجواب عنها كما يلي:

* قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخِذُوا مِنْهُمْ فِي الْيَوْمِ الَّذِي تَخْرُجُونَ﴾ [التوبة: ١١]، أي: إِنَّ الْأُخُوَّةَ فِي الدِّينِ تَحْصُلُ بِالْإِيمَانِ كَمَا قَالَ تَعَالَى:

﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات: ١٠]، والإيمان يحصل بالشهادتين؛ لحديث معاذ بن جبل عند أن بعثه النبي ﷺ إلى اليمن، فيكون ذكر الصلاة والزكاة من كمال الأخوة، ويدل على ذلك أن الزكاة مذكورة مع الصلاة في نفس الآية، وهم لا يقولون: إذا لم يُزَكَّ ليس بأخ لنا في الدين، بل يقولون: أخوته ناقصة؛ لوجود الدليل على أن تارك الزكاة لا يكفر، وكذلك يقال لهم: ومن ترك الصلاة تكاسلاً فأخوته ناقصة؛ لوجود الأدلة على أن تاركها تكاسلاً ليس بكافر، والله أعلم.

* قوله تعالى: ﴿ خَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا ﴾ (٥٩) ﴿ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ (٦٠) [مريم: ٥٩-٦٠]، هذا وعيد لهم بالنار، ولا يلزم وقوعه، بل هم تحت المشيئة كما دلَّ على ذلك حديث عبادة، وقوله: ﴿ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ ﴾ [مريم: ٦٠]، فذكر قوله: ﴿ وَآمَنَ ﴾ لا يدل على أنهم كفار، بل يحتمل أنه أراد كمال الإيمان، أو تاب مع بقاء الإيمان، وحملنا على هذا التأويل الجمع بين الأدلة، والله أعلم.

* حديث جابر رضي الله عنه: «بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة» المقصود به كفر أصغر، كما قيل ذلك في قوله رضي الله عنه: «وقتاله كفر»^(١)، وقوله رضي الله عنه: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»^(٢).

ومن قال بأن الكفر إذا عُرِّفَ أُرِيدَ به الكفر الأكبر؛ فقوله ليس بصحيح، فقد وجد التعريف والمراد به الكفر الأصغر، كما جاء في حديث امرأة ثابت بن قيس عند أن قالت للنبي رضي الله عنه: «أكره الكفر في الإسلام» أخرجه البخاري برقم (٥٢٧٣).

(١) أخرجه البخاري برقم (١٢٨)، ومسلم برقم (٣٢) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري برقم (١٢١)، و(١٧٤١)، و(٤٤٠٣)، ومسلم برقم (٦٥)، و(٦٦)، و(١٦٩٧) من حديث جرير بن عبد الله وابن عمر وأبي بكرة، وأخرجه البخاري (١٧٣٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

* حديث بريدة رضي الله عنه: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة؛ فمن تركها فقد كفر»، المراد به أيضًا كفر دون كفر، أي: الكفر الأصغر، جمعًا بين الأدلة، وأما قوله: «العهد الذي بيننا وبينهم»؛ فالمراد به المنافقون، كما قال ذلك الطَّيِّب، والمنائي، والمباركفوري، والمعنى: أنَّ العهد الذي بيننا وبين المنافقين هي الصلاة، بمعنى أنها الموجبة لحقن دمائهم كالعهد في حق المعاهدين، فكما أنَّ أهل الذمة تُحقَّن دماؤهم بالعهد، فكذلك المنافقون تُحقن دماؤهم بالصلاة^(١).

* حديث بريدة رضي الله عنه: «من ترك صلاة العصر؛ فقد حبط عمله»، لم يأخذ بظاهره المكفِّرون تارك الصلاة أيضًا؛ فإن عندهم من ترك فرضًا واحدًا، أو فرضين لا يكفر، هكذا قال كثير منهم، وأولوا الحديث على أنَّ المقصود بـ: «حبط عمله»، أي: حبط عمل يومه، وقيل: المراد بالحبط نقصان العمل في ذلك الوقت الذي ترفع فيه الأعمال، وكأنَّ المراد بالعمل الصلاة خاصَّة، أي: لا يحصل على أجر من صلَّى العصر، وهناك أقوال أخرى ذكرها الحافظ في شرح الحديث (٥٥٣)، ثم قال: وأقرب هذه التأويلات قول من قال: إنَّ ذلك خرج مخرج الزجر الشديد، وظاهره غير مرادٍ، والله أعلم.

قلت: وتقييده بالعصر يدل على ذلك، والله أعلم.

* وأما حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه؛ ففي إسناده عيسى بن هلال الصديقي، وهو مجهول الحال.

* وقوله رضي الله عنه «لا ما أقاموا فيكم الصلاة»، قال الطَّيِّب في «شرح المشكاة» (٢٥٦٢ / ٨): قوله: «ما أقاموا فيكم الصلاة» فيه إشعارٌ بتعظيم أمر الصلاة، وأنَّ تركها موجبٌ لنزع اليد من الطاعة، كالكفر على ما سبق في حديث عبادة بن الصامت في قوله: «إلا أن تروا كفرًا بواحا». اهـ.

(١) انظر: «تحفة الأحوذى» (٣٦٩ / ٧)، «فيض القدير» (٣٩٥ / ٤)، «شرح المشكاة» (٨٧١ / ٣).

ومعنى كلام الطَّيِّبِي رحمته الله: أَنَّ ترك الصلاة يُسَوِّغُ الخروج على الإمام كما يسوغه الكفر، ويكون حديث عبادة رحمته الله مفهومه: أَنَّ كل ما سوى الكفر لا يسوغ الخروج على الإمام، وهذا العموم المفهوم من حديث عبادة مقيد بمنطوق حديث عوف بن مالك، فيكون المسوغ للخروج هو الكفر البواح، وكذلك ترك الصلاة، والله أعلم.

* قول عبد الله بن شقيق أخرجه الترمذي (٢٦٢٢)، وابن أبي شيبة (٤٩/١١)، وغيرهما، واللفظ للترمذي، وهو صحيح، ولكن معناه: لا يرون شيئاً تركه كفر؛ فيحتمل على أَنَّ المراد كفر أصغر، وتنصيبه على الصلاة يدل على عظمها، وعلى أَنَّ تركها أعظم من ترك غيرها، والله أعلم.

وعلى التسليم بأنه أراد الكفر الأكبر؛ فلا يكون قول جميع الصحابة، بل قول بعضهم، فعبد الله بن شقيق لم يُدرك جميع الصحابة.

أثر عمر بن الخطاب رحمته الله ثابتٌ عنه، أخرجه مالك (١/٣٩-٤٠)، وابن أبي شيبة (٢٥/١١) بإسناد صحيح، وكذلك أثر ابن مسعود رحمته الله أخرجه المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٩٣٦) (٩٣٧) بإسناد حسن.

وأما أثر علي رحمته الله فأخرجه ابن أبي شيبة (٤٧/١١)، وفي إسناده: معقل الخثعمي، وهو مجهول، ومن صحَّ عنه يحتمل أنه أراد نفي كمال الإسلام، والإيمان، ولو سُلِّمَ أنه أراد نفي الإسلام وتكفيره كفرًا أكبر؛ فيكون قولاً لبعض الصحابة، والحجة بالإجماع، والله أعلم.

وقد تحمل الآثار الواردة عن الصحابة على أنهم قصدوا من كان مصرّاً على تركها حتى يقتل؛ كما أشار إلى ذلك شيخ الإسلام رحمته الله كما سيأتي نقل كلامه^(١).

(١) وانظر: "كتاب الصلاة" لابن القيم، "تعظيم قدر الصلاة" للمروزي، "حكم تارك الصلاة"، للألباني، "المجموع" (١٦/٣)، "المغني" (٣/٣٥١).

﴿٢٣﴾ من ترك الصلاة وأبى أن يصلي حتى عرض على السيف وقتل:

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رحمته الله، كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٤٧/٢٢):

وَأَمَّا مَنْ اعْتَقَدَ وَجُوبَهَا مَعَ إِصْرَارِهِ عَلَى تَرْكِهَا: فَقَدْ ذَكَرَ عَلَيْهِ الْمُفَرَّغُونَ مِنَ الْفُقَهَاءِ فُرُوعًا: أَحَدُهَا هَذَا -أَيُّ قَتْلِهِ بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ-، فَقِيلَ عِنْدَ جُمْهُورِهِمْ: مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ. وَإِذَا صَبَرَ حَتَّى يُقْتَلَ فَهَلْ يُقْتَلُ كَافِرًا مُرْتَدًّا، أَوْ فَاسِقًا كَفُسَاقِ الْمُسْلِمِينَ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ مَشْهُورَيْنِ. حُكِيَا رِوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ، وَهَذِهِ الْفُرُوعُ لَمْ تُنْقَلْ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَهِيَ فُرُوعٌ فَاسِدَةٌ، فَإِنْ كَانَ مُقِرًّا بِالصَّلَاةِ فِي الْبَاطِنِ، مُعْتَقِدًا لَوْجُوبِهَا، يَمْتَنِعُ أَنْ يُصِرَّ عَلَى تَرْكِهَا حَتَّى يُقْتَلَ، وَهُوَ لَا يُصَلِّي هَذَا لَا يَعْرِفُ مِنْ بَنِي آدَمَ وَعَادَتِهِمْ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَقَعْ هَذَا قَطُّ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا يَعْرِفُ أَنَّ أَحَدًا يَعْتَقِدُ وَجُوبَهَا، وَيُقَالُ لَهُ: إِنْ لَمْ تُصَلِّ وَإِلَّا قَتَلْنَاكَ، وَهُوَ يُصِرُّ عَلَى تَرْكِهَا، مَعَ إِقْرَارِهِ بِالْوُجُوبِ، فَهَذَا لَمْ يَقَعْ قَطُّ فِي الْإِسْلَامِ.

وَمَتَى امْتَنَعَ الرَّجُلُ مِنَ الصَّلَاةِ حَتَّى يُقْتَلَ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَاطِنِ مُقِرًّا بِوُجُوبِهَا، وَلَا مُلْتَزِمًا بِفِعْلِهَا، وَهَذَا كَافِرٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، كَمَا اسْتَفَاضَتْ الْأَثَارُ عَنِ الصَّحَابَةِ بِكُفْرِ هَذَا، وَدَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ الصَّحِيحَةُ. كَقَوْلِهِ رحمته الله: «لَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ إِلَّا تَرْكُ الصَّلَاةِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١). وَقَوْلِهِ: «الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ»^(٢). وَقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ: كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ لَا يَرَوْنَ شَيْئًا مِنْ الْأَعْمَالِ فِي تَرْكِهِ كُفْرًا إِلَّا الصَّلَاةَ^(٣).

فَمَنْ كَانَ مُصِرًّا عَلَى تَرْكِهَا حَتَّى يَمُوتَ لَا يَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً قَطُّ، فَهَذَا لَا يَكُونُ قَطُّ مُسْلِمًا مُقِرًّا بِوُجُوبِهَا، فَإِنْ اعْتَقَادَ الْوُجُوبَ، وَاعْتَقَادَ أَنَّ تَارِكَهَا يَسْتَحِقُّ الْقَتْلَ هَذَا دَاعٍ تَأْمُّ إِلَى فِعْلِهَا، وَالِدَّاعِي مَعَ الْقُدْرَةِ يُوجِبُ وَجُودَ الْمَقْدُورِ، فَإِذَا كَانَ قَادِرًا

(١) أخرجه مسلم برقم (٨٢) من حديث جابر بن عبد الله رحمته الله بنحوه.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٢١)، وغيره، عن بريدة رحمته الله، وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٦٢٢)، وابن أبي شيبة (٤٩/١١)، وغيرهما، واللفظ للترمذي، وهو صحيح.

وَلَمْ يَفْعَلْ قَطُّ عِلْمٌ أَنَّ الدَّاعِيَ فِي حَقِّهِ لَمْ يُوجَدْ. وَالْإِعْتِقَادُ النَّامُ لِعِقَابِ النَّارِ كَبَاعِثٌ عَلَى الْفِعْلِ، لَكِنَّ هَذَا قَدْ يُعَارِضُهُ أَحْيَانًا أُمُورٌ تُوجِبُ تَأْخِيرَهَا وَتَرْكُ بَعْضِ وَاجِبَاتِهَا، وَتَقْوِيَتِهَا أَحْيَانًا. فَأَمَّا مَنْ كَانَ مُصِرًّا عَلَى تَرْكِهَا لَا يُصَلِّي قَطُّ، وَيَمُوتُ عَلَى هَذَا الْإِصْرَارِ وَالتَّركِ فَهَذَا لَا يَكُونُ مُسْلِمًا؛ لَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ يُصَلُّونَ تَارَةً، وَيَتْرَكُونَهَا تَارَةً، فَهَؤُلَاءِ لَيْسُوا يُحَافِظُونَ عَلَيْهَا، وَهَؤُلَاءِ تَحْتَ الْوَعِيدِ، وَهُمْ الَّذِينَ جَاءَ فِيهِمُ الْحَدِيثُ الَّذِي فِي السَّنَنِ حَدِيثٌ عِبَادَةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مَنْ حَافَظَ عَلَيْهِنَّ كَانَ لَهُ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ أَنْ يَدْخُلَهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يَحَافِظْ عَلَيْهِنَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَذَبُهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَهُ لَهُ» (١) فَالْمُحَافِظُ عَلَيْهَا الَّذِي يُصَلِّي فِي مَوَاقِيتِهَا، كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالَّذِي يُؤَخِّرُهَا أَحْيَانًا عَنْ وَقْتِهَا، أَوْ يَتْرَكُ وَاجِبَاتِهَا، فَهَذَا تَحْتَ مَشِئَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ يَكُونُ لِهَذَا نَوَافِلٌ يَكْمُلُ بِهَا فَرَائِضُهُ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ. اهـ

وقال **رحمته الله** في (٦١٥/٧): وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي الْعَادَةِ أَنَّ رَجُلًا يَكُونُ مُؤْمِنًا بِقَلْبِهِ مُقِرًّا بِأَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ مُلتَزِمًا لِشَرِيعَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَا جَاءَ بِهِ يَأْمُرُهُ وَلِي الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ فَيَمْتَنِعُ حَتَّى يُقْتَلَ، وَيَكُونُ مَعَ ذَلِكَ مُؤْمِنًا فِي الْبَاطِنِ قَطُّ لَا يَكُونُ إِلَّا كَافِرًا، وَلَوْ قَالَ: أَنَا مُقِرٌّ بِوُجُوبِهَا غَيْرَ أَنِّي لَا أَفْعَلُهَا. كَانَ هَذَا الْقَوْلُ مَعَ هَذِهِ الْحَالِ كَذِبًا مِنْهُ كَمَا لَوْ أَخَذَ يُلْقِي الْمُصْحَفَ فِي الْحَشِّ، وَيَقُولُ أَشْهَدُ أَنَّ مَا فِيهِ كَلَامُ اللَّهِ أَوْ جَعَلَ يَقْتُلُ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَيَقُولُ أَشْهَدُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تُنَافِي إِيْمَانَ الْقَلْبِ، فَإِذَا قَالَ أَنَا مُؤْمِنٌ بِقَلْبِي مَعَ هَذِهِ الْحَالِ كَانَ كَاذِبًا فِيمَا أَظْهَرَهُ مِنَ الْقَوْلِ. فَهَذَا الْمَوْضِعُ يَنْبَغِي تَدَبُّرُهُ فَمَنْ عَرَفَ ارْتِبَاطَ الظَّاهِرِ بِالْبَاطِنِ رَأَتْ عَنْهُ الشُّبْهَةُ فِي هَذَا الْبَابِ وَعِلْمٌ أَنَّ مَنْ قَالَ مِنَ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ إِذَا أَقَرَّ بِالْوُجُوبِ وَامْتَنَعَ عَنِ الْفِعْلِ لَا يُقْتَلُ أَوْ يُقْتَلُ مَعَ إِسْلَامِهِ؛ فَإِنَّهُ دَخَلَتْ عَلَيْهِ الشُّبْهَةُ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَى الْمُرْجِئَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَالَّتِي دَخَلَتْ عَلَى مَنْ جَعَلَ الْإِرَادَةَ الْجَارِمَةَ مَعَ الْقُدْرَةِ

التَّامَّةِ لَا يَكُونُ بِهَا شَيْءٌ مِنَ الْفِعْلِ وَلِهَذَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ قَتْلِ هَذَا مِنَ الْفُقَهَاءِ
بَنُوهُ عَلَى قَوْلِهِمْ فِي مَسْأَلَةِ الْإِيمَانِ، وَأَنَّ الْأَعْمَالَ لَيْسَتْ مِنَ الْإِيمَانِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ جِنْسَ
الْأَعْمَالِ مِنْ لَوَازِمِ إِيْمَانِ الْقَلْبِ، وَأَنَّ إِيْمَانِ الْقَلْبِ التَّامُّ بِدُونِ شَيْءٍ مِنَ الْأَعْمَالِ
الظَّاهِرَةِ مُمْتَنِعٌ، سَوَاءٌ جَعَلَ الظَّاهِرَ مِنْ لَوَازِمِ الْإِيمَانِ أَوْ جُزْءًا مِنَ الْإِيمَانِ كَمَا تَقَدَّمَ
بَيَانُهُ، وَحِينَئِذٍ إِذَا كَانَ الْعَبْدُ يَفْعَلُ بَعْضَ الْمَأْمُورَاتِ وَيَتْرُكُ بَعْضَهَا كَانَ مَعَهُ مِنَ
الْإِيمَانِ بِحَسَبِ مَا فَعَلَهُ. اهـ

﴿٢٤﴾ هل يقتل تارك الصلاة تكاسلا؟

ذهب جمهور العلماء إلى أنه يُقتل؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ
وَأَتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، وقوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى
يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا
فعلوا ذلك؛ عصموا مني دماءهم، وأموالهم؛ إلا بحقها، وحسابهم على الله»^(١)،
وبحديث: ألا نقاتلهم؟ قال: «لا، ما أقاموا فيكم الصلاة»^(٢)، وحديث الخوارج:
فقال خالد: ألا أقتله؟ قال: «لا، لعله أن يكون يصلي»^(٣)، وبحديث بريدة: «العهد
الذي بيننا وبينهم الصلاة»، وقد تقدم بيان معناه.

وذهب الحنفية، والمزني، وهو قول الزهري، وسعيد بن المسيب، وعمر بن
عبد العزيز إلى أنه لا يُقتل، بل يُحبس، ويُعزَّر، حتى يُصلي، واستدلوا بحديث:
«أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها؛ عصموا مني

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٥)، ومسلم برقم (٢٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم (١٨٥٥) عن عوف بن مالك رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري برقم (٤٣٥١)، ومسلم برقم (١٠٦٤) (١٤٤).

دماءهم، وأموالهم؛ إلا بحقها، وحسابهم على الله»^(١)، واستدلوا بقوله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم؛ إلا بإحدى ثلاث...»^(٢) ... فذكرها.

والصواب قول الجمهور، وأما حديثهم الأول؛ فهو مختصر، وقد تقدم بتمامه، وأما حديثهم الثاني؛ فمفهومه عام، وهو مخصوص بأدلة أخرى تبيح قتل المسلم بغير الثلاث المذكورة، وأدلتنا التي ذكرناها من ذلك، والله أعلم^(٣).

﴿٢٥﴾ مسألة: مانع الزكاة بخلا.

ذهب جمهور العلماء إلى أنه يُعدُّ فاسقًا، مُرتكبًا لكبيرة من الكبائر، واستدلوا بقوله ﷺ كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، في صحيح مسلم (٩٨٧): «مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ، فَأُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيَكْوَى بِهَا جَنْبُهُ، وَجَبِينُهُ، وَظَهْرُهُ، كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ».

وذهب بعض أهل العلم إلى تكفيره، نقله ابن رجب كما في **«جامع العلوم والحكم»** (ص ١٤٧)، عن سعيد بن جبير، ونافع، والحكم، قال: وهي رواية عن أحمد اختارها بعض أصحابه، وهو قول ابن حبيب من المالكية. وفي مصنف ابن أبي شيبة (٣/ ١١٤) بإسنادٍ صحيحٍ عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: مَا مَانِعُ الزَّكَاةِ بِمُسْلِمٍ.

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٥)، ومسلم برقم (٢٠، ٢١، و٢٢) عن ابن عمر، وأبي هريرة رضي الله عنهما، وجاء بنحوه عن صحابة آخرين.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٦٨٧٨)، ومسلم برقم (١٦٧٦) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) وانظر **«كتاب الصلاة»** لابن القيم، **«المجموع»** (١٦/٣)، **«المغني»** (٣/ ٣٥١).

وقد استدل لهذا القول بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، وفي الآية الأخرى: ﴿فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١١].

وأجاب الجمهور: أن حديث أبي هريرة رضي الله عنه دل على أن مانع الزكاة تحت المشيئة، قالوا: فتحمل الآية على أن المقصود به تمام الأخوة، وكمالها بإيتاء الزكاة، وأثر ابن مسعود محمول على نفي كمال الإسلام، لا أصله، والله أعلم. وقول الجمهور هو الصواب^(١).

﴿٢٦﴾ مسألة: ماذا يصنع الإمام بمن منعها بخلا؟

ذكر أهل العلم أن الإمام يأخذها منه قهراً، وقال الجمهور: يُعزّره على منعها. وقال إسحاق، وأبو بكر بن عبد العزيز: يأخذها وشرط ماله. وقد استدل لهذا القول بحديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أعطاه مؤثجراً بها؛ فله أجره، ومن منعها؛ فإنّا آخذوها وشرط ماله، عزمة من عزمات ربّنا، لا يخل لآل محمد منها شيء» أخرجه أبوداود والنسائي وغيرهما^(٢).

وأجاب الجمهور عن هذا الحديث بأجوبة، منها - وهو جواب بعضهم -: أن الحديث لا يثبت، فقد قال ابن حبان مُنكراً لهذا الحديث - قال في بهز -: ولولا حديثه: «فإنّا آخذوها وشرط مالها»؛ لأدخلته في الثقات. وأشار الشافعي إلى عدم ثبوته.

وأجاب جمع من العلماء على الحديث بأنه منسوخ، ويؤيد ذلك عدم عمل الصحابة به؛ فقد منع طائفة الزكاة في عهد أبي بكر رضي الله عنه ولم يرد أن الصحابة أخذوا منهم نصف أموالهم.

(١) وانظر «المجموع» (٣٣٤/٥)، «المغني» (٨/٤).

(٢) أخرجه أبو داود (١٥٧٥)، والنسائي (١٥-١٧) بإسناد حسن.

وقول الجمهور هو الصواب - والله أعلم - وهو أن الإمام يُعزّره، ويُعاقبه، ولا يأخذ نصف ماله، كما فعل الصحابة رضي الله عنهم.

وأما إن كان الذي منعها طائفة لهم شوكة، ومنعة؛ فيقاتلهم الإمام حتى يؤدّوها كما فعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه، والصحابة مع الذين منعوا الزكاة، وهذا عليه إجماع الصحابة، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، وقوله ﷺ: «أُمرتُ أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم، وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله تعالى»^(١) وانظر: "المغني" (٧/٤)، "المجموع" (٥/٣٣٤).

﴿٢٧﴾ الحكم في من جحد شيئا من أركان الإسلام أو ما هو معلوم من الدين بالضرورة.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رحمته الله كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٧/٦١٠):
وَأَمَّا الْفَرَائِضُ الْأَرْبَعُ فَإِذَا جَحَدَ وَجُوبَ شَيْءٍ مِنْهَا بَعْدَ بُلُوغِ الْحُجَّةِ فَهُوَ كَافِرٌ وَكَذَلِكَ مَنْ جَحَدَ تَحْرِيمَ شَيْءٍ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ الظَّاهِرَةِ الْمُتَوَاتِرِ تَحْرِيمُهَا كَالْفَوَاحِشِ وَالظُّلْمِ وَالْكَذِبِ وَالْخَمْرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ حَدِيثَ عَهْدٍ بِالإِسْلَامِ أَوْ نَشَأَ بِإِدَائِهِ بَعِيدَةً لَمْ تَبْلُغْ فِيهَا شَرَائِعَ الإِسْلَامِ وَنَحْوِ ذَلِكَ أَوْ غَلَطَ فَظَنَّ أَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يُسْتَنُونَ مِنْ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ كَمَا غَلَطَ فِي ذَلِكَ الَّذِينَ اسْتَبَاهُمْ عُمَرُ^(٢). وَأَمثالُ ذَلِكَ فَإِنَّهُمْ يُسْتَتَابُونَ وَتُقَامُ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ فَإِنْ أَصَرُّوا كَفَرُوا حِينَئِذٍ وَلَا يُحْكَمُ بِكُفْرِهِمْ قَبْلَ ذَلِكَ؛ كَمَا لَمْ يُحْكَمْ الصَّحَابَةُ بِكُفْرِ قَدَامَةِ بْنِ مَظْعُونٍ وَأَصْحَابِهِ لَمَّا غَلَطُوا فِيمَا غَلَطُوا فِيهِ مِنَ التَّأْوِيلِ. اهـ.

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٥)، ومسلم برقم (٢٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٩/٢٤٠)، وعمر بن شبة (٣/٨٤٢)، والنسائي في "الكبرى" (٥٢٧٠)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (١١/٢٧٤)، والبيهقي (٨/٥٤٧) بأسانيد صحيحة.

﴿٢٨﴾ الحكم فيمن ترك شيئاً من أركان الإسلام بدون جحود.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام **رَحِمَهُ اللَّهُ** كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٦١١/٧):
وَأَمَّا مَعَ الْإِقْرَارِ بِالْوُجُوبِ إِذَا تَرَكَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الْأَرْبَعَةِ فَفِي التَّكْفِيرِ
أَقْوَالٌ لِلْعُلَمَاءِ هِيَ رَوَايَاتٌ عَنْ أَحْمَدَ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ يَكْفُرُ بِتَرْكِ وَاحِدٍ مِنَ الْأَرْبَعَةِ حَتَّى الْحَجِّ وَإِنْ كَانَ فِي جَوَازِ تَأْخِيرِهِ
نِزَاعٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فَمَتَى عَزَمَ عَلَى تَرْكِهِ بِالْكُلِّيَّةِ كَفَرَ وَهَذَا قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنَ السَّلَفِ وَهِيَ
إِحْدَى الرِّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ بِتَرْكِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مَعَ الْإِقْرَارِ بِالْوُجُوبِ وَهَذَا هُوَ
الْمَشْهُورُ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَهُوَ
إِحْدَى الرِّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ اخْتَارَهَا ابْنُ بَطَّةَ وَغَيْرُهُ.

وَالثَّلَاثُ: لَا يَكْفُرُ إِلَّا بِتَرْكِ الصَّلَاةِ وَهِيَ الرِّوَايَةُ الثَّلَاثَةُ عَنْ أَحْمَدَ وَقَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ
السَّلَفِ وَطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ.
وَالرَّابِعُ: يَكْفُرُ بِتَرْكِهَا وَتَرْكِ الزَّكَاةِ فَقَطْ.

وَالْخَامِسُ: بِتَرْكِهَا وَتَرْكِ الزَّكَاةِ إِذَا قَاتَلَ الْإِمَامَ عَلَيْهَا دُونَ تَرْكِ الصِّيَامِ وَالْحَجِّ.
وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَهَا طَرَفَانِ:

أَحَدُهُمَا: فِي إِبْثَاتِ الْكُفْرِ الظَّاهِرِ. وَالثَّانِي: فِي إِبْثَاتِ الْكُفْرِ الْبَاطِنِ.
فَأَمَّا الطَّرْفُ الثَّانِي فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَسْأَلَةٍ كَوْنِ الْإِيمَانِ قَوْلًا وَعَمَلًا كَمَا تَقَدَّمَ،
وَمِنْ الْمُتَمَنِّعِ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا إِيْمَانًا ثَابِتًا فِي قَلْبِهِ بِأَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ
وَالزَّكَاةَ وَالصِّيَامَ وَالْحَجَّ، وَيَعِيشُ دَهْرَهُ لَا يَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً وَلَا يَصُومُ مِنْ رَمَضَانَ،
وَلَا يُؤَدِّي لِلَّهِ زَكَاةً، وَلَا يَحُجُّ إِلَى بَيْتِهِ؛ فَهَذَا مُتَمَنِّعٌ وَلَا يَصْدُرُ هَذَا إِلَّا مَعَ نِفَاقٍ فِي
الْقَلْبِ وَزَنْدَقَةٍ، لَا مَعَ إِيْمَانٍ صَحِيحٍ؛ وَلِهَذَا إِنَّمَا يَصِفُ سُبْحَانَهُ بِالْإِمْتِنَاعِ مِنَ
السُّجُودِ الْكُفَّارِ كَقَوْلِهِ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ يَوْمَ

(٤) أخرجه البخاري (١٤٠٠)، ومسلم (٢٠) عن أبي هريرة، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

وأيضاً فإن هذه المباني من حقوق الإسلام والنبي ﷺ لم يأمر برفع القتال إلا عمن التزم كلمة الشهادة وحققها، وأخبر أن عصمة الدم لا تثبت إلا بحق الإسلام، فهذا قتال للفئة الممتنعة، والقتل للواحد المقدور عليه إنما هو لتركه حقوق الكلمة وشرائع الإسلام، وهذا أصح الأقوال.

الرواية الثانية: لا يقتل بترك غير الصلاة؛ لأن الصلاة عبادة بدنية لا تدخلها النيابة، ولقول عبد الله بن شقيق كان أصحاب محمد ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة^(١).

ولأن الصلاة قد اختصت من سائر الأعمال بخصائص ليست لغيرها. فهي أول ما فرض الله من الإسلام، ولهذا أمر النبي ﷺ نوابه ورسله أن يبدؤوا بالدعوة إليها بعد الشهادتين فقال لمعاذ: «ستأتي قوماً أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله وأن الله فرض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة»^(٢).

ولأنها أول ما يحاسب عليها العبد من عمله، ولأن الله فرضها في السماء ليلة المعراج، ولأنها أكثر الفروض ذكراً في القرآن، ولأن أهل النار لما يسألون ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ [المدثر: ٤٢]، لم يبدؤوا بشيء غير ترك الصلاة.

ولأن فرضها لا يسقط عن العبد بحال دون حال ما دام عقله معه بخلاف سائر الفروض؛ فإنها تجب في حال دون حال، ولأنها عمود فسطاط الإسلام، وإذا سقط الفسطاط وقع الفسطاط، ولأنها آخر ما يفقد من الدين، ولأنها فرض على الحر والعبد والذكر والأنثى والحاضر والمسافر والصحيح والمريض والغني والفقير.

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٢٢)، وابن أبي شيبة (٤٩/١١)، وغيرهما، واللفظ للترمذي، وهو صحيح.

(٢) أخرجه البخاري (١٤٩٦)، ومسلم (١٩)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ولم يكن رسول الله يقبل من أجابه إلى الإسلام؛ إلا بالتزام الصلاة كما قال قتادة عن أنس: لم يكن رسول الله يقبل من أجابه إلى الإسلام إلا بإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة^(١).

ولأن قبول سائر الأعمال موقوف على فعلها فلا يقبل الله من تاركها صومًا ولا حجًا ولا صدقة ولا جهادًا ولا شيئًا من الأعمال، كما قال عون بن عبد الله: إن العبد إذا دخل قبره سئل عن صلاته أول شيء يسأل عنه؛ فإن جازت له نظر فيما سوى ذلك من عمله، وإن لم تجز له لم ينظر في شيء من عمله بعد.

ويدل على هذا الحديث الذي في المسند، والسنن من رواية أبي هريرة عن النبي ﷺ: «أول ما يحاسب به العبد من عمله يحاسب بصلاته فإن صلحت فقد أفلح وأنجح وإن فسدت فقد خاب وخسر»^(٢). ولو قبل منه شيء من أعمال البر لم يكن من الخائبيين الخاسرين.

(١) ضعيف: أخرجه المروزي في كتابه "تعظيم قدر الصلاة" (١٢) حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ، مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الرَّازِيُّ، ثنا أَيُّوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زِيَادٍ الرَّقِّيُّ ثنا عُرْوَةُ بْنُ مَرْوَانَ الْخَزَّازُ الْعُرْقِيُّ ثنا عَمِيرُ بْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِي الْعَوَّامِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُ مَنْ أَجَابَهُ إِلَى الْإِسْلَامِ إِلَّا بِإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَكَانَتَا فَرِيضَتَيْنِ عَلَى مَنْ أَقَرَّ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِالْإِسْلَامِ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ: ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [المجادلة: ١٣].

وهذا إسناد ضعيف، وقد حصل فيه تصحيفٌ في موضعين: فقوله (الخزاز) صوابه (الجرار)، وقوله: (عمير بن المغيرة)، صوابه (عمر بن المغيرة). وعروة بن مروان الجرار العرقى، قال فيه الدراقطني: ليس بالقوي. وعمر بن المغيرة، هو أبو حفص البصري. قال فيه البخاري: منكر الحديث، مجهول. وقال ابن المديني: لا أعرفه. وقال أبو حاتم: شيخ. وأبو العوام، هو عمران بن داود، وفيه ضعف.

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٧٩٠٢)، وابن ماجه (١٤٢٥)، والترمذي (٤١٣)، والنسائي (٤٦٥)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهو حديث صحيح.

الرواية الثالثة: يقتل بترك الزكاة والصيام، ولا يقتل بترك الحج لأنه مختلف فيه هل هو على الفور أو على التراخي؛ فمن قال هو على التراخي. قال: كيف يقتل بأمر موسع له في تأخيرهِ. وهذا المأخذ ضعيفٌ جداً؛ لأن من يقتله بتركه لا يقتله بمجرد التأخير، وإنما صورة المسألة: أن يعزم على ترك الحج، ويقول: هو واجب علي ولا أحج أبداً؛ فهذا موضوع النزاع، والصواب القول بقتله؛ لأن الحج من حقوق الإسلام، والعصمة تثبت لمن تكلم بالإسلام إلا بحقه والحج أعظم حقوقه. اهـ

﴿٣٠﴾ الحكم في الطائفة الممتنعة عن بعض شعائر الإسلام الظاهرة أو الباطنة

المعلومة.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام **رَحِمَهُ اللَّهُ** كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٢٢/٥١):
وَكَذَلِكَ كُلُّ طَائِفَةٍ مُمْتَنِعَةٍ عَنْ شَرِيعَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ، أَوِ الْبَاطِنَةِ الْمَعْلُومَةِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ قِتَالُهَا، فَلَوْ قَالُوا: نَشْهَدُ وَلَا نُصَلِّي قُوتِلُوا حَتَّى يُصَلُّوا، وَلَوْ قَالُوا: نُصَلِّي وَلَا نُزَكِّي قُوتِلُوا حَتَّى يُزَكُّوا، وَلَوْ قَالُوا: نُزَكِّي وَلَا نَصُومُ وَلَا نَحُجُّ، قُوتِلُوا حَتَّى يَصُومُوا رَمَضَانَ. وَيَحُجُّوا الْبَيْتَ.
وَلَوْ قَالُوا: نَفْعَلُ هَذَا لَكِنْ لَا نَدْعُ الرَّبَّ، وَلَا شُرْبَ الْخَمْرِ، وَلَا الْفَوَاحِشَ، وَلَا نُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَا نَضْرِبُ الْجِزْيَةَ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَنَحْوِ ذَلِكَ. قُوتِلُوا حَتَّى يَفْعَلُوا ذَلِكَ. كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ كُلُّهُمْ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]. وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٢٧٨) [البقرة: ٢٧٨]، ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩]. وَالرِّبَا آخِرُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَكَانَ أَهْلُ الطَّائِفِ قَدْ أَسْلَمُوا وَصَلُّوا وَجَاهَدُوا، فَبَيَّنَ اللَّهُ أَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَتَّهَوْا عَنِ الرَّبَا،

كَانُوا مِمَّنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ. وَفِي الصَّحِيحَيْنِ^(١) أَنَّهُ لَمَّا تُوفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ، قَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ: كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ؟ وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ. فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَلَمْ يَقُلْ: إِلَّا بِحَقِّهَا؟. وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا كَانُوا يُؤْذُونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتَهُمْ عَلَيْهِ. قَالَ عُمَرُ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتَ اللَّهَ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ.

وفي "الصحيح" أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ الْخَوَارِجَ فَقَالَ: «يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَقِرَاءَتَهُ مَعَ قِرَاءَتِهِمْ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ يَمُرُّونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمُرُّ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، أَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنْ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا عِنْدَ اللَّهِ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢). فَإِذَا كَانَ الَّذِينَ يَقُومُونَ اللَّيْلَ، وَيَصُومُونَ النَّهَارَ، وَيَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَتْلِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ فَارَقُوا السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، فَكَيْفَ بِالطَّوَائِفِ الَّذِينَ لَا يَلْتَزِمُونَ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ، وَإِنَّمَا يَعْمَلُونَ بِيَأْسَقِ مُلُوكِهِمْ، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

﴿٣١﴾ بيان معنى الإحسان المذكور في حديث جبريل.

بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ مَعْنَى الْإِحْسَانِ بِأَحْسَنِ بَيَانٍ مَعَ قَلَةِ الْعِبَارَةِ، وَهَذَا مِنْ جَوَامِعِ كَلِمِهِ ﷺ.

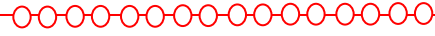
قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمه الله: «كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٦٢٢/٧):
وَأَمَّا الْإِحْسَانُ، فَقَوْلُهُ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ». قَدْ قِيلَ: إِنَّ الْإِحْسَانَ هُوَ الْإِخْلَاصُ، وَالتَّحْقِيقُ؛ أَنَّ الْإِحْسَانَ يَتَنَاوَلُ الْإِخْلَاصَ

(١) أخرجه البخاري (١٤٠٠)، ومسلم (٢٠) عن أبي هريرة، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٥٨)، ومسلم (١٠٦٤، ١٠٦٦) عن أبي سعيد الخدري وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

وغيره، والإحسانُ يجمعُ كمالَ الإخلاصِ لله ويجمعُ الإتيانَ بالفعلِ الحَسَنِ الذي يُحِبُّهُ اللهُ، قالَ تعالى: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (النساء: ١١٢)، وقالَ تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ (النساء: ١٢٥)، فذكرَ إحسانَ الدينِ أولاً، ثُمَّ ذَكَرَ الإحسانَ ثانياً، فإحسانُ الدينِ هو - والله أعلم - الإحسانُ المَسْئُولُ عَنْهُ فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ. اهـ





تَوْحِيدُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

﴿٣٢﴾ تَوْحِيدُ الْأُلُوهِيَّةِ:

تعريف التوحيد: التوحيد في اللغة: مصدر وَّحَدَ يُوْحِدُ تَوْحِيدًا.

وفي الشرع: إفراد الله عز وجل بألوهيته، وربوبيته، وأسمائه، وصفاته.

فتوحيد الألوهية: إفراد الله تعالى بالعبادة. **وتوحيد الربوبية:** إفراد الله تعالى بأفعاله. **وتوحيد الأسماء والصفات:** إثبات ما أثبتته الله لنفسه، أو نبيه ﷺ في سنته، ونفي ما نفاه عنه من غير تمثيل، ولا تكييف، ولا تعطيل، ولا تحريف.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رحمته الله كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (١٤/١٢-١٣):

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي أَوَّلِ السُّورَةِ -يعني: الفاتحة-: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] فَبَدَأَ بِهَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ: اللَّهِ وَالرَّبِّ. **و(الله)** هُوَ الْإِلَهُ الْمَعْبُودُ؛ فَهَذَا الْأِسْمُ أَحَقُّ بِالْعِبَادَةِ؛ وَلِهَذَا يُقَالُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

و(الرَّبُّ)، هُوَ الْمُرَبِّي الْخَالِقُ الرَّازِقُ النَّاصِرُ الْهَادِي، وَهَذَا الْأِسْمُ أَحَقُّ بِاسْمِ الْإِسْتِعَانَةِ وَالْمَسْأَلَةِ. وَلِهَذَا يُقَالُ: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ﴾ [نوح: ٢٨]، ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]. ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾ [القصص: ١٦]، ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧]، ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

فَعَامَّةُ الْمَسْأَلَةِ وَالْإِسْتِعَانَةِ الْمَشْرُوعَةُ بِاسْمِ الرَّبِّ.

فَالْإِسْمُ الْأَوَّلُ يَتَضَمَّنُ غَايَةَ الْعَبْدِ وَمَصِيرَهُ وَمُنْتَهَاهُ، وَمَا خُلِقَ لَهُ وَمَا فِيهِ صَلَاحُهُ وَكَمَالُهُ، وَهُوَ عِبَادَةُ اللَّهِ، وَالْإِسْمُ الثَّانِي يَتَضَمَّنُ خَلْقَ الْعَبْدِ وَمُبْتَدَأَهُ، وَهُوَ أَنَّهُ يُرَبِّيهِ وَيَتَوَلَّاهُ، مَعَ أَنَّ الثَّانِي يَدْخُلُ فِي الْأَوَّلِ دُخُولَ الرُّبُوبِيَّةِ فِي الْإِلَهِيَّةِ، وَالرُّبُوبِيَّةُ تَسْتَلْزِمُ الْأُلُوهِيَّةَ أَيْضًا.

وَالْإِسْمُ (الرَّحْمَنُ) يَتَضَمَّنُ كَمَالَ التَّغْلِيْقَيْنِ وَبِوَضْفِ الْحَالَيْنِ فِيهِ تَبَيَّنَتْ سَعَادَتُهُ فِي دُنْيَاهُ وَأُخْرَاهُ. وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابٍ﴾ [الرعد: ٣٠].

فَذَكَرَ هُنَا الْأَسْمَاءَ الثَّلَاثَةَ: (الرَّحْمَنَ) وَ(رَبِّي) وَ(الْإِلَهَ) وَقَالَ: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابٍ﴾ (٣٠) [الرعد: ٣٠]، كَمَا ذَكَرَ الْأَسْمَاءَ الثَّلَاثَةَ فِي أُمِّ الْقُرْآنِ؛ لَكِنْ بَدَأَ هُنَاكَ بِاسْمِ اللَّهِ؛ وَلِهَذَا بَدَأَ فِي السُّورَةِ بـ (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) فَقَدَّمَ الْإِسْمَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْعِبَادَةِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ السُّورَةَ فَاتِحَةُ الْكِتَابِ وَأُمُّ الْقُرْآنِ فَقَدَّمَ فِيهَا الْمَقْصُودَ الَّذِي هُوَ الْعِلَّةُ الْغَائِيَّةُ- فَإِنَّمَا عِلَّةٌ فَاعِلِيَّةٌ لِلْعِلَّةِ الْغَائِيَّةِ. انتهى.

﴿٣٣﴾ فائدة: أول من قسم التوحيد إلى هذه الثلاثة الأقسام.

تقسيمه إلى ثلاثة أقسام هو باستقراء أدلة الكتاب والسنة، ولم يوجد عند المتقدمين من عصر الصحابة ومن بعدهم هذا التقسيم الثلاثي صريحاً، لكن جاء متأخراً عن القرون المفضلة، من باب تقريب فهم الآيات؛ فهو ليس تقسيماً مبتدعاً غير شرعي، وإنما هو بيان لأدلة الكتاب والسنة، ومن أشهر من ذكر هذه الأقسام شيخ الإسلام، وابن القيم رحمهما الله.

قال الشيخ بكر أبو زيد رحمته الله، كما في كتاب **"التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير"** (ص ٣٠):

هذا التقسيم الاستقرائي لدى متقدمي علماء السلف أشار إليه ابن مندة، وابن جرير الطبري، وغيرهما، وقرره شيخا الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وقرره الزبيدي في **"تاج العروس"**، وشيخنا الشنقيطي في **"أضواء البيان"** في آخرين رحم الله الجميع، وهو استقراء تام لنصوص الشرع، وهو مطرد لدى أهل كل فن، كما في استقراء النحاة كلام العرب إلى اسم، وفعل، وحرف، والعرب لم تفقه بهذا، ولم يعتب على النحاة في ذلك عاتب، وهكذا غيره من أنواع الاستقراء. اهـ

قلت: وأشار إلى ذلك أيضًا الطحاوي في أول **”عقيدته“** حيث قال: نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ -مُعْتَقِدِينَ تَوْفِيقَ اللَّهِ- إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ وَلَا شَيْءٌ مِثْلُهُ، وَلَا شَيْءٌ يُعْجِزُهُ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ، قَدِيمٌ بَلَا اِبْتِدَاءَ دَائِمٌ بَلَا اِنْتِهَاءَ، لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ، لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ وَلَا يُشَبِّهُ الْأَنَامُ، حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لَا يَنَامُ، خَالِقٌ بَلَا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بَلَا مُؤَنَّةٍ. اهـ.

وأشار إلى ذلك أيضًا ابن حبان **رحمه الله** في مقدمة كتابه **”روضة العقلاء ونزهة الفضلاء“** ، حيث قال: الحمد لله المتفرد بوحداية الألوهية، المتمتعز بعظمة الربوبية، القائم على نفوس العالم بآجالها، والعالم بتقلبها وأحوالها، المان عليهم بتواتر آلائه، المتفضل عليهم بسوابغ نعمائه، الذي أنشأ الخلق حين أراد بلا معين ولا مشير، وخلق البشر كما أراد بلا شبيه ولا نظير؛ فمضت فيهم بقدرته مشيئته، ونفذت فيهم بعزته إرادته. اهـ.

بل صرَّح بالتقسيم إلى الثلاثة الأنواع ابن بطّة **رحمه الله** في **”الإبانة“** (ص ٦٩٣-٦٩٤) من المخطوط، حيث قال: وذلك أَنَّ أصل الإيمان بالله الذي يجب على الخلق اعتقاده في إثبات الإيمان به ثلاثة أشياء:

أحدها: أَن يعتقد العبد ربانيته؛ ليكون بذلك مبايناً لمذهب أهل التعطيل الذين لا يثبتون صانعاً.

والثاني: أَن يعتقد وحدانيته؛ ليكون مبايناً بذلك مذاهب أهل الشرك الذين أقروا بالصانع وأشركوا معه في العبادة غيره.

والثالث: أَن يعتقد موصوفاً بالصفات التي لا يجوز إلا أن يكون موصوفاً بها من العلم والقدرة والحكمة وسائر ما وصف به نفسه في كتابه.

إذ قد علمنا أَنَّ كثيراً ممن يقر به ويوحده بالقول المطلق قد يلحد في صفاته فيكون إلحاده في صفاته قادحاً في توحيده.

ولأننا نجد الله تعالى قد خاطب عباده بدعائهم إلى اعتقاد كل واحدة من هذه الثلاث والإيمان بها. اهـ

وممن صرَّح بالتقسيم الثلاثي الشيخ الزاهد المُرْتَعِش أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّيْسَابُورِيِّ كما في **”حلية الأولياء“** (٣٥٦ / ١٠) حيث قال:

أصول التوحيد ثلاثة أشياء: معرفة الله تعالى بالربوبية، والإقرار له بالوحدانية، ونفي الأنداد عنه جملة. اهـ

وهو من أول من وقفنا عليه ممن صرَّح بالتقسيم الثلاثي^(١).

﴿٣٤﴾ فائدة: توحيد المتابعة.

إذا قيل: أقسام توحيد الله؛ فإنه لا يذكر فيها توحيد المتابعة؛ فإن توحيد المتابعة ليس من توحيد الله، وإنما يلزم من توحيد الألوهية أن يتبع النبي ﷺ؛ لأنه لا يعبد الله إلا بما شرعه. لكن إذا قسم التوحيد من أصله؛ فهو قسمان: توحيد الله. وتوحيد الرسول. فتوحيد الله توحيده في الربوبية، والألوهية، والأسماء والصفات. وتوحيد النبي ﷺ بالاتباع. وقد قسم ابن القيم رحمه الله في **”مدارج السالكين“** (٣٨٧ / ٢) التوحيد إلى قسمين: توحيد المرسل، وتوحيد متابعة الرسول، وتبعه على ذلك ابن أبي العز ﷺ في **”شرح الطحاوية“** (ص ٢٠٠) تحقيق الألباني رحمه الله.

﴿٣٥﴾ توحيد الربوبية يستلزم توحيد الإلهية، وتوحيد الإلهية يتضمن توحيد الربوبية.

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في **”مجموع الفتاوى“** (٢٨٤ / ١٠):

وَيَحَقُّ قَوْلُهُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ﴿الفاتحة: ٥﴾. تَوْحِيدُ الْإِلَهِيَّةِ وَتَوْحِيدُ الرَّبُّوبِيَّةِ؛ وَإِنْ كَانَتْ الْإِلَهِيَّةُ تَتَضَمَّنُ الرَّبُّوبِيَّةَ؛ وَالرَّبُّوبِيَّةُ تَسْتَلْزِمُ الْإِلَهِيَّةَ؛ فَإِنْ

(١) وانظر: **”القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد“** وانظر **”مجموعة التوحيد“** لشيخ الإسلام (ص ٨، ٧)، **”مدارج السالكين“** (١ / ٢٥٢٤).

أَحَدُهُمَا إِذَا تَضَمَّنَ الْآخَرَ عِنْدَ الْإِنْفِرَادِ لَمْ يَمْنَعْ أَنْ يَخْتَصَّ بِمَعْنَاهُ عِنْدَ الْإِقْتِرَانِ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١]، ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٢]، ﴿إِلَهِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٣]، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، فَجَمَعَ بَيْنَ الْإِسْمَيْنِ: اسْمُ الْإِلَهِ وَاسْمُ الرَّبِّ. فَإِنَّ «الْإِلَهَ» هُوَ الْمَعْبُودُ الَّذِي يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ. وَ «الرَّبُّ» هُوَ الَّذِي يُرَبِّي عَبْدَهُ فَيُدَبِّرُهُ. وَلِهَذَا كَانَتْ الْعِبَادَةُ مُتَعَلِّقَةً بِاسْمِهِ اللَّهِ وَالسُّؤَالُ مُتَعَلِّقًا بِاسْمِهِ الرَّبِّ؛ فَإِنَّ الْعِبَادَةَ هِيَ الْغَايَةُ الَّتِي لَهَا خُلِقَ الْخَلْقُ. وَالْإِلَهِيَّةُ هِيَ الْغَايَةُ؛ وَالرُّبُوبِيَّةُ تَتَضَمَّنُ خُلُقَ الْخَلْقِ وَإِنْشَاءَهُمْ فَهُوَ مُتَضَمِّنٌ ابْتِدَاءَ حَالِهِمْ؛ وَالْمُصَلِّي إِذَا قَالَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فَبَدَأَ بِالْمَقْصُودِ الَّذِي هُوَ الْغَايَةُ عَلَى الْوَسِيلَةِ الَّتِي هِيَ الْبِدَايَةُ؛ فَالْعِبَادَةُ غَايَةٌ مَقْصُودَةٌ؛ وَالِاسْتِعَانَةُ وَسِيلَةٌ إِلَيْهَا. انتهى.



﴿٧﴾ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَل رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ رَدَفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى حِمَارٍ يُقَالُ لَهُ عَمِيرٌ، قَالَ: فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ، تَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ، وَمَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ؟» قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «فَإِنَّ حَقَّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا». قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟ قَالَ: «لَا تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَكَبَّرُوا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

﴿٨﴾ وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهِ يُشْرِكُ بِهِ دَخَلَ النَّارَ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. ^(٢)

مسائل العقيدة المتعلقة بالحديثين

﴿١﴾ خلق الله الخلق من أجل عبادته.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رحمته الله، كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٠/١٩):
وَالْعِبَادَةُ هِيَ الْغَايَةُ الَّتِي خَلَقَ اللَّهُ لَهَا الْعِبَادَ مِنْ جِهَةٍ أَمَرَ اللَّهُ وَمَحَبَّتِهِ وَرِضَاهُ
كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ﴿٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦]، وَبِهَا
أَرْسَلَ الرُّسُلَ، وَأَنْزَلَ الْكُتُبَ، وَهِيَ اسْمٌ يَجْمَعُ كَمَالَ الْحُبِّ لِلَّهِ وَنَهَائَتَهُ وَكَمَالَ
الذِّلِّ لِلَّهِ وَنَهَائَتَهُ فَالْحُبُّ الْخَلْقِيُّ عَنْ ذُلٍّ وَالذِّلُّ الْخَلْقِيُّ عَنْ حُبٍّ لَا يَكُونُ عِبَادَةً، وَإِنَّمَا
الْعِبَادَةُ مَا يَجْمَعُ كَمَالَ الْأَمْرَيْنِ وَلِهَذَا كَانَتْ الْعِبَادَةُ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِلَّهِ وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ
مَنْفَعَتَهَا لِلْعَبْدِ وَاللَّهُ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ فَهِيَ لَهُ مِنْ جِهَةٍ مَحَبَّتِهِ لَهَا وَرِضَاهُ بِهَا. انْتَهَى.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّم رحمته الله، فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (١/١١٨-١١٩):

فَمَنْ أَنْكَرَ حَقِيقَةَ الْإِلَهِيَّةِ وَلَمْ يَعْرِفْهَا كَيْفَ يَسْتَقِيمُ لَهُ مَعْرِفَةُ حِكْمَةِ الْعِبَادَاتِ
وِغَايَاتِهَا وَمَقَاصِدِهَا وَمَا شَرَعَتْ لِأَجْلِهَا؟ كَيْفَ يَسْتَقِيمُ لَهُ الْعِلْمُ بِأَنَّهَا هِيَ الْغَايَةُ
الْمَقْصُودَةُ بِالْخَلْقِ، وَالَّتِي لَهَا خُلِقُوا، وَلَهَا أُرْسِلَتِ الرُّسُلُ، وَأُنْزِلَتِ الْكُتُبُ،

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٨٥٦)، ومسلم برقم (٣٠).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٩٣).

وَلَا جُلْهَهَا خُلِقَتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ؟

وَأَنْ فَرَضَ تَعْطِيلُ الْخَلِيقَةِ عَنْهَا نِسْبَةً لِلَّهِ إِلَى مَا لَا يَلِيقُ بِهِ، وَيَتَعَالَى عَنْهُ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ، وَلَمْ يَخْلُقْهُمَا بَاطِلًا، وَلَمْ يَخْلُقِ الْإِنْسَانَ عَبَثًا وَلَمْ يَتْرُكْهُ سُدىً مُهْمَلًا، قَالَ تَعَالَى ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَتَّكُمْ إِلَّا نَا لَا تَرْجِعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، أَي لَغَيْرِ شَيْءٍ وَلَا حِكْمَةٍ، وَلَا لِعِبَادَتِي وَمُجَازَاتِي لَكُمْ، وَقَدْ صَرَّحَ تَعَالَى بِهَذَا فِي قَوْلِهِ ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ﴿٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦].

فَالْعِبَادَةُ هِيَ الْغَايَةُ الَّتِي خَلَقَ لَهَا الْجِنَّ وَالْإِنْسَ وَالْخَلَائِقُ كُلُّهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدىً﴾ ﴿٣٦﴾ [القيامة: ٣٦]، أَي مُهْمَلًا، قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يُؤْمَرُ وَلَا يُنْهَى، وَقَالَ غَيْرُهُ: لَا يُتَابُّ وَلَا يُعَاقَبُ، وَالصَّحِيحُ الْأَمْرَانِ، فَإِنَّ الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ مُتَرَتِّبَانِ عَلَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ طَلَبُ الْعِبَادَةِ وَإِرَادَتُهَا، وَحَقِيقَةُ الْعِبَادَةِ امْتِثَالُهَا، وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطِلًا سُبْحَنَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ ﴿١١١﴾ [آل عمران: ١٩١]، وَقَالَ ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨٥]، وَقَالَ ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلَيُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الجاثية: ٢٢].

فَأَخْبَرَ أَنَّهُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ الْمُتَّصِمِينَ أَمْرُهُ وَنَهْيُهُ، وَثَوَابُهُ وَعِقَابُهُ.

فَإِذَا كَانَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَا بَيْنَهُمَا خُلِقَتْ لِهَذَا، وَهُوَ غَايَةُ الْخَلْقِ، فَكَيْفَ يُقَالُ إِنَّهُ لَا عِلَّةَ لَهُ، وَلَا حِكْمَةَ مَقْصُودَةٍ هِيَ غَايَتُهُ؟ أَوْ إِنَّ ذَلِكَ لِمُجَرَّدِ اسْتِئْجَارِ الْعِبَادِ حَتَّى لَا يُنْكَدَ عَلَيْهِمُ الثَّوَابُ بِالْمِنَّةِ، أَوْ لِمُجَرَّدِ اسْتِعْدَادِ النَّفُوسِ لِلْمَعَارِفِ الْعَقْلِيَّةِ، وَارْتِيَاظِهَا بِمُخَالَفَةِ الْعَوَائِدِ؟.

فَلْيَتَأَمَّلِ اللَّيْبُ الْفَرْقَانَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَقْوَالِ، وَبَيْنَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ صَرِيحُ الْوَحْيِ يَجِدُ أَنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الْأَقْوَالِ مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ، وَلَا عَرَفُوهُ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ.

فَاللَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا خَلَقَ الْخَلْقَ لِعِبَادَتِهِ، الْجَامِعَةَ لِكَمَالِ مَحَبَّتِهِ، مَعَ الْخُضُوعِ لَهُ
وَالْإِنْقِيَادِ لِأَمْرِهِ. اهـ

﴿٢﴾ تعريف العبادة وبيان حقيقتها.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام **رَحِمَهُ اللَّهُ**، كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (١٠/١٤٩):
الْعِبَادَةُ هِيَ اسْمٌ جَامِعٌ لِكُلِّ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَيَرْضَاهُ مِنَ الْأَقْوَالِ، وَالْأَعْمَالِ الْبَاطِنَةِ
وَالظَّاهِرَةِ. اهـ

وَقَالَ **رَحِمَهُ اللَّهُ**، كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (١٥/١٦٢):
وَالْعِبَادَةُ: اسْمٌ يَجْمَعُ غَايَةَ الْحُبِّ لَهُ وَغَايَةَ الذِّلِّ لَهُ فَمَنْ ذَلَّ لِغَيْرِهِ مَعَ بُعْضِهِ لَمْ
يَكُنْ عَابِدًا وَمَنْ أَحَبَّهُ مِنْ غَيْرِ ذُلٍّ لَهُ لَمْ يَكُنْ عَابِدًا، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُحِبَّ
غَايَةَ الْمَحَبَّةِ؛ بَلْ يَكُونُ هُوَ الْمَحْبُوبَ الْمُطْلَقَ الَّذِي لَا يُحِبُّ شَيْءٌ إِلَّا لَهُ وَأَنْ يُعْظَمَ
وَيُذَلَّ لَهُ غَايَةَ الذِّلِّ؛ بَلْ لَا يَذُلُّ لِشَيْءٍ إِلَّا مِنْ أَجْلِهِ وَمَنْ أَشْرَكَ غَيْرُهُ فِي هَذَا وَهَذَا لَمْ
يَحْصُلْ لَهُ حَقِيقَةُ الْحُبِّ وَالتَّعْظِيمِ فَإِنَّ الشُّرْكَ يُوجِبُ نَقْصَ الْمَحَبَّةِ. قَالَ تَعَالَى:
﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ
حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، أَيُّ أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ مِنْ هَؤُلَاءِ لَا نَدَادِهِمْ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ضَرَبَ
اللَّهُ مَثَلًا لِّرَجُلٍ فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾
[الزمر: ٢٩]، وَكَذَلِكَ الْإِسْتِكْبَارُ يَمْنَعُ حَقِيقَةَ الذِّلِّ لِلَّهِ؛ بَلْ يَمْنَعُ حَقِيقَةَ الْمَحَبَّةِ لِلَّهِ فَإِنَّ
الْحُبَّ التَّامَّ يُوجِبُ الذِّلَّ وَالطَّاعَةَ فَإِنَّ الْمُحِبَّ لِمَنْ يُحِبُّ مُطِيعٌ. اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ **رَحِمَهُ اللَّهُ**، فِي "مَدَارِجِ السَّالِكِينَ" (١/٩٥-٩٦):
وَالْعِبَادَةُ تَجْمَعُ أَصْلَيْنِ: غَايَةَ الْحُبِّ بِغَايَةِ الذِّلِّ وَالْخُضُوعِ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ:
طَرِيقُ مُعَبَّدٍ أَيْ مُذَلَّلٍ، وَالتَّعَبُّدُ: التَّذَلُّلُ وَالْخُضُوعُ، فَمَنْ أَحَبَّتْهُ وَلَمْ تَكُنْ خَاضِعًا لَهُ،
لَمْ تَكُنْ عَابِدًا لَهُ، وَمَنْ خَضَعَتْ لَهُ بِلاَ مَحَبَّةٍ لَمْ تَكُنْ عَابِدًا لَهُ حَتَّى تَكُونَ مُحِبًّا
خَاضِعًا، وَمِنْ هَاهُنَا كَانَ الْمُتَكَبِّرُونَ مُحِبَّةَ الْعِبَادِ لِرَبِّهِمْ مُنْكَرِينَ حَقِيقَةَ الْعُبُودِيَّةِ،

وَالْمُنْكَرُونَ لِكُونِهِ مَحْبُوبًا لَهُمْ، بَلْ هُوَ غَايَةُ مَطْلُوبِهِمْ، وَوَجْهُهُ الْأَعْلَى نَهَايَةُ بُغْيَتِهِمْ مُنْكَرِينَ لِكُونِهِ إِلَهًا، وَإِنْ أَقَرُّوا بِكَوْنِهِ رَبًّا لِلْعَالَمِينَ وَخَالِقًا لَهُمْ، فَهَذَا غَايَةُ تَوْحِيدِهِمْ، وَهُوَ تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ الَّذِي اعْتَرَفَ بِهِ مُشْرِكُو الْعَرَبِ، وَلَمْ يَخْرُجُوا بِهِ عَنِ الشِّرْكِ. اهـ.

وَقَالَ **رَحِمَهُ اللَّهُ** فِي "الكافية الشافية" **رَحِمَهُ اللَّهُ** :

وعبادة الرحمن غاية حبه مع ذل عابده هما قطبان
وعليهما فلك العبادة دائر ما دار حتى قامت القطبان
ومداره بالأمر أمر رسوله لا بالهوى والنفس والشیطان

﴿ ٣ ﴾ **فلاح العبد وإرضاءه لربه بتحقيقه العبادة لله ، والتوكل عليه .**

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ **رَحِمَهُ اللَّهُ** فِي "مَدَارِجِ السَّالِكِينَ" (١/ ١٢٠-١٢١):
وَبَنَى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] عَلَى أَرْبَعِ قَوَاعِدَ: التَّحَقُّقُ بِمَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ
وَيَرْضَاهُ، مِنْ قَوْلِ اللِّسَانِ وَالْقَلْبِ، وَعَمَلِ الْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ.
فَالْعُبُودِيَّةُ : اسْمٌ جَامِعٌ لِهَذِهِ الْمَرَاتِبِ الْأَرْبَعِ، فَأَصْحَابُ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ﴿حَقًّا هُمْ أَصْحَابُهَا﴾.

فَقَوْلُ الْقَلْبِ : هُوَ اعْتِقَادُ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَعَنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَلِقَائِهِ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ.

وَقَوْلُ اللِّسَانِ : الْإِخْبَارُ عَنْهُ بِذَلِكَ، وَالِدَعْوَةُ إِلَيْهِ، وَالذَّبُّ عَنْهُ، وَتَبْيِينُ بُطْلَانِ الْبِدْعِ الْمُخَالِفَةِ لَهُ، وَالْقِيَامُ بِذِكْرِهِ، وَتَبْلِيغُ أَوْامِرِهِ.

وَعَمَلُ الْقَلْبِ : كَالْمَحَبَّةِ لَهُ، وَالتَّوَكُّلِ عَلَيْهِ، وَالْإِنَابَةُ إِلَيْهِ، وَالْخَوْفُ مِنْهُ وَالرَّجَاءُ لَهُ، وَإِخْلَاصُ الدِّينِ لَهُ، وَالصَّبْرُ عَلَى أَوْامِرِهِ، وَعَنْ نَوَاهِيهِ، وَعَلَى أَقْدَارِهِ، وَالرِّضَى بِهِ وَعَنْهُ، وَالْمُؤَالَاةَ فِيهِ، وَالْمُعَادَاةَ فِيهِ، وَالذَّلَّ لَهُ وَالْخُضُوعَ، وَالْإِخْبَاتَ إِلَيْهِ، وَالطَّمَأْنِينَةَ

بِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ الَّتِي فَرَضُهَا أَفْرُسٌ مِنْ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ، وَمُسْتَحَبَّهَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ مُسْتَحَبَّهَا، وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ بِدُونِهَا إِمَّا عَدِيمُ الْمُنْفَعَةِ أَوْ قَلِيلُ الْمُنْفَعَةِ. وَأَعْمَالُ الْجَوَارِحِ: كَالصَّلَاةِ وَالْجِهَادِ، وَنَقْلُ الْأَقْدَامِ إِلَى الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَاتِ، وَمُسَاعَدَةُ الْعَاجِزِ، وَالْإِحْسَانُ إِلَى الْخَلْقِ وَنَحْوَ ذَلِكَ.

فَ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ التَّزَامُ لِأَحْكَامِ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ، وَإِفْرَارُ بِهَا، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ طَلَبُ لِلْإِعَانَةِ عَلَيْهَا وَالتَّوْفِيقِ لَهَا، وَ ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ مُتَّصِمٌ لِلتَّعْرِيفِ بِالْأَمْرَيْنِ عَلَى التَّفْصِيلِ، وَالْإِهَامِ الْقِيَامِ بِهِمَا، وَسُلُوكِ طَرِيقِ السَّالِكِينَ إِلَى اللَّهِ بِهَا. اهـ. قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ **رَحِمَهُ اللَّهُ** كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (١٨/١٠):

فَإِنَّ الْمُتَوَكِّلَ يَتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ فِي صَلَاحِ قَلْبِهِ وَدِينِهِ، وَحِفْظِ لِسَانِهِ وَإِرَادَتِهِ، وَهَذَا أَهَمُّ الْأُمُورِ إِلَيْهِ، وَلِهَذَا يُنَاجِي رَبَّهُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ بِقَوْلِهِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، وَقَوْلُهُ: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]، وَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابُ﴾ [الرعد: ٣٠].

فَهُوَ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ الْعِبَادَةِ وَالتَّوَكُّلِ فِي عِدَّةٍ مَوَاضِعَ؛ لِأَنَّ هَذَيْنِ يَجْمَعَانِ الدِّينَ كُلَّهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ مَنْ قَالَ مِنَ السَّلَفِ: إِنَّ اللَّهَ جَمَعَ الْكُتُبَ الْمُنَزَّلَةَ فِي الْقُرْآنِ، وَجَمَعَ عِلْمَ الْقُرْآنِ فِي الْمُفَصَّلِ، وَجَمَعَ عِلْمَ الْمُفَصَّلِ فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَجَمَعَ عِلْمَ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

وَهَاتَانِ الْكَلِمَتَانِ هُمَا الْجَامِعَتَانِ لِلتَّانِ لِلرَّبِّ وَالْعَبْدِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الَّذِي فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** عَنِ النَّبِيِّ **ﷺ** أَنَّهُ قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ: نِصْفُهَا لِي وَنِصْفُهَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ** يَقُولُ الْعَبْدُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ يَقُولُ اللَّهُ حَمْدَنِي عَبْدِي يَقُولُ الْعَبْدُ: الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ يَقُولُ اللَّهُ: أَتْنِي عَلَى عَبْدِي يَقُولُ الْعَبْدُ: مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ يَقُولُ اللَّهُ مُحَمَّدَنِي عَبْدِي يَقُولُ الْعَبْدُ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ يَقُولُ اللَّهُ فَهَذِهِ

الْآيَةُ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نَضْمَيْنِ وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ يَقُولُ الْعَبْدُ: اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ يَقُولُ اللَّهُ فَهَؤُلَاءِ لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ^(١) فَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ لَهُ نِصْفُ الشَّئِ وَالْخَيْرِ، وَالْعَبْدُ لَهُ نِصْفُ الدُّعَاءِ وَالطَّلَبِ وَهَاتَانِ جَامِعَتَانِ مَا لِلرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَمَا لِلْعَبْدِ فَإِيَّاكَ نَعْبُدُ لِلرَّبِّ، وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ لِلْعَبْدِ.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ رَدِيفًا لِلنَّبِيِّ ﷺ عَلَى حِمَارٍ فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ؟» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: «حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا أَتَدْرِي مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ؟» قُلْتُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: «حَقُّهُمْ عَلَيْهِ أَلَّا يُعَذِّبَهُمْ»^(٢).

وَالْعِبَادَةُ هِيَ الْغَايَةُ الَّتِي خَلَقَ اللَّهُ لَهَا الْعِبَادَ مِنْ جِهَةِ أَمْرِ اللَّهِ وَمَحَبَّتِهِ وَرِضَاهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وَبِهَا أُرْسِلَ الرُّسُلُ وَأَنْزَلَ الْكُتُبَ وَهِيَ اسْمٌ يَجْمَعُ كَمَالَ الْحُبِّ لِلَّهِ وَنَهَايَتُهُ وَكَمَالَ الذُّلِّ لِلَّهِ وَنَهَايَتُهُ فَالْحُبُّ الْخَلِيقِيِّ عَنْ ذُلٍّ، وَالذُّلُّ الْخَلِيقِيُّ عَنْ حُبٍّ لَا يَكُونُ عِبَادَةً، وَإِنَّمَا الْعِبَادَةُ مَا يَجْمَعُ كَمَالَ الْأَمْرَيْنِ، وَلِهَذَا كَانَتْ الْعِبَادَةُ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِلَّهِ، وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ مَنفَعَتُهَا لِلْعَبْدِ، وَاللَّهُ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ فَهِيَ لَهُ مِنْ جِهَةِ مَحَبَّتِهِ لَهَا وَرِضَاهُ بِهَا، وَلِهَذَا كَانَ اللَّهُ أَشَدَّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ الْعَبْدِ مِنَ الْفَاقِدِ لِرَاحِلَتِهِ عَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ فِي أَرْضٍ دَوِيَّةٍ مُهْلِكَةٍ إِذَا نَامَ آيسًا مِنْهَا ثُمَّ اسْتَيْقَظَ فَوَجَدَهَا فَاللَّهُ أَشَدَّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ هَذَا بِرَاحِلَتِهِ. اهـ

(١) أخرجه مسلم برقم (٣٩٥).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٢٨٥٦)، ومسلم برقم (٣٠).

﴿٤﴾ لَا تَقْبَلُ الْعِبَادَةَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا بِشَرَطَيْنِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "مَدَارِجِ السَّالِكِينَ" (١/١٠٤):
 إِذَا عُرِفَ هَذَا فَلَا يَكُونُ الْعِبْدُ مُتَحَقِّقًا بِ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ إِلَّا بِأَصْلَيْنِ عَظِيمَيْنِ:
 أَحَدُهُمَا: مُتَابَعَةُ الرَّسُولِ ﷺ. وَالثَّانِي: الْإِخْلَاصُ لِلْمَعْبُودِ، فَهَذَا تَحْقِيقُ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ اهـ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (١٠/٢٣٥):
 وَجَمَاعُ الدِّينِ أَصْلَانُ؛ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نَعْبُدَهُ إِلَّا بِمَا شَرَعَ لَا نَعْبُدُهُ بِالْبَدْعِ
 كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾
﴿الْكَهْف: ١١٠﴾. وَذَلِكَ تَحْقِيقُ الشَّهَادَتَيْنِ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَشَهَادَةِ
 أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. فَبِالْأُولَى: أَنْ لَا نَعْبُدَ إِلَّا إِيَّاهُ، وَفِي الثَّانِيَةِ: أَنَّ مُحَمَّدًا هُوَ
 رَسُولُهُ الْمُبَلَّغُ عَنْهُ. فَعَلَيْنَا أَنْ نُصَدِّقَ خَبْرَهُ وَنُطِيعَ أَمْرَهُ وَقَدْ بَيَّنَّ لَنَا مَا نَعْبُدُ اللَّهَ بِهِ
 وَنَهَانَا عَنْ مُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ وَأَخْبَرَ أَنَّهَا ضَلَالَةٌ. قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾
﴿البقرة: ١١٢﴾.

كَمَا أَنَا مَأْمُورُونَ أَلَّا نَخَافَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نَتَوَكَّلَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ، وَلَا نَرْغَبَ إِلَّا إِلَى اللَّهِ وَلَا نَسْتَعِينُ إِلَّا بِاللَّهِ وَأَلَّا تَكُونَ عِبَادَتُنَا إِلَّا لِلَّهِ فَكَذَلِكَ نَحْنُ مَأْمُورُونَ أَنْ نَتَّبِعَ
 الرَّسُولَ وَنُطِيعَهُ وَنَتَأَسَّى بِهِ؛ فَالْحَلَالُ مَا حَلَّلَهُ وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَهُ وَالدِّينُ مَا شَرَعَهُ
 قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ ﴿التوبة: ٥٩﴾، فَجَعَلَ
 الْإِيْتَاءَ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ كَمَا قَالَ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾
﴿الحشر: ٧﴾، وَجَعَلَ التَّوَكُّلَ عَلَى اللَّهِ وَحْدَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ﴾
﴿التوبة: ٥٩﴾، وَلَمْ يَقُلْ وَرَسُولُهُ كَمَا قَالَ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ

النَّاسَ قَدْ جَبَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾ ﴿آل عمران: ١٧٣﴾، ومِثْلُهُ قَوْلُهُ: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿٦٤﴾ ﴿الأنفال: ٦٤﴾، أَيِ حَسْبُكَ وَحَسْبُ الْمُؤْمِنِينَ كَمَا قَالَ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ ﴿الزمر: ٣٦﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ﴾ ﴿التوبة: ٥٩﴾، فَجَعَلَ الْإِيْتَاءَ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ وَقَدَّمَ ذِكْرَ الْفَضْلِ؛ لِأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ، وَلَهُ الْفَضْلُ عَلَى رَسُولِهِ، وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَقَالَ: ﴿إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ ﴿التوبة: ٥٩﴾، فَجَعَلَ الرَّغْبَةَ إِلَى اللَّهِ وَحَدَهُ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾ ﴿٧﴾ ﴿الشرح: ٧﴾، ﴿وَالِإِلَهِكَ فَارْغَبْ﴾ ﴿٨﴾ ﴿الشرح: ٨﴾.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِابْنِ عَبَّاسٍ: «إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ»^(١)، وَالْقُرْآنُ يَدُلُّ عَلَى مِثْلِ هَذَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ. فَجَعَلَ الْعِبَادَةَ وَالْخَشْيَةَ وَالتَّقْوَى لِلَّهِ وَجَعَلَ الطَّاعَةَ وَالْمَحَبَّةَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ كَمَا فِي قَوْلِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا﴾ ﴿٢﴾ ﴿نوح: ٣﴾، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ ﴿٥٢﴾ ﴿النور: ٥٢﴾، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ.

فَالرُّسُلُ أُمِرُوا بِعِبَادَتِهِ وَحَدَهُ وَالرَّغْبَةِ إِلَيْهِ وَالتَّوَكُّلِ عَلَيْهِ وَالطَّاعَةِ لَهُمْ. فَأَصْلَ الشَّيْطَانُ النَّصَارَى وَأَشْبَاهَهُمْ فَأَشْرَكُوا بِاللَّهِ وَعَصَوْا الرَّسُولَ فَ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْكَبًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾ ﴿التوبة: ٣١﴾، فَجَعَلُوا يَرْغَبُونَ إِلَيْهِمْ وَيَتَوَكَّلُونَ عَلَيْهِمْ وَيَسْأَلُونَهُمْ مَعَ مَعْصِيَتِهِمْ لِأَمْرِهِمْ وَمُخَالَفَاتِهِمْ لِسِتِّهِمْ وَهَدَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْمُخْلِصِينَ لِلَّهِ أَهْلَ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ الَّذِينَ عَرَفُوا الْحَقَّ وَاتَّبَعُوهُ فَلَمْ يَكُونُوا مِنَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ فَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ، وَأَسْلَمُوا وَجُوهَهُمْ لِلَّهِ، وَأَنَابُوا إِلَى رَبِّهِمْ وَأَحْبَبُوهُ، وَرَجَوْهُ وَخَافُوهُ وَسَأَلُوهُ، وَرَغَبُوا إِلَيْهِ، وَفَوَّضُوا أُمُورَهُمْ إِلَيْهِ، وَتَوَكَّلُوا عَلَيْهِ وَأَطَاعُوا رُسُلَهُ

(١) أخرجه أحمد (٢٦٦٩)، والترمذي (٢٥١٦)، وغيرهما، وهو حديث حسن.

وَعَزَّرُوهُمْ وَوَقَّرُوهُمْ وَأَحْبَبُوهُمْ وَوَالَوْهُمْ وَاتَّبَعُوهُمْ وَأَقْتَفَوْا آثَارَهُمْ وَاهْتَدَوْا بِمَنَارِهِمْ.

وَذَلِكَ هُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ مِنَ الرُّسُلِ، وَهُوَ الدِّينُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ أَحَدٍ دِينًا إِلَّا إِيَّاهُ، وَهُوَ حَقِيقَةُ الْعِبَادَةِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ. فَتَسْأَلُ اللَّهُ الْعَظِيمَ أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَيْهِ وَيُكَمِّلَهُ لَنَا وَيُمَيِّنَنَا عَلَيْهِ وَسَائِرِ إِخْوَانِنَا الْمُسْلِمِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ. اهـ

﴿٥﴾ أقسام الناس من حيث الإخلاص والمتابعة:

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله فِي "مَدَارِجِ السَّالِكِينَ" (١/ ١٠٤):

وَالنَّاسُ مُتَقَسِّمُونَ بِحَسَبِ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ أَيْضًا إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: أَهْلُ الْإِخْلَاصِ لِلْمَعْبُودِ وَالْمُتَابَعَةِ، وَهُمْ أَهْلُ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، حَقِيقَةً، فَأَعْمَالُهُمْ كُلُّهَا لِلَّهِ، وَأَقْوَالُهُمْ لِلَّهِ، وَعَطَاؤُهُمْ لِلَّهِ، وَمَنْعُهُمْ لِلَّهِ، وَحُبُّهُمْ لِلَّهِ، وَبُغْضُهُمْ لِلَّهِ، فَمُعَامَلَتُهُمْ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا لَوَجْهِ اللَّهِ وَحْدَهُ، لَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ مِنَ النَّاسِ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا، وَلَا ابْتِغَاءَ الْجَاهِ عِنْدَهُمْ، وَلَا طَلَبَ الْمُحَمَّدَةِ، وَالْمَنْزِلَةِ فِي قُلُوبِهِمْ، وَلَا هَرَبًا مِنْ ذَمِّهِمْ، بَلْ قَدْ عَدُّوا النَّاسَ بِمَنْزِلَةِ أَصْحَابِ الْقُبُورِ، لَا يَمْلِكُونَ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا، وَلَا مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا، فَالْعَمَلُ لِأَجْلِ النَّاسِ، وَابْتِغَاءُ الْجَاهِ وَالْمَنْزِلَةِ عِنْدَهُمْ، وَرَجَاؤُهُمْ لِلضَّرِّ وَالنَّفْعِ مِنْهُمْ لَا يَكُونُ مِنْ عَارِفٍ بِهِمُ الْبَتَّةَ، بَلْ مِنْ جَاهِلٍ بِشَأْنِهِمْ، وَجَاهِلٍ بِرَبِّهِ، فَمَنْ عَرَفَ النَّاسَ أَنْزَلَهُمْ مَنَازِلَهُمْ، وَمَنْ عَرَفَ اللَّهَ أَخْلَصَ لَهُ أَعْمَالَهُ وَأَقْوَالَهُ، وَعَطَاؤَهُ وَمَنْعَهُ وَحُبَّهُ وَبُغْضَهُ، وَلَا يُعَامِلُ أَحَدَ الْخَلْقِ دُونَ اللَّهِ إِلَّا لِحُجَّتِهِ بِاللَّهِ وَجَهْلِهِ بِالْخَلْقِ، وَإِلَّا فَإِذَا عَرَفَ اللَّهَ وَعَرَفَ النَّاسَ أَثَرُ مُعَامَلَةِ اللَّهِ عَلَى مُعَامَلَتِهِمْ.

وَكَذَلِكَ أَعْمَالُهُمْ كُلُّهَا وَعِبَادَتُهُمْ مُوَافَقَةً لِأَمْرِ اللَّهِ، وَلِمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ، وَهَذَا هُوَ الْعَمَلُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ عَامِلٍ سِوَاهُ، وَهُوَ الَّذِي بَلَا عِبَادَهُ بِالْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ لِأَجْلِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، وَجَعَلَ مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِيُخْتَبِرَهُمْ فِيهِمْ أَحْسَنُ عَمَلًا. قَالَ الْفَضِيلُ بْنُ عِيَاضٍ رحمته الله: الْعَمَلُ الْحَسَنُ هُوَ أَخْلَصُهُ وَأَصْوَبُهُ، قَالُوا: يَا أَبَا عَلِيٍّ مَا أَخْلَصُهُ وَأَصْوَبُهُ؟

قَالَ: إِنَّ الْعَمَلَ إِذَا كَانَ خَالِصًا وَلَمْ يَكُنْ صَوَابًا لَمْ يَقْبَلْ، وَإِذَا كَانَ صَوَابًا، وَلَمْ يَكُنْ خَالِصًا لَمْ يَقْبَلْ، حَتَّى يَكُونَ خَالِصًا صَوَابًا، وَالْخَالِصُ: مَا كَانَ لِلَّهِ، وَالصَّوَابُ: مَا كَانَ عَلَى السُّنَّةِ، وَهَذَا هُوَ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠]، وَفِي قَوْلِهِ ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٥]، فَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا كَانَ خَالِصًا لَوَجْهِهِ، عَلَى مُتَابَعَةِ أَمْرِهِ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ مُرْدُودٌ عَلَى عَامِلِهِ، يَرُدُّ عَلَيْهِ أَحْوَجَ مَا هُوَ إِلَيْهِ هَبَاءً مَنثورًا.

وَفِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله: «كُلُّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١) وَكُلُّ عَمَلٍ بِلَا اقْتِدَاءٍ فَإِنَّهُ لَا يَزِيدُ عَامِلَهُ مِنَ اللَّهِ إِلَّا بُعْدًا، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا يُعَبِّدُ بِأَمْرِهِ، لَا بِالْأَرَاءِ وَالْأَهْوَاءِ.

الضَرْبُ الثَّانِي: مَنْ لَا إِخْلَاصَ لَهُ وَلَا مُتَابَعَةَ، فَلَيْسَ عَمَلُهُ مُوَافِقًا لِشَرْعٍ، وَلَيْسَ هُوَ خَالِصًا لِلْمَعْبُودِ، كَأَعْمَالِ الْمُتَزَيِّنِينَ لِلنَّاسِ، الْمُرَائِينَ لَهُمْ بِمَا لَمْ يَشْرَعْهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَهَؤُلَاءِ شَرَارُ الْخَلْقِ، وَأَمَقَّتُهُمْ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَهُمْ أَوْفَرُ نَصِيبٍ مِنْ قَوْلِهِ ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٨٨]، يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا مِنَ الْبِدْعَةِ وَالضَّلَالَةِ وَالشُّرْكِ، وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِاتِّبَاعِ السُّنَّةِ وَالْإِخْلَاصِ.

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨) عن عائشة رضي الله عنها.

وَهَذَا الضَّرْبُ يَكْثُرُ فِيمَنْ انْحَرَفَ مِنَ الْمُتَسَبِّينَ إِلَى الْعِلْمِ وَالْفَقْرِ وَالْعِبَادَةِ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، فَإِنَّهُمْ يَرْتَكِبُونَ الْبِدَعَ وَالضَّلَالَاتِ، وَالرِّيَاءَ وَالسُّمْعَةَ وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوهُ مِنَ الْإِتْبَاعِ وَالْإِخْلَاصِ وَالْعِلْمِ، فَهُمْ أَهْلُ الْغَضَبِ وَالضَّلَالِ.

الضَّرْبُ الثَّلَاثُ: مَنْ هُوَ مُخْلِصٌ فِي أَعْمَالِهِ، لَكِنَّهَا عَلَى غَيْرِ مُتَابَعَةِ الْأَمْرِ، كَجَهَالِ الْعِبَادِ، وَالْمُتَسَبِّينَ إِلَى طَرِيقِ الزُّهْدِ وَالْفَقْرِ، وَكُلُّ مَنْ عَبَدَ اللَّهَ بِغَيْرِ أَمْرِهِ، وَاعْتَقَدَ عِبَادَتَهُ هَذِهِ قُرْبَةً إِلَى اللَّهِ فَهَذَا حَالُهُ، كَمَنْ يَظُنُّ أَنَّ سَمَاعَ الْمُكَاةِ وَالتَّصَدِيقَةِ قُرْبَةً، وَأَنَّ الْخُلُوةَ الَّتِي يَتْرُكُ فِيهَا الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ قُرْبَةً، وَأَنَّ مُوَاصَلَةَ صَوْمِ النَّهَارِ بِاللَّيْلِ قُرْبَةً، وَأَنَّ صِيَامَ يَوْمِ فِطْرِ النَّاسِ كُلِّهِمْ قُرْبَةً، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ.

الضَّرْبُ الرَّابِعُ: مَنْ أَعْمَلَهُ عَلَى مُتَابَعَةِ الْأَمْرِ، لَكِنَّهَا لِغَيْرِ اللَّهِ، كَطَاعَةِ الْمُرَائِينَ، وَكَالرَّجُلِ يُقَاتِلُ رِيَاءً وَحِمِيَّةً وَشَجَاعَةً، وَيَحُجُّ لِيُقَالَ، وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ، فَهَؤُلَاءِ أَعْمَالُهُمْ ظَاهِرُهَا أَعْمَالٌ صَالِحَةٌ مَأْمُورٌ بِهَا، لَكِنَّهَا غَيْرُ صَالِحَةٍ، فَلَا تُقْبَلُ ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥]، فَكُلُّ أَحَدٍ لَمْ يُؤْمَرْ إِلَّا بِعِبَادَةِ اللَّهِ بِمَا أَمَرَ، وَالْإِخْلَاصِ لَهُ فِي الْعِبَادَةِ، وَهُمْ أَهْلُ ﴿إِلَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ﴿١﴾.

٦ بيان طريقة أهل السنة والجماعة في المقصود من العبادة وحكمتها ومنفعتيها.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله فِي "مَدَارِجِ السَّالِكِينَ" (١/ ١١١):

ثُمَّ لِلنَّاسِ فِي مَنْفَعَةِ الْعِبَادَةِ وَحُكْمَتِهَا وَمَقْصُودِهَا طُرُقُ أَرْبَعَةٍ، وَهُمْ فِي ذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَصْنَافٍ:

الصَّنْفُ الْأَوَّلُ: نَفَاةُ الْحُكْمِ وَالتَّعْلِيلِ، الَّذِينَ يَرُدُّونَ الْأَمْرَ إِلَى مَحْضِ الْمَشِئَةِ، وَصَرَفِ الْإِرَادَةِ، فَهَؤُلَاءِ عِنْدَهُمُ الْقِيَامُ بِهَا لَيْسَ إِلَّا لِمَجَرَّدِ الْأَمْرِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ سَبَبًا لِسَعَادَةٍ فِي مَعَاشٍ وَلَا مَعَادٍ، وَلَا سَبَبًا لِنَجَاةٍ، وَإِنَّمَا الْقِيَامُ بِهَا لِمَجَرَّدِ الْأَمْرِ وَمَحْضِ الْمَشِئَةِ.

كَمَا قَالُوا فِي الْخَلْقِ: إِنَّهُ لَمْ يَخْلُقْ مَا خَلَقَهُ لِعِلَّةٍ، وَلَا لِعَايَةِ هِيَ الْمَقْصُودَةُ بِهِ، وَلَا لِحِكْمَةٍ تَعُودُ إِلَيْهِ مِنْهُ، وَلَيْسَ فِي الْمَخْلُوقَاتِ أَسْبَابٌ مُقْتَضِيَاتٌ لِمُسَبِّبَاتِهَا، وَلَا فِيهَا قُوَى وَلَا طَبَائِعُ، فَلَيْسَتْ النَّارُ سَبَبًا لِلْإِحْرَاقِ، وَلَا الْمَاءُ سَبَبًا لِلْإِرْوَاءِ وَالْبَرِيدُ وَإِخْرَاجُ النَّبَاتِ، وَلَا فِيهِ قُوَّةٌ وَلَا طَبِيعَةٌ تَقْتَضِي ذَلِكَ، وَحُصُولُ الْإِحْرَاقِ وَالرِّيِّ لَيْسَ بِهِمَا، لَكِنْ بِإِجْرَاءِ الْعَادَةِ الْإِفْتِرَاقِيَّةِ عَلَى حُصُولِ هَذَا عِنْدَ هَذَا لَا بِسَبَبٍ وَلَا بِقُوَّةٍ قَامَتْ بِهِ، وَهَكَذَا الْأَمْرُ عِنْدَهُمْ فِي أَمْرِهِ الشَّرْعِيِّ سَوَاءً، لَا فَرْقَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بَيْنَ الْمَأْمُورِ وَالْمَحْظُورِ، وَلَكِنْ الْمَشِئَةُ أَفْتَضَّتْ أَمْرَهُ بِهَذَا وَنَهَيْهِ عَنْ هَذَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقُومَ بِالْمَأْمُورِ بِهِ صِفَةٌ أَفْتَضَّتْ حُسْنَهُ، وَلَا الْمَنْهِي عَنْهُ صِفَةٌ أَفْتَضَّتْ قُبْحَهُ.

وَلِهَذَا الْأَصْلُ لَوَازِمٌ وَفُرُوعٌ كَثِيرَةٌ فَاسِدَةٌ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي كِتَابِنَا الْكَبِيرِ الْمُسَمَّى "مِفْتَاحَ دَارِ السَّعَادَةِ وَمَطْلَبُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ" وَبَيْنَا فَسَادَ هَذَا الْأَصْلِ مِنْ نَحْوِ سِتِّينَ وَجْهًا، وَهُوَ كِتَابٌ بَدِيعٌ فِي مَعْنَاهُ، وَذَكَرْنَاهُ أَيْضًا فِي كِتَابِنَا الْمُسَمَّى "سَفَرُ الْهَجْرَتَيْنِ وَطَرِيقُ السَّعَادَتَيْنِ".

الصَّنْفُ الثَّانِي: الْقَدَرِيَّةُ النُّفَاةُ، الَّذِينَ يُثْبِتُونَ نَوْعًا مِنَ الْحِكْمَةِ وَالتَّعْلِيلِ وَلَكِنْ لَا يَقُومُ بِالرَّبِّ، وَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ، بَلْ يَرْجِعُ إِلَى مُجَرَّدِ مَصْلَحَةِ الْمَخْلُوقِ وَمَنْفَعَتِهِ.
فَعِنْدَهُمْ: أَنَّ الْعِبَادَاتِ شُرِعَتْ أَثْمَانًا لِمَا يَنَالُهُ الْعِبَادُ مِنَ الثَّوَابِ وَالنَّعِيمِ، وَأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ اسْتِيفَاءِ أَجْرَةِ الْأَجِيرِ.

قَالُوا: وَلِهَذَا يَجْعَلُهَا اللَّهُ تَعَالَى عِوَضًا كَقَوْلِهِ ﴿وَتُؤَدُّونَ أَنْ تَلْكُمُ الْجَنَّةُ أَوْرِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (٤٣) ﴿[الأعراف: ٤٣]، وَقَوْلِهِ ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (٣٢) ﴿[النحل: ٣٢]، وَقَوْلِهِ ﴿هَلْ تُحْزَبُونَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (٩٠) ﴿[النمل: ٩٠]، وَقَوْلِهِ ﷺ فِيمَا يَحْكِي عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «يَا عِبَادِي، إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أَحْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أُوْفِّيْكُمْ بِهَا»^(١) وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّمَا يُوفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (١٠) ﴿[الزمر: ١٠].

قَالُوا: وَقَدْ سَمَّاهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ جَزَاءً وَأَجْرًا وَثَوَابًا، لِأَنَّهُ يَثُوبُ إِلَى الْعَامِلِ مِنْ عَمَلِهِ، أَيْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ مِنْهُ.

قَالُوا: وَلَوْ لَا ارْتِبَاطُهُ بِالْعَمَلِ لَمْ يَكُنْ لِتَسْمِيَّتِهِ جَزَاءً وَلَا أَجْرًا وَلَا ثَوَابًا مَعْنَى.
قَالُوا: وَيَدُلُّ عَلَيْهِ الْوِزْنُ، فَلَوْ لَا تَعَلَّقَ الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ بِالْأَعْمَالِ وَاقْتِضَاؤُهَا لَهَا، وَكَوْنُهَا كَالْأَثْمَانِ لَهَا لَمْ يَكُنْ لِلْوِزْنِ مَعْنَى، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى ﴿وَالْوِزْنَ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (٨) وَمَنْ خَفَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ ﴿٩﴾ [الأعراف: ٨ - ٩].

وَهَاتَانِ الطَّائِفَتَانِ مُتَقَابِلَتَانِ أَشَدَّ التَّقَابُلِ، وَبَيْنَهُمَا أَعْظَمُ التَّبَاطُلِ.
فَالْجَبْرِِيَّةُ لَمْ تَجْعَلْ لِلْأَعْمَالِ ارْتِبَاطًا بِالْجَزَاءِ الْبَتَّةِ، وَجَوَزَتْ أَنْ يُعَذِّبَ اللَّهُ مَنْ أَفْنَى عُمُرَهُ فِي طَاعَتِهِ، وَيُنْعِمَ مَنْ أَفْنَى عُمُرَهُ فِي مَعْصِيَتِهِ، وَكِلَاهُمَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ سَوَاءٌ، وَجَوَزَتْ أَنْ يَرْفَعَ صَاحِبَ الْعَمَلِ الْقَلِيلِ عَلَى مَنْ هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ عَمَلًا، وَأَكْثَرُ وَأَفْضَلُ دَرَجَاتٍ، وَالْكُلُّ عِنْدَهُمْ رَاجِعٌ إِلَى مَحْضِ الْمَشِيئَةِ، مِنْ غَيْرِ تَعْلِيلٍ وَلَا سَبَبٍ، وَلَا حِكْمَةٍ تَقْتَضِي تَخْصِيصَ هَذَا بِالثَّوَابِ، وَهَذَا بِالْعِقَابِ.
وَالْقَدَرِيَّةُ أَوْجَبَتْ عَلَى اللَّهِ رِعَايَةَ الْأَصْلَحِ، وَجَعَلَتْ ذَلِكَ كُلَّهُ بِمَحْضِ الْأَعْمَالِ وَثَمَنًا لَهَا، وَأَنَّ وَصُولَ الثَّوَابِ إِلَى الْعَبْدِ بِدُونِ عَمَلِهِ فِيهِ تَنْغِيصٌ بِاحْتِمَالِ مَنَّةِ الصَّدَقَةِ عَلَيْهِ بِلَا ثَمَنِ.

فَقَاتَلَهُمُ اللَّهُ، مَا أَجْهَلَهُمْ بِاللَّهِ وَأَغْرَهُمْ بِهِ! جَعَلُوا تَفْضُلَهُ وَإِحْسَانَهُ إِلَى عَبْدِهِ بِمَنْزِلَةِ صَدَقَةِ الْعَبْدِ عَلَى الْعَبْدِ، حَتَّى قَالُوا: إِنَّ إِعْطَاءَهُ مَا يُعْطِيهِ أَجْرَةٌ عَلَى عَمَلِهِ أَحَبُّ إِلَى الْعَبْدِ وَأَطْيَبُ لَهُ مِنْ أَنْ يُعْطِيَهُ فَضْلًا مِنْهُ بِلَا عَمَلٍ.

فَقَابَلَتْهُمْ الْجَبْرِِيَّةُ أَشَدَّ الْمُقَابَلَةِ، وَلَمْ يَجْعَلُوا لِلْأَعْمَالِ تَأْثِيرًا فِي الْجَزَاءِ الْبَتَّةِ.
وَالطَّائِفَتَانِ جَائِرَتَانِ، مُنْحَرِفَتَانِ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، الَّذِي فَطَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ عِبَادَهُ، وَجَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، وَنَزَلَتْ بِهِ الْكُتُبُ، وَهُوَ أَنَّ الْأَعْمَالَ أَسْبَابٌ مُوصِلَةٌ إِلَى الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، مُقْتَضِيَةٌ لَهَا كَاقْتِضَاءِ سَائِرِ الْأَسْبَابِ لِمُسَبِّبَاتِهَا، وَأَنَّ الْأَعْمَالَ

الصَّالِحَةِ مِنْ تَوْفِيقِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ وَمَنِّهِ، وَصَدَقَتْهُ عَلَى عَبْدِهِ، إِنَّ أَعَانَهُ عَلَيْهَا وَوَفَّقَهُ لَهَا، وَخَلَقَ فِيهِ إِرَادَتَهَا وَالْقُدْرَةَ عَلَيْهَا، وَحَبَّبَهَا إِلَيْهِ، وَزَيَّنَهَا فِي قَلْبِهِ وَكَرَّهَ إِلَيْهِ أَضْدَادَهَا، وَمَعَ هَذَا فَلَيْسَتْ ثَمَنًا لِحَزَائِهِ وَثَوَابِهِ، وَلَا هِيَ عَلَى قَدَرِهِ، بَلْ غَايَتُهَا إِذَا بَدَّلَ الْعَبْدُ فِيهَا نُصْحَهُ وَجُهْدَهُ، وَأَوْفَعَهَا عَلَى أَكْمَلِ الْوُجُوهِ أَنْ تَقَعَ شُكْرًا لَهُ عَلَى بَعْضِ نِعَمِهِ عَلَيْهِ، فَلَوْ طَالَبَهُ بِحَقِّهِ لَبَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الشُّكْرِ عَلَى تِلْكَ النِّعْمَةِ بَقِيَّةٌ لَمْ يَقُمْ بِشُكْرِهَا، فَلِذَلِكَ «لَوْ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَآوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ لَكَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ» كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(١)، وَلِهَذَا نَفَى النَّبِيُّ ﷺ دُخُولَ الْجَنَّةِ بِالْعَمَلِ، كَمَا قَالَ «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدًا مِنْكُمْ الْجَنَّةَ عَمَلُهُ» وَفِي لَفْظٍ: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ مِنْكُمْ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ» وَفِي لَفْظٍ: «لَنْ يُنْجِيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَعَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ»^(٢).

وَأُثْبِتَ سُبْحَانَهُ دُخُولَ الْجَنَّةِ بِالْعَمَلِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٣) [النحل: ٣٢]، وَلَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا، إِذْ تَوَارَدُ النَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ لَيْسَ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، فَالْمَنْفِيُّ اسْتِحْقَاقُهَا بِمَجَرَّدِ الْأَعْمَالِ، وَكَوْنِ الْأَعْمَالِ ثَمَنًا وَعَوَضًا لَهَا، رَدًّا عَلَى الْقُدْرَةِ الْمَجُوسِيَّةِ، الَّتِي زَعَمَتْ أَنَّ التَّفَضُّلَ بِالتَّوَابِ ابْتِدَاءً مُتَضَمِّنٌ لِتَكَرُّرِ الْمِنَّةِ.

وَهَذِهِ الطَّائِفَةُ مِنَ أَجْهَلِ الْخَلْقِ بِاللَّهِ، وَأَغْلَظِهِمْ عَنْهُ حِجَابًا، وَحَقَّ لَهُمْ أَنْ يَكُونُوا مَجُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَيَكْفِي فِي جَهْلِهِمْ بِاللَّهِ أَنَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ أَهْلَ سَمَآوَاتِهِ وَأَرْضِهِ فِي مَنَّتِهِ، وَأَنَّ مِنْ تَمَامِ الْفَرَحِ وَالسُّرُورِ، وَالْغِبْطَةِ وَاللَّذَّةِ اغْتِبَاطُهُمْ بِمِنَّةِ سَيِّدِهِمْ وَمَوْلَاهُمْ الْحَقِّ، وَأَنَّهُمْ إِنَّمَا طَابَ لَهُمْ عَيْشُهُمْ بِهَذِهِ الْمِنَّةِ، وَأَعْظَمُهُمْ مِنْهُ

(١) أخرجه أحمد (٢١٥٨٩)، وأبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧) من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه، وهو

حديث صحيح.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٥٦٧٣)، ومسلم (٢٨١٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

مَنْزِلَةً، وَأَقْرَبَهُمْ إِلَيْهِ أَعْرَفَهُمْ بِهَذِهِ الْمِنَّةِ، وَأَعْظَمَهُمْ إِقْرَارًا بِهَا، وَذَكَرًا لَهَا، وَشُكْرًا عَلَيْهَا، وَمَحَبَّةً لَهُ لِأَجْلِهَا، فَهَلْ يَتَقَلَّبُ أَحَدٌ قَطُّ إِلَّا فِي مِثْلِهِ؟ ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُوا عَلَيَّ إِسْلَمَكُمُ بِلِ اللَّهِ يَمُنْ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْتُكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾

[الحجرات: ١٧].

وَاحْتِمَالِ مِنَّةِ الْمَخْلُوقِ إِنَّمَا كَانَتْ نَقْصًا لِأَنَّهُ نَظِيرُهُ، فَإِذَا مَنْ عَلَيْهِ اسْتَعْلَى عَلَيْهِ، وَرَأَى الْمُؤْمِنُونَ عَلَيْهِ نَفْسَهُ دُونَهُ، هَذَا مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي كُلِّ مَخْلُوقٍ، فَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمِنَّةُ عَلَى أُمَّتِهِ، وَكَانَ أَصْحَابُهُ يَقُولُونَ: «اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمَنٌ» وَلَا نَقْصَ فِي مِنَّةِ الْوَالِدِ عَلَى وَلَدِهِ، وَلَا عَارَ عَلَيْهِ فِي احْتِمَالِهَا، وَكَذَلِكَ السَّيِّدُ عَلَى عَبْدِهِ، فَكَيْفَ بَرَبُّ الْعَالَمِينَ الَّذِي إِنَّمَا يَتَقَلَّبُ الْخَلَائِقُ فِي بَحْرِ مِثْلِهِ عَلَيْهِمْ، وَمَخْضُ صِدْقَتِهِ عَلَيْهِمْ، بَلَا عَوْضٍ مِنْهُمْ الْبَتَّةُ؟ وَإِنْ كَانَتْ أَعْمَالُهُمْ أَسْبَابًا لِمَا يَنَالُونَهُ مِنْ كَرَمِهِ وَجُودِهِ، فَهُوَ الْمَنَانُ عَلَيْهِمْ، بِأَنَّ وَقْفَهُمْ لِتِلْكَ الْأَسْبَابِ وَهَدَاهُمْ لَهَا، وَأَعَانَهُمْ عَلَيْهَا، وَكَمَلَهَا لَهُمْ، وَقَبَلَهَا مِنْهُمْ عَلَى مَا فِيهَا؟ وَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى الَّذِي أَثْبَتَ بِهِ دُخُولَ الْجَنَّةِ فِي قَوْلِهِ ﴿يَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ﴿٤٣﴾ [الأعراف: ٤٣].

فَهَذِهِ بَاءُ السَّبَبِيَّةِ، رَدًّا عَلَى الْقَدَرِيَّةِ وَالْجَبَرِيَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَا ارْتِبَاطَ بَيْنَ الْأَعْمَالِ وَالْجَزَاءِ، وَلَا هِيَ أَسْبَابٌ لَهُ، وَإِنَّمَا غَايَتُهَا أَنْ تَكُونَ أَمَارَاتٍ. قَالُوا: وَلَيْسَتْ أَيْضًا مُطَرِّدَةً، لِتَخْلُفَ الْجَزَاءَ عَنْهَا فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مَخْضُ الْأَمْرِ الْكَوْنِيِّ وَالْمَشِيئَةِ.

فَالنُّصُوصُ مُبْطِلَةٌ لِقَوْلِ هَؤُلَاءِ، كَمَا هِيَ مُبْطِلَةٌ لِقَوْلِ أُولَئِكَ، وَأَدِلَّةُ الْمَعْقُولِ وَالْفِطْرَةِ أَيْضًا تُبْطِلُ قَوْلَ الْفَرِيقَيْنِ، وَتُبَيِّنُ لِمَنْ لَهُ قَلْبٌ وَلُبٌّ مِقْدَارَ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَهُمْ الْفِرْقَةُ الْوَسْطَى، الْمُشْتَبُونَ لِعُمُومِ مَشِيئَةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ، وَخَلْقِهِ الْعِبَادَ وَأَعْمَالَهُمْ، وَلِحُكْمَتِهِ التَّامَّةِ الْمُتَمَصِّنَةِ رَبَطَ الْأَسْبَابِ بِمُسَبِّبَاتِهَا، وَانْعِقَادَهَا بِهَا شَرْعًا وَقَدَرًا، وَتَرْتِيبَهَا عَلَيْهَا عَاجِلًا وَآجِلًا.

وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ الْمُنْحَرِفَتَيْنِ تَرَكَّتْ نَوْعًا مِنَ الْحَقِّ، وَارْتَكَبَتْ لِأَجْلِهِ نَوْعًا مِنَ الْبَاطِلِ، بَلْ أَنْوَعًا، وَهَدَى اللَّهُ أَهْلَ السُّنَّةِ لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (البقرة: ٢١٣)، و ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ (الحديد: ٢١).

الصَّنْفُ الثَّالِثُ: الَّذِينَ زَعَمُوا أَنَّ فَايِدَةَ الْعِبَادَةِ رِيَاضَةُ النُّفُوسِ، وَاسْتِعْدَادُهَا لِقَبْضِ الْعُلُومِ عَلَيْهَا، وَخُرُوجِ قُورَاهَا عَنْ قُورَى النُّفُوسِ السَّبْعِيَّةِ وَالْبَهِيمِيَّةِ، فَلَوْ عَطَلَتْ عَنْ الْعِبَادَاتِ لَكَانَتْ مِنْ جِنْسِ نُّفُوسِ السَّبَاعِ وَالْبَهَائِمِ، وَالْعِبَادَاتُ تُخْرِجُهَا عَنْ مَالُوفَاتِهَا وَعَوَائِدِهَا، وَتَنْقِلُهَا إِلَى مُشَابَهَةِ الْعُقُولِ الْمُجَرَّدَةِ، فَتَصِيرُ عَالِمَةً قَابِلَةً لِإِنْتِقَاشِ صُورِ الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ فِيهَا. وَهَذَا يَقُولُهُ طَائِفَتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: مَنْ يَقْرُبُ إِلَى الثَّبُوتِ وَالشَّرَائِعِ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ الْقَائِلِينَ بِقَدَمِ الْعَالَمِ، وَعَدَمِ انْشِقَاقِ الْأَفْلَاقِ، وَعَدَمِ الْفَاعِلِ الْمُخْتَارِ.

الطَّائِفَةُ الثَّانِيَّةُ: مَنْ تَفَلَّسَتْ مِنْ صُوفِيَّةِ الْإِسْلَامِ، وَتَقَرَّبَ إِلَى الْفَلَاسِفَةِ، فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْعِبَادَاتِ رِيَاضَاتٌ لِاسْتِعْدَادِ النُّفُوسِ وَتَجَرُّدِهَا، وَمُفَارَقَتِهَا الْعَالَمِ الْحَسِّيِّ، وَنَزُولِ الْوَارِدَاتِ وَالْمَعَارِفِ عَلَيْهَا.

ثُمَّ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ لَا يُوجِبُ الْعِبَادَاتِ إِلَّا لِهَذَا الْمَعْنَى، فَإِذَا حَصَلَ لَهَا بَقِيَّةٌ مُخَيَّرًا فِي حِفْظِهِ أَوْ رَدِّهِ، أَوْ الْإِسْتِغَالِ بِالْوَارِدِ عَنْهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُوجِبُ الْقِيَامَ بِالْأَوْرَادِ وَالْوِظَائِفِ، وَعَدَمِ الْإِخْلَالِ بِهَا، وَهُمْ صِنْفَانِ أَيْضًا: **أَحَدُهُمَا:** مَنْ يُوجِبُونَهُ حِفْظًا لِلْقَانُونِ، وَضَبْطًا لِلنُّفُوسِ.

وَالْآخَرُونَ: الَّذِينَ يُوجِبُونَهُ حِفْظًا لِلْوَارِدِ، وَخَوْفًا مِنْ تَدْرُجِ النَّفْسِ بِمُفَارَقَتِهَا لَهُ إِلَى حَالَتِهَا الْأُولَى مِنَ الْبَهِيمِيَّةِ.

فَهَذِهِ نَهَايَةُ أَقْدَامِ الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَى طَرِيقِ السُّلُوكِ، وَغَايَةُ مَعْرِفَتِهِمْ بِحُكْمِ الْعِبَادَةِ وَمَا شَرَعَتْ لِأَجْلِهِ، وَلَا تَكَادُ تَجِدُ فِي كُتُبِ الْقَوْمِ غَيْرَ هَذِهِ الطَّرِيقِ الثَّلَاثَةِ، عَلَى سَبِيلِ الْجَمْعِ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ.

وَأَمَّا الصَّنَفُ الرَّابِعُ: فَهُمْ الطَّائِفَةُ الْمُحَمَّدِيَّةُ الْإِبْرَاهِيمِيَّةُ، أَتْبَاعُ الْخَلِيلِينَ، الْعَارِفُونَ بِاللَّهِ وَحِكْمَتِهِ فِي أَمْرِهِ وَشَرْعِهِ وَخَلْقِهِ، وَأَهْلُ الْبَصَائِرِ فِي عِبَادَتِهِ، وَمُرَادِهِ بِهَا.

فَالطَّوَائِفُ الثَّلَاثُ مَحْجُوبُونَ عَنْهُمْ بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الشُّبْهِ الْبَاطِلَةِ، وَالْقَوَاعِدِ الْفَاسِدَةِ، مَا عِنْدَهُمْ وَرَاءَ ذَلِكَ شَيْءٌ، قَدْ فَرَحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْمُحَالِ، وَقَنَعُوا بِمَا أَلْفَوْهُ

مِنَ الْخِيَالِ، وَلَوْ عَلِمُوا أَنَّ وَرَاءَهُ مَا هُوَ أَجَلُ مِنْهُ وَأَعْظَمُ لَمَا ارْتَضَوْا بِدُونِهِ، وَلَكِنَّ عُقُولَهُمْ قَصُرَتْ عَنْهُ، وَلَمْ يَهْتَدُوا إِلَيْهِ بِنُورِ النُّبُوَّةِ، وَلَمْ يَشْعُرُوا بِهِ، لِيَجْتَهِدُوا فِي طَلَبِهِ، وَرَأَوْا أَنَّ مَا مَعَهُمْ خَيْرٌ مِنَ الْجَهْلِ، وَرَأَوْا تَنَاقُضَ مَا مَعَ غَيْرِهِمْ وَفَسَادَهُ. فَتَرَكَبَ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ إِيثَارُ مَا عِنْدَهُمْ عَلَى مَا سِوَاهُ، وَهَذِهِ بَلِيَّةُ الطَّوَائِفِ، وَالْمُعَافَى مِنْ عَافَاهُ اللَّهُ.

فَاعْلَمْ أَنَّ سِرَّ الْعُبُودِيَّةِ، وَغَايَتَهَا وَحِكْمَتَهَا إِنَّمَا يَطْلُعُ عَلَيْهَا مَنْ عَرَفَ صِفَاتِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَمْ يُعْطَلِّهَا، وَعَرَفَ مَعْنَى الْإِلَهِيَّةِ وَحَقِيقَتَهَا، وَمَعْنَى كَوْنِهِ إِلَهًا، بَلْ هُوَ الْإِلَهَ الْحَقُّ، وَكُلُّ إِلَهٍ سِوَاهُ فَباطِلٌ، بَلْ أَبْطُلُ الْبَاطِلِ، وَأَنَّ حَقِيقَةَ الْإِلَهِيَّةِ لَا تَتَّبِعِي إِلَّا لَهُ، وَأَنَّ الْعِبَادَةَ مُوجِبُ إِلَهِيَّتِهِ وَأَثَرُهَا وَمُقْتَضَاهَا، وَارْتِبَاطُهَا بِهَا كَارْتِبَاطٍ مُتَعَلِّقٍ الصِّفَاتِ بِالصِّفَاتِ، وَكَارْتِبَاطِ الْمَعْلُومِ بِالْعِلْمِ، وَالْمَقْدُورِ بِالْقُدْرَةِ، وَالْأَصْوَاتِ بِالسَّمْعِ، وَالْإِحْسَانِ بِالرَّحْمَةِ، وَالْعَطَاءِ بِالْجُودِ.

فَمَنْ أَنْكَرَ حَقِيقَةَ الْإِلَهِيَّةِ وَلَمْ يَعْرِفْهَا كَيْفَ يَسْتَقِيمُ لَهُ مَعْرِفَةُ حِكْمَةِ الْعِبَادَاتِ وَغَايَاتِهَا وَمَقَاصِدِهَا وَمَا شَرَعَتْ لِأَجْلِهِ؟

كَيْفَ يَسْتَقِيمُ لَهُ الْعِلْمُ بِأَنَّهَا هِيَ الْغَايَةُ الْمَقْصُودَةُ بِالْخَلْقِ، وَالَّتِي لَهَا خُلُقُوا، وَلَهَا أُرْسِلَتِ الرُّسُلُ، وَأُنْزِلَتِ الْكُتُبُ، وَلَاجْلِهَا خُلِقَتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ؟
وَأَنْ فَرَضَ تَعْطِيلَ الْخَلِيقَةِ عَنْهَا نِسْبَةً لِلَّهِ إِلَى مَا لَا يَلِيقُ بِهِ، وَيَتَعَالَى عَنْهُ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ، وَلَمْ يَخْلُقْهُمَا بَاطِلًا، وَلَمْ يَخْلُقِ الْإِنْسَانَ عَبَثًا وَلَمْ يَتْرُكْهُ سُدىً مُهْمَلًا، قَالَ تَعَالَى ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، أَيُّ لِعَغْرِ شَيْءٍ وَلَا حِكْمَةٍ، وَلَا لِعِبَادَتِي وَمُجَازَاتِي لَكُمْ، وَقَدْ صَرَّحَ تَعَالَى بِهَذَا فِي قَوْلِهِ ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِعِبَادُونِ﴾ ﴿٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦].

فَالْعِبَادَةُ هِيَ الْغَايَةُ الَّتِي خَلَقَ لَهَا الْجِنَّ وَالْإِنْسَ وَالْخَلَائِقُ كُلُّهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدىً﴾ ﴿٣٦﴾ [القيامة: ٣٦]، أَيُّ مُهْمَلًا، قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يُؤْمَرُ وَلَا يُنْهَى، وَقَالَ غَيْرُهُ: لَا يَثَابُ وَلَا يُعَاقَبُ، وَالصَّحِيحُ الْأَمْرَانِ، فَإِنَّ الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ مُتَرَتِّبَانِ عَلَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ طَلَبُ الْعِبَادَةِ وَإِرَادَتُهَا، وَحَقِيقَةُ الْعِبَادَةِ امْتِثَالُهَا، وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطَلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ ﴿١١١﴾ [آل عمران: ١٩١].
وَقَالَ ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ ﴿[الحجر: ٨٥]﴾، وَقَالَ ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الجاثية: ٢٢].

فَأَخْبَرَ أَنَّهُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ الْمُتَضَمِّنِ أَمْرُهُ وَنَهْيُهُ، وَثَوَابُهُ وَعِقَابُهُ.

فَإِذَا كَانَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَا بَيْنَهُمَا خُلِقَتْ لِهَذَا، وَهُوَ غَايَةُ الْخَلْقِ، فَكَيْفَ يُقَالُ إِنَّهُ لَا عِلَّةَ لَهُ، وَلَا حِكْمَةَ مَقْصُودَةٍ هِيَ غَايَتُهُ؟ أَوْ إِنَّ ذَلِكَ لِمَجَرَّدِ اسْتِجَارِ الْعِبَادِ حَتَّى لَا يُنْكَدَ عَلَيْهِمُ الثَّوَابُ بِالْمِنَّةِ، أَوْ لِمَجَرَّدِ اسْتِعْدَادِ النُّفُوسِ لِلْمَعَارِفِ الْعَقْلِيَّةِ، وَارْتِيَاضِهَا بِمُخَالَفَةِ الْعَوَائِدِ؟ .

فَلْيَتَأَمَّلِ اللَّيْبُ الْفُرْقَانِ بَيْنَ هَذِهِ الْأَقْوَالِ، وَبَيْنَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ صَرِيحُ الْوَحْيِ يَجِدُ أَنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الْأَقْوَالِ مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ، وَلَا عَرَفُوهُ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ. فَاللَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا خَلَقَ الْخَلْقَ لِعِبَادَتِهِ، الْجَامِعَةِ لِكَمَالِ مَحَبَّتِهِ، مَعَ الْخُضُوعِ لَهُ وَالْإِنْقِيَادِ لِأَمْرِهِ.

فَأَصْلُ الْعِبَادَةِ: مَحَبَّةُ اللَّهِ، بَلْ إِفْرَادُهُ بِالْمَحَبَّةِ، وَأَنْ يَكُونَ الْحُبُّ كُلُّهُ لِلَّهِ، فَلَا يُحِبُّ مَعَهُ سِوَاهُ، وَإِنَّمَا يُحِبُّ لِأَجَلِهِ وَفِيهِ، كَمَا يُحِبُّ أَنْبِيَاءُهُ وَرُسُلُهُ وَمَلَائِكَتُهُ وَأَوْلِيَائِهِ، فَمَحَبَّتُنَا لَهُمْ مِنْ تَمَامِ مَحَبَّتِهِ، وَلَيْسَتْ مَحَبَّةٌ مَعَهُ، كَمَحَبَّةٍ مَنْ يَتَّخِذُ مَنْ دُونِ اللَّهِ أُنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّهِ.

وَإِذَا كَانَتْ الْمَحَبَّةُ لَهُ هِيَ حَقِيقَةُ عُبودِيَّتِهِ وَسِرِّهَا، فَهِيَ إِنَّمَا تَتَحَقَّقُ بِاتِّبَاعِ أَمْرِهِ، وَاجْتِنَابِ نَهْيِهِ، فَعِنْدَ اتِّبَاعِ الْأَمْرِ وَاجْتِنَابِ النَّهْيِ تَتَبَيَّنُ حَقِيقَةُ الْعُبودِيَّةِ وَالْمَحَبَّةِ، وَلِهَذَا جَعَلَ تَعَالَى اتِّبَاعَ رَسُولِهِ عَلَمًا عَلَيْهَا، وَشَاهِدًا لِمَنْ ادَّعَاهَا، فَقَالَ تَعَالَى ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، فَجَعَلَ اتِّبَاعَ رَسُولِهِ مَشْرُوطًا بِمَحَبَّتِهِمْ لِلَّهِ، وَشَرْطًا لِمَحَبَّةِ اللَّهِ لَهُمْ، وَوُجُودَ الْمَشْرُوطِ مُمْتَنِعٌ بِدُونِ وَجُودِ شَرْطِهِ وَتَحَقُّقُهُ بِتَحَقُّقِهِ فَعَلِمَ انْتِفَاءُ الْمَحَبَّةِ عِنْدَ انْتِفَاءِ الْمُتَابَعَةِ، فَانْتِفَاءُ مَحَبَّتِهِمْ لِلَّهِ لَا زِمَ لَانْتِفَاءِ الْمُتَابَعَةِ لِرَسُولِهِ، وَانْتِفَاءُ الْمُتَابَعَةِ مَلْزُومٌ لَانْتِفَاءِ مَحَبَّةِ اللَّهِ لَهُمْ، فَيَسْتَحِيلُ إِذَا ثُبُوتُ مَحَبَّتِهِمْ لِلَّهِ، وَثُبُوتُ مَحَبَّةِ اللَّهِ لَهُمْ بِدُونِ الْمُتَابَعَةِ لِرَسُولِهِ.

وَدَلَّ عَلَى أَنَّ مُتَابَعَةَ الرَّسُولِ ﷺ هِيَ حُبُّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَطَاعَةُ أَمْرِهِ، وَلَا يَكْفِي ذَلِكَ فِي الْعُبودِيَّةِ حَتَّى يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَى الْعَبْدِ مِمَّا سِوَاهُمَا، فَلَا يَكُونُ عِنْدَهُ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَتَى كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْهُمَا فَهَذَا هُوَ الشَّرْكُ الَّذِي لَا يَغْفِرُهُ اللَّهُ لِصَاحِبِهِ الْبُتَّةَ، وَلَا يَهْدِيهِ اللَّهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ

اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿٢٤﴾ [التوبة: ٢٤] .

فَكُلُّ مَنْ قَدَّمَ طَاعَةَ أَحَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، أَوْ قَوْلَ أَحَدٍ مِنْهُمْ عَلَى قَوْلِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، أَوْ مَرْضَاةَ أَحَدٍ مِنْهُمْ عَلَى مَرْضَاةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، أَوْ خَوْفَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَرَجَاءَهُ وَالتَّوَكُّلَ عَلَيْهِ عَلَى خَوْفِ اللَّهِ وَرَجَائِهِ وَالتَّوَكُّلَ عَلَيْهِ، أَوْ مُعَامَلَةَ أَحَدِهِمْ عَلَى مُعَامَلَةِ اللَّهِ فَهُوَ مِمَّنْ لَيْسَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَإِنْ قَالَ بِلِسَانِهِ فَهُوَ كَذِبٌ مِنْهُ، وَإِخْبَارٌ بِخِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ.

وَكَذَلِكَ مَنْ قَدَّمَ حُكْمَ أَحَدٍ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَذَلِكَ الْمُقَدَّمُ عِنْدَهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، لَكِنْ قَدْ يَشْتَبِهُ الْأَمْرُ عَلَى مَنْ يُقَدِّمُ قَوْلَ أَحَدٍ أَوْ حُكْمَهُ، أَوْ طَاعَتَهُ أَوْ مَرْضَاتَهُ، ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَأْمُرُ وَلَا يَحْكُمُ وَلَا يَقُولُ إِلَّا مَا قَالَهُ الرَّسُولُ، فَيُطِيعُهُ، وَيُحَاكِمُ إِلَيْهِ، وَيَتَلَقَّى أَقْوَالَهُ كَذَلِكَ، فَهَذَا مَعْدُورٌ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَأَمَّا إِذَا قَدَّرَ عَلَى الْوُصُولِ إِلَى الرَّسُولِ، وَعَرَفَ أَنَّ غَيْرَ مَنْ اتَّبَعَهُ هُوَ أَوْلَى بِهِ مُطْلَقًا، أَوْ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى الرَّسُولِ وَلَا إِلَى مَنْ هُوَ أَوْلَى بِهِ، فَهَذَا الَّذِي يُخَافُ عَلَيْهِ، وَهُوَ دَاخِلٌ تَحْتَ الْوَعِيدِ، فَإِنْ اسْتَحَلَّ عُقُوبَةَ مَنْ خَالَفَهُ وَأَذَلَّهُ، وَلَمْ يُوَافِقْهُ عَلَى اتِّبَاعِ شَيْخِهِ، فَهُوَ مِنَ الظَّالِمَةِ الْمُعْتَدِينَ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا. اهـ

﴿٧﴾ ما هو الجمع بين حديث معاذ الذي في الباب وبين ما تواتر من النصوص من دخول

بعض عصاة الموحدين النار ثم خروجهم منها؟

قلت: ومثل حديث معاذ رضي الله عنه ما سيأتي من الأحاديث من أن من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في "الفتح" (٦٥٠٠): وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي شَرْحِهِ لِأَوَائِلِ الْبُخَارِيِّ: قَالَ الْعُلَمَاءُ يُؤْخَذُ مِنْ مَنْعِ مُعَاذٍ مِنْ تَبْشِيرِ النَّاسِ لِئَلَّا يَتَكَلَّبُوا أَنَّ

أَحَادِيثِ الرُّحَصِ لَا تُشَاعُ فِي عُمُومِ النَّاسِ لِثَلَا يَقْصُرُ فَهْمُهُمْ عَنِ الْمُرَادِ بِهَا، وَقَدْ سَمِعَهَا مُعَاذَ فَلَمْ يَزِدْ إِلَّا اجْتِهَادًا فِي الْعَمَلِ وَخَشْيَةً لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَبْلُغْ مَنْزِلَتَهُ فَلَا يُؤْمِنُ أَنْ يَقْصُرَ اتِّكَالًا عَلَى ظَاهِرِ هَذَا الْخَبَرِ، وَقَدْ عَارَضَهُ مَا تَوَاتَرَ مِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَنَّ بَعْضَ عَصَاةِ الْمُؤَحِّدِينَ يَدْخُلُونَ النَّارَ، فَعَلَى هَذَا فَيَجِبُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَقَدْ سَلَكُوا فِي ذَلِكَ مَسَالِكَ:

أَحَدُهَا: قَوْلُ الزُّهْرِيِّ إِنَّ هَذِهِ الرُّحَصَةَ كَانَتْ قَبْلَ نَزُولِ الْفَرَائِضِ وَالْحُدُودِ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ عَنْهُ فِي حَدِيثِ عُثْمَانَ فِي الْوُضُوءِ، وَاسْتَبْعَدَهُ غَيْرُهُ مِنْ أَنَّ النُّسْخَ لَا يَدْخُلُ الْخَبَرَ، وَبِأَنَّ سَمَاعَ مُعَاذٍ لِهَذِهِ كَانَ مُتَأَخِّرًا عَنْ أَكْثَرِ نَزُولِ الْفَرَائِضِ.

وَقِيلَ: لَا نُسْخَ بَلْ هُوَ عَلَى عُمُومِهِ، وَلَكِنَّهُ مُقَيَّدٌ بِشَرَايِطَ كَمَا تَرْتَبُ الْأَحْكَامُ عَلَى أَسْبَابِهَا الْمُقْتَضِيَةِ الْمُتَوَقَّفَةِ عَلَى انْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ، فَإِذَا تَكَامَلَ ذَلِكَ عَمَلِ الْمُقْتَضِي عَمَلُهُ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ وَهْبُ بْنُ مُنْبِهِ بِقَوْلِهِ الْمُتَقَدِّمُ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ فِي شَرْحِ «أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُفْتَاحُ الْجَنَّةِ»: لَيْسَ مِنْ مِفْتَاحٍ إِلَّا وَلَهُ أَسْنَانٌ^(١).

وَقِيلَ: الْمُرَادُ تَرْكُ دُخُولِ نَارِ الشُّرْكِ.

وَقِيلَ: تَرْكُ تَعْذِيبِ جَمِيعِ بَدَنِ الْمُؤَحِّدِينَ لِأَنَّ النَّارَ لَا تَحْرِقُ مَوَاضِعَ السُّجُودِ.

وَقِيلَ: لَيْسَ ذَلِكَ لِكُلِّ مَنْ وَحَّدَ وَعَبَدَ بَلْ يَخْتَصُّ بِمَنْ أَخْلَصَّ، وَالْإِخْلَاصُ يَقْتَضِي تَحْقِيقَ الْقَلْبِ بِمَعْنَاهَا، وَلَا يَتَصَوَّرُ حُصُولُ التَّحْقِيقِ مَعَ الْإِصْرَارِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ لِامْتِلَاءِ الْقَلْبِ بِمَحَبَّةِ اللَّهِ تَعَالَى وَخَشْيَتِهِ فَتَنْبَعِثَ الْجَوَارِحُ إِلَى الطَّاعَةِ وَتَنْكَفُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ. إِنَّتَهَى مُلْخَصًا.

(١) علقه البخاري في "صحيحه" في أول [كتاب الجنائز]، ووصله في "التاريخ" (٩٥/١)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٢٠٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦٦/٤)، وفي إسناده: محمد بن سعيد بن رمانه، يرويه عن أبيه، عن وهب، وهو وأبوه مجهولان.

قَالَ الشَّيْخُ سُلَيْكَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ" (ص ٦٣):

وأحسن ما قيل في معناه ما قاله شيخ الإسلام وغيره: إن هذه الأحاديث إنما هي فيمن قالها، ومات عليها كما جاءت مقيدة، وقالها خالصاً من قلبه مستيقناً بها قلبه، غير شاك فيها بصدق ويقين، فإن حقيقة التوحيد انجذاب الروح إلى الله جملة، فمن شهد أن لا إله إلا الله خالصاً من قلبه، دخل الجنة، لأن الإخلاص هو انجذاب القلب إلى الله تعالى بأن يتوب من الذنوب توبة نصوحاً، فإذا مات على تلك الحال نال ذلك؛ فإنه قد تواترت الأحاديث بأنه يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله، وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة، وما يزن خردلة، وما يزن ذرة، وتواترت بأن كثيراً ممن يقول: لا إله إلا الله يدخل النار ثم يخرج منها، وتواترت بأن الله حرم على النار أن تأكل أثر السجود من ابن آدم، فهؤلاء كانوا يصلون ويسجدون لله، وتواترت بأنه يحرم على النار من قال: لا إله إلا الله، ومن شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمد رسول الله، لكن جاءت مقيدة بالقيود الثقال، وأكثر من يقولها لا يعرف الإخلاص ولا اليقين، ومن لا يعرف ذلك يخشى عليه أن يفتن عنها عند الموت فيحال بينه وبينها، وأكثر من يقولها إنما يقولها تقليداً أو عادة، ولم يخالط الإيمان بشاشة قلبه، وغالب من يفتن عند الموت وفي القبور أمثال هؤلاء كما في الحديث: «سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته»^(١).

وغالب أعمال هؤلاء إنما هو تقليد واقتداء بأمثالهم وهم أقرب الناس من قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ ٢٣ [الزخرف: ٢٣]، وحيث فلا منافاة بين الأحاديث، فإنه إذا قالها بإخلاص ويقين تام، لم يكن في هذه الحال مصراً على ذنب أصلاً، فإنه كمال إخلاصه ويقينه يوجب أن يكون الله أحب إليه من كل شيء، فإذا لا يبقى في قلبه إرادة لما حرم الله ولا كراهية لما أمر الله، وهذا هو الذي يحرم من النار، وإن كانت له ذنوب قبل ذلك، فإن هذا

(١) أخرجه البخاري برقم (٨٦)، ومسلم برقم (٩٠٥) عن أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

الإيمان، وهذه التوبة، وهذا الإخلاص، وهذه المحبة وهذا اليقين، لا يتركون له ذنبًا إلا يُمحي كما يُمحي الليل بالنهار، فإذا قالها على وجه الكمال المانع من الشرك الأكبر والأصغر، فهذا غير مصر على ذنب أصلاً، فيغفر له ويحرم على النار. وإن قالها على وجه خلص به على الشرك الأكبر دون الأصغر، ولم يأت بعدها بما يناقض ذلك، فهذه الحسنة لا يقاومها شيء من السيئات، فيرجح بها ميزان الحسنات، كما في حديث البطاقة، فيحرم على النار ولكن تنقص درجته في الجنة بقدر ذنوبه، وهذا بخلاف من رجحت سيئاته على حسناته ومات مصرًا على ذلك، فإنه يستوجب النار.

وإن قال: لا إله إلا الله، وخلص بها من الشرك الأكبر، لكنه لم يمت على ذلك، بل أتى بعد ذلك بسيئات رجحت على حسنة توحيد، فإنه في حال قولها كان مخلصًا، لكنه أتى بذنوب أو هنت ذلك التوحيد والإخلاص فأضعفته، وقويت نار الذنوب حتى أحرقت ذلك.

بخلاف المخلص المستيقن، فإن حسناته لا تكون إلا راجحة على سيئاته، ولا يكون مصرًا على سيئة، فإن مات على ذلك دخل الجنة، وإنما يخاف على المخلص أن يأتي بسيئات راجحة يضعف إيمانه، فلا يقولها بإخلاص ويقين مانع من جميع السيئات، ويخشى عليه من الشرك الأكبر والأصغر، فإن سلم من الأكبر بقي معه من الأصغر، فيضيف إلى ذلك سيئات تنضم إلى هذا الشرك، فيرجح جانب السيئات، فإن السيئات تضعف الإيمان واليقين، فيضعف بذلك قول: لا إله إلا الله، فيمتنع الإخلاص في القلب، فيصير المتكلم بها كالهاذي أو النائم، أو من يحسن صوته بآية من القرآن من غير ذوق طعم ولا حلاوة، فهو لاء لم يقولوها بكمال الصدق واليقين، بل يأتون بعدها بسيئات تنقص ذلك الصدق واليقين، بل يقولونها من غير يقين وصدق، ويموتون على ذلك ولهم سيئات كثيرة تمنعهم من دخول الجنة، وإذا كثرت الذنوب ثقل على اللسان قولها، وقسا القلب عن قولها، وكره

العمل الصالح، وثقل عليه سماع القرآن، واستبشر بذكر غيره، واطمأن إلى الباطل واستحل الرث ومخالطة أهل الغفلة، وكره مخالطة أهل الحق، فمثل هذا إذا قالها قال بلسانه ما ليس في قلبه، وبفيه ما لا يصدق عمله، كما قال الحسن: ليس الإيمان بالتحلي ولا بالتمني، ولكن ما وقر في القلوب وصدقته الأعمال، فمن قال خيراً وعمل خيراً قبل منه، ومن قال شراً وعمل شراً لم يقبل منه^(١).

وقال بكر بن عبد الله المزني: ما سبقهم أبو بكر بكثرة صيام ولا صلاة، ولكن بشيء وقر في قلبه^(٢). فمن قال: لا إله إلا الله ولم يقم بموجبها، بل اكتسب مع ذلك ذنباً وسيئات، وكان صادقاً في قولها موقناً بها، لكن ذنوبه أضعاف أضعاف صدقه و يقينه، وانضاف إلى ذلك الشرك الأصغر العملي، رجحت هذه الأشياء على هذه الحسنة، ومات مصرّاً على الذنوب، بخلاف من يقولها بيقين وصدق تام، فإنه لا يموت مصرّاً على الذنوب، إما أن لا يكون مصرّاً على سيئة أصلاً أو يكون توحيده المتضمن لصدقه و يقينه رجح حسناته.

والذين يدخلون النار ممن يقولها قد فاتهم أحد هذين الشرطين: إما أنهم لم يقولوها بالصدق واليقين التامين المنافيين للسيئات، أو لرجحان السيئات، أو قالوها واكتسبوا بعد ذلك سيئات رجحت على حسناتهم، ثم ضعف لذلك صدقهم و يقينهم، ثم لم يقولوها بعد ذلك بصدق و يقين تام، لأن الذنوب قد أضعفت ذلك

(١) أثر الحسن: صحيح، في قوله: (و صدقته الأعمال) أخرجه ابن أبي شيبة (٥٠٤ / ١٣) بإسناد حسن، وأخرجه ابن المبارك في "الزهد" (١٥٦٥)، وفي سنده رجلٌ مبهم. وأما بقية الأثر فهو بمعنى ما ذكره الشارح، وليس بالنص، أخرجه ابن بطة في "الإبانة" (١٠٩٣)، وفي سنده ضعف، وأخرجه ابن المبارك (٩١) بمعناه بسند صحيح.

(٢) صحيح. أخرجه الإمام أحمد في "فضائل الصحابة" رقم (١١٨)، وابن بطة في "الإبانة" رقم (٢٤٥)، ولفظه: (ما فضلهم) بدلاً من (ما سبقهم)، من طريق: إسماعيل بن عُلَيْيَّة، عن غالب القطان، عن بكر به، وهذا إسناد صحيح، رجاله رجال الشيخين.

الصدق واليقين من قلوبهم، فقولها من مثل هؤلاء لا يقوى على محو السيئات بل ترجح سيئاتهم على حسناتهم. انتهى ملخصاً.

وقد ذكر معناه غيره كابن القيم، وابن رجب، والمنذري، والقاضي عياض، وغيرهم. اهـ.

وقال الحافظ الحكمي رحمته الله في "معارج القبول" (٢/٤٢٧):

وَكَذَلِكَ لَا تَنَاقُصُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا تَحْرِيمُ أَهْلِ هَاتَيْنِ الشَّهَادَتَيْنِ عَلَى النَّارِ، وَبَيْنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا إِخْرَاجُهُمْ مِنْهَا بَعْدَ أَنْ صَارُوا حُمَمًا؛ لِإِمْكَانِ الْجَمْعِ بِأَنَّ تَحْرِيمَ مَنْ يَدْخُلُهَا بِذَنْبِهِ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ بِأَنْ تَحْرِيمُهُ عَلَيْهَا يَكُونُ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنْهَا بِرَحْمَةِ اللَّهِ ثُمَّ بِشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ، ثُمَّ يَغْتَسِلُونَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ وَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، فَحِينَئِذٍ قَدْ حُرِّمُوا عَلَيْهَا فَلَا تَمَسُّهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ. أَوْ يَكُونُ الْمُرَادُ أَنَّهُمْ يُحَرِّمُونَ مُطْلَقًا عَلَى النَّارِ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ الَّتِي لَا يَخْرُجُ مِنْهَا مَنْ دَخَلَهَا، وَهِيَ مَا عَدَا الطَّبَقَةَ الْعُلْيَا مِنَ النَّارِ الَّتِي يَدْخُلُهَا بَعْضُ عَصَاةِ أَهْلِ التَّوْحِيدِ مِمَّنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى عِقَابَهُ وَتَطْهِيرَهُ بِهَا عَلَى قَدَرِ ذَنْبِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُونَ فَلَا يَبْقَى فِيهَا أَحَدٌ.

قال: وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله تَعَالَى فِي هَذَا الْبَابِ كَلَامًا حَسَنًا بَعْدَ سِيَاقِهِ حَدِيثَ مُعَاذٍ وَحَدِيثَ عَتَبَانَ وَحَدِيثَ أَبِي ذَرٍّ وَحَدِيثَ عُبَادَةَ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعَ غَيْرِهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ.

قَالَ: وَأَحَادِيثُ هَذَا الْبَابِ ثَلَاثٌ: أَحَدُهُمَا: مَا فِيهِ أَنَّ مَنْ أَتَى بِالشَّهَادَتَيْنِ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَلَمْ يُحْجَبْ عَنْهَا، وَهَذَا ظَاهِرٌ فَإِنَّ النَّارَ لَا يُخَلَّدُ فِيهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ الْخَالِصِ بَلْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَلَا يُحْجَبُ عَنْهَا إِذَا طُهِرَ مِنْ ذُنُوبِهِ بِالنَّارِ، وَقَدْ يَغْفُو اللَّهُ عَنْهُ فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِلا عِقَابٍ قَبْلُ. وَحَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ مَعْنَاهُ: أَنَّ الزَّنَى وَالسَّرِيقَةَ لَا يَمْنَعَانِ دُخُولَ الْجَنَّةِ مَعَ التَّوْحِيدِ وَهَذَا حَقٌّ لَا مَرِيَّةَ فِيهِ، وَلَيْسَ فِيهِ أَنْ لَا يَعَذَّبَ

عليهما مع التَّوْحِيدِ، وفي مُسْنَدِ الْبَزَّازِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ نَفَعَتْهُ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ يُصِيبُهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا أَصَابَهُ»^(١).

الثَّانِي: فِيهِ أَنَّهُ يُحَرَّمَ عَلَى النَّارِ، وَقَدْ حَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الْخُلُودِ فِيهَا أَوْ عَلَى مَا يُخَلَّدُ فِيهَا أَهْلُهَا، وَهِيَ مَا عَدَا الدَّرَكَ الْأَعْلَى مِنَ النَّارِ، فَإِنَّ الدَّرَكَ الْأَعْلَى يَدْخُلُهُ كَثِيرٌ مِنْ عَصَاةِ الْمُؤَحِّدِينَ بِذُنُوبِهِمْ ثُمَّ يَخْرُجُونَ بِشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ وَبِرَحْمَةِ أَرْحَمِ الرَّاحِمِينَ. وفي **«الصَّحَّاحِينَ»**: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي لَا أُخْرِجَنَّ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٢).

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: الْمُرَادُ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ سَبَبٌ لِدُخُولِ الْجَنَّةِ وَالنَّجَاةِ مِنَ النَّارِ مُقْتَضِي لِدَلِيلِكَ، وَلَكِنَّ الْمَقْتَضَى عَمَلُهُ لَا يَعْمَلُ عَمَلَهُ إِلَّا بِاسْتِجْمَاعِ شُرُوطِهِ وَانْتِفَاءِ مَوَانِعِهِ فَقَدْ يَتَخَلَّفُ عَنْهُ مُقْتَضَاهُ لِفَوَاتِ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهِ أَوْ لَوْجُودِ مَانِعٍ، وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ وَوَهْبِ بْنِ مُثَنَّبٍ وَهُوَ أَظْهَرُ. وَقَالَ الْحَسَنُ لِلْفَرَزْدَقِ وَهُوَ يَذِّنُ امْرَأَتَهُ: مَا أَعْدَدْتَ لِهَذَا الْيَوْمِ؟ قَالَ: شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُنْذُ سَبْعِينَ سَنَةً قَالَ الْحَسَنُ: نَعَمْ الْعِدَّةُ، لَكِنْ لَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ شُرُوطًا فَإِيَّاكَ وَقَذَفَ الْمُحْصَنَاتِ.

وَقِيلَ لِلْحَسَنِ: إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ فَقَالَ: مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَأَدَّى حَقَّهَا وَفَرَضَهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ^(٣).

(١) أخرجه البزار (٨٢٩٢)، وهو حديث صحيح.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٧٥١٠)، ومسلم برقم (١٩٣) عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أثر الحسن الأول أخرجه ابن أبي الدنيا في «حسن الظن بالله» (١٠٣)، وابن سعد

(١٤٠/٧)، وابن أبي شيبة (٦٦/١٤) دون قوله: (إِنْ لَمْ يَلَهُ إِلَّا اللَّهُ شُرُوطًا...)، وهو حسن

بمجموع طرقه.

وأما الأثر الثاني للحسن، فأخرجه الأصبهاني في «الحجة» (١٥٢/٢)، وفي إسناده: الحسن بن عميرة، وهو مجهول.

وَقَالَ وَهَبُ بْنُ مُنَبِّهٍ لِمَنْ سَأَلَهُ: أَلَيْسَ مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنْ مَا مِنْ مِفْتَاحٍ إِلَّا لَهُ أَسْنَانٌ، فَإِنْ أَتَيْتَ بِمِفْتَاحٍ لَهُ أَسْنَانٌ فَتَحَ لَكَ وَإِلَّا لَمْ يُفْتَحَ لَكَ^(١). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ **رَحِمَهُ اللَّهُ** فِي "مَدَارِجِ السَّالِكِينَ" (١/٣٢٨):

اعْلَمْ أَنَّ أَشْعَةَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَبَدَّدُ مِنْ ضَبَابِ الذُّنُوبِ وَغُيُومِهَا بِقُدْرِ قُوَّةِ ذَلِكَ الشَّعَاعِ وَضَعْفِهِ، فَلَهَا نُورٌ، وَتَفَاوَتْ أَهْلِهَا فِي ذَلِكَ النُّورِ - قُوَّةً، وَضَعْفًا - لَا يُحْصِيهِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى.

فَمِنْ النَّاسِ مَنْ نُورُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي قَلْبِهِ كَالشَّمْسِ. وَمِنْهُمْ مَنْ نُورُهَا فِي قَلْبِهِ كَالْكُوكَبِ الدُّرِّيِّ. وَمِنْهُمْ مَنْ نُورُهَا فِي قَلْبِهِ كَالْمَشْعَلِ الْعَظِيمِ. وَآخِرُ كَالسَّرَاجِ الْمُضِيِّ، وَآخِرُ كَالسَّرَاجِ الضَّعِيفِ.

وَلِهَذَا تَطَهَّرَ الْأَنْوَارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِإِيْمَانِهِمْ، وَبَيَّنَ أَيْدِيَهُمْ، عَلَى هَذَا الْمِقْدَارِ، بِحَسَبِ مَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنْ نُورِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، عِلْمًا وَعَمَلًا، وَمَعْرِفَةً وَحَالًا. وَكُلَّمَا عَظُمَ نُورُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ وَاشْتَدَّ أَحْرَقَ مِنَ الشُّبُهَاتِ وَالشَّهَوَاتِ بِحَسَبِ قُوَّتِهِ وَشِدَّتِهِ، حَتَّى إِنَّهُ رَبَّمَا وَصَلَ إِلَى حَالٍ لَا يُصَادِفُ مَعَهَا شُبُهَةً وَلَا شَهْوَةً، وَلَا ذَنْبًا، إِلَّا أَحْرَقَهُ، وَهَذَا حَالُ الصَّادِقِ فِي تَوْحِيدِهِ، الَّذِي لَمْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ شَيْئًا، فَآيُّ ذَنْبٍ أَوْ شَهْوَةٍ أَوْ شُبُهَةٍ دَنَتْ مِنْ هَذَا النُّورِ أَحْرَقَهَا، فَسَمَاءُ إِيْمَانِهِ قَدْ حُرِسَتْ بِالنُّجُومِ مِنْ كُلِّ سَارِقٍ لِحَسَنَاتِهِ، فَلَا يَنَالُ مِنْهَا السَّارِقُ إِلَّا عَلَى غَرَّةٍ وَغَفْلَةٍ لَا بَدَّ مِنْهَا لِلْبَسْرِ، فَإِذَا اسْتَيْقَظَ وَعَلِمَ مَا سُرِقَ مِنْهُ اسْتَقْدَهُ مِنْ سَارِقِهِ، أَوْ حَصَلَ أَضْعَافُهُ بِكَسْبِهِ، فَهُوَ هَكَذَا أَبَدًا مَعَ لُصُوصِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ، لَيْسَ كَمَنْ فَتَحَ لَهُمْ خِزَانَتَهُ، وَوَلَّى الْبَابَ ظَهْرَهُ.

(١) علقه البخاري في "صحيحه" في أول [كتاب الجنائز]، ووصله في "التاريخ" (١/٩٥)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٢٠٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦٦/٤)، وفي إسناده: محمد بن سعيد بن رمانه، يرويه عن أبيه، عن وهب، وهو وأبوه مجهولان.

وَلَيْسَ التَّوْحِيدُ مُجَرَّدَ إِقْرَارِ الْعَبْدِ بِأَنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ اللَّهَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكُهُ، كَمَا كَانَ عَبَادُ الْأَصْنَامِ مُقَرَّرِينَ بِذَلِكَ وَهُمْ مُشْرِكُونَ، بَلِ التَّوْحِيدُ يَتَضَمَّنُ - مِنْ مَحَبَّةِ اللَّهِ، وَالْخُضُوعِ لَهُ، وَالذُّلِّ لَهُ، وَكَمَالِ الْإِنْقِيَادِ لِمَطَاعَتِهِ، وَإِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ لَهُ، وَإِرَادَةِ وَجْهِهِ الْأَعْلَى بِجَمِيعِ الْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ، وَالْمَنْعِ، وَالْعَطَاءِ، وَالْحُبِّ، وَالْبُغْضِ - مَا يَحُولُ بَيْنَ صَاحِبِهِ وَبَيْنَ الْأَسْبَابِ الدَّاعِيَةِ إِلَى الْمَعَاصِي، وَالْإِضْرَارِ عَلَيْهَا، وَمَنْ عَرَفَ هَذَا عَرَفَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»^(١) وَقَوْلُهُ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٢) وَمَا جَاءَ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي أَشْكَلَتْ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، حَتَّى ظَنَّنَهَا بَعْضُهُمْ مَنْسُوخَةً، وَظَنَّنَهَا بَعْضُهُمْ قِيلَتْ قَبْلَ وَرُودِ الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاحِي وَاسْتِقْرَارِ الشَّرْعِ، وَحَمَلَهَا بَعْضُهُمْ عَلَى نَارِ الْمُشْرِكِينَ وَالْكَفَّارِ، وَأَوَّلَ بَعْضُهُم الدُّخُولَ بِالْخُلُودِ، وَقَالَ: الْمَعْنَى لَا يَدْخُلُهَا خَالِدًا، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ التَّأْوِيلَاتِ الْمُسْتَكْرَهَةِ.

وَالشَّارِعُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - لَمْ يَجْعَلْ ذَلِكَ حَاصِلًا بِمُجَرَّدِ قَوْلِ اللِّسَانِ فَقَطْ، فَإِنْ هَذَا خِلَافُ الْمَعْلُومِ بِالْإِضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّ الْمُتَأَفِّقِينَ يَقُولُونَهَا بِأَلْسِنَتِهِمْ، وَهُمْ تَحْتَ الْجَا حِدِينَ لَهَا فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ، فَلَا بُدَّ مِنْ قَوْلِ الْقَلْبِ، وَقَوْلِ اللِّسَانِ، وَقَوْلِ الْقَلْبِ يَتَضَمَّنُ مِنْ مَعْرِفَتِهَا، وَالتَّصَدِيقِ بِهَا، وَمَعْرِفَةِ حَقِيقَةِ مَا تَضَمَّنَتْهُ - مِنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَمَعْرِفَةِ حَقِيقَةِ الْإِلَهِيَّةِ الْمُنْفِيَةِ عَنِ غَيْرِ اللَّهِ، الْمُخْتَصَّةِ بِهِ، الَّتِي يَسْتَحِيلُ ثُبُوتُهَا لِغَيْرِهِ، وَقِيَامُ هَذَا الْمَعْنَى بِالْقَلْبِ عِلْمًا وَمَعْرِفَةً وَيَقِينًا، وَحَالًا - مَا يُوجِبُ تَحْرِيمَ قَائِلِهَا عَلَى النَّارِ، وَكُلُّ قَوْلٍ رَتَّبَ الشَّارِعُ مَا رَتَّبَ عَلَيْهِ مِنَ الثَّوَابِ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَوْلُ التَّامُّ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ فِي يَوْمٍ:

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٢٥)، ومسلم برقم (٢٦٣) من [كتاب المساجد] عن عتبان بن مالك

(٢) ذكره ابن القيم رحمه الله بالمعني.

سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ، حُطَّتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ - أَوْ غُفِرَتْ ذُنُوبُهُ - وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ^(١) وَلَيْسَ هَذَا مُرْتَبًّا عَلَى مُجَرَّدِ قَوْلِ اللِّسَانِ.

نَعَمْ مَنْ قَالَهَا بِلِسَانِهِ، غَافِلًا عَنْ مَعْنَاهَا، مُعْرِضًا عَنْ تَذَبُّرِهَا، وَلَمْ يُوَاطِئْ قَلْبُهُ لِسَانَهُ، وَلَا عَرَفَ قَدْرَهَا وَحَقِيقَتَهَا، رَاجِيًا مَعَ ذَلِكَ ثَوَابَهَا، حَطَّتْ مِنْ خَطَايَاهُ بِحَسَبِ مَا فِي قَلْبِهِ، فَإِنَّ الْأَعْمَالَ لَا تَتَفَاضَلُ بِصُورِهَا وَعَدَدِهَا، وَإِنَّمَا تَتَفَاضَلُ بِتَفَاضُلِ مَا فِي الْقُلُوبِ، فَتَكُونُ صُورَةُ الْعَمَلَيْنِ وَاحِدَةً، وَبَيْنَهُمَا فِي التَّفَاضُلِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَالرَّجُلَانِ يَكُونُ مَقَامُهُمَا فِي الصَّفِّ وَاحِدًا، وَبَيْنَ صَلَاتَيْهِمَا كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ.

وَتَأْمَلْ حَدِيثَ الْبِطَاقَةِ^(٢) الَّتِي تَوْضَعُ فِي كِفَّةٍ، وَيُقَابِلُهَا تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ سَجْدًا، كُلُّ سَجْدٍ مِنْهَا مَدُّ الْبَصَرِ، فَتَثْقُلُ الْبِطَاقَةُ وَتَطْيِشُ السَّجَّاتُ، فَلَا يُعَذَّبُ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ مُوَحِّدٍ لَهُ مِثْلُ هَذِهِ الْبِطَاقَةِ، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ يَدْخُلُ النَّارَ بِذُنُوبِهِ، وَلَكِنَّ السِّرَّ الَّذِي ثَقُلَ بِطَاقَةِ ذَلِكَ الرَّجُلِ، وَطَاشَتْ لِأَجْلِ السَّجَّاتِ لَمَّا لَمْ يَحْصُلْ لِعَیْرِهِ مِنْ أَرْبَابِ الْبِطَاقَاتِ، انْفَرَدَتْ بِطَاقَتِهِ بِالثَّقَلِ وَالرَّزَانَةِ. اهـ

٨ مسألة: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ

يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، المراد بها فيمن لم يترك.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام **رحمته الله**، كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٤/٥٢٨):
الَّذِي عَلَيْهِ أَيْمَةُ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ كُلَّ مَنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:
﴿قُلْ يَعْبادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ
الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ (٥٣: الزمر)، فَقَدْ ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّهُ يَغْفِرُ
لِلتَّائِبِ الذُّنُوبَ جَمِيعًا؛ وَلِهَذَا أَطْلَقَ وَعَمَّمْ، وَقَالَ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٤٠٥)، ومسلم برقم (٢٦٩١) من حديث أبي هريرة **رحمته الله**.

(٢) سيأتي ذكره وتخريجه في المختار برقم (٢٠٧).

يَغْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴿النساء: ١١٦﴾، فَهَذَا فِي غَيْرِ التَّائِبِ وَلِهَذَا قَيَّدَ وَخَصَّصَ. اهـ

قال الإمام ابن القيم رحمته الله في "مدارج السالكين" (١/ ٣٢٦):

كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْآيَاتِينَ لِطَائِفَةٍ، فَأَيُّهُ النَّسَاءُ ﴿النساء: ٤٨﴾، هِيَ لِغَيْرِ التَّائِبِينَ فِي الْقِسْمَيْنِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ الشُّرْكِ وَغَيْرِهِ فِي الْمَغْفَرَةِ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ بِالِاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ أَنَّ الشُّرْكَ يُغْفَرُ بِالتَّوْبَةِ، وَإِلَّا لَمْ يَصَحَّ إِسْلَامُ كَافِرٍ أَبَدًا.

وَأَيْضًا فَإِنَّهُ خَصَّصَ مَغْفَرَةَ مَا دُونَ الشُّرْكِ بِمَنْ يَشَاءُ، وَمَغْفَرَةَ الذُّنُوبِ لِلتَّائِبِينَ عَامَّةً لَا تَخْصِيصَ فِيهَا، فَخَصَّصَ وَقَيَّدَ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ حُكْمُ غَيْرِ التَّائِبِ.

وَأَمَّا آيَةُ الزَّمْرِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ ﴿الزمر: ٥٣﴾، فَهِيَ فِي حَقِّ التَّائِبِ، لِأَنَّهُ أَطْلَقَ وَعَمَّمَ، فَلَمْ يَخْصَّصْهَا بِأَحَدٍ، وَلَمْ يَقَيِّدْهَا بِذَنْبٍ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ بِالِاضْطِرَّارِ أَنَّ الْكُفْرَ لَا يُغْفَرُهُ، وَكَثِيرٌ مِنَ الذُّنُوبِ لَا يُغْفَرُهَا، فَعَلِمَ أَنَّ هَذَا الْإِطْلَاقَ وَالتَّعْمِيمَ فِي حَقِّ التَّائِبِ، فَكُلُّ مَنْ تَابَ مِنْ أَيِّ ذَنْبٍ كَانَ غُفِرَ لَهُ.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْآخَرُ «لَوْ لَقِيتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا، ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا، أَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً» (١)، فَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا عَدَا الشُّرْكَ كُلَّهُ صَغَائِرٌ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ شَيْئًا فَذُنُوبُهُ مَغْفُورَةٌ كَأَنَّهُ مَا كَانَتْ، وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ ارْتِبَاطُ إِيمَانِ الْقُلُوبِ بِأَعْمَالِ الْجَوَارِحِ، وَتَعَلُّقُهَا بِهَا، وَإِلَّا لَمْ يُفْهَمْ مُرَادُ الرَّسُولِ صلوات الله عليه، وَيَقَعُ الْخَلْطُ وَالتَّخْطِيطُ.

فَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا النَّفْيَ الْعَامَّ لِلشُّرْكِ - أَنَّ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا الْبَتَّةَ - لَا يَصْدُرُ مِنْ مُصِرٍّ عَلَى مَعْصِيَةِ أَبَدًا، وَلَا يُمَكِّنُ مُدْمِنُ الْكَبِيرَةِ وَالْمُصِرُّ عَلَى الصَّغِيرَةِ أَنْ يَصْفُو لَهُ التَّوْحِيدُ، حَتَّى لَا يُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْمُحَالِ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى جَدَلِي لَا

(١) أخرجه الترمذي (٣٥٤٠) عن أنس رضي الله عنه، وأخرجه بنحوه مسلم برقم (٢٦٨٧) عن أبي ذر رضي الله عنه.

حَظَّ لَهُ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ، بَلْ قَلْبُهُ كَالْحَجَرِ أَوْ أَقْسَى، يَقُولُ: وَمَا الْمَانِعُ؟ وَمَا وَجْهُ
الْإِحَالَةِ؟ وَلَوْ فَرَضَ ذَلِكَ وَاقِعًا لَمْ يَلْزَمْ مِنْهُ مُحَالٌ لِذَاتِهِ! .

فَدَعِ هَذَا الْقَلْبَ الْمَفْتُونُ بِجَدَلِهِ وَجَهْلِهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِصْرَارَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ
يُوجِبُ مِنْ خَوْفِ الْقَلْبِ مِنْ غَيْرِ اللَّهِ، وَرَجَائِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَحُبِّهِ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَذُلَّهُ لِغَيْرِ
اللَّهِ، وَتَوَكُّلِهِ عَلَى غَيْرِ اللَّهِ مَا يَصِيرُ بِهِ مُنْغَمَسًا فِي بَحَارِ الشُّرْكِ، وَالْحَاكِمُ فِي هَذَا مَا
يَعْلَمُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ نَفْسِهِ، إِنْ كَانَ لَهُ عَقْلٌ، فَإِنْ ذُلَّ الْمَعْصِيَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَقُومَ بِالْقَلْبِ
فَيُورِثُهُ خَوْفًا مِنْ غَيْرِ اللَّهِ، وَذَلِكَ شُرْكٌ، وَيُورِثُهُ مَحَبَّةً لِغَيْرِ اللَّهِ، وَاسْتِعَانَةً بِغَيْرِهِ فِي
الْأَسْبَابِ الَّتِي تُوَصِّلُهُ إِلَى غَرَضِهِ، فَيَكُونُ عَمَلُهُ لَا بِاللَّهِ وَلَا لِلَّهِ، وَهَذَا حَقِيقَةُ
الشُّرْكِ.

نَعَمْ قَدْ يَكُونُ مَعَهُ تَوْحِيدُ أَبِي جَهْلٍ، وَعِبَادَةُ الْأَصْنَامِ، وَهُوَ تَوْحِيدُ الرُّثُوبِيَّةِ، وَهُوَ
الْإِعْتِرَافُ بِأَنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَوْ أَنْجَى هَذَا التَّوْحِيدُ وَخَدَهُ، لِأَنْجَى عِبَادَةَ
الْأَصْنَامِ، وَالشَّأْنُ فِي تَوْحِيدِ الْإِلَهِيَّةِ الَّذِي هُوَ الْفَارِقُ بَيْنَ الْمُشْرِكِينَ وَالْمُوحِدِينَ.
وَالْمَقْصُودُ أَنْ مَنْ لَمْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ شَيْئًا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ بِقُرَابِ الْأَرْضِ
خَطَايَا، مُصِرًّا عَلَيْهَا، غَيْرَ تَائِبٍ مِنْهَا، مَعَ كَمَالِ تَوْحِيدِهِ الَّذِي هُوَ غَايَةُ الْحُبِّ
وَالْخُضُوعِ، وَالذُّلِّ وَالْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ لِلرَّبِّ تَعَالَى. اهـ

﴿٩﴾ **مسألة قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ**

يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، هل يدخل في هذه الآية الشرك الأصغر؟

وجد بعض العلماء يقول: إِنَّ الآية عامة تشمل الشرك بنوعيه: الأكبر،
والأصغر. قالوا: لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿أَنْ يُشْرَكَ﴾ [النساء: ٤٨]، فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ، أَي: لَا يَغْفِرُ
الْإِشْرَاقَ بِهِ؛ فَهَذَا يَعْمُ، وَيَشْمَلُ الشُّرْكَ الْأَكْبَرَ، وَالْأَصْغَرَ. وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ لَهُ
كَلَامٌ يَشِيرُ إِلَى هَذَا، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَمَا فِي كِتَابِهِ "الْإِسْتِغَاثَةُ" (١/ ٣٠١):

وقد يقال: الشرك لا يغفر منه شيء؛ لا أكبر، ولا أصغر، على مقتضى عموم القرآن، وإن كان صاحب الشرك الأصغر يموت مسلماً، لكن شركه لا يغفر له، بل يعاقب عليه، وإن دخل بعد ذلك الجنة. اهـ

وقال **رحمته الله** كما في **”جامع الرسائل“** (٢/٢٥٤): وأعظم الذنوب عند الله الشرك به، وهو سبحانه لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، والشرك منه جليل ودقيق، وخفي وجلي. اهـ

ثم وجدت لشيخ الإسلام **رحمته الله** كلاماً ظاهره أنه يرى أن الذي لا يغفر هو الأكبر، قال **رحمته الله** كما في **”مجموع الفتاوى“** (١/٩١):

فَالشِّرْكُ إِنْ كَانَ شِرْكَاً يَكْفُرُ بِهِ صَاحِبُهُ، وَهُوَ نَوْعَانِ: شِرْكٌ فِي الْإِلَهِيَّةِ، وَشِرْكٌ فِي الرُّبُوبِيَّةِ.

فَأَمَّا الشِّرْكُ فِي الْإِلَهِيَّةِ فَهُوَ: أَنْ يَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً، أَيْ: مِثْلًا فِي عِبَادَتِهِ أَوْ مَحَبَّتِهِ أَوْ خَوْفِهِ أَوْ رَجَائِهِ أَوْ إِنَابَتِهِ فَهَذَا هُوَ الشِّرْكُ الَّذِي لَا يَغْفِرُهُ اللَّهُ إِلَّا بِالتَّوْبَةِ مِنْهُ... إلخ.

وقال شيخ الإسلام **رحمته الله** كما في **”تيسير العزيز الحميد“** (ص ٧٣):

الشرك نوعان: أكبر وأصغر؛ فمن خلص منهما؛ وجبت له الجنة، ومن مات على الأكبر؛ وجبت له النار، ومن خلص من الأكبر وحصل له بعض الأصغر مع حسنات راجحة على ذنوبه؛ دخل الجنة؛ فإن تلك الحسنات توحيد كثير مع يسير من الشرك الأصغر، ومن خلص من الأكبر ولكن كثر الأصغر حتى رجحت به سيئاته؛ دخل النار؛ فالشرك يؤخذ به العبد إذا كان أكبر أو كان كثيراً أصغر، والأصغر القليل في جانب الإخلاص الكثير لا يؤخذ به. اهـ

وأما ابن القيم **رحمته الله** فقد جزم في **”نونيته“** بأن الشرك الذي لا يغفره الله هو الشرك الأكبر؛ فقال:

وَالشِّرْكُ فَأَحْذَرُهُ فَشِرْكٌ ظَاهِرٌ ذَا الْقِسْمِ لَيْسَ بِقَابِلِ الْغُفْرَانِ
وَهُوَ اتِّخَاذُ النَّبِيِّ لِلرَّحْمَنِ أَيْبَ يَأْ كَانَتْ مِنْ حَجَرٍ وَمِنْ إِنْسَانٍ

يَدْعُوهُ أَوْ يَرْجُوهُ ثُمَّ يَخَافُهُ وَيُحِبُّهُ كَمَحَبَّةِ الدِّينِ

وقال **رحمته** في "إغاثة اللهفان" (١/ ٥٩) ت/ الفقي:

فأما نجاسة الشرك فهي نوعان: نجاسة مغلظة، ونجاسة مخففة.

فالغلظة: الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله عز وجل؛ فإن الله لا يغفر أن يشرك به.

والمخففة: الشرك الأصغر كيسيّر الرياء والتصنع للمخلوق، والحلف به وخوفه

ورجائه. اهـ

وقال **رحمته** في "مدارج السالكين" (١/ ٣٣٩، ٣٤٤):

وأما الشرك فهو نوعان: أكبر وأصغر، فالأكبر لا يغفره الله إلا بالتوبة منه،

وهو: أن يتخذ من دون الله ندًا يحبه كما يحب الله، وهو الشرك الذي تضمن تسوية

آلهة المشركين برب العالمين؛ ولهذا قالوا لآلهتهم في النار: ﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي

ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (٩٧) إِذْ سُوِّيَكُمْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٩٨﴾ [الشعراء: ٩٧-٩٨] مع إقرارهم بأن

الله وحده خالق كل شيء وربّه ومليكه، وأن آلهتهم لا تخلق ولا ترزق، ولا تحيي

ولا تميت، وإنما كانت هذه التسوية في المحبة، والتعظيم، والعبادة، كما هو حال

أكثر مشركي العالم، بل كلهم يحبون معبوداتهم، ويعظمونها، ويوالونها من دون الله،

وكثير منهم بل أكثرهم يحبون آلهتهم أعظم من محبة الله.

ثم قال **رحمته**: وأما الشرك الأصغر، فكيسيّر الرياء، والتصنع للخلق، والحلف

بغير الله، كما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «من حلف بغير الله فقد أشرك»^(١).

وقول الرجل للرجل: (ما شاء الله وشئت)، و(هذا من الله ومنك) و(أنا بالله

وبك) و(مالي إلا الله وأنت) و(أنا متوكل على الله وعليك) و(لولا أنت لم يكن كذا

وكذا)، وقد يكون هذا شركًا أكبر بحسب قائله ومقصده، وصح عن النبي ﷺ أنه

(١) أخرجه أحمد (٤٩٠٤)، وأبو داود برقم (٣٢٥١)، وهو حديث صحيح بشواهده.

قال لرجل قال له: ما شاء الله وشئت. «أجعلتني لله ندًّا؟ قل: ما شاء الله وحده»^(١)، وهذا اللفظ أخف من غيره من الألفاظ. اه وانظر: «الداء والدواء» (ص ٢٠١).

قال الإمام ابن عثيمين رحمته الله، مُعَلِّقًا على قول ابن القيم رحمته الله (كيسير الرياء): هذا يدل على أن كثيره ليس من الأصغر، لكن إن أراد بالكمية فنعم؛ لأنه لو كان يرائي في كل عمل؛ لكان مشرکًا شرکًا أكبر؛ لعدم وجود الإخلاص في عمل يعمل، أما إذا أراد الكيفية فظاهر الحديث أنه أصغر مطلقًا. انتهى من «القول المفيد» (١/١٥٦).

ولم أجد من العلماء المتقدمين من نصَّ على هذه المسألة، وإنما الذي يظهر من كلامهم عند شرح الأحاديث، وتفسير الآيات أنهم يرون أنه يدخل تحت الغفران؛ لأنهم يصرحون بأن الشرك لا يُعْفَر، وبأنه يوجب الخلود في النار، ومعلوم أنه لا يوجب الخلود في النار إلا الشرك الأكبر.

فالذي يظهر -والله أعلم- أن أكثرهم على أنه داخلٌ تحت المشيئة، ويؤيد ذلك أن شيخ الإسلام والحافظ ابن رجب ذكرا أن جماعة من السلف أطلقوا على بعض كبائر الذنوب شرکًا؛ لأن الإنسان يتبع فيها هواه؛ فعلى هذا يكون الشرك الأصغر داخلًا تحت المشيئة، وتحت الغفران؛ لأنَّ الكبائر داخلة تحت المشيئة والغفران؛ لحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، أن النبي ﷺ عند أن بايعهم على التوحيد، وترك السرقة، والزنى، قال: «من أصاب من ذلك شيئًا فعوقب به في الدنيا؛ كان كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئًا، فلم يُعاقب به في الدنيا؛ فهو إلى الله، إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه» متفق عليه^(٢).

(١) أخرجه أحمد (١٨٣٩)، وابن ماجه (٢١١٧)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٨٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، بلفظ: «عَدْلًا بدل: «نَدًّا»، وهو حديث صحيح بشواهده.

(٢) أخرجه البخاري برقم (١٨)، ومسلم برقم (١٧٠٩) عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

ونستنبط من كلام ابن رجب، وشيخ الإسلام في نقلهم المشار إليه مع إقراره أنهما يريان أن الشرك الأصغر مما يغفره الله، والله أعلم، والذي يظهر لي - والله أعلم - أنه يدخل تحت المشيئة، وتحت الغفران.

والشيخ ابن عثيمين رحمته الله تردد في موضع، وفي موضع آخر جزم بأنه لا يغفره الله، والشيخ الفوزان جعله، مما لا يُغفر كالشرك الأكبر؛ لعموم الآية.

﴿١٠﴾ مسألة: هل يطلق على الذنوب شركاً؟

قال الإمام محمد بن نصر المروزي رحمته الله في كتاب "تعظيم قدر الصلاة" (٩٤٧): حدثنا يحيى بن يحيى، قال أخبرنا أبو خيثمة، عن أبي الزبير، قال: سمعت جابراً رضي الله عنه، وسأله رجل: أكنتم تعدون الذنب فيكم شركاً؟ قال: لا. إسناده صحيح، رجاله ثقات، وأبو خيثمة هو زهير بن معاوية. وأخرجه أحمد (٣/ ٣٨٩) من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن موسى بن عقبة، عن أبي الزبير، عن جابر به، وفيه: قال: معاذ الله. وهذا إسناده ضعيف؛ لضعف عبد الرحمن بن أبي الزناد، ولكن الأثر صحيح بالطريق الأولى.

﴿١١﴾ مسألة: تقسيم الشرك إلى أكبر وأصغر.

تقسيم الشرك إلى أكبر وأصغر من عقيدة أهل السنة والجماعة، يجب الإيمان به، ولم يخالف في ذلك إلا أهل البدع كالمعتزلة والخوارج.

فالشرك الأكبر: هو الذي لا يغفره الله عز وجل، وهو الذي يجعل فيه لله نداً كما في الحديث: «أي الذنب أعظم؟ قال: أن تجعل لله نداً وهو خلقك»^(١)، سواء كان هذا الند في الربوبية، أو الألوهية، أو الأسماء والصفات، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ﴿٢٢﴾ [البقرة: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٤٧٧)، ومسلم برقم (٨٦) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿١٧﴾ إِذْ نُسَوِّبُكُمْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٨﴾ ﴿الشعراء: ٩٧-٩٨﴾ وأما الشرك الأصغر ففي "فتاوى اللجنة الدائمة" (١/ ٧٤٩): كل ما نهى عنه الشرع مما هو ذريعة إلى الأكبر، ووسيلة للوقوع فيه، وجاء في النصوص تسميته شركاً. اهـ، ونحنو قال العثيمين رحمهم الله كما في "مجموع فتاواه" (٢/ ٢٠٣).

وقال الإمام السعدي رحمهم الله كما في "القول السديد" (ص ٣٢): هو جميع الأقوال، والأفعال التي يتوسل بها إلى الشرك، كالغلو في المخلوق الذي لا يبلغ رتبة العبادة، وكالحلف بغير الله، ويسير الرياء، ونحو ذلك. اهـ

قال أبوعبد الله وفقه الله: لم أجد من ضبطه من علمائنا المتقدمين، وما ذكره هؤلاء الأئمة هو المعتمد في ضبطه، ومن تدبر الأحاديث الواردة فيه وجدها لا تخرج عن الضابط المذكور.

فقولهم: (ما شاء الله وشئت) كانت ألفاظاً تُقال، ولم يكونوا يعتقدون أن مشيئة النبي ﷺ نافذة كمشيئة الله تعالى، فهذا الاعتقاد لم يكن موجوداً، وهو التمثيل والمساواة. كذلك الحلف «من حلف بغير الله؛ فقد أشرك»^(١)، فهو يحلف بغير الله، ومع ذلك لا يعتقد، ولا يعظم المحلوف به كتعظيم الله، ويعتقد ذلك؛ فهو شرك أصغر، وعلى هذا فقس.

فائدة: تقسيم الشرك إلى أكبر وأصغر يتناول أقسام التوحيد الثلاثة؛ فالربوبية فيها شرك أصغر وأكبر، وكذلك الألوهية، وكذلك الأسماء والصفات، وقد جزم بوقوعه في الربوبية كما يقع في الألوهية شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهم الله كما في "مجموع الفتاوى" (٢٢/ ٣٨٧) حيث قال: وَمَنْ تَرَكَ بَعْضَ مَا أُمِرَ بِهِ بَعْدَ قَضَاءِ حَاجَتِهِ؛ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الذُّنُوبِ، وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ مِنَ الشَّرْكِ الْأَصْغَرِ الَّذِي يُبْتَلَى بِهِ غَالِبُ الْخَلْقِ: إِمَّا شَرْكًا فِي الرُّبُوبِيَّةِ، وَإِمَّا شَرْكًا فِي الْأُلُوهِيَّةِ كَمَا هُوَ مَبْسُوطٌ فِي مَوْضِعِهِ. اهـ

(١) أخرجه أحمد (٤٩٠٤)، وأبو داود برقم (٣٢٥١)، وهو حديث صحيح بشواهده .

وقال الشيخ سليمان رحمته الله في "تيسير العزيز الحميد" (١/ ٢٧):

إذا تبين هذا؛ فاعلم أن الشرك ينقسم ثلاثة أقسام بالنسبة إلى أنواع التوحيد، وكل منها قد يكون أكبر وأصغر مطلقاً، وقد يكون أكبر بالنسبة إلى ما هو أصغر منه، ويكون أصغر بالنسبة إلى ما هو أكبر منه. اهـ

(١٢) ما هو الجمع بين الأحاديث التي فيها أنه لا يدخل الجنة من ارتكب بعض

الكبائر، مع ما هو معلوم من أن جميع المؤمنين يدخلون الجنة؟

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رحمته الله كَمَا فِي "الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (١/ ١٣٠): فقوله: «لا يدخل النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان»^(١) نفى به الدخول المطلق الذي توعده به في القرآن توعداً مطلقاً، وهو دخول الخلود فيها؛ وأنه لا يخرج منها بشفاعاة ولا غيرها، مثل قوله: ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى﴾ (١٥) ﴿[الليل: ١٥]، وقوله: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ (٦٠) ﴿[غافر: ٦٠].

فيقال: إن من في قلبه مثقال ذرة من إيمان يمنع من هذا الدخول المعروف، لا أنه لا يصيبه شيء من عذاب النار؛ لأنه عليه السلام قال: «أما أهل النار الذين هم أهلها؛ فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون، ولكن ناس أصابتهم النار بذنوبهم؛ فأمااتهم إماتة حتى إذا كانوا حمماً أذن في الشفاعاة؛ فخرجوا ضبائر ضبائر؛ فينبتون على نهر الجنة»^(٢).

وكذلك قوله: «لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر»^(٣) نفى الدخول المطلق المعروف وهو دخول المؤمنين الذين أعدت لهم الجنة كقوله: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]

(١) أخرجه مسلم برقم (٩١) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، بلفظ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ».

(٢) أخرجه مسلم برقم (١٨٥) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم برقم (٩١) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

الآية. وقوله: ﴿يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ (٢٦) ﴿يَمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ﴾ (٢٧) [يس: ٢٦-٢٧]، وأمثال ذلك مما يطلق فيه الدخول والمراد الدخول ابتداء من غير سبق عذاب في النار بحيث لا يفهم من ذلك أنهم يعذبون فهذا الدخول لا يناله من في قلبه مثقال ذرة من كبر. وأيضاً فهذه الأحاديث مبين فيها سبب دخول الجنة من العمل الصالح، وسبب دخول النار كالكبر.

فإن وجد في العبد أحد السببين فقط فهو من أهله، وإن وجدا فيه معا استحق الجنة والنار، فالذي معه كبر وإيمان يستحق النار فيعذب فيها حتى يزول الكبر من قلبه وحينئذ يدخل الجنة، ولم يبق في قلبه كبر، ولا مثقال ذرة منه، كما أنه إذا تاب منه لم يكن من أهله وكذا إذا عذب في الدنيا أو في الآخرة لم يكن حينئذ من أهله؛ فقلوه عليه السلام: «لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة»^(١) حق إذا أريد به الدخول المطلق الكامل أريد به (المؤمن) الكامل المطلق وإذا أريد بالدخول مطلق الدخول؛ فقد يتناول الدخول بعد العذاب، فإنه يراد به مطلق المؤمن، حتى يتناول الفاسق الذي في قلبه مثقال ذرة من إيمان؛ فإن هذا يدخل في مطلق المؤمن كقلوه تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، ولا يدخل في المؤمن المطلق كقلوه: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ (٢) [الأنفال: ٢] الآية، ومثل هذا كثير في الكتاب والسنة ينتفي الاسم عن المسمى تارة لنفي حقيقته وكماله، ويثبت له تارة لوجود أصله وبعضه؛ حتى يقال للعالم القاصر، والصانع القاصر: هذا عالم وهذا صانع بالنسبة إلى من لا يعلم وإلى من لا يصنع. ويقال: هذا ليس بعالم ولا صانع لوجود نقصه وتقصيره. ويقال للكامل: هو العالم والصانع، وهذا هو الشجاع، وأمثاله

(١) أخرجه البخاري (٣٠٦٢)، ومسلم برقم (١١١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: «نفس مسلمة».

كثيرة من الأسماء والصفات: كالمؤمن، والكافر، والفاسق، والمنافق، والله أعلم.

وقال الحافظ الحكمي رحمته الله في "معارج القبول" (٢/٤٢٧):

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ الْأَحَادِيثَ الدَّالَّةَ عَلَى أَنَّ الشَّهَادَتَيْنِ سَبَبٌ لِدُخُولِ الْجَنَّةِ وَالنَّجَاةِ مِنَ النَّارِ لَا تَتَأَقَّصُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَحَادِيثِ الْوَعِيدِ الَّتِي فِيهَا: مَنْ فَعَلَ ذَنْبَ كَذَا فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ، أَوْ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ فَعَلَ كَذَا؛ لِإِمْكَانِ الْجَمْعِ بَيْنَ التَّصَوُّصِ بِأَنَّهَا جَنَانٌ كَثِيرَةٌ كَمَا أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ، وَبِأَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ أَيْضًا مُتَفَاوِتُونَ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ فِي السَّبَقِ وَارْتِفَاعِ الْمَنَازِلِ، فَيَكُونُ فَاعِلُ هَذَا الذَّنْبِ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ الَّتِي أَعَدَّتْ لِمَنْ لَمْ يَرْتَكِبْهُ، أَوْ لَا يَدْخُلُهَا فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ لَمْ يَرْتَكِبْ ذَلِكَ الذَّنْبَ، وَهَذَا وَاضِحٌ مَفْهُومٌ لِلْعَارِفِ بِلُغَةِ الْعَرَبِ. اهـ

﴿١٣﴾ هل للعباد على الله حق واجب كما جاء في حديث معاذ رضي الله عنه؟

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رحمته الله كَمَا فِي "جَامِعِ الْمَسَائِلِ" (١/١٥١):

هذه المسألة ونحوها للناس فيها ثلاثة أقوال، طرفان ووسط:

طائفة تقول: إِنَّ اللَّهَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَشْيَاءٌ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَشْيَاءٌ، بِالْقِيَاسِ عَلَى الْمَخْلُوقِينَ، وَإِنَّ الْعِبَادَ بِقِيَاسِ عَقُولِهِمْ يُوجِبُونَ عَلَيْهِ وَيُحَرِّمُونَ عَلَيْهِ، كَمَا يَجِبُ عَلَى الْعِبَادِ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِمْ، فَيَقُولُونَ: يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ فِي حَقِّ كُلِّ عَبْدٍ مَا هُوَ الْأَصْلَحُ لَهُ فِي دِينِهِ، وَلَهُمْ فِي الصَّلَاحِ الدُّنْيَوِيِّ نِزَاعٌ. وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ غَيْرَ مَا فَعَلَ، وَإِنَّ الْعِبَادَ يَقْدِرُونَ عَلَى مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ اللَّهُ، وَإِنَّهُ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَهْدِيَ ضَالًّا، وَلَا يُضِلَّ مُهْتَدِيًّا. وَهَذَا قَوْلُ الْقَدَرِيَّةِ مِنَ الْمَعْتَزِلَةِ وَالشَّيْعَةِ وَغَيْرِهِمْ.

والقول الثاني: قول من يقول: إِنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يُوجِبُ هُوَ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئًا، وَلَا يُحَرِّمُ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئًا، وَلَا يُنْزِعُهُ عَنْ فَعَلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ كُلُّ مَا هُوَ مُقْدَرٌ، فَلَا يَقْدِرُ أَنْ يَظْلِمَ أَحَدًا، بَلِ الظُّلْمُ مَمْتَنِعٌ لِدَاتِهِ، وَإِنَّهُ لَيْسَ فِي أَسْمَائِهِ الْحَسَنَى وَصِفَاتِهِ الْعُلَا مَا يَدُلُّ عَلَى تَنَزُّهِهِ عَنْ أَفْعَالٍ مَذْمُومَةٍ، وَلَا عَنْ اتِّخَاذِهِ

ولداً، ولا عن أمره بأن يُشْرَكَ به. وخالفوا قوله: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ﴾، وقالوا: إنه يجوز أن يأمر بالفحشاء والمنكر، وقالوا: لا يُنَزَّهُ قَطُّ عن فعل من الأفعال، ولا أمر من الأمور، وإن كان أمراً بالشرك والكذب والظلم، وإن كان نهياً عن الصدق والعدل والتوحيد... ويقولون: إنه يَخْلُقُ ما يَخْلُقُ لا لسببٍ ولا لحكمة. وهذا قول الجهمية الجبرية ومن اتبعهم من المتأخرين.

والقول الثالث: ما دلَّ عليه الكتابُ والسنة، وكان عليه سلفُ الأمة وأئمتُّها، كالأئمة الأربعة وغيرهم: أنه سبحانه عليم حكيم رحيم، وأنه كتبَ على نفسه الرحمة كما أخبرَ في كتابه، وحرَّم على نفسه الظلم، كما ثبتَ في الحديث الصحيح الإلهي عن أبي ذرِّ الغفاري عن النبي ﷺ فيما يُخبر به عن ربه عزَّ وجلَّ أنه قال: «يا عبادي، إني حرَّمتُ الظلمَ على نفسي، وجعلتُ بينكم محرِّماً، فلا تَظالموا»^(١). وإنَّه أوجبَ على نفسه نصْرَ المؤمنين، كما قال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢). [الروم: ٤٧]، فليس للمخلوق بنفسه على الله حقٌّ، ولا يُقاسُ الخالقُ بالمخلوق فيما يفعلُه، كما لا يقاسُ بالمخلوقِ في صفاته وذاته، بل ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، ولكن هو كتبَ على نفسه الرحمة، وحرَّم على نفسه الظلمَ كما تقدَّم. وقد اتفق المسلمون على أنه أخبرَ بما أخبرَ به من ثواب المؤمنين وعقوبة الكافرين، وأنه صادقٌ لا يُخلفُ الميعاد، فاتفقوا على ثبوت الخبر، وإنما النزاعُ في كتابته على نفسه وتحريمه على نفسه، لكن النصوصُ دلَّت على ذلك.

وكذلك حلفه «لَيُفعلنَّ» كقوله تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمَنْ بَعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ وقوله: ﴿لَيَفعلنَّ﴾. [ص: ٨٥]. ﴿وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٥٧٧) عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه.

أَجْمَعِينَ ﴿١٣﴾ [السجدة: ١٣]. ومثل هذا القسم ليس خبراً محضاً، بل فيه معنى الإرادة والعهد، كما في الوعد.

وهذه المسألة فرغ على هذا الأصل، والكلام على هذا مبسوط في مواضع غير هذا، وهذا مقدار ما احتملته الورقة من الجواب.

فعلى هذا فقله: «أتدري ما حق الله على عباده؟» قال: الله ورسوله أعلم. قال: «حقه عليهم أن يعبدوه، لا يشركوا به شيئاً»، هو حق استحققه بنفسه على عباده. وقوله: «أتدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟ أن لا يعذبهم»، هو حق أحقه على نفسه لعباده، كما قال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿٤٧﴾ **[الروم: ٤٧]**، فهو أحقه بنفسه على نفسه، لا لأن العباد بأنفسهم يستحقون عليه شيئاً، ولا يُقاس على خلقه فيما يستحقه المخلوق على المخلوق، فإنه خلق عباده، ولم يكونوا قبل وجودهم شيئاً، بل عدماً محضاً لا يستحقون شيئاً، ثم لما خلقهم؛ فكل ما فيهم من الأمور الوجودية هي مخلوقة له، فيمتنع أن يكون موجباً على الرب عز وجل محرماً عليه، والله أعلم. اهـ

﴿١٤﴾ مسألة: سؤال الرب عز وجل بالحق الذي أوجبه على نفسه.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام **رَحِمَهُ اللَّهُ** كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١/ ٢٢٠):
 إِنْ كَانَ الْحَقُّ الَّذِي سَأَلَ بِهِ سَبَبًا لِاجَابَةِ السُّؤَالِ حَسَنَ السُّؤَالِ بِهِ كَالْحَقِّ الَّذِي يَجِبُ لِعِبَادِهِ وَسَائِلِيهِ. وَأَمَّا إِذَا قَالَ السَّائِلُ: بِحَقِّ فُلَانٍ وَفُلَانٍ فَأُولَئِكَ إِذَا كَانَ لَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ حَقٌّ أَنْ لَا يُعَذَّبَهُمْ، وَأَنْ يُكْرِمَهُمْ بِشَوَابِهِ، وَيَرْفَعَ دَرَجَاتِهِمْ - كَمَا وَعَدَهُمْ بِذَلِكَ وَأَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ - فَلَيْسَ فِي اسْتِحْقَاقِ أُولَئِكَ مَا اسْتَحَقُّوه مِنْ كَرَامَةِ اللَّهِ مَا يَكُونُ سَبَبًا لِمَطْلُوبِ هَذَا السَّائِلِ؛ فَإِنْ ذَلِكَ اسْتَحَقَّ مَا اسْتَحَقَّه بِمَا يَسْرُهُ اللَّهُ لَهُ مِنْ الْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ. وَهَذَا لَا يَسْتَحَقُّ مَا اسْتَحَقَّه ذَلِكَ.

فَلَيْسَ فِي إِكْرَامِ اللَّهِ لِذَلِكَ سَبَبٌ يَقْتَضِي إِجَابَةَ هَذَا. وَإِنْ قَالَ: السَّبَبُ هُوَ شَفَاعَتُهُ وَدُعَاؤُهُ، فَهَذَا حَقٌّ إِذَا كَانَ قَدْ شَفَعَ لَهُ وَدَعَا لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَشْفَعْ لَهُ وَلَمْ يَدْعُ لَهُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ سَبَبٌ.

وَإِنْ قَالَ: السَّبَبُ هُوَ مَحَبَّتِي لَهُ وَإِيمَانِي بِهِ وَمُؤَالَاتِي لَهُ؛ فَهَذَا سَبَبٌ شَرْعِيٌّ؛ وَهُوَ سُؤَالُ اللَّهِ وَتَوَسُّلُ إِلَيْهِ بِإِيمَانِ هَذَا السَّائِلِ وَمَحَبَّتِهِ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ؛ وَطَاعَتِهِ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ؛ لَكِنْ يَجِبُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَحَبَّةِ لِلَّهِ وَالْمَحَبَّةِ مَعَ اللَّهِ: فَمَنْ أَحَبَّ مَخْلُوقًا كَمَا يُحِبُّ الْخَالِقَ فَقَدْ جَعَلَهُ نِدًّا لِلَّهِ، وَهَذِهِ الْمَحَبَّةُ تَضُرُّهُ وَلَا تَنْفَعُهُ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُ وَأَحَبَّ أَنْبِيََاءَهُ وَعِبَادَهُ الصَّالِحِينَ لَهُ فَحُبُّهُ لِلَّهِ تَعَالَى هُوَ أَنْفَعُ الْأَشْيَاءِ وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَيْنِ مِنْ أَعْظَمِ الْأُمُورِ.

وَالَّذِي قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ - مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْأَلَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَخْلُوقٍ: لَا بِحَقِّ الْأَنْبِيََاءِ وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ - يَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ كَمَا تَقَدَّمَ. (أَحَدُهُمَا) الْإِقْسَامُ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِهِ، وَهَذَا مِنْهُيٌّ عَنْهُ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ كَمَا يُنْهَى أَنْ يُقْسَمَ عَلَى اللَّهِ بِالْكَعْبَةِ وَالْمَشَاعِرِ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ.

(وَالثَّانِي) السُّؤَالُ بِهِ فَهَذَا يَجُوزُهُ طَائِفَةٌ مِنَ النَّاسِ، وَنُقِلَ فِي ذَلِكَ آثَارٌ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي دُعَاءِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ لَكِنْ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ ضَعِيفٌ بَلْ مَوْضُوعٌ. وَلَيْسَ عَنْهُ حَدِيثٌ ثَابِتٌ قَدْ يُظَنُّ أَنَّ لَهُمْ فِيهِ حُجَّةٌ إِلَّا حَدِيثَ الْأَعْمَى الَّذِي عَلَّمَهُ أَنْ يَقُولَ: «أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ»^(١) وَحَدِيثَ الْأَعْمَى لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ إِنَّمَا تَوَسَّلَ بِدُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ وَشَفَاعَتِهِ وَهُوَ طَلَبٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ الدُّعَاءَ، وَقَدْ أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَقُولَ:

(١) صحيح: أخرجه أحمد (١٧٢٤٠)، والترمذي (٣٥٧٨)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٤٩٥)، وهو في "عمل اليوم والليلة" (٦٥٩)، وابن ماجه (١٣٨٥)، من حديث عثمان بن حنيف رضي الله عنه بإسناد صحيح.

«اللَّهُمَّ شَفِّعْهُ فِيَّ»، وَلِهَذَا رَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ بَصَرَهُ لَمَّا دَعَا لَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَكَانَ ذَلِكَ مِمَّا يَعِدُّ مِنْ آيَاتِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَلَوْ تَوَسَّلَ غَيْرُهُ مِنَ الْعُمَيَّانِ الَّذِينَ لَمْ يَدْعُ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِالسُّؤَالِ بِهِ لَمْ تَكُنْ حَالُهُمْ كَحَالِهِ. وَدُعَاءُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ الْمَشْهُورِ بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَقَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا إِذَا أَجَدَبْنَا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا»^(١): يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّوَسُّلَ الْمَشْرُوعَ عِنْدَهُمْ هُوَ التَّوَسُّلُ بِدُعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ لَا السُّؤَالَ بِذَاتِهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ هَذَا مَشْرُوعًا لَمْ يَعِدِلْ عُمَرُ وَالْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ عَنِ السُّؤَالِ بِالرَّسُولِ إِلَى السُّؤَالِ بِالْعَبَّاسِ.

وَشَاعَ الزَّعَاغُ فِي السُّؤَالِ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ؛ دُونَ الْإِقْسَامِ بِهِمْ؛ لِأَنَّ بَيْنَ السُّؤَالِ وَالْإِقْسَامِ فَرْقًا: فَإِنَّ السَّائِلَ مُتَضَرِّعٌ ذَلِيلٌ يَسْأَلُ بِسَبَبٍ يُنَاسِبُ الْإِجَابَةَ وَالْمُقْسِمُ أَعْلَى مِنْ هَذَا فَإِنَّهُ طَالِبٌ مُؤَكَّدٌ طَلَبُهُ بِالْقَسَمِ وَالْمُقْسِمُ لَا يُقْسِمُ إِلَّا عَلَى مَنْ يَرَى أَنَّهُ يُبْرِئُ قَسَمَهُ فَإِبْرَارُ الْقَسَمِ خَاصٌّ بِبَعْضِ الْعِبَادِ.

وَأَمَّا إِجَابَةُ السَّائِلِينَ فَعَامٌّ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يُجِيبُ دَعْوَةَ الْمُضْطَرِّ وَدَعْوَةَ الْمَظْلُومِ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا وَفِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو اللَّهَ بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِنْهُمْ وَلَا قَطِيعَةٌ رَحِمَ إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ بِهَا إِحْدَى خِصَالٍ ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ يُعَجَّلَ لَهُ دَعْوَتُهُ وَإِمَّا أَنْ يَدَّخَرَ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ مِثْلَهَا وَإِمَّا أَنْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ الشَّرِّ مِثْلَهَا» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا نُكْثِرُ. قَالَ: «اللَّهُ أَكْثَرُ»^(٢).

وَهَذَا التَّوَسُّلُ بِالْأَنْبِيَاءِ بِمَعْنَى السُّؤَالِ بِهِمْ - وَهُوَ الَّذِي قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَغَيْرُهُمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ - لَيْسَ فِي الْمَعْرُوفِ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ مَا يُنَاقِضُ ذَلِكَ فَضْلًا أَنْ يُعَجَّلَ هَذَا مِنْ مَسَائِلِ السَّبِّ؛ فَمَنْ نَقَلَ عَنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ أَنَّهُ جُوزَ التَّوَسُّلُ بِهِ

(١) أخرجه البخاري برقم (١٠١٠) عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد (١١١٣٣) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، والترمذي (٣٥٧٣) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

بِمَعْنَى الْإِقْسَامِ بِهِ أَوِ السُّؤَالِ بِهِ: فَلَيْسَ مَعَهُ فِي ذَلِكَ نَقْلٌ عَنْ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ فَضْلاً عَنْ أَنْ يَقُولَ مَالِكٌ: إِنَّ هَذَا سَبَبٌ لِلرُّسُولِ أَوْ تَنْقُصُ لَهُ. اهـ

قال ابن أبي العز رحمته الله في «شرح الطحاوية» (١/٢٩٤):

وَأَمَّا الْإِسْتِشْفَاعُ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِ فِي الدُّنْيَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي الدُّعَاءِ، فَفِيهِ تَفْصِيلٌ: فَإِنَّ الدَّاعِيَ تَارَةً يَقُولُ: بِحَقِّ نَبِيِّكَ أَوْ بِحَقِّ فُلَانٍ، يُقْسِمُ عَلَى اللَّهِ بِأَحَدٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، فَهَذَا مُحَذَّرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَقْسَمَ بِغَيْرِ اللَّهِ. وَالثَّانِي: اعْتِقَادُهُ أَنَّ لِأَحَدٍ عَلَى اللَّهِ حَقًّا. وَلَا يَجُوزُ الْحَلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ عَلَى اللَّهِ حَقٌّ إِلَّا مَا أَحَقَّهُ عَلَى نَفْسِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿٤٧﴾ [الروم: ٤٧]، وَكَذَلِكَ مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ لِمُعَاذٍ رضي الله عنه، وَهُوَ رَدِيْفُهُ: يَا مُعَاذُ، «أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ؟

قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «حَقُّهُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، أَتَدْرِي مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ؟» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «حَقُّهُ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ». فَهَذَا حَقٌّ وَجَبَ بِكَلِمَاتِهِ التَّامَّةِ وَوَعْدِهِ الصَّادِقِ، لَا أَنَّ الْعَبْدَ نَفْسَهُ مُسْتَحِقٌّ عَلَى اللَّهِ شَيْئًا كَمَا يَكُونُ لِلْمَخْلُوقِ عَلَى الْمَخْلُوقِ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُنْعِمُ عَلَى الْعِبَادِ بِكُلِّ خَيْرٍ، وَحَقُّهُمُ الْوَاجِبُ بِوَعْدِهِ هُوَ أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ، وَتَرْكُ تَعَذِّيبِهِمْ مَعْنَى لَا يَصْلُحُ أَنْ يُقْسَمَ بِهِ، وَلَا أَنْ يُسْأَلَ بِسَبَبِهِ وَيَتَوَسَّلَ بِهِ، لِأَنَّ السَّبَبَ هُوَ مَا نَصَبَهُ اللَّهُ سَبَبًا. وَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ الَّذِي فِي الْمُسْنَدِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي قَوْلِ الْمَاشِي إِلَى الصَّلَاةِ: «أَسْأَلُكَ بِحَقِّ مُمْشَايَ هَذَا، وَبِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ»^(١)، فَهَذَا حَقُّ السَّائِلِينَ، هُوَ أَوْجَبُهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَهُوَ الَّذِي أَحَقَّ لِلْسَّائِلِينَ أَنْ يُجِيبَهُمْ، وَلِلْعَابِدِينَ أَنْ يُثَبِّتَهُمْ، وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْقَائِلُ:

(١) ضعيف: أخرجه أحمد (١١١٥٦)، وابن ماجه (٧٧٨) من طريق عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وإسناده ضعيف؛ لضعف عطية العوفي.

مَا لِلْعِبَادِ عَلَيْهِ حَقٌّ وَاجِبٌ كَلَّا وَلَا سَعْيَ لَدَيْهِ ضَائِعٌ
إِنْ عُدُّوا فَبِعَدْلِهِ، أَوْ نَعْمُوا فَبِفَضْلِهِ وَهُوَ الْكَرِيمُ الْوَاسِعُ

فَإِنْ قِيلَ: فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ قَوْلِ الدَّاعِي: (بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ) وَبَيْنَ قَوْلِهِ: (بِحَقِّ نَبِيِّكَ) أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ أَنَّكَ وَعَدْتَ السَّائِلِينَ بِالْإِجَابَةِ، وَأَنَا مِنْ جُمْلَةِ السَّائِلِينَ، فَأَجِبْ دُعَائِي، بِخِلَافِ قَوْلِهِ: بِحَقِّ فُلَانٍ - فَإِنْ فُلَانًا وَإِنْ كَانَ لَهُ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ بِوَعْدِهِ الصَّادِقِ - فَلَا مُنَاسَبَةَ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ إِجَابَةِ دُعَاءِ هَذَا السَّائِلِ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: لِيَكُنْ فُلَانٍ مِنْ عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ أَجِبْ دُعَائِي!

وَأَيُّ مُنَاسَبَةٍ فِي هَذَا وَأَيُّ مُلَازِمَةٍ؟ وَإِنَّمَا هَذَا مِنَ الْإِعْتِدَاءِ فِي الدُّعَاءِ! وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥].

وَهَذَا وَنَحْوُهُ مِنَ الْأَدْعِيَةِ الْمُبْتَدَعَةِ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا عَنِ الصَّحَابَةِ، وَلَا عَنِ التَّابِعِينَ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَإِنَّمَا يَوْجَدُ مِثْلُ هَذَا فِي الْحُرُوزِ وَالْهَيَاكِلِ الَّتِي يَكْتُبُ بِهَا الْجُهَّالُ وَالطُّرُقِيُّهُ. وَالدُّعَاءُ مِنْ أَفْضَلِ الْعِبَادَاتِ، وَالْعِبَادَاتُ مَبْنَاهَا عَلَى السُّنَّةِ وَالِاتِّبَاعِ، لَا عَلَى الْهَوَى وَالِابْتِدَاعِ.

وَإِنْ كَانَ مُرَادُهُ الْإِفْسَامَ عَلَى اللَّهِ بِحَقِّ فُلَانٍ، فَذَلِكَ مَحْذُورٌ أَيْضًا، لِأَنَّ الْإِفْسَامَ بِالْمَخْلُوقِ عَلَى الْمَخْلُوقِ لَا يَجُوزُ، فَكَيْفَ عَلَى الْخَالِقِ؟! وَقَدْ قَالَ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ»^(١)، وَلِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبَاهُ: يُكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الدَّاعِي: أَسْأَلُكَ بِحَقِّ فُلَانٍ، أَوْ بِحَقِّ أَنْبِيَائِكَ وَرُسُلِكَ، وَبِحَقِّ الْبَيْتِ الْحَرَامِ، وَالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ حَتَّى كَرِهَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِمَعْقِدِ الْعِزِّ مِنْ عَرْشِكَ، وَلَمْ يَكْرَهُهُ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ، لَمَّا بَلَغَهُ الْأَثَرُ فِيهِ.

(١) أخرجه أحمد (٤٩٠٤)، وأبو داود برقم (٣٢٥١)، وهو حديث صحيح بشواهده.

وَتَارَةً يَقُولُ: بِجَاهِ فُلَانٍ عِنْدَكَ، يَقُولُ: تَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِأَنْبِيَائِكَ وَرُسُلِكَ وَأَوْلِيَائِكَ. وَمُرَادُهُ أَنَّ فُلَانًا عِنْدَكَ ذُو وَجَاهَةٍ وَشَرَفٍ وَمَنْزِلَةٍ فَاجِبٌ دُعَاءَنَا. وَهَذَا أَيْضًا مَحْذُورٌ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ هَذَا هُوَ التَّوَسُّلُ الَّذِي كَانَ الصَّحَابَةُ يَفْعَلُونَهُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ لَفَعَلُوهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَإِنَّمَا كَانُوا يَتَوَسَّلُونَ فِي حَيَاتِهِ بِدُعَائِهِ، يَطْلُبُونَ مِنْهُ أَنْ يَدْعُو لَهُمْ، وَهُمْ يُؤْمِنُونَ عَلَى دُعَائِهِ، كَمَا فِي الْإِسْتِسْقَاءِ وَغَيْرِهِ. فَلَمَّا مَاتَ ﷺ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَمَّا خَرَجُوا يَسْتَسْقُونَ -: «اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا إِذَا أَجَدَبْنَا تَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا تَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا»^(١). مَعْنَاهُ بِدُعَائِهِ هُوَ رَبُّهُ وَشَفَاعَتِهِ وَسُؤَالِهِ، لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّا نَقْسِمُ عَلَيْكَ بِهِ، أَوْ نَسْأَلُكَ بِجَاهِهِ عِنْدَكَ، إِذْ لَوْ كَانَ ذَلِكَ مُرَادًا لَكَانَ جَاهُ النَّبِيِّ ﷺ أَعْظَمَ وَأَعْظَمَ مِنْ جَاهِ الْعَبَّاسِ.

وَتَارَةً يَقُولُ: بِاتِّبَاعِي لِرَسُولِكَ وَمَحَبَّتِي لَهُ وَإِيمَانِي بِهِ وَسَائِرِ أَنْبِيَائِكَ وَرُسُلِكَ وَتَصَدِيقِي لَهُمْ، وَنَحْوَ ذَلِكَ. فَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ مَا يَكُونُ فِي الدُّعَاءِ وَالتَّوَسُّلِ وَالْإِسْتِسْقَاءِ، فَلَفِظُ التَّوَسُّلِ بِالشَّخْصِ وَالتَّوَجُّهِ بِهِ فِيهِ إِجْمَالٌ، غَلِطَ بِسَبَبِهِ مَنْ لَمْ يَفْهَمْ مَعْنَاهُ: فَإِنْ أُريدَ بِهِ التَّسَبُّبُ بِهِ لِكُونِهِ دَاعِيًا وَشَافِعًا، وَهَذَا فِي حَيَاتِهِ يَكُونُ، أَوْ لِكُونِ الدَّاعِي مُحِبًّا لَهُ، مُطِيعًا لِأَمْرِهِ، مُقْتَدِيًا بِهِ، وَذَلِكَ أَهْلٌ لِلْمَحَبَّةِ وَالطَّاعَةِ وَالْإِقْتِدَاءِ، فَيَكُونُ التَّوَسُّلُ إمَّا بِدُعَاءِ الْوَسِيلَةِ وَشَفَاعَتِهِ، وَإِمَّا بِمَحَبَّةِ السَّائِلِ وَاتِّبَاعِهِ، أَوْ يُرَادُ بِهِ الْإِفْسَامُ بِهِ وَالتَّوَسُّلُ بِذَاتِهِ، فَهَذَا الثَّانِي هُوَ الَّذِي كَرِهُوهُ وَنَهَوْا عَنْهُ. وَكَذَلِكَ السُّؤَالُ بِالشَّيْءِ، قَدْ يُرَادُ بِهِ التَّسَبُّبُ بِهِ، لِكُونِهِ سَبَبًا فِي حُصُولِ الْمَطْلُوبِ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ الْإِفْسَامُ بِهِ.

وَمِنَ الْأَوَّلِ: حَدِيثُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ أَوْوَا إِلَى الْغَارِ، وَهُوَ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا، فَإِنَّ الصَّخْرَةَ انْطَبَقَتْ عَلَيْهِمْ، فَتَوَسَّلُوا إِلَى اللَّهِ بِذِكْرِ أَعْمَالِهِمُ الصَّالِحَةِ الْخَالِصَةِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَقُولُ: فَإِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَافْرُجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ، فَانْفَرَجَتِ الصَّخْرَةُ؛ فَخَرَجُوا يَمْشُونَ^(٢).

(١) أخرجه البخاري برقم (١٠١٠) عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٢٢١٥)، ومسلم برقم (٢٧٤٣)، عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَهَؤُلَاءِ: دَعَا اللَّهَ بِصَالِحِ الْأَعْمَالِ، لِأَنَّ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ هِيَ أَعْظَمُ مَا يَتَوَسَّلُ بِهِ الْعَبْدُ إِلَى اللَّهِ، وَيَتَوَجَّهُ بِهِ إِلَيْهِ، وَيَسْأَلُهُ بِهِ، لِأَنَّهُ وَعَدَ أَنْ يَسْتَجِيبَ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ. اهـ

﴿١٥﴾ هل يصح لمن سئل عن شيء أن يقول: الله ورسوله أعلم؟

جاء عن بعض العلماء أنهم يقولون: إن كانت المسألة شرعية؛ فيجوز قوله: (الله ورسوله أعلم)، وإن كانت في أمور غيبية فلا يجوز. وهذا اختيار الإمام العثيمين رحمته الله.

والناظر في كلام الصحابة يجد أنهم لم يكونوا يقولونها بعد موته ﷺ، لا في مسألة فقهية، ولا في مسألة غيبية، فالذي يظهر أنها لا تُقال بعد موته ﷺ، وإنما يُقال: (الله أعلم)، وهذا رجَّحه الإمام ابن باز، والإمام الألباني، والإمام الفوزان، والإمام العباد، والشيخ بكر أبو زيد رحمهم الله. ومع ذلك لو قالها في مسألة شرعية لا يقال: إنه ارتكب محرماً.

وقد جاء عن عمر رضي الله عنه أنه سأل الصحابة يوماً: ماذا تقولون في قوله تعالى: ﴿يُودُّ أَحَدَكُمُ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّحِيلٍ﴾ [البقرة: ٢٦٦] الآية؟ فقالوا: الله أعلم. ولم يزيدوا (ورسوله). وهو في "صحيح البخاري" (٤٥٣٨)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.



(١) انظر: "التوسل أنواعه وأحكامه" للإمام الألباني، "شرح كتاب التوحيد للباب والعثيمين"، "معجم المناهي اللفظية" لبكر أبو زيد، "فتاوى اللجنة" (١٦٣/٢) (١٥٦/٢٤)، "شرح سنن أبي داود" للعباد.

﴿٨﴾ وَعَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. ^(١)

﴿٩﴾ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، لَا يَلْقَى اللَّهُ بِهِمَا عَبْدٌ غَيْرَ شَاكٍّ فَيُحْجَبَ عَنِ الْجَنَّةِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. ^(٢)

﴿١٠﴾ وَعَنْ عِثْبَانَ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٣)

﴿١١﴾ وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ؛ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ دُونَ قَوْلِهِ: «صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ». ^(٤)

﴿١٢﴾ وَعَنْ طَارِقِ بْنِ أَشِيمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ؛ حَرَّمَ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. ^(٥)

﴿١٣﴾ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٦)

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٦).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٧).

(٣) أخرجه البخاري برقم (٤٢٥)، ومسلم برقم (٢٦٣) من [كتاب المساجد].

(٤) أخرجه البخاري برقم (١٢٨)، ومسلم برقم (٣٢).

(٥) أخرجه مسلم برقم (٢٣).

(٦) أخرجه البخاري برقم (٢٥)، ومسلم برقم (٢٢).

مسائل العقيدة المتعلقة بالأحاديث

١) شروط كلمة التوحيد والإخلاص: لا إله إلا الله.

قال ابن رجب رحمه الله في "كتاب التوحيد" (ص ٣٩) بعد أن ذكر بعض الأحاديث الواردة في فضل كلمة التوحيد، قال: وقالت طائفة من العلماء: المراد من هذه الأحاديث أنَّ (لا إله إلا الله) سبب لدخول الجنة، والنجاة من النار، ومقتضى لذلك، ولكن المقتضي لا يعمل عمله إلا باستجماع شروطه، وانتفاء موانعه، فقد يتخلف عنه مقتضاه؛ لفوات شرط من شروطه، أو لوجود مانع، وهذا قول الحسن، ووهب بن منبه، وهو الأظهر، قال الحسن للفرزدق وهو يدفن امرأته: ما أعددت لهذا اليوم؟ قال: شهادة أن لا إله إلا الله منذ سبعين سنة. قال الحسن: نِعَمَ العِدَّة، إِنَّ لَـ (لا إله إلا الله) شروطاً، فإياك وقذف المحصنة. وقيل للحسن: إِنَّ ناساً يقولون: من قال: (لا إله إلا الله) دخل الجنة. فقال: من قال: (لا إله إلا الله)، فأدَّى حقها، وفرضها؛ دخل الجنة. وقال وهب بن منبه لمن سأله: أليس (لا إله إلا الله) مفتاح الجنة؟ قال: بلى، ولكن ما من مفتاح إلا وله أسنان؛ فإن جئت بمفتاح له أسنان فتح لك، وإلا لم يفتح لك. انتهى

قال أبو عبد الله: أثر الحسن الأول أخرجه ابن أبي الدنيا في "حسن الظن بالله" (١٠٣)، وابن سعد (١٤٠/٧)، وابن أبي شيبة (٦٦/١٤) دون قوله: (إن لـ لا إله إلا الله شروطاً...)، وهو حسن بمجموع طرقه. وأما الأثر الثاني للحسن، فأخرجه الأصبهاني في "الحجة" (١٥٢/٢)، وفي إسناده: الحسن بن عميرة، وهو مجهول.

وأما أثر وهب، فعلقه البخاري في "صحيحه" في أول [كتاب الجنائز]، ووصله في "التاريخ" (٩٥/١)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٢٠٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦٦/٤)، وفي إسناده: محمد بن سعيد بن رمانه، يرويه

عن أبيه، عن وهب، وهو وأبوه مجهولان.

قلت: ولكن يمكن أن يستأنس بهذه الآثار على المعنى المذكور، والله أعلم.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله:

هذا وفتح الباب ليس بممكن إلا بمفتاح على أسنان
مفتاحه بشهادة الإخلاص والتوحيد تلك شهادة الإيمان
أسنانه الأعمال وهي شرائع الـإسلام والمفتاح بالأسنان
لا تلغين هذا المثال فكم به من حل إشكال لذي العرفان

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ رحمته الله فِي "فَتْحِ الْمَجِيدِ" (ص ١٤٨): لا بد في شهادة أن لا إله إلا الله من سبعة شروط، لا تنفع قائلها إلا باجتماعها:

أحدها: العلم المنافي للجهل. الثاني: اليقين المنافي للشك. الثالث: القبول المنافي للرد. الرابع: الانقياد المنافي للترك. الخامس: الإخلاص المنافي للشرك. السادس: الصدق المنافي للكذب. السابع: المحبة المنافية لعدمها.

وزاد رحمته الله شرطاً ثامناً في كتابه "قرة عيون الموحدين" (ص ٥٠)، وهو: الكفر بما يعبد من دون الله. وله كلام يذكر فيه الأدلة على الشروط المذكورة ضمن "الدرر السنية" (٢/ ٢٤٣-٢٥٦) وهذا الإمام هو أول من وقفنا عليه ممن جمع هذه الشروط السبعة أو الثمانية استقراء من أدلة الكتاب والسنة فعليه رحمة الله، وقد نظمها بعضهم في بيتين؛ فقال:

علم يقين وإخلاص وصدق محبة وانقياد والقبول لها
وزيد ثامنها الكفران منك بما سوى الإله من الأوثان قد أُلْهَا

وقال الحافظ الحكمي رحمته الله في "سلم الوصول":

لا بد في شهادة أن لا إله إلا الله من سبعة شروط، لا تنفع قائلها إلا باجتماعها:

وَبِشْرُوطٍ سَبْعَةٍ قَدْ قِيَدَتْ وَفِي نُصُوصِ الْوَحْيِ حَقًّا وَرَدَتْ
فَإِنَّهُ لَمْ يَنْتَفِعْ قَائِلُهَا بِالنُّطْقِ إِلَّا حَيْثُ يَسْتَكْمِلُهَا
الْعِلْمُ وَالْيَقِينُ وَالْقَبُولُ وَالْإِنْقِيَادُ فَادْرِ مَا أَقُولُ
وَالصَّدَقُ وَالْإِخْلَاصُ وَالْمَحَبَّةُ وَقَفَّكَ اللَّهُ لِمَا أَحَبَّهُ

وهاك أدلة هذه الشروط مع بيان ما يحتاج إلى بيان:

الأول: الْعِلْمُ بِمَعْنَاهَا الْمُتَعَلِّقُ لِلْجَهْلِ بِذَلِكَ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾ [الزخرف: ٨٦]، أَيْ: بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [٨٦] [الزخرف: ٨٦]، يَقُولُوبِهِمْ مَعْنَى مَا نَطَقُوا بِهِ بِالْإِسْتِثْمِ. ويدل على ذلك أيضًا حديث عثمان رضي الله عنه الذي في الباب.

والثاني: الْيَقِينُ الْمُتَعَلِّقُ لِلشَّكِّ بِأَنْ يَكُونَ قَائِلُهَا مُسْتَقِينًا بِمَدْلُولِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ يَقِينًا جَازِمًا، لَا شَكَّ فِيهِ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَنَهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ١٥]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [١٥] [الحجرات: ١٥]، فَاشْتَرَطَ فِي صِدْقِ إِيْمَانِهِمْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ كَوْنُهُمْ لَمْ يَرْتَابُوا أَيْ: لَمْ يَشْكُوا، فَأَمَّا الْمُرْتَابُ فَهُوَ مِنَ الْمُتَنَافِقِينَ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ: ﴿إِنَّمَا يَسْتَعِذُّنَاكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾ [التوبة: ٤٥]، ويدل على ذلك أيضًا حديث أبي هريرة الذي في الباب.

وفي "صحيح مسلم" (٣١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ بِنَعْلَيْهِ فَقَالَ: «مَنْ لَقِيَ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْحَائِطِ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُسْتَقِينًا بِهَا قَلْبُهُ فَبَشَّرَهُ بِالْجَنَّةِ».

والثالث: الْإِخْلَاصُ وَهُوَ تَصْفِيَةُ الْعَمَلِ بِصَالِحِ النِّيَّةِ عَنْ جَمِيعِ شَوَائِبِ الشَّرْكِ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ

مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ﴿٢﴾ ﴿الزمر: ٢﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ﴿١١﴾ ﴿الزمر: ١١﴾، ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْبُدْ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي ﴿١٤﴾ ﴿الزمر: ١٤﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُنْفِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ يَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴿١٤٥﴾﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿النساء: ١٤٥-١٤٦﴾. ويدل على ذلك أيضًا حديث أبي هريرة، وعثمان بن مالك رضي الله عنهما اللذين في الباب.

والرابع: الصَّدْقُ فِيهَا الْمُنَافِي لِلْكَذِبِ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَهَا صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ يَوَاطِي قَلْبَهُ لِسَانُهُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الْم ﴿١﴾ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴿العنكبوت: ١-٣﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَاتِ. وَقَالَ تَعَالَى فِي شَأْنِ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ قَالُوا كَذِبًا: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٩﴾ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾﴾ ﴿البقرة: ٨-١١﴾. ويدل على ذلك حديث أنس بن مالك رضي الله عنه الذي في الباب في قوله: «صدقا من قلبه».

والخامس: الْمَحَبَّةُ لِهَذِهِ الْكَلِمَةِ وَلِمَا اقْتَضَتْهُ وَدَلَّتْ عَلَيْهِ وَلَا هَلْهَا الْعَامِلِينَ بِهَا الْمُتَلَزِمِينَ لَشُرُوطِهَا، وَبُغْضُ مَا نَاقَضَ ذَلِكَ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴿البقرة: ١٦٥﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ﴿المائدة: ٥٤﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ ﴿المتحنة: ٤﴾﴾ الْآيَاتِ، وَقَالَ تَعَالَى:

﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١] الْآيَاتِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا ءَابَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [التوبة: ٢٣] الْآيَتَيْنِ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المتحنة: ١] إِلَى آخِرِ السُّورَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حِلَاوَةَ الْإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ أَنْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَفَ فِي النَّارِ» أَخْرَجَاهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١).

وَالسَّادِسُ: الْإِنْقِيَادُ لِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَنَافِي لِتَرْكِ ذَلِكَ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ﴾ [الزمر: ٥٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُسَلِّمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [لقمان: ٢٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وَالسَّابِعُ: الْقَبُولُ لِمَا اقْتَضَتْهُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ، وَقَدْ قَصَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْنَا مِنْ أَنْبَاءِ مَا قَدْ سَبَقَ مِنْ إِنْجَاءٍ مَنْ قَبِلَهَا وَانْتَقَامِهِ مِمَّنْ رَدَّهَا وَأَبَاها كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى ءَاثَرِهِمْ مُقْتَدُونَ﴾ [٢٣] قُلْ أُولَؤُحِثُّكُمْ بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٥)، ومسلم برقم (٢٢) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ءَابَاءَكُمْ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ ﴿٢٤﴾ فَأَنْتَعَمْنَا مِنْهُمْ فَأَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ ﴿الزخرف: ٢٣-٢٥﴾.

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ ﴿٢٥﴾ وَيَقُولُونَ إِنَّا لَا تَارِكُوا آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ ﴿٢٦﴾ ﴿الصفات: ٢٢-٣٦﴾، فَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى عِلَّةً تَعْذِيهِمْ وَسَبَبَهُ هُوَ اسْتِكْبَارُهُمْ عَنْ قَوْلِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَتَكْذِيبُهُمْ مَنْ جَاءَ بِهَا، فَلَمْ يَنْفُوا مَا نَفَتْهُ وَلَمْ يُشَيِّتُوا مَا أَثْبَتَهُ بَلْ قَالُوا إِنكَارًا وَاسْتِكْبَارًا ﴿أَجْعَلِ الْأِلَهَةَ إِلَّا هَا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ ﴿٥﴾ وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَسُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ ﴿٦﴾ مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْأَلَمَةِ الْأُخْرَى إِنَّ هَذَا إِلَّا خُلُقٌ ﴿٧﴾ ﴿[ص: ٥-٧]﴾،

والثامن: الكفر والبراءة مما يعبد من دون الله، ودليله قوله تعالى ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ﴿البقرة: ٢٥٦﴾، وقوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ ﴿[الممتحنة: ٤]﴾.

ويدل على ذلك أيضًا حديث طارق بن أشيم رضي الله عنه الذي في الباب.

تنبيه: الشروط المذكورة بين بعضها البعض تلازم، فتأمل ذلك، وقد قال المؤلف في كتابه "قرة عيون الموحدين" (ص ٢٩): والصدق، والإخلاص متلازمان، لا يوجد أحدهما بدون الآخر؛ فإن من لم يكن مخلصًا فهو مشرك، ومن لم يكن صادقًا فهو منافق.



ذِكْرُ بَعْضِ الْأُمُورِ الْمُنَافِيَةِ لِلتَّوْحِيدِ

﴿١٤﴾ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْبَلَ إِلَيْهِ رَهْطٌ، فَبَايَعَ تِسْعَةً وَأَمْسَكَ عَنْ وَاحِدٍ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَايَعْتَ تِسْعَةً وَتَرَكْتَ هَذَا! قَالَ: «إِنَّ عَلَيْهِ تَمِيمَةً»، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فَقَطَعَهَا، فَبَايَعَهُ، وَقَالَ: «مَنْ عَلَقَ تَمِيمَةً؛ فَقَدْ أَشْرَكَ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ ^(١).

﴿١٥﴾ وَعَنْ أَبِي بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ؛ فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَسُولًا: «أَنْ لَا يَتَّقِينَ فِي رَقَبَةٍ بَعِيرٍ قِلَادَةً مِنْ وَتَرٍ أَوْ قِلَادَةً إِلَّا قُطِعَتْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢).

﴿١٦﴾ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمَ، وَالتَّوَلَةَ شِرْكٌ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ ^(٣).

﴿١٧﴾ وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَرْقِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَرَى فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «اعْرِضُوا عَلَيَّ رُقَاكُمْ، لَا بَأْسَ بِالرُّقَى مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شِرْكٌ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ^(٤).

مسائل العقيدة المستفادة من الأحاديث

﴿١﴾ مسألة: تعريف الرقى والتمايم والتولة.

قال الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمته الله في كتابه «التوحيد»:
التمايم: شيء يعلق على الأولاد من العين؛ لكن إذا كان المعلق من القرآن؛

(١) أخرجه أحمد (١٥٦/٤).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٣٠٠٥)، ومسلم (٢١١٥).

(٣) أخرجه أحمد (٣٨١/١)، وأبو داود (٣٨٨٣)، وكذلك ابن ماجه (٣٥٣٠)، والحاكم (٢١٦/٤).

(٤) أخرجه مسلم برقم (٢٢٠٠).

فرخص فيه بعض السلف، وبعضهم لم يرخص فيه، ويجعله من المنهي عنه، منهم ابن مسعود رضي الله عنه.

والرقى: هي التي تسمى العزائم، وخص منها الدليل ما خلا من الشرك؛ فقد رخص فيه رسول الله ﷺ من العين والحنة.

والتولة: شيء يصنعونه يزعمون أنه يحجب المرأة إلى زوجها، والرجل إلى امرأته.

وقال ابن عبد البر رحمته الله في **"التمهيد"** (١٦٢/١٧): التميمية في كلام العرب القلادة، هذا أصلها في اللغة. ومعناها عند أهل العلم: ما علق في الأعناق من القلائد؛ خشية العين أو غيرها من أنواع البلاء.

وقال البيهقي رحمته الله في **"الكبرى"** (٣٥٠/٩): قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: أَمَّا التَّوَلَةُ فَهِيَ بِكَسْرِ التَّاءِ، وَهُوَ الَّذِي يُحَبِّبُ الْمَرْأَةَ إِلَى زَوْجِهَا، وَهُوَ مِنَ السَّحْرِ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ وَأَمَّا الرَّقَى وَالتَّمَائِمُ فَإِنَّمَا أَرَادَ عَبْدُ اللَّهِ مَا كَانَ بغيرِ لِسَانِ الْعَرَبِيَّةِ مِمَّا لَا يَدْرِي مَا هُوَ.

قَالَ البيهقي رحمته الله: وَالتَّمِيمَةُ يُقَالُ إِنَّهَا خَرَزَةٌ كَانُوا يَتَعَلَّقُونَهَا يُرَوْنَ أَنَّهَا تَدْفَعُ عَنْهُمْ الْآفَاتِ، وَيُقَالُ قِلَادَةٌ تَعَلَّقَ فِيهَا الْعُودُ. اهـ

٢ مسألة: سبب تسمية الرقى (عزيمة).

سميت (العزائم) من عزم يعزم عزيمة، وهو المفرد لـ (عزائم)، قيل: لأنه يعزم بها على الجن عدم أذيتهم. وقيل: لأنهم اعتقدوها سبباً عظيماً جداً لرفع المرض؛ فسميت عزيمة لذلك. والرقية: بمعنى العوذه، والتعويد **"معجم المصطلحات والألفاظ"** (١٧٢/٢).

قال ابن منظور في **"لسان العرب"**: والعزائمُ الرُّقَى، وعَزَمَ الرَّاقِي كَأَنَّهُ أَقْسَمَ عَلَى الدَّاءِ. اهـ

وقال القرافي رحمته الله في **"الفروق"** (٣١٠/٤): العزائم حقيقة كلمات وأسماء يزعم أهل هذا العلم أنها تعظمها الملائكة؛ فمتى أقسم عليها بها أطاعت وأجابت

وفعلت ما طلب منها؛ فالمعزم يقسم بتلك الأسماء على ذلك الملك فيحضر القبيل من الجان الذي طلبه أو الشخص منهم فيحكم فيه بما يريد. اهـ

٣ مسألة: لماذا سميت التميمة بهذا الاسم؟

سميت تميمة؛ لأنهم كانوا يعتقدون في الجاهلية أن فيها تمام الشفاء، وأن من فعل ذلك فقد تم شفاؤه، وحصل على دوائه المطلوب. "معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية" (١/ ٤٩١).

٤ مسألة: ضابط الرقية المشروعة وغير المشروعة.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في "الفتح" (٥٧٣٥):
وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ الرُّقَى عِنْدَ اجْتِمَاعِ ثَلَاثَةِ شُرُوطٍ:
أَنْ يَكُونَ بِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَبِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ، أَوْ بِمَا يُعْرَفُ
مَعْنَاهُ مِنْ غَيْرِهِ.

وَأَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ الرُّقِيَّةَ لَا تُؤَثِّرُ بِذَاتِهَا، بَلْ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاخْتَلَفُوا فِي كَوْنِهَا
شَرْطًا، وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِ الشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ فِي "صَحِيحِ مُسْلِمٍ" مِنْ
حَدِيثِ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا نَرْقِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَرَى
فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «اعْرِضُوا عَلَيَّ رُقَاكُمْ لَا بِأَسْ بِالرُّقَى مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شِرْكٌ»^(١) وَلَهُ مِنْ
حَدِيثِ جَابِرٍ، نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرُّقَى؛ فَجَاءَ آلُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ؛ فَقَالُوا: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ كَانَتْ عِنْدَنَا رُقِيَّةٌ، نَرْقِي بِهَا مِنَ الْعُقْرِبِ. قَالَ: فَعَرِّضُوا عَلَيْهِ؛ فَقَالَ:
«مَا أَرَى بِأَسًا، مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَنْفَعْهُ»^(٢).

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٢٠٠).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢١٩٩).

وَقَدْ تَمَسَّكَ قَوْمٌ بِهَذَا الْعُمُومِ؛ فَأَجَازُوا كُلَّ رُقِيَّةٍ جُرِّبَتْ مَنْفَعَتُهَا، وَلَوْ لَمْ يُعْقَلْ مَعْنَاهَا، لَكِنْ دَلَّ حَدِيثٌ عَوِفٍ أَنَّهُ مَهْمَا كَانَ مِنَ الرُّقَى يُؤَدِّي إِلَى الشَّرِّ يُمْنَعُ وَمَا لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَى الشَّرِّ؛ فَيَمْتَنِعُ احْتِيَاظًا وَالشَّرْطُ الْآخِرُ لَا بُدَّ مِنْهُ. وَقَالَ قَوْمٌ: لَا تَجُوزُ الرُّقِيَّةُ إِلَّا مِنَ الْعَيْنِ وَاللِّدَعَةِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي (بَابِ مَنْ أَكْتَوَى) مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ «لَا رُقِيَّةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ»^(١).

وَأُجِيبَ بِأَنَّ مَعْنَى الْحَصْرِ فِيهِ أَنَّهَا أَصْلُ كُلِّ مَا يَحْتَاجُ إِلَى الرُّقِيَّةِ؛ فَيَلْتَحِقُ بِالْعَيْنِ جَوَازُ رُقِيَّةٍ مِنْ بِهِ خَبَلٌ أَوْ مَسٌّ وَنَحْوُ ذَلِكَ لِاشْتِرَاكِهَا فِي كَوْنِهَا تَنْشَأُ عَنْ أَحْوَالٍ شَيْطَانِيَّةٍ مِنْ إِنْسِيٍّ أَوْ جِنِّيٍّ وَيَلْتَحِقُ بِالسَّمِّ كُلِّ مَا عَرَضَ لِلْبَدَنِ مِنْ قَرَحٍ وَنَحْوِهِ مِنَ الْمَوَادِّ السَّمِّيَّةِ وَقَدْ وَقَعَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ مِثْلُ حَدِيثِ عِمْرَانَ، وَزَادَ: «أَوْ دَمٍ»^(٢) وَفِي «مُسْلِمٍ» مِنْ طَرِيقِ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي «الرُّقَى مِنَ الْعَيْنِ وَالْحُمَةِ وَالنَّمْلَةِ»^(٣) وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «وَالْأُذُنِ»^(٤)، وَلِأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ الشَّفَاءِ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «أَلَا تَعْلَمِينَ هَذِهِ - يَعْنِي حَفْصَةَ - رُقِيَّةَ النَّمْلَةِ»^(٥) وَالنَّمْلَةُ قُرُوحٌ تَخْرُجُ فِي الْجَنْبِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْجَسَدِ. وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالْحَصْرِ، مَعْنَى الْأَفْضَلِ، أَيُّ: لَا رُقِيَّةَ أَنْفَعُ. كَمَا قِيلَ: لَا سَيْفَ إِلَّا ذُو الْفَقَارِ.

(١) أخرجه أحمد (١٩٩٠٨)، وأبو داود (٣٨٨٤)، والترمذي (٢٠٥٧)، وهو حديث صحيح.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٨٨٩) بإسناد ضعيف، فيه شريك القاضي، وهو سيئ الحفظ.

(٣) أخرجه مسلم برقم (٢١٩٦).

(٤) أخرجه البخاري برقم (٥٧١٩) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٥) أخرجه أبو داود (٣٨٨٧)، وأخرجه أيضًا ابن أبي شيبه (٢٣٥٤٠)، وإسحاق (٢١٨٥)، وأحمد (٢٦٤٥٠)، و٢٧٠٩٥، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٣١٧٧)، والنسائي في الكبرى (٧٥٠٠)، والطحاوي في شرح المعاني (٧١٨٣، ٧١٨٤)، والطبراني (٢٣/٢١٧، ٢٤/٣١٣)، والحاكم (٦٨٨٨)، وفي بعض هذه المصادر، أن الحديث من مسند حفصة رضي الله عنها، وهو حديث صحيح بطريقه.

وَقَالَ قَوْمٌ: الْمَنْهِيُّ عَنْهُ مِنَ الرُّقَى مَا يَكُونُ قَبْلَ وَقْعِ الْبَلَاءِ، وَالْمَأْدُونُ فِيهِ مَا كَانَ بَعْدَ وَقْعِهِ ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَفِيهِ نَظَرٌ وَكَأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنَ الْخَبَرِ الَّذِي قُرِئَتْ فِيهِ التَّمَائِمُ بِالرَّقَى فَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَخِي زَيْنَبِ امْرَأَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنْهَا، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَفَعَهُ: «إِنَّ الرُّقَى وَالتَّمَائِمَ وَالتَّوَلَّةَ شُرُكٌ»^(١). وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ.

قال: وَقَدْ ثَبَتَ فِي الْأَحَادِيثِ اسْتِعْمَالُ ذَلِكَ قَبْلَ وَقْعِهِ كَمَا سَيَأْتِي قَرِيبًا فِي (بَابِ الْمَرْأَةِ تَرْقِي الرَّجُلَ) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ يَنْفُثُ بِالْمُعَوَذَاتِ وَيَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ.. الْحَدِيثُ^(٢)، وَمَضَى فِي (أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ) حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُعَوِّذُ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّةٍ الْحَدِيثُ^(٣).

وَصَحَّحَ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ نَزَلَ مِنْزِلًا فَقَالَ أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَتَحَوَّلَ»^(٤) وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: لِدَعْتُ اللَّيْلَةَ فَلَمْ أَنْمَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ قُلْتَ حِينَ أَمْسَيْتَ أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ لَمْ يَضُرَّكَ»^(٥).

وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودَةٌ لَكِنْ يَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الرُّقَى أَخْصَصَ مِنَ التَّعَوُّذِ، وَإِلَّا فَالْخِلَافُ فِي الرَّقَى مَشْهُورٌ، وَلَا خِلَافَ فِي مَشْرُوعِيَّةِ الْفَزَعِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالْإِلْتِجَاءِ إِلَيْهِ فِي كُلِّ مَا وَقَعَ وَمَا يَتَوَقَّعُ.

(١) حسن: مخرج في أحاديث الباب.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٥٧٤٨).

(٣) أخرجه البخاري برقم (٣٣٧١).

(٤) أخرجه الترمذي برقم (٣٤٣٧)، وهو كذلك في مسلم (٢٧٠٨).

(٥) حسن: مخرج في أحاديث الباب.

وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: الرُّقَى بِالْمُعَوَّذَاتِ وَغَيْرِهَا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ هُوَ الطَّبُّ الرُّوحَانِيُّ إِذَا كَانَ عَلَى لِسَانِ الْأَبْرَارِ مِنَ الْخَلْقِ حَصَلَ الشِّفَاءُ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَمَّا عَزَّ هَذَا النَّوعُ فَزَعَ النَّاسُ إِلَى الطَّبِّ الْجُسْمَانِيِّ، وَتِلْكَ الرُّقَى الْمَنْهِي عَنْهَا الَّتِي يَسْتَعْمِلُهَا الْمُعْزَمُ وَغَيْرُهُ مِمَّنْ يَدَّعِي تَسْخِيرَ الْجِنِّ لَهُ فَيَأْتِي بِأُمُورٍ مُشْتَبِهَةٍ مُرَكَّبَةٍ مِنْ حَقِّ وَبَاطِلٍ يَجْمَعُ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ مَا يَشُوْبُهُ مِنْ ذِكْرِ الشَّيَاطِينِ وَالِاسْتِعَانَةِ بِهِمْ وَالتَّعَوُّذُ بِمَرَدَّتِهِمْ، وَيُقَالُ: إِنَّ الْحَيَّةَ لِعَدَاوَتِهَا لِلْإِنْسَانِ بِالطَّبْعِ تُصَادِقُ الشَّيَاطِينِ لِكُونِهِمْ أَعْدَاءُ بَنِي آدَمَ فَإِذَا عَزَمَ عَلَى الْحَيَّةِ بِأَسْمَاءِ الشَّيَاطِينِ أَجَابَتْ وَخَرَجَتْ مِنْ مَكَانِهَا، وَكَذَا اللَّدِيغُ إِذَا رُقِيَ بِتِلْكَ الْأَسْمَاءِ سَالَتْ سَمُومُهَا مِنْ بَدَنِ الْإِنْسَانِ؛ فَلِذَلِكَ كُرِهَ مِنَ الرُّقَى مَا لَمْ يَكُنْ بِذِكْرِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ خَاصَّةً وَبِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ الَّذِي يُعْرَفُ مَعْنَاهُ لِيَكُونَ بَرِيئًا مِنَ الشَّرْكِ، وَعَلَى كَرَاهَةِ الرُّقَى بِغَيْرِ كِتَابِ اللَّهِ عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ **رحمته الله**: الرُّقَى ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ:

أَحَدُهَا: مَا كَانَ يُرْقَى بِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِمَّا لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ فَيَجِبُ اجْتِنَابُهُ لِئَلَّا يَكُونَ فِيهِ شَرٌّ أَوْ يُؤَدِّي إِلَى الشَّرْكِ.

الثَّانِي: مَا كَانَ بِكَلَامِ اللَّهِ أَوْ بِأَسْمَائِهِ؛ فَيَجُوزُ فَإِنْ كَانَ مَأْثُورًا فَيُسْتَحَبُّ.

الثَّالِثُ: مَا كَانَ بِأَسْمَاءِ غَيْرِ اللَّهِ مِنْ مَلِكٍ أَوْ صَالِحٍ أَوْ مُعْظَمٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ كَالْعَرْشِ.

قَالَ: فَهَذَا فَلَيْسَ مِنَ الْوَاجِبِ اجْتِنَابُهُ، وَلَا مِنَ الْمَشْرُوعِ الَّذِي يَتَضَمَّنُ الْإِلْتِمَاءَ إِلَى اللَّهِ، وَالتَّبَرُّكَ بِأَسْمَائِهِ؛ فَيَكُونُ تَرْكُهُ أَوْلَى^(١) إِلَّا أَنْ يَتَضَمَّنَ تَعْظِيمَ الْمُرْقَى بِهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُجْتَنَبَ كَالْحَلِفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى.

(١) بل الرقية بأسماء الملائكة، والأنبياء، والصالحين من الشرك بالله الذي يجب اجتنابه.

قال الحافظ: وَقَالَ الرِّبِيعُ: سَأَلْتُ الشَّافِعِيَّ عَنِ الرُّقْيَةِ فَقَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يُرْقَى بِكِتَابِ اللَّهِ وَمَا يُعْرَفُ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ قُلْتُ أَيْرْقِي أَهْلَ الْكِتَابِ الْمُسْلِمِينَ قَالَ نَعَمْ إِذَا رَقُوا بِمَا يُعْرَفُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَبِذِكْرِ اللَّهِ.

وفي "الموطأ" أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ لِلْيَهُودِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ تَرْقِي عَائِشَةَ رضي الله عنها: اَرْقِيهَا بِكِتَابِ اللَّهِ^(١). وروى ابن وهب عَنْ مَالِكٍ كَرَاهَةَ الرُّقْيَةِ بِالْحَدِيدَةِ وَالْمَلْحِ وَعَقْدِ الْخِيطِ وَالَّذِي يَكْتُبُ خَاتَمَ سُلَيْمَانَ وَقَالَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ الْقَدِيمِ.

وَقَالَ الْمَازِرِيُّ رحمته الله: اخْتَلَفَ فِي اسْتِرْقَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ فَأَجَازَهَا قَوْمٌ، وَكَرِهَهَا مَالِكٌ لِئَلَّا يَكُونَ مِمَّا بَدَّلُوهُ، وَأَجَابَ مَنْ أَجَازَ بِأَنَّ مِثْلَ هَذَا يَنْبَغُ أَنْ يَقُولُوهُ وَهُوَ كَالطَّبِّ سَوَاءٌ كَانَ غَيْرَ الْحَاقِيقِ لَا يُحْسِنُ أَنْ يَقُولَ وَالْحَاقِيقُ يَأْتِفُ أَنْ يُبَدِّلَ حِرْصًا عَلَى اسْتِمْرَارِ وَصْفِهِ بِالْحَذَقِ لِتَرْوِيجِ صِنَاعَتِهِ. وَالْحَقُّ أَنَّهُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَحْوَالِ وَسُئِلَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ عَنِ الْحُرُوفِ الْمُقْطَعَةِ فَمَنَعَ مِنْهَا مَا لَا يُعْرَفُ لِئَلَّا يَكُونَ فِيهَا كُفْرٌ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى مَنْ مَنَعَ الرُّقْيَ أَصْلًا فِي بَابِ مَنْ لَمْ يَرِقْ بَعْدَ خَمْسَةِ أَبْوَابٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. اهـ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٢٤/٢٨٣): كُلُّ اسْمٍ مَجْهُولٍ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَرْقِيَ بِهِ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَدْعُو بِهِ وَلَوْ عَرَفَ مَعْنَاهَا وَأَنَّهُ صَحِيحٌ لَكُرِهَ أَنْ يَدْعُو اللَّهَ بِغَيْرِ الْأَسْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ. اهـ

وقال ابن رجب رحمته الله في تفسير سورة الفاتحة في كلامه على الجمع بين حديث الباب، وما ورد عن النبي ﷺ من الرقية، قال: فيه جوابان؛

أحدهما: نسخه، وإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، لِأَنَّ الرُّقْيَ مَظَنَّةُ الشُّرْكِ، فَعُلِقَ

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٢/٩٤٣) عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ وَهِيَ تَشْتَكِي. وَيَهُودِيَّةٌ تَرْقِيهَا. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: اَرْقِيهَا بِكِتَابِ اللَّهِ. والأثر ظاهره الإرسال؛ لأن عمرة تحكي القصة، وهي لم تدرکہا، ولكن لعلها أخذتها عن عائشة رضي الله عنها؛ فقد كانت ملازمة لها، كثيرة الرواية عنها.

الحُكْمَ بِالْمِظَنَّةِ، ثُمَّ عُلِّقَ بِالْحَقِيقَةِ، لَا سِيَّما وَكَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ الْقَصْدُ حَسْمَ مَادَّةِ الشَّرِكِ بِالْكَلِيَّةِ، كَمَا نَهَى عَنِ الشُّرْبِ فِي الظُّرُوفِ لِأَنَّهَا مِظَنَّةُ السُّكْرِ، ثُمَّ رُخِّصَ فِيهَا.

والثاني: أَنْ يُحْمَلَ ذَلِكَ عَلَى مَا هُوَ شَرِكٌ فِي نَفْسِهِ، وَهُوَ أَظْهَرُ. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي كِتَابِ **«الاستغاثة»** (١/١١٨):

وَفِي **«الصحيح»** عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه أَنَّهُ قَالَ: «لَا بِأَسَ بِالرَّقَى مَا لَمْ تَكُنْ شَرِكًا»، فَنَهَى عَنِ الرَّقَى الَّتِي فِيهَا شَرِكٌ كَالَّتِي فِيهَا اسْتِعَاذَةٌ بِالْجَنِّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦].

وَلِهَذَا نَهَى الْعُلَمَاءُ عَنِ التَّعَازِيمِ وَالْأَقْسَامِ الَّتِي يَسْتَعْمِلُهَا بَعْضُ النَّاسِ فِي حَقِّ الْمَصْرُوعِ وَغَيْرِهِ الَّتِي تَتَضَمَّنُ الشَّرِكَ، بَلْ نَهَوْا عَنْ كُلِّ مَا لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ مِنْ ذَلِكَ؛ خَشْيَةً أَنْ يَكُونَ فِيهِ شَرِكٌ بِخِلَافِ مَا كَانَ مِنَ الرَّقَى. اهـ

٥ مسألة: حكم تعليق التيممة.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي **«التمهيد»** (١٧/١٦٣): وَهَذَا كُلُّهُ تَحْذِيرٌ وَمَنْعٌ مِّمَّا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَصْنَعُونَ، مِنْ تَعْلِيقِ التَّمَائِمِ وَالْقِلَائِدِ، يَظُنُّونَ أَنَّهَا تَقِيهِمْ وَتَصْرِفُ الْبَلَاءَ عَنْهُمْ، وَذَلِكَ لَا يَصْرِفُهُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ الْمَعَاوِي وَالْمُبْتَلَى، لَا شَرِيكَ لَهُ؛ فَنَهَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه عَمَّا كَانُوا يَصْنَعُونَ مِنْ ذَلِكَ فِي جَاهِلِيَّتِهِمْ. اهـ

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ رحمته الله فِي **«النهاية»**: التَّمَائِمُ: جَمْعُ تَمِيمَةٍ، وَهِيَ خَرَزَاتُ كَانَتْ الْعَرَبُ تُعَلِّقُهَا عَلَى أَوْلَادِهِمْ يَتَّقُونَ بِهَا الْعَيْنَ فِي زَعْمِهِمْ؛ فَأَبْطَلَهَا الْإِسْلَامُ. قَالَ: كَأَنَّهُمْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّهَا تَمَامُ الدَّوَاءِ وَالشِّفَاءِ، وَإِنَّمَا جَعَلَهَا شَرَكًا؛ لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا بِهَا دَفْعَ الْمَقَادِيرِ الْمَكْتُوبَةِ عَلَيْهِمْ؛ فَطَلَبُوا دَفْعَ الْأَذَى مِنْ غَيْرِ اللَّهِ الَّذِي هُوَ دَافِعُهُ. اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ رحمته الله فِي **«الفتح»** (٥٧٣٥): وَالتَّمَائِمُ جَمْعُ تَمِيمَةٍ وَهِيَ خَرَزٌ أَوْ قِلَادَةٌ تُعَلَّقُ فِي الرَّأْسِ كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ ذَلِكَ يَدْفَعُ الْأَفَاتِ وَالتَّوَلُّةَ بِكَسْرِ الْمُشَنَّةِ وَفَتْحِ الْوَاوِ وَاللَّامِ مُحَقَّفًا شَيْءٌ كَانَتْ الْمَرْأَةُ تَجَلِبُّ بِهِ

مَحَبَّةَ زَوْجِهَا وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ السَّحْرِ وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنَ الشَّرْكِ لِإِنَّهُمْ أَرَادُوا دَفْعَ الْمَضَارِّ وَجَلَبَ الْمَنَافِعِ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ. اهـ

وقال الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمته الله في "كتاب التوحيد": مِنَ الشَّرْكِ لُبْسُ الْحَلَقَةِ وَالْخَيْطِ وَنَحْوِهِمَا لِرَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَتُ ضَرِّيَ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هِيَ مُمْسِكَةٌ بِرَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨].

قال أبو عبد الله: وقد جاءت آثار عن الصحابة في الحكم على ذلك بأنه شرك:
قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ رحمته الله فِي "الْمُصَنَّفِ" (٧/ ٣٧٣):
حَدَّثَنَا شِبَابَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: مَوْضِعُ التَّمِيمَةِ مِنَ الْإِنْسَانِ وَالطُّفْلِ شَرْكٌ.
إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، رِجَالُهُ رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ رحمته الله فِي "الْمُصَنَّفِ" (٧/ ٣٧٣):
حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: دَخَلَ عَلَيَّ عَلَى رَجُلٍ يَعُوذُهُ، فَوَجَدَ فِي عَضْدِهِ خَيْطًا، قَالَ: فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: خَيْطٌ رَفِي لِي فِيهِ، فَقَطَعَهُ، ثُمَّ قَالَ: لَوْ مِتَّ مَا صَلَّيْتُ عَلَيْكَ.
إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، رِجَالُهُ رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ.

وقال ابن أبي حاتم رحمته الله في تفسيره سورة يوسف آية (١٠٦): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِشْكَابٍ، ثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ ثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ عِزَّةٍ قَالَ: دَخَلَ حُذَيْفَةُ عَلَى مَرِيضٍ فَرَأَى فِي عَضْدِهِ سِيرًا فَقَطَعَهُ أَوْ انْتَزَعَهُ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦].
رجال إسناده ثقات؛ إلا أن عِزَّةً لم يسمع من حُذَيْفَةَ رحمته الله، ولكن للأثر طريق أخرى يتقوى بها:

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ رحمته الله فِي "الْمُصَنَّفِ" (٧/ ٣٧٣):

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ يَزِيدَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: انْطَلَقَ حَدِيثُهُ إِلَى رَجُلٍ مِنَ النَّخَعِ يَعُودُهُ، فَانْطَلَقَ وَانْطَلَقَتْ مَعَهُ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ وَدَخَلَتْ مَعَهُ، فَلَمَسَ عَصْدَهُ، فَرَأَى فِيهِ خَيْطًا، فَأَخَذَهُ فَقَطَعَهُ، ثُمَّ قَالَ: لَوِمْتَ وَهَذَا فِي عَصْدِكَ مَا صَلَّيْتُ عَلَيْكَ.

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ؛ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ ضَعِيفٌ، وَالْأَثَرُ حَسَنٌ بِالطَّرِيقَيْنِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ غُفَرَ اللَّهُ لَهُ: التَّعْلِيقُ لِلتَّمَائِمِ قَدْ يَكُونُ شَرْكًَا أَكْبَرَ، وَقَدْ يَكُونُ شَرْكًَا أَصْغَرَ، وَذَلِكَ بِاخْتِلَافِ مَا يَكُونُ فِي قَلْبِ صَاحِبِهِ؛ فَيَكُونُ شَرْكًَا أَكْبَرَ إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّهَا تَدْفِعُ الضَّرَرَ، وَتَجْلِبُ النِّفْعَ بِنَفْسِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَتُ ضُرِّيَّهِ﴾ [الزمر: ٣٨] الْآيَةُ، وَيَكُونُ شَرْكًَا أَصْغَرَ، إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ الَّذِي يَدْفِعُ الضَّرَرَ، وَيَجْلِبُ النِّفْعَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَكِنْ جَعَلَ التَّعْلِيقَ سَبَبًا؛ فَهَذَا شَرْكَ أَصْغَرَ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ مَا لَيْسَ سَبَبًا شَرْعِيًّا، وَلَا قَدَرِيًّا سَبَبًا؛ وَلِأَنَّهُ ذَرِيعَةٌ إِلَى الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ، وَانْتَشَرَ بَيْنَ النَّاسِ يَصِلُ إِلَى أَنْ يَظُنَّ أَنَّ النِّفْعَ وَالضَّرَرَ مِنْهُمَا.

وَيُحْمَلُ كَلَامُ عَلِيٍّ وَحَدِيثُهُ رحمته الله مَا عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ عَلَقَهُ، وَهُوَ يَظُنُّ فِيهِ اعْتِقَادَ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، يَظُنُّ أَنَّ مِنَ النِّفْعِ وَالضَّرَرِ، وَهَذَا شَرْكَ أَكْبَرَ. أَوْ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُمَا أَرَادَا الزَّجْرَ عَنْ هَذَا الْعَمَلِ، وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى حَدِّ الْكُفْرِ، وَهَذَا قَدْ وَرَدَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ، وَهُوَ أَنَّهُمْ يَتْرَكُونَ الصَّلَاةَ عَلَى مَرْتَكِبِي بَعْضِ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ كَمَا تَرَكَ النَّبِيُّ صلوات الله عليه الصَّلَاةَ عَلَى مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ^(١).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٩٧٨) عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رحمته الله.

٦) الأسباب التي يجوز فعلها، ولا تنافي التوحيد:

الأسباب قسمان: أسباب عرفت بالشرع، وهي الشرعية. وأسباب عرفت بالتجربة، وهي القدرية، فالأسباب القدرية هي التي عرفت بالتجربة، وكان أثرها ظاهراً، ومعنى (أثرها ظاهراً): أن تكون هناك علاقة بين هذا، وهذا، فلو تتابع الناس على عمل شيء ليس له أثر ظاهر، وليس من الأسباب الشرعية فلا يعد بذلك سبباً قدرياً، بل هو من تزيين الشيطان لهم، لكن لو علم أن بعض الأمراض ينفع فيها ربط خيط في عرق مثلاً، مع وجود علاقة بينهما؛ فإنه ليس بمحرم، لكن لو ربط من الحمى؛ فإنه ليس هناك أثر ظاهر بينهما؛ فلا يجوز حتى ولو شفي المريض؛ فإنه لا يعتمد على هذا؛ لأنه من تزيين الشيطان؛ فإنه قد يوجد ألم من الآلام بسبب أن الشيطان ينخس فيه، فلما يفعلون هذا الأمر المبتدع كالخيط يكف شره، فيظن الناس أن هذا بسبب تعليق الخيط مثلاً.

٧) وجوب العمل بالأسباب الشرعية التي أمر الله بها والتحذير من الاعتماد

عليها:

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رحمه الله كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٨/١٣٧):

قَالَ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ: تَكَلَّمَ قَوْمٌ مِنَ النَّاسِ فِي إِبْطَالِ الْأَسْبَابِ وَالْقُوَى وَالطَّبَائِعِ فَأَضْحَكُوا الْعُقَلَاءَ عَلَى عُقُولِهِمْ. ثُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ لَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَقُولَ إِنَّهُ شَبِعَ بِالْحُبْزِ وَرُويَ بِالْمَاءِ بَلْ يَقُولُ شَبِعْتُ عِنْدَهُ وَرُويَتْ عِنْدَهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ الشَّبَعَ وَالرَّيَّ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْحَوَادِثِ عِنْدَ هَذِهِ الْمُفْتَرِئَاتِ بِهَا عَادَةٌ؛ لَا بِهَا، وَهَذَا خِلَافُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ۖ حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ ۖ مِنْ كُلِّ

الْثَّمَرَاتِ ﴿[الأعراف: ٥٧] الآية، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُنْزِلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤].

وَقَالَ تَعَالَى ﴿فَتِلْوُهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [التوبة: ١٤]، وَقَالَ ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا لِأَحَدٍ الْحُسَيْنِيِّ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا﴾ [التوبة: ٥٢].

وَقَالَ ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبْرَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ۝١﴾ [ق: ٩]، وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩٩]، وَقَالَ تَعَالَى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا﴾ [فاطر: ٢٧]، وَقَالَ تَعَالَى ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ﴾ [النحل: ١٠]، ﴿يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَبَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [النحل: ١١].

وَقَالَ تَعَالَى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦] - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦]، وَقَالَ ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا﴾ [المائدة: ١٥]، ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٦]، وَمِثْلُ هَذَا فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ.

وَكَذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ عَلَى أَهْلِهَا ظُلْمَةً وَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ نُورًا»^(١) وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ.

(١) أخرجه بنحوه مسلم (٩٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهذه اللفظة قد أعلت؛ فالحديث في الصحيحين وغيرهما بدون هذه الزيادة، وقد قال الحافظ في «الفتح» (١٣٣٧): هي زيادة مدرجة في هذا الإسناد من مراسيل ثابت. بين ذلك غير واحد من أصحاب حماد بن زيد، وقد أوضحت ذلك بدلائله في كتاب «بيان المدرج».

وَنَظِيرُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَبْطَلُوا الْأَسْبَابَ الْمُقَدَّرَةَ فِي خَلْقِ اللَّهِ مَنْ أَبْطَلَ الْأَسْبَابَ الْمَشْرُوعَةَ فِي أَمْرِ اللَّهِ؛ كَالَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّ مَا يَحْصُلُ بِالدُّعَاءِ وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْخَيْرَاتِ إِنْ كَانَ مُقَدَّرًا حَصَلَ بِدُونِ ذَلِكَ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُقَدَّرًا لَمْ يَحْصُلْ بِذَلِكَ. وَهَؤُلَاءِ كَالَّذِينَ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: «أَفَلَا نَدْعُ الْعَمَلَ وَنَتَّكِلُ عَلَى الْكِتَابِ؟ فَقَالَ لَا. اْعْمَلُوا فَكُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ»^(١). وَفِي السُّنَنِ أَنَّهُ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَرَأَيْتَ أَدْوِيَّةً تَنْدَاوِي بِهَا، وَرُقَى نَسْتَرُقِي بِهَا؛ وَتُقَاةً نَتَّقِيهَا؛ هَلْ تَرُدُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ شَيْئًا؟ فَقَالَ: «هِيَ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ»^(٢).

وَلِهَذَا قَالَ مَنْ قَالَ مِنَ الْعُلَمَاءِ: الْإِلْتِفَاتُ إِلَى الْأَسْبَابِ شِرْكٌ فِي التَّوْحِيدِ وَمَحْوُ الْأَسْبَابِ أَنْ تَكُونَ أَسْبَابًا تَغْيِيرٌ فِي وَجْهِ الْعَقْلِ؛ وَالْإِعْرَاضُ عَنِ الْأَسْبَابِ بِالْكُلِّيَّةِ قَدْحٌ فِي الشَّرْعِ.

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ خَلَقَ الْأَسْبَابَ وَالْمُسَبَّبَاتِ؛ وَجَعَلَ هَذَا سَبَبًا لِهَذَا فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ إِنْ كَانَ هَذَا مُقَدَّرًا حَصَلَ بِدُونِ السَّبَبِ وَإِلَّا لَمْ يَحْصُلْ؛ جَوَابُهُ أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِالسَّبَبِ وَلَيْسَ مُقَدَّرًا بِدُونِ السَّبَبِ؛ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ لِلْجَنَّةِ أَهْلًا خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ؛ وَخَلَقَ لِلنَّارِ أَهْلًا خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ»^(٣) وَقَالَ ﷺ: «اْعْمَلُوا فَكُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَسَيُسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ. وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَسَيُسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ»^(٤).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ يُرْسَلُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ فَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ

(١) أخرجه البخاري (٤٩٤٥)، ومسلم (٢٦٤٧) عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ضعيف: أخرجه أحمد (١٥٤٧٤)، والترمذي (٢٠٦٥)، وابن ماجه (٣٤٣٧) من طريق أبي خزيمة عن أبيه به، وهو حديث ضعيف في إسناده أبو خزيمة، وهو مجهول.

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٦٢) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) أخرجه البخاري (٤٩٤٥)، ومسلم (٢٦٤٧) عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كَلِمَاتٍ فَيَقَالُ أَكْتُبْ رِزْقَهُ وَعَمَلَهُ وَأَجَلَهُ وَشَقِيَّ أَوْ سَعِيدٌ ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ. قَالَ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلٍ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ؛ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلٍ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلٍ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ؛ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلٍ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا^(١). انتهى

قال الحافظ ابن رجب **رحمته الله** في **”جامع العلوم والحكم“** (حديث / ٤٩):

واعلم أن تحقيق التوكل لا ينافي السعي في الأسباب التي قدر الله سبحانه المقدورات بها ، وجرت سنته في خلقه بذلك ، فإن الله تعالى أمر بتعاطي الأسباب مع أمره بالتوكل ، فالسعي في الأسباب بالجوارح طاعة له ، والتوكل بالقلب عليه إيمان به، كما قال الله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١]، وقال: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠]، وقال: ﴿فَإِذَا فُضِّيتِ الصَّلَوةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْغَوْا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠] . وقال سهل التستري: من طعن في الحركة - يعني: في السعي والكسب - فقد طعن في السنة ، ومن طعن في التوكل، فقد طعن في الإيمان ، فالتوكل حال النبي **ﷺ** ، والكسب سنته ، فمن عمل على حاله ، فلا يترك سنته. اهـ

٨ مسألة الفرق بين التوكل على الله ، والعجز عن العمل :

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ **رحمته الله** في **”كتابه الروح“** (ص ٢٥٤):
وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّوَكُّلِ وَالْعَجْزِ: أَنَّ التَّوَكُّلَ عَمَلُ الْقَلْبِ وَعِبُودِيَّةٌ؛ اعْتِمَادًا عَلَى اللَّهِ وَثِقَةً بِهِ، وَالتَّجَاءُ إِلَيْهِ، وَتَفْوِيضًا إِلَيْهِ، وَرِضًا بِمَا يَقْضِيهِ لَهُ؛ لَعَلَّمَهُ بِكَفَايَتِهِ سُبْحَانَهُ وَحَسَنَ اخْتِيَارِهِ لِعَبْدِهِ؛ إِذَا فُوضَ إِلَيْهِ مَعَ قِيَامِهِ بِالْأَسْبَابِ الْمَأْمُورِ بِهَا، وَاجْتِهَادِهِ فِي تَحْصِيلِهَا فَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ** أَعْظَمَ الْمُتَوَكِّلِينَ، وَكَانَ يَلْبَسُ لَامَتَهُ

(١) أخرجه البخاري (٣٣٣٢)، ومسلم (٢٦٤٣) عن ابن مسعود **رضي الله عنه**.

وَدِرْعُهُ، بَلْ ظَاهِرُ يَوْمٍ أَحَدٍ بَيْنَ دَرْعَيْنِ، وَاخْتَفَى فِي الْغَارِ ثَلَاثًا؛ فَكَانَ مَتَوَكِّلًا فِي السَّبَبِ، لَا عَلَى السَّبَبِ

وَأَمَّا الْعَجْزُ فَهُوَ تَعْطِيلُ الْأَمْرَيْنِ، أَوْ أَحَدَهُمَا؛

فَإِمَّا أَنْ يَعْطِلَ السَّبَبُ؛ عَجْزًا مِنْهُ، وَيَزْعُمُ أَنَّ ذَلِكَ تَوَكَّلَ، وَلِعَمَرُ اللَّهِ إِنَّهُ لِعَجْزٌ وَتَفْرِيطٌ.

وَإِمَّا أَنْ يَقُومَ بِالسَّبَبِ؛ نَاطِرًا إِلَيْهِ، مُعْتَمِدًا عَلَيْهِ، غَافِلًا عَنِ الْمُسَبَّبِ مَعْرُضًا عَنْهُ، وَإِنْ خَطَرَ بِيَالِهِ؛ لَمْ يَثْبِتْ مَعَهُ ذَلِكَ الْخَاطِرُ، وَلَمْ يَلْقُ قَلْبَهُ بِهِ تَعْلُقًا تَامًا بِحَيْثُ يَكُونُ قَلْبُهُ مَعَ اللَّهِ، وَبَدَنُهُ مَعَ السَّبَبِ، فَهَذَا تَوَكَّلَهُ عَجْزٌ، وَعَجْزُهُ تَوَكَّلَ.

وَهَذَا مَوْضِعُ انْقِسَامِ فِيهِ النَّاسِ طَرَفَيْنِ وَوَسْطًا؛

فَاحِدِ الطَّرَفَيْنِ عَطَلَ الْأَسْبَابَ مُحَافَظَةً عَلَى التَّوَكُّلِ.

وَالثَّانِي؛ عَطَلَ التَّوَكُّلَ مُحَافَظَةً عَلَى السَّبَبِ.

وَالْوَسْطُ؛ عِلْمُ أَنَّ حَقِيقَةَ التَّوَكُّلِ، لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْقِيَامِ بِالسَّبَبِ؛ فَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ فِي نَفْسِ السَّبَبِ، وَأَمَّا مَنْ عَطَلَ السَّبَبَ، وَزَعَمَ أَنَّهُ مَتَوَكَّلٌ؛ فَهُوَ مَغْرُورٌ مَخْدُوعٌ مَتَمَنُّ كَمَنْ عَطَلَ النِّكَاحَ وَالتَّسْرِيَّ، وَتَوَكَّلَ فِي حُصُولِ الْوَلَدِ، وَعَطَلَ الْحَرْثَ وَالْبَذْرَ وَتَوَكَّلَ فِي حُصُولِ الزَّرْعِ، وَعَطَلَ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ، وَتَوَكَّلَ فِي حُصُولِ الشَّبَعِ وَالرِّيِّ. فَالتَّوَكُّلُ نَظِيرُ الرَّجَاءِ، وَالْعَجْزُ نَظِيرُ التَّمَنِّيِّ.

فَحَقِيقَةُ التَّوَكُّلِ؛ أَنْ يَتَّخِذَ الْعَبْدُ رَبَّهُ وَكَيْلًا لَهُ، قَدْ فَوَّضَ إِلَيْهِ كَمَا يُفَوِّضُ

الْمُؤَكَّلَ إِلَى وَكَيْلِهِ، لِلْعَالَمِ بِكِفَايَتِهِ، وَنَهَضَتِهِ وَنَصَحَتِهِ وَأَمَانَتِهِ وَخَبَرَتِهِ وَحَسَنَ اخْتِيَارِهِ. وَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ قَدْ أَمَرَ عَبْدَهُ بِالْاِحْتِيَالِ، وَتَوَكَّلَ لَهُ أَنْ يَسْتَخْرِجَ لَهُ مِنْ حِيلَتِهِ مَا يَصْلَحُهُ فَأَمَرَهُ أَنْ يَحْرَثَ وَيَبْذُرَ، وَيَسْعَى وَيَطْلُبَ رِزْقَهُ فِي ضَمَانِ ذَلِكَ كَمَا قَدَرَهُ سُبْحَانَهُ وَدَبَّرَهُ، وَاقْتَضَتْهُ حُكْمَتُهُ وَأَمَرَهُ أَنْ لَا يَلْقُ قَلْبَهُ بِغَيْرِهِ، بَلْ يَجْعَلَ رَجَاءَهُ لَهُ وَخَوْفَهُ مِنْهُ وَثِقَتَهُ بِهِ، وَتَوَكَّلَهُ عَلَيْهِ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ الْمَلِي بِالْوَكَاالَةِ، الْوَفِيُّ بِالْكَفَالَةِ فَالْعَاجِزُ مَنْ رَمَى هَذَا كُلَّهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ، وَقَعَدَ كَسْلَانًا طَالِبًا لِلرَّاحَةِ مَوْثِرًا لِلدَّعَةِ،

يَقُولُ: الرِّزْقُ يَطْلُبُ صَاحِبَهُ كَمَا يَطْلُبُهُ أَجَلُهُ، وَسَيَأْتِينِي مَا قَدَرَ لِي عَلَى ضَعْفِي، وَلَنْ أَنَالُ مَا لَمْ يَقْدِرْ لِي مَعَ قُوَّتِي، وَلَوْ أَنِّي هَرَبْتُ مِنْ رِزْقِي كَمَا أَهْرَبُ مِنَ الْمَوْتِ لِلْحَقْنِيِّ. فَيُقَالُ لَهُ: نَعَمْ هَذَا كُلُّهُ حَقٌّ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الرِّزْقَ مُقَدَّرٌ فَمَا يَدْرِيكَ كَيْفَ قَدَرَ لَكَ بِسَعِيكَ، أَمْ بِسَعْيِ غَيْرِكَ، وَإِذَا كَانَ بِسَعِيكَ، فَبِأَيِّ سَبَبٍ، وَمِنْ أَيِّ وَجْهِ، وَإِذَا خَفِيَ عَلَيْكَ هَذَا كُلُّهُ؛ فَمَنْ أَتَى عَلِمْتَ أَنَّهُ يَقْدِرُ لَكَ إِيَّانَهُ عَفْوًا بِلَا سَعْيٍ، وَلَا كَدٍّ، فَكَمْ مِنْ شَيْءٍ سَعَيْتَ فِيهِ؛ فَقَدِرْ لَغَيْرِكَ، وَكَمْ مِنْ شَيْءٍ سَعَى فِيهِ غَيْرُكَ؛ فَقَدِرْ لَكَ رِزْقًا؛ فَإِذَا رَأَيْتَ هَذَا عَيَانًا؛ فَكَيْفَ عَلِمْتَ أَنَّ رِزْقَكَ كُلُّهُ بِسَعْيِ غَيْرِكَ.

وَأَيْضًا فَهَذَا الَّذِي أوردته عَلَيْكَ النَّفْسُ يَجِبُ عَلَيْكَ طَرْدُهُ فِي جَمِيعِ الْأَسْبَابِ مَعَ مَسِيبَاتِهَا حَتَّى فِي أَسْبَابِ دُخُولِ الْجَنَّةِ، وَالنَّجَاةِ مِنَ النَّارِ؛ فَهَلْ تَعْطِلُهَا اعْتِمَادًا عَلَى التَّوَكُّلِ أَمْ تَقُومُ بِهَا مَعَ التَّوَكُّلِ، بَلْ لَنْ تَخْلُو الْأَرْضَ مِنْ مَتَوَكِّلٍ صَبَرَ نَفْسَهُ لِلَّهِ، وَمَلَأَ قَلْبَهُ مِنَ الثِّقَةِ بِهِ وَرَجَائِهِ، وَحَسَنَ الظَّنِّ بِهِ فَضَاقَ قَلْبُهُ مَعَ ذَلِكَ عَنْ مُبَاشَرَةِ بَعْضِ الْأَسْبَابِ؛ فَسَكَنَ قَلْبُهُ إِلَى اللَّهِ، وَاطْمَأَنَّ إِلَيْهِ وَوَثِقَ بِهِ، وَكَانَ هَذَا مِنْ أَقْوَى أَسْبَابِ حُصُولِ رِزْقِهِ فَلَمْ يَعْطِلِ السَّبَبَ، وَإِنَّمَا رَغِبَ عَنْ سَبَبٍ إِلَى سَبَبٍ أَقْوَى مِنْهُ، فَكَانَ تَوَكُّلُهُ أَوْثَقَ الْأَسْبَابِ عِنْدَهُ؛ فَكَانَ اسْتِغَالَ قَلْبَهُ بِاللَّهِ وَسُكُونُهُ إِلَيْهِ وَتَضَرُّعُهُ إِلَيْهِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ اسْتِغَالِهِ بِسَبَبٍ يَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ أَوْ مِنْ كَمَالِهِ؛ فَلَمْ يَتَّسِعْ قَلْبُهُ لِلْأَمْرَيْنِ، فَأَعْرَضَ أَحَدَهُمَا إِلَى الْآخَرِ وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا أَكْمَلُ حَالًا مِمَّنْ امْتَلَأَ قَلْبَهُ بِالسَّبَبِ، وَاسْتِغَالَ بِهِ عَنْ رَبِّهِ.

وَأَكْمَلُ مِنْهُمَا مَنْ جَمَعَ الْأَمْرَيْنِ، وَهِيَ حَالُ الرُّسُلِ وَالصَّحَابَةِ فَقَدْ كَانَ زَكْرِيَّا نَجَارًا، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ نوحًا أَنْ يَصْنَعَ السَّفِينَةَ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الصَّحَابَةِ مَنْ يَعْطِلُ السَّبَبَ؛ اعْتِمَادًا عَلَى التَّوَكُّلِ، بَلْ كَانُوا أَقْوَمَ النَّاسِ بِالْأَمْرَيْنِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ بَذَلُوا جُهْدَهُمْ فِي مُحَارَبَةِ أَعْدَاءِ الدِّينِ بِأَيْدِيهِمْ وَأَلْسِنَتِهِمْ، وَقَامُوا فِي ذَلِكَ بِحَقِيقَةِ التَّوَكُّلِ وَعَمَرُوا أَمْوَالَهُمْ وَأَصْلَحُوهَا، وَأَعَدُّوا لِأَهْلِيهِمْ كَفَايَتَهُمْ مِنَ الْقُوَّةِ اقْتِدَاءً بِسَيِّدِ الْمُتَوَكِّلِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَه.

٩) بعض الضوابط الشرعية عند العمل بالأسباب المأمور بها.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رحمته الله، كَمَا فِي «جَمُوعِ الْفَتَاوَى» (١/ ١٣٧):
وَمَعَ عِلْمِ الْمُؤْمِنِ أَنَّ اللَّهَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكُهُ فَإِنَّهُ لَا يُنْكِرُ مَا خَلَقَهُ اللَّهُ مِنْ
الْأَسْبَابِ كَمَا جَعَلَ الْمَطَرَ سَبَبًا لِإِنْبَاتِ النَّبَاتِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ
السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ ﴿وَمَا جَعَلَ
الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ سَبَبًا لِمَا يَخْلُقُهُ بِهِمَا وَمَا جَعَلَ الشَّفَاعَةَ وَالِدُعَاءَ سَبَبًا لِمَا يَقْضِيهِ
بِذَلِكَ مِثْلَ صَلَاةِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى جِنَازَةِ الْمَيِّتِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي يَرَحِمُهُ
اللَّهُ بِهَا وَيُثِيبُ عَلَيْهَا الْمُصَلِّينَ عَلَيْهِ؛ لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ فِي الْأَسْبَابِ ثَلَاثَةُ
أُمُورٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ السَّبَبَ الْمُعَيَّنَ لَا يَسْتَقِيلُ بِالْمَطْلُوبِ بَلْ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنْ أَسْبَابٍ أُخَرَ
وَمَعَ هَذَا فَلَهَا مَوَانِعُ. فَإِنْ لَمْ يُكْمَلِ اللَّهُ الْأَسْبَابَ وَيَدْفَعِ الْمَوَانِعَ: لَمْ يَحْصُلِ
الْمَقْصُودُ وَهُوَ - سُبْحَانَهُ - مَا شَاءَ كَانَ - وَإِنْ لَمْ يَشَأْ النَّاسُ - وَمَا شَاءَ النَّاسُ لَا
يَكُونُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ.

الثَّانِي: أَنْ لَا يَجُوزَ أَنْ يَعْتَقَدَ أَنَّ الشَّيْءَ سَبَبٌ إِلَّا بِعِلْمٍ فَمَنْ أَثْبَتَ شَيْئًا سَبَبًا بِلَا
عِلْمٍ أَوْ يُخَالِفُ الشَّرْعَ: كَانَ مُبْطَلًا مِثْلَ مَنْ يَظُنُّ أَنَّ النَّذْرَ سَبَبٌ فِي دَفْعِ الْبَلَاءِ
وَحُصُولِ النِّعَمَاءِ. وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ وَقَالَ:
«إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ»^(١).

الثَّالِثُ: أَنَّ الْأَعْمَالَ الدِّينِيَّةَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُتَّخَذَ مِنْهَا شَيْءٌ سَبَبًا إِلَّا أَنْ تَكُونَ
مَشْرُوعَةً؛ فَإِنَّ الْعِبَادَاتِ مَبْنَاهَا عَلَى التَّوْقِيفِ؛ فَلَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُشْرِكَ بِاللَّهِ فَيَدْعُو
غَيْرَهُ - وَإِنْ ظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ سَبَبٌ فِي حُصُولِ بَعْضِ أَغْرَاضِهِ - وَكَذَلِكَ لَا يُعْبُدُ اللَّهُ بِالْبَدْعِ
الْمُخَالَفَةِ لِلشَّرِيعَةِ - وَإِنْ ظَنَّ ذَلِكَ - فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ قَدْ تَعَيَّنَ الْإِنْسَانُ عَلَى بَعْضِ

(١) أخرجه البخاري (٦٦٠٨)، ومسلم (١٦٣٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

مَقَاصِدِهِ إِذَا أَشْرَكَ وَقَدْ يَحْصُلُ بِالْكَفْرِ وَالْفُسُوقِ وَالْعِصْيَانِ بَعْضُ أَغْرَاضِ الْإِنْسَانِ فَلَا يَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ إِذْ الْمَفْسَدَةُ الْحَاصِلَةُ بِذَلِكَ أَعْظَمُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ الْحَاصِلَةِ بِهِ إِذْ الرَّسُولُ ﷺ بُعِثَ بِتَحْصِيلِ الْمَصَالِحِ وَتَكْمِيلِهَا وَتَعْطِيلِ الْمَفَاسِدِ وَتَقْلِيلِهَا فَمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ: فَمَصْلَحَتُهُ رَاجِحَةٌ وَمَا نَهَى عَنْهُ: فَمَفْسَدَتُهُ رَاجِحَةٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

١٠ مسألة: بيان معنى تقليد الإبل وغيرها الأوتار وحكم ذلك.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «كِتَابَةِ الْفُرُوسِيَّةِ» (ص ١٣٤): وَفِي هَذَا قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَرْكَبُ عَلَيْهَا، وَيَقْلِدُهَا فِي الْأَخْذِ بِالْأُوتَارِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَهِيَ الذُّحُولُ وَالْعِدَاوَاتُ الَّتِي بَيْنَ الْقَبَائِلِ.

الثَّانِي وَهُوَ الصَّحِيحُ: أَنَّ لَا يَقْلِدُهَا وَتَرًّا مِنْ أَجْلِ الْعَيْنِ، كَمَا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ تَفْعَلُهُ، وَكَذَلِكَ لَا يَعْلُقُ عَلَيْهَا خِرْزَةَ وَلَا عِظْمًا وَلَا تَمِيمَةً؛ فَإِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ. اهـ
قَالَ الْإِمَامُ الْبَغَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» (٢٧/١١):

تَأُولُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ أَمْرُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَطْعِ الْقَلَائِدِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَجْلِ الْعَيْنِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَشْدُونَ بِتِلْكَ الْأُوتَارِ وَالْقَلَائِدِ وَالتَّمَائِمِ، وَيَعْلُقُونَ عَلَيْهَا الْعُودَ، يَظُنُّونَ أَنَّهَا تَعْصِمُ مِنَ الْآفَاتِ، فَنَهَايَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهَا، وَأَعْلَمَهُمْ أَنَّهَا لَا تَرُدُّ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ شَيْئًا. اهـ

١١ مسألة: إذا كان المعلق من القرآن والأذكار الشرعية فهل يجوز ذلك؟

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْمَجِيدِ» بَابِ رَقْمِ (٦):
اخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ تَعْلِيقِ التَّمَائِمِ الَّتِي مِنَ الْقُرْآنِ، وَأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ؛ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يَجُوزُ ذَلِكَ. وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا رُويَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا^(١)، وَبِهِ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الْبَاقِرُ، وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ، وَحَمَلُوا

(١) أَثَرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/١٨١)، وَفِيهِ عَنْ عُنْتِ بْنِ إِسْحَاقَ؛ فَهُوَ ضَعِيفٌ. وَأَثَرُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٤/٢١٧) وَابَيْهَقِيُّ (٩/٣٥٠) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، أَنَّهَا قَالَتْ: «التَّمِيمَةُ مَا عُلِقَتْ قَبْلَ الْبَلَاءِ لَا بَعْدَهُ»، وَقَوْلُهَا هَذَا لَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي جَوَازِ تَعْلِيقِ التَّمَائِمِ الَّتِي =

الحديث على التمام التي فيها شرك.

وقالت طائفة: لا يجوز ذلك. وبه قال ابن مسعود، وابن عباس، وهو ظاهر قول حذيفة، وعقبة بن عامر، وابن عكيم^(١)، وبه قال جماعة من التابعين، منهم أصحاب ابن مسعود، وأحمد في رواية اختارها كثير من أصحابه، وجزم بها المتأخرون، واحتجوا بهذا الحديث -يعني حديث ابن مسعود- وما في معناه.

قال: وهذا هو الصحيح؛ لوجود ثلاثة تظهر للمتأمل:

الأول: عموم النهي، ولا مُخَصَّصَ للعموم. **الثاني:** سدُّ الذريعة؛ فإنه يُفْضَى إلى تعليق ما ليس كذلك. **الثالث:** أنه إذا عُلِّق؛ فلا بد أن يمتنه المَعْلَق بحمله معه في حال قضاء الحاجة والاستنجاء، ونحو ذلك. اهـ

= من القرآن، وإنما هي فسرت معنى التيممة التي جاءت في الأحاديث، ولا يُفهم منه جواز تعليقها بعد وقوع البلاء.

(١) قول ابن مسعود رضي الله عنه أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧١/٧) وابن بطة في "الإبانة" (١٤١٩، ١٤٢٦) والخلال في "السنة" (٨٩٢) وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٦٨/٥) من طرق يصح بها، وأثر ابن عباس لم نجده مسنداً، أخرجه وكيع كما في "الآداب الشرعية" لابن مفلح (٨١/٣)، ولم يذكر إسناده.

وظاهر قول حذيفة استنبطوه من فعله عند أن قطع الخيط، وقال: لومتَّ وهو عليك ما صليت عليك. جاء في بعض الروايات أنه رُقِيَ له فيه. وقد تقدم الكلام على الأثر، وليس في الطريقتين ذكر الرقية، وليس مقيداً بأنها من القرآن، ولكن جاء التقييد بالقرآن عند وكيع كما في "الآداب الشرعية" لابن مفلح، ولم يذكر له سنداً. انظر: "المصنف" (٣٧٣، ٣٧١/٧)، "الآداب الشرعية" (٨١/٣).

وأما أثر عقبة بن عامر؛ فأخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٣/٧) بإسناد صحيح.

وأما أثر ابن عكيم فهو عند أحمد (٣١٠/٤)، والترمذي (٢٠٧٢)، والحاكم (٢١٦/٤)، من طريق: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى يرويه عن أخيه عيسى بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عكيم، عن النبي ﷺ، وعيسى لم يلق عبد الله بن عكيم كما قال ابن قانع عقب هذا الحديث من "معجم الصحابة" (١١٧/٢)، ومحمد بن عبد الرحمن ضعيف لسوء حفظه. وعلى هذا لم يوجد من الصحابة من صرَّح بالجواز، وأما أثر عائشة رضي الله عنها؛ فمحتمل، وأثر عبد الله بن عمرو بن العاص فيه عنعنة ابن إسحاق.

قال أبو عبد الله غفر الله له: وقد قال بالجواز مالك وإسحاق وأحمد في رواية فيما إذا علق بعد نزول البلاء لا قبله، كما في **«التمهيد»** (١٧/١٦١، ١٦٥) و**«زاد المعاد»** (٤/٣٥٧)، واختاره ابن عبد البر والبيهقي (٩/٣٥٠).

وقال بالجواز أيضاً عطاء وسعيد بن المسيب كما في **«الكبرى»** للبيهقي (٩/٣٥١)، و**«شرح السنة»** للبغوي (١٢/١٥٨)، وبالنسبة لابن بطال في **«شرحه»** (٥/١٥٩)؛ فعزاه إلى جميع العلماء، والخلاف مشهور معروف، واختاره أيضاً ابن القيم في **«زاد المعاد»** (٤/٣٥٧) والحافظ ابن حجر **رحمته الله** في **«الفتح»** (٣٠٠٥). وقال بالمنع الحسن والنخعي كما في **«مصنف ابن أبي شيبة»** (٧/٣٧٣).

والراجح عدم الجواز؛ لأنه من البدع والمحدثات.

ومن العلماء من يعتبره شركاً أصغر؛ لأنه يؤدي إلى الشرك الأكبر، والذي يظهر أنه من البدع، وعلى حسب عقيدة الشخص، فإذا صار في قلبه تعلق بهذه التيممة لا بالقرآن، ولا بالأدعية التي فيه؛ فيكون فيه شيء من الشرك، وإذا بلغ به الحال أن يعتقد أن التعليق بنفسه هو الذي ينفع ويضر، وصل إلى الشرك الأكبر. وقد رجح المنع من ذلك الألباني وابن باز والعثيمين والوادعي والفوزان وغيرهم رحمة الله عليهم أجمعين.

﴿١٢﴾ مسألة: حكم كتابة الآيات في ورق ثم وضعه في الماء ثم شربه.

ذكر جماعة من أهل العلم أنه لا حرج في كتابة آيات من القرآن في صحن أو ورق بمادة طاهرة غير مضرّة كالزعرفران أو ماء الورد، ثم شرب هذا الماء أو وضعه على موضع الألم، لورود ذلك عن جماعة من السلف.

قال الإمام ابن القيم رحمته الله في **«زاد المعاد»** (٤/١٧٠) عن الرقية من العين:

ورأى جماعة من السلف أن تكتب له الآيات من القرآن، ثم يشربها.

قال مجاهد: لا بأس أن يكتب القرآن ويغسله ويسقيه المريض، ومثله عن أبي قلابه، ويذكر عن ابن عباس **رضي الله عنه**: أنه أمر أن يكتب لامرأة تعسر عليها ولادها أثرٌ

من القرآن، ثم يغسل وتسقى^(١). وقال أيوب: رأيت أبا قلابة كتب كتابا من القرآن ثم غسله بماء وسقاه رجلا كان به وجع. انتهى.

وسئل الشيخ محمد إبراهيم آل الشيخ رحمته الله: هل يجوز أن يكتب للمريض بعض آيات قرآنية في إناء يغسله ثم يشربه؟

فأجاب: لا يظهر في جواز ذلك بأس، وقد ذكر ابن القيم رحمته الله أن جماعة من السلف رأوا أن يكتب للمريض الآيات من القرآن ثم يشربها. انتهى من **”فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم“** (١/ ٩٤).

وجاء في **”فتاوى اللجنة الدائمة“** (١/ ٩٧): وقراءة القرآن أو السنة على المريض مباشرة بالنفث عليه ثابتة بالسنة المطهرة من رقية الرسول ﷺ لنفسه ولبعض أصحابه، أما كتابة الآيات بماء الورد والزعفران ونحو ذلك ثم غمرها في الماء وشربها، أو القراءة على العسل واللبن ونحوها ودهن الجسم بالمسك وماء الورد المقروء عليه آيات قرآنية - فلا بأس به، وعليه عمل السلف الصالح. انتهى.

وقال الشيخ ابن باز رحمته الله: أما كتابة الآيات والأدعية الشرعية بالزعفران في صحن نظيف أو أوراق نظيفة ثم يغسل فيشربه المريض فلا حرج في ذلك، وقد فعله كثير من سلف الأمة، كما أوضح ذلك الإمام ابن القيم رحمته الله في **”زاد المعاد“** وغيره، إذا كان القائم بذلك من المعروفين بالخير والاستقامة.

وفي فتاوى **”نور على الدرب“** للإمام العثيمين رحمته الله ما نصه:

الكتابة بهذا الحبر أو بالأقلام الناشفة على ورقة، ثم توضع في إناء ويشربها المريض قد يكون في ذلك ضرر علي المريض؛ لأن تركيب هذا الحبر، وهذه المادة الناشفة، قد يكون فيه أشياء سامة، تضر البدن، لكن العلماء رحمهم الله قالوا: إنه يكتب بالزعفران، إما على ورقة، ثم تلقى في الماء؛ حتى يظهر أثر الزعفران على الماء، وأما في إناء نظيف، يكتب فيه آيات من القرآن، ثم يصب فيه الماء، ويمزج ثم يشربه

(١) ذكره ابن القيم رحمته الله بصيغة التمرىض؛ إشارة إلى تضعيفه.

المريض، هذا الذي كان يفعله السلف الصالح، ولا بأس باستعماله، وقد جربه بعض الناس؛ فانتفعوا به، وأما بالنسبة للحبر لا ينبغي أبداً أن يستعملها الإنسان في هذه المسألة؛ لأننا لا ندري ما هي مركبات هذا الحبر سواء ناشفا أو سائلاً. اهـ

﴿١٣﴾ مسألة: طلب الرقية الشرعية من أهل الصلاح، هل ينافي التوحيد؟

في «الصحيحين» عن حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فَقَالَ: أَيُّكُمْ رَأَى الْكَوْكَبَ^(١) الَّذِي انْقَضَ الْبَارِحَةَ؟ فَقُلْتُ: أَنَا. ثُمَّ قُلْتُ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَكُنْ فِي صَلَاةٍ. وَلَكِنِّي لُدِغْتُ. قَالَ: فَمَا صَنَعْتَ؟ قُلْتُ: ارْتَقَيْتُ. قَالَ: فَمَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قُلْتُ: حَدِيثُ حَدَّثَنَاهُ الشَّعْبِيُّ. قَالَ: وَمَا حَدَّثَكُمْ؟ قُلْتُ: حَدَّثَنَا عَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصِيبِ، أَنَّهُ قَالَ: لَا رُقِيَّةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حِمَةٍ. قَالَ: قَدْ أَحْسَنَ مَنْ انْتَهَى إِلَى مَا سَمِعَ. وَلَكِنْ حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «عُرِضْتُ عَلَى الْأُمَمِ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيُّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيُّ وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، إِذْ رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ أُمَّتِي، فَقِيلَ لِي: هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ، فَنَظَرْتُ، فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَقِيلَ لِي: هَذِهِ أُمَّتُكَ، وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ»، ثُمَّ نَهَضَ فَدَخَلَ مَنْزِلَهُ، فَخَاصَ النَّاسُ فِي أَوْلَيْكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ صَحَبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ وَلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ، فَلَمْ يُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَذَكَرُوا أَشْيَاءَ. فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: «هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَكْتُونُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ»، فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنِ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «أَنْتَ مِنْهُمْ» ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ آخَرُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ. فَقَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ» وَهَذَا اللفظ لمسلم، ولم يخرج البخاري الموقوف في

(١) المقصود: الشُّبُه التي تُرْمَى بها الشياطين. هذا هو الذي يظهر، وليس المراد أنه سقط على الأرض، وجاء في «مسند أحمد» (٢٩٩/٥) عن أبي قتادة رضي الله عنه قال: إِنَّا قَدْ نُهِينَا أَنْ نَتَّبِعَهُ أَبْصَارَنَا. وصححه الشيخ مقبل رحمته الله في «الصحيح المسند» (٢٨٢).

أوله^(١).قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ **رَحِمَهُ اللَّهُ** فِي «مُفْتَاحِ دَارِ السَّعَادَةِ» (٢/ ٢٣٤):

زاد مسلم وحده: «وَلَا يَرْقُونَ» فسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول هذه الزيادة وهم من الراوي؛ لم يقل النبي **ﷺ**: «وَلَا يَرْقُونَ»؛ لأن الراقي محسن إلى أخيه، وقد قال النبي **ﷺ** وقد سئل عن الرقي، فقال: «من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه»^(٢) وقال: «لَا بَأْسَ بِالرَّقِيِّ مَا لَمْ يَكُنْ شُرْكَاءَ»^(٣).

والفرق بين الراقي والمسترقي أن المسترقي سائل مستعط ملتفت إلى غير الله بقلبه والراقي محسن نافع.

قلت: والنبي **ﷺ** لا يجعل ترك الإحسان المأذون فيه سببا للسبق إلى الجنان، وهذا بخلاف ترك الإسترقاء؛ فإنه توكل على الله ورغبة عن سؤال غيره ورضاء بما قضاه، وهذا شيء، وهذا شيء. اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ **رَحِمَهُ اللَّهُ** فِي «زَادَ الْمَعَادِ» (١/ ٤٩٦):

فقوله في الحديث: «لَا يَرْقُونَ» غلط من الراوي، سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول ذلك. قال: وإنما الحديث: «هَمُّ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ».

قلت: وذلك لأن هؤلاء دخلوا الجنة بغير حساب، لكمال توحيدهم، ولهذا نفى عنهم الاسترقاء، وهو سؤال الناس أن يرقوهم؛ ولهذا قال: «وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ»، فلكمال توكلهم على ربهم، وسكونهم إليه، وثقتهم به، ورضاهم عنه، وإنزال حوائجهم به، لا يسألون الناس شيئاً، لا رُقِيَّةً ولا غيرها، ولا يحصل لهم طيرة تصدُّهم عما يقصدونه، فإن الطيرة تنقُصُ التوحيد وتضعُفه.

(١) أخرجه البخاري (٥٧٠٥)، ومسلم (٢٢٠).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢١٩٩) عن جابر بن عبد الله **رضي الله عنه**.(٣) أخرجه مسلم برقم (٢٢٠٠) من حديث عوف بن مالك **رضي الله عنه**.

قال: والراقي متصدِّقٌ مُحسِن، والمسترقِّي سائل، والنبِي ﷺ رَقِي، ولم يسترق، وقال: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَنْفَعْهُ»^(١).

فإن قيل: فما تصنعون بالحديث الذي في «الصحيحين» عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ، كان إذا أوى إلى فراشه، جمع كَفَّيْهِ ثم نَفَثَ فِيهِمَا، فقراً: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١) ﴿[الإخلاص: ١]﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ (١) ﴿[الفلق: ١]﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ (١) ﴿[الناس: ١]﴾، ويمسح بهما ما استطاع من جسده، ويبدأ بهما على رأسه ووجهه ما أقبل من جسده، يفعل ذلك ثلاث مرات. قالت عائشة رضي الله عنها: «فلما اشتكى رسول الله ﷺ، كان يأمرني أن أفعل ذلك به»^(٢).

فالجواب: أن هذا الحديث قد روي بثلاثة ألفاظ، أحدها: هذا. **والثاني:** أنه كان ينفث على نفسه، **والثالث:** قالت: كنت أنفث عليه بهن، وأمسح بيد نفسه لبركتها، **وفي لفظ رابع:** كان إذا اشتكى، يقرأ على نفسه بالمعوذات وينفث، وهذه الألفاظ يُفسَّر بعضها بعضاً. وكان ﷺ ينفث على نفسه، وضعفه ووجعه يمنعه من إمرار يده على جسده كله. فكان يأمر عائشة رضي الله عنها أن تمر يده على جسده بعد نفثه هو، وليس ذلك من الاسترقاء في شيء، وهي لم تقل: كان يأمرني أن أرقيه، وإنما ذكرت المسح بيده بعد النفث على جسده، ثم قالت: كان يأمرني أن أفعل ذلك به، أي: أن أمسح جسده بيده، كما كان هو يفعل. اهـ

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «التَّمْهِيدِ» (٥/ ٢٦٧):

فلهذه الفضيلة ذهب بعض أهل العلم إلى كراهية الرقي والاكْتَوَاء، والآثار بهذا كثيرة ثابتة عن النبي ﷺ وممن ذهب إلى هذا داود بن علي، وجماعة من أهل الفقه والأثر، قال: وممن كره الرقي سعيد بن جبيرة ذكر الحسن بن علي الحلواني قال حدثنا أبو نعيم قال حدثنا أبو شهاب قال: دخلت على سعيد بن جبيرة وهو نازل

(١) أخرجه مسلم برقم (٢١٩٩) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٥٧٤٨) عن عائشة رضي الله عنها.

بالمروءة، وكانت تأخذه شقيقة بصداع، فقال له رجل: ألا آتيك بمن يريقك من الصداع؟ فقال: لا حاجة لي بالرقى.

وروى سنيد عن هشيم عن أبي حصين عن سعيد بن جبير أنه كان عنده يوما فقال: أيكم رأى الكوكب الذي انقض البارحة... فذكر الحديث المتقدم. وذكر أبوبكر - يعني: ابن أبي شيبة - قال: حدثنا أبو أسامة، عن هشام، عن الحسن، أنه كان يكره شرب الأدوية كلها؛ إلا اللبن والعسل.

وذهب آخرون من العلماء إلى إباحة الاسترقاء والمعالجة والتداوي، وقالوا: إن من سنة المسلمين التي يجب عليهم لزومها لروايتهم لها عن نبيهم ﷺ الفرع إلى الله عند الأمر يعرض لهم، وعند نزول البلاء بهم في التعوذ بالله من كل شر وإلى الاسترقاء، وقراءة القرآن، والذكر، والدعاء.

واحتجوا بالأثار المروية عن النبي ﷺ في إباحة التداوي والاسترقاء منها قوله: «تداووا عباد الله ولا تداووا بحرام؛ فإن الله لم ينزل داء إلا أنزل له دواء»^(١). وبقوله عليه السلام: «الشفاء في ثلاثة: في شربة عسل، أو شرطة محجم، أو كية نار، وما أحب أن أكتوي»^(٢).

ومن حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ احتجم واستعط، وأعطى الحجام أجره^(٣). وروى عنه أنه قال: «إن كان دواء يبلغ الداء؛ فالحجامة تبلغه»^(٤). وقال عليه السلام: «ما خلق الله داء إلا خلق له دواء إلا الموت والهزم»^(٥).

(١) أخرجه أبو داود (٣٨٧٤) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، وهو حديث صحيح بشواهده.

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٨١) عن ابن عباس رضي الله عنه، وأخرجه مسلم (٢٢٠٥) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٢١٠٣)، ومسلم (١٢٠٢) عن ابن عباس رضي الله عنه، وأخرجه مسلم (٢٢٠٥) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٤) ضعيف: أخرجه مالك في الموطأ (٩٧٤/٢) قال: بلغني أن النبي ﷺ قال... فذكره. وهذا بلاغ معضل.

(٥) أخرجه أحمد (١٨٤٥٥) من حديث أسامة بن شريك رضي الله عنه، بإسناد حسن.

وقال عليه السلام في الحبة السوداء: «شفاء من كل داء إلا السام» يعني الموت رواه ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة^(١). وقال عليه السلام: «الكمأة من المن وماؤها شفاء للعين»^(٢).

ورقى رسول الله عليه السلام نفسه ورقى أصحابه وأمرهم بالرقية^(٣)، وأباح الأكل بالرقية^(٤)، وكان يعوذ الحسن والحسين، ويسترقي لهما^(٥)، وكذلك جاء عنه في ابني جعفر^(٦)، وأمر عامر بن ربيعة بالاغتسال لسهيل بن حنيف من العين^(٧)، وكان يقول: «من قال: أعوذ بكلمات الله التامات لم يضره شيء»^(٨) ونحو هذا من الحديث وقال: «من تصبّح سبع تمرات من عجوة من تمر العالية لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر»^(٩). وكوى رسول الله عليه السلام أسعد بن زرارة^(١٠).

(١) أخرجه البخاري (٥٦٨٨)، ومسلم (٢٢١٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه البخاري (٥٦٨٧) عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٧٨)، ومسلم (٢٠٤٩) عن سعيد بن زيد رضي الله عنه.

(٣) هذه إشارة إلى أحاديث كثيرة قد ذكر بعضها رحمه الله.

(٤) أخرجه البخاري (٢٢٧٦)، ومسلم برقم (٢٢٠١) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وأخرجه البخاري (٥٧٣٧) عن ابن عباس رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البخاري (٣٣٧١) عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

(٦) أخرجه مسلم (٢١٩٨) من حديث جابر بن عبد الله، يقول: رخص النبي عليه السلام لآل حزم في رقية الحية، وقال لأسماء بنت عميس: «ما لي أرى أجسام بني أخي ضارعة تصيهم الحاجة» قالت: لا، ولكن العين تسرع إليهم، قال: «ارقيهم» قالت: فعرضت عليه، فقال: «ارقيهم».

(٧) أخرجه مالك في الموطأ (٩٣٩/٢)، وأحمد (١٥٩٨٠)، وابن ماجه (٣٥٠٩) من حديث سهل بن حنيف رضي الله عنه، وهو حديث صحيح.

(٨) أخرجه مسلم برقم (٢٧٠٨) عن خولة بنت حكيم رضي الله عنها.

(٩) أخرجه البخاري (٥٤٤٥) ومسلم (٢٠٤٧) عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(١٠) أخرجه الترمذي (٢٠٥٠) من طريق: معمر عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه، وأخطأ معمر في الحديث، فقد رواه غيره عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف رضي الله عنه، عن النبي عليه السلام مرسلاً، ورجح المرسل أبو حاتم في «العلل» (٢/٢٦١)، والحافظ ابن رجب في «شرح العلل» =

وروي أنه قطع من أبي بن كعب عرقا وكواه. وهو حديث غريب. رواه أبو معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر^(١).

وذكر الأثرم قال: سألت أحمد بن حنبل عن قطع العرق؟ فقال: لا بأس بذلك عمران بن حصين قطع عرقا^(٢). وأسيد بن حضير قطع عرق النساء^(٣). وأبي بن كعب قطع عرقا. فيما قال أبو معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر.

وذكر ابن وهب قال حدثني عمر بن محمد، وعبد الله بن عمر، ومالك بن أنس، ويونس بن يزيد، أن نافعا أخبرهم أن عبد الله بن عمر اكتوى من اللقوة^(٤)، ورقى من العقرب^(٥) قال: وحدثني عمرو بن الحارث، عن عبد ربه بن سعيد، عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا دعا طبيبا يعالج أهله؛ اشترط عليه أن لا يداوي بشيء مما حرم الله^(٦).

= (٢/٦٠٣)، والحافظ ابن حجر في "الإصابة"، وتبعهم على ذلك شيخنا مقبل الوادعي رحمته الله في "أحاديث معلقة" رقم (٣٩).

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٢٠٧) عن جابر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبه (٧/٤٢٩) حدثنا وكيع، عن أبي مكين، عن ابن سيرين، عن عمران بن حصين: «أنه قطع العروق» وهذا إسناد حسن، وأبو مكين هو نوح بن ربيعة الأنصاري، وهو حسن الحديث.

(٣) أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/٤٣٩)، وأبو يعلى (٩٤٥)، والطبراني (٥٦٨)، وابن حبان (٧٢٧٩)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٧٣٩)، من طريق محمود بن لبيد الأنصاري، عن ابن شفيع وكان طبيبا قال قطع من أسيد بن حضير عرق النساء. وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة الطبيب عبد الله بن الشفيع.

(٤) إسناده صحيح، وقد أخرجه أيضًا عبد الرزاق عن معمر في "الجامع" (١٨/١١)، وابن أبي شيبه (٧/٤٢٢) بإسناد صحيح.

(٥) إسناده صحيح، وقد أخرجه أيضًا عبد الرزاق عن معمر في "جامعه" (١٨/١١) بإسناد صحيح.

(٦) إسناده صحيح، رجاله ثقات.

فمن زعم أنه لا معنى للرقى والاستعاذة ومنع من التداوي والمعالجة ونحو ذلك مما يلتمس به العافية من الله؛ فقد خرج من عرف المسلمين، وخالف طريقهم.

قالوا: ولو كان الأمر كما ذهب إليه من كره التداوي والرقى ما قطع الناس أيديهم وأرجلهم، وغير ذلك من أعضائهم للعلاج، وما افتصدوا ولا احتجموا وهذا عروة بن الزبير قد قطع ساقه^(١).

قالوا: وقد يحتمل أن يكون قول النبي ﷺ أنهم لا يسترقون ولا يكتوون أن يكون قصد إلى نوع من الكي مكروه منهي عنه، أو يكون قصد إلى الرقى بما ليس في كتاب الله ولا من ذكره، وقد جاء عن أبي بكر الصديق كراهية الرقية بغير كتاب الله وعلى ذلك العلماء، وأباح لليهودية أن ترقى عائشة رضي الله عنها بكتاب الله^(٢).

قال أبو عمر: هذا كله قد نزع به أو ببعضه من قصد إلى الرد على القول الأول. والذي أقول به أنه قد كان من خيار هذه الأمة وسلفها وعلمائها قوم يصبرون على الأمراض حتى يكشفها الله، ومعهم الأطباء؛ فلم يعابوا بترك المعالجة ولو كانت المعالجة سنة من السنن الواجبة؛ لكان الذم قد لحق من ترك الاسترقاء والتداوي، وهذا لا نعلم أحدا قاله، ولكان أهل البادية والمواضع النائية عن الأطباء قد دخل عليهم النقص في دينهم؛ لتركهم ذلك، وإنما التداوي والله أعلم بإباحة على ما قدمنا لميل النفوس إليه وسكونها نحوه ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨]، لا أنه سنة، ولا أنه واجب، ولا أن العلم بذلك علم موثوق به لا

(١) أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٦٠/٤٠) من طريق عبد الرزاق، أنا معمر، عن الزهري، قال: وقعت في رجل عروة بن الزبير الأكلة؛ فصعدت في ساقه؛ فبعث إليه الوليد؛ فحمل إليه ثم دعا الأطباء؛ فقالوا: ليس له دواء إلا أن تقطع رجله. قال: فقطعت؛ فما تضور وجهه. إسناده صحيح.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (٩٤٣/٢) عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ وَهِيَ تَشْتَكِي. وَيَهُودِيَّةٌ تَرْقِيهَا. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: ارْقِيهَا بِكِتَابِ اللَّهِ. والأثر ظاهره الإرسال؛ لأن عمرة تحكي القصة، وهي لم تدر كها، ولكن لعلها أخذتها عن عائشة رضي الله عنها؛ فقد كانت ملازمة لها، كثيرة الرواية عنها.

يخالف، بل هو خطر وتجربة موقوفة على القدر، والله نسأله العصمة والتوفيق، وعلى إباحة التداوي والاسترقاء جمهور العلماء. اهـ بتلخيص

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله في **«جامع العلوم والحكم»** (حديث/ ٤٩):

وقد اختلف العلماء: هل الأفضل لمن أصابه المرض التداوي أم تركه لمن حقق التوكل على الله؟ وفيه قولان مشهوران، وظاهر كلام أحمد أن التوكل لمن قوي عليه أفضل، لما صح عن النبي ﷺ أنه قال: «يدخل من أمتي الجنة سبعون ألفاً بغير حساب» ثم قال: «هم الذين لا يتطيرون ولا يسترقون ولا يكتون وعلى ربهم يتوكلون».

ومن رجع التداوي قال: إنه حال النبي ﷺ الذي كان يداوم عليه، وهو لا يفعل إلا الأفضل، وحمل الحديث على الرقي المكروهة التي يخشى منها الشرك بدليل أنه قرنهما بالكي والطيرة وكلاهما مكروه. اهـ

قال أبو عبد الله أكرمه الله برضوانه: الذي يظهر أن التداوي أفضل؛ لأنه هو الذي فعله النبي ﷺ في نفسه وفي أصحابه، وإنما كره التداوي بما فيه كراهة كالإكتهاء وطلب الرقية من الغير، ولأن فيه قوة على العبادات وطلب العلم النافع.

﴿١٤﴾ هل الإكتهاء ينافي التوحيد؟

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله فِي **«زَادَ الْمَعَادَ»** (٤/ ٦٣):

ثَبَّتَ فِي **«الصَّحِيحِ»** مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «بَعَثَ إِلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ طَبِيبًا، فَقَطَعَ لَهُ عِرْقًا وَكَوَاهُ عَلَيْهِ»^(١).
«وَلَمَّا رُمِيَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فِي أَكْحَلِهِ حَسَمَهُ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ وَرِمَتْ، فَحَسَمَهُ النَّبِيُّ»^(٢). وَالْحَسَمُ هُوَ الْكَيُّ.

وَقَالَ أَبُو عبيد: وَقَدْ أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ نُعِتَ لَهُ الْكَيُّ فَقَالَ: «اُكْوَاهُ وَارْضِفُوهُ»^(٣)، قَالَ أَبُو عبيد: الرِّضْفُ: الْحِجَارَةُ تُسَخَّنُ ثُمَّ يُكْمَدُ بِهَا.

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٢٠٧) عن جابر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٢٠٨) عن جابر رضي الله عنه.

وَفِي "صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ" مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ كُويَ مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ حَيٌّ»^(١).

وَفِي التِّرْمِذِيِّ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «كُويَ أَسَدَ بْنَ زُرَّارَةَ مِنَ الشَّوْكَ»^(٢)، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ^(٣)، وَفِيهِ: «وَمَا أَحَبُّ أَنْ أَكْتُوِيَ»، وَفِي لَفْظٍ آخَرَ: «وَأَنَا أَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الْكَيِّ».

وَفِي "جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ" وَغَيْرِهِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «نَهَى عَنِ الْكَيِّ قَالَ: فَابْتُلِينَا فَاكْتُوِينَا فَمَا أَفْلَحْنَا، وَلَا أَنْجَحْنَا». وَفِي لَفْظٍ: «نُهِنَا عَنِ الْكَيِّ وَقَالَ: فَمَا أَفْلَحْنَا وَلَا أَنْجَحْنَا»^(٤).

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: إِنَّمَا كُويَ سَعْدًا لِيَرْفَأَ الدَّمَ مِنْ جُرْحِهِ، وَخَافَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْزِفَ فِيهِلَكَ. وَالْكَيُّ مُسْتَعْمَلٌ فِي هَذَا الْبَابِ، كَمَا يُكُوي مَنْ تُقَطَّعُ يَدُهُ أَوْ رِجْلُهُ. وَأَمَّا النَّهْيُ عَنِ الْكَيِّ، فَهُوَ أَنْ يَكْتُوِيَ طَلَبًا لِلشِّفَاءِ، وَكَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَكْتُوْ هَلَكَ فَنَهَاهُمْ عَنْهُ لِأَجْلِ هَذِهِ النِّيَّةِ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا نَهَى عَنْهُ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ خَاصَّةً؛ لِأَنَّهُ كَانَ بِهِ نَاصُورٌ، وَكَانَ مَوْضِعُهُ خَطَرًا فَنَهَاهُ عَنْ كَيِّهِ فَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ مُنْصَرِفًا إِلَى الْمَوْضِعِ الْمَخُوفِ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ ابْنُ قَتِيْبَةَ: الْكَيُّ جِنْسَانُ؛

كَيُّ الصَّحِيحِ؛ لِئَلَّا يَعْتَلَّ، فَهَذَا الَّذِي قِيلَ فِيهِ: لَمْ يَتَوَكَّلْ مِنَ اكْتُوِيَ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَدْفَعَ الْقَدَرَ عَنْ نَفْسِهِ.

وَالثَّانِي: كَيُّ الْجُرْحِ إِذَا نَغَلَ، وَالْعُضْوُ إِذَا قُطِعَ، فَفِي هَذَا الشِّفَاءِ.

(١) أخرجه أحمد (٣٧٠١) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بإسنادٍ صحيح.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٥٧١٩) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) تقدم تخريجه قريباً.

(٤) تقدم تخريجها، والحديث عند البخاري عن ابن عباس، وعند مسلم عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجه الترمذي (٢٠٤٩)، وكذلك أحمد (١٩٨٣١)، وأبو داود (٣٨٦٥)، وهو حديث صحيح.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْكُفَى لِلتَّدَاوِي الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يَنْجَعَ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَنْجَعَ، فَإِنَّهُ إِلَى الْكَرَاهَةِ أَقْرَبُ. انْتَهَى.

وُثِّبَتْ فِي «الصَّحِيحِ» فِي حَدِيثِ السَّبْعِينَ أَلْفًا الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ أَنَّهُمْ «الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ وَلَا يَكْتُونُونَ وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ». فَقَدْ تَضَمَّنَتْ أَحَادِيثُ الْكُفَى أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ، أَحَدُهَا: فِعْلُهُ. وَالثَّانِي: عَدَمُ مَحَبَّتِهِ لَهُ. وَالثَّلَاثُ: الشَّاءُ عَلَى مَنْ تَرَكَهُ. وَالرَّابِعُ: النَّهْيُ عَنْهُ، وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَهَا بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ فِعْلُهُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ، وَعَدَمُ مَحَبَّتِهِ لَهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمَنْعِ مِنْهُ. وَأَمَّا الشَّاءُ عَلَى تَارِكِهِ فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَرَكَهُ أَوْلَى وَأَفْضَلُ. وَأَمَّا النَّهْيُ عَنْهُ فَعَلَى سَبِيلِ الْإِخْتِيَارِ وَالْكَرَاهَةِ أَوْ عَنِ النَّوعِ الَّذِي لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، بَلْ يُفْعَلُ خَوْفًا مِنْ حُدُوثِ الدَّاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

﴿١٥﴾ من حقق التوحيد والتوكل على الله عز وجل دخل الجنة بغير حساب ولا عذاب:

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله فِي «حَادِي الْأَرْوَاحِ» (٤/٦٣):

فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الْوَصْفَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ بِهِ هَؤُلَاءِ دُخُولَ الْجَنَّةِ بِغَيْرِ حِسَابٍ، هُوَ تَحْقِيقُ التَّوْحِيدِ وَتَجْرِيدُهُ؛ فَلَا يَسْأَلُونَ غَيْرَهُمْ أَنْ يَرْقِيَهُمْ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ، وَالطَّيْرَةُ نَوْعٌ مِنَ الشَّرْكِ، وَيَتَوَكَّلُونَ عَلَى اللَّهِ وَحْدَهُ، لَا عَلَى غَيْرِهِ، وَتَرْكُهُمُ الْإِسْتِرْقَاءَ، وَالتَّطْيِيرُ هُوَ مِنْ تَمَامِ التَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ: «الطَّيْرَةُ الشَّرْكَ» قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: وَمَا مِنَّا إِلَّا مَنْ تَطَيَّرَ، وَلَكِنْ اللَّهُ يَذْهَبُهُ بِالتَّوَكُّلِ ^(١).

فَالتَّوَكُّلُ يَنَافِي التَّطْيِيرَ، وَأَمَّا رَقِيَّةُ الْغَيْرِ فَهِيَ إِحْسَانٌ مِنَ الرَّاقِي، قَدْ رَقَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَبْرِيلَ، وَأَذَنَ فِي الرَّقِيِّ، وَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهَا مَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا شَرْكَ. وَاسْتَأْذَنُوهُ فِيهَا فَقَالَ: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَنْفَعْهُ» وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا

(١) أخرجه أحمد (٣٨٩/١)، وأبو داود (٣٩١٠)، وكذلك الترمذي (١٦١٤)، وابن ماجه (٣٥٣٨)،

نفع وإحسان وذلك مستحب مطلوب لله ورسوله؛ فالراقي محسن، والمسترقى سائل راج نفع الغير والتوكل ينافي ذلك.

فإن قيل فعائشة رضي الله عنها قد رقيت رسول الله ﷺ وجبريل قد رقاها قيل: أجل، ولكن هو لم يسترق وهو ﷺ لم يقل: ولا يرقيه راق. وإنما قال: لا يطلبون من أحد أن يرقيه وفي امتناعه أن يدعو للرجل الثاني سد لباب الطلب؛ فإنه لو دعا لكل من سأله ذلك فربما طلبه من ليس من أهله، والله أعلم. اهـ

﴿١٦﴾ من استرقى أو تطير أو اکتوى ثم ندم وترك ذلك ومات على ذلك استحق

الفضيلة المتقدمة.

قال أبو عبد الله **غفر الله له**: من المعلوم أن التوبة تمحو الذنوب كلها؛ حتى الشرك بالله، قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَعْبادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ ﴿٥٣﴾ [الزمر: ٥٣]. وقال الله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنتُ الْأَوَّلِينَ﴾ ﴿٣٨﴾ [الأنفال: ٣٨].

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَبْنِيْ إِبْرَاهِيمَ اْعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ ﴿٧٢﴾ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَحْدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٧٤﴾ [المائدة: ٧٢-٧٤].

وقال جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا

فَأُولَٰئِكَ يَبْدِلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ۖ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٧٠﴾ [الفرقان: ٦٨-٧٠]، فهذه الأدلة وغيرها أكثر منها من كتاب الله جل وعلا، ومن سنة النبي ﷺ تدل على أن من تاب من الكفر، أو غيره من الكبائر، أنه يرجع كيوم ولدته أمه وأنه لا يؤاخذ على ذنوبه السابقة.

فأقول: من باب أولى أن من تاب من عمل شيء مكروه أنه يُرفع عنه ما ترتب عليه من حرج وحكم، ولذلك فمن اكتوى، أو استرقى، ثم ترك ذلك، وندم من فعله، وعزم على عدم فعل ذلك مرة أخرى، وحقق التوكل؛ فيرجى أن يدخل في السبعين الألف الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب.

وفي "صحيح مسلم" (١٢٢٦) عن عمران بن حصين رضي الله عنه، قال: «وَقَدْ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيَّ، حَتَّى أَكْتُوْتُ، فَتَرِكْتُ، ثُمَّ تَرَكْتُ الْكَيَّ فَعَادَ».

﴿١٧﴾ الانتفاع بالرقية الشرعية متعلق بأسباب:

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في "الجواب الكافي" (ص ٩):
وَلَكِنْ هَاهُنَا أَمْرٌ يَنْبَغِي التَّفَقُّطُ لَهُ، وَهُوَ أَنَّ الْأَذْكَارَ وَالْآيَاتِ وَالْأَدْعِيَةَ الَّتِي يُسْتَشْفَى بِهَا وَيُرْقَى بِهَا، هِيَ فِي نَفْسِهَا نَافِعَةٌ شَافِيَةٌ، وَلَكِنْ تَسْتَدْعِي قَبُولَ الْمَحَلِّ، وَقُوَّةَ هِمَّةِ الْفَاعِلِ وَتَأْثِيرَهُ، فَمَتَى تَخَلَّفَ الشِّفَاءُ كَانَ لِضَعْفِ تَأْثِيرِ الْفَاعِلِ، أَوْ لِعَدَمِ قَبُولِ الْمُنْفَعِلِ، أَوْ لِمَانَعِ قَوِيٍّ فِيهِ يَمْنَعُ أَنْ يَنْجَعَ فِيهِ الدَّوَاءُ، كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْأَدْوِيَةِ وَالْأَدْوَاءِ الْحَسِّيَّةِ، فَإِنَّ عَدَمَ تَأْثِيرِهَا قَدْ يَكُونُ لِعَدَمِ قَبُولِ الطَّبِيعَةِ لِذَلِكَ الدَّوَاءِ، وَقَدْ يَكُونُ لِمَانَعِ قَوِيٍّ يَمْنَعُ مِنْ اقْتِضَائِهِ أَثَرَهُ، فَإِنَّ الطَّبِيعَةَ إِذَا أَخَذَتِ الدَّوَاءَ بِقَبُولٍ تَامٍّ كَانَ انْتِفَاعُ الْبَدَنِ بِهِ بِحَسَبِ ذَلِكَ الْقَبُولِ، فَكَذَلِكَ الْقَلْبُ إِذَا أَخَذَ الرُّقَى وَالتَّعَاوِيذَ بِقَبُولٍ تَامٍّ، وَكَانَ لِلرَّقَاقِي نَفْسٌ فَعَالَةٌ وَهِمَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ فِي إِزَالَةِ الدَّاءِ.

وكذلك الدعاء، فَإِنَّهُ مِنْ أَقْوَى الْأَسْبَابِ فِي دَفْعِ الْمَكْرُوهِ، وَحُصُولِ الْمَطْلُوبِ، وَلَكِنْ قَدْ يَتَخَلَّفُ أَثَرُهُ عَنْهُ، إِمَّا لِضَعْفِهِ فِي نَفْسِهِ - بِأَنْ يَكُونَ دُعَاءٌ

لَا يَحِبُّهُ اللَّهُ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْعُدْوَانِ - وَإِمَّا لِضَعْفِ الْقَلْبِ وَعَدَمِ إِقْبَالِهِ عَلَى اللَّهِ وَجَمْعِيَّتِهِ عَلَيْهِ وَقَتِ الدُّعَاءِ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْقَوْسِ الرَّخْوِ جِدًّا، فَإِنَّ السَّهْمَ يَخْرُجُ مِنْهُ خُرُوجًا ضَعِيفًا، وَإِمَّا لِحُصُولِ الْمَنَاعِ مِنَ الْإِجَابَةِ: مِنْ أَكْلِ الْحَرَامِ، وَالظُّلْمِ، وَرَيْنِ الذُّنُوبِ عَلَى الْقُلُوبِ، وَاسْتِيْلَاءِ الْغَفْلَةِ وَالشَّهْوَةِ وَاللَّهْوِ، وَغَلَبَتِهَا عَلَيْهَا. اهـ

﴿١٨﴾ السبق في دخول الجنة لا يلزم منه أن كل من دخل بعدهم فهو دونهم في المنزلة :

قال الإمام ابن القيم رحمته الله في "حادي الأرواح" (ص ١١٦):

قال الإمام أحمد: حدثنا عفان حدثنا حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يدخل فقراء المسلمين الجنة قبل أغنيائهم بنصف يوم وهو خمسمائة عام». وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، ورجال إسناده احتج بهم مسلم في صحيحه ^(١).

في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن فقراء المهاجرين يسبقون الأغنياء يوم القيامة بأربعين خريفا» ^(٢)

فالذي في الصحيح أن سبقهم لهم (بأربعين خريفا) فأما أن يكون هو المحفوظ، وإما أن يكون كلاهما محفوظا، وتختلف مدة سبق بحسب أحوال الفقراء والأغنياء فمنهم من يسبق بأربعين، ومنهم من يسبق بخمسمائة كما يتأخر مكث العصاة من الموحيدين في النار بحسب جرائمهم. والله أعلم.

ولكن هاهنا أمر يجب التنبيه عليه، وهو أنه لا يلزم من سبقهم لهم في الدخول ارتفاع منازلهم عليهم، بل قد يكون المتأخر أعلى منزلة، وأن سبقه غيره في الدخول والدليل على هذا أن من الأمة من يدخل الجنة بغير حساب، وهم السبعون ألفا وقد يكون بعض من يحاسب أفضل من أكثرهم، والغني إذا حوسب على غناه،

(١) أخرجه الترمذي برقم (٢٣٥٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه بإسناد صحيح.

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٩٧٩) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

فوجد قد شكر الله تعالى فيه وتقرب إليه بأنواع البر والخير والصدقة والمعروف كان أعلى درجة من الفقير الذي سبقه في الدخول، ولم يكن له تلك الأعمال، ولا سيما إذا شاركه الغني في أعماله، وزاد عليه فيها والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً.

فالمزية مزيتان: مزية سبق، ومزية رفعة، وقد يجتمعان وينفردان، فيحصل للواحد سبق والرفعة ويعدمهما آخر ويحصل لآخر السبق دون الرفعة ولآخر الرفعة دون السبق، وهذا بحسب المقتضى للأمرين، أو لأحدهما وعدمه، وبالله التوفيق. اهـ



﴿١٨﴾ وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحَدِّثًا، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ الْمَنَارَ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ^(١).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

١ مسألة: حكم الذبح لله، والذبح لغير الله.

الذبح لله عبادة من أجل العبادات، والذبح لغير الله شرك.
يقول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣].
ويقول الله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ ﴿٢﴾﴾ [الكوثر: ٢].
قال الإمام ابن كثير رحمه الله في تفسير سورة الأنعام (آية: ١٦٢):
يَأْمُرُهُ تَعَالَى أَنْ يُخْبِرَ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَعْبُدُونَ غَيْرَ اللَّهِ وَيَذْبَحُونَ لِغَيْرِ اسْمِهِ، أَنَّهُ مُخَالِفٌ لَهُمْ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ صَلَاتُهُ لِلَّهِ وَنُسُكُهُ عَلَى اسْمِهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ ﴿٢﴾﴾ [الكوثر: ٢]، أَي: أَخْلِصْ لَهُ صَلَاتَكَ وَذَبِيحَتَكَ، فَإِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْأَصْنَامَ وَيَذْبَحُونَ لَهَا، فَأَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِمُخَالَفَتِهِمْ وَالْإِنْحِرَافِ عَمَّا هُمْ فِيهِ، وَالْإِقْبَالَ بِالْقَصْدِ وَالنِّيَّةِ وَالْعَزْمِ عَلَى الْإِخْلَاصِ لِلَّهِ تَعَالَى.
قَالَ مُجَاهِدٌ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ [الأنعام: ١٦٢]، قَالَ: النَّسْكُ: الذَّبْحُ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ^(٢) وَقَالَ الثَّوْرِيُّ، عَنِ السُّدِّيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: ﴿وَنُسُكِي﴾ [الأنعام: ١٦٢]، قَالَ: ذَبَحِي. وَكَذَا قَالَ الضَّحَّاكُ ^(٣). اهـ

(١) أخرجه مسلم برقم (١٩٧٨).

(٢) سنده صحيح. وهو عند ابن جرير [آية: ١٦٢] من سورة الأنعام، وابن أبي حاتم (٨١٨١)، وهو في "تفسير مجاهد" (ص ٣٣٢)، والنسك: الذبح، وليس خاصًا بذبح الحج والعمرة، بل هو كل ذبح يتقرب به إلى الله تعالى، حتى الذي يذبح للضيافة يُعتبر نسكًا.

(٣) هما عند ابن جرير [آية: ١٦٢] من سورة الأنعام، وأثر سعيد بن جبير حسن، وأثر الضحاك ضعيف، فيه: جوير وهو شديد الضعف، وفيه: سفيان بن وكيع سيئ الحفظ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام **رَحِمَهُ اللَّهُ** كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٥٣١/١٦):

وَقَوْلُهُ: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾ (٢) ﴿ [الكوثر: ٢]، أَمَرَهُ اللَّهُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْعِبَادَتَيْنِ الْعَظِيمَتَيْنِ وَهُمَا الصَّلَاةُ وَالنُّسْكُ الدَّالَّتَانِ عَلَى الْقُرْبِ وَالتَّوَاضُعِ وَالِافْتِقَارِ وَحُسْنِ الظَّنِّ وَقُوَّةِ الْيَقِينِ وَطُمَأْنِينَةِ الْقَلْبِ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى عِدَّتِهِ وَأَمْرِهِ وَفَضْلِهِ وَخُلْفِهِ عَكْسُ حَالِ أَهْلِ الْكِبَرِ وَالثُّقَرَةِ وَأَهْلِ الْغِنَى عَنْ اللَّهِ الَّذِينَ لَا حَاجَةَ فِي صَلَاتِهِمْ إِلَى رَبِّهِمْ يَسْأَلُونَهُ إِيَّاهَا وَالَّذِينَ لَا يَنْحَرُونَ لَهُ خَوْفًا مِنَ الْفَقْرِ وَتَرْكًا لِإِعَانَةِ الْفُقَرَاءِ وَإِعْطَائِهِمْ وَسُوءِ الظَّنِّ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ وَلِهَذَا جَمَعَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (١١٢) ﴿ [الأنعام: ١٦٢].

وَالنُّسْكُ هِيَ الذَّبِيحَةُ ابْتِغَاءً وَجْهِهِ. وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ الصَّلَاةَ وَالنُّسْكُ هُمَا أَجَلُ مَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ فَإِنَّهُ أَتَى فِيهِمَا بِالْفَاءِ الدَّالَّةِ عَلَى السَّبَبِ؛ لِأَنَّ فِعْلَ ذَلِكَ وَهُوَ الصَّلَاةُ وَالنَّحْرُ سَبَبٌ لِلْقِيَامِ بِشُكْرِ مَا أَعْطَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ مِنَ الْكَوْثَرِ وَالْخَيْرِ الْكَثِيرِ فَشُكْرُ الْمُنْعَمِ عَلَيْهِ وَعِبَادَتُهُ أَعْظَمُهَا هَاتَانِ الْعِبَادَتَانِ بَلْ الصَّلَاةُ نِهَايَةُ الْعِبَادَاتِ وَغَايَةُ الْغَايَاتِ،. كَأَنَّهُ يَقُولُ: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ (١) ﴿ [الكوثر: ١]، الْخَيْرَ الْكَثِيرَ وَأَنْعَمْنَا عَلَيْكَ بِذَلِكَ لِأَجْلِ قِيَامِكَ لَنَا بِهَاتَيْنِ الْعِبَادَتَيْنِ شُكْرًا لِإِنْعَامِنَا عَلَيْكَ وَهُمَا السَّبَبُ لِإِنْعَامِنَا عَلَيْكَ بِذَلِكَ فَقُمْ لَنَا بِهِمَا، فَإِنَّ الصَّلَاةَ وَالنَّحْرَ مَحْفُوفَانِ بِإِنْعَامٍ قَبْلَهُمَا وَإِنْعَامٍ بَعْدَهُمَا.

وَأَجَلُ الْعِبَادَاتِ الْمَالِيَةِ النَّحْرُ وَأَجَلُ الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ الصَّلَاةُ وَمَا يَجْتَمِعُ لِلْعَبْدِ فِي الصَّلَاةِ لَا يَجْتَمِعُ لَهُ فِي غَيْرِهَا مِنْ سَائِرِ الْعِبَادَاتِ كَمَا عَرَفَهُ أَرْبَابُ الْقُلُوبِ الْحَيَّةِ وَأَصْحَابُ الْهَمَمِ الْعَالِيَةِ وَمَا يَجْتَمِعُ لَهُ فِي نَحْرِهِ مِنْ إِثَارِ اللَّهِ وَحُسْنِ الظَّنِّ بِهِ وَقُوَّةِ الْيَقِينِ وَالْوُثُوقِ بِمَا فِي يَدِ اللَّهِ أَمْرٌ عَجِيبٌ إِذَا قَارَنَ ذَلِكَ الْإِيمَانَ وَالْإِخْلَاصَ، وَقَدْ امْتَثَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَمْرَ رَبِّهِ فَكَانَ كَثِيرَ الصَّلَاةِ لِرَبِّهِ كَثِيرَ النَّحْرِ حَتَّى نَحَرَ بِيَدِهِ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَدَنَةً وَكَانَ يَنْحَرُ فِي الْأَعْيَادِ وَغَيْرِهَا. اهـ

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته الله فِي "شَرْحِ مُسْلِمٍ" (١٩٧٨):

وَأَمَّا الذَّبْحُ لِغَيْرِ اللَّهِ فَالْمُرَادُ بِهِ أَنْ يَذْبَحَ بِاسْمِ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى كَمَنْ ذَبَحَ لِلصَّنَمِ أَوْ الصَّلِيبِ أَوْ لِمُوسَى أَوْ لِعِيسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا أَوْ لِلْكَعْبَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَكُلُّ هَذَا حَرَامٌ، وَلَا تَحِلُّ هَذِهِ الذَّبِيحَةُ، سَوَاءَ كَانَ الذَّابِحُ مُسْلِمًا أَوْ نَصْرَانِيًّا أَوْ يَهُودِيًّا، نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ أَصْحَابُنَا، فَإِنْ قَصَدَ مَعَ ذَلِكَ تَعْظِيمَ الْمَذْبُوحِ لَهُ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى وَالْعِبَادَةَ لَهُ كَانَ ذَلِكَ كُفْرًا، فَإِنْ كَانَ الذَّابِحُ مُسْلِمًا قَبْلَ ذَلِكَ صَارَ بِالذَّبْحِ مُرْتَدًّا. اهـ

قال أبو عبد الله عاناه الله: تخصيصه الحكم بالكفر في حق من قصد التعظيم؛ فيه نظر؛ فإن الذبح من أصله تعظيم لمن ذبح له.

قال الإمام السعدي رحمته الله فِي "القول السديد": وإذا ثبت أن الذبح لله من أجل العبادات وأكبر الطاعات، فالذبح لغير الله شرك أكبر مخرج عن دائرة الإسلام.

قال الإمام ابن باز رحمته الله كما فِي "مجموع فتاواه" (٣٣٤/٦):

الذبح لغير الله منكر عظيم وشرك أكبر سواء كان ذلك لنبي أو ولي أو كوكب أو جني أو صنم أو غير ذلك؛ لأن الله سبحانه يقول: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١١٣) ﴿[الأنعام: ١٦٢]﴾، ﴿لَا شَرِيكَ لَهُ، وَيَذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٣]، فأخبر سبحانه أن الذبح لله كما أن الصلاة لله، فلو ذبح لغير الله فهو كمن صلى لغير الله يكون شركا بالله عز وجل، وهكذا يقول الله عز وجل لنبيه ﷺ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (١) ﴿[الكوثر: ١]﴾، ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ (٢) ﴿[الكوثر: ٢]﴾، فالصلاة والنحر عبادتان عظيمتان.

فمن صرف الذبح لأصحاب القبور أو للأنبياء أو للكواكب أو للأصنام أو للجن أو للملائكة فقد أشرك بالله، كما لو صلى لهم أو استغاث بهم أو نذر لهم كل هذا شرك بالله عز وجل. اهـ

وقال الإمام العثيمين **رحمته الله** كما في "مجموع فتاواه" (١٤٨/٢):

الذبح لغير الله شرك أكبر لأن الذبح عبادة كما أمر الله به في قوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْزَرْ ۖ﴾ [الكوثر: ٢]، وقوله سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، ﴿لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٣]، فمن ذبح لغير الله؛ فهو مشرك شرًّا مخرجًا عن الملة - والعياذ بالله - سواء ذبح ذلك لملك من الملائكة، أو لرسول من الرسل، أو لنبي من الأنبياء، أو لخليفة من الخلفاء، أو لولي من الأولياء، أو لعالم من العلماء فكل ذلك شرك بالله - عز وجل - ومخرج عن الملة والواجب على المرء أن يتقي الله في نفسه، وأن لا يوقع نفسه في ذلك الشرك الذي قال الله فيه: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢].

﴿٢﴾ مسألة: ذبيحة الكتابي.

تحل ذبيحة الكتابي بلا خلاف عند أهل العلم إذا سمى الله عليها، ولم يذبحها لغير الله؛ لقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الْطَيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ [المائدة: ٥]، وخالف الشيعة، ولا يعتد بخلافهم^(١).

﴿٣﴾ مسألة: هل تباح ذبائح أهل الكتاب مما ذبحوه لغير الله؟

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام **رحمته الله** في "اقتضاء الصراط المستقيم" (ص ٢٥٦): ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ۖ﴾ فلما تعارض العموم الحاضر، وهو قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ۖ﴾ [البقرة: ١٧٣]، والعموم المبيح، وهو قوله: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، اختلف العلماء في ذلك.

والأشبه بالكتاب والسنة: ما دل عليه أكثر كلام أحمد من الحظر، وإن كان من متأخري أصحابنا من لم يذكر هذه الرواية بحال؛ وذلك لأن عموم قوله تعالى:

(١) انظر: "المغني" (٣١١ / ١٣) "المجموع" (٧٨ / ٩، ٨٠).

﴿وَمَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ، وَالْمُنْخَفَّةُ وَالْمَوْفُودَةُ وَالْمُتَرَدِّيةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّعْبُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصْبِ﴾ [المائدة: ٣] عموم محفوظ لم تخص منه صورة، بخلاف ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٥]، فإنه يشترط له الزكاة المبيحة فلو ذكى الكتابي في غير المحل المشروع لم تبح ذكاته، ولأن غاية الكتابي: أن تكون ذكاته كالمسلم، والمسلم لو ذبح لغير الله، أو ذبح باسم غير الله لم يبيح، وإن كان يكفر بذلك، فكذلك الذمي؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ [المائدة: ٥]، سواء، وهم وإن كانوا يستحلون هذا، ونحن لا نستحله فليس كل ما استحلوه حل، ولأنه قد تعارض دليلان، حاذر ومبيح، فالحاذر أولى. ولأن الذبح لغير الله، وباسم غيره، قد علمنا يقينا أنه ليس من دين الأنبياء عليهم السلام، فهو من الشرك الذي أحدثوه، فالمعنى الذي لأجله حلت ذبائحهم، متنف في هذا. والله أعلم.

فإن قيل: أما إذا سموا عليه غير الله بأن يقولوا: باسم المسيح ونحوه، فتحريمه ظاهر، أما إذا لم يسموا أحداً، ولكن قصدوا الذبح للمسيح، أو للكوكب ونحوها، فما وجه تحريمه؟

قيل: قد تقدمت الإشارة إلى ذلك، وهو أن الله سبحانه قد حرّم ما ذبح على النصب، وذلك يقتضي تحريمه، وإن كان ذابحه كتابياً، لأنه لو كان التحريم لكونه وثنياً، لم يكن فرق بين ذبحه على النصب وغيرها، ولأنه لما أباح لنا طعام أهل الكتاب، دل على أن طعام المشركين حرام، فتخصيص ما ذبح على الوثن يقتضي فائدة جديدة.

وأيضاً: فإنه ذكر تحريم ما ذبح على النصب، وما أهل به لغير الله؛ وقد دخل فيما أهل به لغير الله ما أهل به أهل الكتاب لغير الله؛ فكذلك كل ما ذبح على النصب، فإذا ذبح الكتابي على ما قد نصبوه من التماثيل في الكنائس، فهو مذبح على النصب، ومعلوم أن حكم ذلك لا يختلف بحضور الوثن وغيبته، فإنما حرم

لأنه قصد بذبحه عبادة الوثن وتعظيمه، وهذه الأنصاب قد قيل: هي من الأصنام، وقيل: هي غير الأصنام.

قالوا: كان حول البيت ثلاثمائة وستون حجرًا، كان أهل الجاهلية يذبحون عليها، ويشرحون اللحم عليها، وكانوا يعظمون هذه الحجارة، ويعبدونها، ويذبحون عليها، وكانوا إذا شاءوا بدلوا هذه الحجارة بحجارة هي أعجب إليهم منها.

ويدل على ذلك قول أبي ذر في حديث إسلامه: «حتى صرت كالنصب الأحمر»^(١) يريد أنه كان يصير أحمر من تلوثه بالدم.

وفي قوله: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾، قولان:

أحدهما: أن نفس الذبح كان يكون عليها، كما ذكرناه، فيكون ذبحهم عليها تقربا إلى الأصنام، وهذا على قول من يجعلها غير الأصنام، فيكون الذبح عليها لأجل أن المذبح عليها مذبوح للأصنام، أو مذبوح لها، وذلك يقتضي تحريم كل ما ذبح لغير الله، ولأن الذبح في البقعة لا تأثير له إلا من جهة الذبح لغير الله، كما كرهه النبي ﷺ من الذبح في مواضع أصنام المشركين، وموضع أعيادهم، وإنما يكره المذبح في البقعة المعينة؛ لكونها محل شرك، فإذا وقع الذبح حقيقة لغير الله؛ كانت حقيقة التحريم قد وجدت فيه.

والقول الثاني: أن الذبح على النصب، أي: لأجل النصب، كما قيل: «أولم على زينب بخبز ولحم»^(٢)، وأطعم فلان على ولده، وذبح فلان على ولده، ونحو ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وهذا ظاهر على قول من يجعل النصب نفس الأصنام، ولا منافاة بين كون الذبح لها، وبين كونها كانت تلوث بالدم، وعلى هذا القول؛ فالدلالة ظاهرة.

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٤٧٣) عن أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٥١٦٨)، ومسلم برقم (١٤٢٨) عن أنس بن مالك رضي الله عنه، بنحوه.

قال: وفي الحقيقة: مآل القولين إلى شيء واحد في قوله تعالى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ [المائدة: ٣]، كما قد أومأنا إليه.

وفيها قول ثالث ضعيف: أن المعنى على اسم النصب. وهذا ضعيف؛ لأن هذا المعنى حاصل من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: ٣]، فيكون تكريرا. لكن اللفظ يحتمله، كما روى البخاري في "صحيحه" ^(١) عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يحدث عن رسول الله ﷺ أنه لقي زيد بن عمرو بن نفيل بأسفل بلدح، وذلك قبل أن ينزل على رسول الله ﷺ الوحي، «فقدم إليه رسول الله ﷺ سفرة في لحم، فأبى أن يأكل منها، ثم قال زيد: إني لا أكل مما تذبحون على أنصابكم ولا أكل إلا بما ذكر اسم الله عليه». وفي رواية له: وإن زيد بن عمرو بن نفيل كان يعيب على قريش ذبائحهم، ويقول: الشاة خلقها الله، وأنزل لها من السماء الماء، وأنت لها من الأرض الكلاء، ثم أنتم تذبحونها على غير اسم الله؟! إنكارا لذلك وإعظاما له.

وأیضا فإن قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: ٣]، ظاهره: أنه ما ذبح لغير الله، مثل أن يقال: هذا ذبيحة لكذا، وإذا كان هذا هو المقصود: فسواء لفظ به أو لم يلفظ.

وتحريم هذا أظهر من تحريم ما ذبحه للحم، وقال فيه: باسم المسيح، ونحوه، كما أن ما ذبحناه نحن متقربين به إلى الله سبحانه كان أركى وأعظم مما ذبحناه للحم، وقلنا عليه: باسم الله، فإن عبادة الله سبحانه بالصلاة له والنسك له أعظم من الاستعانة باسمه في فواتح الأمور، فكذلك الشرك بالصلاة لغيره والنسك لغيره أعظم من الاستعانة باسمه في فواتح الأمور. فإذا حرم ما قيل فيه: باسم المسيح، أو الزهرة؛ فلا أن يحرم ما قيل فيه: لأجل المسيح والزهرة أو قصد به ذلك، أولى.

(١) أخرجه البخاري برقم (٣٨٢٦، ٥٤٩٩).

وهذا يبين لك ضعف قول من حرم ما ذبح باسم غير الله، ولم يحرم ما ذبح لغير الله، كما قاله طائفة من أصحابنا وغيرهم، بل لو قيل بالعكس لكان أوجه، فإن العبادة لغير الله أعظم كفرا من الاستعانة بغير الله.

وعلى هذا: فلو ذبح لغير الله متقربا به إليه لحرم وإن قال فيه: بسم الله، كما يفعله طائفة من منافقي هذه الأمة الذين يتقربون إلى الأولياء، والكواكب بالذبح والبخور ونحو ذلك، وإن كان هؤلاء مرتدين لا تباح ذبيحتهم بحال، لكن يجتمع في الذبيحة مانعان. اهـ

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي "فَتْحِ الْمَجِيدِ" (باب: ٩):

هذا لا اختلاف فيه بين العلماء، وأما إذا ذبح للحم وذكر على الذبيحة اسم المسيح، أو الزهرة، ونحو ذلك؛ فهذا الذي فيه خلاف العلماء، وكلام شيخ الإسلام هذا يدل على أنه يقول بتحريمه، ووافقه على ذلك بعض العلماء.

وذكر القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ثم استثنى قوله: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، يعني ذبيحة اليهودي والنصراني، وإن كان النصراني يقول عند الذبح: (باسم المسيح)، واليهودي يقول: (باسم عزيز).

وذكر قول عطاء: كُلُّ مَنْ ذَبَحَ النِّصْرَانِي، وإن قال: (باسم المسيح)؛ لأنَّ الله تعالى قد أباح ذبائحهم، وقد علم ما يقولون.^(١) وذكر مثله عن القاسم بن مخيمرة^(٢)،

(١) أخرجه إسماعيل القاضي في "أحكام القرآن" كما في "أحكام أهل الذمة" (٢٥٢/١): ثنا سليمان بن حرب، ثنا عبد العزيز بن مسلم، عن عبد الملك، عن عطاء، فذكره، وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات.

(٢) أخرجه إسماعيل القاضي كما في "أحكام أهل الذمة" (٢٥١/١): ثنا علي، ثنا الوليد بن مسلم، سمعت عبدالرحمن بن يزيد بن جابر يقول: سمعت القاسم بن مخيمرة، يقول: ...، فذكره، وإسناده صحيح، وعلي هو ابن المديني.

وهو قول الزهري^(١)، وربيعة، والشعبي^(٢)، ومكحول^(٣)، وروي عن عبادة بن الصامت^(٤)، وأبي الدرداء^(٥) من الصحابة. انتهى ملخصاً^(٦). اهـ.

قال أبو عبد الله: مذهب الجمهور أنها لا تحل؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: ٣]، وقالوا: أحلَّ الله طعام أهل الكتاب إذا اجتمعت فيه شروط الحل عند المسلمين بأن ينهر الدم، ويذكر اسم الله عليه. وقول الجمهور هو الصحيح، والله أعلم.

والقول بالمنع من أكل تلك الذبيحة، نقله إسماعيل القاضي كما في **”أحكام أهل الذمة“** (١/ ٢٥٢)، عن علي، وعائشة، وابن عمر، ومجاهد، وطاوس، وميمون بن مهران، ومال إليه ابن القيم، فذكر ترجيح ذلك من ثمانية وجوه كما في أحكام أهل الذمة (١/ ٢٥٤-٢٥٦).

قلت: وهو القول الراجح؛ لعموم الآية: ﴿وَمَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: ٣]، والله أعلم.

(١) الذي وجدته عن الزهري أنه يقول بعدم الأكل، أخرجه عبد الرزاق (٦/ ١٢٠-١٢١) بإسناد صحيح.

(٢) أخرجه إسماعيل القاضي كما في **”أحكام أهل الذمة“** (١/ ٢٥٢)، معلقاً عن أيوب بن نجیح، عن الشعبي، وأيوب بن نجیح له ترجمة في **”الجرح والتعديل“**، قال أبو حاتم: لا أعرفه. وأما أثر ربيعة فلم أجده.

(٣) أخرجه إسماعيل القاضي كما في **”أحكام أهل الذمة“** (١/ ٢٥١): ثنا علي، ثنا الوليد بن مسلم، قال: سمعت الأوزاعي، عن مكحول، فذكره.

(٤) أخرجه إسماعيل القاضي كما في المصدر السابق من طريق: أبي الحكم التنوخي، عن جرير بن عتبة، أو عتبة بن جرير، عن عبادة به، وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة جرير بن عتبة، وأبي الحكم.

(٥) أخرجه ابن جرير (٨/ ١٣٨)، وإسماعيل القاضي كما في **”أحكام أهل الذمة“** (١/ ٢٥١)، من طريقين عن معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية، عن عمير بن الأسود، عن أبي الدرداء به، وهذا إسناد صحيح.

(٦) انتهى من **”أحكام القرآن“** للقرطبي (٦/ ٧٦).

وأما الآثار: فآثر علي رضي الله عنه في إسناده عطاء بن السائب، وهو مختلط، وآثر عائشة رضي الله عنها فيه: قابوس بن أبي ظبيان، وهو ضعيف، وآثر ابن عمر رضي الله عنهما إسناده صحيح، وبقية الآثار لم يذكر أسانيدها^(١).

﴿٤﴾ مسألة: حكم ما يذبح أمام السلطان إذا قدم، ومثله ما يذبح أمام أولياء المقتول لإرضائهم، وما أشبه ذلك.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته الله فِي "شَرْحِ مُسْلِمٍ" (١٩٧٨):
وَذَكَرَ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمَ الْمَرْزُوقِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا: أَنَّ مَا يُذْبَحُ عِنْدَ اسْتِقْبَالِ السُّلْطَانِ تَقَرُّبًا إِلَيْهِ أَفْتَى أَهْلَ بُخَارَةِ بِتَحْرِيمِهِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا أَهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَالَ الرَّافِعِيُّ: هَذَا إِنَّمَا يَذْبَحُونَهُ اسْتِبْشَارًا بِقُدُومِهِ، فَهُوَ كَذَبُ الْعَقِيقَةِ لَوْلَادَةِ الْمَوْلُودِ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يُوجِبُ التَّحْرِيمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

قلت: وما ذكره الرافعي غير صحيح؛ فإنهم يذبحونه بين يديه؛ فلا يشبهه بالعقيقة، وأتى له ذلك.

وقال الإمام ابن باز رحمته الله كما في "مجموع فتاواه" (٣٩٣/٩):

الذبح لله سبحانه قربة عظيمة وعبادة تقرب إليه سبحانه فلا يجوز صرفها لغيره، فعقر الذبائح للملوك والسلاطين والعظماء والتقرب إليهم بذلك يعتبر من الذبح لغير الله، ويعتبر من الشرك بالله كما قال الله سبحانه: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [١٦٣] ﴿الأنعام: ١٦٢﴾، ﴿لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٣].

والنسك هو الذبح، وقال عز وجل: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ ① ﴿الكوثر: ١﴾، ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ ② ﴿الكوثر: ٢﴾، وقال سبحانه: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا

(١) انظر: "المجموع" (٧٨/٩) "المغني" (٣١١-٣١٢/١٣) "المحلى" (١٠٠٢) "دفع الإيهام" مع "أضواء البيان" (١٠٠/١٠).

لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ ﴿البينة: ٥﴾، وقال النبي ﷺ: «لعن الله من ذبح لغير الله». أخرجه الإمام مسلم في صحيحه.

فلا يجوز لأحد أن يتقرب إلى السلاطين والملوك والعظماء بالذبح لهم عند مقابلتهم، أو عند خروجهم من المستشفى، أو عند قدومهم إلى أي بلد. كما لا يجوز التقرب بالذبح للجن، أو الملائكة، أو الكواكب أو الأصنام، أو أصحاب القبور، أو غيرهم من المخلوقين للأدلة المذكورة.

أما إن كان الذبح يقصد به التقرب إلى الله سبحانه والشكر له، ولا يقصد به تعظيم الملوك والسلاطين، فهو في هذه الحال يعتبر منكراً وتشبهاً بأهل الجاهلية في عقرهم الذبائح لعظمائهم وعلى قبورهم، ووسيلة من وسائل الذبح لغير الله.

وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا عقر في الإسلام»^(١) وقال ﷺ: «من تشبه بقوم فهو منهم»^(٢)

أما إذا ذبح الإنسان للضيف أو لأهله فهذا شيء لا بأس به، بل هو مشروع إذا دعت الحاجة إليه، وليس من الذبح لغير الله، بل هو مما أباحه الله سبحانه لعباده؛ وقد جاءت الأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة على إباحة مثل هذا الأمر.

وقال الإمام العثيمين رحمه الله: كما في مجموع فتاواه (٢٠٦/٩):

فلو قدم السلطان إلى بلد، فذبحنا له، فإن كان تقرباً وتعظيماً؛ فإنه شرك أكبر، وتحرم هذه الذبائح، وعلامة ذلك: أننا نذبحها في وجهه ثم ندعها. أما لو ذبحنا له

(١) أخرجه عبد الرزاق (٦٦٩٠)، ومن طريقه أخرجه أحمد (١٣٠٣٢)، وعبد بن حميد (١٢٥٣)، وأبو دواد (٣٢٢٢)، وابن حبان (٣١٤٦)، والبيهقي (٤/ ٥٧ و ٩/ ٣١٤) عن معمر، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف رواية معمر عن ثابت.

قال الخطابي: كان أهل الجاهلية يعقرون الإبل على قبر الرجل الجواد، يقولون: نجازيه على فعله، لأنه كان يعقرها في حياته فيطعمها الأضياف، فنحن نعقرها عند قبره لتأكلها السباع والطيور فيكون مطعماً بعد مماته كما كان مطعماً في حياته.

(٢) أخرجه أحمد (٥١١٤)، وأبو داود (٤٠٣١) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بإسناد حسن.

إكراما وضيافة، وطبخت وأكلت؛ فهذا من باب الإكرام، وليس بشرك - يعني: ولا تذبح أمامه - انتهى

٥ مسألة: حكم الذبح أمام العروس عند زفافها ووصولها إلى بيت زوجها:

في "فتاوى اللجنة الدائمة" (٩٨/١٩) ما نصّه: ذبح ذبيحة عند دخول الزوجة لبيت زوجها من أجل إرضاء الجن، واعتقاد أنه إذا لم يذبح تلك الذبيحة فإنه يصاب أو أهله بالمآسي والأحداث الكريهة ونحو ذلك هو من العادات المحرمة، بل شرك أكبر؛ لأن ذلك من الذبح لغير الله، حيث إن الذبح عبادة لله تعالى، لا يجوز أن يتقرب به إلا له وحده، فمن صرفه لغير الله فقد أشرك شركا أكبر، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ لَا شَرِيكَ لَهُ ۚ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٣]، وقد لعن رسول الله ﷺ من ذبح لغير الله، فقال: «لعن الله من ذبح لغير الله» أخرجه الإمام مسلم في صحيحه. وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... نائب الرئيس ... الرئيس

بكر بن عبد الله أبو زيد ... صالح بن فوزان الفوزان ... عبد العزيز بن عبد الله

آل الشيخ ... عبد العزيز بن عبد الله بن باز

٦ مسألة: حكم اللعن لمن يستحقه بالوصف.

دل حديث الباب على جواز لعن أهل الكبائر بالوصف، ومن باب أولى جوازه في الكافرين، وقد تواترت أدلة الكتاب والسنة في ذلك.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "شَرْحِ مُسْلِمٍ" (٧٩):

وَأَمَّا اللَّعْنُ بِالْوَصْفِ لَيْسَ بِحَرَامٍ كُلَّغْنِ الْوَاصِلَةِ وَالْمُسْتَوْصِلَةِ وَالْوَاشِمَةِ وَالْمُسْتَوْشِمَةِ وَآكِلِ الرَّبَا وَمُؤْكِلِهِ وَالْمُصَوِّرِينَ وَالظَّالِمِينَ وَالْفَاسِقِينَ وَالْكَافِرِينَ،

وَلَعَنَ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ، وَمَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ، وَمَنْ انْتَسَبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، وَمَنْ أَحْدَثَ فِي الْإِسْلَامِ حَدَثًا أَوْ آوَى مُحَدِّثًا، وَغَيَّرَ ذَلِكَ مِمَّا جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ بِإِطْلَاقِهِ عَلَى الْأَوْصَافِ لَا عَلَى الْأَعْيَانِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

﴿٧﴾ **مسألة: حكم لعن المعين من المسلمين، أو ممن لم يعلم موته على الكفر من**

الكافرين.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته الله فِي "شَرْحِ مُسْلِمٍ" (٧٩):
وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ اللَّعْنِ فَإِنَّهُ فِي اللُّغَةِ: الْإِبْعَادُ وَالطَّرْدُ، وَفِي الشَّرْعِ:
الْإِبْعَادُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُبْعَدَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى مَنْ لَا يُعْرِفُ
حَالَهُ وَخَاتِمَةَ أَمْرِهِ مَعْرِفَةً قَطْعِيَّةً؛ فَلِهَذَا قَالُوا: لَا يَجُوزُ لَعْنُ أَحَدٍ بَعِيْنِهِ مُسْلِمًا كَانَ
أَوْ كَافِرًا أَوْ دَابَّةً إِلَّا مَنْ عَلِمْنَا بِنَصِّ شَرْعِيٍّ أَنَّهُ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ أَوْ يَمُوتُ عَلَيْهِ كَأَبِي
جَهْلٍ، وَإِبْلِيسَ. اهـ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي "الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (١/١٣٣):
فِي كَلَامِهِ عَلَى لَعْنِ الْمَعِينِ مِنَ الْكُفَرَاءِ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْفَسَاقِ بِالْإِعْتِقَادِ أَوْ
بِالْعَمَلِ: لِأَصْحَابِنَا فِيهَا أَقْوَالُ:

أحدها: لَا يَجُوزُ بِحَالٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ.

والثاني: يَجُوزُ فِي الْكَافِرِ دُونَ الْفَاسِقِ.

والثالث: يَجُوزُ مُطْلَقًا.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ الْحَنْبَلِيُّ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: عَلَى الْجَهْمِيَّةِ
لَعْنَةُ اللَّهِ. وَكَانَ الْحَسَنُ يَلْعَنُ الْحِجَابَ، وَأَحْمَدُ يَقُولُ: الْحِجَابُ رَجُلٌ سَوَاءٌ.
قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: لَيْسَ فِي هَذَا عَنْ أَحْمَدَ لَعْنَةُ مَعِينٍ. لَكِنْ قَوْلُ الْحَسَنِ نَعَمْ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: لم أره نقل لعنة معينة إلا لعنة نوع أو دعاء على معين بالعذاب أو سبًا له. لكن قال القاضي: لم يفرق بين المطلق والمعين، وكذلك جدنا أبو البركات.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: المنصوص عن أحمد الذي قرره خلال اللعن المطلق، لا المعين. كما قلنا في نصوص الوعيد والوعد، وكما نقول في الشهادة بالجنة والنار؛ فإننا نشهد بأن المؤمنين في الجنة وأن الكافرين في النار، ونشهد بالجنة والنار لمن شهد له الكتاب والسنة، ولا نشهد بذلك لمعين إلا من شهد له النص أو شهد له الاستفاضة على قول. فالشهادة في الخبر كاللعن في الطلب. اهـ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله، كَمَا فِي "مَنْهَاجِ السُّنَّةِ" (٤/٣٤٤):

وقد تنازع الناس في لعنة الفاسق المعين فقليل: إنه جائز كما قال ذلك طائفة من أصحاب أحمد، وغيرهم كأبي الفرج بن الجوزي وغيره. وقيل: إنه لا يجوز كما قال ذلك طائفة أخرى من أصحاب أحمد وغيرهم كأبي بكر عبد العزيز وغيره. والمعروف عن أحمد كراهة لعن المعين كالحجاج بن يوسف وأمثاله، وأن يقول كما قال الله تعالى ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨]. اهـ.

قال أبو عبد الله: الذي اختاره ابن الجوزي نقله عن أحمد، وذكر أنه أجاز لعن يزيد بن معاوية، ومنهم من ينقل عن أحمد القول الثاني، ونصره أبو بكر الخلال في مذهب أحمد. والمشهور عن أحمد خلاف ما ذكره ابن الجوزي؛ فإن المشهور عن أحمد في يزيد بن معاوية قوله: لا نحبه، ولا نسبه.

والقول الثاني: وهو عدم الجواز. يُقَالُ عن جماعة من أصحاب أحمد، ونُقِلَ عن الحسن، وابن سيرين، وهو الأشهر عند المتأخرين من أصحاب أحمد، والشافعي، ونصره النووي، وابن المنير، وغيرهما. والقائلون بالجواز حجبتهم أنه جاز للعن بالوصف؛ فيجوز بالتعيين؛ لأنه يشمل ذلك الوصف، وقالوا: قد جاء عن النبي ﷺ لعن بعض الناس بعينهم كما في "مسلم" في [كتاب الفضائل] رقم (١٠)، عن

معاذ بن جبل رضي الله عنه، أَنَّ النبي ﷺ منع ناسًا من أَنْ يتقدموا إِلَى الْمَاءِ فِي تَبَوُّكٍ، فَتَقْدُمَ رَجُلَانِ مِنَ الْمُنَافِقِينَ، فَلَعْنَهُمَا وَسَبَّهُمَا.

وأيضًا جاء في الحديث أَنَّهُ قَالَ: «اللَّهُمَّ، إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِنَ الْبَشَرِ، فَأَيُّ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَعْنَتُهُ، أَوْ سَبَبَتُهُ، وَلَيْسَ لَهَا بِأَهْلٌ، فَاجْعَلْهَا لَهُ زَكَاةً وَرَحْمَةً تَقْرِبُهُ إِلَيْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٠١-٢٦٠٣) مِنْ طَرَقٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ وَأَنْسَ رضي الله عنه، بِالْفَاظِ مُتَقَارِبَةً.

وَاسْتَدْلُوا بِقِصَّةِ الرَّجُلِ الَّذِي جَاءَ يَشْتَكِي جَارَهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَخْرُجَ مَتَاعَهُ، فَأَخْرَجَ مَتَاعَهُ، فَجَعَلَ مِنْ يَمَرٍ مِنَ النَّاسِ يَقُولُ: اللَّهُمَّ الْعَنِهِ، اللَّهُمَّ اخْزِهِ، وَفِي رِوَايَةٍ: فَجَعَلَ النَّاسُ يَلْعَنُونَهُ: فَعَلَ اللَّهُ بِهِ وَفَعَلَ وَفَعَلَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥١٥٣)، وَالبخاري في «الأدب المفرد» (١٢٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ. وَجَاءَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٥/٤)، وَالبزار (٢/٢٤٧) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ الْحَكَمَ وَمَا وَلَدَ مِنْ صُلْبِهِ. وَالْفَلْظُ لِلْبَزَارِ، وَهُوَ فِي «الصَّحِيحِ الْمُسْنَدِ» (٥٧٢).

وَاسْتَدْلُوا أَيْضًا بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي مُسْلِمٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اتَّقُوا اللَّعَّانِينَ: الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ فِي ظِلِّهِمْ»^(١).

وَالْقَائِلُونَ بِالْمَنْعِ مِنْ أَدْلَتِهِمْ: مَا جَاءَ فِي الْبَخَارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ بَعْضَ الْكُفَّارِ: الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ، وَصَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ، وَسَهِيلَ بْنَ عَمْرٍو—قَبْلَ أَنْ يَسْلَمُوا—فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ (١٢٨) [آل عمران: ١٢٨]^(٢)، ثُمَّ أَسْلَمُوا، وَحَسَنَ إِسْلَامُهُمْ.

فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَعْنُ الْمَعِينِ؛ لِأَنَّ اللَّعْنَ الطَّرْدَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَأَنْتَ لَا تَدْرِي هَلْ سَيَمُوتُ عَلَى كُفْرِهِ أَمْ لَا؟ أَمَا مِنْ عُلْمٍ أَنَّهُ مَاتَ كَافِرًا فَيَجُوزُ لَعْنُهُ، أَوْ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٤٠٦٩) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه.

من عُلِمَ أنه سيموت على كفره؛ فيجوز لعنه، فنحن نعلم أن أبا جهل، وأبا لهب ماتا على الكفر؛ فيجوز لعنهما، وأيضًا نعلم أن المسيح الدجال، وإبليس سيموتان على الكفر؛ فيجوز لعنهما.

واستدلوا بحديث: «لا ينبغي لصديق أن يكون لعانًا» أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه ^(١).

وحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عند الترمذي وأحمد وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ليس المؤمن بالطعان، ولا اللعان، ولا الفاحش، ولا البذيء» ^(٢).

والذي يظهر المنع من ذلك إذا كان المقصود به الإبعاد والطرده من رحمة الله؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، فهذا ليس إلى الإنسان. وأما اللعن الذي هو السب، والدعاء؛ فالظاهر جوازه لمن يستحقه. وأما أدلة المجوزين فهي محمولة على أنه قصد بها السب والدعاء دون قصد الطرد من رحمة الله، وبهذا يُجمع بين الأدلة، وبالله التوفيق ^(٣).

(١) أخرجه مسلم (٢٥٩٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد (٤٠٤/١)، والترمذي (١٩٧٧) بإسناد حسن.

(٣) انظر: «منهاج السنة» (٤/٥٦٩)، «الآداب الشرعية» (١/٢٦٩)، «موقف أهل السنة والجماعة من الأهواء والبدع» للرحيلي (١/٢٥٠).

﴿١٩﴾ وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ قَالَ: نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا بِبُؤَانَةٍ، فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ إِبِلًا بِبُؤَانَةٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ كَانَ فِيهَا وَثْنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ؟». قَالُوا: لَا. قَالَ: «هَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟». قَالُوا: لَا. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ^(١).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

﴿١﴾ مسألة: حكم الذبح لله في مكان يعبد فيه غير الله أو فيه عيد للمشركين.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٤٤٠):

وهذا يدل على أن الذبح بمكان عيدهم ومحل أوثانهم معصية لله من وجوه؛ أحدها: أن قوله: «أوف بنذرك» تعقيب للوصف بالحكم بحرف الفاء، وذلك يدل على أن الوصف هو سبب الحكم؛ فيكون سبب الأمر بالوفاء وجود النذر خاليا من هذين الوصفين؛ فيكون وجود الوصفين مانعا من الوفاء، ولو لم يكن معصية لجاز الوفاء به.

والثاني: أنه عقب ذلك بقوله: «لا وفاء لنذر في معصية الله» ولولا اندراج الصورة المسئول عنها في هذا اللفظ العام وإلا لم يكن في الكلام ارتباط، والمنذور في نفسه وإن لم يكن معصية لكن لما سأله النبي ﷺ عن صورتين قال له: «أوف بنذرك» يعني حيث ليس هناك ما يوجب تحريم الذبح هناك؛ فكان جوابه ﷺ فيه أمرا بالوفاء عند الخلو من هذا، ونهى عنه عند وجود هذا وأصل الوفاء بالنذر

(١) أخرجه أبو داود (٣٣١٣) بإسناد صحيح.

معلوم؛ فَبَيَّنَ ما لا وفاء فيه، واللفظ العام إذا ورد على سبب؛ فلا بد أن يكون السبب مندرجاً فيه.

والثالث: أنه لو كان الذبح في موضع العيد جائزاً لسوغ ﷺ للناذر الوفاء به؛ كما سوغ لمن نذرت الضرب بالدف أن تضرب به، بل لأوجب الوفاء به؛ إذ كان الذبح بالمكان المنذور واجباً؛ فإذا كان الذبح بمكان عيدهم منها عنه؛ فكيف الموافقة في نفس العيد بفعل بعض الأعمال التي تعمل بسبب عيدهم. اهـ

﴿ ٢ ﴾ مسألة: حكم تخصيص مكان للعبادة.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "اقتضاء الصراط المستقيم" (٢/ ١٥٨):

فمن قصد بقعة يرجو الخير بقصدها، ولم تستحب الشريعة ذلك فهو من المنكرات، وبعضه أشد من بعض، سواء كانت البقعة شجرة أو غيرها أو قناة جارية أو جبلاً أو مغارة، وسواء قصدها؛ ليصلي عندها أو ليدعو عندها أو ليقراً عندها أو ليذكر الله سبحانه عندها، أو لينسك عندها بحيث يخص تلك البقعة بنوع من العبادة التي لم يشرع تخصيص تلك البقعة به، لا عيناً ولا نوعاً.

﴿ ٣ ﴾ مسألة: حكم النذر بأموال لتسرج به القبور والمشاهد ويعان به السدنة.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "اقتضاء الصراط المستقيم" (٢/ ٢٣٤):

وأقبح من ذلك أن ينذر لتلك البقعة دهنًا؛ لتنور به ويقول: إنها تقبل النذر كما يقوله بعض الضالين؛ فإن هذا النذر نذر معصية باتفاق العلماء، لا يجوز الوفاء به. وكذلك إذا نذر مالا من النقد أو غيره للسدنة أو المجاورين العاكفين بتلك البقعة فإن هؤلاء السدنة فيهم شبهة من السدنة الذين كانوا عند اللآت والعزى ومناة يأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله والمجاورون هناك فيهم شبهة من العاكفين الذين قال لهم الخليل إبراهيم إمام الحنفاء رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ ﴾ [الأنبياء: ٥٢]، وقال: ﴿ قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ أَنْتُمْ أَنْتُمْ

وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٧٧﴾ ﴿الشعراء: ٧٥-٧٧﴾،
والذين أتى عليهم موسى عليه السلام وقومه بعد مجاوزتهم البحر كما قال تعالى:
﴿وَجَنُوزْنَا بِبَنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ ۖ﴾
[الأعراف: ١٣٨].

فالنذر لأولئك السدنة والمجاورين في هذه البقاع التي لا فضل في الشريعة
للمجاورين بها نذر معصية، وفيه شبه من النذر لسدنة الصلبان والمجاورين عندها
أو سدنة الأبداد التي بالهند والمجاورين عندها. اهـ
وقال **رحمته** في «**الاقتضاء**» أيضًا (١٨٩/٢): وكذلك إيقاد المصاييح في هذه
المشاهد مطلقا لا يجوز بلا خلاف أعلمه للنهي الوارد، ولا يجوز الوفاء بما ينذر
لها من دهن وغيره، بل موجهه موجب نذر المعصية. اهـ

٤ مسألة: حكم النذر لله.

الوفاء بالنذر ممدوح؛ فيكون الوفاء به من العبادات؛ لأن الله مدح من أوفى به،
كما قال تعالى: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا﴾ [الإنسان: ٧] الآية، وقال: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا
تَفَثَهُمْ وَلَيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩].

والنذر مكروه عند الجمهور؛ لحديث ابن عمر **رحمتهما**، أن النبي **ﷺ** نهى عن
النذر، وقال: «إنه لا يأتي بخير، وإنما يستخرج به من البخيل»^(١) متفق عليه، واللفظ
لمسلم، وجاء عن أبي هريرة **رحمته**، أن النبي **ﷺ** قال: «إنه لا يرد من القدر، وإنما
يستخرج به من البخيل» متفق عليه، واللفظ لمسلم^(٢)؛ ولأن النذر إلزام الإنسان
نفسه بعبادة، وقد يعجز عنها، ويندم؛ فهذا كره العلماء النذر، وبعضهم اختار
تحريمه.

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٦٠٨)، ومسلم برقم (١٦٣٩).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٦٦٠٩)، ومسلم برقم (١٦٤٠).

وذهب مالك إلى الاستحباب؛ إلا ما كان من نذر المقابلة، أو النذر الذي يشق؛ ففيه كراهة، وذهب الحنفية إلى الاستحباب مطلقاً.

والراجح ما ذهب إليه مالك رحمه الله؛ لأن النذر فيه تعظيم لله، ولأن الله أثنى على الناذرين الموفين بنذورهم، والأدلة الواردة في النهي عن النذر ظاهرها أنه في نذر المقابلة، لقوله: «يستخرج به من البخل»، ولقوله «لا يرد من القدر شيئاً».

ويدل على الكراهة فقط، وعدم التحريم ما جاء في «صحيح مسلم» (١٦٤١)، من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، أن امرأة مسلمة أسرت، فهربت من المشركين على ناقة النبي ﷺ، ونذرت إن نجاها الله لتنحرنّها، فأنكر عليها النبي ﷺ نذرها في ملك غيرها، ولم ينكر عليها النذر من أصله، وأيضاً لحديث ابن عباس رضي الله عنهما عند أبي داود (٣٣٠٨)، وهو في «الصحيح المسند» (٦٥٦) أن امرأة ركبت البحر فنذرت إن نجاها الله لتصومنَّ شهراً، فنجاها الله، فلم تصم حتى ماتت، فأتت أختها إلى النبي ﷺ، فأمرها أن تصوم عنها، مع أنه نذر مقابلة، ولم ينكر عليها ذلك مع أنه مقام بيان، وتعليم^(١).

٥ أقسام النذر من حيث الصيغة.

النذر نذران: مطلق، ومقيد

* النذر المقيد هو: الذي يكون بشرط، كأن يقول: إن شفى الله مريضى؛ فعلى كذا.

* النذر المطلق هو: الذي يكون عن غير شرط، كقوله: لله عليّ أن أفعل كذا.

٦ مسألة: كيف يكون النذر عبادة مع كونه مكروهاً؟

هو عبادة من جهة أن فيه تعظيماً لله، مثل الحلف؛ فإنه فيه تعظيم؛ فهو عبادة، لكن إن شق على نفسه، فيكره له، كأن يقول: والله لأصومنَّ شهرين متتابعين. فمن الخطأ أن يقال: الوفاء بالنذر هو العبادة فقط، بل عقد النذر والوفاء به كله عبادة.

(١) وانظر: «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١٣٧/٤٠).

وكذلك إذا ألزم نفسه بعبادة مشروعة، ليس فيها مشقة، وليس بمقابلة؛ فهو مستحب أيضًا؛ لانتفاء أسباب الكراهة في هذه الصورة.

٧ مسألة: حكم النذر لغير الله، وهل فيه كفارة؟

قَالَ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ"، بَابُ رَقْم (١١):

وقد نص غير واحد من العلماء على أن النذر لغير الله شرك.

قال شيخ الإسلام: وأما ما نذره لغير الله كالنذر للأصنام والشمس والقمر والقبور ونحو أن يحلف بغير الله من المخلوقات والحالف بالمخلوقات لا وفاء عليه ولا كفارة وكذلك الناذر للمخلوق ليس عليه وفاء ولا كفارة فإن كلاهما شرك، والشرك ليس له حرمة بل عليه أن يستغفر الله من هذا العقد ويقول ما قال النبي ﷺ حيث قال: «من حلف باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله»^(١). اهـ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٣٣/١٢٣):
فَمَنْ نَذَرَ لغيرِ اللَّهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ أَعْظَمُ مِنْ شُرْكَ الْحَلِفِ بِغَيْرِ اللَّهِ وَهُوَ كَالسُّجُودِ لِغَيْرِ اللَّهِ. اهـ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "اِقْتِضَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ" (٢/٢٣٤):
فيمن نذر للقبور أو نحوها دُهنًا لِيَتَنَوَّرَ به، ويقول: إنها تقبل النذر كما يقوله بعض الضالين - قال: وهذا النذر معصية باتفاق المسلمين، لا يجوز الوفاء به، وكذلك إذا نذر مالًا للسدنة، أو المجاورين العاكفين بتلك البقعة؛ فإن فيهم شبهًا من السدنة التي كانت عند اللات، والعزى، ومناة، يأكلون أموال الناس بالباطل، ويصدون عن سبيل الله، والمجاورون هناك فيهم شبه من الذين قال فيهم الخليل: ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾ ﴿٥٢﴾ [الأنبياء: ٥٢]، والذين اجتاز بهم موسى

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٦٥٠)، ومسلم برقم (١٦٤٧)، من حديث أبي هريرة رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقومه، قال تعالى: ﴿وَجَنُوزًا بِبَنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُمُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ^١﴾ [الأعراف: ١٣٨]، فالنذر لأولئك السدنة والمجاورين في هذه البقاع نذر معصية، وفيه شبه من النذر لسدنة الصلبان والمجاورين عندها، أو لسدنة الأبداد^(١) التي في الهند والمجاورين عندها.^(٢) اهـ

قَالَ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رحمته الله فِي "تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ"، بَاب رَقْم (١١):

فهذه النذور الواقعة من عباد القبور وأشباههم لم يعتقدون فيه نفعا أو ضرا فيتقرب اليه بالنذر ليقضي حاجته أو ليشفع له كل ذلك شرك في العبادة وهو شبيه بما ذكر الله عن المشركين في قوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرِزْعِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصُلُّ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصُلُّ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ (١٣٦) روى ابن أبي حاتم في الآية، يعني: جعلوا لله جزءا من الحرث، ولشركائهم ولأوثانهم جزءا؛ فما ذهبت به الريح مما سموها لله إلى جزء أوثانهم تركوه، وقالوا: الله عن هذا غني، وما ذهبت به الريح من جزء أوثانهم إلى جزء الله أخذوه، وعباد القبور يجعلون لله جزءا من أموالهم بالنذر والصدقة وللأموات والطواغيت جزءا كذلك. اهـ

وقال الأذري^(٣) في "شرح المنهاج": وأما النذر للمشاهد التي على قبر ولي، أو شيخ، أو على اسم من حلها من الأولياء، أو تردد في تلك البقعة من الأولياء

(١) الأبداد: جمع بُدٍّ، وهو الصنم. والسَدَنَة: جمع سادن، وهو خادم الصنم، والمانع عنه، والفرق بينه وبين الحاجب أنَّ الحاجب يأذن إذا أمر بذلك ممن أمره بذلك، والسادن يأذن بنفسه. "لسان العرب".

(٢) انظر "اقتضاء الصراط المستقيم" (٢/ ٢٣٤).

(٣) هو أحمد بن حمدان بن عبد الواحد الأذري، أبو العباس، ولد سنة (٧٠٨)، وتوفي سنة (٧٨٣). انظر: "الدرر الكامنة" (١/ ١٣٥).

والصالحين؛ فإن قصد الناذر بذلك — وهو الغالب أو الواقع من قصود العامة — تعظيم البقعة، أو المشهد، أو الزاوية، أو تعظيم من دُفِن بها، أو نُسِبَتْ إليه، أو بُنِيَتْ على اسمه؛ فهذا النذر باطل غير منعقد؛ فإن معتقدهم أَنَّ لهذه الأماكن خصوصيات، ويرون أنها مما يُدفع بها البلاء، ويُستجلب بها النعماء، ويُستشفى بالنذر لها من الأدواء، حتى إنهم يندرون لبعض الأحجار لما قيل: (إنه استند إليها عبد صالح)، ويندرون لبعض القبور السُّرج والشموع، والزيت، ويقولون: القبر الفلاني، أو المكان الفلاني يقبل النذر. يعنون بذلك أنه يحصل به الغرض المأمول: من شفاء مريض، أو قدوم غائب، أو سلامة مال، وغير ذلك من أنواع نذر المجازاة؛ فهذا النذر على هذا الوجه باطل لا شك فيه، بل نذر الزيت والشمع ونحوهما للقبور باطل مطلقاً، ومن ذلك: نذر الشموع الكثيرة العظيمة وغيرها لقبر الخليل، ولقبر غيره من الأنبياء والأولياء؛ فإن الناذر لا يقصد بذلك إلا الإيقاد على القبر تبركاً وتعظيماً ظاناً أَنَّ ذلك قرينة، فهذا مما لا ريب في بطلانه، والإيقاد المذكور محرم، سواء انتفع به هناك متفنع أم لا. اهـ من **”التيسير”**، و**”فتح المجيد”** باب (١١).

وقال الشيخ قاسم الحنفي^(١) في **”شرح درر البحار”**: النذر الذي ينذره أكثر العوام على ما هو مشاهد، كأن يكون للإنسان غائب، أو مريض، أو له حاجة، فيأتي إلى بعض الصلحاء، ويجعل على رأسه سترة، ويقول: يا سيدي فلان، إن رَدَّ الله غائبي، أو عوفي مريض، أو قُضيت حاجتي؛ فلك من الذهب كذا، أو من الفضة كذا، أو من الطعام كذا، أو من الماء كذا، أو من الشمع والزيت كذا؛ فهذا النذر باطل بالإجماع؛ لوجوه

(١) هو القاسم بن قطلوبغا بن عبدالله المصري، ولد سنة (٨٠٢)، وتوفي سنة (٨٧٩)، له مؤلفات عديدة، منها: **”شرح درر البحار”** للقونوي في الفروع. انظر: **”هداية العارفين”** (١/ ٨٣٠).

منها: أنه نذر لمخلوق، والنذر للمخلوق لا يجوز؛ لأنه عبادة، والعبادة لا تكون لمخلوق^(١).

ومنها: أنَّ المندور له ميت، والميت لا يملك.

ومنها: أنه ظن أن الميت يتصرف في الأمور دون الله، واعتقاد ذلك كفر.

إلى أن قال: إذا علمت هذا فما يؤخذ من الدراهم، والشمع، والزيت وغيرها، وينقل إلى ضرائح الأولياء تقريبًا إليهم، فحرام بإجماع المسلمين. اهـ

نقله عنه ابن نجيم^(٢) في **"البحر الرائق"**^(٣)، ونقله المرشدي^(٤) في **"تذكرته"** وغيرهما عنه، وزاد: وقد ابتلي الناس بهذا، لاسيما في مولد البدوي^(٥). اهـ من **"التيسير"**، و**"فتح المجيد"**، باب (١١).

قال أبو عبد الله غفر الله له: الذي يُسرج على القبور إن كان متبركًا بصاحب القبر يظن أنه سينفعه بشيء؛ أو صَاحَبَ ذلك النذر له، أو دعاؤه، فهذا هو الشرك الأكبر، وإن كان يظن أن هذا الإسراج قُرْبَة لله لكونه أسرج على هذه القبور، فيظن في نفسه أنه ناصرٌ للأولياء؛ فهذا لا يصل إلى حد الشرك الأكبر؛ فهو لم يصرف له عبادة، وإنما يريد الأجر من الله بهذا الإيقاد، والإسراج؛ فهذا مبتدع؛ لأنه تقرب إلى الله بشيء ليس من دين الله، وهو وسيلة إلى الشرك الأكبر. اهـ

(١) وهذا يعتبر شركًا أكبر؛ لأنه يتقرب إلى الولي، ويدعوه وهو ميت، يدعوه من دون الله، ولأنه صرف النذر لغير الله بقوله: لك كذا.

(٢) هو الإمام زين الدين بن إبراهيم بن محمد المشهور بابن نُجَيْم، ولد سنة (٩٢٦)، وتوفي سنة (٩٧٠)، له كتب عديدة من أشهرها: **"البحر الرائق شرح كنز الدقائق"**، و**"الأشباه والنظائر"**. انظر: **"شذرات الذهب"** (١٠/٥٢٣).

(٣) انظر: **"البحر الرائق"** (٤٦٧/٢ - ٤٦٨) في آخر **[كتاب الصوم]**.

(٤) هو عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد، أبو الواجهة العمري، المرشدي، مفتي الحرم المكي، ولد سنة (٩٧٥)، وتوفي سنة (١٠٣٧)، انظر: **"الأعلام"** للزركلي (٣/٣٢١).

(٥) هو أحمد بن علي بن إبراهيم بن محمد بن أبي بكر البدوي، صوفي هالك، وقبره معروف بمصر في (طنطا)، ويعبد من دون الله ولا حول ولا قوة إلا بالله، هلك عام (٦٧٥). **"الشذرات"** (٧/٦٠٢).

وقال الشيخ صنع الله الحلبي الحنفي^(١) في الرد على من أجاز الذبح والنذر للأولياء:

فهذا الذبح، والنذر إن كان على اسم فلان؛ فهو لغير الله؛ فيكون باطلاً، وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١] ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [١٦٢] ﴿لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ [الأنعام: ١٦٣-١٦٢]، والنذر لغير الله إشراك مع الله كالذبح لغيره.^(٢) اه من "المتيسير"، و"فتح المجيد"، باب (١١).

٨ مسألة: حكم النذر لله بمعصية؟

أجمع العلماء على أنه لا يجوز نذر المعصية، ولا يجوز الوفاء فيه. قال الحافظ: واتفقوا على تحريم النذر في المعصية. اه من "الفتح" (٦٧٠٠).

٩ مسألة: وهل في نذر المعصية كفارة؟

اختلف العلماء: هل تجب فيه كفارة يمين؟ على قولين: أحدهما: يجب. وهو مذهب أحمد في المشهور عنه، وبعض الحنفية، وهو قول للشافعي اختاره البيهقي، ورؤي عن ابن مسعود، وابن عباس^(٣).

(١) هو الإمام صنع الله بن صنع الله الحلبي، المكي، واعظ، فقيه، محدث، توفي سنة (١١٢٠). "هداية العارفين" (٤٢٨/١)، "معجم المؤلفين" (٦٢٤١).

(٢) انتهى من كتابه "سيف الله على من كذب على أولياء الله" (ص ٦٨-٦٩).

(٣) أثر ابن مسعود رضي الله عنه أخرجه ابن أبي شيبة (١٢٢٨٨)، وعبد الرزاق (٤٣٣/٨) بإسناد رجاله ثقات، من طريق: أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه به، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه؛ فهو منقطع؛ فالإسناد ضعيف.

وأثر ابن عباس رضي الله عنه صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٢٣١٣)، عن وكيع، عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن كريب، عن ابن عباس به مطولاً. وإسناده صحيح، رجاله ثقات معروفون.

واستدلوا بحديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين»، رواه أحمد، وأهل السنن^(١)، واحتج به أحمد وإسحاق.

واستدلوا على ذلك بحديث ابن عباس رضي الله عنهما عند ابن الجارود (٩٣٥)، أنَّ النبي ﷺ قال: «النذر نذران: نذرٌ لله؛ فيجب الوفاء، ونذر للشيطان؛ فكفارته كفارة يمين»، وفي إسناده: خطاب بن القاسم الحرَّاني، قال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه. وقال أبو زرعة في رواية ابن أبي حاتم: ثقة. وقال في رواية البرذعي: منكر الحديث. وقال النسائي: لا علم لي به.

قلت: يغلب على ظني أن خطاباً قد وهم في رفعه؛ لأنَّ المعروف عن ابن عباس الموقوف كما تقدم، والله أعلم.

واستدلوا أيضاً بحديث عمران بن حصين عند أبي داود والنسائي بمثل حديث عائشة، وفي إسناده محمد بن الزبير الحنظلي، وهو متروك.

قالوا: والقياس يقتضيه؛ لأنَّ النذر يمين كما وقع في حديث عقبة لما نذرت أخته أن تحج ماشية «لتكفر عن يمينها» فسمى النذر يميناً، ومن حيث النظر: هو عقدة لله تعالى بالتزام شيء، والحالف عقد يمينه بالله ملتزماً بشيء.

الثاني: لا كفارة عليه. رُوي ذلك عن مسروق، والشعبي^(٢)، وهو قول الشافعي، والمالكية؛ واستدلوا بحديث ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: أَبُو إِسْرَائِيلَ نَذَرَ أَنْ يَقُومَ وَلَا يَقْعُدَ،

(١) ضعيف منكر. أخرجه أحمد (٢٤٧/٦)، وأبو داود (٣٢٩٠) (٣٢٩١)، والترمذي (١٥٢٤)، والنسائي (٢٦-٢٧)، وابن ماجه (٢١٢٥)، وهذا الحديث مُعْلً، فقد أعله البخاري، والدارقطني، والترمذي، وغيرهم، وسنده ظاهره الصحة، لكن ذكر الحفاظ أنه سقط من سنده سليمان بن أرقم، وهو متروك، وهو في «أحاديث معلقة» لشيخنا مقبل رحمه الله رقم (٤٩٩).

(٢) ذكره عنهما ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٦٢٤/١٣)، ولم أجد للأثرين سنداً، فلعلهما في بعض الكتب المفقودة.

وَلَا يَسْتَظِلُّ، وَلَا يَتَكَلَّمُ، وَيَصُومُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مُرُّهُ فَلْيَتَكَلَّمْ وَلْيَسْتَظِلْ وَلْيَعُدْ، وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ^(١)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ كَفَارَةَ.

وَاسْتَدْلُوا بِمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ أُسِرَتْ فَأَنْفَلَتْ ذَاتَ لَيْلَةٍ مِنَ الْوَثَاقِ، فَكَبِتَ الْعَضْبَاءُ، وَنَذَرَتْ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرَّهَا، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ بِسْمَا جَزَتْهَا، نَذَرْتُ لِلَّهِ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرَّهَا، لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ^(٢).

وَاسْتَدْلُوا بِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الَّذِي فِي الْبُخَارِيِّ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِه»^(٣). وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْكَفَارَةِ.

وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ رَجَّحَهُ الْإِمَامُ ابْنُ بَازٍ، وَالْإِمَامُ الْعِثِمِيُّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ عَلَيْهِمَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ التَّزَامُ لِلَّهِ، فَهُوَ كَالْيَمِينِ، وَقَدْ أَفْتَى بِذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَمَا تَقَدَّمَ، وَفَعَلْتُهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، كَمَا فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٦٠٧٣)، وَلَا نَعْلَمُ لَهُمَا مَخَالَفًا.

وَقَدْ سَأَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَمَا فِي «مَوْطَأِ مَالِكٍ» (٤٧٦/٢) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ: كَيْفَ يَكُونُ فِي هَذَا كَفَارَةٌ؟ -يَعْنِي مَعَ كَوْنِهِ مَعْصِيَةً- فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنْ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَنْ نَسَاهُمْ مِمَّا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الْمَجَادَلَةُ: ٢] ثُمَّ جَعَلَ فِيهِ مِنَ الْكَفَارَةِ مَا قَدْ رَأَيْتَ^(٤).

١٠) مَسْأَلَةٌ: حُكْمُ النَّذْرِ فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ وَهَلْ فِيهِ كَفَارَةٌ؟

أَجْرَى الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْخِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَالْخِلَافِ فِي نَذْرِ الْمَعْصِيَةِ؛ لِأَنَّ النَّذْرَ فِي حَقِّ الْغَيْرِ مِنَ الْمَعَاصِي^(٥).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٦٧٠٤).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (١٦٤١).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٦٦٩٦).

(٤) انْظُرْ: «اِقْتِصَاءُ الصُّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ» (ص ٣١٥)، «الْمَوْسُوعَةُ الْفَقْهِيَّةُ» (٤٠/١٤٩)، «الْمَغْنِي»

(١٣/٦٢٢-٦٢٤)، «سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (١٥٢٥)، «فَتْحُ الْبَارِيِّ» (٦٧٠٠).

(٥) انْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِيِّ» (٦٧٠٠).

تنبيه: لا يدخل في النذر فيما لا يملك: أن ينذر على شيء في الذمة مما لا يملكه بعد؛ لصحة النذر المبهم عند أهل العلم.

قال الإمام النووي رحمته الله في «شرح مسلم» (١٦٤١): وأما قوله ﷺ: «ولا فيما لا يملك العبد» فهو محمول على ما إذا أضاف النذر إلى معين لا يملكه بأن قال: إن شفى الله مريضى فلله علي أن أعتق عبد فلان أو أتصدق بثوبه أو بداره. أو نحو ذلك فأما إذا التزم في الذمة شيئاً لا يملكه؛ فيصح نذره. مثاله: قال: إن شفى الله مريضى فلله علي عتق رقبة. وهو في ذلك الحال لا يملك رقبة، ولا قيمتها فيصح نذره وإن شفى المريض ثبت العتق في ذمته. اهـ

﴿١١﴾ مسألة: حكم نذر فعل المباح.

من أهل العلم من قال: لا ينعقد. وهو مذهب المالكية، والشافعية، والحنفية. واستدلوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أن النبي ﷺ قال: «ولا نذر إلا فيما يتغى به وجه الله». وإسناده حسن.

ومن أهل العلم من قال: ينعقد موجباً للكفارة، وهو مذهب الحنابلة وبعض الشافعية، واستدلوا بما رواه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ﷺ، وأحمد، والترمذي عن بريدة رضي الله عنه: أن امرأة قالت: يا رسول الله، إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف. فقال: «أوفِ بنذرك!»^(١)

(١) حسن لغيره. حديث عبد الله بن عمرو: أخرجه أبو داود (٣٣١٢)، وفي إسناده: الحارث بن عبيد أبو قدامة الإيادي، وفيه ضعف.

والحديث حسن بشاهده عن بريدة عند أحمد (٣٥٣/٥)، والترمذي (٣٦٩٠)، وابن أبي شيبة (٢٩/١٢)، وابن حبان (٦٨٩٢)، من طريق: الحسين بن واقد، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه به، وإسناده حسن.

واستدلوا بحديث: «لا نذر في معصية»؛ لأن فيه نفي النذر في المعصية فبقي ما عداه ثابتاً، وهذا القول هو الصحيح، والله أعلم^(١).

١٢ مسألة: حكم نذر المكروه.

الخلاف فيه كالخلاف المتقدم في المسألة السابقة.

١٣ مسألة: حكم نذر اللجاج والغضب.

نذر اللجاج والغضب هو الذي يكون في حالة مغاضبة وخصام، وما أشبه ذلك، فيقول مثلاً: **الله عليّ** إن فعلت كذا أن أحج عشر حجج. فإنه هنا لا يريد الحج، وإنما يريد الامتناع عن هذا الشيء. فهذه من إيمان العرب، وقد أفتى بعض الصحابة أن فيه كفارة يمين منهم عمر بن الخطاب وابنه وأم سلمة رضي الله عنهم، كما في **«الكبرى»** للبيهقي (١٠/٦٥)، وعائشة رضي الله عنها كما في **«مصنف ابن أبي شيبة»** (٣/٤٢٥)، و**«مصنف عبد الرزاق»** (٨/٤٨٣) و**«سنن البيهقي»** (١٠/٦٥). وهو يمينٌ عند جمهور العلماء، فيُخَيَّر بين فعله، وبين تركه، ويكفر كفارة يمين، وقد جاء في المسألة حديث عمران بن حصين مرفوعاً: «لا نذر في غضب، وكفارته كفارة يمين»، رواه أحمد، والنسائي^(٢).

وخالف مالك وبعض الشافعية؛ فعدوه نذرًا يلزم الوفاء به.

والذي رجحه شيخ الإسلام، وابن القيم أنه يكفر كفارة يمين، أو يوفي به، ويُنَّ شيخ الإسلام رحمته الله بأنه يشمل قول الله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩]، قال: وهذا من إيمان العرب.

(١) انظر: **«الموسوعة الفقهية»** (٤٠/١٥١)، **«التيسير»**، و**«فتح المجيد»** باب رقم (١٠، ١١)، **«الفتح»** (٦٧٠٠).

(٢) ضعيف جداً. أخرجه أحمد (٤/٤٣٣)، والنسائي (٧/٢٨)، وفي سنده: محمد بن الزبير الحنظلي، وهو متروك، وقد اختلف عليه في إسناد الحديث، وانظر: **«الإرواء»** (٢٥٨٧).

ونقل إجماع أهل اللغة على أن هذا يسمى يمينًا، وهذا هو ترجيح الإمامين ابن باز، وابن عثيمين رحمهما الله^(١).

تنبيه: بقي في النذر مسائل موضعها في كتب الفقه، وإنما أشرنا ههنا إلى بعض مهماتها، وبالله التوفيق.



(١) وانظر: "مجموع الفتاوى" (٣٥/٢٥٦، ٢٨٠)، "فتح الباري" (٦٧٠٠)، "شرح مسلم" (١٦٤٥)، "بداية المجتهد" (١/٤٢٣)، "شرح المذهب" (٨/٤٥٩).

﴿٢٠﴾ وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطَرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ^(١).

﴿٢١﴾ وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ؛ فَإِنَّمَا أَهْلُكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْغُلُوَّ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ^(٢).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديثين

قوله: «إنما أنا عبد فقولوا: عبد الله ورسوله».

أي: لا تمدحوني فتغلوا في مدحي كما غلت النصارى في عيسى، فادعوا فيه الإلهية، وإنما أنا عبد الله، فصفوني بذلك كما وصفني ربي، فقولوا عبد الله ورسوله.

فأبى المشركون إلا مخالفة أمره، وارتكاب نهيه، فعظموه بما نهاهم عنه وحذرهم منه، وناقضوه أعظم مناقضة، وضاهوا النصارى في غلوهم وشركهم، ووقعوا في المحذور، وجرى منهم من الغلو والشرك شعراً ونثراً ما يطول عدّه، وصنفوا فيه مصنفات. اهـ من **«فتح المجيد»** (باب: ١٨)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي **«الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى»** (٣٤ / ٤):
وقد ثبت عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطَرَتِ النَّصَارَى عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ»، وَقَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ، فَإِنَّمَا أَهْلُكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْغُلُوَّ فِي الدِّينِ»، وَهَذَا قَالَ لَهُمْ بِسَبَبِ رَمِي الْجَمَارِ لئَلَّا يَغْلُوا فِيهَا، فَكَيْفَ فِيهَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ؟ وَهَؤُلَاءِ أَهْلُ الْغُلُوِّ النَّصَارَى وَمَنْ شَابَهُمْ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي الْغُلُوِّ - كَمَا ثَبَتَ عَنْهُ فِي **«الصَّحِيحِينَ»** أَنَّهُ قَالَ: «لَتَرْكَبَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ

(١) أخرجه البخاري برقم (٣٤٤٥).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ١٢٥)، وهو كذلك عند ابن ماجه (٣٠٢٩)، والنسائي (٥/ ٢٦٨).

قَبْلَكُمْ حَذُوا الْقُدَّةَ بِالْقُدَّةِ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحَرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ»^(١).

هَمْ قَصَدُوا تَعْظِيمَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ بِالْغُلُوِّ فِيهِمْ، فَوَقَعُوا فِي تَكْذِيبِهِمْ وَبُغْضِهِمْ مَا جَاءُوا بِهِ، فَإِنَّ الْمَسِيحَ قَالَ لِلنَّصَارَى كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾^(١١٧) وقال المسيح: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءَاتَانِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾^(٣٠) ﴿[مريم: ٣٠]، وَالْغُلَاةُ فِيهِ كَذَّبُوهُ وَعَصَوْهُ، فَقَالُوا: مَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بَلْ هُوَ اللَّهُ، وَأَشْرَكُوا بِهِ الشِّرْكَ الَّذِي نَهَاهُمْ عَنْهُ.

وكَذَلِكَ الْغَالِيَةُ فِي عَلِيٍّ وَفِي غَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ، وَعَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: لَا أُوْتَى بِأَحَدٍ يُفْضِلُنِي عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ إِلَّا جَلَدْتُهُ حَدَ الْمَفْتَرِي^(٢). وَحَرَّقَ الْغَالِيَةَ فِيهِ بِالنَّارِ^(٣)، وَيَقُولُ مَا نُقِلَ عَنْهُ مِنْ نَحْوِ ثَمَانِينَ وَجْهًا: خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ، وَيَذَكِّرُ ذَلِكَ لِابْنِهِ مُحَمَّدٍ بِنِ الْحَنْفِيَةِ كَمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ

(١) أخرجه البخاري برقم (٣٤٥٦)، ومسلم (٢٦٦٩) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) ضعيف: أخرجه عبد الله بن أحمد في "السنة" (١٣١٢)، وفي "فضائل الصحابة" لأبيه (٤٩)، (٣٨٧)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٢١٩)، والدارقطني في "المختلف والمؤتلف" (٨٠٧/٢)، وابن عبد البر في "الاستيعاب" (٩٧٣/٣) من طرق عن محمد بن طلحة بن مصرف اليامي، عن أبي عبيدة بن الحكم بن جحل، عن أبيه الحكم بن جحل، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه به.

والحكم بن جحل، وثقه ابن معين كما في "الجرح والتعديل"، وابن نمير، كما في كتاب "التراجم الساقطة من إكمال تهذيب الكمال" لمغلطاي. وقال أبو حاتم الرازي: روى عن رجل لم يسمه عن علي بن أبي طالب. وقال البخاري في "التاريخ": سمع عطاء، وقال بعضهم: سمع علياً رضي الله عنه. ولكن ولده أبو عبيدة، واسمه: أمية بن الحكم، لم يوثقه معتبر، وقد روى عنه ابنه مِهْجَع، ومحمد بن طلحة بن مصرف، الذي في الإسناد، وقال الذهبي في "الميزان" وفي "المغني": لا يعرف.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٠١٧).

في «الصحیح» عنه^(١)، والشیعةُ تكذِّبه وتُخالفه، فهم معه كالنصارى مع المسيح واليهود مع موسى. وكذلك أتباعُ الشيوخ الصالحين المهتدين يصلُّونَ فيهم، ويتركون اتِّباعَهُم على الطريقة التي يُحبُّها اللهُ ورسوله.

وهذا بابٌ دخلَ فيه الشيطانُ على خلقٍ كثيرٍ فأضلَّهم، حتى يجعلَ أحدهم قولَ الحقِّ تنقُصاً له، فإذا قيل للنصارى في المسيح: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ [المائدة: ٧٥]، قالوا: هذا تنقيصٌ بالمسيح وسوءُ أدبٍ معه، وهم مع هذا يشتمون اللهَ ويسبِّونه مسبةً ما سبَّه إياها أحدٌ من البشر، كما كان معاذ بن جبل يقول في النصارى: لا ترحموهم، فلقد سبَّوا اللهَ مسبةً ما سبَّه إياها أحدٌ من البشر.

وفي «الصحیح» عن النبي ﷺ أنه قال: «يقول الله تعالى شَتَمَنِي ابْنُ آدَمَ، وما يَنْبَغِي له ذلك، وكَذَّبَنِي ابْنُ آدَمَ، وما يَنْبَغِي له ذلك، فأما شَتَمُهُ إِيَّايَ؛ فقلوه: إن لي ولداً، وأنا الأحدُ الصمدُ، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، وأما تكذِّبُهُ إِيَّايَ فقلوه لن يُعِيدَنِي كما بدَّأني، وليس أولُ الخلقِ بأهونَ عَلَيَّ من إعادته»^(٢)؟

وهؤلاء الغاليةُ يجمعون بين شتمِ الربِّ وتكذِّبه، وهكذا الغاليةُ المنتسبون إلى هذه الأمة تجذُّ أحدهم يغلُّو في قُدوته، حتى يكره أن يوصَفَ بما هو فيه، ويُقالَ عليه الحقُّ، وهو مع هذا يقول في الله العظائم التي ما قائلها فيه لا اليهود ولا النصارى، حتى يقول: إن الله موصوفٌ بكلِّ ذمٍّ وكلِّ عيبٍ كما هو موصوفٌ بكلِّ حمْدٍ وكلِّ مدحٍ، وإنه هو إبليس وفرعون والأصنام، كما قالته النصارى في المسيح، والله سبحانه عابٌ على المشركين ما هو دون هذا، حيث قال: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا

(١) أخرجه البخاري برقم (٣٦٧١) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: «أَبُو بَكْرٍ»، قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ عُمَرُ»، وَخَشِيتُ أَنْ يَقُولَ عُثْمَانُ، قُلْتُ: ثُمَّ أَنْتَ؟ قَالَ: «مَا أَنَا إِلَّا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

(٢) أخرجه البخاري برقم (٤٩٧٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿١٣٦﴾، وقال: ﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

وهؤلاء يريدون أن يُقال في أئمتهم الحق، ويقولون على الله الباطل، ويرضون بأن يُسبَّ الله ويُشتم، ولا يَرْضون بأن يُسبَّ متبوعُ أحدهم على ما افتراه على الله ورسوله، بل لا يَرْضون أن يُقال فيه الحق أو أن يُضاف إليه خطأ جائزٌ عليه وواقعٌ منه. اهـ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله فِي "اِقْتِضَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ" (ص ١٠٦):

وقوله: «إياكم والغلو في الدين» عام في جميع أنواع الغلو في الاعتقادات والأعمال. والغلو: هو مجاوزة الحد بأن يزداد في حمد الشيء أو ذمه على ما يستحق ونحو ذلك.

والنصارى أكثر غلوا في الاعتقادات والأعمال من سائر الطوائف، وإياهم نهى الله عن الغلو في القرآن في قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ [النساء: ١٧١].

وسبب هذا اللفظ العام رمي الجمار، وهو داخل فيه فالغلو فيه مثل رمي الحجارة الكبار، ونحو ذلك بناء على أنه قد بالغ في الحصى الصغار، ثم علل ذلك بأن ما أهلك من كان قبلنا إلا الغلو في الدين كما تراه في النصارى.

وذلك يقتضي أن مجانية هديهم مطلقا أبعد عن الوقوع فيما به هلكوا وأن المشارك لهم في بعض هديهم يخاف عليه أن يكون هالكا. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (١٠ / ٦٢٠):

قَوْلُ بَعْضِ النَّاسِ: الثَّوَابُ عَلَى قَدْرِ الْمَشَقَّةِ لَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ كَمَا قَدْ يَسْتَدِلُّ بِهِ طَوَائِفُ عَلَى أَنْوَاعٍ مِنَ الرَّهْبَانِيَّاتِ وَالْعِبَادَاتِ الْمُتَبَدَّعَةِ الَّتِي لَمْ

يَشْرَعَهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ جَنْسِ تَحْرِيمَاتِ الْمُشْرِكِينَ وَغَيْرِهِمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَمِثْلُ التَّعَمُّقِ وَالتَّنَطُّعِ الَّذِي ذَمَّهُ النَّبِيُّ ﷺ حَيْثُ قَالَ: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ»^(١) وَقَالَ: «لَوْ مَدَّ لِي الشَّهْرُ لَوَاصِلَتْ وَصَالًا يَدْعُ الْمُتَعَمِّقُونَ تَعَمُّقَهُمْ»^(٢) - مِثْلُ الْجُوعِ أَوْ الْعَطَشِ الْمُفْرِطِ الَّذِي يَضُرُّ الْعَقْلَ وَالْجِسْمَ، وَيَمْنَعُ أَذَاءَ وَاجِبَاتٍ أَوْ مُسْتَحَبَّاتٍ أَنْفَعُ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ الْإِحْتِفَاءُ وَالتَّعَرِّيُّ، وَالْمَشْيُ الَّذِي يَضُرُّ الْإِنْسَانَ بِلَا فَائِدَةٍ: مِثْلُ حَدِيثِ أَبِي إِسْرَائِيلَ الَّذِي نَذَرَ أَنْ يَصُومَ وَأَنْ يَقُومَ قَائِمًا وَلَا يَجْلِسَ وَلَا يَسْتَظِلَّ وَلَا يَتَكَلَّمَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «مُرُوهُ فَلْيَجْلِسْ وَلْيَسْتَظِلَّ وَلْيَتَكَلَّمْ وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٣). وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ. وَأَمَّا الْأَجْرُ عَلَى قَدْرِ الطَّاعَةِ فَقَدْ تَكُونُ الطَّاعَةُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ فِي عَمَلٍ مُبَسَّرٍ كَمَا يَسَّرَ اللَّهُ عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ الْكَلِمَتَيْنِ، وَهُمَا أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ» أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ^(٤).

وَلَوْ قِيلَ: الْأَجْرُ عَلَى قَدْرِ مَنَفَعَةِ الْعَمَلِ وَفَائِدَتِهِ لَكَانَ صَحِيحًا اتِّصَافًا «الْأَوَّلُ: بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِالْأَمْرِ. وَالثَّانِي: بِاعْتِبَارِ صِفَتِهِ فِي نَفْسِهِ. وَالْعَمَلُ تَكُونُ مَنَفَعَتُهُ وَفَائِدَتُهُ تَارَةً مِنْ جِهَةِ الْأَمْرِ فَقَطْ، وَتَارَةً مِنْ جِهَةِ صِفَتِهِ فِي نَفْسِهِ، وَتَارَةً مِنْ كِلَا الْأَمْرَيْنِ. اهـ



(١) أخرجه مسلم (٢٦٧٠) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٤١)، ومسلم (١١٠٤) عن أنس رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٦٧٠٤).

(٤) أخرجه البخاري برقم (٧٥٦٣)، ومسلم (٢٦٩٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿٢٢﴾ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَنِيسَةً رَأَتْهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ، يُقَالُ لَهَا: مَارِيَّةُ. فَذَكَرَتْ لَهُ مَا رَأَتْ فِيهَا مِنَ الصُّورِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أُولَئِكَ قَوْمٌ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الْعَبْدُ الصَّالِحُ أَوْ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(١)

﴿٢٣﴾ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». قَالَتْ: فَلَوْلَا ذَاكَ أُبْرِزَ قَبْرُهُ؛ غَيْرَ أَنَّهُ خُشِيَ أَنْ يَتَّخَذَ مَسْجِدًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٢)

﴿٢٤﴾ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ مَنْ تُدْرِكُهُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءُ، وَمَنْ يَتَّخِذُ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ. ^(٣)

﴿٢٥﴾ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا، لَعَنَ اللَّهُ قَوْمًا اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ. ^(٤)

﴿٢٦﴾ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، وَلَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ؛ فَإِنْ صَلَاتُكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ. ^(٥)

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٢٧)، ومسلم (٥٢٨).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٤٣٥)، ومسلم (٥٣١).

(٣) أخرجه أحمد (٤٠٥/١).

(٤) أخرجه أحمد (٢٤٦/٢).

(٥) أخرجه أبو داود برقم (٢٠٤٢).

مسائل العقيدة المستفادة من الأحاديث

﴿ ۱ ﴾ إشكال في قوله ﷺ في النصارى: «قبور أنبيائهم».

قال الحافظ ابن حجر رحمہ اللہ في «الفتح» (۴۳۵): وَقَدْ اسْتَشْكَلَ ذِكْرَ النَّصَارَى فِيهِ؛ لِأَنَّ الْيَهُودَ لَهُمْ أَنْبِيَاءٌ بِخِلَافِ النَّصَارَى، فَلَيْسَ بَيْنَ عِيسَى وَبَيْنَ نَبِيِّنَا ﷺ نَبِيٌّ غَيْرُهُ، وَلَيْسَ لَهُ قَبْرٌ.

والجواب: أَنَّهُ كَانَ فِيهِمْ أَنْبِيَاءٌ أَيْضًا؛ لَكِنَّهُمْ غَيْرُ مُرْسَلِينَ كَالْحَوَارِيِّينَ وَمُرِيمَ فِي قَوْلٍ، أَوْ الْجَمْعُ فِي قَوْلِهِ «أَنْبِيَائِهِمْ» بِإِزَاءِ الْمَجْمُوعِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَالْمُرَادُ الْأَنْبِيَاءُ وَكِبَارُ أَتْبَاعِهِمْ فَاكْتَفَى بِذِكْرِ الْأَنْبِيَاءِ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ جُنْدَبٍ: «كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ» وَلِهَذَا لَمَّا أَفْرَدَ النَّصَارَى فِي الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ قَالَ: «إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ» وَلَمَّا أَفْرَدَ الْيَهُودُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي بَعْدَهُ قَالَ: «قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ» أَوْ الْمُرَادُ بِالِاتِّخَاذِ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاعًا أَوْ اتِّبَاعًا فَالْيَهُودُ ابْتَدَعَتْ وَالنَّصَارَى اتَّبَعَتْ وَلَا رَيْبَ أَنَّ النَّصَارَى تُعَظِّمُ قُبُورَ كَثِيرٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ الَّذِينَ تُعَظِّمُهُمُ الْيَهُودُ. اهـ

﴿ ۲ ﴾ مسألة: معنى اتخاذ القبور مساجد وبيان العلة من تحريم ذلك.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمہ اللہ فِي «اقتضاء الصراط المستقيم» (۲/ ۱۸۹):

ومن ذلك -يعني من المحرمات التي فيه شبه بالكافرين- الصلاة عندها، وإن لم يبن هناك مسجد؛ فإن ذلك أيضا اتخاذها مسجداً، كما قالت عائشة رضي اللہ عنہا: «ولولا ذلك لأبرز قبره ولكن خشي أن يتخذ مسجداً» ولم تقصد عائشة رضي اللہ عنہا مجرد بناء مسجد فإن الصحابة لم يكونوا يبنوا حول قبره مسجداً، وإنما قصدت أنهم خشوا أن الناس يصلون عند قبره، وكل موضع قصدت الصلاة فيه فقد اتخذ مسجداً بل كل موضع يصلى فيه؛ فإنه يسمى مسجداً، وإن لم يكن هناك بناء كما قال ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً».

وقد روى أبو سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام» رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والبخاري وغيرهم بأسانيد جيدة، ومن تكلم فيه فما استوفى طريقه^(١).

واعلم أن من الفقهاء من اعتقد أن سبب كراهة الصلاة في المقبرة ليس إلا لكونها مظنة النجاسة لما يختلط بالتراب من صديد الموتى، وبنى على هذا الاعتقاد الفرق بين المقبرة الجديدة والعتيقة، وبين أن يكون بينه وبين التراب حائل أو لا يكون، ونجاسة الأرض مانعة من الصلاة عليها سواء كانت مقبرة أو لم تكن لكن المقصود الأكبر بالنهي عن الصلاة عند القبور ليس هو هذا؛ فإنه قد بين أن اليهود والنصارى كانوا إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، وقال: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا»، وروى عنه أنه قال: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» وقالت عائشة رضي الله عنها: «ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن كره أن يتخذ مسجداً» وقال: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد؛ ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهى عن ذلك»^(٢).

فهذا كله يبين لك أن السبب ليس هو مظنة، وإنما هو مظنة اتخاذها أوثاناً كما قال الشافعي: وأكره أن يعظم مخلوق حتى يجعل قبره مسجداً؛ مخافة الفتنة عليه، وعلى من بعده من الناس.

وقد ذكر هذا المعنى أبو بكر الأثرم في «ناسخ الحديث ومنسوخه»، وغيره من أصحاب أحمد وسائر العلماء.

وقد نبه هو رضي الله عنه على العلة بقوله: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد» وبقوله: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد فلا تتخذوها مساجد». وأولئك إنما

(١) أخرجه أحمد (١١٧٨٤)، وأبو داود (٤٩٢)، والترمذي (٣١٧)، والدارمي (١٥٣٠)، وابن ماجه (٧٤٥)، وهو حديث صحيح.

(٢) أخرجه مسلم برقم (٥٣٢) عن جندب بن عبد الله رضي الله عنه.

كانوا يتخذون قبورا لا نجاسة عندها، ولأنه قد روى مسلم في صحيحه عن أبي مرثد الغنوي أن النبي ﷺ قال: «لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها»، ولأنه ﷺ قال: «كانوا إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا، وصوروا فيه تلك التصاوير، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة». فجمع بين التماثيل والقبور. وأيضا فإن اللات كان سبب عبادتها؛ تعظيم قبر رجل صالح كان هناك، وقد ذكروا أن (ودا وسوعا ويغوث ويعوق ونسرا) أسماء قوم صالحين كانوا بين آدم ونوح عليهما السلام؛ فروى محمد بن جرير بإسناده إلى الثوري، عن موسى، عن محمد بن قيس **﴿وَيَعُوقُ وَنَسْرًا﴾** (٢٣) **﴿نوح: ٢٣﴾**، قال: كانوا قوما صالحين بين آدم ونوح عليهما السلام، وكان لهم أتباع يقتدون بهم، فلما ماتوا قال أصحابهم الذين كانوا يقتدون بهم: لو صورناهم كان أشوق لنا إلى العبادة إذا ذكرناهم فصوروهم؛ فلما ماتوا وجاء آخرون؛ دب إليهم إبليس؛ فقال: إنما كانوا يعبدونهم، وبهم يسقون المطر، فعبدوهم. قال قتادة وغيره: كانت هذه الآلهة يعبدها قوم نوح، ثم اتخذها العرب بعد ذلك.

وهذه العلة التي لأجلها نهى الشارع هي التي أوقعت كثيرا من الأمم إما في الشرك الأكبر أو فيما دونه من الشرك، فإن النفوس قد أشركت بتماثيل القوم الصالحين، وبتماثيل يزعمون أنها طلائع الكواكب ونحو ذلك؛ فلأن يشرك بقبر الرجل الذي يعتقد نبوته أو صلاحه أعظم من أن يشرك بخشبة أو حجر على تمثاله، ولهذا تجد أقواما كثيرين يتضرعون عندها، ويتخشعون ويعبدون بقلوبهم عبادة لا يعبدونها في المسجد، بل ولا في السحر ومنهم من يسجد لها، وأكثرهم يرجون من بركة الصلاة عندها والدعاء ما لا يرجونه في المساجد التي تشد إليها الرحال.

فهذه المفسدة التي هي مفسدة الشرك كبيره وصغيره هي التي حسم النبي ﷺ مادتها حتى نهى عن الصلاة في المقبرة مطلقا، وإن لم يقصد المصلي بركة البقعة بصلاته كما يقصد بصلاته بركة المساجد الثلاثة ونحو ذلك، كما نهى عن الصلاة وقت طلوع الشمس واستوائها وغروبها؛ لأنها الأوقات التي يقصد المشركون بركة

الصلاة للشمس فيها فنهى المسلم عن الصلاة حينئذ، وإن لم يقصد ذلك سدا للذريعة. اهـ

وقال الإمام ابن القيم رحمته الله في «إغاثة اللهفان» (١/ ١٨٩):

وبالجملة فمن له معرفة بالشرك، وأسبابه، وذرائعه، وفهم عن رسول الله صلوات الله عليه مقاصده؛ جزم جزماً لا يحتمل النقيض أن هذه المبالغة واللعن والنهي بصيغته - صيغة لا تفعلوا - وصيغة: «إني أنا حكم عن ذلك» ليس لأجل النجاسة، بل هو لأجل نجاسة الشرك اللاحقة لمن عصاه، وارتكب ما عنه نهاه، واتبع هواه، ولم يخش ربه ومولاه، وقَلَّ نصيبه، أو عدم من لا إله إلا الله.

فإن هذا وأمثاله من النبي صلوات الله عليه صيانة لحمى التوحيد أن يلحقه الشرك ويغشاه، وتجريد له، وغضب لربه أن يُعَدَّلَ به سواه، فأبى المشركون إلا معصية لأمره، وارتكاباً لنهيهِ، وعَرَّهم الشيطان بأن هذا تعظيم لقبور المشايخ والصالحين، وكلما كنتم لها أشد تعظيماً وأشد فيهم غلوا؛ كنتم بقرهم أسعد، ومن أعدائهم أبعد، ولعمر الله من هذا الباب دخل على عبَّاد يعوق، وبغوث، ونسر، ودخل على عبَّاد الأصنام منذ كانوا إلى يوم القيامة، فجمع المشركون بين الغلو فيهم، والطعن في طريقتهم، فهدى الله أهل التوحيد لسلوك طريقتهم، وإنزالهم منازلهم التي أنزلهم الله إياها من العبودية، وسلب خصائص الإلهية عنهم. اهـ

وقال شيخ الإسلام رحمته الله كما في «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٥٠٢-٥٠٣):

والمقابر نَهَى عَنْهَا؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِهِ بِالْمُتَخَذِينَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، وَإِنْ كَانَ الْمُصَلِّي قَدْ لَا يَقْصِدُ الصَّلَاةَ لِأَجْلِ فَضِيلَةِ تِلْكَ الْبُقْعَةِ، بَلْ اتَّفَقَ لَهُ ذَلِكَ، لَكِنْ فِيهِ تَشْبَهُ بِمَنْ يَقْصِدُ ذَلِكَ؛ فَنَهَى عَنْهُ كَمَا يَنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ الْمُطْلَقَةِ وَقَتِ الطُّلُوعِ وَالْغُرُوبِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ فَضِيلَةَ ذَلِكَ الْوَقْتِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِهِ بِمَنْ يَقْصِدُ فَضِيلَةَ ذَلِكَ الْوَقْتِ وَهُمْ الْمُشْرِكُونَ، فَنَهَى عَنْ الصَّلَاةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ كَنَهْيِهِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ. اهـ

قَالَ الشَّيْخُ سُلَيْكَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ" (بَاب: ١٩):
وممن علل بخوف الفتنة بالشرك: الإمام الشافعي، وأبو بكر الأثرم، وأبو
محمد المقدسي، وشيخ الإسلام وغيرهم، وهو الحق الذي لا ريب فيه. اهـ.

﴿ ٣ ﴾ مسألة: حكم الصلاة على القبور أو إليها أو في المقبرة أو في مسجد فيه قبر.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي "إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ" (١/ ١٨٥):

وأما إذا قصد الرجل الصلاة عند القبور متبركاً بالصلاة في تلك البقعة، فهذا
عين المحادة لله ولرسوله، والمخالفة لدينه، وابتداع دين لم يأذن به الله؛ فإن
المسلمين قد أجمعوا على ما علموه بالاضطرار من دين رسول الله ﷺ: أَنَّ الصلاة
عند القبور منهية عنها، وأنه لعن من اتخذها مساجد، فمن أعظم المحدثات،
 وأسباب الشرك: الصلاة عندها، واتخاذها مساجد، وبناء المساجد عليها. اهـ.
ثم قال: وقد تواترت النصوص عن النبي ﷺ بالنهاي عن ذلك، والتغليظ فيه،
وقد صرح عامة الطوائف بالنهاي عن بناء المساجد عليها؛ متابعةً منهم للسنة
الصحيحة الصريحة، وصرح أصحاب أحمد، وغيرهم من أصحاب مالك،
والشافعي بتحريم ذلك، وطائفة أطلقت الكراهة، والذي ينبغي أن تحمل على
كراهة التحريم؛ إحساناً للظن بالعلماء، وأن لا يُظَنَ بهم أن يجوزوا فعل ما تواتر
عن رسول الله ﷺ لعن فاعله، والنهي عنه. اهـ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "اِقْتِضَاءِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ" (٢/ ١٨٤):

فأما بناء المساجد على القبور، فقد صرح عامة علماء الطوائف بالنهاي عنه
متابعةً للأحاديث، وصرح أصحابنا وغيرهم من أصحاب مالك والشافعي وغيرهما
بتحريمه، ومن العلماء من أطلق فيه لفظ الكراهة؛ فما أدري عني به التنزيه
أو التحريم، ولا ريب في القطع بتحريمه؛ لما روى مسلم في "صحيحه" عن
جندب بن عبد الله البجلي قال: سمعت رسول الله ﷺ قبل أن يموت بخمس، وهو

يقول: «إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل؛ فإن الله قد اتخذني خليلاً، كما اتخذ إبراهيم خليلاً ولو كنت متخذاً منكم خليلاً؛ لاتخذت أبا بكر خليلاً، ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، إني أنهاكم عن ذلك»^(١)

وعن عائشة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما قالوا: لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح خيصة له على وجهه فإذا اغتم بها كشفها، فقال وهو كذلك: «لعنة الله على اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، يحذر ما صنعوا» أخرجه البخاري ومسلم^(٢).

وأخرجه جميعاً عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٣) وفي رواية لمسلم: «لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

فقد نهى عن اتخاذ القبور مساجد في آخر حياته، ثم إنه لعن وهو في السياق من فعل ذلك من أهل الكتاب؛ ليحذر أمته أن يفعلوا ذلك.

قالت عائشة رضي الله عنها قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، ولولا ذلك لأبرز قبره غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً. رواه البخاري ومسلم^(٤).

وروى الإمام أحمد في «مسنده» بإسناد جيد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إن من شرار الناس من تدركهم الساعة، وهم أحياء والذين يتخذون القبور مساجد»^(٥) رواه أبو حاتم في صحيحه.

(١) أخرجه مسلم برقم (٥٣٢) عن جندب بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) مخرج في أحاديث الباب.

(٣) أخرجه البخاري برقم (٤٣٧)، ومسلم (٥٣٠).

(٤) أخرجه البخاري برقم (٤٣٥)، ومسلم (٥٣١).

(٥) مخرج في أحاديث الباب.

وفي الباب أحاديث كثيرة وآثار ليس هذا موضع استقصائها. اهـ

وقال **رحمته الله** كما في **«جامع المسائل»** (٢/١٢٢):

والأحاديث والآثار في هذا عن النبي **ﷺ** وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها وسائر علماء الدين كثيرة. فمن اعتقد أن الصلاة عندها فيها فضيلة على غيرها، أو أنه ينبغي أن يُقصد الصلاة عندها، وأن في ذلك أجراً ومثوبةً، فهو مخطئ ضالّ باتفاق أئمة المسلمين. اهـ

قال أبو عبد الله عافاه الله: اتخاذ المساجد على القبور محرم كما في أحاديث

الباب، وهذا يشمل حالات:

(١) أن يُبنى مسجد على قبر. (٢) أن يدفن القبر في المسجد.

(٣) أن يُصلّى إلى القبر. (٤) أن يصلى على القبر.

وكل هذه الحالات تعتبر اتخاذاً لها مسجداً، وهذا محرم عند أهل العلم، وقد نقل الألباني **رحمته الله** في كتابه **«تحذير الساجد»** عن أصحاب المذاهب الأربعة تحريم ذلك، وبين أن إطلاق الكراهة عند بعضهم المراد بها كراهة التحريم.

واختلفوا في بطلان الصلاة:

فمذهب أحمد وأبي ثور، واختاره شيخ الإسلام بطلان الصلاة؛ لأنَّ هذا النهي يُفصي إلى الشرك، وهو أعظم المنهيات.

وأما مالك، والشافعي، وأبو حنيفة فيذهبون إلى عدم البطلان، وهو رواية عن أحمد، واستدلوا بحديث: **«وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا، وَطَهْرًا»**.

والجواب: أن هذا حديث عامٌّ، ولا يعارض الأدلة الخاصة المتقدمة، بل هذا الحديث العام مخصوصٌ بالأحاديث المتقدمة؛ فالصواب هو القول الأول، وهو

الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، والشوكاني، والسعدي، وابن عثيمين، والوادعي رحمة الله عليهم^(١).

﴿٤﴾ مسألة: هل تحرم الصلاة في المسجد إذا كان القبر في مؤخرة المسجد؟

قال الإمام العثيمين رحمته الله كما في "مجموع فتاواه" (٣٠٥ / ١٢):

لا يجوز أن يوضع في المسجد قبر، لا في قبلته ولا خلف المصلين، ولا عن إيمانهم، ولا عن شمائلهم، وإذا دفن أحد في المسجد ولو كان هو المؤسس له فإنه يجب أن ينبش هذا القبر، وأن يدفن مع الناس، أما إذا كان القبر سابقاً على المسجد وبني المسجد عليه؛ فإنه يجب أن يهدم المسجد، وأن يبعد عن القبر، لأن فتنة القبور في المساجد عظيمة جداً فربما يدعو إلى عبادة هذا المقبور ولو بعد زمن بعيد، وربما يدعو إلى الغلو فيه، وإلى التبرك به، وهذا خطر عظيم على المسلمين، لكن إن كان القبر سابقاً؛ وجب أن يهدم المسجد ويغير مكانه، وإن كان المسجد هو الأول فإنه يجب أن يخرج هذا الميت من قبره ويدفن مع المسلمين، والصلاة إلى القبر محرمة ولا تصح الصلاة إلى القبر لقوله ﷺ: «لا تصلوا إلى القبور»، والله المستعان. اهـ

قلت: وبذلك أفتى الإمام ابن باز رحمته الله كما في "مجموع فتاواه" (٢٣٣ / ٢٩).

﴿٥﴾ حكم من صلى عند قبر أو في مقبرة، وهو جاهل بوجود القبر أو المقبرة.

قال شيخ الإسلام رحمته الله في "شرح عمدة الفقه" (٤٤١ / ١):

ولو صلى في موضع لم يعلم أنه مقبرة، ثم تبين له أنه مقبرة؛ فهنا ينبغي أن يكون كما لو صلى في موضع نجس، لا يعلم بنجاسته، ثم علم بعد ذلك، وقد تقدم قول عمر لأئس القبر القبر^(١). ولم يأمره بالإعادة؛ لأنه لم يكن يعلم أن بين يديه قبراً. اهـ

(١) وانظر: "المغني" (٤٦٨ / ٢)، "غاية المرام" (٥٢٢ / ٣)، "الأوسط" (١٨٥ / ٢)، "شرح المذهب" (١٥٨ / ٣)، "فتح الباري" لابن رجب (٣٩٩ / ٢)، "مجموع الفتاوى" (٣٠٤ / ٢١).

قال أبو عبد الله وفقه الله: ويمكن أن يستدل على ذلك بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ صلى فخلع نعليه، فخلع الناس نعالهم، فلما انصرف قال: «لم خلعت نعالكم؟!». فقالوا: يا رسول الله، رأيناك خلعت فخلعنا. قال: «إن جبريل أتاني فأخبرني أن بهما خبثا، فإذا جاء أحدكم المسجد، فليقلب نعله، فلينظر فيها، فإن رأى بها خبثا، فليمسحه بالأرض، ثم ليصل فيها» أخرجه أحمد، وأبو داود ^(١).

٦ حكم من صلى عند قبر، أو في مقبرة غير عالم بالتحريم.

قال شيخ الإسلام رحمته الله في «شرح عمدة الفقه» (١/ ٤٤١):
إذا ثبت ذلك فمن صلى فيها غير عالم بالنهاي؛ فهل تجب عليه الإعادة على روايتين شبيهتين بالروايتين بالتوضيء من لحم الإبل لغير العالم، وكثير من متأخري أصحابنا ينصرون البطلان مطلقا للعمومات، لفظا ومعنى، والذي ذكره الخلال أن لا إعادة، وهذه أشبه لا سيما على قول من يختار منهم أن من نسي النجاسة أو جهلها لا إعادة؛ فيكون الجهل بالحكم فيها، كالجهل بوجود النجاسة؛ إذا كان ممن يعذر، ولأن النهي لا يثبت حكمه في حق المنهي حتى يعلم؛ فمن لم يعلم فهو كالناسي وأولى، ولأنه لو صلى صلاة فاسدة لنوع تأويل مثل أن يمس ذكره، أو يلبس جلود السباع، ويصلي، ثم يتبين له رجحان القول الآخر لم تجب عليه الإعادة مع سماعه للحجة، فالذي لم يسمع الحجة يجب أن يعذر لذلك؛ إذ لا فرق بين أن يتجدد له فهم لمعنى لم يكن قبل ذلك، أو سماع لعلم لم يكن قبل ذلك إذا كان

= (١) علقه البخاري في «صحيحه» بصيغة الجزم في كتاب الصلاة (باب ٤٨)، ووصله عبد الرزاق (١٥٨١)، وابن أبي شيبة (٧٥٧٥)، وابن المنذر في «الأوسط» (٧٦٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٤٣٥/٢)، وهو أثر صحيح.
(٢) أخرجه أحمد (١١١٥٣)، وأبو داود (٦٥٠)، بإسناد صحيح.

معذوراً بذلك؛ بخلاف من جهل بطلان الصلاة في الموضع النجس فإن هذا مشهور. انتهى

﴿٧﴾ مسألة: قصد القبور للتبرك بالصلاة والدعاء عندها.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله فِي "اِقْتِضَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ" (٢/١٩٣):

فأما إذا قصد الرجل الصلاة عند بعض قبور الأنبياء أو بعض الصالحين متبركاً بالصلاة في تلك البقعة؛ فهذا عين المحادة لله ورسوله، والمخالفة لدينه وابتداع دين لم يأذن الله به؛ فإن المسلمين قد أجمعوا على ما علموه بالاضطرار من دين رسول الله ﷺ من أن الصلاة عند القبر أي قبر كان لا فضل فيها لذلك، ولا للصلاة في تلك البقعة مزية خير أصلاً بل مزية شر. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله فِي "اِقْتِضَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ" (٢/١٩٥):

فإن الدعاء عند القبور وغيرها من الأماكن ينقسم إلى نوعين:

أحدهما: أن يحصل الدعاء في البقعة بحكم الاتفاق، لا لقصد الدعاء فيها كمن يدعو الله في طريقه، ويتفق أن يمر بالقبور أو من يزورها، فيسلم عليها ويسأل الله العافية له وللموتى كما جاءت به السنة؛ فهذا ونحوه لا بأس به.

الثاني: أن يتحرى الدعاء عندها بحيث يستشعر أن الدعاء هناك أجوب منه في غيره فهذا النوع منهي عنه إما نهى تحريم أو تنزيه وهو إلى التحريم أقرب.

والفرق بين البابين ظاهر؛ فإن الرجل لو كان يدعو الله واجتاز في ممره بصنم أو صليب أو كنيسة أو كان يدعو في بقعة، وكان هناك بقعة فيها صليب وهو عنه ذاهل أو دخل إلى كنيسة ليبيت فيها مبيتاً جائزاً، ودعا الله في الليل، أو بات في بيت بعض أصدقائه، ودعا الله لم يكن بهذا بأس، ولو تحرى الدعاء عند صنم أو صليب أو كنيسة يرجو الإجابة بالدعاء في تلك البقعة؛ لكان هذا من العظائم بل لو قصد بيتاً أو حانوتاً في السوق أو بعض عواميد الطرقات يدعو عندها، يرجو الإجابة بالدعاء

عندها لكان هذا من المنكرات المحرمة؛ إذ ليس للدعاء عندها فضل؛ فقصد القبور للدعاء عندها من هذا الباب بل هو أشد من بعضه؛ لأن النبي ﷺ نهى عن اتخاذها مساجد، وعن اتخاذها عيدا، وعن الصلاة عندها بخلاف كثير من هذه المواضع، وما يرويه بعض الناس من أنه قال: (إذا تحيرتم في الأمور فاستعينوا بأهل القبور). أو نحو هذا فهو كلام موضوع مكذوب باتفاق العلماء. اهـ

٨ مسألة: قصد القبور للطواف حولها أو العكوف عندها.

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في "جامع المسائل" (٣/ ١٢٢):
وكذلك العكوف عندها، والمجاورة عندها، ليس مشروعاً، باتفاق المسلمين، ولا واجباً ولا مستحباً، بل ذلك من البدع المذمومة المنهي عنها. وإنما تكون البقعة التي يُشَرِّع العكوف فيها والمجاورة فيها: المساجد. اهـ

قال الإمام ابن باز رحمته الله كما في "فتاوى نور على الدرب" (١/ ٢٧١) رقم السؤال (١٢٤):

وهكذا الطواف على القبور منكر، والطواف يكون بالكعبة، لا يطاف بالقبور فهذا منكر عظيم، بل شرك أكبر، إذا قصد به التقرب إلى صاحب القبر، وإذا ظن أنه قربة لله وأنه يتقرب إلى الله بهذا فهذه بدعة؛ الطواف من خصائص البيت العتيق الكعبة، والقبور لا يطاف بها أبداً، هذا منكر وبدعة، وإذا كان فعله تقرباً لصاحب القبر صار شركاً أكبر، وهكذا دعاء الميت، والاستغاثة بالميت، والنذر له والذبح له، كله من الشرك الأكبر. [وانظر أيضاً رقم: (١٢٨)].

وقال الإمام ابن باز رحمته الله كما في "مجموع فتاواه" (١٦/ ١١٦):
فأما زيارتهم لقصد الدعاء عند قبورهم، أو العكوف عندها، أو سؤالهم قضاء الحاجات، أو شفاء المرضى، أو سؤال الله بهم أو بجاههم ونحو ذلك، فهذه زيارة بدعية منكرة لم يشرعها الله ولا رسوله، ولا فعلها السلف الصالح، بل هي من

الهُجْرَ الَّذِي نَهَى عَنْهُ الرَّسُولُ ﷺ حَيْثُ قَالَ: «زُورُوا الْقُبُورَ وَلَا تَقُولُوا هُجْرًا»^(١)، وهذه الأمور المذكورة تَجْتَمِعُ فِي كَوْنِهَا بِدْعَةٌ، وَلَكِنَّهَا مُخْتَلِفَةٌ الْمَرَاتِبِ، فَبَعْضُهَا بِدْعَةٌ وَلَيْسَ بِشِرْكٍ، كَدُعَاءِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عِنْدَ الْقُبُورِ وَسُؤَالِهِ بِحَقِّ الْمَيِّتِ وَجَاهِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَبَعْضُهَا مِنَ الشِّرْكِ الْأَكْبَرِ كَدُعَاءِ الْمَوْتَى وَالِاسْتِعَانَةِ بِهِمْ وَنَحْوِ ذَلِكَ. اهـ

قال الإمام الفوزان عافاه الله كما في **«إعانة المستفيد»** (٢/ ٦٠):

فَالرَّسُولُ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْقُبُورِ، وَنَهَى عَنِ الدُّعَاءِ عِنْدَ الْقُبُورِ، وَنَهَى عَنِ الْبِنَاءِ عَلَى الْقُبُورِ، وَنَهَى عَنِ الْعُكُوفِ عِنْدَ الْقُبُورِ، وَاتَّخَاذِ الْقُبُورِ عِيدًا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، كُلُّ هَذَا مِنَ الْوَسَائِلِ الَّتِي تُفْضِي إِلَى الشِّرْكِ، وَهِيَ لَيْسَتْ شِرْكًا فِي نَفْسِهَا، بَلْ قَدْ تَكُونُ مَشْرُوعَةً فِي الْأَصْلِ، وَلَكِنَّهَا تُوْدِي إِلَى الشِّرْكِ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلِذَلِكَ مَنَعَهَا ﷺ. اهـ

قال أبو عبد الله غفر الله له: ويدل على أن الطواف والعكوف عند القبر ليس بنفسه شركاً أكبر حتى يتقرب بذلك لصاحب القبر أن الصلاة عند القبر لم تكن شركاً، حتى يكون الأمر كذلك؛ فالطواف والعكوف من باب أولى، والله أعلم.

٩ مسألة: وجوب إزالة المساجد المبنية على القبور وإخراج القبور التي دفنت في المسجد.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي **«زَادَ الْمَعَادُ»** (٣/ ٥٧٢):

فِيُهْدَمُ الْمَسْجِدُ إِذَا بُنِيَ عَلَى قَبْرٍ، كَمَا يُنْبَشُ الْمَيِّتُ إِذَا دُفِنَ فِي الْمَسْجِدِ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، فَلَا يَجْتَمِعُ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ مَسْجِدٌ وَقَبْرٌ، بَلْ أُيْهِمَا طَرَأَ عَلَى الْآخِرِ. مَنَعَ مِنْهُ، وَكَانَ الْحُكْمُ لِلْسَّابِقِ، فَلَوْ وَضِعَا مَعًا، لَمْ يَجْزِ، وَلَا يَصِحُّ هَذَا الْوَقْفُ وَلَا يَجُوزُ، وَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ؛ لَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ

(١) أخرجه مالك (٢/ ٤٨٥)، وأحمد (١١٦٠٦) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو حديث صحيح بطريقه وشواهده.

ذلك، ولعنه مَنْ اتخذ القبر مسجداً أو أوقد عليه سراجاً، فهذا دينُ الإسلام الذي بعث الله به رسوله ونبيه، وغرَبْتُهُ بَيْنَ النَّاسِ كما ترى. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ **رحمته الله**، كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٩٥/٢٢):

اتَّفَقَ الْأَئِمَّةُ أَنَّهُ لَا يُبْنَى مَسْجِدٌ عَلَى قَبْرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ **ﷺ** قَالَ: «إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ؛ فَإِنِّي أَنَهَاكُمُ عَنْ ذَلِكَ» (١). وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ دَفْنُ مَيِّتٍ فِي مَسْجِدٍ. فَإِنْ كَانَ الْمَسْجِدُ قَبْلَ الدَّفْنِ غَيْرٌ: إِذَا بَتَسْوِيَةِ الْقَبْرِ وَإِذَا بِنَشْئِهِ إِنْ كَانَ جَدِيدًا. وَإِنْ كَانَ الْمَسْجِدُ بُنِيَ بَعْدَ الْقَبْرِ: فَأَمَّا أَنْ يُزَالَ الْمَسْجِدُ، وَإِذَا أَنْ تُزَالَ صُورَةُ الْقَبْرِ؛ فَالْمَسْجِدُ الَّذِي عَلَى الْقَبْرِ لَا يُصَلَّى فِيهِ فَرَضٌ وَلَا نَفْلٌ؛ فَإِنَّهُ مِنْهَيٌّ عَنْهُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ **رحمته الله** فِي «اِقْتِضَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ» (١٨٧/٢):

فهذه المساجد المبنية على قبور الأنبياء والصالحين والملوك وغيرهم يتعين إزالتها بهدم أو بغيره، هذا مما لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء المعروفين، وتكره الصلاة فيها من غير خلاف أعلمه، ولا تصح عندنا في ظاهر المذهب؛ لأجل النهي واللعن الوارد في ذلك. اهـ

﴿١٠﴾ **مسألة: هل النهي عن اتخاذ القبور مساجد خاص بما كان ظاهراً، أم يشمل غير**

الظاهر؟

ظاهر كلام شيخ الإسلام السابق آنفاً -أعني قوله-: «إِنْ كَانَ الْمَسْجِدُ قَبْلَ الدَّفْنِ غَيْرٌ: إِذَا بَتَسْوِيَةِ الْقَبْرِ وَإِذَا بِنَشْئِهِ إِنْ كَانَ جَدِيدًا. وَإِنْ كَانَ الْمَسْجِدُ بُنِيَ بَعْدَ الْقَبْرِ: فَأَمَّا أَنْ يُزَالَ الْمَسْجِدُ وَإِذَا أَنْ تُزَالَ صُورَةُ الْقَبْرِ».

ظاهره: أَنَّهُ **رحمته الله** يَرَى أَنَّ التَّحْرِيمَ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا ظَهَرَ مِنَ الْقُبُورِ، وَأَنَّ مَا كَانَ مَنْدَرَسًا لَا يَشْمَلُهُ النَّهْيُ.

وقال **رحمته الله** أيضًا كما في «مجموع الفتاوى» (١٧/٤٦٣):

كَذَلِكَ قَالَ الْعُلَمَاءُ: يَحْرُمُ بِنَاءُ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ، وَيَجِبُ هَدْمُ كُلِّ مَسْجِدٍ بُنِيَ عَلَى قَبْرٍ، وَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ قَدْ قُبِرَ فِي مَسْجِدٍ، وَقَدْ طَالَ مُكُنُّهُ سُوي الْقَبْرِ حَتَّى لَا تَظْهَرَ صُورَتُهُ؛ فَإِنَّ الشَّرْكَ إِنَّمَا يَحْصُلُ إِذَا ظَهَرَتْ صُورَتُهُ. اهـ

وقد قال بذلك أيضًا الإمام الألباني رحمته الله، ونقله عن الملا القاري؛ فقال

رحمته الله كما في «تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد»:

العبرة في هذه المسألة بالقبور الظاهرة، وأن ما في بطن الأرض من القبور فلا يرتبط به حكم شرعي من حيث الظاهر، بل الشريعة تنزه عن مثل هذا الحكم؛ لأننا نعلم بالضرورة والملاحظة أن الأرض كلها مقبرة الأحياء، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ۖ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا﴾. قال الشعبي: بطنها لأمواتكم وظهرها لأحيائكم. اهـ

قال أبو عبد الله رحمه الله: الأدلة عامة تشمل ما ظهر منها، وما لم يظهر؛ إذا علم وجودها. وكلام السلف عام يشمل صورتين؛ والعلة التي جاءت في الأحاديث تشمل الصورة المذكورة، وهي: خشية أن تعبد من دون الله؛ فقد عبد المشركون الأشجار والأحجار والأتربة وغيرها، وهو ظاهر كلام الأئمة: ابن باز والعثيمين والوادعي والفوزان وغيرهم كما في فتاواهم، رحمة الله عليهم أجمعين.

مسألة: بناء القباب على قبور الأولياء والأنبياء.

هذا العمل من البدع والمحدثات، ومما لم يشرعه الله؛ وعليه فالواجب هو إزالة هذه القباب والبنائات التي على القبور، وقد قال الله تعالى في مسجد الضرار: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدَ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا وَجْهَ اللَّهِ يَحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨].

وفي "صحيح مسلم" (٩٧٠) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله أنه نهى أن يبنى على القبر أو يقعد عليه أو يخصص .

وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وآله أنه هدم مسجد الضرار كما بين ذلك الإمام ابن القيم رحمته الله في "زاد المعاد".

قال رحمته الله كما في "زاد المعاد" (٣/ ٥٧١):

ومنها: تحريق أمكنة المعصية التي يعصى الله ورسوله فيها وهدمها، كما حرق رسول الله صلى الله عليه وآله مسجد الضرار، وأمر بهدمه، وهو مسجد يُصلّى فيه، ويذكر اسم الله فيه، لما كان بناؤه ضاراً وتفريقاً بين المؤمنين، ومأوى للمنافقين، وكُلُّ مكان هذا شأنه، فوجب على الإمام تعطيله، إما بهدم وتحريق، وإما بتغيير صورته وإخراجه عما وضع له. وإذا كان هذا شأن مسجد الضرار، فمشاهد الشريك التي تدعو سدنتها إلى اتخاذ مَنْ فيها أنداداً من دون الله أحق بالهدم وأوجب، وكذلك محال المعاصي والفسوق، كالحانات، وبُيُوت الخمارين، وأرباب المنكرات، وقد حرق عمر بن الخطاب قريةً بكمالها يُباع فيها الخمر، وحرقت حانوت رُوَيْشِد الثَّقَفِي ^(١) وسماه فويسقاً، وحرقت قصر سعد عليه لما احتجب فيه عن الرعية ^(٢)، وهم

(١) صحيح: أخرجه أبو عبيد في الأموال (٢٨٧) حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، قال: وجد عمر في بيت رجل من ثقيف شراباً، فأمر به فأحرق، وكان يقال له: رويشد، فقال له: «أنت فويسق» وهذا إسناد صحيح، رجاله رجال الشيخين.

وأخرجه ابن زنجويه برقم (٤١٠) حدثنا عبد العزيز بن عبد الله، أنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن جده، أن عمر بن الخطاب، أحرق بيت رويشد الثَّقَفِي، وكان حانوت شراب، وكان قد تقدم إليه في ذلك. فكأن أنظر إلى بيته كأنه جرة أو فحمة، يشك إبراهيم بن سعد. وهذا إسناد صحيح.

وأخرجه عبد الرزاق (٩/ ٢٢٩) من طريقين عن نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن عمر به. (٢) ضعيف: أخرجه أحمد (٣٩٠) من طريق عباية بن رفاعه، عن عمر رضي الله عنه به. وإسناده ضعيف؛ لأنه منقطع؛ فعباية لم يدرك عمر رضي الله عنه.

رسول الله ﷺ بتحريق بيوت تاركي حضور الجماعة والجمعة، وإنما منعه من فيها من النساء والذرية الذين لا تجب عليهم كما أخبر هو عن ذلك^(١). اهـ

وقال ابن القيم رحمه الله كما في "إغاثة اللهفان" (١/ ٢١٠):

هدم رسول الله ﷺ مسجد الضرار، ففي هذا دليل على هدم ما هو أعظم فساداً منه، كالمساجد المبنية على القبور، فإن حكم الإسلام فيها أن تهدم كلها، حتى تسوى بالأرض، وهي أولى بالهدم من مسجد الضرار. وكذلك القباب التي على القبور يجب هدمها كلها، لأنها أسست على معصية الرسول، لأنه قد نهى عن البناء على القبور كما تقدم. فبناء أسس على معصيته ومخالفته بناء غير محترم. وهو أولى بالهدم من بناء الغاصب قطعاً.

وقد أمر رسول الله ﷺ بهدم القبور المشرفة كما تقدم.

فهدم القباب والبناء والمساجد التي بنيت عليها أولى وأحرى، لأنه لعن متخذي المساجد عليها، ونهى عن البناء عليها؛ فيجب المبادرة والمساعدة إلى هدم ما لعن رسول الله ﷺ فاعله ونهى عنه. والله عز وجل يقيم لدينه وسنة رسوله من ينصرهما ويذب عنهما. فهو أشد غيرة وأسرع تغييراً.

وكذلك يجب إزالة كل قنديل أو سراج على قبر، وطفية. فإن فاعل ذلك ملعون بلعنة رسول الله ﷺ. ولا يصح هذا الوقف ولا يحل إثباته وتنفيذه.

قال الإمام أبو بكر الطرطوشي: انظروا رحمكم الله أينما وجدتم سدره، أو شجرة يقصدها الناس ويعظمونها، ويرجون البرء والشفاء من قبلها، ويضربون بها المسامير والخرق، فهي ذات أنواط، فاقطعوها. اهـ

(١) أخرجه البخاري (٦٤٤)، ومسلم (٦٥١) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وليس في الصحيحين ذكر النساء والذرية، ولكن أخرجه أحمد (٨٧٩٦) بلفظ: «لَوْلَا مَا فِي الْبُيُوتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالذَّرِّيَّةِ، لَأَقَمْتُ الصَّلَاةَ، صَلَاةَ الْعِشَاءِ، وَأَمَرْتُ فِتْيَانِي يُحْرِقُونَ مَا فِي الْبُيُوتِ بِالنَّارِ» وإسناده ضعيف؛ لضعف أبي معشر نجيع بن عبد الرحمن السندي.

وقال الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة في كتاب **"الحوادث والبدع"**: ومن هذا القسم ما قد عم به الابتلاء من تزيين الشيطان للعامة تخليق الحيطان والعمد، وسرج مواضع مخصوصة من كل بلد، يحكى لهم حاك أنه رأى في منامه بها أحدا ممن شهر بالصلاح والولاية، فيفعلون ذلك، ويحافظون عليه، مع تضييعهم فرائض الله، وسننه، ويظنون أنهم متقربون بذلك. ثم يتجاوزون هذا إلى أن يعظم وقع تلك الأماكن في قلوبهم فيعظمونها، ويرجون الشفاء لمرضاهم، وقضاء حوائجهم بالنذر لها، وهي من بين عيون، وشجر وحائط، وحجر. وفي مدينة دمشق من ذلك مواضع متعددة. كعوية الحمى خارج باب توما، والعمود المخلق داخل باب الصغير، والشجرة الملعونة اليابسة خارج باب النصر، في نفس قارعة الطريق، سهل الله قطعها واجتثاثها من أصلها، فما أشبهها بذات أنواط التي في الحديث"، ثم ساق حديث أبي واقد:

"أَنَّهُمْ مَرُّوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشَجَرَةٍ عَظِيمَةٍ خَضِرَاءَ يَقَالُ لَهَا: ذَاتُ أَنْوَاطٍ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، هَذَا كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى لِمُوسَى: اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ. قَالَ: إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ، لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»^(١). قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

ثم ذكر ما صنعه بعض أهل العلم ببلاد إفريقية: أنه كان إلى جانبه عين تسمى عين العافية، كان العامة قد افتتنوا بها يأتونها من الآفاق، فمن تعذر عليه نكاح، أو ولد، قال: امضوا بي إلى العافية، فيعرف فيها الفتنة، فخرج في السحر فهدمها، وأذن للصباح عليها، ثم قال: اللهم إني هدمتها لك، فلا ترفع لها رأسا، قال: فما رفع لها رأس إلى الآن.

(١) أخرجه الترمذي برقم (٢١٨٠) عن أبي واقد الليثي رضي الله عنه بإسناد صحيح.

وقد كان بدمشق كثير من هذه الأنصاب، فيسر الله سبحانه كسرها على يد شيخ الإسلام وحزب الله الموحدين، كالعمود المخلوق، والنصب الذي كان بمسجد النارج عند المصلى يعبد به الجهال، والنصب الذي كان تحت الطاحون الذي عند مقابر النصاري يتتابه الناس للتبرك به، وكان صورة صنم في نهر القلوط يندرون له ويتبركون به، وقطع الله سبحانه النصب الذي كان عند الرحبة يسرج عنده، ويتبرك به المشركون. وكان عموداً طويلاً على رأسه حجر كالكرة. وعند مسجد درب الحجر نصب قد بنى عليه مسجد صغير، يعبد به المشركون يسر الله كسره. اهـ

وقال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "جامع المسائل" (٣/ ٤١):

وكذلك لا يُشْرَعُ بإجماع المسلمين أن يُبْنَىَ مسجداً على قبرٍ من القبور، بل هذا يُنْهَى عنه باتفاق المسلمين، وهو محرَّمٌ، نهى النبي ﷺ عن ذلك، ولعن من يفعل ذلك، والمساجدُ المبنيةُ على القبور يُشْرَعُ باتفاق المسلمين إزالتها ويَجِبُ ذلك، فإن كان المسجد قبلَ القبر فإنه ينبغي أن يُساوى القبر ويُزال أثره، أو يُعادَ المسجدُ إلى ما كان. وإن كان المسجد يُبْنَى على القبر فيهدم المسجدُ ويُزال، كما هُدمَ مسجدُ الضرار الذي قال الله تعالى فيه: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضِرَاراً وَكُفْراً وَتَفْرِيقاً بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَاداً لِّمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلِيَحْلِفْنَ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ (١٠٧) لَا نَقُفُ فِيهِ أَبَدًا لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحْجُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا اللَّهَ وَآلَهُ يُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ (١٠٨) أَفَمَنْ أُسِّسَ بُيُوتُهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُيُوتَهُ عَلَى شِقَا جُرْفٍ هَارٍ فَأَمَّارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (١٠٩) لَا يَزَالُ بُنْيَنُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (١١٠) [التوبة: ١٠٧-١١٠].

ولهذا كان أصحاب النبي ﷺ يأمرُون بهدمٍ مثل ذلك، كما روى حرب الكرماني عن زيد بن ثابت أن ابناً له مات، فاشترى غلاماً له جصاً وأجرأ لِيُنِيَّ على القبر، فقال له زيد: حفرت وكفرت، أتريد أن تبني على قبر ابني مسجداً؟ ونهاه عن ذلك. اهـ

وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في **"فتح المجيد"** (باب / ١٩):

وقال ابن القيم رحمه الله: يجب هدم القباب التي بنيت على القبور؛ لأنها أُسِّسَتْ على معصية الرسول ﷺ^(١).

وقد أفتى جماعة من الشافعية بهدم ما في القرافة^(٢) من الأبنية، منهم: ابن الجميزي، والظاهر التزمتي، وغيرهما.

وقال القاضي ابن كج^(٣): ولا يجوز أن تُجَصَّص القبور، ولا أن يُبنى عليها قباب، ولا غير قباب، والوصية بها باطلة.

وقال الأذرعي: وأما بطلان الوصية ببناء القباب وغيرها من الأبنية، وإنفاق الأموال الكثيرة؛ فلا ريب في تحريمه.

وقال القرطبي -في حديث جابر «نهى النبي ﷺ أن يخصص القبر، أو يبنى عليه»^(٤)-: وبظاهر هذا الحديث قال مالك، وكره البناء والجص على القبور، وقد أجازته غيره، وهذا الحديث حجة عليه^(٥).

وقال ابن رشد: كره مالك البناء على القبر، وجعل البلاطة المكتوبة، وهو من بدع أهل الطول أحدثوه إرادة الفخر، والمباهاة، والسمعة، وهو مما لا اختلاف فيه.

(١) انتهى من **"إغاثة اللفهان"** (١/ ٣٢٧).

(٢) مقبرة في مصر منسوبة إلى قرافة: بطن من المعافر، قبيلة من اليمن. **"معجم البلدان"** (٤/ ٣١٧).

(٣) هو القاضي يوسف بن أحمد، أبو القاسم الدينوري، توفي سنة (٤٠٥). **"طبقات الشافعية"** (٥/ ٣٥٩).

(٤) أخرجه مسلم برقم (٩٧٠).

(٥) انتهى من **"المفهم"** (٢/ ٦٢٦).

وقال الزيلعي في **”شرح الكنز“** : ويكره أن يُبنى على القبر^(١).

وذكر قاضي خان أنه لا يجصص القبر، ولا يُبنى عليه؛ لما روي عن النبي ﷺ أنه نهى عن التجصيص والبناء فوق القبر، والمراد بالكرهية -عند الحنفية رحمهم الله- كراهة التحريم، وقد ذكر ذلك ابن نجيم في **”شرح الكنز“**^(٢).

وقال الشافعي: أكره أن يعظم مخلوق حتى يجعل قبره مسجداً؛ مخافة الفتنة عليه وعلى من بعده من الناس^(٣).

وكلام الشافعي يبين أن مراده بالكرهية كراهة التحريم.

قال الشارح: وجزم النووي في **”شرح المذهب“** بتحريم البناء مطلقاً، وذكر في **”شرح مسلم“** نحوه أيضاً^(٤).

وقال أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة إمام الحنابلة صاحب المصنفات الكبار **”المغني“**، و**”الكافي“**، ولا يجوز اتخاذ المساجد على القبور؛ لأن النبي ﷺ قال: «لعن الله اليهود والنصارى» الحديث، وقد رويناه أن ابتداء عبادة الأصنام: تعظيم الأموات، واتخاذهم صوراً، والتمسح بها، والصلاة عندها. انتهى^(٥).

١٢ مسألة : تعظيم قبور الأنبياء والصالحين يصيرها أوثاناً تعبد من دون الله .

تقدم في حديث الباب قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا، لَعَنَ اللَّهُ قَوْمًا اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ».

(١) انتهى من **”تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق“** (٢٤٦/١)، والزيلعي هو أبو محمد عثمان بن علي

الزيلعي، من فقهاء الحنفية، وهو غير الزيلعي عبدالله بن يوسف صاحب **”نصب الراية“**.

(٢) ذكر في مواضع عديدة من شرحه الأمرين، أعني أنها تطلق على كراهة التنزيه، وكراهة التحريم.

(٣) انظر: **”الأم“** (٢٤٦/١).

(٤) انظر: **”شرح المذهب“** (٢٧٠/٥)، **”شرح مسلم“** (٩٧٠)، **”تيسير العزيز الحميد“** (ص ٣٣٣)،

والمذكور في المصدرين السابقين هو الكراهة.

(٥) من **”المغني“** (٤٤١/٣).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رحمته الله كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٢٧ / ٧٩):
وَكَانَ الْعُكُوفُ عَلَى الْقُبُورِ وَالتَّمَسُّحُ بِهَا وَتَقْيِيلُهَا وَالدُّعَاءُ عِنْدَهَا وَفِيهَا وَنَحْوُ ذَلِكَ هُوَ أَصْلُ الشَّرِكِ وَعِبَادَةِ الْأَوْثَانِ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ».

وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ زَارَ قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ قَبْرَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ - الصَّحَابَةِ وَأَهْلِ الْبَيْتِ وَغَيْرِهِمْ - أَنَّهُ لَا يَتَمَسَّحُ بِهِ وَلَا يَقْبَلُهُ؛ بَلْ لَيْسَ فِي الدُّنْيَا مِنَ الْجَمَادَاتِ مَا يُشْرَعُ تَقْيِيلُهَا إِلَّا الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ وَقَدْ ثَبَتَ فِي "الصَّحَّاحِينَ": أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: «وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَلْتُكَ»^(١).

وَلِهَذَا لَا يُسَنُّ بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ أَنْ يَقْبَلَ الرَّجُلُ أَوْ يَسْتَلِمَ رُكْنَيْ الْبَيْتِ - اللَّذَيْنِ يَلِيَانِ الْحَجَرَ - وَلَا جُدْرَانَ الْبَيْتِ، وَلَا مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ، وَلَا صَخْرَةَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَلَا قَبْرَ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ. حَتَّى تَنَازَعَ الْفُقَهَاءُ فِي وَضْعِ الْيَدِ عَلَى مِنْبَرِ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمَّا كَانَ مَوْجُودًا فَكَرِهَهُ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ بِدْعَةٌ وَذِكْرٌ أَنَّ مَالِكًا لَمَّا رَأَى عَطَاءً فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَأْخُذْ عَنْهُ الْعِلْمُ، وَرَخَّصَ فِيهِ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما مَا فَعَلَهُ.

وَأَمَّا التَّمَسُّحُ بِقَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَقْيِيلُهُ فَكُلُّهُمْ كَرِهَ ذَلِكَ وَنَهَى عَنْهُ؛ وَذَلِكَ لِإِنَّهُمْ عَلِمُوا مَا قَصَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ حَسْمِ مَادَّةِ الشَّرِكِ وَتَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ وَإِخْلَاصِ الدِّينِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. اهـ.

قال الإمام ابن القيم رحمته الله في "إِغَاثَةِ الْلَهْفَانِ" (١ / ٢١٢):

وَمِنْ أَعْظَمِ كَيْدِ الشَّيْطَانِ: أَنَّهُ يَنْصِبُ لِأَهْلِ الشَّرِكِ قَبْرَ مَعْظَمِ يَعْظُمِهِ النَّاسِ ثُمَّ يَجْعَلُهُ وَثَنًا يَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ ثُمَّ يُوحِي إِلَى أَوْلِيَائِهِ: أَنْ مِنْ نَهْيٍ عَنْ عِبَادَتِهِ، وَاتِّخَاذِهِ عِيدًا وَجَعْلِهِ وَثَنًا فَقَدْ تَنَقَّصَهُ وَهَضَمَ حَقَّهُ؛ فَيَسْعَى الْجَاهِلُونَ الْمُشْرِكُونَ فِي قَتْلِهِ

(١) أخرجه البخاري (١٥٩٧)، ومسلم (١٢٧٠) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وعقوبته ويكفرونه، وذنبه عند أهل الإِشْرَاق: أمره بما أمر الله به ورسوله ونهيه عما نهى الله عنه ورسوله: مِنْ جَعَلِهِ وَثْنًا وَعِيدًا، وَإِيقَادَ السَّجْرِ عَلَيْهِ، وَبِنَاءَ الْمَسَاجِدِ وَالْقُبَابِ عَلَيْهِ، وَتَجْصِيصَهُ وَإِشَادَتَهُ وَتَقْبِيلَهُ وَاسْتِلَامَهُ، وَدَعَائِهِ أَوْ الدَّعَاءَ بِهِ أَوْ السَّفَرَ إِلَيْهِ أَوْ الِاسْتِغَاثَةَ بِهِ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِمَّا قَدْ عَلِمَ بِالْاضْطِرَارِّ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ مُضَادٌّ لِمَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ: مِنْ تَجْرِيدِ التَّوْحِيدِ لِلَّهِ، وَأَنْ لَا يَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ فَإِذَا نَهَى الْمُوَحِّدَ عَنْ ذَلِكَ غَضِبَ الْمُشْرِكُونَ وَاشْمَأَزَّتْ قُلُوبُهُمْ، وَقَالُوا: قَدْ تَنَقَّصَ أَهْلُ الرِّتَبِ الْعَالِيَةِ وَزَعَمَ أَنَّهُمْ لَا حَرَمَةَ لَهُمْ وَلَا قَدْرَ وَسْرَى ذَلِكَ فِي نَفُوسِ الْجَهَالِ وَالطَّغَامِ، وَكَثِيرٍ مِمَّنْ يَنْسَبُ إِلَى الْعِلْمِ وَالِدِينِ حَتَّى عَادُوا أَهْلَ التَّوْحِيدِ، وَرَمَوْهُمْ بِالْعِظَائِمِ، وَنَفَرُوا النَّاسَ عَنْهُمْ. وَوَالُوا أَهْلَ الشَّرْكِ وَعَظُمُوهُمْ، وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ هُمُ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ وَأَنْصَارُ دِينِهِ وَرَسُولِهِ، وَيَأْبَى اللَّهُ ذَلِكَ. فَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ، وَإِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَّبِعُونَ لَهُ الْمُوَافِقُونَ لَهُ، الْعَارِفُونَ بِمَا جَاءَ بِهِ، الدَّاعُونَ إِلَيْهِ، لَا الْمُتَشَبِعُونَ بِمَا لَمْ يَعْطُوا، لَا بِسَوْثِيَابِ الزُّورِ، الَّذِينَ يَصُدُّونَ النَّاسَ عَنْ سُنَّةِ نَبِيِّهِمْ، وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا، وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يَحْسِنُونَ صَنْعًا. اهـ

وقال **رَحِمَهُ اللَّهُ** أَيْضًا كَمَا فِي "إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ" (١/١٩٧):

وقد آل الأمر بهؤلاء الضلال المشركين إلى أن شرعوا للقبور حجًّا، ووضعوا له مناسك، حتى صنف بعض غلاتهم في ذلك كتابًا وسماه "مناسك حج المشاهد" مضاهاة منه بالقبور للبيت الحرام، ولا يخفى أن هذا مفارقة لدين الإسلام، ودخول في دين عباد الأصنام.

فانظر إلى هذا التباين العظيم بين ما شرعه رسول الله ﷺ، وقصده من النهي عما تقدم ذكره في القبور، وبين ما شرعه هؤلاء وقصدوه. ولا ريب أن في ذلك من المفساد ما يعجز العبد عن حصره.

فمنها: تعظيمها المواقع في الافتتان بها. ومنها: اتخاذها عيدًا. ومنها: السفر إليها.

ومنها: مشابهة عبادة الأصنام بما يفعل عندها: من العكوف عليها، والمجاورة عندها. وتعليق الستور عليها وسدانتها، وعبادها يرجحون المجاورة عندها على المجاورة عند المسجد الحرام، ويرون سدانتها أفضل من خدمة المساجد، والويل عندهم لقيمها ليلة يطفئ القنديل المعلق عليها.

ومنها: النذر لها ولسدنتها. ومنها: اعتقاد المشركين بها أن بها يكشف البلاء، وينصر على الأعداء، ويستنزل غيث السماء، وتفرج الكروب، وتقضى الحوائج، وينصر المظلوم، ويجار الخائف، وإلى غير ذلك.

ومنها: الدخول في لعنة الله تعالى ورسوله باتخاذ المساجد عليها، وإيقاد السرج عليها، ومنها: الشرك الأكبر الذي يفعل عندها.

ومنها: إيذاء أصحابها بما يفعله المشركون بقبورهم، فإنهم يؤذيهم بما يفعل عند قبورهم. ويكرهونه غاية الكراهة. كما أن المسيح يكره ما يفعله النصارى عند قبره. وكذلك غيره من الأنبياء والأولياء والمشايخ يؤذيهم ما يفعله أشباه النصارى عند قبورهم. ويوم القيامة يتبرءون منهم. كما قال تعالى:

﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ أَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ ﴾ (١٧) قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَعَبَاءَهُمْ حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا ﴿١٨﴾ [الفرقان: ١٧-١٨]. قال الله للمشركين ﴿ فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا ﴾ [الفرقان: ١٩] الآية، وقال تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَإِيمَى إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ ﴾ [المائدة: ١١٦]، الآية، وقال تعالى ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَكَةِ أَهْؤُلَاءِ إِنَّا كُنَّا نَعْبُدُونَ ﴾ (٤٠) قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ ﴾ (٤١) ﴿سبأ: ٤٠-٤١﴾

﴿١٣﴾ مسألة: قصد القبر النبوي للزيارة.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله، كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٧/٢٤٦):

الَّذِي أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ سَلَفًا وَخَلَفًا قَرَنًا بَعْدَ قَرْنٍ هُوَ السَّفَرُ إِلَى مَسْجِدِهِ صلى الله عليه وسلم، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَيْهِ فِيهِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنَ الْأَعْمَالِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِعِبَادَةِ اللَّهِ وَحْدَهُ، وَالْقِيَامُ بِحَقِّ رَسُولِهِ مِنْ أَفْضَلِ الْعِبَادَاتِ لِلَّهِ كَشَهَادَتِنَا لَهُ وَتَنَائِنَا عَلَيْهِ، وَصَلَاتِنَا وَسَلَامِنَا عَلَيْهِ مِنْ أَفْضَلِ مَا عَبَدْنَا اللَّهَ بِهِ، وَهَذَا وَنَحْوُهُ هُوَ الْمَشْرُوعُ فِي مَسْجِدِهِ سِوَاءِ سَمِيِّ زِيَارَةِ لِقْبَرِهِ أَوْ لَمْ يَسَمَّ.

فَإِنَّ لَفْظَ الزِّيَارَةِ لِقْبَرِهِ وَاسْتِحْبَابَ ذَلِكَ لَا يُعْرِفُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، بَلِ الْمَنْقُولُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَمَنْ وَافَقَهُ السَّلَامُ عَلَيْهِ هُنَاكَ وَالصَّلَاةُ، وَهُمْ لَا يُسَمُّونَ هَذَا زِيَارَةَ لِقْبَرِهِ، فَكَيْفَ بِالَّذِينَ لَمْ يَكُونُوا يَقِفُونَ عِنْدَ الْقَبْرِ بِحَالٍ وَهُمْ جُمُهورُ الصَّحَابَةِ. وَأَمَّا مَا ابْتَدَعَهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنَ الشُّرْكِ وَالْبِدْعِ وَسَمَّى ذَلِكَ (زِيَارَةَ لِقْبَرِهِ) فَهُوَ مِنْ جِنْسِ الزِّيَارَةِ الْبِدْعِيَّةِ الَّتِي تَفْعَلُ عِنْدَ قَبْرِ غَيْرِهِ لَيْسَ هُوَ مِنَ الزِّيَارَةِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَأَمَّا مَا يَدْخُلُ فِي الْأَعْمَالِ الشَّرْعِيَّةِ فَهَذَا هُوَ الْمُسْتَحَبُّ بِسُنَّتِهِ الثَّابِتَةِ عَنْهُ وَبِاجْتِمَاعِ أُمَّتِهِ، ثُمَّ مِنْ أَيْمَةِ الْعِلْمِ مَنْ لَا يُسَمِّي هَذَا (زِيَارَةَ لِقْبَرِهِ) بَلْ يَكْرَهُ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ؛ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ ذَلِكَ سَفَرٌ إِلَى قَبْرِهِ، وَقَدْ صَرَّحَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ مِثْلُ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ بِأَنَّ الْمُسَافِرَ إِلَى هُنَاكَ إِذَا كَانَ مَقْصُودُهُ الْقَبْرَ أَنَّهُ سَفَرٌ مِنْهُيَّ عَنْهُ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ»، وَأَنَّ السَّفَرَ الَّذِي هُوَ طَاعَةٌ وَقُرْبَةٌ أَنْ يُقْصَدَ السَّفَرُ لِأَجْلِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ وَأَنَّهُ لَوْ نَذَرَ أَنْ يُسَافِرَ إِلَى الْمَدِينَةِ لِغَيْرِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ فَإِنَّهُ يُنْهَى عَنِ الْوَفَاءِ بِنَذْرِهِ: لِأَنَّهُ نَذَرُ مَعْصِيَةٍ. فَإِذَا كَانَ هَذَا مِنْ قَوْلِهِمْ مَعْرُوفًا فِي الْكُتُبِ الصَّغَارِ وَالْكِبَارِ فَكَيْفَ يُظَنُّ أَنَّ السَّفَرَ لِمَجَرَّدِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ هُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْأَيْمَةِ.

و طَائِفَةٌ أُخْرَى مِنَ الْعُلَمَاءِ يُسَمُّونَ هَذَا زِيَارَةً لِقَبْرِهِ، وَيَقُولُونَ: تُسْتَحَبُّ زِيَارَةُ قَبْرِهِ أَوْ السَّفَرُ لَزِيَارَةِ قَبْرِهِ وَمَقْصُودُهُمْ بِالزِّيَارَةِ هُوَ مَقْصُودُ الْأَوَّلِينَ وَهُوَ السَّفَرُ إِلَى مَسْجِدِهِ وَأَنْ يُفْعَلَ فِي مَسْجِدِهِ مَا يُشْرَعُ مِنَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ وَالِدُعَاءِ لَهُ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، وَهَذَا عِنْدَهُمْ يُسَمَّى زِيَارَةً لِقَبْرِهِ مَعَ اتِّفَاقِ الْجَمِيعِ عَلَى أَنَّ أَحَدًا لَا يَزُورُ قَبْرَهُ الزِّيَارَةَ الْمَعْرُوفَةَ فِي سَائِرِ الْقُبُورِ فَإِنَّ تِلْكَ قُبُورٌ بَارِزَةٌ يُوَصَّلُ إِلَيْهَا وَيُقْعَدُ عِنْدَهَا. أَوْ يُقَامُ عِنْدَهَا وَيُمْكِنُ أَنْ يُفْعَلَ عِنْدَهَا مَا يُشْرَعُ: كَالدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ وَالِاسْتِغْفَارِ لَهُ وَمَا يُنْهَى عَنْهُ: كَدُعَائِهِ وَالشُّرْكَ بِهِ وَالنِّيَاحَةَ عِنْدَ قَبْرِهِ وَالنَّدْبَ. فَهَذَا هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ (زِيَارَةِ الْقُبُورِ).

وَالرَّسُولُ دُفِنَ فِي بَيْتِهِ فِي حُجْرَتِهِ وَمَعَ النَّاسِ مِنَ الدُّخُولِ إِلَى هُنَاكَ وَالْوُضُوءِ إِلَى قَبْرِهِ فَلَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَزُورَ قَبْرَهُ كَمَا يَزُورُ قَبْرَ غَيْرِهِ؛ لَا زِيَارَةً سَرْعِيَّةً وَلَا بَدْعِيَّةً؛ بَلْ إِنَّمَا يَصِلُ جَمِيعُ الْخَلْقِ إِلَى مَسْجِدِهِ وَفِيهِ يَفْعَلُونَ مَا يُشْرَعُ لَهُمْ أَوْ مَا يُكْرَهُ لَهُمْ. وَالسَّفَرُ إِلَى مَسْجِدِهِ - لَمَّا شُرِعَ - سَفَرٌ طَاعَةٍ وَقُرْبَةٍ بِالْإِجْمَاعِ؛ وَهُوَ الَّذِي أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ **رَحِمَهُ اللَّهُ** كَمَا فِي "الاستغاثة" (١/ ١٤٤):

الأحاديث التي رويت في زيارة قبر النبي **ﷺ** كلها ضعيفة بل موضوعة، وليس في السنن الأربعة منها حديث واحد؛ فضلا عن الصحيحين، ولا احتج الأئمة بشيء منها، ولا رَوَوْا شيئا منها، ولا مالك ولا الشافعي ولا أحمد ولا الثوري ولا الأوزاعي ولا الليث ولا أبو حنيفة ولا إسحاق بن راهويه، ولا أحد من أئمة المسلمين، وذلك مثل قوله: «من زارني بعد مماتي؛ فكأنما زارني في حياتي»، ومثل ما يروون عنه أنه قال: «من زارني بعد مماتي كنت له شفيعا يوم القيامة»، ومثل ما يروون «من زارني وزار أبي إبراهيم في عام واحد ضمنت له على الله الجنة».

فهذا الأحاديث وما أشبهها كلها كذب موضوع على النبي ﷺ لم يثبت عنه لفظ واحد في زيارة قبره، ولكن روى الأولان من قد يروي الموضوعات كالبزار والدارقطني كما قد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع.

كيف يكون زائر قبره كالمهاجر إليه في حياته؛ فإن زيارته في حياته إنما شرعت لمن يأتي ويبايعه على الإسلام والجهاد أو يهاجر إليه لطلب الآخرة أو يطلب منه العلم أو نحو ذلك من المقاصد المأمور بها في حياته التي لا يحصل شيء منها بزيارة قبره وهذه الأمور المبتدعة من الأقوال هي مراتب:

أبعدها عن الشرع: أن يسأل الميت حاجة أو يستغيث به فيها كما يفعله كثير من الناس بكثير من الأموات، وهو من جنس عبادة الأصنام، ولهذا تتمثل لهم الشياطين على صورة الميت أو الغائب كما كانت تتمثل لعبادة الأصنام، بل أصل عبادة الأصنام إنما كانت من القبور كما قال ابن عباس وغيره^(١)، وقد يرى أحدهم

(١) هذا الأثر أخرجه البخاري برقم (٤٩٢٠)، من طريق: ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «صَارَتِ الْأَوْثَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي الْعَرَبِ بَعْدَ أَمَّا وَدَّ كَانَتْ لِكَلْبٍ بِدَوْمَةِ الْجَنْدَلِ، وَأَمَّا سُوعَا كَانَتْ لِهَذِيلٍ، وَأَمَّا يَعُوثُ فَكَانَتْ لِمُرَادٍ، ثُمَّ لِبَنِي غُطَيْفٍ بِالْجَوْفِ، عِنْدَ سَبَا، وَأَمَّا يَعْقُوقُ فَكَانَتْ لِهَمْدَانَ، وَأَمَّا نَسْرُ فَكَانَتْ لِحِمَيْرٍ لِآلِ ذِي الْكَلَّاعِ، أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ، أَنْ انْصَبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمْ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا وَسَمَوْهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا، فَلَمْ تُعْبَدْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أُولَئِكَ وَتَسَخَّرَ الْعِلْمُ عُبِدَتْ».

وقد أعل؛ فإن عطاء ليس هو ابن أبي رباح، بل هو عطاء بن أبي مسلم الخراساني، كما قرر ذلك غير واحد من الحفاظ، كابن المديني، وأبي مسعود الدمشقي، وأبي علي الغساني، وآخرين، وبين صحة ذلك أمور منها: أنه قد جاء مصرحاً بنسبته عند عبدالرزاق في «التفسير» (٢/ ٣٢٠) بالخراساني، ومنها: قال ابن المديني رحمه الله كما في «الفتح» (٤٩٢٠): سمعت هشام بن يوسف يقول: قال لي ابن جريج: سألت عطاء عن التفسير من البقرة وآل عمران؟ ثم قال: اعفني من هذا. قال: قال هشام: فكان بعد إذا قال: قال عطاء، عن ابن عباس، قال: عطاء الخراساني. قال هشام: فكتبتنا، ثم مللنا. يعني كتبنا الخراساني، قال ابن المديني: وإنما بينت هذا؛ لأن محمد بن ثور كان يجعلها -يعني في روايته- عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، فيظن أنه عطاء بن أبي رباح، وقد أخرج الفاكهي =

القبر قد انشق وخرج منه الميت فعانقه أو صافحه أو كلمه، ويكون ذلك شيطاناً؛ تمثل على صورته ليضله، وهذا يوجد كثيراً عند قبور الصالحين، وأما السجود للميت أو للقبر فهو أعظم وكذلك تقبيله.

المرتبة الثانية: أن يظن أن الدعاء عند قبره مستجاب، أو أنه أفضل من الدعاء في المساجد والبيوت؛ فيقصد زيارته لذلك أو للصلاة عنده، أو لأجل طلب حوائجه منه؛ فهذا أيضاً من المنكرات المبتدعة باتفاق أئمة المسلمين، وهي محرمة وما علمت في ذلك نزاعاً بين أئمة الدين.

المرتبة الثالثة: أن يسأل صاحب القبر أن يسأل الله له، وهذا بدعة باتفاق أئمة المسلمين، وقد أخبر الله عن إخوة يوسف أنهم خروا له سجداً، وكذلك سجد له أبواه، وهذا السجود ليس مشروعاً لنا؛ فلا يجوز لأحد أن يسجد لأحد حتى قال النبي ﷺ: «لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد؛ لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»^(١) من عظم حقه عليها، وكذلك الذين اتخذوا مسجداً على أهل الكهف، وهذه الأمة قد نهيت عن بناء المساجد على القبور. اهـ

= الحديث المذكور من طريق محمد بن ثور، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، ولم يقل: الخراساني.

قلت: ورواية الفاكهي في «أخبار مكة» (١٦٢/٥-١٦٣).

قال أبو عبدالله: وعطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس، وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء، وإنما سمعه من ولده عثمان، وعثمان بن عطاء الخراساني شديد الضعف، وقد حاول الحافظ أن يدافع عن الأثر في «الفتح»، ثم قال في «هذي الساري»: وهذا عندي من المواضع العقيمة عن الجواب السديد، ولا بد للجواد من كربة، والله المستعان. اهـ فالراجع أن الأثر معل لا يثبت.

(١) جاء عن عدد من الصحابة، منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أخرجه الترمذي (١١٥٩) بإسناد حسن.

﴿١٤﴾ مسألة: قصد القبر النبوي للدعاء عنده، واستقباله بالدعاء.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رحمته الله، كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (١٧ / ٤٧١):
وَأَمَّا زِيَارَةُ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ؛ لِأَجْلِ طَلَبِ الْحَاجَاتِ مِنْهُمْ أَوْ دُعَائِهِمْ
وَالْإِقْسَامِ بِهِمْ عَلَى اللَّهِ، أَوْ ظَنٍّ أَنَّ الدُّعَاءَ أَوْ الصَّلَاةَ عِنْدَ قُبُورِهِمْ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي
الْمَسَاجِدِ وَالْبُيُوتِ؛ فَهَذَا ضَلَالٌ وَشُرْكٌ وَبِدْعَةٌ بِاتِّفَاقِ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ.

وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَلَا كَانُوا إِذَا سَلَّمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ
يَقْفُونَ يَدْعُونَ لِأَنْفُسِهِمْ، وَلِهَذَا كَرِهَ ذَلِكَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَقَالُوا: إِنَّهُ مِنَ
الْبِدْعِ الَّتِي لَمْ يَفْعَلْهَا السَّلَفُ، وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ الْأَرْبَعَةُ وَغَيْرُهُمْ مِنَ السَّلَفِ عَلَى أَنَّهُ
إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْعُو يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَلَا يَسْتَقْبِلُ قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَمَّا إِذَا سَلَّمَ عَلَيْهِ
فَأَكْثَرُهُمْ قَالُوا: يَسْتَقْبِلُ الْقَبْرَ. قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: بَلْ
يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ أَيْضًا، وَيَكُونُ الْقَبْرُ عَنْ يَسَارِهِ وَقِيلَ: بَلْ يَسْتَدْبِرُ الْقِبْلَةَ. اهـ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رحمته الله، كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٢٧ / ٢٢٣):

وَكَانَ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَمَّا كَانَتْ الْحُجْرَةُ النَّبَوِيَّةُ مُنْفَصِلَةً عَنِ الْمَسْجِدِ إِلَى
زَمَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ لَا يَدْخُلُ عِنْدَهُ أَحَدٌ لَا لِصَلَاةٍ هُنَاكَ، وَلَا لِتَمَسُّحٍ بِالْقَبْرِ،
وَلَا دُعَاءٍ هُنَاكَ، بَلْ هَذَا جَمِيعُهُ إِنَّمَا يَفْعَلُونَهُ فِي الْمَسْجِدِ، كَانَ السَّلَفُ مِنَ الصَّحَابَةِ
وَالتَّابِعِينَ إِذَا سَلَّمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَأَرَادُوا الدُّعَاءَ دَعَا مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةَ لَمْ
يَسْتَقْبِلُوا الْقَبْرَ.

وَأَمَّا وَقُوفُ الْمُسْلِمِ عَلَيْهِ، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ أَيْضًا لَا يَسْتَقْبِلُ الْقَبْرَ.
وَقَالَ أَكْثَرُ الْأَيْمَةِ: بَلْ يَسْتَقْبِلُ الْقَبْرَ عِنْدَ السَّلَامِ عَلَيْهِ خَاصَّةً. وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ
الْأَيْمَةِ يَسْتَقْبِلُ الْقَبْرَ عِنْدَ الدُّعَاءِ - أَيْ الدُّعَاءِ الَّذِي يَقْصِدُهُ لِنَفْسِهِ - إِلَّا فِي حِكَايَةِ
مَكْدُونِيَّةٍ تُرَوَى عَنْ مَالِكٍ وَمَذْهَبِهِ بِخِلَافِهَا.

وَاتَّفَقَ الْأَئِمَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَمَسُّ قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا يُقْبَلُهُ. وَهَذَا كُلُّهُ مُحَافَظَةٌ عَلَى التَّوْحِيدِ. فَإِنْ مِنْ أَصُولِ الشَّرْكِ بِاللَّهِ اتِّخَاذُ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ كَمَا قَالَ طَائِفَةٌ مِنْ السَّلَفِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣]، قَالُوا: هَؤُلَاءِ كَانُوا قَوْمًا صَالِحِينَ فِي قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا مَاتُوا عَكَفُوا عَلَى قُبُورِهِمْ، ثُمَّ صَوَّرُوا تَمَاثِيلَهُمْ، ثُمَّ طَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ؛ فَعَبَدُوهُمْ. وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ هَذَا الْمَعْنَى الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ كَمَا ذَكَرَ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ هَذِهِ الْأَوْتَانَ صَارَتْ إِلَى الْعَرَبِ. وَذَكَرَهُ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيَّ وَغَيْرُهُ فِي التَّفْسِيرِ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ. وَذَكَرَهُ غَيْرُهُ فِي قِصَصِ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ (١) اهـ.

١٥) مسألة: قصد القبر النبوي للسلام على النبي عليه وعلى آله الصلاة والسلام.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي "الْفَتَاوَى الْكُبْرَى" (٢/ ٤٢٧):
وَمَعَ هَذَا لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِنَّ الدُّعَاءَ مُسْتَجَابٌ عِنْدَ قَبْرِهِ، وَلَا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَحَرَّى الدُّعَاءَ مُتَوَجِّهًا إِلَى قَبْرِهِ، بَلْ نَصُّوا عَلَى نَقِيضِ ذَلِكَ؟ وَاتَّفَقُوا كُلُّهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يُدْعَى مُسْتَقْبِلَ الْقَبْرِ وَتَنَازَعُوا فِي السَّلَامِ عَلَيْهِ فَقَالَ الْأَكْثَرُونَ كَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَغَيْرَهُمَا يُسَلِّمُ عَلَيْهِ مُسْتَقْبِلَ الْقَبْرِ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ، وَأَظْنُهُ مَنَقُولًا عَنْهُ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: بَلْ يُسَلِّمُ عَلَيْهِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، بَلْ نَصَّ أَئِمَّةُ السَّلَفِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُوقَفُ عِنْدَهُ لِلدُّعَاءِ مُطْلَقًا كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقٍ فِي كِتَابِ الْمَبْسُوطِ، وَذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَاضُ قَالَ مَالِكٌ لَا أَرَى أَنْ يَقِفَ عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَيَدْعُو وَلَكِنْ يُسَلِّمُ وَيَمْضِي.

وَقَالَ أَيْضًا فِي "الْمَبْسُوطِ": لَا بَأْسَ لِمَنْ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ أَوْ خَرَجَ إِلَى سَفَرٍ، أَنْ يَقِفَ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ فَيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، وَيَدْعُو لَهُ، وَلَا يَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ.

فَقِيلَ لَهُ: فَإِنْ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَا يَقْدَمُونَ مِنْ سَفَرٍ وَلَا يُرِيدُونَهُ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي الْيَوْمِ مَرَّةً أَوْ أَكْثَرَ، وَرُبَّمَا وَقَفُوا فِي الْجُمُعَةِ أَوْ الْيَوْمِ الْمَرَّةَ وَالْمَرَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ عِنْدَ الْقَبْرِ؛ فَيَسْلُمُونَ وَيَدْعُونَ سَاعَةً.

فَقَالَ: لَمْ يَبْلُغْنِي هَذَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْفَقْهِ بِلَدَّتِنَا. وَلَا يُصْلِحُ آخِرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا مَا أَصْلَحَ أَوَّلُهَا، وَلَمْ يَبْلُغْنِي عَنْ أَوَّلِ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَصَدْرُهَا أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ جَاءَ مِنْ سَفَرٍ أَوْ أَرَادَهُ.

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: رَأَيْتُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ إِذَا خَرَجُوا مِنْهَا أَوْ دَخَلُوهَا أَتَوْا الْقَبْرَ وَسَلَّمُوا، قَالَ: وَذَلِكَ دَافِي.

فَهَذَا مَالِكٌ وَهُوَ أَعْلَمُ أَهْلَ زَمَانِهِ أَيَّ زَمَنٍ تَابَعَ التَّابِعِينَ بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ الَّذِينَ كَانَ أَهْلُهَا فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ أَعْلَمُ النَّاسِ بِمَا يُشْرَعُ عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ يَكْرَهُونَ الْوُقُوفَ لِلدُّعَاءِ بَعْدَ السَّلَامِ عَلَيْهِ، وَيَبَيِّنُ أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ هُوَ الدُّعَاءُ لَهُ وَلِصَاحِبِيهِ وَهُوَ الْمَشْرُوعُ مِنَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، وَأَنَّ ذَلِكَ أَيْضًا لَا يُسْتَحَبُّ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ كُلِّ وَفْتٍ، بَلْ عِنْدَ الْقُدُومِ مِنْ سَفَرٍ أَوْ إِرَادَتِهِ، لِأَنَّ ذَلِكَ تَحِيَّةٌ لَهُ، وَالْمُحِيَّا لَا يُقْصَدُ بَيْتُهُ كُلِّ وَفْتٍ لِتَحِيَّتِهِ بِخِلَافِ الْقَادِمِينَ مِنَ السَّفَرِ.

وَقَالَ مَالِكٌ فِي رِوَايَةِ ابْنِ وَهْبٍ: إِذَا سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَقِفُ وَجْهَهُ إِلَى الْقَبْرِ لَا إِلَى الْقِبْلَةِ، وَيَدْنُو وَيُسَلِّمُ وَلَا يَمْسُ الْقَبْرَ بِيَدِهِ، وَكَرِهَ مَالِكٌ أَنْ يُقَالَ زُرْنَا قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ كَرَاهَةُ مَالِكٍ لَهُ لِإِصَافَتِهِ إِلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ لِقَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثْنَا يُعْبَدُ اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» يَنْهَى عَنْ إِصَافَةِ هَذَا اللَّفْظِ إِلَى الْقَبْرِ وَالتَّشْبِيهِ بِفِعْلِ ذَلِكَ قَطْعًا لِلذَّرِيعَةِ وَحَسْمًا لِلْبَابِ.

قُلْتُ: وَالْأَحَادِيثُ الْكَثِيرَةُ الْمَرْوِيَّةُ فِي زِيَارَةِ قَبْرِهِ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ، بَلْ مَوْضُوعَةٌ لَمْ يَرَوْا الْأَئِمَّةَ، وَلَا أَهْلَ السُّنَنِ الْمُتَّبَعَةِ: كَسَنِّ أَبِي دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيِّ، وَنَحْوَهُمَا، فِيهَا شَيْئًا وَلَكِنْ جَاءَ لَفْظُ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فِي غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ، مِثْلُ: قَوْلُهُ ﷺ: «كُنْتُ

نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ إِلَّا فَزُورُوهَا فَإِنهَا تُذَكِّرُكُمْ الْآخِرَةَ^(١). وَكَانَ ﷺ يُعَلِّمُ أَصْحَابَهُ إِذَا زَارُوا الْقُبُورَ أَنْ يَقُولَ أَحَدُهُمْ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَمِنْكُمْ وَالْمُسْتَأْخِرِينَ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ»^(٢).

وَلَكِنْ صَارَ لَفْظُ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فِي عُرْفٍ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ يَتَنَاوَلُ الزِّيَارَةَ الْبِدْعِيَّةَ وَالزِّيَارَةَ الشَّرْعِيَّةَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَسْتَعْمِلُونَهَا إِلَّا بِالْمَعْنَى الْبِدْعِيَّةِ لَا الشَّرْعِيَّةِ، فَلِهَذَا كُرِهَ هَذَا الْإِطْلَاقُ، فَأَمَّا الزِّيَارَةُ الشَّرْعِيَّةُ فَهِيَ مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ يُقْصَدُ بِهَا الدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ كَمَا يُقْصَدُ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ اللَّهُ فِي حَقِّ الْمُنَافِقِينَ:

﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَى أَبَدًا وَلَا تُقَمِّمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ [التوبة: ٨٤].

فَلَمَّا نُهِيَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ وَالْقِيَامِ عَلَى قُبُورِهِمْ دَلَّ ذَلِكَ بِطَرِيقٍ مَّفْهُومِ الْخِطَابِ وَعِلَّةِ الْحُكْمِ أَنَّ ذَلِكَ مَشْرُوعٌ فِي حَقِّ الْمُؤْمِنِينَ وَالْقِيَامِ عَلَى قَبْرِهِ بَعْدَ الدَّفْنِ مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ قَبْلَ الدَّفْنِ يُرَادُ بِهِ الدُّعَاءُ لَهُ.

وَهَذَا هُوَ الَّذِي مَضَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وَاسْتَحَبَّهُ السَّلَفُ عِنْدَ زِيَارَةِ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ. اهـ

(١) أخرجه مسلم (٩٧٧) عن بريدة رضي الله عنه، وزيادة «فإنها تذكركم الآخرة» أخرجه ابن أبي شيبة (١١٨٠٦)، وأحمد (١٢٣٦) وغيرهما من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف، وجهالة ربيعة بن النابغة، والحديث صحيح بشواهده، وقد أخرجه مسلم (٩٧٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «فإنها تذكركم الموت».

(٢) أخرجه مسلم (٩٧٤) عن عائشة رضي الله عنها.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ **رَحِمَهُ اللَّهُ** كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (١٦٦/٢٧): وَلِهَذَا كَانَتْ السُّنَّةُ عِنْدَ الصَّحَابَةِ وَأُئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ إِذَا سَلَّمَ الْعَبْدُ عَلَى النَّبِيِّ **ﷺ** وَصَاحِبِيهِ: أَنْ يَدْعُوا اللَّهَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَلَا يَدْعُوا مُسْتَقْبِلَ الْحُجْرَةِ وَالْحِكَايَةُ الَّتِي تُرَوَّى فِي خِلَافِ ذَلِكَ عَنْ مَالِكٍ مَعَ الْمَنْصُورِ بَاطِلَةٌ لَا أَصْلَ لَهَا.

وَلَمْ أَعْلَمْ الْأُئِمَّةَ تَنَازَعُوا فِي أَنَّ السُّنَّةَ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَقْتَ الدُّعَاءِ؛ لَا اسْتِقْبَالُ الْقَبْرِ النَّبَوِيِّ. وَإِنَّمَا تَنَازَعُوا وَقْتَ السَّلَامِ عَلَيْهِ. فَقَالَ الْأَكْثَرُونَ: يُسَلِّمُ عَلَيْهِ مُسْتَقْبِلَ الْقَبْرِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُسَلِّمُ عَلَيْهِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ مُسْتَدْبِرَ الْقَبْرِ. وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا بَكْرٍ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَتِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ^(١).

فَإِذَا كَانَ الدُّعَاءُ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ **ﷺ** أَمَرَ الْأُئِمَّةُ فِيهِ بِاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ كَمَا رُوي عَنْ الصَّحَابَةِ وَكَرِهُوا اسْتِقْبَالَ الْقَبْرِ؛ فَمَا الظَّنُّ بِقَبْرِ غَيْرِهِ وَهَذَا مِمَّا يُبَيِّنُ لَكَ أَنَّ قَصْدَ الدُّعَاءِ عِنْدَ الْقُبُورِ: لَيْسَ مِنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ.

وَمَنْ ذَكَرَ شَيْئًا يُخَالِفُ هَذَا مِنَ الْمُصَنِّفِينَ فِي الْمَنَاسِكِ أَوْ غَيْرِهَا فَلَا حُجَّةَ مَعَهُ بِذَلِكَ، وَلَا مَعَهُ نَقْلٌ عَنْ إِمَامٍ مَتَّبُوعٍ. وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ أَخَذَهُ بَعْضُ النَّاسِ عَنْ بَعْضٍ؛ لِأَحَادِيثَ ظَنُّوْهَا صَحِيحَةً، وَهِيَ بَاطِلَةٌ أَوْ لِعَادَاتٍ مُتَبَدِّعَةٍ ظَنُّوْهَا سُنَّةً بِلَا أَصْلٍ شَرْعِيٍّ.

وَلَمْ يَكُنْ فِي الْعُصُورِ الْمُفَضَّلَةِ مَشَاهِدُ عَلَى الْقُبُورِ، وَإِنَّمَا ظَهَرَ ذَلِكَ وَكَثُرَ فِي دَوْلَةِ بَنِي بُوَيْهٍ؛ لَمَّا ظَهَرَتِ الْقَرَامِطَةُ بِأَرْضِ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ كَانَ بِهَا زَنَادِقَةٌ كُفَّارٌ مَقْصُودُهُمْ تَبْدِيلُ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَكَانَ فِي بَنِي بُوَيْهٍ مِنَ الْمُوَافِقَةِ لَهُمْ عَلَى بَعْضِ

(١) صحيح. أخرجه إسماعيل القاضي في "فضل الصلاة" رقم (١٠٠) بإسناد صحيح من طريق: أيوب عن نافع به، وأخرجه عبد الرزاق (٦٧٢٤)، من طريق: أيوب وعبيد الله وعبد الله، عن نافع به، وفيه: قال عبيد الله: لا نعلم أحداً فعل ذلك من أصحاب النبي **ﷺ**؛ إلا ابن عمر.

ذَلِكَ، وَمِنْ بَدَعِ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَرِلَةِ وَالرَّافِضَةِ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ فَبَنُوا
الْمَشَاهِدَ الْمَكْذُوبَةَ كَمَشْهَدِ عَلِيِّ عليه السلام وَأَمْثَالِهِ.

وَصَنَّفَ أَهْلُ الْفِرْيَةِ الْأَحَادِيثَ فِي زِيَارَةِ الْمَشَاهِدِ وَالصَّلَاةِ عِنْدَهَا وَالِدُعَاءِ
عِنْدَهَا وَمَا يُشَبِّهُ ذَلِكَ. فَصَارَ هَؤُلَاءِ الزَّانِدِقَةُ وَأَهْلُ الْبِدْعِ الْمُتَّبِعُونَ لَهُمْ يُعْظَمُونَ
الْمَشَاهِدَ وَيُهَيَّنُونَ الْمَسَاجِدَ، وَذَلِكَ ضِدُّ دِينِ الْمُسْلِمِينَ وَيَسْتَرُونَ بِالتَّشْيِيعِ.

فَفِي الْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ عَنْهُ مِنْ تَعْظِيمِ الصَّدِّيقِ وَمِنْ النَّهْيِ عَنْ
اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ مَا فِيهِ رَدٌّ لِهَاتَيْنِ الْبِدْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ هُمَا أَصْلُ الشَّرِّكَ وَتَبْدِيلِ
الْإِسْلَامِ. وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَذْكُرِ الْمَشَاهِدَ وَلَا أَمَرَ بِالصَّلَاةِ فِيهَا وَإِنَّمَا أَمَرَ
بِالْمَسَاجِدِ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى
فِي خَرَابِهَا﴾ [البقرة: ١١٤]، وَلَمْ يَقُلْ: مَشَاهِدَ اللَّهِ؛ بَلْ قَدْ «أَمَرَ النَّبِيُّ عليه السلام عَلِيًّا أَنْ لَا
يَدَعَ قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّاهُ وَلَا تِمْنَالًا إِلَّا طَمَسَهُ»^(١). وَنَهَى عَنْ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ
وَلَعَنَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَهَذَا أَمْرٌ بِتَخْرِيبِ الْمَشَاهِدِ لَا بِعِمَارَتِهَا سَوَاءً أُريدَ بِهِ الْعِمَارَةُ
الصُّورِيَّةُ أَوِ الْمَعْنَوِيَّةُ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]،
وَلَمْ يَقُلْ فِي الْمَشَاهِدِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ
كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩]، وَلَمْ يَقُلْ عِنْدَ كُلِّ مَشْهَدٍ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ
لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٧]، وَلَمْ يَقُلْ: مَشَاهِدَ اللَّهِ؛ إِذْ عُمَارُ
الْمَشَاهِدِ هُمْ مُشْرِكُونَ أَوْ مُتَشَبِّهُونَ بِالْمُشْرِكِينَ. إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ
اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ
إِلَّا اللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨]، وَلَمْ يَقُلْ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَشَاهِدَ اللَّهِ، بَلْ عُمَارُ الْمَشَاهِدِ يَخْشُونَ
غَيْرَ اللَّهِ؛ فَيَخْشُونَ الْمَوْتَى وَلَا يَخْشُونَ اللَّهَ؛ إِذْ عَبَادَةُ عِبَادَةٍ لَمْ يُنْزَلْ بِهَا سُلْطَانًا
وَلَا جَاءَ بِهَا كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ كَمَا قَالَ الْخَلِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مُنَازَرَتِهِ لِلْمُشْرِكِينَ لَمَّا

حَاجُّوهُ وَخَوْفُوهُ آلِهَتُهُمْ: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٨١]، قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢].

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَمْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا هُوَ الشَّرْكُ أَلَمْ تَسْمَعُوا قَوْلَ الْعَبْدِ الصَّالِحِ: ﴿إِنَّكَ أَشْرَكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [١٣]» [الفهم: ١٣] قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَشَاءُ﴾ [الأنعام: ٨٣]، قَالَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ وَغَيْرُهُ. بِالْعِلْمِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الحج: ١٨]، وَلَمْ يَقُلْ: وَأَنَّ الْمَشَاهِدَ لِلَّهِ، بَلْ أَهْلُ الْمَشَاهِدِ يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ غَيْرَهُ. وَلِهَذَا لَمَّا لَمْ يَكُنْ بِنَاءُ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ الَّتِي تُسَمَّى الْمَشَاهِدَ وَتَعْظِيمُهَا مِنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ؛ بَلْ مِنْ دِينِ الْمُشْرِكِينَ؛ لَمْ يَحْفَظْ ذَلِكَ فَإِنَّ اللَّهَ ضَمَّنَ لَنَا: أَنْ يَحْفَظَ الذِّكْرَ الَّذِي أَنْزَلَهُ كَمَا قَالَ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، فَمَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ مَحْفُوظًا، وَأَمَّا أَمْرُ الْمَشَاهِدِ فَغَيْرُ مَحْفُوظٍ، بَلْ عَامَّةُ الْقُبُورِ الَّتِي بُنِيَتْ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدُ إِمَّا مَشْكُوكٌ فِيهَا وَإِمَّا مُتَيْقَنٌ كَذِبُهَا. اهـ

فائدة: قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ، كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٢٧/ ٢٢٤):

وَأَوَّلُ مَنْ وَضَعَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ فِي السَّفَرِ لِرِيَازَةِ الْمَشَاهِدِ الَّتِي عَلَى الْقُبُورِ هُمْ أَهْلُ الْبِدْعِ - مِنَ الرَّافِضَةِ وَغَيْرِهِمْ - الَّذِينَ يُعْطِلُونَ الْمَسَاجِدَ وَيُعْظَمُونَ الْمَشَاهِدَ: الَّتِي يُشْرَكَ فِيهَا وَيُكَذَّبُ فِيهَا وَيُبْتَدَعُ فِيهَا دِينَ لَمْ يُنَزَّلْ اللَّهُ بِهِ سُلْطَانًا فَإِنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ إِنَّمَا فِيهِ ذِكْرُ الْمَسَاجِدِ دُونَ الْمَشَاهِدِ.

١٦ مسألة: شد الرحل لزيارة قبور الأنبياء والصالحين.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله فِي "اِقْتِضَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ" (٢/ ١٨٢):

وقد اختلف أصحابنا وغيرهم: هل يجوز السفر لزيارتها؟ على قولين:

أحدهما: لا يجوز والمسافرة لزيارتها معصية، لا يجوز قصر الصلاة فيها. وهذا قول ابن بطة وابن عقيل وغيرهما؛ لأن هذا السفر بدعة، لم يكن في عصر السلف وهو مشتمل على ما سيأتي من معاني النهي، ولأن في "الصحيحين" عن النبي ﷺ قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى ومسجدي هذا»^(١)، وهذا النهي يعم السفر إلى المساجد والمشاهد، وكل مكان يقصد السفر إلى عينه للتقرب والعبادة.

بدليل أن بصرة بن أبي بصرة الغفاري لما رأى أبا هريرة راجعاً من الطور الذي كلم الله عليه موسى؛ قال: لو رأيتك قبل أن تأتيه؛ لم تأته؛ لأن النبي ﷺ قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد»^(٢).

فقد فهم الصحابي الذي روى الحديث أن الطور وأمثاله من مقامات الأنبياء مندرجة في العموم، وأنه لا يجوز السفر إليها كما لا يجوز السفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة

(١) أخرجه البخاري (١١٨٩، ١١٩٧)، ومسلم (٨٢٧، ١٣٩٧) عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما.

(٢) صحيح. أخرجه مالك في "الموطأ" (١/ ١٠٨)، ومن طريقه: أحمد (٢٣٨٤٨)، والنسائي (٣/ ١١٣-١١٤)، وغيرهم عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه به، وهذا إسناد صحيح، وصحابي الحديث هو أبو بصرة الغفاري رضي الله عنه، كما نبه على ذلك ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٣/ ٣٨)، و"الاستيعاب" (٢/ ٣٩)، ومن قال فيه: (بصرة بن أبي بصرة) فقد أخطأ فيه.

وقد أخرج الحديث أحمد من وجهين آخرين برقم (٢٣٨٥٠)، (٢٧٢٣٠)، وسماه: (أبا بصرة الغفاري)، والموضع الأول إسناده صحيح، والموضع الثاني إسناده حسن.

وأيضاً فإذا كان السفر إلى بيت من بيوت الله غير المساجد الثلاثة لا يجوز مع أن قصده لأهل مصره يجب تارة ويستحب أخرى، وقد جاء في قصد المساجد من الفضل ما لا يحصى؛ فالسفر إلى بيوت الموتى من عبادته أولى أن لا يجوز.

والوجه الثاني: أنه يجوز السفر إليها قاله طائفة من المتأخرين منهم أبو حامد الغزالي، وأبو الحسن بن عبدوس الحراني، والشيخ أبو محمد المقدسي، وما علمته منقولاً عن أحد من المتقدمين بناءً على أن هذا الحديث لم يتناول النهي عن ذلك كما لم يتناول النهي عن السفر إلى الأمكنة التي فيها الوالدان والعلماء والمشايخ والإخوان أو بعض المقاصد من الأمور الدنيوية المباحة. اهـ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رحمته الله كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٢٢٥/٢٧):

وَالْقَوْلُ بِتَحْرِيمِ السَّفَرِ إِلَى غَيْرِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ - وَإِنْ كَانَ قَبْرُ نَبِيٍّ مُحَمَّدٍ صلوات الله عليهم - هُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَجُمْهُورِ أَصْحَابِهِ، وَكَذَلِكَ أَكْثَرُ أَصْحَابِ أَحْمَدَ الْحَدِيثِ عِنْدَهُمْ مَعْنَاهُ بِتَحْرِيمِ السَّفَرِ إِلَى غَيْرِ الثَّلَاثَةِ، لَكِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَبْرُ نَبِيٍّ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْعُمُومِ، ثُمَّ لِهَذَا الْقَوْلِ مَاخِذَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ السَّفَرَ إِلَيْهِ سَفَرٌ إِلَى مَسْجِدِهِ. وَهَذَا الْمَأْخُذُ هُوَ الصَّحِيحُ. وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِ مَالِكٍ وَجُمْهُورِ أَصْحَابِهِ.

وَالْمَأْخُذُ الثَّانِي: أَنَّ نَبِيًّا لَا يُشَبَّهُ بِغَيْرِهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ. انتهى المراد.

مسألة (١٧) قصد الأماكن التي صلاها رسول الله صلوات الله عليه أو نزل فيها اتفاقاً بدون قصد.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رحمته الله كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٤٦٦/١٧):

وَالْمَقْصُودُ هَاهُنَا: أَنَّ الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ لَمْ يَبْنُوا قَطُّ عَلَى قَبْرِ نَبِيٍّ وَلَا رَجُلٍ صَالِحٍ مَسْجِدًا، وَلَا جَعَلُوهُ مَشْهَدًا وَمَزَارًا وَلَا عَلَى شَيْءٍ مِنْ آثَارِ الْأَنْبِيَاءِ مِثْلَ مَكَانٍ نَزَلَ فِيهِ أَوْ صَلَّى فِيهِ أَوْ فَعَلَ فِيهِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَكُونُوا يَقْصِدُونَ بِنَاءَ مَسْجِدٍ لِأَجْلِ آثَارِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَلَمْ يَكُنْ جُمْهُورُهُمْ يَقْصِدُونَ الصَّلَاةَ فِي مَكَانٍ لَمْ يَقْصِدِ الرَّسُولُ الصَّلَاةَ فِيهِ، بَلْ نَزَلَ فِيهِ أَوْ صَلَّى فِيهِ اتِّفَاقًا، بَلْ كَانَ أَئِمَّتُهُمْ

كَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَغَيْرِهِ يَنْهَى عَنْ قَصْدِ الصَّلَاةِ فِي مَكَانٍ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اتِّفَاقًا لَا قَصْدًا، وَإِنَّمَا نَقَلَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ خَاصَّةً، أَنَّهُ كَانَ يَتَحَرَّى أَنْ يَسِيرَ حَيْثُ سَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَيَنْزِلَ حَيْثُ نَزَلَ، وَيُصَلِّي حَيْثُ صَلَّى، وَإِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَقْصِدْ تِلْكَ الْبُقْعَةَ لِذَلِكَ الْفِعْلِ بَلْ حَصَلَ اتِّفَاقًا، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه رَجُلًا صَالِحًا شَدِيدَ الْإِتِّبَاعِ فَرَأَى هَذَا مِنَ الْإِتِّبَاعِ.

وَأَمَّا أَبُوهُ وَسَائِرُ الصَّحَابَةِ مِنَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ عُمَانُ وَعَلِيٌّ وَسَائِرُ الْعَشْرَةِ وَغَيْرِهِمْ مِثْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ فَلَمْ يَكُونُوا يَفْعَلُونَ مَا فَعَلَ ابْنُ عُمَرَ وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ أَصَحُّ.

وَذَلِكَ أَنَّ الْمُتَابِعَةَ أَنْ يُفْعَلَ مِثْلُ مَا فَعَلَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي فَعَلَ لِأَجْلِ أَنَّهُ فَعَلَ. فَإِذَا قَصَدَ الصَّلَاةَ وَالْعِبَادَةَ فِي مَكَانٍ مُعَيَّنٍ كَانَ قَصْدُ الصَّلَاةِ وَالْعِبَادَةِ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ مُتَابِعَةً لَهُ وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ تِلْكَ الْبُقْعَةَ فَإِنْ قَصَدَهَا يَكُونُ مُخَالَفَةً لَا مُتَابِعَةً لَهُ.

مِثَالُ الْأَوَّلِ لَمَّا قَصَدَ الْوُقُوفَ وَالذُّكْرَ وَالِدُّعَاءَ بِعَرَفَةَ وَمُزْدَلِفَةَ وَبَيْنَ الْجَمْرَيْنِ كَانَ قَصْدُ تِلْكَ الْبِقَاعِ مُتَابِعَةً لَهُ وَكَذَلِكَ لَمَّا طَافَ وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ كَانَ فِعْلُ ذَلِكَ مُتَابِعَةً لَهُ وَكَذَلِكَ لَمَّا صَعِدَ عَلَى الصَّفَا وَالْمَرُوءَةِ لِلذُّكْرِ وَالِدُّعَاءِ كَانَ قَصْدُ ذَلِكَ مُتَابِعَةً لَهُ وَقَدْ كَانَ سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ الْأُسْطُوَانَةِ قَالَ لِأَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَهَا^(١).

فَلَمَّا رَأَى يَقْصِدُ تِلْكَ الْبُقْعَةَ لِأَجْلِ الصَّلَاةِ كَانَ ذَلِكَ الْقَصْدُ لِلصَّلَاةِ مُتَابِعَةً، وَكَذَلِكَ لَمَّا أَرَادَ عَتَبَانُ بْنُ مَالِكٍ أَنْ يَبْنِيَ مَسْجِدًا لَمَّا عَمِيَ فَأَرْسَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ إِنِّي أُحِبُّ أَنْ تَأْتِيَنِي تُصَلِّي فِي مَنْزِلِي فَاتَّخِذْهُ مُصَلًّى وَفِي رِوَايَةٍ فَقَالَ: تَعَالَ فَحَطَّ لِي مَسْجِدًا فَاتَى النَّبِيُّ ﷺ وَمَنْ شَاءَ مِنْ أَصْحَابِهِ وَفِي رِوَايَةٍ فَعَدَا عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَذِنَتْ

(١) أخرجه البخاري (٥٠٢)، ومسلم (٥٠٩) عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه.

لَهُ فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ، فَقَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟ فَأَشْرَتْ لَهُ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ الْبَيْتِ؛ «فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُمْنَا وَرَاءَهُ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ»^(١). الْحَدِيثُ.

فَإِنَّهُ قَصَدَ أَنْ يَبْنِيَ مَسْجِدًا وَأَحَبَّ أَنْ يَكُونَ أَوَّلَ مَنْ يُصَلِّي فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَنْ يَبْنِيَهُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ؛ فَالْمَقْصُودُ كَانَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ وَأَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَكَانِ الَّذِي يَبْنِيهِ؛ فَكَانَتِ الصَّلَاةُ مَقْصُودَةً لِأَجْلِ الْمَسْجِدِ لَمْ يَكُنْ بِنَاءُ الْمَسْجِدِ مَقْصُودًا؛ لِأَجْلِ كَوْنِهِ صَلَّى فِيهِ اتِّفَاقًا، وَهَذَا الْمَكَانُ مَكَانُ قَصْدِ النَّبِيِّ ﷺ الصَّلَاةِ فِيهِ؛ لِيَكُونَ مَسْجِدًا فَصَارَ قَصْدُ الصَّلَاةِ فِيهِ مُتَابَعَةً لَهُ بِخِلَافِ مَا اتَّفَقَ أَنَّهُ صَلَّى فِيهِ بِغَيْرِ قَصْدٍ.

وكَذَلِكَ قَصْدُ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ بِالصَّوْمِ مُتَابَعَةً لِأَنَّهُ قَصَدَ صَوْمَ هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «إِنَّهُ تَفْتَحُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ فِي كُلِّ خَمِيسٍ وَاثْنَيْنِ فَيَغْفِرُ لِكُلِّ عَبْدٍ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا إِلَّا رَجُلًا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءُ فَيُقَالُ أَنْظِرُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا»^(٢). وَكَذَلِكَ قَصْدُ إِيَّانِ مَسْجِدِ قُبَاءَ مُتَابَعَةً لَهُ فَإِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنْهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ كُلَّ سَبْتٍ رَاكِبًا وَمَاشِيًا^(٣).

وَلِهَذَا لَمْ يَسْتَحِبَّ عُلَمَاءُ السَّلَفِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَغَيْرِهَا قَصْدَ شَيْءٍ مِنْ الْمَسَاجِدِ وَالْمَزَارَاتِ الَّتِي بِالْمَدِينَةِ وَمَا حَوْلَهَا بَعْدَ مَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مَسْجِدَ قُبَاءَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقْصِدْ مَسْجِدًا بَعِيْنَهُ يَذْهَبُ إِلَيْهِ إِلَّا هُوَ. وَقَدْ قَصَدَهُ الرَّسُولُ ﷺ بِالذَّهَابِ إِلَيْهِ وَصَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ أَتَى مَسْجِدَ قُبَاءَ لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ فِيهِ كَانَ كَعُمْرَةٍ»^(٤). وَمَعَ هَذَا فَلَا يُسَافَرُ إِلَيْهِ

(١) أخرجه البخاري (٤٢٥)، ومسلم (كتاب المساجد/ ٢٦٣) عن عتبان بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٥٦٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (١١٩١)، ومسلم (١٣٩٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) حسن بشواهده. أخرجه الترمذي (٣٢٤)، وابن ماجه (١٤١١) من حديث أسيد بن ظهير

الأنصاري، والراوي عنه أبو الأبرد، واسمه: زياد المدني، وهو مجهول.

لَكِنْ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ بِالْمَدِينَةِ أَتَاهُ، وَلَا يَقْصِدُ إِنْشَاءَ السَّفَرِ إِلَيْهِ بَلْ يَقْصِدُ إِنْشَاءَ السَّفَرِ إِلَى الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى وَمَسْجِدِي هَذَا»^(١) وَلِهَذَا لَوْ نَذَرَ السَّفَرُ إِلَى مَسْجِدٍ قُبَاءَ لَمْ يُوفَّ بِنَذَرِهِ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ بِخِلَافِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِالنَّذْرِ إِلَيْهِ بِاتِّفَاقِهِمْ وَكَذَلِكَ مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ وَبَيْتُ الْمَقْدِسِ فِي أَصَحِّ قَوْلِهِمْ. وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَالشَّافِعِيِّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ وَفِي الْآخَرِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ لَيْسَ عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ لَكِنَّهُ جَائِزٌ وَمُسْتَحَبٌّ لِأَنَّ مِنْ أَصْلِهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ بِالنَّذْرِ إِلَّا مَا كَانَ وَاجِبًا بِالشَّرْعِ وَالْأَكْثَرُونَ يَقُولُونَ يَجِبُ بِالنَّذْرِ كُلُّ مَا كَانَ طَاعَةً لِلَّهِ كَمَا ثَبَتَ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ»^(٢) اهـ.

١٨) النهي عن اتخاذ القبور أعيادا وبيان معنى ذلك :

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «اِقْتِضَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ» (٢/ ١٦٩):

وَقَدْ جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالسَّلَفِ النَّهْيُ عَنِ اتِّخَاذِهَا - يَعْنِي قُبُورَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ - عِيدًا، عَمُومًا وَخُصُوصًا. وَبَيْنَا مَعْنَى الْعِيدِ.

= وَهُوَ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ حَنِيفٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٥٩٨١)، وَابْنِ مَاجَهَ (١٤١٢)، وَفِيهِ: مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ الْكُرْمَانِي مَجْهُولُ حَالٍ.

وَلَهُ شَاهِدٌ آخَرُ عِنْدَ ابْنِ حَبَانَ (١٦٢٧) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فِيهِ دَاوُدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَنْصَارِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولُ الْحَالِ.

وَلَهُ طَرِيقٌ أُخْرَى عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٣٧٣/٢) مِنْ طَرِيقِ: سَلِيطُ بْنُ سَعْدٍ السَّالِمِيُّ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَوْقُوفًا، وَلَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ، وَسَلِيطُ مَجْهُولٌ.

فَالْحَدِيثُ بِهِذِهِ الشُّوَاهِدِ يَرْتَقِي إِلَى الْحُسْنِ، وَقَدْ حَسَنَهُ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ وَعَلَى هَذَا الْحَدِيثِ يَجُوزُ قَصْدُ الصَّلَاةِ فِيهِ مِنْ غَيْرِ سَفَرٍ، وَالنَّبِيُّ ﷺ كَانَ يَقْصِدُهُ كُلَّ سَبْتٍ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١١٨٩، وَ١١٩٧)، وَمُسْلِمٌ (٨٢٧، وَ١٣٩٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٦٩٦) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فأما العموم: فقال أبو داود في سننه: حدثنا أحمد بن صالح قال: قرأت على عبد الله بن نافع أخبرني ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجعلوا بيوتكم قبورا، ولا تجعلوا قبري عيداً، وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم»^(١) وهذا إسناد حسن، فإن رواته كلهم ثقات مشاهير، لكن عبد الله بن نافع الصائغ الفقيه المدني صاحب مالك، فيه لين لا يقدح في حديثه. قال يحيى بن معين: هو ثقة. وحسبك بابن معين موثقاً. وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال أبو حاتم الرازي: ليس بالحافظ، وهو لين تعرف حفظه وتنكر. فإن هذه العبارات منهم تنزل حديثه من مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحسن، إذ لا خلاف في عدالته وفقهه، وأن الغالب عليه الضبط، لكن قد يغلط أحياناً، ثم هذا الحديث مما يعرف من حفظه، ليس مما ينكر، لأنه سنة مدنية، وهو محتاج إليها في فقهه، ومثل هذا يضبطه الفقيه. وللحديث شواهد من غير طريقه، فإن هذا الحديث روي من جهات أخرى فما بقي منكراً، وكل جملة من هذا الحديث رويت عن النبي ﷺ بأسانيد معروفة، وإنما الغرض هنا النهي عن اتخاذ عيداً.

فمن ذلك: ما رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا زيد بن الحباب، حدثنا جعفر بن إبراهيم -من ولد ذي الجناحين- حدثنا علي بن عمر، عن أبيه، عن علي بن الحسين: أنه رأى رجلاً يجيء إلى فرجة كانت عند قبر النبي ﷺ فيدخل فيها فيدعو. فنهاه، فقال: ألا أحدثكم حديثاً سمعته عن أبي، عن جدي، عن رسول الله ﷺ قال: «لا تتخذوا قبري عيداً، ولا بيوتكم قبوراً، فإن تسليمكم يبلغني أينما كنتم»^(٢) رواه أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي

(١) إسناده حسن، وهو صحيح بشواهد.

(٢) صحيح بشواهد. رواه المقدسي في "المختارة" رقم (٤٢٨)، وهو عند ابن أبي شيبة (٣٧٥/٢)، وأبي يعلى (٤٦٩)، والقاضي في "فضل الصلاة" رقم (٢٠)، وهو من طريق: جعفر بن إبراهيم الجعفري، عن علي بن عمر بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن الحسين به، وجعفر بن إبراهيم، وعمر بن علي كلاهما مجهول حال، لكن يشهد له حديث أبي هريرة رضي الله عنه المتقدم؛ فهو حديث حسن، بل صحيح بشواهد. وهذا الحديث صحابه علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو مسلسل بآل البيت.

الحافظ، فيما اختاره من الأحاديث الجياد الزائدة على الصحيحين، وشرطه فيه أحسن من شرط الحاكم في صحيحه.

وروى سعيد في سننه، حدثنا حبان بن علي، حدثني محمد بن عجلان، عن أبي سعيد مولى المهري قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تتخذوا بيتي عيداً، ولا بيوتكم قبوراً، وصلوا علي حينما كنتم، فإن صلاتكم تبلغني»^(١).

وقال سعيد: حدثنا عبد العزيز بن محمد، أخبرني سهيل بن أبي سهيل، قال: رأني الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عند القبر، فناداني، وهو في بيت فاطمة يتعشى. فقال: هلم إلى العشاء؟ فقلت: لا أريده. فقال: ما لي رأيتك عند القبر؟ فقلت: سلمت على النبي ﷺ فقال: إذا دخلت المسجد فسلم. ثم قال: إن رسول الله ﷺ قال: «لا تتخذوا بيتي عيداً، ولا تتخذوا بيوتكم مقابر، لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، وصلوا علي؛ فإن صلاتكم تبلغني حينما كنتم» ما أنتم ومن بالأندلس إلا سواء^(٢).

فهذان المرسلان من هذين الوجهين المختلفين يدلان على ثبوت الحديث، لا سيما، وقد احتج من أرسله به، وذلك يقتضي ثبوته عنده، ولو لم يكن روي من

(١) صحيح بشواهد. أخرجه سعيد بن منصور كما في «الاقضاء» (٢/٦٥٦)، و «الصارم المنكي» (ص ١٦١)، وفي إسناده حبان بن علي، وفيه ضعف، وأبو سعيد مولى المهري حسن الحديث، وروى له مسلم، والحديث مرسل يتقوى مع ما تقدم؛ فهو صحيح بشواهد.

تنبیه: قوله في الحديث: «بيتي» منكر، والمحفوظ «قبري»، كما في سائر الروايات.

(٢) صحيح بشواهد. أخرجه سعيد بن منصور كما في «الاقضاء» (٢/٦٥٦)، و «الصارم المنكي» (ص ١٦١)، وهو مرسل؛ لأن الحسن بن الحسن بن علي يرويه عن النبي ﷺ، وسهيل بن أبي سهيل مجهول حال، لكن الحديث يصلح في الشواهد، وتقدم حديث أبي هريرة، وحديث علي رضي الله عنه، فهما شاهدان يتقوى بهما.

وهذا الحديث والأثر أخرجه إسماعيل القاضي في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» رقم (٣٠) من طريق: عبدالعزيز الداروردي به، وأخرجه عبدالرزاق (٦٧٢٦)، وابن أبي شيبة (٢/٣٧٥) من طريق: محمد بن عجلان، عن سهيل به.

وجوه مسندة غير هذين. فكيف وقد تقدم مسندا؟.

وجه الدلالة: أن قبر رسول الله ﷺ أفضل قبر على وجه الأرض، وقد نهى عن اتخاذ عيدا. فقبر غيره أولى بالنهي كائنا من كان، ثم إنه قرن ذلك بقوله ﷺ: «ولا تتخذوا بيوتكم قبورا» أي لا تعطلوها عن الصلاة فيها والدعاء والقراءة، فتكون بمنزلة القبور، فأمر بتحري العبادة في البيوت، ونهى عن تحريها عند القبور، عكس ما يفعله المشركون من النصارى، ومن تشبه بهم. وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: «اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم، ولا تتخذوها قبورا»^(١).

وروى مسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا تجعلوا بيوتكم مقابر، فإن الشيطان يفر من البيت الذي يسمع سورة البقرة تقرأ فيه»^(٢) ثم إنه رضي الله عنه أعقب النهي عن اتخاذ عيدا بقوله: «صلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيثما كنتم»، وفي الحديث الآخر: «فإن تسليمكم يبلغني أينما كنتم» يشير بذلك رضي الله عنه إلى أن ما ينالني منكم من الصلاة والسلام يحصل مع قربكم من قبري، وبعدكم منه؛ فلا حاجة بكم إلى اتخاذ عيدا.

والأحاديث عنه بأن صلاتنا وسلامنا تعرض عليه كثيرة، مثل ما روى أبو داود من حديث أبي صخر حميد بن زياد، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ما من أحد يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام»^(٣). وهذا الحديث على شرط مسلم.

ومثل ما روى أبو داود أيضا عن أوس بن أوس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أكثرُوا من الصلاة علي يوم الجمعة وليلة الجمعة، فإن صلاتكم معروضة علي»،

(١) أخرجه البخاري (٤٣٢)، ومسلم (٧٧٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم (٧٨٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أحمد (٥٢٧/٢)، وأبو داود (٢٠٤١) بإسناد حسن.

قالوا: يا رسول الله، كيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت؟ فقال: «إن الله حرم على الأرض أن تأكل لحوم الأنبياء»^(١). وفي مسند ابن أبي شيبة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى عند قبري سمعته، ومن صلى علي نائيا بلغته»^(٢)، وفي النسائي وغيره عنه ﷺ أنه قال: «إن الله وكل بقبري ملائكة يبلغوني عن أمتي السلام»^(٣) إلى أحاديث آخر في هذا الباب متعددة.

(١) أخرجه أحمد (١٦١٦٢)، وأبو داود (١٠٤٧)، والنسائي (٩١/٣)، وابن ماجه (١٠٨٥)، و١٦٣٦، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه العقيلي (٤/ ١٣٦ - ١٣٧)، والبيهقي في «الشعب» (١٤٨١) وفي «حياة الأنبياء» (١٨) وأبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب» (١٦٦٦) من طرق عن العلاء بن عمرو الحنفي، ثنا محمد بن مروان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به. وقال العقيلي: لا أصل له من حديث الأعمش، وليس بمحفوظ، ولا يتابع محمد بن مروان السدي إلا من هو دونه. اهـ

قال ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٠٢ - ٣٠٣): هذا حديث لا يصح، ومحمد بن مروان هو السدي. قال ابن معين: ليس بثقة، وقال ابن نمير: كذاب، وقال السعدي: ذاهب، وقال النسائي: متروك، وقال ابن حبان: لا يحل كتب حديثه إلا اعتبارا. اهـ

وله طريق أخرى: فقد أخرجه أبو الشيخ في «الصلاة على النبي» كما في «جلاء الأفهام» (ص ٥٤) وفي «الثواب» كما في «اللآلئ المصنوعة» (١/ ٢٥٨) عن عبد الرحمن بن أحمد الأعرج ثنا الحسن بن الصباح ثنا أبو معاوية ثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا: «من صلى عليّ عند قبري سمعته، ومن صلى عليّ من بعيد أعلمته» قال ابن القيم: وهذا الحديث غريب جدا. وتقدم قول العقيلي: لا أصل له من حديث الأعمش، وليس بمحفوظ، ولا يتابع محمد بن مروان السدي إلا من هو دونه. اهـ

قلت: رواه ثقات غير عبد الرحمن بن أحمد الأعرج ترجمه أبو الشيخ في «الطبقات» (٣/ ٥٤١) وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ١١٣) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا. فالظاهر أن آفة الإسناد منه.

(٣) أخرجه أحمد (٣٦٦٦)، والدارمي (٢٩٨١)، والنسائي في «المجتبى» (١٢٨٢)، وفي «الكبرى» (١٢٠٦) و (٩٨١١) عن ابن مسعود رضي الله عنه، بلفظ: «إن الله ملائكة سياحين في الأرض يبلغوني من أمتي السلام» بإسناد صحيح.

ثم إن أفضل التابعين من أهل بيته علي بن الحسين رضي الله عنه، نهى ذلك الرجل أن يتحرى الدعاء عند قبره عليه السلام، واستدل بالحديث، وهو راوي الحديث الذي سمعه من أبيه الحسين، عن جده علي، وأعلم بمعناه من غيره؛ فبين أن قصده للدعاء ونحوه اتخاذ له عيداً.

وكذلك ابن عمه حسن بن حسن شيخ أهل بيته، كره أن يقصد الرجل القبر للسلام عليه، ونحوه عند دخول المسجد، ورأى أن ذلك من اتخاذه عيداً. فانظر هذه السنة كيف مخرجها من أهل المدينة وأهل البيت، الذين لهم من رسول الله صلى الله عليه وآله قرب النسب وقرب الدار، لأنهم إلى ذلك أحوج من غيرهم فكانوا لها أضبط.

والعيد إذا جعل اسمًا للمكان فهو المكان الذي يقصد الاجتماع فيه، وانتباهه للعبادة عنده، أو لغير العبادة، كما أن المسجد الحرام ومنى ومزدلفة وعرفة، جعلها الله عيداً، مثابة للناس، يجتمعون فيها، ويتتابونها، للدعاء والذكر والنسك، وكان للمشركين أمكنة يتتابونها للاجتماع عندها. فلما جاء الإسلام محا الله ذلك كله.

وهذا النوع من الأمكنة يدخل فيه قبور الأنبياء والصالحين والقبور التي يجوز أن تكون قبوراً لهم، بتقدير كونها قبوراً لهم، بل وسائر القبور أيضاً داخله في هذا. اهـ





ذكر بعض شبهات الصوفية والمشركون في بناء المساجد على القبور

١) الشبهة الأولى: قولهم: قبر النبي ﷺ في مسجده، ولو كان حراماً؛ ما فعل به ذلك الصحابة رضوان الله عليهم.

والجواب عنها:

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله فِي "الرّد على الأَخْنَائِي" (ص ١٢٧):
ومن المعلوم بالتواتر أن ذلك كان في خلافة الوليد بن عبد الملك، وكان بعد بضع وثمانين. وقد ذكروا أن ذلك كان سنة إحدى وتسعين، وأن عمر بن عبد العزيز مكث في بنائه ثلاث سنين، وسنة ثلاث وتسعين مات فيها خلق كثير من التابعين مثل سعيد بن المسيب وغيره من الفقهاء السبعة، ويقال لها سنة الفقهاء.
وجابر بن عبد الله كان من السابقين الأولين ممن بايع بالعقبة، وتحت الشجرة، ولم يكن بقي من هؤلاء غيره لما مات، وذلك قبل تغيير المسجد بسنتين، ولم يبق بعده ممن كان بالغاً حين موت النبي ﷺ إلا سهل بن سعد الساعدي فإنه توفي سنة ثمان وثمانين، وقيل سنة إحدى وتسعين، ولهذا قيل فيه: إنه آخر من مات بالمدينة من أصحاب النبي ﷺ. كما قاله أبو حاتم البستي وغيره.
وأما من مات بعد ذلك فكانوا صغاراً، مثل السائب بن يزيد الكندي ابن أخت نمر فإنه مات بالمدينة سنة إحدى وتسعين، وقيل إنه مات بعده عبد الله بن أبي طلحة الذي حنكه النبي ﷺ، وكذلك محمود بن الربيع الذي عقل مجة مجها رسول الله ﷺ في وجهه من بئر كانت في دارهم وله خمس سنين، مات سنة تسع وتسعين، وسنه [ثلاث وتسعين]، وأبو أمانة بن سهل بن حنيف سماه النبي ﷺ

أسعد باسم أسعد بن زرارة مات سنة مائة. لكن هؤلاء لم يكن لهم في حياته عليه السلام من التمييز ما ينقلون عنه أقواله وأفعاله التي ينقلها الصحابة، مثل ما ينقله جابر وسهل بن سعد وغيرهما.

وأما ابن عمر فكان قد مات قبل ذلك، عام قتل ابن الزبير بمكة سنة ثنتين وسبعين، وابن عباس مات قبل ذلك بالطائف سنة بضع وستين، فهؤلاء وأمثالهم من الصحابة لم يدرك أحد منهم تغيير المسجد، وإدخال الحجر فيه، وأنس بن مالك كان بالبصرة لم يكن بالمدينة، وقد قيل إنه آخر من مات بها من الصحابة.

وكانت حجر أزواج النبي عليه السلام شرقي المسجد وقبليه، وقيل وشاميه، فاشترت من ملاكها ورثة أزواجه عليه السلام وزيدت في المسجد؛ فدخلت حجرة عائشة رضي الله عنها. وكان الذي تولى ذلك عمر بن عبد العزيز نائب الوليد على المدينة، فسد باب الحجرة وبنوا حائطاً آخر عليها غير الحائط القديم، فصار المسلم عليه من وراء الجدار أبعد من المسلم عليه لما كان جداراً واحداً. اهـ

قال الإمام ابن عبد الهادي رحمته الله في "الصارم المتكي" (ص ١٥١):

ثم إنه إنما أدخلت الحجرة في المسجد في خلافة الوليد بن عبد الملك بعد موت عامة الصحابة الذين كانوا بالمدينة، وكان من آخرهم موتاً جابر بن عبد الله، وهو توفي في خلافة عبد الملك، فإنه توفي سنة ثمان وسبعين، والوليد تولى سنة ست وثمانين، وتوفي سنة ست وتسعين؛ فكان بناء المسجد، وإدخال الحجرة فيه فيما بين ذلك. اهـ

قال الإمام ابن باز رحمته الله كما في "مجموع فتاواه" (٤/ ٣٣٨):

والرسول محمد عليه السلام وصاحبه رضي الله عنه لم يدفنوا في المسجد وإنما دفنوا في بيت عائشة، ولكن لما وسع المسجد في عهد الوليد بن عبد الملك أدخل الحجرة في المسجد في آخر القرن الأول، ولا يعتبر عمله هذا في حكم الدفن في المسجد؛ لأن الرسول عليه السلام وصاحبيه لم ينقلوا إلى أرض المسجد وإنما أدخلت الحجرة التي هم

بها في المسجد من أجل التوسعة؛ فلا يكون في ذلك حجة لأحد على جواز البناء على القبور أو اتخاذ المساجد عليها أو الدفن فيها لما ذكرته آنفاً من الأحاديث الصحيحة المانعة من ذلك، وعمل الوليد ليس فيه حجة على ما يخالف السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ، والله ولي التوفيق.

وقال **والله** كما في "مجموع فتاواه" (٣٢٧/٨):

وأما وجود قبر النبي ﷺ وصاحبيه أبي بكر وعمر **رضي الله عنهما** في مسجده **ﷺ** فليس به حجة على دفن الموتى في المساجد؛ لأنه **ﷺ** دفن في بيته - في بيت عائشة **رضي الله عنها** ثم دفن صاحباه معه، فلما وسع الوليد بن عبد الملك المسجد أدخل الحجرة فيه على رأس المائة الأولى من الهجرة، وقد أنكر عليه ذلك أهل العلم، ولكنه رأى أن ذلك لا يمنع من التوسعة، وأن الأمر واضح لا يشتهه. وبذلك يتضح لكل مسلم أنه **ﷺ** وصاحبيه **رضي الله عنهما** لم يدفنوا في المسجد، وإدخالهم فيه بسبب التوسعة ليس بحجة على جواز الدفن في المساجد؛ لأنهم ليسوا في المسجد، وإنما هم في بيته **ﷺ**، ولأن عمل الوليد لا يصلح حجة لأحد في ذلك، وإنما الحجة في الكتاب والسنة، وفي إجماع سلف الأمة **رضي الله عنهم**، وجعلنا من أتباعهم بإحسان. اهـ

وفي "فتاوى اللجنة الدائمة" (١/١٤١) ما نصه:

وأما قبر النبي ﷺ وقبر صاحبيه **رضي الله عنهما**، فقد كانا خارج المسجد في حجرة عائشة **رضي الله عنها**، ولما وسع المسجد في زمان الوليد بن عبد الملك أدخلت الحجرة في المسجد بأمر الوليد، ولم يكن ذلك بمشورة أهل العلم. والمقصود: أن مسجد الرسول **ﷺ** لم يبن على قبر، والحمد لله.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

بكر أبو زيد... عبد العزيز آل الشيخ... صالح الفوزان... عبد الله بن غديان...

عبد الرزاق عفيفي... عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

وقال الإمام العثيمين رحمته الله كما في "مجموع فتاواه" (٣٠٤ / ١٢):

ومن المعلوم أيضًا أن النبي ﷺ لم يدفن فيه، وإنما دفن في بيته المنفصل عن المسجد، وفي عهد الوليد بن عبد الملك كتب إلى أميره على المدينة وهو عمر بن عبد العزيز في سنة (٨٨) من الهجرة أن يهدم المسجد النبوي، ويضيف إليه حجر زوجات النبي ﷺ، فجمع عمر وجوه الناس والفقهاء، وقرأ عليهم كتاب أمير المؤمنين الوليد فشق عليهم ذلك، وقالوا: تركها على حالها أدعى للعبرة، ويحكي أن سعيد بن المسيب أنكر إدخال حجرة عائشة رضي الله عنها، كأنه خشي أن يتخذ القبر مسجدًا؛ فكتب عمر بذلك إلى الوليد؛ فأرسل الوليد إليه يأمره بالتنفيذ، فلم يكن لعمر بد من ذلك، فأنت ترى أن قبر النبي ﷺ لم يوضع في المسجد ولم يبن عليه المسجد فلا حجة به لمحتج على الدفن في المساجد أو بنائها على القبور، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، قال ذلك، وهو في سياق الموت تحذيرًا لأمته مما صنع هؤلاء. ولما ذكرت له أم سلمة رضي الله عنها كنيسة رأتها في أرض الحبشة وما فيها من الصور قال: «أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح، أو العبد الصالح بنوا على قبره مسجدًا، أولئك شرار الخلق عند الله». وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتخذون من القبور مساجد». أخرجه الإمام أحمد بسند جيد. والمؤمن لا يرضى أن يسلك مسلك اليهود والنصارى ولا أن يكون من شرار الخلق. اهـ

وقال الإمام الفوزان عافاه الله في "إعانة المستفيد" (٣١ / ٢):

نقول: إن النبي ﷺ لم يدفن في المسجد، وإنما دفن في بيته خارج المسجد، والحكمة في ذلك ما ذكرته أم المؤمنين أنه خشي أن يتخذ مسجدًا، فالبيت منفرد عن المسجد، وفي معزل عن المسجد، وإنما أدخل البيت في المسجد بعد عهد الخلفاء الراشدين في وقت الوليد بن عبد الملك؛ لما أراد أن يوسع المسجد عمم

التوسعة من جهة المشرق، فأدخل حجرة النبي ﷺ، ولم يكن هذا بمشورة أهل العلم، وإنما هذا عمل الخليفة بدون مشورة أهل العلم، ولكن مع هذا فالييت لا يزال على شكله وحيازته، والمسجد لا يزال على وضعه والحمد لله، وما يحصل من الناس الجهال إنما يكون في مسجد الرسول ﷺ، وليس عند القبر، لأن القبر بعيد عنهم، ومَصُون عنهم، ولا يرونه، ولهذا لما دعا النبي ﷺ ربه قال: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يُعبد» استجاب الله دعاءه، فصانه في بيته، ولهذا يقول الإمام ابن القيم: فأجاب رب العالمين دعاءه وأحاطه بثلاثة جدران. اهـ

﴿٢﴾ **الشبهة الثانية: قولهم: لم ينكر الله عز وجل على الذين عزموا أن يجعلوا على أصحاب الكهف مسجداً؛ فقال تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾ [١١] ﴿الكهف: ٢١﴾.**

والجواب عنها: جاء في "فتاوى اللجنة الدائمة" (٢٥٦/٦) ما نصه:
أما قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾ [١١] ﴿الكهف: ٢١﴾، فقال الإمام ابن كثير في تفسيره: حكى ابن جرير في القائلين ذلك قولين: **أحدهما:** أنهم المسلمون منهم. والثاني: أهل الشرك منهم. فالله أعلم، والظاهر أن الذين قالوا ذلك هم أصحاب الكلمة والنفوذ، ولكن هل هم محمودون أم لا؟ فيه نظر؛ لأن النبي ﷺ قال: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا»، ففهم من هذا أن الله لم يقرهم عليه، وعلى تقدير تقريره فإن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا بخلافه، وما دام ورد شرعنا بالنهاي عن اتخاذ القبور مساجد فلا تجوز الصلاة فيها ولا تصح. اهـ
اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عبد الله بن قعود... عبد الله بن غديان... عبد الرزاق عفيفي... عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

وقال الإمام الألباني رحمته الله في "تحذير المساجد" (ص ٥٥):

الجواب عنها من ثلاثة وجوه:

الأول: أن الصحيح المتقرر في علم الأصول أن شريعة من قبلنا ليست شريعة لنا لأدلة كثيرة، منها قوله ﷺ: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحدا من الأنبياء قبلي...» فذكرها... وآخرها: «وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعث إلى الناس كافة». فإذا تبين هذا فلسنا ملزمين بالأخذ بما في الآية؛ لو كانت تدل على أن جواز بناء المسجد على القبر كان شريعة لمن قبلنا.

الثاني: هب أن الصواب قول من قال: (شريعة من قبلنا شريعة لنا)؛ فذلك مشروط عندهم بما إذا لم يرد في شرعنا ما يخالفه، وهذا الشرط معدوم هنا لأن الأحاديث تواترت في النهي عن البناء المذكور كما سبق؛ فذلك دليل على أن ما في الآية ليس شريعة لنا.

الثالث: لا نسلم أن الآية تفيد أن ذلك كان شريعة لمن قبلنا غاية ما فيها أن جماعة من الناس قالوا: ﴿لَنَتَّخِذَ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾ ﴿٢١﴾ [الكهف: ٢١]، فليس فيها التصريح بأنهم كانوا مؤمنين، وعلى التسليم فليس فيها أنهم كانوا مؤمنين صالحين متمسكين بشريعة نبي مرسل، بل الظاهر خلاف ذلك. اهـ

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله في "فتح الباري" (كتاب الصلاة، باب ٤٨):

وقد دل القرآن على مثل ما دل عليه هذا الحديث -يعني حديث: «لعن الله اليهود؛ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»-، وهو قول الله عز وجل في قصة أصحاب الكهف: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾ ﴿٢١﴾ [الكهف: ٢١]، فجعل اتخاذ القبور على المساجد من فعل أهل الغلبة على الأمور، وذلك يشعر بأن مستنده القهر والغلبة واتباع الهوى، وأنه ليس من فعل أهل العلم والفضل المتبعين لما أنزل الله على رسله من الهدى. اهـ

وقال الإمام الشنقيطي رحمته الله في "أضواء البيان" (٢/ ٣٠١):

أَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الاسْتِدْلَالِ بِالْآيَةِ فَهُوَ أَنْ تَقُولَ: مَنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ الَّذِينَ قَالُوا: ﴿لَتَتَّخِذَنَّا عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾ (١١) ﴿[الكهف: ٢١]؟ أَهْمُ مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ؟ أَمْ هُمْ كَفَرَةٌ لَا يَجُوزُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِمْ؟، وَقَدْ قَالَ أَبُو جَعْفَرِ بْنِ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ رحمته الله فِي هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ، مَا نَصَّهُ: وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي قَائِلِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ، أَهْمُ الرُّهْطُ الْمُسْلِمُونَ أَمْ هُمُ الْكُفَّارُ؟

فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّهُمْ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُمْ كُفَّارٌ؛ فَلَا إِشْكَالَ فِي أَنْ فِعْلَهُمْ لَيْسَ بِحُجَّةٍ؛ إِذْ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِالْإِحْتِجَاجِ بِأَفْعَالِ الْكُفَّارِ كَمَا هُوَ ضَرُورِيٌّ، وَعَلَى الْقَوْلِ: بِأَنَّهُمْ مُسْلِمُونَ كَمَا يَدُلُّ لَهُ ذِكْرُ الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّ اتِّخَاذَ الْمَسَاجِدِ مِنْ صِفَاتِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا يَخْفَى عَلَى أَذْنَى عَاقِلٍ أَنَّ قَوْلَ قَوْمٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْقُرُونِ الْمَاضِيَةِ: إِنَّهُمْ سَيَفْعَلُونَ كَذَا، لَا يَعَارِضُ بِهِ النُّصُوصَ الصَّحِيحَةَ الصَّرِيحَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مَنْ طَمَسَ اللَّهُ بَصِيرَتَهُ فَقَابِلَ قَوْلَهُمْ: ﴿لَتَتَّخِذَنَّا عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾ (١١) ﴿[الكهف: ٢١] بِقَوْلِهِ ﷺ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ قَبْلَ انْتِقَالِهِ إِلَى الرَّفِيقِ الْأَعْلَى بِخَمْسٍ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى: اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». الْحَدِيثُ. يَظْهَرُ لَكَ أَنَّ مَنْ اتَّبَعَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ فِي اتِّخَاذِهِمُ الْمَسْجِدَ عَلَى الْقُبُورِ، مُلْعُونٌ عَلَى لِسَانِ الصَّادِقِ الْمُصْذَوِّقِ ﷺ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ. اهـ

﴿٣﴾ الشبهة الثالثة: قولهم: قد جاء في الحديث أن مسجد الخيف قبر فيه سبعون

نبياً، وقد صلى فيه رسول الله ﷺ.

والجواب عنها قال الإمام الألباني رحمته الله كما في "تحذير الساجد" (ص ٦٨):

الجواب: أننا لا نشك في صلاته ﷺ في هذا المسجد، ولكننا نقول: إن ما ذكر

في الشبهة من أنه دفن فيه سبعون نبياً لا حجة فيه من وجهين:

الأول: أننا لا نسلم صحة الحديث المشار إليه؛ لأنه لم يروه أحد ممن عني

بتدوين الحديث الصحيح، ولا صححه أحد ممن يوثق بتصحيحه من الأئمة

المتقدمين، ولا النقد الحديثي يساعد على تصحيحه؛ فإن في إسناده من يروي الغرائب، وذلك مما يجعل القلب لا يطمئن لصحة ما تفرد به

قال الطبراني في **"معجمه الكبير"** (١٣٥٢٥): حدثنا عبدان بن أحمد، ثنا عيسى بن شاذان، ثنا أبو همام الدلال، ثنا إبراهيم بن طهمان، عن منصور، عن مجاهد، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «في مسجد الخيف قبر سبعين نبيا». وأورده الهيثمي **"المجمع"** (٣ / ٢٩٨) بلفظ: «قبر سبعون نبيا». وقال: رواه البزار ورجاله ثقات.

وهذا قصور منه في التخريج فقد أخرجه الطبراني أيضا كما رأيت.

قلت: ورجال الطبراني ثقات أيضا غير عبدان بن أحمد وهو الأهوازي كما ذكر الطبراني في **"المعجم الصغير"** (ص ١٣٦)، ولم أجد له ترجمة وهو غير عبدان بن محمد المروزي، وهو من شيوخ الطبراني أيضا في **"الصغير"** (ص ١٣٦) وغيره وهو ثقة حافظ له ترجمة في **"تاريخ بغداد"** (١١ / ١٣٥) و**"تذكرة الحفاظ"** (٢ / ٢٣٠) وغيرها.

لكن في رجال هذا الإسناد من يروي الغرائب مثل عيسى بن شاذان، قال فيه ابن حبان في **"الثقات"**: يغرب. وإبراهيم بن طهمان، قال فيه ابن عمار الموصلي: ضعيف الحديث مضطرب الحديث.

وهذا على إطلاقه وإن كان مردودا على ابن عمار فهو يدل على أن في حديث ابن طهمان شيئا، ويؤيده قول ابن حبان في ثقات أتباع التابعين: أمره مشتبه، له مدخل في الثقات، ومدخل في الضعفاء، وقد روى أحاديث مستقيمة تشبه أحاديث الأثبات، وقد تفرد عن الثقات بأشياء معضلات سنذكره إن شاء الله في كتاب الفصل بين النقلة، إن قضى الله سبحانه ذلك، وكذلك كل شيء توقفنا في أمره ممن له مدخل في الثقات، ولذلك قال فيه الحافظ ابن حجر في **"التقريب"**: ثقة يغرب.

وشيوخ منصور وهو ابن المعتمر ثقة، وقد روى له ابن طهمان حديثاً آخر في مشيخته (٢٤٤ / ٢) (٧٣) فالحديث من غرائب أو من غرائب ابن شاذان.

ثم رأيت قد توبع -يعني: ابن شاذان- فقد وقفت على إسناد البزار للحديث في **"زوائده"** (ص ١٢٣ مصورة المكتب الإسلامي) فإذا هو يقول: حدثنا إبراهيم، عن المستمر العروقي ثنا محمد ثنا إبراهيم بن طهمان به.

وقال البزار: تفرد به إبراهيم عن منصور ولا نعلمه عن ابن عمر بأحسن من هذا إسناداً.

وهذه متابعة لا بأس بها العروقي بالقاف صدوق يغرب كما في **"التقريب"**. فالعهدة في الحديث على ابن طهمان وجرى الهيثمي على ظاهر إسنادة فقال في **"زوائد البزار"**: قلت: هو إسناد صحيح، ولعل قوله السابق: ورجاله ثقات، أدق لما ذكرنا من الغرابة ذلك لأن مثل هذه الكلمة لا تقتضي الصحة كما لا يخفى على من مارس هذه الصناعة لأن عدالة الرواة وثقتهم شرط واحد من شروط الصحة الكثيرة بل إن العالم لا يلجأ إلى هذه الكلمة معرضاً عن التصريح بالصحة إلا لأنه يعلم أن في السند مع ثقة رجاله علة تمنع من القول بصحته أو على الأقل لم يعلم تحقق الشروط الأخرى فيه؛ فلذلك لم يصرح بصحته وهذه مسألة مهمة طالما غفل عنها المبتدئون في هذا العلم الشريف وغيرهم، ولذلك نبهت عليها في مقدمة **"تمام المنة على فقه السنة"**.

وأنا أخشى أن يكون الحديث تحرف على أحدهما فقال: (قبر) بدل (صلى) لأن هذا اللفظ الثاني هو المشهور في الحديث، فقد أخرج الطبراني في **"الكبير"** (٣ / ١٥٥١) بإسناد رجاله ثقات عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً:

«صلى في مسجد الخيف سبعون نبياً» الحديث وكذلك رواه الطبراني في **"الأوسط"** (١ / ١١٩ / ٢) **"زوائده"** (٧٥) وعنه المقدسي في **"المختارة"** (٢ / ٢٤٩) والمخلص في الثالث من السادس من **"المخلصيات"** (١ / ٧٠) وأبو

محمد بن شيبان العدل في **«الفوائد»** (٢/٢٢٢/٢) وقال المنذري (١١٦/٢):
رواه الطبراني في **«الأوسط»**، وإسناده حسن.

ولا شك في حسن الحديث عندي؛ فقد وجدت له طريقاً أخرى عن ابن عباس
رواه الأزرق في **«أخبار مكة»** (ص ٣٥) عنه موقوفاً عليه، وإسناده يصلح
للاستشهاد به كما بيته في كتابي الكبير **«حجة الوداع»** (ولم ينجز بعد).

ثم رواه الأزرق (ص ٣٨) من طريق محمد بن إسحاق، قال: حدثني من لا
أتهم، عن عبد الله بن عباس به موقوفاً. فهذا هو المعروف في هذا الحديث، والله
أعلم. وجملة القول: أن الحديث ضعيف. اهـ

﴿٤﴾ **الشبهة الرابعة: قولهم: إن جمعاً من الأنبياء مدفونون في المسجد الحرام،
وإسماعيل عليه السلام مدفون في الحجر.**

والجواب عنها قال الإمام الألباني رحمته الله في **«تحذير المساجد»** :

الجواب: لا شك أن المسجد الحرام أفضل المساجد، والصلاة فيه بمائة ألف
صلاة، ولكن هذه الفضيلة أصلية فيه منذ رفع قواعده إبراهيم مع ابنه اسماعيل
عليهما السلام، ولم تطرأ هذه الفضيلة عليه بدفن إسماعيل عليه السلام فيه لو صح
أنه دفن فيه، ومن زعم خلاف ذلك فقد ضل ضلالاً بعيداً، وجاء بما لم يقله أحد من
السلف الصالح رضي الله عنهم، ولا جاء به حديث تقوم الحجة به.

فإن قيل: لا شك فيما ذكرت، ودفن إسماعيل فيه لا يخالف ذلك، ولكن ألا
يدل هذا على الأقل على عدم كراهية الصلاة في المسجد الذي فيه قبر؟

فالجواب: كلا، ثم كلا، وهالك البيان من وجوه:

الأول: أنه لم يثبت في حديث مرفوع أن إسماعيل عليه السلام أو غيره من
الأنبياء الكرام دفنوا في المسجد الحرام ولم يرد شيء من ذلك في كتاب من كتب
السنة المعتمدة كـ(الكتب الستة، ومسند أحمد، ومعجم الطبراني الثلاثة، وغيرها)،

ضعيفاً بل موضوعاً عند بعض المحققين، وغاية ما وري في ذلك من آثار معضلات بأسانيد واهيات موقوفات أخرجها الأزرقى في "أخبار مكة" (ص ٣٩ و ٢١٩ و ٢٢٠) فلا يلتفت إليها وإن ساقها بعض المبتدعة مساق المسلمات، ونحو ذلك ما أورد السيوطى في "الجامع" من رواية الحاكم في "الكنى" عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً بلفظ: «إن قبر إسماعيل في الحجر».

الوجه الثاني: أن القبور المزعوم وجودها في المسجد الحرام غير ظاهرة ولا بارزة ولذلك لا تقصد من دون الله تعالى؛ فلا ضرر من وجودها في بطن أرض المسجد فلا يصح حينئذ الاستدلال بهذه الآثار على جواز اتخاذ المساجد على قبور مرتفعة على وجه الأرض لظهور الفرق بين الصورتين، وبهذا أجاب الشيخ على القارى رحمته الله الله تعالى فقال في "مرقاة المفاتيح" (١/ ٤٥٦) بعد أن حكى قول المفسر الذي أشرت إليه في التعليق:

وذكر غيره أن صورة قبر إسماعيل عليه السلام في الحجر تحت الميزاب، وأن في الحطيم بين الحجر الأسود وزمزم قبر سبعين نبيا
قال القارى: وفيه أن صورة قبر إسماعيل عليه السلام وغيره مندرسة؛ فلا يصلح الاستدلال.

وهذا جواب عالم نحرير، وفقه خريّت، وفيه الإشارة إلى ما ذكرناه آنفاً، وهو أن العبرة في هذه المسألة بالقبور الظاهرة، وأن ما في بطن الأرض من القبور فلا يرتبط به حكم شرعي من حيث الظاهر، بل الشريعة تنزه عن مثل هذا الحكم؛ لأننا نعلم بالضرورة والملاحظة أن الأرض كلها مقبرة الأحياء كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا﴾ (٢٥) ﴿أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا﴾ (٣٦) ﴿المرسلات: ٢٦﴾.

قال الشعبي: بطنها لأمواتكم وظهرها لأحيائكم.

ثم قال: ومن البين الواضح أن القبر إذا لم يكن ظاهراً غير معروفا مكانه فلا يترتب من وراء ذلك مفسدة، كما هو مشاهد حيث ترى الوثنيات والشركيات إنما

تقع عند القبور المشرفة حتى ولو كانت مزورة، لا عند القبور المندرسة، ولو كانت حقيقة فالحكمة تقتضي التفريق بين النوعين، وهذا ما جاءت به الشريعة كما بينا سابقا فلا يجوز التسوية بينهما والله المستعان. اهـ

﴿ ٥ ﴾ من هو أول من بنى على القبر النبوي قبة؟

قال الإمام محمد بن الأمير الصنعاني رحمته الله في "تطهير الاعتقاد" :
 فإن قلت: هذا قبر رسول الله صلى الله عليه وآله قد عمرت عليه قبة عظيمة أنفقت فيها الأموال. قلتُ: هذا جهل عظيم بحقيقة الحال، فإن هذه القبة ليس بناؤها منه صلى الله عليه وآله، ولا من أصحابه، ولا من تابعيهم، ولا تابعي التابعين، ولا من علماء أمته وأئمة ملته، بل هذه القبة المعمولة على قبره صلى الله عليه وآله من أبنية بعض ملوك مصر المتأخرين، وهو قلاون الصالحي المعروف بالملك المنصور في سنة ثمان وسبعين وستمائة، ذكره في "تحقيق النصره بتلخيص معالم دار الهجرة" فهذه أمور دولية لا دليلية، يتبع فيها الآخر الأول. اهـ

﴿٢٧﴾ وَعَنْ أَبِي وَقْدٍ اللَّيْثِيِّ رضي الله عنه: أَنَّهُمْ خَرَجُوا عَنْ مَكَّةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى حُنَيْنٍ، قَالَ: وَكَانَ لِلْكَفَّارِ سِدْرَةٌ يَعْكُفُونَ عِنْدَهَا، وَيُعَلِّقُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ، يُقَالُ لَهَا: ذَاتُ أَنْوَاطٍ، قَالَ: فَمَرَرْنَا بِسِدْرَةِ خَضِرَاءَ عَظِيمَةٍ، قَالَ: فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ» ﴿الأعراف: ١٣٨﴾، إِنَّهَا السُّنَنُ، لَتَرْكِبَنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ سُنَّةَ سُنَّةٍ». أخرجه أحمد والترمذي بإسناد صحيح^(١)

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

١) مسألة: حكم من تبرك بحجر أو شجر أو قبر أو غير ذلك من الأوثان.

قَالَ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رحمته الله فِي «تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ» (١/١٤٧):
أخبر ﷺ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ الَّذِي طَلَبُوهُ مِنْهُ، وَهُوَ اتِّخَاذُ شَجَرَةٍ لِلْعُكُوفِ عِنْدَهَا، وَتَعْلِيقِ الْأَسْلِحَةِ بِهَا تَبَرُّكًا كَالْأَمْرِ الَّذِي طَلَبَهُ بَنُو إِسْرَائِيلَ مِنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ حَيْثُ قَالُوا: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾، فَإِذَا كَانَ اتِّخَاذُ شَجَرَةٍ لِتَعْلِيقِ الْأَسْلِحَةِ، وَالْعُكُوفِ عِنْدَهَا، اتِّخَاذُ إِلَهٍ مَعَ اللَّهِ مَعَ أَنَّهُمْ لَا يَعْبُدُونَهَا، وَلَا يَسْأَلُونَهَا، فَمَا الظَّنُّ بِمَا حَدَّثَ مِنْ عِبَادِ الْقُبُورِ مِنْ دَعَاءِ الْأَمْوَاتِ، وَالِاسْتِغَاثَةِ بِهِمْ، وَالذَّبْحِ، وَالنَّذْرِ لَهُمْ، وَالطَّوَافِ بِقُبُورِهِمْ، وَتَقْبِيلِهَا، وَتَقْبِيلِ أَعْتَابِهَا وَجُدْرَانِهَا، وَالتَّمَسُّحِ بِهَا، وَالْعُكُوفِ عِنْدَهَا، وَجَعْلِ السَّدَنَةِ وَالْحِجَابِ لَهَا؟! وَأَيُّ نِسْبَةٍ بَيْنَ هَذَا، وَبَيْنَ تَعْلِيقِ الْأَسْلِحَةِ عَلَى شَجَرَةٍ تَبَرُّكًا؟!

(١) أخرجه أحمد (٢١٨/٥)، والترمذي (٢١٨٠).

قال الإمام أبو بكر الطرطوشي من أئمة المالكية: فانظروا رحمكم الله أينما وجدتم سدرة أو شجرة يقصدها الناس، ويعظمونها، ويرجون البرء والشفاء من قبلها، ويضربون بها المسامير والخرق، فهي ذات أنواط فاقطعوها.

وقال الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل الشافعي المعروف بأبي شامة في كتاب **"البدع والحوادث"**: ومن هذا القسم أيضًا ما قد عم الابتلاء به من تزيين الشيطان للعامة، تخليق الحيطان والعمد، وسرج مواضع مخصوصة في كل بلد يحكي لهم حاكٍ أنه رأى في منامه بها أحدًا ممن شهر بالصلاح والولاية فيفعلون ذلك، ويحافظون عليه مع تضييعهم فرائض الله تعالى وسننه، ويظنون أنهم متقربون بذلك، ثم يتجاوزون هذا إلى أن يعظم وقع تلك الأماكن في قلوبهم فيعظمونها، ويرجون الشفاء لمرضاهم وقضاء حوائجهم بالذعر لهم، وهي من بين عيون وشجر وحائط وحجر، وفي مدينة دمشق صانها الله من ذلك مواضع متعددة كعونية الحما خارج باب توما، والعمود المخلق داخل باب الصغير، والشجرة الملعونة اليابسة خارج باب النصر في نفس قارعة الطريق، سهل الله قطعها واجتثاثها من أصلها، فما أشبهها بذات أنواط الواردة في الحديث!

ثم ذكر الحديث المتقدم، وكلام الطرطوشي الذي ذكرنا، ثم قال: ولقد أعجبني ما صنعه الشيخ أبو إسحاق الجبيني **رحمته الله** تعالى أحد الصالحين ببلاد أفريقية في المائة الرابعة حكى عنه صاحبه الصالح أبو عبد الله محمد بن أبي العباس المؤدب أنه كان إلى جانبه عين تسمى عين العافية، كان العامة قد افتتنوا بها يأتونها من الآفاق، من تعذر عليها نكاح أو ولد قالت: امضوا بي إلى العافية، فتعرف بها الفتنة، قال أبو عبد الله: فأنا في السحر ذات ليلة إذ سمعت أذان أبي إسحاق نحوها، فخرجت فوجدته قد هدمها، وأذن الصبح عليها، ثم قال: اللهم إني هدمتها لك فلا ترفع لها رأسًا، قال: فما رفع لها رأس إلى الآن.

قلت: أبو إسحاق الذي هدمها إمام مشهور من أئمة المالكية زاهد اسمه إبراهيم بن أحمد بن علي بن أسلم، وكان الإمام أبو محمد بن أبي زيد يعظم شأنه، ويقول: طريق أبي إسحاق خالية لا يسلكها أحد في الوقت، وكان القابسي يقول: الجبنياني إمام يقتدى به. مات سنة تسع وستين وثلاثمائة.

وذكر ابن القيم نحو ما ذكره أبو شامة، ثم قال: فما أسرع أهل الشرك إلى اتخاذ الأوثان من دون الله، ولو كانت ما كانت، ويقولون: إن هذا الحجر، وهذه الشجرة، وهذه العين تقبل النذر، أي: تقبل العبادة من دون الله، فإن النذر عبادة وقربة يتقرب بها الناذر إلى المنذور له.

وفي هذه الجملة من الفوائد:

أن ما يفعله من يعتقد في الأشجار والقبور والأحجار من التبرك بها، والعكوف عندها، والذبح لها، هو الشرك، ولا يغتر بالعوام والطغام، ولا يستبعد كون هذا شركاً، ويقع في هذه الأمة. فإذا كان بعض الصحابة ظنوا ذلك حسناً، وطلبوه من النبي ﷺ حتى بين لهم أن ذلك كقول بني إسرائيل: اجعل لنا إلهاً، فكيف بغيرهم مع غلبة الجهل وبعد العهد بآثار النبوة؟ اهـ.

وقال الإمام السعدي رحمه الله في "القول السديد" (ص ٥١):

فإن العلماء اتفقوا على أنه لا يشرع التبرك بشيء من الأشجار والأحجار والبقع والمشاهد وغيرها. فإن هذا التبرك غلو فيها، وذلك يتدرج به إلى دعائها وعبادتها، وهذا هو الشرك الأكبر كما تقدم انطباق الحد عليه، وهذا عام في كل شيء حتى مقام إبراهيم، وحجرة النبي ﷺ، وصخرة بيت المقدس، وغيرها من البقع الفاضلة.

وأما استلام الحجر الأسود، وتقبيله واستلام الركن اليماني من الكعبة المشرفة فهذا عبودية لله وتعظيم لله وخضوع لعظمته فهو روح التعبد. اهـ.

٢ وهل يكون التبرك شركاً أصغر؟

الجواب: نعم، الذي يذهب هنالك يتبرك بالمكان نفسه، بترابه مثلاً، أو يتمسح بالقبر، ويظن أن هذا سبب للبركة، ولا يعتقد في ذلك المكان ولا في صاحبه أنه واسطة بينه وبين الله، ولا يقدم عبادة لصاحب القبر، ويعتقد أن الله هو الذي يجلب النفع، ويصرف عنه الشر؛ فهذا من الشرك الأصغر الذي هو ذريعة إلى الشرك الأكبر؛ لأنه اتخذ ما ليس سبباً سبباً.

والواقع في حال عبادة القبور غالباً أنهم يعتقدون أن البركة حاصلة في الميت نفسه، وأن الميت هو الذي جلب البركة، وهذا شرك أكبر، وممن نبه على أن التبرك قد يكون شركاً أصغر الإمام العثيمين رحمهما الله، كما في "مجموع فتاواه" (٢/٢٣١)، والشيخ صالح آل الشيخ في شرحه لـ "كتاب التوحيد" (ص ١٢٨-١٢٩)، وقد أشار إلى ذلك الشيخ سليمان بن عبد الله رحمهما الله في "التيسير" (١/١٤٥) حيث قال: فإن قلت: فأين دليل الترجمة من الآيات؟ قيل: هو بين بحمد الله؛ لأنه إن كان التبرك بالشجر، والقبور، والأحجار من الأكبر فواضح، وإن كان من الأصغر فالسلف يستدلون بما نزل في الأكبر على الأصغر. انتهى

٣ مسألة: كيف يكون طلبهم ذات أنواط شركاً، وهم لم يؤمروا بتجديد إسلامهم؟

جواب هذه الشبهة من وجوه:

- ١- أنهم معذورون؛ لأنهم حُدثاء عهد بكفر كما ورد في الحديث.
- ٢- أنهم ما فعلوا ما قالوه.

قال الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله في "كشف الشبهات":
لا خلاف أن الذين نهاهم النبي ﷺ لو لم يطيعوه، واتخذوا ذات أنواط بعد نهيهم؛ لكفروا.

وقال في كتابه - كتاب التوحيد - في المسائل: الثالثة: كونهم لم يفعلوا. اهـ

وقال الشيخ عبد الله أبا بطين رحمه الله: لا شك أن هؤلاء لو اتخذوا ذات أنواط بعد إنكار النبي ﷺ عليهم؛ لكفروا. اهـ من الانتصار (ص ٣٥).

وقال الإمام عبد الله الدويش رحمه الله: كما في "التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد" (ص ٧٢):

لما شبه مقالته بمقالة بني إسرائيل، وجعل ذلك اتخاذ إله مع الله صار هذا شركاً أصغر، ولو كان أكبر لأمرهم بتجديد إسلامهم، والذي منعهم من الردة كونهم لم يفعلوا. اهـ

وبنفس المعنى أفتى الإمام ابن باز رحمه الله مع غيره من أعضاء اللجنة الدائمة كما في "فتاوى اللجنة" (٢/ ٥١-٥٢).

٤) مسألة: حكم التبرك بذوات الصالحين وآثارهم.

قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمه الله في "فتح المجيد" (باب ٨):
وأما ما ادّعه بعض المتأخرين^(١) من أنه يجوز التبرك بآثار الصالحين؛ فممنوع من وجوه:

منها: أن السابقين الأولين من الصحابة، ومن بعدهم لم يكونوا يفعلون ذلك مع غير النبي ﷺ، لا في حياته ولا بعد موته، ولو كان خيراً؛ لسبقونا إليه، وأفضل الصحابة أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم، وقد شهد لهم النبي ﷺ فيمن شهد له بالجنة، وما فعله أحد من الصحابة والتابعين مع أحد من هؤلاء السادة، ولا فعله التابعون مع أحد ساداتهم في العلم والدين، وهم الأسوة؛ فلا يجوز أن يُقاس على

(١) الأصل أن هذا قول الصوفيين، لكن حصلت زلات لبعض العلماء الأفاضل من علماء أهل السنة، كالنووي، والمازري، والحافظ ابن حجر، والقاضي عياض، فالتبرك بآثار الصالحين قد يكون شركاً أكبر، وذلك إذا اعتقد أن البركة تحصل من هذا الصالح نفسه، وأما إن اعتقد أن البركة من الله، وأن هذا الصالح سبب في ذلك، فيكون بدعة وضلالة، ويكون شركاً أصغر. اهـ

رسول الله ﷺ أحد من الأمة، وللنبي ﷺ في حال الحياة خصائص كثيرة لا يصلح أن يشاركه فيها غيره.

ومنها: أن في المنع عن ذلك سداً لذريعة الشرك كما لا يخفى، والله أعلم. اهـ

وقال الإمام الشاطبي رحمته الله في "الاعتصام" (١/ ٣١٠):

ثَبَّتَ فِي الصَّحَاحِ عَنِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَبَرَّكُونَ بِأَشْيَاءَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: فَنَفِي الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْهَاجِرَةِ، فَأَتَيْ بَوْضُوءَ، فَتَوَضَّأَ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَأْخُذُونَ مِنْ فَضْلِ وَضُوئِهِ فَيَتَمَسَّحُونَ بِهِ... الْحَدِيثُ (١)».

وَعَنِ الْمُسَوِّدِ رضي الله عنه فِي حَدِيثِ الْحُدَيْيَةِ: «وَمَا انْتَحَمَ النَّبِيُّ ﷺ نَخَامَةً؛ إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَذَلِكَ بِهَا وَجْهُهُ وَجِلْدُهُ». وَفِيهِ: «كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ» (٢).

وَخَرَجَ غَيْرُهُ مِنْ ذَلِكَ كَثِيرًا فِي التَّبَرُّكِ بِشَعْرِهِ وَثَوْبِهِ وَغَيْرِهِمَا، حَتَّى أَنَّهُ مَسَّ بِإِصْبَعِهِ أَحَدَهُمْ بِيَدِهِ، فَلَمْ يَحْلِقْ ذَلِكَ الشَّعْرَ الَّذِي مَسَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى مَاتَ. فَالظَّاهِرُ فِي مِثْلِ هَذَا النَّوعِ أَنْ يَكُونَ مَشْرُوعًا فِي حَقِّ مَنْ ثَبَّتَ وَلَايَتُهُ وَاتَّبَاعُهُ لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْ يَتَبَرَّكَ بِفَضْلِ وَضُوئِهِ، وَيُتَذَلَّكَ بِنَخَامَتِهِ، وَيُسْتَشْفَى بِآثَارِهِ كُلِّهَا، وَيُرْجَى نَحْوُ مِمَّا كَانَ فِي آثَارِ الْمَتَّبِعِ الْأَعْظَمِ رضي الله عنه.

إِلَّا أَنَّهُ عَارِضًا فِي ذَلِكَ أَصْلٌ مَقْطُوعٌ بِهِ فِي مَتْنِهِ، مُشْكِلٌ فِي تَنْزِيلِهِ، وَهُوَ أَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم - بَعْدَ مَوْتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَمْ يَقَعْ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ خَلَفَهُ، إِذْ لَمْ يَتْرِكِ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَهُ فِي الْأُمَّةِ أَفْضَلَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه فَهُوَ كَانَ خَلِيفَتَهُ، وَلَمْ يَفْعَلْ بِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا عُمَرُ رضي الله عنه وَهُوَ كَانَ فِي الْأُمَّةِ بَعْدَهُ، ثُمَّ كَذَلِكَ عُثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ، ثُمَّ سَائِرُ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ لَا أَحَدَ

(١) أخرجه البخاري (١٨٧)، ومسلم (٥٠٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٣١) عن المسور بن مخرمة رضي الله عنه.

أَفْضَلَ مِنْهُمْ فِي الْأُمَّةِ، ثُمَّ لَمْ يَثْبُتْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ مَنْ طَرِيقٍ صَحِيحٍ مَعْرُوفٍ أَنْ مُتَبَرِّكًا تَبَرَّكَ بِهِ عَلَى أَحَدٍ تِلْكَ الْوُجُوهُ أَوْ نَحْوَهَا، بَلْ اقْتَصَرُوا فِيهِمْ عَلَى الْإِقْتِدَاءِ بِالْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ وَالسَّيْرِ الَّتِي اتَّبَعُوا فِيهَا النَّبِيَّ ﷺ، فَهُوَ إِذَنْ إِجْمَاعُ مِنْهُمْ عَلَى تَرْكِ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا وَبَقِيَ النَّظَرُ فِي وَجْهِ تَرْكِ مَا تَرَكُوا مِنْهُ، وَيَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ؛

(أَحَدُهُمَا)؛ أَنْ يَعْتَقِدُوا فِيهِ الْإِخْتِصَاصَ، وَأَنْ مَرْتَبَةَ النُّبُوَّةِ يَسَعُ فِيهَا ذَلِكَ كُلُّهُ؛ لِلْقَطْعِ بِوُجُودِ مَا التَّمَسُّوا مِنَ الْبَرَكَةِ وَالْخَيْرِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ نُورًا كُلُّهُ فِي ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ، فَمَنْ التَّمَسَّ مِنْهُ نُورًا؛ وَجَدَهُ عَلَى أَيِّ جِهَةٍ التَّمَسَّهُ؛ بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الْأُمَّةِ؛ فَإِنَّهُ - وَإِنْ حَصَلَ لَهُ مِنْ نُورِ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ وَالْإِهْتِدَاءِ بِهِدْيِهِ مَا شَاءَ اللَّهُ - لَا يَبْلُغُ مَبْلَغَهُ عَلَى حَالِ تَوَازِيهِ فِي مَرْتَبَتِهِ، وَلَا يُقَارِبُهُ فَصَارَ هَذَا النَّوْعُ مُخْتَصًّا بِهِ؛ كَاخْتِصَاصِهِ بِنِكَاحٍ مَا زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِ، وَإِحْلَالِ بُضْعِ الْوَاهِبَةِ نَفْسَهَا لَهُ، وَعَدَمِ وَجُوبِ الْقَسَمِ عَلَى الزَّوْجَاتِ... وَشِبْهِ ذَلِكَ.

فَعَلَى هَذَا الْمَأْخَذِ؛ لَا يَصِحُّ لِمَنْ بَعْدَهُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ فِي التَّبَرُّكِ عَلَى أَحَدٍ تِلْكَ الْوُجُوهُ وَنَحْوَهَا، وَمَنْ اقْتَدَى بِهِ كَانَ اقْتِدَاؤُهُ بِدَعَاةٍ، كَمَا كَانَ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى أَرْبَعِ نِسُوَّةٍ بِدَعَاةٍ.

(الثَّانِي)؛ أَنْ لَا يَعْتَقِدُوا الْإِخْتِصَاصَ، وَلَكِنَّهُمْ تَرَكُوا ذَلِكَ مِنْ بَابِ الذَّرَائِعِ؛ خَوْفًا مِنْ أَنْ يُجْعَلَ ذَلِكَ سُنَّةً؛ كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي اتِّبَاعِ الْأَثَارِ وَالنَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ، أَوْ لِأَنَّ الْعَامَّةَ لَا تَقْتَصِرُ فِي ذَلِكَ عَلَى حَدٍّ، بَلْ تَتَجَاوَزُ فِيهِ الْحُدُودَ، وَتُبَالِغُ بِجَهْلِهَا فِي التَّمَاسِ الْبَرَكَةِ، حَتَّى يُدَاخِلَهَا لِلْمُتَبَرِّكِ بِهِ تَعْظِيمٌ يَخْرُجُ بِهِ عَنِ الْحَدِّ، فَرَبَّمَا اعْتَقَدَ فِي الْمُتَبَرِّكِ بِهِ مَا لَيْسَ فِيهِ، وَهَذَا التَّبَرُّكُ هُوَ أَصْلُ الْعِبَادَةِ، وَلِأَجْلِ قَطْعِ عُمَرُ رضي الله عنه الشَّجَرَةَ الَّتِي بُويعَ تَحْتَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(١)، بَلْ هُوَ كَانَ أَصْلَ عِبَادَةِ الْأَوْتَانِ فِي

(١) أخرجه ابن وضاح في "البدع والنهي عنها" رقم (٤٢)، وفيه قال عيسى بن يونس: وهو عندنا من حديث ابن عون، عن نافع، فذكر ذلك عن عمر. وأخرجه ابن سعد (٢/١٠٠)، وابن أبي شبة (٢/٣٧٥) بسند صحيح إلى نافع، لكن نافعاً لم يذكر عمر رضي الله عنه. وقد ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما، في =

الْأُمَمِ الْخَالِيَةِ - حَسَبَمَا ذَكَرَهُ أَهْلُ السَّيْرِ -، فَخَافَ عُمَرُ رضي الله عنه أَنْ يَتِمَّادَى الْحَالُ فِي الصَّلَاةِ إِلَى تِلْكَ الشَّجَرَةِ حَتَّى تُعْبَدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ، فَكَذَلِكَ يَتَفَقُّ عِنْدَ التَّوْغُلِ، وَقَدْ خَرَجَ ابْنُ وَهْبٍ فِي "جَامِعِهِ" مِنْ حَدِيثِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ أَوْ تَنَحَّمَ؛ ابْتَدَرَ مَنْ حَوْلَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَضُوءَهُ وَنُخَامَتَهُ، فَشَرِبُوهُ، وَمَسَحُوا بِهِ جُلُودَهُمْ، فَلَمَّا رَأَوْهُمْ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ؛ سَأَلَهُمْ: «لِمَ تَفْعَلُونَ هَذَا؟»، قَالُوا: نَلْتَمِسُ الطُّهُورَ وَالْبَرَكَةَ بِذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ؛ فَلْيَصْدُقِ الْحَدِيثَ، وَلْيُؤَدِّ الْأَمَانَةَ، وَلَا يُؤْذِ جَارَهُ»^(١).

فَإِنْ صَحَّ هَذَا النِّقْلُ؛ فَهُوَ مُشْعِرٌ بِأَنَّ الْأَوَّلَى تَرَكَهُ، وَأَنَّ يَتَحَرَّى مَا هُوَ الْآكُذُ وَالْأُخْرَى مِنْ وَظَائِفِ التَّكْلِيفِ، وَلَا يَلْزُمُ الْإِنْسَانَ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ. وَلَمْ يَثْبُتْ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ قِيلِ الرُّفْيَةِ وَمَا يَتَّبِعُهَا، أَوْ دُعَاءِ الرَّجُلِ لغيرِهِ عَلَى وَجْهِ سَيِّئَاتِي بِحَوْلِ اللَّهِ. فَقَدْ صَارَتِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ أَصْلِهَا دَائِرَةً بَيْنَ أَمْرَيْنِ: أَنْ تَكُونَ مَشْرُوعَةً، وَأَنْ تَكُونَ بِدْعَةً، فَدَخَلَتْ تَحْتَ حُكْمِ الْمُتَشَابِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

= "البخاري" أنه قال: لما كان العام المقبل من بيعة الرضوان لم يجتمع منا اثنان على الشجرة. يعني: أنهم اختلفوا فيها، وصاروا لا يعرفون أي شجرة هي. قال ابن عمر: رحمة من الله. وفي "الصحيحين" عن المسيب بن حزن رضي الله عنه، أنه قال: نسينا مكانها من العام المقبل. فهذا هو الظاهر، أن الصحابة رضي الله عنهم لم يعرفوا مكانها؛ فبدل هذا على ضعف أثر عمر، وقد ضعفه الألباني رحمته الله في "تحذير الساجد" (ص ٩٣). ولو فرض صحة أثر عمر رضي الله عنه؛ فإنه يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ أَنَسًا زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ بِتَحْدِيدِ شَجَرَةِ فُظْنُوهَا هِيَ، فَجَعَلُوا يَتَعْبُدُونَ اللَّهَ عِنْدَهَا، فَأَمَرَ بِقَطْعِهَا.

(١) ضعيف: إسناده ضعيف؛ لأن شيخ الزهري مبهم، ولم يذكر أنه صحابي.

وقد أخرجه عبد الرزاق (١١/٧)، ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٩١٠٤) من طريق

معمر، عن الزهري، قال: حدثني من لا أتهم من الأنصار... فذكره.

قال أبو عبد الله عافاه الله: الوجه الأول هو الصحيح بلا ريب، وهي أنها من خصوصياته ﷺ لما ذكره الشاطبي رحمه الله، وبالله التوفيق.

٥ مسألة: هل هناك تبرك واجب، ومستحب؟

نعم، التبرك الواجب هو التبرك بالعبادات الواجبة، كالصلاة المفروضة، وصيام رمضان...، ونحو ذلك، والتبرك المستحب هو التبرك بالعبادات المستحبة.

٦ سؤال: هل يوصف ربنا بصفة البركة؟

الجواب: يوصف ربنا بصفة التبارك، ومعناها: التعاضم، والتعالى، ودليله قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ (١٤) ﴿[المؤمنون: ١٤]﴾، وقوله: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١].

ويوصف بصفة المباركة، ودليله قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ﴾ [الإسراء: ١]، وقوله: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ﴾ [مريم: ٣١]، وإذا دُعي لمخلوق بالبركة يقال فيه: بارك الله في فلان. ولا يقال: تبارك الله في فلان؛ لأنَّ صفة التبارك ذاتية، وصفة المباركة متعدية.



﴿٢٩﴾ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشُّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي تَرَكْتَهُ وَشُرْكَهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(١).

﴿٣٠﴾ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ، وَعَبْدُ الدَّرْهَمِ، وَعَبْدُ الْخَمِصَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رِضِي وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخَطَ تَعَسَّ وَانْتَكَسَ، وَإِذَا شَيْكَ فَلَا أَنْتَقَشَ طُوبَى لِعَبْدٍ آخِذٍ بِعِنَانٍ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَشَعَثَ رَأْسُهُ مُغْبَرَةً قَدَمَاهُ، إِنْ كَانَ فِي الْحَرَّاسَةِ كَانَ فِي الْحَرَّاسَةِ، وَإِنْ كَانَ فِي السَّاقَةِ كَانَ فِي السَّاقَةِ، إِنْ اسْتَأْذَنَ لَمْ يُؤْذَنَ لَهُ، وَإِنْ شَفَعَ لَمْ يُشَفَّعْ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٨٨).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديثين

١) تعريف الرياء.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في "الفتح" (٦٤٩٩): هو مشتق من الرؤية، والمراد بها إظهار العبادة لقصد رؤية الناس لها، فيحمدون صاحبها والفرق بينه وبين السمعة: أن الرياء لما يرى من العمل، كالصلاة، والسمعة لما يسمع كالقراءة، والوعظ، والذكر، ويدخل في ذلك التحدث بما عمله. اهـ

٢) مسألة: حكم الرياء وبيان ما يكون منه شركاً أكبر، وما يكون أصغر.

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله في "جامع العلوم والحكم" (حديث / ١):
واعلم أن العمل لغير الله أقسام: فتارة يكون رياءً محضاً، بحيث لا يراد به سوى مرآت المخلوقين لغرض دنيوي، كحال المنافقين في صلاتهم، كما قال الله عز وجل: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالًا يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، وقال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾^(٤) الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٩٨٥).

سَاهُونَ ﴿٥﴾ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ﴿٦﴾ [الماعون: ٤-٦]، وكذلك وصف الله تعالى الكفار بالرياء في قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِئَاءَ النَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٤٧].

وهذا الرياء المحض لا يكاد يصدر من مؤمن في فرض الصلاة والصيام، وقد يصدر في الصدقة الواجبة أو الحج، وغيرهما من الأعمال الظاهرة، أو التي يتعدى نفعها، فإن الإخلاص فيها عزيز، وهذا العمل لا يشك مسلم أنه حابط، وأن صاحبه يستحق المقت من الله والعقوبة. اهـ

وفي "فتاوى اللجنة الدائمة" (١/ ٧٤٩) ما نصه:

أما إذا كان لا يأتي بأصل العبادة إلا رياء ولولا ذلك ما صلى ولا صام ولا ذكر الله، ولا قرأ القرآن فهو مشرك شركا أكبر، وهو من المنافقين الذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالًا يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢] ﴿مُذَبِّذِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ [النساء: ١٤٣] الآية، إلى أن قال: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ يَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ [النساء: ١٤٥] ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٦]، وصدق فيهم قوله تعالى في الحديث القدسي «أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملا أشرك معي فيه غيري تركته وشركه» رواه مسلم في صحيحه. اهـ

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عبد الله بن قعود * عبد الله بن غديان * عبد الرزاق عفيفي * عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله:

وتارة يكون العمل لله، ويشاركه الرياء^(١)، فإن شاركه من أصله، فالنصوص الصحيحة تدل على بطلانه وحبوطه أيضا.

وفي **”صحيح مسلم“** عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «يقول الله تبارك وتعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري، تركته وشريكه».

وخرّجه ابن ماجه، ولفظه: «فأنا منه بريء، وهو للذي أشرك»، - ثم ذكر أحاديث في نفس المعنى - ثم قال:

وخرج النسائي بإسناد جيد عن أبي أمامة الباهلي: أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، أرايت رجلاً غزا يلتمس الأجر والذكر؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا شيء له». فأعادها ثلاث مرات، يقول له رسول الله ﷺ: - «لا شيء له»، ثم قال: «إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان له خالصاً، وابتغي به وجهه».

وممن روي عنه هذا المعنى، وأن العمل إذا خالطه شيء من الرياء كان باطلاً: طائفة من السلف، منهم: عبادة بن الصامت، وأبو الدرداء، والحسن، وسعيد بن المسيب، وغيرهم.

ولا نعرف عن السلف في هذا خلافاً، وإن كان فيه خلاف عن بعض المتأخرين.

فإن خالط نية الجهاد مثلاً نية غير الرياء، مثل أخذ أجره للخدمة، أو أخذ شيء من الغنيمة، أو التجارة، نقص بذلك أجر جهادهم، ولم يبطل بالكلية، وفي **”صحيح**

(١) إذا دخل الرياء على الإنسان في أثناء العبادة، فإذا كانت العبادة متصلة بعضها ببعض؛ بطلت العبادة كلها كالصلاة، وإن كانت العبادة منفصلة؛ كأن يكون حَجًّا، كأن يرائي في الطواف، أو في السعي، فيعيده؛ لأنه يبطل عليه الطواف فقط، ولا يبطل الحج، فهذا التفصيل إذا استرسل في الرياء، وأما إذا دفعه مباشرة؛ فلا شيء عليه. انظر: **”القول المفيد“** للعثيمين رحمته الله.

مسلم عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ، قال: «إن الغزاة إذا غنموا غنيمة، تعجلوا ثلثي أجرهم، فإن لم يغنموا شيئاً، تم لهم أجرهم».

وقد ذكرنا فيما مضى أحاديث تدل على أن من أراد بجهاده عرضاً من الدنيا أنه لا أجر له، وهي محمولة على أنه لم يكن له غرض في الجهاد إلا الدنيا.

وقال الإمام أحمد: التاجر والمستأجر والمكاري أجرهم على قدر ما يخلص من نيتهم في غزاتهم، ولا يكون مثل من جاهد بنفسه وماله لا يخلط به غيره.

وقال أيضاً: فيمن يأخذ جعلاً على الجهاد: إذا لم يخرج لأجل الدراهم فلا بأس أن يأخذ، كأنه خرج لدينه، فإن أعطي شيئاً أخذه.

وكذا روي عن عبد الله بن عمرو، قال: إذا أجمع أحدكم على الغزو، فعوضه الله رزقاً، فلا بأس بذلك، وأما إن أحدكم إن أعطي درهما غزاً، وإن منع درهما مكث، فلا خير في ذلك.

وكذا قال الأوزاعي: إذا كانت نية الغازي على الغزو، فلا أرى بأساً. وهكذا يقال فيمن أخذ شيئاً في الحج ليحج به: إما عن نفسه، أو عن غيره، وقد روي عن مجاهد أنه قال في حج الجمال وحج الأجير وحج التاجر: هو تمام لا ينقص من أجورهم شيء، وهذا محمول على أن قصدهم الأصلي كان هو الحج دون التكسب.

قال **رواه الله**: وأما إن كان أصل العمل لله، ثم طرأت عليه نية الرياء، فإن كان خاطراً ودفعه، فلا يضره بغير خلاف.

إن كان أصل العمل لله، ثم طرأت عليه نية الرياء واسترسل معه، يجازى على أصل نيته؛ في ذلك اختلاف بين العلماء من السلف قد حكاه الإمام أحمد وابن جرير الطبري، ورجحاً أن عمله لا يبطل بذلك، وأنه يجازى بنيته الأولى، وهو مروي عن الحسن البصري وغيره.

وذكر ابن جرير أن هذا الاختلاف إنما هو في عمل يرتبط آخره بأوله، كالصلاة والصيام والحج، فأما ما لا ارتباط فيه كالقراءة والذكر وإنفاق المال ونشر العلم، فإنه ينقطع بنية الرياء الطارئة عليه، ويحتاج إلى تجديد نية. ولا يرد على هذا الجهاد، فإن الجهاد يلزم بحضور الصف، ولا يجوز تركه حينئذ، فيصير كالحج.

قال رحمه الله: فأما إذا عمل العمل لله خالصاً، ثم ألقى الله له الثناء الحسن في قلوب المؤمنين بذلك، وفرح بفضل الله ورحمته، واستبشر بذلك، لم يضره ذلك. وفي هذا المعنى جاء حديث أبي ذر، عن النبي ﷺ، أنه سئل عن الرجل يعمل العمل لله من الخير ويحمده الناس عليه، فقال: تلك عاجل بشرى المؤمن. خرجه مسلم.

وخرجه ابن ماجه وعنده: «الرجل يعمل العمل لله فيحبه الناس عليه». وبهذا المعنى فسره الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، وابن جرير الطبري، وغيرهم. وكذلك الحديث الذي خرجه الترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة: أن رجلاً قال: يا رسول الله، الرجل يعمل العمل فيسره، فإذا اطلع عليه أعجبه^(١)، فقال: «له أجران: أجر السر، وأجر العلانية»^(٢). اهملخصاً.

(١) قال الترمذي في السنن عقب الحديث (٢٣٨٤): وقد فسر بعض أهل العلم هذا الحديث فقال: إذا اطلع عليه فأعجبه فإنما معناه أن يعجبه ثناء الناس عليه بالخير لقول النبي ﷺ: «أنتم شهداء الله في الأرض» فيعجبه ثناء الناس عليه لهذا لما يرجو ثناء الناس عليه، فأما إذا أعجبه ليعلم الناس منه الخير ليكرم على ذلك ويعظم عليه فهذا رياء. وقال بعض أهل العلم: إذا اطلع عليه فأعجبه رجاء أن يعمل بعمله فيكون له مثل أجورهم فهذا له مذهب أيضاً.

(٢) ضعيف، الراجح إرساله: أخرجه أبو داود الطيالسي (٢٥٥٢)، وابن ماجه (٤٢٢٦)، والترمذي (٢٣٨٤)، والبخاري (٨٩٢١)، وابن حبان (٣٧٥)، من طريق سعيد بن سنان أبي سنان الشيباني، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به.

وسعيد بن سنان، عنده أخطاء وأوهام، وقد أخطأ في الحديث؛ فإن الراجح فيه الإرسال.

قال الإمام ابن القيم رحمته الله في "مدارج السالكين" (١/ ٣٤٤):

وأما الشرك الأصغر، فكَيْسِيرُ الرياء^(١)، والتصنع للخلق، والحلف بغير الله، وقول الرجل للرجل: (ما شاء الله وشئت). وهذا من الله ومنك. وأنا بالله وبك. وما لي إلا الله وأنت. وأنا متوكل على الله وعليك. ولولا الله وأنت لم يكن كذا وكذا)، وقد يكون هذا شركاً أكبر بحسب حال قائله ومقصده. انتهى^(٢)

٣ شروط قبول العمل عند الله عز وجل.

ولا خلاف أن الإخلاص شرطٌ لصحة العمل وقبوله، وكذلك المتابعة كما قال الفضيل بن عياض رحمته الله في قوله تعالى: ﴿يَبْلُوْكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، قال: أخلصه، وأصوبه. قيل: يا أبا علي، ما أخلصه، وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصاً، ولم يكن صواباً؛ لم يقبل، وإذا كان صواباً، ولم يكن خالصاً؛ لم يقبل، حتى يكون خالصاً صواباً، فالخالص ما كان لله، والصواب ما كان على السنة.^(٣)

= قال الترمذي رحمته الله: هذا حديث غريب، وقد روى الأعمش، وغيره عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي صالح، عن النبي صلوات الله عليه مرسلًا، وأصحاب الأعمش لم يذكروا فيه عن أبي هريرة. اهـ. وقال أبو حاتم: الصحيح عندي مرسل. اهـ. العلل (٢٧٦).

وقال الدارقطني في "العلل" (١٤٩٩): والصحيح من ذلك قول من قال، عن الأعمش، عن حبيب، عن أبي صالح مرسلًا.

(١) كلامه هذا يعني أن كثرة الرياء من الشخص تدل على فساد باطنه، وأنه منافق، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، فكثرة الرياء من الشخص تدل على أنه منافق نفاقاً أكبر.

(٢) من "مدارج السالكين" (١/ ٣٤٤).

(٣) صحيح. الأثر ذكره ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (١/ ٧٢)، والبغوي في "تفسيره" عند قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، وقد أسنده ابن أبي الدنيا في كتابه "الإخلاص" (٢٢) عن محمد بن علي بن شقيق، عن إبراهيم بن الأشعث، عن الفضيل بن عياض به، وإبراهيم بن الأشعث هو خادم الفضيل، وقد وثق كما في "اللسان"، وروى بعض المنكرات.

﴿٤﴾ متى يكون الرجل مخلصاً؟

قال شيخ الإسلام رحمه الله، كما في «مجموع الفتاوى» (١٨/٢٦٠):

وَأَمَّا النِّيَّةُ الَّتِي هِيَ إِخْلَاصُ الدِّينِ لِلَّهِ فَقَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ فِي حَدِّهَا وَحَدِّ
الإِخْلَاصِ كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: الْمُخْلِصُ هُوَ الَّذِي لَا يُبَالِي لَوْ خَرَجَ كُلُّ قَدَرٍ لَهُ فِي
قُلُوبِ النَّاسِ مِنْ أَجْلِ صَلَاحِ قَلْبِهِ مَعَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا يُحِبُّ أَنْ يَطَّلَعَ النَّاسُ عَلَى
مَثَاقِيلِ الذَّرِّ مِنْ عَمَلِهِ، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِمُ الْحَسَنِ.

لَكِنَّ كَلَامَهُمْ يَتَضَمَّنُ الإِخْلَاصَ فِي سَائِرِ الْأَعْمَالِ، وَهَذَا لَا يَقَعُ مِنْ سَائِرِ
النَّاسِ، بَلْ لَا يَقَعُ مِنْ أَكْثَرِهِمْ بَلْ غَالِبُ الْمُسْلِمِينَ يُخْلِصُونَ لِلَّهِ فِي كَثِيرٍ مِنْ
أَعْمَالِهِمْ كِإِخْلَاصِهِمْ فِي الْأَعْمَالِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَهُمْ مِثْلَ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ فَغَالِبُ
الْمُسْلِمِينَ يَصُومُونَهُ لِلَّهِ، وَكَذَلِكَ مَنْ دَاوَمَ عَلَى الصَّلَوَاتِ فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّي إِلَّا لِلَّهِ عَزَّ
وَجَلَّ بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهَا فَإِنَّمَا يُصَلِّي حَيَاءً أَوْ رِيَاءً أَوْ لِعِلَّةِ دُنْيَوِيَّةٍ؛ وَلِهَذَا
قَالَ رحمه الله، فِيمَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَعْتَادُ الْمَسْجِدَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيْمَانِ؛
فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِنَّمَا يَعْزُّرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨] الْآيَةَ»^(١). وَمَنْ لَمْ
يُصَلِّ إِلَّا بِوُضُوءٍ وَاغْتَسَالَ فَإِنَّهُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا لِلَّهِ وَلِهَذَا قَالَ رحمه الله، فِيمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ
وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تَخْصُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ خَيْرَ
أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ، وَلَا يُحَافِظُ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ»^(٢)، فَإِنَّ الْوُضُوءَ سِرٌّ بَيْنَ الْعَبْدِ
وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَقَدْ يَنْتَقِضُ وَضُوءُهُ وَلَا يَدْرِي بِهِ أَحَدٌ فَإِذَا حَافِظَ عَلَيْهِ لَمْ

(١) ضعيف: أخرجه أحمد (١١٦٥١)، والدارمي (١٢٥٩)، والترمذي (٣٠٩٣)، وغيرهم، وهو من طريق دراج أبي السمح، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري به. ودراج بن سميان فيه ضعف؛ لاسيما فيما رواه عن أبي الهيثم.

(٢) أخرجه أحمد (٢٢٣٧٨)، والدارمي (٦٨١)، وابن ماجه (٢٧٧)، وغيرهم، من حديث ثوبان رضي الله عنه، وهو حديث صحيح.

يَحَافِظُ عَلَيْهِ إِلَّا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُؤْمِنًا وَإِخْلَاصٌ فِي النَّفْعِ الْمُتَعَدِّي أَقْلٌ مِنْهُ فِي الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ وَلِهَذَا قَالَ فِي الْحَدِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَى صِحَّتِهِ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ» الْحَدِيثُ.

فائدة: قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في «مجموع الفتاوى» (٢٧٧/١٠):

وَكثِيرًا مَا يَقْرَأُ النَّاسُ بَيْنَ الرِّيَاءِ وَالْعُجْبِ فَالرِّيَاءُ مِنْ بَابِ الْإِشْرَاقِ بِالْخَلْقِ وَالْعُجْبُ مِنْ بَابِ الْإِشْرَاقِ بِالنَّفْسِ، وَهَذَا حَالُ الْمُسْتَكْبِرِ فَالْمُرَائِي لَا يُحَقِّقُ قَوْلَهُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] وَالْمُعْجَبُ لَا يُحَقِّقُ قَوْلَهُ: ﴿وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] فَمَنْ حَقَّقَ قَوْلَهُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] خَرَجَ عَنِ الرِّيَاءِ، وَمَنْ حَقَّقَ قَوْلَهُ: ﴿وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] خَرَجَ عَنِ الْإِعْجَابِ وَفِي الْحَدِيثِ الْمَعْرُوفِ: «ثَلَاثُ مُهْلِكَاتٍ: شُحٌّ مَطَاعٌ وَهَوًى مُتَّبَعٌ وَإِعْجَابُ الْمَرْءِ بِنَفْسِهِ»^(١). وَشَرٌّ مِنْ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مَنْ لَا تَكُونُ عِبَادَتُهُ لِلَّهِ وَلَا اسْتِعَانَتُهُ بِاللَّهِ بَلْ يَعْبُدُ غَيْرَهُ وَيَسْتَعِينُ غَيْرَهُ وَهَؤُلَاءِ الْمُشْرِكُونَ مِنَ الْوُجْهَيْنِ. اهـ

٥ مسألة: الحذر من ترك العمل الصالح؛ خوفاً من الرياء.

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في «مجموع الفتاوى» (١٧٥/٢٣):

وَمَنْ كَانَ لَهُ وَرْدٌ مَشْرُوعٌ مِنْ صَلَاةِ الضُّحَى أَوْ قِيَامِ لَيْلٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ يُصَلِّيهِ حَيْثُ كَانَ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَدَعَ وَرْدَهُ الْمَشْرُوعَ؛ لِأَجْلِ كَوْنِهِ بَيْنَ النَّاسِ إِذَا عَلِمَ اللَّهُ مِنْ قَلْبِهِ أَنَّهُ يَفْعَلُهُ سِرًّا لِلَّهِ مَعَ اجْتِهَادِهِ فِي سَلَامَتِهِ مِنَ الرِّيَاءِ وَمُفْسِدَاتِ الْإِخْلَاصِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْفُضَيْلُ بْنُ عِيَّاضٍ: تَرَكَ الْعَمَلَ لِأَجْلِ النَّاسِ رِيَاءٌ وَالْعَمَلَ لِأَجْلِ النَّاسِ شُرْكٌ. وَفِعْلُهُ فِي مَكَانِهِ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ مَعِيشَتُهُ الَّتِي يَسْتَعِينُ بِهَا عَلَى عِبَادَةِ اللَّهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَفْعَلَهُ حَيْثُ تَعَطَّلَ مَعِيشَتُهُ وَيَشْتَغِلَ قَلْبُهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ فَإِنْ

(١) أخرجه البزار (٦٤٩١، و٧٢٩٣)، والدولابي في الكني (٨٤٧)، والطبراني في «الأوسط»

(٥٤٥٢)، وغيرهم من حديث أنس رضي الله عنه، وهو حديث صحيح بشواهده. وانظر «الصحيحة»

(١٨٠٢).

الصَّلَاةَ كُلَّمَا كَانَتْ أَجْمَعَ لِلْقَلْبِ وَأَبْعَدَ مِنَ الْوَسْوَاسِ كَانَتْ أَكْمَلَ. وَمَنْ نَهَى عَنْ
أَمْرِ مَشْرُوعٍ بِمَجَرَّدِ زَعْمِهِ أَنَّ ذَلِكَ رِيَاءٌ فَتَهَيَّاهُ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهِهِ؛

أَحَدُهَا: أَنَّ الْأَعْمَالَ الْمَشْرُوعَةَ لَا يُنْهَى عَنْهَا خَوْفًا مِنَ الرِّيَاءِ بَلْ يُؤْمَرُ بِهَا
وَبِالْإِخْلَاصِ فِيهَا وَنَحْنُ إِذَا رَأَيْنَا مَنْ يَفْعَلُهَا أَقْرَبْنَا وَإِنْ جَرَمْنَا أَنَّهُ يَفْعَلُهَا رِيَاءً
فَالْمُتَأَفِّقُونَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿إِنَّ الْمُنْفِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا
قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (١٤٢) ❖

[النساء: ١٤٢] فَهَؤُلَاءِ كَانُوا النَّبِيَّ ﷺ وَالْمُسْلِمُونَ يُفَرِّقُونَهُمْ عَلَى مَا يُظْهِرُونَهُ مِنَ الدِّينِ
وَإِنْ كَانُوا مُرَائِينَ وَلَا يَنْهَوْنَهُمْ عَنِ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ الْفَسَادَ فِي تَرْكِ إِظْهَارِ الْمَشْرُوعِ
أَعْظَمُ مِنَ الْفَسَادِ فِي إِظْهَارِهِ رِيَاءً كَمَا أَنَّ فُسَادَ تَرْكِ إِظْهَارِ الْإِيمَانِ وَالصَّلَوَاتِ أَعْظَمُ
مِنَ الْفَسَادِ فِي إِظْهَارِ ذَلِكَ رِيَاءً؛ وَلِأَنَّ الْإِنْكَارَ إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى الْفَسَادِ فِي إِظْهَارِ ذَلِكَ
رِثَاءَ النَّاسِ.

الثَّانِي: لِأَنَّ الْإِنْكَارَ إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى مَا أَنْكَرْتَهُ الشَّرِيعَةُ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«إِنِّي لَمْ أَمُرْ أَنْ أُنْقَبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ، وَلَا أَنْ أَشُقَّ بَطُونَهُمْ؟» (١) وَقَدْ قَالَ عُمَرُ بْنُ
الْخَطَّابِ: مَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا أَحْبَبْنَاهُ، وَوَالَيْنَاهُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ سِرِّيرَتُهُ بِخِلَافِ
ذَلِكَ. وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا شَرًّا أَبْغَضْنَاهُ عَلَيْهِ وَإِنْ زَعَمَ أَنَّ سِرِّيرَتَهُ صَالِحَةٌ (٢).

الثَّلَاثُ: أَنَّ تَسْوِيعَ مِثْلِ هَذَا يُفْضِي إِلَى أَنَّ أَهْلَ الشُّرْكِ وَالْفَسَادِ يُنْكِرُونَ عَلَى
أَهْلِ الْخَيْرِ وَالدِّينِ إِذَا رَأَوْا مَنْ يُظْهِرُ أَمْرًا مَشْرُوعًا مَسْنُونًا قَالُوا: هَذَا مِرَاءٌ فَيَتْرَكُ أَهْلُ
الصَّدَقِ وَالْإِخْلَاصِ إِظْهَارَ الْأُمُورِ الْمَشْرُوعَةِ حَذَرًا مِنْ لَمَزِهِمْ وَذَمِّهِمْ فَيَتَعَطَّلُ
الْخَيْرُ وَيَبْقَى لِأَهْلِ الشُّرْكِ شَوْكَةٌ يُظْهِرُونَ الشَّرَّ وَلَا أَحَدٌ يُنْكِرُ عَلَيْهِمْ وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ
الْمَفَاسِدِ.

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٢٦٤١).

الرابع: أَنَّ مِثْلَ هَذَا مِنْ شَعَائِرِ الْمُتَافِقِينَ وَهُوَ يَطْعَنُ عَلَى مَنْ يُظْهِرُ الْأَعْمَالَ الْمَشْرُوعَةَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جَهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٧٩]، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا حَضَّ عَلَى الْإِنْفَاقِ عَامَ تَبُوكَ جَاءَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ بِصُرَّةٍ كَادَتْ يَدُهُ تَعْجِزُ مِنْ حَمْلِهَا فَقَالُوا: هَذَا مِرَاءٌ وَجَاءَ بَعْضُهُمْ بِصَاعٍ فَقَالُوا: لَقَدْ كَانَ اللَّهُ غَنِيًّا عَنْ صَاعٍ فَلَانِ فَلَمَزُوا هَذَا وَهَذَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ ذَلِكَ^(١). وَصَارَ عِبْرَةً فِيمَنْ يَلْمِزُ الْمُؤْمِنِينَ الْمُطِيعِينَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

﴿٦﴾ **تفسير قوله تعالى:** ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾ [هود: ١٥]....

إلى قوله: ﴿وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبِطُلَّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ﴿١٦﴾

[هود: ١٦].

قال الإمام ابن القيم **رحمته الله** في "عدة الصابرين" (ص ١٦٣):

وقد أشكل فهم هذه الآية على كثير من الناس حيث فهموا منها أن من كان له إرادة في الدنيا وزينتها؛ فله هذا الوعيد، ثم اختلفوا في معناها: فقالت طائفة منهم ابن عباس: من كان يريد تعجيل الدنيا؛ فلا يؤمن بالبعث، ولا بالثواب ولا بالعقاب^(٢). قالوا: والآية في الكفار خاصة على قول ابن عباس. وقال قتادة: من كانت الدنيا همه وسدمه ونيته وطلبه؛ جازاه الله في الدنيا بحسناته، ثم يفضي إلى الآخرة وليس له حسنة يجازى بها. وأما المؤمن فيجزى في الدنيا بحسناته ويثاب عليها في الآخرة.

(١) أخرجه البخاري برقم (١٤١٥)، ومسلم (١٠١٨) عن أبي مسعود الأنصاري **رضي الله عنه**.

(٢) لم أجده عن ابن عباس **رضي الله عنه**، وأخرجه ابن أبي حاتم عن أنس بإسناد صحيح، قال: حدثنا أبي، ثنا موسى بن إسماعيل، ثنا حماد بن سلمة، عن قتادة، عن أنس بن مالك في قوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾ قال: نزلت في اليهود والنصارى.

قال هؤلاء: فالآية في الكفار بدليل قوله: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّكَارُ وَحَبِطَ مَا صَبَّغُوا فِيهَا وَبَطِلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٦] قالوا: المؤمن

من يريد الدنيا والآخرة؛ فأما من كانت إرادته مقصورة على الدنيا فليس بمؤمن.

وقال ابن عباس رضي الله عنهما في رواية أبي صالح عنه: نزلت في أهل القبلة ^(١). قال مجاهد هم أهل الرياء وقال الضحاك: من عمل صالحاً من أهل الإيمان من غير تقوى عجل له ثواب عمله في الدنيا. واختار الفراء هذا القول وقال: من أراد بعمله من أهل القبلة ثواب الدنيا عجل له ثوابه ولم يبخس. وهذا القول أرجح ومعنى الآية على هذا من كان يريد بعمله الحياة الدنيا وزيتها وهذا لا يكون مؤمناً بالآخرة فإن العاصي والفاسق ولو بالغا في المعصية والفسق؛ فإيماهما يحملهما على أن يعمل أعمال البر لله فيريدان بأعمال البر وجه الله وإن عملا بمعصيته.

فأما من لم يرد بعمله وجه الله وإنما أراد به الدنيا وزيتها؛ فهذا لا يدخل في دائرة أهل الإيمان، وهذا هو الذي فهمه معاوية من الآية واستشهد بها على حديث أبي هريرة الذي رواه مسلم في **”صحيحه“** ^(٢) في الثلاثة الذين هم أول من تسعر بهم النار يوم القيامة: القارئ الذي قرأ القرآن؛ ليقال فلان قارئ، والمتصدق الذي أنفق أمواله ليقال: فلان جواد، والغازي الذي قتل في الجهاد؛ ليقال هو جريء.

وكما أن خيار خلق الله هم النبيون والصديقون والشهداء والصالحون؛ فشرار الخلق من تشبه بهم، وليس منهم؛ فمن تشبه بأهل الصدق والاخلاص وهو وراء كمن تشبه بالأنبياء وهو كاذب.

ويدل على صحة هذا القول في الآية قوله تعالى: ﴿نُوفٍ إِلَيْهِمْ أَعْمَلُهُمْ فِيهَا﴾، وذلك على أنها في قوم لهم أعمال لم يريدوا بها وجه الله، وإنما أرادوا بها الدنيا، ولها عملوا فوفاهم الله ثواب أعمالهم فيها من غير بخس، وأفضوا إلى الآخرة بغير عمل

(١) أخرجه بمعناه ابن جرير، وابن أبي حاتم بسلسلة العوفيين المشهورة بالضعف.

(٢) أخرجه مسلم برقم (١٩٠٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

يستحقون عليه الثواب، وهذا لا يقع ممن يؤمن بالآخرة إلا كما يقع منه كبائر الأعمال وقوعا عارضا يتوب منه ويراجع التوحيد.

وقال ابن الأنباري: فعلى هذا القول، المعنى: في قوم من أهل الاسلام يعملون العمل الحسن؛ لتستقيم به دنياهم غير متفكرين في الآخرة وما ينقلبون اليه فهؤلاء يجعل لهم جزاء حسناتهم في الدنيا، فإذا جاءت الآخرة كان جزاؤهم عليها النار اذ لم يريدوا بها وجه الله، ولم يقصدوا التماس ثوابه وأجره.

ثم أورد صاحب هذا القول على أنفسهم سؤالاً، قالوا: فإن قيل الآية الثانية على هذا القول توجب تخليد المؤمن المريد بعمله الدنيا في النار؟

وأجابوا عنه بأن ظاهر الآية يدل على أن من رأى بعمله، ولم يلتمس به ثواب الآخرة بل كانت نيته الدنيا فإن الله يبطل إيمانه عند الموافاة فلا يوافي ربه بالإيمان قالوا: ويدل عليه قوله: ﴿وَحِطَّ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ﴿١٦﴾ [هود: ١٦]، وهذا يتناول أصل الإيمان وفروعه.

وأجابت فرقة أخرى: بأن الآية لا تقتضي الخلود الأبدي في النار، وإنما تقتضي أن الذي يستحقونه في الآخرة النار، وأنهم ليس لهم عمل صالح يرجون به النجاة فإذا كان مع أحدهم عمود التوحيد؛ فإنه يخرج به من النار مع من يخرج من أصحاب الكبائر الموحدين، وهذا هو جواب ابن الأنباري، وغيره.

والآية بحمد الله لا إشكال فيها، والله سبحانه ذكر جزاء من يريد بعمله الحياة الدنيا وزينتها، وهو النار، وأخبر بحبوط عمله وبطلانه؛ فإذا أحبط ما ينجو به وبطل لم يبق معه ما ينجيه؛ فإن كان معه إيمان لم يرد به الدنيا وزينتها، بل أراد الله به والدار الآخرة، لم يدخل هذا الإيمان في العمل الذي حبط وبطل، وأنجاه إيمانه من الخلود في النار، وإن دخلها بحبوط عمله الذي به النجاة المطلقة.

والإيمان إيمانان: إيمان يمنع من دخول النار، وهو الإيمان الباعث على أن تكون الأعمال لله يبتغى بها وجهه وثوابه. وإيمان يمنع الخلود في النار وإن كان مع

المرائي شيءٌ منه وإلا كان من أهل الخلود؛ فالآية لها حكم نظائرها من آيات الوعيد، والله الموفق، وذلك قوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾ [الشورى: ٢٠]، ومنه قوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا﴾ [الإسراء: ١٨].

فهذه ثلاث مواضع من القرآن يشبه بعضها بعضا ويصدق بعضها بعضا وتجتمع على معنى واحد، وهو أن من كانت الدنيا مراده، ولها يعمل في غاية سعيه لم يكن له في الآخرة نصيب، ومن كانت الآخرة مراده ولها عمل وهي غاية سعيه فهي له.

بقي أن يقال: فما حكم من يريد الدنيا والآخرة فإنه داخل تحت حكم الإرادتين فبأيهما يلحق؟

قيل: من هاهنا نشأ الإشكال، وظن من ظن من المفسرين أن الآية في حق الكافر فإنه هو الذى يريد الدنيا دون الآخرة، وهذا غير لازم طردا ولا عكسا فإن بعض الكفار قد يريد الآخرة وبعض المسلمين قد لا يكون مراده إلا الدنيا، والله تعالى قد علق السعادة بإرادة الآخرة، والشقاوة بإرادة الدنيا؛ فإذا تجردت الإرادتان تجرد موجبهما ومقتضاهما وإن اجتمعتا فحكم اجتماعهما حكم اجتماع البر والفجور والطاعة والمعصية والإيمان والشرك في العبد، وقد قال تعالى لخير الخلق بعد الرسل ﴿مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾، وهذا خطاب للذين شهدوا معه الواقعة، ولم يكن فيهم منافق، ولهذا قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: ما شعرت أن أحد أصحاب رسول الله ﷺ يريد الدنيا حتى كان يوم أحد ونزلت هذه الآية ^(١).

(١) أخرجه ابن جرير الطبري، وابن أبي حاتم في تفسير الآية المذكورة من طرق متعددة، وهو أثر صحيح بطرقة.

والذين أريدوا في هذه الآية هم الذين أدخلوا مركزهم الذي أمرهم رسول الله بحفظه وهم من خيار المسلمين، ولكن هذه إرادة عارضة حملتهم على ترك المركز والإقبال على كسب الغنائم بخلاف من كان مراده بعمله الدنيا وعاجلها؛ فهذه الإرادة لون وإرادة هؤلاء لون.

وها هنا أمر يجب التنبيه له وهو أنه لا يمكن إرادة الدنيا وعاجلها بأعمال البر دون الآخرة مع الإيمان بالله ورسوله ولقائه أبداً؛ فإن الإيمان بالله والدار الآخرة يستلزم إرادة العبد لرحمة الله والدار الآخرة بأعماله فحيث كان مراده بها الدنيا فهذا لا يجمع الإيمان أبداً، وإن جامع الإقرار والعلم؛ فالإيمان وراء ذلك والإقرار والمعرفة حاصلان لمن شهد الله سبحانه له بالكفر مع هذه المعرفة كفرعون وثمود واليهود الذين شاهدوا رسول الله وعرفوه كما عرفوا أبناءهم، وهم من أكفر الخلق بإرادة الدنيا وعاجلها، فالأعمال قد تجماع هذه المعرفة والعلم، ولكن الإيمان الذي هو وراء ذلك لا بد أن يريد صاحبه بأعماله الله والدار الآخرة، والله المستعان. اهـ

قال الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب **رحمته الله** كما في **”مجموع مؤلفاته“** (١٢٠/٥ - ١٢٣):

وقد ذكر عن السلف من أهل العلم فيها -يعني الآية المتقدمة- أنواع مما يفعل الناس اليوم ولا يعرفون معناه:

النوع الأول: من ذلك العمل الصالح الذي يفعل كثير من الناس ابتغاء وجه الله، من صدقة وصلاة وإحسان إلى الناس، ونحو ذلك، وكذلك ترك ظلم أو كلام في عرض، ونحو ذلك مما يفعله الإنسان أو يتركه خالصاً لله، لكنه لا يريد ثوابه في الآخرة، إنما يريد أن الله يجازيه بحفظ ماله وتنميته، وحفظ أهله وعياله وإدامة النعمة عليهم ونحو ذلك، ولا همة له في طلب الجنة ولا الهرب من النار، فهذا

يعطى ثواب عمله في الدنيا، وليس له في الآخرة نصيب، وهذا النوع ذكر عن ابن عباس في تفسير الآية.

وقد غلط بعض مشايخنا بسبب عبارة في **”شرح الإقناع“** في أول باب النية، لما قسم الإخلاص مراتب، وذكر هذا منها ظن أنه يسميه إخلاصاً مدحاً له وليس كذلك، وإنما أراد أنه لا يسمى رياء، وإلا فهو عمل حابط في الآخرة.

والنوع الثاني: وهو أكبر من الأول وأخوف، وهو الذي ذكر مجاهد أن الآية نزلت فيه، وهو أن يعمل أعمالاً صالحة ونيته رياء الناس، لا طلب ثواب الآخرة، وهو يظهر أنه أراد وجه الله وإنما صلى أو صام أو تصدق أو طلب العلم لأجل أن الناس يمدحونه ويجل في أعينهم، فإن الجاه من أعظم أنواع الدنيا. ولما ذكر لمعاوية حديث أبي هريرة في الثلاثة الذين هم أول من تسعر بهم النار وهم: الذي تعلم العلم ليقال عالم حتى قيل، وتصدق ليقال جواد، وجاهد ليقال شجاع، بكى معاوية بكاء شديداً، ثم قرأ هذه الآية.

النوع الثالث: أن يعمل الأعمال الصالحة ومقصده بها مالا، مثل أن يحج لمال يأخذه لا لله، أو مهاجر لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها، أو يجاهد لأجل المغنم، فقد ذكر هذا النوع أيضاً في تفسير هذه الآية كما في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم، تعس عبد الخميصة»^(١) إلخ. وكما يتعلم العلم لأجل مدرسة أهله أو مكسبهم أو رياستهم، أو يقرأ القرآن ويواظب على الصلاة لأجل وظيفة المسجد كما هو واقع كثيراً. وهؤلاء أعقل من الذين قبلهم، لأنهم عملوا لمصلحة يحصلونها، والذين قبلهم عملوا لأجل المدح والجلالة في أعين الناس ولا يحصل لهم طائل. والنوع الأول أعقل من هؤلاء كلهم، لأنهم عملوا لله وحده لا شريك له، لكن لم يطلبوا منه الخير العظيم وهو الجنة، ولم يهربوا من الشر العظيم وهو العذاب في الآخرة.

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٨٨٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

النوع الرابع: أن يعمل الإنسان بطاعة الله مخلصاً في ذلك لله وحده لا شريك له، لكنه على عمل يكفره كُفراً يخرجُه عن الإسلام، مثل اليهود والنصارى إذا عبدوا الله، وتصدقوا أو صاموا ابتغاء وجه الله والدار الآخرة، ومثل كثير من هذه الأمة الذين فيهم شرك أكبر أو كفر أكبر يخرجهم عن الإسلام بالكلية إذا أطاعوا الله طاعة خالصة يريدون بها ثواب الله في الدار الآخرة، لكنهم على أعمال تخرجهم من الإسلام وتمنع قبول أعمالهم؛ فهذا النوع أيضاً قد ذكر في الآية عن أنس بن مالك^(١) وغيره. وكان السلف يخافون منه كما قال بعضهم: لو أعلم أن الله تقبل مني سجدة واحدة لتمنيت الموت؛ لأن الله يقول: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧]. فهذا قصد وجه الله والدار الآخرة، لكن فيه من حب الدنيا والرياسة والمال ما حمله على ترك كثير من أمر الله ورسوله أو أكثره، فصارت الدنيا أكبر قصده؛ فلذلك قيل قصد الدنيا، وصار ذلك القليل كأنه لم يكن كقوله ﷺ «صل فإنك لم تصل»، والأول أطاع الله ابتغاء وجهه، لكن أراد من الله الثواب في الدنيا، وخاف على الحظ والعيال مثل ما يقول الفسقة، فصح أن يقال: قصد الدنيا. والثاني والثالث واضح.

لكن بقي أن يقال: إذا عمل الرجل الصلوات الخمس والزكاة والصوم والحج ابتغاء وجه الله طالبا ثواب الآخرة، ثم بعد ذلك عمل أعمالاً كثيرة أو قليلة قاصداً بها الدنيا، مثل أن يحج فرضه لله، ثم يحج بعده لأجل الدنيا كما هو الواقع كثيراً. **فالجواب** أن هذا عمل للدنيا والآخرة، ولا ندري ما يفعل الله في خلقه، والظاهر أن الحسنات والسيئات تدافعا، وهو لما غلب عليه منهما. وقد قال بعضهم: أن القرآن كثيراً ما يذكر أهل الجنة الخالص وأهل النار الخالص، ويسكت

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسير الآية: قال: حدثنا أبي، ثنا موسى بن إسماعيل، ثنا حماد بن سلمة، عن قتادة، عن أنس بن مالك في قوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾ قال: نزلت في اليهود والنصارى. وهذا إسنادٌ صحيحٌ، رجاله ثقات.

عن صاحب الشائبتين، وهو هذا وأمثاله، ولهذا خاف السلف من حبوط الأعمال، وأما الفرق بين الحبوط والبطلان؛ فلا أعلم بينهما فرقا بينا، والله أعلم. اهـ

﴿٧﴾ شرح قوله ﷺ: «تعس عبد الدينار...»

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام ﷺ: كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٨٠/١٠):

وَلِهَذَا كَانَ الشَّرْكُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ أَخْفَى مِنْ دَيْبِ النَّمْلِ. وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «تَعَسَ عَبْدُ الدَّرْهِمِ تَعَسَ عَبْدُ الدِّينَارِ تَعَسَ عَبْدُ الْقَطِيفَةِ تَعَسَ عَبْدُ الْخَمِصَةِ تَعَسَ وَانْتَكَسَ وَإِذَا شَيْكَ فَلَا انْتَقَشَ إِنْ أُعْطِيَ رِضْيَ وَإِنْ مُنِعَ سَخِطَ»^(١). فَسَمَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ الدَّرْهِمِ وَعَبْدَ الدِّينَارِ وَعَبْدَ الْقَطِيفَةِ وَعَبْدَ الْخَمِصَةِ. وَذَكَرَ مَا فِيهِ دُعَاءٌ وَخَبَرٌ وَهُوَ قَوْلُهُ: «تَعَسَ وَانْتَكَسَ وَإِذَا شَيْكَ فَلَا انْتَقَشَ» وَالنَّقْشُ إِخْرَاجُ الشَّوْكَةِ مِنَ الرَّجْلِ وَالْمِنْقَاشُ مَا يُخْرَجُ بِهِ الشَّوْكَةُ وَهَذِهِ حَالٌ مَنْ إِذَا أَصَابَهُ شَرٌّ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ وَلَمْ يُفْلِحْ لِكَوْنِهِ تَعَسَ وَانْتَكَسَ فَلَا نَالَ الْمَطْلُوبَ وَلَا خَلَصَ مِنَ الْمَكْرُوهِ، وَهَذِهِ حَالٌ مَنْ عَبْدَ الْمَالِ، وَقَدْ وَصَفَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ «إِذَا أُعْطِيَ رِضْيَ وَإِذَا مُنِعَ سَخِطَ» كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ [التوبة: ٥٨]، فَرِضَاهُمْ لِغَيْرِ اللَّهِ وَسَخَطُهُمْ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَهَكَذَا حَالٌ مَنْ كَانَ مُتَعَلِّقًا بِرِئَاسَةٍ أَوْ بِصُورَةٍ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ أَهْوَاءِ نَفْسِهِ إِنْ حَصَلَ لَهُ رِضْيَ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ سَخِطَ، فَهَذَا عَبْدٌ مَا يَهْوَاهُ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ رَقِيقٌ لَهُ إِذِ الرِّقُّ وَالْعُبُودِيَّةُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ رِقُّ الْقَلْبِ وَعُبُودِيَّتُهُ؛ فَمَا اسْتَرَقَّ الْقَلْبَ وَاسْتَعْبَدَهُ فَهُوَ عَبْدُهُ.

وَلِهَذَا يُقَالُ:

الْعَبْدُ حُرٌّ مَا قَنِعَ وَالْحُرُّ عَبْدٌ مَا طَمِعَ

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٨٨٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وَقَالَ الْقَائِلُ:

أَطَعْتُ مَظَامِعِي فَأَسْتَعْبَدْتَنِي وَلَوْ أَنِّي قَنَعْتُ لَكُنْتُ حُرًّا

وَيُقَالُ: الطَّمَعُ غُلٌّ فِي الْعُنُقِ قَيْدٌ فِي الرَّجْلِ فَإِذَا زَالَ الْغُلُّ مِنَ الْعُنُقِ زَالَ الْقَيْدُ مِنَ الرَّجْلِ. وَيُرْوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: الطَّمَعُ فَقْرٌ وَالْيَأْسُ غِنَى وَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا يَأْسَ مِنْ شَيْءٍ اسْتَعْنَى عَنْهُ ^(١).

وَهَذَا أَمْرٌ يَجِدُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ نَفْسِهِ؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ الَّذِي يَأْسُ مِنْهُ لَا يَطْلُبُهُ وَلَا يَطْمَعُ بِهِ وَلَا يَبْقَى قَلْبُهُ فَقِيرًا إِلَيْهِ، وَلَا إِلَى مَنْ يَفْعَلُهُ، وَأَمَّا إِذَا طَمَعَ فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ وَرَجَاهُ تَعَلَّقَ قَلْبُهُ بِهِ؛ فَصَارَ فَقِيرًا إِلَى حُصُولِهِ؛ وَإِلَى مَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ سَبَبٌ فِي حُصُولِهِ، وَهَذَا فِي الْمَالِ وَالْجَاهِ وَالصُّورِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. قَالَ الْخَلِيلُ رحمته الله: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ ۖ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ١٧]. فَالْعَبْدُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ رِزْقٍ، وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى ذَلِكَ، فَإِذَا طَلَبَ رِزْقَهُ مِنَ اللَّهِ صَارَ عَبْدًا لِلَّهِ فَقِيرًا إِلَيْهِ، وَإِنْ طَلَبَهُ مِنْ مَخْلُوقٍ صَارَ عَبْدًا لِذَلِكَ الْمَخْلُوقِ فَقِيرًا إِلَيْهِ. اهـ.

(١) أثر ثابت: أخرجه أحمد في "الزهد" (٦١٩)، ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" (٥٠/١) عن أبي معاوية، ووكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: قال عمر رضي الله عنه... فذكره. قال أبو نعيم: رواه ابن وهب، عن الثوري، عن هشام، عن أبيه، عن زبيد بن الصلت، عن عمر رضي الله عنه.

وأخرجه أيضًا ابن المبارك (٩٩٨)، من طريق أبي معاوية به. وأخرجه عمر بن شبة في "تاريخ المدينة" (٧٦٧/٢)، عن يحيى بن سعيد، عن هشام بن عروة به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ لأن عروة لم يدرك عمر رضي الله عنه؛ فهو منقطع. وإن ثبتت الوساطة التي عند ابن وهب، أعني: زيادة (زبيد بن الصلت) فالأثر صحيح؛ لأنه ثقة. وإن لم تثبت هذه الزيادة فالأثر حسن بالطريق التي تليها:

فقد أخرجه ابن وهب في الجامع برقم (٤١٨) قال: وأخبرني مسلم بن خالد، عن إسماعيل بن أمية، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: «إِنَّ الْيَأْسَ غِنَى، وَإِنَّ الطَّمَعَ فَقْرٌ حَاضِرٌ، وَإِنَّ الْعَزْلَةَ رَاحَةٌ مِنْ خِلَاطِ السُّوءِ». وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعف مسلم بن خالد، ولأن إسماعيل بن أمية لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (١٨٩/١٠):

وَهَكَذَا أَيْضًا طَالِبُ الْمَالِ فَإِنْ ذَلِكَ يَسْتَعْبِدُهُ وَيَسْتَرْقِيهِ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ نَوَعَانٍ مِنْهَا مَا يَحْتَاجُ الْعَبْدُ إِلَيْهِ كَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ وَمَسْكِنِهِ وَمَنْكَحِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. فَهَذَا يَطْلُبُهُ مِنَ اللَّهِ وَيَرْغَبُ إِلَيْهِ فِيهِ فَيَكُونُ الْمَالُ عِنْدَهُ يَسْتَعْمِلُهُ فِي حَاجَتِهِ بِمَنْزِلَةِ حِمَارِهِ الَّذِي يَرْكَبُهُ وَبَسَاطَةِ الَّذِي يَجْلِسُ عَلَيْهِ؛ بَلْ بِمَنْزِلَةِ الْكَئِيفِ الَّذِي يَقْضِي فِيهِ حَاجَتَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَعْبِدَهُ فَيَكُونُ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا؛ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا.

وَمِنْهَا مَا لَا يَحْتَاجُ الْعَبْدُ إِلَيْهِ فَهَذِهِ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُعَلِّقَ قَلْبَهُ بِهَا؛ فَإِذَا تَعَلَّقَ قَلْبُهُ بِهَا صَارَ مُسْتَعْبِدًا لَهَا؛ وَرَبَّمَا صَارَ مُعْتَمِدًا عَلَى غَيْرِ اللَّهِ فَلَا يَبْقَى مَعَهُ حَقِيقَةُ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ وَلَا حَقِيقَةُ التَّوَكُّلِ عَلَيْهِ؛ بَلْ فِيهِ شُعْبَةٌ مِنَ الْعِبَادَةِ لِغَيْرِ اللَّهِ وَشُعْبَةٌ مِنَ التَّوَكُّلِ عَلَى غَيْرِ اللَّهِ وَهَذَا مِنْ أَحَقِّ النَّاسِ بِقَوْلِهِ رحمته الله: «تَعَسَّ عَبْدُ الدَّرْهِمِ تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ؛ تَعَسَّ عَبْدُ الْقَطِيفَةِ؛ تَعَسَّ عَبْدُ الْخَمِيصَةِ»^(١) وَهَذَا هُوَ عَبْدُ هَذِهِ الْأُمُورِ وَلَوْ طَلَبَهَا مِنَ اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ إِذَا أَعْطَاهُ إِيَّاهَا رَضِيَ؛ وَإِذَا مَنَعَهُ إِيَّاهَا سَخِطَ، وَإِنَّمَا عَبْدُ اللَّهِ مَنْ يُرْضِيهِ مَا يُرْضِي اللَّهَ؛ وَيُسَخِطُهُ مَا يُسَخِطُ اللَّهَ؛ وَيُحِبُّ مَا أَحَبَّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَيُبْغِضُ مَا أَبْغَضَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؛ وَيُؤَالِي أَوْلِيَاءَ اللَّهِ وَيُعَادِي أَعْدَاءَ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا هُوَ الَّذِي اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ. كَمَا فِي الْحَدِيثِ «مَنْ أَحَبَّ لِلَّهِ وَأَبْغَضَ لِلَّهِ وَأَعْطَى لِلَّهِ وَمَنَعَ لِلَّهِ فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ»^(٢) وَقَالَ: «أَوْثَقُ عَرَى الْإِيمَانِ الْحُبُّ فِي اللَّهِ؛ وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ»^(٣). وَفِي الصَّحِيحِ عَنْهُ رحمته الله قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا وَمَنْ كَانَ يُحِبُّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ وَمَنْ كَانَ

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٨٨٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٨١) عن أبي أمامة رضي الله عنه بإسناد حسن.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في "المسند" كما في "إتحاف الخيرة المهرة" (٩٣) عن البراء بن عازب رضي الله عنه، وأخرجه الطيالسي (٣٧٨) عن ابن مسعود رضي الله عنه، وهو حديث حسن.

يَكْرَهُ أَنْ يَرْجَعَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ»^(١) فَهَذَا وَافَقَ رَبَّهُ فِيمَا يُحِبُّهُ وَمَا يَكْرَهُهُ فَكَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَحَبَّ الْمَخْلُوقَ لِلَّهِ لَا لِعَرَضٍ آخَرَ؛ فَكَانَ هَذَا مِنْ تَمَامِ حُبِّهِ لِلَّهِ فَإِنْ مَحَبَّةَ مَحْبُوبٍ الْمَحْبُوبِ مِنْ تَمَامِ مَحَبَّةِ الْمَحْبُوبِ. اهـ

وقال **رحمته الله** كما في «جامع المسائل» (٢/ ٢٦١):

والمحبة وإن كانت جنسًا تحته أنواع فالمحجوبات المعظمة لغير الله قد أثبت الشارع فيها اسم التَّعَبُّدِ كَقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «تَعَسَ عَبْدُ الدَّرْهِمِ، تَعَسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعَسَ عَبْدُ الْقُطَيْفَةِ، تَعَسَ عَبْدُ الْخَمِيصَةِ، تَعَسَ وَانْتَكَسَ، وَإِذَا شَيْكَ فَلَا انْتَقَشَ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ مَنَعَ سَخَطَ»^(٢). فَسُمِّيَ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةَ الَّذِينَ إِنْ أُعْطُوا رَضُوا وَإِنْ مَنَعُوا سَخَطُوا لِأَنَّهَا مَحَبَّتُهُمْ وَمَرَادُهُمْ: عِبَادًا لَهَا حَيْثُ قَالَ: عَبْدُ الدَّرْهِمِ وَعَبْدُ الدِّينَارِ وَعَبْدُ الْقُطَيْفَةِ وَعَبْدُ الْخَمِيصَةِ. اهـ

قال الامام ابن القيم **رحمته الله** كما في «إغاثة اللهفان» (٢/ ١٤٩):

فإن المحجوبات لغير الله قد أثبت الشارع فيها اسم التعبد كقوله **رحمته الله** في الحديث الصحيح: «تَعَسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعَسَ عَبْدُ الدَّرْهِمِ، تَعَسَ عَبْدُ الْقُطَيْفَةِ، تَعَسَ عَبْدُ الْخَمِيصَةِ، تَعَسَ وَانْتَكَسَ، وَإِذَا شَيْكَ فَلَا انْتَقَشَ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ مَنَعَ سَخَطَ» رواه البخاري. فسمى هؤلاء الذين إِنْ أُعْطُوا رَضُوا وَإِنْ مَنَعُوا سَخَطُوا عبيدا لهذه الأشياء لانتهاء محبتهم ورضاهم ورغبتهم إليها؛ فإذا شغف الإنسان بمحبة صورة لغير الله بحيث يرضيه وصوله إليها وظفره بها، ويسخطه فوات ذلك كان فيه من التعبد لها بقدر ذلك. اهـ

(١) أخرجه البخاري (١٦)، ومسلم (٤٣) عن أنس **رحمته الله**.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٢٨٨٧) عن أبي هريرة **رحمته الله**.

وقال الإمام العثيمين رحمته الله كما في "مجموع فتاواه" (٣٢٥ / ٩):

فالشرك أمره عظيم جدًا، ونحن نحذر إخواننا المسلمين مما هم عليه الآن من الانكباب العظيم على الدنيا حتى غفلوا عما خلقوا له، واشتغلوا بما خلق لهم؛ فعامة الناس الآن تجدهم مشتغلين بالدنيا، وليس في أفكارهم إلا الدنيا قائمين وقاعدين ونائمين ومستيقظين، وهذا في الحقيقة نوع من الشرك؛ لأنه يوجب الغفلة عن الله عز وجل، ولهذا سمي النبي ﷺ من فعل ذلك عبدًا لما تعبد له، فقال: «تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم، تعس عبد الخميصة، تعس عبد الخميعة»، ولو أقبل العبد على الله بقلبه وجوارحه؛ لحصل ما قدر له من الدنيا؛ فالدنيا وسيلة وليست غاية، وتعس من جعلها غاية، كيف تجعلها غاية، وأنت لا تدري مقامك فيها؟! وكيف تجعلها غاية وسرورها مصحوب بالأحزان؛ كما قال الشاعر:

فيوم علينا ويوم لنا ويوم نُسَاء ويوم نُسر

فالحاصل: أن النبي ﷺ بعث لتحقيق عبادة الله، ولهذا كان حريصًا على سد كل الأبواب التي تؤدي إلى الشرك. اهـ



فهرس المحتويات

- ٩ تعريف الإيمان والإسلام.
- ١٠ دين الإسلام هو دين الأنبياء أجمعين.
- ١٢ دعوة النبي ﷺ وشريعته ناسخة لكل شريعة قبلها، ولا يقبل الله غيرها.
- ١٤ وسطية هذه الأمة في دينها على سائر الأمم.
- لا يحكم بالإسلام لمن لم ينطق بالشهادتين، ومن كان ممن ينطقها وكفره بغيرها لم
- ١٧ يحكم بإسلامه بمجرد نطقها حتى يتبرأ من الكفر الموجود عنده .
- وجوب الكف عمن قال: لا إله إلا الله حتى ينظر في حاله، ومثل ذلك لو قال:
- ١٩ أسلمت أو آمنت.
- ٢٠ من لم يأت بالشهادتين بشروطها لم تنفعه عند الله.
- ٢٠ لماذا لم يقتل النبي ﷺ أسامة بقتله الرجل الذي أسلم مع أنه أنكر عليه قتله؟
- ٢٣ من أقر للنبي ﷺ بالنبوة أو الصدق ولم يتلفظ بالشهادتين فليس بمسلم.
- ٢٣ من أقر بشيء من أركان الإسلام مما ليس هو في دينه فهل يحكم بإسلامه؟
- ٢٤ الإتيان بالشهادتين بالعجمية.
- ٢٥ هل يحكم للكافر الذي رؤي يصلي بالإسلام؟
- ٢٦ الأخرس يكفي في حقه الإشارة المفهمة.

- ٢٧ التفريق بين الإسلام والإيمان.
- ٣٢ حديث جبريل فيه مراتب الدين.
- ٣٤ لماذا اقتصر في الحديث على خمسة واجبات مع أن في الإسلام واجبات أخرى؟ ..
- ٣٤ هل يطلق على المنافقين مسلمين؟ ..
- ٣٤ من كان فيه نفاق عملي، هل يطلق عليه اسم الإسلام؟ ..
- ٣٥ هل يدخل المنافق وصاحب الكبيرة في خطاب الشرع: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾؟ ..
- بيان قول الله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَّنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ
- الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤].....
- ٣٦ تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٣٥) فَمَا وَحَدَّنَا فِيهَا غَيْرَ بَتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ
- ٤١ ﴿٣٦﴾ ..
- ٤٢ مسألة: حكم تارك الصلاة تكاسلا.....
- ٤٩ من ترك الصلاة وأبى أن يصلي حتى عرض على السيف وقتل: ..
- ٥١ هل يُقتل تارك الصلاة تكاسلا؟ ..
- ٥٢ مسألة: مانع الزكاة بخلا.....
- ٥٣ مسألة: ماذا يصنع الإمام بمن منعها بخلا؟.....
- الحكم في من جحد شيئاً من أركان الإسلام أو ما هو معلوم من الدين بالضرورة.
- ٥٤
- ٥٥ الحكم فيمن ترك شيئاً من أركان الإسلام بدون جحود.....
- ٥٦ مسألة: وهل يقتل تارك صوم رمضان والحج؟ ..

- الحكم في الطائفة الممتنعة عن بعض شعائر الإسلام الظاهرة أو الباطنة المعلومة. ٥٩
- بيان معنى الإحسان المذكور في حديث جبريل..... ٦٠
- تَوْحِيدُ الْأَلُوْهِيَّةِ: ٦٢
- فائدة: أول من قسم التوحيد إلى هذه الثلاثة الأقسام..... ٦٣
- فائدة: توحيد المتابعة..... ٦٥
- توحيد الربوبية يستلزم توحيد الإلهية، وتوحيد الإلهية يتضمن توحيد الربوبية.. ٦٥
- خلق الله الخلق من أجل عبادته. ٦٧
- تعريف العبادة وبيان حقيقتها..... ٦٩
- فلاح العبد وإرضاءه لربه بتحقيقه العبادة لله، والتوكل عليه. ٧٠
- لا تقبل العبادة لله عز وجل إلا بشرطين. ٧٣
- أقسام الناس من حيث الإخلاص والمتابعة:..... ٧٥
- بيان طريقة أهل السنة والجماعة في المقصود من العبادة وحكمتها ومنفعتاتها..... ٧٧
- ما هو الجمع بين حديث معاذ الذي في الباب وبين ما تواتر من النصوص من دخول بعض عصاة الموحدين النار ثم خروجهم منها؟ ٨٦
- مسألة: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾
- [النساء: ٤٨]، المراد بها فيمن لم يتب..... ٩٥
- مسألة قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾
- [النساء: ٤٨]، هل يدخل في هذه الآية الشرك الأصغر؟ ٩٧
- مسألة: هل يطلق على الذنوب شركاً؟..... ١٠١

- مسألة: تقسيم الشرك إلى أكبر وأصغر..... ١٠١
- فائدة:..... ١٠٢
- ما هو الجمع بين الأحاديث التي فيها أنه لا يدخل الجنة من ارتكب بعض الكبائر، مع ما هو معلوم من أن جميع المؤمنين يدخلون الجنة؟..... ١٠٣
- هل للعباد على الله حق واجب كما جاء في حديث معاذ رضي الله عنه؟..... ١٠٥
- مسألة: سؤال الرب عز وجل بالحق الذي أوجبه على نفسه..... ١٠٧
- هل يصح لمن سئل عن شيء أن يقول: الله ورسوله أعلم؟..... ١١٣
- شروط كلمة التوحيد والإخلاص: لا إله إلا الله..... ١١٥
- تنبيه:..... ١٢٠
- مسألة: تعريف الرقي والتائم والتولة..... ١٢٢
- مسألة: سبب تسمية الرقي (عزيمة)..... ١٢٢
- مسألة: لماذا سميت التيممة بهذا الاسم؟..... ١٢٣
- مسألة: ضابط الرقية المشروعة وغير المشروعة..... ١٢٣
- مسألة: حكم تعليق التيممة..... ١٢٨
- الأسباب التي يجوز فعلها، ولا تنافي التوحيد:..... ١٣١
- وجوب العمل بالأسباب الشرعية التي أمر الله بها والتحذير من الاعتماد عليها:..... ١٣١
- مسألة الفرق بين التوكل على الله، والعجز عن العمل:..... ١٣٤
- بعض الضوابط الشرعية عند العمل بالأسباب المأمور بها..... ١٣٧
- مسألة: بيان معنى تقليد الإبل وغيرها الأوتار وحكم ذلك..... ١٣٨

- مسألة: إذا كان المعلق من القرآن والأذكار الشرعية فهل يجوز ذلك؟ ١٣٨.....
- مسألة: حكم كتابة الآيات في ورق ثم وضعه في الماء ثم شربه. ١٤٠.....
- مسألة: طلب الرقية الشرعية من أهل الصلاح، هل ينافي التوحيد؟ ١٤٢.....
- هل الاكتواء ينافي التوحيد؟ ١٤٩.....
- من حقق التوحيد والتوكل على الله عز وجل دخل الجنة بغير حساب ولا عذاب:
- ١٥١.....
- من استرقى أو تطير أو اكتوى ثم ندم وترك ذلك ومات على ذلك استحق الفضيلة
- المتقدمة. ١٥٢.....
- الانتفاع بالرقية الشرعية متعلق بأسباب: ١٥٣.....
- السبق في دخول الجنة لا يلزم منه أن كل من دخل بعدهم فهو دونهم في المنزلة: ١٥٤
- مسألة: حكم الذبح لله، والذبح لغير الله. ١٥٦.....
- مسألة: ذبيحة الكتابي. ١٥٩.....
- مسألة: هل تباح ذبائح أهل الكتاب مما ذبحوه لغير الله؟ ١٥٩.....
- مسألة: حكم ما يذبح أمام السلطان إذا قدم، ومثله ما يذبح أمام أولياء المقتول
- لإرضائهم، وما أشبه ذلك. ١٦٥.....
- مسألة: حكم الذبح أمام العروس عند زفافها ووصولها إلى بيت زوجها: ١٦٧.....
- مسألة: حكم اللعن لمن يستحقه بالوصف. ١٦٧.....
- مسألة: حكم لعن المعين من المسلمين، أو ممن لم يعلم موته على الكفر من الكافرين.
- ١٦٨.....

- مسألة: حكم الذبح لله في مكان يعبد فيه غير الله أو فيه عيد للمشركين. ١٧٢.....
- مسألة: حكم تخصيص مكان للعبادة. ١٧٣.....
- مسألة: حكم النذر بأموال لتسرج به القبور والمشاهد ويعان به السدنة. ١٧٣.....
- مسألة: حكم النذر لله. ١٧٤.....
- أقسام النذر من حيث الصيغة. ١٧٥.....
- مسألة: كيف يكون النذر عبادة مع كونه مكروهاً؟ ١٧٥.....
- مسألة: حكم النذر لغير الله، وهل فيه كفارة؟ ١٧٦.....
- مسألة: حكم النذر لله بمعصية؟ ١٨٠.....
- مسألة: وهل في نذر المعصية كفارة؟ ١٨٠.....
- مسألة: حكم النذر فيما لا يملك العبد وهل فيه كفارة؟ ١٨٢.....
- تنبيه: ١٨٣.....
- مسألة: حكم نذر فعل المباح. ١٨٣.....
- مسألة: حكم نذر المكروه. ١٨٤.....
- مسألة: حكم نذر اللجاج والغضب. ١٨٤.....
- تنبيه: ١٨٥.....
- إشكال في قوله ﷺ في النصارى: «قبور أنبيائهم» ١٩٢.....
- مسألة: معنى اتخاذ القبور مساجد وبيان العلة من تحريم ذلك. ١٩٢.....
- مسألة: حكم الصلاة على القبور أو إليها أو في المقبرة أو في مسجد فيه قبر. ١٩٦.....
- مسألة: هل تحرم الصلاة في المسجد إذا كان القبر في مؤخرة المسجد؟ ١٩٩.....

- حكم من صلى عند قبر أو في مقبرة، وهو جاهل بوجود القبر أو المقبرة. ١٩٩.....
- حكم من صلى عند قبر، أو في مقبرة غير عالم بالتحريم. ٢٠٠.....
- مسألة: قصد القبور للتبرك بالصلاة والدعاء عندها. ٢٠١.....
- مسألة: قصد القبور للطواف حولها أو العكوف عندها. ٢٠٢.....
- مسألة: وجوب إزالة المساجد المبنية على القبور وإخراج القبور التي دفنت في المسجد. ٢٠٣.....
- مسألة: هل النهي عن اتخاذ القبور مساجد خاص بما كان ظاهرًا، أم يشمل غير الظاهر؟ ٢٠٤.....
- مسألة: بناء القباب على قبور الأولياء والأنبياء. ٢٠٥.....
- مسألة: تعظيم قبور الأنبياء والصالحين يصيرها أوثانًا تعبد من دون الله. ٢١١.....
- مسألة: قصد القبر النبوي للزيارة. ٢١٥.....
- مسألة: قصد القبر النبوي للدعاء عنده، واستقباله بالدعاء. ٢١٩.....
- مسألة: قصد القبر النبوي للسلام على النبي عليه وعلى آله الصلاة والسلام. ٢٢٠.....
- فائدة: ٢٢٥.....
- مسألة: شد الرحل لزيارة قبور الأنبياء والصالحين. ٢٢٦.....
- مسألة: قصد الأماكن التي صلاها رسول الله ﷺ أو نزل فيها اتفاقًا بدون قصد. ٢٢٧.....
- النهي عن اتخاذ القبور أعيادًا وبيان معنى ذلك: ٢٣٠.....
- في بناء المساجد على القبور. ٢٣٦.....

الشبهة الأولى: قولهم: قبر النبي ﷺ في مسجده، ولو كان حراماً؛ ما فعل به ذلك

الصحابة رضوان الله عليهم..... ٢٣٦

والجواب عنها: ٢٣٦

الشبهة الثانية: قولهم: لم ينكر الله عز وجل على الذين عزموا أن يجعلوا على أصحاب

الكهف مسجداً؛ فقال تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا

..... [الكهف: ٢١]. ٢٤٠

الشبهة الثالثة: قولهم: قد جاء في الحديث أن مسجد الخيف قبر فيه سبعون نبياً، وقد

صلى فيه رسول الله ﷺ..... ٢٤٢

الشبهة الرابعة: قولهم: إن جمعاً من الأنبياء مدفونون في المسجد الحرام، وإسماعيل

عليه السلام مدفون في الحِجْر..... ٢٤٥

من هو أول من بنى على القبر النبوي قبة؟..... ٢٤٧

مسألة: حكم من تبرك بحجر أو شجر أو قبر أو غير ذلك من الأوثان..... ٢٤٨

وهل يكون التبرك شركاً أصغر؟..... ٢٥١

مسألة: كيف يكون طلبهم ذات أنواط شركاً، وهم لم يؤمروا بتجديد إسلامهم؟

..... ٢٥١

مسألة: حكم التبرك بذوات الصالحين وآثارهم..... ٢٥٢

مسألة: هل هناك تبرك واجب، ومستحب؟..... ٢٥٦

سؤال: هل يوصف ربُّنا بصفة البركة؟..... ٢٥٦

تعريف الرياء..... ٢٥٧

- مسألة: حكم الرياء وبيان ما يكون منه شرًّا أكبر، وما يكون أصغر..... ٢٥٧
- شروط قبول العمل عند الله عز وجل..... ٢٦٢
- متى يكون الرجل مخلصًا؟..... ٢٦٣
- فائدة:..... ٢٦٤
- مسألة: الحذر من ترك العمل الصالح؛ خوفًا من الرياء..... ٢٦٤
- تفسير قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾ [هود: ١٥] إلى قوله:
- ﴿وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٦]..... ٢٦٦
- شرح قوله ﷺ: «تعس عبد الدينار...»..... ٢٧٣

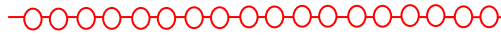
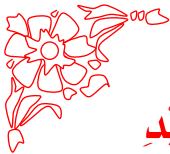
شرح عقيدة أهل السنة والجماعة
بدراسة أحاديث المختار
من أحاديث سيد الأبرار
في المعتقد الصحيح

القسم الثاني من

الجزء الأول

تأليف
أبو عبد الله محمد بن علي بن حزام الفضيلى البغدادي

دار ابن القيم



ذِكْرُ بَعْضِ الْأُمُورِ الْمُنَافِيَةِ لِلتَّوْحِيدِ

﴿١﴾ وَعَنْ قُتَيْبَةَ امْرَأَةٍ مِنْ جُهَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ يَهُودِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّكُمْ تُنَدِّدُونَ، وَإِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ، تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ. وَتَقُولُونَ: وَالْكَعْبَةِ. فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَحْلِفُوا أَنْ يَقُولُوا: «وَرَبَّ الْكَعْبَةِ». وَيَقُولُونَ: «مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ شِئْتَ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ^(١).

﴿٢﴾ وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَحْلِفُ: لَا وَالْكَعْبَةِ. فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ بِشَوَاهِدِهِ ^(٢).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديثين

﴿١﴾ مسألة: حكم الحلف بغير الله وهل ينعقد اليمين بذلك؟

الحلف بغير الله شرك كما دلت عليه أحاديث الباب، ولو كان حلفاً بملك مقرب، أو بنبي مرسل.

فإن عظم المحلوف به كتعظيمه لله، أو أشد؛ فهو شرك أكبر، وإن لم يعظم المحلوف به كتعظيمه لله؛ فهو شرك أصغر.

وجاء عن أحمد رواية في جواز الإقسام بالنبي ﷺ، وأخذ بذلك بعض أصحابه.

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في "جامع المسائل" (١١٦/٥):

وهذه الرواية عن أحمد لم يوافقها أحد من الأئمة، بل جمهور الأئمة على الرواية الأخرى عنه، وهو أنه لا يُشْرَعُ الحلفُ بمخلوقٍ لا النبي ولا غيره، ولا يجب بذلك

(١) أخرجه النسائي (٦/٦)، وكذلك أحمد (٣٧١/٦).

(٢) أخرجه أحمد (٤٩٠٤)، وأبو داود برقم (٣٢٥١).

كفارة. وتلك الرواية اختارها طائفة من أصحابه ونَصَرُوها في الخلاف، كالقاضي والشريف أبي جعفر وابن عقيل وغيرهم.

ثم أكثر هؤلاء يقولون: هذا الحكم مختص به، لكون الإيمان به بخصوصه ركناً في الإيمان، لا يتم الإيمان إلا بالشهادتين. وذكر ابن عقيل أن حكم سائر الأنبياء كذلك في انعقاد اليمين بالحلف بهم.

وأما جماهير علماء المسلمين من السلف والخلف فعلى أنه لا ينعقد اليمين بمخلوق، لا الأنبياء ولا غيرهم، كالرواية الثانية عن أحمد. وهذا مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة واختيار طائفة من أصحاب أحمد، وهذا القول هو الصواب، فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تحلفوا إلا بالله»^(١)، وقال: «من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت»^(٢). وفي السنن عنه أنه قال: «مَنْ حَلَفَ بغير الله فقد أشرك»^(٣).

وقال ابن مسعود وابن عباس: لأن أحلف بالله كاذباً أحب إلي من أن أحلف بغيره صادقاً^(٤).

(١) أخرجه أبو داود برقم (٣٢٤٨)، والنسائي (٣٧٦٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه، بإسناد صحيح.

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٧٩)، ومسلم (١٦٤٦) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٣) خرج في أحاديث الباب.

(٤) اللفظ المذكور هو لابن مسعود، وليس لأثر ابن عباس رضي الله عنه:

أثر ابن مسعود صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٤٦٩/٨)، والطبراني (٨٩٠٢)، من طريق: وبرة بن عبد الرحمن، عن ابن مسعود، وليس له سماع منه، وذلك لأن بين وفاتيهما فترة كبيرة، فابن مسعود توفي عام (٣٢)، ووبرة توفي عام (١١٦).

وجاءت زيادة عند أبي نعيم في «التاريخ» (١٨١/٢)، و«الحلية» (٢٦٧/٧)، عن وبرة بن عبد الرحمن، عن همام، عن ابن مسعود، وفي السند متروك، وهو: محمد بن معاوية بن أعين النيسابوري، بل قد كذبه ابن معين.

ثم وجدت في «المدونة» لسحنون المالكي ثبوت الوساطة، وهي (همام بن الحارث).

فقال سحنون في «المدونة» (٥٨٤/١): قال ابن وهب، عن سفيان بن عيينة، عن مسعر بن

كدام، عن وبرة، عن همام بن الحارث، أن عبد الله بن مسعود كان يقول: لأن أحلف بالله كاذباً أحب =

وذلك لأن الحلف بغير الله شركٌ، والشرك أعظمُ إثماً من الكذب. وهذا يوافقُ أظهرَ قولَي العلماء أن النهي عن الحلف بالمخلوقات نهْيٌ تحرِيمٌ لا نهْيٌ تنزيهٍ، وهذا قول أكثر العلماء، وهو أحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد.

وإذا كان الحلف بغير الله من باب الشرك، فمعلومٌ أنه لا يجوز أن يُشْرَكَ به ولا يُعَدَلَ به ولا يُسَوَّى به الأنبياءُ وغيرُهم، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِي فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفِ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ (٥٦) ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ (٥٧).

قال طائفة من السلف: كان قوم يدعون الملائكة والأنبياء، فأنزل الله هذه الآية بينَ فيها أن الملائكة والأنبياء قد يتقربون إلى الله ويرجونه ويخافونه، كما أن سائر العباد يتقربون إلى الله ويرجونه ويخافونه، فلا يجوز دعاء الملائكة والأنبياء. وقد قال رجلٌ للنبي ﷺ: ما شاء الله وشئت، فقال: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا؟ قُلْ: ما شاء الله وحده» (١). وقال: لا تقولوا ما شاء الله وشاء محمدٌ، بل قولوا ما شاء الله ثم شاء محمدٌ. فنهاهم أن يُشْرِكُوا به حتى في مثل هذه الأقوال.

وقد أمره الله أن يقولَ: ﴿يَتَأْهَلُ الْكِتَابُ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [آل عمران: ٦٤] الآية. اهـ

= إلى من أن أحلف بغيره صادقاً. وهذا إسناد صحيح.

وأثر ابن عباس: ضعيف. ذكره سحنون المالكي في "المدونة" (١/ ٥٨٤)، فقال: قال يعني عبد الرحمن بن مهدي: وقال ابن عباس لرجل حلف بالله: والله لأن أحلف بالله مائة ثم أتم أحب إلي من أن أحلف بغيره مرة ثم أبر. وهذا إسناد ضعيف، معضل.

(١) أخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٨٢٥)، وكذلك ابن ماجه (٢١١٧)، وأحمد (١٨٣٩) (١٩٦٤) (٢٥٦١) (٣٢٤٧)، وغيرهم من حديث ابن عباس رضي الله عنه، والحديث صحيح بشواهده.

٢ مسألة: هل الحلف بغير الله وقول الرجل: (ما شاء الله وشئت) شرك أكبر أم أصغر؟

في «الصحيحين» عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، أَنَّهُ أَذْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَكْبٍ وَهُوَ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ فَنَادَاهُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ وَإِلَّا فَلْيَصْمُتْ»^(١).

فهذا الحديث يدل على أن الحلف بغير الله ليس بشرك أكبر؛ لأن النبي ﷺ لم يبين ذلك لعمر رضي الله عنه، ولم يخبره بأنه قد أشرك، وأنه يحتاج إلى تجديد إسلامه، وعليه فالأمر يختلف باختلاف نية الحالف؛ فمن كان معظما لمحلوفه كتعظيمه لله أو أكثر؛ فهو مشرك شركاً أكبر؛ لأنه قد جعله الله ندّاً، ومن لم يعظمه ذلك التعظيم؛ فهو مشرك شركاً أصغر.

قال أبو زرعة ابن العراقي رحمته الله في «طرح التثريب» (١٤٣/٧):
وقد قال أصحابنا: إنه لو اعتقد الحالف بالمخلوق في المحلوف به من التعظيم ما يعتقده في الله تعالى كفر، وعلى هذا يحمل ما روي أن النبي ﷺ قال: «من حلف بغير الله فقد كفر» انتهى.

قال الإمام ابن القيم رحمته الله في «مدارج السالكين» (٣٤٤/١):
وأما الشرك الأصغر، فَكَيْسِيرُ الرِّيَاءِ^(٢)، والتصنع للخلق، والحلف بغير الله، وقول الرجل للرجل: (ما شاء الله وشئت). وهذا من الله ومنك. وأنا بالله وبك. وما لي إلا الله وأنت. وأنا متوكل على الله وعليك. ولولا الله وأنت لم يكن كذا وكذا، وقد يكون هذا شركاً أكبر بحسب حال قائله ومقصده. اهـ

(١) أخرجه البخاري (٣٦٧٩)، ومسلم (١٦٤٦) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) كلامه هذا يعني أن كثرة الرياء من الشخص تدل على فساد باطنه، وأنه منافق، كما قال تعالى: ﴿حَدِّثْهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالٍ يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، فكثرة الرياء من الشخص تدل على أنه منافق نفاقاً أكبر.

وفي «فتاوى اللجنة الدائمة» (١/ ٣٤٠) ما نصه:

أما الحلف بغير الله، وقول القائل: ما شاء الله وشئت، وما لي إلا الله وأنت، ونحو ذلك، فإن قام بقلبه تعظيم لمن حلف به من المخلوقات مثل تعظيم الله فهو شرك أكبر؛ فإن كان جاهلاً علم؛ فإن أصر فهو والعالم ابتداء سواء، كل منهما يكون مشركاً أكبر.

وكذا في قوله: ما شاء الله وشئت، ولولا الله وأنت، فإن اعتقد أن هذا الشخص شريك مع الله لا يقع شيء إلا بمشيئة الله ومشية هذا الشخص، فإن كان جاهلاً علم، فإن أصر فهو والعالم ابتداء سواء، كل منهما مشرك مشركاً أكبر.

وأما إذا حلف بغير الله بلسانه ولم يعتقد بقلبه تعظيم من حلف به أو ما حلف به، وكذلك إذا قال: ما شاء الله وشئت، ولولا الله وأنت، فهذا إن كان جاهلاً علم فإن أصر فهو والعالم ابتداء سواء كل منهما مشرك مشركاً أصغر. اهـ

﴿ ٣ ﴾ مسألة: قول الرجل: متوكل على الله وعليك. وقوله: ثم عليك.

قال ابن القيم رحمته الله في «الداء والدواء» (ص ٢٠٧) ط/ دار ابن الجوزي: ومن الشرك به سبحانه الشرك به في اللفظ كالحلف بغيره كما رواه أحمد وأبو داود عنه أنه قال: «من حلف بغير الله فقد أشرك» وصححه الحاكم، وابن حبان.

ومن ذلك قول القائل للمخلوق: (ما شاء الله وشئت) كما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال له رجل ما شاء الله وشئت قال: «أجعلتني لله ندا؟ قل: ما شاء الله وحده» وهذا مع أن الله قد أثبت للعبد مشيئة كقوله: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ ﴿٢٨﴾ [التكوير: ٢٨]، فكيف من يقول: أنا متوكل على الله وعليك، وأنا في حسب الله وحسبك، ومالي إلا الله وأنت، وهذا من الله ومنك، وهذا من بركات الله وبركاتك، والله لي في السماء وأنت لي في الأرض. ويقول: والله، وحياة فلان. أو يقول: نذراً لله ولفلان، وأنا تائب لله ولفلان. أو: أرجوا الله وفلاناً، ونحو ذلك، فَوَازِنَ بين هذه

الألفاظ وبين قول القائل: ما شاء الله وشئت. ثم انظر أيهما أفحش؛ يتبين لك أن قائلها أولى لجواب النبي ﷺ لقائل تلك الكلمة، وأنه إذا كان قد جعله ندًا لله بها فهذا قد جعل من لا يداني رسول الله ﷺ في شيء من الأشياء، بل لعله أن يكون من أعدائه ندًا لرب العالمين. اهـ

وقال ﷻ كما في "زاد المعاد" (٢/٢٥٣):

ومن ذلك قوله: «لَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ فَلَانٌ، وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ مَا شَاءَ فَلَانٌ»، وقال له رجل: ما شاء الله وشئت، فَقَالَ: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا؟ قُلْ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ».

وفي معنى هذا الشرك المنهى عنه قول مَنْ لَا يَتَوَقَّى الشُّرْكَ: أَنَا بِاللَّهِ وَبِكَ، وَأَنَا فِي حَسْبِ اللَّهِ وَحَسْبِكَ، وَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ وَأَنْتَ، وَأَنَا مَتَوَكِّلٌ عَلَى اللَّهِ وَعَلَيْكَ، وَهَذَا مِنَ اللَّهِ وَمِنْكَ، وَاللَّهُ لِي فِي السَّمَاءِ وَأَنْتَ لِي فِي الْأَرْضِ، وَوَاللَّهُ وَحْيَاتِكَ، وَأَمْثَالُ هَذَا مِنَ الْأَلْفَافِ الَّتِي يَجْعَلُ فِيهَا قَائِلُهَا الْمَخْلُوقَ نِدًّا لِلْخَالِقِ، وَهِيَ أَشَدُّ مَنَعًا وَقُبْحًا مِنْ قَوْلِهِ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشئت. اهـ

قال الإمام العثيمين ﷻ كما في "لقاء الباب المفتوح" (رقم/١٣٨):

التوكل نوعان: النوع الأول: توكل بمعنى التفويض والتسليم، هذا لا يجوز إلا لله، وهذا النوع يعتقد المتوكل أنه دون المتوكل عليه، أنه دونه بكثير، وهذا لا يصح إلا لله.

النوع الثاني: توكل بمعنى الاعتماد على الشخص مع الاعتقاد بأنه دونك في الرتبة، وأنت تستطيع أن تفسخ وكالته، وأن تعتمد على غيره، هذا لا بأس به، فإذا قلت: اذهب فأنت وكيل، أو فأنا موكلك فلا بأس بهذا، وليس هذا عبادة.

ثم قال: بعض أهل العلم يفرق بين (تُكِّم) في المشيئة وفي التوكل؟ لكن التفريق في التوكل: هل هو عبادة وتفويض وتسليم مطلق؟ فهذا لا يصح إلا لله، هل المراد وكلتك بمعنى جعلتك نائبًا عني في هذا الشيء؟ فهذا لا بأس به.

وفي «فتاوى اللجنة» (٣٧٧/١) ما نصه:

يجوز أن يقول الشخص توكلت على الله ثم عليك، فإن التوكل على الله هو تفويض الأمر إليه والاعتماد عليه، فهو جل وعلا المتصرف في هذا الكون، والتوكل على العبد بعد التوكل على الله جل وعلا تفويض العبد فيما يقدر عليه، فالله له مشيئة، والعبد له مشيئة، ومشية العبد تابعة لمشية الله تعالى، قال تعالى: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ (٢٨) ﴿التكوير: ٢٨﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٩﴾ وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذَكُّرٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ [المزمل: ١٩]، ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (٣٠) وقد أرشد النبي ﷺ إلى أصل ذلك، فروى النسائي وصححه عن قتيلة: أن يهوديا أتى النبي ﷺ فقال: إنكم تشركون تقولون: ما شاء الله وشئت، وتقولون: والكعبة، : «فأمرهم النبي ﷺ إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: ورب الكعبة وأن يقولوا: ما شاء الله ثم شئت» وصح عنه ﷺ أنه قال: «لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء الله ثم ما شاء فلان».

عبد الله بن قعود * عبد الله بن غديان * عبد الرزاق عفيفي * عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

﴿٤﴾ مسألة: ما هو الجواب عن الحديث: «أفلح وأبيه إن صدق»؟

قال ابن عبد البر رحمه الله في «التمهيد» (٣٦٧/١٤):

فإن احتج محتج بحديث يروى عن إسماعيل بن جعفر، عن أبي سهيل نافع بن مالك بن أبي عامر، عن أبيه، عن طلحة بن عبيد الله، في قصة الأعرابي النجدي أن النبي ﷺ قال: «أفلح وأبيه إن صدق» قيل له: هذه لفظة غير محفوظة في هذا الحديث من حديث من يحتج به.

وقد روى هذا الحديث مالك وغيره عن أبي سهيل لم يقولوا ذلك فيه، وقد

روي عن إسماعيل بن جعفر هذا الحديث وفيه: «أفلح والله إن صدق، أو دخل الجنة والله إن صدق» وهذا أولى من رواية من روى «وأبيه» لأنها لفظة منكرة تردها الآثار الصحاح وبالله التوفيق. اهـ

وقال **رحمته الله** كما في «التمهيد» (١٥٨/١٦):

وهذه لفظة إن صحت فهي منسوخة؛ لنهي رسول الله **ﷺ** عن الحلف بالآباء وبغير الله، وقد ذكرنا ذلك فيما سلف من كتابنا هذا.

وقال البغوي **رحمته الله** كما في «شرح السنة» (٦/١٠):

فإن قيل: أليس النبي **ﷺ** قال في حديث الأعرابي الذي سأله عن الإسلام، وقال بعد ما بين له: لا أزيد على هذا ولا أنقص، فقال عليه السلام: «أفلح وأبيه إن صدق» قيل: تلك كلمة جرت على لسانه على عادة الكلام الجاري على الألسن، لا على قصد القسم، وكانت العرب تستعملها كثيراً في خطابها، تؤكد بها كلامها لا على وجه التعظيم، والنهي إنما وقع عنه إذا كان ذلك على وجه التوقير، والتعظيم له، كالحالف بالله يقصد بذكر الله سبحانه وتعالى في يمينه التعظيم، والتوقير يدل عليه أن فيه ذكر أبي الأعرابي، ولا يحلف بأبي الغير تعظيماً، وتوقيراً. وقيل: فيه إضمار، معناه: ورب أبيه. كما سبق في تأويل الآية. وإنما نهاهم عن ذلك، لأنهم لم يكونوا يضمرون ذلك في إيمانهم، وإنما كان مذهبهم في ذلك مذهب التعظيم لآبائهم، والله أعلم.

وقال الإمام النووي **رحمته الله** في «شرح مسلم» (١١):

قوله **ﷺ**: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ». هَذَا مِمَّا جَرَتْ عَادَتُهُمْ أَنْ يَسْأَلُوا عَنْ الْجَوَابِ عَنْهُ مَعَ قَوْلِهِ **ﷺ**: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ» وَقَوْلِهِ **ﷺ**: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ» وَجَوَابِهِ: أَنَّ قَوْلَهُ **ﷺ**: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ» لَيْسَ هُوَ حَلْفًا إِنَّمَا هُوَ كَلِمَةٌ جَرَتْ عَادَةُ الْعَرَبِ أَنْ تُدْخِلَهَا فِي كَلَامِهَا غَيْرَ قَاصِدَةٍ بِهَا حَقِيقَةَ الْحَلْفِ. وَالنَّهْيُ إِنَّمَا وَرَدَ فِيمَنْ قَصَدَ حَقِيقَةَ الْحَلْفِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِعْظَامِ الْمُحْلُوفِ بِهِ

وَمُضَاهَاَتِهِ بِهِ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. فَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ الْمَرْضِيّ. وَقِيلَ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا قَبْلَ النَّهْيِ عَنِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٤٦):

قوله: «أفلح إن صدق» وقع عند مسلم من رواية إسماعيل بن جعفر المذكورة: «أفلح وأبيه إن صدق» أو «دخل الجنة وأبيه إن صدق». ولأبي داود مثله لكن بحذف «أو». فإن قيل: ما الجامع بين هذا وبين النهي عن الحلف بالآباء؟ أجيب: بأن ذلك كان قبل النهي، أو بأنها كلمة جارية على اللسان لا يقصد بها الحلف، كما جرى على لسانهم عقرى، حلقى. وما أشبه ذلك، أوفيه إضمار اسم الرب كأنه قال: ورب أبيه، وقيل: هو خاص ويحتاج إلى دليل، وحكى السهيلي عن بعض مشايخه أنه قال: هو تصحيف، وإنما كان والله، فقصرت اللامان. واستنكر القرطبي هذا وقال: إنه يجزم الثقة بالروايات الصحيحة.

وغفل القرافي فادعى أن الرواية بلفظ: «وأبيه»، لم تصح، لأنها ليست في الموطأ، وكأنه لم يرتض الجواب فعدل إلى رد الخبر، وهو صحيح لا مرية فيه. وأقوى الأجوبة الأولان. اهـ

قال الإمام الألباني رحمته الله في «الضعيفة» (٤٩٩٢):

إذا عرفت هذا؛ فقد تمهد لدينا إمكانية ترجيح رواية مالك على رواية إسماعيل بمرجحاته ثلاثة:

الأول: أن مالكا أوثق من إسماعيل؛ فإن هذا - وإن كان ثقة -؛ فمالك أقوى منه في ذلك وأحفظ. ويكفي في الدلالة على ذلك أن الإمام البخاري سئل عن أصح الأسانيد؟ فقال: مالك عن نافع عن ابن عمر. وقال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: من أثبت أصحاب الزهري؟ قال: مالك أثبت في كل شيء.

الثاني: أن مالكا لم يختلف الرواة عليه في ذلك؛ خلافاً لإسماعيل؛ فمنهم من رواه عنه مثل رواية مالك، كما سبق.

الثالث: أنني وجدت لروايته شاهداً بل شواهد؛ خلافاً لرواية إسماعيل - ثم ذكرها - اهـ.

٥ مسألة: وما هو الجواب عن حديث «أما وأبيك لتنبأنه».

قال الإمام الألباني رحمته الله في «الضعيفة» (٤٩٩٢):

منكر: أخرجه مسلم (٢/٨)، وابن ماجه (٢/١٥٧)، وأبو يعلى (١٠/٤٨٠/٦٠٩٢) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة - وهذا في «المصنف» (٨/٥٤١) -:
حدثنا شريك عن عمار بن القعقاع بن شبرمة، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! نبئني من أحق الناس مني بحسن الصحبة؟ فقال: «أما وأبيك لتنبأنه، أمك». قال: ثم من؟ قال: «ثم أمك». قال: ثم من؟ قال: «ثم أمك». قال: ثم من؟ قال: «ثم أبوك». قال: نبئني يا رسول الله! عن مالي كيف أتصدق فيه؟ قال: «نعم» - والله! - لتنبأ: تصدق وأنت صحيح صحيح، تأمل العيش وتخاف الفقر، ولا تمهل حتى إذا بلغت نفسك ههنا؛ قلت: «مالي لفلان، ومالي لفلان، وهو لهم وإن كرهت». والسياق لابن ماجه وأبي يعلى.
وليس عند مسلم - وكذا ابن أبي شيبة - قضية الصدقة؛ إلا من طريق أخرى عن عمار.

وكذلك هي عند أحمد كما يأتي؛ إلا أن هذا أخرج القضية الأولى من طريق أخرى عن شريك فقال (٢/٣٩١): حدثنا أسود بن عامر: حدثنا شريك به؛ إلا أنه قال... فذكر القضية الأولى، وقال فيها: «نعم - والله! - لتنبأ»؛ كما في القضية الثانية عند ابن ماجه.

وخالفه ابن أبي شيبة، وعنه مسلم؛ فقال: «وأبيك» مكان: «والله»! وهذا من أوهام شريك عندي، والصواب رواية الأسود إن كانت محفوظة عن عمار في هذه الجملة؛ لأنها لم ترد عند الثقات كما يأتي.

وقال الحافظ في **«الفتح»** (١٠ / ٣٢٩ - ٣٣٠) عقبها: «فلعلها تصحفت!» وأقول: بل الأقرب أنها من شريك نفسه - وهو ابن عبد الله القاضي -؛ فإنه سيئ الحفظ، فاضطرب في ضبط هذه الجملة، فقال مرة: «والله». وأخرى: «وأبيه». وقد تابعه فيها في القضية الثانية: ابن فضيل عن عمارة بلفظ: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! أي الصدقة أعظم أجراً؟ قال: «أما - وأبيك! - لتنبأه: أن تصدق...» الحديث.

أخرجه أحمد (٢ / ٢٣١): حدثنا محمد بن فضيل به. وأخرجه مسلم (٣ / ٩٣): حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير قالا: حدثنا ابن فضيل به.

ومن هذا الوجه رواه البخاري في **«الأدب المفرد»** (٧٧٨). وخالفهم أحمد بن حرب فقال: حدثنا محمد بن فضيل به؛ دون قوله: «أما - وأبيك! - لتنبأه». أخرجه النسائي (٢ / ١٢٥).

وتابعه أبو كريب: أخبرنا محمد بن فضيل به. أخرجه أبو يعلى (١١ / ٤٨٢). وتابعه في بعضه جرير بن عبد الحميد عن عمارة بن القعقاع به؛ دون قوله: «أما - وأبيك! -...». أخرجه أحمد (٢ / ٢٥٠): حدثنا جرير به. ومن طريقه: ابن حبان (٣٣٢٤).

وأخرجه مسلم (٣ / ٩٣)، وأبو يعلى (٤ / ١٤٤٤) من طريق زهير بن حرب: حدثنا جرير به؛ مثل رواية أحمد بن حرب؛ ليس فيه: «أما - وأبيك! - لتنبأه». وكذلك رواه عبد الواحد بن زياد: حدثنا عمارة بن القعقاع بن شبرمة به. أخرجه أحمد (٢ / ٤١٥)، والبخاري (٣ / ٢٢١)، ومسلم (٣ / ٩٤).

وتابعه سفيان الثوري عن عمارة به. أخرجه أحمد (٢ / ٤٤٧)، والبخاري (٥ / ٣٨٧)، والنسائي (١ / ٣٥٣)، وابن حبان (٤٣٤).

هذا ما يتعلق بالقضية الثانية.

وأما الأولى؛ فقد خالفه جرير أيضًا؛ فرواه عن عمارة به؛ دون قوله:

«نعم - وأبيك! - لتبأن»: أخرجه البخاري (١٠ / ٣٢٩)، ومسلم (٨ / ٢)، وأبو يعلى (١٠ / ٤٦٨)، وابن حبان (٣٣٢٤، ٣٣٠١، ١٤٣٥ - الإحسان).

قلت: ويتحرر عندي من هذا التخريج أنه قد اختلف على عمارة بن القعقاع في ذكر الحلف بالأب: فتفرد بذكره شريك ومحمد بن فضيل، على خلاف في ذلك عليهما، ولم يذكره جرير بن عبد الحميد، وعبد الواحد بن زياد، وسفيان الثوري عن عمارة.

والقلب يطمئن لروايتهم؛ لأنهم أكثر وأحفظ. زد على ذلك أنه لم يختلف عليهم في ذلك؛ بخلاف شريك وابن فضيل؛ فقد اختلف الرواة في ذلك عليهما كما رأيت، وذلك مما يضعف الثقة بزيادتهما على الثقات.

وإذا لم يكن هذا كافيًا في ترجيح رواية الأكثر عن عمارة بن القعقاع؛ فلا أقل من التوقف في ترجيح رواية شريك وابن فضيل المخالفة لهم. ولكن الأمر ينعكس تمامًا حينما نجد لعمارة متابعين عن أبي زرعة، لم يذكروا في الحديث الحلف مطلقًا، وهما:

١ - عبد الله بن شبرمة، عن أبي زرعة بن عمرو، عن أبي هريرة بالقضية الأولى. أخرجه مسلم، وأحمد (٢ / ٣٢٧-٣٢٨)، والبخاري في «الأدب المفرد» رقم (٥)، وابن عدي في «الكامل» (٦ / ٢٢٤١) من طرق عنه.

٢ - يحيى بن أيوب: حدثنا أبو زرعة به.

أخرجه عبد الله بن المبارك في «البر والصلة» رقم (٦)، وعنه أحمد (٢ / ٤٠٢)، والبخاري في «الأدب» (٦). وسنده صحيح على شرط الشيخين. وعلقه - مع الذي قبله - البخاري في «صحيحه» بصيغة الجزم.

قلت: فاتفق هذين الثقتين - مع رواية الأكثر عن عمارة - لا يدع شكًا في أن روايتهم هي الأرجح.

ومن ذلك؛ يتبين أن زيادة الحلف بالأب في هذا الحديث زيادة شاذة غير محفوظة.

وإن مما يؤكد ذلك: أن الحديث قد جاء من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، مثل رواية الجماعة عن أبي زرعة... ليس فيه الحلف بالأب. أخرجه ابن المبارك (رقم ٥)، والبخاري في **"الأدب المفرد"** (٣)، وعبد الرزاق في **"المصنف"** (٢٠١٢١)، وغيرهم، وحسنه الترمذي، وهو مخرج في **"المشكاة"**، و**"الإرواء"** (٨٣٧، و٢١٧٠).

واعلم أن الغرض من هذا البحث إنما هو مجرد التثبت من هذه الزيادة؛ هل صحت عن النبي ﷺ في هذا الحديث بالذات أم لا؟ وليس لأنه معارض للأحاديث الكثيرة المصرحة بالنهى عن الحلف بغير الله؛ فإنه لو صح فالجواب عنه معروف من وجوه ذكرها الحافظ وغيره، ويكفي في ذلك قاعدة: (القول مقدم على الفعل عند التعارض). اهـ.

والقاعدة المذكورة أخيراً ليس مسلماً بها؛ فالصحيح أنه يجمع بينهما، ولا يقدم القول على الفعل؛ إلا إذا ظهرت دلائل الاختصاص بنبيينا محمد ﷺ.

٦ مسألة: حكم الحلف بالأمانة.

قال أبو عبد الله غفر الله له: حديث الباب يدل على أن الحلف بالأمانة محرم، ومن الحلف بغير الله، والحلف بغير الله شرك كما تقدم. ومما يجدر التنبيه عليه: أن بعض الفقهاء قد أجاز الحلف بقوله: (أمانة الله)، وجعلها من الحلف بصفات الله.

وأيضاً: بعض المتلفظين بالأمانة: لا يعني بذلك اليمين، وإنما يقصد من نفسه: أنه يتكلم بأمانة؛ فهذا ليس من الحلف بالأمانة، ولكن ينبغي الترك لأنه

ظاهره الحلف بالأمانة، ولأن كثيراً من الناس يستعملونها في الإيمان؛ لقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى».

قال شيخ الإسلام ﷺ، كما في «مختصر الفتاوى المصرية» (ص ٥٤٨):
صَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصِمْتَ»، وَ«مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ» فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْلِفَ لَا بِمَلِكٍ، وَلَا نَبِيٍّ، وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، وَلَا يَحْلِفُ إِلَّا بِاسْمِ مَنْ أَسْمَاءَ اللَّهُ، أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ، وَقَدْ رَوَى «مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ فَلَيْسَ مِنَّا» فَمَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ لَا يَدْرِي مَا حَلَفَ بِهِ، أَوْ عَنِي بِهِ مَخْلُوقًا فَقَدْ أَسَاءَ، وَإِنْ أَرَادَ بِهَا صِفَةً مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ نَحْوَ وَأَمَانَةِ اللَّهِ، أَوْ عَصَمَتِهِ جَازَ ذَلِكَ. اهـ

وفي «فتاوى اللجنة الدائمة» (١/ ٣٤٢) ما نصه:

إذا لم يكن قصد بقوله: بالأمانة الحلف بغير الله، وإنما أراد بذلك ائتمان أخيه في أن يخبره بالحقيقة فلا شيء في ذلك مطلقاً، لكن ينبغي ألا يعبر بهذا اللفظ الذي ظاهره الحلف بالأمانة، أما إذا كان القصد بذلك الحلف بالأمانة فهو حلف بغير الله، والحلف بغير الله شرك أصغر. اهـ

عضو ... عضو ... نائب رئيس اللجنة

عبد الله بن منيع ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي

٧ مسألة: قسم الله سبحانه وتعالى بمخلوقاته.

قال الإمام النووي رحمه الله في «شرح مسلم» (١٤٦٨):
فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ أَقْسَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَخْلُوقَاتِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَالصَّافَّاتِ) (وَالذَّارِيَّاتِ) (وَالطُّورِ) (وَالنَّجْمِ).
فَالْجَوَابُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُقْسِمُ بِمَا شَاءَ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ تَنْبِيْهًا عَلَى شَرَفِهِ. اهـ

قال الإمام العثيمين **رحمته الله** في «القول المفيد» (١):

وأما قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَضَحَّهَا ۝١﴾ [الشمس: ١]، وقوله: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ۝١﴾ [البلد: ١]، وقوله: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى ۝١﴾ [الليل: ١]، وما أشبه ذلك، من المخلوقات التي أقسم الله بها؛ فالجواب عنه من وجهين:

الأول: أن هذا من فعل الله، والله لا يُسأل عما يفعل، وله أن يقسم سبحانه بما شاء من خلقه، وهو سائل غير مسئول، وحاكم غير محكوم عليه.

الثاني: أن قسم الله بهذه الآيات؛ دليل على عظمته، وكمال قدرته وحكمته؛ فيكون القسم بها الدال على تعظيمها ورفع شأنها؛ متضمنا للثناء على الله عز وجل، بما تقتضيه من الدلالة على عظمته. وأما نحن؛ فلا نقسم بغير الله أو صفاته؛ لأننا منهيون عن ذلك. اهـ

٨ مسألة: حكم تشريك الضمير بين الله ورسوله.

في «صحيح مسلم» عن عدي بن حاتم **رضي الله عنه** أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ عِنْدَ النَّبِيِّ **ﷺ** فَقَالَ مَنْ يُطِيعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشِدَ وَمَنْ يَعِصْهُمَا فَقَدْ غَوَى. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ**: «بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ. قُلْ وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

وقد جاءت أدلة في جواز تشريك الضمير، منها: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، ومنها: حديث: «أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما» متفق عليه عن أنس **رضي الله عنه**.

قال سليمان بن عبد الله **رحمته الله** في «تيسير العزيز الحميد» (باب / ٣٠):

وأحسن ما قيل فيه قولان:

أحدهما: ما قاله البيضاوي وغيره أنه ثنى الضمير هنا إيماء إلى أن المعتبر هو المجموع المركب من المحبتين لا كل واحدة فإنها وحدها لاغية وأمر بالأفراد في حديث الخطيب إشعاراً بأن كل واحد من العصيانيين مستقل باستلزام الغواية إذ

العطف في تقدير التكرير والأصل استقلال كل من المعطوفين في الحكم. قلت: وهذا جواب بليغ جدا.

الثاني: حمل حديث الخطيب على الأدب والأولى، وهذا على الجواز.
جواب ثالث: وهو أن هذا ورد على الأصل، وحديث الخطيب ناقل فيكون أرجح.

قال أبو عبد الله عفا الله عنه: ذكر الشارح ثلاثة أجوبة، وبقي جوابان: أحدهما: ذكره النووي عند شرحه لـ **«صحيح مسلم»** حيث قال: إن الخطب شأنها البسط، والإيضاح، واجتناب الإشارات والرموز؛ ولهذا ثبت أن رسول الله ﷺ كان إذا تكلم أعادها ثلاثاً؛ لِيَتَفَهَمَ عنه، وإنما ثنى الضمير في قوله: **«أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما»**؛ لأنه ليس خطبة وعظ، وإنما هو تعليم، فكلما قل لفظه كان أقرب إلى حفظه، بخلاف الخطبة. اهـ

وأيضاً الخطب يحضرها من هو قليل الفهم، فقد يفهم من إشارك الضمير أن الله تعالى ورسوله ﷺ يشتركان في الحقوق.

الثاني: جواب شيخ الإسلام رحمه الله:

قال رحمه الله: كما في **«جامع المسائل»** (٥/١١٨):

ولما قال الأعرابي: وَمَنْ يَعْصِيهِمَا فَقَدْ غَوَى، قال: **«بئس الخطيب أنت، قل: ومن يعص الله ورسوله»**.

مع أنه قد روي عنه أنه قال: **«وَمَنْ يَعْصِيهِمَا»**، وذلك لأن هذا إذا قاله من جعل طاعة الرسول تابعة لطاعة الله ويجعله عبداً لله ورسولاً، لم يُنكر عليه الجمع بينهما في الضمير، بخلاف من قد لا يفهم ذلك، بل يجعل الرسول نداً، كقول القائل: ما شاء الله وشاء محمد. اهـ

هذا وقال بعض المتأخرين: إن قوله: **«قل: من يعص الله ورسوله»** مدرج من بعض الرواة، وإنما قال له النبي ﷺ: **«بئس الخطيب أنت»** فحسب، فلعله رأى منه

أحوالاً لا تليق، وليس الدم متوجهاً إلى العبارة، واستدلوا على ذلك بأنَّ بعض طرق الحديث ليس فيها هذه الزيادة: «قل: من يعص...»، وإنما فيه فقط: «بئس الخطيب أنت» فحسب.

قال أبو عبد الله: لكن الزيادة في **«مسلم»**، زادها وكيع بن الجراح، والذي لم يزدنها هو عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وكلهم أئمة، وهذه الرواية في **«مسلم»**، ولم ينتقدها الحفاظ، كالدارقطني، وغيره.

وأحسن الأجوبة هو الجواب الأول الذي ذكره الشارح، وهو جواب البيضاوي، ثم جواب شيخ الإسلام، ثم جواب الإمام النووي رحمة الله عليهم، والله أعلم.

وقوله: «بئس الخطيب» لا يلزم منه أنها معصية، بل كره منه هذه العبارة، هذا هو الذي يفهم من هذه العبارة أنه كرهها، وأن غيرها من العبارات أفضل.

٩ مسألة: لماذا لم يره النبي ﷺ عن الحلف بالكعبة وقول ما شاء الله وشئت حتى

صدر ذلك الكلام من اليهودي؟

قال الإمام العثيمين **رحمته الله** في **«القول المفيد»** (٢/ ٣٤٠):

فيه إشكال، وهو أن يقال: كيف لم ينبه على هذا العمل إلا هذا اليهودي؟! **وجوابه:** أنه يمكن أن الرسول ﷺ لم يسمعه ولم يعلم به، ولكن يقال: بأنَّ الله يعلم، فكيف يقرهم؟ فيبقى الإشكال، لكن يُجاب عليه بأنَّ هذا من الشرك الأصغر دون الأكبر، فتكون الحكمة هي ابتلاء هؤلاء اليهود الذين انتقدوا المسلمين بهذه اللفظة مع أنهم يشركون شركاً أكبر، ولا يرون عيبهم. انتهى

قال أبو عبد الله رحمه الله: أما في مسألة الحلف بالكعبة فقول العثيمين **رحمته الله**،

فيه محتمل، ويحتمل أن ذلك كان قبل النهي عنه.

وأما بالنسبة للتشريك بالمشيئة، ففي حديث الطفيل الآتي قريباً ما يدل على أنَّ النبي ﷺ كان يعلم بذلك، وكان يكرهه، ولكن يمنعه الحياء من النهي عنه، وهذا يدل على أنه لم يكن قد أوحى إليه بالنهي عنه؛ إذ لو أوحى إليه بذلك لنهى عنه، وما منعه منه مانع.

١٠ مسألة: قوله: لعمرى، وما أشبهه؟

الجمهور على أنها لا تنعقد يمينه؛ لأنه قسم بحياة مخلوق.
وقال الحسن: قوله: (لعمرى) فيه كفارة.

والصحيح قول الجمهور، وما جاء من الأحاديث والآثار فيها؛ فهي محمولة على أنه جرى على اللسان بغير إرادة الحلف، والله أعلم.
مثل قول عائشة رضي الله عنها في البخاري (٤٦٩٥): أَجَلُ لَعْمَرِي لَقَدْ اسْتَيْقَنُوا بِذَلِكَ.
ومثل قولها في صحيح مسلم (١٢٥٥): يَغْفِرُ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَعْمَرِي مَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ.

وقولها كما في صحيح مسلم (١٢٧٧): فَلَعْمَرِي مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ مَنْ لَمْ يَطْفُ بَيْنَ الصَّفَا.

ومنها قول ابن عباس كما في صحيح مسلم (١٤٠٦): فَلَعْمَرِي لَقَدْ كَانَتْ الْمُتَعَةُ تَفْعَلُ عَلَى عَهْدِ إِمَامِ الْمُتَّقِينَ.

وقوله كما في صحيح مسلم (١٨١٢): فَلَعْمَرِي إِنَّ الرَّجُلَ لَتَنَبْتُ لِحَيْثُهُ وَإِنَّهُ لَصَعِيفُ الْأَخِذِ لِنَفْسِهِ ضَعِيفُ الْعَطَاءِ مِنْهَا فَإِذَا أَخَذَ لِنَفْسِهِ مِنْ صَالِحِ مَا يَأْخُذُ النَّاسُ فَقَدْ ذَهَبَ عَنْهُ الْيَتَمُ.

وفي "سنن أبي داود" (١٦٢٧) عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ أَنَّهُ قَالَ: ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوَجَدْتُ عِنْدَهُ رَجُلًا يَسْأَلُهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا أَجِدُ مَا أُعْطِيكَ». فَتَوَلَّى الرَّجُلُ عَنْهُ وَهُوَ مُغْضَبٌ، وَهُوَ يَقُولُ لَعْمَرِي إِنَّكَ

لَتُعْطَى مَنْ شِئْتَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَغْضَبُ عَلَيَّ أَنْ لَا أَجِدَ مَا أُعْطِيهِ مَنْ سَأَلَ مِنْكُمْ وَلَهُ أَوْقِيَّةٌ أَوْ عَدْلُهَا فَقَدْ سَأَلَ الْحَافَا». وإسناده صحيح.

وفي "مسند أحمد" (٣/ ٣٥٨) عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له - في قصة جملة - «لَعَمْرِي مَا نَفَعْنَاكَ لِنُنْزِلَكَ عَنْهُ»^(١).

﴿١١﴾ مسألة: قول الحالف: لعمر الله.

مذهب الحنابلة، والمالكية، وأبي حنيفة أنها يمين منعقدة تُوجِبُ الكفارة؛ لأنَّ (العَمْرَ) بمعنى الحياة والبقاء؛ فهو حلف بصفات الله.

وقال الشافعي، وبعض الحنابلة: إن قصد اليمين؛ فهي يمين، وإلا فلا؛ لأنها يمين بتقدير محذوف.

والصحيح القول الأول، والله أعلم^(٢).

﴿١٢﴾ مسألة: الحلف بالخروج من الإسلام.

كقول الحالف: (هو يهودي إن فعل كذا) أو (هو نصراني، أو مجوسي، أو كافر)، أو نحو ذلك، أو (هو بريء من الإسلام إن لم يفعل كذا)؛ فهل يكفر بذلك أم لا؟

فالذي عليه جمهور العلماء أنه لا يكفر بذلك إلا إن كان راضياً بالكفر، وكانت حقيقة التعليق مقصودة، وأما إن كان قصده الامتناع من فعل شيء، أو تأكيده وقوع شيء، أو ما أشبه ذلك؛ فإنه يحرم عليه ويأثم، ولكنه ليس بكفر، وهذا هو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة وأكثر الحنفية.

وذهب بعض الحنفية إلى أنه يكفر مطلقاً، وهذا قولٌ ضعيفٌ.

واختلفوا في يمينه: هل تنعقد، وهل يلزم فيها كفارة؟

(١) انظر: "المغني" (١٣/ ٤٥٧) "المجموع" (١٨/ ٣٨).

(٢) انظر: "المغني" (١٣/ ٤٥٥) "البيان" (١٠/ ٥٠٥) "الموسوعة الفقهية" (٧/ ٢٥٨).

فذهب بعض أهل العلم إلى أنَّ عليه في ذلك الكفارة إذا حنث، وهو قول عطاء، وطاوس، والحسن، والشعبي، والثوري، والأوزاعي، وإسحاق، وأصحاب الرأي، وأحمد في رواية، وعليه فتوى الإمام ابن باز، والفوزان، وعبد العزيز آل الشيخ، وبكر أبو زيد، والغديان، وعليه التوبة والاستغفار.

وقال شيخ الإسلام **رحمته الله** (٣٥ / ٢٧٤): ولهذا قال أكثر أهل العلم: إذا قال: هو يهودي، أو نصراني إن لم يفعل ذلك؛ فهي يمين بمنزلة قوله: والله لأفعلن؛ لأنه ربط عدم الفعل بكفره الذي هو براءته من الله، فيكون قد ربط الفعل بإيمانه بالله، وهذا هو حقيقة الحلف بالله. وقالوا: يدخل في عموم الأيمان ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩]. اهـ

وذهب جماعة من أهل العلم إلى أنه لا كفارة فيها، وهو قول مالك، والشافعي، والليث، وأبي ثور، وابن المنذر، وأحمد في رواية؛ لأنه لم يرد في هذه اليمين نص، ولا هي في قياس المنصوص؛ فإن الكفارة إنما وجبت في الحلف باسم الله تعظيماً لاسمه، وإظهاراً لشرفه وعظمته، ولا تتحقق السوية.

واستدلوا على ذلك بحديث ثابت بن الصَّحَّاح **رحمته الله** عَنِ النَّبِيِّ **رحمته الله** قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا فَهُوَ كَمَا قَالَ». متفق عليه، وبحديث بريدة عند أحمد (٣٥٥ / ٥)، والنسائي (٦ / ٧)، وغيرهما، أَنَّ النَّبِيَّ **رحمته الله** قَالَ: «مَنْ قَالَ: إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ؛ فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا؛ لَمْ يَعُدْ إِلَى الْإِسْلَامِ سَالِمًا»، وهو حديث صحيح، وهو في **«الصحيح المسند»** لشيخنا الوادعي **رحمته الله**.

والقول الثاني: عزاه ابن المنذر للأكثر، وهو اختيار ابن حزم، والشوكاني^(١).

(١) انظر: «المغني» (١٣ / ٤٦٤) «نيل الأوطار» (٥ / ٤٩٠-٤٩١) «السيل» «المحلى» (١١٢٩) «الشرح المتع» (٦ / ٤٠٥) «فتاوى اللجنة» (٢٣ / ١٩٦).

﴿٣﴾ وَعَنْ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ»، وَقَالَ رَبُّكُمْ أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴿[غافر: ٦٠]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿دَاخِرِينَ﴾ ﴿[غافر: ٦٠]، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.^(١)

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

١) مسألة : من الشرك بالله دعاء غير الله .

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (١/ ٣٤٧):
فَإِنَّ دُعَاءَ غَيْرِ اللَّهِ كُفْرٌ وَلِهَذَا لَمْ يُنْقَلْ دُعَاءُ أَحَدٍ مِنَ الْمَوْتَى وَالْعَائِيْنَ - لَا الْأَنْبِيَاءُ وَلَا غَيْرُهُمْ - عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ وَأُثْمَةِ الْعِلْمِ وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِمَّنْ لَيْسَ مِنْ أُثْمَةِ الْعِلْمِ الْمُجْتَهِدِينَ. اهـ

٢) مسألة : الدعاء ينقسم إلى قسمين.

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (١٥/ ١٠):
قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ نَضُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ ﴿[الأعراف: ٥٥]، وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ﴿[٥٦]، هَاتَانِ الْآيَتَانِ مُشْتَمِلَتَانِ عَلَى آدَابِ نَوْعِي الدُّعَاءِ: دُعَاءُ الْعِبَادَةِ وَدُعَاءُ الْمَسْأَلَةِ؛ فَإِنَّ الدُّعَاءَ فِي الْقُرْآنِ يُرَادُ بِهِ هَذَا تَارَةً وَهَذَا تَارَةً وَيُرَادُ بِهِ مَجْمُوعُهُمَا؛ وَهُمَا مُتَلَازِمَانِ. فَإِنَّ دُعَاءَ الْمَسْأَلَةِ هُوَ طَلَبُ مَا يَنْفَعُ الدَّاعِيَ وَطَلَبُ كَشْفِ مَا يَضُرُّهُ وَدَفْعِهِ. وَكُلُّ مَنْ يَمْلِكُ الضَّرَّ وَالنَّفْعَ فَإِنَّهُ هُوَ الْمَعْبُودُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَالِكًا لِلنَّفْعِ وَالضَّرِّ. وَلِهَذَا أَنْكَرَ تَعَالَى عَلَى مَنْ عَبَدَ مِنْ دُونِهِ مَا لَا يَمْلِكُ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا. وَذَلِكَ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ ﴿[يونس: ١٠٦]، وَقَالَ: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا

(١) أخرجه أبو داود (١٤٧٩)، والتِّرْمِذِيُّ (٢٩٦٩).

يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ﴿[يونس: ١٨]، فَنفَى سُبْحَانَهُ عَنْ هَؤُلَاءِ الْمَعْبُودِينَ الضَّرَّ وَالنَّفْعَ الْقَاصِرَ وَالْمُتَعَدِّيَ فَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ وَلَا لِعِبَادِهِمْ. وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ يُبَيِّنُ تَعَالَى أَنَّ الْمَعْبُودَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَالِكًا لِلنَّفْعِ. وَالضَّرُّ فَهُوَ يَدْعُو لِلنَّفْعِ وَالضَّرُّ دُعَاءُ الْمَسْأَلَةِ وَيَدْعُو خَوْفًا وَرَجَاءً دُعَاءَ الْعِبَادَةِ فَعَلِمَ أَنَّ النَّوعَيْنِ مُتَلَازِمَانِ فَكُلُّ دُعَاءٍ عِبَادَةٍ مُسْتَلَزِمٌ لِدُعَاءِ الْمَسْأَلَةِ. وَكُلُّ دُعَاءٍ مَسْأَلَةٍ مُتَضَمِّنٌ لِدُعَاءِ الْعِبَادَةِ. وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، يَتَنَاوَلُ نَوْعِي الدُّعَاءِ. وَبِكُلِّ مِنْهُمَا فُسِّرَتِ الْآيَةُ. قِيلَ: أُعْطِيَهُ إِذَا سَأَلَنِي. وَقِيلَ: أُثَبِّتُهُ إِذَا عَبْدَنِي. وَالْقَوْلَانِ مُتَلَازِمَانِ. وَلَيْسَ هَذَا مِنْ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ فِي مَعْنِيهِ كِلَيْهِمَا أَوْ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ؛ بَلْ هَذَا اسْتِعْمَالُهُ فِي حَقِيقَتِهِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِلْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ عَظِيمٌ النَّفْعِ وَقُلْ مَا يُفْطِنُ لَهُ.

قال: وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿قُلْ مَا يَعْبُؤُا بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾ ﴿[الفرقان: ٧٧]، أَيُّ دُعَاؤُكُمْ إِيَّاهُ وَقِيلَ: دُعَاؤُهُ إِيَّاكُمْ إِلَى عِبَادَتِهِ فَيَكُونُ الْمَصْدَرُ مُضَافًا إِلَى الْمَفْعُولِ وَمَحَلُّ الْأَوَّلِ مُضَافًا إِلَى الْفَاعِلِ وَهُوَ الْأَرْجَحُ مِنَ الْقَوْلَيْنِ. وَعَلَى هَذَا فَالْمُرَادُ بِهِ نَوْعِي الدُّعَاءِ وَهُوَ فِي دُعَاءِ الْعِبَادَةِ أَظْهَرُ أَيُّ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ لَوْلَا أَنَّكُمْ تَرْجُوْنَهُ وَعِبَادَتُهُ تَسْتَلْزِمُ مَسْأَلَتَهُ. فَالنَّوْعَانِ دَاخِلَانِ فِيهِ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ ﴿[غافر: ٦٠]، فَالدُّعَاءُ يَتَضَمَّنُ النَّوعَيْنِ وَهُوَ فِي دُعَاءِ الْعِبَادَةِ أَظْهَرُ؛ وَلِهَذَا أَعَقَبَهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ ﴿[غافر: ٦٠]، الْآيَةُ. وَيُفَسِّرُ الدُّعَاءُ فِي الْآيَةِ بِهَذَا وَهَذَا. وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - عَلَى الْمَنْبَرِ - «إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ». ثُمَّ قَرَأَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ ﴿[غافر: ٦٠] الْآيَةَ» قَالَ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ ﴿[الحج: ٧٣] الْآيَةُ. وَقَوْلُهُ: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِن

دُونِهِ إِلَّا إِنْتَا ﴿ [النساء: ١١٧] الآية. وقوله: ﴿ وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَ مِنْ قَبْلُ ﴾ [فصلت: ٤٨] الآية. وكلُّ موضع ذَكَرَ فِيهِ دُعَاءُ الْمُشْرِكِينَ لِأَوْثَانِهِمْ فَالْمُرَادُ بِهِ دُعَاءُ الْعِبَادَةِ الْمُتَّصِمِينَ دُعَاءَ الْمَسْأَلَةِ فَهُوَ فِي دُعَاءِ الْعِبَادَةِ أَظْهَرُ؛ لَوْجُوهُ ثَلَاثَةٌ؛ أَحَدُهَا: أَنَّهُمْ قَالُوا: ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ [الزمر: ٣] فَأَعْتَرَفُوا بِأَنَّ دُعَاءَهُمْ إِيَّاهُمْ عِبَادَتُهُمْ لَهُمْ.

الثَّانِي: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى: فَسَّرَ هَذَا الدُّعَاءَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ﴾ ﴿ [الشعراء: ٩٢] ﴾ ﴿ مِنْ دُونِ اللَّهِ هَلْ يَنْصُرُونَكُمْ أَوْ يَنْصُرُونَ ﴾ ﴿ [الشعراء: ٩٣] ﴾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ ﴾ ﴿ [الأنبياء: ٩٨] ﴾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ ﴿ [الكافرون: ٢] ﴾، فَدَعَاؤُهُمْ لِأَلِهَتِهِمْ هُوَ عِبَادَتُهُمْ.

الثَّلَاثُ: أَنَّهُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَهَا فِي الرَّخَاءِ فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الشَّدَائِدُ دَعَا اللَّهَ وَحْدَهُ وَتَرَكُوهَا وَمَعَ هَذَا فَكَانُوا يَسْأَلُونَهَا بَعْضَ حَوَائِجِهِمْ وَيَطْلُبُونَ مِنْهَا وَكَانَ دَعَاؤُهُمْ لَهَا دُعَاءَ عِبَادَةٍ وَدُعَاءَ مَسْأَلَةٍ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [غافر: ١٤] هُوَ دُعَاءُ الْعِبَادَةِ وَالْمَعْنَى أُعْبِدُوهُ وَحْدَهُ وَأَخْلِصُوا عِبَادَتَهُ لَا تَعْبُدُوا مَعَهُ غَيْرَهُ.

وَأَمَّا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾ ﴿ [إبراهيم: ٣٩] ﴾ فَالْمُرَادُ بِالسَّمْعِ هَاهُنَا السَّمْعُ الْخَاصُّ وَهُوَ سَمْعُ الْإِجَابَةِ وَالْقَبُولِ لَا السَّمْعُ الْعَامُّ؛ لِأَنَّهُ سَمِيعٌ لِكُلِّ مَسْمُوعٍ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالدُّعَاءُ: دُعَاءُ الْعِبَادَةِ وَدُعَاءُ الطَّلَبِ وَسَمْعُ الرَّبِّ تَعَالَى لَهُ إِثَابَتُهُ عَلَى الشَّيْءِ وَإِجَابَتُهُ لِلطَّلَبِ فَهُوَ سَمِيعٌ هَذَا وَهَذَا.

وَأَمَّا قَوْلُ زَكَرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ ﴿ [مريم: ٤] ﴾، فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ دُعَاءُ الْمَسْأَلَةِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّكَ عَوَدْتَنِي إِجَابَتِكَ وَلَمْ تُشَقِّنِي بِالرَّدِّ وَالْحِرْمَانِ؛ فَهُوَ تَوَسَّلَ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِمَا سَلَفَ مِنْ إِجَابَتِهِ وَإِحْسَانِهِ وَهَذَا ظَاهِرٌ هَاهُنَا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ الْآيَةُ: فَهَذَا الدُّعَاءُ: الْمَشْهُورُ أَنَّهُ دُعَاءُ الْمَسْأَلَةِ وَهُوَ سَبَبُ النُّزُولِ. قَالُوا: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو رَبَّهُ يَقُولُ مَرَّةً: (يَا اللَّهُ) وَمَرَّةً (يَا رَحْمَنُ) فَظَنَّ الْمُشْرِكُونَ أَنَّهُ يَدْعُو إِلَهَيْنِ فَانْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨] فَهَذَا دُعَاءُ الْعِبَادَةِ الْمُتَضَمِّنُ لِلْسُّلُوكِ رَغْبَةً وَرَهْبَةً، وَالْمَعْنَى: إِنَّا كُنَّا نُخْلِصُ لَهُ الْعِبَادَةَ؛ وَبِهَذَا اسْتَحَقُّوا أَنْ وَقَاهُمْ اللَّهُ عَذَابَ السُّمُومِ لَا بِمَجَرَّدِ السُّؤَالِ الْمُشْتَرِكِ بَيْنَ النَّاجِي وَغَيْرِهِ؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴿لَنْ نَدْعُوهُ مِنْ دُونِهِ إِلَهًا﴾ [الكهف: ١٤] أَي: لَنْ نَعْبُدَ غَيْرَهُ. وَكَذَا قَوْلُهُ: ﴿أَنْدَعُونَ بَعْلًا﴾ [الصافات: ١٢٥] الْآيَةُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَقِيلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ فَدَعَوْهُمْ﴾ [الفصل: ٦٤] فَهَذَا دُعَاءُ الْمَسْأَلَةِ يَكْتَبُهُمُ اللَّهُ وَيُخْزِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَرَائِهِمْ أَنَّ شُرَكَاءَهُمْ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ دَعْوَتَهُمْ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أُعْبِدُوهُمْ. وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَاءِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ﴾ [الكهف: ٥٢].

إِذَا عُرِفَ هَذَا: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] يَتَنَاوَلُ نَوْعِي الدُّعَاءِ؛ لَكِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي دُعَاءِ الْمَسْأَلَةِ مُتَضَمِّنٌ دُعَاءَ الْعِبَادَةِ وَلِهَذَا أَمَرَ بِإِخْفَائِهِ وَإِسْرَارِهِ. قَالَ الْحَسَنُ: بَيْنَ دَعْوَةِ السِّرِّ وَدَعْوَةِ الْعِلَاقِيَّةِ سَبْعُونَ ضِعْفًا وَلَقَدْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ يَجْتَهِدُونَ فِي الدُّعَاءِ وَمَا يُسْمَعُ لَهُمْ صَوْتُ أَيِّ مَا كَانَتْ إِلَّا هَمْسًا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ؛ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] وَأَنَّهُ ذَكَرَ عَبْدًا صَالِحًا وَرَضِيَ بِفِعْلِهِ فَقَالَ: ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ، نِدَاءً خَفِيًّا﴾ [٣] (مريم: ٣). وَفِي إِخْفَاءِ الدُّعَاءِ فَوَائِدُ عَدِيدَةٌ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ أَعْظَمُ إِيْمَانًا؛ لِأَنَّ صَاحِبَهُ يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ يَسْمَعُ الدُّعَاءَ الْخَفِيَّ. وَثَانِيهَا: أَنَّهُ أَعْظَمُ فِي الْأَدَبِ وَالتَّعْظِيمِ لِأَنَّ الْمُلُوكَ لَا تَرْفَعُ الْأَصْوَاتَ عِنْدَهُمْ وَمَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ لَدَيْهِمْ مَقْتُوهُ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فَإِذَا كَانَ يَسْمَعُ الدُّعَاءَ الْخَفِيَّ فَلَا يَلِيقُ بِالْأَدَبِ بَيْنَ يَدَيْهِ إِلَّا خَفَضَ الصَّوْتَ بِهِ.

وثالثها: أَنَّهُ أَبْلَغُ فِي التَّضَرُّعِ وَالْخُشُوعِ الَّذِي هُوَ رُوحُ الدُّعَاءِ وَلَبُّهُ وَمَقْصُودُهُ. فَإِنَّ الْخَاشِعَ الدَّلِيلَ إِنَّمَا يَسْأَلُ مَسْأَلَةَ مُسْكِينٍ ذَلِيلٍ قَدْ انْكَسَرَ قَلْبُهُ. وَذَلَّتْ جَوَارِحُهُ وَخَشَعَ صَوْتُهُ؛ حَتَّى إِنَّهُ لَيَكَادُ تَبْلُغُ ذِلَّتُهُ وَسَكِينَتُهُ وَضَرَاعَتُهُ إِلَى أَنْ يَنْكَسِرَ لِسَانُهُ فَلَا يُطَاوِعُهُ بِالنُّطْقِ. وَقَلْبُهُ يَسْأَلُ طَالِبًا مُبْتَهَلًا وَلِسَانُهُ لِيَشْدَةَ ذِلَّتِهِ سَاكِتًا وَهَذِهِ الْحَالُ لَا تَأْتِي مَعَ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالدُّعَاءِ أَصْلًا.

ورابعها: أَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْإِخْلَاصِ.

وخامسها: أَنَّهُ أَبْلَغُ فِي جَمْعِيَةِ الْقَلْبِ عَلَى الدَّلَّةِ فِي الدُّعَاءِ فَإِنَّ رَفْعَ الصَّوْتِ يَفْرُقُهُ فَكُلَّمَا خَفَضَ صَوْتَهُ كَانَ أَبْلَغُ فِي تَجْرِيدِ هِمَّتِهِ وَقَصْدِهِ لِلْمَدْعُو سُبْحَانَهُ.

وسادسها: - وهو من النُّكْتِ الْبَدِيعَةِ جِدًّا - أَنَّهُ ذَالٌّ عَلَى قُرْبِ صَاحِبِهِ لِلْقَرِيبِ لَا مَسْأَلَةَ نِدَاءِ الْبَعِيدِ لِلْبَعِيدِ؛ وَلِهَذَا أَثْنَى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ زَكَرِيَّا بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ، نِدَاءً خَفِيًّا﴾ ﴿٢﴾ ﴿مريم: ٣﴾.

وقال شيخ الإسلام كما في "المستدرک من مجموع الفتاوى" (١٦/١):

الدين الذي بعث الله به رسله وأنزل به كتبه هو: عبادة الله وحده لا شريك له. فإذا كان مطلوب العبد من الأمور التي لا يقدر عليها إلا الله مثل: شفاء مريضه، أو وفاء دينه من غير جهة معينة، أو عافيته مما به من بلاء الدنيا والآخرة، أو انتصاره على عدوه، أو هداية قلبه، أو غفران ذنبه، أو دخوله الجنة ونجاته من النار، أو أن يتعلم العلم والقرآن، أو أن يصلح قلبه، ويحسن خلقه، وأمثال ذلك، فهذا لا يجوز أن يطلب إلا من الله تعالى.

ولا يجوز أن يقول لملك ولا نبي ولا شيخ ميت أوحى: اغفر لي ذنبي وانصرني على عدوي. فمن سأل مخلوقا شيئاً من ذلك فهو مشرك به قد اتخذ الله ندا، يجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا قتل. وهذا مثل دين النصارى.

وكذلك قوله: يا سيدي فلان أنا في حسبك، أوفي جيرتك، فلان يظلمني يا شيخي فلان: انصرني عليه.

وأما ما يقدر عليه العبد فيجوز أن يطلب منه في بعض الأحوال دون بعض، فإن (مسألة المخلوق) قد تكون جائزة، وقد تكون منهيها عنها. ومن ذلك قوله: يا فلان ادع الله لي، اسأل الله لي كذا. فطلب الدعاء ممن هو فوقه أو دونه مشروع، وقد قال ﷺ: «مَنْ سَأَلَ اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ عَلَيْهِ شَفَاعَتِي»^(١)، وذلك لأجل منفعته ﷺ بطلب الوسيلة له ومنفعتنا بالشفاعة.

وفرق بين من يطلب من غيره الدعاء لمنفعته منه وبين من يسأل غيره لحاجته إليه فقط. وفي الصحيح أن عمر رضي الله عنه قال: «اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتسقيننا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا»^(٢).

وأما زيارة القبور المشروعة؛ فهي: أن يسلم على الميت ويدعو له فقط كالصلاة على جنازته. فليس في الزيارة المشروعة حاجة للحى إلى الميت ولا توسل به؛ بل فيها منفعة الميت كالصلاة عليه، والله يرحم هذا ويثيبه على عمله، ويرحم هذا ويثيبه على دعائه للميت وتذكره الدار الآخرة، كما علم النبي ﷺ الصحابة الزيارة، وكما كان هو ﷺ يزورهم.

٣ مسألة: سؤال الميت له ثلاث أحوال:

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في «مجموع الفتاوى» (١/ ٣٥٠ - ٣٥٧):
والمَرَاتِبُ فِي هَذَا الْبَابِ ثَلَاثٌ: -

إحداها: أَنْ يَدْعُو غَيْرَ اللَّهِ وَهُوَ مَيِّتٌ أَوْ غَائِبٌ سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ أَوْ غَيْرِهِمْ فَيَقُولُ: يَا سَيِّدِي فَلَانُ اغْنِنِي أَوْ أَنَا أَسْتَجِيرُ بِكَ أَوْ أَسْتَغِيثُ بِكَ أَوْ أَنْصُرُنِي عَلَى عَدُوِّي. وَنَحْوُ ذَلِكَ فَهَذَا هُوَ الشِّرْكُ بِاللَّهِ. وَالْمُسْتَغِيثُ بِالْمَخْلُوقَاتِ قَدْ يَقْضِي الشَّيْطَانُ حَاجَتَهُ أَوْ بَعْضَهَا وَقَدْ يَتِمَثَّلُ لَهُ فِي صُورَةِ الَّذِي

(١) أخرجه مسلم برقم (٣٨٤) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري برقم (١٠١٠) عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

اسْتَعَاثَ بِهِ فَيَنْظُرُ أَنَّ ذَلِكَ كَرَامَةٌ لِمَنْ اسْتَعَاثَ بِهِ؛ وَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ دَخَلَهُ وَأَغْوَاهُ لَمَّا أَشْرَكَ بِاللَّهِ كَمَا يَتَكَلَّمُ الشَّيْطَانُ فِي الْأَصْنَامِ وَفِي الْمَصْرُوعِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَمِثْلُ هَذَا وَاقِعٌ كَثِيرًا فِي زَمَانِنَا وَغَيْرِهِ وَأَعْرِفْ مِنْ ذَلِكَ مَا يَطُولُ وَصْفُهُ فِي قَوْمِ اسْتَعَاثُوا بِي أَوْ بغيري وَذَكَرُوا أَنَّهُ أَتَى شَخْصٌ عَلَى صُورَتِي أَوْ صُورَةِ غَيْرِي وَقَصَّى حَوَائِجَهُمْ فَظَنُّوا أَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَرَكََةِ الْإِسْتِغَاثَةِ بِي أَوْ بغيري وَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ أَضَلَّهُمْ وَأَغْوَاهُمْ وَهَذَا هُوَ أَصْلُ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ وَاتِّخَاذِ الشُّرَكَاءِ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ مِنَ الْقُرُونِ الْمَاضِيَةِ كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَهَذَا أَشْرَكَ بِاللَّهِ نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ

وَأَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ يَقُولَ: اغْفِرْ لِي وَتُبْ عَلَيَّ كَمَا يَفْعَلُهُ طَائِفَةٌ مِنَ الْجُهَّالِ الْمُشْرِكِينَ. وَأَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ يَسْجُدَ لِقَبْرِهِ وَيُصَلِّيَ إِلَيْهِ وَيَرَى الصَّلَاةَ أَفْضَلَ مِنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ حَتَّى يَقُولَ بَعْضُهُمْ: هَذِهِ قِبْلَةُ الْخَوَاصِّ وَالْكَعْبَةُ قِبْلَةُ الْعَوَامِّ. وَأَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ يَرَى السَّفَرَ إِلَيْهِ مِنْ جِنْسِ الْحَجِّ حَتَّى يَقُولَ إِنَّ السَّفَرَ إِلَيْهِ مَرَاتٌ يَعْدُلُ حَجَّةً وَغُلَاتُهُمْ يَقُولُونَ: الزِّيَارَةُ إِلَيْهِ مَرَّةً أَفْضَلُ مِنْ حَجِّ الْبَيْتِ مَرَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ. وَنَحْوُ ذَلِكَ فَهَذَا شَرُّكَ بِهِمْ وَإِنْ كَانَ يَقَعُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي بَعْضِهِ.

الثَّانِيَّةُ: أَنَّ يَقَالَ لِلْمَيِّتِ أَوْ الْغَائِبِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ: اُدْعُ اللَّهَ لِي أَوْ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ أَوْ اسْأَلِ اللَّهَ لَنَا كَمَا تَقُولُ النَّصَارَى لِمَرْيَمَ وَغَيْرِهَا فَهَذَا أَيْضًا لَا يَسْتَرِيبُ عَالِمٌ أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ وَأَنَّهُ مِنَ الْبِدْعِ الَّتِي لَمْ يَفْعَلْهَا أَحَدٌ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ؛ وَإِنْ كَانَ السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الْقُبُورِ جَائِزًا وَمُخَاطَبَتُهُمْ جَائِزَةً كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَلِّمُ أَصْحَابَهُ إِذَا زَارُوا الْقُبُورَ أَنْ يَقُولَ قَائِلُهُمْ «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ. يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ. اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ وَلَا تَفْتِنْنَا بَعْدَهُمْ وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُمْ»^(١).

(١) أخرجه مسلم برقم (٩٧٥) عن بريدة رضي الله عنه، وليس فيه الزيادة: «اللهم لا تحرمنا أجرهم...»، وإنما هي في ضمن الدعاء للميت.

وَرَوَى أَبُو عَمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَمُرُّ بِقَبْرِ الرَّجُلِ كَانَ يَعْرِفُهُ فِي الدُّنْيَا فَيَسْلُمُ عَلَيْهِ إِلَّا رَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ رُوحَهُ حَتَّى يَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ»^(١).

(١) ضعيف جداً: تخريجه من "السلسلة الضعيفة" (٤٤٩٣)، للإمام الألباني رحمه الله:

قال رحمه الله: أخرجه أبو بكر الشافعي في "مجلسان" (١/٦)، وابن جميع في "معجمه" (٣٥١)، وأبو العباس الأصم في "الثاني من حديثه" (ق ١٤٣/٢ ورقم ٤٣ - منسوختي)، ومن طريقه الخطيب في "التاريخ" (٦/١٣٧)، وتمام في "الفوائد" (٢/١٩/١)، وعنه ابن عساكر (٣/٢٠٩/٢) و٨/٥١٧/١)، والديلمى (٤/١١)، والذهبي في "سير أعلام النبلاء" (١٢/٥٩٠) عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة مرفوعاً، بلفظ: «ما من عبد يمر بقبر رجل كان يعرفه في الدنيا؛ فسلم عليه إلا عرفه ورد عليه السلام».

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ عبد الرحمن بن زيد؛ متروك كما تقدم مراراً، وساق الذهبي في ترجمته هذا الحديث في جملة ما أنكر عليه.

وقد توبع عليه، لكن في الطريق من لا يحتج به، فقال ابن أبي الدنيا في "كتاب القبور" - باب معرفة الموتى بزيارة الأحياء (١): حدثنا محمد بن قدامة الجوهري: حدثنا معن بن عيسى القزاز: أخبرنا هشام بن سعد: حدثنا زيد بن أسلم، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «إذا مر الرجل بقبر أخيه يعرفه فسلم عليه؛ رد عليه السلام وعرفه، وإذا مر بقبر لا يعرفه فسلم عليه؛ رد عليه السلام».

قلت: وهذا مع كونه موقوفاً على أبي هريرة؛ فإنه منقطع وضعيف. أما الانقطاع؛ فلأن زيد بن أسلم لم يسمع منه؛ كما قال ابن معين. وأما الضعف؛ فهو من الجوهري هذا؛ قال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو داود: ضعيف، لم أكتب عنه شيئاً قط.

قلت: ولهذا أورده الذهبي في "الضعفاء"، وقال في "الميزان": وقد وهم الخطيب وغيره في خلط ترجمته بترجمة محمد بن قدامة بن أعين المصيصي الثقة. وقال الحافظ ابن حجر في "التهذيب": وميزه ابن أبي حاتم وغيره، وهو الصواب. ثم استدل على ذلك بدليل قوي فليراجعه من شاء، وقال في "التقريب": فيه لين، ووهم من خلطه بالذي قبله. يعني المصيصي الثقة.

قلت: وللحديث شاهد من حديث ابن عباس صححه البعض، فوجب تحرير القول فيه بعد أن يسر الله لي الوقوف على إسناده في "مخطوطة المحمودية في المدينة النبوية"، فقال الحافظ ابن عبد البر في "شرح الموطأ" (١/١٤٧/١): أخبرنا أبو عبد الله عبيد بن محمد - قراءةً مني عليه سنة تسعين، وثلاث مئة في ربيع الأول - قال: أملت علينا فاطمة بنت الريان المخزومي المستملي - في دارها بمصر في شوال سنة اثنتين وأربعين وثلاث مئة - قالت: أخبرنا الربيع بن سليمان المؤذن - صاحب الشافعي -: أخبرنا بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وفي "سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ" عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللَّهُ عَلَيَّ رُوحِي حَتَّى أُرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ»^(١) لَكِنْ لَيْسَ مِنَ الْمَشْرُوعِ أَنْ يُطْلَبَ مِنَ الْأَمْوَاتِ لَا دُعَاءٌ وَلَا غَيْرُهُ. وفي "مَوْطَأَ مَالِكٍ" أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: «السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا بَكْرٍ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَتِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ»^(٢). وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقِفُ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ فَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَيَدْعُو لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ^(٣). وَكَذَلِكَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ^(٤) وَغَيْرُهُ نُقِلَ

= **قلت:** وهذا إسناد غريب؛ الربع بن سليمان فمن فوقه؛ ثقات معروفون من رجال "التهذيب"، وأما من دونه فلم أعرفهما، لا شيخ ابن عبد البر، ولا المملية فاطمة بنت الريان، وظني أنها تفردت - بل شذت - بروايتها الحديث عن الربع بن سليمان بهذا الإسناد الصحيح له عن ابن عباس؛ فإن المحفوظ عنه إنما هو الإسناد الأول.

كذلك رواه الحافظ الثقة أبو العباس الأصم السابق الذكر، قال: حدثنا الربع بن سليمان: حدثنا بشر بن بكر، عن عبد الرحمن بن زيد، بإسناده المتقدم عن أبي هريرة. وكذلك هو عند تمام من طريقين آخرين عن الربع به.

ومن هذا التحقيق يتبين أن قول عبد الحق الإشبيلي في "أحكامه" (١٠ / ١) : إسناده صحيح. غير صحيح، وإن تبعه العراقي في "تخريج الإحياء" (٤ / ٤١٩ - حلي)، وأقره المناوي! وأما الحافظ ابن رجب الحنبلي؛ فقد رده بقوله في "أحوال القبور" (ق ٨٣ / ٢): يشير إلى أن رواته كلهم ثقات، وهو كذلك؛ إلا أنه غريب، بل منكر.

ثم ساق حديث أبي هريرة مرفوعاً في شهداء أحد: «أشهد أنكم أحياء عند الله، فزورهم وسلموا عليهم، فوالذي نفسي بيده! لا يسلم عليهم أحد إلا ردوا عليه إلى يوم القيامة». وأعله بالاضطراب والإرسال، وسأخرج ذلك فيما يأتي (٥٢٢١).

(تنبيه): سقط من إسناده ابن جميع والذهبي اسم عطاء بن يسار، فقال الذهبي عقبه: غريب، ومع ضعفه، ففيه انقطاع؛ ما علمنا زياداً سمع أبا هريرة. انتهى كلام الإمام الألباني رحمه الله.

(١) أخرجه أحمد (٢ / ٥٢٧)، وأبو داود (٢٠٤١) بإسناد حسن.

(٢) صحيح. أخرجه إسماعيل القاضي في "فضل الصلاة" رقم (١٠٠) بإسناد صحيح من طريق: أيوب عن نافع به، وأخرجه عبد الرزاق (٦٧٢٤)، من طريق: أيوب وعبيد الله وعبد الله، عن نافع به، وفيه: قال عبيد الله: لا نعلم أحداً فعل ذلك من أصحاب النبي ﷺ؛ إلا ابن عمر.

(٣) صحيح. أخرجه مالك في الموطأ (١ / ١٦٦) عن عبد الله بن دينار به. وإسناده صحيح.

(٤) لم أجده له سنداً عنه رضي الله عنه.

عَنْهُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يُسَلِّمُونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَإِذَا أَرَادُوا الدُّعَاءَ اسْتَقْبَلُوا الْقِبْلَةَ يَدْعُونَ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَدْعُونَ مُسْتَقْبِلِي الْحُجْرَةِ وَإِنْ كَانَ قَدْ وَقَعَ فِي بَعْضِ ذَلِكَ طَوَائِفٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالصُّوفِيَّةِ وَالْعَامَّةِ مَنْ لَا اعْتِبَارَ بِهِمْ فَلَمْ يَذْهَبْ إِلَى ذَلِكَ إِمَامٌ مُتَّبِعٌ فِي قَوْلِهِ: وَلَا مَنْ لَهُ فِي الْأُمَّةِ لِسَانٌ صَدَقَ عَامٌّ.

وَمَذْهَبُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ - مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ - وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَيْمَةِ الْإِسْلَامِ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَأَرَادَ أَنْ يَدْعُو لِنَفْسِهِ فَإِنَّهُ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ. وَاخْتَلَفُوا فِي وَقْتِ السَّلَامِ عَلَيْهِ فَقَالَ الثَّلَاثَةُ - مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ -: يَسْتَقْبِلُ الْحُجْرَةَ وَيُسَلِّمُ عَلَيْهِ مِنْ تِلْقَاءِ وَجْهِهِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَسْتَقْبِلُ الْحُجْرَةَ وَقْتِ السَّلَامِ كَمَا لَا يَسْتَقْبِلُهَا وَقْتِ الدُّعَاءِ بِاتِّفَاقِهِمْ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ يُقَالَ: أَسْأَلُكَ بِفُلَانٍ أَوْ بِجَاهِ فُلَانٍ عِنْدَكَ وَنَحْوُ ذَلِكَ الَّذِي تَقَدَّمَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُ مِنْهَيٌّ عَنْهُ. وَتَقَدَّمَ أَيْضًا أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَشْهُورٍ عَنِ الصَّحَابَةِ بَلْ عَدَلُوا عَنْهُ إِلَى التَّوَسُّلِ بِدُعَاءِ الْعَبَّاسِ وَغَيْرِهِ. وَقَدْ تَبَيَّنَ مَا فِي لَفْظِ (التَّوَسُّلِ) مِنَ الْإِشْتِرَاكِ بَيْنَ مَا كَانَتْ الصَّحَابَةُ تَفْعَلُهُ وَبَيْنَ مَا لَمْ يَكُونُوا يَفْعَلُونَهُ فَإِنْ لَفْظَ التَّوَسُّلِ وَالتَّوَجُّهِ فِي عُرْفِ الصَّحَابَةِ وَلَعَنَهُمْ هُوَ التَّوَسُّلُ وَالتَّوَجُّهُ بِدُعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ.

وَلِهَذَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَسَّلَ وَيَتَوَجَّهَ بِدُعَاءِ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَإِنْ كَانَ بَعْضُ النَّاسِ مِنَ الْمَشَائِخِ الْمَتَّبُوعِينَ يَحْتَجُّ بِمَا يَرَوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أَعَيْتُكُمُ الْأُمُورَ فَعَلَيْكُمْ بِأَهْلِ الْقُبُورِ أَوْ فَاسْتَعِينُوا بِأَهْلِ الْقُبُورِ» فَهَذَا الْحَدِيثُ كَذِبٌ مُفْتَرَى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِإِجْمَاعِ الْعَارِفِينَ بِحَدِيثِهِ لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِذَلِكَ وَلَا يُوجَدُ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمَدَةِ. وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ وَكَفَى بِهِ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٨].

وَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ بِالْإِضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَمَّا هُوَ أَقْرَبُ مِنْ ذَلِكَ - عَنْ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ وَنَحْوِ ذَلِكَ - وَلَعَنَ أَهْلَهُ

تَحْذِيرًا مِّنَ التَّشَبُّهِ بِهِمْ فَإِنَّ ذَلِكَ أَصْلُ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ. كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ ﴿٢٣﴾ [نوح: ٢٣]، فَإِنْ هَؤُلَاءِ كَانُوا قَوْمًا صَالِحِينَ فِي قَوْمِ نُوحٍ فَلَمَّا مَاتُوا عَكَفُوا عَلَى قُبُورِهِمْ ثُمَّ صَوَّرُوهُمْ ثُمَّ اتَّخَذُوا الْأَصْنَامَ عَلَى صُورِهِمْ كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(١) وَغَيْرِهِ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ.

فَمَنْ فِهْمٌ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ﴿٥﴾ [الفاتحة: ٥] عَرَفَ أَنَّهُ لَا يُعِينُ عَلَى الْعِبَادَةِ إِلَّا عَانَةُ الْمُطْلَقَةِ إِلَّا اللَّهُ وَخَدُّهُ، وَأَنَّهُ يُسْتَعَانُ بِالْمَخْلُوقِ فِيمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْإِسْتِغَاثَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِاللَّهِ، وَالتَّوَكُّلُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَيْهِ ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ ﴿١٢٦﴾ [آل عمران: ١٢٦] فَالنَّصْرُ الْمُطْلَقُ - وَهُوَ خَلْقُ مَا يَغْلِبُ بِهِ الْعَدُو - لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي هَذَا الْقَدْرِ كِفَايَةٌ لِمَنْ هَدَاهُ اللَّهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انتهى باختصار. وانظر (٧٢/٢٧).

قال شيخ الإسلام **رحمه الله** كما في "مجموع الفتاوى" (١/١٥٧):

وَالْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ وَصَفَهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِالشِّرْكِ أَصْلُهُمْ صِنْفَانِ: قَوْمُ نُوحٍ. وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ: فَقَوْمُ نُوحٍ كَانَ أَصْلُ شَرِكِهِمُ الْعُكُوفَ عَلَى قُبُورِ الصَّالِحِينَ، ثُمَّ صَوَّرُوا نَمَاثِلَهُمْ ثُمَّ عَبَدُوهُمْ. وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أَصْلُ شَرِكِهِمْ عِبَادَةُ الْكَوَاكِبِ وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، وَكُلٌّ مِنْ هَؤُلَاءِ يَعْبُدُونَ الْجِنَّ، فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ قَدْ تُخَاطِبُهُمْ وَتُعِينُهُمْ عَلَى أَشْيَاءَ، وَقَدْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُمْ يَعْبُدُونَ الْمَلَائِكَةَ، وَإِنْ كَانُوا فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ، فَإِنَّ الْجِنَّ هُمُ الَّذِينَ يُعِينُونَهُمْ وَيَرْضَوْنَ بِشَرِكِهِمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ ﴿٤٠﴾ [سبأ: ٤٠]، ﴿قَالُوا سُبْحَنَكَ أَنْتَ وَلَيْسَ مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾ ﴿٤١﴾ [سبأ: ٤١]. وَالْمَلَائِكَةُ لَا تُعِينُهُمْ عَلَى الشِّرْكِ لَا فِي الْمَحْيَا وَلَا فِي الْمَمَاتِ وَلَا يَرْضَوْنَ بِذَلِكَ، وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ قَدْ تُعِينُهُمْ وَتَتَصَوَّرُ لَهُمْ فِي صُورِ

الْأَدَمِيِّينَ، فَيَرَوْنَهُمْ بِأَعْيُنِهِمْ، وَيَقُولُ أَحَدُهُمْ: أَنَا إِبْرَاهِيمُ أَنَا الْمَسِيحُ أَنَا مُحَمَّدٌ أَنَا الْخَضِرُ أَنَا أَبُو بَكْرٍ أَنَا عُمَرُ أَنَا عُثْمَانُ أَنَا عَلِيٌّ أَنَا الشَّيْخُ فَلَانٌ، وَقَدْ يَقُولُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ: هَذَا هُوَ النَّبِيُّ فَلَانٌ أَوْ هَذَا هُوَ الْخَضِرُ، وَيَكُونُ أُولَئِكَ كُلُّهُمْ جِنًّا يَشْهَدُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ، وَالْجِنُّ كَالْإِنْسِ فَمِنْهُمْ الْكَافِرُ وَمِنْهُمْ الْفَاسِقُ وَمِنْهُمْ الْعَاصِي، وَفِيهِمْ الْعَابِدُ الْجَاهِلُ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُحِبُّ شَيْخًا فَيَتَرَيًّا فِي صُورَتِهِ، وَيَقُولُ: أَنَا فَلَانٌ، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي بَرِّيَّةٍ وَمَكَانٍ قَفْرٍ، فَيُطْعِمُ ذَلِكَ الشَّخْصَ طَعَامًا وَيَسْقِيهِ شَرَابًا، أَوْ يَذُلُّهُ عَلَى الطَّرِيقِ، أَوْ يُخْبِرُهُ بِبَعْضِ الْأُمُورِ الْوَاقِعَةِ الْغَائِبَةِ، فَيُظَنُّ ذَلِكَ الرَّجُلُ أَنَّ نَفْسَ الشَّيْخِ الْمَيِّتِ أَوْ الْحَيِّ فَعَلَ ذَلِكَ، وَقَدْ يَقُولُ: هَذَا سِرُّ الشَّيْخِ، وَهَذِهِ رَقِيقَتُهُ وَهَذِهِ حَقِيقَتُهُ، أَوْ هَذَا مَلَكٌ جَاءَ عَلَى صُورَتِهِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ جِنِّيًّا، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تُعِينُ عَلَى الشَّرِّ وَالْإِفْكِ وَالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ.

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضَّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ٥٦ ﴾ [الإسراء: ٥٦]، ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ٥٧ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾ [الإسراء: ٥٧]، قَالَ طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ: كَانَ أَقْوَامٌ يَدْعُونَ الْمَلَائِكَةَ وَالْأَنْبِيَاءَ كَالْعَزِيرِ وَالْمَسِيحِ فَبَيَّنَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْمَلَائِكَةَ وَالْأَنْبِيَاءَ عِبَادُ اللَّهِ كَمَا أَنَّ الَّذِينَ يَعْبُدُونَهُمْ عِبَادُ اللَّهِ وَبَيَّنَ أَنَّهُمْ يَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ وَيَتَقَرَّبُونَ إِلَيْهِ كَمَا يَفْعَلُ سَائِرُ عِبَادِهِ الصَّالِحِينَ.

وَالْمُشْرِكُونَ مِنْ هَؤُلَاءِ قَدْ يَقُولُونَ: إِنَّا نَسْتَشْفَعُ بِهِمْ أَيْ نَطْلُبُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ أَنْ يَشْفَعُوا فَإِذَا أَتَيْنَا قَبْرَ أَحَدِهِمْ طَلَبْنَا مِنْهُ أَنْ يَشْفَعَ لَنَا إِذَا صَوَرْنَا تِمَثَالَهُ - وَالتَّمَاثِيلُ إِمَّا مُجَسَّدَةٌ وَإِمَّا تَمَازِيلُ مُصَوَّرَةٌ كَمَا يُصَوِّرُهَا النَّصَارَى فِي كَنَائِسِهِمْ - قَالُوا: فَمَقْصُودُنَا بِهَذِهِ التَّمَاثِيلِ تَذَكُّرُ أَصْحَابِهَا وَسِيرِهِمْ وَنَحْنُ نُخَاطِبُ هَذِهِ التَّمَاثِيلَ وَمَقْصُودُنَا خِطَابُ أَصْحَابِهَا لِيَشْفَعُوا لَنَا إِلَى اللَّهِ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمْ: يَا سَيِّدِي فَلَانٌ أَوْ يَا سَيِّدِي جَرَجَسٌ أَوْ بِطْرُسٌ أَوْ يَا سَيِّدِي الْحَنُونَةُ مَرْيَمُ أَوْ يَا سَيِّدِي الْخَلِيلُ

أَوْ مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ أَشْفَعَ لِي إِلَى رَبِّكَ، وَقَدْ يُخَاطَبُونَ الْمَيِّتَ عِنْدَ قَبْرِهِ: سَلْ لِي رَبِّكَ، أَوْ يُخَاطَبُونَ الْحَيَّ وَهُوَ غَائِبٌ كَمَا يُخَاطَبُونَهُ لَوْ كَانَ حَاضِرًا حَيًّا وَيُنْشِدُونَ قَصَائِدَ، يَقُولُ أَحَدُهُمْ فِيهَا: يَا سَيِّدِي فَلَانُ أَنَا فِي حَسْبِكَ أَنَا فِي جِوَارِكَ أَشْفَعَ لِي إِلَى اللَّهِ، سَلْ اللَّهَ لَنَا أَنْ يَنْصُرَنَا عَلَى عَدُوِّنَا، سَلْ اللَّهَ أَنْ يَكْشِفَ عَنَّا هَذِهِ الشَّدَّةَ، أَشْكُو إِلَيْكَ كَذَا وَكَذَا فَسَلْ اللَّهَ أَنْ يَكْشِفَ هَذِهِ الْكُرْبَةَ، أَوْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ: سَلْ اللَّهَ أَنْ يَغْفِرَ لِي، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَأَوَّلُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ ٦٤ .

وَيَقُولُونَ: إِذَا طَلَبْنَا مِنْهُ الْإِسْتِغْفَارَ بَعْدَ مَوْتِهِ كُنَّا بِمَنْزِلَةِ الَّذِينَ طَلَبُوا الْإِسْتِغْفَارَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَيُخَالِفُونَ بِذَلِكَ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَسَائِرَ الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ أَحَدًا مِنْهُمْ لَمْ يَطْلُبْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ مَوْتِهِ أَنْ يَشْفَعَ لَهُ وَلَا سَأَلَهُ شَيْئًا وَلَا ذَكَرَ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ فِي كُتُبِهِمْ وَإِنَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ مَنْ ذَكَرَهُ مِنْ مُتَأَخِّرِي الْفُقَهَاءِ وَحَكَّوْا حِكَايَةَ مَكْذُوبَةً عَلَى مَالِكٍ رحمته الله سَيَأْتِي ذِكْرُهَا، وَبَسْطُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ مِنْ خِطَابِ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ بَعْدَ مَوْتِهِمْ عِنْدَ قُبُورِهِمْ وَفِي مَغِيبِهِمْ وَخِطَابِ تَمَائِيلِهِمْ هُوَ مِنْ أَعْظَمِ أَنْوَاعِ الشَّرِكِ الْمَوْجُودِ فِي الْمُشْرِكِينَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَفِي مُبْتَدِعَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ أَحَدُوا مِنَ الشَّرِكِ وَالْعِبَادَاتِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

فَإِنَّ دُعَاءَ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ بَعْدَ مَوْتِهِمْ وَفِي مَغِيبِهِمْ وَسُؤَالَهُمْ وَالِاسْتِغَاثَةَ بِهِمْ وَالِاسْتِشْفَاعَ بِهِمْ فِي هَذِهِ الْحَالِ وَنَضَبَ تَمَائِيلِهِمْ - بِمَعْنَى طَلَبِ الشَّفَاعَةِ مِنْهُمْ - هُوَ مِنَ الدِّينِ الَّذِي لَمْ يَشْرَعْهُ اللَّهُ وَلَا ابْتَعَثَ بِهِ رَسُولًا وَلَا أَنْزَلَ بِهِ كِتَابًا وَلَيْسَ هُوَ وَاجِبًا وَلَا مُسْتَحَبًّا بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا فَعَلَهُ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ

بِإِحْسَانٍ وَلَا أَمْرٍ بِهِ إِمَامٌ مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِمَّا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ مِمَّنْ لَهُ عِبَادَةٌ وَزُهْدٌ وَيَذْكُرُونَ فِيهِ حِكَايَاتٍ وَمَنَامَاتٍ فَهَذَا كُلُّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ. وَفِيهِمْ مَنْ يَنْظُمُ الْقَصَائِدَ فِي دُعَاءِ الْمَيِّتِ وَالِاسْتِشْفَاعِ بِهِ وَالِاسْتِغَاثَةِ أَوْ يَذْكُرُ ذَلِكَ فِي ضَمْنِ مَدِيحِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ فَهَذَا كُلُّهُ لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ وَلَا وَاجِبٍ وَلَا مُسْتَحَبٌّ بِاتِّفَاقِ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَمَنْ تَعَبَّدَ بِعِبَادَةٍ لَيْسَتْ وَاجِبَةً وَلَا مُسْتَحَبَّةً؛ وَهُوَ يَعْتَقِدُهَا وَاجِبَةً أَوْ مُسْتَحَبَّةً فَهُوَ ضَالٌّ مُبْتَدِعٌ بِدْعَةٍ سَيِّئَةٍ لَا بِدْعَةٍ حَسَنَةٍ بِاتِّفَاقِ أَيْمَةِ الدِّينِ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُعْبَدُ إِلَّا بِمَا هُوَ وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ. وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَذْكُرُونَ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ مِنَ الشُّرْكِ مَنَافِعَ وَمَصَالِحَ وَيَحْتَجُّونَ عَلَيْهَا بِحُجَجٍ مِنْ جِهَةِ الرَّأْيِ أَوْ الذَّوْقِ أَوْ مِنْ جِهَةِ التَّقْلِيدِ وَالْمَنَامَاتِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَجَوَابُ هَؤُلَاءِ مِنْ طَرِيقَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْإِحْتِجَاجُ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ. وَالثَّانِي: الْقِيَاسُ وَالذَّوْقُ وَالِاعْتِبَارُ بَيَّانٍ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْفَسَادِ فَإِنْ فَسَادَ ذَلِكَ رَاجِعٌ عَلَى مَا يُظَنُّ فِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ. أَمَّا الْأَوَّلُ فَيُقَالُ: قَدْ عَلِمَ بِالِاضْطِرَارِّ وَالتَّوَاتُرِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ وَبِاجْمَاعِ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَنْمَتِهَا أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَلَا مُسْتَحَبٍّ. وَعُلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ بَلْ وَلَا أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَهُ شَرَعُوا لِلنَّاسِ أَنْ يَدْعُوا الْمَلَائِكَةَ وَالْأَنْبِيَاءَ وَالصَّالِحِينَ وَلَا يَسْتَشْفِعُوا بِهِمْ لَا بَعْدَ مَمَاتِهِمْ وَلَا فِي مَغِيْبِهِمْ فَلَا يَقُولُ أَحَدٌ: يَا مَلَائِكَةَ اللَّهِ اشْفَعُوا لِي عِنْدَ اللَّهِ سَلُوا اللَّهَ لَنَا أَنْ يَنْصُرَنَا أَوْ يَرْزُقَنَا أَوْ يَهْدِينَا.

وكَذَلِكَ لَا يَقُولُ لِمَنْ مَاتَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ لِي سَلِ اللَّهَ لِي اسْتَغْفِرِ اللَّهَ لِي سَلِ اللَّهَ لِي أَنْ يَغْفِرَ لِي أَوْ يَهْدِيَنِي أَوْ يَنْصُرَنِي أَوْ يُعَافِيَنِي وَلَا يَقُولُ: أَشْكُو إِلَيْكَ ذُنُوبِي أَوْ نَقَصَ رِزْقِي أَوْ تَسَلَّطَ الْعَدُوُّ عَلَيَّ أَوْ أَشْكُو إِلَيْكَ فَلَانَا الَّذِي ظَلَمَنِي، وَلَا يَقُولُ: أَنَا نَزَيْلُكَ أَنَا ضَيْفُكَ أَنَا جَارُكَ أَوْ أَنْتَ تُجِيرُ مَنْ يَسْتَجِيرُ أَوْ أَنْتَ خَيْرٌ مُعَاذٍ يُسْتَعَاذُ بِهِ.

وَلَا يَكْتُبُ أَحَدٌ وَرَقَةً وَيُعَلِّقُهَا عِنْدَ الْقُبُورِ وَلَا يَكْتُبُ أَحَدٌ مَحْضَرًا أَنَّهُ اسْتَجَارَ

بِفُلَانٍ وَيَذْهَبُ بِالْمَحْضَرِ إِلَى مَنْ يَعْمَلُ بِذَلِكَ الْمَحْضَرِ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يَفْعَلُهُ أَهْلُ
الْبِدْعِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُسْلِمِينَ كَمَا يَفْعَلُهُ النَّصَارَى فِي كَنَائِسِهِمْ وَكَمَا يَفْعَلُهُ
الْمُبْتَدِعُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ أَوْ فِي مَغِيْبِهِمْ فَهَذَا مِمَّا عَلِمَ
بِالْاضْطِرَارِّ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ وَبِالنَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ وَبِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ
يُشْرَعْ هَذَا لِأُمَّتِهِ اهـ

قال شيخ الإسلام **رحمته الله** كما في "مجموع الفتاوى" (١/١٧٨):

وهذا ونحوه مما يبين أن الذين يدعون الأنبياء والصالحين بعد موتهم عند
قُبُورِهِمْ وَغَيْرِ قُبُورِهِمْ: هُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَدْعُونَ غَيْرَ اللَّهِ كَالَّذِينَ يَدْعُونَ
الْكُؤَاكِبَ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ لِلشِّرْكِ أَنْ
يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ
وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّكُمْ نَبِيِّنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل
عمران: ٧٩]، ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ
مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠].

وقال تَعَالَى: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفِ الضُّرِّ عَنْكُمْ
وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الأنعام: ١٠٦]، ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ
أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الأنعام: ٥٧]،
وقال تَعَالَى: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْقَالَ ذَرِّ
فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شَرِكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾
[سبأ: ٢٢]، ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٣].

ومثل هذا كثير في القرآن: يَنْهَى أَنْ يُدْعَى غَيْرُ اللَّهِ لَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَلَا الْأَنْبِيَاءِ
وَلَا غَيْرِهِمْ؛ فَإِنْ هَذَا شِرْكٌ أَوْ ذَرِيعَةٌ إِلَى الشِّرْكِ؛ بِخِلَافِ مَا يُطْلَبُ مِنْ أَحَدِهِمْ فِي
حَيَاتِهِ مِنَ الدُّعَاءِ وَالشَّفَاعَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُفْضِي إِلَى ذَلِكَ؛ فَإِنْ أَحَدًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ
وَالصَّالِحِينَ لَمْ يُعْبَدْ فِي حَيَاتِهِ بِحَضْرَتِهِ فَإِنَّهُ يَنْهَى مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ؛ بِخِلَافِ دُعَائِهِمْ

بَعْدَ مَوْتِهِمْ فَإِنْ ذَلِكَ ذَرِيعَةٌ إِلَى الشَّرِكِ بِهِمْ وَكَذَلِكَ دُعَاؤُهُمْ فِي مَغِيْبِهِمْ هُوَ ذَرِيعَةٌ إِلَى الشَّرِكِ. فَمَنْ رَأَى نَبِيًّا أَوْ مَلَكًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَقَالَ لَهُ: اُدْعُ لِي، لَمْ يُفْضِ ذَلِكَ إِلَى الشَّرِكِ بِهِ بِخِلَافِ مَنْ دَعَاهُ فِي مَغِيْبِهِ فَإِنْ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى الشَّرِكِ بِهِ كَمَا قَدْ وَقَعَ فَإِنَّ الْغَائِبَ وَالْمَيِّتَ لَا يَنْهَى مَنْ يُشْرِكُ بَلْ إِذَا تَعَلَّقَتِ الْقُلُوبُ بِدُعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ أَفْضَى ذَلِكَ إِلَى الشَّرِكِ بِهِ فَدَعَا وَقَصَدَ مَكَانَ قَبْرِهِ أَوْ تِمَثَالِهِ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ كَمَا قَدْ وَقَعَ فِيهِ الْمُشْرِكُونَ وَمَنْ ضَاهَاهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَمُتَبَدِّعَةِ الْمُسْلِمِينَ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَدْعُوا لِلْمُؤْمِنِينَ وَتَسْتَغْفِرُ لَهُمْ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَجْمَلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ۝۷﴾ [غافر: ٧]، ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ ءَابَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۝۸﴾ [غافر: ٨]، ﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُ، وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ۝۹﴾ [غافر: ٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ ۚ أَلَا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ۝۵﴾ [الشورى: ٥]، ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ اللَّهُ حَفِظْتُ عَلَيْهِمْ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ ۝۶﴾ [الشورى: ٦].

فَالْمَلَائِكَةُ يَسْتَغْفِرُونَ لِلْمُؤْمِنِينَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْأَلَهُمْ أَحَدٌ. وَكَذَلِكَ مَا رُوي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ يَدْعُو وَيَشْفَعُ لِلْأَخْيَارِ مِنْ أُمَّتِهِ هُوَ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ هُمْ يَفْعَلُونَ مَا أذنَ اللَّهُ لَهُمْ فِيهِ بِدُونِ سُؤَالِ أَحَدٍ. وَإِذَا لَمْ يُشْرَعْ دُعَاءُ الْمَلَائِكَةِ لَمْ يُشْرَعْ دُعَاءُ مَنْ مَاتَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَلَا أَنْ تَطْلُبَ مِنْهُمْ الدُّعَاءَ وَالشَّفَاعَةَ وَإِنْ كَانُوا يُدْعَوْنَ وَيَشْفَعُونَ لِرُوحِهِمْ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ بِهِ مِنْ ذَلِكَ هُمْ يَفْعَلُونَهُ وَإِنْ لَمْ يُطْلَبَ مِنْهُمْ وَمَا لَمْ يُؤْمَرُوا بِهِ لَا يَفْعَلُونَهُ وَلَوْ طُلِبَ مِنْهُمْ فَلَا فَائِدَةَ فِي الطَّلَبِ مِنْهُمْ.

الثَّانِي: أَنَّ دُعَاءَهُمْ وَطَلَبَ الشَّفَاعَةِ مِنْهُمْ فِي هَذِهِ الْحَالِ يُفْضِي إِلَى الشَّرِكِ بِهِمْ فَفِيهِ هَذِهِ الْمَفْسَدَةُ فَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لَكَانَتْ هَذِهِ الْمَفْسَدَةُ رَاحَةً فَكَيْفَ وَلَا مَصْلَحَةٌ فِيهِ؛ بِخِلَافِ الطَّلَبِ مِنْهُمْ فِي حَيَاتِهِمْ وَحُضُورِهِمْ فَإِنَّهُ لَا مَفْسَدَةَ فِيهِ؛ فَإِنَّهُمْ يَنْهَوْنَ عَنِ الشَّرِكِ بِهِمْ. بَلْ فِيهِ مَنَافَعَةٌ وَهُوَ أَنَّهُمْ يَثْبُتُونَ وَيُؤْجِرُونَ عَلَى مَا يَفْعَلُونَهُ حِينَئِذٍ مِنْ نَفْعِ الْخَلْقِ كُلِّهِمْ فَإِنَّهُمْ فِي دَارِ الْعَمَلِ وَالتَّكْلِيفِ وَشَفَاعَتِهِمْ فِي الْآخِرَةِ فِيهَا إِظْهَارُ كَرَامَةِ اللَّهِ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. اهـ

سئل الإمام العثيمين رحمته الله كما في "شرح منظومته القواعد الفقهية":

اختلف بعض طلاب العلم في مسألة: من جاء عند قبر، وقال: يا فلان لصاحب القبر ادع الله لي، فقال بعضهم: هو شرك أكبر، وقال آخرون: بل هو شرك أصغر، فما هو الجواب سددكم الله؟

الظاهر لي: أن هذا من باب الشرك الأصغر؛ لأنه لم يطلب من هذا الميت أن يحصل مقصوده، أو أن يدفع مكروهه، وإنما سأله أن يسأل الله - عز وجل - ومعلوم أن الميت لا يمكن أن يسأل الله - عز وجل - لأن النبي ﷺ قال: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»^(١) وإن من السفه أن يتصور الإنسان أن الميت يمكنه الدعاء لمن طلبه منه الميت، لا يملك الدعاء، ولا يملك أن يكشف الضر، أما من دعا الميت بنفسه قال: يا فلان اكشف ما بي من ضرر، وأعطني كذا وكذا، فهذا شرك أكبر لا شك فيه. اهـ

وقال الشيخ الفوزان عافاه الله في رده على استدلال الصوفية على جواز الاستغاثة بالأموات بحديث الشفاعة العظمى:

والجواب عن هذا كما يقول الشيخ: إن هذا طلب من إنسان حي قادر على الدعاء، وعلى الاستئذان بالشفاعة والطلب من الإنسان في حال حياته وقدرته ليس من الممنوع كما في قصة موسى: ﴿فَاسْتَغْنَاهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصاص: ١٥].

(١) أخرجه مسلم (١٦٣١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وكما يستغيث الإنسان بإخوانه في الحرب وغيرها، فهذا فيه دليل على أن الاستغاثة بالحي فيما يقدر عليه جائزة، والذي يقع من الأمم يوم القيامة هو استغاثة بالحي، وطلب الدعاء منه فيجوز أن تذهب إلى إنسان حي قادر يسمع كلامك، وتقول: يا فلان ادع الله لي بكذا وكذا، والصحابة كانوا يعملون هذا مع النبي ﷺ في حياته، وليس هذا من الشرك، إنما الذي يكون شركاً وأنكرناه هو الاستغاثة بالميت وهذا لا علاقة له بحديث الشفاعة؛ لأنكم تستغيثون بأموات وتطلبون الشفاعة منهم، والأموات لا يقدرُونَ على شيء؛ فلا يجوز أن يذهب إلى قبر يستنجد به ويدعوه أو يطلب منه الدعاء أو الشفاعة أو غير ذلك؛ ففرق بين عمل هؤلاء المشركين وبين ما في الحديث الصحيح وما في قصة موسى ﷺ؛ فبهذا التفصيل زالت هذه الشبهة والحمد لله. اهـ من شرح "كشف الشبهات".

﴿٤﴾ **مسألة: معنى الاستعاذة، والاستغاثة، والاستعانة، وبيان ما يكون منه شركاً إذا صرف لغير الله.**

قال ابن كثير رحمته الله: الاستعاذة هي الالتجاء إلى الله، والالتصاق بجانبه من شر كل ذي شر، والعياذ يكون لدفع الشر، واللياذ لطلب الخير. انتهى.
يقول الشاعر:

يا من ألوذ به فيما أُوْمِلَهِ ومن أَعُوذ به مما أحاذره
لا يجبر الناس عظمًا أنت كاسره ولا يهيطون عظمًا أنت جابه

وهذان البيتان صحيحان في حق الله تعالى، وأما الشاعر فإنه أتى به في حق ملك من الملوك، وكان شيخ الإسلام يدعوه به في سجوده.

وقال الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ ﴿٦﴾

وقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنْ الظَّالِمِينَ﴾ (١٠٦) وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿[يونس: ١٠٦-١٠٧]

﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُكُونَ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ﴾ (١١٣) ﴿[الشعراء: ٢١٣]﴾ قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ ﴿[المؤمنون: ١١٧]﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَتُ ضَرِّيَ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هِيَ مُمْسِكَةٌ رَحْمَتَهُ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ (٣٨) ﴿[الزمر: ٣٨]﴾

وقال: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ﴿[فاطر: ٢]﴾ ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ وَهُمْ عَنِ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ﴾ (٥) ﴿وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾ (٦) ﴿[الأحقاف: ٥-٦]﴾

قال شيخ الإسلام **رحمته الله**: الاستغاثة هي طلب الغوث، وهو إزالة الشدة، كالاستنصار طلب النصر، والاستعانة طلب العون. (١)

وقال غيره: الفرق بين الاستغاثة والدعاء أنَّ الاستغاثة لا تكون إلا من المكروب، والدعاء أعم من الاستغاثة؛ لأنه يكون من المكروب وغيره، فَعَطْفُ الدعاء على الاستغاثة من عطف العام على الخاص، فبينهما عموم وخصوص مطلق، يجتمعان في مادة، وينفرد الدعاء عنها في مادة، (٢) فكل استغاثة دعاء، وليس كل دعاء استغاثة.

(١) انظر: "مجموع الفتاوى" (١/١٠٣).

(٢) المادة التي يجتمع فيها الاستغاثة والدعاء هي طلب إزالة المكروب بعد وقوعه، وينفرد الدعاء عند أن يطلب خيراً، أو يطلب دفع شر لم يقع به، إذاً كل استغاثة دعاء، ولا عكس.

٥ مسألة: الاستعاذة بصفة الله أو الاستغاثة بها.

قال شيخ الإسلام **رحمته الله** كما في "الاستغاثة" (١/ ١٨١):

مسألة الله بأسمائه وصفاته وكلماته جائز مشروع كما جاءت به الأحاديث وأما دعاء صفاته وكلماته فكفر باتفاق المسلمين فهل يقول مسلم يا كلام الله اغفر لي وارحمي وأغثني أو أعني أو يا علم الله أو يا قدرة الله أو يا عزة الله أو يا عظمة الله ونحو ذلك أو سمع من مسلم أو كافر أنه دعا لذلك من صفات الله وصفات غيره أو يطلب من الصفة جلب منفعة أو دفع مضرة أو إعانة أو نصرا أو إغاثة أو غير ذلك.

قال أبو عبد الله: وما جاء من الأحاديث في ظاهرها الاستعاذة بصفات الله تكون من باب التوسل، وليس دعاء للصفة نفسها، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، ومنه حديث: «اللهم، إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك»^(١)، فهو دعاء لله وتوسل بصفاته، وأما دعاء الصفة بنفسها؛ فليس بمشروع كما يقول بعضهم: (يا رحمة الله ارحمني، ويا لطف الله الطف بي...)، فهذا غير مشروع؛ لأنَّ الصفة ليست قائمة بنفسها حتى تُدعى.

وذكر ابن عثيمين **رحمته الله** كما في "المناهي اللفظية" رقم (٢٣)، وبكر أبو زيد **رحمته الله** في "معجم المناهي اللفظية" (ص ٥٧٩) أن هذا من الشرك، ونقل كلام شيخ الإسلام الذي تقدم نقله.

تنبيه: حديث: «يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ، بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيْثُ، أَصْلِحْ لِي شَأْنِي كُلَّهُ، وَلَا تَكُنْ لِي إِلَى نَفْسِي طَرَفَةً عَيْنٍ»^(٢) هذا توسل بالصفات، وليس دعاء لها، فقوله: «يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ» هذا دعاء لله تعالى.

(١) أخرجه مسلم (٤٨٦) عن عائشة **رضي الله عنها**.

(٢) أخرجه النسائي في "عمل اليوم والليلة" (٥٧٠) عن أنس **رضي الله عنه**، وهو حديث حسن بطرقه وشواهده.

﴿٤﴾ وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، يَا سَيِّدَنَا، وَإِبْنَ سَيِّدِنَا، وَخَيْرَنَا وَإِبْنَ خَيْرِنَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ بِتَقْوَاكُمْ، وَلَا يَسْتَهْوِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ، أَنَا مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، وَاللَّهُ مَا أَحَبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي الَّتِي أَنْزَلَنِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ^(١).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

١) حماية المصطفى ﷺ حمى التوحيد وسده طرق الشرك :

بوب الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله على هذا الحديث في كتاب التوحيد: بَابُ مَا جَاءَ فِي حِمَايَةِ الْمُصْطَفَى ﷺ حِمَى التَّوْحِيدِ وَسَدِّهِ طُرُقَ الشُّرْكِ. قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في «فتح المجيد» (باب / ٦٥):
حمایته ﷺ حمى التوحيد عما يشوبه من الأقوال والأعمال التي يضمنحل معها التوحيد، أو ينقص، وهذا كثير في السنة الثابتة عنه ﷺ، كقوله: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، إنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله»^(٢)، وتقديم، وقوله: «إنه لا يستغاث بي وإنما يستغاث بالله عز وجل»^(٣)، ونحو ذلك.

ونهى عن التمداح، وشدد القول فيه، كقوله لمن مدح إنساناً: «ويلك قطعت عنق صاحبك»، والحديث أخرجه أبو داود عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه، أَنَّ رَجُلًا أَتَنِي عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: «قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ» ثَلَاثًا^(٤)،

(١) أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٢٤٨) (٢٤٩)، وأحمد (٣/ ١٥٣، ٢٤١).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٤٥)، عن عمر رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أحمد (٥/ ٣١٧)، وابن سعد (١/ ٣٨٧) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وفي إسناده ابن لهيعة، وهو ضعيف مدلس، وفيه رجل مبهم.

(٤) أخرجه أبو داود (٤٨٠٥)، وقد أخرجه أيضاً البخاري (٢٦٦٢، ٦٠٦١)، ومسلم (٣٠٠٠) من نفس الوجه.

وقال: «إذا لقيتم المداحين فاحثوا في وجوههم التراب»، أخرجه مسلم، والترمذي، وابن ماجه عن المقداد ابن الأسود^(١).

وفي هذه الأحاديث نَهَى أن يقولوا: أنت سيدنا، وقال: «السيد الله تبارك وتعالى»، ونهاهم أن يقولوا: وأفضلنا فضلاً، وأعظمنا طولاً، وقال: «لا يستجربنكم الشيطان»^(٢).

وكذلك قوله في حديث أنس: أن ناساً قالوا: يا رسول الله، يا خيرنا وابن خيرنا، وسيدنا وابن سيدنا، فقال: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قُولُوا بِقَوْلِكُمْ وَلَا يَسْتَهْوَيْنَكُمُ الشَّيْطَانُ» كره ﷺ أن يواجهوه بالمدح فيفضي بهم إلى الغلو، وأخبر ﷺ أن مواجهة المداح للممدوح بمدحه -ولو بما فيه- من عمل الشيطان^(٣)؛ لما تفضي محبة المدح إليه من تعظيم الممدوح في نفسه، وذلك ينافي كمال التوحيد؛ فإن العبادة لا تقوم إلا بقطب رحاها الذي لا تدور إلا عليه، وذلك غاية الذل في غاية المحبة.

وكمال الذل يقتضي الخضوع، والخشية، والاستكانة لله تعالى، وأن لا يرى نفسه إلا في مقام الذم لها، والمعاتبة لها في حق ربه، وكذلك الحب لا تحصل غايته إلا إذا كان يحب ما يحبه الله، ويكره ما يكرهه الله من الأقوال والأعمال والإرادات، ومحبة المدح من العبد لنفسه يخالف ما يحبه الله منه، والمدح يغره من نفسه؛ فيكون آنماً، فمقام العبودية يقتضي كراهة المدح رأساً، والنهي عنه صيانة لهذا المقام، فمتى أخلص الذل لله والمحبة له؛ خلصت أعماله وصحت، فمتى أدخل عليها ما يشوبها من هذه الشوائب؛ دخل على مقام العبودية بالنقص أو

(١) أخرجه مسلم (٣٠٠٢)، والترمذي (٢٣٩٣)، وابن ماجه (٣٧٤٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٨٠٦)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٠٧٤)، وأحمد (٢٤/٤)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢١١)، وإسناده صحيح.

(٣) هذا فيما إذا سبب للممدوح العجب والاعتزاز، أو أدى بالمداح إلى الغلو بالممدوح، وأما إذا خلا من ذلك؛ جاز كما أثنى النبي ﷺ على أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، وغيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم في حضورهم.

الفساد، وإذا أداه المدح إلى التعاضم في نفسه والإعجاب بها؛ وقع في أمر عظيم ينافي العبودية الخاصة، كما في الحديث: «الكبرياء ردائي، والعظمة إزاري، فمن نازعني شيئاً منهما عذبتُهُ»^(١)، وفي الحديث: «لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر»^(٢)، وهذه الآفات قد تكون محبة المدح سبباً لها وسُلماً إليها، والعجب يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب، وأما المادح فقد يفضي به المدح إلى أن ينزل الممدوح منزلة لا يستحقها، كما يوجد كثيراً في أشعارهم من الغلو الذي نهى عنه الرسول ﷺ، وحذر أمته أن يقع منهم، فقد وقع الكثير منه حتى صرحوا فيه بالشرك في الربوبية والإلهية والملك، كما تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك، والنبى ﷺ لما أكمل الله له مقام العبودية صار يكره أن يُمدح؛ صيانة لهذا المقام، وأرشد الأمة إلى ترك ذلك؛ نصحاً لهم، وحمايةً لمقام التوحيد عن أن يدخله ما يفسده أو يضعفه من الشرك ووسائله ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٥٩]، ورأوا أن فعل ما نهاهم ﷺ عن فعله قربة من أفضل القربات، وحسنة من أعظم الحسنات. اهـ

٢ هل السيد من أسماء الله تعالى؟

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في «بدائع الفوائد» (٣/ ٢١٣):

اختلف الناس في جواز إطلاق السيد على البشر: فمنعه قوم، ونقل عن مالك واحتجوا بأنه قيل له: «يا سيدنا قال: إنما السيد الله»^(٣) وجوزوه قوم واحتجوا بقول النبى ﷺ: «قوموا إلى سيدكم»^(٤) وهذا أصح من الحديث الأول.

(١) أخرجه مسلم (٢٦٢٠)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٥٥٢)، وأبو داود (٤٠٩٠)، من حديث أبي هريرة، وأبي سعيد رضي الله عنهما بنحوه.

(٢) أخرجه مسلم (٩١)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٨٠٦)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٠٧٤)، وأحمد (٢٤/٤)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢١١)، وإسناده صحيح.

قال هؤلاء: السيد أحد ما يضاف إليه، فلا يقال لتميمي: إنه سيد كندة، ولا يقال لملك: إنه سيد البشر. قال: وعلى هذا فلا يجوز أن يطلق على الله هذا الاسم. وفي هذا نظر؛ فإن السيد إذا أطلق عليه تعالى؛ فهو بمعنى المالك والمولى والرب، لا بالمعنى الذي يطلق على المخلوق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وقال الطبري في تفسيره سورة الإخلاص:

حَدَّثَنَا عَلِيُّ، قَالَ: ثنا أَبُو صَالِحٍ، قَالَ: ثَنِي مُعَاوِيَةُ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿الْضَّكُّمُ ٢٠﴾ [الإخلاص: ٢٠] يَقُولُ: «السَّيِّدُ الَّذِي قَدْ كَمَلَ فِي سُودِّهِ، وَالشَّرِيفُ الَّذِي قَدْ كَمَلَ فِي شَرَفِهِ، وَالْعَظِيمُ الَّذِي قَدْ عَظُمَ فِي عَظَمَتِهِ، وَالْحَلِيمُ الَّذِي قَدْ كَمَلَ فِي حِلْمِهِ، وَالْغَنِيُّ الَّذِي قَدْ كَمَلَ فِي غِنَاهُ، وَالْجَبَّارُ الَّذِي قَدْ كَمَلَ فِي جَبَرَوْتِهِ، وَالْعَالِمُ الَّذِي قَدْ كَمَلَ فِي عِلْمِهِ، وَالْحَكِيمُ الَّذِي قَدْ كَمَلَ فِي حِكْمَتِهِ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ كَمَلَ فِي أَنْوَاعِ الشَّرَفِ وَالسُّودِّ، وَهُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ هَذِهِ صِفَتُهُ، لَا تَنْبَغِي إِلَّا لَهُ».

وهذا إسناد احتج به جمع من الأئمة، وضعفه آخرون بسبب الانقطاع بين علي بن أبي طلحة، وابن عباس رضي الله عنه.

٣ هل يطلق على المنافق سيد؟

أخرج أحمد (٢٢٩٣٩)، البخاري في "الأدب المفرد" (٧٦٠)، وأبو داود (٤٩٧٧)، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" (٢٤٤) معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن قتادة، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، أن نبي الله ﷺ قال: «لا تقولوا للمنافق سيدنا؛ فإنه إن يك سيدكم؛ فقد أسخطم ربكم».

وهذا إسناد رجاله ثقات، ولكن قال الترمذي: قال بعض أهل العلم لا نعرف لقتادة سماعاً من عبد الله بن بريدة. اهـ

قلت: لعله أراد بذلك البخاري؛ فقد قال ذلك في **"التاريخ الكبير"** (١٢/٤). وهذا مبني على مذهب البخاري من أنه يشترط في صحة الحديث أن يكون الراوي قد نص على سماعه من شيخه في بعض مسموعاته. ولم يشترط ذلك مسلم والجمهور، بل اكتفوا بالمعاصرة مع إمكان اللقي، وعليه فالحديث صحيح على مذهب مسلم. ومع ذلك فقد توبع قتادة رحمته الله:

فقد أخرجه الحاكم (٣١١/٤)، وأبو نعيم في **"أخبار أصبهان"** (١٩٨/٢)، والبيهقي في **"الشعب"** (٥٢٢٠)، والخطيب في **"تاريخ بغداد"** (٤٥٤/٥) من طريق عقبة بن عبد الله الأصم، عن عبد الله بن بريدة، به. وعقبة بن عبد الله ضعيف، ولكنه متابع بقتادة، فالحديث صحيح، ولا ينزل عن رتبة الحسن.

والمراد بالنهي الوارد في الحديث: أن ينسب الصالحون المنافق سيدا لهم، لأن في ذلك تعظيماً له وتوقيراً، وهو ذليل عند الله عز وجل، وليس المراد أنه لا يكون سيدا لجنسه من المنافقين، أو يكون الكافر سيداً على جنسه من الكفار.

فهرقل كان سيد الروم، وكسرى سيد فارس، وعبد الله بن أبي سيد المنافقين، وحيي بن أخطب سيد بني النضير، وأبو سفيان كان سيد قريش في حال الكفر.

وفي **"صحيح مسلم"** (١٥٠٤) عَنْ عَائِذِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ، أَتَى عَلَى سَلْمَانَ، وَصُحَيْبٍ، وَبِلَالٍ فِي نَعْرٍ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا أَخَذْتُ سُيُوفُ اللَّهِ مِنْ عُنُقِ عَدُوِّ اللَّهِ مَأْخَذَهَا، قَالَ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَتَقُولُونَ هَذَا لِشَيْخِ قُرَيْشٍ وَسَيِّدِهِمْ؟، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ لَعَلَّكَ أَغْضَبْتَهُمْ، لَكِنْ كُنْتُ أَغْضَبْتَهُمْ، لَقَدْ أَغْضَبْتَ رَبَّكَ» فَأَتَاهُمْ أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: يَا إِخْوَتَاهُ أَغْضَبْتُكُمْ؟ قَالُوا: لَا، يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ يَا أَخِي.

وفي "صحيح مسلم" (١٣٦٥) أيضًا من حديث أنس رضي الله عنه، في قصة صفية رضي الله عنها: فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أُعْطِيتَ دَحِيَّةَ صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيِّ سَيِّدِ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرِ؟ مَا تَصْلُحُ إِلَّا لَكَ.

قال الطيبي رحمته الله في "شرح المشكاة" (٣٠٩٥ / ١٠):

أي إن يك سيدا لكم، فيجب عليكم طاعته، فإذا أطعتموه فقد أسخطتم ربكم؛ أو لا تقولوا للمنافق سيدا، فإنكم إن قلتم ذلك فقد أسخطتم ربكم؛ فوضع الكون موضع القول تحقيقا له.

وفيه أن قول الناس لغير الله (مولانا) كالحكماء والأطباء داخل في هذا النهي والوعيد بل هو أشد لورود قوله تعالى (مولانا) في التنزيل دون السيد. اهـ
وقوله: (كالحكماء والأطباء) عنى به من كان من غير أهل الاستقامة.



﴿٥﴾ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ فِي مَجْلِسٍ يَوْمًا: مَا رَأَيْتُ مِثْلَ قَرَأِنَا هَؤُلَاءِ، لَا أَزْعَبُ بُطُونًا، وَلَا أَكْذِبُ السِّنَّةَ، وَلَا أَجْبِنَ عِنْدَ اللِّقَاءِ. فَقَالَ رَجُلٌ فِي الْمَجْلِسِ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ مُنَافِقٌ؛ لِأَخْبَرَنَّا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَأَنَا رَأَيْتُهُ مُتَعَلِّقًا بِحَقَبِ نَاقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَنْكِبُهُ الْحِجَارَةُ، وَهُوَ يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ. وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَبَا اللَّهِ، وَآيَاتِهِ، وَرَسُولِهِ كُتِّمَ تَسْتَهْزِئُونَ». أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَابْنُ جَرِيرٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.^(١)

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

﴿٤﴾ حديث آخر في بيان قصة سبب النزول.

قال الإمام ابن أبي حاتم رحمته الله في "تفسيره" (١٨٣١ / ٦):
 حَدَّثَنَا أَبِي، ثنا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، قَالَ: قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ مَخْشِيُّ بْنُ حَمِيرٍ: لَوَدِدْتُ أَنِّي أَقَاضِي عَلَى أَنْ يُضْرَبَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ مِائَةً مِائَةً عَلَى أَنْ نَنْجُوَ مِنْ أَنْ يَنْزَلَ فِيْنَا قُرْآنٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: أَدْرِكِ الْقَوْمَ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ احْتَرَفُوا فَاسْأَلْهُمْ عَمَّا قَالُوا؛ فَإِنْ هُمْ أَنْكَرُوا وَكْتَمُوا فَقُلْ: بَلَى قَدْ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا. فَأَدْرَكَهُمْ فَقَالَ لَهُمْ: الَّذِي أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَاءُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَعْتَذِرُونَ، وَقَالَ مَخْشِيُّ بْنُ حَمِيرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَعَدَ بِي اسْمِي، وَاسْمُ أَبِي فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ: ﴿ لَا تَعْذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾^(١) إِنْ تَعَفَّ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً ﴿ [التوبة: ٦٦] فَكَانَ الَّذِي عَفَا اللَّهُ عَنْهُ: مَخْشِيُّ بْنُ حَمِيرٍ فَتَسَمَّى: عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يُقْتَلَ شَهِيدًا لَا يَعْلَمُ بِمَقْتَلِهِ

(١) أخرجه في تفسير آية [٦٥] من سورة التوبة.

فَقُتِلَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ لَا يَعْلَمُ مَقْتَلَهُ، وَلَا مَنْ قَتَلَهُ وَلَا يَرَى لَهُ أَثَرَ وَلَا عَيْنٌ.
وهذا إسناد حسن، وابن إسحاق صرح بالسماع.

﴿٥﴾ **بيان أن الآية دلت على كفر من استهزأ بالله ورسوله ودينه.**

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٧/ ٢٧٣):
وَلِهَذَا ذَمَّ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّهُمْ دَخَلُوا فِي الْإِيمَانِ ثُمَّ خَرَجُوا مِنْهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (١) ﴿[المنافقون: ١]﴾، ﴿أَتَّخِذُوا أَيْمَنَهُمْ جُنَّةً
فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (٢) ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَى
قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ (٣) ﴿وَقَالَ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى﴾ ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُ أَنْ
تَنْزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ﴾ ﴿[التوبة: ٦٤]﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَعَيْنِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ
تَسْتَهْزِئُونَ﴾ (٦٥) ﴿[التوبة: ٦٥]﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنْ نَعَفَ عَنْ
طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ (٦٦) ﴿فَقَدْ أَمَرَهُ أَنْ يَقُولَ
لَهُمْ: قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ. وَقَوْلٌ مَنْ يَقُولُ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْآيَاتِ: إِنَّهُمْ كَفَرُوا بَعْدَ
إِيمَانِهِمْ بِلِسَانِهِمْ مَعَ كُفْرِهِمْ أَوْ لَا بِقُلُوبِهِمْ لَا يَصِحُّ لِأَنَّ الْإِيمَانَ بِاللِّسَانِ مَعَ كُفْرِ
الْقَلْبِ قَدْ قَارَنَهُ الْكُفْرُ فَلَا يُقَالُ: قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا كَافِرِينَ فِي
نَفْسِ الْأَمْرِ، وَإِنْ أُريدَ أَنَّكُمْ أَظْهَرْتُمْ الْكُفْرَ بَعْدَ إِظْهَارِكُمْ الْإِيمَانَ، فَهُمْ لَمْ يُظْهِرُوا
لِلنَّاسِ إِلَّا لِحَوَاصِّهِمْ وَهُمْ مَعَ خَوَاصِّهِمْ مَا زَالُوا هَكَذَا؛ بَلْ لَمَّا نَافَقُوا وَحَذَرُوا أَنْ
تَنْزَلَ سُورَةٌ تُبَيِّنُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ النِّفَاقِ وَتَكَلَّمُوا بِالْإِسْتِهْزَاءِ صَارُوا كَافِرِينَ بَعْدَ
إِيمَانِهِمْ وَلَا يَدُلُّ اللَّفْظُ عَلَى أَنَّهُمْ مَا زَالُوا مُنَافِقِينَ. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" (٧/ ٢٢٠):

فَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُمْ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ مَعَ قَوْلِهِمْ: إِنَّا تَكَلَّمْنَا بِالْكَفْرِ مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادٍ لَهُ
بَلْ كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ، وَبَيَّنَّ أَنَّ الْإِسْتِهْزَاءَ بِآيَاتِ اللَّهِ كُفْرٌ وَلَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا مِنْ
شَرَحَ صَدْرَهُ بِهَذَا الْكَلَامِ، وَلَوْ كَانَ الْإِيمَانُ فِي قَلْبِهِ مَنَعَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهَذَا الْكَلَامِ،

وَالْقُرْآنُ يُبَيِّنُ أَنَّ إِيْمَانَ الْقَلْبِ يَسْتَلْزِمُ الْعَمَلَ الظَّاهِرَ بِحَسْبِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ (٤٧) وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفَى قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ أَمْ آرَأَيْتُمْ أَن يُخَافُوكَ أَنْ يُحَيِّفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولَهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٥٠﴾ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾ ﴿النور: ٤٧-٥١﴾، فَنَقَى الْإِيْمَانَ عَمَّنْ تَوَلَّى عَنْ طَاعَةِ الرَّسُولِ، وَأَخْبَرَ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ سَمِعُوا وَأَطَاعُوا؛ فَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا مِنْ لَوَازِمِ الْإِيْمَانِ أَه.

قال أبو عبد الله عفا الله عنه: الاستهزاء بالله، أو برسوله، أو بدينه، أو بالقرآن كفرٌ أكبر بلا خلاف بين العلماء؛ لهذه الآية.

﴿٦﴾ **حكم سب النبي ﷺ، وهل يقتل من سبه وتنقصه بأبي هو وأمي ﷺ.**

قال القاضي أبو الفضل عياض اليعصبي **رحمته الله**، كما في **«الشفأ بتعريف حقوق المصطفى»** (٢/ ٤٧٤):

قال أبو بكر بن المُنْذِر: أَجْمَعَ عَوَامُّ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مِنْ سَبِّ النَّبِيِّ ﷺ يُقْتَلُ.

وَمِمَّنْ قَالَ ذَلِكَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَاللَّيْثُ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْفَضْلِ: وَهُوَ مُقْتَضَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ **رضي الله عنه** ^(١)، وَلَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ، وَبِمِثْلِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ، وَالثَّوْرِيُّ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ وَالْأَوْزَاعِيُّ فِي الْمُسْلِمِينَ، لَكِنَّهُمْ قَالُوا: هِيَ رِدَّةٌ.

وَرَوَى مِثْلَهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مَالِكٍ وَحَكَّى الطَّبْرِيُّ مِثْلَهُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ

(١) سيأتي الأثر عنه مع تخريجه إن شاء الله قريباً.

وأصحابه فيمن تَنَقَّصَهُ ﷺ أو برئ مِنْهُ أو كَذَّبَهُ وَقَالَ سُخُنُونَ فِيمَنْ سَبَّهُ: ذَلِكَ رَدَّةٌ كَالزَّنْدَقَةِ وَعَلَى هَذَا وَقَعَ الْخِلَافُ فِي اسْتِثَابَتِهِ وَتَكْفِيرِهِ، وَهَلْ قَتَلَهُ حَدٌّ أَوْ كُفْرٌ، وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي اسْتِثَابَتِهِ دِمِهِ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْأُمُصَارِ وَسَلَفِ الْأُمَّةِ وَقَدْ ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى قَتْلِهِ وَتَكْفِيرِهِ وَأَشَارَ بَعْضُ الظَّاهِرِيَّةِ وَهُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْفَارَسِيِّ إِلَى الْخِلَافِ فِي تَكْفِيرِ الْمُسْتَخَفِ بِهِ وَالْمَعْرُوفِ مَا قَدَّمَ نَاهِ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سُخُنُونَ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ شَاتِمَ النَّبِيِّ ﷺ الْمُنْتَقِصَ لَهُ كَافِرٌ وَالْوَعِيدُ جَارٌ عَلَيْهِ بِعَذَابِ اللَّهِ لَهُ وَحُكْمُهُ عِنْدَ الْأُمَّةِ الْقَتْلُ، وَمِنْ شَكِّ فِي كُفْرِهِ وَعَذَابِهِ كُفْرٌ، وَاحْتِجَّ إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُسَيْنٍ بْنُ خَالِدِ الْفَقِيهِ فِي مِثْلِ هَذَا بِقَتْلِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ مَالِكِ بْنِ نُوَيْرَةَ^(١) لِقَوْلِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ صَاحِبِكُمْ، وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ اخْتَلَفَ فِي وُجُوبِ قَتْلِهِ إِذَا كَانَ مُسْلِمًا. اهـ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ﷺ كَمَا فِي "النَّصَارِمِ الْمَسْلُوبِ" (ص ٤):

من سب النبي من مسلم أو كافر فإنه يجب قتله هذا مذهب عليه عامة أهل العلم قال ابن المنذر: أجمع عوام أهل العلم على أن حد من سب النبي ﷺ القتل. وممن قاله مالك والليث وأحمد وإسحاق، وهو مذهب الشافعي.

قال: وحكي عن النعمان: لا يقتل. يعني الذي هم عليه من الشرك أعظم. وقد حكى أبو بكر الفارسي من أصحاب الشافعي إجماع المسلمين على أن حد من سب النبي ﷺ القتل كما أن حد من سب غيره الجلد. وهذا الإجماع الذي حكاه هذا محمول على إجماع الصدر الأول من الصحابة والتابعين أو أنه أراد به إجماعهم على أن سب النبي ﷺ يجب قتله إذا كان مسلما. وكذلك قيده القاضي عياض فقال: أجمعت الأمة على قتل متنقصه من المسلمين وسابه وكذلك حكي عن غير واحد الإجماع على قتله وتكفيره.

وقال الإمام إسحاق بن راهويه أحد الأئمة الأعلام: أجمع المسلمون على أن من سب رسوله الله ﷺ، أو دفع شيئاً مما أنزل الله عز وجل، أو قتل نبياً من أنبياء الله عز وجل: أنه كافر بذلك، وإن كان مقراً بكل ما أنزل الله.

قال الخطابي: لا أعلم أحداً من المسلمين اختلف في وجوب قتله. وقال محمد بن سحنون: أجمع العلماء على أن شاتم النبي ﷺ، والمتنقص له كافر والوعيد جار عليه بعذاب الله له. وحكمه عند الأمة القتل ومن شك في كفره وعذابه كفر.

﴿٧﴾ مسألة: حكم من سب النبي ﷺ من أهل الذمة وهل يوجب قتله؟

قال ابن عبد البر رحمه الله: كما في "التمهيد" (١٦٧/٦):
وَقَدْ اخْتَلَفَ الْمُفْقَهَاءُ فِي الَّذِي يَسُبُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ:
فَقَالَ مَالِكٌ مَنْ شَتَمَ النَّبِيَّ ﷺ (مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ) قُتِلَ إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَ.
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَالثَّوْرِيُّ: يُعَزَّرُ وَلَا يُقْتَلُ. وَقَالَ اللَّيْثُ: يُقْتَلُ مَكَانَهُ.
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُؤْخَذُ عَلَى مَنْ صُوِّلِحَ مِنَ الْكُفَّارِ فَذَكَرَ أَشْيَاءَ مِنْهَا: وَمَتَى ذَكَرَ أَحَدٌ مِنْهُمْ كِتَابَ اللَّهِ أَوْ مُحَمَّدًا ﷺ بِمَا لَا يَنْبَغِي فَقَدْ أُحِلَّ دَمُهُ.
قَالَ الطَّحَاوِيُّ: فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ ذَلِكَ عَلَيْهِ؛ فَلَا يُسْتَحَلُّ مَالُهُ
واحتمج الطحاوي لقول أصحابه بما لا حجة فيه.

وَالْقَوْلُ عِنْدِي فِي ذَلِكَ قَوْلُ مَالِكٍ وَاللَّيْثِ، وَقَدْ رَوَى عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ
فِي رَاهِبٍ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ. قَالَ: لَوْ سَمِعْتُهُ لَقَتَلْتُهُ^(١).

وَلَا مُخَالَفَ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلِمْتُهُ، وَلَا يَخْلُو أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ ابْنِ
خَطَلٍ مِنْ أَحَدٍ وَجْهَيْنِ إِمَّا أَنْ ذَلِكَ كَانَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي أُحِلَّتْ لَهُ مَكَّةُ، وَهِيَ دَارُ

(١) ضعيف: أخرجه أحمد كما في "الصارم المسلول" (ص ٢٠٣) من طريق حصين عن حدثه عن ابن عمر حصين عن حدثه عن ابن عمر به. وهذا إسناد ضعيف؛ لأن الراوي عن ابن عمر مبهم.

حَرْبٍ وَكُفْرٍ وَكَانَ لَهُ أَنْ يُرِيقَ دَمٌ مِنْ شَاءَ مِنْ أَهْلِهَا فِي السَّاعَةِ الَّتِي أُحِلَّ لَهُ فِيهَا الْقِتَالُ أَوْ يَكُونُ عَلَى مَذْهَبِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي أَنَّ الْحَرَمَ لَا يُجِيرُ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ وَكَانَ هَؤُلَاءِ مِمَّنْ وَجَبَ قَتْلُهُ لِمَا ذَكَرْنَا فَلَمْ يُجِرْهُمْ الْحَرَمُ. اهـ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ **رَحِمَهُ اللَّهُ** كَمَا فِي "الصَّارِمِ الْمَسْلُوبِ" (ص ٥٣٢):

نقول: الآثار عن الصحابة والتابعين والفقهاء، مثل مالك وأحمد وسائر الفقهاء القائلين بذلك كلها مطلقة في من شتم النبي **ﷺ** من مسلم أو معاهد فإنه يقتل ولم يفصلوا بين شتم وشتم، ولا بين أن يكرر الشتم أو لا يكرره، أو يظهره أو لا يظهره وأعني بقولي لا يظهره: أن لا يتكلم به في ملأ من المسلمين، وإلا فالحد لا يقام عليه حتى يشهد مسلمان أنهما سمعاه يشتمه، أو حتى يقر بالشتم وكونه يشتمه بحيث يسمعه المسلمون إظهاراً له، اللهم إلا أن يفرض أنه شتمه في بيته خالياً فسمعه جيرانه المسلمون أو من استرق السمع منهم.

قال مالك وأحمد: كل من شتم النبي **ﷺ** أو تنقصه مسلماً كان أو كافراً؛ فإنه يقتل ولا يستتاب.

فنصاً على أن الكافر يجب قتله بتنقصه له كما يقتل بشتمه، وكما يقتل المسلم بذلك، وكذلك أطلق سائر أصحابنا أن سب النبي **ﷺ** من الذمي يوجب القتل.

وذكر القاضي وابن عقيل وغيرهما أن ما أبطل الإيمان؛ فإنه يبطل الأمان إذا أظهره؛ فإن الإسلام أوكد من عقد الذمة؛ فإذا كان من الكلام ما يبطل حقن الإسلام فإن يبطل حقن الذمة أولى مع الفرق بينهما من وجه آخر؛ فإن المسلم إذا سب الرسول دل على سوء اعتقاده في رسول الله **ﷺ** فلذلك كفر.

والذمي قد علم أن اعتقاده ذلك وأقرنا على اعتقاده، وإنما أخذ عليه كتبه، وأن لا يظهره؛ فبقي تفاوت ما بين الإظهار والإضمار.

قال ابن عقيل: فكما أخذ على المسلم أن لا يعتقد ذلك أخذ على الذمي أن لا يظهره فإظهار هذا كإضمار ذاك وإضماره لا ضرر على الإسلام، ولا إضرار فيه

وفي إظهاره ضرر وإضرار على الإسلام، ولهذا ما بطن من الجرائم لا يتبعها في حق المسلم ولو أظهرها أقمنا عليهم حد الله.

وطرد القاضي وابن عقيل هذا القياس في كل ما ينقض الإيمان من الكلام مثل الثنية والتثليث كقول النصارى: (إن الله ثالث ثلاثة) ونحو ذلك: أن الذمي متى أظهر ما يعلمه من دينه من الشرك نقض العهد، كما أنه إن أظهر ما نعلمه بقوله في نبينا ﷺ نقض العهد.

قال القاضي: وقد نص أحمد على ذلك فقال في رواية حنبل: كل من ذكر شيئا يعرض به الرب؛ فعليه القتل مسلما كان أو كافرا هذا مذهب أهل المدينة.

وقال جعفر بن محمد: سمعت أبا عبد الله يسأل عن يهودي مر بمؤذن وهو يؤذن فقال له: كذبت فقال: يقتل لأنه شتم.

فقد نص على قتل من كذب المؤذن في كلمات الأذان وهي قول (الله أكبر) أو (أشهد أن لا إله إلا الله) أو (أشهد أن محمدا رسول الله) وقد ذكرها الخلال والقاضي في سب الله بناء على أنه كذبه فيما يتعلق بذكر الرب سبحانه.

والأشبه أنه عام في تكذيبه فيما يتعلق بذكر الرب وذكر الرسول بل هو في هذا أولى لأن اليهودي لا يكذب من قال (لا إله إلا الله) ولا من قال (الله أكبر) وإنما يكذب من قال (إن محمدا رسول الله) وهذا قول جمهور المالكيين قالوا: إنه يقتل بكل سب سواء كانوا يستحلونه أو لا يستحلونه؛ لأنهم وإن استحلوه فإننا لم نعظم العهد على إظهاره، وكما لا يحصن الإسلام من سبه كذلك لا تحصن منه الذمة وهو قول أبي مصعب وطائفة من المدنيين. اهـ

٨ هل يقتل الساب بعد الاستنابة أمر يقتل بدون استنابة؟

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رحمته الله كَمَا فِي "النَّصَّارِمِ الْمَسْلُوبِ" (ص ٣١٢):

ذَكَرْنَا أَنَّ الْمَشْهُورَ عَنْ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ: أَنَّهُ لَا يَسْتَنَابُ، وَلَا تُسَقَطُ الْقَتْلُ عَنْهُ تَوْبَتُهُ وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَذَكَرَ الْقَاضِي عِيَاضُ أَنَّ الْمَشْهُورَ مِنْ قَوْلِ السَّلَفِ وَجْهٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ.

وَحَكَى مَالِكٌ وَأَحْمَدُ أَنَّهُ تَقْبَلُ تَوْبَتُهُ، وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ بِنَاءً عَلَى قَبُولِ تَوْبَةِ الْمُرْتَدِ. اهـ

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله كَمَا فِي "زَادَ الْمَعَادَ" (٥/ ٥٤):

ثَبَّتَ عَنْهُ رحمته الله أَنَّهُ قَضَى بِإِهْدَارِ دَمِ أُمِّ وَلَدِ الْأَعْمَى لَمَّا قَتَلَهَا مَوْلَاهَا عَلَى السَّبِّ^(١).

وَقَتَلَ جَمَاعَةً مِنَ الْيَهُودِ عَلَى سَبِّهِ وَأَذَاهُ، وَأَمَّنَ النَّاسَ يَوْمَ الْفَتْحِ إِلَّا نَفَرًا مِمَّنْ كَانَ يُؤْذِيهِ وَيَهْجُوهُ، وَهُمْ أَرْبَعَةُ رِجَالٍ وَامْرَأَتَانِ. وَقَالَ: «مَنْ لَكَعَبَ بِنَ الْأَشْرَفِ، فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ»^(٢). وَأَهْدَرَ دَمَهُ وَدَمَ أَبِي رَافِعٍ^(٣).

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رضي الله عنه لِأَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ رضي الله عنه، وَقَدْ أَرَادَ قَتْلَ مَنْ سَبَّهُ: لَيْسَ هَذَا لِأَحَدٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٤). فَهَذَا قَضَاؤُهُ ﷺ وَقَضَاءُ خُلَفَائِهِ مِنْ بَعْدِهِ، وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَقَدْ أَعَادَهُمُ اللَّهُ مِنْ مُخَالَفَةِ هَذَا الْحُكْمِ.

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٦١) عن ابن عباس رضي الله عنهما، بإسنادٍ صحيح.

(٢) أخرجه البخاري (٢٥١٠)، ومسلم (١٨٠١) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٣٠٢٢) عن البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٤) صحيح: أخرجه الطيالسي (٤)، والحميدي (٦)، وأحمد (٥٤، ٦١)، وأبو داود (٤٣٦٣)، والنسائي في "المجتبى" (٤٠٧١)، وفي "الكبرى" (٣٥٢٠)، والبخاري (٤٩)، وأبو يعلى (٨١)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٤٠٥/١٢)، والطبراني في "الأوسط" (١١٢٩)، و (٥٣٩٢)، والحاكم (٨٠٤٦)، والضياء في "المختارة" (٢٤، ٢٥)، والبيهقي (١٣٣٧٧)، من طرق عن أبي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ رضي الله عنه به، وبعض أسانيده صحيحة.

وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي "سُنَنِهِ": عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ يَهُودِيَّةً كَانَتْ تَشْتِمُ النَّبِيَّ ﷺ وَتَقْعُ فِيهِ، فَخَنَقَهَا رَجُلٌ حَتَّى مَاتَتْ، فَأَبْطَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَمَهَا»^(١).

وَذَكَرَ أَصْحَابُ "السِّيَرِ وَالْمَعَارِي" عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: هَجَتْ امْرَأَةٌ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «مَنْ لِي بِهَا؟» فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهَا: أَنَا، فَهَضَّصَ فَقَتَلَهَا، فَأُخْبِرَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «لَا يَنْتَطِحُ فِيهَا عِزْرَانِ»^(٢).

وَفِي ذَلِكَ بَضْعَةٌ عَشْرَ حَدِيثًا مَا بَيْنَ صِحَاحٍ وَحَسَانٍ وَمَشَاهِيرَ، وَهُوَ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ.

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٦٢) وهو حديث صحيح بشواهده.

(٢) باطل واهي: أخرجه القضاعي في "مسند الشهاب" (٨٥٦)، والحربي في "فوائده" (٥٠) كما في "الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء" (٢٧٥٢)، وابن عدي في "الكامل" (٦ / ٢١٥٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٢٤ / ٥١)، محمد بن إبراهيم بن العلاء الشامي، ثنا محمد بن الحجاج اللخمي أبو إبراهيم الواسطي، عن مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن ابن عباس، قال: هجت امرأة من بني خزيمة النبي ﷺ بهجاء لها، فبلغ ذلك النبي ﷺ فاشتد عليه ذلك، وقال: «من لي بها؟» فقال رجل من قومها: أنا يا رسول الله، وكانت تمارة تبيع التمر، قال: فأتاها فقال لها: عندك تمر؟ فقالت: نعم، فأرته تمرًا، فقال: أردت أجود من هذا، قال: فدخلت ليريه، قال: ودخل خلفها، فنظر يمينًا وشمالًا، فلم ير إلا خوانًا، قال: فعلا به رأسها حتى دمغها به، قال: ثم أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله قد كفيتكها، قال: فقال النبي ﷺ: «أما إنه لا ينتطح فيها عِزْرَانِ»، فأرسلها مثلاً.

وهذا الإسناد فيه محمد بن إبراهيم بن العلاء الشامي، وهو متروك، قال الدارقطني: كذاب.

وفيه أيضًا محمد بن الحجاج اللخمي، ترجمته في "ميزان الاعتدال"، قال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن عدي: هو وضع حديث الهريسة. وقال الدارقطني: كذاب. وقال ابن معين: كذاب خبيث.

وقال - مرة: ليس بثقة.

وأخرجه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٩٩ / ١٣) من طريق مسلم بن عيسى - جَارِ أَبِي مُسْلِمٍ الْمُسْتَمْلِي - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَجَّاجِ اللَّخْمِيُّ، عَنْ مُجَالِدٍ بِهِ.

فتوبع محمد بن إبراهيم بن مسلم بن عيسى، وهو مجهول الحال، وبقيت الآفة الكبرى من محمد بن الحجاج اللخمي.

وَقَدْ ذَكَرَ حَرْبٌ فِي "مَسَائِلِهِ": عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: أَتَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِرَجُلٍ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ فَقَتَلَهُ، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَنْ سَبَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، أَوْ سَبَّ أَحَدًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَاقْتُلُوهُ ^(١). ثُمَّ قَالَ مُجَاهِدٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَيُّمَا مُسْلِمٍ سَبَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، أَوْ سَبَّ أَحَدًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَقَدْ كَذَّبَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ رِدَّةٌ، يُسْتَتَابُ، فَإِنْ رَجَعَ، وَإِلَّا قُتِلَ، وَأَيُّمَا مُعَاهِدٍ عَانَدَ، فَسَبَّ اللَّهَ أَوْ سَبَّ أَحَدًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ أَوْ جَهَرَ بِهِ، فَقَدْ نَقَضَ الْعَهْدَ فَاقْتُلُوهُ ^(٢).

وَذَكَرَ أَحْمَدُ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ مَرَّ بِهِ رَاهِبٌ، فَقِيلَ لَهُ: هَذَا يَسُبُّ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَوْ سَمِعْتُهُ لَقَتَلْتُهُ، إِنَّا لَمْ نُعْطِهِمُ الذِّمَّةَ عَلَى أَنْ يَسُبُّوا نَبِيَّنَا ^(٣).
وَالْأَثَارُ عَنِ الصَّحَابَةِ بِذَلِكَ كَثِيرَةٌ، وَحَكَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْإِجْمَاعَ عَلَى قَتْلِهِ. قَالَ شَيْخُنَا: وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى إِجْمَاعِ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ. وَالْمَقْصُودُ: إِنَّمَا هُوَ ذَكَرَ حُكْمَ النَّبِيِّ ﷺ وَقَضَائِهِ فِيْمَنْ سَبَّهُ.

وَأَمَّا تَرْكُهُ ﷺ قَتْلَ مَنْ قَدَحَ فِي عَدْلِهِ بِقَوْلِهِ: «اعْدِلْ فَإِنَّكَ لَمْ تَعْدِلْ» ^(٤)، وَفِي حُكْمِهِ بِقَوْلِهِ: «أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ» ^(٥)، وَفِي قَصْدِهِ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ هَذِهِ قِسْمَةٌ مَا أُريدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ» ^(٦) أَوْ فِي خَلْوَتِهِ بِقَوْلِهِ: «يَقُولُونَ إِنَّكَ تَنْهَى عَنِ الْغَيِّ وَتَسْتَخْلِي بِهِ» ^(٧) وَغَيْرُ

(١) أخرجه حرب في "مسائله" كما في "الصارم المسلول" (ص ٢٠١) من طريق ليث بن أبي سليم، عن مجاهد به.

وهذا إسنادٌ ضعيف؛ ليث ضعيف، ومجاهد لم يدرك عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه حرب في "مسائله" كما في "الصارم المسلول" (ص ٢٠١) من طريق ليث بن أبي سليم، عن مجاهد به. وهذا إسنادٌ ضعيف؛ لضعف ليث بن أبي سليم.

(٣) أخرجه أحمد كما في "الصارم المسلول" (ص ٢٠٣)، و"أحكام أهل الذمة" (٣/ ١٣٥٨)، ومسدّد كما في "المطالب العالية" (٢٠٣١) من طريق حصين بن عبد الرحمن، عن حدثه، عن ابن عمر به. وهذا إسنادٌ ضعيف؛ فيه رجل مبهم.

(٤) أخرجه البخاري (٣١٣٨، و٣٦١٠)، ومسلم (١٠٦٣، و١٠٦٤) عن أبي سعيد الخدري، وعن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجه البخاري (٢٣٥٩)، ومسلم (٢٣٥٧) عن عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) أخرجه البخاري (٣١٥٠)، ومسلم (١٠٦٢) عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٧) أخرجه أحمد (٣٦٣١) عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده. وإسناده حسن.

ذَلِكَ، فَذَلِكَ أَنَّ الْحَقَّ لَهُ، فَلَهُ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ، وَلَهُ أَنْ يَتْرَكَهُ، وَلَيْسَ لِأُمَّتِهِ تَرْكُ اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ ﷺ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ هَذَا كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ حَيْثُ كَانَ ﷺ مَأْمُورًا بِالْعَفْوِ وَالصَّفْحِ. وَأَيْضًا فَإِنَّهُ كَانَ يَغْفُو عَنْ حَقِّهِ لِمَصْلَحَةِ التَّأْلِيفِ وَجَمْعِ الْكَلِمَةِ، وَلِئَلَّا يُنْفَرِ النَّاسُ عَنْهُ، وَلِئَلَّا يَتَحَدَّثُوا أَنَّهُ يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ، وَكُلُّ هَذَا يَخْتَصُّ بِحَيَاتِهِ ﷺ. اهـ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ **رحمته الله**، كَمَا فِي "الصَّارِمِ الْمَسْئُولِ" (ص ٣٣٧):

والدليل على أن المسلم يقتل من غير استتابة وإن أظهر التوبة بعد أخذه كما هو مذهب الجمهور قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾ ﴿٥٧﴾ [الأحزاب: ٥٧].

وقد تقدم أن هذا يقتضي قتله، ويقتضي تحتم قتله، وإن تاب بعد الأخذ لأنه سبحانه ذكر الذين يؤذون الله ورسوله، والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات فإذا كانت عقوبة أولئك لا تسقط إذا تابوا بعد الأخذ؛ فعقوبة هؤلاء أولى وأحرى؛ لأن عقوبة كليهما على الأذى الذي قاله بلسانه، لا على مجرد كفر هو باق عليه.

وأيضا فإنه قال: ﴿لَنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُتَنَفِقُونَ﴾ [الأحزاب: ٦٠] إلى قوله: ﴿تَفْتِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦١] وهو يقتضي أن من لم ينته؛ فإنه يؤخذ ويقتل فعلم أن الانتهاء العاصم ما كان قبل الأخذ.

وأيضا فإنه جعل ذلك تفسيرا للعن؛ فعلم أن الملعون متى أخذ قتل إذا لم يكن انتهى قبل الأخذ، وهذا ملعون؛ فدخل في الآية.

يؤيد ذلك: ما قدمناه عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ﴿١٣﴾ [النور: ٢٣]، قال: هذه في شأن عائشة **رضي الله عنها**، وأزواج النبي **ﷺ** خاصة ليس فيها توبة ثم قرأ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ٤] إلى قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ

تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا ﴿النور: ٥﴾ فجعل لهؤلاء توبة، ولم يجعل لأولئك توبة. قال: فهم رجل أن يقوم فيقبل رأسه من حسن ما فسر^(١).

فهذا ابن عباس قد بين أن من لعن هذه اللعنة، لا توبة له واللعنة الأخرى أبلغ منها. يقرره أن قاذف أمهات المؤمنين إنما استحق هذه اللعنة على قوله لأجل النبي ﷺ فعلم أن مؤذيه لا توبة له.

ثم قال ﷺ:

وأيضا فسنة رسول الله ﷺ دلت من غير وجه على قتل الساب من غير استتابة؛ فإنه أمر بقتل الذي كذب عليه من غير استتابة، وقد ذكرنا أن ذلك يقتضي قتل الساب سواء أجرينا الحديث على ظاهره أو حملناه على من كذب عليه كذبا يشينه وكذلك في حديث الشعبي: أنه أمر بقتل الذي طعن عليه في قسم مال العزى من غير استتابة^(٢).

وفي حديث أبي بكر لما استأذنه أبو برزة أن يقتل الرجل الذي شتمه من غير استتابة قال: «إنها لم تكن لأحد بعد رسول الله ﷺ»^(٣) فعلم أنه كان له قتل من شتمه من غير استتابة، وعمر رضي الله عنه قتل الذي لم يرض بحكمه ﷺ من غير استتابة أصلا

(١) ضعيف: أخرجه ابن جرير في تفسيره (سورة النور/ آية ٢٣)، وعمر بن شبة (١/ ٣٣٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ١٥٣) من طريق العوام بن حوشب، عَنْ شَيْخٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ. وهذا إسناد ضعيف؛ فيه راوٍ لم يسم.

(٢) ضعيف: قال سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي في «مغازيه» كما في «الصارم المسلول» (ص ٨٠): حدثني أبي عن المجالد بن سعيد، عن الشعبي، قال: «لما افتتح رسول الله ﷺ مكة دعا بمال العزى؛ فشره بين يديه، ثم دعا رجلا قد سماه؛ فأعطاه منها، ثم دعا أبا سفيان بن حرب، فأعطاه منها ثم دعا سعد بن حريث؛ فأعطاه منها، ثم دعا رهطا من قريش؛ فأعطاهم، فجعل يعطي الرجل القطعة من الذهب فيها خمسون مثقالا، وسبعون مثقالا، ونحو ذلك فقام رجل، فقال: إنك لبصير حيث تضع التبر، ثم قام الثانية، فقال مثل ذلك. فأعرض عنه النبي ﷺ، ثم قام الثالثة فقال: إنك لتحكم وما نرى عدلا قال: «ويحك، إذن لا يعدل أحد بعدي» ثم دعا نبي الله ﷺ أبا بكر فقال: «أذهب فاقتله» فذهب فلم يجده فقال: «لو قتلته لرجوت أن يكون أولهم وآخرهم».

وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف مجالد بن سعيد، والشعبي رواه مرسلا.

(٣) صحيح: تقدم تخريجه قريبا.

فنزّل القرآن بإقراره على ذلك^(١) وهو من أدنى أنواع الاستخفاف به فكيف بأعلاها؟.

وأيضا فإن عبد الله بن سعد بن أبي سرح لما طعن عليه، واقتري افتراء عابه به بعد أن أسلم، أهدر دمه، وامتنع عن مبايعته^(٢) وقد تقدم تقرير الدلالة منه على أن

(١) حسن: قال شيخ الإسلام في "الصارم المسلول" (ص ٣٨): رواه أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن دحيم في "تفسيره": حدثنا شعيب بن شعيب، حدثنا أبو المغيرة، حدثنا عتبة بن ضمرة، حدثني أبي: أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ فقضى للمحق على المبطل. فقال المقضي عليه: لا أرضى فقال صاحبه: فما تريد؟ قال: أن نذهب إلى أبي بكر الصديق، فذهبنا إليه، فقال الذي قضى له: قد اختصمنا إلى النبي ﷺ فقضى لي عليه. فقال أبو بكر: فأنتما على ما قضى به النبي ﷺ فأبى صاحبه أن يرضى، وقال: نأتي عمر بن الخطاب فأتياه فقال المقضي له: قد اختصمنا إلى النبي ﷺ فقضى لي عليه فأبى أن يرضى ثم أتينا أبا بكر الصديق، فقال: أنتما على ما قضى به النبي ﷺ فأبى أن يرضى فسأله عمر، فقال: كذلك؟ فدخل عمر منزله، فخرج والسيف في يده قد سلّه، فضرب به رأس الذي أبى أن يرضى فقتله. فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ الآية.

وهذا المرسل له شاهد من وجه آخر يصلح للاعتبار.

قال ابن دحيم: حدثنا الجوزجاني، حدثنا أبو الأسود، حدثنا ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة بن الزبير قال: اختصم إلى رسول الله ﷺ رجلان فقضى لأحدهما فقال الذي قضى عليه: ردنا إلى عمر فقال رسول الله ﷺ: نعم انطلقوا إلى عمر، فانطلقا فلما أتيا عمر، قال الذي قضى له: يا ابن الخطاب إن رسول الله ﷺ قضى لي، وإن هذا قال: ردنا إلى عمر؛ فردنا إليك رسول الله ﷺ فقال عمر: أذلك؟ للذي قضى عليه. قال: نعم. فقال عمر: مكانك حتى أخرج؛ فأقضي بينكما فخرج مشتملا على سيفه فضرب الذي قال: ردنا إلى عمر. فقتله وأدبر الآخر إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله قتل عمر صاحبي، ولولا ما أعجزته لقتلني فقال رسول الله ﷺ: «ما كنت أظن أن عمر يجتري على قتل مؤمن. فأنزل الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ فبرأ الله عمر من قتله».

وقد رويت هذه القصة من غير هذين الوجهين قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل: ما أكتب حديث ابن لهيعة إلا للاعتبار والاستدلال، وقد أكتب حديث هذا الرجل على هذا المعنى، كأني أستدل به مع غيره يشده لأنه حجة إذا انفرد.

قلت: القصة بالطريقين حسنة، ولكن وقع في الطريق الثانية ما لا يشهد له في الأولى، ولكن كلا الطريقين فيهما أصل القصة.

= (١) قال شيخ الإسلام رحمه الله في «الصارم المسلول» (ص ١٠٩): قصة ابن أبي سرح وهي مما اتفق عليها أهل العلم، واستفاضت عندهم استفاضة، تستغنى عن رواية الأحاد، وذلك أثبت وأقوى مما رواه الواحد العدل؛ فنذكرها مشروحة؛ ليتبين وجه الدلالة منها:

عن مصعب بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، قال: لما كان يوم فتح مكة اختبأ عبد الله بن سعد بن أبي سرح عند عثمان بن عفان، فجاء به حتى أوقفه على النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، بايع عبد الله فرفع رأسه، فنظر إليه ثلاثاً، كل ذلك يأبى، فبايعه بعد ثلاث، ثم أقبل على أصحابه، فقال: «أما كان فيكم رجل رشيد يقوم إلى هذا حيث رأي كفت يدي عن بيعته فيقتله» فقالوا: ما ندري يا رسول الله ما في نفسك إلا أومأت إلينا بعينك قال: «إنه لا ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين» رواه أبو داود بإسناد صحيح.

قال أبو عبد الله: أخرجه أبو داود (٢٦٨٣) وفي إسناده أسباط بن نصر الهمداني، وهو سيئ الحفظ، ولكن الحديث صحيح بشواهده.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: وراوه النسائي كذلك بأبسط من هذا عن سعد قال: لما كان يوم فتح مكة آمن رسول الله ﷺ الناس؛ إلا أربعة نفر، وقال: اقتلوهم، وإن وجدتموهم متعلقين بأستار الكعبة: عكرمة بن أبي جهل، وعبد الله بن خطل، ومقيس بن صبابه، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح. فأما عبد الله بن خطل فأدرك، وهو متعلق بأستار الكعبة، فاستبق إليه سعيد بن حريث، وعمار بن ياسر فسبق سعيد عمارا وكان أشب الرجلين فقتله. وأما مقيس بن صبابه، فأدركه الناس في السوق فقتلوه. وأما عكرمة فركب البحر، فأصابته عاصف، فقال أصحاب السفينة: أخلصوا فإن آلهتكم لا تغني عنكم شيئاً هاهنا. فقال عكرمة: والله لئن لم ينجني في البحر إلا الإخلاص؛ لا ينجني في البر غيره. اللهم لك علي عهد، إن أنت عافيتني مما أنا فيه أن آتي محمد حتى أضع يدي في يده، ولأجدنه عفوا كريماً فجاء وأسلم. وأما عبد الله بن سعد بن أبي سرح فإنه اختبأ عند عثمان بن عفان فلما دعا رسول الله ﷺ الناس إلى البيعة جاء به حتى أوقفه على النبي ﷺ ثم ذكر الباقي كما رواه أبو داود.

قال أبو عبد الله: أخرجه النسائي (٤٠٦٧) وهو من طريق أسباط بن نصر المتقدم. والحديث صحيح بشواهده.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: وعن عبد الله بن عباس قال: كان عبد الله بن سعد بن أبي سرح يكتب لرسول الله ﷺ، فأزاله الشيطان فلحق بالكفار، فأمر به رسول الله ﷺ أن يقتل يوم الفتح، فاستجار له عثمان، فأجاره رسول الله ﷺ. رواه أبو داود.

قال أبو عبد الله رحمه الله له: أخرجه أبو داود (٤٣٥٨)، وهو حديث صحيح بشواهده.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: وروى محمد بن سعد في الطبقات عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، أن رسول الله ﷺ أمر بقتل ابن أبي سرح يوم الفتح، وفرتنا، وابن الزبيري، وابن خطل، فأثاه أبو بردة وهو متعلق بأستار الكعبة بفقر بطنه.

وكان رجل من الأنصار قد نذر إن رأى ابن أبي سرح أن يقتله، فجاء عثمان، وكان أخاه من الرضاعة فشفع له إلى رسول الله ﷺ وقد أخذ الأنصاري، بقاءم السيف ينظر إلى النبي ﷺ، متى يومئ إليه أن يقتله، فشفع له عثمان، حتى تركه ثم قال رسول الله ﷺ للأنصاري: «هلا وفيت بنذرك؟» فقال: يا =

رسول الله، وضعت يدي على قائم السيف، أنتظر متى تومي؛ فأقتله. فقال النبي ﷺ: «ليس لنبي أن يومي».

قال أبو عبد الله غفر الله له: أخرجه ابن سعد في الطبقات (١٠٧/٢) عن عفان بن مسلم، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد به. وعلي بن زيد ضعيف، والإسناد مرسل. ولكنه في الشواهد. قال شيخ الإسلام رحمه الله: وقال محمد بن إسحاق في رواية ابن بكير عنه: قال أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر وعبد الله بن أبي بكر بن حزم: إن رسول الله ﷺ حين دخل مكة، وفرق جيوشه أمرهم أن لا يقتلوا أحدا إلا من قاتلهم؛ إلا نفرا قد سماهم رسول الله ﷺ وقال: «اقتلوهم وإن وجدتموهم تحت أستار الكعبة» عبد الله بن خطل، وعبد الله بن أبي سرح، وإنما أمر بابين أبي سرح لأنه كان قد أسلم فكان يكتب لرسول الله ﷺ الوحي فرجع مشركا ولحق بمكة فكان يقول: لهم إني لأصرفه كيف شئت: إنه ليأمرني أن أكتب له الشيء؛ فأقول له: أو كذا أو كذا، فيقول: نعم. وذلك أن رسول الله ﷺ كان يقول: «عليم حلیم» فيقول له: أو أكتب «عزيز حكيم» فيقول له رسول الله ﷺ: كلاهما سواء.

وقال ابن إسحاق في رواية إبراهيم بن سعد عنه: حدثني بعض علمائنا، أن ابن أبي سرح رجع إلى قريش فقال: والله لو أشاء لقلت كما يقول محمد، وجئت بمثل ما يأتي به إنه ليقول الشيء وأصرفه إلى شيء فيقول: أصبت فيه أنزل الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾. فذلك أمر رسول الله ﷺ بقتله.

قال شيخ الإسلام رحمه الله في (ص ١١٩):

واعلم أن افتراء ابن أبي سرح والكتاب الآخر النصراني على رسول الله ﷺ بأنه كان يتعلم منهما افتراء ظاهر. وكذلك قوله: (إني لأصرفه كيف شئت إنه ليأمرني أن أكتب له الشيء فأقول له أو كذا أو كذا فيقول نعم) فرية ظاهرة فإن النبي ﷺ كان لا يكتبه إلا ما أنزله الله، ولا يأمره أن يكتب قرآنا إلا ما أوحاه الله إليه، ولا ينصرف له كيف شاء، بل ينصرف كما يشاء الله.

وكذلك قوله: (إني لأكتب له ما شئت، هذا الذي كتبت يوحى إلي كما يوحى إلى محمد، وإن محمدا إذا كان يتعلم مني؛ فإني سأنزل مثل ما أنزل الله) فرية ظاهرة فإن النبي ﷺ لم يكن يكتبه ما شاء، ولا كان يوحى إليه شيء.

وكذلك قول النصراني: (ما يدري محمد إلا ما كتبت له) من هذا القبيل، وعلى هذا الافتراء حاق به العذاب، واستوجب العقاب.

يبين ذلك أن الذي في «الصحيح» أن النصراني كان يقول: ما يدري محمد إلا ما كتبت له. نعم ربما كان هو يكتب غير ما يقوله النبي ﷺ وبغيره ويزيده وينقصه؛ فظن أن عمدة النبي ﷺ على كتابته مع ما فيه من التبديل، ولم يدر أن كتاب الله آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم، وأنه لا يغسله الماء، وأن الله حافظ له، وأن الله يقرئ نبيه؛ فلا ينسى إلا ما شاء الله مما يريد رفعه ونسخ تلاوته، وأن جبريل كان يعارض النبي ﷺ بالقرآن كل عام، وأن النبي ﷺ إذا نزل عليه آية أقرأها لعدد من المسلمين، يتواتر نقل الآية بهم. اهـ

السَّابِ يَقْتُلُ، وَإِنْ أَسْلَمَ وَذَكَرْنَا أَنَّهُ كَانَ قَدْ جَاءَهُ مُسْلِمًا تَائِبًا، قَدْ أَسْلَمَ قَبْلَ أَنْ يَجِيءَ إِلَيْهِ كَمَا رَوَيْنَاهُ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، أَوْ قَدْ جَاءَ يَرِيدُ الْإِسْلَامَ، وَقَدْ عَلِمَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ يَرِيدُ الْإِسْلَامَ، ثُمَّ كَفَّ عَنْهُ أَنْ يَقُومَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَيَقْتُلُهُ.

وهذا نص في أن مثل هذا المرتد الطاعن لا يجب قبول توبته، بل يجوز قتله وإن جاء تائبًا وإن تاب، وقد قررنا هذا فيما مضى، وهنا من وجوه أخرى أن الذي عصم دمه عفو رسول الله ﷺ عنه لا مجرد إسلامه، وأن بالإسلام والتوبة انمحي الإثم وبِعُفُو رسول الله ﷺ احتقن الدم، والعفو بطل بموته ﷺ، وليس للأمة أن يعفوا عن حقه وامتناعه من بيعته حتى يقوم إليه بعض القوم فيقتله نص في جواز قتله وإن جاء تائبًا.

وأما عصمة دمه بعد ذلك؛ فليس دليلًا لنا على أن نعصم دم من سب وتاب بعد أن قدرنا عليه لأننا قد بينا من غير وجه أن النبي ﷺ قد كان يعفو عمن سبه ممن لا خلاف بين الأمة في وجوب قتله إذا فعل ذلك وتعذر عفو النبي ﷺ عنه وقد ذكرنا أيضًا أن حديث عبد الله بن خطل يدل على قتل الساب؛ لأنه كان مسلمًا فارتد وكان يهجوهم فقتل من غير استتابة.

وأيضًا فما تقدم من حديث أنس المرفوع، وأثر أبي بكر في قتل من آذاه في أزواجه وسراريه من غير استتابة^(١)، وما ذاك إلا لأجل أنه نوع من الأذى ولذلك

= قلت: حديث النصراني في "صحيح مسلم" (٢٧٨١) عن أنس رضي الله عنه، قَالَ: كَانَ مِنَّا رَجُلٌ مِّنْ بَنِي النَّجَّارِ قَدْ قَرَأَ الْبَقْرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ، وَكَانَ يَكْتُبُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْطَلَقَ هَارِبًا حَتَّى لَجَى بِأَهْلِ الْكِتَابِ، قَالَ: فَرَفَعُوهُ، قَالُوا: هَذَا قَدْ كَانَ يَكْتُبُ لِمُحَمَّدٍ فَأَعْجَبُوا بِهِ، فَمَا لَبِثَ أَنْ قَصَمَ اللَّهُ عُنُقَهُ فِيهِمْ، فَحَقَرُوا لَهُ فَوَارَوْهُ، فَأَصْبَحَتِ الْأَرْضُ قَدْ نَبَذَتْهُ عَلَى وَجْهِهَا، ثُمَّ عَادُوا فَحَقَرُوا لَهُ، فَوَارَوْهُ فَأَصْبَحَتِ الْأَرْضُ قَدْ نَبَذَتْهُ عَلَى وَجْهِهَا، فَتَرَكُوهُ مَبْثُورًا.

(١) ضعيف جدًا: ذكره سيف بن عمر التميمي في كتاب "الردة والفتوح" كما في الصارم المسلول (ص ٢٠٠)، عن شيوخته قال: ورفع إلى المهاجر يعني المهاجر بن أبي أمية، وكان أميرًا على اليمامة ونواحيها امرأتان مغنيتان غنت إحداهما بشتيم النبي ﷺ فقطع يدها ونزع ثنيتيها، وغنت الأخرى بهجاء المسلمين؛ فقطع يدها ونزع ثنيتيها، فكتب إليه أبو بكر: بلغني الذي سرت به في المرأة التي =

حرمه الله ومعلوم أن السب أشد أذى منه بدليل أن السب يحرم منه ومن غيره، ونكاح الأزواج لا يحرم إلا منه ﷺ، وإنما ذاك مبالغة في تحريم ما يؤذيه، ووجوب قتل من يؤذيه أي أذى كان من غير استتابة.

وأيضاً فإنه ﷺ أمر بقتل النسوة اللاتي كن يؤذينه بألستهن بالهجاء مع أمانه لعامة أهل البلد ومع أن قتل المرأة لا يجوز إلا أن تفعل ما يوجب القتل ولم يستتب واحدة منهن حين قتل من قتل، والكافرة الحربية من النساء لا تقتل إن لم تقاتل والمرتدة لا تقتل حتى تستتاب، وهؤلاء النسوة قتلن من غير أن يقاتلن ولم يستتبن فعلم أن قتل من فعل مثل فعلهن جائز بدون استتابة؛ فإن صدور ذلك عن مسلمة أو معاهدة أعظم من صدوره عن حربية.

ثم قال ﷺ:

وأيضاً ما اعتمده الإمام أحمد من أن أصحاب رسول الله ﷺ فرقوا بين الساب وبين المرتد المجرد فقتلوا الأول من غير استتابة، واستتابوا الثاني وأمروا باستتابته وذلك أنه قد ثبت أنهم قتلوا سابه وقد تقدم ذكر بعض ذلك مع أنه قد تقدم عنهم أنهم كانوا يستتيبون المرتد، ويأمرون باستتابته؛ فثبت بذلك أنهم كانوا لا يقبلون توبة من يسبه من المسلمين؛ لأن توبته لو قبلت لشرعت استتابته كالمرتد؛ فإنه على هذا القول نوع من المرتدين.

ومن خص المسلم بذلك قال: لا يدل ذلك على أن الكافر الساب لا يسقط عنه إسلامه القتل فإن الحربي يقتل من غير استتابة مع أن إسلامه يسقط عنه القتل

= تغنت وزمرت بشتم النبي ﷺ؛ فلولاً ما قد سبقني لأمرتك بقتلها؛ لأن حد الأنبياء ليس يشبه الحدود؛ فمن تعاطى ذلك من مسلم، فهو مرتد أو معاهد فهو محارب غادر. وكتب إليه أبو بكر في التي تغنت في هجاء المسلمين: أما بعد فإنه بلغني أنك قطعت يد امرأة في أن تغنت بهجاء المسلمين ونزعت ثنيتها؛ فإن كانت ممن تدعي الإسلام فأدب دون المثلة وإن كانت ذمية فلعمري لما صفحت عنه من الشرك أعظم، ولو كنت تقدمت إليك في مثل هذا لبلغت مكروهك فاقبل الدعة، وإياك في المثلة في الناس؛ فإنها مأثم ومنفرة إلا في قصاص. اهـ.

قلت: سيف بن عمر التميمي متروك، ومشايخه مجهولون، وهو معضل.

إجماعاً ولم يبلغنا عن أحد من الصحابة أنه أمر باستتابة الساب إلا ما روى عن ابن عباس، وفي إسناد الحديث عنه مقال ولفظه: (أيما مسلم سب الله أو سب أحداً من الأنبياء فقد كذب برسول الله ﷺ وهي ردة يستتاب فإن رجع وإلا قتل) ^(١) وهذا والله أعلم فيمن كذب بنبوة شخص من الأنبياء، وسبه بناءً على أنه ليس بنبي ألا ترى إلى قوله: (فقد كذب برسول الله ﷺ) ولا ريب أن من كذب بنبوة بعض الأنبياء وسبه بناءً على ذلك، ثم تاب قبلت توبته كمن كذب ببعض آيات القرآن؛ فإن هذا أظهر أمره؛ فهو كالمرتد أما من كان يظهر الإقرار بنبوة النبي ثم أظهر سبه فهذا هو مسألتنا.

يؤيد هذا أنا قد روينا عنه أنه كان يقول: (ليس لقاذف أزواج النبي ﷺ توبة وقاذف غيرهن له توبة) ^(٢) ومعلوم أن ذلك رعاية لحق رسول الله ﷺ فعلم أن مذهبه أن ساب النبي ﷺ وقاذفه لا توبة له، وأن وجه الرواية الأخرى عنه إن صحت ما ذكرناه أو نحوه.

وأيضاً فإن سبه أو شتمه ممن يظهر الإقرار بنبوته دليل على فساد اعتقاده وكفره به بل هو دليل على الاستهانة به والاستخفاف بحرمته؛ فإن من وقر الإيمان في قلبه والإيمان موجب لإكرامه وإجلاله لم يتصور منه ذمه وسبه والنقص به، وقد كان من أقبح المنافقين نفاقاً من يستخف بشتن النبي ﷺ كما روي عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ جالسا في ظل حجرة من حجر نساءه في نفر من المسلمين قد كان تقلص عنهم الظل، فقال: سيأتيكم إنسان ينظر بعين شيطان، فلا تكلموه. فجاء

(١) ضعيف: أخرجه حرب في "مسائله لأحمد" كما في "الصارم المسلول" (ص ٢٨٥) من طريق ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما به.

وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف ليث بن أبي سليم.

(٢) ضعيف: أخرجه ابن جرير في تفسيره (سورة النور/ آية ٢٣)، وعمر بن شبة (٣٣٨/١)، والطبراني في المعجم الكبير (١٥٣/٢٣) من طريق العوام بن حوشب، عن شيخ من بني أسيد، عن ابن عباس به. وهذا إسناد ضعيف؛ فيه راوٍ لم يسم.

رجل أزرق فدعاه النبي ﷺ فقال: علام تشتمني أنت وفلان وفلان؟ دعاهم بأسمائهم فانطلق فجاء بهم فحلفوا له واعتذروا إليه فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِرِضْوَانِهِمْ﴾ [التوبة: ٩٦] الآية رواه أبو مسعود بن الفرات، ورواه الحاكم في صحيحه وقال: فأنزل الله تعالى ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ﴾ [المجادلة: ١٨] الآية^(١).

وإذا ثبت أنه كافر مستهين به؛ فإظهار الإقرار برسالته بعد ذلك لا يدل على زوال الكفر والاستهانة لأن الظاهر إنما يكون دليلاً صحيحاً معتمداً إذا لم يثبت أن الباطن بخلافه فإذا قام دليل على الباطن لم يلتفت إلى ظاهر قد علم أن الباطن بخلافه.

ولهذا اتفق العلماء على أنه لا يجوز للحاكم أن يحكم بخلاف علمه، وإن شهد عنده بذلك العدول، ويجوز له أن يحكم بشهادتهم إذا لم يعلم خلافها، وكذلك أيضاً لو أقر إقراراً علم أنه كاذب فيه مثل، أن يقول لمن هو أكبر منه (هذا ابني) لم يثبت نسبه، ولا ميراثه باتفاق العلماء، وكذلك الأدلة الشرعية مثل خبر العدل الواحد، ومثل الأمر والنهي والعموم والقياس يجب إتباعها إلا أن يقوم دليل أقوى منها يدل على أن باطنها مخالف لظاهرها، ونظائر هذا كثيرة.

فإذا علمت هذا فنقول: هذا الرجل قد قام الدليل على فساد عقيدته وتكذيبه به واستهانتة له فإظهاره الإقرار برسالته الآن ليس فيه أكثر مما كان يظهره قبل هذا وهذا القدر بطلت دلالاته فلا يجوز الاعتماد عليه.

وهذه نكتة من لا يقبل توبة الزنديق وهو مذهب أهل المدينة ومالك وأصحابه والليث بن سعد، وهو المنصور من الروائين عن أبي حنيفة، وهو إحدى الروايات عن أحمد نصرها كثير من أصحابه وعنهما أنه يستتاب وهو المشهور عن الشافعي.

(١) صحيح: أخرجه أحمد (٢٤٠٧)، والبخاري (٥٠١٠)، والحاكم (٣٧٩٥)، والضياء في المختارة (١٧٦، و١٨١)، وإسناده صحيح، وعندهم جميعاً ذكر آية المجادلة، لا آية التوبة.

وقال أبو يوسف آخرًا: أقتله من غير استتابة، لكن إن تاب قبل أن أقتله قبلت توبته، وهذا أيضًا الرواية الثالثة عن أحمد.

وعلى هذا المأخذ فإذا كان السبب قد تكرر منه السب ونحوه مما يدل على الكفر اعتضد السبب بدلالات آخر من الاستخفاف بحرمات الله والاستهانة بفرائض الله ونحو ذلك من دلالات النفاق والزندق كان ذلك أبلغ في ثبوت زندقته وكفره، وفي أن لا يقبل منه مجرد ما يظهر من الإسلام مع ثبوت هذه الأمور، وما ينبغي أن يتوقف في قتل مثل هذا، وفي أن لا يسقط عنه القتل بما يظهر من الإسلام؛ إذ توبة هذا بعد أخذه لم تجدد له حالًا لم تكن قبل ذلك؛ فكيف تعطل الحدود بغير موجب؟ نعم لو أنه قبل رفعه إلى السلطان ظهر منه من الأقوال والأعمال ما يدل على حسن الإسلام، وكف عن ذلك؛ لم يقتل في هذه الحال.

وعلى مثل هذا ومن هو أخف منه ممن لم يظهر نفاقه قط تحمل آيات التوبة من النفاق وعلى الأول تحمل آيات إقامة الحد. انتهى المراد بتلخيص

قال الإمام العثيمين كما في **"نقائات الباب المفتوح"** (رقم/ ٥٣):

يقول السائل: ذكرتم في بعض دروسكم أن من سب الرسول ﷺ أو أحدًا من أصحابه فإنه يكفر ويقتل؟

قال العثيمين **رحمته الله**: والأمر ليس كذلك، إنما الصواب: أن من سب الرسول ﷺ فإنه هو الذي يكفر، أما من سب أحدًا من الصحابة فلا يكفر، لكن لو سب الصحابة عمومًا أو سبهم إلا نفرًا قليلًا فإنه يكفر، لكن الكلام الآن وموضوع الإجابة سيكون عن سب الرسول ﷺ. فنقول: إذا سب الرسول فإنه يكفر، سواء كان جادًا أو مازحًا أو مستهزئًا، فإنه يكفر لقول الله تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللهِ وَعَآلِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ (٦٥) لَا تَعْذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴿[التوبة: ٦٥]-
[٦٦] ولكن إذا تاب تقبل توبته؛ لقوله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا

عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾ [الزمر: ٥٣]. ولكن هل يسقط عنه القتل؟

الجواب على هذا: فيه تفصيل: إن كان الذي سب الرسول ﷺ سبه وهو كافر لم يسلم بعد؛ فإنه لا يقتل؛ لعموم قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأففال: ٣٨]. أما إذا كان الذي سب الرسول مسلماً، وارتد بسبب سبه الرسول ﷺ؛ فإن القول الراجح الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية أنه يقتل مع قبول توبته؛ أخذاً بالثأر للرسول ﷺ.

فإن قال قائل: إنه قد وجد أناس سبوا الرسول ﷺ وقبل توبتهم ولم يقتلهم. قلنا: نعم. هذا صحيح، لكن الحق في القتل لمن؟ للرسول ﷺ، وإذا عفا عنهم في حياته فالحق له، إن شاء قتلهم وإن شاء لم يقتلهم، لكن بعد موته لا نستطيع معرفة إن كان الرسول سيعفو عنهم أم لا، فإذا كانوا مستحقين للقتل بسببهم الرسول ﷺ وهو حق آدمي، ولم نعلم أنه عفا عنهم، فإن الواجب قتلهم. ثم إن في قتلهم مصلحة وهو كف السنة غيرهم عن سب الرسول ﷺ، أما هم فقد قبل الله توبتهم إذا كانت توبتهم نصوحاً، وأمرهم إلى الله، وإذا لم يقتلوا اليوم ماتوا غداً، وهذا هو القول الراجح في هذه المسألة.

ويرى بعض العلماء أنه إذا تاب فلا تقبل توبته ويقتل كافراً، وهو المشهور في مذهب الإمام أحمد، قال في **"زاد المستقنع"**: ولا تقبل توبة من سب الله أو رسوله، ولكن هذا القول ضعيف؛ لأن الصواب: أن التوبة مقبولة متى صدرت على الوجه الصحيح، لكن إن كان سب الله فإنه لا يقتل، وإن كان قد سب الرسول فإنه يقتل، ولعلكم تتعجبون فتقولون: أيهما أعظم: سب الله، أم سب الرسول ﷺ؟!!!

الجواب: سب الله أعظم بلا إشكال، إذن.. فلماذا إذا تاب من سب الله قبلنا توبته ولم نقتله، وإذا تاب من سب الرسول قبلنا توبته وقتلناه؟

لأن من سب الله وتاب الله عليه، وقد أخبر الله تعالى عن نفسه أنه يسقط حقه فقال: ﴿قُلْ يَعْبادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣] فنحن نعلم أن الله تعالى قد عفا عنه بتوبته من سب الله، أما من سب الرسول فلا نعلم أن الرسول عفا عنه، وحينئذ يتعين قتله، هذا وجه الفرق بينهما.

وذهب بعض العلماء: إلى أن من سب الله أو رسوله، ثم تاب قبلت توبته ولم يقتل، فصارت الأقوال في المسألة ثلاثة، أرجحها أن توبته تقبل ويقتل. اهـ

٩ بيان السب وبيان ما يلتحق به.

قال القاضي عياض رحمته الله كما في "الشفاء بتعريف حقوق المصطفى" (٢/٤٧٣):

اعْلَمْ وَفَقْنَا اللَّهَ وَإِيَّاكَ أَنَّ جَمِيعَ مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْ عَابَهُ أَوْ أَلْحَقَ بِهِ نَقْصاً فِي نَفْسِهِ أَوْ نَسَبِهِ، أَوْ دِينِهِ أَوْ خَصَلَةٍ مِنْ خِصَالِهِ أَوْ عَرَضَ بِهِ أَوْ شَبَّهَ بِشَيْءٍ عَلَى طَرِيقِ السَّبِّ لَهُ أَوْ الْإِزْرَاءِ عَلَيْهِ، أَوْ التَّصْغِيرِ لَشَأْنِهِ، أَوْ الْغَضِّ مِنْهُ وَالْعَيْبِ لَهُ فَهُوَ سَابٌّ لَهُ. وَالْحُكْمُ فِيهِ حُكْمُ السَّابِّ يُقْتَلُ كَمَا نُبَيِّنُهُ. وَلَا نَسْتَشْنِي فَضْلاً مِنْ فُضُولِ هَذَا الْبَابِ عَلَى هَذَا الْمَقْصِدِ، وَلَا نَمْتَرِي فِيهِ تَصْرِيحاً كَانَ أَوْ تَلْوِيحاً.

وكَذَلِكَ مَنْ لَعَنَهُ أَوْ دَعَا عَلَيْهِ، أَوْ تَمَنَّى مَضَرَّةً لَهُ، أَوْ نَسَبَ إِلَيْهِ مَا لَا يَلِيقُ بِمَنْصِبِهِ عَلَى طَرِيقِ الدَّمِّ، أَوْ عَبَثَ فِي جَهْتِهِ الْعَزِيزَةِ بِسُخْفٍ مِنَ الْكَلَامِ، وَهَجَرَ، وَمَنَكَرَ مِنَ الْقَوْلِ وَزُورَ. أَوْ عَيَّرَهُ بِشَيْءٍ مِمَّا جَرَى مِنَ الْبَلَاءِ وَالْمِحْنَةِ عَلَيْهِ، أَوْ غَمَصَهُ بِبَعْضِ الْعَوَارِضِ الْبَشَرِيَّةِ الْجَائِزَةِ وَالْمَعْهُودَةِ لَدَيْهِ، وَهَذَا كُلُّهُ إِجْمَاعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَأَثَمَةِ الْفَتَوَى مِنْ لَدُنِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ إِلَى هَلَمْ جراً. اهـ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي «الصَّارِمِ الْمَسْئُولِ» (ص ٥٢٧):

قد ثبت أن كل سب و شتم يبيح الدم؛ فهو كفر وإن لم يكن كل كفر سباً، ونحن نذكر عبارات العلماء في هذه المسألة:

قال الإمام أحمد: كل من شتم النبي ﷺ أو تنقصه - مسلماً كان أو كافراً - فعليه القتل، ورأى أن يقتل ولا يستتاب.

وقال في موضع آخر: كل من ذكر شيئاً يعرض بذكر الرب سبحانه وتعالى فعليه القتل مسلماً كان أو كافراً وهذا مذهب أهل المدينة.

وقال أصحابنا: التعريض بسبب الله وسبب رسوله ﷺ ردة، وهو موجب للقتل كالتصريح، ولا يختلف أصحابنا أن كذف أم النبي ﷺ من جملة سبه الموجب للقتل وأغلظ؛ لأن ذلك يفضي إلى القدح في نسبه، وفي عبارة بعضهم إطلاق القول بأن من سب أم النبي ﷺ يقتل مسلماً كان أو كافراً وينبغي أن يكون مرادهم بالسب هنا الكذف كما صرح به الجمهور لما فيه من سب النبي ﷺ

وقال ابن القاسم عن مالك: من سب النبي ﷺ قتل ولم يستتب. قال ابن القاسم: أو شتمه أو عابه أو تنقصه؛ فإنه يقتل كالزنديق، وقد فرض الله توقيره. وكذلك قال مالك في رواية المدنيين عنه: من سب رسول الله ﷺ، أو شتمه، أو عابه، أو تنقصه؛ قتل مسلماً كان أو كافراً، ولا يستتاب.

وروى ابن وهب عن مالك أنه قال: من قال إن رداء النبي ﷺ - وروي برده - وسخ، وأراد عيبه قتل.

وروى بعض المالكية إجماع العلماء على أن من دعا على نبي من الأنبياء بالويل أو بشيء من المكروه أنه يقتل بلا استتابة.

وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه فيمن تنقصه أو برئ منه أو كذبه: إنه مرتد. وكذلك قال أصحاب الشافعي: كل من تعرض لرسول الله ﷺ بما فيه استهانة؛ فهو كالسب الصريح فإن الاستهانة بالنبي كفر، وهل يتحتم قتله أو يسقط بالتوبة؟

على الوجهين، وقد نص الشافعي على هذا المعنى.

فقد اتفقت نصوص العلماء من جميع الطوائف على أن التنقص له كفر مبيح للدم وهم في استنابته على ما تقدم من الخلاف، ولا فرق في ذلك بين أن يقصد عيبه لكن المقصود شيء آخر حصل السب تبعاً له، أو لا يقصد شيئاً من ذلك بل يهزل ويمزح، أو يفعل غير ذلك.

فهذا كله يشترك في هذا الحكم إذا كان القول نفسه سباً؛ فإن الرجل يتكلم بالكلمة من سخط الله تعالى ما يظن أن تبلغ ما بلغت يهوي بها في النار أبعد مما بين المشرق والمغرب، ومن قال: ما هو سب وتنقص له؛ فقد أذى الله ورسوله، وهو مأخوذ بما يؤذي به الناس من القول الذي هو في نفسه أذى، وإن لم يقصد أذاهم ألم تسمع إلى الذين قالوا: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَلَعَبٌ﴾ [التوبة: ٦٥] فقال الله تعالى: ﴿لَا تَعْذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنَّ نَعْفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ يُعَذِّبُ طَائِفَةٌ بَأْسُهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ [التوبة: ٦٦].

وهذا مثل من يغضب فيذكر له حديث عن النبي ﷺ أو حكم من حكمه أو يدعى إلى سنته؛ فيعلن ويقبح ونحو ذلك، وقد قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

فأقسم سبحانه بنفسه أنهم لا يؤمنون حتى يحكموه، ثم لا يجدوا في نفوسهم حرجاً من حكمه، فمن شاجر غيره في حكم، وخرج لذكر رسول الله ﷺ حتى أفحش فيه منطقه؛ فهو كافر بنص التنزيل، ولا يعذر بأن مقصوده رد الخصم، فإن الرجل لا يؤمن حتى يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وحتى يكون الرسول أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين.

ومن هذا الباب قول القائل: (إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله) ^(١) وقول الآخر: (اعدل؛ فإنك لم تعدل) وقول ذلك الأنصاري: (أن كان ابن عمك) ^(٢)؛ فإن هذا كفر محض حيث زعم أن النبي ﷺ إنما حكم للزبير؛ لأنه ابن عمته، ولذلك أنزل الله تعالى هذه الآية وأقسم أنهم لا يؤمنون حتى لا يجدوا في أنفسهم حرجا من حكمه وإنما عفا عنه النبي ﷺ كما عفا عن الذي قال: (إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله) وعن الذي قال: (اعدل فإنك لم تعدل)، وقد ذكرنا عن عمر رضي الله عنه أنه قتل رجلا لم يرض بحكم النبي ﷺ فنزل القرآن بموافقته؛ فكيف بمن طعن في حكمه ^(٣)؟ وقد ذكر طائفة من الفقهاء - منهم ابن عقيل وبعض أصحاب الشافعي - أن هذا كان عقوبته التعزير، ثم منهم من قال: لم يعزره النبي ﷺ لأن التعزير غير واجب. ومنهم من قال: عفا عنه؛ لأن الحق له. ومنهم من قال: عاقبه بأن أمر الزبير أن يسقي، ثم يحبس الماء حتى يرجع إلى الجدر.

وهذه أقوال ردية ولا يستريب من تأمل في أن هذا كان يستحق القتل بعد نص القرآن أن من هو بمثل حاله؛ ليس بمؤمن.

ثم قال رضي الله عنه: وإذا ثبت أن كل سب - تصريحاً أو تعريضاً - موجب للقتل فالذي يجب أن يعتني به الفرق بين السب الذي لا يقبل منه التوبة، والكفر الذي تقبل منه التوبة فنقول: هذا الحكم قد نيط في الكتاب والسنة باسم أذى الله ورسوله وفي بعض الأحاديث ذكر الشتم والسب وكذلك جاء في ألفاظ الصحابة والفقهاء ذكر السب والشتم والاسم إذا لم يكن له حد في اللغة كاسم الأرض والسماء والبحر والشمس والقمر ولا في الشرع كاسم الصلاة والزكاة والحج والإيمان والكفر فإنه يرجع في حده إلى العرف كالقبض والحرز والبيع والرهن والكري ونحوها فيجب

(١) أخرجه البخاري (٣١٥٠)، ومسلم (١٠٦٢) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٥٩)، ومسلم (٢٣٥٧) عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه.

(٣) حسن: تقدم تخريجه قريباً.

أن يرجع الأذى والسب إلى العرف فما عده أهل العرف سبا وانتقاصا أو عيبا أو طعنا ونحو ذلك فهو من السب.

وما لم يكن كذلك فهو كفر به؛ فيكون ليس بسب، حكم صاحبه حكم المرتد إن كان مظهره له وإلا فهو زندقة، والمعتبر أن يكون سباً وأذى للنبي ﷺ وإن لم يكن سبا وأذى لغيره.

فعلى هذا كل ما لو قيل لغير النبي ﷺ أو جب تعزيراً أو حداً بوجه من الوجوه فإنه من باب سب النبي ﷺ كالقذف واللعن وغيرهما من الصور التي تقدم التنبيه عليها.

وأما ما يختص بالقدح في النبوة فإن لم يتضمن إلا بمجرد عدم التصديق بنبوته فهو كفر محض، وإن كان فيه استخفاف واستهانة مع عدم التصديق؛ فهو من السب.

وهنا مسائل اجتهادية يتردد الفقهاء هل هي من السب أو من الردة المحضة، ثم ما ثبت أنه ليس بسب فإن استسر به صاحبه فهو زنديق حكمه الزنديق وإلا فهو مرتد محض واستقصاء الأنواع بينها ليس هذا موضعه.

أما الذمي فيجب التفريق بين مجرد كفره به وبين سبه؛ فإن كفره به لا ينقض العهد، ولا يبيح دم المعاهد بالاتفاق؛ لأننا صالحناهم على هذا، وأما سبه له فإنه ينقض العهد، ويوجب القتل كما تقدم.

قال القاضي أبو يعلى: عقد الأمان يوجب إقرارهم على تكذيب النبي ﷺ، لا على شتمهم وسبهم له. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي "الصَّارِمِ الْمَسْلُوبِ" (ص ٥٦٦):

السب الذي ذكرنا حكمه من المسلم هو: الكلام الذي يقصد به الانتقاص والاستخفاف، وهو ما يفهم منه السب في عقول الناس على اختلاف اعتقاداتهم

كاللعن والتقييح ونحوه، وهو الذي دل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

فهذا أعظم ما تفوه به الألسنة، فأما ما كان سبًّا في الحقيقة والحكم، لكن من الناس من يعتقده ديناً، ويراه صواباً وحقاً، ويظن أن ليس فيه انتقاص ولا تعيب فهذا نوع من الكفر، حكم صاحبه إما حكم المرتد المظهر للردة، أو المنافق المبطن للنفاق. اهـ

(١٠) مسألة: لماذا لم يقتل النبي ﷺ بعض من آذاه من المنافقين وتكلم في عرضه؟

قال القاضي عياض **رحمته الله** في «الشفا» (٢/ ٤٩٦):

فإن قلت: فلم لم يقتل النبي ﷺ اليهودي الذي قال له: (السام عليكم) ^(١). وهذا دعاء عليه. ولا قتل الآخر الذي قال له: (إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله) ^(٢). وقد تأذى النبي ﷺ من ذلك، وقال: قد أؤذي موسى بأكثر من هذا فصبر. ولا قتل المنافقين الذين كانوا يؤذونه في أكثر الأحيان؟

فاعلم - وفقنا الله وإياك - أن النبي ﷺ كان أول الإسلام يستألف عليه الناس، ويميل قلوبهم، ويحبب إليهم الإيمان، ويزينه في قلوبهم ويداريهم، ويقول: لأصحابه: «إنما بعثتم مبشرين ولم تبعثوا منفرين» ^(٣)، ويقول: «يسروا ولا تعسروا وسكنوا ولا تنفروا» ^(٤)، ويقول: «لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه» ^(٥).

وكان **رحمته الله** يداري الكفار والمنافقين، ويجمل صحبتهم، ويغضي عنهم، ويحتمل من أذاهم، ويصبر على جفائهم ما لا يجوز لنا اليوم الصبر لهم عليه، وكان يرفقهم بالعتاء والإحسان، وبذلك أمره الله تعالى. فقال تعالى: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ

(١) أخرجه البخاري (٦٠٢٤)، ومسلم (٢١٦٥) عن عائشة **رضي الله عنها**.

(٢) أخرجه البخاري (٣١٥٠)، ومسلم (١٠٦٢) عن عبد الله بن مسعود **رضي الله عنه**.

(٣) أخرجه البخاري (٢٢٠)، عن أبي هريرة **رضي الله عنه** بلفظ: «فَإِنَّمَا بُعِثْتُ مُبَشِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ».

(٤) أخرجه البخاري (٦١٢٥)، ومسلم (١٧٣٤) عن أنس **رضي الله عنه**.

(٥) أخرجه البخاري (٤٩٠٥)، ومسلم (٢٥٨٤) عن جابر بن عبد الله **رضي الله عنه**.

عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَأَعْفَ عَنْهُمْ وَأَصْفَحَ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٣﴾ [المائدة: ١٣].

وقال تعالى: ﴿أَدْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت: ٣٤].

وذلك لحاجة الناس للتألف أول الإسلام، وجمع الكلمة عليه، فلما استقر وأظهره الله على الدين كله قتل من قدر عليه واشتهر أمره كفعله بآبن خطل ومن عهد بقتله يوم الفتح، ومن أمكنه قتله غيلة من يهود وغيرهم أو غلبه ممن لم ينظمه قبل سلك صحبته والانخراط في جملة مظهري الإيمان له ممن كان يؤذيه كابن الأشرف وأبي رافع والنضر وعقبة.

وكذلك هدر دم جماعة سواهم ككعب بن زهير وآبن الزبعرى وغيرهما ممن آذاه حتى ألقوا بأيديهم ولقوه مسلمين.

وبواطن المنافقين مستترة، وحكمه ﷺ على الظاهر، وأكثر تلك الكلمات إنما كان يقولها القائل منهم خفية ومع أمثاله، ويحلفون عليها إذا نمت وينكرونها ويحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر، وكان مع هذا يطمع في فيئتهم ورجوعهم إلى الإسلام وتوبتهم فيصبر ﷺ على هناتهم وجفوتهم كما صبر أولوا العزم من الرسل حتى فاء كثير منهم باطنا كما فاء ظاهرا، وأخلص سرا كما أظهر جهرا ونفع الله بعد بكثير منهم، وقام منهم للدين وزراء وأعوان وحماة وأنصار كما جاءت به الأخبار.

وبهذا أجاب بعض أئمتنا رحمهم الله عن هذا السؤال، وقال: لعله لم يثبت عنده ﷺ من أقوالهم ما رفع، وإنما نقله الواحد، ومن لم يصل رتبة الشهادة في مثل هذا الباب من صبي أو عبد أو امرأة، والدماء لا تستباح إلا بعدلين.

وعلى هذا يحمل أمر اليهود من السلام، وأنهم لووا ألسنتهم، ولم يبينوه ألا ترى كيف نبهت عليه عائشة رضي الله عنها، ولو كان صرح بذلك لم تنفرد بعلمه، ولهذا

نبه النبي ﷺ أصحابه على فعلهم، وقلة صدقهم في سلامهم وخيانتهم في ذلك ليا بألستهم وطعنا في الدين فقال: «إن اليهود إذا سلّم أحدهم؛ فإنما يقول: السام عليكم؛ فقولوا: عليكم»^(١).

وكذلك قال بعض أصحابنا البغداديين: إن النبي ﷺ لم يقتل المنافقين بعلمه فيهم، ولم يأت أنه قامت بينة على نفاقهم فلذلك تركهم.

وأیضا: فإن الأمر كان سرّاً وباطناً، وظاهرهم الإسلام والإيمان، وإن كان من أهل الذمة بالعهد والعوار، والناس قريب عهدهم بالإسلام، ولم يتميز بعد الخبيث من الطيب.

وقد شاع عن المذكورين في العرب كون من يتهم بالنفاق من جملة المؤمنين وصحابة سيد المرسلين وأنصار الدين بحكم ظاهرهم؛ فلو قتلهم النبي ﷺ لنفاقهم وما ييدر منهم، وعلمه بما أسروا في أنفسهم؛ لوجد المنفر ما يقول ولا رتاب الشارد وأرجف المعاند، وارتاع من صحبة النبي ﷺ، والدخول في الإسلام غير واحد ولزعم الزاعم، وظن العدو الظالم - أن القتل إنما كان للعداوة وطلب أخذ الترة.

وقد رأيت معنى ما حررته منسوباً إلى مالك بن أنس رحمه الله، ولهذا قال ﷺ: «لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه»^(٢) وقال: «أولئك الذين نهاني الله عن قتلهم»^(٣). وهذا بخلاف إجراء الأحكام الظاهرة عليهم من حدود الزنا والقتل وشبهه لظهورها، واستواء الناس في علمها.

(١) أخرجه البخاري (٦٢٥٧)، ومسلم (٢١٦٤) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٠٥)، ومسلم (٢٥٨٤) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (٢٣٦٧٠) حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج، أخبرني ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، أن رجلاً، من الأنصار حدثه أتى رسول الله ﷺ وهو في مجلس فساره يستأذنه في قتل رجل من المنافقين، فجهر رسول الله ﷺ فقال: «أليس يشهد أن لا إله إلا الله؟» قال الأنصاري: بلى يا رسول الله، ولا شهادة له. قال رسول الله ﷺ: «أليس يشهد أن محمداً رسول الله؟» قال: بلى يا رسول الله، ولا شهادة له. قال: «أليس يصلي؟» قال: بلى يا

وقد قال محمد بن المواز: لو أظهر المنافقون نفاقهم؛ لقتلهم النبي ﷺ، وقاله القاضي أبو الحسن بن القصار.

وقال قتادة في تفسير قوله تعالى: ﴿لَنْ يَمُنُّ بِكَ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجُفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِلُوا قَتِيلًا﴾ ﴿٦١﴾ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٦٢﴾ [الأحزاب: ٦٠-٦٢] الآية: قال: معناه إذا أظهروا النفاق.

فإن قلت: فقد جاء في الحديث الصحيح عن عائشة رضي الله عنها، أنه ﷺ ما انتقم لنفسه في شيء يؤتى إليه قط؛ إلا أن تنتهك حرمة الله فينتقم لله^(١). فاعلم أن هذا لا يقتضي أنه لم ينتقم ممن سبه أو آذاه أو كذبه؛ فإن هذه من حرمة الله التي انتقم لها، وإنما يكون ما لا ينتقم له فيما تعلق بسوء أدب أو معاملة من القول أو الفعل بالنفس والمال مما لم يقصد فاعله به آذاه لكن مما جبلت عليه الأعراب من الجفاء والجهل، أو جبل عليه البشر من الغفلة كجذب الأعرابي بإزاره حتى أثر في عنقه^(٢)، وكرفع صوت الآخر عنده^(٣)، وكجحد الأعرابي شراءه منه فرسه التي شهد فيها خزيمة^(٤)، وما كان من تظاهر زوجته عليه^(٥)، وأشبهه هذا مما يحسن الصفح عنه.

وقد قال بعض علمائنا: إن أذى النبي ﷺ حرام لا يجوز بفعل مباح ولا غيره. وأما غيره؛ فيجوز بفعل مباح مما يجوز للإنسان فعله، وإن تأذى به غيره، واحتج

= رسول الله، ولا صلاة له، فقال رسول الله ﷺ: «أولئك الذين نهاني الله عنهم» وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات.

(١) أخرجه البخاري (٣٥٦٠)، ومسلم (٢٣٢٧) عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري (٣١٤٩)، ومسلم (١٠٥٧) عن أنس رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٢٣٩٠)، ومسلم (١٦٠١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه أبو داود (٣٦٠٧) عن عمارة بن خزيمة، عن عمه بإسناد صحيح به.

(٥) أخرجه البخاري (٤٩١٥)، ومسلم (١٤٧٩) عن عمر رضي الله عنه.

بعموم قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [الأحزاب: ٥٧]، وبقوله ﷺ في حديث فاطمة: «إنها بضعة مني يؤذيني ما يؤذيها ألا وإنني لا أحرم ما أحل الله ولكن لا تجتمع ابنة رسول الله وابنة عدو الله عند رجل أبدا»^(١). اهـ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي «الصَّارِمِ الْمَسْلُوبِ» (ص ١٧٨):

ومن هذا الباب: أن الرجل الذي قال له لما قسم غنائم حنين: إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله فقال عمر: دعني يا رسول الله ﷺ فأقتل هذا المنافق. فقال: «معاذ الله أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي» ثم أخبر أنه يخرج من ضئضئه أقوام يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم وذكر حديث الخوارج. رواه مسلم^(٢).

فإن النبي ﷺ لم يمنع عمر من قتله إلا لئلا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه، ولم يمنعه لكونه في نفسه معصوما كما قال في حديث حاطب بن أبي بلتعة فإنه لما قال: ما فعلت ذلك كفرا، ولا رغبة عن ديني، ولا رضا بالكفر بعد الإسلام. فقال النبي ﷺ: «إنه قد صدقكم» فقال عمر: دعني أضرب عنق هذا المنافق. فقال: «إنه قد شهد بدرا، وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»^(٣) فبين ﷺ أنه باق على إيمانه، وأنه صدر منه ما يغفر له به الذنوب؛ فعلم أن دمه معصوم، وهنا علل بمفسدة زالت.

فعلم أن قتل مثل هذا القائل إذا أمنت هذه المفسدة جائز، وكذلك لما أمنت هذه المفسدة أنزل الله قوله: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التحريم: ٩]، بعد أن كان قد قال له: ﴿وَلَا تُطِيعِ الْكُفْرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعِ أَذْنَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٨]، قال زيد بن أسلم: قوله: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾

(١) أخرجه البخاري (٣٧٢٩)، ومسلم (٢٤٤٩) عن المسور بن مخرمة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤) عن أبي سعيد رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

[التحريم: ٩] نسخت ما كان قبلها.

ومما يشبه هذا أن عبد الله بن أبيي لما قال: ﴿لَيْنَ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَ الْأَعْرَضُ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨]، وقال: ﴿لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا﴾ [المنافقون: ٧]، استأمر عمر في قتله فقال: «إذن ترعد له أنوف كثيرة بالمدينة»^(١) وقال: «لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه»^(٢).

فعلم أن من أذى النبي ﷺ بمثل هذا الكلام؛ جاز قتله كذلك مع القدرة، وإنما ترك النبي ﷺ قتله لما خيف في قتله من نفور الناس عن الإسلام لما كان ضعيفاً. ومن هذا الباب: أن النبي ﷺ لما قال: «من يعذرني في رجل بلغني أذاه في أهلي» قال له سعد بن معاذ: أنا أعذرك إن كان من الأوس ضربت عنقه^(٣). والقصة مشهورة فلما لم ينكر ذلك عليه دل على أن من أذى النبي ﷺ وتقصه يجوز ضرب عنقه والفرق بين ابن أبيي، وغيره ممن تكلم في شأن عائشة رضي الله عنها: أنه كان يقصد بالكلام فيها عيب رسول الله ﷺ والطعن عليه وإلحاق العار به، ويتكلم بكلام ينتقصه به، فلذلك قالوا: نقتله. بخلاف حسان ومسطح وحمته؛ فإنهم لم يقصدوا ذلك ولم يتكلموا بما يدل على ذلك، ولهذا إنما استعذر النبي ﷺ من ابن أبيي دون غيره، ولأجله خطب الناس حتى كاد الحيان يقتتلون. اهـ

قال الإمام ابن القيم رحمته الله كما في «زاد المعاد» (٥/ ٥٥):

وَأَمَّا تَرْكُهُ ﷺ قَتْلَ مَنْ قَدَحَ فِي عَدْلِهِ بِقَوْلِهِ: «اعْدِلْ فَإِنَّكَ لَمْ تَعْدِلْ»^(٤)، وَفِي حُكْمِهِ بِقَوْلِهِ: «أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ»^(٥)، وَفِي قَصْدِهِ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ هَذِهِ قِسْمَةٌ مَا أُريدَ بِهَا

(١) لم أجد له بهذا اللفظ إسناداً في كتب السنة والحديث.

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٠٥)، ومسلم (٢٥٨٤) عن جابر رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٦١)، ومسلم (٢٧٧٠) عن عائشة رضي الله عنها.

(٤) أخرجه البخاري (٣١٣٨)، ومسلم (٣٦١٠، و١٠٦٣، و١٠٦٤) عن أبي سعيد الخدري، وعن

جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البخاري (٢٣٥٩)، ومسلم (٢٣٥٧) عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه.

وَجْهَ اللَّهِ^(١) أَوْ فِي خَلْوَتِهِ بِقَوْلِهِ: «يَقُولُونَ إِنَّكَ تَنْهَى عَنِ الْغَيِّ وَتَسْتَخْلِي بِهِ»^(٢) وَغَيْرَ ذَلِكَ، فَذَلِكَ أَنَّ الْحَقَّ لَهُ، فَلَهُ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ، وَلَهُ أَنْ يَتْرَكَهُ، وَلَيْسَ لِأُمَّتِهِ تَرْكُ اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ هَذَا كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ حَيْثُ كَانَ ﷺ مَأْمُورًا بِالْعَفْوِ وَالصَّفْحِ. وَأَيْضًا فَإِنَّهُ كَانَ يَعْفُو عَنْ حَقِّهِ لِمَصْلَحَةِ التَّالِيفِ وَجَمْعِ الْكَلِمَةِ، وَلِتَلَا يُنْفِرَ النَّاسَ عَنْهُ، وَلِتَلَا يَتَحَدَّثُوا أَنَّهُ يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ، وَكُلُّ هَذَا يَخْتَصُّ بِحَيَاتِهِ ﷺ. اهـ.

﴿١١﴾ حَكَمَ سَبِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَهَلْ تَقْبَلُ تَوْبَتَهُ؟

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ﷺ كَمَا فِي «الْصَّارِمِ الْمَسْئُولِ» (ص ٥٥٠):

إِنْ كَانَ مُسْلِمًا وَجِبَ قَتْلُهُ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ كَافِرٌ مُرْتَدٌّ، وَأَسْوَأُ مِنَ الْكَافِرِ؛ فَإِنَّ الْكَافِرَ يَعْظُمُ الرَّبُّ، وَيَعْتَقَدُ أَنَّ مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ الْبَاطِلِ لَيْسَ بِاسْتِهْزَاءٍ بِاللَّهِ وَلَا مُسَبَّةٌ لَهُ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ فِي قَبُولِ تَوْبَتِهِ بِمَعْنَى أَنَّهُ هَلْ يَسْتَتَابُ كَالْمُرْتَدِّ وَيَسْقُطُ عَنْهُ الْقَتْلُ إِذَا أَظْهَرَ التَّوْبَةَ مِنْ ذَلِكَ بَعْدَ رَفْعِهِ إِلَى السُّلْطَانِ وَثَبُوتِ الْحَدِّ عَلَيْهِ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ سَابِ الرُّسُولِ، وَفِيهِ الرُّوَايَتَانِ فِي سَابِ الرُّسُولِ هَذِهِ طَرِيقَةُ أَبِي الْخَطَّابِ، وَأَكْثَرُ مِنْ احْتِذَى حَذْوَهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ حَيْثُ قَالَ: كُلُّ مَنْ ذَكَرَ شَيْئًا يَعْرُضُ بِذِكْرِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَعَلَيْهِ الْقَتْلُ مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا، وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

فَأُطْلِقَ وَجُوبُ الْقَتْلِ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَذَكَرْ اسْتِتَابَةً وَذَكَرَ أَنَّهُ قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَقَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ الْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ الْقَتْلُ بِتَوْبَتِهِ، وَلَوْ لَمْ يَرِدْ هَذَا لَمْ يَخْصُصْ بِأَهْلِ الْمَدِينَةِ فَإِنَّ النَّاسَ مُجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ مَنْ سَبَّ اللَّهَ تَعَالَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَقْتُلُ، وَإِنَّمَا

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣١٥٠)، وَمُسْلِمٌ (١٠٦٢) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٦٣١) عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ. وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

اختلفوا في توبته فلما أخذ بقول أهل المدينة في المسلم كما أخذ بقولهم في الذمي؛ علم أنه قصد محل الخلاف بإظهار التوبة بعد القدرة عليه كما ذكرناه في ساب الرسول.

وأما الرواية الثانية: فإن عبد الله قال: سئل أبي عن رجل قال: يا ابن كذا وكذا أنت ومن خلقك. قال أبي: هذا مرتد عن الإسلام. قلت لأبي: تضرب عنقه؟ قال: نعم تضرب عنقه. فجعله من المرتدين.

والرواية الأولى: قول الليث بن سعد، وقول مالك. وروى ابن القاسم عنه قال: من سب الله تعالى من المسلمين قتل، ولم يستتب إلا أن يكون افتري على الله بارتداده إلى دين دان به، وأظهره فيستتاب، وإن لم يظهره لم يستتب. وهذا قول ابن القاسم، ومطرف، وعبد الملك، وجماهير المالكية.

والثاني: أنه يستتاب، وتقبل توبته، بمنزلة المرتد المحض. وهذا قول القاضي أبي يعلى، والشريف أبي جعفر، وأبي علي بن البناء، وابن عقيل، مع قولهم: إن من سب الرسول لا يستتاب وهذا قول طائفة من المدنيين: منهم محمد بن مسلمة والمخزومي وابن أبي حازم قالوا: لا يقتل المسلم بالسب حتى يستتاب وكذلك اليهودي والنصراني؛ فإن تابوا قبل منهم، وإن لم يتوبوا قتلوا، ولا بد من الاستتابة، وذلك كله كالردة، وهو الذي ذكره العراقيون من المالكية.

وكذلك ذكر أصحاب الشافعي رحمته الله، قالوا: سب الله ردة؛ فإذا تاب قبلت توبته. وفرقوا بينه وبين سب الرسول على أحد الوجهين وهذا مذهب الإمام أبي حنيفة أيضا.

وأما من استتاب الساب لله ولرسوله فمأخذه أن ذلك من أنواع الردة، ومن فرق بين سب الله وسب الرسول قالوا: سب الله كفر محض وهو حق لله، وتوبة من لم يصدر منه إلا مجرد الكفر الأصلي أو الطارئ مقبولة مسقطه للقتل بالإجماع، ويدل على ذلك أن النصاري يسبون الله بقولهم: هو ثالث ثلاثة. وبقولهم: إن له

ولدا. كما أخبر النبي ﷺ عن الله عز وجل أنه قال: «شتمني ابن آدم، وما ينبغي له ذلك، وكذبني ابن آدم، وما ينبغي له ذلك، فأما شتمه إياي؛ فقلوه: إن لي ولداً وأنا الأحد الصمد»^(١) وقال سبحانه: ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٤].

وهو سبحانه قد علم منه أنه يسقط حقه عن التائب فإن الرجل لو أتى من الكفر والمعاصي بملء الأرض ثم تاب؛ تاب الله عليه وهو سبحانه لا تلحقه بالسب غضاضة ولا معرة، وإنما يعود ضرر السب على قائله، وحرمته في قلوب العباد أعظم من أن يهتكها جرأة الساب.

وهذا يظهر الفرق بينه وبين الرسول فإن السب هناك قد تعلق به حق آدمي والعقوبة الواجبة لآدمي، لا تسقط بالتوبة، والرسول تلحقه المعرة والغضاضة بالسب؛ فلا تقوم حرمة ولا تثبت في القلوب مكانته إلا باصطلام سابه لما أن هجوه وشتمه ينقص من حرمة عند كثير من الناس، ويقدح في مكانه في قلوب كثيرة؛ فإن لم يحفظ هذا الحرمي بعقوبة الممتهك وإلا أفضى الأمر إلى الفساد.

ثم قال ﷺ: وإذا قبلنا توبة من سب الله سبحانه فإنه يؤدب أدبا وجيعا حتى يردعه عن العود إلى مثل ذلك هكذا ذكره بعض أصحاب مالك في كل مرتد.

١٢ مسألة: إن كان الساب لله من أهل الذمة.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ﷺ كَمَا فِي «الْصَّارِمِ الْمَسْلُوبِ» (ص ٥٥٩):

وإن كان الساب لله ذميا فهو كما لو سب الرسول، وقد تقدم نص الإمام أحمد على أن من ذكر شيئا يعرض بذكر الرب سبحانه فإنه يقتل سواء كان مسلما أو كافرا. وكذلك أصحابنا قالوا: من ذكر الله أو كتابه أو دينه أو رسوله بسوء. فجعلوا الحكم فيه واحداً، وقالوا: الخلاف في ذكر الله وفي ذكر النبي ﷺ سواء.

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٩٧٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وكذلك مذهب مالك وأصحابه، وكذلك أصحاب الشافعي ذكروا لمن سب الله ورسوله أو كتابه من أهل الذمة حكما واحدا.

لكن هنا مسألتان: إحداهما: أن سب الله تعالى على قسمين:

أحدهما: أن يسبه بما لا يتدين به مما هو استهانة عند المتكلم وغيره مثل اللعن والتقييح ونحوه؛ فهذا هو السب الذي لا ريب فيه.

والثاني: أن يكون مما يتدين به، ويعتقده تعظيما، ولا يراه سباً، ولا انتقاصا مثل قول النصراني: إن له ولداً وصاحبة ونحوه.

فهذا مما اختلف فيه إذا أظهره الذمي: فقال القاضي وابن عقيل من أصحابنا: ينتقض به العهد كما ينتقض إذا أظهروا اعتقادهم في النبي ﷺ. وهو مقتضى ما ذكره الشريف أبو جعفر وأبو الخطاب وغيرهما؛ فإنهم ذكروا أن ما ينقض الإيمان ينقض الذمة، ويحكي هذا عن طائفة من المالكية.

ووجه ذلك: أنا عاهدناهم على أن لا يظهروا شيئاً من الكفر وإن كانوا يعتقدونه؛ فمتى أظهروا مثل ذلك؛ فقد آذوا الله ورسوله والمؤمنين بذلك، وخالفوا العهد فينتقض العهد بذلك كسب النبي ﷺ. وقد تقدم عن عمر رضي الله عنه أنه قال للنصراني الذي كذب بالقدر: لئن عدت إلى مثل ذلك لأضربن عنقك ^(١).

(١) أخرجه حرب في "مسائله"، كما في "الصارم المسلول" (ص ٢٠١) من طريق أبي مشجعه بن ربيعي قال: لما قدم عمر بن الخطاب رضي الله عنه الشام قام قسطنطين بطريق الشام وذكر معاهدة عمر له وشروطه عليهم قال: اكتب بذلك كتابا. قال عمر: نعم فبينما هو يكتب الكتاب إذ ذكر عمر، فقال: إني استثنى عليك معرفة الجيش مرتين قال: لك ثنتان، وقبح الله من أقالك.

فلما فرغ عمر من الكتاب قال له: يا أمير المؤمنين قم في الناس فأخبرهم الذي جعلت لي وفرضت علي ليتناهاوا عن ظلمي قال عمر: نعم فقام في الناس فحمد الله وأثنى عليه، فقال: الحمد لله أحمدته وأستعينه من يهد الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له. فقال النبطي: إن الله لا يضل أحداً. فقال عمر: ما يقول؟ قال: لا شيء. وعاد النبطي لمقاتلته، فقال: أخبروني ما يقول. قالوا: يزعم أن الله لا يضل أحداً. قال عمر: إنا لم نعطك الذي أعطيناك؛ لتدخل علينا في ديننا، والذي نفسي بيده لئن عدت لأضربن الذي فيه عينك وعاد عمر، ولم يعد النبطي، فلما فرغ عمر أخذ النبطي الكتاب.

وهذا إسنادٌ فيه ضعف؛ فإن أبا مشجعة بن ربيعي، لم يرو عنه سوى ابن أخيه مسلمة بن=

والمنصوص عن مالك: أن من شتم الله من اليهود والنصارى بغير الوجه الذي كفروا به قتل ولم يستتب. قال ابن القاسم: إلا أن يسلم طوعاً. فلم يجعل ما يتدين به الذمي سبا، وهذا قول عامة المالكية، وهو مذهب الشافعي ذكره أصحابه، وهو منصوصه، قال في "الأم" في تحديد الإمام ما يأخذه من أهل الذمة: وعلى أن لا يذكروا رسول الله ﷺ إلا بما هو أهله، ولا يطعنوا في دين الإسلام، ولا يعيبوا من حكمه شيئاً؛ فإن فعلوه فلا ذمة لهم، ويأخذ عليهم أن لا يسمعوا المسلمين شركهم، وقولهم في عزيز وعيسى؛ فإن وجدوهم فعلوا بعد التقدم في عزيز وعيسى إليهم؛ عاقبهم على ذلك عقوبة، لا يبلغ بها حدّاً؛ لأنهم قد أذن بإقرارهم على دينهم مع علم ما يقولون.

وهذا ظاهر كلام الإمام أحمد؛ لأنه سئل عن يهودي مر بمؤذن، فقال له: كذبت. فقال: يقتل لأنه شتم. فعلم أن ما يظهره من دينه الذي ليس بشتم؛ ليس كذلك.

قال: من ذكر شيئاً يعرض بذكر الرب تعالى؛ فعليه القتل مسلماً كان أو كافراً، وهذا مذهب أهل المدينة.

وإنما مذهب أهل المدينة فيما هو سب عند القائل، وذلك أن هذا القسم ليس من باب السب والشتم الذي يلحق بسب الله وسب النبي ﷺ؛ لأن الكافر لا يقول هذا طعناً ولا عيباً، وإنما يعتقده تعظيماً وإجلالاً، وليس هو ولا أحد من الخلق يتدين بسب الله تعالى بخلاف ما يقال في حق النبي ﷺ من السوء؛ فإنه لا يقال إلا طعناً وعيباً، وذلك أن الكافر يتدين بكثير من تعظيم الله، وليس يتدين بشيء من تعظيم الرسول.

ألا ترى أنه قال: محمد ﷺ ساحر أو شاعر، فهو يقول: إن هذا نقض وعيب. وإذا قال: إن المسيح أو عزيرا ابن الله. فليس يقول: إن هذا عيب ونقص. وإن كان هذا عيبا ونقصا في الحقيقة.

وفرق بين قول يقصد به قائله العيب والنقص، وقول لا يقصد به ذلك، ولا يجوز أن يجعل قولهم في الله كقولهم في الرسول بحيث يجعل الجميع نقضا للعهد؛ إذ يفرق في الجميع بين ما يعتقدونه وبين ما لا يعتقدونه؛ لأن قولهم في الرسول كله طعن في الدين، وغضاضة على الإسلام، وإظهار لعداوة المسلمين يقصدون به عيب الرسول ونقصه، وليس مجرد قولهم الذي يعتقدونه في الله مما يقصدون به عيب الله ونقصه.

ألا ترى أن قريشا كانت تقار النبي ﷺ على ما كان يقوله من التوحيد وعبادة الله وحده، ولا يقارونه على عيب آلهتهم والطعن في دينهم وذم آبائهم، وقد نهى الله المسلمين أن يسبوا الأوثان لئلا يسب المشركون الله مع كونهم لم يزالوا على الشرك فعلم أن محذور سب الله أغلظ من محذور الكفر به فلا يجعل حكمها واحدا. اهـ

﴿١٣﴾ مسألة: وهل يستتاب الذمي الساب لله، وتقبل توبته؟

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَمَا فِي "الصَّارِمِ الْمَسْئُولِ" (ص ٥٦٢):

أما القاضي وجمهور أصحابه - مثل الشريف وابن البناء وابن عقيل ومن تبعهم - فإنهم يقبلون توبته، ويسقطون عنه القتل بها، وهذا ظاهر على أصلهم؛ فإنهم يقبلون توبة المسلم إذا سب الله فتوبة الذمي أولى، وهذا هو المعروف من مذهب الشافعي وعليه يدل عموم كلامه حيث قال في شروط أهل الذمة: وعلى أن أحدا منكم إن ذكر محمدا ﷺ أو كتاب الله ودينه بما لا ينبغي فقد برئت منه ذمة الله. ثم

قال: وأيهم قال أو فعل شيئاً مما وصفته نقضاً للعهد، وأسلم؛ لم يقتل إذا كان ذلك قولاً إلا أنه لم يصرح بالسب لله؛ فقد يكون عنى إذا ذكروا ما يعتقدونه.

وكذلك قال ابن القاسم وغيره من المالكية: إنه يقتل إلا أن يسلم. وقال ابن مسلمة، وابن أبي حازم، والمخزومي: إنه لا يقتل حتى يستتاب؛ فإن تاب وإلا قتل.

والمنصوص عن مالك أنه يقتل ولا يستتاب، كما تقدم وهذا معنى قول أحمد في إحدى الروايتين:

قال في رواية حنبل: من ذكر شيئاً يعرض بذكر الرب فعليه القتل مسلماً كان أو كافراً، وهذا مذهب أهل المدينة.

وظاهر هذه العبارة أن القتل لا يسقط عنه بالتوبة كما لا يسقط القتل عن المسلم بالتوبة؛ فإنه قال مثل هذه العبارة في شتم النبي ﷺ في رواية حنبل أيضاً قال: كل من شتم النبي ﷺ مسلماً كان أو كافراً فعليه القتل. وكان حنبل يعرض عليه مسائل المدنيين، ويسأله عنها.

ثم قال رحمه الله: ويظهر الحكم في المسألة بأن يرتب هذا السب ثلاث مراتب:
المرتبة الأولى: أن من شأن الرب بما يتدين به، وليس فيه سب لدين الإسلام إلا أنه سب عند الله تعالى، مثل قول النصارى في عيسى ونحو ذلك؛ فقد قال تعالى فيما يرويه عنه رسوله: «شتمني ابن آدم، وما ينبغي له ذلك» ثم قال: «وأما شتمه إياي فقله إني اتخذت ولدًا، وأنا الأحد الصمد الذي لم ألد ولم أولد»^(١).

فهذا القسم حكمه حكم سائر أنواع الكفر سميت شتماً أو لم تسم وقد ذكرنا الخلاف في انتقاض العهد بإظهار مثل هذا، وإذا قيل بانتقاض العهد به؛ فسقوط القتل عنه بالإسلام متوجه وهو في الجملة قول الجمهور.

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٩٧٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

المرتبة الثانية: أن يذكر ما يتدين به، وهو سب لدين المسلمين وطعن عليهم كقول اليهودي للمؤذن: كذبت. وكرد النصراني على عمر رضي الله عنه، وكما لوعاب شيئاً من أحكام الله أو كتابه، ونحو ذلك؛ فهذا حكمه حكم سب الرسول في انتقاض العهد به.

وهذا القسم هو الذي عناه الفقهاء في نواقض العهد حيث قالوا: إذا ذكر الله أو كتابه أو رسوله أو دينه بسوء.

ولذلك اقتصر كثير منهم على قوله: (أو ذكر كتاب الله ودينه أو رسوله بسوء) وأما سقوط القتل عنه بالإسلام فهو كسب الرسول؛ إلا أن في ذلك حقاً لآدمي فمن سلك ذلك المسلك في سب الرسول؛ فرق بينه وبين هذا، وهي طريقة القاضي وأكثر أصحابه، ومن قتله لما في ذلك من الجناية على الإسلام وأنه محارب لله ورسوله فإنه يقتل بكل حال، وهو مقتضى أكثر الأدلة التي تقدم ذكرها.

المرتبة الثالثة: أن يسبه بما لا يتدين به، بل هو محرم في دينه كما هو محرم في دين الله تعالى كاللعن والتقيح، ونحو ذلك فهذا النوع لا يظهر بينه وبين سب المسلم فرق، بل ربما كان فيه أشد؛ لأنه يعتقد تحريم مثل هذا الكلام في دينه، كما يعتقد المسلمون تحريمه، وقد عاهدنا على أن نقيم عليه الحد فيما يعتقد تحريمه،

(١) أخرجه حرب في "مسائله"، كما في "الصارم المسلول" (ص ٢٠١) من طريق أبي مشجعه بن ربيعي قال: لما قدم عمر بن الخطاب رضي الله عنه الشام قام قسطنطين، وفيه: فلما فرغ عمر من الكتاب قال له: يا أمير المؤمنين قم في الناس فأخبرهم الذي جعلت لي وفرضت علي ليتناهاوا عن ظلمي قال عمر: نعم فقام في الناس فحمد الله وأثنى عليه، فقال: الحمد لله أحمدته وأستعينه من يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له. فقال النبطي: إن الله لا يضل أحداً. فقال عمر: ما يقول؟ قال: لا شيء. وعاد النبطي لمقاتلته، فقال: أخبروني ما يقول. قالوا: يزعم أن الله لا يضل أحداً. قال عمر: إنا لم نعطك الذي أعطيناك؛ لتدخل علينا في ديننا، والذي نفسي بيده لئن عدت لأضربن الذي فيه عيناك وعاد عمر، ولم يعد النبطي، فلما فرغ عمر أخذ النبطي الكتاب.

وهذا إسنادٌ فيه ضعف؛ فإن أبا مشجعة بن ربيعي، لم يرو عنه سوى ابن أخيه مسلمة بن عبد الله بن ربيعي الجهني، ولم يوثقه معتبر بوثيقه؛ فهو مجهول، وابن أخيه أيضاً فيه جهالة.

فإسلامه لم يجدد له اعتقاداً لتحريمه، بل هو فيه كالذمي إذا زنى أو قتل أو سرق ثم أسلم سواء ثم هو مع ذلك مما يؤدي المسلمين كسب الرسول بل هو أشد. فإذا قلنا: لا تقبل توبة المسلم من سب الله؛ فلأن نقول: لا تقبل توبة الذمي أولى؛ بخلاف الرسول؛ فإنه يتدين بتقبيح من يعتقد كذبه، ولا يتدين بتقبيح خالقه الذي يقر أنه خالقه، وقد يكون من هذا الوجه أولى بأن لا يسقط عنه القتل ممن سب الرسول.

وهذا القسم قد اختلف الفقهاء فيه على ثلاثة أقوال:

أحدها: أن الذمي يستتاب منه كما يستتاب المسلم منه، هذا قول طائفة من المدنيين كما تقدم، وكأن هؤلاء لم يروه نقضاً للعهد؛ لأن ناقض العهد يقتل كما يقتل المحارب، ولا معنى لاستتابة الكافر الأصلي المحارب، وإنما رأوا حده القتل فجعلوه كالمسلم، وهو يستتبون المسلم، فكذلك يستتاب الذمي، وعلى قول هؤلاء؛ فالأشبه أن استتابة من السب؛ لا تحتاج إلى إسلامه، بل تقبل توبته مع بقاءه على دينه.

القول الثاني: أنه لا يستتاب لكن إن أسلم لم يقتل، وهذا قول ابن القاسم وغيره، وهو قول الشافعي وإحدى الروايتين عن أحمد، وعلى طريقة القاضي لم يذكر فيه خلاف بناء على أنه قد نقض عهده فلا يحتاج قتله استتابة لكن إذا أسلم سقط عنه القتل كالحربي.

القول الثالث: أنه يقتل بكل حال وهو ظاهر كلام مالك وأحمد لأن قتله وجب على جرم محرم في دين الله وفي دينه، فلم يسقط عنه موجهه بالإسلام كعقوبته على الزنا والسرقة والشرب وهذا القول هو الذي يدل عليه أكثر الأدلة المتقدم ذكرها. اهـ

قال أبو عبد الله أحسنه الله إليه: يظهر لي أن القول الثاني أصح؛ لأنه نقض العهد؛ فاستحق القتل، ولا يدفعه عنه إلا الإسلام، كما لو أسلم المحارب، والله أعلم.

﴿١٤﴾ مسألة: من تاب من السب قبل القدرة عليه.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رحمته الله كَمَا فِي «الْصَّارِمِ الْمَسْئُولِ» (ص ٥١٢):

إذا تلخص ذلك فمن سب الرسول ﷺ ورفع إلى السلطان، وثبت ذلك عليه بالبينة، ثم أظهر التوبة لم يسقط عنه الحد عند من يقول إنه يقتل حدا سواء تاب قبل أداء البينة، أو بعد أداء البينة؛ لأن هذه توبة بعد أخذه، والقدرة عليه فهو كما لو تاب قاطع الطريق والزاني والسارق في هذه الحال.

وكذلك لو تاب بعد أن أريد رفعه إلى السلطان، والبينة بذلك ممكنة، وهذا لا ريب فيه والذمي في ذلك كالملكي إذا قيل: إنه يقتل حدا كما قررناه.

وأما إن أقر بالسب، ثم تاب أو جاء تائباً منه، فمذهب المالكية أنه يقتل أيضاً؛ لأنه حد من الحدود، لا يسقط عندهم بالتوبة قبل القدرة ولا بعدها.

ولهم في الزنديق إذا جاء تائباً قولان لكن قال القاضي عياض: مسألته أقوى لا يتصور فيها الخلاف لأنه حق يتعلق بالنبي ﷺ، ولأتمته بسببه لا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الآدميين.

وكذلك يقول من يرى أنه يقتله حدا كما يقوله الجمهور، ويرى أن التوبة لا تسقط الحد بحال كأحد قولي الشافعي، وإحدى الروايتين عن أحمد وأما على المشهور في المذهبين - من أن التوبة قبل القدرة تسقط الحد - فقد ذكرنا أنما ذاك في حدود الله فأما حدود الآدميين من القود وحد القذف فلا تسقط بالتوبة.

فعلى هذا لا يسقط القتل عنه، وإن تاب قبل القدرة كما لا يسقط القتل قوداً عن قاطع الطريق إذا تاب قبل القدرة؛ لأنه حق آدمي ميت؛ فأشبهه القود وحد القذف وهذا قول القاضي أبي يعلى وغيره، وهو مبني على أن قتله حق لآدمي، وأنه لم يعف عنه ولا يسقط إلا بالعفو، وهو قول من يفرق بين من سب الله، ومن سب رسوله.

وأما من سوى بين من سب الله، ومن سب رسوله، وقال: إن الحدود تسقط بالتوبة قبل القدرة؛ فإنه يسقط القتل هنا؛ لأنه حد من الحدود الواجبة لله تعالى تاب صاحبه قبل القدرة عليه، وهذا موجب قول من قال: إن توبته تنفعه فيما بينه وبين الله ويسقط عنه حق الرسول في الآخرة، وبه صرح غير واحد من أصحابنا، وغيرهم لأن التوبة المسقطه لحق الله وحق العبد؛ وجدت قبل أخذه لإقامة الحد عليه، وذلك أن هذا الحد ليس له عاف عنه، فإن لم تكن التوبة مسقطه له؛ لزم أن يكون من الحدود ما لا تسقطه توبة قبل القدرة، ولا عفو، وليس لهذا نظير نعم لو كان الرسول ﷺ حيا لتوجه أن يقال: لا يسقط الحد؛ إلا عفوه بكل حال.

وأما إن أخذ وثبت السب بإقراره ثم تاب، أو جاء فأقر بالسب غير مظهر للتوبة، ثم تاب فذلك مبني على جواز رجوعه عن هذا الإقرار: فإذا لم يقبل رجوعه أقيم عليه الحد بلا تردد وإن قبل رجوعه، وأسقط الحد عمن جاء تائبا؛ ففي سقوطه عن هذا الوجهان المتقدمان.

وإن أقيم الحد على من جاء تائبا؛ فعلى هذا أولى، والقول في الذمي إذا جاء مسلما معترفا أو أسلم بعد إقراره كذلك. اهـ

مسألة: (١٥) حكم من سب النبي عليه وعلى آله الصلاة والسلام من الكفار المحاربين.

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٣/ ٢٩١):
وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ سَبَّ الرَّسُولَ مِنَ الْكُفَّارِ الْمُحَارِبِينَ، وَقَالَ: هُوَ سَاحِرٌ أَوْ شَاعِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ أَوْ مُعَلِّمٌ أَوْ مُفْتَرٍ وَتَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ.
وَقَدْ كَانَ طَائِفَةٌ يَسُبُّونَ النَّبِيَّ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ، ثُمَّ أَسْلَمُوا وَحَسُنَ إِسْلَامُهُمْ وَقَبِلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْهُمْ: مِنْهُمْ أَبُو سُفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ابْنِ عَمِّ النَّبِيِّ

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ، وَكَانَ قَدْ ارْتَدَّ، وَكَانَ يَكْذِبُ عَلَى النَّبِيِّ، وَيَقُولُ: أَنَا كُنْتُ أَعْلَمُهُ الْقُرْآنَ، ثُمَّ تَابَ وَأَسْلَمَ، وَبَايَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ^(١). اهـ

وقال ﷺ كما في «الصارم المسلول» (ص ١٥٠):

إن الحربي إذا أسلم لم يؤخذ بشيء مما عمله في الجاهلية، لا من حقوق الله، ولا من حقوق العباد من غير خلاف نعلمه؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] ولقوله ﷺ: «الإسلام يجب ما قبله» رواه مسلم^(٢). ولقوله ﷺ: «من أحسن في الإسلام لم يؤاخذ بما عمل في الجاهلية» متفق عليه^(٣). ولهذا أسلم خلق كثير، وقد قتلوا رجالا يعرفون؛ فلم يطلب أحد منهم بقود ولا دية ولا كفارة.

أسلم وحشي قاتل حمزة، وابن العاص قاتل ابن قوئل، وعقبة بن الحارث قاتل خبيب بن عدي، ومن لا يحصى ممن ثبت في الصحيح أنه أسلم وقد علم أنه قتل رجلا بعينه من المسلمين؛ فلم يوجب النبي ﷺ على أحد منهم قصاصا، بل قال ﷺ: «يضحك الله تعالى إلى رجلين يقتل أحدهما صاحبه، كلاهما يدخل الجنة: يقتل هذا في سبيل الله فيدخل الجنة، ثم يتوب الله على القاتل فيسلم، ويقتل في سبيل الله ويدخل الجنة» متفق عليه^(٤). اهـ

﴿١٦﴾ حكم من سب نبياً آخر كحكم من سب النبي ﷺ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ﷺ كَمَا فِي «الصارم المسلول» (ص ٥٧٠):

والحكم في سب سائر الأنبياء كالحكم في سب نبينا فمن سب نبينا مسمى باسمه من الأنبياء المعروفين المذكورين في القرآن أو موصوفاً بالنبوة - مثل أن

(١) صحيح: تقدم تخرج قصته بتمامها.

(٢) أخرجه مسلم (١٢١) عن عمرو بن العاص ﷺ.

(٣) أخرجه البخاري برقم (٦٩٢١)، ومسلم (١٢٠) من حديث ابن مسعود ﷺ.

(٤) أخرجه البخاري برقم (٢٨٢٦)، ومسلم (١٨٩٠) من حديث أبي هريرة ﷺ.

يذكر في حديث أن نبيا فعل كذا أو قال كذا فيسب ذلك القائل أو الفاعل مع العلم بأنه نبي وإن لم يعلم من هو أو يسب نوع الأنبياء على الإطلاق - فالحكم في هذا كما تقدم لأن الإيمان بهم واجب عموما وواجب الإيمان خصوصا بمن قصه الله علينا في كتابه وسبهم كفر وردة إن كان من مسلم، ومحاربة إن كان من ذمي.

وقد تقدم في الأدلة الماضية ما يدل على ذلك بعمومه لفظا أو معنى، وما أعلم أحدا فرق بينهما، وإن كان أكثر كلام الفقهاء إنما فيه ذكر من سب نبينا فإنما ذلك لمسيس الحاجة إليه، وأنه وجب التصديق له والطاعة له جملة وتفصيلا ولا ريب أن جرم سابه أعظم من جرم ساب غيره كما أن حرمة أعظم من حرمة غيره، وإن شاركه سائر إخوانه من النبيين والمرسلين في أن سابه كافر حلال الدم.

فأما إن سب نبيا غير معتقد لنبوته؛ فإنه يستتاب من ذلك إذا كان ممن علمت نبوته بالكتاب والسنة؛ لأن هذا جحد لنبوته إن كان ممن يجهل أنه نبي فإنه سب محض فلا يقبل قوله: (إني لم أعلم أنه نبي). اهـ.

﴿١٧﴾ **مسألة: من سب موصوفا بوصف أو مسمى باسم وذلك يقع على الله سبحانه أو**

بعض رسله.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رحمته الله كَمَا فِي "الصَّارِمِ الْمَسْلُوكِ" (ص ٥٧٦):

فإن سب موصوفاً بوصف، أو مسمى باسم، وذلك يقع على الله سبحانه أو بعض رسله خصوصا أو عموما، لكن قد ظهر أنه لم يقصد ذلك: إما لاعتقاده أن الوصف أو الاسم لا يقع عليه، أو لأنه وإن كان يعتقد وقوعه عليه لكن ظهر أنه لم يرد له لكون الاسم في الغالب لا يقصد به ذلك بل غيره؛ فهذا القول وشبهه حرام في الجملة يستتاب صاحبه منه إن لم يعلم أنه حرام، ويعزر مع العلم تعزيزا بليغا لكن لا يكفر بذلك، ولا يقتل، وإن كان يخاف عليه الكفر.

مثال الأول: أن يسب الدهر الذي فرق بينه وبين الأحبة، أو الزمان الذي أحوجه إلى الناس، أو الوقت الذي أبلاه بمعاشرة من ينكد عليه، ونحو ذلك مما يكثر الناس قوله نظماً ونثراً؛ فإنه إنما يقصد أن يسب من يفعل ذلك به. ثم إنه يعتقد أو يقول: إن فاعل ذلك هو الدهر. الذي هو الزمان فيسبه.

وفاعل ذلك إنما هو الله سبحانه؛ فيقع السب عليه من حيث لم يعتمده المرء، وإلى هذا أشار النبي ﷺ بقوله: «لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر بيده الأمر»^(١)

وقوله فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى، يقول: «يا ابن آدم تسب الدهر وأنا الدهر بيدي الأمر أقلب الليل والنهار»^(٢) فقد نهى رسول الله ﷺ عن هذا القول وحرمه، ولم يذكر كفراً ولا قتلاً، والقول المحرم يقتضي التعزيز والتنكيل.

ومثال الثاني: أن يسب مسمى باسم عام يندرج فيه الأنبياء، وغيرهم لكن يظهر أنه لم يقصد الأنبياء من ذلك العام مثل ما نقل الكرمانى قال: سألت أحمد قلت: رجل افتري على رجل، فقال: يا ابن كذا وكذا إلى آدم وحواء.

فعظم ذلك جدا وقال: نسأل الله العافية، لقد أتى هذا عظيماً. وسئل عن الحد فيه فقال: لم يبلغني في هذا شيء. وذهب إلى حد واحد وذكر هذا أبو بكر عبد العزيز أيضاً فلم يجعله أحمد بهذا القول كافراً، مع أن هذا اللفظ يدخل فيه نوح، وإدريس وشيث، وغيرهم من النبيين؛ لأن الرجل لم يدخل آدم وحواء في عمومهم وإنما جعلها غاية وحداً لمن قذفه، وإلا لو كان من المقدوفين تعين قتله بلا ريب، ومثل هذا العموم في مثل هذا الحال لا يكاد يقصد به صاحبه من يدخل فيه من الأنبياء فعظم الإمام أحمد ذلك؛ لأن أحسن أحواله أن يكون قد قذف خلقاً من المؤمنين، ولم يوجب إلا حداً واحداً؛ لأن الحد هنا ثبت للحى ابتداء على أصله، وهو واحد وهذا قول أكثر المالكية في مثل ذلك.

(١) أخرجه البخاري برقم (٦١٨١)، ومسلم (٢٢٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٤٨٢٦)، ومسلم (٢٢٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وقال سحنون وأصبغ وغيرهما في رجل قال له غريمه: صلى الله على النبي محمد، فقال له الطالب: لا صلى الله على من صلى عليه، قال سحنون: ليس هو كمن شتم رسول الله ﷺ أو شتم الملائكة الذين يصلون عليه إذا كان على ما وصف من الغضب؛ لأنه إنما شتم الناس. وقال أصبغ وغيره: لا يقتل إنما شتم الناس وكذلك قال ابن أبي زيد فيمن قال: لعن الله العرب، ولعن الله بني إسرائيل، ولعن الله بني آدم، وذكر أنه لم يرد الأنبياء، وإنما أراد الظالمين منهم: إن عليه الأدب بقدر اجتهاد السلطان.

وذهب طائفة - منهم الحارث بن مسكين وغيره - إلى القتل في مسألة المصلي ونحوها، وكذلك قال أبو موسى بن مياس فيمن قال: لعنه الله إلى آدم. إنه يقتل. اهـ.

﴿١٨﴾ مسألة: من أكره على سب النبي عليه وعلى آله الصلاة والسلام.

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٧/ ٥٦٠):
فإنه سبحانه استثنى المكره من الكفار ولو كان الكفر لا يكون إلا بتكذيب القلب وجهله لم يستثن منه المكره؛ لأن الإكراه على ذلك ممتنع فعلم أن التكلم بالكفر كفر إلا في حال الإكراه. وقوله تعالى ﴿وَلَكِنْ مَن شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل: ١٠٦]، أي: لاستحبابه الدنيا على الآخرة، ومنه قول النبي ﷺ: «يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا وَيُمْسِي مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا»^(١).

والآية نزلت في عمار بن ياسر^(٢)، وبلال بن رباح^(٣)، وأمثالهما من المؤمنين المستضعفين لما أكرههم المشركون على سب النبي ﷺ، ونحو ذلك من كلمات

(١) أخرجه مسلم (١١٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) صحيح بطرقة: أخرجه عبد الرزاق في "تفسيره" (١٥٠٩) عن معمر بن راشد، عن عبد الكريم بن مالك الجزري، عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، قال: أخذ المشركون عمار بن ياسر =

= فعذبوه، حتى قاربهم في بعض ما أرادوا، فشكا ذلك إلى النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «كيف تجد قلبك؟» قال: مطمئن بالإيمان، فقال النبي ﷺ: «فإن عادوا فعد».

وأخرجه الطبري في «تفسيره» (النحل/ ١٠٦) من طريق محمد بن ثور الصنعاني، عن معمر به. وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ١٨٩)، من طريق عبيد الله بن عمرو، عن عبد الكريم به. وهذا إسنادٌ مرسل، رجاله ثقات، وأبو عبيدة، هو من آل عمار بن ياسر، ويحكي قصة وقعة لجده، وهذا يقوي من شأنها.

وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٤ / ١٨١) حدثنا محمد بن سعد، حدثنا أبي، حدثني عمي، حدثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس، قوله ﴿إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦] إلى آخر الآية، وذلك أن المشركين أصابوا عمار بن ياسر فعذبوه، ثم تركوه، فرجع إلى رسول الله ﷺ؛ فحدثه بالذي لقي من قریش، والذي قال: فأنزل الله تعالى ذكره عذره ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ﴾ إلى قوله ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦].

وهذا إسنادٌ مسلسل بالضعفاء. سعد بن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي، وعمه الحسين بن الحسن بن عطية العوفي، والحسن بن عطية العوفي، وعطية العوفي كلهم ضعفاء.

وله شاهد من مراسيل قتادة:

أخرجه الطبري في «تفسيره» (النحل/ ١٠٦) حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة... فذكره مرسلًا.

وله شاهد من مراسيل أبي مالك غزوان الغفاري:

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٢٥٠)، وابن أبي شيبه (١٢/ ١٢١)، والطبري في «تفسيره» (النحل/ ١٠٦) من طريق هشيم، عن حصين، عن أبي مالك غزوان الغفاري، في قوله ﴿إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦] قال: نزلت في عمار بن ياسر. وهذا إسنادٌ مرسل رجاله ثقات.

وله شاهد من مراسيل محمد بن سيرين:

أخرجه ابن سعد (٣/ ١٨٨) عن إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم البصري، عن ابن عون، عن محمد: أن النبي ﷺ لقي عمارًا، وهو يبكي؛ فجعل يمسح عن عينيه، وهو يقول: «أخذك الكفار؛ فغطوك في الماء فقلت كذا وكذا، فإن عادوا فقل ذاك لهم». وهو مرسل رجاله ثقات.

وله شاهد من مراسيل أبي المتوكل الناجي، علي بن داود:

أخرجه مسدد، كما في «إنحاف الخيرة المهرة» (٤٦٣٩) وفي «المطالب العالية» (٣٦٤٦)، عن=

الْكُفْرِ فَمِنْهُمْ مَنْ أَجَابَ بِلِسَانِهِ كَعَمَّارٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ صَبَرَ عَلَى الْمِحْنَةِ كِبَلَّالٍ، وَلَمْ يُكْرِهْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى خِلَافِ مَا فِي قَلْبِهِ، بَلْ أَكْرَهُوا عَلَى التَّكَلُّمِ، فَمَنْ تَكَلَّمَ بِدُونِ الْإِكْرَاهِ لَمْ يَتَكَلَّمْ إِلَّا وَصَدْرُهُ مُنْشَرِّحٌ بِهِ. اهـ

﴿١٩﴾ تحريم سب الأصنام إذا كان يؤدي إلى سب الله.

يقول الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

قال شيخ الإسلام **رحمته الله** كما في "الفتاوى الكبرى" (٦/ ١٧٤):
حَرَّمَ سَبُّ الْأَلِهَةِ مَعَ أَنَّهُ عِبَادَةٌ لِكُونِهِ ذَرِيعَةً إِلَى سَبِّهِمْ لِلَّهِ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى؛ لِأَنَّ مَصْلَحَةَ تَرْكِهِمْ سَبَّ اللَّهِ سُبحَانَهُ رَاجِحَةٌ عَلَى مَصْلَحَةِ سَبِّهِمْ لِأَلِهَتِهِمْ. اهـ
وقال الإمام ابن القيم **رحمته الله** في "أعلام الموقعين" (٣/ ١٣٧):

فحرم الله تعالى سب آلهة المشركين، مع كون السب غيظا وحمية لله وإهانة لألهتهم؛ لكونه ذريعة الى سبهم لله تعالى، وكانت مصلحة ترك مسبته تعالى أرجح من مصلحة سبنا لألهتهم، وهذا كالتنبيه، بل كالتصريح على المنع من الجائر؛ لئلا يكون سبنا في فعل ما لا يجوز. اهـ

﴿٢٠﴾ مسألة: حكم سب الصحابة.

يقول الله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَظَلَّ فَاَسْتَوَىٰ عَلَىٰ

= يحیی، عن إسماعيل بن مسلم، ثنا أبو المتوكل الناجي... فذكر نزول الآية في عمار رضي الله عنه. وهذا إسناد مرسل، رجاله ثقات. ويحيى هو القطان، وإسماعيل هو العبدی.

وسبب نزول الآية في عمار بن ياسر **رحمته الله**، صحيح ثابت بمجموع هذه الطرق، والله أعلم.

(١) لم أجد سبب نزول الآية في قصة بلال بن رباح **رحمته الله**.

سُوقِهِ يَعْجِبُ الزَّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿[الفتح: ٢٩].﴾

وقال الله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ٨-١٠].

قال الإمام أبو عبد الله القرطبي رحمه الله في تفسيره للآية المتقدمة: روى أبو عروة الزبيري من ولد الزبير: كنا عند مالك بن أنس، فذكروا رجلاً ينتقص أصحاب رسول الله ﷺ، فقرأ مالك هذه الآية: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ ﴿[الفتح: ٢٩]﴾، حتى بلغ ﴿يَعْجِبُ الزَّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ ﴿[الفتح: ٢٩]﴾، فقال مالك: من أصبح من الناس في قلبه غيظ على أحد من أصحاب رسول الله ﷺ، فقد أصابته هذه الآية.

ثم قال -يعني: الزبيري-: لقد أحسن مالك في مقالته، وأصاب في تأويله فمن نقص واحداً منهم أو طعن عليه في روايته؛ فقد رد على الله رب العالمين، وأبطل شرائع المسلمين، ثم ذكر طائفة من الآيات التي تضمنت الثناء عليهم والشهادة لهم بالصدق والفلاح، ثم قال عقبها: وهذا كله مع علمه تبارك وتعالى بحالهم ومآل أمرهم. اهـ.

وقال ربنا جل وعلا: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَالْأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ وَالَّذِينَ تَبِعُوا هُمُ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلِ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠].

وقال رب العزة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوُوا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلِيَّتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٧٢﴾ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴿٧٣﴾ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوُوا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٧٤﴾﴾.

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٧].

وقال عز وجل: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨].

وقال الله جل وعلا: ﴿لَكِنَّ الرُّسُولَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ جَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨٨﴾ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿٨٩﴾﴾ [التوبة: ٨٨-٨٩].

وقال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِّنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وفي "الصحيحين" عن أنس رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ

الْأَنْصَارِ، وَآيَةُ النَّفَاقِ بَغْضُ الْأَنْصَارِ^(١).

وفي «الصحيحين» عن البراء بن عازب رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْأَنْصَارُ لَا يُحِبُّهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضُهُمْ إِلَّا مُنَافِقٌ، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ أَحَبَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ أَبْغَضَهُ اللَّهُ»^(٢).

وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُبْغِضُ الْأَنْصَارَ رَجُلٌ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ»^(٣).
وفي «صحيح مسلم» عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ﷺ إِلَيَّ: «أَنْ لَا يُحِبَّنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضَنِي إِلَّا مُنَافِقٌ»^(٤).

وفي «الصحيحين» عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ، ذَهَبًا مَا بَلَغَ مَدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ»^(٥).

وفي «الصحيحين» عَنْ عَلِي بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَمَا يُذَرِّيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَكُونَ قَدْ اِطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»^(٦).

وفي «فضائل الصحابة» لأحمد (١٥) عن ابنِ عُمَرَ يَقُولُ: لَا تَسُبُّوا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ، فَلَمَقَامَ أَحَدِهِمْ سَاعَةً خَيْرٌ مِنْ عَمَلٍ أَحَدِكُمْ عُمُرَهُ.

(١) أخرجه البخاري برقم (١٧)، ومسلم برقم (٧٤).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٣٧٨٣)، ومسلم برقم (٧٥).

(٣) أخرجه مسلم برقم (٧٦، ٧٧).

(٤) أخرجه مسلم برقم (٧٨).

(٥) أخرجه البخاري برقم (٣٦٧٣)، ومسلم برقم (٢٥٤٠).

(٦) أخرجه البخاري برقم (٣٠٠٧)، ومسلم برقم (٢٤٩٤).

قال الإمام النووي **رحمه الله** تعالى في **«شرح مسلم»** (٩٣/١٦):

واعلم أن سب الصحابة **رضي الله عنهم** حرام من فواحش المحرمات، سواء من لابس الفتن منهم وغيره لأنه مجتهدون في تلك الحروب متأولون. اهـ
وأقول: ذهب جمع من أهل العلم إلى القول بتكفير من سب الصحابة أو انتقصهم، وطعن في عدالتهم، وصرح ببغضهم، وأن من كانت هذه صفته أباح دم نفسه وحل قتله، إلا أن يتوب من ذلك ويترحم عليهم.
وممن ذهب إلى هذا القول من السلف الصحابي الجليل عبد الرحمن بن أبيزى، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، وأبو بكر بن عياش، وسفيان بن عيينة، ومحمد بن يوسف الفريابي، وبشر بن الحارث المروزي، ومحمد بن بشار العبدي، وغيرهم كثير، فهؤلاء الأئمة صرحوا بكفر من سب الصحابة، وببغضهم صرح مع ذلك أنه يعاقب بالقتل، وإلى هذا القول ذهب بعض العلماء من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية.

قال الإمام الطحاوي في **«عقيدته»**:

وحبهم - أي الصحابة - دين وإيمان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان. اهـ
قلت: ومن سبهم، وطعن فيهم؛ فقد زاد على بغضهم.

قال الإمام الذهبي **رحمه الله** في **«الكبائر»** (ص ٢٣٧):

فمن طعن فيهم أو سبهم؛ فقد خرج من الدين ومرق من ملة المسلمين؛ لأن الطعن لا يكون إلا عن اعتقاد مساوئهم، وإضرار الحقد فيهم، وإنكار ما ذكره الله تعالى في كتابه من ثنائه عليهم، وما لرسول الله **ﷺ** من ثنائه عليهم وفضائلهم ومناقبهم وحبهم، ولأنهم أَرْضَى الوسائل من المأثور، والوسائط من المنقول، والطعن في الوسائط؛ طعن في الأصل والإزدراء بالناقل ازدراء بالمنقول، وهذا ظاهر لمن تدبره وسلم من النفاق ومن الزندقة والإلحاد في عقيدته. اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله كما في "الفتح" (٣٦٧٣):

اختلف في ساب الصحابي، فقال عياض: ذهب الجمهور إلى أنه يعزر، وعن بعض المالكية يقتل. وخص بعض الشافعية ذلك بالشيخين والحسين فحكى القاضي حسين في ذلك وجهين: وقواه السبكي في حق من كفر الشيخين، وكذا من كفر من صرح النبي ﷺ بإيمانه أو تبشيره بالجنة إذا تواتر الخبر بذلك عنه لما تضمن من تكذيب رسول الله ﷺ. اهـ

قال ابن حزم رحمته الله في "الإحكام في أصول الأحكام" (١/١٤٩):

ساب الصحابة - يعلم ويعرف، فإن تمادى فهو فاسق، وإن عاند في ذلك الله تعالى أو رسوله ﷺ فهو كافر مشرك. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي "النَّصَارِمِ الْمَسْلُوكِ" (ص ٥٨١):

فمن سبهم فقد زاد على بغضهم، فيجب أن يكون منافقاً لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر، وإنما خص الأنصار - والله أعلم - لأنهم هم الذين تبوءوا الدار والإيمان من قبل المهاجرين وآووا رسول الله ﷺ ونصروه ومنعوه، وبذلوا في إقامة الدين النفوس والأموال وعادوا الأحر والأسود من أجله وآووا المهاجرين وواسوهم في الأموال، وكان المهاجرون إذ ذاك قليلاً غرباء فقراء مستضعفين، ومن عرف السيرة وأيام رسول الله ﷺ وما قاموا به من الأمر، ثم كان مؤمناً يحب الله ورسوله، لم يملك أن لا يحبهم، كما أن المنافق لا يملك أن لا يبغضهم، وأراد بذلك - والله أعلم - أن يعرف الناس قدر الأنصار لعلمه بأن الناس يكثرون والأنصار يقلون وأن الأمر سيكون في المهاجرين فمن شارك الأنصار في نصر الله ورسوله ﷺ بما أمكنه فهو شريكهم في الحقيقة، كما تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤] فبغض من نصر الله ورسوله من أصحابه نفاق. اهـ

وقال الإمام ابن بطة رحمته الله في كتابه «الإبانة الكبرى» (٣٤٦/٨):

فلم يكن الله ليمدح هذه الأمة بالخير، ويجعلها شاهدة على غيرها، ويصفها بالعدالة، مع ما نعتها به من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإيمان به، فلم يكن تعالى ليمدح هذه الأمة بالخير الكثير، ويفضلها على جميع الأمم الماضية، ويجعل نبيا خيرا المرسلين وخاتم النبيين، ثم يفضل سائر الأمم عليها وجميع الأنبياء على نبيا، بأن يجعل في عقب كل نبي نبيا مثله، أو رجلا من أمته هو خيرا وأفضلها، يخلف ذلك النبي ﷺ أمته، ويدعوهم إلى شريعته.

ويجعل خلف هذا النبي الفاضل في هذه الأمة الخيرة شر أهل زمانه، وأصل أهل عصره كما زعمت هذه الفرقة الضالة التي طعنت في خلافة أبي بكر، وقالت: إن الخليفة الذي قام بعقب نبينا صالاً، وأن الأمة التي قال الله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] إنها شر أمة أخرجت للناس؛ لأنهم ضلال كفار إذ بايعوا ضالاً، وكانت جميع الأمم قبلهم أفضل منهم، إذ قام بعقب كل نبي نبي، أو أفضل أهل زمانه، وقام بعد نبينا -بزعم الرافضة- أضل أهل زمانه يتلوه ويتبعه، وتابعت الأمة كلها على ذلك منذ يوم قبض رسول الله ﷺ إلى وقتنا هذا؛ لأن البيعة انعقدت بعد النبي ﷺ للضال وبايعه ضلال، والناس كلهم على آثارهم يهرعون.

فعلى ما أصلت الرافضة لأنفسها من دينها، وانتحلته من مذاهبها، أن هذه الأمة التي أخبر الله أنها خير أمة أخرجت للناس، هي شر أمة أخرجت للناس؟ وأن الأمة التي جعلها الله وسطاً لتكون الشاهدة على الناس هي المشهود عليها؟!، وأن النبي الذي أرسله الله رحمة للعالمين؛ لأن الذين آمنوا به في حياته وعزروه ونصروه، واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون: كفروا به بعد وفاته، وخالفوه وجحدوه، وأجمعوا كلهم على ضلالة بعده، ثم قفا الناس أثرهم، فضلوا بضاللتهم، وكفرت الأمة كلها باتباعهم، فبطل عند الرافضة أمر الله، وكذبت أخبار الله،

واستحال وجود صحة كتاب الله فيما أثنى عليهم فيه، حيث يقول: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكْعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾ [الفتح: ٢٩].

فقال الفرقة المفترية على الله: يبتغون ظلماً وطغياناً، وكفراً وآثاماً: تعالى عما تقولوه الرافضة علواً كبيراً.

وقال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال تعالى: ﴿لَيْكِنَ الرُّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ جَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْحَيَرَاتُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (٨٨) ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (٨٩) [التوبة: ٨٨-٨٩].

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ (١٨) [الفتح: ١٨]. فقدم الله الرضى عنهم لما علم من قلوبهم أنها خير قلوب البرية بقوله: ﴿فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ١٨] لما علم من صحة قلوبهم، ثم أخبر بعاقبة أمرهم، وآخر مصيرهم، وما أعد لهم، فقال: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [التوبة: ١٠٠] ثم وصف أعمالهم وأقوالهم، في حركاتهم وسكونهم وقيامهم وقعودهم، وَهَمَمِهِمْ وعزومهم، وما هم لله سائلون ومنه طالبون، ثم وصف استجابته لهم، وحفظه لأعمالهم، وجميل صنيعه بهم، ذكراً يُفهم، وأثابهم، ومكافأته لهم بأحسن المكافأة، وأجزل المجازاة، فقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَنَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ (١١١) [آل عمران: ١٩١] ثم ما زالوا دواماً وإلحاحاً حتى استجاب لهم ربهم ﴿إِنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِنْكُمْ﴾

إلى قوله: ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُودُوا فِي سَبِيلِي وَقَتَلُوا وَقَتِلُوا لَا كُفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَا ذُلٌّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

فيلزم من طعن في خلافة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم، أو طعن على مَنْ بايعهم واتبعهم أن يقول: إن الله تبارك وتعالى - عما تقوله هذه الفرق الضالة - علواً كبيراً، أن يقولوا: إن الله أثنى عليهم بما جهله من أمر عاقبتهم، وذلك أنه قدّم الوعد لهم، وهو لا يعلم أنهم ينكثون ويجورون، فيكفرون، وأنه رفع السكينة من قلوبهم لكفر في قلوبهم حتى قالت الخوارج الضالة في علي عليه السلام ما قالته وكفرته.

وقالت المبتدعة المتأخرة فيه **رضي الله عنه** ما قالته مما قد رفعه الله عنه ونطق القرآن به، وجاءت السنة بخلافه.

وقالت المبتدعة في خلافة أبي بكر ما قالته حتى كفرته، وكفّرت الذين عقدوا خلافة أبي بكر وبايعوه وكفى بقتال هذه المقالة من الفريقين شناعة وبشاعة، فإنها ألزمت أنفسها - جهلاً وبغياً وعدواناً، وسلكت طريقاً موحشاً مغوراً مهلكاً غير مستقيم ولا مسلوک - بأن قالوا: إن الله لم يعلم عاقبة أصحاب رسول الله ﷺ، ولا إلى ماذا يصيرون، ولا ما هم عاملون، حتى أثنى عليهم بما لا يستحقون، ووعدهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً.

فزعمت هذه الفرق الشاردة عن الدين، والمفارقة لجماعة المسلمين، أن الصحابة غيروا وبدلوا وكفروا، فالجنان التي وعدهم الله أنهم فيها خالدون إنهم إليها لا يصلون، وفيها لا يسكنون، فنعوذ بالله من الحيرة، والعمى والضلالة بعد الهدى، وأن نقول على الله ما لم يقل، ونلزم أصحاب رسول الله ﷺ خلاف ما وعدهم، وأن نكذب الله فيما وصفهم به، وأن نقول بقول هذه الفرق المذمومة

الذين أدخلوا في أخبار القرآن التناقض، وجَهَلُوا الله تعالى إذ أعدّ لمن يكفر به ويرتد عن دينه جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً.

وبعد فإنه لا يخلو ما ألزموه أصحاب رسول الله ﷺ من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان الذين قدم الله فيهم الوعد، وأخبرهم بما أعدّ لهم جنات تجري من تحتها الأنهار، فلا يخلو أن يكون فرض الرضا وإعداد الجنات وهو يعلم أنهم يكفرون، أو لا يعلم أنهم يكفرون؟.

فإن كان يعلم أنهم يكفرون ببيعتهم أبا بكر، فقد قدم الرضا عن قوم، وأعدّ لهم جنات تجري من تحتها الأنهار، وهو عالم أنهم يكفرون، أو يكون قدّم لهم هذا الوعد وهو لا يعلم بما هم عاملون. فكفى بقائل هذه المقالة جحداً وكفراً. اهـ

قال أبو بكر الخلال رحمته الله في «السنة» (٧٧٧):

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي: مَنْ الرَّافِضَةُ؟ قَالَ: الَّذِي يَشْتِمُ وَيَسُبُّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ.

أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ الْمُرُوزِيُّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَمَّنْ يَشْتِمُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعَائِشَةَ؟ قَالَ: مَا أَرَاهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ مَالِكٌ: الَّذِي يَشْتِمُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ لَهُ سَهْمٌ، أَوْ قَالَ: نَصِيبٌ فِي الْإِسْلَامِ.

وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: مَنْ شَتَمَ أَخَافُ عَلَيْهِ الْكُفْرَ مِثْلَ الرَّوَافِضِ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ شَتَمَ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ لَا نَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ قَدْ مَرَقَ عَنِ الدِّينِ.

أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى، قَالَ: ثنا أَبُو طَالِبٍ، أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: الرَّجُلُ يَشْتِمُ عُثْمَانَ؟ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ رَجُلًا تَكَلَّمَ فِيهِ، فَقَالَ: هَذِهِ زَنْدَقَةٌ.

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنِ رَجُلٍ شَتَمَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: مَا أَرَاهُ عَلَى الْإِسْلَامِ. اهـ

قال أبو عبد الله رحمته الله غفر الله له: الأسانيد إلى أحمد رحمته الله صحيحة.

وذهب جماعة من أهل العلم إلى القول بعدم تكفير ساب الصحابي، وهو مقتضى قضاء عمر بن عبد العزيز، وعاصم الأحول، وهو قول مالك، وأحمد في رواية، وإسحاق، وآخرون، وحببتهم في ذلك:

ما في **"الصحيحين"** عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ، ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ»^(١).

وما رواه الإمام أحمد وغيره عن أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه، قال: أغلظ رجل لأبي بكر الصديق رضي الله عنه، قال: فقال أبو برزة: ألا أضرب عنقه، قال: فانتهره، وقال: ما هي لأحد بعد رسول الله ﷺ ^(٢).

وفي **"الصحيحين"** عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»^(٣).

والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا ٥٧ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيًا مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَنًا وَإِثْمًا مُبِينًا ٥٨﴾ [الأحزاب: ٥٧-٥٨].

ففرق الله بين من يؤذيه ويؤذي رسوله؛ فتوعدهم باللعنة في الدنيا والآخرة، وبين من يؤذي المؤمنين؛ فقال فيهم: ﴿فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَنًا وَإِثْمًا مُبِينًا ٥٨﴾ [الأحزاب: ٥٨].

والصحيح في هذه المسألة هو التفصيل الذي ذكره شيخ الإسلام رحمه الله.

(١) أخرجه البخاري برقم (٣٦٧٣)، ومسلم برقم (٢٥٤٠).

(٢) صحيح: أخرجه الطيالسي (٤)، والحميدي (٦)، وأحمد (٥٤)، وأبو داود (٤٣٦٣)، والنسائي في **"المجتبى"** (٤٠٧١)، وفي **"الكبرى"** (٣٥٢٠)، والبخاري (٤٩)، وأبو يعلى (٨١)، والطحاوي في **"مشكل الآثار"** (٤٠٥/١٢)، والطبراني في **"الأوسط"** (١١٢٩)، و٥٣٩٢، والحاكم (٨٠٤٦)، والضياء في **"المختارة"** (٢٤)، و٢٥)، والبيهقي (١٣٣٧٧)، من طرق عن أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه به، وبعض أسانيد صحيحة.

(٣) أخرجه البخاري برقم (٤٨)، ومسلم برقم (٦٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «المصارم المسلول» (ص ٥٩١):

أما من اقترن بسبه دعوى أن علياً إله، أو أنه كان هو النبي، وإنما غلط جبرائيل في الرسالة، فهذا لا شك في كفره، بل لا شك في كفر من توقف في تكفيره. وكذلك من زعم منهم أن القرآن نقص منه آيات وكتمت، أو زعم أن له تأويلات باطنة تُسقط الأعمال المشروعة، ونحو ذلك، وهؤلاء يسمون القرامطة والباطنية، ومنهم التناسخية، وهؤلاء لا خلاف في كفرهم.

وأما من سبهم سباً لا يقدح في عدالتهم، ولا في دينهم، مثل وصف بعضهم بالبخل، أو الجبن، أو قلة العلم، أو عدم الزهد، ونحو ذلك، فهذا هو الذي يستحق التأديب والتعزير، ولا نحكم بكفره بمجرد ذلك، وعلى هذا يحمل كلام من لم يكفرهم من أهل العلم.

وأما من لعن وقبح مطلقاً، فهذا محل الخلاف فيهم؛ لتردد الأمر بين لعن الغيظ، ولعن الاعتقاد.

وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله عليه الصلاة والسلام إلا نفرًا قليلاً يبلغون بضعة عشر نفساً، أو أنهم فسقوا عامتهم؛ فهذا لا ريب أيضاً في كفره؛ لأنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع من الرضى عنهم، والثناء عليهم، بل من يشك في كفر مثل هذا؛ فإن كفره متعين؛ فإن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب والسنة كفار أو فساق.

وأن هذه الآية التي هي: ﴿كُتِبَ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وخيرها هو القرن الأول كان عامتهم كفاراً أو فساقاً، ومضمونها: أن هذه الأمة شر الأمم، وأن سابقي هذه الأمة هم شرارهم، وكفر هذا مما يعلم باضطرار من دين الإسلام.

ولهذا تجد عامة من ظهر عليه شيء من هذه الأقوال فإنه يتبين أنه زنديق، وعامة الزنادقة إنما يستترون بمذهبهم، وقد ظهرت لله فيهم مَثَلَات، وتواتر النقل بأن وجوههم تمسخ خنازير في المحيا والممات.

وجمع العلماء ما بلغهم في ذلك، وممن صنف فيه الحافظ الصالح أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي كتابه في **”النهى عن سب الأصحاب وما جاء فيه من الإثم والعقاب“**.

وبالجملة: فمن أصناف السابّة من لا ريب في كفره، ومنهم من لا يحكم بكفره، ومنهم من تردد فيه. اهـ

﴿٢١﴾ مسألة: قذف أمهات المؤمنين بالزنى كفر وردة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية **رحمته الله** في **”الصارم المسلول“** (ص ٥٦٥):
فأما من سب أزواج النبي **ﷺ**؛ فقال القاضي أبو يعلى: من قذف عائشة بما برأها الله منه كفر بلا خلاف. وقد حكى الإجماع على هذا غير واحد، وصرح غير واحد من الأئمة بهذا الحكم.

فروي عن مالك: من سب أبا بكر جلد، ومن سب عائشة **رضي الله عنها** قتل. قيل له: لم؟ قال: من رماها فقد خالف القرآن؛ لأن الله تعالى قال: ﴿يَعْظُمُكُمْ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ﴿١٧﴾ [النور: ١٧].

وقال أبو بكر بن زياد النيسابوري: سمعت القاسم بن محمد يقول لإسماعيل بن إسحاق: أتى المأمون بالرقّة برجلين: شتم أحدهما فاطمة، والآخر عائشة؛ فأمر بقتل الذي شتم فاطمة، وترك الآخر فقال إسماعيل: ما حكمهما إلا أن يقتلا؛ لأن الذي شتم عائشة **رضي الله عنها** رد القرآن، وعلى هذا مضت سيرة أهل الفقه، والعلم من أهل البيت وغيرهم.

قال أبو السائب القاضي: كنت يوماً بحضرة الحسن بن زيد الداعي بطبرستان، وكان يلبس الصوف، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويوجه في كل سنة بعشرين ألف دينار إلى مدينة السلام يفرق على سائر ولد الصحابة وكان بحضرته رجل ذكر عائشة بذكر قبيح من الفاحشة فقال: يا غلام اضرب عنقه.

فقال له: العلويون: هذا رجل من شيعتنا فقال: معاذ الله، هذا رجل طعن على النبي ﷺ قال الله تعالى: ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ فإن كانت عائشة خبيثة؛ فالنبي خبيث، فهو كافر فاضربوا عنقه. فضربوا عنقه وأنا حاضر. رواه اللالكائي.

وأما من سب غير عائشة من أزواجه؛ ففيه قولان؛

أحدهما: أنه كساب غيرهن من الصحابة.

والثاني: وهو الأصح أن من قذف واحدة من أمهات المؤمنين؛ فهو كقذف عائشة رضي الله عنها، وقد تقدم معنى ذلك عن ابن عباس، وذلك لأن هذا فيه عار وغضاضة على رسول الله ﷺ، وأذى له أعظم من أذاه بنكاحهن بعده، وقد تقدم التنبيه على ذلك فيما مضى عند الكلام على قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأحزاب: ٥٧] الآية والأمر فيه ظاهر. اهـ.

٢٢ مسألة: حكم الاستهزاء بالعلماء والصالحين.

وأما الاستهزاء بالعلماء، أو القُرَّاء؛ فقد ذكر العلماء أنه إن استهزأ بهم استهزاء يرجع على ما يحمله من القرآن، والسنة؛ فهو كفر أكبر.

وإن استهزأ به لشخصيته من طوله، أو قصره، أو لونه، لا بسبب ما يحمله من القرآن والسنة؛ فهذا ليس بكفر، ولكنه فسقٌ، وظلمٌ، وضلالٌ، والدليل على أنه إن استهزأ به لأجل دينه يكفر: الآية السابقة، فهي تشملها، ويدل على هذا قوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يَضْحَكُونَ﴾ (٢٩) وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ﴿٣٠﴾ [المطففين: ٢٩-٣٠] الآيات، فلم يسخروا منهم إلا لأنهم آمنوا، وأيضًا قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا ءَامِنًا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ﴾ (١٠٩) فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سَخِرِيًّا حَتَّىٰ أَنْسَوْكُم ذِكْرِي وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضْحَكُونَ ﴿١١٠﴾

[المؤمنون: ١٠٩-١١٠] ^(١)

(١) انظر: «الصارم المسلول» (ص ٤-٥، ٥٥٠)، «فتاوى اللجنة الدائمة» (٢/ ١٨-٢٥).

﴿٦﴾ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: يُؤْذِنِي ابْنُ آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِي الْأَمْرُ، أَقْلُبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

قال الإمام البيهقي رحمته الله في «الكبرى» (٣/ ٣٦٥):

قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي رِوَايَةِ حَرَمَلَةَ: وَإِنَّمَا تَأْوِيلُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنَّ الْعَرَبَ كَانَ شَأْنُهَا أَنْ تَذُمَّ الدَّهْرَ، وَتُسَبَّهُ عِنْدَ الْمَصَائِبِ الَّتِي تَنْزِلُ بِهِمْ مِنْ مَوْتٍ، أَوْ هَرَمٍ، أَوْ تَلَفٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَيَقُولُونَ: إِنَّمَا يُهْلِكُنَا الدَّهْرُ، وَهُوَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَهُمَا الْفِتْنَتَانِ وَالْجَدِيدَانِ، فَيَقُولُونَ: أَصَابَتْهُمُ قَوَارِعُ الدَّهْرِ. وَأَبَادَهُمُ الدَّهْرُ؛ فَيَجْعَلُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ اللَّذَيْنِ يَفْعَلَانِ ذَلِكَ، فَيَذْمُونَ الدَّهْرَ فَإِنَّهُ الَّذِي يُفْنِينَا وَيَفْعَلُ بِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ» عَلَى أَنَّهُ الَّذِي يُفْنِيكُمْ، وَالَّذِي يَفْعَلُ بِكُمْ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ، فَإِنَّكُمْ إِذَا سَبَبْتُمْ فَاعِلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ؛ فَإِنَّمَا تَسُبُّوا اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَإِنَّ اللَّهَ فَاعِلُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ. اهـ

قال أبو عبد الله عفا الله عنه: نسبة الأفعال إلى الدهر لا تجوز، وهي عقيدة الجاهليين كما في هذا الحديث قولهم: «إنما يهلكنا الليل والنهار»، وهي عقيدة كفرية؛ لأن الله هو الفاعل في الحقيقة.

وأما السب له بدون هذا الاعتقاد فيعتبر من كبائر الذنوب، ويعتبر ضعف إيمان بالقدر، وتسخطاً على الله في أقداره.

وأما وصف الأيام والليالي بأنها باردة، أو حارة، أو شديدة؛ فإنه لا يدخل في هذا. والمقصود بقوله تعالى: «وأنا الدهر»، تبينه الرواية الأخرى: «بيدي الأمر، أقْلِبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»؛ فيكون معنى: «أنا الدهر»، أي: أنا خالق الدهر، وأتصرف

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٨٢٦)، ومسلم برقم (٢٢٤٦).

فيه، وأفدر فيه الأمور، فسبها يرجع إلى عدم الإيمان بالأقدار؛ فيكون مرجع السب إلى الله تعالى. اهـ

قال ابن القيم رحمه الله كما في «زاد المعاد» (٢/ ٣٥٤-٣٥٥):

وَفِي هَذَا ثَلَاثُ مَقَاسِدَ عَظِيمَةٍ، إِحْدَاهَا: سَبُّ مَنْ لَيْسَ بِأَهْلٍ أَنْ يُسَبَّ؛ فَإِنَّ الدَّهْرَ خَلَقَ مُسَخَّرٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، مُنْقَادٌ لِأَمْرِهِ، مَذَلٌّ لِتَسْخِيرِهِ، فَسَابُّهُ أَوْلَى بِالذَّمِّ وَالسَّبِّ مِنْهُ.

الثانية: أَنْ سَبَّهُ مُتَضَمِّنٌ لِلشَّرْكِ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا سَبَّهُ لِظَنِّهِ أَنَّهُ يَضُرُّ وَيَنْفَعُ، وَأَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ ظَالِمٌ قَدْ ضَرَّ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ الضَّرَرَ، وَأَعْطَى مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ الْعَطَاءَ، وَرَفَعَ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ الرَّفْعَةَ، وَحَرَمَ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ الْحِرْمَانَ، وَهُوَ عِنْدَ شَاتِمِيهِ مِنْ أَظْلَمِ الظُّلْمَةِ، وَأَشْعَارُ هَؤُلَاءِ الظُّلْمَةِ الْخُونَةُ فِي سَبِّهِ كَثِيرَةٌ جَدًّا، وَكَثِيرٌ مِنَ الْجُهَالِ يُصَرِّحُ بِلَعْنِهِ وَتَقْيِيحِهِ.

الثالثة: أَنَّ السَّبَّ مِنْهُمْ إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى مَنْ فَعَلَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ فِيهَا أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، وَإِذَا وَقَعَتْ أَهْوَاؤُهُمْ، حَمِدُوا الدَّهْرَ، وَأَثَنُوا عَلَيْهِ، وَفِي حَقِيقَةِ الْأَمْرِ، قَرُبُ الدَّهْرِ تَعَالَى هُوَ الْمُعْطَى الْمَانِعُ، الْخَافِضُ الرَّافِعُ، الْمُعْزِزُ الْمُذِلُّ، وَالدَّهْرُ لَيْسَ لَهُ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ، فَمَسَبَّتْهُمْ لِلدَّهْرِ مَسَبَّةٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ وَلِهَذَا كَانَتْ مُؤَذِيَةً لِلرَّبِّ تَعَالَى، كَمَا فِي «الصَّحِيحِينَ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يُؤْذِنِي ابْنُ آدَمَ؛ يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ»، فَسَابُّ الدَّهْرِ دَائِرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ لَا يَدَّ لَهُ مِنْ أَحَدِهِمَا: إِمَّا سَبَّهُ لِه، أَوِ الشَّرْكَ بِهِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ الدَّهْرَ فَاعِلٌ مَعَ اللَّهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ، وَإِنْ اعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ هُوَ الَّذِي فَعَلَ ذَلِكَ وَهُوَ يَسُبُّ مَنْ فَعَلَهُ، فَقَدْ سَبَّ اللَّهَ. انتهى.



﴿٧﴾ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ». قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّحَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

﴿١﴾ **مسألة: لماذا اقتصر في هذا الحديث على ذكر سبع موبقات مع أن الكبائر أكثر من ذلك؟**

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٦٨٥٧):

ويحتاج عند هذا إلى الجواب عن الحكمة في الاختصار على سبع، ويجاب بأن مفهوم العدد ليس بحجة، وهو ضعيف، أو بأنه أعلم أولاً بالمذكورات، ثم أعلم بما زاد، فيجب الأخذ بالزائد، أو أن الاختصار وقع بحسب المقام بالنسبة للسائل. وقد أخرج الطبري، وإسماعيل القاضي عن ابن عباس أنه قيل له: الكبائر سبع؟ قال: هن أكثر من سبع وسبع^(٢). وفي رواية: هي إلى السبعين أقرب^(٣). وفي رواية: إلى السبعمائة^(٤). اهـ

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٧٦٦)، ومسلم برقم (٨٩).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» [آية: ٣١] من سورة النساء، فقال: حدثنا محمد بن عبد الأعلى، قال:

حدثنا معتمر، عن أبيه، عن طاوس، عن ابن عباس به، وهذا إسناد صحيح.

(٣) رواية صحيحة، كما في «تفسير الطبري» و«مصنف عبد الرزاق» (١٠ / ٤٦٠)؛ فإنَّ لها إسنادين إلى ابن عباس رضي الله عنهما، كلُّ منهما صحيح.

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» [آية: ٣١] من سورة النساء، وفيه زيادة، وهي قوله: «إلا أنه لا صغيرة مع الإصرار، ولا كبيرة مع الاستغفار»، وهو من طريق أبي حاتم، ثنا هارون بن زيد بن أبي الزرقاء، ثنا أبي، ثنا شبل، عن قيس، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به، وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات معروفون، وقيس هو ابن سعد.

٢ مسألة: تعريف السحر.

السحر في اللغة: عبارة عما خَفِيَ وَلَطُفَ سَبَبُهُ؛ ولهذا جاء في الحديث: «إن من البيان لسحراً»^(١)، وسُمِّي السَّحَرُ سَحَرًا؛ لأنه يقع خَفِيًّا آخر الليل.

قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (٨/ ١٥٠):

هو عقد ورقى يتكلم به، أو يكتبه السَّاحِر، أو يعمل شيئاً يؤثر في بدن المسحور أو قلبه، أو عقله من غير مباشرة له.

وقال الكفوي في «الكليات» (ص ٥١٠):

هو مزاولة النفوس الخبيثة لأفعال وأحوال يترتب عليها أمور خارقة للعادة لا يتعذر معارضته. ويطلق على ما يفعله صاحب الحيل بمعونة الآلات والأدوية، وما يريك إياه صاحب خفة اليد.

٣ مسألة: بيان أنواع السحر.

ذكر أهل العلم أن السحر على قسمين:

أحدها: ما كان باستخدام الشياطين، وهو الأكثر انتشاراً عند السحرة، وهذا النوع لا يتعلمه صاحبه إلا بعد الكفر بالله كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾^[البقرة: ١٠٢]، فيصرفون العبادة للشياطين، ويستمتع كل واحد بالآخر، فالإنسي يستمتع بالجن بأن يخدموه، ويعينوه، والجن يستمتعون بالإنس بتعظيمهم، وصرف عبادات لهم.

الثاني: هو أن يسحره بخفة الحركة، أو باستخدام الأعشاب، أو بعض العقاقير؛ فهذا يختلف حكمه، فقد يكون كفراً، وذلك إذا اعتقد إباحة ذلك، وقد

(١) أخرجه البخاري برقم (٥١٤٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ومسلم برقم (٨٦٩) من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه.

يكون فسوقاً، وظلماً، وذلك إذا اعتقد تحريمه، وأذى الناس به، أو أكل أموالهم بالباطل.

﴿٤﴾ مسألة: السحر له تأثير حقيقي وليس بمجرد تخيل.

يقول الله عز وجل: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ ﴿٤﴾ [الفلق: ٤]، ويقول سبحانه ﴿سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾ ﴿١١٦﴾ [الأعراف: ١١٦].

وفي "الصحيحين" عن عائشة رضي الله عنها قَالَتْ سَحَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ يُقَالُ لَهُ لَيْدُ بْنُ الْأَعْصَمِ حَتَّى كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ أَوْ ذَاتَ لَيْلَةٍ وَهُوَ عِنْدِي لَكِنَّهُ دَعَا وَدَعَا ثُمَّ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ أَشَعَرْتَ أَنَّ اللَّهَ أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ أَتَانِي رَجُلَانِ فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ مَا وَجَعُ الرَّجُلِ فَقَالَ مَطْبُوبٌ قَالَ مَنْ طَبَّهُ قَالَ لَيْدُ بْنُ الْأَعْصَمِ قَالَ فِي أَيِّ شَيْءٍ قَالَ فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ وَجُفٍّ طَلَعَ نَخْلَةً ذَكَرٍ قَالَ وَأَيْنَ هُوَ قَالَ فِي بَثْرِ ذَرَوَانَ» فَأَتَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فَجَاءَ فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ كَأَنَّ مَاءَهَا نَفَاعَةُ الْجِنِّ أَوْ كَأَنَّ رُءُوسَ نَخْلِهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا اسْتَخْرَجْتَهُ. قَالَ: «قَدْ عَافَانِي اللَّهُ فَكَرِهْتُ أَنْ أَثُورَ عَلَى النَّاسِ فِيهِ شَرًّا فَأَمَرُ بِهَا فَدَفَنْتُ»^(١).

قال الإمام ابن القيم رحمه الله كما في "بدائع الزوائد" (٢/ ٢٢٧):

وقد دل قوله ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ ﴿٤﴾ [الفلق: ٤] وحديث عائشة رضي الله عنها المذكور على تأثير السحر، وأن له حقيقة، وقد أنكر ذلك طائفة من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم، وقالوا: إنه لا تأثير للسحر البتة، لا في مرض،

(١) أخرجه البخاري برقم (٥٧٦٣)، ومسلم برقم (٢١٨٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

ولا قتل، ولا حل، ولا عقد. قالوا: وإنما ذلك تخيل لأعين الناظرين، لا حقيقة له سوى ذلك.

وهذا خلاف ما تواترت به الآثار عن الصحابة والسلف واتفق عليه الفقهاء وأهل التفسير والحديث وأرباب القلوب من أهل التصوف وما يعرفه عامة العقلاء والسحر الذي يؤثر مرضا وثقلا وحلا وعقدا وحبا وبغضا وتزينا وغير ذلك من الآثار موجود تعرفه عامة الناس وكثير منهم قد علمه ذوقا بما أصيب به منه.

وقوله تعالى ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤] دليل على أن هذا النفث يضر المسحور في حال غيبته عنه، ولو كان الضرر لا يحصل إلا بمباشرة البدن ظاهرا كما يقوله هؤلاء لم يكن للنفث، ولا للنفاثات شر يستعاذ منه. وأيضا فإذا جاز على الساحر أن يسحر جميع أعين الناظرين مع كثرتهم حتى يروا الشيء بخلاف ما هو به مع أن هذا تغير في إحساسهم؛ فما الذي يحيل تأثيره في تغيير بعض أعراضهم وقواهم وطباعهم، وما الفرق بين التغيير الواقع في الرؤية والتغيير في صفة أخرى من صفات النفس والبدن، فإذا غير إحساسه حتى صار يرى الساكن متحركا والمتصل منفصلا والميت حيا، فما المحيل لأن يغير صفات نفسه حتى يجعل المحبوب إليه بغیضا، والبغیض محبوبا وغير ذلك من التأثيرات.

وقد قال تعالى عن سحرة فرعون إنهم ﴿سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَأَسْثَرَهُمْ﴾ [الأعراف: ١١٦] فبين سبحانه أن أعينهم سحرت، وذلك إما أن يكون لتغيير حصل في المرئي، وهو الحبال والعصي مثل أن يكون السحرة استعانت بأرواح حركتها، وهي الشياطين فظنوا أنها تحركت بأنفسها، وهذا كما إذا جر من لا يراه حصيرا أو بساطا فترى الحصر والبساط ينجر، ولا ترى الجار له مع أنه هو الذي يجره؛ فهكذا حال الحبال والعصي؛ التبستها الشياطين فقلبتها كتقلب الحية؛ فظن الرائي أنها تقلبت بأنفسها، والشياطين هم الذين يقلبونها.

وإما أن يكون التغيير حدث في الرائي حتى رأى الحبال والعصي تتحرك، وهي ساكنة في أنفسها، ولا ريب أن الساحر يفعل هذا وهذا؛ فتارة يتصرف في نفس الراي وإحساسه حتى يرى الشيء بخلاف ما هو به، وتارة يتصرف في المرئي باستعانه بالأرواح الشيطانية حتى يتصرف فيها.

وأما ما يقوله المنكرون من أنهم فعلوا في الحبال والعصي ما أوجب حركتها ومشيتها مثل الزئبق وغيره حتى سعت؛ فهذا باطل من وجوه كثيرة، فإنه لو كان كذلك لم يكن هذا خيالاً، بل حركة حقيقية، ولم يكن ذلك سحراً لأعين الناس ولا يسمى ذلك سحراً، بل صناعة من الصناعات المشتركة، وقد قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعَصِيَّتُهُمْ يَحِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ تَسَعَىٰ﴾ [طه: ٦٦].

ولو كانت تحركت بنوع حيلة كما يقوله المنكرون لم يكن هذا من السحر في شيء، ومثل هذا لا يخفى، وأيضاً لو كان ذلك بحيلة، كما قال هؤلاء لكان طريق إبطالها إخراج ما فيها من الزئبق، وبيان ذلك المحال، ولم يحتج إلى إلقاء العصا لابتلاعها وأيضاً: فمثل هذه الحيلة لا يحتاج فيها إلى الاستعانة بالسحرة، بل يكفي فيها حذاق الصناعات، ولا يحتاج في ذلك إلى تعظيم فرعون للسحرة، وخضوعه لهم، ووعدهم بالتقريب والجزاء، وأيضاً: فإنه لا يقال في ذلك ﴿إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ﴾ [الشعراء: ٤٩] فإن الصناعات يشترك الناس في تعلمها وتعليمها وبالجملة فبطلان هذا أظهر من أن يتكلف رده. اهـ

قلت: والذي عليه جمهور أهل السنة والجماعة أن له تأثيراً حقيقياً بحيث يجعل الرجل يظن أنه يفعل الشيء ولا يفعله، أو يضيق عليه صدره، أو يؤثر عليه في بدنه ونشاطه، فهذه أمور ملاحظة، ومشاهدة: أن الرجل يتغير حاله، هذا هو معنى قولهم (له تأثير حقيقي)، وليس المراد أن السحر يقلب الحقائق من شيء إلى شيء، كأن يقلب الشجرة إلى إنسان حقيقة.

وأما حديث: «حتى إنه ليخيل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله» هذا فيه دلالة لقول جمهور أهل السنة؛ فإن التخيل هذا معناه: أنه تغير في حال النبي ﷺ، فهذا يدل على أنه حقيقة أثر على النبي ﷺ بسبب عمل الساحر، وكذلك قوله تعالى: ﴿يُخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦] يعني أنهم سحروا أعين الناس حتى خيل إليهم أن العصي تسعى.

والمعتزلة يقولون: ليس هناك تأثير حقيقي، بل هو خيالي. وقال بقولهم بعض الفقهاء، وهو قول باطل.

قال الإمام النووي رحمته الله كما في «شرح مسلم» (٢١٨٩):

قَالَ الْإِمَامُ الْمَازِرِيُّ رحمته الله: مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَجُمْهُورِ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ عَلَى إِبْطَاتِ السَّحْرِ، وَأَنَّ لَهُ حَقِيقَةً كَحَقِيقَةِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الثَّابِتَةِ، خِلَافًا لِمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ وَنَفَى حَقِيقَتَهُ، وَأَضَافَ مَا يَقَعُ مِنْهُ إِلَى خَيَالَاتٍ بَاطِلَةٍ لَا حَقَائِقَ لَهَا، وَقَدْ ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ مِمَّا يُتَعَلَّمُ، وَذَكَرَ مَا فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ مِمَّا يَكْفُرُ بِهِ، وَأَنَّهُ يَفْرُقُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ، وَهَذَا كُلُّهُ لَا يُمْكِنُ فِيمَا لَا حَقِيقَةَ لَهُ، وَهَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا مُصَرِّحٌ بِإِبْطَاتِهِ، وَأَنَّهُ أَشْيَاءٌ دُفِنَتْ وَأُخْرِجَتْ، وَهَذَا كُلُّهُ يُبْطِلُ مَا قَالُوهُ، فَإِحَالَةُ كَوْنِهِ مِنْ الْحَقَائِقِ مُحَالٌ، وَلَا يَسْتَنْكِرُ فِي الْعَقْلِ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَخْرِقُ الْعَادَةَ عِنْدَ النُّطْقِ بِكَلَامٍ مُلَفَّقٍ، أَوْ تَرْكِيبِ أَجْسَامٍ، أَوْ الْمَزْجِ بَيْنَ قُوَى عَلَى تَرْتِيبٍ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا السَّاحِرُ. وَإِذَا شَاهَدَ الْإِنْسَانُ بَعْضَ الْأَجْسَامِ مِنْهَا قَاتِلَةً كَالسَّمُومِ، وَمِنْهَا مُسْقِمَةً كَالْأَدْوِيَةِ الْحَادَّةِ، وَمِنْهَا مُضِرَّةٌ كَالْأَدْوِيَةِ الْمُضَادَّةِ لِلْمَرَضِ لَمْ يَسْتَبِعِدْ عَقْلُهُ أَنْ يَنْفَرِدَ السَّاحِرُ بِعِلْمٍ قُوَى قِتَالَةٍ، أَوْ كَلَامٍ مُهْلِكٍ، أَوْ مُؤَدٍّ إِلَى التَّفْرِقَةِ. اهـ^(١)

(١) وانظر: «الحاوي الكبير» (٩٣/١٣)، «المغني» (٢٩٩/١٢)، «الفتح» (٥٧٦٣).

٥ الجواب عن أنكر حديث أن النبي ﷺ سحر.

قال الإمام النووي **رحمته الله** كما في «شرح مسلم» (٢١٨٩):

قَالَ الْمَازِرِيُّ: وَقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُ الْمُتَبَدِّعَةِ هَذَا الْحَدِيثَ بِسَبَبٍ آخَرَ، فَرَعَمَ أَنَّهُ يَحُطُّ مَنْصِبَ النُّبُوَّةِ، وَيُشَكِّكُ فِيهَا، وَأَنَّ تَجْوِيزَهُ يَمْنَعُ الثِّقَّةَ بِالشَّرْعِ، هَذَا الَّذِي ادَّعَاهُ هَؤُلَاءِ الْمُتَبَدِّعَةِ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الدَّلَائِلَ الْقَطْعِيَّةَ قَدْ قَامَتْ عَلَى صِدْقِهِ وَصِحَّتِهِ وَعِصْمَتِهِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّبْلِيغِ، وَالْمُعْجِزَةُ شَاهِدَةٌ بِذَلِكَ، وَتَجْوِيزُ مَا قَامَ الدَّلِيلُ بِخِلَافِهِ بَاطِلٌ.

فَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِبَعْضِ أُمُورِ الدُّنْيَا الَّتِي لَمْ يُبْعَثْ بِسَبَبِهَا، وَلَا كَانَ مُفَضَّلًا مِنْ أَجْلِهَا، وَهُوَ مِمَّا يَعْزُضُ لِلْبَشَرِ فَعَبْرٌ بَعِيدٌ أَنْ يُخَيَّلَ إِلَيْهِ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا مَا لَا حَقِيقَةَ لَهُ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّمَا كَانَ يُتَخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ وَطِئَ زَوْجَاتِهِ وَلَيْسَ بِوَاطِيٍّ، وَقَدْ يَتَخَيَّلُ الْإِنْسَانُ مِثْلَ هَذَا فِي الْمَنَامِ، فَلَا يَبْعُدُ تَخَيُّلُهُ فِي الْيَقَظَةِ، وَلَا حَقِيقَةُ لَهُ. وَقِيلَ: إِنَّهُ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ فَعَلَهُ وَمَا فَعَلَهُ، وَلَكِنْ لَا يَعْتَقِدُ صِحَّةَ مَا يَتَخَيَّلُهُ، فَتَكُونُ اعْتِقَادَاتُهُ عَلَى السَّدَادِ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: وَقَدْ جَاءَتْ رَوَايَاتُ هَذَا الْحَدِيثِ مُبَيِّنَةً أَنَّ السَّحْرَ إِنَّمَا تَسَلَّطَ عَلَى جَسَدِهِ وَظَوَاهِرِ جَوَارِحِهِ، لَا عَلَى عَقْلِهِ وَقَلْبِهِ وَاعْتِقَادِهِ، وَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ: «حَتَّى يَظُنَّ أَنَّهُ يَأْتِي أَهْلَهُ وَلَا يَأْتِيهِنَّ» وَيُرَوَّى: «يُخَيَّلُ إِلَيْهِ» أَيُّ يَظْهَرُ لَهُ مِنْ نَشَاطِهِ وَمُتَقَدِّمِ عَادَتِهِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِنَّ، فَإِذَا دَنَا مِنْهُنَّ أَخَذَتْهُ أَخَذَةُ السَّحْرِ فَلَمْ يَأْتِيَهُنَّ، وَلَمْ يَتِمَكَّنْ مِنْ ذَلِكَ كَمَا يَعْتَرِي الْمَسْحُورَ. وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي الرِّوَايَاتِ مِنْ أَنَّهُ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ فَعَلَ شَيْءٌ، ثُمَّ لَا يَفْعَلُهُ وَنَحْوَهُ فَمَحْمُولٌ عَلَى التَّخَيُّلِ بِالْبَصَرِ، لَا لِخَلَلِ تَطَرُّقِ إِلَى الْعَقْلِ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يَدْخُلُ لَبْسًا عَلَى الرِّسَالَةِ، وَلَا طَعْنًا لِأَهْلِ الضَّلَالَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ.

قال ابن القيم رحمته الله كما في "بدائع الزوائد":

وهذا الحديث ثابت عند أهل العلم بالحديث متلقى بالقبول بينهم لا يختلفون في صحته، وقد اعتاض على كثير من أهل الكلام وغيرهم، وأنكروه أشد الإنكار وقابلوه بالتكذيب، وصنف بعضهم فيه مصنفا مفردا حمل فيه على هشام، وكان غاية ما أحسن القول فيه، أن قال: غلط واشتبه عليه الأمر، ولم يكن من هذا شيء. قال: لأن النبي لا يجوز أن يسحر؛ فإنه يكون تصديقا لقول الكفار ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾ (٤٧) ﴿[الإسراء: ٤٧]﴾ قالوا وهذا كما قال فرعون لموسى ﴿إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾ (١٠١) ﴿[الإسراء: ١٠١]﴾.

وقال قوم صالح له ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ﴾ (١٥٣) ﴿[الشعراء: ١٥٣]﴾، وقال قوم شعيب له ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ﴾ (١٨٥) ﴿[الشعراء: ١٨٥]﴾ قالوا: فالأنبياء لا يجوز عليهم أن يسحروا، فإن ذلك ينافي حماية الله لهم وعصمتهم من الشياطين. وهذا الذي قاله هؤلاء مردود عند أهل العلم؛ فإن هشامًا من أوثق الناس وأعلمهم، ولم يقدح فيه أحد من الأئمة بما يوجب رد حديثه؛ فما للمتكلمين وما لهذا الشأن، وقد رواه غير هشام عن عائشة.

وقد اتفق أصحاب "الصحيحين" على تصحيح هذا الحديث، ولم يتكلم فيه أحد من أهل الحديث بكلمة واحدة، والقصة مشهورة عند أهل التفسير والسنن والحديث والتاريخ والفقهاء، وهؤلاء أعلم بأحوال رسول الله ﷺ وأيامه من المتكلمين.

قال أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن يزيد بن حيان، عن زيد بن الأرقم، قال: سحر النبي ﷺ رجلٌ من اليهود فاشتكى لذلك أياما، قال: فأتاه جبريل، فقال: إن رجلا من اليهود سحرك، وعقد لذلك عقدا، فأرسل رسول

الله عليا، فاستخرجها، فجاء بها فجعل كلما حل عقدة، وجد لذلك خفة؛ فقام رسول الله كأنما أنشط من عقال، فما ذكر ذلك لليهودي، ولا رآه في وجهه قط^(١). وقال ابن عباس وعائشة: كان غلام من اليهود يخدم رسول الله ﷺ؛ فدنت إليه اليهود؛ فلم يزوالوا حتى أخذ مشاطة رأس النبي، وعدة أسنان من مشطه؛ فأعطاهم اليهود، فسحروه فيها، وتولى ذلك لبيد بن الأعصم رجل من اليهود، فنزلت هاتان السورتان فيه^(٢).

قالوا: والسحر الذي أصابه كان مرضا من الأمراض عارضا شفاه الله منه، ولا نقص في ذلك، ولا عيب بوجه ما؛ فإن المرض يجوز على الأنبياء، وكذلك الإغماء فقد أغمي عليه في مرضه^(٣)، ووقع حين انفكت قدمه وجحش شقه^(٤). رواه البخاري ومسلم، وهذا من البلاء الذي يزيده الله به رفعة في درجاته ونيل كرامته، وأشد الناس بلاء الأنبياء، فابتلوا من أمهم بما ابتلوا به من القتل والضرب والشم والحبس، فليس بدع أن يبتلى النبي ﷺ من بعض أعدائه بنوع من السحر كما ابتلى بالذي رماه فشجه، وابتلى بالذي ألقى على ظهره السلا، وهو ساجد، وغير ذلك فلا نقص عليهم، ولا عار في ذلك، بل هذا من كمالهم، وعلو درجاتهم عند الله.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٨/ ٢٩-٣٠)، وكذلك أحمد (١٩٢٦٧)، وعبد بن حميد (٢٧١)، والنسائي في "المجتبى" (٧/ ١١٢-١١٣)، وفي "الكبرى" (٣٥٤٣)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٥٩٣٥)، والطبراني في "الكبير" (٥٠١٦) من طريق أبي معاوية به. وإسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، إلا يزيد بن حيان؛ فمن رجال مسلم فقط.

(٢) ذكره الثعلبي في "تفسيره" في سورة الفلق، مطولاً بدون إسناد، وقال الحافظ ابن كثير، بعد أن أورده في "تفسيره" في سورة الفلق: قال: هَكَذَا أوردَهُ بِإِسْنَادٍ، وَفِيهِ غَرَابَةٌ، وَفِي بَعْضِهِ نَكَارَةٌ شَدِيدَةٌ، وَلِبَعْضِهِ شَوَاهِدٌ مِمَّا تَقَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) أخرجه البخاري برقم (٦٨٧)، ومسلم برقم (٤١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) أخرجه البخاري برقم (٣٧٨)، ومسلم برقم (٤١١) من حديث أنس رضي الله عنه.

قالوا: وقد ثبت في الصحيح عن أبي سعيد الخدري أن جبريل أتى النبي ﷺ فقال: يا محمد اشتكيت؟ فقال: نعم. فقال: باسم الله أريقك، من كل شيء يؤذك، ومن شر كل نفس أو عين حاسد الله يشفيك، بسم الله أريقك^(١).

فعوذه جبريل من شر كل نفس وعين حاسد لما اشتكى فدل على أن هذا التعويذ مزيل لشكايته وإلا فلا يعوذه من شيء وشكايته من غيره.

قالوا: وأما الآيات التي استدلتتم بها فلا حجة لكم فيها:

أما قوله تعالى عن الكفار أنهم قالوا ﴿إِنْ تَنْبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾^(٤٧) ﴿الإسراء: ٤٧﴾ وقول قوم صالح له ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ﴾^(١٥٣) ﴿الشعراء: ١٥٣﴾، فقيل: المراد به من له سحر، وهي الرثة، أي أنه بشر مثلهم يأكل ويشرب، ليس بملك، وليس المراد به السحر.

وهذا جواب غير مرضي، وهو في غاية البعد؛ فإن الكفار لم يكونوا يعبرون عن البشر بمسحور، ولا يعرف هذا في لغة من اللغات وحيث أرادوا هذا المعنى أتوا بصريح لفظ البشر ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ ﴿أَنْتُمْ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ ﴿أَبْعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا﴾^(٩٤) ﴿الإسراء: ٩٤﴾.

وأما المسحور فلم يريدوا به ذا السحر، وهي الرثة وأي مناسبة لذكر الرثة في هذا الموضع، ثم كيف يقول فرعون لموسى ﴿إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾^(١٠١) ﴿الإسراء: ١٠١﴾ أفتراه ما علم أنه له سحرا، وأنه بشر ثم كيف يجيبه موسى بقوله ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَنْفِرْعَوْنُ مَجْبُورًا﴾^(١٠٢) ﴿الإسراء: ١٠٢﴾ ولو أراد بالمسحور أنه بشر لصدقه موسى. وقال نعم أنا بشر، أرسلني الله إليك. كما قالت الرسل لقومهم لما قالوا لهم إن أنتم إلا بشرنا مثلنا فقالوا ﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ ﴿إبراهيم: ١١﴾ ولم ينكروا ذلك فهذا الجواب في غاية الضعف.

(١) أخرجه مسلم برقم (٢١٨٦) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وأجابت طائفة منهم ابن جرير وغيره بأن المسحور هنا هو معلم السحر الذي قد علمه إياه غيره، فالمسحور عنده بمعنى ساحر أي عالم بالسحر.

وهذا جيد إن ساعدت عليه اللغة، وهو أن من علم السحر يقال له مسحور ولا يكاد هذا يعرف في الاستعمال ولا في اللغة. وإنما المسحور من سحره غيره كالمطبوب والمضروب والمقتول وبابه.

وأما من عُلِّمَ السحر؛ فإنه يقال له ساحر بمعنى: أنه عالم بالسحر، وإن لم يسحره غيره كما قال قوم فرعون لموسى ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾ (الشعراء: ٣٤) ففرعون قذفه بكونه مسحورا وقومه قذفوه بكونه ساحرا فالصواب هو:

الجواب الثالث، وهو جواب صاحب "الكشاف" وغيره إن المسحور على بابه وهو من سحر حتى جن فقالوا مسحور مثل مجنون زائل العقل، لا يعقل ما يقول فإن المسحور الذي لا يتبع هو الذي فسد عقله بحيث لا يدري ما يقول فهو كالمجنون ولهذا قالوا فيه معلم مجنون.

فأما من أصيب في بدنه بمرض من الأمراض يصاب به الناس؛ فإنه لا يمنع ذلك من اتباعه وأعداء الرسل لم يقذفوهم بأمراض الأبدان، وإنما قذفوهم بما يحذرون به سفهاءهم من اتباعهم، وهو أنهم قد سحروا حتى صاروا لا يعلمون ما يقولون بمنزلة المجانين، ولهذا قال تعالى ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ (الإسراء: ٤٨) مثلك بالشاعر مرة، والساحر أخرى، والمجنون مرة، والمسحور أخرى، فضلوا في جميع ذلك ضلال من يطلب في تيهه، وتحيره طريقا يسلكه؛ فلا يقدر عليه فإن أي طريق أخذها؛ فهي طريق ضلال وحيرة، فهو متحير في أمره لا يهتدي سبيلا، ولا يقدر على سلوكها، فهكذا حال أعداء رسول الله معه حتى ضربوا له أمثالا برأه الله منها، وهو أبعد خلق الله منها، وقد علم كل عاقل أنها كذب وافتراء وبهتان.

وأما قولكم: إن سحر الأنبياء ينافي حماية الله تعالى لهم؛ فإنه سبحانه كما يحميهم ويصونهم ويحفظهم ويتولاهم فيبتليهم بما شاء من أذى الكفار لهم ليستوجبوا كمال كرامته وليتسلى بهم من بعدهم من أممهم وخلفائهم إذا أودوا من الناس فرأوا ما جرى على الرسل والأنبياء صبروا ورضوا وتأسوا بهم ولتمتليء صاع الكفار فيستوجبون ما أعد لهم من النكال العاجل والعقوبة الآجلة، فيمحقهم بسبب بغيتهم وعداوتهم فيعجل تطهير الأرض منهم، فهذا من بعض حكمته تعالى في ابتلاء أنبيائه ورسله بإيذاء قومهم، وله الحكمة البالغة والنعمة السابغة، لا إله غيره ولا رب سواه. اهـ

٦ مسألة: هل استخرج النبي ﷺ السحر وأفسده.

تقدم في حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا اسْتَخْرَجْتَهُ؟ قَالَ: قَدْ عَافَانِي اللَّهُ؛ فَكَرِهْتُ أَنْ أُثَوِّرَ عَلَى النَّاسِ فِيهِ شَرًّا؛ فَأَمَرَ بِهَا فُدْفِنَتْ. وفي رواية في البخاري (٥٧٦٥): قَالَ: فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ الْبِئْرَ حَتَّى اسْتَخْرَجَهُ فَقَالَ هَذِهِ الْبِئْرُ الَّتِي أُرِيْتُهَا وَكَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الْحِنَاءِ وَكَأَنَّ نَخْلَهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ قَالَ فَاسْتَخْرَجَ قَالَتْ فَقُلْتُ أَفَلَا أَيْ تَنْشَرَتْ فَقَالَ أَمَّا اللَّهُ فَقَدْ شَفَانِي وَأَكْرَهُ أَنْ أُثِيرَ عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ شَرًّا.

وفي "مسند أحمد" و"سنن النسائي" عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: «سَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ، قَالَ: فَاشْتَكَى لِذَلِكَ أَيَّامًا، قَالَ: فَجَاءَهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ سَحَرَكَ، عَقَدَ لَكَ عَقْدًا فِي بِئْرِ كَذَا وَكَذَا، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا مَنْ يَجِيءُ بِهَا، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيًّا رضي الله عنه، فَاسْتَخْرَجَهَا، فَجَاءَ بِهَا، فَحَلَّهَا. قَالَ: فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَأَنَّمَا تُشِطُّ مِنْ عِقَالٍ، فَمَا ذَكَرَ لِذَلِكَ الْيَهُودِيِّ، وَلَا رَأَى فِي وَجْهِهِ قَطُّ حَتَّى مَاتَ^(١).

(١) صحيح: تقدم تخريجه قريباً.

قال ابن القيم رحمه الله كما في "بدائع الفوائد" (٢/ ٢٢٣):

فهذان الحديثان قد يظن في الظاهر تعارضهما؛ فإن حديث عيسى، عن هشام، عن أبيه الأول فيه أنه لم يستخرجه وحديث ابن جريج عن هشام فيه أنه استخرجه ولا تنافي بينهما؛ فإنه استخرجه من البئر حتى رآه وعلمه، ثم دفنه بعد أن شفي. وقول عائشة رضي الله عنها هلا استخرجته أي: هلا أخرجته للناس حتى يروه ويعاينوه؛ فأخبرها بالمانع له من ذلك، وهو أن المسلمين لم يكونوا ليسكتوا عن ذلك فيقع الإنكار ويغضب للساحر قومه فيحدث الشر، وقد حصل المقصود بالشفاء والمعاينة، فأمر بها فدفنت، ولم يستخرجها للناس فلا استخراج الواقع غير الذي سألت عنه عائشة رضي الله عنها، والذي يدل عليه أنه إنما جاء إلى البئر؛ ليستخرجها منه، ولم يجيء إليه لينظر إليها ثم ينصرف إذ لا غرض له في ذلك والله أعلم. اهـ

٧ مسألة: حكم السحر.

أما ما كان باستخدام الشياطين فإنه كفر بالله عز وجل. قال الله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيْطَانَ كَفَرُوا يَعْلَمُونَ النَّاسَ السَّحَرِ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِبَابِلَ هَرُوتَ وَمَرُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ۚ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلَّمُوا لِمَنِ أُشْرِبَهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَكَرُوا بِهِ ۚ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [البقرة: ١٠٢-١٠٣].

قال الشيخ سليمان بن عبد الله رحمته الله في «التييسير» (باب/ ٢٣):

فدلت الآية على تحريم السحر، وكذلك هو محرم في جميع أديان الرسل عليهم السلام، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَفْلَحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ ﴿٦٩﴾ ﴿طه: ٦٩﴾، وقد نص أصحاب أحمد أنه يكفر بتعلمه وتعليمه.

وروى عبد الرزاق عن صفوان بن سليم قال: قال رسول الله ﷺ: «من تعلم شيئاً من السحر قليلاً كان أو كثيراً كان آخر عهده من الله»، وهو مرسل^(١). وقد اختلفوا: هل يكفر الساحر أو لا؟ فذهب طائفة من السلف إلى أنه يكفر، وبه قال مالك، وأبو حنيفة، وأحمد^(٢). قال أصحابه: إلا أن يكون سحره بأدوية، وتدخين، وسقي شيء لا يضر؛ فلا يكفر.

وقال الشافعي: إذا تعلم السحر؛ قلنا له: صف لنا سحرَكَ؛ فإن وصف ما يوجب الكفر؛ مثل ما اعتقده أهل بابل من التقرب إلى الكواكب السبعة، وأنها تفعل ما يلتمس منها؛ فهو كافر، وإن كان لا يوجب الكفر؛ فإن اعتقد إباحتها؛ كفر.

قال رحمته الله: وعند التحقيق ليس بين القولين اختلاف فإن من لم يكفر لظنه أنه يتأتى بدون الشرك، وليس كذلك، بل لا يأتي السحر الذي من قبل الشياطين إلا بالشرك، وعبادة الشيطان والكواكب، ولهذا سماه الله كفراً في قوله ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فَتَنَةٌ فَلَا تَكْفُرُ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وقوله: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢]. انتهى باختصار^(٣).

وأما ما كان بالحركات الخفية، أو الغش والتليس باستخدام بعض الأعشاب أو الأدوية أو غير ذلك؛ فإنه فسوق، وصاحبه مرتكب لكبيرة من الكبائر.

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٠/ ١٨٤)، وهو مع إرساله في إسناده: إبراهيم بن أبي يحيى، كذبه ابن معين وغيره، وبعضهم يقول: متروك.

(٢) الصحيح مذهب الجمهور، وهو أن من تعلم السحر، أو سحر؛ فإنه يكفر لما تقدم في الآية، وهو ترجيح الأئمة: ابن باز، وابن عثيمين، والوداعي، والفوزان رحمة الله عليهم.

(٣) وانظر: «الحاوي الكبير» (٩٦/ ١٣)، «المغني» (٣٠١/ ١٢).

٨ مسألة: بيان حد الساحر.

جاء في المسألة حديث مرفوع، ولكنه ضعيف، وهو حديث جندب رضي الله عنه عند الترمذي أن النبي ﷺ قال: «حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبُهُ بِالسَّيْفِ»، وفي إسناده إسماعيل بن مسلم المكي، وهو شديد الضعف.

قال الشيخ سليمان بن عبد الله رحمته الله في «التمهيد» (باب/ ٢٣):

وبهذا الحديث أخذ أحمد، ومالك، وأبو حنيفة، فقالوا: يُقتل الساحر.

وروي ذلك عن عمر، وعثمان، وابن عمر، وحفصة، وجندب بن عبد الله، وجندب بن كعب، وقيس بن سعد، وعمر بن عبد العزيز.^(١)

ولم ير الشافعي عليه القتل بمجرد السحر؛ إلا إن عمل في سحره ما يبلغ الكفر، وبه قال ابن المنذر، وهو رواية عن أحمد، والأول أولى؛ للحديث، ولأثر عمر، وعمل به الناس في خلافته من غير نكير فكان إجماعاً.

(١) أثر عمر رضي الله عنه صحيح، وذكره المصنف في الباب.

وأثر عثمان، وابن عمر، وحفصة رضي الله عنهم، أخرجه ابن أبي شيبة (١٣٥/١٠)، وعبد الرزاق (١٨٠/١٠)، والبيهقي (١٣٦/٨)، من طرق عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن حفصة، وعثمان، فذكر قصة في ذلك، وإسناده صحيح.

وأثر جندب بن عبد الله رضي الله عنه عند ابن أبي شيبة (١٣٥/١٠)، عن يحيى بن سعيد، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، أن جندباً قتل ساحراً، أو أراد أن يقتله. وهذا إسناده صحيح، فيحتمل أن يكون هو، ويحتمل أن يكون جندب الخير، وهو أقرب.

وأثر قيس بن سعد أخرجه ابن أبي شيبة (١٣٥/١٠)، وعبد الرزاق (١٨٣/١٠) عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن سالم بن أبي الجعد، عن قيس بن سعد، أنه قتل ساحراً. وهذا إسناده صحيح.

وأثر عمر بن عبد العزيز أخرجه ابن أبي شيبة (١٣٥/١٠)، عن أبي داود الطيالسي، عن همام، عن يحيى بن أبي كثير، عن عمر بن عبد العزيز به. وهذا إسناده صحيح.

وأثر جندب بن كعب أخرجه البخاري في «التاريخ» (٢٢٢/٢)، وكذلك الدارقطني (١١٤/٣)، والطبراني (١٧٢٥)، والبيهقي في «الكبرى» (١٣٦/٨)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٤٣/٥)، من طرق عن خالد الحذاء، عن أبي عثمان النهدي به. وهذا إسناده صحيح، وخالد الحذاء قد سمع من أبي عثمان، وروايته عنه في «الصحيحين».

٩ مسألة: وهل يستتاب أمر يقتل بدون استتابة؟

ثبت عن بجالة بن عبدة رضي الله عنه أنه قال: كَتَبَ إِلَيْنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: أَنْ أَقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ. قَالَ: فَقَتَلْنَا ثَلَاثَ سَوَاحِرٍ.^(١)

قال الشيخ سليمان بن عبد الله رضي الله عنه في «التميسير» (باب/ ٢٣):

وظاهره أنه يُقتل من غير استتابة، وهو كذلك على المشهور عن أحمد، وبه قال مالك؛ لأن علم السحر لا يزول بالتوبة، وعن أحمد يستتاب؛ فإن تاب قُبِلَت توبته. وبه قال الشافعي؛ لأن ذنبه لا يزيد عن الشرك، والمشرِك يُستتاب وتقبل توبته؛ ولذلك صح إيمان سحرة فرعون وتوبتهم.

قال أبو عبد الله رحمه الله: إن كان سحره من السحر الذي يكفر به صاحبه؛ فيقتل كفرًا. وهل يُستتاب؟ الناظر إلى آثار الصحابة المتقدمة يجد أنهم لم يستتيبوا الساحر؛ فالظاهر أنه لا يستتاب، وإن استتابه الحاكم فلا ينكر عليه؛ إلا أن يُعلم تلاعبه في التوبة، وعدم صدقه بها.

وأما إن كان سحره بغير الكفر؛ فيعززه الحاكم بما يدفع ضرره بالسجن، أو الضرب، ويجوز بالقتل أيضًا، وبالله التوفيق.

١٠ بيان معنى قوله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤].

قال الإمام ابن القيم رحمته الله في «بدائع الزوائد» (٢/ ٢٢١):

وهذا الشر: هو شر السحر؛ فإن النفاثات في العقد: هن السواحر اللاتي يعقدن الخيوط، وينفثن على كل عقدة حتى ينعقد ما يردن من السحر، والنفث هو: النفخ

(١) أخرج البخاري أصل الأثر بدون اللفظ المذكور برقم (٣١٥٦)، وقد أخرجه باللفظ المذكور أحمد (١٩/١)، وأبو داود (٣٠٤٣)، وعبد الرزاق (١٧٩/١٠)، وابن أبي شيبة (١٨٤، ٣٦٧)، وابن أبي شيبة (١٠/١٣٦)، والبزار (١٠٦٠)، وأبو يعلى (٨٦٠)، والبيهقي (٨/ ٢٤٧-٢٤٨)، من طرق عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن بجالة التميمي به. وهذا إسناد صحيح، ولم يذكر بعضهم: «وساحرة».

مع ريق، وهو دون التفل، وهو مرتبة بينهما، والنفث فعل الساحر، فإذا تكيفت نفسه بالخبث والشر الذي يريده بالمسحور ويستعين عليه بالأرواح الخبيثة نفخ في تلك العقد نفخاً معه ريق؛ فيخرج من نفسه الخبيثة نفس ممازج للشر والأذى مقترن بالريق الممازج لذلك، وقد تساعد هو والروح الشيطانية على أذى المسحور؛ فيقع فيه السحر بإذن الله الكوني القدري، لا الأمر الشرعي.

فإن قيل: فالسحر يكون من الذكور والإناث فلم خص الاستعاذة من الإناث دون الذكور؟

قيل في جوابه: إن هذا خرج على السبب الواقع، وهو أن بنات لبيد بن الأعصم سحرن النبي ﷺ. هذا جواب أبي عبيدة وغيره، وليس هذا بسديد؛ فإن الذي سحر النبي هو لبيد بن الأعصم كما جاء في الصحيح.

والجواب المحقق: أن النفاثات هنا هن الأرواح، والأنفس النفاثات لا النساء النفاثات؛ لأن تأثير السحر إنما هو من جهة الأنفس الخبيثة، والأرواح الشريرة وسلطانها إنما يظهر منها؛ فلهذا ذكرت النفاثات هنا بلفظ التأنيث دون التذكير، والله أعلم. اهـ

١١) مسألة: الطريقة الشرعية في حل السحر.

قال الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في "كتاب التوحيد":

باب ما جاء في النُّشْرَةِ.

عن جابر رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ سئل عن النُّشْرَةِ؟ فقال: «هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ»^(١). رواه أحمد بسند جيد، وأبو داود، وقال: سئل أحمد عنها؟ فقال: ابن مسعود يكره هذا كله.

(١) صحيح. رواه أحمد (٣/ ٢٩٤)، ومن طريقه أبو داود (٣٨٦٨) عن عبدالرزاق، عن عقيل بن معقل بن منبه، عن عمه وهب بن منبه، عن جابر به، ورجاله ثقات. وعقيل بن معقل وثقه ابن معين، لكن وهب بن منبه ذكر بعض الحفاظ أنه لم يسمع من جابر بن عبد الله رضي الله عنه كما في "جامع التحصيل"، =

وللبخاري عن قتادة: قلت لابن المسيب: رجل به طِبُّ أو يُؤَخِّذُ عن امرأته،
أَيَحِلُّ عنه أو يُنْشَرُ؟ قال: لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ الْإِصْلَاحَ، فَأَمَّا مَا يَنْفَعُ، فَلَمْ يَنْفَعِ عَنْهُ^(١). انتهى

وروي عن الحسن، أنه قال: لَا يَحِلُّ السَّحَرُ إِلَّا سَاحِرٌ^(٢). اهـ.

= وإنما هي صحيفة، أو كتاب، وبعض أهل العلم يحتج بذلك وإن كان كتابًا، لكن العبرة بصحة الكتاب عن جابر، هل صح عنه أم لا؟ لأنَّ وهب بن منبه لم يذكر أنه أخذه من أصل جابر، والعلماء عندما يقولون: (إنما هي صحيفة، أو كتاب) يريدون بذلك أنه لا يعتمد على هذا السماع؛ لأنَّ الصحيفة قد تصح وقد لا تصح عن صاحبها؛ وعلى هذا فالحديث منقطع بهذا الإسناد، ثم أفادنا أحد إخواننا عافاه الله بأن مسلمًا رحمته الله قد أثبت سماع وهب من جابر رحمته الله كما في الكنى؛ وعليه فالإسناد صحيح.

وله شاهد من مراسيل الحسن البصري عند أبي داود في "مراسيله" (٤٥٣)، وزاد الحاكم (٤/٤١٨)، والبخاري (٣٠٣٤) عن أنس رحمته الله، والذي زادها هو: مسكين بن بكير، وخالفه علي بن الجعد، وهو ثقة، ثبت، وكلاهما يرويه عن شعبة، والراجح المرسل، وزيادة: [أنس رحمته الله] غير محفوظة، والراوي عن الحسن كنيته: أبو رجاء، ويكنى بها في هذه الطبقة اثنان، أحدهما: محمد بن سيف الأزدي، وهو ثقة، والثاني: مطر الورَّاق، وهو ضعيف، فالبخاري، والمزي يرجحان أنه الثقة، والحاكم يرجح أنه الورَّاق وهو ضعيف، فهذا المرسل يقوي حديث جابر رحمته الله، ويزداد به قوة، والله أعلم. وكلام الإمام أحمد أنَّ ابن مسعود كان يكره هذا كله؛ لعل الإمام أحمد أخذه من الأثر العام: «إن الرقي، والتهايم، والتولة شرك»؛ لأنَّ الأثر الذي ذكره الإمام أحمد لم نقف عليه بهذا النص.

(١) الأثر علقه البخاري في "صحيحه" [باب (٤٩) من كتاب الطب] بصيغة الجزم، ووصله الطبري في "تهذيب الآثار"، وابن منصور، والأثرم، وإبراهيم الحربي، وابن عبد البر كما في "تغليق التعليق" (٤٩/٥)، من طرق عن قتادة، وإسناده صحيح. وقتادة إذا عنعن في روايته عن سعيد بن المسيب فهي ضعيفة، نص على ذلك ابن المديني وغيره كما في "تهذيب التهذيب"؛ لأنه يسقط عنه، لكن هنا نص على أنه سأل ابن المسيب هو بنفسه؛ فالرواية صحيحة.

(٢) عزاه الحافظ في "الفتح" للطبري في "تهذيب الآثار"، وذكره ابن مفلح في "الآداب الشرعية" (٧٧/٣) بدون إسناد.

قال ابن القيم رحمته الله في "أعلام الموقعين" (٤/ ٣٩٦):

والنشرة حل السحر عن السحور، وهي نوعان:

حل سحر بسحر مثله: وهو الذي من عمل الشيطان؛ فإن السحر من عمله؛ فيتقرب إليه الناشر والمنتشر بما يحب؛ فيبطل عمله عن المسحور.

والثاني: النشرة بالرقية والتعوذات والدعوات والأدوية المباحة؛ فهذا جائز بل مستحب، وعلى النوع المذموم يحمل قول الحسن لا يحل السحر إلا ساحر.

قال أبو عبد الله غفر الله له: ويمكن حل السحر بالبحث عن مكانه، ثم استخراجه من مكانه، وحل عقده، وإفساده كما فعله النبي ﷺ.

١٢ مسألة: قتل المسلم عمداً هل فيه توبة؟

قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمته الله في "فتح المجيد" (٢٣):

اختلف العلماء فيمن قتل مؤمناً متعمداً، هل له توبة أم لا؟

فذهب ابن عباس، وأبو هريرة وغيرهما إلى أنه لا توبة له^(١)؛ استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾

[النساء: ٩٣].

(١) أثر ابن عباس رضي الله عنه في "الصحيحين"، أخرجه البخاري برقم (٤٧٦٤)، ومسلم برقم (٣٠٢٣) (٢٠)، وأثر أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" رقم (٦٦٨) (٦٦٩)، من طريقين: طريق فيها مجهول، وهو كردم، وطريق أخرى فيها حماد بن يحيى الأبح صدوق يخطئ؛ فلا بأس بتحسينه. وتوجيهه بأنه لا توبة للقاتل، يعني فيما بينه وبين المقتول؛ فإنه يأتي يوم القيامة يحمل رأسه. ويدل على هذا التوجيه سياق أثر أبي هريرة رضي الله عنه؛ فإنه قال: هل يستطيع أن يحييه؟ وبنحو هذا جاء عن ابن عباس رضي الله عنه، ومنهم من وجهه بأنه تورية، وتعرض: (لا توبة له)، أي: إن أصر على ذنبه، ولم يبين ذلك.

وابن عباس رضي الله عنه قد ثبت عنه غير هذا القول فلعله قد تراجع عنه فقد ثبت عنه كما في "الأدب المفرد" رقم (٤) أن رجلاً سأله أنه قتل امرأة فهل له من توبة؟ فقال: أملك حية؟ قال: لا. قال: تب إلى الله عز وجل، وتقرب إليه ما استطعت. أخرجه البخاري عن سعيد بن أبي مريم، قال: أخبرنا محمد بن=

قال ابن عباس: نزلت هذه الآية، وهي آخر ما نزل، وما نسخها شيء. (١)
وفي رواية: لقد نزلت في آخر ما نزل، وما نسخها شيء حتى قبض رسول الله ﷺ، وما نزل وحياً. (٢)

وروي في ذلك آثار تدل لما ذهب إليه كما عند الإمام أحمد، والنسائي، وابن المنذر عن معاوية رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل ذنب عسى الله أن يغفره إلا الرجل يموت كافراً، أو الرجل يقتل مؤمناً متعمداً». (٣)

وذهب جمهور الأمة سلفاً وخلفاً إلى أن القاتل له توبة فيما بينه وبين الله؛ فإن تاب، وأنبأ، وعمل صالحاً؛ بَدَّلَ اللهُ سيئاته حسنات كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ

= جعفر بن أبي كثير، قال: أخبرني زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس به. وهذا إسناد صحيح.

والذي عليه جمهور أهل السنة والجماعة أن جميع الذنوب تحت المشيئة إلا الشرك، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨ و ١١٦].

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٥٩٠)، ومسلم برقم (٣٠٢٣).

(٢) هذا اللفظ عند أحمد (٢١٤٢)، وفي إسناده: يحيى بن المجبر التيمي، وهو ضعيف، ولكن هو بمعنى اللفظ السابق، فلا يضر.

(٣) صحيح لغيره. أخرجه أحمد (٩٩/٤)، والنسائي (٨٧/١)، وابن المنذر كما في «الدر المثور»

[آية: ٩٣] من سورة النساء، والحاكم (٣٥١/٤)، وفي إسناده: أبو عون الشامي الأنصاري، وهو مجهول الحال، وله شاهد من حديث أبي الدرداء أخرجه أبو داود (٤٢٧٠)، وابن حبان (٥٩٨٠)، والحاكم (٣١٥/٤)، وإسناده صحيح، وهو في «الصحيح المسند» (١٠٥٣).

تنبيه: هذا الحديث ظاهره أن القاتل لا يغفر له، لكن هذا مفسر عند أهل السنة بأنه خرج مخرج الزجر، ومنهم من قال: يصاب بذنبه في الدنيا، أو يمحى في الآخرة، والصحيح أنه تحت المشيئة، ويدل على ذلك حديث

عبادة بن الصامت في «الصحيحين» عند أن بايعوا النبي ﷺ على ترك القتل، والزنى، والسرقة، قال ﷺ: «فمن أصاب من ذلك شيئاً، فعوقب به في الدنيا؛ فهو كفارة له، ومن لم يعاقب في الدنيا؛ فهو إلى الله إن شاء عفا عنه،

وإن شاء عاقبه»، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ الآية

وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٧٠﴾ ﴿[الفرقان: ٦٨-٧٠] الآية.

وقوله: «ومن يقتل مؤمناً متعمداً». فقد قال أبو هريرة وغيره: هذا جزاؤه إن جازاه. ^(١)

وقد روي عن ابن عباس ما يوافق قول الجمهور، فروى عبد بن حميد، والنحاس عن سعيد بن عبيدة أن ابن عباس رضي الله عنه كان يقول: لمن قتل مؤمناً توبة ^(٢). وكذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما. ^(٣) انتهى.



(١) لم نجده عن أبي هريرة رضي الله عنه، وإنما وجدناه عن بعض التابعين كما عند الطبري، وابن أبي حاتم في تفسير [الآية: ٩٣] من سورة النساء.

(٢) الأثر أخرجه ابن أبي شيبة (٣٦٢/٩)، ورجاله رجال الشيخين، وسعد بن عبيدة لم يذكر له سماع من ابن عباس، ولكنه أدركه، ومع ذلك لم نجد من أثبتته، ولا من أنكر السماع، وعليه فالأثر صحيح، والله أعلم، وقد عزاه السيوطي في «الدر المنثور» إلى النحاس، وعبد بن حميد كما في تفسير سورة النساء [آية: ٩٣].

(٣) وجدناه عن عمر رضي الله عنه، وليس عن ابن عمر، أخرجه ابن أبي شيبة بسند منقطع (٣٦١/٩).

﴿٨﴾ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ عَرَّافًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ^(١)، وَأَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ^(٢) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

﴿٩﴾ وَعَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ؛ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٣).

﴿١٠﴾ وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَطِيرَ، أَوْ تُطِيرَ لَهُ، أَوْ تَكْهَنَ، أَوْ تُكْهَنَ لَهُ، أَوْ سَحَرَ، أَوْ سُحِرَ لَهُ، وَمَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ، وَهُوَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي "الْأَوْسَطِ" عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا دُونَ قَوْلِهِ: «وَمَنْ أَتَى....» إِلَى آخِرِهِ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ^(٤).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

قال الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتابه "التوحيد" (باب/ ٢٥):

قال البغوي: **العراف**: الذي يدّعي معرفة الأمور بمقدمات يستدل بها على المسروق، ومكان الضلالة، ونحو ذلك^(٥). وقيل: هو الكاهن.

والكاهن: هو الذي يخبر عن المغيبات في المستقبل. وقيل: الذي يخبر عما في الضمير.

(١) أخرجه أحمد (٤٠٨/٢، ٤٧٦)، وأبو داود (٣٩٠٤).

(٢) انظر "كشف الأستار" برقم (٣٠٤٥).

(٣) أخرجه مسلم برقم (٢٢٣٠).

(٤) انظر "كشف الأستار" (٣/ ٣٩٩-٤٠٠)، "الأوسط" للطبراني رقم (٤٢٦٢) ط/ الحرمين.

(٥) انظر: "شرح السنة" (١٨٢/١٢).

وقال أبو العباس ابن تيمية: العَرَّاف: اسم للكاهن والمنجم والرَّمَّال ونحوهم، ممن يتكلم في معرفة الأمور بهذه الطرق.^(١)

وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن في **”فتح المجيد“** (باب/ ٢٥):

قوله: العراف الذي يدعي معرفة الأمور.

ظاهره أنَّ العَرَّاف هو الذي يخبر عن الواقع كالسرقة وسارقها، والضالة ومكانها.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: إنَّ العراف اسم للكاهن، والمنجم، والرمال، ونحوهم، كالحازر الذي يدعى علم الغيب، أو يدعى الكشف.

وقال أيضاً: والمنجم يدخل في اسم العراف، وعند بعضهم هو معناه.^(٢)

وقال أيضاً: والمنجم يدخل في اسم الكاهن عند الخطابي وغيره من العلماء، وحُكي ذلك عن العرب، وعند آخرين هو من جنس الكاهن وأساء حالاً منه؛ فيلحق به من جهة المعنى.

وقال الإمام أحمد: العَرَّاف طرف من السحر، والساحر أخبث.

وقال أبو السعادات: العراف: المنجم والحازر الذي يدعي علم الغيب، وقد استأثر الله تعالى به.

وقال ابن القيم: من اشتهر بإحسان الزَّجر عندهم^(٣) سَمَّوه عَائِفًا وعَرَّافًا.^(٤)

(١) انظر: **”مجموع الفتاوى“** (١٧٣/٣٥).

(٢) انظر: **”مجموع الفتاوى“** (١٩٣/٣٥).

(٣) خلاصة الكلام المتقدم فيما قيل في العراف، والكاهن، والساحر: أنَّ العراف اسمٌ جامعٌ يشمل كل الأمور المذكورة: الكاهن، والرمال، والمنجم...، لكن الكهانة، والتنجيم قد تكون بغير استخدام الشياطين، فيدعي علم المغيبات لأكل أموال الناس، وقد يكون باستخدام الشياطين أيضًا. فالكاهن، والمنجم يكفران؛ لادعائهما علم الغيب، وقد يكون باستخدام الشياطين، فيصرفون لهم العبادات كالساحر.

(٤) انظر: **”مفتاح دار السعادة“** (٢/ ٢٢٩) ط/ دار الكتب العلمية.

والمقصود من هذا: معرفة أن من يدعي معرفة علم الشيء من المغيبات؛ فهو إما داخل في اسم الكاهن، وإما مشارك له في المعنى، فيلحق به، وذلك أن إصابة المخبر ببعض الأمور الغائبة في بعض الأحيان يكون بالكشف، ومنه ما هو من الشياطين، ويكون بالفأل، والزجر، والطيرة، والضرب بالحصى، والخط في الأرض، والتنجيم، والكهانة، والسحر، ونحو هذا من علوم الجاهلية، ونعني بالجاهلية: كل من ليس من أتباع الرسل عليهم السلام، كالفلاسفة، والكهان، والمنجمين، وجاهلية العرب الذين كانوا قبل مبعث النبي ﷺ؛ فإن هذه علوم القوم ليس لهم علم بما جاءت به الرسل عليهم السلام، وكل هذه الأمور يُسَمَّى صاحبها كاهناً أو عرافاً، أو في معناهما، فمن أتاهم فصدقهم بما يقولون؛ لحقه الوعيد، وقد ورث هذه العلوم عنهم أقوامٌ فادَّعَوْا بها علم الغيب الذي استأثر الله تعالى بعلمه، وادَّعَوْا أنهم أولياء، وأن ذلك كرامة.

ولا ريب أن مَنْ ادَّعى الولاية، واستدل بإخباره ببعض المغيبات؛ فهو من أولياء الشيطان، لا من أولياء الرحمن؛ إذ الكرامة أمرٌ يجريه الله على يد عبده المؤمن التقى، إما بدعاء، أو أعمال صالحة لا صنع للولي فيها، ولا قدرة له عليها، بخلاف من يدعي أنه ولي الله ويقول للناس: اعلّموا أني أعلم المغيبات. فإن مثل هذه الأمور قد تحصل بما ذكرنا من الأسباب، وإن كانت أسباباً محرمة كاذبة في الغالب؛ ولهذا قال النبي ﷺ في وصف الكهان: «يَكْذِبُونَ مَعَهَا مِائَةَ كَذِبَةٍ»^(١)، فَبَيَّنَ أنهم يصدقون مرةً ويكذبون مائة، وهكذا حال من سلك سبيل الكهان ممن يدعي الولاية والعلم بما في ضمائر الناس مع أن نفس دعواه دليلٌ على كذبه؛ لأنَّ في دعواه الولاية تركية النفس المنهي عنها بقوله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(٢) [النجم: ٣٢].

(١) قطعة من حديث أخرجه البخاري برقم (٣٢١٠)، ومسلم برقم (٢٢٢٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

وليس هذا من شأن الأولياء؛ بل شأنهم الإزراء على نفوسهم، وعيبتهم لها، وخوفهم من ربهم، فكيف يأتون الناس ويقولون: اعرفوا أنا أولياء، وأنا نعلم الغيب؟ وفي ضمن ذلك طلب المنزلة في قلوب الخلق، واقتناص الدنيا بهذه الأمور. انتهى.

﴿١٣﴾ مسألة: حكم الذهاب إلى السحرة والكهان والعرافين.

تبين من حديث أبي هريرة وجابر رضي الله عنهما، المذكورين في الباب أن من ذهب إليهم مصداقاً لهم أنهم يعلمون المغيبات، أو أنهم يشفون أو ينفعون من دون الله، أو استجابوا لهم بصرف عبادات لغير الله؛ فقد كفر بما أنزل على محمد، لأنه يرد الأدلة كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، وقوله: ﴿عَلِمَ الْغَيْبَ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [٦١] ﴿[الجن: ٢٦]، وقوله: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَيْنَتْ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ [١٤] ﴿[سبأ: ١٤]، وقوله: ﴿وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْبَرْتُ مِنْ الْخَيْرِ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾ [لقمان: ٣٤] الآية.

وعليه فالصحيح أن الكفر المراد به في حديث أبي هريرة وجابر، هو الكفر الأكبر المخرج من الملة.

ومن ذهب إلى الكهان أو السحرة غير مصدق لهم بما يذكرونه من علم الغيب، ولم يصرف عبادة لغير الله؛ فإنه مرتكب لكبيرة من كبائر الذنوب، ولا تقبل له صلاة أربعين ليلة كما جاء في حديث بعض أزواج النبي ﷺ، وبهذا يجمع بين الأحاديث، ولا يحصل بينها التعارض، والله أعلم.

﴿١٤﴾ معنى قوله ﷺ: لم تقبل له صلاة أربعين ليلة.

قال الإمام النووي **رحمته الله** في "شرح مسلم" (٢٢٣٠):

وَأَمَّا عَدَمُ قَبُولِ صَلَاتِهِ، فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا ثَوَابَ لَهُ فِيهَا، وَإِنْ كَانَتْ مُجْزِئَةً فِي سُقُوطِ الْفَرَضِ عَنْهُ، وَلَا يَحْتَاجُ مَعَهَا إِلَى إِعَادَةٍ، وَنَظِيرُ هَذِهِ الصَّلَاةِ فِي الْأَرْضِ الْمَغْصُوبَةِ مُجْزِئَةٌ مُسْقِطَةٌ لِلْقَضَاءِ، وَلَكِنْ لَا ثَوَابَ فِيهَا، كَذَا قَالَهُ جُمْهُورُ أَصْحَابِنَا، قَالُوا: فَصَّلَاةُ الْفَرَضِ وَغَيْرَهَا مِنَ الْوَاجِبَاتِ، إِذَا أُتِيَ بِهَا عَلَى وَجْهِهَا الْكَامِلِ تَرْتَبَ عَلَيْهَا شَيْئَانِ، سُقُوطُ الْفَرَضِ عَنْهُ، وَحُصُولُ الثَّوَابِ.

فَإِذَا أَذَاهَا فِي أَرْضٍ مَغْصُوبَةٍ حَصَلَ الْأَوَّلُ دُونَ الثَّانِي، وَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مَنْ أَتَى الْعَرَّافَ إِعَادَةَ صَلَوَاتِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَوَجَبَ تَأْوِيلُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

﴿١٥﴾ مسألة: وهل تقبل صلاته إذا تاب؟

الحكم المذكور، وهو عدم قبول التوبة، يكون في حق من لم يتب؛ فأما من تاب؛ فإن الله يتوب عليه، وتقبل صلاته، ويدل على ذلك أنه قد جاء مثل ذلك في شرب الخمر، وقيد ذلك بما إذا لم يتب؛ فقد روى أحمد والدارمي وغيرهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص **رضي الله عنهما** أن النبي **ﷺ** قال: «من شرب الخمر شربة لم تقبل له صلاة أربعين صباحاً فإن تاب؛ تاب الله عليه»^(١). وإسناده صحيح.

ولأن الله عز وجل يقبل التوبة من الكفر، والشرك؛ فقبول التوبة من هذه الذنوب من باب أولى.

(١) أخرجه أحمد (٦٦٤٤)، والدارمي (٢١٣٦) بإسناد صحيح، عن عبد الله بن عمرو بن العاص **رضي الله عنهما**، وجاء في بعض طرق الحديث، أن الراوي سأل عبد الله بن عمرو بن العاص: بلغني أنك تحدث: «من شرب الخمر شربة لم تقبل له توبة أربعين صباحاً... وذكر الحديث». بلفظ (توبة)، وفيه: أن عبد الله قال: اللهم إني لا أحل لأحد أن يقول عني ما لم أقل.

قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنتُ الْأَوَّلِينَ﴾ ﴿٣٨﴾ [الأَنْفَال: ٣٨].

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَعْبادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ ﴿٥٣﴾ [الزمر: ٥٣].

وقال جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ ﴿٦٨﴾ يَضْعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٧٠﴾﴾ [الفرقان: ٦٨-٧٠].

﴿١٦﴾ مسألة: من ذهب إلى الكاهن لامتحانهِ، وإظهار كذبه ودجله.

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في "مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى" (١٩ / ٦٢):
وَأَمَّا سُؤَالُ الْحِجْنِ وَسُؤَالُ مَنْ يَسْأَلُهُمْ؛ فَهَذَا إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ التَّصْدِيقِ لَهُمْ فِي كُلِّ مَا يُخْبِرُونَ بِهِ وَالتَّعْظِيمِ لِلْمَسْئُولِ فَهُوَ حَرَامٌ كَمَا ثَبَتَ فِي "صَحِيحِ مُسْلِمٍ"
وغيره عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أُمُورًا كُنَّا نَصْنَعُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كُنَّا نَأْتِي الْكُهَّانَ قَالَ: «فَلَا تَأْتُوا الْكُهَّانَ»^(١) وَفِي "صَحِيحِ مُسْلِمٍ" أَيْضًا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ؛ عَنْ نَافِعٍ؛ عَنْ صَفِيَّةَ؛ عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا»^(٢).

وَأَمَّا إِنْ كَانَ يَسْأَلُ الْمَسْئُولَ؛ لِيَمْتَحِنَ حَالَهُ، وَيَخْتَبِرَ بَاطِنَ أَمْرِهِ، وَعِنْدَهُ مَا يُمَيِّزُ بِهِ صِدْقَهُ مِنْ كَذِبِهِ؛ فَهَذَا جَائِزٌ كَمَا ثَبَتَ فِي "الصَّحِيحَيْنِ": أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ ابْنَ صَيَّادٍ فَقَالَ: مَا يَأْتِيكَ؟ فَقَالَ: يَأْتِينِي صَادِقٌ وَكَاذِبٌ قَالَ: مَا تَرَى؟ قَالَ: أَرَى عَرَّاشًا

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٢٣٠).

عَلَى الْمَاءِ قَالَ: فَإِنِّي قَدْ خَبَّاتُ لَكَ خَبِيئًا قَالَ: الدُّخَّ الدُّخَّ. قَالَ: احْسَأْ فَلَنْ تَعْدُو قَدْرَكَ فَإِنَّمَا أَنْتَ مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ^(١).

وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ يَسْمَعُ مَا يَقُولُونَهُ وَيُخْبِرُونَ بِهِ عَنِ الْجِنِّ كَمَا يَسْمَعُ الْمُسْلِمُونَ مَا يَقُولُ الْكُفَّارُ وَالْفَجَّارُ؛ لِيَعْرِفُوا مَا عِنْدَهُمْ فَيَعْتَبِرُوا بِهِ وَكَمَا يَسْمَعُ خَبْرَ الْفَاسِقِ وَيُتَبَيَّنُ وَيُتَبَيَّنُ فَلَا يُجْزَمُ بِصِدْقِهِ وَلَا كَذِبِهِ إِلَّا بَيِّنَةً كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَاءَكُمُ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ وَقَدْ ثَبَتَ فِي "صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ" عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ كَانُوا يَقْرَأُونَ التَّوْرَةَ وَيُفَسِّرُونَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تَكْذِبُوهُمْ فَإِمَّا أَنْ يُحَدِّثُوكُمْ بِحَقٍّ فَتَكْذِبُوهُ وَإِمَّا أَنْ يُحَدِّثُوكُمْ بِبَاطِلٍ فَتُصَدِّقُوهُ، وَقُولُوا: ﴿أَمَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَالْهِنَا وَالْهَكَمُ وَحْدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾^(٢) [العنكبوت: ٤٦]» فَقَدْ جَازَ لِلْمُسْلِمِينَ سَمَاعُ مَا يَقُولُونَهُ وَلَمْ يُصَدِّقُوهُ وَلَمْ يَكْذِبُوهُ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: أَنَّهُ أَبْطَأَ عَلَيْهِ خَبْرُ عُمَرَ، وَكَانَ هُنَاكَ امْرَأَةٌ لَهَا قَرِينٌ مِنَ الْجِنِّ، فَسَأَلَهُ عَنْهُ؛ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَرَكَ عُمَرَ يَسِمُ إِبِلَ الصَّدَقَةِ^(٣).

(١) أخرجه البخاري (١٣٥٤)، ومسلم (٢٩٢٤) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.
(٢) أخرجه البخاري برقم (٤٤٨٥، ٧٣٦٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وليس عنده زيادة: «فَإِمَّا أَنْ يُحَدِّثُوكُمْ بِحَقٍّ فَتَكْذِبُوهُ وَإِمَّا أَنْ يُحَدِّثُوكُمْ بِبَاطِلٍ فَتُصَدِّقُوهُ»، وهو زيادة صحيحة في أحاديث أخرى.

(٣) ضعيف: أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على "فضائل الصحابة" لأبيه (٣٠٤)، وابن أبي الدنيا في كتابه "هواتف الجان" (١٦٥)، ومن طريقه الشبلي في "آكام المرحان" (ص ١٩٢) من طريق يحيى بن اليمان، عن سفيان، عن عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «أَبْطَأَ خَبْرُ عُمَرَ عَلَى أَبِي مُوسَى فَأَتَى امْرَأَةً فِي بَطْنِهَا شَيْطَانٌ فَسَأَلَهَا عَنْهُ فَقَالَتْ: حَتَّى يَجِيءَ إِلَيَّ الشَّيْطَانُ فَجَاءَ فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ فَقَالَ: تَرَكْتُهُ مُؤْتَرًّا بِكَسَاءٍ يَهْتَأُ إِبِلَ الصَّدَقَةِ وَذَاكَ لَا يَرَاهُ شَيْطَانٌ إِلَّا خَرَّ لِمَنْخَرِهِ الْمَلَكُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَرُوحُ الْقُدُسِ يَنْطِقُ بِلِسَانِهِ».

قال عبد الله بن أحمد: حَدَّثَنَا بِهِ شُجَاعٌ مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً قَالَ: عَنْ أَبِي مُوسَى، وَمَرَّةً قَالَ: أَبْطَأَ عَلَى أَبِي مُوسَى خَبْرُ عُمَرَ. اهـ يعني به شجاع بن الوليد شيخه فيه عن يحيى بن اليمان.

وَفِي خَبَرٍ آخَرَ أَنَّ عُمَرَ أَرْسَلَ جَيْشًا فَقَدِمَ شَخْصٌ إِلَى الْمَدِينَةِ؛ فَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ
انْتَصَرُوا عَلَى عَدُوِّهِمْ، وَشَاعَ الْخَبَرُ؛ فَسَأَلَ عُمَرُ عَنْ ذَلِكَ؛ فَذَكَرَ لَهُ فَقَالَ: هَذَا أَبُو
الْهَيْثَمِ بَرِيدُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْجَنِّ وَسَيَأْتِي بَرِيدُ الْإِنْسِ بَعْدَ ذَلِكَ؛ فَجَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ بِعِدَّةِ
أَيَّامٍ^(١). اهـ

= **قلت:** وأما ابن أبي الدنيا؛ فرواه مرسلاً بدون شك، وشيخه فيه عن يحيى بن اليمان، هو عبد الله بن أبي بدر. وعليه فالإسناد فيه علتان: إحداهما: يحيى بن اليمان، فيه ضعف. والثانية: أنه مرسل.

(١) لم يوجد له إسناد: ذكره الشبلي في "آكام المرجان" (ص ١٩٢) بدون إسناد.

- ﴿١١﴾ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الطَّيْرَةُ شِرْكُكَ، الطَّيْرَةُ شِرْكُكَ» ثَلَاثًا. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ. ^(١)
- ﴿١٢﴾ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا عَدُوَّ وَلَا طَيْرَةَ، وَلَا صَفَرَ وَلَا هَامَةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ^(٢)

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

١) معنى الطيرة التي نهى عنها الشرع.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٥٧٥٣):

الطيرة: بكسر المهملة وفتح التحتانية وقد تسكن، هي التشاؤم بالشين، وهو مصدر تطير مثل تحير حيرة. قال بعض أهل اللغة لم يجيء من المصادر هكذا غير هاتين، وتعبق بأنه سمع طيبة، وأورد بعضهم التولة وفيه نظر، وأصل التطير أنهم كانوا في الجاهلية يعتمدون على الطير؛ فإذا خرج أحدهم لأمر؛ فإن رأى الطير طار يمنة تيمن به واستمر، وإن رآه طار يسرة تشاءم به ورجع، وربما كان أحدهم يهيج الطير ليطير فيعتمدها، فجاء الشرع بالنهي عن ذلك، وكانوا يسمونه السانح بمهملة ثم نون ثم حاء مهملة، والبارح بموحدة وآخره مهملة. فالسانح ما ولاك ميامنه بأن يمر عن يسارك إلى يمينك، والبارح بالعكس. وكانوا يтимنون بالسانح ويتشاءمون بالبارح. اهـ

قال الإمام النووي رحمته الله في «شرح مسلم» (٢٢٢٠):

و(التَّطِيرُ) التَّشَاؤْمُ، وَأَصْلُهُ الشَّيْءُ الْمَكْرُوهُ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ مَرْتَبٍ، وَكَانُوا يَتَطَيَّرُونَ بِالسَّوَانِحِ وَالْبَوَارِحِ، فَيَنْفَرُونَ الظُّبَاءَ وَالطُّيُورَ، فَإِنْ أَخَذَتْ ذَاتُ الْيَمِينِ تَبَرَّكُوا بِهِ، وَمَضَوْا فِي سَفَرِهِمْ وَحَوَائِجِهِمْ، وَإِنْ أَخَذَتْ ذَاتُ الشِّمَالِ رَجَعُوا عَنْ

(١) أخرجه أحمد (٣٨٩/١)، وأبو داود (٣٩١٠)، وكذلك الترمذي (١٦١٤)، وابن ماجه (٣٥٣٨).

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٥٧)، ومسلم (٢٢٢٠).

سَفَرَهُمْ وَحَاجَتَهُمْ، وَتَشَاءُوا بِهَا، فَكَانَتْ تَصُدُّهُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ عَنْ مَصَالِحِهِمْ، فَنَفَى الشَّرْعُ ذَلِكَ وَأَبْطَلَهُ، وَنَهَى عَنْهُ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ تَأْثِيرٌ بِنَفْعٍ وَلَا ضَرٍّ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ (لَا طَيْرَةَ). اهـ

قال الإمام العثيمين رحمته الله: هو التشاؤم بمرئي، أو مسموع، أو معلوم.

بمرئي مثل: لو رأى طيراً فتشاءم لكونه موحشاً.

أو مسموع مثل: من هم بأمر فسمع أحداً يقول لآخر: يا خسران، أو يا خائب، فيتشاءم.

أو معلوم، كالتشاؤم ببعض الأيام أو بعض الشهور أو بعض الشهور أو بعض السنوات، فهذه لا ترى ولا تسمع. اهـ

﴿ ٢ ﴾ مسألة: بيان حكم الطيرة.

قال الإمام النووي رحمته الله في "شرح مسلم" (٢٢٢٣):

(الطَّيْرَةُ شِرْكٌ) أَيِ إِعْتِقَادِ أَنَّهَا تَنْفَعُ أَوْ تَضُرُّ؛ إِذْ عَمِلُوا بِمُقْتَضَاهَا مُعْتَقِدِينَ تَأْثِيرَهَا، فَهُوَ شِرْكٌ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا لَهَا أَثَرًا فِي الْفِعْلِ وَالْإِيجَادِ. اهـ

وقال الحافظ في "الفتح": وإنما جعل ذلك شركاً لاعتقادهم أن ذلك يجلب نفعا أو يدفع ضرا، فكأنهم أشركوه مع الله تعالى. اهـ

وهذا التفسير من الإمام النووي ثم الحافظ رحمهما الله يجعلها من الشرك الأكبر، وهو كذلك إذا كانت صاحبت الطيرة العقيدة المذكورة.

وقد نص جمع من العلماء على أنها من الشرك الأصغر؛ وذلك لأنه جعل ما ليس بسبب شرعي ولا قدرى سبباً؛ فإن ترك العمل من أجل أمور يتشاءم منها شرك أصغر؛ لأن هذه الأمور لم يجعلها الله أسباباً للمصائب والمكروهات.

وممن نص على أن ذلك شرك أصغر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (٣٢٩ / ٧).

﴿٣﴾ ما الجمع بين قول الله تعالى: (إِنَّمَا طَيَّرَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ) ﴿[الأعراف: ١٣١]﴾

وقوله: (طَيَّرَكُمْ مَعَكُمْ) ﴿[يس: ١٩]﴾؟

قوله تعالى: ﴿قَالُوا طَيَّرَكُمْ مَعَكُمْ﴾ ﴿[يس: ١٩]﴾ يعني هم السبب في جلب الشر على أنفسهم؛ لأنهم هم الذين أتوا بالمعاصي، فسببت عليهم هذه المصائب من القحط وغيره، والله هو الذي قدّر ذلك، فنُسب إلى الله تعالى خلقاً وتقديراً، ونُسب إليهم سبباً، وتكسباً. اهـ

﴿٤﴾ معنى قوله ﷺ: «إِنْ كَانَ مِنَ الشُّؤْمِ شَيْءٌ حَقًّا فِي الْمَرْأَةِ وَالِدَارِ وَالْفَرَسِ».

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله في «لطائف المعارف» (ص ٧٥):

فأما قول النبي ﷺ: «لَا عُدْوَى وَلَا طَيْرَةَ وَالشُّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ فِي الْمَرْأَةِ وَالِدَارِ وَالِدَابَةِ» خرجاه في «الصحيحين» من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ فقد اختلف الناس في معناه أيضاً؛ فروي عن عائشة رضي الله عنها أنها أنكرت هذا الحديث أن يكون من كلام النبي ﷺ وقالت: إنما قال: كان أهل الجاهلية يقولون ذلك. خرج الإمام أحمد.

وقال معمر سمعت من يفسر هذا الحديث يقول: شؤم المرأة: إذا كانت غير ولود، وشؤم الفرس: إذا لم يكن يغزى عليه في سبيل الله. وشؤم الدار: جار السوء وروي هذا المعنى مرفوعاً من وجوه لا تصح ومنهم من قال: قد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لَا شُّؤْمَ وَإِنْ يَكُنِ الْيُمْنُ فِي شَيْءٍ فَفِي ثَلَاثَةٍ» فذكر هذه الثلاثة، وقال: هذه الرواية أشبه بأصول الشرع. كذا قاله ابن عبد البر، ولكن إسناد هذه الرواية لا يقوم ذلك الإسناد.

والتحقيق: أن يقال في إثبات الشؤم في هذه الثلاث: ما ذكرناه في النهي عن إيراد المريض على الصحيح، والفرار من المجذوم، ومن أرض الطاعون إن هذه الثلاث

أسباب قدر الله تعالى بها الشؤمَ واليُمنَ ويقرنه، ولهذا يشرع لمن استفاد زوجة أو أمة أو دابة أن يسأل الله تعالى من خيرها، وخير ما جلبت عليه ويستعيذ به تعالى من شرها وشر ما جلبت عليه كما في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ الذي خرج به أبو داود وغيره.

وكذا ينبغي لمن سكن داراً أن يفعل ذلك، وقد أمر النبي ﷺ قومًا سكنوا داراً فقل عددهم وقل مالهم أن يتركوها ذميمة فترك ما لا يجد الإنسان فيه بركة من دار أو زوجة أو دابة غير منهي عنه، وكذلك من اتجر في شيء فلم يربح فيه ثلاث مرات فإنه يتحول عنه. روى ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فإنه قال: من بورك له في شيء فلا يتغير عنه^(١).

ففي "المسند" و"سنن ابن ماجه" عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «إذا كان لأحدكم رزق في شيء؛ فلا يدعه حتى يتغير له أو يتنكر له»^(٢). وأما تخصيص الشؤم

(١) لم أجده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وإنما وجدته مرفوعاً عن عائشة رضي الله عنها، وهو الذي بعده.

(٢) ضعيف: أخرجه أحمد (٢٦٠٩٢)، وابن ماجه (٢١٤٨) والبيهقي في "شعب الإيمان" (١١٨٦)، (١١٨٧)، وفي "الآداب" (١١٤٣) من طريق مخلد والد الضحاك، عن الزبير بن عبيد، عن نافع، قال: يعني أبا عاصم قال مخلد: ولا أدري من هو يعني نافعاً هذا، قال: كنت أتنجر إلى الشام - أو إلى مصر - قال: فتجهزت إلى العراق، فدخلت على عائشة أم المؤمنين فقلت: يا أم المؤمنين إني قد تجهزت إلى العراق فقالت: ما لك، ولمتنجرك إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا كان لأحدكم رزق في شيء؛ فلا يدعه حتى يتغير له، أو يتنكر له» فأتيت العراق، ثم دخلت عليها، فقلت: يا أم المؤمنين، والله ما رددت الرأس مال. فأعادت عليه الحديث - أو قالت الحديث كما حدثتكم.

وهذا إسناد ضعيف منكرو، مخلد والد الضحاك: ضعيف، والزبير بن عبيد انفرد بالرواية عنه مخلد هذا، ولم يوثقه معتبر؛ فهو مجهول، ونافع مجهول كذلك. قال ابن حبان في "الثقات": نافع شيخ يروي عن عائشة، جهدت فلم أقف على نافع هذا من هو.

وقد صرح البيهقي في إحدى روايته: أن نافعاً ليس هو مولى ابن عمر.

وله شاهد من حديث أنس رضي الله عنه:

أخرجه ابن ماجه (٢١٤٧)، والبيهقي في "الشعب" (١١٨٤) و (١١٨٥)، من طريق فروة بن

بزمان دون زمان كشهر صفر أو غيره؛ فغير صحيح، وإنما الزمان كله خلق الله تعالى وفيه تقع أفعال بني آدم فكل زمان شغله المؤمن بطاعة الله؛ فهو زمان مبارك عليه وكل زمان شغله العبد بمعصية الله فهو مشؤم عليه؛ فالشؤم في الحقيقة هو معصية الله تعالى كما قال ابن مسعود رضي الله عنه : إذا كان الشؤم في شيء ففيما بين اللحين - يعني اللسان^(١) وقال: ما من شيء أحوج إلى طول سجن من لسان^(٢). وقال عدي بن حاتم: أيمنُ امرئٍ وأشأُمُهُ ما بين لحييه، يعني لسانه^(٣).

وفي "المستند" وأبي داود عن النبي ﷺ قال: «حسن الملكة نهاء، وسوء الملكة شؤم، والبر زيادة في العمر، والصدقة تمنع ميتة السوء»^(٤) فجعل سوء الملكة شؤماً،

= يُؤْنَسَ، حَدَّثَنِي هَلَالُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رُزِقَ فِي شَيْءٍ فَلْيَلْزَمْهُ» وإسناده ضعيف؛ فروة بن يونس ضعيف، وهلال بن جبيرة مجهول الحال، وقد تفردا بهذا الحديث عن أنس. فالحديث ضعيف، وكلا الطريقين منكروا.

(١) ضعيف: أخرجه معمر في "جامعه"، كما في "المصنف" (٤١٢/١٠) عن الأعمش، عن ابن مسعود به. وهذا إسنادٌ ضعيفٌ منقطع؛ فالأعمش لم يدرك ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٥/٩)، وابن أبي الدنيا في "الصمت" (١٦)، وهناد في "الزهد" (٥٣٢/٢)، وأبو داود في "الزهد" (١٤٩)، وابن أبي عاصم في "الزهد" (٢٣)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٨٧٤٤، و٨٧٤٥)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" (١٣٤/١) من طرق عن الأعمش، عن يزيد بن حيان، عن عنبس بن عتبة، قال: قال عبد الله... فذكره. وهذا إسنادٌ صحيح، رجاله ثقات، وعنبس وثقه ابن معين.

(٣) صحيح: أخرجه ابن المبارك في "الزهد" (٣٧٣)، وابن أبي شيبة (٥٥٩/١٣)، وابن أبي الدنيا في "الصمت" (٦٣)، وابن خزيمة في "التوحيد" (٣٦٤/١)، وابن حبان (٥٧١٧)، والطبراني (٨٥/١٧)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٦٧/٥)، من طرق عن جرير بن حازم، عن الأعمش، عن خيثمة بن عبد الرحمن، عن عدي بن حاتم به. وهذا إسنادٌ صحيحٌ، رجاله ثقات.

(٤) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (١٣١/١١)، وأحمد (١٦٠٧٩)، وأبو داود (٥١٦٢، و٥١٦٣)، وأبو يعلى (١٥٤٤) من طريق عثمان بن زفر الجهني، عن بعض بني رافع بن مكيث، عن رافع بن مكيث به. ولم يذكر أبو داود: «والبر زيادة...» إلى آخره. وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة حال عثمان بن زفر الجهني، وشيخه غير معروف، لم يسم.

وفي حديث آخر: «لا يدخل الجنة سيئ الملكة»^(١) وهو من يسيء إلى ممالكه ويظلمهم. اهـ

قال ابن القيم **رحمه الله** في «مفتاح دار السعادة» (٢/ ٢٥٥):

هذا الحديث قد روى على وجهين: أحدهما: بالجزم. والثاني: بالشرط.

فأما الأول فرواه مالك عن ابن شهاب عن سالم وحمة بن عبد الله بن عمر عن أبيهما أن رسول الله **ﷺ** قال: «الشؤم في الدار والمرأة والفرس» متفق عليه^(٢). وفي لفظ في «الصحيحين» عنه: «لا عدوى ولا صفر ولا طيرة، وإنما الشؤم في ثلاثة المرأة والفرس والدار»^(٣) وأما الثاني ففي «الصحيحين» أيضا عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله **ﷺ**: «إن كان ففي المرأة والفرس والمسكن»^(٤) يعني الشؤم. وقال البخاري: «إن كان في شيء» وفي «صحيح مسلم» عن جابر مرفوعا: «إن كان في شيء ففي الربع والخادم والفرس»^(٥) وفي «الصحيحين» عن ابن عمر مرفوعا: «إن يكن من الشؤم شيء حقا ففي الفرس والمسكن والمرأة»^(٦).

ثم ذكر بعض أقوال العلماء في توجيه الحديث، وبيان معناه، ثم قال:

وبالجملة فأخبره **ﷺ** بالشؤم في هذه الثلاثة ليس فيه إثبات الطيرة التي نفاه الله، وإنما غايته أن الله سبحانه قد يخلق منها أعيانا مشؤومة على من قاربها، وسكنها، وأعيانا مباركة لا يلحق من قاربها منها شؤم، ولا شر، وهذا كما يعطي سبحانه الوالدين ولدا مباركا يريان الخير على وجهه، ويعطي غيرهما ولدا مشؤوما

(١) ضعيف: أخرجه أحمد (١٣، ٣١، ٣٢)، والترمذي (١٩٤٦)، وابن ماجه (٣٦٩١)، عن أبي بكر

الصديق **رضي الله عنه**، وفي إسناده فرق بن يعقوب السبخي، وهو ضعيف.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٥٠٩٣)، ومسلم برقم (٢٢٢٥).

(٣) أخرجه البخاري برقم (٥٧٥٣)، ومسلم برقم (٢٢٢٥).

(٤) أخرجه البخاري برقم (٢٨٥٩)، ومسلم برقم (٢٢٢٦).

(٥) أخرجه مسلم برقم (٢٢٢٧).

(٦) أخرجه مسلم برقم (٢٢٢٥)، ولم أجدها في البخاري.

يريان الشر على وجهه، وكذلك ما يعطاه العبد من ولاية وغيرها، فكذاك الدار، والمرأة، والفرس، والله سبحانه خالق الخير والشر، والسعود والنحوس، فيخلق بعض هذه الأعيان سعودًا مباركًا، ويقضي بسعادة من قاربها، وحصول اليُمن والبركة له، ويخلق بعضها نحوسًا يتنحس بها من قاربها، وكل ذلك بقضائه وقدره، كما خلق سائر الأسباب وربطها بمسبباتها المتضادة والمختلفة، كما خلق المسك وغيره من الأرواح الطيبة، ولذذ بها من قاربها من الناس، وخلق ضدها، وجعلها سببًا لألم من قاربها من الناس، والفرق بين هذين النوعين مُدْرَكٌ بالحس، فكذاك في الديار، والنساء، والخيل، فهذا لون، والطيرة الشركية لون آخر. انتهى.

قال أبو عبد الله: الطيرة الشركية، هي التشاؤم وترك العمل؛ بجعل ما ليس سببًا سببًا، فيعلق ترك العمل بسبب ليس هو سببًا شرعيًا، ولا قدريًا، وأما الوارد في الحديث من سوء خلق المرأة، أو صعوبة الدابة، أو ضيق الدار؛ فهذه أسباب ظاهرة تجعل للإنسان الضيق في صدره، والتألم من ذلك؛ فهذه أسباب قدرية جعلها الله للإنسان، فما من إنسان يُتَكَلَّى بهذه الأمور إلا ويصيبه الضيق، لكن يصبر، أو يترك هذا الأمر الذي سبب له هذا الضيق إن كانت امرأة؛ يطلقها، أو دابة يبيعها، أو دارًا يتركها، وهذا ليس بنقصٍ في التوكل؛ لأنَّ هذه الثلاثة جعلها الله أسبابًا تضيق الصدور، وتجلب الشرور.

﴿٥﴾ معنى قوله ﷺ: ذروها ذميمة. للرجل الذي شكا إليه من دار سكنها فقل فيها ماله وعياله.

قال الإمام ابن القيم رحمته الله في "مفتاح دار السعادة" (٢/ ٢٥٧):
وأما الأثر الذي ذكره مالك^(١)، عن يحيى بن سعيد، قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله دار سكنها والعدد كثير والمال وافر فقل العدد وذهب المال فقال النبي ﷺ: دعوها ذميمة.
وقد ذكر هذا الحديث غير مالك من رواية أنس أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله أنا نزلنا داراً فكثر فيها عددنا، وكثرت فيها أموالنا، ثم تحولنا إلى أخرى؛ فقلت فيها أموالنا، وقل فيها عددنا. فقال رسول الله ﷺ وذكره.
فليس هذا من الطيرة المنهي عنها، وإنما أمرهم ﷺ بالتحول عنها عند ما وقع في قلوبهم منها لمصلحتين ومنفعتين:

إحدهما: مفارقتهم لمكان هم له مستقلون ومنه مستوحشون لما لحقهم فيه ونالهم؛ ليتعجلوا الراحة مما داخلهم من الجزع في ذلك المكان والحزن والهلع؛ لأن الله عز وجل قد جعل في غرائز الناس وتركيبهم استئصال ما نالهم الشر فيه وإن كان لا سبب له في ذلك، وحب ما جرى لهم على يديه الخير، وإن لم يردهم به فأمرهم بالتحول مما كرهوه؛ لأن الله عز وجل بعثه رحمة، ولم يبعثه عذاباً، وأرسله ميسراً ولم يرسله معسراً؛ فكيف يأمرهم بالمقام في مكان قد أحزنهم المقام به، واستوحشوا عنده لكثرة من فقدوه فيه؛ لغير منفعة ولا طاعة ولا مزيد تقوى وهدى؛ فلا سيما وطول مقامهم فيها بعد ما وصل إلى قلوبهم منها ما وصل قد يبعثهم ويدعوهم إلى التشاؤم والتطير فيوقعهم ذلك في أمرين عظيمين: أحدهما: مقارنة الشرك. والثاني: حلول مكروه أحزنهم بسبب الطيرة التي إنما تلحق المتطير.

(١) ذكره في "الموطأ" (٢/ ٩٧٢) عن يحيى بن سعيد به.

فحماهم ﷺ بكمال رأفته ورحمته من هذين المكروهين بمفارقة تلك الدار والاستبدال بها من غير ضرر يلحقهم بذلك في دنيا ولا نقص في دين، وهو ﷺ حين فهم عنهم في سؤالهم ما أرادوه من التعرف عن حال رحلتهم عنها هل ذلك لهم ضار مؤد إلى الطيرة. قال: دعوها ذميمة.

وهذا بمنزلة الخارج من أرض بها الطاعون غير فار منه، ولو منع الناس الرحلة من الدار التي تتوالى عليهم المصائب والمحن فيها، وتعذر الأرزاق مع سلامة التوحيد في الرحلة للزم ذلك أن كل من ضاق عليه رزق في بلد أن لا ينتقل منه إلى بلد آخر، ومن قلّت فائدة صناعته أن لا ينتقل عنها إلى غيرها. اهـ

﴿٦﴾ **الجمع بين حديث: «لا عدوى ولا طيرة» وحديث «لا يورد ممرض على مصح» مع حديث «فر من المجذوم فرارك من الأسد».**

قال الإمام ابن القيم رحمته الله في «حاشيته على سنن أبي داود» (٢٨٩/١٠): ذهب بعضهم إلى أن قوله: «لا يورد ممرض على مصح»^(١) منسوخ بقوله «لا عدوى»^(٢) وهذا غير صحيح، وهو مما تقدم آنفا أن المنهي عنه نوع غير المأذون فيه؛ فإن الذي نفاه النبي ﷺ في قوله: «لا عدوى ولا صفر»^(٣) هو ما كان عليه أهل الإشراك من اعتقادهم ثبوت ذلك على قياس شركهم، وقاعدة كفرهم.

والذي نهى عنه النبي ﷺ من إيراد الممرض على المصح فيه تأويلان:
أحدهما: خشية توريط النفوس في نسبة ما عسى أن يقدره الله تعالى من ذلك إلى العدوى، وفيه التشويش على من يورد عليه وتعريضه لاعتقاد العدوى؛ فلا تنافي بينهما بحال.

(١) أخرجه البخاري برقم (٥٧٧١)، ومسلم برقم (٢٢٢١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٥٧٠٧، ٥٧٥٣، ٥٧٥٦)، ومسلم برقم (٢٢٢٠، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥) عن

أبي هريرة وابن عمر وأنس بن مالك، رضي الله عنهم، وأخرجه مسلم (٢٢٢٢) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٣) قوله ﷺ: «ولا صفر» جاء في حديث أبي هريرة، وجابر رضي الله عنهما.

والتأويل الثاني: أن هذا إنما يدل على أن إيراد الممرض على المصح قد يكون سببا يخلق الله تعالى به فيه المرض؛ فيكون إirاده سببا، وقد يصرف الله سبحانه تأثيره بأسباب تضاده، أو تمنعه قوة السببية، وهذا محض التوحيد بخلاف ما كان عليه أهل الشرك.

وهذا نظير نفية سبحانه الشفاعة في يوم القيامة بقوله: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] فإنه لا تضاد الأحاديث المتواترة المصرحة بإثباتها فإنه سبحانه إنما نفى الشفاعة التي كان أهل الشرك يشتمونها، وهي شفاعة يتقدم فيها الشافع بين يدي المشفوع عنده، وإن لم يأذن له، وأما التي أثبتها الله ورسوله فهي الشفاعة التي تكون من بعد إذنه، كقوله ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقوله ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ أَرَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وقوله ﴿وَلَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةَ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبا: ٢٣]، والله الموفق للصواب. اهـ

قال الحافظ ابن حجر **رحمه الله** في «الفتح» (٥٧٠٧):

وفي طريق الجمع مسالك أخرى:

أحدها: نفى العدوى جملة، وحمل الأمر بالفرار من المجذوم على رعاية خاطر المجذوم، لأنه إذا رأى الصحيح البدن السليم من الآفة تعظم مصيبته وتزداد حسرته، ونحوه حديث: «لا تديموا النظر إلى المجذومين»^(١)؛ فإنه محمول على هذا المعنى.

ثانيها: حمل الخطاب بالنفي، والإثبات على حالتين مختلفتين، فحيث جاء: «لا عدوى» كان المخاطب بذلك من قوي يقينه، وصح توكله بحيث يستطيع أن

(١) ضعيف: أخرجه أحمد (٢٣٣/١)، وابن ماجه (٣٥٤٣)، وغيرهما، من حديث ابن عباس **رضي الله عنهما**، وفي إسناده محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان الأموي، وفيه ضعف، قال البخاري: عنده عجائب. وقال النسائي: ثقة. ومرة قال: ليس بالقوي. وقال مسلم في كتابه «الكنى والأسماء»: منكر الحديث.

يدفع عن نفسه اعتقاد العدوى، كما يستطيع أن يدفع التطير الذي يقع في نفس كل أحد، لكن القوي اليقين لا يتأثر به، وهذا مثل ما تدفع قوة الطبيعة العلة فتبطلها، وعلى هذا يحمل حديث جابر في أكل المجذوم من القصعة، وسائر ما ورد من جنسه، وحيث جاء «فر من المجذوم»^(١) كان المخاطب بذلك من ضعف يقينه، ولم يتمكن من تمام التوكل؛ فلا يكون له قوة على دفع اعتقاد العدوى، فأريد بذلك سد باب اعتقاد العدوى عنه بأن لا يباشر ما يكون سببا لإثباتها.

ثالثها: قال القاضي أبو بكر الباقلاني: إثبات العدوى في الجذام ونحوه مخصوص من عموم نفي العدوى، قال: فيكون معني قوله: «لا عدوى» أي إلا من الجذام والبرص والجرب مثلا، قال: فكأنه قال: لا يعدي شيء شيئا؛ إلا ما تقدم تبيني له أن فيه العدوى. وقد حكى ذلك ابن بطال.

رابعها: أن الأمر بالفرار من المجذوم ليس من باب العدوى في شيء، بل هو لأمر طبيعي، وهو انتقال الداء من جسد لجسد بواسطة الملامسة، والمخالطة، وشم الرائحة، ولذلك يقع في كثير من الأمراض في العادة انتقال الداء من المريض إلى الصحيح بكثرة المخالطة، وهذه طريقة ابن قتيبة.

خامسها: أن المراد بنفي العدوى: أن شيئا لا يعدي بطبعه؛ نفيا لما كانت الجاهلية تعتقده أن الأمراض تعدي بطبعها من غير إضافة إلى الله، فأبطل النبي ﷺ اعتقادهم ذلك، وأكل مع المجذوم^(٢)؛ ليبين لهم أن الله هو الذي يمرض ويشفي،

(١) أخرجه البخاري (٥٧٠٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، معلقا.

(٢) ضعيف. أخرجه أبو داود (٣٩٢٥)، والترمذي (١٨١٨)، وغيرهما، وفي سنده: المفضل بن فضالة البصري، وهو غير المصري. والبصري ضعيف، وقد أنكر عليه هذا الحديث، وصَوَّبَ الْعُقَيْلِيُّ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى سَلْمَانَ، فَوَهَّم فِيهِ الْمَفْضُلُ، وَخَالَفَهُ الثَّقَاتُ، فَرَوَاهُ عَنْ سَلْمَانَ رضي الله عنه، مَوْقُوفًا، وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ يَشْتَرِي الطَّعَامَ، وَيَجْعَلُ الْمَجْذُومَ يَأْكُلُ مَعَهُ، وَهُوَ ثَابِتٌ عَنْ سَلْمَانَ رضي الله عنه، وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ كَمَا فِي «مَنْصَفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» (١٢٩/٨)، وَضَعَّفَ الْحَدِيثَ الْأَلْبَانِيُّ رحمته الله فِي «الضَّعِيفَةِ» بِرَقْم (١١٤٤).

ونهاهم عن الدنو منه؛ ليعين لهم أن هذا من الأسباب التي أجرى الله العادة بأنها تفضي إلى مسبباتها، ففي نفيه إثبات الأسباب، وفي فعله إشارة إلى أنها لا تستقل، بل الله هو الذي إن شاء سلبها قواها؛ فلا تؤثر شيئاً، وإن شاء أبقاها فأثرت.

ثم نقل هذا القول عن الشافعي، ثم البيهقي، وابن الصلاح.

سادسها: العمل بنفي العدوى أصلاً ورأساً، وحمل الأمر بالمجانبة على حسم المادة وسد الذريعة لئلا يحدث للمخالط شيء من ذلك؛ فيظن أنه بسبب المخالطة؛ فيثبت العدوى التي نفاها الشارع، وإلى هذا القول ذهب أبو عبيد وتبعه جماعة. لا ثم نقل هذا القول عن مالك، والطبري، وابن خزيمة، والطحاوي، والقرطبي رحمة الله عليهم. انتهى بتصرف وتلخيص.

قال أبو عبد الله غفر الله له: الصحيح فيما أراه هو ما اختاره الإمام الشافعي والبيهقي، وابن القيم رحمة الله عليهم.

﴿٧﴾ **معنى قوله ﷺ: ولا هامة.**

قال الحافظ ابن حجر **رحمته الله** في **«الفتح»** (٥٧٠٧):

قال أبو زيد: هي بالتشديد، وخالفه الجميع فخففوها، وهو المحفوظ في الرواية، وكأن من شدها ذهب إلى واحدة الهوام، وهي ذوات السموم. وقيل: دواب الأرض التي تهم بأذى الناس، وهذا لا يصح فيه إلا إن أريد أنها لا تضر لذواتها، وإنما تضر إذا أراد الله إيقاع الضرر بمن أصابته.

وقد ذكر الزبير بن بكار في **«الموفقيات»** أن العرب كانت في الجاهلية تقول: إذا قتل الرجل، ولم يؤخذ بثأره خرجت من رأسه هامة - وهي دودة - فتدور حول قبره فتقول: اسقوني اسقوني، فإن أدرك بثأره ذهبت وإلا بقيت.

وذكر ابن فارس وغيره من اللغويين نحو الأول، إلا أنهم لم يعينوا كونها دودة، بل قال القزاز: الهامة طائر من طير الليل، كأنه يعني البومة.

وقال ابن الأعرابي: كانوا يتشاءمون بها، إذا وقعت على بيت أحدهم يقول: نعت إلى نفسي أو أحداً من أهل داري.

وقال أبو عبيد: كانوا يزعمون أن عظام الميت تصير هامة فتطير، ويسمون ذلك الطائر الصدى. فعلى هذا فالمعنى في الحديث: لا حياة لهامة الميت، وعلى الأول: لا شؤم بالبوثة ونحوها، ولعل المؤلف ترجم «لا هامة» مرتين بالنظر لهذين التفسيرين والله أعلم. اهـ

وقال ابن رجب رحمته الله في «لطائف المعارف» (ص ٧٤):

و أما قوله رحمته الله: «ولا هامة» فهو: نفي لما كانت الجاهلية تعتقده: أن الميت إذا مات صارت روحه أو عظامه هامة: وهو طائر يطير، وهو شبيه باعتقاد أهل التناسخ: أن أرواح الموتى تنتقل إلى أجساد حيوانات من غير بعث ولا نشور، وكل هذه اعتقادات باطلة جاء الإسلام بإبطالها وتكذيبها، ولكن الذي جاء بها الشريعة: أن «أرواح الشهداء في حواصل طير خضر تأكل من ثمار الجنة، وترد من أنهار الجنة إلى أن يردها الله إلى أجسادها»^(١) وروي أيضاً: «أن نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة حتى يرجعها الله إلى أجسادها يوم القيامة»^(٢). اهـ

٨ معنى قوله رحمته الله: ولا صفر.

قال ابن رجب رحمته الله في «لطائف المعارف» (ص ٧٤):

وأما قوله رحمته الله: «ولا صفر» فاختلف في تفسيره:

فقال كثير من المتقدمين: الصفر: داء في البطن يقال: إنه دود فيه كبار كالحيات وكانوا يعتقدون أنه يعدي؛ فنفي ذلك النبي صلوات الله عليه، وممن قال هذا من العلماء: ابن عيينة، والإمام أحمد، وغيرهما، ولكن لو كان كذلك؛ لكان هذا داخلا في قوله:

(١) أخرجه مسلم برقم (١٨٨٧) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) صحيح: أخرجه مالك (٨٢٠)، وأحمد (١٥٧٧٧، ١٥٧٧٨)، والنسائي (٢٠٧٣)، وابن ماجه

(٤٢٧١) عن كعب بن مالك رضي الله عنه بإسناد صحيح.

«لا عدوى» وقد يقال: هو من باب عطف الخاص على العام، وخصه بالذكر لاشتهاره عندهم بالعدوى.

وقالت طائفة: بل المراد بصفر شهر ثم اختلفوا في تفسيره على قولين: أحدهما: أن المراد نفي ما كان أهل الجاهلية يفعلونه في النسيء؛ فكانوا يحلون المحرم، ويحرمون صفر مكانه، وهذا قول مالك.

والثاني: أن المراد أن أهل الجاهلية كانوا يستثمنون بصفر، ويقولون: إنه شهر مشئوم. فأبطل النبي ﷺ ذلك وهذا حكاه أبو داود عن محمد بن راشد المكحولي عن سمعه يقول ذلك.

ولعل هذا القول أشبه الأقوال، وكثير من الجهال يتشاءم بصفر، وربما ينهى عن السفر فيه، والتشاؤم بصفر هو من جنس الطيرة المنهى عنها، وكذلك التشاؤم بالأيام كيوم الأربعاء، وقد روي أنه: «يوم نحس مستمر»^(١) في حديث لا يصح.

وكذلك تشاؤم أهل الجاهلية بشوال في النكاح فيه خاصة، وقد قيل: إن أصله أن طاعونا وقع في شوال في سنة من السنين؛ فمات فيه كثير من العرائس فتشائم بذلك أهل الجاهلية، وقد ورد الشرع بإبطاله. قالت عائشة رضي الله عنها: تزوجني رسول الله ﷺ في شوال، وبنى بي في شوال؛ فأني نسائه كان أحظى عنده مني. وكانت عائشة رضي الله عنها تستحب أن تدخل نساءها في شوال. وتزوج النبي ﷺ أم سلمة في شوال أيضا. اهـ

(١) ضعيف جداً: أخرجه أبو عوانة في «المستخرج» (٦٠٢٢)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٩٧، ٦٤٢٢)، والبيهقي (٢٠٦٥٥) من طريق إبراهيم بن أبي حية، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «أتاني جبريل عليه السلام، فأمرني باليمين مع الشاهد، وقال: إن يوم الأربعاء يوم نحس مستمر». وهذا إسنادٌ واهٍ؛ إبراهيم بن أبي حية، أبو إسحاق المكي. قال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: ضعيف. وقال ابن عدي: وضعفه يئزُّ على أحاديثه ورواياته. وقال الدارقطني: متروك.

قلت: والقول الأول قال به البخاري رحمته الله وبوب في صحيحه: «باب لا صفر وهو داء يأخذ البطن»، وكذلك الطبري كما في «الفتح»^(١).

﴿٩﴾ معنى قوله ﷺ: «لا نوء ولا غول».

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٥٧٠٧):

وأما الغول فقال الجمهور: كانت العرب تزعم أن الغيلان في الفلوات، وهي جنس من الشياطين تتراءى للناس، وتتغول لهم تغولا، أي: تتلون تلونا فتضلهم عن الطريق فتهلكهم، وقد كثر في كلامهم «غالته الغول» أي أهلكته أو أضلته، فأبطل ﷺ ذلك.

وقيل: ليس المراد إبطال وجود الغيلان، وإنما معناه إبطال ما كانت العرب تزعمه من تلون الغول بالصور المختلفة، قالوا: والمعنى لا يستطيع الغول أن يضل أحدا. ويؤيده حديث: «إذا تغولت الغيلان؛ فنادوا بالأذان»^(٢) أي ادفعوا شرها بذكر الله. وفي حديث أبي أيوب عند قوله: «كانت لي سهوة فيها تمر، فكانت الغول تجيء فتأكل منه» الحديث. وأما النوء فقد تقدم القول فيه في كتاب الاستسقاء، وكانوا يقولون: مطرنا بنوء كذا فأبطل ﷺ ذلك بأن المطر إنما يقع بإذن الله لا بفعل الكواكب، وإن كانت العادة جرت بوقوع المطر في ذلك الوقت، لكن بإرادة الله تعالى وتقديره، لا صنع للكواكب في ذلك، والله أعلم اهـ.

(١) وانظر: «الفتح لابن حجر» (باب/٢٥/الطب).

(٢) ضعيف. أخرجه أحمد (٣/٣٠٥، ٣٨٢)، وابن حزيمة (٢٥٤٨) (٢٥٤٩)، وابن السني (٥٢٣)، وغيرهم من حديث جابر رضي الله عنه، وهو من طريق: الحسن، عن جابر، ولم يسمع منه، والراوي عن الحسن هو هشام بن حسان، وله أخطاء في روايته عن الحسن، وقد خالفه يونس بن عبيد عند البزار كما في «كشف الأستار» (٣١٢٩)، فجعله عن الحسن، عن سعد بن أبي وقاص، ولكن في الإسناد إليه شيخ البزار: محمد بن الليث الهداذي، لم أقف له على ترجمة، والحسن لم يسمع من سعد وانظر: «السلسلة الضعيفة» للإمام الألباني رقم (١١٤٠).

قلت: والنفي في الحديث المتقدم، وهو قوله: «ولا غول» محمول على أنها لا تستطيع أن تصد إنساناً بنفسها، أو أن تضل أحداً، أو تضره مع ذكر الله، وأما وجود الشياطين؛ لاسيما في الأسفار فقد يحصل أنها تتعرض للإنس، فقد جاء في البخاري (٢٩٩٨) عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «لو يعلم الناس ما في الوحدة؛ لما سار راكب ليل وحده»؛ فإنَّ الشياطين قد تتعرض له بأشكال مخيفة، ومزعجة.

وقد وجد هذا أنَّ بعض الناس ممن كانوا يسافرون يجدون بعض الأشخاص في الليل، وجاء حديث في **«مسند أحمد»** (٢٥١٠)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بإسناد صحيح يؤيد ذلك، فمن حيث وجود الجن والشياطين؛ فإنها قد تظهر وتتلون خاصة في الأسفار، لكن لا تضر الشخص، وهو يذكر الله، هذا هو الذي يُنْفَى، أو يكون المنفي أيضاً أن تصد هذه الشياطين الناس عن حاجاتهم، وأيضاً لو كان الناس جماعة؛ لما حصل هذا؛ لقوله ﷺ: «الراكب شيطان، والراكبان شيطانان، والثلاثة ركب»، أخرجه أبو داود (٢٦٠٧)، والترمذي (١٦٧٤)، والنسائي في **«الكبرى»** (٨٨٤٩) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص بإسناد حسن.

هذا وليعلم أن تعرض الشياطين للأنس بصور مخيفة يكون غالباً عند من ضعف توكله، وخاف منها، وليس بذاكر لربه، أما من قوي توكله واعتماده على الله، وهو من الذاكرين؛ فإنه يمضي لحاجته، ولا تتعرض له بإذن الله عز وجل.

١٠ مسألة: المراد بالنفي في قوله: لا عدوى ولا طيرة ولا صفر ولا هامة.

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله في كتابه **«لطائف المعارف»** (ص ٧١): وهذا مما يدل على أن المراد نفي تأثير هذه الأسباب بنفسها من غير اعتقاد أنها بتقدير الله وقضائه؛ فمن أضاف شيئاً من النعم إلى غير الله مع اعتقاده أنه ليس من الله؛ فهو مشرك حقيقة، ومع اعتقاد أنه من الله فهو نوع شرك خفي. اهـ.

﴿١٣﴾ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَبَسَ عِلْمًا مِنَ النُّجُومِ؛ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السَّحَرِ، زَادَ مَا زَادَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ^(١).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

١) مسألة: بيان معنى علم النجوم وحكمه.

علم النجوم ينقسم إلى قسمين: علم التأثير، وعلم التسيير. فعلم التأثير: هُوَ الاسْتِدْلَالُ عَلَى الْحَوَادِثِ الْأَرْضِيَّةِ بِالْأَحْوَالِ الْفَلَكَيَّةِ. قاله شيخ الإسلام رحمته الله كما في «مجموع الفتاوى» (١٩٢/٣٥). وعلم التسيير: هُوَ الاستدلال بالنجوم على الأزمنة والاتجاهات. قال الحافظ ابن رجب رحمته الله في كتابه «فضل علم السلف على علم الخلف» كما في «مجموع رسائله» (١٢/٣):

وقد ورد الأمر بأن يُتَعَلَّمَ مِنَ الْأَنْسَابِ مَا تَوْصِلُ بِهِ الْأَرْحَامَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَعَلَّمُوا مِنْ أَنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ». أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٢).

وخرجه حميد بن زنجويه من طريق آخر عن أبي هريرة مرفوعاً، «تعلّموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم ثم انتهوا. وتعلّموا من العربية ما تعرفون به كتاب

(١) أخرجه أبو داود (٣٩٠٥)، وابن ماجه (٣٧٣٦).

(٢) صحيح بطرقه وشواهد: أخرجه أحمد (٨٨٦٨)، والتِّرْمِذِيُّ (١٩٧٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو حديث صحيح بشواهد، وصححه الإمام الألباني رحمته الله في «السلسلة الصحيحة» (٢٧٦).

الله ثم انتهوا. وتعلموا من النجوم ما تهتدون به في ظلمات البر والبحر ثم انتهوا^(١). وفي إسناد روايته ابن لهيعة.

وخرج أيضًا من رواية نعيم بن أبي هند، قال: قال عمر: «تعلموا من النجوم ما تهتدون به في بركم وبحركم ثم امسكوا، وتعلموا من النسبة ما تصلون به أرحامكم، وتعلموا ما يحل لكم من النساء، ويحرم عليكم ثم انتهوا^(٢)».

وروى مسعر، عن محمد بن عبد الله، قال: قال عمر بن الخطاب: «تعلموا من النجوم ما تعرفون به القبلة والطريق».

وكان النخعي لا يرى بأسًا أن يتعلم الرجل من النجوم ما يهتدي به. ورخص في تعلم منازل القمر أحمد وإسحق، ويتعلم من أسماء النجوم ما يهتدي به.

وكره قتادة تعلم منازل القمر: ولم يرخص ابن عيينه فيه ذكره حرب عنهما. وقال طاوس: رب ناظر في النجوم، ومتعلم حروف أبي جاد، ليس له عند الله

(١) ضعيف: أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٥٩٤)، من طريق حميد بن زنجويه، حدثنا عثمان بن صالح، حدثنا ابن لهيعة، عن عطاء، قال: قال أبو هريرة رضي الله عنه... فذكره. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف ابن لهيعة.

(٢) حسن بطرقة: إسناده منقطع؛ لأن نعيم بن أبي هند لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وله طريق أخرى: أخرجه ابن أبي شيبة (٤١٤/٨)، ومن طريقه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٤٧٤)، عن غسان بن مضر، عن سعيد بن يزيد، عن أبي نضرة، قال: قال عمر: «تعلموا من هذه النجوم ما تهتدون به في ظلمة البر والبحر، ثم امسكوا». وهذا إسناد منقطع؛ فإن أبا نضرة لم يدرك عمر رضي الله عنه.

وله طريق أخرى: أخرجه المعافي بن عمران في الزهد (١٤٦) عن مسعر بن كدام، قال: حدثنا أبو عون، أن عمر، قال: «تعلّموا من الأنساب ما تعلّمون به ما أحلّ الله لكم ممّا حرّم عليكم، وتعلّموا من النجوم ما تعرفون به القبلة والطريق، ثم امسكوا». وهذا أيضًا إسناد منقطع؛ فإن أبا عون لم يدرك عمر رضي الله عنه فالأثر بمجموع طرقه حسن، والله أعلم.

وقد روي مرفوعًا، ولا يثبت المرفوع؛ فهو وهم من بعض الرواة، كما بينه الدارقطني في العلل (٢٩٩٠).

خلاق خرجه حرب. وخرجه حميد بن زنجويه من رواية طاوس، عن ابن عباس. وهذا محمول على علم التأثير لا علم التسيير فإن علم التأثير باطل محرم وفيه ورد الحديث المرفوع: «ومن اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر». خرجه أبو داود من حديث ابن عباس مرفوعاً، وخرج أيضاً من حديث قبيصة مرفوعاً: «العيافة والطيرة والطرق من الجبت»^(١). والعيافة زجر الطير: والطرق الخط في الأرض.

فعلم تأثير النجوم باطل محرم. والعمل بمقتضاه كالتقرب إلى النجوم، وتقريب القرابين لها كفر.

وأما علم التسيير فإذا تعلم منه ما يحتاج إليه للاهتداء ومعرفة القبلة والطرق كان جائزاً عند الجمهور، وما زاد عليه؛ فلا حاجة إليه، وهو يشغل عما هو أهم منه، وربما أدى التدقيق فيه إلى إساءة الظن بمحارب المسلمين في أمصارهم كما وقع ذلك كثيراً من أهل هذا العلم قديماً وحديثاً، وذلك يفضي إلى اعتقاد خطأ الصحابة والتابعين في صلاتهم في كثير من الأمصار وهو باطل.

وقد أنكر الإمام أحمد الاستدلال بالجدي، وقال: إنما ورد ما بين المشرق والمغرب قبله. يعني لم يرد اعتبار الجدي، ونحوه من النجوم.

وقد أنكر ابن مسعود على كعب قوله: أن الفلك تدور، وأنكر ذلك مالك وغيره، وأنكر الإمام أحمد على المنجمين قولهم: إن الزوال يختلف في البلدان. وقد يكون إنكارهم أو إنكار بعضهم لذلك؛ لأن الرسل لم تتكلم في هذا وإن كان أهله يقطعون به وإن كان الاشتغال به ربما أدى إلى فساد عريض.

وقد اعترض بعض من كان يعرف هذا على حديث النزول ثلث الليل الآخر

(١) ضعيف. أخرجه أحمد (٦٠/٥) (٤٧٧/٣)، وأبو داود (٣٩٠٧)، والنسائي في «الكبرى» (١١١٠٨)، وابن حبان (٦١٣١)، والطبراني (٩٤١-٩٤٥)، وفي إسناده: حيان بن العلاء، وهو مجهول.

وقال: ثلث الليل يختلف باختلاف البلدان فلا يمكن أن يكون النزول في وقت معين. ومعلوم بالضرورة من دين الإسلام قبح هذا الاعتراض. وأن الرسول ﷺ أو خلفاءه الراشدين لو سمعوا من يعترض به لما ناظروه، بل بادروا إلى عقوبته وإلحاقه بزمرة المخالفين المنافقين المكذبين. انتهى.

قلت: وقد نص قتادة على العلم الجائر من علم النجوم، وأشار إلى المحرم؛ فقال رحمه الله: خَلَقَ اللَّهُ هَذِهِ النُّجُومَ لثَلَاثٍ: زِينَةً لِّلسَّمَاءِ، وَرُجُومًا لِّلشَّيَاطِينِ، وَعَلَامَاتٍ يُهْتَدَى بِهَا، فَمَنْ تَأَوَّلَ فِيهَا غَيْرَ ذَلِكَ أَخْطَأَ، وَأَضَاعَ نَصِيئَهُ، وَتَكَلَّفَ مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ.

قال الشيخ سليمان بن عبد الله **رحمته الله** في **"التيسير"** (باب ٢٨):

هذا الأثر علَّقه البخاري في **"صحيحه"**، وأخرجه عبد الرزاق، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وأبو الشيخ ^(١).

وأخرجه الخطيب في كتاب **"النجوم"** عن قتادة، ولفظه قال: إنما جعل الله هذه النجوم لثلاث خصال: جعلها زينة للسماء، وجعلها يُهْتَدَى بها، وجعلها رجوماً للشياطين، فمن تعاطى فيها غير ذلك؛ فقد قال برأيه، وأخطأ حظه، وأضاع نصيبه، وتكلف ما لا علم له به، وإنَّ ناسًا جهَلَة بأمر الله قد أحدثوا في هذه النجوم كهانة: (من أعرس بنجم كذا وكذا؛ كان كذا وكذا)، و(من سافر بنجم كذا وكذا؛ كان كذا وكذا)، ولعمري، ما من نجم إلا يولد به الأحمر والأسود، والطويل والقصير، والحسن والذَّميم، وما علم هذه النجوم، وهذا الدابة، وهذا الطائر بشيء من هذا الغيب، ولو أن أحدًا علم الغيب؛ لعلمه آدم الذي خلقه الله بيده، وأسجد له ملائكته، وعلمه أسماء كل شيء. انتهى ^(٢).

(١) علَّقه البخاري في **"صحيحه"** في [كتاب بدء الخلق / الباب رقم (٣)]، ووصله عبد بن حميد في **"تفسيره"** كما في **"التعليق"** (٣/ ٤٨٩): ثنا يونس، ثنا شيبان، عن قتادة به، وهذا إسناد صحيح.

وأخرجه ابن جرير في تفسير سورة الملك [آية: ٥]، وأبو الشيخ في **"العظمة"** (٧٠٢)، من طريق: سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به. وأخرجه أيضًا عبد الرزاق، وابن المنذر كما في **"الدر المنثور"** [آية: ٩٧] من سورة الأنعام.

(٢) أخرجه الخطيب في كتابه **"القول في النجوم"** كما في **"الدر المنثور"** [آية: ٩٧] من سورة الأنعام، وهو عند ابن أبي حاتم في **"تفسيره"** (٩/ ٢٩١٣): حدثنا أبي، ثنا هشام بن خالد، ثنا شعيب بن

قلت: والأثر الوارد عن ابن عباس رضي الله عنه في تحريم النظر في النجوم أخرجه عبدالرزاق (٢٦/١١)، وابن أبي شيبة (٤١٤/٨)، والبيهقي (١٣٩/٨) من طريق: عبدالله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وإسناده صحيح.

وحروف أبي جاد هي: [أبجد، هوز، حطي، كلمن، سغفص، قرشت، ثخذ، ضطغ]. فالمنجمون يستخدمونها، فيرقمونها مع علم النجوم، فيستخدمونها في معرفة الغيبات، وهذا كفر بالله، ويستخدمها الشعراء في ذكر بعض التواريخ، كأن يؤرخ به تاريخ انتهاء كتابة قصيدته، أو تاريخ بناء مسجد، أو بيت، أو نحو ذلك، ومنها قول العمريطي في آخر نظم الورقات:

وتم نظم هذه المقدمة أبياتها في العِدِّ (درمحكمة)
في عام (طا) ثم (ظا) ثم (فا) ثاني ربيع شهر وضع المصطفى

وقال الإمام العثيمين رحمته الله: قال شيخنا عبدالرحمن بن سعدي رحمته الله في تاريخ بناء المسجد الجامع القديم:

جُدُّ بِالرَّضَى وَأَعْطِ الْمُنَى مَنْ سَاعَدُوا فِي ذَا الْبِنَا
تَارِيخُهُ حِينَ انْتَهَى قَوْلِ الْمُنِيبِ (اغفر لنا)
وَالشَّهْرُ فِي (شَوَالٍ) يَا رَبِّ تَقَبَّلْ سَعِينَا

وطريقة الترقيم أنهم يرقمون الحروف الأبجدية المتقدمة على الترتيب من (١) إلى (١٠)، فيكون العاشر حرف الياء، ثم بعد الياء يستخدمون عقود الأعداد على الترتيب إلى (١٠٠)، فيكون حرف القاف رقمه (١٠٠)، ثم يستخدمون عقود المئات إلى (١٠٠٠)؛ فيكون آخرها هو حرف الغين رقمه (١٠٠٠)، فلو عددنا قول العمريطي (طا، ثم ظا، ثم فا) وجدناها في عام (٩٨٩هـ)، ولو عددنا قول السعدي (اغفر لنا) لوجدناها (١٣٦٢هـ)، وانظر **”القول المفيد“** (٢/٢٤).

﴿١٤﴾ وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحُدَيْبِيَّةِ فِي إِثْرِ السَّمَاءِ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟». قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «قَالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ. فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا. فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١).

﴿١٥﴾ وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَتَرَكُونَهُنَّ: الْفَخْرُ فِي الْأَحْسَابِ، وَالطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ، وَالِاسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ وَالنِّيَاحَةُ». وَقَالَ: «النَّيَّحَةُ إِذَا لَمْ تَبْ قَبْلَ مَوْتِهَا تُقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ قَطْرَانٍ، وَدِرْعٌ مِنْ جَرَبٍ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ^(٢).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

١ معنى الاستسقاء بالأنواء وسبب تسميتها: أنواء.

قال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام رحمته الله في «غريب الحديث»: سمعت عدة من أهل العلم، يقولون: أما الطعن في الأنساب والنياحة فمعروفان، وأما الأنواء فإنها ثمانية وعشرون نجما معروفة المطالع في أزمدة السنة كلها في الصيف والشتاء والربيع والخريف يسقط منها في كل ثلاث عشرة ليلة نجم في المغرب مع طلوع الفجر، ويطلع آخر يقابله في المشرق من ساعته، وكلاهما معلوم مسمى وانقضاء هذه الثمانية وعشرين كلها مع انقضاء السنة، ثم يرجع الأمر إلى النجم الأول مع استئناف السنة المقبلة؛ فكانت العرب في الجاهلية إذا سقط منها نجم وطلع آخر قالوا: لا بد من أن يكون عند ذلك مطر ورياح فينسبون كل

(١) أخرجه البخاري برقم (٨٤٦)، ومسلم برقم (٧١).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٩٣٤).

غيث يكون عند ذلك إلى ذلك النجم الذي يسقط حينئذ فيقولون: مُطَرْنَا بنوء الثريا والدبران والسَّمَاءِ، وما كان من هذه النجوم فعلى هذا؛ فهذه هي الأنواء واحدها نوء .

وإنما سمي نوءًا لأنه إذا سقط الساقط منها بالمغرب؛ ناء الطالع بالمشرق للطلوع فهو ينوء نوءًا وذلك النهوض هو النوء فسمي النجم به، وكذلك كل ناهض بثقل وإبطاء فإنه ينوء عند نهوضه. اهـ

﴿ ٢ ﴾ مسألة: حكم الاستسقاء بالأنواء.

قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن **رحمته الله** في **”فتح المجيد“** (باب/ ٢٩):
فإذا قال قائلهم: مُطَرْنَا بنجم كذا، أو بنوء كذا؛ فلا يخلو: إما أن يعتقد أن له تأثيرًا في نزول المطر؛ فهذا شركٌ وكفرٌ، وهو الذي يعتقده أهل الجاهلية، كاعتقادهم أن دعاء الميت والغائب يجلب لهم نفعًا، أو يدفع عنهم ضرًا، أو أنه يشفع لهم بدعائهم إياه، فهذا هو الشرك الذي بعث الله رسوله **ﷺ** بالنهاي عنه، وقتال من فعله، كما قال تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾ [الأنفال: ٣٩]، والفتنة الشرك، وإما أن يقول: مُطَرْنَا بنوء كذا - مثلاً - لكن مع اعتقاده أن المؤثر هو الله وحده، لكنه أجرى العادة بوجود المطر عند سقوط ذلك النجم، والصحيح: أنه يحرم نسبة ذلك إلى النجم، ولو على طريق المجاز، فقد صرَّح ابن مفلح في **”الفروع“** بأنه يحرم قول (مطرنا بنوء كذا)^(١).
وجزم في **”الإنصاف“** بتحريمه، ولم يذكر خلافاً^(٢)، وذلك أن القائل لذلك نسب ما هو من فعل الله تعالى الذي لا يقدر عليه غيره إلى خلق مسخر لا ينفع ولا يضر، ولا قدرة له على شيء؛ فيكون ذلك شركًا أصغر، والله أعلم. اهـ

(١) انظر: **”الفروع“** لابن مفلح (٢/ ١٦٣).

(٢) انظر: **”الإنصاف“** (٢/ ٤٣٤)، وقول الشارح: (ولم يذكر خلافاً)، أي: في مذهب الحنابلة، والواقع أنه قد وجد خلافٌ، وقد عزا ابنُ رجب القول بالتحريم إلى أكثر الحنابلة، قال: والنصوص تدل عليه. قال: وقال =

وقال أيضًا: قوله: «مؤمن بي وكافر».

إذا اعتقد أن للنوء تأثيرًا في إنزال المطر فهذا كفر؛ لأنه شرك في الربوبية، والمشرك كافر، وإن لم يعتقد ذلك فهو من الشرك الأصغر؛ لأنه نسب نعمة الله إلى غيره؛ ولأن الله لم يجعل النوء سببًا لإنزال المطر فيه، وإنما هو فضل من الله ورحمته يحبسه إذا شاء وينزله إذا شاء.

ودل هذا الحديث على أنه لا يجوز لأحد أن يضيف أفعال الله إلى غيره، ولو على سبيل المجاز، وأيضًا الباء تحتمل معانٍ^(١)، وكلها لا تصدق بهذا اللفظ، فليست للسببية، ولا للاستعانة؛ لما عرفت من أن هذا باطل، ولا تصدق أيضًا على أنها للمصاحبة؛ لأن المطر قد يجيء في هذا الوقت وقد لا يجيء فيه، وإنما يجيء المطر في الوقت الذي أراد الله مجيئه فيه برحمته، وحكمته، وفضله، فكل معنى تُحمل عليه الباء في هذا اللفظ المنهي عنه فاسد، فيظهر على هذا تحريم هذه اللفظة مطلقًا؛ لفساد المعنى، وقد تقدم القطع بتحريمه في كلام صاحب «الفرع» و«الإنصاف».

= طائفة: هو مكروه. وهو قول الشافعي وأصحابه، وبعض أصحابنا. انتهى من «الفتح» لابن رجب (١٠٣٨).

(١) ذكر الشارح أنها للسببية، والاستعانة، والمصاحبة، وهناك معنى آخر للباء، وهو الظرفية «مطرنا بنوء كذا»، أي: في نوء كذا، وعند حلول النوء الفلاني، والباء إذا كانت للظرفية فهي بمعنى (في). وهذا اللفظ إن كان لا يعتقد فيه أن النوء سببٌ، ولا مؤثر؛ فهو جائز، والأفضل تركه حتى لا يفهم منه غير ذلك؛ لاسيما إذا كان بالباء، وأما بغير الباء كالفاء فالأمر فيها أهون؛ لأن الباء الاشتباه فيها كبير؛ لأن أكثر استعمال الباء للسببية، والاستعانة، واستعمالها للظرفية قليل، وهذا نبه عليه الإمام العثيمين رحمه الله في «القول المفيد» (١٥٧/٢)، وقد أجاز بعض الحنابلة أن يقال: (مطرنا في نوء كذا، وكذا) مريدًا الظرفية كما في «الإنصاف» (٤٣٤/٢)، و«الفتح» لابن رجب (١٠٣٨)، وكره بعضهم ذلك إلا أن يقيده برحمة الله عز وجل. والأول أظهر - والله أعلم - وهو اختيار العلامة العثيمين رحمه الله.

﴿١٦﴾ عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ، أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يُعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ» متفق عليه^(١).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديثين

١) مسألة : محبة الله على درجتين.

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله في "فتح الباري" (١٦):

إحداهما: فرض، وهي المحبة المقتضية لفعل أوامره الواجبة والانتهاء عن زواجره المحرمة والصبر على مقدوراته المؤلمة، فهذا القدر لا بد منه في محبة الله، ومن لم تكن محبته على هذا الوجه؛ فهو كاذب في دعوى محبة الله، كما قال بعض العارفين: من ادعى محبة الله، ولم يحفظ حدوده فهو كاذب، فمن وقع في ارتكاب شيء من المحرمات، أو أخل بشيء من فعل الواجبات؛ فلتقصره في محبة الله حيث قدم محبة نفسه وهواه على محبة الله، فإن محبة الله لو كملت؛ لمنعت من الوقوع فيما يكرهه.

وإنما يحصل الوقوع فيما يكرهه لنقص محبته الواجبة في القلوب وتقديم هوى النفس على محبته، وبذلك ينقص الإيمان كما قال ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» الحديث.

والدرجة الثانية من المحبة - وهي فضل مستحب -: أن ترتقي المحبة من ذلك إلى التقرب بنوافل الطاعات والانكفاف عن دقائق الشبهات والمكروهات، والرضى بالأقضية المؤلمات، كما قال عامر بن عبد قيس: أحببت الله حباً هون علي كل مصيبة ورضاني بكل بلية، فما أبالي مع حبي إياه على ما أصبحت، ولا على ما أمسيت.

(١) أخرجه البخاري (١٦)، ومسلم (٤٣).

وقال عمر بن عبد العزيز: أصبحت ومالي سرور إلا في مواقع القضاء والقدر، ولما مات ولده الصالح، قال: إن الله أحب قبضه، وأعوذ بالله أن تكون لي محبة تخالف محبة الله. وقال بعض التابعين في مرضه: أحبه إلي أحبه إليه اهـ.

٢ مسألة: بيان عظم مرتبة المحبة :

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في "مدارج السالكين" (٣/٨):

وَمِنْ مَنَازِلِ "إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ" ﴿الْفَاتِحَةُ: ٥﴾ "مَنْزِلَةُ الْمَحَبَّةِ وَهِيَ الْمَنْزِلَةُ الَّتِي فِيهَا تَنَافَسَ الْمُتَنَافِسُونَ. وَإِلَيْهَا شَخَّصَ الْعَامِلُونَ. وَإِلَى عِلْمِهَا شَمَّرَ السَّابِقُونَ. وَعَلَيْهَا تَفَانَى الْمُحِبُّونَ. وَبِرُوحِ نَسِيمِهَا تَرَوَّحَ الْعَابِدُونَ. فَهِيَ قُوَّةُ الْقُلُوبِ، وَغِذَاءُ الْأَرْوَاحِ، وَقُرَّةُ الْعُيُونِ. وَهِيَ الْحَيَاةُ الَّتِي مَنْ حُرِمَهَا فَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْأَمْوَاتِ. وَالتُّورُ الَّذِي مَنْ فَقَدَهُ فَهُوَ فِي بَحَارِ الظُّلُمَاتِ. وَالشِّفَاءُ الَّذِي مَنْ عَدِمَهُ خَلَّتْ بِقَلْبِهِ جَمِيعُ الْأَسْقَامِ. وَاللَّذَّةُ الَّتِي مَنْ لَمْ يَظْفَرْ بِهَا فَعَيْشُهُ كُلُّهُ هُمُومٌ وَالْآلَامُ. وَهِيَ رُوحُ الْإِيمَانِ وَالْأَعْمَالِ، وَالْمَقَامَاتِ وَالْأَحْوَالِ الَّتِي مَتَى خَلَّتْ مِنْهَا فَهِيَ كَالْجَسَدِ الَّذِي لَا رُوحَ فِيهِ. تَحْمِلُ أَثْقَالَ السَّائِرِينَ إِلَى بِلَادٍ لَمْ يَكُونُوا إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ بِالْغِيهَا. وَتُوصِلُهُمْ إِلَى مَنَازِلٍ لَمْ يَكُونُوا بِدُونِهَا أَبَدًا وَاصِلِيهَا. وَتُبَوِّوهُمْ مِنْ مَقَاعِدِ الصَّدَقِ مَقَامَاتٍ لَمْ يَكُونُوا لَوْلَاهَا دَاخِلِيهَا. وَهِيَ مَطَايَا الْقَوْمِ الَّتِي مَسَرَاهُمْ عَلَى ظُهُورِهَا دَائِمًا إِلَى الْحَبِيبِ. وَطَرِيقُهُمُ الْأَقْوَمُ الَّذِي يُبَلِّغُهُمْ إِلَى مَنَازِلِهِمُ الْأُولَى مِنْ قَرِيبٍ.

تَاللَّهِ لَقَدْ ذَهَبَ أَهْلُهَا بِشَرَفِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. إِذْ لَهُمْ مِنْ مَعِيَّةِ مَحْبُوبِهِمْ أَوْفَرُ نَصِيبٍ. وَقَدْ قَضَى اللَّهُ - يَوْمَ قَدَرٍ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ بِمَشِيَّتِهِ وَحِكْمَتِهِ الْبَالِغَةِ -: أَنَّ الْمَرْءَ مَعَ مَنْ أَحَبَّ. فَيَا لَهَا مِنْ نِعْمَةٍ عَلَى الْمُحِبِّينَ سَابِغَةٍ.

تَاللَّهِ لَقَدْ سَبَقَ الْقَوْمُ السَّعَاءَ، وَهُمْ عَلَى ظُهُورِ الْفُرَشِ نَائِمُونَ. وَقَدْ تَقَدَّمُوا الرِّكْبَ بِمَرَا حِلٍّ، وَهُمْ فِي سَيْرِهِمْ وَاقِفُونَ.

مِنْ لِي بِمِثْلِ سَيْرِكَ الْمُدَلِّلِ تَمْشِي رُويْدًا وَتَجِي فِي الْأَوَّلِ

أَجَابُوا مُنَادِيَ الشُّوقِ إِذْ نَادَى بِهِمْ: حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ. وَبَذَلُوا أَنْفُسَهُمْ فِي طَلَبِ الْوُصُولِ إِلَى مَحْبُوبِهِمْ، وَكَانَ بَذْلُهُمْ بِالرِّضَا وَالسَّمَاحِ، وَوَاصِلُوا إِلَيْهِ الْمَسِيرِ بِالْإِذْلَاجِ وَالْغُدُوِّ وَالرَّوَاحِ. تَالَلَّهِ لَقَدْ حَمِدُوا عِنْدَ الْوُصُولِ سُرَاهُمْ. وَشَكَرُوا مَوْلَاهُمْ عَلَى مَا أَعْطَاهُمْ. وَإِنَّمَا يَحْمَدُ الْقَوْمَ السَّرَى عِنْدَ الصَّبَاحِ.

قال **ﷺ**: لَمَّا كَثُرَ الْمُدْعُونَ لِلْمَحَبَّةِ طَوَّلُوا بِإِقَامَةِ الْبَيْتَةِ عَلَى صِحَّةِ الدَّعْوَى. فَلَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى الْخَلِيُّ حُرْقَةَ الشَّجِي. فَتَنَوَّعَ الْمُدْعُونَ فِي الشُّهُودِ. فَقِيلَ: لَا تُقْبَلْ هَذِهِ الدَّعْوَى إِلَّا بِبَيْتَةٍ ❖ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ❖ [آل عمران: ٣١].

فَتَأَخَّرَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ. وَتَبَتِ أَتْبَاعُ الْحَبِيبِ فِي أَفْعَالِهِ وَأَقْوَالِهِ وَأَخْلَاقِهِ. فَطَوَّلُوا بَعْدَ آلَةِ الْبَيْتَةِ بِتَرْكِه ❖ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ❖ [المائدة: ٥٤]. فَتَأَخَّرَ أَكْثَرُ الْمُحِبِّينَ وَقَامَ الْمُجَاهِدُونَ، فَقِيلَ لَهُمْ: إِنَّ أَنْفُسَ الْمُحِبِّينَ وَأَمْوَالَهُمْ لَيْسَتْ لَهُمْ. فَهَلُّمُوا إِلَى بَيْعَةٍ ❖ ❖ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ ❖ [التوبة: ١١١].

فَلَمَّا عَرَفُوا عَظَمَةَ الْمُشْتَرِي، وَفَضْلَ الثَّمَنِ، وَجَلَالَةَ مَنْ جَرَى عَلَى يَدَيْهِ عَقْدُ التَّبَايُعِ: عَرَفُوا قَدْرَ السَّلْعَةِ، وَأَنَّ لَهَا شَأْنًا. فَرَأَوْا مِنْ أَعْظَمِ الْغَنِّ أَنْ يَبِيعُوهَا لِغَيْرِهِ بِثَمَنِ بَخْسٍ. فَعَقَدُوا مَعَهُ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ بِالْتَّرَاضِي، مِنْ غَيْرِ ثُبُوتِ خِيَارٍ. وَقَالُوا: وَاللَّهِ لَا نَقِيلُكَ وَلَا نَسْتَقِيلُكَ.

فَلَمَّا تَمَّ الْعَقْدُ وَسَلَّمُوا الْمَبِيعَ، قِيلَ لَهُمْ: مُذْ صَارَتْ أَنْفُسُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ لَنَا رَدَدْنَاهَا عَلَيْكُمْ أَوْفَرَ مَا كَانَتْ، وَأَضْعَفَهَا مَعًا ❖ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ❖ [آل فَرَحِينَ: ١٦٩] ❖ [آل فَرَحِينَ: ١٦٩] ❖ فَرَحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ❖ [آل فَرَحِينَ: ١٦٩]

إِذَا غُرِسَتْ شَجَرَةُ الْمَحَبَّةِ فِي الْقَلْبِ، وَسُقِيَتْ بِمَاءِ الْإِخْلَاصِ، وَمُتَابَعَةِ الْحَبِيبِ، أَثْمَرَتْ أَنْوَاعَ الثَّمَارِ، وَآتَتْ أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا، أَصْلَهَا ثَابِتٌ فِي قَرَارِ الْقَلْبِ. وَفَرَعُهَا مُتَّصِلٌ بِسَدْرَةِ الْمُتَنَهَى.

لَا يَزَالُ سَعْيُ الْمُحِبِّ صَاعِدًا إِلَى حَبِيبِهِ لَا يَحْجُبُهُ دُونُهُ شَيْءٌ ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

﴿٣﴾ مسألة: كيف يتسبب الإنسان إلى جلب محبة الله له؟

قال الإمام ابن القيم **رحمته** في "مدارج السالكين" (٣/ ١٨):

فِي الْأَسْبَابِ الْجَالِبَةِ لِلْمَحَبَّةِ، وَالْمُوجِبَةِ لَهَا وَهِيَ عَشْرَةٌ:

أَحَدُهَا: قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ بِالتَّدَبُّرِ وَالتَّفَهُمِ لِمَعَانِيهِ وَمَا أُرِيدَ بِهِ، كَتَدَبُّرِ الْكِتَابِ الَّذِي يَحْفَظُهُ الْعَبْدُ وَيُشْرَحُهُ. لِيَتَفَهُمَ مُرَادَ صَاحِبِهِ مِنْهُ.

الثَّانِي: التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ بِالنَّوَافِلِ بَعْدَ الْفَرَائِضِ. فَإِنَّهَا تُوصِّلُهُ إِلَى دَرَجَةِ الْمَحْبُوبَةِ بَعْدَ الْمَحَبَّةِ.

الثَّلَاثُ: دَوَامُ ذِكْرِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ: بِاللِّسَانِ وَالْقَلْبِ، وَالْعَمَلِ وَالْحَالِ. فَنَصِيبُهُ مِنَ الْمَحَبَّةِ عَلَى قَدَرِ نَصِيبِهِ مِنْ هَذَا الذِّكْرِ.

الرَّابِعُ: إِثَارُ مَحَابِّهِ عَلَى مَحَابِّكَ عِنْدَ غَلَبَاتِ الْهَوَى، وَالتَّسَنُّمُ إِلَى مَحَابِّهِ، وَإِنْ صَعِبَ الْمُرْتَقَى.

الخَامِسُ: مُطَالَعَةُ الْقَلْبِ لِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَمُشَاهَدَتُهَا وَمَعْرِفَتُهَا. وَتَقَلُّبُهُ فِي رِيَاضِ هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ وَمَبَادِيهَا. فَمَنْ عَرَفَ اللَّهَ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ: أَحَبَّهُ لَا مَحَالَةَ. وَلِهَذَا كَانَتِ الْمُعْطَلَةُ وَالْفِرْعَوْنِيَّةُ وَالْجَهْمِيَّةُ قُطَاعَ الطَّرِيقِ عَلَى الْقُلُوبِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْوُصُولِ إِلَى الْمَحْبُوبِ.

السَّادِسُ: مُشَاهَدَةُ بَرِّهِ وَإِحْسَانِهِ وَآلَائِهِ، وَنِعَمِهِ الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ. فَإِنَّهَا دَاعِيَةٌ إِلَى مَحَبَّتِهِ.

السَّابِعُ: وَهُوَ مَنْ أَعْجَبَهَا، انْكَسَارُ الْقَلْبِ بِكُلِّيَّتِهِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى. وَلَيْسَ فِي التَّعْبِيرِ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى غَيْرُ الْأَسْمَاءِ وَالْعِبَارَاتِ.

الثَّامِنُ: الْخُلُوعُ بِهِ وَقْتُ النُّزُولِ الْإِلَهِيِّ، لِمُنَاجَاتِهِ وَتِلَاوَةِ كَلَامِهِ، وَالْوُقُوفُ بِالْقَلْبِ وَالتَّأَدُّبُ بِأَدَبِ الْعُبُودِيَّةِ بَيْنَ يَدَيْهِ. ثُمَّ خُتِمَ ذَلِكَ بِالِاسْتِغْفَارِ وَالتَّوْبَةِ.

التَّاسِعُ: مُجَالَسَةُ الْمُحِبِّينَ الصَّادِقِينَ، وَالتَّقَاطُطُ أَطْيَابِ ثَمَرَاتِ كَلَامِهِمْ كَمَا يَنْتَقِي أَطْيَابَ الثَّمَرِ. وَلَا تَتَكَلَّمُ إِلَّا إِذَا تَرَجَّحَتْ مَصْلَحَةُ الْكَلَامِ، وَعَلِمْتَ أَنَّ فِيهِ مَزِيدًا لِحَالِكَ، وَمَنْفَعَةً لْغَيْرِكَ.

الْعَاشِرُ: مُبَاعَدَةُ كُلِّ سَبَبٍ يَحُولُ بَيْنَ الْقَلْبِ وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. فَمِنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ الْعَشْرَةِ: وَصَلَ الْمُحِبُّونَ إِلَى مَنَازِلِ الْمَحَبَّةِ. وَدَخَلُوا عَلَى الْحَبِيبِ. وَمَلَكَ ذَلِكَ كُلَّهُ أَمْرَانِ: اسْتِعْدَادُ الرُّوحِ لِهَذَا الشَّأْنِ، وَانْفِتَاحُ عَيْنِ الْبَصِيرَةِ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ. اهـ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «مجموع الفتاوى» (١٠ / ٨٥):

وَأَصْلُ الْمَحَبَّةِ هُوَ مَعْرِفَةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَلَهَا أَصْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ مَحَبَّةُ الْعَامَّةِ؛ لِأَجْلِ إِحْسَانِهِ إِلَى عِبَادِهِ وَهَذِهِ الْمَحَبَّةُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ لَا يُنْكَرُهَا أَحَدٌ؛ فَإِنَّ الْقُلُوبَ مَجْبُولَةٌ عَلَى حُبِّ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهَا وَبُغْضِ مَنْ أَسَاءَ إِلَيْهَا، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ هُوَ الْمُنْعِمُ الْمُحْسِنُ إِلَى عَبْدِهِ بِالْحَقِيقَةِ؛ فَإِنَّهُ الْمُتَفَضِّلُ بِجَمِيعِ النِّعَمِ وَإِنْ جَرَتْ بِوَاسِطَةٍ؛ إِذْ هُوَ مُيسِّرُ الْوَسَائِطِ، وَمُسَبِّبُ الْأَسْبَابِ وَلَكِنَّ هَذِهِ الْمَحَبَّةَ فِي الْحَقِيقَةِ إِذَا لَمْ تَجْذِبِ الْقَلْبَ إِلَى مَحَبَّةِ اللَّهِ نَفْسِهِ؛ فَمَا أَحَبَّ الْعَبْدُ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَّا نَفْسَهُ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ أَحَبَّ شَيْئًا لِأَجْلِ إِحْسَانِهِ إِلَيْهِ فَمَا أَحَبَّ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَّا نَفْسَهُ. وَهَذَا لَيْسَ بِمَذْمُومٍ بَلْ مَحْمُودٌ.

وَهَذِهِ الْمَحَبَّةُ هِيَ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ ﷺ: «أَحِبُّوا اللَّهَ لِمَا يَغْذُوكُمْ بِهِ مِنْ نِعَمِهِ

وَأَحِبُّونِي لِحُبِّ اللَّهِ وَأَحِبُّوا أَهْلِي بِحُبِّي^(١) وَالْمُقْتَصِرُ عَلَى هَذِهِ الْمَحَبَّةِ هُوَ لَمْ يَعْرِفْ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ مَا يَسْتَوْجِبُ أَنَّهُ يُحِبُّهُ إِلَّا إِحْسَانُهُ إِلَيْهِ، وَهَذَا كَمَا قَالُوا: إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ عَلَى نَوْعَيْنِ: "حَمْدٌ هُوَ شُكْرٌ. وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى نِعْمَتِهِ. وَحَمْدٌ هُوَ مَدْحٌ وَثَنَاءٌ عَلَيْهِ وَمَحَبَّةٌ لَهُ، وَهُوَ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ لِنَفْسِهِ سُبْحَانَهُ؛ فَكَذَلِكَ الْحُبُّ فَإِنَّ:

الأصل الثاني: فِيهِ هُوَ مَحَبَّتُهُ لِمَا هُوَ لَهُ أَهْلٌ، وَهَذَا حُبٌّ مَنْ عَرَفَ مِنَ اللَّهِ مَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُحَبَّ لِأَجْلِهِ، وَمَا مِنْ وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي يَعْرِفُ اللَّهُ بِهَا مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ أَسْمَاؤُهُ وَصِفَاتُهُ إِلَّا وَهُوَ يَسْتَحِقُّ الْمَحَبَّةَ الْكَامِلَةَ مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ حَتَّى جَمِيعُ مَفْعُولَاتِهِ إِذْ كُلُّ نِعْمَةٍ مِنْهُ فَضْلٌ وَكُلُّ نِقْمَةٍ مِنْهُ عَذْلٌ، وَلِهَذَا اسْتَحَقَّ أَنْ يَكُونَ مَحْمُودًا عَلَى كُلِّ حَالٍ وَيَسْتَحِقُّ أَنْ يُحْمَدَ عَلَى السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ، وَهَذَا أَعْلَى وَأَكْمَلُ وَهَذَا حُبُّ الْخَاصَّةِ. اهـ

وقال الحافظ ابن رجب **رحمته الله** في **"فتح الباري"** (١٦):

ومحبة الله تنشأ تارة من معرفته، وكمال معرفته: تحصل من معرفة أسمائه وصفاته وأفعاله الباهرة والتفكير في مصنوعاته وما فيها من الإتيان والحكم والعجائب، فإن ذلك كله يدل على كماله وقدرته وحكمته وعلمه ورحمته.

وتارة ينشأ من مطالعة النعم، وفي حديث ابن عباس المرفوع: «أحبوا الله لما يغدوكم من نعمه وأحبوني لحب الله»^(٢). خرجه الترمذي في بعض نسخ كتابه.

وقال بعض السلف: من عرف الله أحبه، ومن أحبه أطاعه فإن المحبة تقتضي الطاعة كما قال بعض العارفين: الموافقة في جميع الأحوال، ثم أنشد:

ولو قلت لي مت مت سمعا وطاعة
وقلت لداعي الموت أهلا ومرحبا. اهـ

(١) ضعيف: أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد فضائل الصحابة (١٩٥٢)، والترمذي (٣٧٨٩)، وغيرهما من حديث ابن عباس **رحمته الله**، وفي إسناده عبد الله بن سليمان النوفلي، وهو مجهول.
(٢) ضعيف: تقدم تخريجه قريباً.

مسألة: محبة النبي ﷺ على درجتين:

وقال الحافظ ابن رجب **رحمته الله** في **"فتح الباري"** (١٦):

ومحبة الرسول على درجتين - أيضا:

إحداهما: فرض، وهي ما اقتضى طاعته في امتثال ما أمر به من الواجبات والانتها عما نهى عنه من المحرمات والرضى بذلك، وأن لا يجد في نفسه حرجا مما جاء به ويسلم له تسليما، وأن لا يتلقى الهدى من غير مشكاته ولا يطلب شيئا من الخير إلا مما جاء به.

الدرجة الثانية: فضل مندوب إليه، وهي: ما ارتقى بعد ذلك إلى اتباع سنته وآدابه وأخلاقه والاقتراء به في هديه وسمته وحسن معاشرته لأهله وإخوانه وفي التخلق بأخلاقه الظاهرة في الزهد في الدنيا والرغبة في الآخرة وفي جوده وإيثاره وصفحه وحلمه واحتماله وتواضعه، وفي أخلاقه الباطنة من كمال خشيته لله ومحبه له وشوقه إلى لقائه ورضاه بقضائه وتعلق قلبه به دائما وصدق الالتجاء إليه والتوكل والاعتماد عليه، وقطع تعلق القلب بالأسباب كلها ودوام لهج القلب واللسان بذكره والأنس به والتنعم بالخلوة بمناجاته ودعائه وتلاوة كتابه بالتدبر والتفكير.

٤) كيف يصير العبد محبا لرسول الله ﷺ؟

وقال الحافظ ابن رجب **رحمته الله** في **"فتح الباري"** (١٦):

وأما محبة الرسول: فتنشأ عن معرفته، ومعرفة كماله وأوصافه، وعظم ما جاء به، وينشأ ذلك في معرفة مرسله وعظمته - كما سبق -، فإن محبة الله لا تتم إلا بطاعته، ولا سبيل إلى طاعته إلا بمتابعة رسوله، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

مسألة: بيان حقيقة المحبة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (١٠/١٩٢):
فَحَقِيقَةُ الْمَحَبَّةِ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِمُؤَالَاةِ الْمَحْبُوبِ، وَهُوَ مُوَافَقَتُهُ فِي حُبِّ مَا يُحِبُّ
وَبُغْضِ مَا يُبْغِضُ، وَاللَّهُ يُحِبُّ الْإِيمَانَ وَالتَّقْوَى وَيُبْغِضُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ
وَالْعِصْيَانَ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحُبَّ يَحْرُكُ إِرَادَةَ الْقَلْبِ، فَكُلَّمَا قَوِيَتْ الْمَحَبَّةُ فِي الْقَلْبِ طَلَبَ
الْقَلْبُ فِعْلَ الْمَحْبُوبَاتِ، فَإِذَا كَانَتْ الْمَحَبَّةُ تَامَّةً اسْتَلْزَمَتْ إِرَادَةَ جَازِمَةٍ فِي حُصُولِ
الْمَحْبُوبَاتِ.

فَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ قَادِرًا عَلَيْهَا حَصَلَهَا، وَإِنْ كَانَ عَاجِزًا عَنْهَا فَفَعَلَ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ
ذَلِكَ كَانَ لَهُ كَأَجْرِ الْفَاعِلِ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ
مِثْلُ أُجُورِ مَنْ اتَّبَعَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْقِصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ
عَلَيْهِ مِنَ الْوِزْرِ مِثْلُ أُوزَارِ مَنْ اتَّبَعَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْقِصَ مِنْ أُوزَارِهِمْ شَيْئًا»^(١).

وَقَالَ: «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ لَرِجَالًا مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا وَلَا قَطَعْتُمْ وَاْدِيًا إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ.
قَالُوا: وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ. قَالَ: وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ حَبَسَهُمُ الْعُذْرُ»^(٢).

والجihad: هُوَ بَذْلُ الْوُسْعِ، وَهُوَ الْقُدْرَةُ فِي حُصُولِ مَحْبُوبِ الْحَقِّ، وَدَفْعُ مَا
يَكْرَهُهُ الْحَقُّ، فَإِذَا تَرَكَ الْعَبْدُ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنَ الْجِهَادِ كَانَ دَلِيلًا عَلَى ضَعْفِ مَحَبَّةِ
اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِي قَلْبِهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَحْبُوبَاتِ لَا تُنَالُ غَالِبًا؛ إِلَّا بِاحْتِمَالِ
الْمَكْرُوهَاتِ سَوَاءٌ كَانَتْ مَحَبَّةً صَالِحَةً أَوْ فَاسِدَةً؛ فَالْمُحِبُّونَ لِلْمَالِ وَالرَّائِسَةِ
وَالصُّوَرِ لَا يَنَالُونَ مَطَالِبَهُمْ إِلَّا بِضَرَرٍ يَلْحَقُهُمْ فِي الدُّنْيَا مَعَ مَا يُصِيبُهُمْ مِنَ الضَّرَرِ
فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَالْمُحِبُّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ إِذَا لَمْ يَحْتَمِلْ مَا يَرَى ذُو الرَّأْيِ مِنْ

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٣٩) عن أنس رضي الله عنه.

الْمُحِبِّينَ لِغَيْرِ اللَّهِ مِمَّا يَحْتَمِلُونَ فِي حُصُولِ مَحْبُوبِهِمْ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى ضَعْفِ مَحَبَّتِهِمْ لِلَّهِ إِذَا كَانَ مَا يَسْلُكُهُ أُولَئِكَ هُوَ الطَّرِيقُ الَّذِي يُشِيرُ بِهِ الْعَقْلُ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمُؤْمِنَ أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ. كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

ثم قال **والله**: وَإِذَا تَبَيَّنَ هَذَا. فَكُلَّمَا أَزْدَادَ الْقَلْبُ حُبًّا لِلَّهِ؛ أَزْدَادَ لَهُ عُبودِيَّةً، وَكُلَّمَا أَزْدَادَ لَهُ عُبودِيَّةً؛ أَزْدَادَ لَهُ حُبًّا وَحُرِّيَّةً عَمَّا سِوَاهُ.

وَالْقَلْبُ فَقِيرٌ بِالذَّاتِ إِلَى اللَّهِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

مِنْ جِهَةِ الْعِبَادَةِ وَهِيَ الْعِلَّةُ الْغَائِيَّةُ.

وَمِنْ جِهَةِ الْإِسْتِعَانَةِ وَالتَّوَكُّلِ وَهِيَ الْعِلَّةُ الْفَاعِلِيَّةُ فَالْقَلْبُ لَا يَصْلُحُ وَلَا يُفْلِحُ وَلَا يَلْتَذُّ وَلَا يُسَرُّ وَلَا يَطِيبُ وَلَا يَسْكُنُ وَلَا يَطْمَئِنُّ إِلَّا بِعِبَادَةِ رَبِّهِ وَحُبِّهِ وَالْإِنَابَةِ إِلَيْهِ. وَلَوْ حَصَلَ لَهُ كُلُّ مَا يَلْتَذُّ بِهِ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ لَمْ يَطْمَئِنَّ وَلَمْ يَسْكُنْ إِذْ فِيهِ فَقْرٌ ذَاتِيٌّ إِلَى رَبِّهِ وَمِنْ حَيْثُ هُوَ مَعْبُودُهُ وَمَحْبُوبُهُ وَمَطْلُوبُهُ وَبِذَلِكَ يَحْصُلُ لَهُ الْفَرَحُ وَالسُّرُورُ وَاللَّذَّةُ وَالنَّعْمَةُ وَالسُّكُونُ وَالطَّمَأْنِينَةُ.

وَهَذَا لَا يَحْصُلُ لَهُ إِلَّا بِإِعَانَةِ اللَّهِ لَهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى تَحْصِيلِ ذَلِكَ لَهُ إِلَّا اللَّهُ فَهُوَ دَائِمًا مُفْتَقِرٌ إِلَى حَقِيقَةِ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] فَإِنَّهُ لَوْ أُعِينَ عَلَى حُصُولِ مَا يُحِبُّهُ وَيَطْلُبُهُ وَيَسْتَهْيِيهِ وَيُرِيدُهُ وَلَمْ يَحْصُلْ لَهُ عِبَادَتُهُ لِلَّهِ بِحَيْثُ يَكُونُ هُوَ غَايَةَ مُرَادِهِ وَنَهَايَةَ مَقْصُودِهِ وَهُوَ الْمَحْبُوبُ لَهُ بِالْقَصْدِ الْأَوَّلِ وَكُلُّ مَا سِوَاهُ إِنَّمَا يُحِبُّهُ لِأَجْلِهِ لَا يُحِبُّ شَيْئًا لِذَاتِهِ إِلَّا اللَّهَ فَهَتَّى لَمْ يَحْصُلْ لَهُ هَذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ حَقَّقَ حَقِيقَةَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَلَا حَقَّقَ التَّوْحِيدَ وَالْعُبودِيَّةَ وَالْمَحَبَّةَ، وَكَانَ فِيهِ مِنَ النِّقْصِ وَالْعَيْبِ، بَلْ مِنَ الْأَلَمِ وَالْحَسْرَةِ وَالْعَذَابِ بِحَسَبِ ذَلِكَ.

وَلَوْ سَعَى فِي هَذَا الْمَطْلُوبِ وَلَمْ يَكُنْ مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ مُتَوَكِّلًا عَلَيْهِ مُفْتَقِرًا إِلَيْهِ فِي حُصُولِهِ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ؛ فَإِنَّهُ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ؛ فَهُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَى اللَّهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ الْمَطْلُوبُ الْمَحْبُوبُ الْمُرَادُ الْمَعْبُودُ، وَمِنْ حَيْثُ هُوَ الْمَسْئُولُ

الْمُسْتَعَانُ بِهِ الْمُتَوَكَّلُ عَلَيْهِ فَهُوَ إِلَهُهُ لَا إِلَهَ لَهُ غَيْرُهُ، وَهُوَ رَبُّهُ لَا رَبَّ لَهُ سِوَاهُ. وَلَا تَتِمُّ عِبُودِيَّتُهُ لِلَّهِ إِلَّا بِهَذَيْنِ. اهـ

٦ مسألة: أقسام المحبة:

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في «الجواب الكافي» (ص ١٨٩):
وَهَاهُنَا أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ مِنَ الْمَحَبَّةِ يَجِبُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهَا، وَإِنَّمَا ضَلَّ مَنْ ضَلَّ
بِعَدَمِ التَّمْيِيزِ بَيْنَهَا.

أَحَدُهَا: مَحَبَّةُ اللَّهِ، وَلَا تَكْفِي وَحْدَهَا فِي النَّجَاةِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ وَالْفَوْزِ بِثَوَابِهِ،
فَإِنَّ الْمُشْرِكِينَ وَعِبَادَ الصَّلِيبِ وَالْيَهُودَ وَغَيْرَهُمْ يُحِبُّونَ اللَّهَ.

الثَّانِي: مَحَبَّةُ مَا يُحِبُّ اللَّهُ، وَهَذِهِ هِيَ الَّتِي تُدْخِلُهُ فِي الْإِسْلَامِ، وَتُخْرِجُهُ مِنَ
الْكُفْرِ، وَأَحَبُّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ أَقْوَمُهُمْ بِهَذِهِ الْمَحَبَّةِ وَأَشَدُّهُمْ فِيهَا.

الثَّالِثُ: الْحُبُّ لِلَّهِ وَفِيهِ، وَهِيَ مِنْ لَوَازِمِ مَحَبَّةِ مَا يُحِبُّ، وَلَا تَسْتَقِيمُ مَحَبَّةُ مَا
يُحِبُّ إِلَّا فِيهِ وَلَهُ.

الرَّابِعُ: الْمَحَبَّةُ مَعَ اللَّهِ، وَهِيَ الْمَحَبَّةُ الشَّرِيعِيَّةُ، وَكُلُّ مَنْ أَحَبَّ شَيْئًا مَعَ اللَّهِ لَا
لِلَّهِ، وَلَا مِنْ أَجْلِهِ، وَلَا فِيهِ، فَقَدْ أَخْذَهُ نِدًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَهَذِهِ مَحَبَّةُ الْمُشْرِكِينَ.

وَبَقِيَ قِسْمٌ خَامِسٌ لَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ: وَهِيَ الْمَحَبَّةُ الطَّبِيعِيَّةُ، وَهِيَ مِثْلُ
الْإِنْسَانِ إِلَى مَا يَلَائِمُّ طَبْعَهُ، كَمَحَبَّةِ الْعَطْشَانِ لِلْمَاءِ، وَالْجَائِعِ لِلطَّعَامِ، وَمَحَبَّةِ النَّوْمِ
وَالزَّوْجَةِ وَالْوَلَدِ، فَتِلْكَ لَا تُدْخِلُ إِلَّا إِذَا أَلْهَتْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ، وَشَغَلَتْ عَنْ مَحَبَّتِهِ، كَمَا
قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾

[سُورَةُ الْمُنَافِقُونَ: ٩]. وَقَالَ تَعَالَى ﴿رِجَالٌ لَا لُئْلِهِمْ بَحْرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾

[النور: ٣٧]. اهـ

﴿٧﴾ مسألة: أصل الشرك بالله، الشرك في المحبة:

وَأَصْلُ الشَّرْكِ بِاللَّهِ الْإِشْرَاكُ فِي الْمَحَبَّةِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُشْرِكُ بِهِ نِدًّا يُحِبُّهُ كَمَا يُحِبُّ اللَّهُ، وَأَخْبَرَ أَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ مِنْ أَصْحَابِ الْأَنْدَادِ لِأَنَّدَادِهِمْ. وَقِيلَ: بَلِ الْمَعْنَى أَنَّهُمْ أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ، فَإِنَّهُمْ وَإِنْ أَحَبُّوا اللَّهَ، لَكِنْ لَمَّا شَرَكُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنْدَادِهِمْ فِي الْمَحَبَّةِ ضَعُفَتْ مَحَبَّتُهُمْ لِلَّهِ، وَالْمُوحِّدُونَ لِلَّهِ لَمَّا خَلَصَتْ مَحَبَّتُهُمْ لَهُ كَانَتْ أَشَدَّ مِنْ مَحَبَّةِ أَوْلِيَّكَ، وَالْعَدْلُ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالتَّسْوِيَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَنْدَادِ هُوَ فِي هَذِهِ الْمَحَبَّةِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

وَلَمَّا كَانَ مُرَادُ اللَّهِ مِنْ خَلْقِهِ خُلُوصَ هَذِهِ الْمَحَبَّةِ لَهُ، أَنْكَرَ عَلَى مَنْ اتَّخَذَ مِنْ دُونِهِ وَلِيًّا أَوْ شَفِيعًا غَايَةَ الْإِنْكَارِ، وَجَمَعَ ذَلِكَ تَارَةً، وَإِفْرَادًا أَحَدَهُمَا عَنِ الْآخَرِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [السجدة: ٤]. وَقَالَ فِي الْإِفْرَادِ: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾ (٤٣) قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا لَهُ، مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (٤٤) [الزمر: ٤٣ - ٤٤].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَى رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ٥١].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مِن رَّوَابِهِمْ جَهَنَّمُ وَلَا يُغْنِي عَنْهُمْ مَا كَسَبُوا شَيْئًا وَلَا مَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الجن: ١٠].

فَإِذَا وَالَى الْعَبْدُ رَبَّهُ وَحْدَهُ أَقَامَ لَهُ الشُّفَعَاءُ، وَعَقَدَ الْمُوَالَاةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ فَصَارُوا أَوْلِيَاءَهُ فِي اللَّهِ، بِخِلَافٍ مَنِ اتَّخَذَ مَخْلُوفًا وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ. هَذَا لَوْنٌ وَذَلِكَ لَوْنٌ، كَمَا أَنَّ الشَّفَاعَةَ الشَّرِكِيَّةَ الْبَاطِلَةَ لَوْنٌ، وَالشَّفَاعَةَ الْحَقَّ الثَّابِتَةَ الَّتِي إِنَّمَا تُنَالُ بِالتَّوْحِيدِ لَوْنٌ، وَهَذَا مَوْضِعُ فُرْقَانٍ بَيْنَ أَهْلِ التَّوْحِيدِ وَأَهْلِ الْإِشْرَاكِ، وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ حَقِيقَةَ الْعُبُودِيَّةِ لَا تَحْصُلُ مَعَ الْإِشْرَاكِ بِاللَّهِ فِي الْمَحَبَّةِ، بِخِلَافِ الْمَحَبَّةِ لِلَّهِ، فَإِنَّهَا مِنْ لَوَازِمِ الْعُبُودِيَّةِ وَمُوجِبَاتِهَا، فَإِنَّ مَحَبَّةَ الرَّسُولِ - بَلْ تَقْدِيمُهُ فِي الْحُبِّ عَلَى الْإِنْفُسِ وَالْآبَاءِ وَالْأَبْنَاءِ - لَا يَتِمُّ الْإِيمَانُ إِلَّا بِهَا، إِذْ مَحَبَّتُهُ مِنْ مَحَبَّةِ اللَّهِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ حُبٍّ فِي اللَّهِ وَلِلَّهِ، كَمَا فِي "الصَّحَّاحِينَ" عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ». وَفِي لَفْظٍ فِي "الصَّحَّاحِينَ": «لَا يَجِدُ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ إِلَّا مَنْ كَانَ فِيهِ ثَلَاثُ خِصَالٍ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَرْجَعَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ»^(١).

وَفِي الْحَدِيثِ الَّذِي فِي "الْإِسْنَنِ": «مَنْ أَحَبَّ لِلَّهِ، وَأَبْغَضَ لِلَّهِ، وَأَعْطَى لِلَّهِ، وَمَنَعَ لِلَّهِ، فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ»^(٢). وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «مَا تَحَابَّ رَجُلَانِ فِي اللَّهِ إِلَّا كَانَ أَحْفَظَهُمَا أَشَدَّهُمَا حُبًّا لِصَاحِبِهِ»^(٣).

(١) أخرجه البخاري (١٦)، ومسلم (٤٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٨١) عن أبي أمامة رضي الله عنه، وإسناده حسن.

(٣) ضعيف: أخرجه الطيالسي (٢١٦٦)، وابن الجعد (٣١٩٢)، وأبو يعلى (٣٤١٩)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٨٦٣١)، والبغوي في "شرح السنة" (٥٢/١٣)، من طريق مبارك بن فضالة، عن ثابت البناني، عن أنس رضي الله عنه.

فَإِنَّ هَذِهِ الْمَحَبَّةَ مِنْ لَوَازِمِ مَحَبَّةِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَوْجِبَاتِهَا، وَكُلَّمَا كَانَتْ أَقْوَى كَانَ أَصْلَهَا كَذَلِكَ.

﴿٨﴾ **تفسير قول الله تعالى:** ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ

كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في "مجموع الفتاوى" (١٠/ ١٩٢):
وَفِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ الْمُؤْمِنِينَ لِلَّهِ.

وَالثَّانِي: يُحِبُّونَهُمْ كَمَا يُحِبُّونَ اللَّهَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَالَ: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] فَلَمْ يُمَكِّنْ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمُشْرِكِينَ يَعْبُدُونَ آلِهَتَهُمْ، كَمَا يَعْبُدُ الْمُؤَحِّدُونَ اللَّهَ بَلْ كَمَا يُحِبُّونَ - هُمْ - اللَّهَ؛ فَإِنَّهُمْ يَعْدِلُونَ آلِهَتَهُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ. كَمَا قَالَ: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، وَقَالَ: ﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ٩٧]، ﴿إِذْ سُوِّيَكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [١٨]

= وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٢٨٩٩)، والضياء في "المختارة" (١٧٤٤)، من طريق عبد الله بن الزبير هو الباهلي عن ثابت، عن أنس به. وقد تُسبب عبد الله بن الزبير ب(الحميدي) عند الطبراني، والصحيح فيه أنه الباهلي، كما نصَّ على ذلك البيهقي في "شعب الإيمان" (٨٦٣١). وهذا إسناده ضعيف لضعف في مبارك بن فضالة، الذي في الإسناد الأول، وجهالة عبد الله بن الزبير الباهلي الذي في الإسناد الثاني، ثم إنه قد وهما فيه؛ فالمحفوظ عن ثابت مرسلاً. رجح ذلك الدارقطني في "العلل" (٢٣٦٦).
ووقع في "تاريخ بغداد" (٤٤٦/٩) إسناده آخر ظاهره الصحة من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس به.

لكنه وهم من بعض الرواة كما بينه الخطيب رحمه الله.

وله طريق أخرى واهية: أخرجه أبو يعلى، كما في "إتحاف الخيرة المهرة" (٥٤٤١) من طريق أبي إسماعيل العبدى، عن أنس به.

وأبو إسماعيل العبدى، هو أبان بن أبي عياش، وهو متروك.

[الشعراء: ٩٨].

وَقَدْ قَالَ: بَعْضُ مَنْ نَصَرَ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ فِي الْجَوَابِ عَنْ حُجَّةِ (الْقَوْلِ الثَّانِي) قَالَ: الْمُفَسِّرُونَ: قَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، أَيُّ أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ لِأَلِهَتِهِمْ.

فَيَقَالُ: لَا، مَا قَالَهُ هَؤُلَاءِ الْمُفَسِّرُونَ مُنَاقِضٌ لِقَوْلِكَ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ: إِنَّهُمْ يُحِبُّونَ الْأَنْدَادَ كَحُبِّ الْمُؤْمِنِينَ لِلَّهِ. وَهَذَا يُنَاقِضُ أَنْ يَكُونَ الْمُؤْمِنُونَ أَشَدَّ حُبًّا لِلَّهِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ لِأَرْبَابِهِمْ؛ فَتَبَيَّنَ ضَعْفُ هَذَا الْقَوْلِ، وَتَبَيَّنَ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يُحِبُّونَ اللَّهَ أَكْثَرَ مِنْ مَحَبَّةِ الْمُشْرِكِينَ لِلَّهِ وَلِأَلِهَتِهِمْ؛ لِأَنَّ أَوْلَيْكَ أَشْرَكُوا فِي الْمَحَبَّةِ، وَالْمُؤْمِنُونَ أَخْلَصُوهَا كُلَّهَا لِلَّهِ.

وَأَيْضًا فَقَوْلُهُ: ﴿كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] أَضْيَفَ فِيهِ الْمَصْدَرُ إِلَى الْمَحْبُوبِ الْمَفْعُولِ، وَخُذِفَ فَاعِلُ الْحُبِّ؛ فَإِمَّا أَنْ يُرَادَ كَمَا يُحِبُّ اللَّهُ - مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ فَاعِلٍ - فَيَبْقَى عَامًّا فِي حَقِّ الطَّائِفَتَيْنِ، وَهَذَا يُنَاقِضُ قَوْلَهُ: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] وَإِمَّا أَنْ يُرَادَ كَحُبِّهِمْ لِلَّهِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ كَمَا يُحِبُّ غَيْرُهُمْ لِلَّهِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا بِخِلَافِ حُبِّهِمْ؛ فَإِنَّهُ قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] فَأَضَافَ الْحُبَّ الْمُشَبَّهَ إِلَيْهِمْ فَكَذَلِكَ الْحُبُّ الْمُشَبَّهَ لَهُمْ إِذْ كَانَ سِيَاقُ الْكَلَامِ يَدُلُّ عَلَيْهِ. إِذَا قَالَ: يُحِبُّ زَيْدًا كَحُبِّ عَمْرٍو، أَوْ يُحِبُّ عَلِيًّا كَحُبِّ أَبِي بَكْرٍ، أَوْ يُحِبُّ الصَّالِحِينَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِ كَحُبِّ الصَّالِحِينَ مِنْ أَهْلِهِ، أَوْ قِيلَ: يُحِبُّ الْبَاطِلَ كَحُبِّ الْحَقِّ، أَوْ يُحِبُّ سَمَاعَ الْمَكَاةِ وَالتَّصَدِيَةِ، كَحُبِّ سَمَاعِ الْقُرْآنِ وَأَمْثَالِ ذَلِكَ لَمْ يَكُنِ الْمَفْهُومُ إِلَّا أَنَّهُ هُوَ الْمُحِبُّ لِلْمُشَبَّهِ وَالْمُشَبَّهَ بِهِ، وَأَنَّهُ يُحِبُّ هَذَا كَمَا يُحِبُّ هَذَا، لَا يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ يُحِبُّ هَذَا كَمَا يُحِبُّ غَيْرَهُ هَذَا؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَى مَحَبَّةِ غَيْرِهِ أَصْلًا. اهـ.

٩ مسألة: محبة الله عبادة، وهوركن العبادات:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «مجموع الفتاوى» (٤٨/١٠):

مَحَبَّةُ اللَّهِ بَلْ مَحَبَّةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ مِنْ أَعْظَمِ وَاجِبَاتِ الْإِيمَانِ وَأَكْبَرِ أَصُولِهِ وَأَجَلِ قَوَاعِيدِهِ؛ بَلْ هِيَ أَصْلُ كُلِّ عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ الْإِيمَانِ وَالِدِّينِ كَمَا أَنَّ التَّصَدِّقَ بِهِ أَصْلُ كُلِّ قَوْلٍ مِنْ أَقْوَالِ الْإِيمَانِ وَالِدِّينِ؛ فَإِنَّ كُلَّ حَرَكَةٍ فِي الْوُجُودِ إِنَّمَا تَصْدُرُ عَنْ مَحَبَّةٍ: إمَّا عَنْ مَحَبَّةٍ مَحْمُودَةٍ أَوْ عَنْ مَحَبَّةٍ مَذْمُومَةٍ كَمَا قَدْ بَسَطْنَا ذَلِكَ فِي (قَاعِدَةِ الْمَحَبَّةِ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْكِبَارِ). فَجَمِيعُ الْأَعْمَالِ الْإِيمَانِيَّةِ الدِّينِيَّةِ لَا تَصْدُرُ إِلَّا عَنْ الْمَحَبَّةِ الْمَحْمُودَةِ.

وَأَصْلُ الْمَحَبَّةِ الْمَحْمُودَةِ هِيَ مَحَبَّةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِذِ الْعَمَلُ الصَّادِرُ عَنْ مَحَبَّةٍ مَذْمُومَةٍ عِنْدَ اللَّهِ لَا يَكُونُ عَمَلًا صَالِحًا، بَلْ جَمِيعُ الْأَعْمَالِ الْإِيمَانِيَّةِ الدِّينِيَّةِ لَا تَصْدُرُ إِلَّا عَنْ مَحَبَّةِ اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا أُرِيدَ بِهِ وَجْهُهُ كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشُّرْكِ فَمَنْ عَمِلَ عَمَلًا فَأَشْرَكَ فِيهِ غَيْرِي فَأَنَا مِنْهُ بَرِيٌّ وَهُوَ كُلُّهُ لِلَّذِي أَشْرَكَ»^(١) وَثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ حَدِيثُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ هُمْ أَوَّلُ مَنْ تُسَعَّرُ بِهِمُ النَّارُ: الْقَارِئُ الْمُرَائِي وَالْمَجَاهِدُ الْمُرَائِي وَالْمُتَصَدِّقُ الْمُرَائِي.

بَلْ إِخْلَاصُ الدِّينِ لِلَّهِ هُوَ الدِّينُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ سِوَاهُ، وَهُوَ الَّذِي بَعَثَ بِهِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ مِنَ الرُّسُلِ، وَأَنْزَلَ بِهِ جَمِيعَ الْكُتُبِ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ أَيْمَةُ أَهْلِ الْإِيمَانِ وَهَذَا هُوَ خُلَاصَةُ الدَّعْوَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَهُوَ قُطْبُ الْقُرْآنِ الَّذِي تَدُورُ عَلَيْهِ رَحَاهُ. قَالَ تَعَالَى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١] ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: ٢] ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾

(١) أخرجه مسلم برقم (١٩٨٥)، بلفظ: «تركته وشركه» بدون زيادة: «فَأَنَا مِنْهُ بَرِيٌّ وَهُوَ كُلُّهُ لِلَّذِي أَشْرَكَ» وهذه الزيادة عند أحمد (٣٠١/٢)، وابن ماجه (٤٢٠٢)، وابن خزيمة (٩٣٨)، وابن حبان (٣٩٥)، وإسناده حسن، على شرط مسلم.

[الزمر: ٣]، وَالسُّورَةُ كُلُّهَا عَامَّتُهَا فِي هَذَا الْمَعْنَى. كَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: ١١]، ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿قُلْ اللَّهُ أَعْبُدْ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي﴾ [الزمر: ١٤] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ [الزمر: ٣٦] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَتُ ضُرِّيَّ﴾ [الزمر: ٣٨] الْآيَةَ. إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أُولَئِكَ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [الزمر: ٤٣]؟ ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [الزمر: ٤٤] وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الزمر: ٤٥] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [الزمر: ٦٤] إِلَى قَوْلِهِ ﴿بَلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٦].

وَقَالَ تَعَالَى فِيمَا قَصَّهُ مِنْ قِصَّةِ آدَمَ وَإِبْلِيسَ أَنَّهُ قَالَ: ﴿الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ﴾ [الفصل: ٨٢]، ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ﴾ [الحجر: ٤٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢].

وَقَالَ: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [النحل: ٩٩]، ﴿إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ١٠٠] فَبَيَّنَ أَنَّ سُلْطَانَ الشَّيْطَانِ وَإِغْوَاءَهُ إِنَّمَا هُوَ لِغَيْرِ الْمُخْلِصِينَ؛ وَلِهَذَا قَالَ فِي قِصَّةِ يُوسُفَ: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلِصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤] وَاتَّبَاعُ الشَّيْطَانِ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ﴾ [الفصل: ٨٥]، وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

ثم قال: فَإِذَا كَانَ أَصْلُ الْعَمَلِ الدِّينِيِّ هُوَ إِخْلَاصُ الدِّينِ لِلَّهِ وَهُوَ إِرَادَةُ اللَّهِ وَحْدَهُ فَالشَّيْءُ الْمُرَادُ لِنَفْسِهِ هُوَ الْمَحْبُوبُ لِذَاتِهِ، وَهَذَا كَمَالُ الْمَحَبَّةِ لَكِنَّ أَكْثَرَ مَا جَاءَ الْمَطْلُوبُ مُسَمًّى بِاسْمِ الْعِبَادَةِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ قَبْلَكُمْ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وَقَوْلُهُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، وَأَمْتَالُ هَذَا وَالْعِبَادَةُ تَتَضَمَّنُ كَمَالَ الْحُبِّ وَنَهَائَتَهُ، وَكَمَالَ الذَّلِّ وَنَهَائَتَهُ؛ فَالْمَحْبُوبُ الَّذِي لَا يُعْظَمُ، وَلَا يُذَلُّ لَهُ لَا يَكُونُ مَعْبُودًا، وَالْمُعْظَمُ الَّذِي لَا يُحِبُّ لَا يَكُونُ مَعْبُودًا؛ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

فَبَيَّنَ سُبْحَانَهُ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ بِرَبِّهِمُ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا وَإِنْ كَانُوا يُحِبُّونَهُمْ كَمَا يُحِبُّونَ اللَّهَ فَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ مِنْهُمْ لِلَّهِ وَلَاؤُثَانِهِمْ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ أَعْلَمَ بِاللَّهِ وَالْحُبُّ يَتَّبِعُ الْعِلْمَ، وَلِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ جَعَلُوا جَمِيعَ حُبِّهِمْ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَأُولَئِكَ جَعَلُوا بَعْضَ حُبِّهِمْ لِعِيزِهِ وَأَشْرَكُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَنْدَادِ فِي الْحُبِّ وَمَعْلُومٌ أَنَّ ذَلِكَ أَكْمَلُ. قَالَ تَعَالَى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٢٩].

وَأَسْمُ الْمَحَبَّةِ فِيهِ إِطْلَاقٌ وَعُمُومٌ؛ فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ يُحِبُّ اللَّهَ وَيُحِبُّ رُسُلَهُ وَأَنْبِيََاءَهُ وَعِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ مَحَبَّةِ اللَّهِ وَإِنْ كَانَتْ الْمَحَبَّةُ الَّتِي لِلَّهِ لَا يَسْتَحِقُّهَا غَيْرُهُ؛ وَلِهَذَا جَاءَتْ مَحَبَّةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَذْكُورَةً بِمَا يَخْتَصُّ بِهِ سُبْحَانَهُ مِنَ الْعِبَادَةِ، وَالْإِنَابَةِ إِلَيْهِ، وَالتَّبَتُّلِ لَهُ؛ وَنَحْوِ ذَلِكَ. فَكُلُّ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ تَتَضَمَّنُ مَحَبَّةَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ثُمَّ إِنَّهُ كَمَا بَيَّنَّ أَنَّ مَحَبَّتَهُ أَصْلُ الدِّينِ فَقَدْ بَيَّنَّ أَنَّ كَمَالَ الدِّينِ بِكَمَالِهَا وَنَقْصُهُ بِنَقْصِهَا فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ، وَذِرْوَةُ سَنَامِهِ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(١).

(١) حسن بطرقة: أخرجه أحمد (٢٢٠١٦)، والترمذي (٢٦١٦)، وابن ماجه (٣٩٧٣) عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، وهو حديث حسن بشواهد.

فَأَخْبَرَ أَنَّ الْجِهَادَ ذُرْوَةُ سَنَامِ الْعَمَلِ وَهُوَ أَعْلَاهُ وَأَشْرَفُهُ. وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٩] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ (٢٢) [التوبة: ٢٢]. وَالنُّصُوصُ فِي فَضَائِلِ الْجِهَادِ وَأَهْلِهِ كَثِيرَةٌ.

وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ أَفْضَلُ مَا تَطَوَّعَ بِهِ الْعَبْدُ. وَالْجِهَادُ دَلِيلُ الْمَحَبَّةِ الْكَامِلَةِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ [الآية]. وَقَالَ تَعَالَى فِي صِفَةِ الْمُحِبِّينَ الْمُحْبُوبِينَ: ﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْ يَتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِمْ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ [فَوَصَفَ الْمُحْبُوبِينَ الْمُحِبِّينَ بِأَنَّهُمْ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ وَأَنَّهُمْ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ]. فَإِنَّ الْمَحَبَّةَ مُسْتَلْزِمَةٌ لِلْجِهَادِ؛ لِأَنَّ الْمُحِبَّ يُحِبُّ مَا يُحِبُّ مُحْبُوبُهُ، وَيُبْغِضُ مَا يُبْغِضُ مُحْبُوبُهُ وَيُؤَالِي مَنْ يُؤَالِيهِ وَيُعَادِي مَنْ يُعَادِيهِ؛ وَيَرْضَى لِرِضَاهُ وَيَغْضَبُ لِعِغْضِهِ، وَيَأْمُرُ بِمَا يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَى عَمَّا يَنْهَى عَنْهُ، فَهُوَ مُوَافِقٌ لَهُ فِي ذَلِكَ. وَهَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ يَرْضَى الرَّبُّ لِرِضَاهُمْ وَيَغْضَبُ لِعِغْضِهِمْ؛ إِذْ هُمْ إِنَّمَا يَرْضَوْنَ لِرِضَاهُ، وَيَغْضَبُونَ لِمَا يَغْضَبُ لَهُ. اهـ

﴿١٠﴾ **مسألة: الفرق بين الحب في الله والحب مع الله وضابط المحبة الشريكية وما دونها؟**

قال الإمام ابن القيم **رحمته** في "الروح" (ص ٢٥٣):
وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَبِّ فِي اللَّهِ، وَالْحَبِّ مَعَ اللَّهِ، وَهَذَا مِنْ أَهَمِّ الْفُرُوقِ، وَكُلُّ أَحَدٍ مُحْتَاجٌ بَلْ مُضْطَرٌّ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا:

فَالْحَبُّ فِي اللَّهِ هُوَ مِنْ كَمَالِ الْإِيمَانِ، وَالْحَبُّ مَعَ اللَّهِ هُوَ عَيْنُ الشَّرْكِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُحِبَّ فِي اللَّهِ تَابِعٌ لِمَحَبَّةِ اللَّهِ فَإِذَا تَمَكَّنَتْ مَحَبَّتُهُ مِنْ قَلْبِ الْعَبْدِ

أَوْجِبَتْ تِلْكَ الْمَحَبَّةُ أَنْ يُحِبَّ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ فَإِذَا أَحَبَّ مَا أَحَبَّهُ رَبُّهُ وَوَلِيَّهُ كَانَ ذَلِكَ الْحُبُّ لَهُ وَفِيهِ كَمَا يُحِبُّ رُسُلَهُ وَأَنْبِيََاءَهُ وَمَلَائِكَتَهُ وَأَوْلِيَائِهِ لَكُونَهُ تَعَالَى يُحِبُّهُمْ وَيَبْغِضُ مَنْ يَبْغِضُهُمْ لَكُونَهُ تَعَالَى يَبْغِضُهُمْ.

وَعَلَامَةُ هَذَا الْحُبِّ وَالْبَغْضِ فِي اللَّهِ أَنَّهُ لَا يَنْقَلِبُ بَغْضُهُ لِبَغْضِ اللَّهِ حَبًّا لِإِحْسَانِهِ إِلَيْهِ وَخِدْمَتِهِ لَهُ وَقَضَاءِ حَوَائِجِهِ وَلَا يَنْقَلِبُ حُبُّهُ لِحُبِّبِ اللَّهِ بَغْضًا إِذَا وَصَلَ إِلَيْهِ مِنْ جِهَتِهِ مَنْ يَكْرَهُهُ وَيُؤْلِمُهُ إِمَّا خَطَأً وَإِمَّا عَمْدًا مُطِيعًا لِلَّهِ فِيهِ أَوْ مُتَأَوِّلًا أَوْ مُجْتَهِدًا أَوْ بَاطِلًا نَازِعًا تَائِبًا وَالَّذِينَ كُلُّهُمْ يَدُورُ عَلَى أَرْبَعِ قَوَاعِدَ حُبٍّ وَبَغْضٍ وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِمَا فَعْلٌ وَتَرْكٌ فَمَنْ كَانَ حُبُّهُ وَبَغْضُهُ وَفَعْلُهُ وَتَرْكُهُ لِلَّهِ فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ بِحَيْثُ إِذَا أَحَبَّ؛ أَحَبَّ لِلَّهِ، وَإِذَا أَبْغَضَ؛ أَبْغَضَ لِلَّهِ، وَإِذَا فَعَلَ؛ فَعَلَ لِلَّهِ، وَإِذَا تَرَكَ؛ تَرَكَ لِلَّهِ، وَمَا نَقَصَ مِنْ أَصْنَافِهِ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ؛ نَقَصَ مِنْ إِيْمَانِهِ، وَدِينِهِ، بِحَسْبِهِ، وَهَذَا بِخِلَافِ الْحُبِّ مَعَ اللَّهِ فَهُوَ نَوْعَانِ:

نَوْعٌ يَقْدَحُ فِي أَصْلِ التَّوْحِيدِ، وَهُوَ شُرْكٌ.

وَنَوْعٌ يَقْدَحُ فِي كَمَالِ الْإِخْلَاصِ وَمَحَبَّةِ اللَّهِ، وَلَا يُخْرِجُ مِنَ الْإِسْلَامِ.

فَالْأَوَّلُ: كَمَحَبَّةِ الْمُشْرِكِينَ لِأَوْثَانِهِمْ وَأَنْدَادِهِمْ. قَالَ تَعَالَى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ ﴿١٦﴾ وَهَؤُلَاءِ الْمُشْرِكُونَ يُحِبُّونَ أَوْثَانَهُمْ وَأَصْنَامَهُمْ وَآلِهَتَهُمْ مَعَ اللَّهِ كَمَا يُحِبُّونَ اللَّهَ فَهَذِهِ مَحَبَّةٌ تَأْلَهُ وَمَوَالَاةٌ تَتَّبِعُهَا الْخَوْفُ وَالرَّجَاءُ وَالْعِبَادَةُ وَالِدُّعَاءُ، وَهَذِهِ الْمَحَبَّةُ هِيَ مَحْضُ الشَّرْكِ الَّذِي لَا يَغْفِرُهُ اللَّهُ، وَلَا يَتِمُّ الْإِيمَانُ إِلَّا بِمَعَادَاةِ هَذِهِ الْأَنْدَادِ، وَشِدَّةِ بَغْضِهَا وَبَغْضِ أَهْلِهَا وَمَعَادَاتِهِمْ وَمُحَارَبَتِهِمْ، وَبِذَلِكَ أَرْسَلَ اللَّهُ جَمِيعَ رُسُلِهِ، وَأَنْزَلَ جَمِيعَ كُتُبِهِ، وَخَلَقَ النَّارَ لِأَهْلِ هَذِهِ الْمَحَبَّةِ الشَّرَكِيَّةِ، وَخَلَقَ الْجَنَّةَ لِمَنْ حَارَبَ أَهْلَهَا، وَعَادَاهُمْ فِيهِ وَفِي مَرْضَاتِهِ، فَكُلُّ مَنْ عَبْدَ شَيْئًا مِنْ لَدُنْ عَرْشِهِ إِلَى قَرَارِ أَرْضِهِ؛ فَقَدْ اتَّخَذَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهًا وَوَلِيًّا، وَأَشْرَكَ بِهِ كَائِنًا ذَلِكَ الْمَعْبُودُ مَا كَانَ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَتَبَرَّأَ مِنْهُ أَحْوَجَ مَا كَانَ إِلَيْهِ.

وَالنَّوْعُ الثَّانِي: مَحَبَّةُ مَا زِينَهُ اللَّهُ لِلنَّفُوسِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوِّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ فَيُحِبُّهَا مَحَبَّةُ شَهْوَةٍ كَمَحَبَةِ الْجَائِعِ لِلطَّعَامِ وَالظَّمْآنِ لِلْمَاءِ.

فَهَذِهِ الْمَحَبَّةُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ؛ فَإِنْ أَحْبَبَهَا اللَّهُ تَوْصِلًا بِهَا إِلَيْهِ، وَاسْتِعَانَةً عَلَى مَرْضَاتِهِ وَطَاعَتِهِ أَثِيبَ عَلَيْهَا، وَكَانَتْ مِنْ قِسْمِ الْحُبِّ لِلَّهِ تَوْصِلًا بِهَا إِلَيْهِ، وَيَلْتَذُّ بِالْمَتَمَعِ بِهَا. وَهَذَا حَالُهُ أَكْمَلُ الْخَلْقِ الَّذِي حُبُّ إِلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا النِّسَاءِ وَالطِّيبِ، وَكَانَتْ مَحَبَّتُهُ لَهَا عَوْنًا لَهُ عَلَى مَحَبَّةِ اللَّهِ، وَتَبْلِيغِ رِسَالَتِهِ، وَالْقِيَامِ بِأَمْرِهِ.

وَإِنْ أَحْبَبَهَا لِمُوَافَقَةِ طَبْعِهِ وَهُوَاهُ وَإِرَادَتِهِ وَلَمْ يُوَثِّرْهَا عَلَى مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَيَرْضَاهُ بَلْ نَالَهَا بِحُكْمِ الْمِيلِ الطَّبِيعِيِّ كَانَتْ مِنْ قِسْمِ الْمُبَاحَاتِ، وَلَمْ يُعَاقَبْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَكِنْ يَنْقُصُ مِنْ كَمَالِ مَحَبَّتِهِ لِلَّهِ، وَالْمَحَبَّةِ فِيهِ.

وَإِنْ كَانَتْ هِيَ مَقْصُودَةً وَمَرَادَهُ وَسَعِيهِ فِي تَحْصِيلِهَا وَالظَّفَرِ بِهَا، وَقَدَمَهَا عَلَى مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَيَرْضَاهُ مِنْهُ كَانَ ظَالِمًا لِنَفْسِهِ مُتَبَعًا لَهَاوَاهُ.

فَالْأُولَى مَحَبَّةُ السَّابِقِينَ. وَالثَّانِيَةُ مَحَبَّةُ الْمُفْتَصِّدِينَ. وَالثَّلَاثَةُ مَحَبَّةُ الظَّالِمِينَ. فَتَأْمَلْ هَذَا الْمَوْضِعَ وَمَا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ وَالْفَرْقِ فَإِنَّهُ مُعْتَرِكُ النَّفْسِ الْأَمَارَةِ، وَالْمُطْمَئِنَّةِ، وَالْمُهْدِي مِنَ هَدَاهِ اللَّهِ. اهـ

قال الإمام ابن القيم **رحمته الله** في **"روضة المحبين"** (ص ٢٩٣):

فإن المحبة ثلاثة أقسام: محبة الله، والمحبة له وفيه، والمحبة معه.

فالمحبة له وفيه: من تمام محبته وموجباتها لا من قواطعها؛ فإن محبة الحبيب تقتضي محبة ما يحب، ومحبة ما يعين على حبه، ويوصل إلى رضاه وقربه، وكيف لا يحب المؤمن ما يستعين به على مرضاة ربه، ويتوصل به إلى حبه وقربه.

وأما المحبة مع الله فهي المحبة الشريكية، وهي كمحبة أهل الأنداد لأناداهم كما قال تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] وأصل الشرك الذي لا يغفره الله هو

الشرك في هذه المحبة؛ فإن المشركين لم يزعموا أن آلهتهم وأوثانهم شاركت الرب سبحانه في خلق السموات والأرض، وإنما كان شركهم بها من جهة محبتها مع الله فوالوا عليها، وعادوا عليها وتألوهوها، وقالوا: هذه آلهة صغار تقربنا إلى الإله الأعظم؛ ففرق بين محبة الله أصلا والمحبة له تبعا، والمحبة مع الشرك. وعليك بتحقيق هذا الموضع فإنه مفرق الطرق بين أهل التوحيد وأهل الشرك

ويحكى أن الفضيل دخل على ابنته في مرضها، فقالت له: يا أبت هل تحبني؟ قال: نعم. قالت: لا إله إلا الله، والله ما كنت أظن فيك هذا، ولم أكن أظنك تحب مع الله أحدا، ولكن أفرد الله بالمحبة، واجعل لي منك الرحمة، أي يكون حبك لي حب رحم جعلها الله في قلب الوالد لولده، لا محبة مع الله.

فله حق من المحبة لا يشركه فيه غيره، وأظلم الظلم وضع تلك المحبة في غير موضعها، والتشريك بين الله وغيره فيها؛ فليتدبر اللبيب هذا الباب؛ فإنه من أنفع أبواب الكتاب إن شاء الله تعالى. اهـ

﴿١١﴾ مسألة: ما يجب لأحد لذاته إلا الله وحده جل وعلا:

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في "الجواب الكافي" (ص ١٩٣):

وَالْمَحْبُوبُ قِسْمَانِ: مَحْبُوبٌ لِنَفْسِهِ، وَمَحْبُوبٌ لْغَيْرِهِ؛ وَالْمَحْبُوبُ لْغَيْرِهِ، لَا بُدَّ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى الْمَحْبُوبِ لِنَفْسِهِ، دَفْعًا لِلتَّسْلُسِ الْمُحَالِ، وَكُلُّ مَا سِوَى الْمَحْبُوبِ الْحَقُّ فَهُوَ مَحْبُوبٌ لْغَيْرِهِ، وَلَيْسَ شَيْءٌ يُحِبُّ لِدَاثِهِ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، وَكُلُّ مَا سِوَاهُ مِمَّا يُحِبُّ فَإِنَّمَا مَحَبَّتُهُ تَبِعُ لِمَحَبَّةِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، كَمَحَبَّةِ مَلَائِكَتِهِ وَأَنْبِيَائِهِ وَأَوْلِيَائِهِ، فَإِنَّهَا تَبِعُ لِمَحَبَّتِهِ سُبْحَانَهُ، وَهِيَ مِنْ لَوَازِمِ مَحَبَّتِهِ، فَإِنَّ مَحَبَّةَ الْمَحْبُوبِ تُوجِبُ مَحَبَّةَ مَا يُحِبُّهُ، وَهَذَا مَوْضِعٌ يَجِبُ الْإِعْتِنَاءُ بِهِ، فَإِنَّهُ مَحَلٌّ لِفُرْقَانٍ بَيْنَ الْمَحَبَّةِ النَّافِعَةِ لْغَيْرِهِ، وَالَّتِي لَا تَنْفَعُ بَلْ قَدْ تَضُرُّ.

فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يُحِبُّ لِذَاتِهِ إِلَّا مَنْ كَانَ كَمَالُهُ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ، وَإِلَهِيَّتُهُ وَرُبُوبِيَّتُهُ وَغِنَاهُ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ، وَمَا سِوَاهُ فَإِنَّمَا يُبْغِضُ وَيُكْرَهُ لِمُنَافَاتِهِ مُحَابَّهٌ وَمُضَادَّتُهُ لَهَا، وَبُغْضُهُ وَكَرَاهَتُهُ بِحَسَبِ قُوَّةِ هَذِهِ الْمُنَافَاةِ وَضَعْفِهَا، فَمَا كَانَ أَشَدَّ مُنَافَاةً لِمُحَابَّهِ، كَانَ أَشَدَّ كَرَاهَةً مِنَ الْأَعْيَانِ وَالْأَوْصَافِ وَالْأَفْعَالِ وَالْإِرَادَاتِ وَغَيْرِهَا، فَهَذَا مِيزَانٌ عَادِلٌ تَوَزَّنَ بِهِ مُوَافَقَةُ الرَّبِّ وَمُخَالَفَتُهُ وَمُؤَالَاتُهُ وَمُعَادَاتُهُ، فَإِذَا رَأَيْنَا شَخْصًا يُحِبُّ مَا يَكْرَهُهُ الرَّبُّ تَعَالَى وَيَكْرَهُ مَا يُحِبُّهُ، عَلِمْنَا أَنَّ فِيهِ مِنْ مُعَادَاتِهِ بِحَسَبِ ذَلِكَ، وَإِذَا رَأَيْنَا الشَّخْصَ يُحِبُّ مَا يُحِبُّهُ الرَّبُّ وَيَكْرَهُ مَا يَكْرَهُهُ، وَكُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ أَحَبَّ إِلَى الرَّبِّ كَانَ أَحَبَّ إِلَيْهِ وَآثَرُهُ عِنْدَهُ، وَكُلَّمَا كَانَ أَبْغَضَ إِلَيْهِ كَانَ أَبْغَضَ إِلَيْهِ وَأَبْعَدَ مِنْهُ، عَلِمْنَا أَنَّ فِيهِ مِنْ مُؤَالَاةِ الرَّبِّ بِحَسَبِ ذَلِكَ.

فَتَمَسَّكَ بِهَذَا الْأَصْلِ فِي نَفْسِكَ وَفِي غَيْرِكَ، فَالْوَلَايَةُ عِبَارَةٌ عَنْ مُوَافَقَةِ الْوَلِيِّ الْحَمِيدِ فِي مُحَابَّهِ وَمَسَاحِطِهِ، وَلَيْسَتْ بِكَثْرَةِ صَوْمٍ وَلَا صَلَاةٍ وَلَا تَمْزُقٍ وَلَا رِيَاضَةٍ. اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية **رحمه الله** في "جامع الرسائل" (٢/ ٢٨٧):

والمحجوبات على قسمين: قسم يحب لنفسه، وقسم يحب لغيره؛ إذ لا بُدَّ من مَحْبُوبٍ يحب لنفسه، وَلَيْسَ شَيْءٌ شرع أن يحب لذاته إِلَّا الله تَعَالَى، وَكَذَلِكَ التَّعْظِيمُ لذاته تَارَةً يعظم الشَّيْءَ لنفسه، وَتَارَةً يعظم لغيره، وَلَيْسَ شَيْءٌ يَسْتَحِقُّ التَّعْظِيمَ لذاته إِلَّا الله تَعَالَى، وَكُلُّ مَا أَمَرَ اللهُ أَنْ يُحِبَّ وَيُعْظَمَ؛ فَإِنَّمَا مُحَبَّتُهُ اللهُ وَتَعْظِيمُهُ عِبَادَةُ اللهِ؛ فَاللهُ هُوَ الْمَحْبُوبُ الْمُعْظَمُ فِي الْمَحَبَّةِ وَالتَّعْظِيمِ، الْمَقْصُودُ الْمُسْتَقَرُّ الَّذِي إِلَيْهِ الْمُنْتَهَى، وَأَمَّا مَا سِوَى ذَلِكَ؛ فَيُحِبُّ لِأَجْلِ اللهِ أَيْ: لِأَجْلِ مُحَبَّةِ الْعَبْدِ اللهُ؛ يُحِبُّ مَا أَحَبَّهُ اللهُ فَمَنْ تَمَامَ مُحَبَّةِ الشَّيْءِ مُحَبَّةً مَحْبُوبٍ الْمَحْبُوبِ، وَبُغْضَ بَغِيضِهِ، وَيَشْهَدُ لِهَذَا الْحَدِيثِ «أَوْثَقُ عُرَى الْإِيمَانِ الْحُبُّ فِي اللهِ وَالبُغْضُ فِي اللهِ»^(١).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في "مسنده"، كما في "إتحاف الخيرة المهرة" (٩٣) من حديث البراء بن =

وَفِي «الْإِسْتَنْ» «مَنْ أَحَبَّ اللَّهَ، وَأَبْغَضَ اللَّهَ، وَأَعْطَى اللَّهَ، وَمَنْعَ اللَّهَ؛ فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ»^(١). فَمَنْ أَحَبَّ شَيْئًا لِدَاتِهِ، أَوْ عَظَّمَهُ لِدَاتِهِ غَيْرَ اللَّهِ؛ فَذَلِكَ شَرِكٌ بِهِ، وَإِنْ أَحَبَّهُ لِيَتَوَصَّلَ بِهِ إِلَى مَحْبُوبٍ آخَرَ، وَتَعْظِيمَ آخَرَ سِوَى اللَّهِ؛ فَهُوَ مِنْ فُرُوعِ هَذَا، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يَشْرَعْ أَنْ يَعْبُدَ الْإِنْسَانُ شَيْئًا مِنْ دُونِهِ، أَوْ يَتَّخِذَ إِلَهًا لِيَتَوَصَّلَ بِعِبَادَتِهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَسَأَلَ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجْعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا؟ يُعْبَدُونَ﴾^(٢) [الزخرف: ٤٥] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَأْوَهُمُ النَّارُ وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: ١٥١].

مَنْ أَحَبَّ شَيْئًا كَمَا يَحِبُّ اللَّهُ أَوْ عَظَّمَهُ كَمَا يَعْظُمُ اللَّهُ فَقَدْ أَشْرَكَ، فَمَنْ أَحَبَّ شَيْئًا كَمَا يَحِبُّ اللَّهُ أَوْ عَظَّمَهُ كَمَا يَعْظُمُ اللَّهُ فَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ نِدَاً وَإِنْ كَانَ يَقُولُ إِنَّمَا نَعْبُدُهُمْ لِيَقْرَبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى وَأَنْهُمْ شَفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾^(٣) أَي: يَحِبُّونَهُمْ كَمَا يَحِبُّونَ اللَّهَ، وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدَّ حُبًّا لِلَّهِ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ أَخْلَصُوا لِلَّهِ؛ فَلَمْ يَجْعَلُوا الْمَحَبَّةَ مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ؛ فَإِنْ الْإِشْتِرَاكُ فِيهَا يُوجِبُ نَقْصَهَا، وَاللَّهُ لَا يَقْبَلُ ذَلِكَ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا أُغْنِي الشُّرَكَاءَ عَنِ الشَّرِّكَ فَمَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ غَيْرِي فَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ وَهُوَ كُلُّهُ لِلَّذِي أَشْرَكَ»^(٤).

فَالْمُؤْمِنُ الَّذِي يَكُونُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَا أَحَبَّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا لَمْ يُحِبَّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنْ يَبْغِضَ مَا يَبْغِضُهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ

= عازب رحمته الله، وأخرجه الطيالسي (٣٧٨) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وهو حديث حسن بطرقة.

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٨١) عن أبي أمامة رضي الله عنه بإسناد حسن.

(٢) أخرجه مسلم برقم (١٩٨٥)، بلفظ: «تركته وشركه» بدون زيادة: «فَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ وَهُوَ كُلُّهُ لِلَّذِي أَشْرَكَ» وهذه الزيادة عند أحمد (٣٠١/٢)، وابن ماجه (٤٢٠٢)، وابن خزيمة (٩٣٨)، وابن حبان (٣٩٥)، وإسنادهما حسن، على شرط مسلم.

فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ الْبَغِضُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ مَحْبُوبِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ
وَالْحُبُّ التَّامُّ مِنْهُ مُسْتَلْزَمٌ لِلْإِرَادَةِ التَّامَّةِ الْمُوجِبَةِ لِلْفِعْلِ مَعَ الْقُدْرَةِ، وَالْبَغْضُ
التَّامُّ مِنْهُ مُسْتَلْزَمٌ لِلْكَرَاهَةِ التَّامَّةِ الْمَانِعَةِ لِلْقُدْرَةِ، فَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ قَادِرًا عَلَى مَحَبَاتِ
الْحَقِّ، وَلَا يَفْعَلُهَا فَلِضَعْفِ مَحَبَّتِهَا فِي قَلْبِهِ، أَوْ وَجُودِ مَا يَعَارِضُ الْحَقَّ مِثْلَ مَحَبَّتِهِ
لَأَهْلِهِ وَمَالِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ قَدْ يَمْنَعُهُ عَنْ فِعْلِ مَحْبُوبِ الْحَقِّ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ
كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا
وَبِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسْكَنٌ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ
وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ
الْفَاسِقِينَ ۝﴾.

وَقَالَ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ
وَوَالِدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»^(١). وَقَالَ لَهُ عُمَرُ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّ
شَيْءٍ إِلَّا مِنْ نَفْسِي. فَقَالَ: «لَا يَا عُمَرُ، حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ» قَالَ:
فَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي. قَالَ: «الآن يَا عُمَرُ»^(٢). وَهَذَا الْحَدِيثَانِ فِي الصَّحِيحِ. اهـ.

(١) أخرجه البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وأخرجه البخاري (١٤)

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٣٢) من حديث عبد الله بن هشام رضي الله عنه.

﴿١٧﴾ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَاصَمَ الزُّبَيْرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي شِرَاجِ الْحَرَّةِ الَّتِي يَسْقُونَ بِهَا النَّحْلَ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: سَرَحَ الْمَاءَ يَمُرُّ. فَأَبَى عَلَيْهِ، فَاخْتَصَمَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلزُّبَيْرِ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ». فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ. فَتَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ احْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ». فَقَالَ الزُّبَيْرُ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَحْسِبُ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]. متفق عليه ^(١).

﴿١٨﴾ وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِيَهُودِيٍّ مُحَمَّمًا مَجْلُودًا، فَدَعَاهُمْ ﷺ فَقَالَ: «هَكَذَا تَحْدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟». قَالُوا: نَعَمْ. فَدَعَا رَجُلًا مِنْ عُلَمَائِهِمْ، فَقَالَ: «أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى، أَهَكَذَا تَحْدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟». قَالَ: لَا، وَلَوْ لَا أَنَّكَ نَشَدْتَنِي بِهَذَا؛ لَمْ أُخْبِرَكَ، نَجِدُهُ الرَّجْمَ، وَلَكِنَّهُ كَثُرَ فِي أَشْرَافِنَا؛ فَكُنَّا إِذَا أَخَذْنَا الشَّرِيفَ تَرْكَنَاهُ، وَإِذَا أَخَذْنَا الضَّعِيفَ أَقْمَنَّا عَلَيْهِ الْحَدَّ؛ قُلْنَا: تَعَالَوْا؛ فَلَنَجْتَمِعَ عَلَى شَيْءٍ نَقِيمُهُ عَلَى الشَّرِيفِ وَالْوَضِيعِ؛ فَجَعَلْنَا التَّحْمِيمَ وَالْجَلْدَ مَكَانَ الرَّجْمِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْيَا أَمْرَكَ إِذْ أَمَاتُوهُ». فَأَمَرَ بِهِ فَرَجِمَ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَنَاقِيهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنُكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ [المائدة: ٤١] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنْ أُوْتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ﴾ [المائدة: ٤١] يَقُولُ: اتُّوا مُحَمَّدًا ﷺ؛ فَإِنْ أَمَرَكُمُ بِالْتَّحْمِيمِ وَالْجَلْدِ فَخُذُوهُ، وَإِنْ أَفْتَاكُمْ بِالرَّجْمِ فَاحْذَرُوا. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٤٥﴾ [المائدة: ٤٥] وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤٧﴾ [المائدة: ٤٧] فِي الْكُفَّارِ كُلِّهَا. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ^(١).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديثين

١) مسألة: الحكم بغير ما أنزل الله عز وجل.

قال الإمام ابن القيم رحمته الله في "مدارج السالكين" (١/ ٣٣٦):

فَأَمَّا الْكُفْرُ فَتَوَعَّان: كُفْرٌ أَكْبَرُ، وَكُفْرٌ أَصْغَرُ.

فَالْكُفْرُ الْأَكْبَرُ هُوَ الْمُوجِبُ لِلْخُلُودِ فِي النَّارِ.

وَالْأَصْغَرُ مُوجِبٌ لِاسْتِحْقَاقِ الْوَعِيدِ دُونَ الْخُلُودِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - وَكَانَ

مِمَّا يُتْلَى فَنَسِخَ لَفْظُهُ - ﴿لَا تَرْعُبُوا عَنْ آبَائِكُمْ فَإِنَّهُ كُفْرٌ بِكُمْ﴾ وَقَوْلِهِ ﷺ فِي

الْحَدِيثِ «اِئْتَنَانِ فِي أُمَّتِي، هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّبَاحَةُ» ^(٢) وَقَوْلُهُ فِي

«السُّنَنِ»: «مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ» ^(٣). وَفِي الْحَدِيثِ

الْآخِرِ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ عَرَّافًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى

مُحَمَّدٍ» ^(٤) وَقَوْلِهِ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ» ^(٥) وَهَذَا

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٧٠٠).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٦٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(٣) ضَعِيفٌ: أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٠٨/٢، ٤٧٦)، وَالدَّارِمِيُّ (١٢٣٩)، وَابْنُ مَاجَةَ (٦٣٩)، وَأَبُو دَاوُدَ

(٣٩٠٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكِبَرِيِّ» (٨٩٦٧) مِنْ طَرِيقِ حَكِيمِ الْأَثَرَمِ، عَنْ أَبِي

تَمِيمَةَ الْهَجِيمِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ أَعْلَى، فَإِنَّ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ فِي أَبِي تَمِيمَةَ: لَا يَعْرِفُ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَحَكِيمُ

الْأَثَرَمِ ثَقَّةٌ، وَلَكِنْ قَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا يَتَّبَعُ عَلَى حَدِيثِهِ هَذَا. وَقَالَ الْبَزَارُ: حَدَّثَ عَنْهُ هَمَادٌ بِحَدِيثٍ مِنْكَرٍ،

يَعْنِي هَذَا الْحَدِيثَ. وَذَكَرَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ».

(٤) صَحِيحٌ لغيره. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٩٠٤)، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا التِّرْمِذِيُّ (١٣٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكِبَرِيِّ»

(٩٠١٧)، وَابْنُ مَاجَةَ (٦٣٩)، وَأَحْمَدُ (٤٠٨/٢، ٤٧٦)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرِيقِ: حَكِيمِ الْأَثَرَمِ، عَنْ

أَبِي تَمِيمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وَحَكِيمٍ قَدْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثَ. فَضَعَفَ الْحَدِيثَ الْبُخَارِيُّ،

وَالنَّسَائِيُّ، وَأَبُو عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيُّ، وَغَيْرُهُمْ كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٤٥٢٦).

تَأْوِيلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَامَّةُ الصَّحَابَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَيْسَ بِكَفَرٍ يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ، بَلْ إِذَا فَعَلَهُ فَهُوَ بِهِ كُفْرٌ، وَلَيْسَ كَمَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ^(١)، وَكَذَلِكَ قَالَ طَاوُسٌ، وَقَالَ عَطَاءٌ: هُوَ كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ، وَظُلْمٌ دُونَ ظُلْمٍ، وَفَسْقٌ دُونَ فِسْقٍ^(٢).

= وأبو تميم قال البخاري: ليس له سماع من أبي هريرة. ولكن للحديث طريق أخرى: أخرجه أحمد (٤٢٩/٢)، والحاكم (٨/١)، والبيهقي (٨/١٣٥)، وهو منقطع، من طريق خلاص بن عمرو، عن أبي هريرة رضي الله عنه، ولم يسمع منه.

• وقد جاءت عند الحاكم زيادة (محمد بن سيرين) مقروناً بخلاص بن عمرو، والصواب عدم ذكره؛ لأنَّ الحاكم رواه من طريق: الحارث بن أبي أسامة، وليس لهذه الزيادة ذكرٌ في "مسنده" (٢/١٨٧) كما في "الإرواء" (٦٩/٧)، وأخرجها من طريق: أحمد بن مهراان الأصبهاني، وهو رجل زاهد لم يؤثر توثيقه عن أحد، فرواية الإمام أحمد بدون زيادة (ابن سيرين) أرجح، وعليه فهو منقطع.

وله شاهد آخر من حديث جابر عند البزار كما في "كشف الأستار" (٣٠٤٥)، قال: حدثنا عقبة بن سنان، ثنا غسان بن مضر، ثنا سعيد بن يزيد، عن أبي نضرة، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ به. وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات من رجال "التهذيب"؛ إلا عقبة بن سنان فقد ترجم له ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣١١/٦)، ونقل عن أبيه أنه قال: صدوق. وعليه فالحديث يرتقي إلى الصحة مع طريقي حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) أخرجه البخاري (١٢١)، وأحمد (١٧٣٩)، والحاكم (١٧٤١)، ومسلم (٤٤٠٣)، وانفرد به البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) صحيح: أخرجه ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٦٤٣٤): حدثنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، ثنا سفيان، عن هشام بن حجير، عن طاووس، عن ابن عباس في قوله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ قال: ليس هو بالكفر الذي يذهبون إليه. وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات؛ إلا هشام بن حجير؛ فإنه حسن الحديث.

وأخرجه سعيد بن منصور (٧٤٩) وابن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٥٦٩) من طريق سفيان، عن هشام به.

وأخرجه الحاكم (٣٢١٩)، والبيهقي (١٥٨٥٤) من طريق علي بن حرب، عن سفيان بن عيينة به، ولفظه: لَيْسَ بِالْكَفْرِ الَّذِي يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ إِنَّهُ لَيْسَ كُفْرًا يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٤٤﴾ [المائدة: ٤٤] كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ.

وأخرجه المروزي (٥٧١) قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ ابْنِ

وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَ الْآيَةَ عَلَى تَرْكِ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ جَاحِدًا لَهُ، وَهُوَ قَوْلُ عِكْرِمَةَ، وَهُوَ تَأْوِيلُ مَرْجُوحٍ، فَإِنَّ نَفْسَ جُحُودِهِ كُفْرٌ، سَوَاءٌ حَكَمَ أَوْ لَمْ يَحْكَمْ. وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَهَا عَلَى تَرْكِ الْحُكْمِ بِجَمِيعِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، قَالَ: وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْحُكْمُ بِالتَّوْحِيدِ وَالْإِسْلَامِ، وَهَذَا تَأْوِيلُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْكِنَانِيِّ، وَهُوَ أَيْضًا بَعِيدٌ، إِذِ الْوَعِيدُ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ بِالْمُتَزَلِّ، وَهُوَ يَتَنَاوَلُ تَعْطِيلَ الْحُكْمِ بِجَمِيعِهِ وَيَبْغِضُهُ. وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَهَا عَلَى الْحُكْمِ بِمُخَالَفَةِ النَّصِّ، تَعَمُّدًا مِنْ غَيْرِ جَهْلٍ بِهِ وَلَا خَطَأً فِي التَّأْوِيلِ، حَكَاهُ الْبَغَوِيُّ عَنِ الْعُلَمَاءِ عُمُومًا.

وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَهَا عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ، وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ، وَالصَّحَّاحِ وَغَيْرِهِمَا، وَهُوَ بَعِيدٌ، وَهُوَ خِلَافُ ظَاهِرِ اللَّفْظِ، فَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ. وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ كُفْرًا يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْحُكْمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ يَتَنَاوَلُ الْكُفْرَيْنِ، الْأَصْغَرَ وَالْأَكْبَرَ بِحَسَبِ حَالِ الْحَاكِمِ، فَإِنَّهُ إِنْ اعْتَقَدَ وُجُوبَ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْوَاقِعَةِ، وَعَدَلَ عَنْهُ عِصْيَانًا، مَعَ اعْتِرَافِهِ بِأَنَّهُ مُسْتَحِقٌّ لِلْعُقُوبَةِ، فَهَذَا كُفْرٌ أَصْغَرُ، وَإِنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَأَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِيهِ، مَعَ تَيَقُّنِهِ أَنَّهُ حُكْمُ اللَّهِ، فَهَذَا كُفْرٌ أَكْبَرُ، وَإِنْ جَهِلَهُ وَأَخْطَاهُ فَهَذَا مُخْطِئٌ، لَهُ حُكْمُ الْمُخْطِئِينَ.

وَالْقَصْدُ أَنَّ الْمَعَاصِيَ كُلَّهَا مِنْ نَوْعِ الْكُفْرِ الْأَصْغَرِ، فَإِنَّهَا ضِدُّ الشُّكْرِ، الَّذِي هُوَ الْعَمَلُ بِالطَّاعَةِ، فَالْسَّعْيُ إِمَّا شُكْرٌ، وَإِمَّا كُفْرٌ، وَإِمَّا ثَالِثٌ، لَا مِنْ هَذَا وَلَا مِنْ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

= طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «هُوَ بِهِ كُفْرَةٌ، وَلَيْسَ كَمَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، وَمَلَأَتْكَ وَكُتِبَ وَرُسُلُهُ». وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، رَجَالُهُ ثِقَاتٌ.

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٧١٣) عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [٤٤]، قَالَ: «هِيَ كُفْرٌ»، قَالَ ابْنُ طَاوُسٍ: «لَيْسَ كَمَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْكَ وَرُسُلُهُ»

(١) أَخْرَجَهُ الثَّوْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (ص ١٠١)، وَعَنْهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢/ ٢١)، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، عَنْ عَطَاءٍ بِهِ. وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، رَجَالُهُ ثِقَاتٌ.

قال الإمام ابن أبي العز رحمته الله في "شرح الطحاوية" (٢/٤٤٦):

وَهَذَا أَمْرٌ يَجِبُ أَنْ يَنْقَطْنَ لَهُ، وَهُوَ: أَنَّ الْحُكْمَ بغيرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَدْ يَكُونُ كُفْرًا يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ، وَقَدْ يَكُونُ مَعْصِيَةً: كَبِيرَةً أَوْ صَغِيرَةً، وَيَكُونُ كُفْرًا: إِمَّا مَجَازِيًّا، وَإِمَّا كُفْرًا أَصْغَرَ، عَلَى الْقَوْلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ. وَذَلِكَ بِحَسَبِ حَالِ الْحَاكِمِ: فَإِنَّهُ إِنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْحُكْمَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَأَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِيهِ، أَوْ اسْتَهَانَ بِهِ مَعَ تَيَقُّنِهِ أَنَّهُ حُكْمُ اللَّهِ -: فَهَذَا كُفْرٌ أَكْبَرُ. وَإِنْ اعْتَقَدَ وَجُوبَ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَعَلِمَهُ فِي هَذِهِ الْوَاقِعَةِ، وَعَدَلَ عَنْهُ مَعَ اعْتِرَافِهِ بِأَنَّهُ مُسْتَحِقٌّ لِلْعُقُوبَةِ، فَهَذَا عَاصٍ، وَيُسَمَّى كَافِرًا كُفْرًا مَجَازِيًّا، أَوْ كُفْرًا أَصْغَرَ. وَإِنْ جَهِلَ حُكْمَ اللَّهِ فِيهَا، مَعَ بَذْلِ جُهِدِهِ وَاسْتِفْرَاحِ وَسْعِهِ فِي مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ وَأَخْطَاؤُهُ، فَهَذَا مُخْطِئٌ، لَهُ أَجْرٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ، وَخَطْوُهُ مَغْفُورٌ. اهـ

قال شيخ الإسلام رحمته الله كما في "منهاج السنة" (٥/١٣٠):

وَلَا رَيْبَ أَنَّ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ وَجُوبَ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ فَهُوَ كَافِرٌ، فَمَنْ اسْتَحَلَّ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا يَرَاهُ هُوَ عَدْلًا مِنْ غَيْرِ اتِّبَاعِ لِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَهُوَ كَافِرٌ؛ فَإِنَّهُ مَا مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا وَهِيَ تَأْمُرُ بِالْحُكْمِ بِالْعَدْلِ، وَقَدْ يَكُونُ الْعَدْلُ فِي دِينِهَا مَا رَأَاهُ أَكْبَرُهُمْ، بَلْ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَسَبِّبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ يَحْكُمُونَ بِعَادَاتِهِمُ الَّتِي لَمْ يُنْزِلْهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، كَسَوَالِفِ الْبَادِيَةِ، وَكَأَوَامِرِ الْمُطَاعِينَ فِيهِمْ، وَيَرَوْنَ أَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي يَنْبَغِي الْحُكْمُ بِهِ دُونَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَهَذَا هُوَ الْكُفْرُ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ أَسْلَمُوا، وَلَكِنْ مَعَ هَذَا لَا يَحْكُمُونَ إِلَّا بِالْعَادَاتِ الْجَارِيَةِ لَهُمْ الَّتِي يَأْمُرُ بِهَا الْمُطَاعُونَ، فَهَؤُلَاءِ إِذَا عَرَفُوا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ إِلَّا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَلَمْ يَلْتَزِمُوا ذَلِكَ، بَلْ اسْتَحَلُّوا أَنْ يَحْكُمُوا بِخِلَافِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَهُمْ كُفْرًا، وَإِلَّا كَانُوا جَهْلًا، كَمَنْ تَقَدَّمَ أَمْرُهُمْ.

وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ كُلَّهُمْ إِذَا تَنَازَعُوا فِي شَيْءٍ أَنْ يَرْدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي

شَيْءٍ فَرَدُّهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾ [النساء: ٥٩].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ ﴿٦٥﴾ [النساء: ٦٥].
فَمَنْ لَمْ يَلْتَزِمِ تَحْكِيمَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ؛ فَقَدْ أَقْسَمَ اللَّهُ بِنَفْسِهِ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مُلْتَزِمًا لِحُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، لَكِنْ عَصَى وَاتَّبَعَ هَوَاهُ، فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ أَمْثَالِهِ مِنَ الْعَصَاةِ.

وَهَذِهِ الْآيَةُ مِمَّا يَحْتَجُّ بِهَا الْخَوَارِجُ عَلَى تَكْفِيرِ وُلاَةِ الْأَمْرِ الَّذِينَ لَا يَحْكُمُونَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ، ثُمَّ يَزْعُمُونَ أَنَّ اعْتِقَادَهُمْ هُوَ حُكْمُ اللَّهِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ بِمَا يَطُولُ ذِكْرُهُ هُنَا، وَمَا ذَكَرْتُهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ سِيَاقُ الْآيَةِ.

وَالْمَقْصُودُ أَنَّ الْحُكْمَ بِالْعَدْلِ وَاجِبٌ مُطْلَقًا، فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ وَلِكُلِّ أَحَدٍ، وَالْحُكْمُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ هُوَ عَدْلٌ خَاصٌّ، وَهُوَ أَكْمَلُ أَنْوَاعِ الْعَدْلِ وَأَحْسَنُهَا، وَالْحُكْمُ بِهِ وَاجِبٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَكُلِّ مَنْ اتَّبَعَهُ، وَمَنْ لَمْ يَلْتَزِمِ حُكْمَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهُوَ كَافِرٌ.

وَهَذَا وَاجِبٌ عَلَى الْأُمَّةِ فِي كُلِّ مَا تَنَازَعَتْ فِيهِ مِنَ الْأُمُورِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ. اهـ.

قال الإمام ابن باز رحمته الله كما في "مجموع فتاواه" (٣٢٦ / ٢):

أما الدارسون للقوانين والقائمون بتدريسها فهم أقسام:

القسم الأول: من درسها أو تولى تدريسها؛ ليعرف حقيقتها أو ليعرف فضل أحكام الشريعة عليها، أو ليستفيد منها فيما لا يخالف الشرع المطهر، أو ليفيد غيره في ذلك، فهذا لا حرج عليه فيما يظهر لي من الشرع، بل قد يكون مأجورا ومشكورا إذا أراد بيان عيوبها، وإظهار فضل أحكام الشريعة عليها، والصلاة خلف هذا القسم لا شك في صحتها، وأصحاب هذا القسم حكمهم حكم من درس أحكام

الربا، وأنواع الخمر، وأنواع القمار، ونحوها كالعقائد الفاسدة، أو تولى تدريسها ليعرفها ويعرف حكم الله فيها ويفيد غيره، مع إيمانه بتحريمها، وليس حكمه حكم من تعلم السحر أو علمه غيره؛ لأن السحر محرم لذاته لما فيه من الشرك وعبادة الجن من دون الله، فالذي يتعلمه أو يعلمه غيره لا يتوصل إليه إلا بذلك أي بالشرك بخلاف من يتعلم القوانين ويعلمها غيره لا للحكم بها، ولا باعتقاد حلها، ولكن لغرض مباح أو شرعي كما تقدم.

القسم الثاني: من يدرس القوانين أو يتولى تدريسها؛ ليحكم بها أو ليعين غيره على ذلك مع إيمانه بتحريم الحكم بغير ما أنزل الله، ولكن حمله الهوى أو حب المال على ذلك. فأصحاب هذا القسم لا شك فساق، وفيهم كفر وظلم وفسق، لكنه كفر أصغر وظلم أصغر وفسق أصغر لا يخرجون به من دائرة الإسلام، وهذا القول هو المعروف بين أهل العلم، وهو قول ابن عباس وطاوس وعطاء ومجاهد، وجمع من السلف والخلف كما ذكر الحافظ ابن كثير والبلغوي والقرطبي وغيرهم، وذكر معناه الإمام ابن القيم رحمته الله في كتاب **”الصلاة“** وللشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رحمته الله رسالة جيدة في هذه المسألة مطبوعة في المجلد الثالث من مجموعة (الرسائل الأولى).

ولا شك أن أصحاب هذا القسم على خطر عظيم، ويخشى عليهم من الوقوع في الردة، أما صحة الصلاة خلفهم وأمثالهم من الفساق ففيها خلاف مشهور، والأظهر من الأدلة الشرعية صحتها خلف جميع الفساق الذين لم يصل فسقهم إلى حد الكفر الأكبر، وهو قول جم غفير من أهل العلم واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية.

القسم الثالث: من يدرس القوانين، أو يتولى تدريسها مستحلاً للحكم بها، سواء اعتقد أن الشريعة أفضل، أم لم يعتقد ذلك؛ فهذا القسم كافر بإجماع المسلمين كفراً أكبر؛ لأنه باستحلاله الحكم بالقوانين الوضعية المخالفة لشريعة الله يكون

مستحلاً لما علم من الدين بالضرورة أنه محرم فيكون في حكم من استحل الزنا والخمر ونحوهما، ولأنه بهذا الاستحلال يكون قد كذب الله ورسوله، وعاند الكتاب والسنة، وقد أجمع علماء الإسلام على كفر من استحل ما حرمه الله أو حرم ما أحله الله مما هو معلوم من الدين بالضرورة، ومن تأمل كلام العلماء في جميع المذاهب الأربعة في باب حكم المرتد اتضح له ما ذكرنا.

ولا شك أن الطلبة الذين يدرسون بعض القوانين الوضعية، أو المدخل إليها في معهد القضاء أو في معهد الإدارة لا يقصدون بذلك أن يحكموا بما خالف شرع الله منها، وإنما أرادوا أو أريد منهم أن يعرفوها ويقارنوا بينها وبين أحكام الشريعة الإسلامية ليعرفوا بذلك فضل أحكام الشريعة على أحكام القوانين الوضعية، وقد يستفيدون من هذه الدراسة فوائد أخرى تعينهم على المزيد من التفقه في الشريعة والاطمئنان إلى عدالتها.

ولو فرضنا أنه قد يوجد من بينهم من يقصد بتعلمها الحكم بها بدلاً من الشريعة الإسلامية ويستتبع ذلك، لم يجز أن يحكم على الباقيين بحكمه؛ لأن الله سبحانه يقول: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤] ويقول النبي ﷺ: «لا يجني جان إلا على نفسه»^(١).

وبما ذكرنا يتضح أن القدح في إمامة الطلبة المذكورين والحكم بعدم صحة الصلاة خلفهم أمر لا تقره الشريعة، ولا يقره أهل العلم، وليس له أصل يرجع إليه. اهـ.

وقال **رحمته الله** كما في «مجموع فتاواه» (٣٥٥/٥):

من حكم بغير ما أنزل الله، وهو يعلم أنه يجب عليه الحكم بما أنزل الله، وأنه خالف الشرع، ولكن استباح هذا الأمر، ورأى أنه لا حرج عليه في ذلك، وأنه يجوز

(١) أخرجه أحمد (١٦٠٦٤)، وابن أبي شيبة (٣٧١٦٢) من حديث عمرو بن الأحوص الجشمي **رحمته الله** وهو حديث صحيح بشواهده.

له أن يحكم بغير شريعة الله؛ فهو كافر كفرا أكبر عند جميع العلماء؛ كالحكم بالقوانين الوضعية التي وضعها الرجال من النصارى، أو اليهود، أو غيرهم ممن زعم أنه يجوز الحكم بها، أو زعم أنها أفضل من حكم الله، أو زعم أنها تساوي حكم الله، وأن الإنسان مخير إن شاء حكم بالقرآن والسنة، وإن شاء حكم بالقوانين الوضعية ... من اعتقد هذا كفر بإجماع العلماء كما تقدم .

وأما من حكم بغير ما أنزل الله لهوى أو لحظ عاجل، وهو يعلم أنه عاص لله ولرسوله، وأنه فعل منكرا عظيما، وأن الواجب عليه الحكم بشرع الله؛ فإنه لا يكفر بذلك الكفر الأكبر، لكنه قد أتى منكرا عظيما ومعصية كبيرة وكفرا أصغرا، كما قال ذلك ابن عباس ومجاهد وغيرهما من أهل العلم، وقد ارتكب بذلك كفرا دون كفر، وظلما دون ظلم، وفسقا دون فسق، وليس هو الكفر الأكبر، وهذا قول أهل السنة والجماعة، وقد قال الله سبحانه: ﴿وَأَن أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ وقال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧]، وقال عز وجل: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا فَضَيَّتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وقال عز وجل: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِیَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، ﴿وَمَن أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، فحكم الله هو أحسن الأحكام، وهو الواجب الاتباع، وبه صلاح الأمة وسعادتها في العاجل والآجل وصلاح العالم كله، ولكن أكثر الخلق في غفلة عن هذا. والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. اهـ

٢ ﴿حكم المضطر للتحاكم إلى القوانين الوضعية﴾

في «مجموع فتاوى» الإمام ابن باز رحمته الله (٢٣/٢١٤) ما نصه:

من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأخ المكرم هـ. ع. م. سلمه الله.
سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فأشير إلى استفتائك المقيد بإدارة البحوث العلمية والإفتاء برقم (٢١٥١) وتاريخ (١٤٠٧/٦/١٦هـ) الذي تسأل فيه عن حكم المتحاكم إلى من يحكم بالقوانين الوضعية إذا كانت المحاكم في بلده كلها تحكم بالقوانين الوضعية ولا يستطيع الوصول إلى حقه إلا إذا تحاكم إليها هل يكون كافراً.

وأفيدك: بأنه إذا اضطر إلى ذلك لا يكون كافراً، ولكن ليس له أن يتحاكم إليهم إلا عند الضرورة؛ إذا لم يتيسر له الحصول على حقه إلا بذلك، وليس له أن يأخذ خلاف ما يحله الشرع المطهر.

وفق الله الجميع لما فيه رضاه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

٣ ﴿مسألة: المعارضة للنصوص الشرعية بتقديم العقل والقياس والذوق والوجد

والسياسات؟

قال الإمام ابن القيم رحمته الله في «مدارج السالكين» (٢/٦٨):

وَالْإِعْتِرَاضُ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٍ سَارِيَةٌ فِي النَّاسِ، وَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ

مِنْهَا.

النَّوعُ الْأَوَّلُ: الْإِعْتِرَاضُ عَلَى أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ بِالشُّبْهِ الْبَاطِلَةِ، الَّتِي يُسَمِّيَهَا أَرْبَابُهَا قَوَاطِعَ عَقْلِيَّةٍ. وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ خَيَالَاتٌ جَهْلِيَّةٌ، وَمُحَالَاتٌ ذَهْنِيَّةٌ، اعْتَرَضُوا بِهَا عَلَى أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ عَزَّ وَجَلَّ. وَحَكَمُوا بِهَا عَلَيْهِ.

وَنَفَوْا لِأَجْلِهَا مَا أَتَبَتْهُ لِنَفْسِهِ، وَأَتَبَتْهُ لَهُ رَسُولُهُ ﷺ. وَأَثْبَتُوا مَا نَفَاهُ، وَوَالُوا بِهَا أَعْدَاءَهُ. وَعَادُوا بِهَا أَوْلِيَاءَهُ. وَحَرَّفُوا بِهَا الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ. وَسَوَّاءُوا بِهَا نَصِيبًا كَثِيرًا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَتَقَطَّعُوا لَهَا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبْرًا، كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ.

وَالْعَاصِمُ مِنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ التَّسْلِيمُ الْمَحْضُ لِلْوَحْيِ. فَإِذَا سَلَّمَ الْقَلْبُ لَهُ رَأَى صِحَّةَ مَا جَاءَ بِهِ، وَأَنَّ الْحَقَّ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ وَالْفِطْرَةِ. فَاجْتَمَعَ لَهُ السَّمْعُ وَالْعَقْلُ وَالْفِطْرَةُ. وَهَذَا أَكْمَلُ الْإِيمَانِ. لَيْسَ كَمَنْ الْحَرْبُ قَائِمٌ بَيْنَ سَمْعِهِ وَعَقْلِهِ وَفِطْرَتِهِ.

النُّوعُ الثَّانِي: الْإِعْتِرَاضُ عَلَى شَرْعِهِ وَأَمْرِهِ. وَأَهْلُ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا: الْمُعْتَرِضُونَ عَلَيْهِ بِأَرَائِهِمْ وَأَقْيَسَتِهِمْ، الْمُتَمَضِّمِينَ تَحْلِيلَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَتَحْرِيمَ مَا أَبَاحَهُ، وَإِسْقَاطَ مَا أَوْجَبَهُ، وَإِيجَابَ مَا أَسْقَطَهُ، وَإِبْطَالَ مَا صَحَّحَهُ، وَتَصْحِيحَ مَا أَبْطَلَهُ، وَاعْتِبَارَ مَا أَلْغَاهُ، وَإِلْغَاءَ مَا اعْتَبَرَهُ، وَتَقْيِيدَ مَا أَطْلَقَهُ، وَإِطْلَاقَ مَا قَيَّدَهُ.

وَهَذِهِ هِيَ الْأَرَاءُ وَالْأَقْيَسَةُ الَّتِي اتَّفَقَ السَّلَفُ قَاطِبَةً عَلَى دَمِّهَا، وَالتَّحْذِيرِ مِنْهَا. وَصَاحُوا عَلَى أَصْحَابِهَا مِنْ أَطْفَارِ الْأَرْضِ. وَحَذَّرُوا مِنْهُمْ، وَنَفَرُوا عَنْهُمْ.

النُّوعُ الثَّانِي: الْإِعْتِرَاضُ عَلَى حَقَائِقِ الْإِيمَانِ وَالشَّرْعِ بِالْأَذْوَاقِ وَالْمَوَاجِدِ وَالْخَيَالَاتِ، وَالْكُشُوفَاتِ الْبَاطِلَةِ الشَّيْطَانِيَّةِ، الْمُتَمَضِّمِينَ شَرْعَ دِينٍ لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ، وَإِبْطَالَ دِينِهِ الَّذِي شَرَعَهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ، وَالتَّعَوُّضَ عَنْ حَقَائِقِ الْإِيمَانِ بِخُدَعِ الشَّيْطَانِ وَحُطُوظِ النُّفُوسِ الْجَاهِلَةِ.

وَالْعَجَبُ أَنَّ أَرْبَابَهَا يُنْكِرُونَ عَلَى أَهْلِ الْحُطُوظِ. وَكُلُّ مَا هُمْ فِيهِ فَحْظٌ، وَلَكِنَّ حَظَّهُمْ مُتَمَضِّمٌ مُخَالَفَةٌ مُرَادِ اللَّهِ، وَالْإِعْرَاضُ عَنْ دِينِهِ، وَاعْتِقَادُ أَنَّهُ قُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ. فَأَيْنَ هَذَا مِنْ حُطُوظِ أَصْحَابِ الشَّهَوَاتِ، الْمُعْتَرِفِينَ بِذَمِّهَا، الْمُسْتَغْفِرِينَ مِنْهَا، الْمُقَرِّينَ بِنَقْصِهِمْ وَعَيْبِهِمْ، وَأَنَّهَا مُنَافِيَةٌ لِلدِّينِ؟

وَهَؤُلَاءِ فِي حُطُوظِ اتَّخُذِهَا دِينًا، وَقَدَّمُوهَا عَلَى شَرْعِ اللَّهِ وَدِينِهِ. وَاعْتَالُوا بِهَا الْقُلُوبَ. وَاقْتَطَعُوهَا عَنْ طَرِيقِ اللَّهِ. فَتَوَلَّدَ مِنْ مَعْقُولِ أَوْلَيْكَ، وَآرَاءِ الْآخَرِينَ

وَأَقْسَيْتَهُمُ الْبَاطِلَةَ، وَأَذْوَاقِ هَؤُلَاءِ خَرَابُ الْعَالَمِ، وَفَسَادُ الْوُجُودِ، وَهَدْمُ قَوَاعِدِ الدِّينِ، وَتَفَاقُمُ الْأَمْرِ وَكَادَ؛ لَوْلَا أَنَّ اللَّهَ ضَمِنَ أَنَّهُ لَا يَزَالُ يَقُومُ بِهِ مَنْ يَحْفَظُهُ، وَيُسَيِّرُ مَعَالِمَهُ، وَيَحْمِيهِ مِنْ كَيْدِ مَنْ يَكِيدُ.

النَّوعُ الثَّلَاثُ: الْإِعْتِرَاضُ عَلَى ذَلِكَ بِالسِّيَاسَاتِ الْجَائِزَةِ، الَّتِي لِأَرْبَابِ الْوِلَايَاتِ الَّتِي قَدَّمُوهَا عَلَى حُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ. وَحَكَمُوا بِهَا بَيْنَ عِبَادِهِ، وَعَطَّلُوا لَهَا وَبِهَا شَرْعَهُ وَعَدْلَهُ وَحُدُودَهُ.

فَقَالَ الْأَوَّلُونَ: إِذَا تَعَارَضَ الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ أَيُّهُمَا يُقَدَّمُ؟: قَدَّمْنَا الْعَقْلَ.

وَقَالَ الْآخَرُونَ: إِذَا تَعَارَضَ الْأَثَرُ وَالْقِيَاسُ: قَدَّمْنَا الْقِيَاسَ.

وَقَالَ أَصْحَابُ الذَّوْقِ وَالْكَشْفِ وَالْوُجْدِ: إِذَا تَعَارَضَ الذَّوْقُ وَالْوُجْدُ وَالْكَشْفُ وَظَاهِرُ الشَّرْعِ: قَدَّمْنَا الذَّوْقَ وَالْوُجْدَ وَالْكَشْفَ.

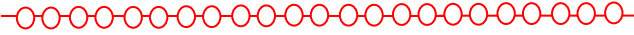
وَقَالَ أَصْحَابُ السِّيَاسَةِ: إِذَا تَعَارَضَتِ السِّيَاسَةُ وَالشَّرْعُ، قَدَّمْنَا السِّيَاسَةَ.

فَجَعَلَتْ كُلُّ طَائِفَةٍ قِبَالَهِ دِينَ اللَّهِ وَشَرْعَهُ طَاعُونًَا يَتَحَاكَمُونَ إِلَيْهِ.

فَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: لَكُمْ النَّقْلُ وَلَنَا الْعَقْلُ. وَالْآخَرُونَ يَقُولُونَ: أَنْتُمْ أَصْحَابُ آثَارٍ وَأَخْبَارٍ، وَنَحْنُ أَصْحَابُ أَقْسِيَّةٍ وَآرَاءٍ وَأَفْكَارٍ. وَأُولَئِكَ يَقُولُونَ: أَنْتُمْ أَرْبَابُ الظَّاهِرِ، وَنَحْنُ أَهْلُ الْحَقَائِقِ. وَالْآخَرُونَ يَقُولُونَ: لَكُمْ الشَّرْعُ وَلَنَا السِّيَاسَةُ. فَيَا لَهَا مِنْ بَلِيَّةٍ، عَمَّتْ فَأَعْمَتْ، وَرَزِيَّةٍ رَمَتْ فَأَصَمَّتْ، وَفِتْنَةٍ دَعَتِ الْقُلُوبَ فَأَجَابَهَا كُلُّ قَلْبٍ مَفْتُونٍ، وَأَهْوِيَّةٍ عَصَفَتْ. فَصَمَّتْ مِنْهَا الْأَذَانُ، وَعَمِيَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ. عَطَّلَتْ لَهَا - وَاللَّهِ - مَعَالِمَ الْأَحْكَامِ. كَمَا نُفِيَتْ لَهَا صِفَاتُ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ. وَاسْتَدَدَ كُلُّ قَوْمٍ إِلَى ظُلْمٍ وَظُلُمَاتٍ آرَائِهِمْ، وَحَكَمُوا عَلَى اللَّهِ وَبَيْنَ عِبَادِهِ بِمَقَالَاتِهِمُ الْفَاسِدَةِ وَأَهْوَائِهِمْ. وَصَارَ لِأَجْلِهَا الْوَحْيُ عُرْضَةً لِكُلِّ تَحْرِيفٍ وَتَأْوِيلٍ، وَالدِّينُ وَقْفًا عَلَى كُلِّ إِفْسَادٍ وَتَبْدِيلٍ.

النَّوعُ الثَّلَاثُ: الْإِعْتِرَاضُ عَلَى أَفْعَالِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ. وَهَذَا اعْتِرَاضُ الْجُهَّالِ. وَهُوَ مَا بَيْنَ جَلِيِّ وَخَفِيِّ، وَهُوَ أَنْوَاعٌ لَا تُحْصَى.

وَهُوَ سَارٍ فِي النُّفُوسِ سَرِيانَ الْحُمَى فِي بَدَنِ الْمَحْمُومِ. وَلَوْ تَأَمَّلَ الْعَبْدُ كَلَامَهُ
وَأُمْنِيَّتَهُ وَإِرَادَتَهُ وَأَحْوَالَهُ، لَرَأَى ذَلِكَ فِي قَلْبِهِ عَيَانًا، فَكُلُّ نَفْسٍ مُعْتَرِضَةٍ عَلَى قَدَرِ
اللَّهِ وَقَسْمِهِ وَأَفْعَالِهِ، إِلَّا نَفْسًا قَدْ اطْمَأَنَّتْ إِلَيْهِ، وَعَرَفَتْهُ حَقَّ الْمَعْرِفَةِ الَّتِي يُمَكِّنُ
وُصُولَ الْبَشَرِ إِلَيْهَا. فَتِلْكَ حَظُّهَا التَّسْلِيمُ وَالْإِنْقِيَادُ. وَالرِّضَا كُلُّ الرِّضَاءِ. اهـ



فائدة للإمام ابن القيم رحمه الله في بيان حقيقة الشرك

بالله

قال **رحمته الله** كما في «الجواب الكافي» (١/ ٩٤):

حَقِيقَةُ الشِّرْكِ: هُوَ التَّشْبَهُ بِالْخَالِقِ، وَتَشْبِيهِ الْمَخْلُوقِ بِهِ، هَذَا هُوَ التَّشْبِيهُ فِي الْحَقِيقَةِ، لَا إِثْبَاتُ صِفَاتِ الْكَمَالِ الَّتِي وَصَفَ اللَّهُ بِهَا نَفْسَهُ، وَوَصَفَهُ بِهَا رَسُولُهُ، **ﷺ**؛ فَعَكَسَ الْأَمْرَ مَنْ نَكَسَ اللَّهُ قَلْبَهُ، وَأَعْمَى بَصِيرَتَهُ، وَأَرْكَسَهُ بِكَسْبِهِ، وَجَعَلَ التَّوْحِيدَ تَشْبِيهًا، وَالتَّشْبِيهَ تَعْظِيمًا وَطَاعَةً، فَالْمُشْرِكُ مُشَبَّهٌ لِلْمَخْلُوقِ بِالْخَالِقِ فِي خَصَائِصِ الْإِلَهِيَّةِ.

فَإِنَّ مِنْ خَصَائِصِ الْإِلَهِيَّةِ التَّفَرُّدُ بِمِلْكِ الضَّرِّ وَالنَّفْعِ وَالْعَطَاءِ وَالْمَنْعِ، وَذَلِكَ يُوجِبُ تَعْلِيْقَ الدُّعَاءِ وَالْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ وَالتَّوَكُّلِ بِهِ وَحْدَهُ، فَمَنْ عَلَّقَ ذَلِكَ بِمَخْلُوقٍ فَقَدْ شَبَّهَهُ بِالْخَالِقِ، وَجَعَلَ مَنْ لَا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا، وَلَا مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا، فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِ شَبِيهًا بِمَنْ لَهُ الْأَمْرُ كُلُّهُ، فَازَمَهُ الْأُمُورَ كُلَّهَا بِيَدَيْهِ، وَمَرَجَعُهَا إِلَيْهِ، فَمَا شَاءَ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَى، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعَ، بَلْ إِذَا فَتَحَ لِعَبْدِهِ بَابَ رَحْمَتِهِ لَمْ يُمْسِكْهَا أَحَدٌ، وَإِنْ أَمْسَكَهَا عَنْهُ لَمْ يُرْسِلْهَا إِلَيْهِ أَحَدٌ.

فَمِنْ أَقْبَحِ التَّشْبِيهِ: تَشْبِيهُ هَذَا الْعَاجِزِ الْفَقِيرِ بِالذَّاتِ بِالْقَادِرِ الْغَنِيِّ بِالذَّاتِ. وَمِنْ خَصَائِصِ الْإِلَهِيَّةِ: الْكَمَالُ الْمُطْلَقُ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ الَّتِي لَا نَقْصَ فِيهِ بِوَجْهِ مِنْ الْوُجُوهِ، وَذَلِكَ يُوجِبُ أَنْ تَكُونَ الْعِبَادَةُ كُلُّهَا لَهُ وَحْدَهُ، وَالتَّعْظِيمُ وَالْإِجْلَالُ وَالْخَشْيَةُ وَالِدُّعَاءُ وَالرَّجَاءُ وَالْإِنَابَةُ وَالتَّوْبَةُ وَالتَّوَكُّلُ وَالِاسْتِعَانَةُ، وَغَايَةُ الذَّلِّ مَعَ غَايَةِ الْحُبِّ - كُلُّ ذَلِكَ يَجِبُ عَقْلًا وَشَرْعًا وَفِطْرَةً أَنْ يَكُونَ لَهُ وَحْدَهُ، وَيَمْتَنِعَ عَقْلًا وَشَرْعًا وَفِطْرَةً أَنْ يَكُونَ لغيرِهِ، فَمَنْ جَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ فَقَدْ شَبَّهَ ذَلِكَ الْغَيْرَ بِمَنْ لَا شَبِيهَ لَهُ وَلَا مِثِيلَ وَلَا نِدَّ لَهُ، وَذَلِكَ أَقْبَحُ التَّشْبِيهِ وَأَبْطَلُهُ، وَلِشِدَّةِ

فُبِحِه وَتَصَمُّنِه غَايَةَ الظُّلْمِ أَخْبَرَ سُبْحَانَهُ عِبَادَهُ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُهُ، مَعَ أَنَّهُ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ.

وَمِنْ خَصَائِصِ الْإِلَهِيَّةِ: الْعُبُودِيَّةُ الَّتِي قَامَتْ عَلَى سَاقَيْنِ لَا قِوَامَ لَهَا بِدُونِهِمَا: غَايَةِ الْحُبِّ، مَعَ غَايَةِ الذُّلِّ. هَذَا تِمَامُ الْعُبُودِيَّةِ، وَتَفَاوُتُ مَنَازِلِ الْخَلْقِ فِيهَا بِحَسَبِ تَفَاوُثِهِمْ فِي هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ.

فَمَنْ أَعْطَى حُبَّهُ وَذُلَّهُ وَخُضُوعَهُ لِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ شَبَّهَهُ بِهِ فِي خَالِصِ حَقِّهِ، وَهَذَا مِنَ الْمَحَالِ أَنْ تَجِيءَ بِهِ شَرِيعَةٌ مِنَ الشَّرَائِعِ، وَقُبْحُهُ مُسْتَقَرٌّ فِي كُلِّ فِطْرَةٍ وَعَقْلٍ، وَلَكِنْ غَيَّرَتِ الشَّيَاطِينُ فِطَرَ الْخَلْقِ وَعُقُولَهُمْ وَأَفْسَدَتْهَا عَلَيْهِمْ، وَاجْتَالَتْهُمْ عَنْهَا، وَمَضَى عَلَى الْفِطْرَةِ الْأُولَى مَنْ سَبَقَتْ لَهُ مِنَ اللَّهِ الْحُسْنَى، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ رُسُلَهُ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِمْ كُتُبَهُ بِمَا يُوَافِقُ فِطْرَهُمْ وَعُقُولَهُمْ، فَازْدَادُوا بِذَلِكَ نُورًا عَلَى نُورٍ، ﴿يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ﴾ [النور: ٣٥].

إِذَا عُرِفَ هَذَا فَمِنْ خَصَائِصِ الْإِلَهِيَّةِ السُّجُودُ، فَمَنْ سَجَدَ لِغَيْرِهِ فَقَدْ شَبَّهَ الْمَخْلُوقَ بِهِ.

وَمِنْهَا: التَّوَكُّلُ، فَمَنْ تَوَكَّلَ عَلَى غَيْرِهِ فَقَدْ شَبَّهَهُ بِهِ.

وَمِنْهَا: التَّوْبَةُ، فَمَنْ تَابَ لِغَيْرِهِ فَقَدْ شَبَّهَهُ بِهِ.

وَمِنْهَا: الْحَلْفُ بِاسْمِهِ تَعْظِيمًا وَإِجْلَالًا لَهُ، فَمَنْ حَلَفَ بِغَيْرِهِ فَقَدْ شَبَّهَهُ بِهِ، هَذَا

فِي جَانِبِ التَّشْبِيهِ.

وَأَمَّا فِي جَانِبِ التَّشْبِيهِ بِهِ: فَمَنْ تَعَاطَمَ وَتَكَبَّرَ وَدَعَا النَّاسَ إِلَى إِطْرَائِهِ فِي الْمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ وَالْخُضُوعِ وَالرَّجَاءِ، وَتَعْلِيْقِ الْقَلْبِ بِهِ خَوْفًا وَرَجَاءً وَالتَّجَافُ وَاسْتِعَانَةً، فَقَدْ تَشَبَّهَ بِاللَّهِ وَنَارَعَهُ فِي رُبُوبِيَّتِهِ وَالْهَيْبَةِ، وَهُوَ حَقِيقٌ بِأَنْ يُهَيِّنَهُ غَايَةَ الْهَوَانِ، وَيُذِلَّهُ غَايَةَ الذُّلِّ، وَيَجْعَلَهُ تَحْتَ أَقْدَامِ خَلْقِهِ.

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْهُ عليه السلام قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: الْعِظَمَةُ إِزَارِي، وَالْكِيرِيَاءُ رِدَائِي، فَمَنْ نَارَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا عَذَّبْتُهُ»^(١).

وَإِذَا كَانَ الْمُصَوِّرُ الَّذِي يَصْنَعُ الصُّورَةَ بِيَدِهِ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَتَشَبَّهُهُ بِاللَّهِ فِي مُجَرَّدِ الصُّورَةِ، فَمَا الظَّنُّ بِالتَّشَبُّهِ بِاللَّهِ فِي الرُّبُوبِيَّةِ وَالْإِلَهِيَّةِ؟
كَمَا قَالَ النَّبِيُّ عليه السلام: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ، يُقَالُ لَهُمْ أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ»^(٢).

وَفِي "الصَّحِيحَيْنِ" عَنْهُ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ خَلْقًا كَخَلْقِي، فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً، فَلْيَخْلُقُوا شَعِيرَةً»^(٣)، فَنَبَهُ بِالذَّرَّةِ وَالشَّعِيرَةِ عَلَى مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهَا وَأكْبَرُ.

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ هَذَا حَالٌ مَنْ تَشَبَّهَ بِهِ فِي صِنْعَةِ صُورَةٍ، فَكَيْفَ حَالٌ مَنْ تَشَبَّهَ بِهِ فِي خَوَاصِّ رُبُوبِيَّتِهِ وَإِلَهِيَّتِهِ؟ وَكَذَلِكَ مَنْ تَشَبَّهَ بِهِ فِي الْإِسْمِ الَّذِي لَا يَنْبَغِي إِلَّا لِلَّهِ وَحْدَهُ، كَمَلِكِ الْمُلُوكِ، وَحَاكِمِ الْحُكَّامِ، وَنَحْوِهِ.

وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ أَخْنَعَ الْأَسْمَاءِ عِنْدَ اللَّهِ رَجُلٌ يُسَمَّى بِشَاهَانْ شَاهٍ - أَيْ مَلِكِ الْمُلُوكِ - لَا مَلِكَ إِلَّا اللَّهُ»^(٤) وَفِي لَفْظٍ: «أَغْيَظُ رَجُلٍ عَلَى اللَّهِ رَجُلٌ يُسَمَّى بِمَلِكِ الْأَمْلاَكِ»^(٥).

فَهَذَا مَقْتُ اللَّهِ وَغَضَبُهُ عَلَى مَنْ تَشَبَّهَ بِهِ فِي الْإِسْمِ الَّذِي لَا يَنْبَغِي إِلَّا لَهُ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ مَلِكُ الْمُلُوكِ وَحْدَهُ، وَهُوَ حَاكِمُ الْحُكَّامِ وَحْدَهُ، فَهُوَ الَّذِي يَحْكُمُ عَلَى الْحُكَّامِ كُلِّهِمْ، وَيَقْضِي عَلَيْهِمْ كُلِّهِمْ، لَا غَيْرُهُ. اهـ

(١) أخرجه مسلم (٢٦٢٠)، وأحمد (٧٣٨٢)، وأبو داود (٤٠٩٠)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وغيرهم بألفاظ متقاربة.

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٥٠)، ومسلم (٢١٠٩) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٧٥٥٩)، ومسلم (٢١١١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٦٢٠٦)، ومسلم (٢١٤٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) أخرجه مسلم (٢١٤٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فصل في ذكر نواقض الإسلام

قال الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمته الله في "نواقض الإسلام":

اعلم أن نواقض الإسلام عشرة نواقض:

الأول: الشرك في عبادة الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢] ومنه الذبح لغير الله كمن يذبح للجن أو للقبر.

الثاني: من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم، ويسألهم الشفاعة، ويتوكل عليهم كفر إجماعاً.

الثالث: من لم يكفر المشركين، أو شك في كفرهم، أو صحح مذهبهم كفر.

الرابع: من اعتقد أن غير هدي النبي ﷺ أكمل من هديه، أو أن حكم غيره أحسن من حكمه، كالذي يفضل حكم الطواغيت على حكمه فهو كافر.

الخامس: من أبغض شيئاً مما جاء به الرسول ﷺ ولو عمل به كفر.

السادس: من استهزأ بشيء من دين الرسول ﷺ، أو ثواب الله، أو عقابه، كفر.

والدليل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ (٦٥) لَا تَعْدِرُوا فَمَا كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ.

السابع: السحر، ومنه الصرف والعطف، فمن فعله أو رضي به كفر، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢].

الثامن: مُظَاهَرَةُ الْمُشْرِكِينَ وَمَعَاوَنَتُهُمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١].

التاسع: مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَسْعَى الْخُرُوجَ عَنْ شَرِيعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ كَمَا وَسَّعَ الْخَضِرُ الْخُرُوجَ عَنْ شَرِيعَةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَهُوَ كَافِرٌ.

العاشر: الْإِعْرَاضُ عَنْ دِينِ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَتَعَلَّمُهُ وَلَا يَعْمَلُ بِهِ، وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقِطُونَ﴾ [السجدة: ٢٢].

وَلَا فَرْقَ فِي جَمِيعِ هَذِهِ النِّوَاقِضِ بَيْنَ الْهَازِلِ وَالْجَادِّ وَالْخَافِ، إِلَّا الْمُكْرَهَ، وَكُلُّهَا مِنْ أَعْظَمِ مَا يَكُونُ خَطَرًا، وَمِنْ أَكْثَرِ مَا يَكُونُ وَقْعًا، فَيَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَحْذَرَهَا، وَيَخَافُ مِنْهَا عَلَى نَفْسِهِ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ مَوْجِبَاتِ غَضَبِهِ، وَأَلِيمِ عِقَابِهِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ. اهـ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي «الْإِشْفَا بِتَعْرِيفِ حَقُوقِ الْمُصْطَفَى» (٢ / ١٠٧١):

وَلِهَذَا نَكْفُرُ كُلَّ مَنْ دَانَ بِغَيْرِ مِلَّةِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْمَلَلِ، أَوْ وَقَفَ فِيهِمْ، أَوْ شَكَّ، أَوْ صَحَّحَ مَذْهَبَهُمْ، وَإِنْ أَظْهَرَ مَعَ ذَلِكَ الْإِسْلَامَ، وَاعْتَقَدَهُ، وَاعْتَقَدَ إِبْطَالَ كُلِّ مَذْهَبٍ سِوَاهُ، فَهُوَ كَافِرٌ بِإِظْهَارِهِ مَا أَظْهَرَ مِنْ خِلَافِ ذَلِكَ. اهـ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي «مَجْمُوعِ فَتَاوَاهُ» (٨ / ١٣):

وَالْقَوَادِحُ قِسْمَانِ:

قِسْمٌ يَنْقُضُ هَذِهِ الْعَقِيدَةَ وَيَبْطُلُهَا، فَيَكُونُ صَاحِبُهُ كَافِرًا، نَعُوذُ بِاللَّهِ .

وَقِسْمٌ يَنْقُصُ هَذِهِ الْعَقِيدَةَ وَيُضْعِفُهَا .

فَالْأَوَّلُ: يُسَمَّى: نَاقِضًا، وَهُوَ: الَّذِي يَبْطُلُهَا وَيُفْسِدُهَا، وَيَكُونُ صَاحِبُهُ كَافِرًا

مُرتَدًّا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَهَذَا النُّوعُ هُوَ: الْقَوَادِحُ الْمَكْفُرَةُ:

وَهِيَ نَوَاقِضُ الْإِسْلَامِ، وَهِيَ الْمَوْجِبَةُ لِلرَّدَةِ، هَذِهِ تُسَمَّى: نَوَاقِضُ .

والناقض: يكون قولاً، ويكون عملاً، ويكون اعتقاداً، ويكون شكاً. فقد يرتد الإنسان بقول يقوله، أو بعمل يعمل، أو باعتقاد يعتقده، أو بشك يطرأ عليه، هذه الأمور الأربعة كلها يأتي منها الناقض الذي يقدر في العقيدة ويبتليها، وقد ذكرها أهل العلم في كتبهم وسموا بابها: (باب حكم المرتد)، فكل مذهب من مذاهب العلماء، وكل فقيه من الفقهاء ألف كتباً - في الغالب - عندما يذكر الحدود يذكر (باب حكم المرتد): وهو الذي يكفر بعد الإسلام، ويسمى هذا: مرتداً، يعني: أنه رجع عن دين الله وارتد عنه، قال فيه النبي ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه» خرجه البخاري في الصحيح^(١).

وفي «الصحيحين»: «أن النبي ﷺ بعث أبا موسى الأشعري إلى اليمن، ثم أتبعه معاذ بن جبل أما فلما قدم عليه قال: انزل. وألقى له وسادة، وإذا رجل عنده موثق، قال: ما هذا؟ قال: هذا كان يهودياً، فأسلم، ثم راجع دينه - دين السوء - فتهود. فقال معاذ: لا أنزل حتى يقتل، قضاء الله ورسوله، فقال: انزل. قال: لا أنزل حتى يقتل، قضاء الله ورسوله، ثلاث مرات، فأمر به أبو موسى رضي الله عنه فقتل»^(٢).
فدل ذلك على أن المرتد عن الإسلام يقتل، إذا لم يتب، يستتاب فإن تاب ورجع فالحمد لله، وإن لم يرجع وأصر على كفره وضلاله يقتل، ويعجل به إلى النار؛ لقوله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه».

فالنواقض التي تنقض الإسلام كثيرة، منها:

الردة بالقول: مثل: سب الله، هذا قول ينقض الدين، وهكذا سب الرسول ﷺ، يعني: اللعن والسب لله ولرسوله، أو العيب والتنقص، مثل أن يقول: إن الله ظالم، إن الله بخيل، إن الله فقير، إن الله جل وعلا لا يعلم بعض الأمور، أو لا يقدر على بعض الأمور، كل هذه الأقوال وأشباهاها سب وردة عن الإسلام.

(١) أخرجه البخاري (٣٠١٧)، عن ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٢٣)، ومسلم (١٧٣٣).

فمن انتقص الله أو سبه أو عابه بشيء فهو كافر مرتد عن الإسلام - نعوذ بالله من ذلك - وهذه ردة قولية، إذا سب الله أو استهزأ به أو تنقصه أو وصفه بأمر لا يليق، كما تقول اليهود: إن الله بخيل، إن الله فقير ونحن أغنياء، وهكذا لو قال: إن الله لا يعلم بعض الأمور، أو لا يقدر على بعض الأمور، أو نفى صفات الله ولم يؤمن بها، فهذا يكون مرتدا بأقواله السيئة .

أو قال مثلاً: إن الله لم يوجب علينا الصلاة، فهذه ردة عن الإسلام، فمن قال: إن الله لم يوجب الصلاة فقد ارتد عن الإسلام بإجماع المسلمين، إلا إذا كان جاهلاً بعيداً عن المسلمين لا يعرف، فيعلم، فإن أصر كفر، وأما إذا كان بين المسلمين، ويعرف أمور الدين، ثم قال: ليست الصلاة بواجبة. فهذه ردة، يستتاب منها، فإن تاب وإلا قتل، أو قال: الزكاة غير واجبة على الناس، أو قال: صوم رمضان غير واجب على الناس، أو الحج مع الاستطاعة غير واجب على الناس، من قال هذه المقالات كفر إجماعاً، ويستتاب فإن تاب وإلا قتل - نعوذ بالله من ذلك - وهذه الأمور ردة قولية .

ومنها: الردة بالفعل:

والردة الفعلية مثل: ترك الصلاة، فكونه لا يصلي وإن قال: إنها واجبة - لكن لا يصلي - هذه ردة على الأصح من أقوال العلماء؛ لقول النبي ﷺ: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر»^(١) رواه الإمام أحمد، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه بإسناد صحيح، وقوله ﷺ: «بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة». أخرجه مسلم في صحيحه^(٢).

(١) أخرجه أحمد (٢٢٩٣٧)، والترمذي (٢٦٢١)، والنسائي (٤٦٣)، وابن ماجه (١٠٧٩) عن بريدة

رضي الله عنه، وإسناده حسن.

(٢) أخرجه مسلم (٨٢).

وقال عبد الله بن شقيق العقيلي - التابعي المتفق على جلالة قدره رحمه الله: كان أصحاب محمد ﷺ لا يرون شيئا من الأعمال تركه كفر غير الصلاة. رواه الترمذي، وإسناده صحيح. وهذه ردة فعلية، وهي ترك الصلاة عمداً.

ومن ذلك: لو استهان بالمصحف الشريف، وقعد عليه مستهيناً به، أو لطخه بالنجاسة عمداً، أو وطأه بقدمه يستهين به، فإنه يرتد بذلك عن الإسلام.

ومن الردة الفعلية: كونه يطوف بالقبور يتقرب لأهلها بذلك، أو يصلي لهم أو للجن، وهذه ردة فعلية. أما دعاؤه لهم والاستعانة بهم والنذر لهم: فردة قولية. أما من طاف بالقبور، يقصد بذلك عبادة الله، فهو بدعة قاذحة في الدين، ووسيلة من وسائل الشرك، ولا يكون ردة، إنما يكون بدعة قاذحة في الدين إذا لم يقصد التقرب إليهم بذلك، وإنما فعل ذلك تقرباً إلى الله سبحانه جهلاً منه.

ومن الكفر الفعلي: كونه يذبح لغير الله، ويتقرب لغيره سبحانه بالذبائح، يذبح البعير أو الشاة أو الدجاجة أو البقرة لأصحاب القبور تقرباً إليهم يعبدهم بها، أو للجن يعبدهم بها، أو للكواكب يتقرب إليها بذلك، وهذا مما أهل به لغير الله، فيكون ميتة، ويكون كفراً أكبر، نسأل الله العافية من ذلك، هذه كلها من أنواع الردة والنواقض عن الإسلام الفعلية.

ومنها: الردة بالاعتقاد:

ومن أنواع الردة العقدية التي يعتقدها بقلبه، وإن لم يتكلم بها ولم يفعل، بل بقلبه يعتقد: إذا اعتقد بقلبه أن الله جل وعلا فقير، أو أنه بخيل، أو أنه ظالم، ولو أنه ما تكلم، ولو لم يفعل شيئاً، هذا كفر - بمجرد هذه العقيدة - بإجماع المسلمين.

أو اعتقد بقلبه أنه لا يوجد بعث ولا نشور، وأن كل ما جاء في هذا ليس له حقيقة، أو اعتقد بقلبه أنه لا يوجد جنة أو نار، ولا حياة أخرى، إذا اعتقد ذلك بقلبه ولو لم يتكلم بشيء، هذا كفر وردة عن الإسلام - نعوذ بالله من ذلك - وتكون أعماله باطلة، ويكون مصيره إلى النار بسبب هذه العقيدة.

وهكذا لو اعتقد بقلبه - ولو لم يتكلم - أن محمدا ﷺ ليس بصادق، أو أنه ليس بخاتم الأنبياء وأن بعده أنبياء، أو اعتقد أن مسيلمة الكذاب نبي صادق، فإنه يكون كافرا بهذه العقيدة .

أو اعتقد بقلبه أن نوحا، أو موسى، أو عيسى، أو غيرهم من الأنبياء عليهم السلام أنهم كاذبون أو أحدا منهم، هذا ردة عن الإسلام .

أو اعتقد أنه لا بأس أن يدعى مع الله غيره كالأنبياء أو غيرهم من الناس، أو الشمس والكواكب أو غيرها، إذا اعتقد بقلبه ذلك صار مرتدا عن الإسلام؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَبَدَ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ ﴾ [الحج: ٦٢]، وقال سبحانه: ﴿ وَاللَّهُمَّ إِلَهُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ [البقرة: ١٦٣] وقال: ﴿ إِنَّا كَفَعْنَا وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقال: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقال: ﴿ فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٤] وقال سبحانه: ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْطَبَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [الزمر: ٦٥] والآيات في هذا المعنى كثيرة .

فمن زعم أو اعتقد أنه يجوز أن يعبد مع الله غيره؛ من ملك، أو نبي، أو شجر، أو جن، أو غير ذلك فهو كافر، وإذا نطق وقال بلسانه ذلك صار كافرا بالقول والعقيدة جميعا، وإن فعل ذلك ودعا غير الله واستغاث بغير الله صار كافرا بالقول والعمل والعقيدة جميعا، نسأل الله العافية من ذلك .

ومما يدخل في هذا: ما يفعله عباد القبور اليوم في كثير من الأمصار من دعاء الأموات، والاستغاثة بهم، وطلب المدد منهم، فيقول بعضهم: يا سيدي، المدد المدد، يا سيدي، الغوث الغوث، أنا بجوارك، أشف مريض، ورد غائب، وأصلح قلبي .

يخاطبون الأموات الذين يسمونهم: الأولياء، ويسألونهم هذا السؤال، نسوا الله وأشركوا معه غيره - تعالى الله عن ذلك - فهذا كفر قولي وعقدي وفعلي .
وبعضهم ينادي من مكان بعيد وفي أمصار متباعدة: يا رسول الله، انصرفي... ونحو هذا، وبعضهم يقول عند قبره: يا رسول الله، اشف مريضتي، يا رسول الله، المدد المدد، انصرنا على أعدائنا، أنت تعلم ما نحن فيه، انصرنا على أعدائنا .

والرسول ﷺ لا يعلم الغيب؛ إذ لا يعلم الغيب إلا الله سبحانه، هذا من الشرك القولي والعملي، وإذا اعتقد مع ذلك أن هذا جائز، وأنه لا بأس به صار شركا قوليا وفعليا وعقديا، نسأل الله العافية من ذلك .

وهذا واقع في دول وبلدان كثيرة، وكان واقعا في هذه البلاد، كان واقعا في الرياض والدرعية قبل قيام دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، فقد كانت لهم آلهة في الرياض والدرعية وغيرهما، أشجار تعبد من دون الله، وأناس يقال: إنهم من الأولياء يعبدونهم مع الله، وقبور تعبد مع الله .

وكان قبر زيد بن الخطاب رضي الله عنه موجودا في الجبيلة حيث قتل في حروب الردة أيام مسيلمة، كان قبره يعبد من دون الله حتى هدم ذلك القبر، ونسي اليوم والحمد لله، بأسباب دعوة الشيخ محمد، قدس الله روحه وجزاه عنا وعن المسلمين أفضل الجزاء .

وقد كان في نجد والحجاز من الشرك العظيم والاعتقادات الباطلة، ودعوة غير الله ما لا يعد ولا يحصى، فلما جاء الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته الله في النصف الثاني من القرن الثاني عشر، أي: قبل ما يزيد عن مائتي سنة، دعا إلى الله وأرشد الناس، فعاداه كثير من العلماء الجهلة وأهل الهوى، لكن الله أيد به بعلماء الحق، وبآل سعود - رحم الله الجميع - فدعا إلى الله، وأرشد الناس إلى توحيد الله، وبين لهم: أن عبادة الجن والأحجار والأولياء والصالحين وغيرهم شرك من عمل

الجاهلية، وأنها أعمال أبي جهل، وأمثاله من كفار قريش في عبادتهم اللات، والعزى، ومناة، وعبادة القبور، هذه هي أعمالهم .

فبين ﷺ للناس وهدى الله على يديه من هدى، ثم عمت الدعوة بلاد نجد والحجاز وبقية الجزيرة العربية، وانتشر فيها التوحيد والإيمان، وترك الناس الشرك بالله وعبادة القبور والأولياء بعد أن كانوا يعبدونها إلا من رحم الله، بل كان بعضهم يعبد أناسا مجانيين لا عقول لهم، ويسمونهم: أولياء، وهذا من عظيم جهلهم الذي كانوا واقعين فيه .

ومنها: الردة بالشك:

عرضنا للردة التي تكون بالقول، والردة بالعمل، والردة بالعقيدة، أما الردة بالشك: فمثل الذي يقول: أنا لا أدري هل الله حق أم لا؟ أنا شاك. هذا كافر كفر شك، أو قال: أنا لا أعلم هل البعث حق أم لا؟ أو قال: أنا لا أدري هل الجنة والنار حق أم لا؟ أنا لا أدري، أنا شاك. فمثل هذا يستتاب، فإن تاب وإلا قتل كافرا لشكه فيما هو معلوم من الدين بالضرورة وبالنص والإجماع .

فالذي يشك في دينه ويقول: أنا لا أدري هل الله حق؟ أو هل الرسول حق؟ وهل هو صادق أم كاذب؟ أو قال: لا أدري هل هو خاتم النبيين؟ أو قال: لا أدري مسيلمة كاذب أم لا؟ أو قال: ما أدري هل الأسود العنسي - الذي ادعى النبوة في اليمن - كاذب أم لا؟ هذه الشكوك كلها ردة عن الإسلام، يستتاب صاحبها ويبين له الحق، فإن تاب وإلا قتل. ومثل لو قال: أشك في الصلاة هل هي واجبة أم لا؟ أو الزكاة هل هي واجبة أم لا؟ وصيام رمضان هل هو واجب أم لا؟ أو شك في الحج مع الاستطاعة هل هو واجب في العمر مرة أم لا؟ فهذه الشكوك كلها كفر أكبر يستتاب صاحبها، فإن تاب وآمن وإلا قتل؛ لقول النبي ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه»^(١) رواه البخاري في الصحيح.

(١) أخرجه البخاري (٣٠١٧)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

فلا بد من الإيمان بأن هذه الأمور - أعني: الصلاة والزكاة والصيام والحج - كلها حق وواجبة على المسلمين بشروطها الشرعية .

هذا الذي تقدم هو القسم الأول من القوادح، وهو القسم الذي ينتقض الإسلام ويبطله، ويكون صاحبه مرتدا يستتاب، فإن تاب وإلا قتل .

أما النوع الثاني: فهو وجود القوادح دون الكفر، لكنها تضعف الإيمان وتنقصه، وتجعل صاحبها معرضا للنار وغضب الله، لكن لا يكون صاحبها كافرا . وأمثلة ذلك كثيرة منها: الزنا إذا آمن أنه حرام ولم يستحلّه، بل يزني ويعلم أنه عاص، هذا لا يكون كافرا وإنما يكون عاصيا، لكن إيمانه ناقص . وهذه المعصية قدحت في عقيدته لكن دون الكفر. فلو اعتقد أن الزنا حلال صار بذلك كافرا . وهكذا لو قال: السرقة حلال، أو ما أشبه ذلك، يكون كافرا؛ لأنه استحل ما حرم الله .

وكذلك الغيبة والنميمة وعقوق الوالدين وأكل الربا وأشباه ذلك، كل هذه من القوادح في العقيدة المضعفة للدين والإيمان .

وهكذا البدع، وهي أشد من المعاصي، فالبدع في الدين تضعف الإيمان، ولا تكون ردة ما لم يوجد فيها شرك ومن أمثلة ذلك: بدعة البناء على القبور، كأن يبني على القبر مسجدا أو قبة، فهذه بدعة تقدح في الدين وتضعف الإيمان، لكن إذا بناها وهو لا يعتقد جواز الكفر بالله، ولم يقترن بذلك دعاء الميتين والاستغاثة بهم والنذر لهم، بل ظن أنه بفعله هذا يحترمهم ويقدرهم، فهذا العمل حينئذ ليس كفرا، بل بدعة قاذحة في الدين تضعف الإيمان وتنقصه، ووسيلة إلى الشرك .

ومن أمثلة البدع: بدعة الاحتفال بالمولد النبوي؛ حيث يحتفل بعض الناس في الثاني عشر من ربيع الأول بمولد النبي ﷺ، فهذا العمل بدعة، لم يفعله النبي ﷺ ولا أصحابه ولا خلفاؤه الراشدون، ولم يفعلها أهل القرن الثاني ولا الثالث، بل هذه بدعة محدثة .

أو الاحتفال بمولد البدوي، أو عبد القادر الجيلاني، أو غيرهما، فالاحتفال بالموالد بدعة من البدع، ومنكر من المنكرات التي تقدح في العقيدة؛ لأن الله ما أنزل بها من سلطان، وقد قال النبي ﷺ: «وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة» رواه مسلم^(١)، وقال ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»^(٢) متفق على صحته^(٣)، أي: فهو مردود عليه، وقال ﷺ: «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد»^(٤) خرجه مسلم في صحيحه، وقال: «ياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»^(٥).

فالبدع من القوادح في الدين التي دون الكفر، إذا لم يكن فيها كفر، أما إذا كان في الاحتفال بالمولد دعوة الرسول ﷺ والاستغاثة به وطلبه النصر صار شركا بالله، وكذا دعاؤهم: يا رسول الله انصرنا، المدد المدد يا رسول الله .. الغوث الغوث، أو اعتقادهم أن الرسول ﷺ يعلم الغيب أو غيره، كاعتقاد بعض الشيعة في علي والحسن والحسين أنهم يعلمون الغيب، كل هذا شرك وردة عن الدين، سواء كان في المولد أو في غير المولد .

ومثل هذا قول بعض الرافضة: إن أئمتهم الاثني عشر يعلمون الغيب، وهذا كفر وضلال وردة عن الإسلام؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥].

أما إذا كان الاحتفال بمجرد قراءة السيرة النبوية، وذكر ما جرى في مولده وغزواته، فهذا بدعة في الدين تنقصه ولكن لا تنقضه .

(١) أخرجه مسلم (٨٦٧)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨) عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨)، عن عائشة رضي الله عنها.

(٤) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨) عن عائشة رضي الله عنها.

(٥) أخرجه مسلم (٨٦٧)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

ومن البدع: ما يعتقد به بعض الجاهل في شهر صفر من أنه لا يسافر فيه، فيتشاءمون به، وهذا جهل وضلال، فقد قال النبي ﷺ: «لا عدوى ولا طيرة ولا صفر ولا هامة»^(١) متفق على صحته، وزاد مسلم: «ولا نوء ولا غول»؛ لأن اعتقاد العدوى والطيرة والتعلق بالأنواء أو الغول، كل هذه من أمور الجاهلية التي تقدح في الدين.

ومن زعم أن هناك عدوى فهذا باطل، ولكن الله جعل المخالطة لبعض المرضى قد تكون سببا لوجود المرض في الصحيح، ولكن لا تعدي بطبعها، ولما سمع بعض العرب قول النبي ﷺ: «لا عدوى... قال: يا رسول الله، الإبل تكون في الرمال كأنها الظباء، فإذا دخلها الأجرب أجربها؟ قال ﷺ: فمن أعدى الأول؟» أي: من الذي أنزل الجرب في الأول؟^(٢).

فالأمر بيد الله سبحانه وتعالى إذا شاء أجربها بسبب هذا الجرب، وإن شاء لم يجربها، وقد قال ﷺ: «لا يردن ممرض على مصح»^(٣) يعني: لا توردوا الإبل المريضة على الصحيحة، بل تكون هذه على حدة وهذه على حدة، وذلك من باب اتقاء الشر والبعد عن أسبابه، وإلا فالأمور بيد الله، لا يعدي شيء بطبعه، إنما هو بيد الله: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١] فالخلطة من أسباب وجود المرض فلا تنبغي الخلطة، فالأجرب لا يخالط الصحيح، هكذا أمرنا الرسول ﷺ من باب الاتقاء والحذر من أسباب الشر، لكن ليس المعنى: أنه إذا خالط فإنه سيعدي، لا، قد يعدي وقد لا يعدي، والأمر بيد الله سبحانه وتعالى؛ ولهذا قال ﷺ: «فمن أعدى الأول؟»^(٤).

(١) أخرجه البخاري (٥٧٥٧)، ومسلم (٢٢٢٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٥٧٧١)، ومسلم برقم (٢٢٢١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري برقم (٥٧٧١)، ومسلم برقم (٢٢٢١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري برقم (٥٧٧١)، ومسلم برقم (٢٢٢١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ومن هذا الباب قوله ﷺ: «فر من المجذوم فرارك من الأسد»^(١) والمقصود: أن تشاؤم أهل الجاهلية بالعدوى وبالتطير أو الهامة - وهي: روح الميت، يقولون: إنها تكون كأنها طائر حول قبره يتشاءمون بها - وهذا باطل لا أصل له، وروح الميت مرتنة بعمله إما في الجنة أو النار.

والطيرة والتشاؤم بالمرثيات والسمعيات من عمل الجاهلية، حيث كانوا يتشاءمون إذا رأوا شيئاً لا يناسبهم مثل الغراب، أو الحمار الأسود، أو مقطوع الذنب، أو ما أشبه ذلك، فيتشاءمون به، هذا من جهلهم وضلالهم، قال الله جل وعلا في الرد عليهم: ﴿أَلَا إِنَّمَا طِئِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٣١] فالله بيده الضر والنفع، وبيده العطاء والمنع، والطيرة لا أصل لها، ولكنه شيء يجدونه في صدورهم ولا حقيقة له، بل هو شيء باطل، ولهذا قال ﷺ: «لا طيرة».

ولذا يجب على المسلم إذا رأى ما يتشاءم به: ألا يرجع عن حاجته، فلو خرج ليسافر، وصادفه حمار غير مناسب أو رجل غير مناسب أو ما أشبه ذلك، فلا يرجع، بل يمضي في حاجته ويتوكل على الله، فإن رجع فهذه هي الطيرة، والطيرة قاذحة في العقيدة ولكنها دون الشرك الأكبر، بل هي من الشرك الأصغر.

وهكذا سائر البدع، كلها من القوادح في العقيدة، لكنها دون الكفر، إن لم يصاحبها كفر.

فهذه البدع مثل: بدعة الموالد، والبناء على القبور، واتخاذ المساجد عليها، ومثل صلاة الرغائب هذه كلها بدع، والاحتفال بليلة الإسراء والمعراج التي يحدونها بسبع وعشرين من رجب، هذه بدعة ليس لها أصل، وبعض الناس يحتفل بليلة النصف من شعبان ويعمل فيها أعمالاً يتقرب بها، وربما أحيا ليلها أو صام نهارها يزعم أن هذا قربة، فهذا لا أصل له، والأحاديث فيه غير صحيحة، بل هو من البدع.

(١) أخرجه البخاري (٥٧٠٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، معلقاً.

والجامع في هذا: أن كل شيء من العبادات يحدثه الناس ولم يأمر به الرسول ﷺ ولم يفعله ولم يقره فهو بدعة؛ لأن الرسول ﷺ قال: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»^(١)، وقال: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» وكان يقول في خطبة الجمعة: «وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة»^(٢)، يحذر الناس من البدع ويدعوهم إلى لزوم السنة ﷺ.

فالواجب على أهل الإسلام أن يلزموا الإسلام ويستقيموا عليه، وفي هذا كفايتهم وكمالهم، فليسوا بحاجة إلى بدع، يقول الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] فالله أكمل الدين وأتمه بحمده وفضله، فليس الناس بحاجة إلى بدع يأتون بها، وقد قال النبي ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ»^(٣).

فليس الناس بحاجة إلى بدع زيد وعمر، بل يجب التمسك بما شرعه الله، والسير على منهج الله، والوقوف عند حدوده، وترك ما أحدثه الناس، كما قال الله سبحانه وتعالى ذمًا للبدع وأهلها: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

وفق الله الجميع لما فيه الخير، وأصلح أحوال المسلمين، ووفقهم للفقهاء في دينه، وجنبهم أسباب الزيغ والضلال والانحراف، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وآله وصحبه وأتباعهم بإحسان إلى يوم الدين، انتهى.

(١) أخرجه البخاري برقم (٥٧٧١)، ومسلم برقم (٢٢٢١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٨٦٧)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أحمد (١٧١٤٢)، والدرامي (١٠٣)، وأبو داود (٤٦٠٧)، وابن ماجه (٤٣)، والترمذي (٢٦٧٦)، وهو حديث صحيح.

قال الإمام العثيمين رحمته الله كما في "فتاوى نور على الدرب":

نواقض الإسلام بمعناها الإجمالي كل ما أوجب الردة؛ فهو ناقض للإسلام يعني كل شيء من قول أو فعل أو عقيدة يكون به الإنسان مرتدًا فهو ناقض للإسلام وهو لا يحصر في الواقع يعني أفراده لا تحصر لا بعشرة ولا بعشرين ولا بأكثر لكن الضابط أن كل ما كان مقتضيًا للردة فهو من نواقض الإسلام فمثلاً كفر الحجود أن يجحد ما يجب الإيمان به مثل أن يجحد والعياذ بالله وجود الله أو الملائكة أو الرسل أو الكتب أو اليوم الآخر أو القدر خيره وشره فقد أتى ناقضًا من نواقض الإسلام.

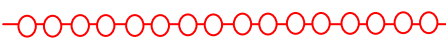
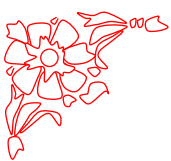
لو جحد وجوب الصلاة أو وجوب الزكاة أو وجوب الصيام أو وجوب الحج أو أنكر تحريم الزنا أو تحريم الخمر أو ما أشبه ذلك من المحرمات الظاهرة المجمع عليها فهذا ناقض من نواقض الإسلام.

كذلك من نواقض الإسلام الاستهزاء: لو استهزأ بالله أو آياته أو رسوله فهذا ناقض من نواقض الإسلام. قال الله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ۚ لَا تَعْدِرُوا فَمَا دَغَرْتُمْ بَعْدَ أَيْمَانِكُمْ ۚ﴾.

كذلك لو استكبر عما يكون الاستكبار عنه ردة كما لو ترك الصلاة وصار لا يصلي لا في بيته، ولا مع الجماعة، فهذا ناقض من نواقض الإسلام.

كذلك لو اعتقد في قلبه ما لا يليق بالله عز وجل اعتقد في الله ما لا يليق بالله فهو مرتد والحاصل أن نواقض الإسلام لا تحصر بعدد، وإنما تذكر بحد وهو وهي كل ما أوجب الردة أي كل ما كان ردة فهو ناقض من نواقض الإسلام سواء كان ذلك في العقيدة أو في القول أو الفعل.





فصل في ذكر أنواع الكفر

قال ابن القيم رحمه الله في "المدارج" (١/ ٣٣٥):

الْكُفْرُ نَوَعَانُ: كُفْرٌ أَكْبَرُ، وَكُفْرٌ أَصْغَرُ.

فَالْكُفْرُ الْأَكْبَرُ هُوَ الْمُوجِبُ لِلْخُلُودِ فِي النَّارِ. وَالْأَصْغَرُ مُوجِبٌ لِاسْتِحْقَاقِ
الْوَعِيدِ دُونَ الْخُلُودِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - وَكَانَ مِمَّا يُتْلَى فَنَسَخَ لَفْظُهُ - ﴿لَا تَرْغَبُوا
عَنْ آبَائِكُمْ فَإِنَّهُ كُفْرٌ بِكُمْ﴾. وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثِ «اِثْنَانِ فِي أُمَّتِي، هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ:
الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةُ» ^(١) وَقَوْلُهُ فِي السُّنَنِ: «مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا فَقَدْ كَفَرَ
بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ» ^(٢) وَفِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ «مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ عَرَّافًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا
يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ» ^(٣) وَقَوْلُهُ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ

(١) أخرجه مسلم (٦٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) ضعيف: أخرجه أحمد (٤٠٨/٢، ٤٧٦)، والدارمي (١٢٣٩)، وابن ماجه (٦٣٩)، وأبو داود

(٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، والنسائي في "الكبرى" (٨٩٦٧) من طريق حَكِيم الأَثَرَم، عن

أبي تميمه الهجيمي، عن أبي هريرة به.

وهذا الحديث قد أعل، فإن البخاري يقول في أبي تميمه: لا يعرف له سماع من أبي هريرة. وحكيم
الأثرم ثقة، ولكن قال البخاري: لا يتابع على حديثه هذا. وقال البزار: حدث عنه حماد بحديث منكر،
يعني هذا الحديث. وذكره ابن عدي في "الكامل".

(٣) صحيح لغيره. أخرجه أبو داود (٣٩٠٤)، وأخرجه أيضًا الترمذي (١٣٥)، والنسائي في "الكبرى"

(٩٠١٧)، وابن ماجه (٦٣٩)، وأحمد (٤٠٨/٢، ٤٧٦)، وغيرهم من طريق: حَكِيم الأَثَرَم، عن

أبي تميمه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وحكيم قد أنكر عليه هذا الحديث. فضعف الحديث البخاري،

والنسائي، وأبو علي النيسابوري، وغيرهم كما في "الفتح" (٤٥٢٦).

وأبو تميمه قال البخاري: ليس له سماع من أبي هريرة. ولكن للحديث طريق أخرى:

أخرجه أحمد (٤٢٩/٢)، والحاكم (٨/١)، والبيهقي (٨/١٣٥)، وهو منقطع، من طريق خلاص بن

عمرو، عن أبي هريرة رضي الله عنه، ولم يسمع منه.

• وقد جاءت عند الحاكم زيادة (محمد بن سيرين) مقروناً بخلاص بن عمرو، والصواب عدم ذكره؛

لأنَّ الحاكم رواه من طريق: الحارث بن أبي أسامة، وليس لهذه الزيادة ذكرٌ في "مسنده"

(٢/ ١٨٧)، كما في "الإرواء" (٦٩/٧)، وأخرجها من طريق: أحمد بن مهران الأصبهاني، وهو=

بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»^(١) وَهَذَا تَأْوِيلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَامَّةِ الصَّحَابَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾^(٤٤) [المائدة: ٤٤] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَيْسَ بِكَافِرٍ يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ^(٢)، بَلْ إِذَا فَعَلَهُ فَهُوَ بِهِ كُفْرٌ، وَلَيْسَ كَمَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ

= رجل زاهد لم يؤثر توثيقه عن أحد، فرواية الإمام أحمد بدون زيادة (ابن سيرين) أرجح، وعليه فهو منقطع.

وله شاهد آخر من حديث جابر عند البزار كما في «كشف الأستار» (٣٠٤٥)، قال: حدثنا عقبة بن سنان، ثنا غسان بن مضر، ثنا سعيد بن يزيد، عن أبي نضرة، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ به. وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات من رجال «التهذيب»؛ إلا عقبة بن سنان فقد ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣١١/٦)، ونقل عن أبيه أنه قال: صدوق. وعليه فالحديث يرتقي إلى الصحة مع طريقي حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) أخرجه البخاري (١٢١)، ومسلم (١٧٣٩، ١٧٤١، ٤٤٠٣)، ومسلم (٦٥، ٦٦، ١٦٧٩) من حديث جرير بن عبد الله، وعبد الله بن عمر، وأبي بكرة رضي الله عنهم، وانفرد به البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) صحيح: أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦٤٣٤): حدثنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، ثنا سفيان، عن هشام بن حجير، عن طاوس، عن ابن عباس في قوله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾^(٤٤) قال: ليس هو بالكفر الذي يذهبون إليه. وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات؛ إلا هشام بن حجير؛ فإنه حسن الحديث.

وأخرجه سعيد بن منصور (٧٤٩) وابن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٥٦٩) من طريق سفيان، عن هشام به.

وأخرجه الحاكم (٣٢١٩)، والبيهقي (١٥٨٥٤) من طريق علي بن حرب، عن سفيان بن عيينة به، ولفظه: لَيْسَ بِالْكَفْرِ الَّذِي يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ إِنَّهُ لَيْسَ كُفْرًا يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾^(٤٤) [المائدة: ٤٤] كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ.

وأخرجه المروزي (٥٧١) قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «هُوَ بِهِ كُفْرَةٌ، وَلَيْسَ كَمَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ». وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات.

وأخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٧١٣) عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾^(٤٤) [المائدة: ٤٤]، قَالَ: «هِيَ كُفْرٌ»، قَالَ ابْنُ طَاوُسٍ: «وَلَيْسَ كَمَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ»

وَالْيَوْمَ الْآخِرِ، وَكَذَلِكَ قَالَ طَاوُسٌ، وَقَالَ عَطَاءٌ: هُوَ كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ، وَظُلْمٌ دُونَ ظُلْمٍ، وَفِسْقٌ دُونَ فِسْقٍ^(١).

وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَ الْآيَةَ عَلَى تَرْكِ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ جَاحِدًا لَهُ، وَهُوَ قَوْلُ عِكْرِمَةَ، وَهُوَ تَأْوِيلُ مَرْجُوحٍ، فَإِنَّ نَفْسَ جُحُودِهِ كُفْرٌ، سَوَاءٌ حَكَمَ أَوْ لَمْ يَحْكَمْ.

وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَهَا عَلَى تَرْكِ الْحُكْمِ بِجَمِيعِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، قَالَ: وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْحُكْمُ بِالتَّوْحِيدِ وَالْإِسْلَامِ، وَهَذَا تَأْوِيلُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْكِنَانِيِّ، وَهُوَ أَيْضًا بَعِيدٌ، إِذِ الْوَعِيدُ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ بِالْمُنْزَلِ، وَهُوَ يَتَنَاوَلُ تَعْطِيلَ الْحُكْمِ بِجَمِيعِهِ وَبِبَعْضِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَهَا عَلَى الْحُكْمِ بِمُخَالَفَةِ النَّصِّ، تَعَمُّدًا مِنْ غَيْرِ جَهْلِ بِهِ وَلَا خَطَأً فِي التَّأْوِيلِ، حَكَاهُ الْبَغَوِيُّ عَنِ الْعُلَمَاءِ عُمُومًا.

وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَهَا عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ، وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ، وَالضَّحَّاكِ وَغَيْرِهِمَا، وَهُوَ بَعِيدٌ، وَهُوَ خِلَافُ ظَاهِرِ اللَّفْظِ، فَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ. وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ كُفْرًا يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْحُكْمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ يَتَنَاوَلُ الْكُفْرَيْنِ، الْأَصْغَرَ وَالْأَكْبَرَ بِحَسَبِ حَالِ الْحَاكِمِ، فَإِنَّهُ إِنْ اعْتَقَدَ وُجُوبَ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْوَاقِعَةِ، وَعَدَلَ عَنْهُ عَصْيَانًا، مَعَ اعْتِرَافِهِ بِأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِلْعُقُوبَةِ، فَهَذَا كُفْرٌ أَصْغَرُ، وَإِنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَأَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِيهِ، مَعَ تَيَقُّنِهِ أَنَّهُ حُكْمُ اللَّهِ، فَهَذَا كُفْرٌ أَكْبَرُ، وَإِنْ جَهِلَهُ وَأَخْطَاهُ فَهَذَا مُخْطِئٌ، لَهُ حُكْمُ الْمُخْطِئِينَ.

وَالْقَصْدُ أَنَّ الْمَعَاصِيَ كُلَّهَا مِنْ نَوْعِ الْكُفْرِ الْأَصْغَرِ، فَإِنَّهَا ضِدُّ الشُّكْرِ، الَّذِي هُوَ الْعَمَلُ بِالطَّاعَةِ، فَالْسَّعْيُ إِمَّا شُكْرٌ، وَإِمَّا كُفْرٌ، وَإِمَّا ثَالِثٌ، لَا مِنْ هَذَا وَلَا مِنْ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أخرجه الثوري في "تفسيره" (ص ١٠١)، وعنه عبد الرزاق في "تفسيره" (٢/ ٢١)، عن ابن جريج،

عن عطاء به. وهذا إسنادٌ صحيحٌ، رجاله ثقات.

فَصْلٌ: وَأَمَّا الْكُفْرُ الْأَكْبَرُ، فَخَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: كُفْرٌ تَكْذِيبٌ، وَكُفْرٌ اسْتِكْبَارٌ وَإِبَاءٌ مَعَ التَّصَدِيقِ، وَكُفْرٌ إِعْرَاضٍ، وَكُفْرٌ شَكٍّ، وَكُفْرٌ نِفَاقٍ.

فَأَمَّا كُفْرُ التَّكْذِيبِ فَهُوَ اعْتِقَادُ كَذِبِ الرُّسُلِ، وَهَذَا الْقِسْمُ قَلِيلٌ فِي الْكُفَّارِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبَدَ رُسُلَهُ، وَأَعْطَاهُمْ مِنَ الْبَرَاهِينِ وَالْآيَاتِ عَلَى صِدْقِهِمْ مَا أَقَامَ بِهِ الْحُجَّةَ، وَأَزَالَ بِهِ الْمَعْذِرَةَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ ﴿وَحَدِّثُوا بِهِمَا وَاسْتَفَيَنْتَهُمَا أَنْفُسَهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤] وَقَالَ لِرَسُولِهِ ﷺ ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَيَّاتٍ اللَّهُ يَجْحَدُونَ﴾ [٣٣] ﴿[الأَنْعَام: ٣٣].

وَأِنْ سُمِّيَ هَذَا كُفْرٌ تَكْذِيبٌ أَيْضًا فَصَحِيحٌ، إِذْ هُوَ تَكْذِيبٌ بِاللِّسَانِ.
وَأَمَّا كُفْرُ الْإِبَاءِ وَالِاسْتِكْبَارِ فَنَحْوُ كُفْرِ إِبْلِيسَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَجْحَدْ أَمْرَ اللَّهِ وَلَا قَابِلَهُ بِالْإِنْكَارِ، وَإِنَّمَا تَلَقَّاهُ بِالْإِبَاءِ وَالِاسْتِكْبَارِ، وَمِنْ هَذَا كُفْرٌ مَنْ عَرَفَ صِدْقَ الرُّسُولِ، وَأَنَّهُ جَاءَ بِالْحَقِّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَلَمْ يَنْقُذْ لَهُ إِبَاءً وَاسْتِكْبَارًا، وَهُوَ الْعَالِبُ عَلَى كُفْرِ أَعْدَاءِ الرُّسُلِ، كَمَا حَكَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ ﴿تَوَكَّنْهُمْ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَبِيدُونَ﴾ [٤٧] ﴿[المؤمنون: ٤٧] وَقَوْلِ الْأُمَمِ لِرُسُلِهِمْ ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠] وَقَوْلِهِ: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَنِهَا﴾ [١١] ﴿[الشمس: ١١] وَهُوَ كُفْرُ الْيَهُودِ كَمَا قَالَ تَعَالَى ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩] وَقَالَ ﴿يَعْرِفُونَهُ، كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦] وَهُوَ كُفْرُ أَبِي طَالِبٍ أَيْضًا، فَإِنَّهُ صَدَّقَهُ وَلَمْ يَشْكُ فِي صِدْقِهِ، وَلَكِنْ أَخَذَتْهُ الْحَمِيَّةُ، وَتَعْظِيمُ آبَائِهِ أَنْ يَرْغَبَ عَنْ مِلَّتِهِمْ، وَيَشْهَدَ عَلَيْهِمْ بِالْكَفْرِ.

وَأَمَّا كُفْرُ الْإِعْرَاضِ فَإِنْ يُعْرِضُ بِسَمْعِهِ وَقَلْبِهِ عَنِ الرُّسُولِ، لَا يُصَدِّقُهُ وَلَا يُكَذِّبُهُ، وَلَا يُؤَالِيهِ وَلَا يُعَادِيهِ، وَلَا يُصْغِي إِلَى مَا جَاءَ بِهِ الْبَتَّةَ، كَمَا قَالَ أَحَدُ بَنِي عَبْدِ يَالِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: وَاللَّهِ أَقُولُ لَكَ كَلِمَةً، إِنْ كُنْتَ صَادِقًا، فَأَنْتَ أَجَلُ فِي عَيْنِي مِنْ أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ، وَإِنْ كُنْتَ كَاذِبًا، فَأَنْتَ أَحَقُّ مِنْ أَنْ أَكَلِّمَكَ.

وَأَمَّا كُفْرُ الشَّكِّ فَإِنَّهُ لَا يَجْزِمُ بِصِدْقِهِ وَلَا يُكَذِّبُهُ، بَلْ يَشُكُّ فِي أَمْرِهِ، وَهَذَا لَا يَسْتَمِرُّ شَكُّهُ إِلَّا إِذَا أَلْزَمَ نَفْسَهُ الْإِعْرَاضَ عَنِ النَّظَرِ فِي آيَاتِ صِدْقِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جُمْلَةً، فَلَا يَسْمَعُهَا وَلَا يَلْتَمِثُ إِلَيْهَا، وَأَمَّا مَعَ التَّفَاتِهِ إِلَيْهَا، وَنَظَرِهِ فِيهَا فَإِنَّهُ لَا يَبْقَى مَعَهُ شَكٌّ، لِأَنَّهَا مُسْتَلْزِمَةٌ لِلصِّدْقِ، وَلَا سِيَّمَا بِمَجْمُوعِهَا، فَإِنْ دَلَّالَتَهَا عَلَى الصِّدْقِ كَدَلَالَةِ الشَّمْسِ عَلَى النَّهَارِ.

وَأَمَّا كُفْرُ النِّفَاقِ فَهُوَ أَنْ يُظْهَرَ بِلِسَانِهِ الْإِيمَانُ، وَيَنْطَوِي بِقَلْبِهِ عَلَى التَّكْذِيبِ، فَهَذَا هُوَ النِّفَاقُ الْأَكْبَرُ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ أَقْسَامِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فصل: وكُفْرُ الْجُحُودِ نَوْعَانِ: كُفْرُ مُطْلَقٍ عَامٍّ، وَكُفْرُ مُقَيَّدٍ خَاصٍّ.

فَالْمُطْلَقُ: أَنْ يَجْحَدَ جُمْلَةً مَّا أَنْزَلَهُ اللَّهُ، وَإِزْسَالَهُ الرَّسُولَ.

وَالْخَاصُّ: الْمُقَيَّدُ أَنْ يَجْحَدَ فَرْضًا مِنْ فُرُوضِ الْإِسْلَامِ، أَوْ تَحْرِيمَ مُحَرَّمٍ مِنْ مُحَرَّمَاتِهِ، أَوْ صِفَةً وَصَفَ اللَّهُ بِهَا نَفْسَهُ، أَوْ خَبْرًا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ، عَمْدًا، أَوْ تَقْدِيمًا لِقَوْلٍ مَنْ خَالَفَهُ عَلَيْهِ لِعَرَضٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ. وَأَمَّا جَحْدُ ذَلِكَ جَهْلًا، أَوْ تَأْوِيلًا يُعْذَرُ فِيهِ صَاحِبُهُ فَلَا يُكْفَرُ صَاحِبُهُ بِهِ، كَحَدِيثِ الَّذِي جَحَدَ قُدْرَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يَحْرِقُوهُ وَيَذَرُوهُ فِي الرِّيحِ، وَمَعَ هَذَا فَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ، وَرَحِمَهُ لَجَهْلِهِ، إِذْ كَانَ ذَلِكَ الَّذِي فَعَلَهُ مَبْلَغَ عِلْمِهِ، وَلَمْ يَجْحَدْ قُدْرَةَ اللَّهِ عَلَى إِعَادَتِهِ عِنَادًا أَوْ تَكْذِيبًا. اهـ

تم الجزء الأول بحمد الله وتوفيقه وإعانتة

في شهر رجب من عام ١٤٣٣ هـ

فهرس المحتويات

- مسألة: حكم الحلف بغير الله وهل ينعدق اليمين بذلك؟ ٥
- مسألة: هل الحلف بغير الله وقول الرجل: (ما شاء الله وشئت) شرك أكبر أم أصغر؟ ٨
- مسألة: قول الرجل: متوكل على الله وعليك. وقوله: ثم عليك ٩
- مسألة: ما هو الجواب عن الحديث: «أفلح وأبىه إن صدق»؟ ١١
- مسألة: وما هو الجواب عن حديث «أما وأبىك لتنبأه». ١٤
- مسألة: حكم الحلف بالأمانة. ١٧
- مسألة: قسم الله سبحانه وتعالى بمخلوقاته. ١٨
- مسألة: حكم تشريك الضمير بين الله ورسوله. ١٩
- مسألة: لماذا لم ينه النبي ﷺ عن الحلف بالكعبة وقول ما شاء الله وشئت حتى صدر ذلك الكلام من اليهودي؟ ٢١
- مسألة: قوله: لعمر ك. ولعمرى، وما أشبهه؟ ٢٢
- مسألة: قول الخالف: لعمر الله. ٢٣
- مسألة: الحلف بالخروج من الإسلام. ٢٣
- مسألة: من الشرك بالله دعاء غير الله. ٢٥
- مسألة: الدعاء ينقسم إلى قسمين. ٢٥
- مسألة: سؤال الميت له ثلاث أحوال: ٣٠

- مسألة: معنى الاستعاذة، والاستغاثة، والاستعانة، وبيان ما يكون منه شركاً إذا
 صرف لغير الله. ٤٢
- مسألة: الاستعاذة بصفة الله أو الاستغاثة بها. ٤٤
- تنبيه: ٤٤
- حماية المصطفى ﷺ حمى التوحيد وسده طرق الشرك: ٤٥
- هل السيد من أسماء الله تعالى؟ ٤٧
- هل يطلق على المنافق سيد؟ ٤٨
- حديث آخر في بيان قصة سبب النزول. ٥١
- بيان أن الآية دلت على كفر من استهزأ بالله ورسوله ودينه. ٥٢
- حكم سب النبي ﷺ، وهل يقتل من سبه وتنقصه بأبي هو وأمي ﷺ. ٥٣
- مسألة: حكم من سب النبي ﷺ من أهل الذمة وهل يوجب قتله؟ ٥٥
- هل يقتل الساب بعد الاستتابة أم يقتل بدون استتابة؟ ٥٨
- بيان السب وبيان ما يلتحق به. ٧٢
- مسألة: لماذا لم يقتل النبي ﷺ بعض من آذاه من المنافقين وتكلم في عرضه؟ ٧٧
- حكم سب الله عز وجل وهل تقبل توبته؟ ٨٣
- مسألة: إن كان الساب لله من أهل الذمة. ٨٥
- مسألة: وهل يستتاب الذمي الساب لله، وتقبل توبته؟ ٨٨
- مسألة: من تاب من السب قبل القدرة عليه. ٩٢

مسألة: حكم من سب النبي عليه وعلى آله الصلاة والسلام من الكفار المحاررين.

٩٣

٩٤ حكم من سب نبياً آخر كحكم من سب النبي ﷺ

مسألة: من سب موصوفاً بوصف أو مسمى باسم وذلك يقع على الله سبحانه

أو بعض رسله..... ٩٥

٩٦ مسألة: من أكره على سب النبي عليه وعلى آله الصلاة والسلام.

٩٩ تحريم سب الأصنام إذا كان يؤدي إلى سب الله.

٩٩ مسألة: حكم سب الصحابة.

١١١ مسألة: قذف أمهات المؤمنين بالزنى كفر وردة.

١١٢ مسألة: حكم الاستهزاء بالعلماء والصالحين.

مسألة: لماذا اقتصر في هذا الحديث على ذكر سبع موبقات مع أن الكبائر أكثر من

ذلك؟ ١١٦

١١٧ مسألة: تعريف السحر.

١١٧ مسألة: بيان أنواع السحر.

١١٨ مسألة: السحر له تأثير حقيقي وليس بمجرد تخيل.

١٢٢ الجواب عما أنكر حديث أن النبي ﷺ سحر.

١٢٧ مسألة: هل استخرج النبي ﷺ السحر وأفسده.

١٢٨ مسألة: حكم السحر.

١٣٠ مسألة: بيان حد الساحر.

- ١٣١..... مسألة: وهل يستتاب أم يقتل بدون استتابة؟
- ١٣١..... بيان معنى قوله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤].
- ١٣٢..... مسألة: الطريقة الشرعية في حل السحر.
- ١٣٤..... مسألة: قتل المسلم عمداً هل فيه توبة؟
- ١٤٠..... مسألة: حكم الذهاب إلى السحرة والكهان والعرافين.
- ١٤١..... معنى قوله ﷺ: لم تقبل له صلاة أربعين ليلة.....
- ١٤١..... مسألة: وهل تقبل صلاته إذا تاب؟
- ١٤٢..... مسألة: من ذهب إلى الكاهن لامتحان، وإظهار كذبه ودجله.....
- ١٤٥..... معنى الطيرة التي نهى عنها الشرع.....
- ١٤٦..... مسألة: بيان حكم الطيرة.....
- ما اجمع بين قول الله تعالى: (إِنَّمَا طَيَّرْتُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ) [الأعراف: ١٣١] وقوله:
- ١٤٧..... (طَيَّرْتُمْ مَعَكُمْ) [يس: ١٩]؟
- ١٤٧..... معنى قوله ﷺ: إن كان من الشؤم شيءٌ حقاً ففي المرأة والدار والفرس.....
- معنى قوله ﷺ: ذروها ذميمة. للرجل الذي شكاً إليه من دار سكنها فقل فيها ماله وعياله.....
- ١٥٢.....
- الجمع بين حديث: «لا عدوى ولا طيرة» وحديث «لا يورد ممرض على مصح» مع
- ١٥٣..... حديث «فر من المجذوم فرارك من الأسد».....
- ١٥٦..... معنى قوله ﷺ: ولا هامة.....
- ١٥٨..... معنى قوله ﷺ: ولا صفر.....

- معنى قوله ﷺ: ولا نوء ولا غول..... ١٥٩
- مسألة: المراد بالنفي في قوله: لا عدوى ولا طيرة ولا صفر ولا هامة..... ١٦١
- مسألة: بيان معنى علم النجوم وحكمه..... ١٦٢
- معنى الاستسقاء بالأنواء وسبب تسميتها: أنواء..... ١٦٧
- مسألة: حكم الاستسقاء بالأنواء..... ١٦٨
- مسألة: محبة الله على درجتين..... ١٧٠
- مسألة: بيان عظم مرتبة المحبة..... ١٧١
- مسألة: كيف يتسبب الإنسان إلى جلب محبة الله له؟..... ١٧٣
- كيف يصير العبد محباً لرسول الله ﷺ؟..... ١٧٦
- مسألة: بيان حقيقة المحبة..... ١٧٧
- مسألة: أقسام المحبة..... ١٧٩
- مسألة: أصل الشرك بالله، الشرك في المحبة..... ١٨٠
- تفسير قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]:..... ١٨٢
- مسألة: محبة الله عبادة، وهو ركن العبادات..... ١٨٤
- مسألة: الفرق بين الحب في الله والحب مع الله وضابط المحبة الشركية وما دونها؟..... ١٨٧
- مسألة: ما يجب أحد لذاته إلا الله وحده جل وعلا..... ١٩٠
- مسألة: الحكم بغير ما أنزل الله عز وجل..... ١٩٥

حكم المضطر للتحاكم إلى القوانين الوضعية..... ٢٠٣

مسألة: المعارضة للنصوص الشرعية بتقديم العقل والقياس والذوق والوجد

والسياسات؟..... ٢٠٣

فهرس فوائد القسم الثاني

- (التَّطْيِيرُ) التَّشَاؤُمُ، وَأَصْلُهُ الشَّيْءُ الْمَكْرُوهُ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ مَرْتَبٍ ج ١ / القسم الثاني / ١٤٥
- العقوبة الواجبة لآدمي، لا تسقط بالتوبة ج ١ / القسم الثاني / ٨٥
- اختلف الناس في جواز إطلاق السيد على البشر ج ١ / القسم الثاني / ٤٧
- اختلفوا: هل يكفر الساحر أو لا؟ ج ١ / القسم الثاني / ١٢٩
- إذا كان في الاحتفال بالمولد دعوة الرسول ﷺ والاستغاثة به وطلبه النصر صار شركا بالله
- ج ١ / القسم الثاني / ٢١٩
- إذا لم يكن قصد بقوله بالأمانة الحلف بغير الله، وإنما أراد بذلك ائتمان أخيه فلا شيء في ذلك
- مطلقا ج ١ / القسم الثاني / ١٨
- أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ مِنَ الْمَحَبَّةِ يَحِبُّ التَّفْرِيقُ بَيْنَهَا ج ١ / القسم الثاني / ١٧٩
- الاستغاثة هي طلب العوث، وهو إزالة الشدة ج ١ / القسم الثاني / ٤٣
- الاستهزاء بالله، أو برسوله، أو بدينه، أو بالقرآن كفر أكبر بلا خلاف بين العلماء ج ١ / القسم الثاني / ٥٣
- أسلم وحشي قاتل حمزة، وابن العاص قاتل ابن قوقل، وعقبة بن الحارث قاتل حبيب بن عدي
- ج ١ / القسم الثاني / ٩٤
- أظهرَ قولِي العلماء أن النهيَ عن الحلف بالمخلوقات نُهيٌ تحريم لا نُهيٌ تنزيه ج ١ / القسم الثاني / ٧
- إن كان سب الله فإنه لا يقتل، وإن كان قد سب الرسول فإنه يقتل ج ١ / القسم الثاني / ٧١
- إنما جعل الله هذه النجوم لثلاث خصال ج ١ / القسم الثاني / ١٦٥
- الْحَبُّ مَعَ اللَّهِ تَوْعَانِ ج ١ / القسم الثاني / ١٨٨
- الْحُكْمُ بغيرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَدْ يَكُونُ كُفْرًا يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ، وَقَدْ يَكُونُ مَعْصِيَةً ج ١ / القسم الثاني / ١٩٨
- حکم سؤَالُ الْجَنِّ ج ١ / القسم الثاني / ١٤٢
- الحكم في سب سائر الأنبياء كالحكم في سب نبينا ج ١ / القسم الثاني / ٩٤
- الحلف بغير الله شرك ج ١ / القسم الثاني / ٧
- دعاء الصفة بنفسها؛ ليس بمشروع ج ١ / القسم الثاني / ٤٤
- الدين كله يدور على أربع قواعِد حب وبغض ويترتب عليهما فعل وترك ج ١ / القسم الثاني / ١٨٨

ذَمَّ اللَّهُ الْمُتَفَقِّينَ بِأَنَّهُمْ دَخَلُوا فِي الْإِيمَانِ ثُمَّ خَرَجُوا مِنْهُ ج ١ / القسم الثاني / ٥٢
 الَّذِي عَفَا اللَّهُ عَنْهُ: مَخْشِيُّ بْنُ حَمِيرٍ فَتَسَمَّى: عَبْدَ الرَّحْمَنِ، ج ١ / القسم الثاني / ٥١
 رُوي عن ابن عباس ما يوافق قول الجمهور في توبة القاتل ج ١ / القسم الثاني / ١٣٦
 زيادة الحلف بالأب في هذا الحديث زيادة شاذة غير محفوظة. ج ١ / القسم الثاني / ١٧
 السحر في اللغة: عبارة عما خَفِيَ وَلُطِفَ سَبَبُهُ؛ ج ١ / القسم الثاني / ١١٧
 شبهة تأول المبتدعة قوله تَعَالَى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ﴾ .. ج ١ / القسم الثاني / ٣٧

الطيرة الشركية، هي التشاؤم وترك العمل؛ يجعل ما ليس سبباً سبباً، ج ١ / القسم الثاني / ١٥١
 الطيرة والتشاؤم بالمرئيات والسمعات من عمل الجاهلية ج ١ / القسم الثاني / ٢٢١
 العرف: اسم للكاهن والمنجم والرَّمال ونحوهم ج ١ / القسم الثاني / ١٣٨
 فالحد لا يقام عليه حتى يشهد مسلمان أنهما سمعاه يشتمه ج ١ / القسم الثاني / ٥٦
 فَحَقِيقَةُ الْمَحَبَّةِ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِمَوَالَاةِ الْمَحْبُوبِ، وَهُوَ مُوَافَقَتُهُ فِي حُبِّ مَا يُحِبُّ وَبُغْضِ مَا يُبْغِضُ
 ج ١ / القسم الثاني / ١٧٧
 الفرق بين الاستغاثة والدعاء أَنَّ الاستغاثة لا تكون إلا من المكروب، والدعاء أعم من الاستغاثة

..... ج ١ / القسم الثاني / ٤٣
 فرق بين قول يقصد به قائله العيب والنقص، وقول لا يقصد به ذلك، ج ١ / القسم الثاني / ٨٨
 فعلم التأثير: هُوَ الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى الْحَوَادِثِ الْأَرْضِيَّةِ بِالْأَحْوَالِ الْفَلَكَيَّةِ ج ١ / القسم الثاني / ١٦٢
 فعلم تأثير النجوم باطل محرم. والعمل بمقتضاه كالقرب إلى النجوم، وتقريب القرابين لها كفر.
 ج ١ / القسم الثاني / ١٦٤
 فمن أضاف شيئاً من النعم إلى غير الله مع اعتقاده أنه ليس من الله؛ فهو مشرك حقيقة، ج ١ / القسم الثاني / ١٦١

قاعدة القول مقدم على الفعل عند التعارض ليس مسلماً بها؛ والصحيح أنه يجمع بينهما؛ إلا إذا
 ظهرت دلائل الاختصاص بنبينا محمد ﷺ ج ١ / القسم الثاني / ١٧
 قول الخالف (هو يهودي إن فعل كذا) أو نحو ذلك، فهل يكفر بذلك أم لا ج ١ / القسم الثاني / ٢٣

قول الخالف لعمر الله مذهب الخنابلة، والمالكية، وأبي حنيفة أهما يمين منعقدة تُوجب الكفارة
 ج ١ / القسم الثاني / ٢٣
 قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْادِعُوا الرَّحْمَنَ﴾ الْآيَةُ: فَهَذَا الدُّعَاءُ: الْمَشْهُورُ أَنَّهُ دُعَاءُ الْمَسْأَلَةِ
 ج ١ / القسم الثاني / ٢٨
 كان شيخ الإسلام يدعو به في سجوده ج ١ / القسم الثاني / ٤٢

- كُلُّ دُعَاءٍ مَسْأَلَةٌ مُتَضَمِّنٌ لِدُعَاءِ الْعِبَادَةِ. ج ١ / القسم الثاني / ٢٦
- كُلُّ دُعَاءٍ مَسْأَلَةٌ مُتَضَمِّنٌ لِدُعَاءِ الْعِبَادَةِ. ج ١ / القسم الثاني / ٢٦
- لَيْسَ شَيْءٌ يُحِبُّ لِدَايَتِهِ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، ج ١ / القسم الثاني / ١٩٠
- ما كان بالحركات الخفية، أو الغش والتليس باستخدام بعض الأعشاب أو الأدوية أو غير ذلك؛
- فإنه فسوق ج ١ / القسم الثاني / ١٢٩
- محبة الرسول: فتنشأ عن معرفته، ومعرفة ج ١ / القسم الثاني / ١٧٦
- محبة الله تنشأ تارة من معرفته، وكمال معرفته ج ١ / القسم الثاني / ١٧٥
- الحبة تقتضي الطاعة ج ١ / القسم الثاني / ١٧٥
- الحبة ثلاثة أقسام ج ١ / القسم الثاني / ١٨٩
- الْمَحَبَّةُ مُسْتَلَزِمَةٌ لِلْجِهَادِ؛ ج ١ / القسم الثاني / ١٨٧
- الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ وَصَفَهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِالشِّرْكِ أَصْلُهُمْ صِنْفَانِ: ج ١ / القسم الثاني / ٣٥
- معنى قول زَكَرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ ج ١ / القسم الثاني / ٢٧
- معنى قولهم (له تأثير حقيقي) ج ١ / القسم الثاني / ١٢٠
- مفهوم العدد ليس بحجة، ج ١ / القسم الثاني / ١١٦
- من أحب شيئاً كما يحب الله أو عظمه كما يعظم الله فقد أشرك ج ١ / القسم الثاني / ١٩٢
- من ذكر شيئاً يعرض بذكر الرب سبحانه فإنه يقتل ج ١ / القسم الثاني / ٨٥
- من سب أحداً من الصحابة فلا يكفر، لكن لو سب الصحابة عموماً ج ١ / القسم الثاني / ٧٠
- مَنْ سَبَّ الرَّسُولَ مِنَ الْكُفَّارِ الْمُحَارَبِينَ، وَتَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ ج ١ / القسم الثاني / ٩٣
- من سب الله أو رسوله، ثم تاب في المسألة ثلاثة أقوال ج ١ / القسم الثاني / ٧٢
- مَنْ لَمْ يَتَّقِدْ وَجُوبَ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ فَهُوَ كَافِرٌ ج ١ / القسم الثاني / ١٩٨
- نص على قتل من كذب المؤذن في كلمات الأذان ج ١ / القسم الثاني / ٥٧
- النَّصْرُ الْمَطْلُوقُ - وَهُوَ خَلْقٌ مَا يَغْلِبُ بِهِ الْعَدُو ج ١ / القسم الثاني / ٣٥
- النفاثات هنا هن الأرواح، والأنفس النفاثات لا النساء النفاثات؛ ج ١ / القسم الثاني / ١٣٢
- نكتة من لا يقبل توبة الزنديق وهو مذهب أهل المدينة ج ١ / القسم الثاني / ٦٩
- هَاتَانِ الْآيَتَانِ مُشْتَمِلَتَانِ عَلَى آدَابِ نَوْعِي الدُّعَاءِ ج ١ / القسم الثاني / ٢٥
- وَاخْتَلَفُوا فِي وَقْتِ السَّلَامِ عَلَيْهِ ج ١ / القسم الثاني / ٣٤
- وَأَسْمُ الْمَحَبَّةِ فِيهِ إِطْلَاقٌ وَعُمُومٌ؛ ج ١ / القسم الثاني / ١٨٦
- وَالْجِهَادُ: هُوَ بَذْلُ الْوُسْعِ، ج ١ / القسم الثاني / ١٧٧
- وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْحُكْمَ بَعِيرٌ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ يَتَنَاوَلُ الْكُفْرَيْنِ، ج ١ / القسم الثاني / ٢٢٦
- وَالْقُرْآنُ يُبَيِّنُ أَنَّ إِيْمَانَ الْقَلْبِ يَسْتَلْزِمُ الْعَمَلَ الظَّاهِرَ بِحَسَبِهِ ج ١ / القسم الثاني / ٥٣

- وَالْقَلْبُ فَقِيرٌ بِالنَّاتِ إِلَى اللَّهِ مِنْ وَجْهَيْنِ: ج ١ / القسم الثاني / ١٧٨
- وَالْمَحْبُوبُ قِسْمَانِ: ج ١ / القسم الثاني / ١٩٠
- وَالناقض: يكون قولاً، ويكون عملاً، ويكون اعتقاداً، ويكون شكاً.... ج ١ / القسم الثاني / ٢١٢
- والنشرة حل السحر عن السحور، وهي نوعان: ج ١ / القسم الثاني / ١٣٤
- وَأَمَّا الْكُفْرُ الْأَكْبَرُ، فَخَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: ج ١ / القسم الثاني / ٢٢٧
- وبالجملة فإخباره ﷺ بالشؤم في هذه الثلاثة ليس فيه ، ج ١ / القسم الثاني / ١٥٠
- وحروف أبي حاد ج ١ / القسم الثاني / ١٦٦
- وذكر القاضي وابن عقيل وغيرهما أن ما أبطل الإيمان؛ فإنه يبطل الأمان .. ج ١ / القسم الثاني / ٥٦
- وعلاوة هَذَا الْحَبِّ وَالْبَغْضِ فِي اللَّهِ ج ١ / القسم الثاني / ١٨٨
- وعلم التسيير: هو الاستدلال بالنجوم على الأزمنة والاتجاهات. ج ١ / القسم الثاني / ١٦٢
- وَقَوْلُ مَنْ يَقُولُ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْآيَاتِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ بِلِسَانِهِمْ ... ج ١ / القسم الثاني / ٥٢
- وكان النخعي لا يرى بأساً أن يتعلم الرجل من النجوم ما يهتدي به. .. ج ١ / القسم الثاني / ١٦٣
- وكره قتادة تعلم منازل القمر: ولم يرخص ابن عيينه فيه ج ١ / القسم الثاني / ١٦٣
- وَكُفْرُ الْحُجُودِ نَوْعَانِ: كُفْرٌ مُطْلَقٌ عَامٌّ، وَكُفْرٌ مُقَيَّدٌ خَاصٌّ ج ١ / القسم الثاني / ٢٢٨
- وَكُلُّ مَوْضِعٍ ذَكَرَ فِيهِ دُعَاءُ الْمُشْرِكِينَ لِأَوْلِيَانِهِمْ فَالْمُرَادُ بِهِ دُعَاءُ الْعِبَادَةِ ج ١ / القسم الثاني / ٢٧
- وما جاء من الأحاديث والآثار فيها؛ فهي محمولة على أنه جرى على اللسان بقولهم لعمري ونحوه
- بغير إرادة الحلف، ج ١ / القسم الثاني / ٢٢
- ويحكى أن الفضيل دخل على ابنته في مرضها ج ١ / القسم الثاني / ١٩٠

فهرس الأحاديث

- أَبَا اللَّهِ، وَآيَاتِهِ، وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ..... ج ١ / القسم الثاني / ٥١
- أَتَيْ عُمَرَا بَرَجُل سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ فَقَتَلَهُ،..... ج ١ / القسم الثاني / ٦٠
- اجْتَبُوا السَّبْعَ الْمَوْبِقَاتِ..... ج ١ / القسم الثاني / ١١٦
- أَجَعَلْتَنِي اللَّهُ نَذًّا؟..... ج ١ / القسم الثاني / ٧
- أَحْبُوا اللَّهَ لِمَا يَغْدُوكُم مِّنْ نِّعَمِهِ..... ج ١ / القسم الثاني / ١٧٥
- أَحْبُوا اللَّهَ لِمَا يَغْدُوكُم بِهِ مِّنْ نِّعَمِهِ..... ج ١ / القسم الثاني / ١٧٥
- اخْسَأْ فَلَنْ تَعْدُو قَدْرَكَ..... ج ١ / القسم الثاني / ١٤٣
- إِذَا أَعْيَنْتُكُمُ الْأُمُورَ فَعَلَيْكُمْ بِأَهْلِ الْقُبُورِ..... ج ١ / القسم الثاني / ٣٤
- إِذَا تَغَوَّلْتَ الْغِيلَانَ..... ج ١ / القسم الثاني / ١٥٩
- إِذَا حَدَّثَكُمْ أَهْلَ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تَكْذِبُوهُمْ..... ج ١ / القسم الثاني / ١٤٣
- إِذَا كَانَ لِأَحَدِكُمْ رِزْقٌ فِي شَيْءٍ؛..... ج ١ / القسم الثاني / ١٤٨
- إِذَا لَقِيتُمُ الْمَدَاحِينَ فَاحْتُوا فِي وُجُوهِهِمُ التَّرَابَ..... ج ١ / القسم الثاني / ٤٦
- إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَ..... ج ١ / القسم الثاني / ٤١
- أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِّنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَتْرُكُونَهُنَّ..... ج ١ / القسم الثاني / ١٦٧
- اسْقُ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ..... ج ١ / القسم الثاني / ١٩٤
- الإِسْلَامُ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ..... ج ١ / القسم الثاني / ٩٤
- أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ..... ج ١ / القسم الثاني / ٢٠٩
- أَصْبَحْتُ وَمَالِي سُرُورٌ إِلَّا فِي مَوَاقِعِ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ..... ج ١ / القسم الثاني / ١٧١
- أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ..... ج ١ / القسم الثاني / ١١
- أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ..... ج ١ / القسم الثاني / ١٢
- أَفْلَحَ وَأَبِيهِ..... ج ١ / القسم الثاني / ١٢
- أَفْلَحَ وَاللَّهِ إِنْ صَدَقَ،..... ج ١ / القسم الثاني / ١٢
- أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُم أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ..... ج ١ / القسم الثاني / ٨
- أَمَّا - وَأَبِيكَ! - لَسْنَا بِهِ..... ج ١ / القسم الثاني / ١٥
- إِنَّ أَخْنَعَ الْأَسْمَاءِ عِنْدَ اللَّهِ..... ج ١ / القسم الثاني / ٢٠٩
- إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ..... ج ١ / القسم الثاني / ٢٦

- إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمُ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ..... ج ١ / القسم الثاني / ١٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ إِلَى الْيَمَنِ..... ج ١ / القسم الثاني / ٢١٢
- إِنَّ الْيَهُودَ إِذَا سَلِمَ أَحَدُهُمْ؛..... ج ١ / القسم الثاني / ٧٩
- إِنَّ بِالْمَدِينَةِ لَرَجَالًا مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا..... ج ١ / القسم الثاني / ١٧٧
- إِنْ كَانَ فِي الْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ وَالْمَسْكَنِ..... ج ١ / القسم الثاني / ١٥٠
- إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ فِي الرِّبْعِ وَالْخَادِمِ وَالْفَرَسِ..... ج ١ / القسم الثاني / ١٥٠
- أَنْ لَا يُحِبَّنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ،..... ج ١ / القسم الثاني / ١٠٢
- إِنْ مِنْ الْبَيَانِ لَسَحْرًا..... ج ١ / القسم الثاني / ١١٧
- أَنْ نَسَمَةَ الْمُؤْمِنِ طَائِرٌ يَعْلُقُ فِي شَجَرِ الْجَنَّةِ..... ج ١ / القسم الثاني / ١٥٧
- إِنَّ هَذِهِ قِسْمَةٌ مَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ..... ج ١ / القسم الثاني / ٨٣
- إِنْ يَكُنْ مِنَ الشُّؤْمِ شَيْءٌ حَقًّا فِي الْفَرَسِ وَالْمَسْكَنِ..... ج ١ / القسم الثاني / ١٥٠
- أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِمَا سِوَاهُمَا..... ج ١ / القسم الثاني / ١٩
- أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ..... ج ١ / القسم الثاني / ٢٠
- أَنَّ يَهُودِيَّةً كَانَتْ تَشْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ وَتَقَعُ فِيهِ،..... ج ١ / القسم الثاني / ٥٩
- الْأَنْصَارُ لَا يُحِبُّهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ،..... ج ١ / القسم الثاني / ١٠٢
- إِنَّمَا بَعَثْتُمْ مُبَشِّرِينَ وَلَمْ تَبْعَثُوا مُنْفِرِينَ..... ج ١ / القسم الثاني / ٧٧
- أَنَّهُ أَطْبَأُ عَلَيْهِ خَيْرٌ عُمَرَا، وَكَانَ هُنَاكَ امْرَأَةٌ لَهَا قَرِينٌ مِنَ الْجِنَّ،..... ج ١ / القسم الثاني / ١٤٣
- إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا،..... ج ١ / القسم الثاني / ٨١
- إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكُمْ..... ج ١ / القسم الثاني / ٨١
- إِنَّهُ لَا يَسْتَغَاثُ بِي..... ج ١ / القسم الثاني / ٤٥
- إِنَّمَا بَضْعَةٌ مِنِّي يُؤْذِينِي مَا يُؤْذِيهَا..... ج ١ / القسم الثاني / ٨١
- إِنَّمَا لَمْ تَكُنْ لِأَحَدٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ..... ج ١ / القسم الثاني / ٦٢
- أُولَئِكَ الَّذِينَ فَهَمَنِي اللَّهُ عَنْ قَتْلِهِمْ..... ج ١ / القسم الثاني / ٧٩
- إِيَّاكُمْ وَمَحَدَّثَاتِ الْأُمُور..... ج ١ / القسم الثاني / ٢١٩
- آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ،..... ج ١ / القسم الثاني / ١٠٢
- أَيُّمَا مُسْلِمٍ سَبَّ اللَّهُ أَوْ سَبَّ أَحَدًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَقَدْ كَذَبَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ..... ج ١ / القسم الثاني / ٦٨
- بَنَسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ..... ج ١ / القسم الثاني / ٢٠
- بَنَسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ..... ج ١ / القسم الثاني / ١٩
- بِاسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ،..... ج ١ / القسم الثاني / ١٢٥
- بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشُّرْكِ وَالْكَفْرِ..... ج ١ / القسم الثاني / ٢١٣

- تعلموا من النجوم ما تعرفون به القبلة والطريق ج ١ / القسم الثاني / ١٦٣
- تعلموا من النجوم ما قتلون به في بركم وبحركم ثم امسكوا، ج ١ / القسم الثاني / ١٦٣
- تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم ثم انتهوا. ج ١ / القسم الثاني / ١٦٢
- تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم ج ١ / القسم الثاني / ١٦٢
- ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةً ج ١ / القسم الثاني / ١٧٠
- حتى إنه ليخيل إليه أنه يفعل الشيء ج ١ / القسم الثاني / ١٢١
- حَتَّى يَظُنَّ أَنَّهُ يَأْتِي أَهْلَهُ وَلَا يَأْتِيهِنَّ ج ١ / القسم الثاني / ١٢٢
- حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبُهُ بِالسَّيْفِ ج ١ / القسم الثاني / ١٣٠
- حسن الملكة نساء، ج ١ / القسم الثاني / ١٤٩
- الحلف بالأمانة محرم، ومن الحلف بغير الله، ج ١ / القسم الثاني / ١٧
- رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ، ج ١ / القسم الثاني / ١٨٦
- الراكب شيطان، ج ١ / القسم الثاني / ١٦٠
- سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، ج ١ / القسم الثاني / ١٠٩
- السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ج ١ / القسم الثاني / ٣٣
- السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ ج ١ / القسم الثاني / ٣١
- السَّيِّدُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي سُوْدُوهِ ج ١ / القسم الثاني / ٤٨
- السيد الله تبارك وتعالى ج ١ / القسم الثاني / ٤٦
- شتمني ابن آدم، ج ١ / القسم الثاني / ٨٩
- الشؤم في الدار والمرأة والفرس ج ١ / القسم الثاني / ١٥٠
- الطَّيْرَةُ شِرْكٌ، ج ١ / القسم الثاني / ١٤٥
- عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي ج ١ / القسم الثاني / ٢٢٢
- العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة ج ١ / القسم الثاني / ٢١٣
- العيافة والطيرة والطرق من الجبت ج ١ / القسم الثاني / ١٦٤
- فَأَمَرَ بِهَا فَدُفِنَتْ ج ١ / القسم الثاني / ١٢٧
- فأمرهم النبي ﷺ إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا ج ١ / القسم الثاني / ١١
- فر من المجذوم ج ١ / القسم الثاني / ٢٢١
- فَلَعَمْرِي إِنَّ الرَّجُلَ لَتَنَبَّأَ لِحَيَّتِهِ وَإِنَّهُ لَصَعِيفُ الْأَخَذِ لِنَفْسِهِ ج ١ / القسم الثاني / ٢٢
- فَلَعَمْرِي لَقَدْ كَانَتْ الْمُتَعَةُ تُفْعَلُ عَلَى عَهْدِ إِمَامِ الْمُتَّقِينَ ج ١ / القسم الثاني / ٢٢
- فمن أعدى الأول ج ١ / القسم الثاني / ٢٢٠
- فيكذبون معها مائة كذبة ج ١ / القسم الثاني / ١٣٩

- قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ ج ١ / القسم الثاني / ٢٠٩
- قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يُؤْذِنِي ابْنُ آدَمَ ج ١ / القسم الثاني / ١١٤
- قَدْ عَافَانِي اللَّهُ ج ١ / القسم الثاني / ١١٨
- قَطَعْتَ عَنْقَ صَاحِبِكَ ج ١ / القسم الثاني / ٤٥
- قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ ج ١ / القسم الثاني / ٤٧
- كَانَ غُلَامٌ مِنَ الْيَهُودِ يَخْدُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ج ١ / القسم الثاني / ١٢٤
- كَانَتْ لِي سَهْوَةٌ فِيهَا قَمَرٌ، ج ١ / القسم الثاني / ١٦٠
- الْكَبْرِيَاءُ رِدَائِي، وَالْعِظْمَةُ إِزَارِي ج ١ / القسم الثاني / ٤٧
- لَا أَجِدُ مَا أُعْطِيكَ ج ١ / القسم الثاني / ٢٢
- لَا تَحْلِفُوا إِلَّا بِاللَّهِ ج ١ / القسم الثاني / ٦
- لَا تَدْعُوا النَّظَرَ إِلَى الْمُجْذُومِينَ ج ١ / القسم الثاني / ١٥٤
- لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ ج ١ / القسم الثاني / ١٩٥
- لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، ج ١ / القسم الثاني / ١٠٢
- لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، ج ١ / القسم الثاني / ١٠٩
- لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ ج ١ / القسم الثاني / ٩٦
- لَا تَطْرُقِي كَمَا أَطْرَقَ النَّصَارَى ابْنُ مَرْيَمَ، ج ١ / القسم الثاني / ٤٥
- لَا تَقُولُوا لِلْمَنَافِقِ سَيِّدِنَا؛ ج ١ / القسم الثاني / ٤٨
- لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ فُلَانٌ ج ١ / القسم الثاني / ١٠
- لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ فُلَانٌ، ج ١ / القسم الثاني / ١١
- لَا عُدُوِي وَلَا صَفَرٌ وَلَا طَيْرَةٌ، ج ١ / القسم الثاني / ١٥٠
- لَا عُدُوِي وَلَا صَفَرٌ ج ١ / القسم الثاني / ١٥٣
- لَا عُدُوِي وَلَا طَيْرَةٌ وَالشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَ ج ١ / القسم الثاني / ١٤٧
- لَا عُدُوِي وَلَا طَيْرَةٌ وَلَا صَفَرٌ ج ١ / القسم الثاني / ٢٢٠
- لَا عُدُوِي وَلَا طَيْرَةً، ج ١ / القسم الثاني / ١٤٥
- لَا يَا عَمْرُ، ج ١ / القسم الثاني / ١٩٣
- لَا يُبْغِضُ الْأَنْصَارَ رَجُلٌ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ ج ١ / القسم الثاني / ١٠٢
- لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ ج ١ / القسم الثاني / ٧٧
- لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ ج ١ / القسم الثاني / ٧٩
- لَا يَجِدُ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ إِلَّا مَنْ كَانَ فِيهِ ثَلَاثُ خِصَالٍ ج ١ / القسم الثاني / ١٨١
- لَا يَجْنِي جَانٌ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ ج ١ / القسم الثاني / ٢٠١

- لا يدخل الجنة سبي الملكة ج ١ / القسم الثاني / ١٥٠
- لا يدخل الجنة من كان في قلبه ج ١ / القسم الثاني / ٤٧
- لا يردن ممرض على مصح ج ١ / القسم الثاني / ٢٢٠
- لا يزي الزاني حين يزي ج ١ / القسم الثاني / ١٧٠
- لا يستجربنكم الشيطان ج ١ / القسم الثاني / ٤٦
- لَا يَنْتَطِحُ فِيهَا عِزَّانٍ ج ١ / القسم الثاني / ٥٩
- لا يورد ممرض على مصح ج ١ / القسم الثاني / ١٥٣
- لا أنزل حتى يقتل، قضاء الله ورسوله ج ١ / القسم الثاني / ٢١٢
- لا شؤم وإن يكن اليُمن ج ١ / القسم الثاني / ١٤٧
- لأن أحلف بالله كاذباً أحبُّ إليَّ من أن أحلفَ بغيره صادقاً ج ١ / القسم الثاني / ٦
- اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبيك ج ١ / القسم الثاني / ٣٠
- اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْيَا أَمْرَكَ إِذْ أَمَاتُوهُ ج ١ / القسم الثاني / ١٩٤
- اللهم، إني أعوذ بربضك من سخطك ج ١ / القسم الثاني / ٤٤
- لَوْ سَمِعْتَهُ لَقَتَلْتُهُ، إِنَّا لَمْ نُعْطِهِمُ الدِّمَةَ عَلَى أَنْ يَسُبُّوا نَبِيَّنَا ج ١ / القسم الثاني / ٦٠
- لو يعلم الناس ما في الوحدة؛ ج ١ / القسم الثاني / ١٦٠
- ليس لقاذف أزواج النبي ﷺ توبة ج ١ / القسم الثاني / ٦٨
- لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَطَيَّرَ، أَوْ تَطَيَّرَ لَهُ، ج ١ / القسم الثاني / ١٣٧
- لَيْسَ هَذَا لِلْأَحَدِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ج ١ / القسم الثاني / ٥٨
- لئن عدت إلى مثل ذلك لأضربن عنقك ج ١ / القسم الثاني / ٨٦
- مَا تَحَابَّ رَجُلَانِ فِي اللَّهِ ج ١ / القسم الثاني / ١٨١
- مَا مِنْ رَجُلٍ يَمُرُّ بِقَبْرِ الرَّجُلِ كَانَ يَعْرِفُهُ فِي الدُّنْيَا ج ١ / القسم الثاني / ٣٢
- مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللَّهُ عَلَيَّ رُوحِي ج ١ / القسم الثاني / ٣٣
- معاذ الله أن يتحدث الناس ج ١ / القسم الثاني / ٨١
- مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ؛ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ ج ١ / القسم الثاني / ١٣٧
- مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ عَرَّافًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ ج ١ / القسم الثاني / ١٩٥
- مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ عَرَّافًا، ج ١ / القسم الثاني / ١٣٧
- مَنْ أَحَبَّ لِلَّهِ، وَأَبْغَضَ لِلَّهِ ج ١ / القسم الثاني / ١٨١
- من أحب لله، وأبغض لله ج ١ / القسم الثاني / ١٩٢
- من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد ج ١ / القسم الثاني / ٢١٩
- من أحسن في الإسلام لم يؤاخذ بما عمل في الجاهلية ج ١ / القسم الثاني / ٩٤

- مَنْ أَقْبَسَ عِلْمًا مِنَ التَّجُومِ؛ ج ١ / القسم الثاني / ١٦٢
- من بدل دينه فاقتلوه ج ١ / القسم الثاني / ٢١٢
- من تعلم شيئاً من السحر قليلاً كان أو كثيراً ج ١ / القسم الثاني / ١٢٩
- من حلف بغير الله فقد أشرك ج ١ / القسم الثاني / ١٨
- مَنْ حَلَفَ بغيرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ ج ١ / القسم الثاني / ٥
- مَنْ حَلَفَ بغيرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ ج ١ / القسم الثاني / ٦
- من حلف بغير الله فقد أشرك ج ١ / القسم الثاني / ٩
- من حلف بغير الله فقد كفر ج ١ / القسم الثاني / ٨
- مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا ج ١ / القسم الثاني / ٢٤
- مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ ج ١ / القسم الثاني / ١٧٧
- مَنْ سَأَلَ اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ عَلَيْهِ شَفَاعَتِي ج ١ / القسم الثاني / ٣٠
- مَنْ سَبَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، أَوْ سَبَّ أَحَدًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَاقْتُلُوهُ ج ١ / القسم الثاني / ٦٠
- من شرب الخمر شربة لم تقبل له صلاة أربعين صباحاً ج ١ / القسم الثاني / ١٤١
- من عمل عملاً ليس عليه أمرنا ج ١ / القسم الثاني / ٢١٩
- من قال إني بريء من الإسلام؛ ج ١ / القسم الثاني / ٢٤
- مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ ج ١ / القسم الثاني / ١٢
- من كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ ج ١ / القسم الثاني / ١٨
- من كان حالفًا فلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ ج ١ / القسم الثاني / ٦
- مَنْ لَكَعْبَ بْنِ الْأَشْرَفِ ج ١ / القسم الثاني / ٥٨
- مَنْ لِي بِهَا؟ ج ١ / القسم الثاني / ٥٩
- مؤمن بي وكافر ج ١ / القسم الثاني / ١٦٩
- هَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ ج ١ / القسم الثاني / ١٩٤
- هَلْ تَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ج ١ / القسم الثاني / ١٦٧
- هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ج ١ / القسم الثاني / ١٣٢
- وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى ج ١ / القسم الثاني / ١٩٣
- وأما شتمه إياي فقله إني اتخذت ولدًا، ج ١ / القسم الثاني / ٨٩
- وجعلها من الحلف بصفات الله. ج ١ / القسم الثاني / ١٧
- وشر الأمور محدثاتها ج ١ / القسم الثاني / ٢١٩
- ولا نوء ولا غول ج ١ / القسم الثاني / ٢٢٠
- وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَكُونَ قَدْ اِطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ ج ١ / القسم الثاني / ١٠٢

- ومن اقتبس شعبة من النجوم ج ١ / القسم الثاني / ١٦٤
- يَا أَبَا بَكْرٍ لَعَلَّكَ أَغْضَبْتَهُمْ ج ١ / القسم الثاني / ٤٩
- يَا ابْنَ آدَمَ تَسِبِ الدَّهْرَ ج ١ / القسم الثاني / ٩٦
- يَا أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ بِتَقْوَاكُمْ، وَلَا يَسْتَهْوِيَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ، ج ١ / القسم الثاني / ٤٥
- يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قُولُوا بِقَوْلِكُمْ ج ١ / القسم الثاني / ٤٦
- يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ، بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيْثُ، ج ١ / القسم الثاني / ٤٤
- يَا سَيِّدَنَا ج ١ / القسم الثاني / ٤٧
- يَا عَائِشَةُ أَشْعَرْتُ أَنَّ اللَّهَ أَفْتَانِي فِيْمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيْهِ ج ١ / القسم الثاني / ١١٨
- يَا عَائِشَةُ كَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الْحَيَاءِ ج ١ / القسم الثاني / ١١٨
- يَسْرُوا وَلَا تَعْسُرُوا وَسَكُنُوا ج ١ / القسم الثاني / ٧٧
- يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا ج ١ / القسم الثاني / ٩٧
- يَضْحَكُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، ج ١ / القسم الثاني / ٩٤
- يَغْضَبُ عَلَيَّ أَنْ لَا أَجِدَ مَا أُعْطِيهِ ج ١ / القسم الثاني / ٢٣
- يَغْفِرُ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَعَمْرِي مَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ ج ١ / القسم الثاني / ٢٢
- يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ ج ١ / القسم الثاني / ١٨٤
- يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ ج ١ / القسم الثاني / ١٩٢
- يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْعَظَمَةُ إِزَارِي ج ١ / القسم الثاني / ٢٠٩
- يَقُولُونَ إِنَّكَ تَنْهَى عَنِ الْغَيِّ ج ١ / القسم الثاني / ٨٣

شَرْحُ عَقِيدَةِ إِبْرَاهِيمَ السُّنْدُ الْخَيْلِ

بِدِرَاسَةِ أَحَادِيثِ الْمُخْتَارِ

مِنْ أَحَادِيثِ سَيِّدِ الْأَبْرَارِ

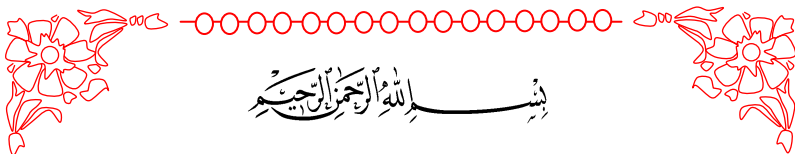
فِي الْمُعْتَقَدِ الصَّحِيحِ

الجزء الثاني

تَأَلَّفَ
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حَزَامٍ الْفَضِيلُ الْبَعْدَانِيُّ

دار الحديث بدمّاج

دار الحديث بدمّاج



تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ

﴿٤٧﴾ عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ذَاقَ طَعْمَ الْإِيمَانِ مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ رَسُولًا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ^(١).

ذكر بعض فوائد الحديث

دل حديث الباب على أن العبد لا يجد طعم الإيمان؛ حتى يحقق توحيد الربوبية المستلزم لتوحيد الألوهية.

قال ابن القيم رحمته الله في مدارج السالكين (١٧٢/٢):

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ذَاقَ طَعْمَ الْإِيمَانِ مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا» ^(٢).

وَقَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النَّدَاءَ: رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا، غُفِرَتْ لَهُ ذُنُوبُهُ» ^(٣).

وَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ عَلَيْهِمَا مَدَارُ مَقَامَاتِ الدِّينِ، وَإِلَيْهِمَا يَنْتَهِي. وَقَدْ تَضَمَّنَا الرِّضَا بِرُبُوبِيَّتِهِ سُبْحَانَهُ وَالْوَهِّيَّةِ. وَالرِّضَا بِرَسُولِهِ، وَالْإِنْفِيَادَ لَهُ. وَالرِّضَا بِدِينِهِ، وَالتَّسْلِيمَ لَهُ،

(١) أخرجه مسلم برقم (٣٤).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٣٤).

(٣) أخرجه مسلم برقم (٣٨٦).

وَمَنْ اجْتَمَعَتْ لَهُ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ: فَهُوَ الصَّدِيقُ حَقًّا. وَهِيَ سَهْلَةٌ بِالْدَّعْوَى وَاللِّسَانِ. وَهِيَ مِنْ أَصْعَبِ الْأُمُورِ عِنْدَ الْحَقِيقَةِ وَالْإِمْتِحَانِ. وَلَا سِيَّمَا إِذَا جَاءَ مَا يُخَالِفُ هَوَى النَّفْسِ وَمُرَادَهَا. مِنْ ذَلِكَ تَبَيَّنَ أَنَّ الرِّضَا كَانَ لِسَانَهُ بِهِ نَاطِقًا. فَهُوَ عَلَى لِسَانِهِ لَا عَلَى حَالِهِ.

فَالرِّضَا بِالْهَيْئَةِ يَتَضَمَّنُ الرِّضَا بِمَحَبَّتِهِ وَحَدَهُ، وَخَوْفَهُ، وَرَجَائِهِ، وَالْإِنَابَةَ إِلَيْهِ، وَالتَّبَتُّلَ إِلَيْهِ، وَانْجِذَابَ قُوَى الْإِرَادَةِ وَالْحُبَّ كُلَّهَا إِلَيْهِ. فَعَلَ الرَّاضِي بِمَحْبُوبِهِ كُلَّ الرِّضَا. وَذَلِكَ يَتَضَمَّنُ عِبَادَتَهُ وَالْإِخْلَاصَ لَهُ.

وَالرِّضَا بِرُبُوبِيَّتِهِ: يَتَضَمَّنُ الرِّضَا بِتَدْيِيرِهِ لِعَبْدِهِ. وَيَتَضَمَّنُ إِفْرَادَهُ بِالتَّوَكُّلِ عَلَيْهِ. وَالْإِسْتِعَانَةَ بِهِ، وَالثِّقَةَ بِهِ، وَالْإِعْتِمَادَ عَلَيْهِ. وَأَنْ يَكُونَ رَاضِيًا بِكُلِّ مَا يَفْعَلُ بِهِ.

فَالْأَوَّلُ: يَتَضَمَّنُ رِضَاهُ بِمَا يُؤْمَرُ بِهِ. وَالثَّانِي: يَتَضَمَّنُ رِضَاهُ بِمَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا الرِّضَا بِنَبِيِّهِ رَسُولًا: فَيَتَضَمَّنُ كَمَالَ الْإِنْفِيَادِ لَهُ. وَالتَّسْلِيمَ الْمُطْلَقَ إِلَيْهِ، بِحَيْثُ يَكُونُ أَوَّلَى بِهِ مِنْ نَفْسِهِ. فَلَا يَتَلَقَّى الْهُدَى إِلَّا مِنْ مَوَاقِعِ كَلِمَاتِهِ. وَلَا يُحَاكِمُ إِلَّا إِلَيْهِ. وَلَا يَحْكُمُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَلَا يَرْضَى بِحُكْمٍ غَيْرِهِ الْبَتَّةَ. لَا فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْمَاءِ الرَّبِّ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ. وَلَا فِي شَيْءٍ مِنْ أَذْوَاقِ حَقَائِقِ الْإِيمَانِ وَمَقَامَاتِهِ. وَلَا فِي شَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِ ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ. لَا يَرْضَى فِي ذَلِكَ بِحُكْمٍ غَيْرِهِ. وَلَا يَرْضَى إِلَّا بِحُكْمِهِ. فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ كَانَ تَحْكِيمُهُ غَيْرُهُ مِنْ بَابِ غِذَاءِ الْمُضْطَرِّ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَا يُقِيئُهُ إِلَّا مِنَ الْمَيْتَةِ وَالدَّمِ. وَأَحْسَنُ أَحْوَالِهِ: أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ التُّرَابِ الَّذِي إِنَّمَا يُتِمَّمُ بِهِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ الطَّهُورِ.

وَأَمَّا الرِّضَا بِدِينِهِ: فَإِذَا قَالَ، أَوْ حَكَمَ، أَوْ أَمَرَ، أَوْ نَهَى: رَضِيَ كُلُّ الرِّضَا. وَلَمْ يَبْقَ فِي قَلْبِهِ حَرَجٌ مِنْ حُكْمِهِ. وَسَلَّمَ لَهُ تَسْلِيمًا. وَلَوْ كَانَ مُخَالِفًا لِمُرَادِ نَفْسِهِ أَوْ هَوَاهَا، أَوْ قَوْلٍ مُقْلَدِهِ وَشَيْخِهِ وَطَائِفَتِهِ.

قال الله: وَمِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِ حُصُولِ الرِّضَا: أَنْ يَلْزَمَ مَا جَعَلَ اللَّهُ رِضَاهُ فِيهِ. فَإِنَّهُ يُوصِلُهُ إِلَى مَقَامِ الرِّضَا وَلَا بُدَّ.

قِيلَ لِيَحْيَى بْنِ مُعَاذٍ: مَتَى يَبْلُغُ الْعَبْدُ إِلَى مَقَامِ الرِّضَا؟ فَقَالَ: إِذَا أَقَامَ نَفْسَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَصُولٍ فِيمَا يُعَامِلُ بِهِ رَبَّهُ، فَيَقُولُ: إِنَّ أُعْطِيتَنِي قَبْلْتُ. وَإِنْ مَنَعْتَنِي رَضِيتُ. وَإِنْ تَرَكْتَنِي عَبْدْتُ. وَإِنْ دَعَوْتَنِي أَجَبْتُ.

وَقَالَ الْجَنِيدُ: الرِّضَا هُوَ صِحَّةُ الْعِلْمِ الْوَاصِلِ إِلَى الْقَلْبِ. فَإِذَا بَاشَرَ الْقَلْبَ حَقِيقَةَ الْعِلْمِ أَدَّاهُ إِلَى الرِّضَا.

قال الله: وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الرِّضَا أَلَّا يُحِسَّ بِالْأَلَمِ وَالْمَكَارِهِ. بَلْ أَلَّا يَعْتَرِضَ عَلَى الْحُكْمِ وَلَا يَتَسَخَّطَهُ. وَلِهَذَا أَشْكَلَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ الرِّضَا بِالْمَكْرُوهِ، وَطَعَنُوا فِيهِ. وَقَالُوا: هَذَا مُمْتَنِعٌ عَلَى الطَّبِيعَةِ. وَإِنَّمَا هُوَ الصَّبْرُ، وَإِلَّا فَكَيْفَ يَجْتَمِعُ الرِّضَا وَالْكَرَاهَةُ؟ وَهَمَّا ضِدَّانِ.

وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ لَا تَنَاقُضَ بَيْنَهُمَا، وَأَنَّ وُجُودَ التَّأَلُّمِ وَكَرَاهَةَ النَّفْسِ لَهُ لَا يُنَافِي الرِّضَا، كَرِضَا الْمَرِيضِ بِشُرْبِ الدَّوَاءِ الْكَرِيهِ، وَرِضَا الصَّائِمِ فِي الْيَوْمِ الشَّدِيدِ الْحَرِّ بِمَا يَنَالُهُ مِنَ أَلَمِ الْجُوعِ وَالظَّمَأِ، وَرِضَا الْمُجَاهِدِ بِمَا يَحْصُلُ لَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ أَلَمِ الْجِرَاحِ، وَغَيْرِهَا.

وَطَرِيقُ الرِّضَا طَرِيقُ مُخْتَصِرَةٍ، قَرِيبَةٌ جِدًّا، مُوصِلَةٌ إِلَى أَجَلٍ غَايَةٍ. وَلَكِنَّ فِيهَا مَشَقَّةً. وَمَعَ هَذَا فَلَيْسَتْ مَشَقَّتُهَا بِأَصْعَبَ مِنْ مَشَقَّةِ طَرِيقِ الْمُجَاهَدَةِ. وَلَا فِيهَا مِنَ الْعَقَبَاتِ وَالْمَفَاوِزِ مَا فِيهَا. وَإِنَّمَا عَقَبَتُهَا هِمَّةٌ عَالِيَةٌ. وَنَفْسٌ زَكِيَّةٌ، وَتَوَطُّينُ النَّفْسِ عَلَى كُلِّ مَا يَرِدُ عَلَيْهَا مِنَ اللَّهِ.

وقال الله: وَالرِّضَا ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: رِضَا الْعَوَامِّ بِمَا قَسَمَهُ اللَّهُ وَأَعْطَاهُ. وَرِضَا الْخَوَاصِّ بِمَا قَدَّرَهُ وَقَضَاهُ. وَرِضَا خَوَاصِّ الْخَوَاصِّ بِهِ بَدَلًا مِنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ.

وقال ﷺ: الرِّضَا بِاللَّهِ رَبًّا: أَنْ لَا يَتَّخِذَ رَبًّا غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى يَسْكُنُ إِلَى تَدْبِيرِهِ. وَيُنْزِلُ بِهِ حَوَائِجَهُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغَى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: سَيِّدًا وَإِلَهًا^(١). يَعْنِي فَكَيْفَ أَطْلُبُ رَبًّا غَيْرَهُ، وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ؟ وَقَالَ فِي أَوَّلِ السُّورَةِ: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَخَذُ وَلِيًّا فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٤] يَعْنِي مَعْبُودًا وَنَاصِرًا وَمُعِينًا وَمَلْجَأًا. وَهُوَ مِنَ الْمَوْلَاةِ الَّتِي تَتَّصِمُنُ الْحُبَّ وَالطَّاعَةَ. وَقَالَ فِي وَسْطِهَا ﴿أَفْغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]. أَيْ: أَفْغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي مَنْ يَحْكُمُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ، فَتَتَحَاكَمَ إِلَيْهِ فِيمَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ؟ وَهَذَا كِتَابُهُ سَيِّدُ الْحُكَّامِ، فَكَيْفَ تَتَحَاكَمُ إِلَيْهِ غَيْرَ كِتَابِهِ؟ وَقَدْ أَنْزَلَهُ مُفَصَّلًا، مُبَيِّنًا كَافِيًا شَافِيًا.

وَأَنْتَ إِذَا تَأَمَّلْتَ هَذِهِ الْآيَاتِ الثَّلَاثَ حَقَّ التَّأَمُّلِ، رَأَيْتَهَا هِيَ نَفْسُ الرِّضَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ رَسُولًا، وَرَأَيْتَ الْحَدِيثَ يُتَرَجِّمُ عَنْهَا، وَمُشْتَقًّا مِنْهَا. فَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَرْضَى بِاللَّهِ رَبًّا، وَلَا يَبْغِي رَبًّا سِوَاهُ، لَكِنَّهُ لَا يَرْضَى بِهِ وَحْدَهُ وَلِيًّا وَنَاصِرًا. بَلْ يُوَالِي مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ. ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُمْ يُقَرِّبُونَهُ إِلَى اللَّهِ، وَأَنَّ مَوَالَاتِهِمْ كَمَوَالَاةِ خَوَاصِّ الْمَلِكِ. وَهَذَا عَيْنُ الشُّرْكِ. بَلِ التَّوْحِيدُ: أَنْ لَا يَتَّخِذَ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ. وَالْقُرْآنُ مَمْلُوءٌ مِنْ وَصْفِ الْمُشْرِكِينَ بِأَنَّهُمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ.

وَهَذَا غَيْرُ مَوْلَاةِ أَنْبِيَائِهِ وَرُسُلِهِ، وَعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ فِيهِ. فَإِنَّ هَذَا مِنْ تَمَامِ الْإِيمَانِ وَمِنْ تَمَامِ مَوَالَاتِهِ. فَمَوَالَاةُ أَوْلِيَائِهِ لَوْنٌ وَاتِّخَاذُ الْوَلِيِّ مِنْ دُونِهِ لَوْنٌ. وَمَنْ لَمْ يَفْهَمْ الْفَرْقَانَ بَيْنَهُمَا فَلْيَطْلُبِ التَّوْحِيدَ مِنْ أَاسَاسِهِ. فَإِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ أَصْلُ التَّوْحِيدِ وَأَسَاسُهُ.

وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَتَّبِعِي غَيْرَهُ حَكَمًا، يَتَحَاكَمُ إِلَيْهِ، وَيُخَاصِمُ إِلَيْهِ، وَيَرْضَى بِحُكْمِهِ. وَهَذِهِ الْمَقَامَاتُ الثَّلَاثُ هِيَ أَرْكَانُ التَّوْحِيدِ: أَنْ لَا يَتَّخِذَ سِوَاهُ رَبًّا، وَلَا إِلَهًا، وَلَا غَيْرَهُ حَكَمًا.

وَتَفْسِيرُ الرِّضَا بِاللَّهِ رَبًّا: أَنْ يَسْخَطَ عِبَادَةً مَا دُونَهُ. هَذَا هُوَ الرِّضَا بِاللَّهِ رَبًّا. وَهُوَ مِنْ تَمَامِ الرِّضَا بِاللَّهِ رَبًّا. فَمَنْ أُعْطِيَ الرِّضَا بِهِ رَبًّا حَقَّهُ سَخَطُ عِبَادَةٍ مَا دُونَهُ قَطْعًا. لِأَنَّ الرِّضَا بِتَجْرِيدِ رُبُوبِيَّتِهِ يَسْتَلْزِمُ تَجْرِيدَ عِبَادَتِهِ، كَمَا أَنَّ الْعِلْمَ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ يَسْتَلْزِمُ الْعِلْمَ بِتَوْحِيدِ الْإِلَهِيَّةِ.

ثم ذكر الله الرضا عن الله: وهو الرضى عنه في كل ما قضى وقدر، ونقل عن صاحب منازل السائرين أنه جعل هذا القسم أرفع من الرضا بالله.

ثم قال الله: وَفِي جَعَلِهِ هَذِهِ الدَّرَجَةُ أَعْلَى مِنَ الَّتِي قَبْلَهَا نَظَرٌ لَا يَخْفَى، وَهُوَ نَظِيرُ جَعَلِهِ الصَّبْرُ بِاللَّهِ أَعْلَى مِنَ الصَّبْرِ لِلَّهِ.

وَالَّذِي يَنْبَغِي: أَنْ تَكُونَ الدَّرَجَةُ الْأُولَى أَعْلَى شَأْنًا وَأَرْفَعَ قَدْرًا. فَإِنَّهَا مُخْتَصَّةٌ وَهَذِهِ الدَّرَجَةُ مُشْتَرَكَةٌ. فَإِنَّ الرِّضَا بِالْقَضَاءِ يَصِحُّ مِنَ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ. وَغَايَتُهُ التَّسْلِيمُ لِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ. فَأَيْنَ هَذَا مِنَ الرِّضَا بِهِ رَبًّا وَإِلَهًا وَمَعْبُودًا؟

وَأَيْضًا فَالرِّضَا بِهِ رَبًّا فَرَضٌ. بَلْ هُوَ مِنْ أَكْدِ الْفُرُوضِ بِاتِّفَاقِ الْأُمَّةِ. فَمَنْ لَمْ يَرْضَ بِهِ رَبًّا، لَمْ يَصِحَّ لَهُ إِسْلَامٌ وَلَا عَمَلٌ وَلَا حَالٌ.

وَأَمَّا الرِّضَا بِقَضَائِهِ: فَأَكْثَرُ النَّاسِ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ. وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ. وَقِيلَ: بَلْ هُوَ وَاجِبٌ، وَهُمَا قَوْلَانِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ.

فَالْفَرْقُ بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ فَرْقٌ مَا بَيْنَ الْفَرْصِ وَالنَّدْبِ. وَفِي الْحَدِيثِ الْإِلَهِيِّ الصَّحِيحِ «يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: مَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِمِثْلِ أَدَاءٍ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ»^(١) فَذَلَّ عَلَى أَنَّ التَّقَرُّبَ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ بِأَدَاءٍ فَرَأَيْتُهُ أَفْضَلُ وَأَعْلَى مِنَ التَّقَرُّبِ إِلَيْهِ بِالنَّوَافِلِ. وَأَيْضًا: فَإِنَّ الرِّضَا بِهِ رَبًّا يَتَّصِمُنُ الرِّضَا عَنْهُ، وَيَسْتَلْزِمُهُ. فَإِنَّ الرِّضَا بِرُبُوبِيَّتِهِ: هُوَ رِضَا الْعَبْدِ بِمَا يَأْمُرُهُ بِهِ، وَيَنْهَاهُ عَنْهُ، وَيَقْسِمُهُ لَهُ وَيَقْدَرُهُ عَلَيْهِ، وَيُعْطِيهِ إِيَّاهُ، وَيَمْنَعُهُ مِنْهُ. فَمَتَى لَمْ يَرْضَ بِذَلِكَ كُلِّهِ لَمْ يَكُنْ قَدْ رَضِيَ بِهِ رَبًّا مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ. وَإِنْ كَانَ رَاضِيًا بِهِ رَبًّا مِنْ بَعْضِهَا. فَالرِّضَا بِهِ رَبًّا مِنْ كُلِّ وَجْهِ: يَسْتَلْزِمُ الرِّضَا عَنْهُ، وَيَتَّصِمُنُهُ بِلَا رَيْبٍ. وَأَيْضًا: فَالرِّضَا بِهِ رَبًّا مُتَعَلِّقٌ بِذَاتِهِ، وَصِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ، وَرُبُوبِيَّتِهِ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، فَهُوَ الرِّضَا بِهِ خَالِقًا وَمُدَبِّرًا، وَآمِرًا وَنَاهِيًا، وَمَلِكًا، وَمُعْطِيًا وَمَانِعًا، وَحَكَمًا، وَوَكِيلًا وَوَلِيًّا، وَنَاصِرًا وَمُعِينًا، وَكَافِيًا وَحَسِيبًا وَرَقِيبًا، وَمُبْتَلِيًا وَمُعَافِيًا، وَقَابِضًا وَبَاسِطًا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ رُبُوبِيَّتِهِ.

وَأَمَّا الرِّضَا عَنْهُ: فَهُوَ رِضَا الْعَبْدِ بِمَا يَفْعَلُهُ بِهِ، وَيُعْطِيهِ إِيَّاهُ، وَلِهَذَا لَمْ يَجِئْ إِلَّا فِي الثَّوَابِ وَالْجَزَاءِ. كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ (٢٧) أَرْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً [الفجر: ٢٧-٢٨] فَهَذَا بِرِضَاهَا عَنْهُ لِمَا حَصَلَ لَهَا مِنْ كَرَامَتِهِ. كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَلِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ [البينة: ٨].

وَالرِّضَا بِهِ: أَصْلُ الرِّضَا عَنْهُ، وَالرِّضَا عَنْهُ: ثَمَرَةُ الرِّضَا بِهِ. وَسِرُّ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ الرِّضَا بِهِ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ. وَالرِّضَا عَنْهُ: مُتَعَلِّقٌ بِثَوَابِهِ وَجَزَائِهِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّقَ ذَوْقَ طَعْمِ الْإِيمَانِ بِمَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا. وَلَمْ يُعَلِّقْهُ بِمَنْ رَضِيَ عَنْهُ، كَمَا قَالَ ﷺ «ذَاقَ طَعْمَ الْإِيمَانِ مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا،

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٥٠٢) عن أبي هريرة ؓ.

وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ رَسُولًا^(١). فَجَعَلَ الرِّضَا بِهِ قَرِينَ الرِّضَا بِدِينِهِ وَنَبِيِّهِ. وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ هِيَ أَصُولُ الْإِسْلَامِ، الَّتِي لَا يَقُومُ إِلَّا بِهَا وَعَلَيْهَا.

وَأَيْضًا: فَالرِّضَا بِهِ رَبًّا يَتَضَمَّنُ تَوْحِيدَهُ وَعِبَادَتَهُ، وَالْإِنَابَةَ إِلَيْهِ، وَالتَّوَكُّلَ عَلَيْهِ، وَخَوْفَهُ وَرَجَاءَهُ وَمَحَبَّتَهُ، وَالصَّبْرَ لَهُ وَبِهِ. وَالشُّكْرَ عَلَى نِعَمِهِ: يَتَضَمَّنُ رُؤْيَا كُلِّ مَا مِنْهُ نِعْمَةٌ وَإِحْسَانًا، وَإِنْ سَاءَ عَبْدُهُ. فَالرِّضَا بِهِ يَتَضَمَّنُ شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَالرِّضَا بِمُحَمَّدٍ رَسُولًا يَتَضَمَّنُ شَهَادَةَ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَالرِّضَا بِالْإِسْلَامِ دِينًا: يَتَضَمَّنُ التَّزَامَ عِبُودِيَّتِهِ، وَطَاعَتَهُ وَطَاعَةَ رَسُولِهِ. فَجَمَعَتِ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ الدِّينَ كُلَّهُ.

وَأَيْضًا: فَالرِّضَا بِهِ رَبًّا يَتَضَمَّنُ اتِّخَاذَهُ مَعْبُودًا دُونَ مَا سِوَاهُ. وَاتِّخَاذَهُ وَلِيًّا وَمَعْبُودًا، وَإِبْطَالَ عِبَادَةِ كُلِّ مَا سِوَاهُ. وَقَدْ قَالَ تَعَالَى لِرَسُولِهِ: ﴿أَغْيِرْ اللَّهُ آيَاتِي حَكَمًا﴾ [الأنعام: ١١٤] وَقَالَ: ﴿أَغْيِرْ اللَّهُ آخِذُ وَلِيًّا﴾ [الأنعام: ١٤] وَقَالَ: ﴿قُلْ أَعْيَرَ اللَّهُ آيَاتِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤]. فَهَذَا هُوَ عَيْنُ الرِّضَا بِهِ رَبًّا.

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ جَعَلَ حَقِيقَةَ الرِّضَا بِهِ رَبًّا: أَنْ يَسْخَطَ عِبَادَةَ مَا دُونَهُ. فَمَتَى سَخِطَ الْعَبْدُ عِبَادَةَ مَا سِوَى اللَّهِ مِنَ الْأَلْهَةِ الْبَاطِلَةِ، حُبًّا وَخَوْفًا، وَرَجَاءً وَتَعْظِيمًا، وَإِجْلَالًا - فَقَدْ تَحَقَّقَ بِالرِّضَا بِهِ رَبًّا، الَّذِي هُوَ قُطْبُ رَحَى الْإِسْلَامِ.

وَإِنَّمَا كَانَ قُطْبُ رَحَى الدِّينِ لِأَنَّ جَمِيعَ الْعَقَائِدِ وَالْأَعْمَالِ، وَالْأَحْوَالِ: إِنَّمَا تَنْبَنِي عَلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْعِبَادَةِ، وَسُخْطِ عِبَادَةِ مَا سِوَاهُ. فَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ هَذَا الْقُطْبُ لَمْ يَكُنْ لَهُ رَحَى تَدُورُ عَلَيْهِ. وَمَنْ حَصَلَ لَهُ هَذَا الْقُطْبُ ثَبَتَتْ لَهُ الرَّحَى. وَدَارَتْ عَلَى ذَلِكَ الْقُطْبِ. فَيَخْرُجُ حِينَئِذٍ مِنْ دَائِرَةِ الشُّرْكِ إِلَى دَائِرَةِ الْإِسْلَامِ. فَتَدُورُ رَحَى إِسْلَامِهِ وَإِيمَانِهِ عَلَى قُطْبِهَا الثَّابِتِ اللَّازِمِ.

(١) أخرجه مسلم برقم (٣٤) عن العباس بن عبد المطلب ﷺ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ جَعَلَ حُصُولَ هَذِهِ الدَّرَجَةِ مِنَ الرِّضَا مَوْقُوفًا عَلَى كَوْنِ الْمَرْضِيِّ بِهِ رَبًّا - سُبْحَانَهُ - أَحَبَّ إِلَى الْعَبْدِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَأُولَى الْأَشْيَاءِ بِالْتَّعْظِيمِ، وَأَحَقُّ الْأَشْيَاءِ بِالطَّاعَةِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا يَجْمَعُ قَوَاعِدَ الْعُبُودِيَّةِ، وَيَنْظُمُ فُرُوعَهَا وَشُعَبَهَا.

وَلَمَّا كَانَتْ الْمَحَبَّةُ النَّامَةُ مِيلَ الْقَلْبِ بِكُلِّيَّتِهِ إِلَى الْمَحْبُوبِ: كَانَ ذَلِكَ الْمَيْلُ حَامِلًا عَلَى طَاعَتِهِ وَتَعْظِيمِهِ. وَكَلَّمَا كَانَ الْمَيْلُ أَقْوَى: كَانَتْ الطَّاعَةُ أَتَمَّ، وَالتَّعْظِيمُ أَوْفَرَ. وَهَذَا الْمَيْلُ يُلَازِمُ الْإِيمَانَ، بَلْ هُوَ رُوحُ الْإِيمَانِ وَلُبُّهُ. فَأَيُّ شَيْءٍ يَكُونُ أَعْلَى مِنْ أَمْرٍ يَتَضَمَّنُ أَنَّ يَكُونَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَحَبَّ الْأَشْيَاءِ إِلَى الْعَبْدِ، وَأُولَى الْأَشْيَاءِ بِالْتَّعْظِيمِ، وَأَحَقُّ الْأَشْيَاءِ بِالطَّاعَةِ؟

وَبِهَذَا يَجِدُ الْعَبْدُ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ. كَمَا فِي الصَّحِيحِ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا. وَمَنْ كَانَ يُحِبُّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ. وَمَنْ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الْكُفْرِ - بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ - كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ» (١).

فَعَلَّقَ ذَوْقَ الْإِيمَانِ بِالرِّضَا بِاللَّهِ رَبًّا. وَعَلَّقَ وُجُودَ حَلَاوَتِهِ بِمَا هُوَ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ. وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ، وَهُوَ كَوْنُهُ سُبْحَانَهُ أَحَبَّ الْأَشْيَاءِ إِلَى الْعَبْدِ هُوَ وَرَسُولُهُ.

وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْحُبُّ النَّامُ، وَالْإِخْلَاصُ - الَّذِي هُوَ ثَمَرَتُهُ - أَعْلَى مِنْ مُجَرَّدِ الرِّضَا بِرُبُوبِيَّتِهِ سُبْحَانَهُ: كَانَتْ ثَمَرَتُهُ أَعْلَى. وَهُوَ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ. وَثَمَرَةُ الرِّضَا: ذَوْقُ طَعْمِ الْإِيمَانِ. فَهَذَا وَجَدَ حَلَاوَةٍ، وَذَلِكَ ذَوْقُ طَعْمٍ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَإِنَّمَا تَرْتَّبَ هَذَا وَهَذَا عَلَى الرِّضَا بِهِ وَحْدَهُ رَبًّا، وَالْبَرَاءَةِ مِنْ عُبُودِيَّةِ مَا سِوَاهُ، وَمِيلِ الْقَلْبِ بِكُلِّيَّتِهِ إِلَيْهِ، وَانْجِدَابِ قُوَى الْمُحِبِّ كُلِّهَا إِلَيْهِ. وَرِضَاهُ عَنْ رَبِّهِ تَابِعٌ لِهَذَا الرِّضَا بِهِ. فَمَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا رَضِيَ اللَّهُ لَهُ عَبْدًا. وَمَنْ رَضِيَ عَنْهُ فِي عَطَائِهِ وَمَنْعِهِ

(١) أخرجه البخاري (١٦)، ومسلم (٤٣) عن أنس رضي الله عنه.

وَبَلَائِهِ وَعَافِيَتِهِ: لَمْ يَنْلِ بِذَلِكَ دَرَجَةً رِضَا الرَّبِّ عَنْهُ، إِنْ لَمْ يَرْضَ بِهِ رَبًّا، وَبِنَبِيِّهِ رَسُولًا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، فَإِنَّ الْعَبْدَ قَدْ يَرْضَى عَنِ اللَّهِ رَبَّهُ فِيمَا أَعْطَاهُ وَفِيمَا مَنَعَهُ، وَلَكِنْ لَا يَرْضَى بِهِ وَحْدَهُ مَعْبُودًا وَإِلَهًا. وَلِهَذَا إِنَّمَا ضَمِنَ رِضَا الْعَبْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِمَنْ رَضِيَ بِهِ رَبًّا. كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «مَنْ قَالَ كُلَّ يَوْمٍ: رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا: إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُرْضِيَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

وقال ﷺ: هَاهُنَا ثَلَاثَةُ أُمُورٍ: الرِّضَاءُ بِاللَّهِ، وَالرِّضَا عَنِ اللَّهِ، وَالرِّضَا بِقَضَاءِ اللَّهِ. فَالرِّضَا بِهِ فَرْضٌ. وَالرِّضَا عَنْهُ - وَإِنْ كَانَ مِنْ أَجْلِ الْأُمُورِ وَأَشْرَفِ أَنْوَاعِ الْعُبُودِيَّةِ - فَلَمْ يُطَالَبْ بِهِ الْعُمُومُ. لِعَجْزِهِمْ وَمَشَقَّتِهِ عَلَيْهِمْ. وَأَوْجَبَتْهُ طَائِفَةٌ كَمَا أَوْجَبُوا الرِّضَا بِهِ، وَاسْتَخَرُوا بِحُجَجٍ مِنْهَا: أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ رَاضِيًّا عَنْ رَبِّهِ فَهُوَ سَاخِطٌ عَلَيْهِ. إِذْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الرِّضَا وَالسَّخَطِ. وَسَخِطَ الْعَبْدُ عَلَى رَبِّهِ مُنَافٍ لِرِضَاهُ بِهِ رَبًّا. قَالُوا: وَأَيُّضًا فَعَدَمُ رِضَاهُ عَنْهُ يَسْتَلْزِمُ سُوءَ ظَنِّهِ بِهِ، وَمُنَازَعَتَهُ لَهُ فِي اخْتِيَارِهِ لِعَبْدِهِ، وَأَنَّ الرَّبَّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَخْتَارُ شَيْئًا وَيَرْضَاهُ فَلَا يَخْتَارُهُ الْعَبْدُ وَلَا يَرْضَاهُ، وَهَذَا مُنَافٍ لِلْعُبُودِيَّةِ.

قَالُوا: وَفِي بَعْضِ الْأَثَارِ الْإِلَهِيَّةِ مَنْ لَمْ يَرْضَ بِقَضَائِي، وَلَمْ يَصْبِرْ عَلَى بَلَائِي، فَلْيَتَّخِذْ رَبًّا سِوَايَ. وَلَا حُجَّةَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

(١) ضعيف: أخرجه أحمد (٣٣٧/٤، و٣٦٧/٥)، وأبو داود (٥٠٧٢)، والنسائي في الكبرى (٩٧٤٧)، و١٠٣٢٤)، وابن ماجه (٣٨٧٠)، وغيرهم، من حديث رجل خدّم النبي ﷺ، وفي إسناده سابق بن ناجية، وهو مجهول.

وأخرجه الترمذي (٣٣٨٩)، والطبراني في الدعاء (٣٠٤) وغيرهما من حديث ثوبان ﷺ، وفي إسناده سعيد ابن المرزبان، وهو ضعيف، ومدلس، ولعله دلس الرجل الأول في الإسناد السابق، وسمّى الخادم ثوبان ﷺ. وقد ضعف الحديث الإمام الألباني ﷺ في السلسلة الضعيفة (٥٠٢٠).

أَمَّا قَوْلُهُ: (إِنَّهُ لَا يَتَخَلَّصُ مِنَ السَّخَطِ عَلَى رَبِّهِ إِلَّا بِالرِّضَا عَنْهُ. إِذَا لَا وَاسِطَةً بَيْنَ الرِّضَا وَالسَّخَطِ) فَكَلَامٌ مَدْخُولٌ. لِأَنَّ السَّخَطَ بِالْمَقْضِيِّ لَا يَسْتَلْزِمُ السَّخَطَ عَلَى مَنْ قَضَاهُ، كَمَا أَنَّ كَرَاهَةَ الْمَقْضِيِّ وَبُغْضَهُ وَالنَّفْرَةَ عَنْهُ لَا تَسْتَلْزِمُ تَعَلُّقَ ذَلِكَ بِالَّذِي قَضَاهُ وَقَدَّرَهُ. فَالْمَقْضِيُّ قَدْ يَسْخَطُهُ الْعَبْدُ وَهُوَ رَاضٍ عَمَّنْ قَضَاهُ وَقَدَّرَهُ. بَلْ قَدْ يَجْتَمِعُ تَسْخَطُهُ وَالرِّضَا بِنَفْسِ الْقَضَاءِ. كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: (إِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ سُوءَ ظَنِّ الْعَبْدِ بِرَبِّهِ وَمُنَازَعَتَهُ لَهُ فِي اخْتِيَارِهِ) فَلَيْسَ كَذَلِكَ. بَلْ هُوَ حَسَنُ الظَّنِّ بِرَبِّهِ فِي الْحَالَتَيْنِ. فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَسْخَطُ الْمَقْدُورَ وَيُنَازِعُهُ بِمَقْدُورٍ آخَرَ. كَمَا يُنَازِعُ الْقَدَرَ الَّذِي يَكْرَهُهُ رَبُّهُ بِالْقَدَرِ الَّذِي يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ. فَيُنَازِعُ قَدَرَ اللَّهِ بِقَدَرِ اللَّهِ، بِاللَّهِ لِلَّهِ، كَمَا يَسْتَعِيدُ بِرِضَاهُ مِنْ سَخَطِهِ، وَبِمُعَافَاتِهِ مِنْ عُقُوبَتِهِ، وَيَسْتَعِيدُ بِهِ مِنْهُ.

فَأَمَّا كَوْنُهُ يَخْتَارُ لِنَفْسِهِ خِلَافَ مَا يَخْتَارُهُ الرَّبُّ فَهَذَا مَوْضِعُ تَفْصِيلٍ. لَا يُسْحَبُ عَلَيْهِ ذَيْلُ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ. فَاخْتِيَارُ الرَّبِّ تَعَالَى لِعَبْدِهِ نَوْعَانِ.

أَحَدُهُمَا: اخْتِيَارُ دِينِيَّ شَرْعِيٍّ. فَالْوَاجِبُ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ لَا يَخْتَارَ فِي هَذَا النَّوعِ غَيْرَ مَا اخْتَارَهُ لَهُ سَيِّدُهُ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦] فَاخْتِيَارُ الْعَبْدِ خِلَافَ ذَلِكَ مُنَافٍ لِإِيمَانِهِ وَتَسْلِيمِهِ، وَرِضَاهُ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا.

النَّوعُ الثَّانِي: اخْتِيَارُ كَوْنِيٍّ قَدَرِيٍّ. لَا يَسْخَطُهُ الرَّبُّ، كَالْمَصَائِبِ الَّتِي يَنْتَلِي اللَّهُ بِهَا عَبْدَهُ. فَهَذَا لَا يَضُرُّهُ فِرَاؤُهُ مِنْهَا إِلَى الْقَدَرِ الَّذِي يَرْفَعُهَا عَنْهُ، وَيَدْفَعُهَا وَيَكْشِفُهَا. وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مُنَازَعَةٌ لِلرَّبُّوبِيَّةِ. وَإِنْ كَانَ فِيهِ مُنَازَعَةٌ لِلْقَدَرِ بِالْقَدَرِ.

فَهَذَا يَكُونُ تَارَةً وَاجِبًا، وَتَارَةً يَكُونُ مُسْتَحَبًّا، وَتَارَةً يَكُونُ مُبَاحًا مُسْتَوِي الطَّرْفَيْنِ، وَتَارَةً يَكُونُ مَكْرُوهًا، وَتَارَةً يَكُونُ حَرَامًا.

وَأَمَّا الْقَدَرُ الَّذِي لَا يُحِبُّهُ وَلَا يَرْضَاهُ - مِثْلَ قَدَرِ الْمَعَائِبِ وَالذُّنُوبِ - فَالْعَبْدُ مَأْمُورٌ بِسَخَطِهَا. وَمِنْهَى عَنِ الرِّضَا بِهَا.

وَهَذَا هُوَ التَّفْصِيلُ الْوَاجِبُ فِي الرِّضَا بِالْقَضَاءِ.

وَقَدْ اضْطَرَبَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ اضْطِرَابًا عَظِيمًا. وَنَجَا مِنْهُ أَصْحَابُ الْفِرَقِ وَالتَّفْصِيلِ. فَإِنَّ لَفْظَ الرِّضَا بِالْقَضَاءِ لَفْظٌ مَحْمُودٌ مَأْمُورٌ بِهِ. وَهُوَ مِنْ مَقَامَاتِ الصِّدِّيقِينَ. فَصَارَتْ لَهُ حُرْمَةٌ أَوْجَبَتْ لِبَاطِنَةٍ قَبُولَهُ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ. وَظَنُّوا أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ مَخْلُوقًا لِلرَّبِّ تَعَالَى فَهُوَ مَقْضِيٌّ مَرْضِيٌّ لَهُ. يَنْبَغِي لَهُ الرِّضَا بِهِ. ثُمَّ انْقَسَمُوا عَلَى فِرْقَتَيْنِ.

فَقَالَتْ فِرْقَةٌ: إِذَا كَانَ الْقَضَاءُ وَالرِّضَا مُتَلَازِمَيْنِ. فَمَعْلُومٌ أَنَّا مَأْمُورُونَ بِبُغْضِ الْمَعَاصِي، وَالْكَفْرِ وَالظُّلْمِ. فَلَا تَكُونُ مَقْضِيَّةً مُقَدَّرَةً.

وَفِرْقَةٌ قَالَتْ: قَدْ دَلَّ الْعَقْلُ وَالشَّرْعُ عَلَى أَنَّهَا وَاقِعَةٌ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ. فَحَنُّ نَرَضَى بِهَا.

وَالطَّائِفَتَانِ مُنْحَرِفَتَانِ، جَائِرَتَانِ عَنْ قَصْدِ السَّبِيلِ. فَأُولَئِكَ أَخْرَجُوهَا عَنْ قَضَاءِ الرَّبِّ وَقَدَرِهِ. وَهَؤُلَاءِ رَضُوا بِهَا وَلَمْ يَسْخَطُوهَا. هَؤُلَاءِ خَالَفُوا الرَّبَّ تَعَالَى فِي رِضَاهُ وَسَخَطِهِ. وَخَرَجُوا عَنْ شَرْعِهِ وَدِينِهِ. وَأُولَئِكَ أَنْكَرُوا تَعَلُّقَ قَضَائِهِ وَقَدَرِهِ بِهَا.

قال الله:

وَقَدْ أَنْكَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى مَنْ جَعَلَ مَشِيئَتَهُ وَقَضَاءَهُ مُسْتَلَزِمَانِ لِمَحَبَّتِهِ وَرِضَاهُ. فَكَيْفَ بِمَنْ جَعَلَ ذَلِكَ شَيْئًا وَاحِدًا؟ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى دَاوُوا بِأَسْنَانِهِمْ قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا

مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا ءَابَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴿[النحل: ٣٥] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْتَهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ [الزخرف: ٢٠]. فَهُمْ اسْتَدَلُّوا عَلَى مَحَبَّتِهِ لِشُرْكِهِمْ وَرِضَاهُ عَنْهُ بِمَشِيئَتِهِ لِذَلِكَ. وَعَارِضُوا بِهَذَا الدَّلِيلِ أَمْرَهُ وَنَهْيَهُ. وَفِيهِ أَبَيْنُ الرَّدِّ لِقَوْلِ مَنْ جَعَلَ مَشِيئَتَهُ غَيْرَ مَحَبَّتِهِ وَرِضَاهُ. فَالِإِسْكَالُ إِنَّمَا نَشَأَ مِنْ جَعْلِهِمُ الْمَشِيئَةَ نَفْسَ الْمَحَبَّةِ. ثُمَّ زَادُوهُ بِجَعْلِهِمُ الْفِعْلَ نَفْسَ الْمَفْعُولِ، وَالْقَضَاءَ عَيْنَ الْمَقْضِيِّ. فَنَشَأَ مِنْ ذَلِكَ إِلْزَامُهُمْ بِكَوْنِهِ تَعَالَى رَاضِيًا مُجِبًّا لِذَلِكَ. وَالتَّزَامُ رِضَاهُمْ بِهِ.

وَالَّذِي يَكْشِفُ هَذِهِ الْغَمَّةَ، وَيُبَصِّرُ مِنْ هَذِهِ الْعِمَايَةِ، وَيُنْجِي مِنْ هَذِهِ الْوَرُطَةِ: إِنَّمَا هُوَ التَّفَرِيقُ بَيْنَ مَا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ، وَهُوَ الْمَشِيئَةُ وَالْمَحَبَّةُ. فَإِنَّهُمَا لَيْسَا وَاحِدًا. وَلَا هُمَا مُتَلَازِمَيْنِ. بَلْ قَدْ يَشَاءُ مَا لَا يُحِبُّهُ، وَيُحِبُّ مَا لَا يَشَاءُ كَوْنَهُ.

فَالْأَوَّلُ: كَمَشِيئَتِهِ لَوْجُودِ إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ. وَمَشِيئَتِهِ الْعَامَّةُ لِجَمِيعِ مَا فِي الْكَوْنِ مَعَ بَعْضِهِ لِبَعْضِهِ.

وَالثَّانِي: كَمَحَبَّتِهِ إِيْمَانَ الْكُفَّارِ، وَطَاعَاتِ الْفُجَّارِ، وَعَدَلَ الظَّالِمِينَ، وَتَوْبَةَ الْفَاسِقِينَ. وَلَوْ شَاءَ ذَلِكَ لَوُجِدَ كُلُّهُ وَكَانَ جَمِيعُهُ. فَإِنَّهُ مَا شَاءَ كَانَ. وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ.

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا الْأَصْلُ، وَأَنَّ الْفِعْلَ غَيْرُ الْمَفْعُولِ، وَالْقَضَاءُ غَيْرُ الْمَقْضِيِّ، وَأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ لَمْ يَأْمُرْ عِبَادَهُ بِالرِّضَا بِكُلِّ مَا خَلَقَهُ وَشَاءَهُ: زَالَتِ الشُّبُهَاتُ. وَانْحَلَّتِ الْإِسْكَالَاتُ. وَلِلَّهِ الْحَمْدُ. وَلَمْ يَبْقَ بَيْنَ شَرْعِ الرَّبِّ وَقَدَرِهِ تَنَاقُضٌ، بِحَيْثُ يُظَنُّ إِبْطَالُ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ، بَلِ الْقَدَرُ يَنْصُرُ الشَّرْعَ. وَالشَّرْعُ يُصَدِّقُ الْقَدَرَ. وَكُلُّهُمَا يُحَقِّقُ الْآخَرَ.

إِذَا عُرِفَ هَذَا، فَالرِّضَا بِالْقَضَاءِ الدِّينِيِّ الشَّرْعِيِّ وَاجِبٌ، وَهُوَ أَسَاسُ الْإِسْلَامِ وَقَاعِدَةُ الْإِيمَانِ. فَيَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَكُونَ رَاضِيًا بِهِ بِلاَ حَرَجٍ، وَلَا مُنَازَعَةٍ وَلَا مُعَارَضَةٍ، وَلَا اغْتِرَاضٍ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ ﴿١٥﴾ [النساء: ٦٥].

فَأَقْسَمَ: أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوا رَسُولَهُ، وَحَتَّى يَرْتَفَعَ الْحَرَجُ مِنْ نُفُوسِهِمْ مِنْ حُكْمِهِ، وَحَتَّى يُسَلِّمُوا لِحُكْمِهِ تَسْلِيمًا. وَهَذَا حَقِيقَةُ الرِّضَا بِحُكْمِهِ. فَالتَّحْكِيمُ: فِي مَقَامِ الْإِسْلَامِ. وَانْتِفَاءُ الْحَرَجِ: فِي مَقَامِ الْإِيمَانِ. وَالتَّسْلِيمُ: فِي مَقَامِ الْإِحْسَانِ.

وَمَتَى خَالَطَ الْقَلْبَ بَشَاشَةُ الْإِيمَانِ، وَانْتَحَلَتْ بَصِيرَتُهُ بِحَقِيقَةِ الْبَقِيْنِ، وَحَيَّ بِرُوحِ الْوَحْيِ، وَتَمَهَّدَتْ طَبِيعَتُهُ، وَانْقَلَبَتِ النَّفْسُ الْأَمَّارَةُ مُطْمَئِنَّةً رَاضِيَةً وَادِعَةً، وَتَلَقَّى أَحْكَامَ الرَّبِّ تَعَالَى بِصَدْرٍ وَاسِعٍ مُنْشَرِحٍ مُسْلِمٍ: فَقَدْ رَضِيَ كُلُّ الرِّضَا بِهَذَا الْقَضَاءِ الدِّينِيِّ الْمَحْبُوبِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ.

وَالرِّضَا بِالْقَضَاءِ الْكَوْنِيِّ الْقَدَرِيِّ، الْمُوَافِقِ لِمَحَبَّةِ الْعَبْدِ وَإِرَادَتِهِ وَرِضَاهُ - مِنْ الصَّحَّةِ، وَالْغِنَى، وَالْعَافِيَةِ، وَاللَّذَّةِ - أَمْرٌ لَا زِمَ بِمُقْتَضَى الطَّبِيعَةِ. لِأَنَّهُ مُلَاقٍ لِلْعَبْدِ، مَحْبُوبٌ لَهُ. فَلَيْسَ فِي الرِّضَا بِهِ عُبُودِيَّةٌ. بَلِ الْعُبُودِيَّةُ فِي مُقَابَلَتِهِ بِالشُّكْرِ، وَالْإِعْتِرَافِ بِالْمَنَّةِ، وَوَضْعِ النُّعْمَةِ مَوَاضِعَهَا الَّتِي يُحِبُّ اللَّهُ أَنْ تُوَضَعَ فِيهَا، وَأَنْ لَا يُعْصَى الْمُنْعَمُ بِهَا، وَأَنْ يُرَى التَّقْصِيرُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ.

وَالرِّضَا بِالْقَضَاءِ الْكَوْنِيِّ الْقَدَرِيِّ، الْجَارِي عَلَى خِلَافِ مُرَادِ الْعَبْدِ وَمَحَبَّتِهِ - مِمَّا لَا يُلَاقِيهِ. وَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ اخْتِيَارِهِ - مُسْتَحَبٌّ. وَهُوَ مِنْ مَقَامَاتِ أَهْلِ الْإِيمَانِ وَفِي

وَجُوبِهِ قَوْلَانِ. وَهَذَا كَالْمَرَضِ وَالْفَقْرِ، وَأَدَى الْخَلْقِ لَهُ، وَالْحَرَّ وَالْبَرْدَ، وَالْأَلَامَ وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَالرِّضَا بِالْقَدَرِ الْجَارِي عَلَيْهِ بِاخْتِيَارِهِ - مِمَّا يَكْرَهُهُ اللَّهُ وَيَسْخَطُهُ، وَيَنْهَى عَنْهُ - كَأَنْوَاعِ الظُّلْمِ وَالْفُسُوقِ وَالْعِصْيَانِ: حَرَامٌ يُعَاقَبُ عَلَيْهِ. وَهُوَ مُخَالَفَةُ لِرَبِّهِ تَعَالَى. فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَى بِذَلِكَ وَلَا يُحِبُّهُ. فَكَيْفَ تَتَّقُو الْمَحَبَّةَ وَرِضَا مَا يَسْخَطُهُ الْحَبِيبُ وَيُبْغِضُهُ؟ فَعَلَيْكَ بِهَذَا التَّفْصِيلِ فِي مَسْأَلَةِ الرِّضَا بِالْقَضَاءِ.

فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يُرِيدُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَمْرًا لَا يَرْضَاهُ وَلَا يُحِبُّهُ؟ وَكَيْفَ يَشَاؤُهُ وَيَكُونُهُ؟ وَكَيْفَ تَجْتَمِعُ إِرَادَةُ اللَّهِ لَهُ وَبُغْضُهُ وَكَرَاهِيَّتُهُ؟

قِيلَ: هَذَا السُّؤَالُ هُوَ الَّذِي افْتَرَقَ النَّاسُ لِأَجْلِهِ فِرْقًا، وَتَبَايَنَتْ عِنْدَهُ طُرُقُهُمْ وَأَقْوَالُهُمْ.

فَاعْلَمْ أَنَّ الْمُرَادَ نَوْعَانِ: مُرَادٌ لِنَفْسِهِ. وَمُرَادٌ لِغَيْرِهِ.

فَالْمُرَادُ لِنَفْسِهِ: مَطْلُوبٌ مَحْبُوبٌ لِدَاتِهِ وَلِمَا فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ. فَهُوَ مُرَادُ إِرَادَةِ الْغَايَاتِ وَالْمَقَاصِدِ.

وَالْمُرَادُ لِغَيْرِهِ: قَدْ لَا يَكُونُ فِي نَفْسِهِ مَقْصُودًا لِلْمُرِيدِ، وَلَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ لَهُ بِالنَّظَرِ إِلَى دَاتِهِ. وَإِنْ كَانَ وَسِيلَةً مَقْصُودَةً وَمُرَادَةً. فَهُوَ مَكْرُوهٌ لَهُ مِنْ حَيْثُ نَفْسُهُ وَدَاتُهُ، مُرَادٌ لَهُ مِنْ حَيْثُ إِفْضَاؤُهُ وَإِصَالُهُ إِلَى مُرَادِهِ. فَيَجْتَمِعُ فِيهِ الْأَمْرَانِ: بُغْضُهُ، وَإِرَادَتُهُ، وَلَا يَتَنَافِيَانِ. لِاخْتِلَافِ مُتَعَلِّقَتَيْهِمَا. وَهَذَا كَالدَّوَاءِ الْمُتَنَاهِي فِي الْكَرَاهَةِ، إِذَا عَلِمَ مُتَنَاوِلُهُ أَنَّ فِيهِ شِفَاءً، وَكَقَطْعِ الْعُضْوِ الْمُتَاكِلِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ فِي قَطْعِهِ بَقَاءَ جَسَدِهِ، وَكَقَطْعِ الْمَسَافَةِ الشَّاقَّةِ جِدًّا إِذَا عَلِمَ أَنَّهَا تُوصِلُهُ إِلَى مُرَادِهِ وَمَحْبُوبِهِ. بَلِ الْعَاقِلُ يَكْتَفِي فِي إِثَارِ هَذَا الْمَكْرُوهِ وَإِرَادَتِهِ بِالظَّنِّ الْغَالِبِ، وَإِنْ خَفِيَ عَنْهُ عَاقِبَتُهُ، وَطُوِيَ عَنْهُ مَغْبَتُهُ، فَكَيْفَ

بِمَنْ لَا تَخْفَى عَلَيْهِ الْعَوَاقِبُ؟ فَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَكْرَهُ الشَّيْءَ وَيُبْغِضُهُ فِي ذَاتِهِ. وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ إِرَادَتُهُ لغيره، وَكَوْنُهُ سَبَبًا إِلَى مَا هُوَ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ قُوَّتِهِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ خَلَقَ إِبْلِيسَ، الَّذِي هُوَ مَادَّةٌ لِفَسَادِ الْأَدْيَانِ وَالْأَعْمَالِ، وَالْإِعْتِقَادَاتِ وَالْإِرَادَاتِ، وَهُوَ سَبَبُ شَقَاوَةِ الْعَبِيدِ، وَعَمَلِهِمْ بِمَا يُغْضِبُ الرَّبَّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى. وَهُوَ السَّاعِي فِي وُقُوعِ خِلَافٍ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَيَرْضَاهُ بِكُلِّ طَرِيقٍ وَكُلِّ حِيلَةٍ. فَهُوَ مَبْغُوضٌ لِلرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، مَسْخُوطٌ لَهُ. لَعَنَهُ اللَّهُ وَمَقَتَهُ. وَغَضِبَ عَلَيْهِ. وَمَعَ هَذَا فَهُوَ وَسِيلَةٌ إِلَى مَحَابِّ كَثِيرَةٍ لِلرَّبِّ تَعَالَى تَرْتَبُ عَلَى خَلْقِهِ. وَجُودَهَا أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ عَدَمِهَا.

مِنْهَا: أَنْ تَظْهَرَ لِلْعِبَادِ قُدْرَةُ الرَّبِّ تَعَالَى عَلَى خَلْقِ الْمُتَضَادَّاتِ الْمُتَقَابِلَاتِ فَخَلَقَ هَذِهِ الذَّاتَ - الَّتِي هِيَ أَحَبُّ الدَّوَاتِ وَشَرُّهَا. وَهِيَ سَبَبُ كُلِّ شَرٍّ - فِي مُقَابَلَةِ ذَاتِ جَبْرِيلَ، الَّتِي هِيَ أَشْرَفُ الدَّوَاتِ، وَأَطْهَرُهَا وَأَزْكَاهَا. وَهِيَ مَادَّةٌ كُلِّ خَيْرٍ. فَتَبَارَكَ اللَّهُ خَالِقُ هَذَا وَهَذَا. كَمَا ظَهَرَتْ لَهُمْ قُدْرَتُهُ التَّامَّةُ فِي خَلْقِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَالضِّيَاءِ وَالظُّلَامِ، وَالذَّاءِ وَالذَّوَاءِ، وَالْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ، وَالْحَرِّ وَالْبَرْدِ، وَالْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ، وَالْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ، وَالذَّكْرَ وَالْأُنْثَى، وَالْمَاءِ وَالنَّارِ، وَالْخَيْرِ وَالشَّرِّ.

وَذَلِكَ مِنْ أَدَلِّ الدَّلَائِلِ عَلَى كَمَالِ قُدْرَتِهِ وَعِزَّتِهِ، وَسُلْطَانِهِ وَمُلْكِهِ. فَإِنَّهُ خَلَقَ هَذِهِ الْمُتَضَادَّاتِ. وَقَابَلَ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ. وَسَلَّطَ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ. وَجَعَلَهَا مُحَالًا تَصَرُّفِهِ وَتَدْبِيرِهِ وَحِكْمَتِهِ. فَخُلُوُ الْوُجُودِ عَنْ بَعْضِهَا بِالْكُلِّيَّةِ تَعْطِيلٌ لِحِكْمَتِهِ، وَكَمَالِ تَصَرُّفِهِ وَتَدْبِيرِ مَمْلَكَتِهِ.

وَمِنْهَا: ظُهُورُ آثَارِ أَسْمَائِهِ الْقَهْرِيَّةِ، مِثْلَ الْقَهَارِ، وَالْمُسْتَقِيمِ، وَالْعَدْلِ، وَالضَّارِّ، وَشَدِيدِ الْعِقَابِ، وَسَرِيعِ الْحِسَابِ، وَذِي الْبَطْشِ الشَّدِيدِ، وَالْخَافِضِ، وَالْمُذِلِّ. فَإِنَّ

هَذِهِ الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ كَمَالٌ. فَلَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ مُتَعَلِّقِهَا. وَلَوْ كَانَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَى طَبِيعَةِ الْمَلِكِ لَمْ يَظْهَرْ أَثَرُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ.

وَمِنْهَا: ظُهُورُ آثَارِ أَسْمَائِهِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِحِلْمِهِ وَعَفْوِهِ، وَمَغْفِرَتِهِ وَسِتْرِهِ، وَتَجَاوُزِهِ عَنْ حَقِّهِ، وَعَتَقِهِ لِمَنْ شَاءَ مِنْ عَبِيدِهِ. فَلَوْلَا خَلْقُ مَا يَكْرَهُ مِنَ الْأَسْبَابِ الْمُفْضِيَةِ إِلَى ظُهُورِ آثَارِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ لَتَعَطَّلَتْ هَذِهِ الْحِكْمُ وَالْفَوَائِدُ. وَقَدْ أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى هَذَا بِقَوْلِهِ: «لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَذَهَبَ اللَّهُ بِكُمْ، وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ فَيَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ. فَيَغْفِرُ لَهُمْ»^(١).

وَمِنْهَا: ظُهُورُ آثَارِ أَسْمَاءِ الْحِكْمَةِ وَالْخَبَرَةِ. فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ الَّذِي يَضَعُ الْأَشْيَاءَ مَوَاضِعَهَا. وَيُنْزِلُهَا مَنَازِلَهَا اللَّائِقَةَ بِهَا. فَلَا يَضَعُ الشَّيْءَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ. وَلَا يُنْزِلُهُ غَيْرَ مَنَزِلِهِ، الَّتِي يَقْتَضِيهَا كَمَالُ عِلْمِهِ وَحِكْمَتُهُ وَخَبْرَتُهُ. فَلَا يَضَعُ الْحَرَمَانَ وَالْمَنْعَ مَوْضِعَ الْعَطَاءِ وَالْفَضْلِ. وَلَا الْفَضْلَ وَالْعَطَاءَ مَوْضِعَ الْحَرَمَانِ وَالْمَنْعِ. وَلَا الثَّوَابَ مَوْضِعَ الْعِقَابِ، وَلَا الْعِقَابَ مَوْضِعَ الثَّوَابِ، وَلَا الْخَفْضَ مَوْضِعَ الرَّفْعِ، وَلَا الرَّفْعَ مَوْضِعَ الْخَفْضِ، وَلَا الْعِزَّ مَكَانَ الذُّلِّ، وَلَا الذُّلَّ مَكَانَ الْعِزِّ، وَلَا يَأْمُرُ بِمَا يَنْبَغِي النَّهْيُ عَنْهُ، وَلَا يَنْهَى عَمَّا يَنْبَغِي الْأَمْرُ بِهِ.

فَهُوَ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ. وَأَعْلَمُ بِمَنْ يَصْلُحُ لِقَبُولِهَا. وَيَشْكُرُهُ عَلَى انْتِهَائِهَا إِلَيْهِ وَوُضُولِهَا. وَأَعْلَمُ بِمَنْ لَا يَصْلُحُ لِذَلِكَ وَلَا يَسْتَأْهِلُهُ. وَأَحْكَمُ مَنْ أَنْ يَمْنَعَهَا أَهْلَهَا. وَأَنْ يَضَعَهَا عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهَا.

فَلَوْ قُدِّرَ عَدَمُ الْأَسْبَابِ الْمَكْرُوهَةِ الْبَغِيضَةِ لَهُ لَتَعَطَّلَتْ هَذِهِ الْأَثَارُ. وَلَمْ تَظْهَرْ لِخَلْقِهِ. وَلَفَاتَتْ الْحِكْمُ وَالْمَصَالِحُ الْمُتَرْتِبَةُ عَلَيْهَا. وَفَوَاتَهَا شَرٌّ مِنْ حُصُولِ تِلْكَ الْأَسْبَابِ.

(١) أخرجه مسلم (٢٧٤٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وبنحوه (٢٧٤٨) عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

فَلَوْ عَطَّلْتَ تِلْكَ الْأَسْبَابَ - لِمَا فِيهَا مِنَ الشَّرِّ - لَتَعَطَّلَ الْخَيْرُ الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ مِنَ الشَّرِّ الَّذِي فِي تِلْكَ الْأَسْبَابِ. وَهَذَا كَالشَّمْسِ وَالْمَطَرِ وَالرِّيَّاحِ الَّتِي فِيهَا مِنَ الْمَصَالِحِ مَا هُوَ أَضْعَافُ أَضْعَافٍ مَا يَحْصُلُ بِهَا مِنَ الشَّرِّ وَالضَّرَرِ. فَلَوْ قُدِّرَ تَعْطِيلُهَا - لِئَلَّا يَحْصُلَ مِنْهَا ذَلِكَ الشَّرُّ الْجُزْئِيُّ - لَتَعَطَّلَ مِنَ الْخَيْرِ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ الشَّرِّ بِمَا لَا نِسْبَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ. اهـ ملخصاً.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (١٠/٦٨٢ -):

الرِّضَا نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا: الرِّضَا بِفِعْلٍ مَا أَمَرَ بِهِ وَتَرَكَ مَا نَهَى عَنْهُ، وَيَتَنَاوَلُ مَا أَبَاحَهُ اللَّهُ مِنْ غَيْرِ تَعَدٍّ إِلَى الْمَحْظُورِ كَمَا قَالَ: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾.

وَهَذَا الرِّضَا وَاجِبٌ، وَلِهَذَا ذُكِرَ مِنْ تَرْكِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَاهُمْ يَسَخُطُونَ﴾. وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ.

وَالنَّوْعُ الثَّانِي: الرِّضَا بِالْمَصَائِبِ، كَالْفَقْرِ وَالْمَرَضِ وَالذُّلِّ، فَهَذَا الرِّضَا مُسْتَحَبٌّ فِي أَحَدِ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ وَاجِبٌ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ الصَّبْرُ، كَمَا قَالَ الْحَسَنُ: الرِّضَا غَرِيزَةٌ، وَلَكِنَّ الصَّبْرَ مِعْوَلُ الْمُؤْمِنِ. وَقَدْ رُوِيَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رحمته الله أَنَّ النَّبِيَّ رحمته الله قَالَ: «إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَعْمَلَ بِالرِّضَا مَعَ الْيَقِينِ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَإِنَّ فِي الصَّبْرِ عَلَى مَا تَكَرَّهُ خَيْرًا كَثِيرًا»^(١).

(١) أخرجه الحاكم (٣/٥٤١)، وفي سنده: عبدالله بن ميمون القداح وهو متروك.

وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" (١/٣١٤)، وفيه مبهان.

وَأَمَّا الرِّضَا بِالْكَفْرِ وَالْفُسُوقِ وَالْعِصْيَانِ، فَالَّذِي عَلَيْهِ أُنْمَةُ الدِّينِ أَنَّهُ لَا يَرْضَى بِذَلِكَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَاهُ كَمَا قَالَ: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾.

وَقَالَ: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ (٢٠)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَرَضُوا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ (١٦). وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ (١٣). وَقَالَ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا آسَخَطَ اللَّهُ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ، فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (٢٨). وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ﴾. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ مَا قَدَمْتَ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ (٨٠). وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَاءُ اسْفُونا أَنْقَمْنَا مِنْهُمْ﴾.

فَإِذَا كَانَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَرْضَى لَهُمْ مَا عَمِلُوهُ، بَلْ يَسْخِطُهُ ذَلِكَ وَهُوَ يَسْخِطُ عَلَيْهِمْ وَيَغْضَبُ عَلَيْهِمْ، فَكَيْفَ يُشْرَعُ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَرْضَى ذَلِكَ وَأَنْ لَا يَسْخِطَ وَيَغْضَبَ لِمَا يُسْخِطُ اللَّهَ وَيَغْضِبُهُ. وَإِنَّمَا ضَلَّ هُنَا فَرِيقَانِ مِنَ النَّاسِ:

قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمُتَسَيِّبِينَ إِلَى السُّنَّةِ فِي مُنَازَعَةِ الْقَدَرِيَّةِ، ظَنُّوا أَنَّ مَحَبَّةَ الْحَقِّ وَرِضَاهُ وَغَضَبُهُ وَسَخِطُهُ يَرْجِعُ إِلَى إِرَادَتِهِ، وَقَدْ عَلِمُوا أَنَّهُ مُرِيدٌ لِجَمِيعِ الْكَائِنَاتِ خِلَافًا لِلْقَدَرِيَّةِ.

وَقَالُوا: هُوَ أَيْضًا مُحِبٌّ لَهَا، مُرِيدٌ لَهَا. ثُمَّ أَخَذُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، فَقَالُوا: لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ، بِمَعْنَى لَا يُرِيدُ الْفُسَادَ، أَيْ لَا يُرِيدُهُ لِلْمُؤْمِنِينَ. وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ. أَيْ: لَا يُرِيدُهُ لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ.

= وأخرجه الشجري في "الأمل" (٢/ ١٩٤) كما في "الإيلاء" (٣١١١) من طريق: عمرو بن يربع، حدثنا الحارث بن الحجاج، عن أبي معمر، عن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، وعمرو بن يربع لم أجده له ترجمة، ويحتمل أن يكون تصحيف، والحارث وأبو معمر مجهولان، قاله الدارقطني كما في "سؤالات البرقاني".

وَهَذَا غَلَطٌ عَظِيمٌ، فَإِنَّ هَذَا عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يَقَالَ: لَا يُحِبُّ الْإِيمَانُ، وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْإِيمَانُ. أَيْ لَا يُرِيدُهُ لِلْكَافِرِينَ، وَلَا يَرْضَاهُ لِلْكَافِرِينَ.

وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الْإِسْلَامِ عَلَى أَنَّ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ مُسْتَحَبًّا يُحِبُّهُ.

ثُمَّ قَدْ يَكُونُ مَعَ ذَلِكَ وَاجِبًا، وَقَدْ يَكُونُ مُسْتَحَبًّا لَيْسَ بِوَاجِبٍ، سَوَاءٌ فَعَلَ أَوْ لَمْ يَفْعَلْ، وَالْكَلَامُ عَلَى هَذَا مَبْسُوطٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَالْفَرِيقُ الثَّانِي: مِنْ غَالِطِي الْمُتَصَوِّفَةِ، شَرِبُوا مِنْ هَذِهِ الْعَيْنِ، فَشَهِدُوا أَنَّ اللَّهَ رَبُّ الْكَائِنَاتِ جَمِيعًا، وَعَلِمُوا أَنَّهُ قَدَرَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَشَاءَهُ، وَظَنُّوا أَنَّهُمْ لَا يَكُونُوا رَاضِينَ حَتَّى يَرْضُوا بِكُلِّ مَا يَقْدَرُهُ وَيَقْضِيهِ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفُسُوقِ وَالْعِصْيَانِ، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمُ الْمَحَبَّةَ نَارٌ تُحْرِقُ مِنَ الْقَلْبِ كُلِّ مَا سِوَى مُرَادِ الْمَحْبُوبِ.

قَالُوا: وَالْكُونُ كُلُّهُ مُرَادُ الْمَحْبُوبِ.

وَضَلَّ هَؤُلَاءِ ضَلَالًا عَظِيمًا، حَيْثُ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الْإِرَادَةِ الدِّينِيَّةِ وَالْكَوْنِيَّةِ، وَالْإِذْنِ الْكَوْنِيِّ وَالِدِّينِيِّ، وَالْأَمْرِ الْكَوْنِيِّ وَالِدِّينِيِّ، وَالْبَعْثِ الْكَوْنِيِّ وَالِدِّينِيِّ، وَالْإِرْسَالِ الْكَوْنِيِّ وَالِدِّينِيِّ، كَمَا بَسَطْنَاهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَهَؤُلَاءِ يَزُولُ الْأَمْرُ بِهِمْ إِلَى أَنْ لَا يُفَرِّقُوا بَيْنَ الْمَأْمُورِ وَالْمَحْظُورِ.

وَأَوْلِيَاءُ اللَّهِ وَأَعْدَائِهِ، وَالْأَنْبِيَاءُ وَالْمُتَّقِينَ، وَيَجْعَلُونَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ، وَيَجْعَلُونَ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ وَيَجْعَلُونَ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ، وَيُعْطُونَ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ، وَالْوَعْدَ وَالْوَعِيدَ وَالشَّرَائِعَ، وَرُبَّمَا سَمَّوْا هَذِهِ حَقِيقَةً، وَلَعَمْرِي أَنَّهُ حَقِيقَةٌ كَوْنِيَّةٌ، لَكِنَّ هَذِهِ الْحَقِيقَةَ الْكَوْنِيَّةَ قَدْ عَرَفَهَا عِبَادُ الْأَصْنَامِ، كَمَا قَالَ: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٨٤) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿الْآيَاتُ.

فَالْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ يَعْبُدُونَ الْأَصْنَامَ كَانُوا مُقَرَّرِينَ بِأَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَرَبُّهُ وَمَلِكُهُ، فَمَنْ كَانَ هَذَا مُنْتَهَى تَحْقِيقِهِ كَانَ أَقْرَبَ أَنْ يَكُونَ كَعِبَادِ الْأَصْنَامِ.

وَالْمُؤْمِنُ إِنَّمَا فَارَقَ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَبِرُسُلِهِ، وَبِتَصَدِيقِهِمْ فِيمَا أَخْبَرُوا وَطَاعَتِهِمْ فِيمَا أَمَرُوا، وَاتَّبَاعُ مَا يَرْضَاهُ اللَّهُ وَيُحِبُّهُ، دُونَ مَا يَقْدَرُهُ وَيَقْضِيهِ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفُسُوقِ وَالْعُصْيَانِ، وَلَكِنْ يَرْضَى بِمَا أَصَابَهُ مِنَ الْمَصَائِبِ، لَا بِمَا فَعَلَهُ مِنَ الْمَعَائِبِ. فَهُوَ مِنَ الذُّنُوبِ يَسْتَغْفِرُ، وَعَلَى الْمَصَائِبِ يَصْبِرُ، فَهُوَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّكَ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾.

فَيَجْمَعُ بَيْنَ طَاعَةِ الْأَمْرِ وَالصَّبْرِ عَلَى الْمَصَائِبِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرَّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْوِ الْأُمُورِ﴾ (١٨٦) وَقَالَ يُوسُفُ: ﴿إِنَّهُ، مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (٩٠) اهـ.

قال ابن رجب رحمه الله في جامع العلوم والحكم (شرح حديث ٢/):

وفي صحيح مسلم عن العباس بن عبد المطلب، عن النبي - ﷺ -، قال: «ذاق طعم الإيثار من رضي بالله ربا، وبالإسلام ديناً، وبمحمد رسولا» (١).

والرضا بربوبية الله يتضمن الرضا بعبادته وحده لا شريك له، وبالرضا بتدبيره للعبد واختياره له. والرضا بالإسلام ديناً يقتضي اختياره على سائر الأديان. والرضا بمحمد رسولا يقتضي الرضا بجميع ما جاء به من عند الله، وقبول ذلك بالتسليم

(١) أخرجه مسلم برقم (٣٤) عن العباس بن عبد المطلب رحمه الله.

والانشرح، كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (٦٥).

وفي الصحيحين عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله، وأن يكره أن يرجع إلى الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار»^(١). وفي رواية: «وجد بهن طعم الإيمان»^(٢)، وفي بعض الروايات: «طعم الإيمان وحلاوته»^(٣).

وفي الصحيحين عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده، ووالده، والناس أجمعين»^(٤)، وفي رواية: «من أهله، وماله، والناس أجمعين»^(٥). اهـ.

مسألة (١): البكاء على الميت هل ينافي الرضا عن الله؟

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في مدارج السالكين (٢/٢٠٢):

وَالنَّاسُ فِي ذَلِكَ عَلَى أَرْبَعٍ مَرَاتِبَ.
أَحَدُهَا: مَنْ اجْتَمَعَ لَهُ الرِّضَا بِالْقَضَاءِ وَرَحْمَةُ الطِّفْلِ. فَدَمَعَتْ عَيْنَاهُ رَحْمَةً
وَالْقَلْبُ رَاضٍ.

الثَّانِي: مَنْ غَيَّبَهُ الرِّضَا عَنِ الرَّحْمَةِ. فَلَمْ يَتَسَّعْ لِلْأَمْرَيْنِ. بَلْ غَيَّبَهُ أَحَدُهُمَا عَنِ
الْآخَرِ.

(١) أخرجه البخاري (١٦)، ومسلم (٤٣) عن أنس رحمه الله.

(٢) أخرجه أحمد (١٢٧٦٥)، و (١٣٩١٢) عن أنس رحمه الله، بإسناد صحيح على شرط الشيخين.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٠٣٦٠)، و (٣٤٧٦٥) عن أنس رحمه الله، بإسناد حسن.

(٤) أخرجه البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤) عن أنس رحمه الله.

(٥) أخرجه مسلم (٤٤) عن أنس رحمه الله.

الثَّالِثُ: مَنْ غَيَّبَتْهُ الرَّحْمَةُ وَالرَّقَّةُ عَنِ الرِّضَا فَلَمْ يَشْهَدْهُ، بَلْ فَنِيَ عَنِ الرِّضَا.
 الرَّابِعُ: مَنْ لَا رِضَا عِنْدَهُ وَلَا رَحْمَةً. وَإِنَّمَا يَكُونُ حُزْنُهُ لِفَوَاتِ حَظِّهِ مِنَ الْمَيِّتِ.
 وَهَذَا حَالُ أَكْثَرِ الْخَلْقِ. فَلَا إِحْسَانَ. وَلَا رِضَا عَنِ الرَّحْمَنِ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.
 فَالْأَوَّلُ فِي أَعْلَى مَرَاتِبِ الرِّضَا. وَالثَّانِي دُونَهُ. وَالثَّلَاثُ دُونَ الثَّانِي. وَالرَّابِعُ هُوَ
 السَّاحِطُ. اهـ

﴿٤٨﴾

وَعَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: كَانَ أَبُو صَالِحٍ يَأْمُرُنَا إِذَا أَرَادَ أَحَدُنَا أَنْ يَنَامَ أَنْ يَضْطَجِعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ وَرَبَّ الْأَرْضِ، وَرَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، فَالِقَ الْحَبِّ وَالنَّوَى، وَمُنْزِلَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ شَيْءٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَّتِهِ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ، اقْضِ عَنَّا الدَّيْنَ، وَأَغْنِنَا مِنَ الْفَقْرِ». وَكَانَ يَرَوِي ذَلِكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧١٣).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

مسألة (١): توحيد الربوبية لله عز وجل

لا يحقق العبد إيمانه؛ إلا بإيمانه بتوحيد الربوبية لله عز وجل؛ فلا إله غيره، ولا ربَّ سواه.

قال الله جل وعلا: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١]. وقال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ يَبْدَكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ﴿٦١﴾ تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَتُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ ﴿٢٧﴾ [آل عمران: ٢٦-٢٧]. وقال تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧] وقال

سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ١٠٧﴾ [يونس: ١٠٧].

وقال الله جل وعلا: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ ٥٨﴾ أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ٥٩﴾ نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ٦٠﴾ عَلَى أَنْ يُبَدَّلَ امْتَلَاكُمْ وَنُشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ ٦١﴾ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ٦٢﴾ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ ٦٣﴾ أَأَنْتُمْ نَزَعْتُمْ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ ٦٤﴾ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ٦٥﴾ إِنَّا لَمُعْرِضُونَ ٦٦﴾ بَلْ نَحْنُ مُحَرِّمُونَ ٦٧﴾ أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ ٦٨﴾ أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ ٦٩﴾ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ٧٠﴾ أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ ٧١﴾ أَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ ٧٢﴾ نَحْنُ جَعَلْنَاهَا تَذَكُّرًا وَمَتَاعًا لِلْمُقْوِينَ ٧٣﴾ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ٥٨-٧٤﴾ [الواقعة: ٥٨-٧٤].

وقال جل وعلا: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ٨٥﴾ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ٨٧﴾ قُلْ مَنْ يَدْعُو مَلَكَوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُحْيِيهِ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِلَّا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ٨٩﴾ قُلْ فَأَنِّي تُسْحَرُونَ ٨٩﴾ [المؤمنون: ٨٤-٨٩].

والآيات في هذا المعنى كثيرة جدًا معلومة.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي الْجَوَابِ الصَّحِيحِ (٣/٤٩١ -):

والرب تعالى يمتنع أن يحتاج إلى شيء من مخلوقاته، لا إلى العرش، ولا إلى غيره، أو يحيط به شيء من الموجودات؛ إذ هو الظاهر؛ فليس فوقه شيء، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء»؛ فهو غني عن كل ما سواه، وكل ما سواه فقير إليه، ولهذا لم يكن ما وصف الله به نفسه

مماثلاً لصفات المخلوقين كما لم تكن ذاته كذوات المخلوقين فهو مستو على عرشه
كما أخبرنا عن نفسه مع غناه عن العرش

والمخلوق المستوي على السرير، أو الفلك، أو الدابة لو ذهب ما تحته؛ لسقط
لحاجته إليه، والله غني عن كل ما سواه، وهو الحامل بقدرته للعرش، ولحملة
العرش. اهـ

مسألة (٢): معنى قوله عليه الصلاة والسلام: أنت الأول فليس قبلك شيء... الخ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي بَيَانِ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ (١١١/١):

وقال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت
الآخر فليس بعدك شيء وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك
شيء» والباري سبحانه وتعالى فوق العالم فوقية حقيقية، ليست فوقية الرتبة كما أن
التقدم على الشيء، قد يقال: إنه بمجرد الرتبة كما يكون بالمكان مثل تقدم العالم على
الجاهل، وتقدم الإمام على المأموم، فتقدم الله على العالم ليس بمجرد ذلك، بل هو
قبله حقيقة؛ فذلك العلو على العالم قد يقال: إنه يكون بمجرد الرتبة، كما يقال العالم
فوق الجاهل. وعلو الله على العالم ليس بمجرد ذلك، بل هو عال عليه علواً حقيقياً
وهو العلو المعروف والتقدم المعروف. اهـ

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٢٤٤/٥):

وقوله تَعَالَى ﴿وَأَظْهَرُ﴾ ضَمَّنَ مَعْنَى الْعَالِي كَمَا قَالَ: ﴿فَمَا أَسْطَعُوا أَنْ
يَظْهَرُوهُ﴾ وَيُقَالُ: ظَهَرَ الْخَطِيبُ عَلَى الْمِنْبَرِ. وَظَاهِرُ الثَّوْبِ أَعْلَاهُ بِخِلَافِ بَطَانَتِهِ.
وكَذَلِكَ ظَاهِرُ الْبَيْتِ أَعْلَاهُ، وَظَاهِرُ الْقَوْلِ مَا ظَهَرَ مِنْهُ وَبَانَ، وَظَاهِرُ الْإِنْسَانِ خِلَافُ
بَاطِنِهِ، فَكُلَّمَا عَلَا الشَّيْءُ ظَهَرَ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «أَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ» فَأَثْبَتَ

الظُّهُورَ وَجَعَلَ مُوجِبَ الظُّهُورِ أَنَّهُ لَيْسَ فَوْقَهُ شَيْءٌ وَلَمْ يَقُلْ لَيْسَ شَيْءٌ أَبْنَى مِنْكَ وَلَا أَعَرَفَ.

وَبِهَذَا تَبَيَّنَ خَطَأُ مَنْ فَسَّرَ (الظَّاهِرَ) بِأَنَّهُ الْمَعْرُوفُ كَمَا يَقُولُهُ مَنْ يَقُولُ الظَّاهِرُ بِالذَّلِيلِ الْبَاطِنِ بِالْحِجَابِ كَمَا فِي كَلَامِ أَبِي الْفَرَجِ وَغَيْرِهِ فَلَمْ يَذْكُرْ مُرَادَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ كَانَ الَّذِي ذَكَرَهُ لَهُ مَعْنَى صَحِيحٌ، وَقَالَ: «أَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ» فِيهِمَا مَعْنَى الْإِضَافَةِ، لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْبُطُونُ وَالظُّهُورُ لِمَنْ يَظْهَرُ وَيَبْطِنُ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمَا مَعْنَى التَّجَلِّيِ وَالْخَفَاءِ، وَمَعْنَى آخَرٍ كَالْعُلُوِّ فِي الظُّهُورِ؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يُوصَفُ بِالسُّفُولِ. وَقَدْ بَسَطْنَا هَذَا فِي الْإِحَاطَةِ لَكِنْ إِنَّمَا يَظْهَرُ مِنْ الْجَهَةِ الْعَالِيَةِ عَلَيْنَا؛ فَهُوَ يُظْهَرُ عَلَمًا بِالْقُلُوبِ وَقَصْدًا لَهُ وَمُعَايَنَةً إِذَا رُئِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ بَادٍ عَالٍ لَيْسَ فَوْقَهُ شَيْءٌ.

وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى يَبْطِنُ فَلَا يُقْصَدُ مِنْهَا، وَلَا يُشْهَدُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَدْنَى مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ فَلَا شَيْءَ دُونَهُ سُبْحَانَهُ. اهـ

وقال رحمه الله في مجموع الفتاوى (١٦/٤٢٤):

وَالرَّبُّ تَعَالَى لَا يَكُونُ شَيْءٌ أَعْلَى مِنْهُ قَطُّ بَلْ هُوَ الْعَلِيُّ الْأَعْلَى وَلَا يَزَالُ هُوَ الْعَلِيُّ الْأَعْلَى مَعَ أَنَّهُ يَقْرُبُ إِلَى عِبَادِهِ وَيَدْنُو مِنْهُمْ، وَيَنْزِلُ إِلَى حَيْثُ شَاءَ، وَيَأْتِي كَمَا شَاءَ.

وَهُوَ فِي ذَلِكَ الْعَلِيِّ الْأَعْلَى الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِيِ عَلِيٍّ فِي دُنُوهِ قَرِيبٌ فِي عُلُوِّهِ. فَهَذَا وَإِنْ لَمْ يَتَّصِفْ بِهِ غَيْرُهُ فَلِعَجْزِ الْمَخْلُوقِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا. كَمَا يَعْجُزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ. وَلِهَذَا قِيلَ لِأَبِي سَعِيدِ الْخَرَّازِ بِمَ عَرَفْتَ اللَّهَ؟ قَالَ: بِالْجَمْعِ بَيْنَ النَّقِیْضَيْنِ. وَأَرَادَ أَنَّهُ يَجْتَمِعُ لَهُ مَا يَتَنَاقَضُ فِي حَقِّ الْخَلْقِ كَمَا اجْتَمَعَ لَهُ أَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَعْيَانِ وَالْأَفْعَالِ مَعَ مَا فِيهَا مِنْ

الْحُبِّ وَأَنَّهُ عَدْلٌ حَكِيمٌ رَحِيمٌ. وَأَنَّهُ يُمَكِّنُ مَنْ مَكَّنَهُ مِنْ عِبَادِهِ مِنَ الْمَعَاصِي مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى مَنَعِهِمْ وَهُوَ فِي ذَلِكَ حَكِيمٌ عَادِلٌ. فَإِنَّهُ أَعْلَمُ الْأَعْلَمِينَ وَأَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ وَخَيْرُ الْفَاتِحِينَ؛ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ. فَإِنَّ لَا يُحِيطُوا عِلْمًا بِمَا هُوَ أَعْظَمُ فِي ذَلِكَ أَوْلَى وَأُخْرَى. اهـ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ (رَحِمَهُ اللَّهُ) كَمَا فِي الْجَوَابِ الصَّحِيحِ (٤/٣١٨):

وَالرُّسُلُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - أَخْبَرُوا بِأَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَالَمِ بِعِبَارَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ، تَارَةً يَقُولُونَ: هُوَ الْعَلِيُّ وَهُوَ الْأَعْلَى، وَتَارَةً يَقُولُونَ: هُوَ فِي السَّمَاءِ، كَقَوْلِهِ: ﴿أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾.

وَلَيْسَ مُرَادُهُمْ بِذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ فِي جَوْفِ السَّمَاوَاتِ، أَوْ أَنَّ اللَّهَ يَخْصُرُهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، بَلْ كَلَامُ الرُّسُلِ كُلُّهُ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (١٨) وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ (١٨١) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٨٢). وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣].

وَتَبَّتْ فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) أَنَّهُ قَالَ: «أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ»، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ شَيْءٌ فَوْقَهُ.

وَلِهَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَيْمَةِ السَّلَفِ: إِنَّهُ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَلَا يَخْلُو الْعَرْشَ مِنْهُ، فَلَا يَصِيرُ تَحْتَ الْمَخْلُوقَاتِ وَفِي جَوْفِهَا قَطُّ، بَلِ الْعُلُوُّ عَلَيْهَا صِفَةٌ لَا زِمَةَ لَهُ حَيْثُ وُجِدَ مَخْلُوقٌ، فَلَا يَكُونُ الرَّبُّ إِلَّا عَالِيًا عَلَيْهِ.

وَقَوْلُ الرُّسُلِ: (فِي السَّمَاءِ) أَيُّ فِي الْعُلُوِّ، لَيْسَ مُرَادُهُمْ أَنَّهُ فِي جَوْفِ الْأَفْلَاكِ، بَلْ السَّمَاءُ الْعُلُوُّ، وَهُوَ إِذَا كَانَ فَوْقَ الْعَرْشِ، فَهُوَ الْعَلِيُّ الْأَعْلَى وَلَيْسَ هُنَاكَ مَخْلُوقٌ حَتَّى يَكُونَ الرَّبُّ مَحْضُورًا فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، وَلَا هُوَ فِي جِهَةٍ مَوْجُودَةٍ، بَلْ لَيْسَ

مَوْجُودًا إِلَّا الْخَالِقَ وَالْمَخْلُوقَ، وَالْخَالِقُ بَائِنٌ عَنْ مَخْلُوقَاتِهِ، عَالٍ عَلَيْهَا، فَلَيْسَ هُوَ فِي مَخْلُوقٍ أَصْلًا، سِوَاءَ سُمِّيَ ذَلِكَ الْمَخْلُوقُ جِهَةً، أَوْ لَمْ يُسَمَّ جِهَةً.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ فِي جِهَةٍ مَوْجُودَةٌ تَعْلُو عَلَيْهِ أَوْ تُحِيطُ بِهِ أَوْ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، فَهُوَ مُخْطِئٌ.

كَمَا أَنَّ مَنْ قَالَ: لَيْسَ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ رَبٌّ، وَلَا عَلَى الْعَرْشِ إِلَهٌ، وَمُحَمَّدٌ لَمْ يُعْرَجْ بِهِ إِلَى رَبِّهِ، وَلَا تَصْعَدُ الْمَلَائِكَةُ إِلَيْهِ، وَلَا تَنْزِلُ الْكُتُبُ مِنْهُ، وَلَا يَقْرُبُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَلَا يَدْنُو إِلَى شَيْءٍ - فَهُوَ أَيْضًا مُخْطِئٌ.

وَمَنْ سَمَّى مَا فَوْقَ الْعَالَمِ جِهَةً، وَجَعَلَ الْعَدَمَ الْمَحْضَ جِهَةً، وَقَالَ هُوَ فِي جِهَةٍ - بِهَذَا الْمَعْنَى - أَيُّ هُوَ نَفْسُهُ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ؛ فَهَذَا مَعْنَى صَحِيحٌ.

وَمَنْ نَفَى هَذَا الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: لَيْسَ فِي جِهَةٍ فَقَدْ أَخْطَأَ.

بَلْ طَرِيقُ الْإِعْتِصَامِ أَنَّ مَا أَثْبَتَهُ الرُّسُلُ لِلَّهِ، أَثْبَتَ لَهُ، وَمَا نَفَتَهُ الرُّسُلُ عَنِ اللَّهِ، نَفَى عَنْهُ.

وَالْأَلْفَاظُ الَّتِي لَمْ تَنْطِقِ الرُّسُلُ فِيهَا بِنَفْيٍ وَلَا إِثْبَاتٍ، كَلَفْظِ الْجِهَةِ وَالْحِيزِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، لَا يُطْلَقُ نَفْيًا وَلَا إِثْبَاتًا إِلَّا بَعْدَ بَيَانِ الْمُرَادِ.

فَمَنْ أَرَادَ بِمَا أَثْبَتَ مَعْنَى صَحِيحًا، فَقَدْ أَصَابَ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ فِي اللَّفْظِ خَطَأً.

وَمَنْ أَرَادَ بِمَا نَفَاهُ مَعْنَى صَحِيحًا، فَقَدْ أَصَابَ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ فِي لَفْظِهِ خَطَأً.

وَأَمَّا مَنْ أَثْبَتَ بِلَفْظِهِ حَقًّا وَبَاطِلًا، أَوْ نَفَى بِلَفْظِهِ حَقًّا وَبَاطِلًا، فَكِلَاهُمَا مُصِيبٌ فِيمَا عَنَاهُ مِنَ الْحَقِّ، مُخْطِئٌ فِيمَا عَنَاهُ مِنَ الْبَاطِلِ، قَدْ لَبَسَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ، وَجَمَعَ فِي كَلَامِهِ حَقًّا وَبَاطِلًا. وَالْأَنْبِيَاءُ كُلُّهُمْ مُتَطَابِقُونَ عَلَى أَنَّهُ فِي الْعُلُوِّ.

وَفِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ مَا يُقَارِبُ أَلْفَ دَلِيلٍ عَلَى ذَلِكَ، وَفِي كَلَامِ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ مَا لَا يُحْصَى. اهـ

مسألة (٤) : لماذا جاء ذكر الاسمين: الأول والآخر، وكذا الظاهر والباطن، معطوفين بحرف العطف، وقد جاءت أسماء أخرى مقترنة بدون حرف العطف؟

قال الإمام ابن القيم رحمه الله كَمَا فِي بَدَائِعِ الْفَوَائِدِ (٥٢/٣):

فَإِذَا كَانَ الْمَقَامُ مَقَامَ تَعْدَادِ الصِّفَاتِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى جَمْعٍ أَوْ انْفِرَادٍ؛ حَسَنَ إِسْقَاطِ حَرْفِ الْعُطْفِ، وَإِنْ أُرِيدَ الْجَمْعُ بَيْنَ الصِّفَاتِ أَوْ التَّنْبِيهُ عَلَى تَغَايُرِهَا حَسَنَ إِدْخَالِ حَرْفِ الْعُطْفِ فَمِثَالُ الْأَوَّلِ: ﴿التَّكْوِينُ الْكَوِينُ الْحَمْدُوتُ﴾ وقوله: ﴿مُسْلِمَتٍ مُؤْمِنَةٍ قِنْدَلٍ تَبَيَّتِ﴾ ومِثَالُ الثَّانِي: قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾، وتأمل كيف اجتمع النوعان في قوله تعالى: ﴿حَمَّ﴾ ① تَزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ② غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ ③ فَأَتَى بِالْوَاوِ فِي الْوَصْفَيْنِ الْأَوَّلِينَ، وَحَذَفَهَا فِي الْوَصْفَيْنِ الْآخَرِينَ؛ لِأَنَّ غَفْرَانَ الذَّنْبِ وَقَبُولَ التَّوْبِ قَدْ يَظُنُّ أَنَّهَا يَجْرِيانِ مَجْرَى الْوَصْفِ الْوَاحِدِ؛ لِتَلَازُمِهِمَا؛ فَمَنْ غَفَرَ الذَّنْبَ قَبْلَ التَّوْبِ؛ فَكَانَ فِي عُطْفِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا صِفَتَانِ وَفَعْلَانِ مُتَغَايِرَانِ وَمَفْهُومَانِ مُخْتَلِفَانِ لِكُلِّ مِنْهُمَا حُكْمُهُ:

أَحَدُهُمَا: يَتَعَلَّقُ بِالْإِسَاءَةِ وَالْإِعْرَاضِ وَهُوَ الْمَغْفِرَةُ.

وَالثَّانِي: يَتَعَلَّقُ بِالْإِحْسَانِ، وَالْإِقْبَالِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالرَّجُوعِ إِلَيْهِ، وَهُوَ التَّوْبَةُ فَتَقْبَلُ هَذِهِ الْحَسَنَةُ، وَتَغْفِرُ تِلْكَ السَّيِّئَةَ.

وَحَسَنَ الْعُطْفِ هَهُنَا لِهَذَا التَّغَايُرِ الظَّاهِرِ، وَكَلَمًا كَانَ التَّغَايُرُ أَبْيَنَ كَانَ الْعُطْفُ أَحْسَنَ، وَلِهَذَا جَاءَ الْعُطْفُ فِي قَوْلِهِ ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ وَتَرَكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿الْمَلِكُ الْقَدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهِمُّ﴾ وقوله: ﴿الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ وَأَمَّا

﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾ فترك العطف بينهما؛ لئلا بدعية، وهي الدلالة على اجتماع هذين الأمرين في ذاته سبحانه، وأنه حال كونه شديد العقاب فهو ذو الطول، وطوله لا ينافي شدة عقابه، بل هما مجتمعان له بخلاف الأول والآخر؛ فإن الأولية لا تجتمع الأخيرة، ولهذا فسرهما النبي ﷺ بقوله «أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء» فأوليته أزليته، وآخريته أبديته.

فإن قلت: فما تصنع بقوله ﴿وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ فإن ظهوره تعالى ثابت مع بطونه فيجتمع في حقه الظهور والبطون، والنبي ﷺ فسر الظاهر بأنه الذي ليس فوقه شيء، والباطن بأنه الذي ليس دونه شيء، وهذا العلو والفوقية مجامع لهذا القرب والدنو والإحاطة.

قلت: هذا سؤال حسن، والذي حسن دخول الواو ههنا أن هذه الصفات متقابلة متضادة، وقد عطف الثاني منها على الأول للمقابلة التي بينهما، والصفتان الأخريان كالأولين في المقابلة، ونسبة الباطن إلى الظاهر كنسبة الآخر إلى الأول؛ فكما حسن العطف بين الأولين حسن بين الآخرين. اهـ

مسألة (٥): تسمية غير الله بهذه الأسماء الأربعة وبغيرها مما هو مختص به سبحانه وتعالى.

في فتاوى الإمام ابن باز رحمه الله (٢٩٢/٧) ما نصه:

السؤال: ما رأيكم في الغلو في النبي ﷺ حيث يقول بعضهم: إنه الأول والآخر والظاهر والباطن.. فما رأيكم في مثل هذا الاعتقاد فيه ﷺ؟

الجواب: الأول والآخر والظاهر والباطن هو الله عز وجل قال تعالى في سورة الحديد: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

وقال النبي ﷺ في دعائه: «اللهم أنت الأول؛ فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء اقض عنا الدين، وأغننا من الفقر»، رواه الإمام مسلم في صحيحه.

فمن قال: إن النبي ﷺ هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم فهو كافر، لكونه وصف النبي ﷺ بأسماء أربعة مختصة بالله عز وجل لا يستحقها غيره. وهذا لا يقوله عاقل يفهم ما يقول، الأول والآخر هو الله وحده سبحانه، وهو الذي قبل كل شيء، وبعد كل شيء سبحانه وتعالى. وهو الظاهر فوق جميع خلقه، والباقي بعدهم، والذي يعلم أحوالهم، والرسول ﷺ لا يعلم إلا ما علمه الله، وقد توفي عليه الصلاة والسلام، ووجد بعد أن كان معدوماً، وجد في مكة بين أمه آمنة وأبيه عبد الله، وكان عدما قبل ذلك، ثم وجد من ماء مهين، وغيره من البشر كذلك؛ فالذي يقول: إنه الأول والآخر والظاهر والباطن؛ فهو ضال ومرتد إن كان مسلماً. اهـ

قال الإمام ابن القيم رحمه الله: كَمَا فِي تحفة المودود (ص ١٢٥ -):

ومما يُمنع تسمية الإنسان به: أسماء الرب تبارك وتعالى، فلا يجوز التسمية بالأحد، والصمد، ولا بالخالق، ولا بالرازق، وكذلك سائر الأسماء المختصة بالرب تبارك وتعالى، ولا تجوز تسمية الملوك بالقاهر، والظاهر، كما لا يجوز تسميتهم بالجبار، والمتكبر، والأول، والآخر، والباطن، وعلام الغيوب.

ثم قال: وأما الأسماء التي تطلق عليه وعلى غيره كالسميع والبصير والرؤوف والرحيم؛ فيجوز أن يخبر بمعانيها عن المخلوق، ولا يجوز أن يتسمى بها على الإطلاق بحيث يطلق عليه كما يطلق على الرب تعالى. انتهى.

﴿٤٩﴾

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ خَلْقًا كَخَلْقِي، فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا شَعِيرَةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

مسألة (١): إفراد الله بالخلق من توحيد الربوبية:

دل حديث الباب على أن الله عز وجل هو المتفرد بالخلق سبحانه وتعالى، ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [العنكبوت: ٦٠]، وقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مِّنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [لقمان: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مِّنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ ^(١) [الزخرف: ٩] وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١].

مسألة (٢): هل في قوله تعالى: (فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ) إثبات خالق غير الله؟

قال الإمام ابن القيم رحمته الله في شفاء العليل (١/١٣١):

وأما الخالق والمصور؛ فإن استعمالاً مطلقين غير مقيدتين لم يطلقا إلا على الرب كقوله: ﴿الْخَلْقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ ^(٢) وإن استعمالاً مقيدتين أطلقا على العبد كما يقال لمن قَدَّرَ شيئاً في نفسه: إنه خلقه. قال -يعني الشاعر-:

(١) أخرجه البخاري (٥٩٥٣)، ومسلم (٢١١١).

ولأنت تفري ما خلقت هجينها وبعض القوم يخلق ثم لا يفري

أي لك قدرة تمضي وتنفذ بها ما قدرته في نفسك، وغيرك يقدر أشياء، وهو عاجز عن إنفاذها وإمضائها، وبهذا الاعتبار صح إطلاق خالق على العبد في قوله تعالى ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ (١٤) أي أحسن المصورين والمقدرين.

والعرب تقول: قدرت الأديم وخلقته. إذا قسته؛ لتقطع منه مزاده أو قربه ونحوها. قال مجاهد: يصنعون ويصنع الله، والله خير الصانعين. وقال الليث: رجل خالق. أي: صانع. وهن الخالقات للنساء. وقال مقاتل: يقول تعالى هو أحسن خلقا من الذين يخلقون التماثيل، وغيرها التي لا يتحرك منها شيء. اهـ

وقال الإمام العثيمين رحمه الله: كَمَا فِي مَجْمُوعِ فَتَاوَاهُ (٤/١):

فإن قيل: كيف نجتمع بين أفراد الله عز وجل بالخلق مع أن الخلق قد ثبت لغير الله كما يدل عليه قول الله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ (١٤). وقول النبي ﷺ في المصورين: «يقال: لهم: أحيوا ما خلقتم» (١)؟

فالجواب على ذلك: أن غير الله تعالى لا يخلق كخلق الله؛ فلا يمكنه إيجاد معدوم، ولا إحياء ميت، وإنما خلق غير الله تعالى يكون بالتغيير، وتحويل الشيء من صفة إلى صفة أخرى، وهو مخلوق لله - عز وجل - فالمصور مثلاً، إذا صور صورة فإنه لم يحدث شيئاً غاية ما هنالك أنه حول شيئاً إلى شيء كما يحول الطين إلى صورة طير أو صورة جمل، وكما يحول بالتلوين الرقعة البيضاء إلى صورة ملونة فالمداد من خلق الله عز وجل، والورقة البيضاء من خلق الله عز وجل، هذا هو الفرق بين إثبات

(١) أخرجه البخاري (٢١٠٥)، ومسلم (٢١٠٧)، وابن عثيمين (٢١٠٨) عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهما.

الخلق بالنسبة إلى الله، عز وجل وإثبات الخلق بالنسبة إلى المخلوق. وعلى هذا يكون الله سبحانه وتعالى منفردًا بالخلق الذي يختص به. اهـ

فائدة تتعلق بعلم الكيمياء :

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٢٩/٣٩٠):

وَأَمَّا الْكِيمِيَاءُ: فَهُوَ الْمُسَبَّهُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الْمَخْلُوقَيْنِ. وَالْكِيمِيَاءُ لَا تَخْصُ بِهِذَيْنِ؛ بَلْ تَصْنَعُ كِيمِيَاءَ الْجَوَاهِرِ: كَاللُّؤْلُؤِ وَالزَّبَرْجَدِ. وَكِيمِيَاءَ الْمَشْمُومَاتِ: كَالْمُسْكِ وَالْعَنْبَرِ وَالْوَرْدِ وَكِيمِيَاءَ الْمَطْعُومَاتِ. وَهِيَ بَاطِلَةٌ طَبْعًا مُحَرَّمَةٌ شَرْعًا؛ فَإِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»^(١). وَالْكِيمِيَاءُ مِنَ الْغِشِّ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ شَيْئًا إِلَّا بِقَدَرٍ، وَالْخَلْقُ لَا يَصْنَعُونَ مِثْلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ﴾. وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي؛ فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً أَوْ لِيَخْلُقُوا شُعِيرَةً»^(٢).

قال: وَلِهَذَا لَا يُوجَدُ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ مَا صَنَعَ الْخَلْقُ مِثْلَهُ، وَمَا يَصْنَعُهُ الْخَلْقُ لَمْ يَخْلُقْ لَهُمْ مِثْلَهُ؛ فَهُمْ يَطْحَنُونَ الطَّعَامَ وَيَنْسِجُونَ الثِّيَابَ وَيَبْنُونَ الْبُيُوتَ وَلَمْ يَخْلُقْ لَهُمْ مِثْلَ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ الزُّجَاجُ يَصْنَعُونَهُ مِنَ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَلَمْ يَخْلُقْ مِثْلَهُ. وَهَذَا مِمَّا احْتَجَّ بِهِ الْكِيمَاوِيَّةُ عَلَى صِحَّةِ الْكِيمِيَاءِ، وَهِيَ حُجَّةٌ بَاطِلَةٌ؛ لِمَا ذُكِرَ؛ فَإِنَّهُ لَوْ خُلِقَ زُّجَاجٌ وَصُنِعَ زُّجَاجٌ مِثْلَهُ: لَكَانَ فِي هَذَا حُجَّةٌ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ.

(١) أخرجه مسلم (٢١١١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٥٣)، ومسلم (٢١١١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وَجَمَاهِيرُ الْعُقَلَاءِ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ الَّذِينَ تَكَلَّمُوا بِعِلْمٍ فِي هَذَا الْبَابِ يَعْلَمُونَ أَنَّ الْكَيْمِيَاءَ مُشَبَّهٌ، وَأَنَّ الذَّهَبَ الْمَخْلُوقَ مِنَ الْمَعَادِنِ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُصْنَعَ مِثْلُهُ؛ بَلْ وَلَا يُصْنَعُ وَكُلُّ يَنْكَشِفُ قَرِيبًا أَوْ بَعِيدًا، وَلَكِنْ مِنْهُ مَا هُوَ شَدِيدُ الشَّبَهِ، وَمِنْهُ مَا هُوَ أْبْعَدُ شَبَهًا مِنْهُ. وَقَدْ بَسِطَ الْكَلَامَ عَلَى هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ اهـ.

مسألة (٣) : حكم التصوير والمصور لذوات الأرواح :

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في الفتح (٥٩٥٠) :

قَالَ النَّوَوِيُّ: قَالَ الْعُلَمَاءُ: تَصْوِيرُ صُورَةِ الْحَيَوَانِ حَرَامٌ شَدِيدُ التَّحْرِيمِ، وَهُوَ مِنَ الْكِبَائِرِ؛ لِأَنَّهُ مُتَوَعَّدٌ عَلَيْهِ بِهَذَا الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ، وَسَوَاءٌ صَنَعَهُ لِمَا يُمْتَنُّ أَمْ لِغَيْرِهِ فَصْنَعُهُ حَرَامٌ بِكُلِّ حَالٍ، وَسَوَاءٌ كَانَ فِي ثَوْبٍ أَوْ بَسَاطٍ أَوْ دِرْهَمٍ أَوْ دِينَارٍ أَوْ فِلَسٍ أَوْ إِنَاءٍ أَوْ حَائِطٍ أَوْ غَيْرِهَا. فَأَمَّا تَصْوِيرُ مَا لَيْسَ فِيهِ صُورَةُ حَيَوَانٍ؛ فَلَيْسَ بِحَرَامٍ.

قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُ التَّعْمِيمَ فِيمَا لَهُ ظِلٌّ، وَفِيمَا لَا ظِلَّ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثٍ عَلَيَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «أَيُّكُمْ يَنْطَلِقُ إِلَى الْمَدِينَةِ؛ فَلَا يَدْعُ بِهَا وَثَنًا إِلَّا كَسَرَهُ وَلَا صُورَةً إِلَّا لَطَخَهَا أَيْ طَمَسَهَا الْحَدِيثُ...»^(١) وَفِيهِ مَنْ عَادَ إِلَى صَنْعَةِ شَيْءٍ مِنْ هَذَا فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: إِنَّمَا عَظُمَتْ عُقُوبَةُ الْمُصَوِّرِ؛ لِأَنَّ الصُّورَ كَانَتْ تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَلِأَنَّ النَّظَرَ إِلَيْهَا يَفْتِنُ، وَبَعْضُ النُّفُوسِ إِلَيْهَا تَمِيلُ. قَالَ: وَالْمُرَادُ بِالصُّورِ هُنَا التَّمَاثِيلُ الَّتِي لَهَا رُوحٌ.

(١) أخرجه أحمد (٦٥٧)، من حديث علي بن أبي طالب رحمته الله، وفي إسناده أبو محمد الهذلي ويكنى أيضا بأبي المورع. قال الذهبي في «الميزان»: لا يعرف. والحديث ثابت في صحيح مسلم (٩٦٩) بلفظ: «وَلَا صُورَةً إِلَّا طَمَسْتُهَا»

وَاسْتَدَلَّ بِهِ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ فِي التَّذَكُّرَةِ عَلَى تَكْفِيرِ الْمُشَبَّهَةِ؛ فَحَمَلَ الْحَدِيثَ عَلَيْهِمْ، وَأَنْتَهُمُ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ «الْمُصَوِّرُونَ» أَيُّ: الَّذِينَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ لِلَّهِ صُورَةً، وَتُعَقَّبَ بِالْحَدِيثِ الَّذِي بَعْدَهُ فِي الْبَابِ بِلَفْظٍ: «إِنَّ الَّذِينَ يَصْنَعُونَ هَذِهِ الصُّورَ يُعَذَّبُونَ» وَبِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الْآتِي بَعْدَ بَابَيْنِ بِلَفْظٍ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يُعَذَّبُونَ» ^(١) وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَخَصَّ بَعْضُهُمُ الْوَعِيدَ الشَّدِيدَ بِمَنْ صَوَّرَ قَاصِدًا أَنْ يُضَاهِيَ؛ فَإِنَّهُ يَصِيرُ بِذَلِكَ الْقَصْدِ كَافِرًا وَسَيِّئًا فِي (بَابِ مَا وَطِيَءَ مِنَ التَّصَاوِيرِ) بِلَفْظٍ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا الَّذِينَ يُضَاهَوْنَ بِخَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى» وَأَمَّا مَنْ عَدَاهُ؛ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ، وَيَأْتُمُّ لَكِنْ إِيَّاهُ دُونَ إِيَّامِ الْمُضَاهِي.

قُلْتُ: وَأَشَدُّ مِنْهُ مَنْ يَصَوِّرُ مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَذَكَرَ الْقُرْطُبِيُّ: أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَعْمَلُونَ الْأَصْنَامَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِنْ بَعْضُهُمْ عَمِلَ صَنَمَهُ مِنْ عَجْوَةٍ ثُمَّ جَاعَ فَأَكَلَهُ. اهـ

قال أبو عبد الله: فهنا صورتان من التصوير يكون صاحبهما كافراً كافرين أكبر:

إحدهما: من صور صورة، وهو يزعم أنه يستطيع أن يخلق كخلق الله، ويدل على كفره حديث الباب؛ فقلوه: «ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقِي» فيه دلالة على تكفيره؛ فإنه هذا اللفظ: «ومن أظلم» يستعمل في الشرع في حق من بلغ من الظلم متناه، وهذا هو الكفر.

وقد أشار إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيث أورد هذا الحديث في مقام ذكره لأدلة على الظلم الأكبر، وهو الكفر.

(١) أخرجه البخاري (٢١٠٥)، ومسلم (٥٩٥١)، ومسلم (٢١٠٧)، و(٢١٠٨) عن عائشة وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قال ﷺ كما في جامع المسائل (٢٣٧/٦):

ولهذا يكثر من ذكر الشرك والكفر وأنواعه في القرآن، ويخبر بأنه ظلم، وأنه من أعظم الظلم، كقوله: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾، وقوله: ﴿وَيَوْمَ يَعِضُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾. وقد أخبر المسيح أن العبادة ليست بحق للمخلوق، وإنما هي حق للخالق تعالى، في قوله: ﴿قَالَ سُبْحَنَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾.

وفي الحديث الصحيح: «ومن أظلم من ذهب يخلق كخلقي». وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ الآية. وقوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَكَرَ بِثَايَتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقِمُونَ﴾ وقال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَكَرَ بِثَايَتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ﴾ الآيات. وقال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.

وقوله في الذي آتاه الله الملك: ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾. وقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ الآية. وقوله: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾. وقوله: ﴿وَقَوْمٌ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَى﴾. وقال: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾. وقوله: ﴿وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثَاً﴾، ﴿وَتِلْكَ الْفَرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾. وقال: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾، ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾. وقال: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾، ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً﴾، ﴿وَلَكِنْ مَسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ لِيَقُولُوا يَوَدُّونَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾. وقال: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ فَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَجَّانَا مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾.

وقوله: ﴿قُلْ رَبِّ إِمَّا تُرِيدُنِي مَا يُوعَدُونَ﴾ (١٣) رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِي فِي الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿١٤﴾. وقول أهل الأعراف: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلَنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ (٤٧). وقوله: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ (٢٢٧). وقوله: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ (٣٧) ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ بِمَا ظَلَمُوا﴾ ﴿وَوَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِم بِمَا ظَلَمُوا﴾ وقوله: ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾ (٤٠). والآيات في هذا كثيرة. اهـ

ويدل على كفر من أراد التشبه بخلق ربه: قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ (٦٥) [مريم: ٦٥]، وهذا استفهام بمعنى النفي، وقال: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَضَرُّوْا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، وقال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢].

الثانية: أن يصور صورة؛ لعبادتها من دون الله؛ فإنه بهذا العمل يكون راضياً بعبادة غير الله، والعياذ بالله.

قال أبو عبد الله غفر الله له: ومن لم يرد بتصويره هذين الغرضين؛ فإن تصويره لذوات الأرواح يعد من كبائر الذنوب؛ للأدلة الواردة بتعظيم حرمة ذلك.

منها: حديث ابن مسعود في الصحيحين أن النبي ﷺ قال: «أشدُّ الناس عذاباً عند الله يوم القيامة المصوِّرون»^(١).

ومنها: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ الَّذِينَ يَصْنَعُونَ هَذِهِ الصُّوَرَ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ»^(٢).

ومنها: ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ، يَجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوْرَهَا نَفْسًا؛ فَتُعَذَّبُ فِي جَهَنَّمَ».

(١) أخرجه البخاري (٥٩٥٠)، ومسلم (٢١٠٩) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٥١)، ومسلم (٢١٠٨) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

ومنها ما أخرجه الشيخان عن أبي طلحة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب ولا صورة»^(١).

وهذه الأدلة تشمل ما كان منحوتاً، وما لم يكن كذلك؛ ومما يدل على أن غير المنحوت داخل في التحريم حديث عائشة رضي الله عنها، عند الشيخين أنها قالت: دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ سَتَرْتُ سَهْوَةً لِي بِقِرَامٍ فِيهِ تَمَائِيلٌ، فَلَمَّا رَأَاهُ هَتَكَهُ، وَتَلَوْنَ وَجْهَهُ، وَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ: أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ». قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: فَقَطَعْنَاهُ فَجَعَلْنَا مِنْهُ وِسَادَةً أَوْ وِسَادَتَيْنِ^(٢).

وكذلك حديث علي رضي الله عنه، عند مسلم أن النبي ﷺ قال له: «لا تدع صورة إلا طمستها، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته»^(٣).

مسألة (٤): هل يدخل في التحريم ما كان مصوراً بالآلات الحديثة؟

أكثر علمائنا المعاصرين على تحريم ذلك، وممن صرَّح بالتحريم الإمام الألباني، والإمام ابن باز، والإمام الوادعي، وغيرهم رحمة الله عليهم.

واستدلوا على ذلك بعموم الأدلة، ولأن التصوير بالآلة لا يمكن إلا بتدخل الإنسان في ذلك؛ فصار ذلك من فعل الإنسان، وصار هو المصور حقيقة.

وقد ذهب بعضهم إلى الجواز، واستدلوا بتعليلات وقياسات:

منها: أنهم قاسوها على المرأة، فقالوا: التصوير بالآلة، مثل ظهور الوجه والجسم على المرأة.

(١) أخرجه البخاري (٣٢٢٥)، ومسلم (٢١٠٦) عن أبي طلحة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٥٤)، ومسلم (٢١٠٧) عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه مسلم (٩٦٩).

وقالوا: المصور بالآلة ليس له عمل، وإنما العمل عمل الآلة، وهو بمثابة الناقل، وهذا قول لبعضهم.

وقد رد عليهم الشيخ محمد بن إبراهيم في الجزء الثاني من الفتاوى. وبين أن هناك فرقاً بين التصوير بالآلة والظهور بالمرأة من وجوه:

الوجه الأول: أن التصوير بالآلة، فيه استقرار وبقاء، وأما على المرأة فلا تبقى ولا تستقر.

الوجه الثاني: أن التصوير بالآلة عن عمل ومعالجة؛ بخلاف الظهور على المرأة فلا عمل فيه ولا معالجة.

الوجه الثالث: من حيث اللغة والعرف والعقل، قال: لا يأتي لغة ولا عرفاً ولا عقلاً أن من وقف أمام المرأة أنه صور. اهـ

وأما قولهم إن الآلة ليس فيها عمل فيقال:

إن المصور بالآلة يأتي بالآلة، ويضع الفلم، أو الذاكرة فيها، ويوجه الآلة، ويلتقط الصورة، ويحمض الصورة، وهذه كلها أعمال، وربما عدل في الصورة أيضاً، فأين الدعوى أنه ليس له عمل؟

وهذا القول مثل لو قال قائل إنه لا يحرم من الخمر إلا ما اعتصر بالأيدي فقط، أما المعتصر بالآلات فلا يحرم.

ويقال لهم: هذه تعليقات في مقابل النص، والتعليل في مقابل النص فاسد الاعتبار.

ويقال أيضاً: إن التصوير الفوتوغرافي أعظم مفسدة من التصوير باليد نظراً لسهولة وكثرة انتشاره.

وقد ألف الإمام ابن باز رحمته الله رسالة اسمها الجواب المفيد في حكم التصوير أفتى بها بتحريم التصوير الفوتوغرافي، وتكلم عن هذه المسألة ابن إبراهيم في مجموع الفتاوى، وتكلم عنها الشيخ حمود التويجري في رسالتيه تحريم التصوير والرد على من أباحه، والأخرى إعلان النكير على المفتونين بالتصوير، وكذلك للإمام الألباني، والإمام الوادعي: كتابان متعلقان بتحريم صور ذوات الأرواح.

مسألة (٥): تصوير غير ذوات الأرواح كالشجر والجبال ونحو ذلك:

عامة العلماء على جواز تصوير ما لا روح له من الشجر وغيره، واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- ما أخرج أحمد وأبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه، في حديث جبريل أنه قال للرسول ﷺ «مر برأس التمثال، فليقطع فيصير كهيئة الشجرة»^(١). فأجاز كونه كالشجرة مما يدل على الجواز.

٢- قول ابن عباس رضي الله عنه عند مسلم لرجل استفتاه في التصوير، فقال ابن عباس: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل مصور في النار»، ثم قال ابن عباس: إن كنت لا بد فاعلاً؛ فاصنع الشجر، وما لا نفس له^(٢).

قال الإمام النووي رحمته الله كما في شرح مسلم (٢١١٠):

وَأَمَّا الشَّجَرُ وَنَحْوُهُ مِمَّا لَا رُوحَ فِيهِ فَلَا تَحْرُمُ صَنْعَتُهُ، وَلَا التَّكْسِبُ بِهِ، وَسَوَاءَ الشَّجَرُ الْمُثْمَرُ وَغَيْرُهُ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً إِلَّا مُجَاهِدًا؛ فَإِنَّهُ جَعَلَ الشَّجَرُ الْمُثْمَرُ مِنَ الْمَكْرُوهِ. قَالَ الْقَاضِي: لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ غَيْرَ مُجَاهِدٍ.

(١) أخرجه أحمد (٨٠٤٥)، وأبو داود (٤١٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بإسناد حسن.

(٢) أخرجه مسلم (٢١١٠) عن ابن عباس رضي الله عنه.

قلت: أثر مجاهد لم يثبت عنه؛ فقد أخرجه ابن أبي شيبه (٣١٩/٨) من طريق ليث، وهو ابن أبي سليم، عن مجاهد به. وهذا إسنادٌ ضعيف؛ لأن ليثاً ضعيف مختلط.

مسألة (٦) : صورة ذوات الأرواح الممتهنة.

أجاز جماعة من أهل العلم من صور ذوات الأرواح ما كان ممتهناً بالوطء، أو الجلوس عليه، أو الاتكاء، وما أشبه ذلك.

واستدلوا على ذلك بحديث عائشة المتقدم في النمرقة^(١)، فإن فيها تصاوير، فقطعت، فجعلت وسادة، أو وسادتين، وهذا مثال للاتكاء والاستناد.

وحديث جبريل عليه السلام وفيه: «ومر بالستر فليقطع، وليجعل منه وسادتان منبوذتان توطآن»^(٢) ويحتمل أنها أصلاً قطعت، وفصل الرأس، ثم وضعت وسادة توطأ؛ فزوال المحذور أصلاً في القطع، وذهاب المعالم للصورة، والوسادة والوطء زيادة.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في الفتح (٥٩٥٤):

واستدل بهذا الحديث - يعني حديث عائشة المتقدم في قطع النمرقة واتخاذ الوسائد منها - على جواز اتخاذ الصور إذا كانت لا ظل لها، وهي مع ذلك مما يوطأ ويداس أو يمتهن بالاستعمال كالمخاد والوسائد.

قال النووي: وهو قول جمهور العلماء من الصحابة والتابعين، وهو قول الثوري ومالك وأبي حنيفة والشافعي، ولا فرق في ذلك بين ما له ظل، وما لا ظل له، فإن كان معلقاً على حائط أو ملبوساً أو عمامة أو نحو ذلك مما لا يعد ممتهناً؛ فهو حرام.

(١) أخرجه البخاري (٥٩٥٤)، ومسلم (٢١٠٧) عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه أحمد (٨٠٤٥)، وأبو داود (٤١٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بإسناد حسن.

قال الحافظ: وفيما نقله مؤاخذات: منها أن ابن العربي من المالكية نقل أن الصورة إذا كان لها ظل حرم بالإجماع سواء كانت مما يمتهن أم لا، وهذا الإجماع محله في غير لعب البنات كما سأذكره في (باب من صور صورة) وحكى القرطبي في المفهم في الصور التي لا تتخذ للإبقاء كالفخار قولين: أظهرهما المنع.

قلت: وهل يلتحق ما يصنع من الحلوى بالفخار، أو بلعب البنات؟ محل تأمل. وصحح ابن العربي أن الصورة التي لا ظل لها إذا بقيت على هيئتها حُرمت سواء كانت مما يمتهن أم لا، وإن قطع رأسها، أو فرقت هيئتها جاز، وهذا المذهب منقول عن الزهري، وقواه النووي، وقد يشهد له حديث النمرقة - يعني المذكور في الباب الذي بعده - وسيأتي ما فيه.

ومنها: أن إمام الحرمين نقل وجهها أن الذي يرخص فيه مما لا ظل له ما كان على ستر أو وسادة، وأما ما على الجدار والسقف فيمنع، والمعنى فيه أنه بذلك يصير مرتفعاً؛ فيخرج عن هيئة الامتهان بخلاف الثوب؛ فإنه بصدد أن يمتهن، وتساعده عبارة مختصر المزي صورة ذات روح إن كانت منصوبة.

ونقل الرافعي عن الجمهور: أن الصورة إذا قطع رأسها ارتفع المانع. وقال المتولي في التتمة لا فرق.

ومنها: أن مذهب الحنابلة جواز الصورة في الثوب، ولو كان معلقاً على ما في خبر أبي طلحة رضي الله عنه، لكن إن ستر به الجدار منع عندهم.

قال النووي: وذبح بعض السلف إلى أن الممنوع ما كان له ظل، وأما ما لا ظل له؛ فلا بأس باتخاذ مطلقاً، وهو مذهب باطل، فإن الستر الذي أنكره النبي ﷺ كانت الصورة فيه بلا ظل بغير شك، ومع ذلك فأمر بنزعه.

قال الحافظ: المذهبُ المذكورُ نقلُهُ ابنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، وَلَفْظُهُ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ: قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى الْقَاسِمِ وَهُوَ بِأَعْلَى مَكَّةَ فِي بَيْتِهِ فَرَأَيْتُ فِي بَيْتِهِ حَجَلَةً فِيهَا تَصَاوِيرُ الْقُنُودُسِ وَالْعُنُقَاءِ؛ فَفِي إِطْلَاقِ كَوْنِهِ مَذْهَبًا بَاطِلًا نَظَرٌ؛ إِذْ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ تَمَسَّكَ فِي ذَلِكَ بِعُمُومِ قَوْلِهِ «إِلَّا رَقْمًا فِي ثَوْبٍ» فَإِنَّهُ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُعَلَّقًا أَوْ مَفْرُوشًا، وَكَأَنَّهُ جَعَلَ إِنْكَارَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ تَعْلِيْقَ السِّتْرِ الْمَذْكُورِ مُرَكَّبًا مِنْ كَوْنِهِ مُصَوَّرًا، وَمِنْ كَوْنِهِ سَاتِرًا لِلْجِدَارِ.

وَيُؤَيِّدُهُ: مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ؛ فَأَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ الْبَابِ لَكِنْ قَالَ فَجَذَبَهُ حَتَّى هَتَكَهُ، وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ نَكْسُوَ الْحِجَارَةَ وَالطِّينَ» قَالَ: فَقَطَعْنَا مِنْهُ وَسَادَتَيْنِ. الْحَدِيثُ.

فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَرِهَ سِتْرَ الْجِدَارِ بِالثَّوْبِ الْمُصَوَّرِ فَلَا يُسَاوِيهِ الثَّوْبُ الْمُتَمَتَّنُ وَلَوْ كَانَتْ فِيهِ صُورَةٌ وَكَذَلِكَ الثَّوْبُ الَّذِي لَا يُسْتَرُّ بِهِ الْجِدَارُ.

وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَحَدُ فَقْهَاءِ الْمَدِينَةِ وَكَانَ مِنْ أَفْضَلِ أَهْلِ زَمَانِهِ، وَهُوَ الَّذِي رَوَى حَدِيثَ الثَّمُرَةِ؛ فَلَوْلَا أَنَّهُ فَهِمَ الرُّخْصَةَ فِي مِثْلِ الْحَجَلَةِ مَا اسْتَجَازَ اسْتِعْمَالُهَا لَكِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَذْهَبٌ مَرْجُوحٌ، وَأَنَّ الَّذِي رُخِّصَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ مَا يُمْتَنُّ لَمْ يَكُنْ مَنُصُّوبًا.

وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ كَانُوا يَقُولُونَ فِي التَّصَاوِيرِ فِي الْبُسْطِ وَالْوَسَائِدِ الَّتِي تُوْطَأُ ذُلُّ لَهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَاصِمٍ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ كَانُوا يَكْرَهُونَ مَا نُصِبَ مِنَ التَّمَاثِيلِ نَصَبًا وَلَا يَرُونَ بَأْسًا بِمَا وَطِئَتْهُ الْأَقْدَامُ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ سِيرِينَ وَسَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فَرَفَهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا لَا بَأْسَ بِالصُّورَةِ إِذَا كَانَتْ تُوْطَأُ.

وَمِنْ طَرِيقِ عُرْوَةَ أَنَّهُ كَانَ يَتَكَبَّرُ عَلَى الْمَرَافِقِ فِيهَا التَّمَاثِيلُ الطَّيْرُ وَالرَّجَالُ. انْتَهَى.

قال الحافظ ابن حجر (رحمته الله) في الفتح (٥٩٥٧):

في شرحه لحديث عائشة (رضي الله عنها)، أَنَّهَا اشْتَرَتْ نُمُرُقَةً فِيهَا تَصَاوِيرُ فَقَامَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وآله وسلم) بِالْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْ فَقُلْتُ أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مِمَّا أَذْنَبْتُ قَالَ: مَا هَذِهِ النُّمُرُقَةُ؟ قُلْتُ: لَتَجْلِسَ عَلَيْهَا وَتَوَسَّدَهَا. قَالَ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يُعَذِّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُقَالُ لَهُمْ أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ الصُّورَةُ»

قال (رحمته الله): وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي تَحْرِيمِ التَّصْوِيرِ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الصُّورَةُ لَهَا ظِلٌّ أَوْ لَا، وَلَا بَيْنَ أَنْ تَكُونَ مَدْهُونَةً أَوْ مَنْقُوشَةً أَوْ مَنْقُورَةً أَوْ مَنْسُوجَةً، خِلَافًا لِمَنْ اسْتَشْنَى النَّسَجَ وَادَّعَى أَنَّهُ لَيْسَ بِتَصْوِيرٍ.

وَوَظَّاهُ حَدِيثِي عَائِشَةَ هَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ التَّعَارُضُ؛ لِأَنَّ الَّذِي قَبْلَهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ (صلى الله عليه وآله وسلم) اسْتَعْمَلَ السِّتْرَ الَّذِي فِيهِ الصُّورَةُ بَعْدَ أَنْ قُطِعَ، وَعَمِلَتْ مِنْهُ الْوِسَادَةُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمِلْهُ أَصْلًا.

وَقَدْ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا: بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ اتِّخَاذِ مَا يُوْطَأُ مِنَ الصُّورِ جَوَازُ الْقُعُودِ عَلَى الصُّورَةِ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْتَعْمَلُ مِنَ الْوِسَادَةِ مَا لَا صُورَةَ فِيهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَأَى التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ الْقُعُودِ وَالْإِتْكَاءِ وَهُوَ بَعِيدٌ.

وَيُحْتَمَلُ أَيْضًا أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بِأَنَّهَا لَمَّا قَطَعَتِ السِّتْرَ وَقَعَ الْقَطْعُ فِي وَسْطِ الصُّورَةِ مَثَلًا؛ فَخَرَجَتْ عَنْ هَيْئَتِهَا؛ فَلِهَذَا صَارَ يَرْتَفِقُ بِهَا.

وَسَلَكَ الدَّأُوْدِيُّ فِي الْجَمْعِ مَسْلَكًا آخَرَ: فَادَّعَى أَنَّ حَدِيثَ الْبَابِ نَاسِخٌ لِجَمِيعِ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى الرُّخْصَةِ وَاحْتِجَّ بِأَنَّهُ خَبَرٌ وَالْخَبَرُ لَا يَدْخُلُهُ النَّسْخُ فَيَكُونُ هُوَ النَّاسِخُ.

قُلْتُ: وَالنَّسْخُ لَا يَثْبُتُ بِالِاحْتِمَالِ، وَقَدْ أَمَكَّنَ الْجَمْعُ؛ فَلَا يُلْتَفَتُ لِدَعْوَى النَّسْخِ وَأَمَّا مَا احْتَجَّ بِهِ فَرَدَهُ ابْنُ التَّيْنِ بِأَنَّ الْخَبَرَ إِذَا قَارَنَهُ الْأَمْرُ جَازَ دُخُولُ النَّسْخِ فِيهِ. انْتَهَى.

قال أبو عبد الله: يظهر والله أعلم هو تحريم الصور على الإطلاق، سواء كانت ممتهنة، أو غير ممتهنة؛ لحديث عائشة؛ فإنه صريح في إنكار النبي ﷺ عليها مع أنها قد أخبرت النبي ﷺ أنها اشترتها له؛ ليتوسدها ويقعد عليها، وعليه فيحمل حديث الوسادتين على أن القطع حصل على الرأس مما غير الصورة عن شكلها المعلوم.

مسألة (٧): جاء في حديث ابن مسعود في الصحيحين أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون. ومثله حديث عائشة فيه: أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يضاھون بخلق الله. على ماذا يحمل قوله في الحديث: أشد الناس عذابا؟

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في الفتح (٥٩٥٠):

وَوَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ - يَعْنِي فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ - مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ» وَاخْتَلَفَتْ نَسْخُهُ فَنَفِي بَعْضُهَا «الْمُصَوِّرِينَ» وَهِيَ لِلْأَكْثَرِ، وَفِي بَعْضِهَا: «الْمُصَوِّرُونَ». وَهِيَ لِأَحْمَدَ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ أَيْضًا. وَوُجِّهَتْ بِأَنَّ (مِنْ) زَائِدَةٌ، وَاسْمُ إِنَّ (أَشَدَّ) وَوَجْهَهَا ابْنُ مَالِكٍ عَلَى حَذْفِ ضَمِيرِ الشَّانِ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّهُ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ إلخ.

وَقَدْ اسْتَشْكَلَ كَوْنُ الْمُصَوِّرِ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿السَّاعَةُ أَذْخُلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ ٦١ ﴿فَإِنَّهُ يَفْقَضِي أَنْ يَكُونَ الْمُصَوِّرُ أَشَدَّ عَذَابًا مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ وَاجَابَ الطَّبْرِيُّ بِأَنَّ الْمُرَادَ هُنَا مَنْ يُصَوِّرُ مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَهُوَ عَارِفٌ بِذَلِكَ

قَاصِدًا لَهُ؛ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ بِذَلِكَ؛ فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُدْخَلَ مُدْخَلَ آلِ فِرْعَوْنَ. وَأَمَّا مَنْ لَا يَقْصِدُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَكُونُ عَاصِيًا بِتَصْوِيرِهِ فَقَطُّ.

وَأَجَابَ غَيْرُهُ بِأَنَّ الرِّوَايَةَ بِإِثْبَاتِ (مِنْ) ثَابِتَةٍ وَبِحَذْفِهَا مَحْمُولَةٌ عَلَيْهَا، وَإِذَا كَانَ مَنْ يَفْعَلُ التَّصْوِيرَ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا كَانَ مُشْتَرِكًا مَعَ غَيْرِهِ، وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ مَا يَقْتَضِي اخْتِصَاصَ آلِ فِرْعَوْنَ بِأَشَدِّ الْعَذَابِ، بَلْ هُمْ فِي الْعَذَابِ الْأَشَدِّ؛ فَكَذَلِكَ غَيْرُهُمْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا فِي الْعَذَابِ الْأَشَدِّ، وَقَوَى الطَّحَاوِيُّ ذَلِكَ بِمَا أَخْرَجَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَفَعَهُ: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ قَتَلَ نَبِيًّا أَوْ قَتَلَهُ نَبِيٌّ، وَإِمَامٌ ضَلَالَةً، وَمُثَلٌّ مِنَ الْمُثَلِّلِينَ» وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ^(١).

وَأَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ هَجَا رَجُلًا فَهَجَا الْقَبِيلَةَ بِأَسْرِهَا»^(٢) قَالَ الطَّحَاوِيُّ: فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ يَشْتَرِكُ مَعَ الْآخَرِ فِي شِدَّةِ الْعَذَابِ.

وَقَالَ أَبُو الْوَلِيدِ بْنُ رُشْدٍ فِي مُخْتَصَرِ مُشْكِلِ الطَّحَاوِيِّ مَا حَاصِلُهُ: إِنَّ الْوَعِيدَ بِهَذِهِ الصِّبْغَةِ إِنْ وَرَدَ فِي حَقِّ كَافِرٍ؛ فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُشْتَرِكًا فِي ذَلِكَ مَعَ آلِ فِرْعَوْنَ، وَيَكُونُ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى عِظَمِ كُفْرِ الْمَذْكُورِ، وَإِنْ وَرَدَ فِي حَقِّ عَاصٍ فَيَكُونُ أَشَدَّ عَذَابًا مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْعُصَاةِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ دَالًّا عَلَى عِظَمِ الْمَعْصِيَةِ الْمَذْكُورَةِ.

وَأَجَابَ الْقُرْطُبِيُّ فِي الْمُفْهَمِ بِأَنَّ النَّاسَ الَّذِينَ أُضِيفَ إِلَيْهِمْ أَشَدُّ لَا يُرَادُ بِهِمْ كُلُّ النَّاسِ بَلْ بَعْضُهُمْ، وَهُمْ مَنْ يُشَارِكُ فِي الْمَعْنَى الْمُتَوَعَّدِ عَلَيْهِ بِالْعَذَابِ؛ فَفِرْعَوْنُ أَشَدُّ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٨٦٨)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شرح مشكل الآثار» (٦) مِنْ طَرِيقِ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ بِهِ. وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح مشكل الآثار» (٩)، وَأَخْرَجَهُ إِسْحَاقُ (١١٧٨)، وَابْنُ مَاجَةٍ (٣٧٦١)، وَابْنُ حِبَانَ (٥٧٨٥) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ

النَّاسِ الَّذِينَ ادَّعَوْا إِلَهِيَّةَ عَذَابًا، وَمَنْ يُقْتَدَى بِهِ فِي ضَلَالَةٍ كُفْرِهِ أَشَدُّ عَذَابًا مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ فِي ضَلَالَةٍ فِسْقِهِ، وَمَنْ صَوَّرَ صُورَةً ذَاتَ رُوحٍ لِلْعِبَادَةِ أَشَدُّ عَذَابًا مِمَّنْ يُصَوِّرُهَا لَا لِلْعِبَادَةِ.

وَاسْتُشْكِلَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَيْضًا بِإِبْلِيسَ وَبِابْنِ آدَمَ الَّذِي سَنَّ الْقَتْلَ، وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ فِي إِبْلِيسَ وَاضِحٌ، وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّاسِ مَنْ يُنْسَبُ إِلَى آدَمَ. وَأَمَّا فِي ابْنِ آدَمَ فَأُجِيبَ بِأَنَّ الثَّابِتَ فِي حَقِّهِ أَنَّ عَلَيْهِ مِثْلَ أَوْزَارِ مَنْ يَقْتُلُ ظُلْمًا وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُشَارِكُهُ فِي مِثْلِ تَعْذِيبِهِ مَنْ ابْتَدَأَ الزُّنَا مِثْلًا؛ فَإِنَّ عَلَيْهِ مِثْلَ أَوْزَارِ مَنْ يَزْنِي بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ ذَلِكَ، وَلَعَلَّ عَدَدَ الزُّنَاةِ أَكْثَرُ مِنَ الْقَاتِلِينَ. اهـ

﴿٥٠﴾ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ أَخْنَعَ اسْمُ عِنْدَ اللَّهِ رَجُلٌ تَسْمَى مَلِكَ الْأَمْلاَكِ، لَا مَالِكَ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ ^(١).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

مسألة (١): من توحيد الربوبية إفراد الله عز وجل بالملك.

دل حديث الباب على أن الله عز وجل هو المتفرد بالملك سبحانه وتعالى، ويدل على ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ^(٨٤) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ^(٨٥) قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَكَاتِ السَّجْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ^(٨٦) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ^(٨٧) قُلْ مَنْ يُدِيرُ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ^(٨٨) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ^(٨٩) [المؤمنون: ٨٤-٨٩]. وكذلك قوله تعالى: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦] وقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ تُوتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ ۚ بِيَدِكَ الْخَيْرُ ۚ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦].

(١) أخرجه البخاري (٦٢٠٥)، ومسلم (٢١٤٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

قال ابن القيم رحمته الله في الجواب الكافي (١/٩٤):

حَقِيقَةُ الشُّرْكَ: هُوَ التَّشْبَهُ بِالْخَالِقِ وَتَشْبِيهُ الْمَخْلُوقِ بِهِ، هَذَا هُوَ التَّشْبِيهُ فِي الْحَقِيقَةِ، لَا إِبْتِاثُ صِفَاتِ الْكَمَالِ الَّتِي وَصَفَ اللَّهُ بِهَا نَفْسَهُ، وَوَصَفَهُ بِهَا رَسُولُهُ، رحمته الله. فَعَكَسَ الْأَمْرَ مَنْ نَكَسَ اللَّهُ قَلْبَهُ وَأَعْمَى بَصِيرَتَهُ وَأَرْكَسَهُ بِكَسْبِهِ، وَجَعَلَ التَّوْحِيدَ تَشْبِيْهًا وَالتَّشْبِيْهَ تَعْظِيْمًا وَطَاعَةً، فَالْمُشْرِكُ مُشَبَّهٌ لِلْمَخْلُوقِ بِالْخَالِقِ فِي خَصَائِصِ الْإِلَهِيَّةِ.

فَإِنَّ مِنْ خَصَائِصِ الْإِلَهِيَّةِ التَّفَرُّدُ بِمِلْكِ الضَّرِّ وَالنَّفْعِ وَالْعَطَاءِ وَالْمَنْعِ، وَذَلِكَ يُوجِبُ تَغْلِيْقَ الدُّعَاءِ وَالْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ وَالتَّوَكُّلِ بِهِ وَحَدَهُ، فَمَنْ عَلَقَ ذَلِكَ بِمَخْلُوقٍ فَقَدْ شَبَّهَهُ بِالْخَالِقِ وَجَعَلَ مَنْ لَا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا، وَلَا مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا، فَضَلًّا عَنِ غَيْرِهِ - شَبَّيْهَا بِمَنْ لَهُ الْأَمْرُ كُلُّهُ، فَازِمَّةُ الْأُمُورِ كُلِّهَا بِيَدَيْهِ، وَمَرَجِعُهَا إِلَيْهِ، فَمَا شَاءَ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَى، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعَ، بَلْ إِذَا فَتَحَ لِعَبْدِهِ بَابَ رَحْمَتِهِ لَمْ يُمْسِكْهَا أَحَدٌ، وَإِنْ أَمْسَكَهَا عَنْهُ لَمْ يُرْسِلْهَا إِلَيْهِ أَحَدٌ. فَمَنْ أَقْبَحَ التَّشْبِيْهِ: تَشْبِيْهُ هَذَا الْعَاجِزِ الْفَقِيرِ بِالذَّاتِ بِالْقَادِرِ الْغَنِيِّ بِالذَّاتِ...

ثم قال رحمته الله:

وَإِذَا كَانَ الْمُصَوِّرُ الَّذِي يَصْنَعُ الصُّورَةَ بِيَدِهِ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَتَشْبِيْهِهِ بِاللَّهِ فِي مُجَرَّدِ الصُّورَةِ، فَمَا الظَّنُّ بِالتَّشْبِيْهِ بِاللَّهِ فِي الرُّبُوبِيَّةِ وَالْإِلَهِيَّةِ؟ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ رحمته الله: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ، يُقَالُ لَهُمْ أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ»^(١).

(١) أخرجه البخاري (٥٩٥٠)، ومسلم (٢١٠٩) عن ابن مسعود رحمته الله، دون آخره: «أحيوا ما خلقتم»، وآخره أخرجه البخاري (٥٩٥١)، ومسلم (٢١٠٨) عن ابن عمر رحمته الله.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ خَلْقًا كَخَلْقِي، فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً، فَلْيَخْلُقُوا شَعِيرَةً»^(١)، فَنَبَّهَ بِالذَّرَّةِ وَالشَّعِيرَةِ عَلَى مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهَا وَأَكْبَرُ.

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ هَذَا حَالٌ مَنْ تَشَبَّهَ بِهِ فِي صَنْعَةِ صُورَةٍ، فَكَيْفَ حَالٌ مَنْ تَشَبَّهَ بِهِ فِي خَوَاصِّ رُبُوبِيَّتِهِ وَإِلَهِيَّتِهِ؟ وَكَذَلِكَ مَنْ تَشَبَّهَ بِهِ فِي الْإِسْمِ الَّذِي لَا يَنْبَغِي إِلَّا لِلَّهِ وَحْدَهُ، كَمَلِكِ الْمُلُوكِ، وَحَاكِمِ الْحُكَّامِ، وَنَحْوِهِ.

وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ أَخْنَعَ الْأَسْمَاءُ عِنْدَ اللَّهِ رَجُلٌ يُسَمَّى بِشَاهَانُ شَاهٍ - أَيْ مَلِكِ الْمُلُوكِ - لَا مَلِكَ إِلَّا اللَّهُ» وَفِي لَفْظٍ: «أَغِيظُ رَجُلًا عَلَى اللَّهِ رَجُلٌ يُسَمَّى بِمَلِكِ الْأَمْلَاكِ».

فَهَذَا مَقْتُ اللَّهِ وَغَضَبُهُ عَلَى مَنْ تَشَبَّهَ بِهِ فِي الْإِسْمِ الَّذِي لَا يَنْبَغِي إِلَّا لَهُ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ مَلِكُ الْمُلُوكِ وَحْدَهُ، وَهُوَ حَاكِمُ الْحُكَّامِ وَحْدَهُ، فَهُوَ الَّذِي يَحْكُمُ عَلَى الْحُكَّامِ كُلِّهِمْ، وَيَقْضِي عَلَيْهِمْ كُلَّهُمْ، لَا غَيْرُهُ. اهـ

مسألة (٢): تحريم التسمي بملك الأملاك، وما أشبهه من الأسماء المختصة بالله

تعالى.

وقال ﷺ في تحفة المودود (١/١١٤):

وَمَنْ الْمَحْرَمُ التَّسْمِيَةُ بِمَلِكِ الْمُلُوكِ، وَسُلْطَانِ السُّلَاطِينِ، وَشَاهِنشَاهٍ. فَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنْ أَخْنَعَ اسْمُ اللَّهِ رَجُلٌ تَسْمَى مَلِكُ الْأَمْلَاكِ» وَفِي رِوَايَةٍ: «أَخْنَى» بَدَلَ «أَخْنَعَ» وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «أَغِيظُ رَجُلًا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَخْبَثَهُ رَجُلٌ كَانَ يُسَمَّى مَلِكُ الْأَمْلَاكِ لَا مَلِكَ إِلَّا اللَّهُ» وَمَعْنَى أَخْنَعَ وَأَخْنَى: أَوْضَعُ.

(١) أخرجه البخاري (٥٩٥٣)، ومسلم (٢١١١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: وَفِي مَعْنَى ذَلِكَ كَرَاهِيَةُ التَّسْمِيَةِ بِقَاضِي الْقَضَاةِ، وَحَاكِمِ الْحُكَّامِ؛ فَإِنَّ حَاكِمَ الْحُكَّامِ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ، وَقَدْ كَانَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ وَالْفَضْلِ يَتَوَرَّعُونَ عَنْ إِطْلَاقِ لَفْظِ: قَاضِي الْقَضَاةِ، وَحَاكِمِ الْحُكَّامِ قِيَاسًا عَلَى مَا يَبْغِضُهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنَ التَّسْمِيَةِ بِمَلِكِ الْأَمْلَاقِ، وَهَذَا مَحْضُ الْقِيَاسِ.

وَكَذَلِكَ تَحْرِمُ التَّسْمِيَةَ بِسَيِّدِ النَّاسِ، وَسَيِّدِ الْكُلِّ، كَمَا يَحْرِمُ سَيِّدَ وَلَدِ آدَمَ؛ فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحْدَهُ؛ فَهُوَ سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ؛ فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى غَيْرِهِ ذَلِكَ. انتهى.

﴿٥١﴾ وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ، وَسَلَّم، قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

مسألة (١): من توحيد الربوبية أفراد الله عز وجل بالملك والرزق والتدبير.

دل حديث الباب على أفراد الله بالملك، والرزق، والتدبير، وذلك من قوله ﷺ: «له الملك»، وقوله: «لا مانع لما أعطيت»، وقوله: «ولا معطي لما منعت»، وقوله: «ولا ينفع ذا الجد منك الجد».

ويدل على ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يَدْبِرُ الْأُمُورَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تُنْقَوْنَ﴾ [يونس: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ^(٨٤) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ^(٨٥) قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَكَاتِ أَلَسْبَعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ^(٨٦) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تُنْقَوْنَ ^(٨٧) قُلْ مَنْ يَدْبِرُ مَلَكُوتَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ^(٨٨) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ^(٨٩) [المؤمنون: ٨٤-٨٩]. والآيات في هذا الأمر كثيرة جدًا.

(١) أخرجه البخاري (٨٤٤)، ومسلم (٥٩٣) عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

مسألة (٢): أثبت الله عز وجل للعبد ملكاً وتديباً؛ فهل ينافي ذلك إفراده تعالى بالملك

والتديب؟

قال الإمام العثيمين رحمته الله كما في مجموع فتاواه (٤/١):

توحيد الربوبية: وهو أفراد الله سبحانه وتعالى بالخلق، والملك، والتديب، وتفصيل ذلك:

أولاً: بالنسبة لإفراد الله تعالى بالخلق؛ فالله تعالى وحده هو الخالق لا خالق سواه قال الله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾. وقال تعالى مبيناً بطلان آلهة الكفار: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾. فالله تعالى وحده هو الخالق، خلق كل شيء فقدره تقديراً.

وخلقه يشمل ما يقع من مفعولاته، وما يقع من مفعولات خلقه أيضاً، ولهذا كان من تمام الإيمان بالقدر أن تؤمن بأن الله تعالى خالق لأفعال العباد كما قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾.

ووجه ذلك: أن فعل العبد من صفاته، والعبد مخلوق لله، وخالق الشيء خالق لصفاته. ووجه آخر: أن فعل العبد حاصل بإرادة جازمة، وقدرة تامة، والإرادة والقدرة كلتاها مخلوقتان لله عز وجل، وخالق السبب التام خالق للمسبب.

ثانياً: أفراد الله تعالى بالملك، فالله تعالى وحده هو المالك، كما قال الله تعالى: ﴿تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ وقال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَدِيرُ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُحْيِيهِ وَلَا يُمَيِّتُهُ عَلَيْهِ﴾. فالمالك الملك المطلق العام الشامل هو الله سبحانه وتعالى وحده، ونسبة الملك إلى غيره نسبة إضافية فقد أثبت الله عز وجل لغيره الملك كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتُمْ مَفَاتِحَهُ﴾. وقوله ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾. إلى غير ذلك من النصوص الدالة على أن لغير الله

تعالى ملكاً لكن هذا الملك ليس كملك الله عز وجل، فهو ملك قاصر، وملك مقيد، ملك قاصر لا يشمل، فالبيت الذي لزيد لا يملكه عمرو، والبيت الذي لعمرو لا يملكه زيد، ثم هذا الملك مقيد بحيث لا يتصرف الإنسان فيما ملك؛ إلا على الوجه الذي أذن الله فيه، ولهذا نهى النبي ﷺ عن إضاعة المال، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَوَثُّوْا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾.

وهذا دليل على أن ملك الإنسان ملك قاصر وملك مقيد، بخلاف ملك الله سبحانه وتعالى فهو ملك عام شامل وملك مطلق يفعل الله سبحانه وتعالى ما يشاء ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون.

ثالثاً: التدبير فالله عز وجل منفرد بالتدبير فهو الذي يدبر الخلق ويدبر السماوات والأرض كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾. وهذا التدبير شامل لا يحول دونه شيء ولا يعارضه شيء.

والتدبير الذي يكون لبعض المخلوقات كتدبير الإنسان أمواله وغلماؤه وخدمته، وما أشبه ذلك هو تدبير ضيق محدود، ومقيد غير مطلق؛ فظهر بذلك صدق صحة قولنا: إن توحيد الربوبية: هو أفراد الله بالخلق والملك، والتدبير.

﴿٥٢﴾ وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا رَوَى عَنْ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: «يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا، يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ، يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ فَاسْتَطْعِمُونِي أَطْعِمَكُمْ، يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ فَاسْتَكْسُونِي أَكْسِكُمْ، يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ تَخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ، يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتَضْرِبُونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي، يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ، كَانُوا عَلَى أَتَقَى قَلْبَ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ، كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ، قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي، فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمَخِيطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ، يَا عِبَادِي، إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أَحْصَيْهَا لَكُمْ ثُمَّ أَوْفَيْكُمْ بِهَا، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ^(١).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

مسألة (١): من توحيد الربوبية إفراد الله عز وجل بالرزق والهداية والإضلال وغفران الذنوب وغير ذلك من أفعاله سبحانه وتعالى.

دل حديث الباب على إفراد الله عز وجل بالرزق والهداية والإضلال، وذلك في قوله: «كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ، يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أُطْعِمْتُهُ فَاسْتَطَعْتُ مُنُونِي أُطْعِمَكُمْ، يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ فَاسْتَكْسُونِي
أَكْسُكُمْ، يَا عِبَادِي»

ويدل على ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا
إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ
وَشْكُرُوا لَهُ ۖ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ١٧] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ
الْمَتِينِ﴾ [الذاريات: ٥٨].

وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ۚ﴾ [المدثر: ٣١] وقوله تعالى:
﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَمْشَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا
حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَقُ فِي السَّمَاءِ ۚ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
[الأنعام: ١٢٥] وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا
أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ ۚ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ
عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٤١]. وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا
أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا الذُّنُوبَ مِنْهُمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا
وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

وفي الصحيحين عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَنِي دُعَاءً
أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي قَالَ «قُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا
أَنْتَ فَاعْفُرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ»^(١).

(١) أخرجه البخاري (٨٣٤)، ومسلم (٢٧٠٥) عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

مسألة (٢): بماذا حَرَّفَ المبتدعة القدرية: الهداية والإضلال في الحديث والآيات وما هو

الرد عليهم؟

حَرَّفَ المبتدعة الحديث، وقالوا: هداه. أي: حكم عليه بالهداية، أو سماه: مهتديًا، وأضله. أي: حكم عليه بالضلال، أو سماه: ضالًّا. وقد أجاب عليهم أهل السنة والجماعة رحمهم الله.

قال أبو الحسن الأشعري رحمه الله في كتابه الإبانة عن أصول الديانة (١/٢١٣):

ويقال لهم: ما معنى قول الله تعالى: ﴿وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ﴾؟

فإن قالوا: معنى ذلك أنه يسميهم ضالين، ويحكم عليهم بالضلال. قيل لهم: أليس خاطب الله العرب بلغتهم فقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾؟ فلا بد من نعم.

يقال لهم: وإذا كان الله عز وجل أنزل القرآن بلسان العرب؛ فمن أين وجدتم في لغة العرب أن يقال: أضل فلان فلانا. أي: سماه ضالا؟

فيقال: قالوا: وجدنا القائل يقول: إذا قال رجل لرجل ضال: قد ضللت.

قيل لهم: قد وجدنا لعمرى القائل: ضلل فلان فلانا. أنه سماه ضالا. ولم نجدهم يقولون: أضل فلان فلانا بهذا المعنى.

فلما قال الله تعالى: ﴿وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ﴾ لم يجز أن يكون معنى ذلك الاسم، والحكم إذا لم يجز في لغة العرب أن يقال: أضل فلان فلانا. بأن سماه ضالا؛ بطل تأويلكم إذا كان خلاف لسان العرب. انتهى

قال الإمام ابن القيم (رحمه الله) في شفاء العليل (ص ٨٢):

والقدرية ترد هذا كله إلى المتشابه، وتجعله من متشابه القرآن، وتتأوله على غيره بما يقطع بطلانه، وعدم إرادة المتكلم له، كقول بعضهم: المراد من ذلك تسمية الله العبد مهتديا وضالا. فجعلوا هداة وإضلاله: مجرد تسمية العبد بذلك.

وهذا مما يعلم قطعا أنه لا يصح حمل هذه الآيات عليه، وأنت إذا تأملت ما وجدتها لا تحتل ما ذكره البتة، وليس في لغة أمة من الأمم، فضلا عن أفصح اللغات وأكملها: هداة بمعنى سماه مهتديا، وأضله سماه ضالا. وهل يصح أن يقال: علمه. إذا سماه عالما، وفهمه: إذا سماه فهما.

وكيف يصح هذا في مثل قوله تعالى ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَا كُنَّ اللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾؟ فهل فهم أحد غير القدرية المحرفة للقرآن من هذا (ليس عليك تسميتهم مهتدين ولكن الله يسمي من يشاء مهتديا).

وهل فهم أحد قط من قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾؟ لا تسميه مهتديا ولكن الله يسميه بهذا الاسم.

وهل فهم أحد من قول الداعي: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ وقوله «اللهم اهديني من عندك» ونحوه: اللهم سمني مهتديا.

وهذا من جنابة القدرية على القرآن ومعناه، نظير جنابة إخوانهم من الجهمية على نصوص الصفات وتحريفها عن مواضعها، وفتحوا للزنادقة والملاحدة جناباتهم على نصوص المعاد وتأويلها بتأويلات إن لم تكن أقوى من تأويلاتهم لم تكن دونها وفتحوا للقرامطة والباطنية تأويل نصوص الأمر والنهي بنحو تأويلاتهم فتأويل التحريف الذي سلسلته هذه الطوائف أصل فساد الدنيا والدين وخراب العالم وسنفرده إن شاء الله كتابا نذكر فيه جنابة المتأولين على الدنيا والدين. اهـ

أقسام الهداية:

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (١٨/١٧١):

وَلِهَذَا قِيلَ: الْهُدَى أَرْبَعَةٌ أَقْسَامٌ:

أَحَدُهَا: الْهُدَايَةُ إِلَى مَصَالِحِ الدُّنْيَا؛ فَهَذَا مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ وَالْأَعْجَمِ؛ وَبَيْنَ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ.

وَالثَّانِي: الْهُدَى بِمَعْنَى دُعَاءِ الْخَلْقِ إِلَى مَا يَنْفَعُهُمْ، وَأَمْرِهِمْ بِذَلِكَ، وَهُوَ نَصَبُ الْأَدِلَّةِ، وَإِرْسَالُ الرُّسُلِ، وَإِنزَالُ الْكُتُبِ، فَهَذَا أَيْضًا يَشْتَرِكُ فِيهِ جَمِيعُ الْمُكَلَّفِينَ سَوَاءٌ آمَنُوا أَوْ كَفَرُوا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ فَهَذَا مَعَ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ يُبَيِّنُ أَنَّ الْهُدَى الَّذِي أَتْبَعَهُ هُوَ الْبَيَانُ وَالِدُّعَاءُ؛ وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ؛ وَالتَّعْلِيمُ وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ لَيْسَ هُوَ الْهُدَى الَّذِي نَفَاهُ وَهُوَ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ.

وَالْقِسْمُ الثَّلَاثُ: الْهُدَى الَّذِي هُوَ جَعْلُ الْهُدَى فِي الْقُلُوبِ. وَهُوَ الَّذِي يُسَمِّيهِ بَعْضُهُمْ بِالْإِلْهَامِ وَالْإِرْشَادِ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: هُوَ خَلْقُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِيمَانِ؛ كَالْتَوْفِيقِ عِنْدَهُمْ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَهُوَ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْإِسْطَاعَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا مَعَ الْفِعْلِ فَمَنْ قَالَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْإِثْبَاتِ جَعَلَ التَّوْفِيقَ وَالْهُدَى وَنَحْوَ ذَلِكَ خَلْقَ الْقُدْرَةِ عَلَى الطَّاعَةِ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُمَا اسْتَطَاعَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: قَبْلَ الْفِعْلِ وَهِيَ الْإِسْطَاعَةُ الْمَشْرُوطَةُ فِي التَّكْلِيفِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ وَقَالَ النَّبِيُّ رحمته الله لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»^(١).

(١) أخرجه البخاري (١١١٧)، عن عمران بن حصين رحمته الله.

وَهَذِهِ الْإِسْطَاعَةُ يَقْتَرِنُ بِهَا الْفِعْلُ تَارَةً، وَالتَّرْكَ أُخْرَى وَهِيَ الْإِسْطَاعَةُ الَّتِي لَمْ تَعْرِفِ الْقَدَرِيَّةُ غَيْرَهَا كَمَا أَنَّ أَوْلَيْكَ الْمُخَالَفِينَ لَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْإِثْبَاتِ لَمْ يَعْرِفُوا إِلَّا الْمُقَارَنَةَ.

وَأَمَّا الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَئِمَّةِ الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ وَالْكَلَامِ وَغَيْرِهِمْ فَإِثْبَاتُ النَّوَاعِينِ جَمِيعًا كَمَا قَدْ بَسَطْنَاهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ؛ فَإِنَّ الْأَدْلَةَ الشَّرْعِيَّةَ وَالْعَقْلِيَّةَ تَثْبُتُ النَّوَاعِينَ جَمِيعًا.

وَالثَّانِيَةُ: الْمُقَارِنَةُ لِلْفِعْلِ؛ وَهِيَ الْمَوْجِبَةُ لَهُ، وَهِيَ الْمَنْفِيَّةُ عَمَّنْ لَمْ يَفْعَلْ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ ﴿٢٠﴾ وفي قَوْلِهِ: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ ﴿١٠﴾ وَهَذَا الْهُدَى الَّذِي يَكْثُرُ ذِكْرُهُ فِي الْقُرْآنِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿١﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ وفي قَوْلِهِ: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلْ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ وَلِيًا مُرْشِدًا﴾ وَأَمْثَالِ ذَلِكَ.

وَهَذَا هُوَ الَّذِي تُنْكِرُ الْقَدَرِيَّةُ: أَنَّ يَكُونَ اللَّهُ هُوَ الْفَاعِلَ لَهُ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ الْعَبْدَ هُوَ الَّذِي يَهْدِي نَفْسَهُ. وَهَذَا الْحَدِيثُ وَأَمْثَالُهُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ؛ حَيْثُ قَالَ: ﴿يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ﴾.

فَأَمَرَ الْعِبَادَ بِأَنْ يَسْأَلُوهُ الْهَدَايَةَ كَمَا أَمَرَهُمْ بِذَلِكَ فِي أُمِّ الْكِتَابِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ وَعِنْدَ الْقَدَرِيَّةِ: أَنَّ اللَّهَ لَا يَقْدِرُ مِنَ الْهُدَى إِلَّا عَلَى مَا فَعَلَهُ مِنْ: إِرْسَالِ الرُّسُلِ وَنَصْبِ الْأَدْلَةِ وَإِزَاحَةِ الْعِلَّةِ، وَلَا مِزِيَةَ عِنْدَهُمْ لِلْمُؤْمِنِ عَلَى الْكَافِرِ فِي هِدَايَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا نِعْمَةً لَهُ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَعْظَمَ مِنْ نِعْمَتِهِ عَلَى الْكَافِرِ فِي بَابِ الْهُدَى.

وَقَدْ بَيَّنَّ الْإِخْتِصَاصَ فِي هَذِهِ بَعْدَ عُمُومِ الدَّعْوَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ﴿٢٥﴾ فَقَدْ جَمَعَ الْحَدِيثُ: تَنْزِيهَهُ عَنِ الظُّلْمِ الَّذِي

يُجَوِّزُهُ عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُشَبَّهَةِ وَبَيَانُ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَهْدِي عِبَادَهُ رَدًّا عَلَى الْقَدَرِيَّةِ. فَأَخْبَرَ هُنَاكَ بِعَدْلِهِ الَّذِي يَذْكُرُهُ بَعْضُ الْمُشَبَّهَةِ وَأَخْبَرَ هُنَا بِإِحْسَانِهِ وَقُدْرَتِهِ الَّذِي تُنْكِرُهُ الْقَدَرِيَّةُ وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا قَصْدَهُ تَعْظِيمًا لَا يَعْرِفُ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ.

وَالْقِسْمُ الرَّابِعُ: الْهُدَى فِي الْآخِرَةِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْخُلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ۖ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ۖ﴾ ﴿وَهُدُّوْا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ وَهُدُّوْا إِلَى صِرَاطِ الْحَمِيدِ﴾ (٢٤) وَقَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ ۖ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ۖ﴾ فَقَوْلُهُ: ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ ۖ﴾ كَقَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ۖ﴾ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فِي الْآيَةِ.

وَهَذَا الْهُدَى ثَوَابُ الْإِهْتِدَاءِ فِي الدُّنْيَا كَمَا أَنَّ ضَلَالَ الْآخِرَةِ جَزَاءُ ضَلَالِ الدُّنْيَا؛ وَكَمَا أَنَّ قَصْدَ الشَّرِّ فِي الدُّنْيَا جَزَاؤُهُ الْهُدَى إِلَى طَرِيقِ النَّارِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿تَحْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ (٢٢) مِنْ دُونِ اللَّهِ فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْحَكِيمِ (٢٣). وَقَالَ: ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ (٧٢) وَقَالَ: ﴿فَأَمَّا يَا أَيُّكُمْ مَتَى هُدَى فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ (١١٣) وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى (١١٤) قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا (١١٥) قَالَ كَذَلِكَ أَنْتَ أَيْتَانَا فَتَسِينَاهُ ۚ وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى ۖ وَقَالَ: ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ۖ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِهِ ۚ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمِيَ ۖ وَبُكْمًا ۖ وَصُمًّا ۖ﴾ (الْآيَةِ).

فَأَخْبَرَ أَنَّ الضَّالِّينَ فِي الدُّنْيَا يُحْشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عُمِيَ ۖ وَبُكْمًا ۖ وَصُمًّا ۖ فَإِنَّ الْجَزَاءَ أَبَدًا مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ، كَمَا قَالَ ﷺ: «الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، ارْحَمُوا مَنْ فِي

الْأَرْضِ يَرْحَمُكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ»^(١) وَقَالَ: «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ»^(٢).
 وَقَالَ: «مَنْ سِئِلَ عَنْ عِلْمٍ يَعْلَمُهُ فَكْتَمَهُ أَجَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»^(٣). وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ وقال: ﴿إِنْ يُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تُخَفُّوهُ أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ وَأَمْثَالُ هَذَا كَثِيرٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ.

وَلِهَذَا أَيْضًا يَجْزِي الرَّجُلُ فِي الدُّنْيَا عَلَى مَا فَعَلَهُ مِنْ خَيْرِ الْهُدَى بِمَا يَفْتَحُ عَلَيْهِ مِنْ هُدًى آخَرَ، وَلِهَذَا قِيلَ: مَنْ عَمِلَ بِمَا عِلِمَ، وَرَثَهُ اللَّهُ عِلْمَ مَا لَمْ يَعْلَمْ. وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعْظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَنْبِيئًا﴾^(١٦) إِلَى قَوْلِهِ: ﴿مُسْتَقِيمًا﴾ وقال: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾^(١٥) يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ. وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرُسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كَفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَجَعَلَ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَعْرِفْ لَكُمْ﴾. وقال: ﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ فَسَرُّهُ بِالنَّصْرِ وَالنَّجَاةِ كَقَوْلِهِ: ﴿يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾. وَقَدْ قِيلَ: نُورٌ يُفَرِّقُ بِهِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ.

وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾^(٢) وَبَرَزَقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ^(٤) وَعَدَدَ الْمُتَّقِينَ بِالْمَخَارِجِ مِنَ الصُّيُوقِ وَبَرَزَقِ الْمَنَافِعِ. وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِينَ أَهْدَوْا

(١) أخرجه أحمد (٦٤٩٤)، وأبو داود (٤٩٤١)، والترمذي (١٩٢٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، وفي إسناده أبو قابوس مولى عبد الله بن عمرو، وهو مجهول، وهو حديث صحيح بشواهده.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٩٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أحمد (٨٥٣٣)، وأبو داود (٣٦٥٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه، بإسناد صحيح.

زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ ﴿١٧﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ ﴿١٣﴾. وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ ﴿١﴾ ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ ﴿٢﴾ ﴿وَيَضْرِبُكَ اللَّهُ نَصْرًا عَظِيمًا﴾ ﴿٣﴾.

وَبِإِزَاءِ ذَلِكَ أَنَّ الضَّلَالَ وَالْمَعَاصِيَ تَكُونُ بِسَبَبِ الذُّنُوبِ الْمُتَقَدِّمَةِ كَمَا قَالَ اللَّهُ: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاعَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ ﴿١﴾ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ ﴿٢﴾ وَقَالَ: ﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِيثَقَهُمْ لَعْنَهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَلْصِيَّةً﴾ ﴿٣﴾. وَقَالَ: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يَعْمَهُونَ﴾. وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ. اهـ.

مسألة (٣) : هل الظلم ممتنع عن الله لذاته ، أم تنزه عنه مع قدرته عليه عدلا منه سبحانه وتعالى؟

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٥٠٥/٨) :

وَقَدْ اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ وَغَيْرُهُمْ عَلَى أَنَّ اللَّهَ مُنْزَهُ عَنِ الظُّلْمِ لَكِنْ تَنَازَعَ النَّاسُ فِي مَعْنَى (الظُّلْمِ) الَّذِي يَجِبُ تَنْزِيهِ الرَّبِّ عَنْهُ؛ فَجَعَلَتِ الْقَدَرِيَّةُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ (الظُّلْمَ) الَّذِي يُنْزَهُ عَنْهُ الْخَالِقُ مِنْ جِنْسِ (الظُّلْمِ) الَّذِي يُنْهَى عَنْهُ الْمَخْلُوقُ وَشَبَّهُوا اللَّهَ تَعَالَى بِخَلْقِهِ فَأَوْجَبُوا عَلَيْهِ مِنْ جِنْسٍ مَا يَجِبُ عَلَى الْمَخْلُوقِ.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنَ مُثْبِتَةِ الْقَدْرِ - مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالتَّأَخِّرِينَ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَأَهْلِ الْكَلَامِ وَالْفُقَهَاءِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ - الظُّلْمُ مِنْهُ مُمْتَنِعٌ لِذَاتِهِ فَكُلُّ مُمَكِّنٍ يَدْخُلُ تَحْتَ الْقُدْرَةِ لَيْسَ فِعْلُهُ ظُلْمًا. وَقَالُوا: الظُّلْمُ التَّصَرُّفُ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ أَوْ الْخُرُوجُ عَنْ طَاعَةِ مَنْ تَجِبُ طَاعَتُهُ وَكُلٌّ مِنْ هَذَيْنِ مُمْتَنِعٌ فِي حَقِّ اللَّهِ.

وَقَالَ كَثِيرٌ مِنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ وَالنُّظَّارِ: بَلْ الظُّلْمُ هُوَ وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ: أَنْ يَخْسَ الْمُحْسِنَ شَيْئًا مِنْ حَسَنَاتِهِ، أَوْ يَحْمِلَ عَلَيْهِ مِنْ سَيِّئَاتِ

غَيْرِهِ، وَهَذَا مِنَ الظُّلْمِ الَّذِي نَزَّهَ اللَّهُ نَفْسَهُ عَنْهُ. كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ۝١١٢﴾. قَالَ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ: الْهَضْمُ: أَنْ يُهَضَمَ مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَالظُّلْمُ أَنْ يَزَادَ فِي سَيِّئَاتِهِ. وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَمْ يَبْنَأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى ۝٣٦ وَابْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى ۝٣٧ أَلَا نَزَرُ وَإِرْزَ وَزُرْ أَخْرَى ۝٣٨ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ۝٣٩﴾ وَقَالَ: ﴿قَالَ لَا تَخْصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ ۝٣٨ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ۝٣٩﴾ وَفِي حَدِيثِ الْبِطَاقَةِ الَّذِي رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ وَحَسَنُهُ، وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي صَحِيحِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يُجَاءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِرَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُءُوسِ الْخَلَائِقِ فَيُنْشَرُ لَهُ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ سِجْلًا كُلُّ سِجْلٍ مِنْهَا مَدُّ الْبَصَرِ ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ: أَتُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَلَمْ أَعْذِرْ أَوْ حَسَنَةً؟ فَيَهَابُ الرَّجُلُ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: بَلَى. إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَاتٍ وَإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ فَتُخْرَجُ لَهُ بِطَاقَةٌ فِيهَا: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ مَا هَذِهِ الْبِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السَّجَلَاتِ؟ فَيَقُولُ: إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ قَالَ: فَتَوَضَّعُ السَّجَلَاتُ فِي كِفَّةٍ وَالْبِطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ فَطَاشَتْ السَّجَلَاتُ وَنَقَلَتْ الْبِطَاقَةُ»^(١) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ۝٧٦﴾ وَقَالَ: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾.

وَمِثْلُ هَذِهِ النُّصُوصِ كَثِيرَةٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَنْفِ بِهَا الْمُتَمَتِّعَ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الْوُجُودَ كَالْجَمْعِ بَيْنَ الضَّدِّيْنِ؛ فَإِنَّ هَذَا لَمْ يَتَوَهَّمْ أَحَدٌ وُجُودَهُ، وَلَيْسَ فِي مُجَرَّدِ نَفْيِهِ مَا يَحْصُلُ بِهِ مَقْصُودُ الْخِطَابِ؛ فَإِنَّ الْمُرَادَ بَيَانُ عَدْلِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ لَا يَظْلَمُ أَحَدًا كَمَا

(١) أخرجه أحمد (٦٩٩٤)، وابن ماجه (٤٣٠٠)، والتِّرْمِذِي (٢٦٣٩) عن عبد الله بن عمرو بن العاص

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظِلُّمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ ﴿١٥﴾ ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ وَقَالَ: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾.

وَفِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ الرُّسُلَ وَأَنْزَلَ الْكُتُبَ»^(١) وَمِثْلُ هَذِهِ التَّصَوُّصِ كَثِيرَةٌ وَهِيَ تُبَيِّنُ أَنَّ الظُّلْمَ الَّذِي نَزَّ اللَّهُ نَفْسَهُ عَنْهُ لَيْسَ هُوَ مَا تَقُولُهُ الْقَدَرِيَّةُ وَلَا مَا تَقُولُهُ الْجَبَرِيَّةُ وَمَنْ وَافَقَهُمْ وَقَدْ بَسِطَ الْكَلَامَ عَلَى تَحْقِيقِ هَذَا الْمَقَامِ فِي مَوَاضِعٍ أُخَرَ وَبَيَّنَّ فِيهَا حِكْمَةَ اللَّهِ وَعَدْلُهُ فَإِنَّ هَذَا الْمَقَامَ هُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْمَقَامَاتِ الَّتِي اضْطَرَبَ فِيهَا كَثِيرٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ. اهـ

مسألة (٤) يستدل الجبرية على تفسيرهم الظلم بما ذكروه بقوله ﷺ: «لو أن الله عذب أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم». فما تفسير الحديث؟

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في شفاء العليل (ص ١١٣):

وهذا الحديث حديث صحيح، رواه الحاكم في صحيحه^(٢) وله شأن عظيم، وهو دال على أن من تكلم به أعرف الخلق بالله، وأعظمهم له توحيداً، وأكثرهم له تعظيماً، وفيه الشفاء التام في باب العدل والتوحيد؛ فإنه لا يزال يجول في نفوس كثير من

(١) أخرجه البخاري (٧٤١٦)، ومسلم (١٤٩٩) عن المغيرة بن شعبة رحمه الله، وأخرجه مسلم أيضاً (٢٧٦٠) عن ابن مسعود رحمه الله، واللفظ له بنحوه.

(٢) أخرجه أحمد (٢١٥٨٩)، وأبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧) عن زيد بن ثابت رحمه الله، بإسناد صحيح.

الناس: كيف يجتمع القضاء والقدر، والأمر والنهي. وكيف يجتمع العدل والعقاب على المقضي المقدر الذي لا بد للعبد من فعله.

ثم سلك كل طائفة في هذا المقام واديا وطريقا :

فسلك الجبرية وادي الجبر، وطريق المشيئة المحضة الذي يرجح مثلا على مثل، من غير اعتبار علة ولا غاية ولا حكمة، قالوا: وكل ممكن عدل. والظلم هو الممتنع لذاته. فلو عذب أهل سماواته وأهل أرضه؛ لكان متصرفا في ملكه، والظلم تصرف القادر في غير ملكه، وذلك مستحيل عليه سبحانه. قالوا: ولما كان الأمر راجعا إلى محض المشيئة؛ لم تكن الأعمال سببا للنجاة؛ فكانت رحمته للعباد هي المستقلة بنجاتهم فكانت رحمته خيرا من أعمالهم.

وهؤلاء راعوا جانب الملك، وعطلوا جانب الحمد، والله سبحانه له الملك وله الحمد.

وسلكت القدرية وادي العدل والحكمة، ولم يوفوه حقه، وعطلوا جانب التوحيد، وحاروا في هذا الحديث، ولم يدروا ما وجهه، وربما قابله كثير منهم بالتكذيب، والرد له، وأن الرسول ﷺ لم يقل ذلك.

قالوا: وأي ظلم يكون أعظم من تعذيب من استنفد أوقات عمره كلها واستفرغ قواه في طاعته، وفعل ما يحبه، ولم يعصه طرفة عين، وكان يعمل بأمره دائما فكيف يقول الرسول ﷺ أن تعذيب هذا يكون عدلا لا ظلما. ولا يقال: إن حقه عليهم، وما ينبغي له أعظم من طاعاتهم؛ فلا تقع تلك الطاعات في مقابلة نعمه وحقوقه، فلو عذبهم لعذبهم بحقه عليهم؛ لأنهم إذا فعلوا مقدورهم من طاعته لم يكلفوا بغيره؛ فكيف يعذبون على ترك ما لا قدرة لهم عليه، وهل ذلك إلا بمنزلة تعذيبهم على كونهم لم يخلقوا السماوات والأرض ونحو ذلك مما لا يدخل تحت مقدورهم.

قالوا: فلا وجه لهذا الحديث إلا رده أو تأويله، وحمله على معنى يصح، وهو أنه لو أراد تعذيبهم؛ جعلهم أمة واحدة على الكفر؛ فلو عذبهم في هذه الحال؛ لكان غير ظالم لهم، وهو لم يقل لو عذبهم مع كونهم مطيعين له عابدين له؛ لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ثم أخبر أنه لو عمهم بالرحمة؛ لكانت رحمته لهم خيرا من أعمالهم، ثم أخبر أنه لا يقبل من العبد عمل؛ حتى يؤمن بالقدر، والقدر هو علم الله بالكائنات وحكمه فيها.

ووقفت طائفة أخرى في وادي الحيرة بين القدر والأمر، والثواب والعقاب؛ فتارة: يغلب عليهم شهود القدر؛ فيغيبون به عن الأمر، وتارة يغلب عليهم شهود الأمر، فيغيبون عن القدر، وتارة ييقون في حيرة وعمى.

وهذا كله إنما سببه الأصول الفاسدة والقواعد الباطلة التي بنوا عليها، ولو جمعوا بين الملك والحمد، والربوبية والإلهية، والحكمة والقدرة، وأثبتوا له الكمال المطلق، ووصفوه بالقدرة التامة الشاملة، والمشئنة العامة النافذة، التي لا يوجد كائن إلا بعد وجودها، والحكمة البالغة التي ظهرت في كل موجود؛ لعلموا حقيقة الأمر، وزالت عنهم الحيرة، ودخلوا إلى الله سبحانه من باب أوسع من السماوات السبع، وعرفوا أنه لا يليق بكماله المقدس؛ إلا ما أخبر به عن نفسه على السنة رسله، وأن ما خالفه ظنون كاذبة، وأوهام باطلة، تولدت بين أفكار باطلة وآراء مظلمة، فنقول وبالله التوفيق وهو المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله:

الرب تبارك اسمه، وتعالى جده ولا إله غيره، هو المنعم على الحقيقة بصنوف النعم التي لا يحصيها أهل سماواته وأرضه، فإيجادهم نعمة منه، وجعلهم أحياء ناطقين نعمة منه، وإعطائهم الأسماع والأبصار والعقول نعمة منه، وإدراكهم الأرزاق عليهم على اختلاف أنواعها وأصنافها نعمة منه، وتعريفهم نفسه بأسمائه وصفاته وأفعاله نعمة منه، وإجراء ذكره على ألسنتهم ومحبة معرفته على قلوبهم نعمة منه،

وحفظهم بعد إيجادهم نعمة منه، وقيامه بمصالحهم دقيقةا وجليلها نعمة منه، وهدايتهم إلى أسباب مصالحهم ومعايشهم نعمة منه.

وذكر نعمه على سبيل التفصيل لا سبيل إليه ولا قدرة للبشر عليه، ويكفي أن النَّفْسَ من أدنى نعمه التي لا يكادون يعدونها، وهو أربعة وعشرون ألف نفس في كل يوم وليلة، فله على العبد في النفس خاصة أربعة وعشرون ألف نعمة كل يوم وليلة، دع ما عدا ذلك من أصناف نعمه على العبد، ولكل نعمة من هذه النعم حق من الشكر يستدعيه ويقتضيه؛ فإذا وزعت طاعات العبد كلها على هذه النعم لم يخرج قسط كل نعمة منها إلا جزء يسير جدا، لا نسبة له إلى قدر تلك النعمة بوجه من الوجوه.

وقد صح عنه عليه السلام أنه قال: «لن ينجو أحد منكم بعمله» وفي لفظ: «لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله». قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته منه وفضل» (١) فقد أخبر عليه السلام: أنه لا ينجي أحدا عمله من الأولين، ولا من الآخرين؛ إلا أن يرحمه ربه سبحانه؛ فتكون رحمته خيرا له من عمله؛ لأن رحمته تنجي، وعمله لا ينجي؛ فعلم أنه سبحانه لو عذب أهل سماواته وأرضه؛ لعذبهم ببعض حقه عليهم.

ومما يوضحه: أنه كلما كملت نعمة الله على العبد عظم حقه عليه، وكان ما يطالب به من الشكر أكثر مما يطالب من دونه؛ فيكون حق الله عليه أعظم، وأعماله لا تفي بحقه عليه، وهذا إنما يعرفه حق المعرفة من عرف الله، وعرف نفسه، هذا كله لو لم يحصل للعبد من الغفلة والإعراض والذنوب ما يكون في قبالة طاعاته؛ فكيف إذا حصل له من ذلك ما يوازي طاعاته، أو يزيد عليها؛ فإن من حق الله على عبده أن يعبد

(١) أخرجه البخاري (٥٦٧٣، ٦٤٦٧)، ومسلم (٢٨١٦، ٢٨١٨) عن أبي هريرة وعائشة عليهما السلام، وانفرد به مسلم (٢٨١٧) عن جابر عليه السلام، بالفاظ متقاربة.

لا يشرك به شيئاً، وأن يذكره ولا ينساه، وأن يشكره ولا يكفره، وأن يرضى به ربا، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ رسولا، وليس الرضا بذلك مجرد إطلاق هذا اللفظ، وحاله وإرادته تكذبه وتخالفه؛ فكيف يرضى به ربا من يسخط ما يقضيه له إذا لم يكن موافقا لإرادته وهواه؛ فيظل ساخطا به متبرما، يرضى وربه غضبان ويغضب وربه راض، فهذا إنما رضي من ربه حظا، لم يرض بالله ربا، وكيف يدعي الرضا بالإسلام ديناً من ينبذ أصوله خلف ظهره إذا خالفت بدعته وهواه وفروعه ورائه إذا لم يوافق غرضه وشهوته، وكيف يصح الرضا بمحمد ﷺ رسولا من لم يحكمه على ظاهره وباطنه، ويتلق أصول دينه وفروعه من مشكاته وحده، وكيف يرضى به رسولا من يترك ما جاء به لقول غيره، ولا يترك قول غيره لقوله، ولا يحكمه ويحتج بقوله؛ إلا إذا وافق تقليده ومذهبه، فإذا خالفه لم يلتفت إلى قوله.

والمقصود أن من حقه سبحانه على كل أحد من عبده أن يرضى به ربا، وبالإسلام ديناً، وبمحمد رسولا، وأن يكون حبه كله لله، وبغضه في الله، وقوله لله وتركه لله، وأن يذكره ولا ينساه، ويطيعه ولا يعصيه، ويشكره ولا يكفره، وإذا قام بذلك كله كانت نعم الله عليه أكثر من عمله، بل ذلك نفسه من نعم الله عليه حيث وفقه له ويسره وأعانه عليه، وجعله من أهله واختصه به على غيره؛ فهو يستدعي شكرا آخر عليه ولا سبيل له إلى القيام بما يجب لله من الشكر أبداً، فنعم الله تطالبه بالشكر وأعماله لا تقابلها وذنوبه وغفلته وتقصيره قد تستنفد عمله فديوان النعم وديوان الذنوب يستنفدان طاعاته كلها.

هذا وأعمال العبد مستحقة عليه بمقتضى كونه عبداً مملوكاً مستعملاً فيما يأمره به سيده، فنفسه مملوكة وأعماله مستحقة بموجب العبودية؛ فليس له شيء من أعماله كما أنه ليس له ذرة من نفسه، فلا هو مالك لنفسه ولا صفاته ولا أعماله ولا لما بيده

من المال في الحقيقة، بل كل ذلك مملوك عليه مستحق عليه لمالكة أعظم استحقاقا من سيد اشترى عبدا بخالص ماله، ثم قال: اعمل وأدِّ إليّ فليس لك في نفسك ولا في كسبك شيء، فلو عمل هذا العبد من الأعمال ما عمل، فإن ذلك كله مستحق عليه لسيده وحق من حقوقه عليه، فكيف بالمنعم المالك على الحقيقة الذي لا تعد نعمه وحقوقه على عبده، ولا يمكن أن تقابلها طاعاته بوجه، فلو عذبه سبحانه لعذبه وهو غير ظالم له، وإذا رحمه فرحمته خير له من أعماله، ولا تكون أعماله ثمنا لرحمته البتة فلو لا فضل الله ورحمته ومغفرته ما هنا أحداً عيش البتة، ولا عرف خالقه، ولا ذكره ولا آمن به ولا أطاعه، فكما أن وجود العبد محض إيجاده وفضله ومنتته عليه، وهو المحمود على إيجاده، فتوابع وجوده كلها كذلك ليس للعبد منها شيء كما ليس له في وجوده شيء فالحمد كله لله، والفضل كله له، والإنعام كله له، والحق له على جميع خلقه، ومن لم ينظر في حقه عليه وتقصيره وعجزه عن القيام به؛ فهو من أجهل الخلق بربه وبنفسه، ولا تنفعه طاعاته ولا يسمع دعاؤه.

والعبد يسير إلى الله سبحانه بين مشاهدة منتته عليه ونعمه وحقوقه، وبين رؤية عيب نفسه وعمله وتفريطه، وإضاعته؛ فهو يعلم أن ربه لو عذبه أشد العذاب؛ لكان قد عدل فيه، وأن أقضيته كلها عدل فيه، وأن ما فيه من الخير فمجرد فضله ومنتته وصدقته عليه، ولهذا كان في حديث سيد الاستغفار: «أبوء لك بنعمتك علي وأبوء بذنبي»^(١) فلا يرى نفسه إلا مقصراً مذنباً، ولا يرى ربه إلا محسناً متفضلاً.

وقد قسم الله خلقه إلى قسمين لا ثالث لهما تائبين وظالمين فقال: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(١١) وكذلك جعلهم قسمين معذبين وتائبين فمن لم يتب فهو

(١) أخرجه البخاري (٦٣٠٦) عن شداد بن أوس رضي الله عنه.

معذب ولا بد قال تعالى: ﴿لَيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ۚ وَأَمْرٌ جَمِيعٌ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَوْلَاهُمْ إِلَى آخِرِهِمْ بِالتَّوْبَةِ وَلَا يَسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ أَحَدٌ وَعَلَّقَ فَلَاحَهُمْ بِهَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ۚ وَعَدَّدَ سُبْحَانَهُ مِنْ جُمْلَةِ نِعَمِهِ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ وَأَكْرَمِهِمْ عَلَيْهِ وَأَطْوَعَهُمْ لَهُ وَأَخْشَاهُمْ لَهُ: أَنْ تَابَ عَلَيْهِ، وَعَلَى خَوَاصِ أَتْبَاعِهِ فَقَالَ: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ ۚ ثُمَّ كَرَّرَ تَوْبَتَهُ عَلَيْهِمْ فَقَالَ: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ ۚ وَقَدَّمَ تَوْبَتَهُ عَلَيْهِمْ عَلَى تَوْبَةِ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا، وَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّ الْجَنَّةَ الَّتِي وَعَدَهَا أَهْلَهَا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ: أَنَّهَا يَدْخُلُهَا التَّائِبُونَ فَذَكَرَ عَمُومَ التَّائِبِينَ أَوَّلًا، ثُمَّ خَصَّ النَّبِيَّ ﷺ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ بِهَا، ثُمَّ خَصَّ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ خَلَفُوا؛ فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَحْتِيَاجَ جَمِيعِ الْخَلْقِ إِلَى تَوْبَتِهِ عَلَيْهِمْ، وَمَغْفِرَتِهِ لَهُمْ، وَعَفْوِهِ عَنْهُمْ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى لِسَيِّدِ وَلَدِ آدَمَ وَأَحَبِّ خَلْقِهِ إِلَيْهِ ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ ۚ فَهَذَا خَبَرٌ مِنْهُ وَهُوَ أَصْدَقُ الْقَائِلِينَ، أَوْ دَعَاءٌ لِرَسُولِهِ بِعَفْوِهِ عَنْهُ، وَهُوَ طَلِبٌ مِنْ نَفْسِهِ وَكَانَ ﷺ يَقُولُ فِي سَجُودِهِ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ مِنْ رَبِّهِ: «أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِعَفْوِكَ مِنْ عِقَابِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»^(١) وَقَالَ لِأَطْوَعِ نِسَاءِ الْأُمَّةِ وَأَفْضَلِهِنَّ، وَخَيْرِهِنَّ الصَّدِيقَةَ بِنْتَ الصَّدِيقِ وَقَدْ قَالَتْ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَنْ وَافَقْتَ لَيْلَةَ الْقَدَرِ، فَمَا أَدْعُو بِهِ؟ قَالَ: «قُولِي: اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تَحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي»^(٢) قَالَ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٨٦) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٥٣٨٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٥١٣)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٨٥٠)، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

لمحبته للعفو والتوبة خلق خلقه على صفات وهيئات وأحوال تقتضي توبتهم إليه واستغفارهم وطلبهم عفوهم ومغفرته.

وقد روى مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لو لم تذنبوا لذهب الله بكم، ولجاء بقوم يذنبون، فيستغفرون الله فيغفر لهم»^(١).

والله تعالى يحب التوابين، والتوبة من أحب الطاعات إليه، ويكفي في محبتها شدة فرحه بها كما في صحيح مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله عز وجل: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه حين يذكرني، والله الله أفرح بتوبة عبده من أحدكم يجد ضالته في الفلاة»^(٢) وفي الصحيحين من حديث عبد الله بن مسعود عن رسول الله ﷺ: «الله أشد فرحا بتوبة عبده المؤمن من رجل في أرض دوية مهلكة، معه راحلته عليها طعامه وشرابه، فنام فاستيقظ وقد ذهب فطلبها حتى أدركه العطش، ثم قال: أرجع إلى المكان الذي كنت فيه، فأنام حتى أموت فوضع رأسه على ساعده؛ ليموت، فاستيقظ وعنده راحلته عليها زاده وطعامه وشرابه، فالله أشد فرحا بتوبة العبد المؤمن من هذا براحلته وزاده»^(٣).

وفي صحيح مسلم عن النعمان بن بشير يرفعه إلى النبي ﷺ قال: «الله أشد فرحاً بتوبة عبده من رجل حمل زاده ومزاده على بعير، ثم سار حتى كان بفلاة، فأدركته القائلة، فنزل فقال تحت شجرة فغلبته عينه وانسل بعيره، فاستيقظ فسعى شرفاً، فلم ير شيئاً، ثم سعى شرفاً ثانياً، ثم سعى شرفاً ثالثاً، فلم ير شيئاً، فأقبل حتى أتى إلى مكانه

(١) أخرجه مسلم (٢٧٤٩).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٧٥).

(٣) أخرجه البخاري (٦٣٠٨)، ومسلم (٢٧٤٤).

الذي قال فيه، فبينما هو قاعد فيه؛ إذ جاء بعيره يمشي حتى وضع خطامه في يده^(١) فالله أشد فرحًا بتوبة العبد من هذا حين وجد بعيره؛ فتأمل محبته سبحانه لهذه الطاعة التي هي أصل الطاعات وأساسها.

ثم قال: وحقيقة الأمر: أن العبد فقير إلى الله من كل وجه وبكل اعتبار، فهو فقير إليه من جهة ربوبيته له وإحسانه إليه وقيامه بمصالحه وتدييره له، وفقير إليه من جهة إلهيته، وكونه معبوده وإلهه ومحبوبه الأعظم الذي لا صلاح له ولا فلاح ولا نعيم ولا سرور إلا بأن يكون أحب شيء إليه، فيكون أحب إليه من نفسه وأهله وماله ووالده وولده ومن الخلق كلهم، وفقير إليه من جهة معافاته له من أنواع البلاء فإنه إن لم يعافه منها هلك ببعضها، وفقير إليه من جهة عفو عنه ومغفرته له، فإن لم يعف عن العبد ويغفر له؛ فلا سبيل إلى النجاة فما نجى أحد إلا بعفو الله، ولا دخل الجنة إلا برحمة الله، وكثير من الناس ينظر إلى نفس ما يتاب منه فيراه نقصاً، ولا ينظر إلى كمال الغاية الحاصلة بالتوبة، وأن العبد بعد التوبة النصوح خير منه قبل الذنب، ولا ينظر إلى كمال الربوبية، وتفرد الرب بالكمال وحده، وأن لوازم البشرية لا ينفك منها البشر، وأن التوبة غاية كل أحد من ولد آدم وكمالها كما كانت هي غايته وكمالها، فليس للعبد كمال بدون التوبة البتة، كما أنه ليس له انفكاك عن سببها، فإنه سبحانه هو المتفرد المستأثر بالغنى والحمد من كل وجه وبكل اعتبار، والعبد هو الفقير المحتاج إليه المضطر إليه بكل وجه وبكل اعتبار، فرحمته للعبد خير له من عمله؛ فإن عمله

لا يستقل بنجاته ولا سعادته، ولو وكل إلى عمله لم ينج به البتة، فهذا بعض ما يتعلق بقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَوْ عَذَّبَ أَهْلَ سِوَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ»^(١).

ومما يوضحه: أن شكره سبحانه مستحق عليهم بجهة ربوبيته لهم وكونهم عبيده ومماليكه، وذلك يوجب عليهم أن يعرفوه ويعظموه ويوحده ويقتربوا إليه تقرب العبد المحب الذي يتقلب في نعمه، ولا غناء به عنه طرفة عين؛ فهو يدأب في التقرب إليه بجهدته ويستفرغ في ذلك وسعه وطاقته ولا يعدل به سواه في شيء من الأشياء ويؤثر رضا سيده على إرادته وهواه، بل لا هوى له ولا إرادة إلا فيما يريد سيده ويحبه وهذا يستلزم علوما وأعمالا وإرادات وعزائم لا يعارضها غيرها، ولا يبقى له معها التفات إلى غيره بوجه، ومعلوم أن ما يطبع عليه البشر لا يفي بذلك، وما يستحقه الرب تعالى لذاته وأنه أهل أن يعبد أعظم مما يستحقه لإحسانه، فهو المستحق لنهاية العبادة والخضوع والذل لذاته، وإحسانه وإنعامه، وفي بعض الآثار: (لو لم أخلق جنة ولا نارا لكنت أهلا أن أعبد) ولهذا يقول أعبد خلقه له يوم القيامة، وهم الملائكة: (سبحانك ما عبدناك حق عبادتك) فمن كرمه وجوده ورحمته أن رضي من عباده بدون اليسير مما ينبغي أن يعبد به، ويستحقه لذاته وإحسانه؛ فلا نسبة للواقع منهم إلى ما يستحقه بوجه من الوجوه؛ فلا يسعهم إلا عفوه وتجاوزه، وهو سبحانه أعلم بعباده منهم بأنفسهم، فلو عذبهم لعذبهم بما يعلمه منهم، وإن لم يحيطوا به علما، ولو عذبهم قبل أن يرسل رسله إليهم على أعمالهم لم يكن ظالما لهم كما أنه سبحانه لم يظلمهم بمقتته لهم قبل إرسال رسوله على كفرهم وشركهم وقبائحهم، فإنه سبحانه نظر إلى

(١) أخرجه أحمد (٢١٥٨٩)، وأبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، بإسناد صحيح.

أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب، ولكن أوجب على نفسه إذ كتب عليها الرحمة أنه لا يعذب أحدا إلا بعد قيام الحجة عليه برسالته.

وسر المسألة: أنه لما كان شكر المنعم على قدره، وعلى قدر نعمه، ولا يقوم بذلك أحد كان حقه سبحانه على كل أحد، وله المطالبة به، وإن لم يغفر له ويرحمه وإلا عذبه، فحاجتهم إلى مغفرته ورحمته وعفوه كحاجتهم إلى حفظه وكلاءته ورزقه؛ فإن لم يحفظهم هلكوا، وإن لم يرزقهم هلكوا، وإن لم يغفر لهم ويرحمهم هلكوا وخسروا ولهذا قال أبوهم آدم وأمهم حواء: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (٢٣) ﴿وهذا شأن ولده من بعده، وقد قال موسى كلمه سبحانه: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾ وقال: ﴿سُبْحَنَكَ ثُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١٤٣) وقال: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِإِخْوِي وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ وقال: ﴿أَنْتَ وَلِيْنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ﴾ وقال خليله إبراهيم: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ (٤٠) ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيِّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ وقال: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ (٧٨) ﴿إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ (٨٢) وقال أول رسله إلى أهل الأرض: ﴿رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَشْكَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمَنِي أَكُنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ وقال لأكرم خلقه عليه وأحبهم إليه: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِدُنْيَاكَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ وقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ إلى قوله: ﴿وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ وقال: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ (١) ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ (٢) وقد تقدم حديث ابن عباس رضي الله عنه في دعائه رضي الله عنه: «رب أعني ولا تعن

عليّ» وفيه: «رب تقبل توبتي واغسل حوبتي»^(١) الحديث، وقد أخبر سبحانه عن أعبد البشر داود أنه استغفر ربه وخرّ راکعاً وأناب، وقال تعالى: ﴿فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ﴾ وقال عن نبيه سليمان: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً ثُمَّ أَنَابَ﴾^(٢) قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ^(٣) وقال عن نبيه يونس أنه ناداه في الظلمات: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَنَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾^(٤) وقال صديق الأمة وخيرها وأبرها وأتقها لله بعد رسوله: يا رسول الله علمني دعاء أدعوه به في صلاتي فقال: «قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كبيراً، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني أنك أنت الغفور الرحيم»^(٥) فاستفتح الخبر عن نفسه بأداة التوكيد التي تقتضي تقرير ما بعدها، ثم ثنى بالإخبار عن ظلمه لنفسه، ثم وصف ذلك الظلم بكونه ظلماً كبيراً، ثم طلب من ربه أن يغفر له مغفرة من عنده، أي: لا يبلغها علمه، ولا سعيه، بل هي محض منته، وإحسانه وأكبر من عمله، فإذا كان هذا شأن من وزن بالأمة، فرجح بهم فكيف بمن دونه. انتهى.

وقال ﷺ في كتابه طريق الهجرتين (ص ٢٨٦):

وليس المراد به: لو عذبهم؛ لَتَصَرَّفَ في ملكه - والمتصرف في ملكه غير ظالم - كما يظنه كثير من الناس، فإن هذا يتضمن مدحاً، والحديث إنما سيق للمدح، وبيان عظم حق الله على عباده، وأنه لو عذبهم لعذبهم بحقه عليهم، ولم يكن بغير استحقاق، فإن حقه سبحانه عليهم أضعاف أضعاف ما أتوا.

(١) أخرجه أحمد (١٩٩٧)، وأبو داود (١٥١٠)، والترمذي (٣٥٥١)، وابن ماجه (٣٨٣٠)، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه البخاري (٨٣٤)، ومسلم (٢٧٠٥) عن أبي بكر الصديق ﷺ.

ولهذا قال بعده: ولو رحمهم كانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم. يعني: أن رحمته لهم ليست ثمناً لأعمالهم، ولا تبلغ أعمالهم رحمته؛ فرحمته لهم ليست على قدر أعمالهم، إذ أعمالهم لا تستقل باقتضاء الرحمة، وحقوق عبوديته وشكره التي يستحقها عليهم لم يقوموا بها، فلو عذبهم والحالة هذه؛ لكان تعذيباً لحقه، وهو غير ظالم لهم فيه. ولا سيما فإن أعمالهم لا توازي القليل من نعمه عليهم، فبقى نعمه الكثيرة لا مقابل لها من شكرهم، فإذا عذبهم على ترك شكرهم، وأداء حقه الذي ينبغي له سبحانه عذبهم، ولم يكن ظالماً لهم.

فإن قيل: فهم إذا فعلوا مقدورهم من شكره وعبوديته؛ لم يكن ما عداه مما ينبغي له مقدوراً لهم. فكيف يحسن العذاب عليه؟ قيل: الجواب من وجهين:

أحدهما: أن المقدور للعبد لا يأتي به كله، بل لا بد من فتور وإعراض وغفلة وتوان، وأيضاً ففي نفس قيامه بالعبودية لا يوفيها حقها الواجب لها من كمال المراقبة والإجلال والتعظيم والنصيحة التامة لله فيها، بحيث يبذل مقدوره كله في تحسينها وتكميلها ظاهراً وباطناً، فالتقصير لازم في حال الترك، وفي حال الفعل، ولهذا سأل الصديق النبي ﷺ، دعاء يدعو به في صلاته، فقال له: «قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم»^(١)، فأخبر عن ظلمه لنفسه مؤكداً له بأن المقتضية ثبوت الخبر وتحققه، ثم أكد به بالمصدر النافي للتجاوز والاستعارة، ثم وصفه بالكثرة المقتضية لتعدده وتكرره، ثم قال: «فاغفر لي مغفرة من عندك»، أي لا ينالها عملي ولا سعبي بل عملي يقصر عنها، وإنما هي من فضلك وإحسانك، لا بكسبي ولا باستغفاري وتوبتي. ثم قال: «وارحمني» أي ليس معولي إلا على مجرد رحمتك، فإن رحمتي،

(١) أخرجه البخاري (٨٣٤)، ومسلم (٢٧٠٥) عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

وإلا فالهلاك لازم لي، فليتدبر اللبيب هذا الدعاء، وما فيه من المعارف والعبودية، وفي ضمنه: إنك لو عذبتني لعدلت في ولم تظلمني، وإني لا أنجو إلا برحمتك ومغفرتك.

ومن هذا قوله ﷺ: «لن ينجي أحدًا منكم عمله» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا؛ إلا أن يتغمدني الله برحمته منه وفضل»^(١)، فإذا كان عمل العبد لا يستقل بالنجاة، فلو لم ينجه الله؛ لم يكن قد بخشه شيئاً من حقه ولا ظلمه، فإنه ليس معه ما يقتضي نجاته، وعمله ليس وافياً بشكر القليل من نعمه، فهل يكون ظالماً له لو عذبه؟ وهل تكون رحمته له جزاءً لعمله، ويكون العمل ثمناً لها مع تقصيره فيه وعدم توفيته ما ينبغي له من بذل النصيحة فيه، وكمال العبودية من الحياء والمراقبة، والمحبة والخشوع وحضور القلب بين يدي الله في العمل له؟.

ومن علم هذا علم السر في كون أعمال الطاعات تختم بالاستغفار، ففي صحيح مسلم عن ثوبان رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ إذا سلم من صلاته استغفر ثلاثاً. وقال: «اللهم أنت السلام، ومنك السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام»^(٢)، قال تعالى: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿٧﴾ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الذاريات: ١٧-١٨]، فأخبر عن استغفارهم عقيب صلاة الليل. قال الحسن: مدوا الصلاة إلى السحر، فلما كان السحر جلسوا يستغفرون الله.

وأمر الله تعالى عباده بالاستغفار عقيب الإفاضة في الحج فقال: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٩٩]، وشرع رسول الله ﷺ للمتوضي أن يختم وضوءه بالتوحيد والاستغفار فيقول: «أشهد أن لا

(١) أخرجه البخاري (٥٦٧٣، ٦٤٦٧)، ومسلم (٢٨١٦، ٢٨١٨) عن أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهما، وانفرد به مسلم (٢٨١٧) عن جابر رضي الله عنه، بالفاظ متقاربة.

(٢) أخرجه مسلم (٥٩١) عن ثوبان رضي الله عنه.

إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ^(١)، فهذا ونحوه مما يبين حقيقة الأمر، وأن كل أحد محتاج إلى مغفرة الله ورحمته، وأنه لا سبيل إلى النجاة بدون مغفرته ورحمته أصلاً.

الجواب الثاني: أنه لو فرض أن العبد يأتي بمقدوره كله من الطاعة ظاهراً وباطناً، فالذي ينبغي لربه سبحانه فوق ذلك، وأضعاف أضعافه. فإذا عجز العبد عنه لم يستحق ما يترتب عليه من الجزاء. والذي أتى به لا يقابل أقل النعم. فإذا حرم جزاء العمل الذي ينبغي للرب سبحانه من عبده؛ كان ذلك تعذيباً له، ولم يكن الرب ظالماً له في هذا الحرمان.

ولو كان عاجزاً عن أسبابه؛ فإنه لم يمنعه حقاً يستحقه عليه؛ فيكون ظالماً بمنعه. فإذا أعطاه الثواب كان مجرد صدقة منه، وفضل تصدق بها عليه لا ينالها عمله، بل هي خير من عمله وأفضل وأكثر، ليست معوضة عليه. والله أعلم. اهـ

وقال الإمام ابن رجب رحمته الله في كتابه العمل لا يوجب النجاة، كما في مجموع رسائل ابن رجب (٤/٤٠٤):

فمن حقق معرفة هذه الأمور، عَرَفَ أَنَّ العمل وإنَّ عظم؛ فإنه لا يستقل بنجاة العبد، ولا يستحق به عَلَى الله دخول الجنة، ولا النجاة من النار. وحينئذٍ فيفلس العبد من عمله، ويأس من الاتكال عليه، ومن النظر إِلَيْهِ وإن كثر العمل وحسن. فكيف بمن ليس له كثير عملٍ، وليس له عملٌ حسنٌ؟

(١) أخرجه مسلم (٢٣٤) عن عمر رضي الله عنه، بدون زيادة: «اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين» فهي في رواية الترمذي (٥٥)، وهي رواية ضعيفة مضطربة، كما بينت ذلك في كتابي «فتح العلام بدراسة أحاديث بلوغ المرام» تحت الحديث رقم (٥٤).

فإن هذا ينبغي أن يشغله الفكر في التقصير في عمله، ويشغل بالتوبة من تقصيره والاستغفار منه.

فأما من حسن عمله وكثر، فإنه ينبغي له أن يشتغل بالشكر عليه؛ فإن ذلك من أعظم نعم الله على عبده، فيجب مقابله بالشكر عليه، وبرؤية التقصير في القيام بشكره.

كما كان وهيب بن الورد إذا سُئِلَ عن أجر عمل من الأعمال، يَقُول: لا تسألوا عن أجره، ولكن سلوا عما يجب على من هدي له من الشكر عليه.

وكان أبو سليمان يقول: كيف يعجب عاقل بعمله؟ وإنما يُعَد العمل نعمةً من نعم الله عز وجل، وإنما ينبغي له أن يشكر ويتواضع، إِنَّمَا يعجب بعمله القدرية. يعني: الذين لا يرون أن أعمال العباد مخلوقةٌ لله عز وجل.

وما أحسن ما قال أبو بكر النهشلي يوم مات داود الطائي، وقام ابن -السمّك بعد دفنه يثني عليه بصالح عمله وبيكي، والناس يبكونه ويصدقونه على مقالته، ويشهدون بما يثني به عليه، فقام أبو بكر النهشلي، فَقَالَ: اللهم اغفر له وارحمه، ولا تكله إلى عمله.

وفي سنن أبي داود عن زيد بن ثابت رضي الله عنه مرفوعاً: «لو عَذَّبَ الله أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم لكانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم»^(١).

وفي صحيح الحاكم عن جابر رضي الله عنه: أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فَقَالَ: وأذنوباه وأذنوباه. قالها مرتين أو ثلاثاً. فَقَالَ رسول الله ﷺ: «قل: اللهم مغفرتك أوسع لي من

(١) أخرجه أحمد (٢١٥٨٩)، وأبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، بإسناد صحيح.

ذنوبي، ورحمتك أرجى عندي من عملي». فقالها، ثم قال: «عد» فعاد، ثم قال: «عد» فعاد، فقال له: «قم؛ فقد غُفِرَ لك»^(١).

ذنوبي إن فُكِّرْتُ فيها كثيرةٌ ورحمةُ ربي مِنْ ذنوبي أوسعُ وما طمعي في صالحٍ قد عملتهُ ولكنني في رحمةِ الله أطمعُ

فإذا تقرر هذا الأصل الشريف العظيم، وعُلم أنَّ العمل بنفسه لا يوجب النجاة من النار، ولا دخول الجنة، فضلاً عن أن يوجب بنفسه الوصول إلى أعلى ما في الجنة من منازل المقربين، والنظر إلى وجه ربِّ العالمين، وإنما ذلك كله برحمة الله وفضله ومغفرته.

فذلك يوجب على المؤمن أن يقطع نظره عن عمله بالكلية، وأن لا ينظر إلا إلى فضل الله ومنته عليه.

كما سئل بعض العارفين: أي الأعمال أفضل؟ قال: رؤية فضل الله عز وجل، وأنشد:

إِنَّ الْمَقَادِيرَ إِذَا سَاعَدَتْ أَحَقَّتْ الْعَاجِزَ بِالْحَازِمِ

فيتعين حينئذ على العبد المؤمن الطالب للنجاة من النار ولدخول الجنة، وللقرب من مولاه، والنظر إليه في دار كرامته، أن يطلب ذلك بالأسباب الموصلة إلى رحمة الله وعفوه ومغفرته ورضاه ومحبته. فبها ينال ما عند الله من الكرامة. إذ الله سبحانه وتعالى قد جعل للوصول إلى ذلك أسباباً من الأعمال التي جعلها موصلة

(١) ضعيف: أخرجه الحاكم (١٩٩٤)، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦٧٢٤) من طريق إبراهيم بن المنذر الحزامي، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حُنَيْنٍ، حَدَّثَنِي عبيد الله بنُ مُحَمَّدٍ بنِ جَابِرٍ بنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ... فذكره. وهذا إسنادٌ ضعيف؛ محمد بن جابر ضعفه ابن سعد كما في تهذيب التهذيب. وعبيد الله بن محمد بن جابر، وعبيد الله بن محمد بن حنين، كلاهما مجهول، لم يوقف لهما على تراجم. ووقع في رواية البيهقي (عبد الله) بن محمد بن جابر.

إليها، وليس ذلك موجودًا إِلَّا فيما شرعه الله لعباده عَلَى لسان رسوله، وأخبر عنه رسوله أَنَّهُ يَقْرُبُ إِلَى اللَّهِ وَيُوجِبُ رِضْوَانَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَأَنَّهُ مِمَّا يُحِبُّهُ اللَّهُ، أَوْ أَنَّهُ مِنْ أَحَبِّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ عِزَّ وَجَلَّ، فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]. وقال تَعَالَى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

فالواجب عَلَى الْعَبْدِ الْبَحْثُ عَنْ خِصَالِ التَّقْوَى، وَخِصَالِ الْإِحْسَانِ الَّتِي شَرَعَهَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ، وَالتَّقَرُّبُ بِذَلِكَ إِلَى اللَّهِ عِزَّ وَجَلَّ فَإِنَّهُ لَا طَرِيقَ لِلْعَبْدِ يُوصلُهُ إِلَى رِضَى مَوْلَاهُ وَقُرْبِهِ وَرَحْمَتِهِ وَعَفْوِهِ وَمَغْفِرَتِهِ سِوَى ذَلِكَ. اهـ

قوله عز وجل في الحديث: كلكم جائع إلا من أطمعته.... كلكم عار إلا من كسوته.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (١٧٨/١٨) :-

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتَهُ فَاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ وَكُلُّكُمْ عَارٌ إِلَّا مَنْ كَسَوْتَهُ فَاسْتَكْسُونِي أَكْسُكُمْ» فَيَقْتَضِي أَصْلَيْنِ عَظِيمَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: وَجُوبُ التَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ فِي الرِّزْقِ الْمُتَضَمِّنِ جَلْبَ الْمَنْفَعَةِ كَالطَّعَامِ وَدَفْعِ الْمَضَرَّةِ كَاللِّبَاسِ وَأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ غَيْرُ اللَّهِ عَلَى الْإِطْعَامِ وَالْكُسُوةِ قُدْرَةً مُّطْلَقَةً.
وَأَيْتِمَا الْقُدْرَةُ الَّتِي تَحْصُلُ لِبَعْضِ الْعِبَادِ تَكُونُ عَلَى بَعْضِ أَسْبَابِ ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ وَقَالَ: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾ فَالْمَأْمُورُ بِهِ هُوَ الْمَقْدُورُ لِلْعِبَادِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿أَوْ إِطْعِمُوا فِي يَوْمِ ذِي مَسْغَبٍ﴾ ١٤ ﴿بَيْنَمَا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ ١٥ ﴿أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبٍ﴾ ١٦ وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَطْعِمُوا الْقَنَاعَ وَالْمَعْتَرَّ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ وَقَالَ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ﴾ فَذَمٌّ مَنْ يَتْرُكُ الْمَأْمُورَ بِهِ اكْتِفَاءً بِمَا يَجْرِي بِهِ الْقَدَرُ.

وَمِنْ هُنَا: يُعْرِفُ أَنَّ السَّبَبَ الْمَأْمُورَ بِهِ، أَوِ الْمُبَاحَ لَا يُنَافِي وَجُوبَ التَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ فِي وُجُودِ السَّبَبِ؛ بَلْ الْحَاجَةُ وَالْفَقْرُ إِلَى اللَّهِ ثَابِتَةٌ مَعَ فِعْلِ السَّبَبِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْمَخْلُوقَاتِ مَا هُوَ وَحْدَهُ سَبَبٌ تَامٌّ لِحُصُولِ الْمَطْلُوبِ؛ وَلِهَذَا لَا يَجِبُ أَنْ تَقْتَرِنَ الْحَوَادِثُ بِمَا قَدْ يُجْعَلُ سَبَبًا إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَإِنَّهُ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ.

فَمَنْ ظَنَّ إِلَّا اسْتِغْنَاءَ بِالسَّبَبِ عَنِ التَّوَكُّلِ؛ فَقَدْ تَرَكَ مَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ التَّوَكُّلِ؛ وَأَخْلَ بِوَاجِبِ التَّوْحِيدِ، وَلِهَذَا يُخَذَّلُ أَمْثَالُ هَؤُلَاءِ إِذَا اعْتَمَدُوا عَلَى الْأَسْبَابِ. فَمَنْ رَجَا نَصْرًا، أَوْ رِزْقًا مِنْ غَيْرِ اللَّهِ خَذَلَهُ اللَّهُ كَمَا قَالَ عَلِيٌّ عليه السلام لَا يَرْجُونَ عَبْدٌ إِلَّا رَبَّهُ، وَلَا يَخَافَنَّ إِلَّا ذَنْبَهُ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ وَقَالَ: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَتُ ضُرِّيَّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هِيَ مُمْسِكَةٌ بِرَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾.

وَهَذَا كَمَا أَنَّ مَنْ أَخَذَ يَدْخُلُ فِي التَّوَكُّلِ تَارِكًا لِمَا أُمِرَ بِهِ مِنَ الْأَسْبَابِ فَهُوَ أَيْضًا جَاهِلٌ ظَالِمٌ؛ عَاصٍ لِلَّهِ بِتَرْكِ مَا أَمَرَهُ؛ فَإِنَّ فِعْلَ الْمَأْمُورِ بِهِ عِبَادَةٌ لِلَّهِ. وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ وَقَالَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وَقَالَ: ﴿قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ (٣٠)﴾ وَقَالَ شُعَيْبٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ (٨٨)﴾ وَقَالَ: ﴿وَمَا أَخْلَقْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾. وَقَالَ: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِ إِنَّا بِرَأْيِنَا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا

حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ ۚ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبْنَيْهِ لَا اسْتَعْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْرُكَ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ۚ رَبَّنَا عَلَيْنَا

تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنْبَأْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴿٤﴾ ❦

فَلَيْسَ مَنْ فَعَلَ شَيْئًا أَمْرَ بِهِ وَتَرَكَ مَا أَمَرَ بِهِ مِنَ التَّوَكُّلِ بِأَعْظَمِ ذَنْبًا مِمَّنْ فَعَلَ تَوَكُّلاً أَمْرَ بِهِ وَتَرَكَ فِعْلَ مَا أَمَرَ بِهِ مِنَ السَّبَبِ؛ إِذْ كِلَاهُمَا مُخِلٌّ بِبَعْضِ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ وَهُمَا مَعَ اشْتِرَاكِهَمَا فِي جِنْسِ الذَّنْبِ فَقَدْ يَكُونُ هَذَا أَلْوَمَ وَقَدْ يَكُونُ الْآخَرُ مَعَ أَنَّ التَّوَكُّلَ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ جُمْلَةِ الْأَسْبَابِ.

وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بَيْنَ رَجُلَيْنِ. فَقَالَ الْمُقْضِي عَلَيْهِ: حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُلْوِمُ عَلَى الْعَجْزِ، وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِالْكَيْسِ، فَإِنْ غَلَبَكَ أَمْرٌ فَقُلْ: حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ»^(١).

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ وَفِي كُلِّ خَيْرٍ احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِزْ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجِزْ فَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ فَإِنْ لَوْ تَفَتَّحَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ»^(٢) فِي قَوْلِهِ ﷺ: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِزْ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجِزْ» أَمْرٌ بِالتَّسَبُّبِ الْمَأْمُورِ بِهِ وَهُوَ الْحِرْصُ عَلَى الْمَنَافِعِ. وَأَمْرٌ مَعَ ذَلِكَ بِالتَّوَكُّلِ وَهُوَ الْإِسْتِعَانَةُ بِاللَّهِ فَمَنْ اكْتَفَى بِأَحَدِهِمَا فَقَدْ عَصَى أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ وَنَهَى عَنِ الْعَجْزِ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْكَيْسِ. كَمَا قَالَ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «إِنَّ اللَّهَ يُلْوِمُ عَلَى الْعَجْزِ، وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِالْكَيْسِ» وَكَمَا فِي الْحَدِيثِ الشَّامِيِّ: «الْكَيْسُ مَنْ

(١) ضعيف: أخرجه أحمد (٢٣٩٨٣)، وأبو داود (٣٦٢٧) من طريق خالد بن معدان، عن سيف، عن عوف بن مالك به. وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة سيف الشامي، الراوي عن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٦٦٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

دَانَ نَفْسَهُ وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَالْعَاجِزُ مَنْ اتَّبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا وَتَمَنَّى عَلَى اللَّهِ^(۱) فَالْعَاجِزُ فِي الْحَدِيثِ مُقَابِلُ الْكَيْسِ، وَمَنْ قَالَ: الْعَاجِزُ هُوَ مُقَابِلُ الْبَرِّ فَقَدْ حَرَّفَ الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَفْهَمْ مَعْنَاهُ. وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ»^(۲). وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَحْجُونَ وَلَا يَتَزَوَّدُونَ يَقُولُونَ: نَحْنُ الْمُتَوَكِّلُونَ فَإِذَا قَدِمُوا سَأَلُوا النَّاسَ؛ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾^(۳).

فَمَنْ فَعَلَ مَا أَمَرَ بِهِ مِنَ التَّزَوُّدِ فَاسْتَعَانَ بِهِ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ وَأَحْسَنَ مِنْهُ إِلَى مَنْ يَكُونُ مُحْتَاجًا كَانَ مُطِيعًا لِلَّهِ فِي هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ بِخِلَافِ مَنْ تَرَكَ ذَلِكَ مُلْتَفِتًا إِلَى أَزْوَادِ الْحَاجِجِ كَلَّا عَلَى النَّاسِ؛ وَإِنْ كَانَ مَعَ هَذَا قَلْبُهُ غَيْرَ مُلْتَفِتٍ إِلَى مُعَيَّنٍ فَهُوَ مُلْتَفِتٌ إِلَى الْجُمْلَةِ لَكِنْ إِنْ كَانَ الْمُتَزَوِّدُ غَيْرَ قَائِمٍ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ التَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ وَمُوَاسَاةِ الْمُحْتَاجِ فَقَدْ يَكُونُ فِي تَرْكِهِ لِمَا أَمَرَ بِهِ مِنْ جِنْسِ هَذَا التَّارِكِ لِلتَّزَوُّدِ الْمَأْمُورِ بِهِ. اهـ

قوله عز وجل: وأنا أغفر الذنوب جميعاً.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (۱۸/ ۱۸۵ -):

الْمَغْفِرَةُ الْعَامَّةُ لِجَمِيعِ الذُّنُوبِ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْمَغْفِرَةُ لِمَنْ تَابَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ لَا تُنْصَرِفُونَ﴾^(۴) فَهَذَا السِّيَاقُ مَعَ

(۱) ضعيف: أخرجه أحمد (۱۷۱۲۳)، والترمذي (۲۴۵۹)، وابن ماجه (۴۲۶۰) من حديث شداد بن

أوس رضي الله عنه، وفي إسناده أبو بكر بن أبي مريم، وهو ضعيف.

(۲) أخرجه مسلم برقم (۲۶۵۶) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

(۳) أخرجه البخاري برقم (۱۵۲۳).

سَبَبِ نُزُولِ الْآيَةِ يُبَيِّنُ أَنَّ الْمَعْنَى لَا يَبْأَسُ مُذْنِبٌ مِنْ مَغْفِرَةِ اللَّهِ، وَلَوْ كَانَتْ ذُنُوبُهُ مَا كَانَتْ فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ لَا يَتَعَاطَمُهُ ذَنْبٌ أَنْ يَغْفِرَهُ لِعَبْدِهِ التَّائِبِ.

وَقَدْ دَخَلَ فِي هَذَا الْعُمُومِ الشَّرْكَ وَغَيْرُهُ مِنَ الذُّنُوبِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَغْفِرُ ذَلِكَ لِمَنْ تَابَ مِنْهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ وَقَالَ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَوْذُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾ وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

وَهَذَا الْقَوْلُ الْجَامِعُ بِالْمَغْفِرَةِ لِكُلِّ ذَنْبٍ لِلتَّائِبِ مِنْهُ - كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ وَالْحَدِيثُ - هُوَ الصَّوَابُ عِنْدَ جَمَاهِيرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَإِنْ كَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَسْتَشْنِي بَعْضَ الذُّنُوبِ كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: أَنَّ تَوْبَةَ الدَّاعِيَةِ إِلَى الْبِدْعِ لَا تُقْبَلُ بَاطِنًا لِلْحَدِيثِ الْإِسْرَائِيلِيِّ الَّذِي فِيهِ: «فَكَيْفَ مَنْ أَضَلَّتْ»^(١). وَهَذَا غَلَطٌ؛ فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ بَيَّنَّ فِي كِتَابِهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ أَنَّهُ يَتُوبُ عَلَى أَيْمَةِ الْكُفْرِ الَّذِينَ هُمْ أَعْظَمُ مِنْ أَيْمَةِ الْبِدْعِ.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٩٩٠/١٣) حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عَوْفٍ، عَنْ خَالِدِ الرَّبْعِيِّ، قَالَ: كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجُلٌ، وَكَانَ مَغْمُورًا فِي الْعِلْمِ، وَأَنَّهُ ابْتَدَعَ بَدْعَةً، فَدَعَا النَّاسَ فَاتَّبَعُوا، وَأَنَّهُ تَذَكَّرَ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقَالَ: هَبْ هَؤُلَاءِ النَّاسَ لَا يَعْلَمُونَ مَا ابْتَدَعْتُ، أَلَيْسَ اللَّهُ قَدْ عَلَّمَ مَا ابْتَدَعْتُ، قَالَ: فَبَلَغَ مِنْ تَوْبَتِهِ أَنْ حَرَّقَ تَرْقُوتَهُ، وَجَعَلَ فِيهَا سِلْسِلَةً وَرَبَطَهَا بِسَارِيَةٍ مِنْ سُورِي الْمَسْجِدِ، قَالَ: لَا أَنْزِعْهَا حَتَّى يَتَابَ عَلَيَّ، قَالَ: فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى نَبِيٍّ مِنْ أَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَكَانَ لَا يَسْتَنْكِرُ بِالْوَحْيِ: أَنْ قُلْ لِفُلَانٍ: لَوْ أَنَّ ذَنْبَكَ كَانَ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ لَغُفِرْتَ لَكَ، وَلَكِنْ كَيْفَ بِمَنْ أَضَلَّتْ مِنْ عِبَادِي، فَدَخَلَ النَّارَ.

وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ إِلَى خَالِدِ بْنِ ثَابِتٍ الرَّبْعِيِّ، وَلَكِنَّهُ قَالَهُ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ، وَلَمْ يَسْنِدْهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

وَهَذِهِ قِصَّةٌ بَاطِلَةٌ مُخَالِفَةٌ لِأَدْلَةِ الشَّرْعِ فِي قَبُولِ التَّوْبَةِ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الزَّهْدِ» (٥٠٦)، وَابْنُ وَضَّاحٍ فِي «الْبِدْعِ» (٧٠) مِنْ طَرِيقِ عَوْفِ الْأَعْرَابِيِّ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ (٦٩) عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ بِنَحْوِهِ، وَفِي إِسْنَادِهِ رَجُلٌ مَبْهُمٌ، وَأَبَانُ بْنُ أَبِي=

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَنَوْا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾ ❶ قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: انْظُرُوا إِلَى هَذَا الْكَرَمِ: عَذَّبُوا أَوْلِيَاءَهُ وَفَتَنُوهُمْ، ثُمَّ هُوَ يَدْعُوهُمْ إِلَى التَّوْبَةِ.

وَكَذَلِكَ تَوْبَةُ الْقَاتِلِ وَنَحْوِهِ وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ فِي الَّذِي قَتَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ نَفْسًا يَدُلُّ عَلَى قَبُولِ تَوْبَتِهِ وَلَيْسَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يُنَافِي ذَلِكَ وَلَا نُصُوصَ الْوَعِيدِ - فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ مِنَ الْكِبَائِرِ - بِمُنَافِيَةٍ لِنُصُوصِ قَبُولِ التَّوْبَةِ فَلَيْسَتْ آيَةُ الْفُرْقَانِ بِمَنْسُوخَةٍ بِآيَةِ النَّسَاءِ؛ إِذْ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُمَا؛ فَإِنَّهُ قَدْ عَلِمَ يَقِينًا أَنَّ كُلَّ ذَنْبٍ فِيهِ وَعِيدٌ فَإِنْ لُحِقَ الْوَعِيدُ مَشْرُوطٌ بِعَدَمِ التَّوْبَةِ؛ إِذْ نُصُوصُ التَّوْبَةِ مُبَيَّنَةٌ لِلتَّلَاكِ النُّصُوصِ كَالْوَعِيدِ فِي الشَّرْكِ وَأَكْلِ الرِّبَا وَأَكْلِ مَالِ الْيَتِيمِ وَالسَّحْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الذُّنُوبِ.

وَمَنْ قَالَ مِنَ الْعُلَمَاءِ: تَوْبَتُهُ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ. فَحَقِيقَةُ قَوْلِهِ الَّتِي تَلَاثُمُ أَصُولَ الشَّرِيعَةِ أَنَّ يُرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ التَّوْبَةَ الْمَجْرَدَةَ تُسْقِطُ حَقَّ اللَّهِ مِنَ الْعِقَابِ.

وَأَمَّا حَقُّ الْمَظْلُومِ فَلَا يَسْقُطُ بِمَجْرَدِ التَّوْبَةِ وَهَذَا حَقٌّ. وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْقَاتِلِ وَسَائِرِ الظَّالِمِينَ. فَمَنْ تَابَ مِنْ ظُلْمٍ لَمْ يَسْقُطْ بِتَوْبَتِهِ حَقُّ الْمَظْلُومِ لَكِنْ مِنْ تَمَامِ تَوْبَتِهِ أَنْ يُعَوِّضَهُ بِمِثْلِ مَظْلَمَتِهِ. وَإِنْ لَمْ يُعَوِّضْهُ فِي الدُّنْيَا فَلَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْعَوَضِ فِي الْآخِرَةِ فَيَنْبَغِي لِلظَّالِمِ التَّائِبِ أَنْ يَسْتَكْثِرَ مِنَ الْحَسَنَاتِ حَتَّى إِذَا اسْتَوْفَى الْمَظْلُومُونَ حُقُوقَهُمْ لَمْ يَبْقَ مُفْلِسًا. وَمَعَ هَذَا فَإِذَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يُعَوِّضَ الْمَظْلُومَ مِنْ عِنْدِهِ؛ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ كَمَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَغْفِرَ مَا دُونَ الشَّرِّ لِمَنْ يَشَاءُ.

وَلِهَذَا فِي حَدِيثِ الْقِصَاصِ الَّذِي رَكِبَ فِيهِ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ شَهْرًا حَتَّى شَافَهُهُ بِهِ، وَقَدْ رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ وَاسْتَشْهَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ؛ وَهُوَ مِنْ جِنْسِ حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ صَحَاحِهِ أَوْ حَسَانِهِ؛ قَالَ فِيهِ: «إِذَا كَانَ يَوْمٌ

الْقِيَامَةِ فَإِنَّ اللَّهَ يَجْمَعُ الْخَلَائِقَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ؛ يُسْمِعُهُم الدَّاعِيَ وَيَنْفِذُهُم الْبَصَرَ. ثُمَّ يُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مِنْ بَعْدِ كَمَا يَسْمَعُهُ مِنْ قُرْبٍ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الدَّيَّانُ، لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَلِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ قَبْلَهُ مَظْلَمَةٌ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ أَنْ يَدْخُلَ النَّارَ، وَلِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ قَبْلَهُ مَظْلَمَةٌ حَتَّى أَقْصَهُ مِنْهُ»^(١).

فَبَيَّنَ فِي الْحَدِيثِ الْعَدْلَ وَالْقِصَاصَ بَيْنَ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ. وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «أَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ إِذَا عَبَرُوا الصِّرَاطَ وَقَفُوا عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ

(١) حسن: أخرجه ابن أبي شيبة في "مسنده" (٨٥١)، وأحمد (٣/ ٤٩٥)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٩٧٠)، وفي "خلق أفعال العباد" (٤٦٣)، وفي "التاريخ الكبير" (١/ ١٦٩ - ١٧٠)، وابن أبي عاصم في "السنن" (٥١٤) وفي "الآحاد" (٢٠٣٤)، والطحاوي في "المشكّل" (٣٥٢٧)، والحاكم (٢/ ٤٣٧ - ٤٣٨ و ٤/ ٥٧٤ - ٥٧٥)، والبيهقي في "الأسماء" (ص ٩٩ - ١٠٠ و ٣٤٦ - ٣٤٧) وغيرهم من طرق عن القاسم بن عبد الواحد المكي، عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب، عن جابر بن عبد الله به. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف يسير في القاسم، وعبد الله بن محمد بن عقيل.

وللحديث طريق أخرى يتقوى بها:

أخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (١٥٦) ومن طريقه ابن عساكر (٢٨٦/ ٧٢) عن الحسن بن جرير الصوري، ثنا عثمان بن سعيد الصيداوي، ثنا سليم (وقع في مطبوع الطبراني سليمان، والمثبت من تاريخ ابن عساكر) بن صالح، ثنا عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، عن الحجاج بن دينار، عن محمد بن المنكدر عن جابر به نحوه.

وأخرجه تمام في "فوائده" (١٧٤٦)، ومن طريقه الحافظ في "التغليق" (٤/ ٣٥٦ - ٣٥٧) عن أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن زامل الأذري، ثنا أبو علي الحسن بن جرير الصوري به. وأخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٨٦/ ٧٢) من طريق علي بن أحمد بن إسحاق البنداري، نا الحسن بن جرير الصوري (وقع في الاسم تصحيف، والصواب ما أثبتته)، نا عثمان بن سعيد الصيداوي.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لجهالة حال عثمان بن سعيد، وسليم بن صالح العنسي. والحديث حسن بالطريق السابقة.

الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فَيَقْتَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ فَإِذَا هُذِّبُوا وَنُفُوا أَذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ^(١) وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ لَمَّا قَالَ: ﴿وَلَا يَغْتَبَ بََعْضُكُمْ بَعْضًا﴾ - وَالْإِغْتِيَابُ مِنْ ظُلْمِ الْأَعْرَاضِ - قَالَ: ﴿يُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ﴾. فَقَدْ بَنَّهُمْ عَلَى التَّوْبَةِ مِنَ الْإِغْتِيَابِ، وَهُوَ مِنَ الظُّلْمِ.

وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ لِأَخِيهِ مَظْلَمَةٌ فِي دَمٍ أَوْ مَالٍ أَوْ عَرَضٍ فَلْيَأْتِهِ فَلْيُسْتَحِلَّ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَيْسَ فِيهِ دِرْهَمٌ وَلَا دِينَارٌ إِلَّا الْحَسَنَاتُ وَالسَّيِّئَاتُ. فَإِنْ كَانَ لَهُ حَسَنَاتٌ وَإِلَّا أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتٍ صَاحِبِهِ فَطَرَحَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ يُلْقَى فِي النَّارِ»^(٢) أَوْ كَمَا قَالَ.

وَهَذَا فِيمَا عَلِمَهُ الْمَظْلُومُ مِنَ الْعَوَضِ فَأَمَّا إِذَا اغْتَابَهُ أَوْ قَذَفَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ، فَقَدْ قِيلَ: مِنْ شَرْطِ تَوْبَتِهِ إِعْلَامُهُ. وَقِيلَ: لَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ. وَهَذَا قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ، وَهُمَا رَوَايَتَانِ عَنْ أَحْمَدَ. لَكِنَّ قَوْلَهُ مِثْلَ هَذَا أَنْ يَفْعَلَ مَعَ الْمَظْلُومِ حَسَنَاتٍ كَالدُّعَاءِ لَهُ وَالِاسْتِغْفَارِ وَعَمَلِ صَالِحٍ يَهْدِي إِلَيْهِ يَقُومُ مَقَامَ اغْتِيَابِهِ وَقَذْفِهِ. قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: كَفَّارَةُ الْغِيْبَةِ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لِمَنْ اغْتَبَتْهُ.

وَأَمَّا الذُّنُوبُ الَّتِي يُطْلَقُ الْفُقَهَاءُ فِيهَا نَفْيُ قَبُولِ التَّوْبَةِ مِثْلَ قَوْلِ أَكْثَرِهِمْ: لَا تُقْبَلُ تَوْبَةُ الزَّانِدِ وَهُوَ الْمُنَافِقُ، وَقَوْلُهُمْ: إِذَا تَابَ الْمُحَارِبُ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ تَسْقُطَ عَنْهُ حُدُودُ اللَّهِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُ كَثِيرٍ مِنْهُمْ أَوْ أَكْثَرِهِمْ فِي سَائِرِ الْجَرَائِمِ كَمَا هُوَ أَحَدُ قَوْلَي الشَّافِعِيِّ وَأَصَحُّ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ. وَقَوْلُهُمْ فِي هَؤُلَاءِ: إِذَا تَابُوا بَعْدَ الرَّفْعِ إِلَى الْإِمَامِ لَمْ تُقْبَلْ تَوْبَتُهُمْ. فَهَذَا إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ رَفْعَ الْعُقُوبَةِ الْمَشْرُوعَةِ عَنْهُمْ، أَيْ: لَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُمْ بَحَيْثُ يُخْلَى بِهَا عُقُوبَةٌ، بَلْ يُعَاقَبُ: إِمَّا لِأَنَّ تَوْبَتَهُ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ الصَّحَّةِ، بَلْ يُظَنُّ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٤٤٠) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَمْ يَخْرُجْهُ مُسْلِمٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٤٤٩)، وَ(٦٥٣٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِنَحْوِهِ.

بِهِ الْكَذِبُ فِيهَا، وَأَمَّا لِأَنَّ رَفَعَ الْعُقُوبَةَ بِذَلِكَ يُفْضِي إِلَى انْتِهَاكِ الْمَحَارِمِ، وَسَدِّ بَابِ الْعُقُوبَةِ عَلَى الْجَرَائِمِ، وَلَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ أَنَّ مَنْ تَابَ مِنْ هَؤُلَاءِ تَوْبَةً صَحِيحَةً فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ تَوْبَتَهُ فِي الْبَاطِنِ؛ إِذْ لَيْسَ هَذَا قَوْلَ أَحَدٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْفُقَهَاءِ، بَلْ هَذِهِ التَّوْبَةُ لَا تُمْنَعُ إِلَّا إِذَا عَايَنَ أَمْرَ الْآخِرَةِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝١٧﴾ وَلَيْسَتْ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ أَكُنَّ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ﴿الْآيَةَ﴾.

قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: سَأَلْتُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالُوا لِي: كُلُّ مَنْ عَصَى اللَّهَ فَهُوَ جَاهِلٌ، وَكُلُّ مَنْ تَابَ قَبْلَ الْمَوْتِ فَقَدْ تَابَ مِنْ قَرِيبٍ^(١).
وَأَمَّا مَنْ تَابَ عِنْدَ مُعَايِنَةِ الْمَوْتِ فَهَذَا كَفَرَعُونَ الَّذِي قَالَ: أَنَا اللَّهُ ﴿حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْعَرْفُ قَالَ ءَامَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَامَنْتُ بِهِ، بَنُو إِسْرَءِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ۝١٠﴾
قَالَ اللَّهُ: ﴿ءَاكُنْ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ ﴿وَهَذَا اسْتِفْهَامٌ إِنكَارٍ بَيْنَ بِهِ أَنَّ هَذِهِ التَّوْبَةَ لَيْسَتْ هِيَ التَّوْبَةُ الْمَقْبُولَةُ الْمَأْمُورُ بِهَا؛ فَإِنَّ اسْتِفْهَامَ الْإِنكَارِ: إِمَّا بِمَعْنَى النَّفْيِ إِذَا قَابَلَ الْإِخْبَارَ وَإِمَّا بِمَعْنَى الدِّمِّ وَالنَّهْيِ إِذَا قَابَلَ الْإِنْشَاءَ وَهَذَا مِنْ هَذَا.

(١) قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ فِي التَّفْسِيرِ (١٤٠): حَدَّثَنَا مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمِيدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيانٌ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الْرياحي، قَالَ: اجْتَمَعَ رَأْيُ رَهْطٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ كُلَّ ذَنْبٍ أَصَابَهُ ابْنُ آدَمَ فِيهِ جَهَالَةٌ. وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، رَجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَمُوسَى هُوَ ابْنُ هَارُونَ الْحِمَالِ، وَحَمِيدٌ هُوَ ابْنُ مَسْعُودَةَ الْبَاهِلِيِّ.

وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ سُورَةَ النَّسَاءِ (٥٠٧/٦): حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ، قَالَ: ثَنَا يَزِيدُ، قَالَ: ثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يَقُولُونَ: «كُلُّ ذَنْبٍ أَصَابَهُ عَبْدٌ فَهُوَ بِجَهَالَةٍ»

وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحَافَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ (٨٣) فَلَمَّا رَأَوْا بِأَسْنَا قَالُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ، وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ ﴿ ٨٤ ﴾ فَلَمْ يَكْ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بِأَسْنَا ﴿ ٨٥ ﴾ الْآيَةُ.

بَيَّنَّ أَنَّ التَّوْبَةَ بَعْدَ رُؤْيَا الْبَاسِ لَا تَنْفَعُ وَأَنَّ هَذِهِ سُنَّةُ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ؛ كَفَرَعُونَ وَغَيْرِهِ وَفِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُعْرِغْ» (١) وَرَوِي: «مَا لَمْ يُعَايِنْ» (٢). وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ ﷺ عَرَضَ عَلَى عَمِّهِ التَّوْحِيدَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ (٣)، وَقَدْ عَادَ يَهُودِيًّا كَانَ يَخْدُمُهُ فَعَرَضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ فَأَسْلَمَ فَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ بِي مِنَ النَّارِ» (٤).

وَمِمَّا يُبَيِّنُ أَنَّ الْمَغْفِرَةَ الْعَامَّةَ فِي الزَّمْرِ هِيَ لِلتَّائِبِينَ أَنَّهُ قَالَ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ ﴿ ٤٦ ﴾ فَقَيَّدَ الْمَغْفِرَةَ بِمَا دُونَ الشُّرْكِ وَعَلَّقَهَا عَلَى الْمَشِيئَةِ، وَهُنَاكَ أَطْلَقَ وَعَمَّمْ، فَدَلَّ هَذَا التَّقْيِيدُ وَالتَّعْلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا فِي حَقِّ غَيْرِ التَّائِبِ؛ وَلِهَذَا اسْتَدَلَّ أَهْلُ السُّنَنِ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى جَوَازِ الْمَغْفِرَةِ لِأَهْلِ الْكِبَايِرِ فِي الْجُمْلَةِ خِلَافًا لِمَنْ أَوْجَبَ نُفُوذَ الْوَعِيدِ بِهِمْ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَإِنْ كَانَ الْمُخَالِفُونَ لَهُمْ قَدْ أَسْرَفَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنَ الْمُرْجَةِ حَتَّى تَوَقَّفُوا فِي لُحُوقِ الْوَعِيدِ بِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ كَمَا يُذَكَّرُ عَنْ غَلَاتِهِمْ أَنَّهُمْ نَفَوْهُ مُطْلَقًا وَدَيْنُ اللَّهِ وَسَطٌ بَيْنَ الْعَالِي فِيهِ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٦١٦٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٥٣٧)، وَابْنُ مَاجَهَ (٤٢٥٣)، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.
(٢) أَخْرَجَ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الزَّهْدِ» (٥٤): حَدَّثَنَا ابْنُ صَخْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْصَرٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُدَيْرٍ، عَنْ أَبِي حَجَلٍ، قَالَ: لَا يَزَالُ الْعَبْدُ فِي تَوْبَةٍ مَا لَمْ يُعَايِنْ الْمَلِكَ. وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ؛ رَجَالُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا ابْنَ صَخْرٍ، وَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهِيلٍ بْنُ صَخْرٍ الْغَدَانِي، تَرْجَمَتْهُ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ: قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَدُوقٌ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٦٠)، وَمُسْلِمٌ (٢٤) عَنِ الْمَسِيبِ بْنِ حَزْنٍ ﷺ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٥٦) عَنْ أَنَسٍ ﷺ.

وَالْجَافِي عَنْهُ وَنُصُوصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَعَ اتِّفَاقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَثْمَتِهَا مُتَطَابِقَةً عَلَى أَنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ مَنْ يُعَذِّبُ وَأَنَّهُ لَا يَبْقَى فِي النَّارِ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ.

النَّوعُ الثَّانِي: مِنَ الْمَغْفِرَةِ الْعَامَّةِ الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا قَوْلُهُ: «يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا» الْمَغْفِرَةُ بِمَعْنَى تَخْفِيفِ الْعَذَابِ؛ أَوْ بِمَعْنَى تَأْخِيرِهِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، وَهَذَا عَامٌّ مُطْلَقًا؛ وَلِهَذَا شَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَبِي طَالِبٍ مَعَ مَوْتِهِ عَلَى الشَّرْكِ فَقُتِلَ مِنْ غَمْرَةٍ مِنْ نَارٍ حَتَّى جُعِلَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ فِي قَدَمَيْهِ نَعْلَانِ مِنْ نَارٍ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاغُهُ. قَالَ: «وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ» (١) وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى دَلَّ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ ﴿وَمَا أَصْبَحْتُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ (٢) . اهـ

قوله عز وجل في الحديث: «إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني، ولن تبلغوا نفعي

فتنفعوني».

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ﷺ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (١٨/١٩٢ -):

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: «يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتُضُرُّوَنِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي»؛ فَإِنَّهُ هُوَ بَيَّنَّ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ هُوَ فِيمَا يُحْسِنُ بِهِ إِلَيْهِمْ مِنْ إِجَابَةِ الدَّعَوَاتِ وَغُفْرَانِ الزَّلَّاتِ بِالْمُسْتَعِيزِ بِذَلِكَ مِنْهُمْ جَلْبَ مَنْفَعَةٍ أَوْ دَفْعَ مَضَرَّةٍ كَمَا هِيَ عَادَةُ الْمَخْلُوقِ الَّذِي يُعْطَى غَيْرَهُ نَفْعًا؛ لِيُكَافِئَهُ عَلَيْهِ بِنَفْعٍ أَوْ يَدْفَعَ عَنْهُ ضَرَرًا؛ لِيَتَّقِيَ بِذَلِكَ ضَرَرَهُ فَقَالَ: «إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي وَلَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتُضُرُّوَنِي».

(١) أخرجه البخاري (٣٨٨٣، ٣٨٨٥)، ومسلم (٢٠٩، ٢١٠) عن أبي سعيد الخدري، والعباس بن عبد المطلب ﷺ، وقوله: «وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ» لم يقع في رواية أبي سعيد. وذكر النعلين، وقع في رواية مسلم عن ابن عباس ﷺ (٢١٢).

فَلَسْتُ إِذَا أَخْضَكُم بِهِدَايَةِ الْمُسْتَهْدِي، وَكَفَايَةِ الْمُسْتَكْفِي، الْمُسْتَطْعِمِ
وَالْمُسْتَكْسِي بِالَّذِي أَطْلُبُ أَنْ تَنْفَعُونِي، وَلَا أَنَا إِذَا غَفَرْتُ خَطَايَاكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ
أَتَقِي بِذَلِكَ أَنْ تَضُرُّونِي؛ فَإِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي وَلَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي
فَتَضُرُّونِي؛ إِذْ هُمْ عَاجِزُونَ عَنْ ذَلِكَ بَلْ مَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْفِعْلِ لَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ إِلَّا
بِتَقْدِيرِهِ وَتَدْبِيرِهِ؛ فَكَيْفَ بِمَا لَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ؟

فَكَيْفَ بِالْغَنِيِّ الصَّمَدِ الَّذِي يَمْنَعُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَحِقَّ مِنْ غَيْرِهِ نَفْعًا أَوْ ضَرًّا؟ وَهَذَا
الْكَلَامُ كَمَا بَيَّنَّ أَنْ مَا يَفْعَلُهُ بِهِمْ مِنْ جَلْبِ الْمَنَافِعِ وَدَفْعِ الْمَضَارِّ فَإِنَّهُمْ لَنْ يَبْلُغُوا أَنْ
يَفْعَلُوا بِهِ مِثْلَ ذَلِكَ فَكَذَلِكَ يَتَضَمَّنُ أَنْ مَا يَأْمُرُهُمْ بِهِ مِنَ الطَّاعَاتِ وَمَا يَنْهَاهُمْ عَنْهُ مِنَ
السَّيِّئَاتِ فَإِنَّهُ لَا يَتَضَمَّنُ اسْتِجْلَابَ نَفْعِهِمْ كَأَمْرِ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ؛ أَوْ الْوَالِدِ لَوْلَدِهِ؛ وَالْأَمِيرِ
لِرَعِيَّتِهِ؛ وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَلَا دَفْعَ مَضَرَّتِهِمْ: كَنْهِي هَؤُلَاءِ أَوْ غَيْرِهِمْ لِبَعْضِ النَّاسِ عَنْ
مَضَرَّتِهِمْ. فَإِنَّ الْمَخْلُوقِينَ يَبْلُغُ بَعْضُهُمْ نَفْعَ بَعْضٍ وَمَضَرَّةَ بَعْضٍ وَكَانُوا فِي أَمْرِهِمْ
وَنَهْيِهِمْ قَدْ يَكُونُونَ كَذَلِكَ. وَالْخَالِقُ سُبْحَانَهُ مُقَدَّسٌ عَنْ ذَلِكَ فَبَيَّنَ تَنْزِيهَهُ عَنْ لُحُوقِ
نَفْعِهِمْ وَضُرِّهِمْ فِي إِحْسَانِهِ إِلَيْهِمْ بِمَا يَكُونُ مِنْ أَفْعَالِهِ بِهِمْ وَأَوَامِرِهِ لَهُمْ قَالَ قَتَادَةُ: إِنَّ
اللَّهَ لَمْ يَأْمُرِ الْعِبَادَ بِمَا أَمَرَهُمْ بِهِ لِحَاجَتِهِ إِلَيْهِمْ، وَلَا نَهَاَهُمْ عَمَّا نَهَاَهُمْ عَنْهُ بُخْلًا بِهِ
عَلَيْهِمْ، وَلَكِنْ أَمَرَهُمْ بِمَا فِيهِ صَلَاحُهُمْ، وَنَهَاَهُمْ عَمَّا فِيهِ فَسَادُهُمْ.

وَلِهَذَا ذَكَرَ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ بَعْدَ هَذَا فَذَكَرَ أَنَّ بَرَّهُمْ وَفُجُورَهُمُ الَّذِي هُوَ طَاعَتُهُمْ
وَمَعْصِيَتُهُمْ لَا يَزِيدُ فِي مَلِكِهِ وَلَا يَنْقُصُ، وَأَنَّ إِعْطَاءَهُ إِيَّاهُمْ غَايَةَ مَا يَسْأَلُونَهُ نِسْبَتَهُ إِلَى
مَا عِنْدَهُ أَدْنَى نِسْبَةٍ وَهَذَا بِخِلَافِ الْمُلُوكِ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ يَزْدَادُ مِلْكُهُ بِطَاعَةِ الرَّعِيَّةِ
وَيَنْقُصُ مِلْكُهُ بِالْمَعْصِيَةِ.

وَإِذَا أَعْطَى النَّاسَ مَا يَسْأَلُونَهُ أَتَقَدَّ مَا عِنْدَهُ وَلَمْ يُغْنِهِمْ وَهُمْ فِي ذَلِكَ يَبْلُغُونَ
مَضَرَّتَهُ وَمَنْفَعَتَهُ وَهُوَ يَفْعَلُ مَا يَفْعَلُهُ مِنْ إِحْسَانٍ وَعَفْوٍ وَأَمْرٍ وَنَهْيٍ لِرَجَاءِ الْمَنْفَعَةِ

وَحَوْفِ الْمَصْرَةِ. فَقَالَ: «يَا عِبَادِي؛ لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ كَانُوا عَلَى أَتَقَى قَلْبِ رَجُلٍ مِنْكُمْ مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ مِنْكُمْ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا» إِذْ مُلْكُهُ هُوَ قُدْرَتُهُ عَلَى التَّصَرُّفِ. فَلَا تَزْدَادُ بِطَاعَتِهِمْ وَلَا تَنْقُصُ بِمَعْصِيَتِهِمْ كَمَا تَزْدَادُ قُدْرَةُ الْمُلُوكِ بِكَثْرَةِ الْمُطِيعِينَ لَهُمْ، وَتَنْقُصُ بِقِلَّةِ الْمُطِيعِينَ لَهُمْ؛ فَإِنَّ مُلْكَهُ مُتَعَلِّقٌ بِنَفْسِهِ وَهُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَرَبُّهُ وَمَلِكُهُ، وَهُوَ الَّذِي يُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ يَشَاءُ، وَيَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ يَشَاءُ. وَالْمُلْكُ قَدْ يُرَادُ بِهِ الْقُدْرَةُ عَلَى التَّصَرُّفِ وَالتَّدْبِيرِ وَيُرَادُ بِهِ نَفْسُ التَّدْبِيرِ وَالتَّصَرُّفِ وَيُرَادُ بِهِ الْمَمْلُوكُ نَفْسُهُ الَّذِي هُوَ مَحَلُّ التَّدْبِيرِ وَيُرَادُ بِهِ ذَلِكَ كُلُّهُ.

وَبِكُلِّ حَالٍ فَلَيْسَ بِرَّ الْأَبْرَارِ وَفُجُورِ الْفُجَّارِ مُوجِبًا لَزِيَادَةِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَلَا نَقْصِهِ؛ بَلْ هُوَ بِمَشِيَّتِهِ وَقُدْرَتِهِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ فَلَوْ شَاءَ أَنْ يَخْلُقَ مَعَ فُجُورِ الْفُجَّارِ مَا شَاءَ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ كَمَا يَمْنَعُ الْمُلُوكَ فُجُورَ رَعَايَاهُمْ الَّتِي تُعَارِضُ أَوَامِرَهُمْ عَمَّا يَخْتَارُونَهُ مِنْ ذَلِكَ. وَلَوْ شَاءَ أَنْ لَا يَخْلُقَ مَعَ بِرِّ الْأَبْرَارِ شَيْئًا مِمَّا خَلَقَهُ لَمْ يَكُنْ بِرُّهُمْ مُحَوِّجًا لَهُ إِلَى ذَلِكَ وَلَا مُعِينًا لَهُ كَمَا يَحْتَاجُ الْمُلُوكُ وَيَسْتَعِينُونَ بِكَثْرَةِ الرِّعَايَا الْمُطِيعِينَ.

ثُمَّ ذَكَرَ حَالَهُمْ فِي التَّوَعُّينِ سُؤَالَ بَرِّهِ وَطَاعَةِ أَمْرِهِ. الَّذَيْنِ ذَكَرَهُمَا فِي الْحَدِيثِ حَيْثُ ذَكَرَ الْإِسْتِهْدَاءَ وَالْإِسْتِطْعَامَ وَالْإِسْتِكْسَاءَ وَذَكَرَ الْغُفْرَانَ وَالْبِرَّ وَالْفُجُورَ فَقَالَ: «لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ كَانُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مَسْأَلَتَهُ مَا نَقَصَ ذَلِكَ بِي عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمَخِيطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرُ» وَالْخِيَاطُ وَالْمَخِيطُ: مَا يُخَاطُ بِهِ إِذَا الْفَعَالُ وَالْمُفْعَلُ وَالْمَفْعَالُ مِنْ صَيَغِ الْآلَاتِ الَّتِي يَفْعَلُ بِهَا كَالْمَسْعَرِ وَالْمَخْلَابِ وَالْمِشَارِ.

فَبَيَّنَ أَنَّ جَمِيعَ الْخَلَائِقِ إِذَا سَأَلُوا وَهُمْ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ وَزَمَانٍ وَاحِدٍ فَأُعْطِيَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مَسْأَلَتَهُ لَمْ يَنْقُصْهُ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدَهُ إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمَخِيطُ وَهِيَ الْإِبْرَةُ إِذَا غُمِسَ فِي الْبَحْرِ.

وَقَوْلُهُ: «لَمْ يَنْقُصْ مِمَّا عِنْدِي» فِيهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عِنْدَهُ أُمُورًا مَوْجُودَةً يُعْطِيهِمْ مِنْهَا مَا سَأَلُوهُ إِيَّاهُ وَعَلَى هَذَا فَيَقَالُ: لَفْظُ النِّقْصِ عَلَى حَالِهِ لِأَنَّ الْإِعْطَاءَ مِنَ الْكَثِيرِ وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا، فَلَا بُدَّ أَنْ يَنْقُصَهُ شَيْئًا مَا. وَمَنْ رَوَاهُ: «لَمْ يَنْقُصْ مِنْ مُلْكِي» يُحْمَلُ عَلَى مَا عِنْدَهُ كَمَا فِي هَذَا اللَّفْظِ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: «مِمَّا عِنْدِي» فِيهِ تَخْصِيصٌ لَيْسَ هُوَ فِي قَوْلِهِ: «مِنْ مُلْكِي».

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ لَفْظَ النِّقْصِ هُنَا كَلَفُظَ النِّقْصِ فِي حَدِيثِ مُوسَى وَالْخَضِرِ الَّذِي فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِيهِ: «أَنَّ الْخَضِرَ قَالَ لِمُوسَى لَمَّا وَقَعَ عُصْفُورٌ عَلَى قَارِبِ السَّفِينَةِ فَتَقَرَّ فِي الْبَحْرِ فَقَالَ: يَا مُوسَى مَا نَقَصَ عِلْمِي وَعِلْمُكَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ إِلَّا كَمَا نَقَصَ هَذَا الْعُصْفُورُ مِنْ هَذَا الْبَحْرِ» ^(١) وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ نَفْسَ عِلْمِ اللَّهِ الْقَائِمِ بِنَفْسِهِ لَا يَزُولُ مِنْهُ شَيْءٌ بَتَعَلُّمِ الْعِبَادِ وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ أَنَّ نِسْبَةَ عِلْمِي وَعِلْمِكَ إِلَى عِلْمِ اللَّهِ كُنُسَبَةِ مَا عَلِقَ بِمَنْقَارِ الْعُصْفُورِ إِلَى الْبَحْرِ. وَمِنْ هَذَا الْبَابِ كَوْنُ الْعِلْمِ يُورَثُ كَقَوْلِهِ: «الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ» ^(٢) وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ﴾ وَمِنْهُ تَوْرِيثُ الْكِتَابِ أَيْضًا كَقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ ^(٣) اهـ.

(١) أخرجه البخاري (١٢٢)، ومسلم (٢٣٨٠).

(٢) أخرجه أحمد (٢١٧١٥)، والدارمي (٣٦٨)، وأبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه

(٢٢٤) من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو حديث حسن.

﴿٥٣﴾ وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْكَرْبِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ، وَرَبُّ الْأَرْضِ، وَرَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

مسألة : الحديث تضمن التوسل بالإيمان بالربوبية وبالتوحيد لرفع الكرب :

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد (٤/١٨٠) :

فَصَلُّ فِي هَذِهِ ﷺ عِلَاجِ الْكَرْبِ وَالْهَمِّ وَالْغَمِّ وَالْحَزَنِ :

أَخْرَجَا فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْكَرْبِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّعِ، وَرَبُّ الْأَرْضِ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ».

وَفِي جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «كَانَ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ قَالَ: يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ».

وَفِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَهَمَّهُ الْأَمْرُ، رَفَعَ طَرْفَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ»، وَإِذَا اجْتَهَدَ فِي الدُّعَاءِ، قَالَ: «يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ».

وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «دَعَوَاتُ الْمَكْرُوبِ اللَّهُمَّ رَحْمَتَكَ أَرْجُو، فَلَا تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَأَصْلِحْ لِي شَأْنِي كُلَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ».

وَفِيهَا أَيْضًا عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عَمِيسَ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ تَقُولِيهِنَّ عِنْدَ الْكَرْبِ، أَوْ فِي الْكَرْبِ: اللَّهُ رَبِّي لَا أُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا»، وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّهَا تَقَالُ سَبْعَ مَرَّاتٍ.

وَفِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَصَابَ عَبْدًا هَمٌّ وَلَا حُزْنٌ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ ابْنُ عَبْدِكَ ابْنُ أُمْتِكَ نَاصِيَتِي بِيَدِكَ مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمِّيتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ رِبْعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجَلَاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ هَمِّي. إِلَّا أَذْهَبَ اللَّهُ حُزْنَهُ وَهَمَّهُ وَأَبْدَلَهُ مَكَانَهُ فَرَحًا».

وَفِي التِّرْمِذِيِّ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - -: «دَعْوَةُ ذِي النُّونِ إِذْ دَعَا رَبَّهُ وَهُوَ فِي بَطْنِ الْحُوتِ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ، لَمْ يَدْعُ بِهَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ فِي شَيْءٍ قَطُّ إِلَّا اسْتُجِيبَ لَهُ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «إِنِّي لَا أَعْلَمُ كَلِمَةً لَا يَقُولُهَا مَكْرُوبٌ إِلَّا قَرَجَ اللَّهُ عَنْهُ، كَلِمَةً أَخِي يُونُسَ».

وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا هُوَ بِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أَبُو أُمَامَةَ، فَقَالَ: «يَا أَبَا أُمَامَةَ مَا لِي أَرَاكَ فِي الْمَسْجِدِ فِي غَيْرِ وَقْتِ الصَّلَاةِ؟» فَقَالَ: هُمُومٌ لَزِمْتَنِي وَدَيُونٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ: «أَلَا أَعْلَمُكَ كَلِمًا إِذَا أَنْتَ قُلْتَهُ أَذْهَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَمَّكَ، وَقَضَى دَيْنَكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «قُلْ إِذَا أَصْبَحْتَ وَإِذَا أَمْسَيْتَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحُزَنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ، وَالْبُخْلِ، وَأَعُوذُ

بِكَ مِنْ غَلَبَةِ الدِّينِ، وَقَهْرِ الرِّجَالِ، قَالَ: فَفَعَلْتُ ذَلِكَ فَأَذْهَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَمِّي وَقَضَى عَنِّي دِينِي».

وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَزِمَ الْإِسْتِغْفَارَ جَعَلَ اللَّهُ لَهُ مِنْ كُلِّ هَمٍّ فَرْجًا وَمِنْ كُلِّ ضِيقٍ مَخْرَجًا وَرَزَقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ».

وَفِي الْمُسْنَدِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كَانَ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ فَرَعَ إِلَى الصَّلَاةِ»، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥].

وَفِي السُّنَنِ: «عَلَيْكُمْ بِالْجِهَادِ، فَإِنَّهُ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ، يَدْفَعُ اللَّهُ بِهِ عَنِ النَّفْسِ الْهَمَّ وَالْغَمَّ».

وَيُذَكِّرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَثُرَتْ هُمُومُهُ وَعُغُومُهُ، فَلْيُكْثِرْ مِنْ قَوْلٍ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

وَبُثِّتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ: «أَنَّهَا كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ». وَفِي التِّرْمِذِيِّ: «أَنَّهَا بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ».

هَذِهِ الْأَدْوِيَةُ تَتَضَمَّنُ خَمْسَةَ عَشَرَ نَوْعًا مِنَ الدَّوَاءِ، فَإِنْ لَمْ تَقْوِ عَلَى إِذْهَابِ دَاءِ الْهَمِّ وَالْغَمِّ وَالْحُزَنِ، فَهُوَ دَاءٌ قَدْ اسْتَحْكَمَ وَتَمَكَّنَتْ أَسْبَابُهُ، وَيَحْتَاجُ إِلَى اسْتِفْرَاحٍ كُلِّيٍّ.

الْأَوَّلُ: تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ.

الثَّانِي: تَوْحِيدُ الْإِلَهِيَّةِ.

الثَّالِثُ: التَّوْحِيدُ الْعِلْمِيُّ الْإِعْتِقَادِيُّ.

الرَّابِعُ: تَنْزِيهِ الرَّبِّ تَعَالَى عَنْ أَنْ يَظْلَمَ عَبْدَهُ، أَوْ يَأْخُذَهُ بِلَا سَبَبٍ مِنَ الْعَبْدِ يُوجِبُ ذَلِكَ.

الخَامِسُ: اعْتِرَافُ الْعَبْدِ بِأَنَّهُ هُوَ الظَّالِمُ.

السادسُ: التَّوَسُّلُ إِلَى الرَّبِّ تَعَالَى بِأَحَبِّ الْأَشْيَاءِ، وَهُوَ أَسْمَاؤُهُ وَصِفَاتُهُ، وَمِنْ أَجْمَعِهَا لِمَعَانِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ الْحَيِّ الْقَيُّومِ.

السَّابِعُ: الْإِسْتِعَانَةُ بِهِ وَحْدَهُ.

الثَّامِنُ: إِفْرَارُ الْعَبْدِ لَهُ بِالرَّجَاءِ.

التَّاسِعُ: تَحْقِيقُ التَّوَكُّلِ عَلَيْهِ، وَالتَّفْوِيزِ إِلَيْهِ وَالْإِعْتِرَافِ لَهُ بِأَنَّنَا نَاصِيَتُهُ فِي يَدِهِ، يَصْرِفُهُ كَيْفَ يَشَاءُ، وَأَنَّهُ مَاضٍ فِيهِ حُكْمُهُ عَدْلٌ فِيهِ قَضَاؤُهُ.

الْعَاشِرُ: أَنْ يَرْتَعَ قَلْبُهُ فِي رِيَاضِ الْقُرْآنِ، وَيَجْعَلَهُ لِقَلْبِهِ كَالرَّبِيعِ لِلْحَيَوَانِ، وَأَنْ يَسْتَضِيءَ بِهِ فِي ظُلُمَاتِ الشُّبُهَاتِ وَالشَّهَوَاتِ، وَأَنْ يَتَسَلَّى بِهِ عَنْ كُلِّ فَائِتٍ، وَيَتَعَزَّى بِهِ عَنْ كُلِّ مُصِيبَةٍ، وَيَسْتَشْفِي بِهِ مِنْ أَدْوَاءِ صَدْرِهِ، فَيَكُونَ جَلَاءَ حُزْنِهِ، وَشِفَاءَ هَمِّهِ وَغَمِّهِ.

الْحَادِي عَشَرَ: الْإِسْتِغْفَارُ.

الثَّانِي عَشَرَ: التَّوْبَةُ.

الثَّالِثَ عَشَرَ: الْجِهَادُ.

الرَّابِعَ عَشَرَ: الصَّلَاةُ.

الخَامِسَ عَشَرَ: الْبَرَاءَةُ مِنَ الْحَوْلِ وَالْقُوَّةِ وَتَفْوِيزُهُمَا إِلَى مَنْ هُمَا بِيَدِهِ. اهـ

﴿٥٤﴾ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِائَةٌ إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

﴿٥٥﴾ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا قَالَ عَبْدٌ قَطُّ إِذَا أَصَابَهُ هَمٌّ وَحَزَنٌ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَإِنُّ عَبْدُكَ، وَإِنُّ أَمَتُكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَا ضَى فِي حُكْمِكَ، عَدَلْتُ فِي قَضَاؤِكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجِلَاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ هَمِّي؛ إِلَّا أَذْهَبَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ هَمَّهُ، وَأَبْدَلَهُ مَكَانَ حُزْنِهِ فَرَحًا» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَعَلَّمَ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ؟ قَالَ: «أَجَلْ، يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَهُنَّ أَنْ يَتَعَلَّمَهُنَّ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٥٢ / ١)، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

﴿٥٦﴾ وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً مِنَ الْفِرَاشِ، فَالْتَمَسْتُهُ، فَوَقَعَتْ يَدَيَّ عَلَى بَطْنِ قَدَمَيْهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ، وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ، أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٨١٠).

﴿٥٧﴾ وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا الْمُنْذِرِ، أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَعَكَ أَعْظَمُ؟». قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «يَا أَبَا الْمُنْذِرِ، أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَعَكَ أَعْظَمُ؟». قَالَ: قُلْتُ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾. قَالَ: فَضْرَبَ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: «وَاللَّهِ، لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ أَبَا الْمُنْذِرِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٨١٠).

﴿٥٨﴾ وَعَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ الْأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ سَأَلَ اللَّهُ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ، الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ، وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ^(١).

﴿٥٩﴾ وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا فِي الْحَلَقَةِ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ يُصَلِّي، فَلَمَّا رَكَعَ وَسَجَدَ، فَتَشَهَّدَ، ثُمَّ قَالَ فِي دُعَائِهِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْمَنَّانُ، يَا بَدِيعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ، إِنِّي أَسْأَلُكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَدْرُونَ بِمَ دَعَا اللَّهُ؟» قَالَ: فَقَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ دَعَا اللَّهُ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ، الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣/ ٢٤٥) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

مسائل العقيدة المستفادة من الأحاديث

مسألة (١): أسماء الله عز وجل غير محصورة بعدد معلوم لنا.

دل حديث ابن مسعود وحديث عائشة رضي الله عنهما اللذين في الباب على أن أسماء الله ﷻ وصفاته غير محصورة، ولا معلومة لنا بعدد معين. وأما حديث أبي هريرة الذي في الباب؛ فلا يستفاد منه حصر الأسماء الحسنى، وإنما الأسلوب المذكور من تقديم الجار والمجرور ليفيد اختصاص الحكم

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٣٤٩، ٣٥٠)، والنسائي في الكبرى (٧٦٦٦)، وهو كذلك عند أبي داود (١٤٩٣)، والترمذي (٣٤٧٥).

المذكور في الحديث بإحصاء التسعة والتسعين، وهو قوله: «من أحصاها دخل الجنة».

قال ابن القيم رحمته الله كَمَا فِي شِفَاء الْعَلِيل (ص ٢٧٧):

وقوله: «أو استأثرت به في علم الغيب عندك» دليل على أن أسمائه أكثر من تسعة وتسعين، وأن له أسماء وصفات، استأثرت بها في علم الغيب عنده، لا يعلمها غيره، وعلى هذا فقوله: «إن لله تسعة وتسعين اسماً، من أحصاها دخل الجنة» لا ينفي أن يكون له غيرها والكلام جملة واحدة أي له أسماء موصوفة بهذه الصفة كما يقال لفلان مائة عبدا أعدهم للتجارة، وله مائة فرس أعدها للجهاد، وهذا قول الجمهور وخالفهم ابن حزم فزعم أن أسمائه تنحصر في هذا العدد. اهـ

وقال رحمته الله كَمَا فِي بدائع الفوائد (١/١٨٨):

الأسماء الحسنی لا تدخل تحت حصر ولا تحد بعدد؛ فإن الله تعالى أسماء وصفات استأثرت بها في علم الغيب عنده، لا يعلمها ملك مقرب، ولا نبي مرسل كَمَا فِي الحديث الصحيح: «أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك أو استأثرت به في علم الغيب عندك».

فجعل أسماءه ثلاثة أقسام:

قسم سمي به نفسه، فأظهره لمن شاء من ملائكته أو غيرهم ولم ينزل به كتابه.

وقسم أنزل به كتابه فتعرف به إلى عباده.

وقسم استأثرت به في علم غيبه؛ فلم يطلع عليه أحد من خلقه.

ولهذا قال استأثرت به أي انفردت بعلمه، وليس المراد انفراده بالتسمي به؛ لأن

هذا الانفراد ثابت في الأسماء التي أنزل الله بها كتابه.

ومن هذا قول النبي ﷺ في حديث الشفاعة؛ فيفتح علي من محامده بما لا أحسنه الآن. رواه البخاري ومسلم، وتلك المحامد تفي بأسمائه وصفاته.

ومنه قوله: «لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك» رواه مسلم وأبو داود وغيرهما.

وأما قوله: «إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة» رواه البخاري ومسلم فالكلام جملة واحدة، وقوله ومن أحصاها دخل الجنة صفة لا خبر مستقبل والمعنى له أسماء متعددة من شأنها أن من أحصاها دخل الجنة، وهذا لا ينفي أن يكون له أسماء غيرها.

وهذا كما تقول لفلان مائة مملوك، وقد أعدهم للجهاد؛ فلا ينفي هذا أن يكون له ممالك سواهم معدون لغير الجهاد، وهذا لا خلاف بين العلماء فيه. اهـ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٣٧٩/٦) :-

فَالْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ ذَكَرَ ذَلِكَ -يعني: الأسماء الحسنى- هُوَ حَدِيثُ التِّرْمِذِيِّ رَوَى الْأَسْمَاءَ الْحُسْنَى فِي جَامِعِهِ مِنْ حَدِيثِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهَا ابْنُ مَاجَهَ فِي سُنَنِهِ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادِ الْقَطَوَانِيِّ؛ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ هَاتَيْنِ الرَّوَايَتَيْنِ لَيْسَتَا مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّمَا كُلُّ مِنْهُمَا مِنْ كَلَامِ بَعْضِ السَّلَفِ فَالْوَلِيدُ ذَكَرَهَا عَنْ بَعْضِ شُيُوخِهِ الشَّامِيِّينَ كَمَا جَاءَ مُفَسَّرًا فِي بَعْضِ طُرُقِ حَدِيثِهِ.

وَلِهَذَا اخْتَلَفَتْ أَعْيَانُهُمَا عَنْهُ؛ فَرَوَى عَنْهُ فِي إِحْدَى الرَّوَايَاتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ بَدَلًا مَا يُذَكِّرُ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى؛ لِأَنَّ الَّذِينَ جَمَعُوهَا قَدْ كَانُوا يَذْكُرُونَ هَذَا تَارَةً وَهَذَا تَارَةً؛

وَاعْتَقَدُوا - هُمْ وَغَيْرُهُمْ - أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْحُسْنَى الَّتِي مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ لَيْسَتْ شَيْئًا مُعَيَّنًا؛ بَلْ مَنْ أَحْصَى تِسْعَةً وَتَسْعِينَ اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ أَوْ أَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ مُعَيَّنَةً فَلِلْإِسْمَانِ اللَّذَانِ يَتَفَقَّ مَعْنَاهُمَا يَقُومُ أَحَدُهُمَا مَقَامَ صَاحِبِهِ كَالْأَحَدِ وَالْوَاحِدِ؛ فَإِنَّ فِي رِوَايَةِ هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْهُ رَوَاهَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ (الْأَحَدُ) بَدَلُ (الْوَاحِدِ) وَ(الْمُعْطَى) بَدَلُ (الْمُعْنَى) وَهُمَا مُتَقَارِبَانِ وَعِنْدَ الْوَلِيدِ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ بَعْدَ أَنْ رَوَى الْحَدِيثَ عَنْ خَلِيدِ بْنِ دَعْلَجٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

ثُمَّ قَالَ هِشَامُ: وَحَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَقَالَ: كُلُّهَا فِي الْقُرْآنِ ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾... مِثْلَ مَا سَاقَهَا التِّرْمِذِيُّ لَكِنَّ التِّرْمِذِيَّ رَوَاهَا عَنْ طَرِيقِ صَفْوَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ الْوَلِيدِ عَنْ شُعَيْبٍ.

وَقَدْ رَوَاهَا ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ وَبَيَّنَ مَا ذَكَرَهُ هُوَ وَالتِّرْمِذِيُّ خِلَافٌ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ وَهَذَا كُلُّهُ مِمَّا يُبَيِّنُ لَكَ أَنَّهَا مِنَ الْمَوْصُولِ الْمُدْرَجِ فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ؛ وَلَيْسَتْ مِنْ كَلَامِهِ.

وَلِهَذَا جَمَعَهَا قَوْمٌ آخَرُونَ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْجَمْعِ، وَاسْتَخَرَجُوهَا مِنَ الْقُرْآنِ مِنْهُمْ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَغَيْرُهُمْ؛ كَمَا قَدْ ذَكَرْتُ ذَلِكَ فِيمَا تَكَلَّمْتُ بِهِ قَدِيمًا عَلَى هَذَا؛ وَهَذَا كُلُّهُ يَقْتَضِي أَنَّهَا عِنْدَهُمْ مِمَّا يَقْبَلُ الْبَدَلُ.

فَإِنَّ الَّذِي عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ أَكْثَرُ مِنْ تِسْعَةٍ وَتَسْعِينَ. قَالُوا: - وَمِنْهُمْ الْخَطَّابِيُّ - قَوْلُهُ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتَسْعِينَ اسْمًا مَنْ أَحْصَاهَا» التَّقْيِيدُ بِالْعَدَدِ عَائِدٌ إِلَى الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُوفَةِ بِأَنَّهَا هِيَ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ.

فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ وَهِيَ قَوْلُهُ: «مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ» صِفَةٌ لِلتَّسْعَةِ وَالتَّسْعِينَ لَيْسَتْ جُمْلَةً مُبْتَدَأَةً، وَلَكِنَّ مَوْضِعَهَا النَّصْبُ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأَةً، وَالْمَعْنَى لَا يَخْتَلِفُ

والتَّقْدِيرُ: أَنَّ لِلَّهِ أَسْمَاءً بِقَدْرِ هَذَا الْعَدَدِ مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ: إِنَّ لِي مِائَةَ غُلَامٍ أَعَدَدْتَهُمْ لِلْعِتْقِ، وَأَلْفَ دِرْهَمٍ أَعَدَدْتُهَا لِلْحَجِّ، فَالتَّقْيِيدُ بِالْعَدَدِ هُوَ فِي الْمَوْصُوفِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، لَا فِي أَصْلِ اسْتِحْقَاقِهِ لَذَلِكَ الْعَدَدِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ إِنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ. قَالَ: وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ».

فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلَّهِ أَسْمَاءً فَوْقَ تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ يُحْصِيهَا بَعْضُ الْمُؤْمِنِينَ. وَأَيْضًا فَقَوْلُهُ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ» تَقْيِيدُهُ بِهَذَا الْعَدَدِ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ ﴿٣٠﴾ فَلَمَّا اسْتَقْلَوْهُمْ قَالَ: ﴿وَمَا يَكْفُرُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾.

فَإِنَّ لَا يَعْلَمُ أَسْمَاءَهُ إِلَّا هُوَ أَوَّلَى؛ وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا لَوْ كَانَ قَدْ قِيلَ مُنْفَرِدًا لَمْ يُفِدِ النَّفْيَ إِلَّا بِمَفْهُومِ الْعَدَدِ الَّذِي هُوَ دُونَ مَفْهُومِ الصِّفَةِ وَالنِّزَاعِ فِيهِ مَشْهُورٌ، وَإِنْ كَانَ الْمُخْتَارُ عِنْدَنَا أَنَّ التَّخْصِصَ بِالذِّكْرِ - بَعْدَ قِيَامِ الْمُقْتَضِي لِلْعُمُومِ - يُفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ بِالْحُكْمِ؛ فَإِنَّ الْعُدُولَ عَنْ وُجُوبِ التَّعْيِيمِ إِلَى التَّخْصِصِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلِإِخْتِصَاصِ بِالْحُكْمِ، وَإِلَّا كَانَ تَرْكًا لِلْمُقْتَضَى بِلَا مُعَارِضٍ وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ. فَقَوْلُهُ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ» قَدْ يَكُونُ لِلتَّحْصِيلِ بِهَذَا الْعَدَدِ فَوَائِدٌ غَيْرُ الْحَضَرِ.

و(مِنْهَا) ذَكَرَ أَنَّ إِحْصَاءَهَا يُورِثُ الْجَنَّةَ؛ فَإِنَّهُ لَوْ ذَكَرَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مُنْفَرِدَةً وَأَتْبَعَهَا بِهَذِهِ مُنْفَرِدَةً لَكَانَ حَسَنًا؛ فَكَيْفَ وَالْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ الْإِتِّصَالُ، وَعَدَمُ الْإِنْفِصَالِ فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ صِفَةً؛ لَا ابْتِدَائِيَّةً.

فَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ فِي الْعَرَبِيَّةِ مَعَ مَا ذَكَرَ مِنَ الدَّلِيلِ. وَلِهَذَا قَالَ: «إِنَّهُ وَتُرُّ يُحِبُّ الْوِتْرَ» وَمَحَبَّتُهُ لِدَلِّ عَلَى أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْإِحْصَاءِ؛ أَيُّ يُحِبُّ أَنْ يُحْصَى مِنْ أَسْمَائِهِ هَذَا الْعَدَدُ؛ وَإِذَا كَانَتْ أَسْمَاءُ اللَّهِ أَكْثَرَ مِنْ تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ أَمْكَنَ أَنْ يَكُونَ إِحْصَاءُ تِسْعَةٍ

وَتَسْعِينَ اسْمًا يُورِثُ الْجَنَّةَ مُطْلَقًا عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ؛ فَهَذَا يُوجِبُهُ قَوْلُ هَؤُلَاءِ وَإِنْ كَانَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَجْعَلُهَا أَسْمَاءَ مُعَيَّنَةٍ؛ ثُمَّ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَقُولُ: لَيْسَ إِلَّا تِسْعَةٌ وَتَسْعِينَ اسْمًا فَقَطْ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَزْمٍ وَطَائِفَةٍ.

وَالْأَكْثَرُونَ مِنْهُمْ يَقُولُونَ: وَإِنْ كَانَتْ أَسْمَاءُ اللَّهِ أَكْثَرَ؛ لَكِنَّ الْمَوْعُودَ بِالْجَنَّةِ لِمَنْ أَحْصَاهَا هِيَ مُعَيَّنَةٌ، وَبِكُلِّ حَالٍ: فَتَعْيِينُهَا لَيْسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِاتِّفَاقٍ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِحَدِيثِهِ؛ وَلَكِنْ رُويَ فِي ذَلِكَ عَنِ السَّلَفِ أَنْوَاعٌ: مِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ. وَمِنْهَا غَيْرُ ذَلِكَ. اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ﷺ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٩٦/٨):

وَالْحَدِيثُ الَّذِي فِي عَدَدِ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى الَّذِي يُذَكَّرُ فِيهِ الْمُتَّقِمُ فَذَكَرَ فِي سِيَاقِهِ «الْبَرُّ التَّوَابُ الْمُتَّقِمُ الْعَفْوُ الرَّءُوفُ» لَيْسَ هُوَ عِنْدَ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ بَلْ هَذَا ذَكَرَهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَوْ عَنْ بَعْضِ شُيُوخِهِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ رَوَاهُ عَنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ بِسِيَاقٍ وَرَوَاهُ غَيْرُهُ بِاخْتِلَافٍ فِي الْأَسْمَاءِ وَفِي تَرْتِيبِهَا: يُبَيِّنُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَسَائِرُ مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ثُمَّ عَنِ الْأَعْرَجِ، ثُمَّ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ لَمْ يَذْكُرُوا أَعْيَانَ الْأَسْمَاءِ؛ بَلْ ذَكَرُوا قَوْلَهُ ﷺ «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتَسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ».

وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ أَهْلُ الصَّحِيحِ كَالْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَغَيْرِهِمَا. وَلَكِنْ رُويَ عَدَدُ الْأَسْمَاءِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ يَعْلَمُ أَهْلُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَيْسَ فِي عَدَدِ

الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا هَذَانِ الْحَدِيثَانِ كِلَاهُمَا مَرْوِيٌّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهَذَا مَبْسُوطٌ فِي مَوْضِعِهِ. اهـ وانظر أيضًا (٢٢/ ٤٨١).

وقال الإمام النووي رحمه الله في شرح مسلم (٢٦٧٧):

وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَيْسَ فِيهِ حَصْرٌ لِأَسْمَائِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَلَيْسَ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَسْمَاءٌ غَيْرُ هَذِهِ التَّسْعَةِ وَالتَّسْعِينَ، وَإِنَّمَا مَقْصُودُ الْحَدِيثِ أَنَّ هَذِهِ التَّسْعَةَ وَالتَّسْعِينَ مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ، فَالْمُرَادُ الْإِخْبَارُ عَنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ بِإِحْصَائِهَا لَا الْإِخْبَارُ بِحَصْرِ الْأَسْمَاءِ، وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرُ: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ إِسْمٍ سَمِّيتَ بِهِ نَفْسَكَ أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ». اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في الفتح (٦٤٠٩):

واختلف العلماء في سرد الأسماء: هل هو مرفوع أو مدرج في الخبر من بعض الرواة، فمشى كثير منهم على الأول، واستدلوا به على جواز تسمية الله تعالى بما لم يرد في القرآن بصيغة الاسم، لأن كثيرًا من هذه الأسماء كذلك. وذهب آخرون إلى أن التعيين مدرج لخلو أكثر الروايات عنه. ونقله عبد العزيز النخشبي عن كثير من العلماء، قال الحاكم بعد تخريج الحديث من طريق صفوان بن صالح عن الوليد بن مسلم: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بسياق الأسماء الحسنی، والعلة فيه عندهما تفرد الوليد بن مسلم، قال: ولا أعلم خلافا عند أهل الحديث أن الوليد أوثق وأحفظ وأجل وأعلم من بشر بن شعيب، وعلي بن عياش وغيرهما من أصحاب شعيب، يشير إلى أن بشرًا وعليًا وأبا اليمان رَوَوْهُ عَنْ شُعَيْبٍ بِدُونِ سِيَاقِ الْأَسْمَاءِ؛ فَرَوَايَةُ أَبِي الْيَمَانِ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ، وَرَوَايَةُ عَلِيِّ عِنْدَ النَّسَائِيِّ، وَرَوَايَةُ بَشَرَ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ، وَلَيْسَتْ الْعِلَّةُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ تَفَرُّدُ الْوَلِيدِ فَقَطْ بَلِ الْاِخْتِلَافُ فِيهِ وَالِاضْطِرَابُ وَتَدْلِيْسُهُ وَاحْتِمَالُ الْإِدْرَاجِ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ التَّعْيِينُ

وقع من بعض الرواة في الطريقين معا، ولهذا وقع الاختلاف الشديد بينهما، ولهذا الاحتمال ترك الشيخان تخريج التعيين.

وقال الترمذي بعد أن أخرجه من طريق الوليد: هذا حديث غريب حدثنا به غير واحد عن صفوان ولا نعرفه إلا من حديث صفوان وهو ثقة، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة ولا نعلم في شيء من الروايات ذكر الأسماء إلا في هذه الطريق وقد روي بإسناد آخر عن أبي هريرة فيه ذكر الأسماء وليس له إسناد صحيح. انتهى. ولم ينفرد به صفوان فقد أخرجه البيهقي من طريق موسى بن أيوب النصيبى، وهو ثقة عن الوليد أيضا، وقد اختلف في سنده على الوليد فأخرجه عثمان الدارمي في النقض على المريسي عن هشام بن عمار، عن الوليد فقال: عن خليل بن دعلج، عن قتادة، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة فذكره بدون التعيين، قال الوليد وحدثنا سعيد بن عبد العزيز مثل ذلك وقال: كلها في القرآن هو الله الذي لا إله إلا هو الرحمن الرحيم وسرد الأسماء.

وأخرجه أبو الشيخ ابن حبان من رواية أبي عامر القرشي، عن الوليد بن مسلم بسند آخر فقال: حدثنا زهير بن محمد، عن موسى بن عقبة، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال زهير: فبلغنا أن غير واحد من أهل العلم قال: إن أولها أن تفتتح بلا إله إلا الله وسرد الأسماء.

وهذه الطريق: أخرجه ابن ماجه، وابن أبي عاصم، والحاكم من طريق عبد الملك بن محمد الصنعاني، عن زهير بن محمد، لكن سرد الأسماء أولا. فقال بعد قوله: «من حفظها دخل الجنة»: الله الواحد الصمد.. إلخ.

ثم قال بعد أن انتهى العد: قال زهير فبلغنا عن غير واحد من أهل العلم أن أولها يفتتح بلا إله إلا الله له الأسماء الحسنى. قلت: والوليد بن مسلم أوثق من عبد الملك

بن محمد الصنعاني، ورواية الوليد تشعر بأن التعيين مدرج، وقد تكرر في رواية الوليد عن زهير ثلاثة أسماء وهي (الأحد الصمد الهادي) ووقع بدلها في رواية عبد الملك (المقسط القادر الوالي) وعند الوليد أيضا: (الوالي الرشيد) وعند عبد الملك (الوالي الراشد) وعند الوليد (العاذل المنير) وعند عبد الملك (الفاطر القاهر)، واتفقا في البقية.

وأما رواية الوليد عن شعيب، وهي أقرب الطرق إلى الصحة، وعليها عول غالب من شرح الأسماء الحسنی؛ فسياقها عند الترمذي:

(هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، الرَّحْمَنُ، الرَّحِيمُ، الْمَلِكُ، الْقُدُّوسُ، السَّلَامُ، الْمُؤْمِنُ، الْمُهِمِّنُ، الْعَزِيزُ، الْجَبَّارُ، الْمُتَكَبِّرُ، الْخَالِقُ، الْبَارِي، الْمُصَوِّرُ، الْغَفَّارُ، الْقَهَّارُ، الْوَهَّابُ، الرَّزَّاقُ، الْفَتَّاحُ، الْعَلِيمُ، الْقَابِضُ، الْبَاسِطُ، الْخَافِضُ، الرَّافِعُ، الْمُعِزُّ، الْمُذِلُّ، السَّمِيعُ، الْبَصِيرُ، الْحَكَمُ، الْعَدْلُ، اللَّطِيفُ، الْخَبِيرُ، الْحَلِيمُ، الْعَظِيمُ، الْغَفُورُ، الشَّكُورُ، الْعَلِيُّ، الْكَبِيرُ، الْحَفِيفُ، الْمُقْتِئُ، الْحَسِيبُ، الْجَلِيلُ، الْكَرِيمُ، الرَّقِيبُ، الْمُجِيبُ، الْوَاسِعُ، الْحَكِيمُ، الْوَدُودُ، الْمَجِيدُ، الْبَاعِثُ، الشَّهِيدُ، الْحَقُّ، الْوَكِيلُ، الْقَوِيُّ، الْمُتَيْنُ، الْوَلِيُّ، الْحَمِيدُ، الْمُحْصِي، الْمَبْدِي، الْمُعِيدُ، الْمُحْيِي، الْمُمِيتُ، الْحَيُّ، الْقَيُّومُ، الْوَاحِدُ، الْمَاجِدُ، الْوَاحِدُ، الصَّمَدُ، الْقَادِرُ، الْمُقْتَدِرُ، الْمُقَدِّمُ، الْمُؤَخَّرُ، الْأَوَّلُ، الْآخِرُ، الظَّاهِرُ، الْبَاطِنُ، الْوَالِي، الْمُتَعَالِي، الْبَرُّ، التَّوَّابُ، الْمُتَّقِمُ، الْعَفُوُّ، الرَّؤُوفُ، مَالِكُ، الْمَلِكُ، ذُو الْجَلَالِ، وَالْإِكْرَامِ، الْمُقْسِطُ، الْجَامِعُ، الْغَنِيُّ، الْمُغْنِي، الْمَانِعُ، الضَّارُّ، النَّافِعُ، النُّورُ، الْهَادِي، الْبَدِيعُ، الْبَاقِي، الْوَارِثُ، الرَّشِيدُ، الصَّبُورُ).

وَقَدْ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيِّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ صَالِحٍ، فَخَالَفَ فِي عِدَّةِ أَسْمَاءَ فَقَالَ: (الْقَائِمُ، الدَّائِمُ) بَدَلَ (الْقَابِضُ، الْبَاسِطُ) وَ(الشَّدِيدُ) بَدَلَ (الرَّشِيدُ) وَ(الْأَعْلَى، الْمُحِيطُ، مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ) بَدَلَ (الْوَدُودُ، الْمَجِيدُ، الْحَكِيمُ).

وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ حِبَّانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سُفْيَانَ عَنْ صَفْوَانَ: (الرافع) بدل (المانع) وَوَقَعَ فِي صَحِيحِ ابْنِ خُزَيْمَةَ فِي رِوَايَةِ صَفْوَانَ أَيْضًا مُخَالَفَةً فِي بَعْضِ الْأَسْمَاءِ: قَالَ (الْحَاكِمُ) بَدَل (الْحَكِيمِ) وَ(الْقَرِيبُ) بَدَل (الرَّقِيبِ) وَ(الْمَوْلَى) بَدَل (الْوَالِي) وَ(الْأَحَدُ) بَدَل (الْمُغْنِي).

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ، وَابْنِ مَنْدَهٍ مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ الْوَلِيدِ (الْمُغِيثِ) بِالْمُعْجَمَةِ وَالْمُثَلَّثَةِ بَدَلِ (الْمُقْتِئِ) بِالْقَافِ وَالْمُشَاةِ.

وَوَقَعَ بَيْنَ رِوَايَةِ زُهَيْرٍ وَصَفْوَانَ الْمُخَالَفَةُ فِي ثَلَاثَةِ وَعَشْرِينَ اسْمًا فَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ زُهَيْرٍ (الْفَتْاحُ، الْقَهَّارُ، الْحَكَمُ، الْعَدْلُ، الْحَسِبُ، الْجَلِيلُ، الْمُحْصِي، الْمُقْتَدِرُ، الْمُقَدَّمُ، الْمُؤَخَّرُ، الْبَرُّ، الْمُتَنَقِّمُ، الْمُغْنِي، النَّافِعُ، الصَّبُورُ، الْبَدِيعُ، الْغَفَّارُ، الْحَفِيفُ، الْكَبِيرُ، الْوَاسِعُ، الْأَحَدُ، مَالِكُ، الْمَلِكُ، ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ) وَذَكَرَ بَدَلَهَا (الرَّبُّ، الْفَرْدُ، الْكَافِي، الْقَاهِرُ، الْمُبِينُ بِالْمَوْحَدَةِ، الصَّادِقُ، الْجَمِيلُ، الْبَادِي، بِالْدَّالِ، الْقَدِيمُ، الْبَارُّ بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ، الْوَفِيُّ، الْبُرْهَانُ، الشَّدِيدُ، الْوَاقِي بِالْقَافِ الْقَدِيرُ، الْحَافِظُ، الْعَادِلُ، الْمُعْطِي، الْعَالِمُ، الْأَحَدُ، الْأَبَدُ، الْوِتْرُ، ذُو الْقُوَّةِ).

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْحُصَيْنِ اخْتِلَافٌ آخَرُ: فَسَقَطَ فِيهَا مِمَّا فِي رِوَايَةِ صَفْوَانَ مِنَ (الْقَهَّارِ) إِلَى تَمَامِ خَمْسَةِ عَشَرَ اسْمًا عَلَى الْوَلَاءِ، وَسَقَطَ مِنْهَا أَيْضًا: (الْقَوِيُّ، الْحَلِيمُ، الْمَاجِدُ، الْقَابِضُ، الْبَاسِطُ، الْخَافِضُ، الرَّافِعُ، الْمُعِزُّ، الْمُذِلُّ، الْمُفْسِطُ، الْجَامِعُ، الضَّارُّ، النَّافِعُ، الْوَالِي، الرَّبُّ) فَوَقَعَ فِيهَا مِمَّا فِي رِوَايَةِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ الْمَذْكُورَةِ أَنْفَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ اسْمًا عَلَى الْوَلَاءِ.

وَفِيهَا: أَيْضًا (الْحَنَّانُ، الْمَنَّانُ، الْجَلِيلُ، الْكَفِيلُ، الْمُحِيطُ، الْقَادِرُ، الرَّفِيعُ، الشَّامِكُ، الْأَكْرَمُ، الْفَاطِرُ، الْخَلَّاقُ، الْفَاتِحُ، الْمُثِيبُ بِالْمُثَلَّثَةِ ثُمَّ الْمَوْحَدَةِ، الْعَلَّامُ، الْمَوْلَى، النَّصِيرُ، ذُو الطَّوْلِ، ذُو الْمَعَارِجِ، ذُو الْفَضْلِ، إِلَهُ، الْمُدَبِّرُ بِتَشْدِيدِ الْمَوْحَدَةِ).

قَالَ الْحَاكِمُ: إِنَّمَا أَخْرَجْتُ رِوَايَةَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْحُصَيْنِ شَاهِدًا لِرِوَايَةِ الْوَلِيدِ عَنْ شُعْبَةَ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي زَادَهَا عَلَى الْوَلِيدِ كُلُّهَا فِي الْقُرْآنِ كَذَا قَالَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا تُؤْخَذُ مِنَ الْقُرْآنِ بِضَرْبٍ مِنَ التَّكْلُفِ لَا أَنْ جَمِيعَهَا وَرَدَ فِيهِ بِصُورَةِ الْأَسْمَاءِ.

وَقَدْ قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي شَرْحِ الْأَسْمَاءِ لَهُ لَا أَعْرِفُ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ عُنِيَ بِطَلَبِ أَسْمَاءٍ وَجَمْعِهَا سِوَى رَجُلٍ مِنْ حُفَاطِ الْمَغْرِبِ يُقَالُ لَهُ عَلِيُّ بْنُ حَزْمٍ فَإِنَّهُ قَالَ صَحَّ عِنْدِي قَرِيبٌ مِنْ ثَمَانِينَ اسْمًا يَشْتَمِلُ عَلَيْهَا كِتَابُ اللَّهِ وَالصَّحَاحُ مِنَ الْأَخْبَارِ فَلْتُطَلَبِ الْبَقِيَّةُ مِنَ الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ.

قَالَ الْغَزَالِيُّ: وَأُظْنَهُ لَمْ يَلْغُهُ الْحَدِيثَ يَعْنِي الَّذِي أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ أَوْ بَلَّغَهُ فَاسْتَضَعَفَ إِسْنَادَهُ.

قُلْتُ: الثَّانِي هُوَ مُرَادُهُ فَإِنَّهُ ذَكَرَ نَحْوَ ذَلِكَ فِي الْمُحَلَّى ثُمَّ قَالَ: وَالْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي سَرْدِ الْأَسْمَاءِ ضَعِيفَةٌ لَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْهَا أَصْلًا وَجَمِيعُ مَا تَبَعَتْهُ مِنَ الْقُرْآنِ ثَمَانِيَّةٌ وَسِتُّونَ اسْمًا فَإِنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى مَا وَرَدَ فِيهِ بِصُورَةِ الْإِسْمِ لَا مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْإِسْتِقَاقِ كَالْبَاقِي مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَبَغَى وَجْهَ رَبِّكَ﴾ وَلَا مَا وَرَدَ مُضَافًا كَالْبَدِيعِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾.

وَقَدْ اسْتَضَعَفَ الْحَدِيثَ أَيْضًا جَمَاعَةً، فَقَالَ الدَّوْدِيُّ: لَمْ يَثْبُتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَيْنِ الْأَسْمَاءِ الْمَذْكُورَةِ وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْأَسْمَاءُ تَكْمِلَةَ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مِنْ جَمْعِ بَعْضِ الرُّوَاةِ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ عِنْدِي.

وَإِذَا تَقَرَّرَ رُجْحَانُ أَنَّ سَرْدَ الْأَسْمَاءِ لَيْسَ مَرْفُوعًا فَقَدْ اعْتَنَى جَمَاعَةٌ بِتَبَعِهَا مِنَ الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بَعْدَ إِهْمَالِ الْمَرَادِ بِاخْتِصَارِ

معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «من أحصاها دخل الجنة».

قال الإمام النووي رحمته الله في شرح مسلم (٢٦٧٧):

وَأَمَّا قَوْلُهُ رحمته الله: «مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»، فَاخْتَلَفُوا فِي الْمُرَادِ بِإِحْصَائِهَا، فَقَالَ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ: مَعْنَاهُ: حَفِظَهَا، وَهَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ مُفَسَّرًا فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى (مَنْ حَفِظَهَا) وَقِيلَ: أَحْصَاهَا: عَدَّهَا فِي الدُّعَاءِ بِهَا، وَقِيلَ: أَطَاقَهَا أَيُّ: أَحْسَنَ الْمُرَاعَاةَ لَهَا، وَالْمُحَافَظَةَ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ، وَصَدَّقَ بِمَعَانِيهَا، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: الْعَمَلُ بِهَا وَالطَّاعَةُ بِكُلِّ إِسْمِهَا، وَالْإِيْمَانُ بِهَا لَا يَقْتَضِي عَمَلًا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمُرَادُ حِفْظُ الْقُرْآنِ وَتِلَاوَتُهُ كُلَّهُ، لِأَنَّهُ مُسْتَوْفٍ لَهَا، وَهُوَ ضَعِيفٌ وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ. اهـ

قال الإمام ابن القيم رحمته الله كما في بدائع الفوائد (١/١٦٤):

بيان مراتب إحصاء أسمائه التي من أحصاها دخل الجنة، وهذا هو قطب السعادة، ومدار النجاة والفلاح:

المرتبة الأولى: إحصاء ألفاظها وعددها. المرتبة الثانية: فهم معانيها ومدلولها. المرتبة الثالثة: دعاؤه بها. كما قال تعالى ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ٨٠] وهو مرتبتان: إحداهما دعاء ثناء وعبادة. والثاني: دعاء طلب ومسألة.

فلا يثنى عليه إلا بأسمائه الحسنى، وصفاته العلى، وكذلك لا يسأل إلا بها، فلا يقال يا موجود، أو يا شيء، أو يا ذات اغفر لي وارحمني بل يسأل في كل مطلوب باسم يكون مقتضيا لذلك المطلوب فيكون السائل متوسلا إليه بذلك الاسم. اهـ

مسألة (٢): ما هو اسم الله الأعظم؟

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في فتح الباري (٦٤١٠):

وَإِذْ قَدْ جَرَى ذِكْرُ الْإِسْمِ الْأَعْظَمِ فِي هَذِهِ الْمَبَاحِثِ فَلْيَقَعِ الْإِلْتِمَامُ بِشَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ قَوْمٌ كَأَبِي جَعْفَرٍ الطَّبْرِيِّ وَأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَجَمَاعَةٌ بَعْدَهُمَا كَأَبِي حَاتِمِ بْنِ حَبَّانٍ وَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ فَقَالُوا: لَا يَجُوزُ تَفْصِيلُ بَعْضِ الْأَسْمَاءِ عَلَى بَعْضٍ، وَنَسَبَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ لِمَالِكٍ لِكَرَاهِيَّتِهِ أَنْ تُعَادَ سُورَةٌ أَوْ تُرَدَّدَ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ السُّورِ لِئَلَّا يُظَنَّ أَنَّ بَعْضَ الْقُرْآنِ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ فَيُؤْذَنُ ذَلِكَ بِاعْتِقَادِ نُقْصَانِ الْمَفْضُولِ عَنِ الْأَفْضَلِ، وَحَمَلُوا مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَعْظَمِ الْعَظِيمِ، وَأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ كُلَّهَا عَظِيمَةٌ.

وَعِبَارَةٌ أَبِي جَعْفَرٍ الطَّبْرِيِّ: اخْتَلَفَتِ الْأَثَارُ فِي تَعْيِينِ الْإِسْمِ الْأَعْظَمِ، وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ الْأَقْوَالَ كُلَّهَا صَحِيحَةٌ؛ إِذْ لَمْ يَرِدْ فِي خَبَرٍ مِنْهَا أَنَّهُ الْإِسْمُ الْأَعْظَمُ، وَلَا شَيْءٌ أَعْظَمُ مِنْهُ؛ فَكَانَتْهُ يَقُولُ: كُلُّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى يَجُوزُ وَصْفُهُ بِكَوْنِهِ أَعْظَمَ فَيَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى عَظِيمٍ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: الْأَعْظَمِيَّةُ الْوَارِدَةُ فِي الْأَخْبَارِ إِنَّمَا يُرَادُ بِهَا مَزِيدُ ثَوَابِ الدَّاعِي بِذَلِكَ كَمَا أُطْلِقَ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ، وَالْمُرَادُ بِهِ مَزِيدُ ثَوَابِ الْقَارِي.

وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالْإِسْمِ الْأَعْظَمِ كُلُّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى دَعَا الْعَبْدُ بِهِ مُسْتَغْرِقًا بِحَيْثُ لَا يَكُونُ فِي فِكْرِهِ حَالَتَيْنِ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَإِنَّ مَنْ تَأَتَّى لَهُ ذَلِكَ اسْتُجِيبَ لَهُ وَنُقِلَ مَعْنَى هَذَا عَنْ جَعْفَرِ الصَّادِقِ، وَعَنِ الْجُنَيْدِ وَعَنْ غَيْرِهِمَا.

وَقَالَ آخَرُونَ: اسْتَأْثَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِعِلْمِ الْإِسْمِ الْأَعْظَمِ، وَلَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِهِ.

وَأَشْبَهَتْهُ آخَرُونَ مُعَيَّنًا وَاضْطَرَبُوا فِي ذَلِكَ وَجُمَلُهُ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ قَوْلًا:

الأول: الاسم الأعظم (هو) نقله الفخر الرازي عن بعض أهل الكشف، واحتج له بأن من أراد أن يعبر عن كلام معظم بحضرته لم يقل له أنت قلت كذا وإنما يقول هو يقول تأدباً معه.

الثاني: (الله) لأنه اسم لم يطلق على غيره، ولأنه الأصل في الأسماء الحسنى، ومن ثم أضيفت إليه.

قال السيوطي رحمه الله **في الدر المنظم في الاسم الأعظم كما في الحاوي** (٤٧٣/١):

قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَفْسِيرِهِ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الصَّبَاحِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبٍ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، حَدَّثَنِي رَجُلٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ: اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ هُوَ (اللَّهُ)، أَلَمْ تَسْمَعْ أَنَّهُ يَقُولُ: ﴿اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الحشر: ٢٢].

وَقَالَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي كِتَابِ الدُّعَاءِ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَسْعَرٍ قَالَ: قَالَ الشَّعْبِيُّ: اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ: (يَا اللَّهُ).

قلت: الإسناد الأول ضعيف؛ لأن فيه رجلاً مبهماً، والإسناد الثاني صحيح، وإسحاق بن إسماعيل هو الطالقاني، وهو ثقة.

الثالث: (الله الرحمن الرحيم) ولعل مستنده، ما أخرجه ابن ماجه عن عائشة أنها سألت النبي ﷺ أن يعلمها الاسم الأعظم، فلم يفعل، فصَلَّتْ وَدَعَتْ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَدْعُوكَ اللَّهُ وَأَدْعُوكَ الرَّحْمَنَ وَأَدْعُوكَ الرَّحِيمَ وَأَدْعُوكَ بِأَسْمَائِكَ الْحُسْنَى كُلِّهَا مَا

عَلِمْتَ مِنْهَا، وَمَا لَمْ أَعْلَمْ...» الْحَدِيثُ، وَفِيهِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ لَهَا: «إِنَّهُ لَفِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي دَعَوْتَ بِهَا» قُلْتُ: وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ، وَفِي الْإِسْتِدْلَالِ بِهِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى.

قال السيوطي رحمه الله في الدر المنظم في الاسم الأعظم كما في الحاوي

(١/٤٧٣):

قُلْتُ: أَقْوَى مِنْهُ فِي الْإِسْتِدْلَالِ مَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ وَصَحَّحَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ﴿يَسْمُ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾، فَقَالَ: «هُوَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اسْمِ اللَّهِ الْأَكْبَرِ إِلَّا كَمَا بَيْنَ سَوَادِ الْعَيْنِ وَبَيَاضِهَا مِنَ الْقُرْبِ»، وَفِي مُسْنَدِ الْفِرْدَوْسِ لِلدِّلَمِيِّ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ فِي سِتِّ آيَاتٍ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْحَشْرِ».

الرَّابِعُ: (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) لِمَا أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ: ﴿وَالْهَكْمُ إِلَهُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ وَفَاتِحَةِ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾» أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ إِلَّا النَّسَائِيُّ وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ. وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ.

الخَامِسُ: (الْحَيُّ الْقَيُّومُ) أَخْرَجَ ابْنُ مَاجَهٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ: «الْإِسْمُ الْأَعْظَمُ فِي ثَلَاثِ سُورٍ: الْبَقَرَةِ، وَآلِ عِمْرَانَ، وَطه» قَالَ الْقَاسِمُ الرَّائِي عَنْ أَبِي أُمَامَةَ: التَّمَسُّتُهُ مِنْهَا فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَيُّ الْقَيُّومُ. وَقَوَاهُ الْفَخْرُ الرَّازِيُّ وَاحْتَجَّ بِأَنَّهُمَا يَدُلَّانِ مِنْ صِفَاتِ الْعِظَمَةِ بِالرُّبُوبِيَّةِ مَا لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُهُمَا كَدَلَالَتِهِمَا.

السادسُ: (الْحَنَّانُ، الْمَنَّانُ، بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، الْحَيُّ، الْقَيُّومُ) وَرَدَ ذَلِكَ مَجْمُوعًا فِي حَدِيثِ أَنَسٍ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالْحَاكِمِ وَأَصْلُهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

السَّابِعُ: (بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ) أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى مِنْ طَرِيقِ السَّرِيِّ بْنِ يَحْيَى، عَنْ رَجُلٍ مِنْ طِيٍّ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ قَالَ: كُنْتُ أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُرِينِي الْإِسْمَ الْأَعْظَمَ؛ فَأَرَيْتُهُ مَكْتُوبًا فِي الْكَوَاكِبِ فِي السَّمَاءِ.

الثَّامِنُ: (ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ) أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقُولُ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ. فَقَالَ: «قَدْ اسْتَجِيبَ لَكَ؛ فَسَلْ» وَاحْتَجَّ لَهُ الْفَخْرُ بِأَنَّهُ يَشْمَلُ جَمِيعَ الصِّفَاتِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الْإِلَهِيَّةِ لِأَنَّ فِي الْجَلَالِ إِشَارَةً إِلَى جَمِيعِ السُّلُوبِ، وَفِي الْإِكْرَامِ إِشَارَةً إِلَى جَمِيعِ الْإِصْافَاتِ.

قال السيوطي رحمه الله في الدر المنظم في الاسم الأعظم كما في الحاوي

(٤٧٣/١):

وَأَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ النَّملِ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: الْإِسْمُ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ: يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ. اهـ

التَّاسِعُ: (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْأَحَدُ الصَّمَدُ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ بَرِيدَةَ، وَهُوَ أَرْجَحُ مِنْ حَيْثُ السَّنَدُ مِنْ جَمِيعِ مَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ.

الْعَاشِرُ: (رَبِّ رَبِّ) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَابْنُ عَبَّاسٍ بِلَفْظِ «اسْمُ اللَّهِ الْأَكْبَرُ: رَبِّ رَبِّ». وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا، عَنْ عَائِشَةَ: «إِذَا قَالَ الْعَبْدُ يَا رَبِّ يَا رَبِّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: لَبَّيْكَ عَبْدِي سَلِّ تَعْطُ» رَوَاهُ مَرْفُوعًا، وَمَوْقُوفًا.

الْحَادِي عَشَرَ: (دَعْوَةُ ذِي النُّونِ) أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رَفَعَهُ: «دَعْوَةُ ذِي النُّونِ فِي بَطْنِ الْحُوتِ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ لَمْ يَدْعُ بِهَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ قَطُّ إِلَّا اسْتَجَابَ اللَّهُ لَهُ».

الثَّانِي عَشَرَ: نَقَلَ الْفَخْرُ الرَّازِيُّ عَنْ زَيْنِ الْعَابِدِينَ أَنَّهُ سَأَلَ اللَّهَ أَنْ يُعَلِّمَهُ الْإِسْمَ الْأَعْظَمَ فَرَأَى فِي النَّوْمِ هُوَ (اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ).

الثَّالِثَ عَشَرَ: هُوَ (مُخْفِيٌّ فِي الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى)، وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ عَائِشَةَ الْمُتَقَدِّمَ لَمَّا دَعَتْ بَعْضَ الْأَسْمَاءِ، وَبِالْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى، فَقَالَ لَهَا ﷺ: إِنَّهُ لَفِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي دَعَوْتَ بِهَا.

الرَّابِعَ عَشَرَ: (كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ) نَقَلَهُ عِيَّاض.

انظر: مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى (٣١١/١٨)، التوحيد لابن منده (٢/٢١)، تفسير القرطبي (١/١٠٢).

مسألة (٢): أسماء الله وصفاته ليست مخلوقة، وليرى الله عز وجل يتسمى بأسمائه ويتصف بصفاته أزلاً.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله: كَمَا فِي شِفَاءِ الْعَلِيلِ (ص ٢٧٦):

وقد دل الحديث على أن أسماء الله غير مخلوقة، بل هو الذي تكلم بها، وسمى بها نفسه، ولهذا لم يقل (بكل اسم خلقته لنفسك)، ولو كانت مخلوقة لم يسأله بها؛ فإن الله لا يقسم عليه بشيء من خلقه، فالحديث صريح في أن أسماءه ليست من فعل الآدميين وتسمياتهم.

وأيضاً: فإن أسماءه مشتقة من صفاته، وصفاته قديمة به فأسمائها غير مخلوقة. اهـ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمه الله: كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٢٢٧/١٨):

وَأَمَّا كَوْنُ الْفَاعِلِ لَمْ يَزَلْ يَفْعَلُ فِعْلاً بَعْدَ فِعْلٍ؛ فَهَذَا مِنْ كَمَالِ الْفَاعِلِ؛ فَإِذَا كَانَ الْفَاعِلُ حَيًّا، وَقِيلَ: إِنَّ الْحَيَاةَ مُسْتَلْزِمَةٌ الْفِعْلِ وَالْحَرَكَةِ. كَمَا قَالَ ذَلِكَ أَيْمَةُ أَهْلِ

فَأَطْلَقَ الْخَلْقَ، ثُمَّ خَصَّ الْإِنْسَانَ، وَأَطْلَقَ التَّعْلِيمَ، ثُمَّ خَصَّ التَّعْلِيمَ بِالْقَلَمِ،
وَالْخَلْقَ يَتَّصِمُنُ فِعْلُهُ، وَالتَّعْلِيمَ يَتَّصِمُنُ قَوْلُهُ، فَإِنَّهُ يَعْلَمُ بِتَكْلِيمِهِ، وَتَكْلِيمُهُ بِالْإِيحَاءِ؛
وَبِالتَّكَلُّمِ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، وَبِإِرْسَالِ رَسُولٍ يُوحِي بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ قَالَ تَعَالَى:
﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ ۝ (١) عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝ (٢) خَلَقَ الْإِنْسَانَ ۝ (٣) عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ۝ (٤) الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝ (٥)﴾.

وَهَؤُلَاءِ الْفَلَاسِفَةُ يَتَّصِمُنُ قَوْلُهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ: أَنَّهُ لَمْ يَخْلُقْ وَلَمْ يَعْلَمْ فَإِنْ
مَا يُثْبِتُونَهُ مِنَ الْخَلْقِ وَالتَّعْلِيمِ إِنَّمَا يَتَّصِمُنُ التَّعْطِيلُ؛ فَإِنَّهُ عَلَى قَوْلِهِمْ لَمْ يَزَلْ الْفَلَكَ
مُقَارِنًا لَهُ أَزَلًا وَأَبَدًا؛ فَاِمْتَنَعَ حِينَئِذٍ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لَهُ؛ فَإِنَّ الْفَاعِلَ لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى
فِعْلِهِ، وَعِنْدَهُمْ: أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ شَيْئًا مِنْ جُزْئِيَّاتِ الْعِلْمِ، وَالتَّعْلِيمِ فِرْعُ الْعِلْمِ؛ فَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ
الْجُزْئِيَّاتِ يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْلَمَهَا غَيْرُهُ، وَكُلُّ مَوْجُودٍ فَهُوَ جُزْئِيٌّ لَا كُلِّيٌّ، كَذَا الْكُلِّيَّاتُ إِنَّمَا
وُجُودُهَا فِي الْأَذْهَانِ لَا فِي الْأَعْيَانِ؛ فَاِذْ لَمْ يَعْلَمْ شَيْئًا مِنَ الْجُزْئِيَّاتِ؛ لَمْ يَعْلَمْ شَيْئًا مِنَ
الْمَوْجُودَاتِ؛ فَاِمْتَنَعَ أَنْ يَعْلَمْ غَيْرَهُ شَيْئًا مِنَ الْعِلْمِ بِالْمَوْجُودَاتِ الْمُعَيَّنَةِ.
وَمَنْ قَالَ مِنْهُمْ: لَا يَعْلَمُ لَا كُلِّيًّا وَلَا جُزْئِيًّا فَقَوْلُهُ أَفْبَحُّ.

وَمَنْ قَالَ: يَعْلَمُ الْكُلِّيَّاتِ الثَّابِتَةَ دُونَ الْمُتَغَيِّرَةِ، فَهُوَ عِنْدَهُمْ لَا يَعْلَمُ شَيْئًا مِنَ
الْحَوَادِثِ، وَلَا يَعْلَمُهَا لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ كَمَا يَقْتَضِي قَوْلُهُمْ: أَنَّهُ لَمْ يَخْلُقْهَا، فَعَلَى قَوْلِهِمْ
لَا خَلْقَ وَلَا عِلْمَ.

وَهَذَا حَقِيقَةُ قَوْلِ مُقَدِّمِهِمْ أَرِسْطُو فَإِنَّهُ لَمْ يُثْبِتْ أَنَّ الرَّبَّ مُبْدِعٌ لِلْعَالَمِ وَلَا جَعَلَهُ
عِلَّةً فَاعِلَةً بَلْ الَّذِي أَثْبَتَهُ أَنَّهُ عِلَّةٌ غَائِيَّةٌ، يَتَحَرَّكُ الْفَلَكَ لِتَشَبُّهِهِ بِهِ كَتَحْرِيكِ الْمَعْشُوقِ
لِلْعَاشِقِ، وَصَرَّحَ بِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ، فَعِنْدَهُ لَا خَلْقَ وَلَا عِلْمَ.

وَأَوَّلُ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ (١) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾ ١٠٠هـ.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في الكافية الشافعية (٨٧٨):

وَالْآخَرُونَ أَوَّلُو الْحَدِيثِ كَأَحْمَدٍ
قَدْ قَالَ إِنَّ اللَّهَ حَقًّا لَمْ يَزَلْ
جَعَلَ الْكَلَامَ صِفَاتٍ فِعْلٍ قَائِمٍ
وَكَذَلِكَ نَصَّ عَلَى دَوَامِ الْفِعْلِ بِالْ
وَكَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ فَرَّاجِعُ قَوْلِهِ
وَكَذَلِكَ جَعَفَرُ الْإِمَامِ الصَّادِقِ أَلِ
قَدْ قَالَ لَمْ يَزَلِ الْمُتَمَهِّمِينَ مُحْسِنًا
وَكَذَا الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ فَإِنَّهُ
قَالَ الْحَيَاةُ مَعَ الْفِعَالِ كِلَاهُمَا
صَدَقَ الْإِمَامُ فَكُلُّ حَيٍّ فَهُوَ فَعَا
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ ثُمَّ مَوَانِعُ
وَالرَّبُّ لَيْسَ لِفِعْلِهِ مِنْ مَانِعٍ
وَمُشَبِّهُهُ الرَّحْمَنُ لَا زِمَةَ لَهُ
هَذَا وَقَدْ فَطَرَ الْإِلَهَ عِبَادَهُ
أَوَلَسْتَ تَسْمَعُ قَوْلَ كُلِّ مُوَحِّدٍ
وَقَدِيمِ الْإِحْسَانِ الْكَثِيرِ وَدَائِمِ أَلِ
مِنْ غَيْرِ انْكَارٍ عَلَيْهِمْ فِطْرَةَ
أَوَلَيْسَ فِعْلُ الرَّبِّ تَابِعٌ وَصْفِهِ

ذَلِكَ ابْنُ حَنْبَلٍ الرَّضَى الشَّيْبَانِي
مُتَكَلِّمًا إِنْ شَاءَ دُوْ إِيْحَسَانِ
بِالذَّاتِ لَمْ يُفْقَدْ مِنَ الرَّحْمَنِ
إِيْحَسَانِ أَيْضًا فِي مَكَانٍ ثَانِي
لَمَّا أَجَابَ مَسَائِلَ الْقُرْآنِ
مَقْبُولٌ عِنْدَ الْخَلْقِ دُوْ الْعِرْفَانِ
بَرًّا جَوَادًا عِنْدَ كُلِّ أَوَانٍ
قَدْ قَالَ مَا فِيهِ هُدًى الْحَيْرَانِ
مُتَلَازِمَانِ فَلَيْسَ يَفْتَرِقَانِ
لُ وَذَانِي غَايَةِ التَّبَيُّانِ
مِنْ أَفَةِ أَوْ قَاسِرِ الْحَيَوَانِ
مَا شَاءَ كَانَ بِقُدْرَةِ الدِّيَانِ
وَكَذَلِكَ قُدْرَةُ رَبِّنَا الرَّحْمَنِ
أَنَّ الْمُتَمَهِّمِينَ دَائِمُ الْإِحْسَانِ
يَا دَائِمَ الْمَعْرُوفِ وَالسُّلْطَانِ
جُودِ الْعَظِيمِ وَصَاحِبِ الْغُفْرَانِ
فُطِرُوا عَلَيْهَا لَا تَوَاصٍ ثَانِي
وَكَمَالِهِ أَفْذَاكَ دُوْ حِدْثَانِ

أَفْعَالُهُمْ سَبَبُ الْكَمَالِ الثَّانِي
أَفْذَاكَ مُتَمَنِّعٌ عَلَى الْمَنَانِ
مُتَمَكِّنًا وَالْفِعْلُ ذُو إِمْكَانٍ
قَالُوا بِهَذَا الْقَوْلِ ذِي الْبُطْلَانِ
حَتَّى تَمَكَّنَ فَاَنْطَقُوا بَيَّانٍ
بَلْ كُلُّ يَوْمٍ رَبَّنَا فِي شَانٍ
مَا فَقَدْ ذَا وَوُجُودُهُ سَيَّانٍ
جِبِهِ مُحَالٌ لَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ
وَمَشِيئَةٍ وَيَلِيهِمَا وَصَفَانِ
أَوْصَافُ ذَاتِ الْخَالِقِ الْمَنَانِ
فِعْلٌ يَتِمُّ بَوَاضِحِ الْبُرْهَانِ
مَعَ مُوجِبٍ قَدْ تَمَّ بِالْأَرْكَانِ
مَا زَالَ فِعْلُ اللَّهِ ذَا إِمْكَانٍ
عَبَدُوا الْحِجَارَةَ فِي رِضَى الشَّيْطَانِ
لِقَةِ وَلَيْسَتْ ذَاتُ نُطْقٍ بَيَّانٍ
أَوْثَانِهِمْ لَا شَكَّ مَفْقُودَانِ
بِإِلَهِ حَقٍّ وَهُوَ ذُو بُطْلَانٍ
أَفْعَنُهُ ذَا الْوُصْفَانِ مَسْلُوبَانِ
هَذَا الْمُحَالُ وَأَعْظَمُ الْبُطْلَانِ
أَبَدًا إِلَهُ الْحَقِّ ذَا سُلْطَانِ
بَلْ فَاعِلًا مَا شَاءَ ذَا إِحْسَانِ

وَكَمَالُهُ سَبَبُ الْفِعَالِ وَخَلْقُهُ
أَوْ مَا فِعَالُ الرَّبِّ عَيْنُ كَمَالِهِ
أَزَلًا إِلَى أَنْ صَارَ فَيَمَّا لَمْ يَزَلْ
تَالله قَدْ ضَلَّتْ عُقُولُ الْقَوْمِ إِذْ
مَاذَا الَّذِي أَضْحَى لَهُ مُتَجَدِّدًا
وَالرَّبُّ لَيْسَ مُعْطًى عَنْ فِعْلِهِ
وَالْأَمْرُ وَالتَّكْوِينُ وَصَفُ كَمَالِهِ
وَتَخْلُفُ التَّأْثِيرُ بَعْدَ تَمَامِ مُو
وَاللهُ رَبِّي لَمْ يَزَلْ ذَا قُدْرَةٍ
الْعِلْمُ مَعَ وَصْفِ الْحَيَاةِ وَهَذِهِ
وَبِهَا تَمَامُ الْفِعْلِ لَيْسَ بِدُونِهَا
فَلِأَيِّ شَيْءٍ قَدْ تَأَخَّرَ فِعْلُهُ
مَا كَانَ مُتَمَنِّعًا عَلَيْهِ الْفِعْلُ بَلْ
وَاللهُ عَابَ الْمُشْرِكِينَ بِأَتَمِّهِمْ
وَنَعَى عَلَيْهِمْ كَوْنَهَا لَيْسَتْ بِحَا
فَأَبَانَ أَنَّ الْفِعْلَ وَالتَّكْلِيمَ مِنْ
فَإِذَا هُمَا فَقَدْ أَمَّا مَسْلُوبُهَا
وَاللهُ فَهُوَ إِلَهُ حَقٍّ دَائِمًا
أَزَلًا وَلَيْسَ لِفَقْدِهَا مِنْ غَايَةٍ
إِنْ كَانَ رَبُّ الْعَرْشِ حَقًّا لَمْ يَزَلْ
فَكَذَاكَ أَيْضًا لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا

وَاللَّهُ مَا فِي الْعَقْلِ مَا يَقْضِي - لَذَا
بَلْ لَيْسَ فِي الْمَعْقُولِ غَيْرُ ثُبُوتِهِ
هَذَا وَمَا دُونَ الْمُتَهَيِّمِ حَدِثٌ
وَاللَّهُ سَابِقُ كُلِّ شَيْءٍ غَيْرُهُ
وَاللَّهُ كَانَ وَلَيْسَ شَيْءٌ غَيْرُهُ
لَسْنَا نَقُولُ كَمَا يَقُولُ الْمُلْحِدُ الزُّ
بِدَوَامِ هَذَا الْعَالَمِ الْمَشْهُودِ وَالْ
هَذِي مَقَالَاتُ الْمَلَا حِدَةِ الْأُلَى
بِالرَّدِّ وَالْإِبْطَالِ وَالنُّكْرَانِ
لِلْخَالِقِ الْأَزِيِّ ذِي الْإِحْسَانِ
لَيْسَ الْقَدِيمُ سِوَاهُ فِي الْأَكْوَانِ
مَا رَبُّنَا وَالْخَلْقُ مُقْتَرَنَانِ
سُبْحَانَهُ جَلَّ الْعَظِيمُ الشَّانِ
زُنْدِيقُ صَاحِبِ مَنْطِقِ الْيُونَانِ
أَرْوَاحُ فِي أَزَلٍ وَلَيْسَ بِفَانِي
كَفَرُوا بِخَالِقِ هَذِهِ الْأَكْوَانِ

مسألة (٢) : ما المراد بالتسلسل ، وهل هو واقع ؟

قال الإمام ابن القيم رحمته الله في شفاء العليل (ص ١٥٦) :

والتسلسل لفظ مجمل، لم يرد بنفيه ولا إثباته كتاب ناطق، ولا سنة متبعة، ليجب مراعاة لفظه، وهو ينقسم إلى: واجب، وممتنع، وممكن:

كالتسلسل في المؤثر محال ممتنع لذاته، وهو أن يكون مؤثرين كل واحد منهم استفاد تأثيره ممن قبله لا إلى غاية.

والتسلسل الواجب ما دل عليه العقل والشرع من دوام أفعال الرب تعالى في الأبد، وأنه كلما انقضى لأهل الجنة نعيم؛ أحدث لهم نعيماً آخر، لا نفاذ له، وكذلك التسلسل في أفعاله سبحانه من طرق الأزل، وأن كل فعل مسبوق بفعل آخر، فهذا واجب في كلامه؛ فإنه لم يزل متكلماً إذا شاء، ولم تحدث له صفة الكلام في وقت، وهكذا أفعاله التي هي من لوازم حياته؛ فإن كل حي فعال، والفرق بين الحي والميت

بالفعل. ولهذا قال غير واحد من السلف: الحي الفعال ، وقال عثمان بن سعيد: كل حي فعال.

ولم يكن ربنا سبحانه قط في وقت من الأوقات المحققة أو المقدرة معطلا عن كماله من الكلام، والإرادة، والفعل.

وأما التسلسل الممكن: فالتسلسل في مفعولاته من هذا الطرف، كما يتسلسل في طرف الأبد؛ فإنه إذا لم يزل حيا قادرا مريدا متكلمًا، وذلك من لوازم ذاته، فالفعل ممكن له بموجب هذه الصفات له، وأن يفعل أكمل من أن لا يفعل، ولا يلزم من هذا أنه لم يزل الخلق معه؛ فإنه سبحانه متقدم على كل فرد من مخلوقاته، تقدمًا لا أول له فلكل مخلوق أول، والخالق سبحانه لا أول له، فهو وحده الخالق، وكل ما سواه مخلوق كائن بعد أن لم يكن.

قالوا: وكل قول سوى هذا فصريح العقل يرده، ويقضي بطلانه، وكل من اعترف بأن الرب سبحانه لم يزل قادرا على الفعل لزمه أحد الأمرين لا بد له منهما: إما أن يقول: بأن الفعل لم يزل ممكنا. وإما أن يقول: لم يزل واقعا. وإلا تناقض تناقضا بينا حيث زعم أن الرب سبحانه لم يزل قادرا على الفعل، والفعل محال ممتنع لذاته، لو أراد له لم يمكن وجوده، بل فرض إرادته عنده محال، وهو مقدور له، وهذا قول ينقض بعضه بعضًا.

ثم قال ﷺ :

فكلهم متفقون -يعني جميع المسلمين- على أن الله وحده الخالق، وكل ما سواه مخلوق موجود بعد عدمه، وليس معه غيره من المخلوقات يكون وجوده مساويا لوجوده؛ فما لزم بعد هذا من إثبات خلقه، وأمره وصفات كماله، ونعوت جلاله وكونه رب العالمين، وأن كماله المقدس من لوازم ذاته، فإننا به قائلون وله ملتزمون،

كما إنا ملتزمون لكل ما لزم من كونه حيا عليما قديرا سميعا بصيرا متكلميما آمرا ناهيا فوق عرشه، بائن من خلقه، يراه المؤمنون بأبصارهم عيانا في الجنة، وفي عرصات القيامة ويكلمهم ويكلمونه، فإن هذا حق، ولازم الحق مثله، وما لم يلزم من إثبات ذلك من الباطل الذي تتخيله خفافيش العقول فنحن له منكرون، وعن القول به عادلون، وبالله التوفيق. اهـ

مسألة (٤): هل الاسم غير المسمى، أم هو نفس المسمى؟

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (١٨٥/٦ - ٢٠٨):

فَصَلِّ: فِي (الْإِسْمِ وَالْمُسَمَّى) هَلْ هُوَ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ؟ أَوْ لَا يُقَالُ: هُوَ هُوَ. وَلَا يُقَالُ: هُوَ غَيْرُهُ؟ أَوْ هُوَ لَهُ؟ أَوْ يُفَصَّلُ فِي ذَلِكَ؟.

فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ تَنَازَعُوا فِي ذَلِكَ وَالزَّعْجُ اشْتَهَرَ فِي ذَلِكَ بَعْدَ الْأَئِمَّةِ بَعْدَ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، وَالَّذِي كَانَ مَعْرُوفًا عِنْدَ (أَئِمَّةِ السُّنَّةِ) أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ: الْإِنْكَارُ عَلَى (الْجَهْمِيَّةِ)، الَّذِينَ يَقُولُونَ: أَسْمَاءُ اللَّهِ مَخْلُوقَةٌ. فَيَقُولُونَ: الْإِسْمُ غَيْرُ الْمُسَمَّى، وَأَسْمَاءُ اللَّهِ غَيْرُهُ، وَمَا كَانَ غَيْرُهُ فَهُوَ مَخْلُوقٌ؛ وَهَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ ذَمَّهُمُ السَّلَفُ، وَغَلَّظُوا فِيهِمُ الْقَوْلَ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ مِنْ كَلَامِهِ، وَكَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ بَلْ هُوَ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ، وَهُوَ الْمُسَمَّى لِنَفْسِهِ بِمَا فِيهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ.

و(الْجَهْمِيَّةِ) يَقُولُونَ: كَلَامُهُ مَخْلُوقٌ، وَأَسْمَاؤُهُ مَخْلُوقَةٌ؛ وَهُوَ نَفْسُهُ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِكَلَامٍ يَقُومُ بِذَاتِهِ، وَلَا سَمَّى نَفْسَهُ بِإِسْمٍ هُوَ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ؛ بَلْ قَدْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ تَكَلَّمَ بِهِ وَسَمَّى نَفْسَهُ بِهِذِهِ الْأَسْمَاءِ بِمَعْنَى أَنَّهُ خَلَقَهَا فِي غَيْرِهِ؛ لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ نَفْسُهُ تَكَلَّمَ بِهَا الْكَلَامَ الْقَائِمَ بِهِ. فَالْقَوْلُ فِي أَسْمَائِهِ هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْقَوْلِ فِي كَلَامِهِ.

وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ الْمَعْرُوفَ عَنْ أَيْمَةِ السُّنَّةِ إِنكَارُهُمْ عَلَى مَنْ قَالَ: أَسْمَاءُ اللَّهِ مَخْلُوقَةٌ، وَكَانَ الَّذِينَ يُطْلِقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْإِسْمَ غَيْرَ الْمُسَمَّى هَذَا مُرَادُهُمْ؛ فَلِهَذَا يُرَوَى عَنْ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْمَعِيِّ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُمْ قَالُوا: إِذَا سَمِعْتَ الرَّجُلَ يَقُولُ: الْإِسْمُ غَيْرَ الْمُسَمَّى فَاشْهَدْ عَلَيْهِ بِالزَّنْدَقَةِ.

وَلَمْ يُعْرِفْ أَيْضًا عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُ قَالَ: (الْإِسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى)؛ بَلْ هَذَا قَالَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَنَسِّينَ إِلَى السُّنَّةِ بَعْدَ الْأَيْمَةِ، وَأَنْكَرَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَيْهِمْ.

ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ أَمْسَكَ عَنِ الْقَوْلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ نَفِيًا وَإِثْبَاتًا؛ إِذْ كَانَ كُلٌّ مِنَ الْإِطْلَاقَيْنِ بِدْعَةً كَمَا ذَكَرَهُ الْخَلَّالُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْحَرَبِيِّ وَغَيْرِهِ؛ وَكَمَا ذَكَرَهُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِي فِي الْجُزْءِ الَّذِي سَمَّاهُ صَرِيحَ السُّنَّةِ ذَكَرَ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ الْمَشْهُورِ فِي الْقُرْآنِ وَالرُّبُوبِيَّةِ وَالْإِيمَانِ وَالْقَدَرِ وَالصَّحَابَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَذَكَرَ أَنَّ (مَسْأَلَةَ اللَّفْظِ) لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ فِيهَا كَلَامٌ؛ كَمَا قَالَ: لَمْ نَجِدْ فِيهَا كَلَامًا عَنْ صَحَابِيٍّ مَضَى، وَلَا عَنْ تَابِعِيٍّ قَفَا؛ إِلَّا عَمَّنْ فِي كَلَامِهِ الشُّفَاءُ وَالْغِنَاءُ، وَمَنْ يَقُومُ لَدَيْنَا مَقَامَ الْأَيْمَةِ الْأُولَى: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ: اللَّفْظِيَّةُ جَهْمِيَّةٌ. وَيَقُولُ: مَنْ قَالَ لَفْظِيٍّ بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ فَهُوَ جَهْمِيٌّ، وَمَنْ قَالَ غَيْرَ مَخْلُوقٍ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ.

وَذَكَرَ أَنَّ الْقَوْلَ فِي الْإِسْمِ وَالْمُسَمَّى مِنَ الْحَمَاقَاتِ الْمُبْتَدَعَةِ الَّتِي لَا يُعْرِفُ فِيهَا قَوْلٌ لِأَحَدٍ مِنَ الْأَيْمَةِ، وَأَنَّ حَسْبَ الْإِنْسَانِ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْإِسْمَ لِلْمُسَمَّى. وَهَذَا الْإِطْلَاقُ اخْتِيَارٌ أَكْثَرُ الْمُتَنَسِّينَ إِلَى السُّنَّةِ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ.

وَالَّذِينَ قَالُوا: (الْإِسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى) كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَنَسِّينَ إِلَى السُّنَّةِ: مِثْلُ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَبِي الْقَاسِمِ الطَّبْرِي، وَاللَّالِكَاثِيِّ، وَأَبِي مُحَمَّدٍ الْبَغَوِيِّ صَاحِبِ شَرْحِ

السُّنَّةِ وَغَيْرِهِمْ؛ وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي أَصْحَابِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ فوركٍ وَغَيْرُهُ.

وهؤلاء الذين قالوا: إِنَّ (الاسْمَ هُوَ الْمُسَمَّى) لَمْ يُرِيدُوا بِذَلِكَ أَنَّ اللَّفْظَ الْمُؤَلَّفَ مِنَ الْحُرُوفِ هُوَ نَفْسُ الشَّخْصِ الْمُسَمَّى بِهِ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ.

ولهذا يقال: لَوْ كَانَ (الاسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى) لَكَانَ مَنْ قَالَ (نَارٌ) اخْتَرَقَ لِسَانَهُ. وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَظُنُّ أَنَّ هَذَا مُرَادُهُمْ وَيُسْنَعُ عَلَيْهِمْ وَهَذَا غَلَطٌ عَلَيْهِمْ؛ بَلْ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: اللَّفْظُ هُوَ التَّسْمِيَةُ، وَالْاسْمُ لَيْسَ هُوَ اللَّفْظُ؛ بَلْ هُوَ الْمُرَادُ بِاللَّفْظِ؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: يَا زَيْدُ يَا عُمَرُ. فَلَيْسَ مُرَادُكَ دُعَاءَ اللَّفْظِ.

بَلْ مُرَادُكَ دُعَاءَ الْمُسَمَّى بِاللَّفْظِ، وَذَكَرْتَ الْاسْمَ؛ فَصَارَ الْمُرَادُ بِالْاسْمِ هُوَ الْمُسَمَّى. وَهَذَا لَا رَيْبَ فِيهِ إِذَا أَخْبَرَ عَنِ الْأَشْيَاءِ فَذَكَرْتَ أَسْمَاءُهَا فَقِيلَ: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ ﴿١٦٤﴾ فَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ هُوَ الرَّسُولُ وَهُوَ الَّذِي كَلَّمَهُ اللَّهُ. وَكَذَلِكَ إِذَا قِيلَ: جَاءَ زَيْدٌ وَأَشْهَدُ عَلَى عَمْرٍو وَفُلَانٌ عَدْلٌ. وَنَحْوُ ذَلِكَ فَإِنَّمَا تُذَكِّرُ الْأَسْمَاءَ وَالْمُرَادُ بِهَا الْمُسَمَّيَاتُ وَهَذَا هُوَ مَقْصُودُ الْكَلَامِ.

فَلَمَّا كَانَتْ أَسْمَاءُ الْأَشْيَاءِ إِذَا ذُكِرَتْ فِي الْكَلَامِ الْمُؤَلَّفِ فَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ هُوَ الْمُسَمَّيَاتُ: قَالَ هَؤُلَاءِ: (الاسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى)، وَجَعَلُوا اللَّفْظَ الَّذِي هُوَ الْاسْمُ عِنْدَ النَّاسِ هُوَ التَّسْمِيَةُ.

ثم قال: قُلْتُ: لَوْ اقْتَصَرُوا عَلَى أَنَّ أَسْمَاءَ الشَّيْءِ إِذَا ذُكِرَتْ فِي الْكَلَامِ؛ فَالْمُرَادُ بِهَا الْمُسَمَّيَاتُ - كَمَا ذَكَرُوهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَبْحَثُ﴾ وَنَحْوُ ذَلِكَ - لَكَانَ ذَلِكَ مَعْنَى وَاضِحًا لَا يَنَازَعُهُ فِيهِ مَنْ فَهِمَهُ، لَكِنْ لَمْ يَقْتَصِرُوا عَلَى ذَلِكَ.

وَلِهَذَا أَنْكَرَ قَوْلَهُمْ جُمْهُورُ النَّاسِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَغَيْرِهِمْ؛ لِمَا فِي قَوْلِهِمْ مِنَ الْأُمُورِ الْبَاطِلَةِ مِثْلَ دَعْوَاهُمْ أَنَّ لَفْظَ اسْمِ الَّذِي هُوَ (ا س م) مَعْنَاهُ ذَاتُ الشَّيْءِ وَنَفْسُهُ، وَأَنَّ الْأَسْمَاءَ - الَّتِي هِيَ الْأَسْمَاءُ - مِثْلُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو هِيَ التَّسْمِيَّاتُ؛ لَيْسَتْ هِيَ أَسْمَاءُ الْمُسَمَّيَّاتِ وَكِلَاهُمَا بَاطِلٌ مُخَالَفٌ لِمَا يَعْلَمُهُ جَمِيعُ النَّاسِ مِنْ جَمِيعِ الْأُمَمِ وَلِمَا يَقُولُونَهُ. فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا وَنَحْوَ ذَلِكَ هِيَ أَسْمَاءُ النَّاسِ، وَالتَّسْمِيَّةُ جَعْلُ الشَّيْءِ اسْمًا لِغَيْرِهِ هِيَ مَصْدَرُ سَمَّيْتَهُ تَسْمِيَّةً إِذَا جَعَلْتَ لَهُ اسْمًا وَ(الاسْمُ) هُوَ الْقَوْلُ الدَّالُّ عَلَى الْمُسَمَّى لَيْسَ الْاسْمُ الَّذِي هُوَ لَفْظُ اسْمٍ هُوَ الْمُسَمَّى؛ بَلْ قَدْ يَرَادُ بِهِ الْمُسَمَّى؛ لِأَنَّهُ حُكْمٌ عَلَيْهِ وَدَلِيلٌ عَلَيْهِ.

وَأَيْضًا: فَهُمْ تَكَلَّفُوا هَذَا التَّكْلُفَ؛ لِيَقُولُوا: (إِنَّ اسْمَ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ) وَمُرَادُهُمْ أَنَّ اللَّهَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَهَذَا مِمَّا لَا تَنَازُعَ فِيهِ الْجَهْمِيَّةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ؛ فَإِنَّ أُولَئِكَ مَا قَالُوا الْأَسْمَاءُ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا لَمَّا قَالَ هَؤُلَاءِ هِيَ التَّسْمِيَّاتُ، فَوَافَقُوا الْجَهْمِيَّةَ وَالْمُعْتَزِلَةَ فِي الْمَعْنَى وَوَافَقُوا أَهْلَ السُّنَّةِ فِي اللَّفْظِ. وَلَكِنْ أَرَادُوا بِهِ مَا لَمْ يَسْبِقْهُمْ أَحَدٌ إِلَى الْقَوْلِ بِهِ مِنْ أَنَّ لَفْظَ اسْمٍ وَهُوَ (أَلِفٌ سَيْنٌ مِيمٌ) مَعْنَاهُ إِذَا أُطْلِقَ هُوَ الذَّاتُ الْمُسَمَّاءُ؛ بَلْ مَعْنَى هَذَا اللَّفْظِ هِيَ الْأَقْوَالُ الَّتِي هِيَ أَسْمَاءُ الْأَشْيَاءِ مِثْلُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَعَالِمٍ وَجَاهِلٍ. فَلَفْظُ الْاسْمِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ هِيَ مُسَمَّاهُ. ثُمَّ قَدْ عُرِفَ أَنَّهُ إِذَا أُطْلِقَ الْاسْمُ فِي الْكَلَامِ الْمَنْظُومِ فَالْمُرَادُ بِهِ الْمُسَمَّى؛ فَلِهَذَا يُقَالُ: مَا اسْمُ هَذَا؟ فَيُقَالُ: زَيْدٌ. فَيَجَابُ بِاللَّفْظِ وَلَا يُقَالُ: مَا اسْمُ هَذَا فَيُقَالُ هُوَ هُوَ.

فَتَبَيَّنَ أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ قَالُوا: (الاسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى) إِنَّمَا يَسْلَمُ لَهُمْ أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَشْيَاءِ إِذَا ذُكِرَتْ فِي الْكَلَامِ أُريدَ بِهِ الْمُسَمَّى، وَهَذَا مِمَّا لَا يَنَازُعَ فِيهِ أَحَدٌ مِنَ الْعُقَلَاءِ؛ لَا أَنَّ لَفْظَ اسْمٍ أَلِفٌ سَيْنٌ مِيمٌ يَرَادُ بِهِ الشَّخْصُ.

ثم قال: وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ (الاسْمَ غَيْرَ الْمُسَمَّى) فَهُمْ إِذَا أَرَادُوا أَنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي هِيَ أَقْوَالٌ لَيْسَتْ نَفْسُهَا هِيَ الْمُسَمَّيَاتُ فَهَذَا أَيْضًا لَا يَنَازِعُ فِيهِ أَحَدٌ مِنَ الْعُقَلَاءِ. وَأَرْبَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ لَا يَنَازِعُونَ فِي هَذَا؛ بَلْ عَبَّرُوا عَنِ الْأَسْمَاءِ هُنَا بِالتَّسْمِيَّاتِ وَهُمْ أَيْضًا لَا يُمَكِّنُهُمُ النَّزَاعُ فِي أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ قَوْلِهِ يَا آدَمُ يَا نُوحُ يَا إِبْرَاهِيمَ إِنَّمَا أُرِيدُ بِهَا نِدَاءَ الْمُسَمَّيْنَ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ.

وَإِذَا قِيلَ: خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فَالْمُرَادُ خَلَقَ الْمُسَمَّى بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ؛ لَمْ يَقْصِدْ أَنَّهُ خَلَقَ لَفْظَ السَّمَاءِ وَلَفْظَ الْأَرْضِ وَالنَّاسُ لَا يَفْهَمُونَ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الْمَعْنَى الْمُرَادُ بِهِ وَلَا يَخْطُرُ بِقَلْبِ أَحَدٍ إِرَادَةُ الْأَلْفَاظِ؛ لِمَا قَدْ اسْتَقَرَّ فِي نَفُوسِهِمْ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ وَالْأَسْمَاءَ يُرَادُ بِهَا الْمَعَانِي وَالْمُسَمَّيَّاتُ؛ فَإِذَا تَكَلَّمَ بِهَا فَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ؛ لَكِنْ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ الْمُرَادُ إِنْ لَمْ يَنْطِقْ بِالْأَلْفَاظِ وَالْأَسْمَاءِ الْمُبَيِّنَةِ لِلْمُرَادِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ. وَهَذَا مِنْ الْبَيَانِ الَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَى بَنِي آدَمَ فِي قَوْلِهِ: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ (٢) عِلْمُهُ الْبَيَانُ (٤) وَقَدْ عَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَلَكِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَطْلَقُوا مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ أَنَّ الْاسْمَ غَيْرَ الْمُسَمَّى مَقْصُودُهُمْ أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ غَيْرُهُ؛ وَمَا كَانَ غَيْرُهُ فَهُوَ مَخْلُوقٌ.

ثم قال: وَأَمَّا الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ (الاسْمَ لِلْمُسَمَّى) كَمَا يَقُولُهُ أَكْثَرُ أَهْلِ السُّنَّةِ فَهَؤُلَاءِ وَافَقُوا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَالْمَعْقُولَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ وَقَالَ: ﴿يَا مَا نَدْعُوهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا» وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ لِي خَمْسَةَ أَسْمَاءَ: أَنَا مُحَمَّدٌ وَأَحْمَدُ وَالْحَاجِي وَالْحَاشِرُ وَالْعَاقِبُ» وَكِلَاهُمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ .

وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: أَهَوَ الْمُسَمَّى أَمْ غَيْرُهُ؟ فَصَلُّوا؛ فَقَالُوا: لَيْسَ هُوَ نَفْسَ الْمُسَمَّى وَلَكِنْ يُرَادُ بِهِ الْمُسَمَّى؛ وَإِذَا قِيلَ: إِنَّهُ غَيْرُهُ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُبَايِنًا لَهُ فَهَذَا

بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ الْمَخْلُوقَ قَدْ يَتَكَلَّمُ بِأَسْمَاءِ نَفْسِهِ فَلَا تَكُونُ بَائِنَةً عَنْهُ فَكَيْفَ بِالْخَالِقِ وَأَسْمَاؤُهُ مِنْ كَلَامِهِ؛ وَلَيْسَ كَلَامُهُ بَائِنًا عَنْهُ، وَلَكِنْ قَدْ يَكُونُ الْإِسْمُ نَفْسُهُ بَائِنًا مِثْلُ أَنْ يُسَمِّيَ الرَّجُلُ غَيْرَهُ بِاسْمٍ أَوْ يَتَكَلَّمَ بِاسْمِهِ. فَهَذَا الْإِسْمُ نَفْسُهُ لَيْسَ قَائِمًا بِالْمُسَمَّى؛ لَكِنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ الْمُسَمَّى فَإِنَّ الْإِسْمَ مَقْصُودُهُ إِظْهَارُ الْمُسَمَّى وَبَيَانُهُ. وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ (السُّمُو) وَهُوَ الْعُلُوُّ كَمَا قَالَ النُّحَاةُ الْبَصَرِيُّونَ، وَقَالَ النُّحَاةُ الْكُوفِيُّونَ: هُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ (السَّمَةِ) وَهِيَ الْعَلَامَةُ وَهَذَا صَحِيحٌ فِي (الِاشْتِقَاقِ الْأَوْسَطِ) وَهُوَ مَا يَتَّبِقُ فِيهِ حُرُوفُ اللَّفْظَيْنِ دُونَ تَرْتِيبِهِمَا فَإِنَّهُ فِي كِلَيْهِمَا (السَّيْنُ وَالْمِيمُ وَالْوَاوُ) وَالْمَعْنَى صَحِيحٌ؛ فَإِنَّ السَّمَةَ وَالسَّيْمَا الْعَلَامَةَ.

وَمِنْهُ يُقَالُ: وَسَمْتُهُ أَسْمُهُ كَقَوْلِهِ: ﴿سَمِئْتُهُ عَلَى الْخُرْطُومِ﴾ ١٦ ﴿وَمِنْهُ التَّوَسُّمُ كَقَوْلِهِ: لَا يَبْتَ لِلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ ٧٥ ﴿لَكِنَّ اشْتِقَاقَهُ مِنْ (السُّمُو) هُوَ الْإِشْتِقَاقُ الْخَاصُّ الَّذِي يَتَّبِقُ فِيهِ اللَّفْظَانِ فِي الْحُرُوفِ وَتَرْتِيبِهَا، وَمَعْنَاهُ أَخْصُ وَأَتَمُّ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي تَصْرِيْفِهِ سَمِئْتُ وَلَا يَقُولُونَ وَسَمْتُ وَفِي جَمْعِهِ أَسْمَاءٌ لَا أَوْسَامُ وَفِي تَصْغِيرِهِ سَمِي لَا وَسِيمُ. وَيُقَالُ لِصَاحِبِهِ مُسَمَّى لَا يُقَالُ مَوْسُومٌ وَهَذَا الْمَعْنَى أَخْصُ. فَإِنَّ الْعُلُوَّ مُقَارِنٌ لِلظُّهُورِ كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ أَعْلَى كَانَ أَظْهَرَ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلُوِّ وَالظُّهُورِ يَتَّصِفُ بِالْمَعْنَى الْآخَرِ. اهـ

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في بدائع الفوائد (١٧/١):

لم يقل نحوي قط ولا عربي: إن الاسم هو المسمى. ويقولون: أجل مسمى. ولا يقولون: أجل اسم. ويقولون: مسمى هذا الاسم كذا. ولا يقول أحد: اسم هذا الاسم كذا؛ ويقولون: هذا الرجل مسمى بزيد. ولا يقولون: هذا الرجل اسم زيد ويقولون: بسم الله: ولا يقولون: بمسمى الله. وقال رسول الله ﷺ: «لي خمسة أسماء» رواه البخاري ومسلم. ولا يصح أن يقال: «لي خمس مسميات». «وتسموا باسمي»

رواه مسلم. ولا يصح أن يقال: «تسموا بمسمياتي» و«لله تسعة وتسعون اسماً» رواه البخاري ومسلم وأحمد. ولا يصح أن يقال: «تسعة وتسعون مسمى» وإذا ظهر الفرق بين الاسم والمسمى، بقيت هاهنا: التسمية.

وهي التي اعتبرها من قال باتحاد الاسم والمسمى والتسمية، عبارة عن فعل المسمى، ووضعه: الاسم للمسمى، كما أن التحلية عبارة عن فعل المحلي، ووضعه الحلية على المحلي.

فهنا ثلاث حقائق (اسم ومسمى وتسمية) كحلية ومحلي وتحلية، وعلامة ومعلم وتعليم. ولا سبيل إلى جعل لفظين منها مترادفين على معنى واحد؛ لتباين حقائقهما وإذا جعلت الاسم هو المسمى، بطل واحد من هذه الحقائق الثلاثة، ولا بد.

فإن قيل: فحلوا لنا شبهة من قال باتحادهما؛ ليتم الدليل؛ فإنكم أقمتم الدليل فعليكم الجواب عن المعارض:

فمنها: أن الله وحده هو الخالق، وما سواه مخلوق؛ فلو كانت أسماؤه غيره؛ لكانت مخلوقة، وللزم أن لا يكون له اسم في الأزل، ولا صفة؛ لأن أسماءه صفات، وهذا هو السؤال الأعظم الذي قاد متكلمي الإثبات إلى أن يقولوا: الاسم هو المسمى. فما عندكم في دفعه؟

والجواب: أن منشأ الغلط في هذا الباب من إطلاق ألفاظ مجملة محتملة لمعنيين صحيح وباطل، فلا ينفصل النزاع إلا بتفصيل تلك المعاني، وتنزيل ألفاظها عليها ولا ريب أن الله تبارك وتعالى لم يزل ولا يزال موصوفاً بصفات الكمال المشتقة أسماؤه منها، فلم يزل بأسمائه وصفاته، وهو إله واحد له الأسماء الحسنی، والصفات العلی وأسماءه وصفاته داخلة في مسمى اسمه، وإن كان لا يطلق على الصفة أنها إله يخلق ويرزق؛ فليست صفاته وأسماءه غيره، وليست هي نفس الإله.

وبلاء القوم من لفظة الغير؛ فإنه يراد بهما معنيين:

أحدهما: المغاير لتلك الذات المسماة بالله، وكل ما غير الله مغايرة محضة بهذا الاعتبار؛ فلا يكون إلا مخلوقا. ويراد به مغايرة الصفة للذات إذا خرجت عنها؛ فإذا قيل: علم الله، وكلام الله غيره، بمعنى أنه غير الذات المجردة عن العلم، والكلام كان المعنى صحيحا، ولكن الإطلاق باطل، وإذا أريد أن العلم والكلام مغاير لحقيقته المختصة التي امتاز بها عن غيره كان باطلا لفظا ومعنى.

وبهذا أجاب أهل السنة المعتزلة القائلين بخلق القرآن، وقالوا: كلامه تعالى داخل في مسمى اسمه، فالله تعالى اسم الذات الموصوفة بصفات الكمال، ومن تلك الصفات صفة الكلام، كما أن علمه وقدرته وحياته وسمعه وبصره غير مخلوقة، وإذا كان القرآن كلامه، وهو صفة من صفاته، فهو متضمن لأسمائه الحسنی.

فإذا كان القرآن غير مخلوق، ولا يقال: إنه غير الله. فكيف يقال: إن بعض ما تضمنه، وهو أسماؤه مخلوقة، وهي غيره فقد حصص الحق بحمد الله وانحسم الإشكال، وأن أسماؤه الحسنی التي في القرآن من كلامه، وكلامه غير مخلوق، ولا يقال: (هو غيره) ولا (هو هو).

وهذا المذهب مخالف لمذهب المعتزلة الذين يقولون: أسماؤه تعالى غيره، وهي مخلوقة، ولمذهب من رد عليهم ممن يقول: اسمه نفس ذاته لا غيره. وبالتفصيل تزول الشبهة ويتبين الصواب والحمد لله.

حجة ثانية لهم قالوا: قال تبارك وتعالى: ﴿نَبْرَكَ أَسْمُ رَبِّكَ﴾ ﴿وَأَذْكُرَ أَسْمَ رَبِّكَ﴾ ﴿سَبِّحْ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، وهذه الحجة عليهم في الحقيقة؛ لأن النبي ﷺ امتثل هذا الأمر. وقال: (سبحان ربي الأعلى) (سبحان ربي العظيم)، ولو كان الأمر كما زعموا؛ لقال: (سبحان اسم ربي العظيم). ثم إن الأمة كلهم لا يجوز لأحد منهم أن يقول: عبدت

اسم ربي. ولا سجدت لاسم ربي. ولا ركعت لاسم ربي. ولا باسم ربي ارحمني، وهذا يدل على أن الأشياء متعلقة بالمسمى لا بالاسم.

وأما الجواب عن تعلق الذكر والتسبيح بالمأمور به بالاسم؛ فقد قيل فيه: إن التعظيم والتتزيه إذا وجب للمعظم؛ فقد تعظم ما هو من سببه ومتعلق به كما يقال سلام على الباب السامي والمجلس الكريم ونحوه.

وهذا جواب غير مرض؛ لوجهين:

أحدهما: أن رسول الله ﷺ لم يفهم هذا المعنى، وإنما قال: سبحان ربي فلم يعرج على ما ذكرتموه.

الثاني: أنه يلزمه أن يطلق على الاسم: التكبير والتحميد والتهليل وسائر ما يطلق على المسمى؛ فيقال: الحمد لاسم الله. ولا إله إلا اسم الله. ونحوه. وهذا مما لم يقله أحد.

بل الجواب الصحيح أن الذكر الحقيقي محله القلب لأنه ضد النسيان والتسبيح نوع من الذكر، فلو أطلق الذكر والتسبيح لما فهم منه إلا ذلك دون اللفظ باللسان والله تعالى أراد من عباده الأمرين جميعاً، ولم يقبل الإيمان وعقد الإسلام إلا باقترانهما واجتماعهما فصار معنى الآيتين (سبح ربك بقلبك ولسانك) (واذكر ربك بقلبك ولسانك) فأقحم الاسم تنبيهاً على هذا المعنى حتى لا يخلو الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان؛ لأن ذكر القلب متعلقه المسمى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه، والذكر باللسان متعلقه اللفظ مع مدلوله؛ لأن اللفظ لا يراد لنفسه، فلا يتوهم أحد أن اللفظ هو المسبح دون ما يدل عليه من المعنى. وعبر لي شيخنا أبو العباس ابن تيمية قدس الله روحه عن هذا المعنى بعبارة لطيفة وجيزة فقال: المعنى: (سبح ناطقاً باسم ربك متكلماً به). وكذا: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ﴾ المعنى: (سبح ربك ذاكراً اسمه) وهذه

الفائدة تساوي رحلة، لكن لمن يعرف قدرها، فالحمد لله المنان بفضلته ونسأله تمام نعمته.

حجة ثالثة: قالوا قال تعالى: ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا ﴾ وإنما عبدوا مسمياتها.

والجواب: أنه كما قلتم إنما عبدوا المسميات، ولكن من أجل أنهم نحلوها أسماء باطلة، كالكالات والعزى، وهي مجرد أسماء كاذبة باطلة، لا مسمى لها في الحقيقة، فإنهم سموها آلهة وعبدوها؛ لاعتقادهم حقيقة الإلهية لها، وليس لها من الألوهية إلا مجرد الأسماء، لا حقيقة المسمى، فما عبدوا إلا أسماء، لا حقائق لمسمياتها، وهذا كمن سمى: قشور البصل لحما، وأكلها، فيقال: ما أكلت من اللحم إلا اسمه، لا مسماه. وكمن سمى التراب خبزا، وأكله، يقال: ما أكلت إلا اسم الخبز، بل هذا النفي أبلغ في آلهتهم؛ فإنه لا حقيقة لإلهيتها بوجه. فتأمل هذه الفائدة الشريفة في كلامه تعالى.

فإن قيل: فما الفائدة في دخول الباء في قوله: ﴿ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ﴾ ولم تدخل في قوله: ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾؟

قيل: التسبيح يراد به التنزيه، والذكر المجرد دون معنى آخر، ويراد به ذلك مع الصلاة، وهو ذكر وتنزيه مع عمل، ولهذا تسمى الصلاة تسبيحا؛ فإذا أريد التسبيح المجرد؛ فلا معنى للباء؛ لأنه لا يتعدى بحرف جر، لا تقول: سبحت بالله وإذا أردت المقرون بالفعل، وهو الصلاة أدخلت الباء تنبيها على ذلك المراد كأنك قلت سبح مفتتحا باسم ربك، أو ناطقا باسم ربك، كما تقول صل مفتتحا، أو ناطقا باسمه، ولهذا السر والله أعلم دخلت اللام في قوله تعالى ﴿ سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ والمراد التسبيح الذي هو السجود والخضوع والطاعة ولم يقل في موضع سبح الله ما

في السموات والأرض كما قال ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الرعد ١٥]
وتأمل قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ، وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾
﴿[الأعراف ٢٠٦] فكيف قال: ﴿وَيُسَبِّحُونَهُ﴾﴾ لما ذكر السجود باسمه الخاص
فصار التسبيح ذكرهم له، وتنزيههم إياه.

حجة رابعة: قالوا قد قال الشاعر:

إلى الحول ثم اسم السلام عليكم ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

وكذلك قول الأعشى: (داع يناديه باسم الماء مبعوم).

وهذه حجة عليهم لا لهم:

أما قوله: (ثم اسم السلام عليكما) فالسلام هو الله تعالى، والسلام أيضا التحية
فإن أراد الأول فلا إشكال فكأنه قال ثم اسم السلام عليكما أي بركة اسمه.

وإن أراد التحية فيكون المراد بالسلام المعنى المدلول، وباسمه لفظه الدال
عليه. والمعنى ثم اسم هذا المسمى عليكما فيراد بالأول اللفظ وبالثاني المعنى كما
تقول: زيد بطة ونحوه مما يراد بأحدهما اللفظ وبالأخر المدلول فيه، وفيه نكتة حسنة
كأنه أراد ثم هذا اللفظ باق عليكما جار، لا ينقطع مني، بل أنا مراعيه دائما.

وقد أجاب السهيلي عن البيت بجواب آخر، وهذا حكاية لفظه: فقال لبيد: لم يرد
إيقاع التسليم عليهم لحينه، وإنما أراد بعد الحول. ولو قال: السلام عليكما كان
مسلمًا لوقته الذي نطق فيه بالبيت، فلذلك ذكر الاسم الذي هو عبارة عن اللفظ أي
إنما اللفظ بالتسليم بعد الحول. ثم قال: فلو أن لبيدا قال: (إلى الحول ثم السلام
عليكما) لكان مسلمًا لحينه، ولكنه أراد أن لا يوقع اللفظ بالتسليم والوداع إلا بعد
الحول، وكذلك ذكر الاسم الذي هو بمعنى اللفظ بالتسليم؛ ليكون ما بعد الحول
ظرفًا له وهذا الجواب من أحد أعاجيبه وبدائع **الدين**.

وأما قوله: (باسم الماء) والماء المعروف هنا هو الحقيقة المشروبة، ولهذا عرفه
تعريف الحقيقة الذهنية، والبيت لذي الرِّمَّة وصدرة:
لا يَنْعَشُ الظَّرْفُ إِلَّا مَا تَحَوَّنَهُ
.....

ثم قال: (داع يناديه باسم الماء مبغوم) فظن الغالط: أنه أراد حكاية صوت الطيبة،
وأنها دعت ولدها بهذا الصوت وهو (ماما) وليس هذا مراده وإنما الشاعر ألغز لما
وقع الاشتراك بين لفظ الماء المشروب، وصوتها به، فصار صوتها كأنه هو اللفظ
المعبر عن الماء المشروب، فكأنها تصوت باسم هذا الماء المشروب، وهذا لأن
صوتها (ماما) وهذا في غاية الوضوح. اهـ

مسألة (٥): هل الصفات زائدة على الذات؟

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٢٠٦/٦):

وَقَدْ نَصَّ أَئِمَّةُ السُّنَّةِ -كَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِ- عَلَى أَنَّ صِفَاتِهِ دَاخِلَةٌ فِي مُسَمًى أَسْمَائِهِ
فَلَا يُقَالُ: إِنَّ عِلْمَ اللَّهِ وَقُدْرَتُهُ زَائِدَةٌ عَلَيْهِ؛ لَكِنْ مِنْ أَهْلِ الْإِثْبَاتِ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا زَائِدَةٌ
عَلَى الذَّاتِ.

وَهَذَا إِذَا أُريدَ بِهِ أَنَّهَا زَائِدَةٌ عَلَى مَا أَثْبَتَهُ أَهْلُ النَّفْيِ مِنَ الذَّاتِ الْمُجَرَّدَةِ؛ فَهُوَ
صَحِيحٌ؛ فَإِنَّ أَوْلَيْكَ قَصْرُوكَ فِي الْإِثْبَاتِ، فَزَادَ هَذَا عَلَيْهِمْ، وَقَالَ: الرَّبُّ لَهُ صِفَاتٌ
زَائِدَةٌ عَلَى مَا عِلِمْتُمُوهُ.

وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهَا زَائِدَةٌ عَلَى الذَّاتِ الْمَوْجُودَةِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ فَهُوَ كَلَامٌ مُتَنَاقِضٌ؛
لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ذَاتٌ مُجَرَّدَةٌ؛ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ الصِّفَاتِ زَائِدَةٌ عَلَيْهَا؛ بَلْ
لَا يُمَكِّنُ وُجُودَ الذَّاتِ إِلَّا بِمَا بِهِ تَصِيرُ ذَاتًا مِنَ الصِّفَاتِ، وَلَا يُمَكِّنُ وُجُودَ الصِّفَاتِ

إِلَّا بِمَا بِهِ تَصِيرُ صِفَاتٍ مِنَ الذَّاتِ، فَتَخَيَّلُ وُجُودَ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ، ثُمَّ زِيَادَةَ الْآخَرِ عَلَيْهِ تَخَيَّلُ بَاطِلٌ. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ (رحمته الله) كَمَا فِي اقْتِضَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ (٢/٣٢٦):

لفظ (الغير) قد يراد به المبين المنفصل، ولهذا لم يطلق السلف، وسائر الأئمة على القرآن وسائر صفات الله، أنها غيره، ولم يطلقوا عليه أنها ليست غيره؛ لأن لفظ (الغير) فيه إجمال، قد يراد به: المبين المنفصل؛ فلا يكون صفة الموصوف أو بعضه داخلا في لفظ: الغير.

وقد يراد به: ما يمكن تصويره، دون تصور ما هو غير له؛ فيكون غيرا بهذا الاصطلاح.

ولهذا تنازع أهل النظر في مسمى: (الغير) والنزاع في ذلك لفظي، ولكن بسبب ذلك حصلت في مسائل الصفات من الشبهات ما لا ينجلي إلا بمعرفة ما وقع في الألفاظ من الاشتراك والإبهامات، كما قد بُسِطَ في غير هذا الموضع.

ولهذا يفرق بين قول القائل: (الصفات غير الذات)، وبين قوله: (صفات الله غير الله)، فإن الثاني باطل؛ لأن مسمى اسم (الله) يدخل فيه صفاته، بخلاف مسمى (الذات) فإنه لا يدخل فيه الصفات، ولهذا لا يقال: صفات الله زائدة عليه سبحانه، وإن قيل: الصفات زائدة على الذات؛ لأن المراد أنها هي زائدة على ما أثبتته المثبتون من الذات المجردة، والله تعالى هو الذات الموصوفة بصفاته اللازمة، فليس اسم الله متناولا لذات مجردة عن الصفات أصلا، ولا يمكن وجود ذلك، ولهذا قال أحمد (رحمته الله) في مناظرته للجهمية: لا نقول: الله وعلمه، والله وقدرته، والله ونوره، ولكن نقول: الله بعلمه وقدرته ونوره: هو إله واحد. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي كِتَابِهِ الْجَوَابِ الصَّحِيحِ (١٧/٥):

وَلَكِنْ يَجِبُ الْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الصِّفَاتِ غَيْرُ الذَّاتِ، وَبَيْنَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا غَيْرُ اللَّهِ؛ فَإِنَّ اسْمَ (اللَّهِ) مُتَنَاوِلٌ لِذَاتِهِ الْمُتَّصِفَةِ بِصِفَاتِهِ. فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: دَعَوْتُ اللَّهَ وَعَبَدْتُ اللَّهَ؛ فَلَمْ يَدْعُ ذَاتًا مُجَرَّدَةً وَلَا صِفَاتٍ مُجَرَّدَةً، بَلْ دَعَا الذَّاتَ الْمُتَّصِفَةَ بِصِفَاتِهَا فَاسْمُهُ - تَعَالَى - يَتَنَاوَلُ ذَلِكَ. فَلَيْسَتْ صِفَاتُهُ خَارِجَةً عَنْ مُسَمًى اسْمِهِ وَلَا زَائِدَةً عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ قِيلَ إِنَّهَا زَائِدَةٌ عَلَى الذَّاتِ الْمُجَرَّدَةِ. وَمَنْ ظَنَّ أَنَّهَا زَائِدَةٌ عَلَى الذَّاتِ الْمُتَّصِفَةِ بِصِفَاتِهَا الَّتِي تَدْخُلُ صِفَاتُهَا فِي مُسَمَّاهَا، فَقَدْ غَلِطَ وَلَكِنْ فِي الْأَذْهَانِ وَالْأَلْسِنَةِ زَلَقٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَثِيرًا.

فَإِذَا قِيلَ: الصِّفَاتُ مُغَايِرَةٌ لِلذَّاتِ، لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا مِنَ الْمَحْذُورِ مَا فِي قَوْلِنَا: إِنَّ صِفَاتِ اللَّهِ غَيْرُ اللَّهِ؛ فَإِنَّ اسْمَ اللَّهِ يَتَنَاوَلُ صِفَاتِهِ.

فَإِذَا قِيلَ: إِنَّهَا غَيْرُهُ؛ فَهُمْ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهَا مُبَايِنَةٌ لَهُ وَهَذَا بَاطِلٌ. وَلِهَذَا كَانَ النُّفَاةُ إِذَا نَاطَرُوا أَئِمَّةَ الْمُسْلِمِينَ، كَمَا نَاطَرُوا الْإِمَامَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ فِي مِحْنَتِهِ الْمَشْهُورَةِ فَقَالُوا لَهُ: مَا تَقُولُ فِي الْقُرْآنِ وَكَلَامِ اللَّهِ، أَهُوَ اللَّهُ أَمْ غَيْرُ اللَّهِ؟ عَارَضَهُمُ بِالْعِلْمِ؛ وَقَالَ لَهُمْ: مَا تَقُولُونَ فِي عِلْمِ اللَّهِ، أَهُوَ اللَّهُ أَمْ غَيْرُ اللَّهِ؟. وَأَجَابَ - أَيْضًا - بِأَنَّ الرُّسُلَ لَمْ تَنْطِقْ بِوَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ، فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَقُلْ لِكَلَامِهِ: هُوَ أَنَا، وَلَا قَالَ: إِنَّهُ غَيْرِي! حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: إِذَا كَانَ قَدْ جَعَلَ كَلَامَهُ غَيْرَهُ وَسِوَاهُ فَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ خَالِقٌ لِكُلِّ مَا سِوَاهُ!.

فَإِنْ كَانَ الْإِحْتِجَاجُ بِالسَّمْعِ؛ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ الْإِحْتِجَاجُ بِالْعَقْلِ؛ فَالْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْمَعَانِي لَا إِلَى الْعِبَارَاتِ. فَإِنْ أَرَادَ الْمُرِيدُ بِقَوْلِهِ: هَلْ كَلَامُهُ وَعِلْمُهُ غَيْرُهُ، أَنَّهُ مُبَايِنٌ لَهُ. فَلَيْسَ هُوَ غَيْرًا لَهُ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ. وَإِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ نَفْسَ الْكَلَامِ وَالْعِلْمِ

لَيْسَ هُوَ الْعَالِمُ الْمُتَكَلِّمُ؛ فَهُوَ غَيْرُ لَهُ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ. وَإِذَا كَانَ اللَّفْظُ مُجْمَلًا لَمْ يَجْزِ إِطْلَاقُهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُفْهِمُ الْمَعْنَى الْفَاسِدَ. اهـ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٣/٣٣٥):

وَالصِّفَةُ وَالْوَصْفُ تَارَةً يُرَادُ بِهِ الْكَلَامُ الَّذِي يُوصَفُ بِهِ الْمَوْصُوفُ؛ كَقَوْلِ الصَّحَابِيِّ فِي ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿١﴾ أَجْبَهَا لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ، وَتَارَةً يُرَادُ بِهِ الْمَعْنَى الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا الْكَلَامُ: كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ. وَالْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرُهُمْ تُنْكِرُ هَذِهِ وَتَقُولُ: إِنَّمَا الصِّفَاتُ مُجَرَّدُ الْعِبَارَةِ الَّتِي يُعْبَرُ بِهَا عَنِ الْمَوْصُوفِ.

وَالْكَلَابِيَّةِ وَمَنْ اتَّبَعَهُمْ مِنَ الصَّفَاتِيَّةِ قَدْ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْوَصْفِ فَيَجْعَلُونَ الْوَصْفَ هُوَ الْقَوْلُ؛ وَالصِّفَةُ الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِالْمَوْصُوفِ.

وَأَمَّا جَمَاهِيرُ النَّاسِ فَيَعْلَمُونَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ لَفْظِ الصِّفَةِ وَالْوَصْفِ مَصْدَرٌ فِي الْأَصْلِ؛ كَالْوَعْدِ وَالْعِدَّةِ؛ وَالْوَزْنِ وَالرَّزْنَةِ؛ وَأَنَّهُ يُرَادُ بِهِ تَارَةً هَذَا؛ وَتَارَةً هَذَا.

وَلَمَّا كَانَ أَوَّلُكَ الْجَهْمِيَّةِ يَنْفُونَ أَنَّ يَكُونَ لِلَّهِ وَصْفٌ قَائِمٌ بِهِ: عِلْمٌ أَوْ قُدْرَةٌ؛ أَوْ إِرَادَةٌ أَوْ كَلَامٌ - وَقَدْ أَثْبَتَهَا الْمُسْلِمُونَ - صَارُوا يَقُولُونَ: هَؤُلَاءِ أَثْبَتُوا صِفَاتٍ زَائِدَةً

عَلَى الذَّاتِ. وَقَدْ صَارَ طَائِفَةٌ مِنْ مُنَازِعِيهِمُ الصَّفَاتِيَّةِ يُوَافِقُونَهُمْ عَلَى هَذَا الْإِطْلَاقِ وَيَقُولُونَ: الصِّفَاتُ زَائِدَةٌ عَلَى الذَّاتِ الَّتِي وَصَفُوا فَيُشْعِرُونَ النَّاسَ أَنَّ هُنَاكَ ذَاتًا

مُتَمَيِّزَةً عَنِ الصِّفَاتِ، وَأَنَّ لَهَا صِفَاتٍ مُتَمَيِّزَةً عَنِ الذَّاتِ. وَيُشْنَعُ نِفَاةُ الصِّفَاتِ بِشِنَاعَاتٍ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَهَا، وَقَدْ بَيَّنَّا فَسَادَهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَالْتَحَقِيقُ أَنَّ الذَّاتَ الْمَوْصُوفَةَ لَا تَنْفَكُ عَنِ الصِّفَاتِ أَصْلًا، وَلَا يُمَكِّنُ وُجُودُ ذَاتٍ خَالِيَةٍ عَنِ الصِّفَاتِ. فَدَعَاؤُ الْمُدَّعِي وَجُودَ حَيٍّ عَلِيمٍ قَدِيرٍ بَصِيرٍ بِلَا حَيَاةٍ وَلَا

عِلْمٍ وَلَا قُدْرَةٍ؛ كَدَعَاؤِ قُدْرَةٍ وَعِلْمٍ وَحَيَاةٍ لَا يَكُونُ الْمَوْصُوفُ بِهَا حَيًّا عَلِيمًا قَدِيرًا،

بَلْ دَعَوَى شَيْءٍ مَوْجُودٍ قَائِمٍ بِنَفْسِهِ قَدِيمٍ أَوْ مُحَدَّثٍ عَرِيٍّ عَنْ جَمِيعِ الصِّفَاتِ مُمْتَنِعٍ فِي صَرِيحِ الْعَقْلِ. وَلَكِنَّ الْجَهْمِيَّةَ الْمُعْتَزِلَةَ وَغَيْرَهُمْ؛ لَمَّا أَتَبَتُوا ذَاتًا مُجَرَّدَةً عَنْ الصِّفَاتِ صَارَ مُنَاطِرُهُمْ يَقُولُ: أَنَا أَتَبْتُ الصِّفَاتِ زَائِدَةً عَلَى مَا أَتَبْتُمُوهُ مِنَ الذَّاتِ؛ أَيْ لَا أَقْتَصِرُ عَلَى مُجَرَّدِ إِثْبَاتِ ذَاتٍ بِلاَ صِفَاتٍ. وَلَمْ يَعْزِ بِذَلِكَ أَنَّهُ فِي الْخَارِجِ ذَاتٌ ثَابِتَةٌ بِنَفْسِهَا؛ وَلَا مَعَ ذَلِكَ صِفَاتٌ هِيَ زَائِدَةٌ عَلَى هَذِهِ الذَّاتِ مُتَمَيِّزَةٌ عَنْ الذَّاتِ، وَلِهَذَا كَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: الصِّفَاتُ غَيْرُ الذَّاتِ. كَمَا يَقُولُهُ الْمُعْتَزِلَةُ؛ وَالكَرَامِيَّةُ؛ ثُمَّ الْمُعْتَزِلَةُ تَنْفِيهَا: وَالكَرَامِيَّةُ تُثَبِّتُهَا. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الصِّفَةُ لَا هِيَ الْمَوْصُوفُ وَلَا هِيَ غَيْرُهُ. كَمَا يَقُولُهُ طَوَائِفُ مِنَ الصِّفَاتِيَّةِ كَأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَغَيْرِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ كَمَا قَالَتِ الْأَئِمَّةُ: لَا نَقُولُ الصِّفَةُ هِيَ الْمَوْصُوفُ؛ وَلَا نَقُولُ: هِيَ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّا لَا نَقُولُ: لَا هِيَ هُوَ؛ وَلَا هِيَ غَيْرُهُ؛ فَإِنَّ لَفْظَ الْغَيْرِ فِيهِ إِجْمَالٌ قَدْ يُرَادُّ بِهِ الْمُبَايِنُ لِلشَّيْءِ أَوْ مَا قَارَنَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ؛ وَمَا قَارَبَهُ بِوُجُودٍ أَوْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ؛ وَيُرَادُّ بِالْغَيْرِ: أَنَّ مَا جَازَ الْعِلْمُ بِأَحَدِهِمَا مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ بِالْآخَرِ.

وَعَلَى الْأَوَّلِ فَلَيْسَتْ الصِّفَةُ غَيْرَ الْمَوْصُوفِ، وَلَا بَعْضُ الْجُمْلَةِ غَيْرَهَا. وَعَلَى الثَّانِي فَالصِّفَةُ غَيْرُ الْمَوْصُوفِ وَبَعْضُ الْجُمْلَةِ غَيْرَهَا.

فَامْتَنَعَ السَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْغَيْرِ عَلَى الصِّفَةِ نَفْيًا أَوْ إِثْبَاتًا؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِجْمَالِ وَالتَّلْيِيسِ؛ حَيْثُ صَارَ الْجَهْمِيُّ يَقُولُ: الْقُرْآنُ هُوَ اللَّهُ أَوْ غَيْرُ اللَّهِ، فَتَارَةً يُعَارِضُونَهُ بِعِلْمِهِ فَيَقُولُونَ: عِلْمُ اللَّهِ هُوَ اللَّهُ أَوْ غَيْرُهُ؛ إِنْ كَانَ مِمَّنْ يُثَبَّتُ الْعِلْمُ؛ أَوْ لَا يُمَكِّنُهُ نَفْيُهُ.

وَتَارَةً يُحِلُّونَ الشُّبْهَةَ وَيُثَبِّتُونَ خَطَأَ الْإِطْلَاقَيْنِ: النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّلْيِيسِ بَلْ يَسْتَفْصِلُ السَّائِلُ فَيَقَالُ لَهُ: إِنْ أَرَدْتَ بِالْغَيْرِ مَا يُبَايِنُ الْمَوْصُوفَ فَالصِّفَةُ لَا تَبَايِنُهُ؛ فَلَيْسَتْ غَيْرُهُ. وَإِنْ أَرَدْتَ بِالْغَيْرِ مَا يُمَكِّنُ فَهُمْ الْمَوْصُوفُ عَلَى سَبِيلِ

الْإِجْمَالِ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ فَهُوَ غَيْرُ بِهِذَا الْإِعْتِبَارِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ. اهـ

هل يطلق على نفس الله الذات؟

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٣/٣٣٤):

فَإِنَّ لَفْظَ (الذَّاتِ) فِي لُغَتِهِمْ لَمْ يَكُنْ كَلَفَظِ الذَّاتِ فِي اصْطِلَاحِ الْمُتَأَخِّرِينَ، بَلْ يَرَادُ بِهِ مَا يُصَافُ إِلَى اللَّهِ كَمَا قَالَ خَبِيبُ رحمته الله:

وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ وَإِنْ يَشَاءُ يُبَارِكُ عَلَى أَوْصَالِ شِلْوٍ مَمَرِّعٍ وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ إِلَّا ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ كُلُّهَا فِي ذَاتِ اللَّهِ». وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ ﴿وَهُوَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ ﴿٦﴾ وَنَحْوُ ذَلِكَ. فَإِنَّ ذَاتَ تَأْنِيثُ (ذُو)، وَهُوَ يُسْتَعْمَلُ مُضَافًا يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى الْوَصْفِ بِالْأَجْنَاسِ؛ فَإِذَا كَانَ الْمَوْصُوفُ مُذَكَّرًا قِيلَ: ذُو كَذَا، وَإِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا قِيلَ: ذَاتُ كَذَا كَمَا يُقَالُ ذَاتُ سَوَارٍ.

فَإِنْ قِيلَ: (أُصِيبَ فُلَانٌ فِي ذَاتِ اللَّهِ) فَالْمَعْنَى فِي جِهَتِهِ وَوُجْهَتِهِ: أَيْ فِيمَا أَمَرَ بِهِ وَأَحَبَّهُ؛ وَلَا أَجْلِهِ. ثُمَّ إِنَّ الصِّفَاتِ لَمَّا كَانَتْ مُضَافَةً إِلَى النَّفْسِ، فَيُقَالُ فِي النَّفْسِ أَيْضًا إِنَّهَا ذَاتُ عِلْمٍ وَقُدْرَةٍ وَكَلَامٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ حَذَفُوا الْإِضَافَةَ وَعَرَفُوهَا فَقَالُوا: الذَّاتُ الْمَوْصُوفَةُ. أَيْ: النَّفْسُ الْمَوْصُوفَةُ.

فَإِذَا قَالَ هَؤُلَاءِ الْمُؤَكِّدُونَ: (الذَّاتُ) فَإِنَّمَا يَعْنُونَ بِهِيَ النَّفْسَ الْحَقِيقِيَّةَ؛ الَّتِي لَهَا وَصَفٌ وَلَهَا صِفَاتٌ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٩٨/٦):

وَلَفْظُ (ذَاتٍ) تَأْنِيثُ ذُو وَذَلِكَ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا كَانَ مُضَافًا إِلَى غَيْرِهِ فَهُمْ يَقُولُونَ: فُلَانٌ ذُو عِلْمٍ وَقُدْرَةٍ وَنَفْسُ ذَاتٍ عِلْمٍ وَقُدْرَةٍ. وَحَيْثُ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ أَوْ لُغَةِ الْعَرَبِ لَفْظُ (ذُو) وَلَفْظُ (ذَاتٍ) لَمْ يَجِئْ إِلَّا مَقْرُونًا بِالْإِضَافَةِ كَقَوْلِهِ ﷻ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ﷻ وَقَوْلِهِ: ﷻ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﷻ. وَقَوْلِ خَبِيبٍ رحمته الله: (وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ). وَعَرَفُوهُ؛ فَقَالُوا: (الذَّاتُ)، وَهِيَ لَفْظٌ مُؤَلَّدٌ لَيْسَ مِنْ لَفْظِ الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ، وَلِهَذَا أَنْكَرَهُ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ كَأَبِي الْفَتْحِ بْنِ بُرْهَانَ وَابْنِ الدَّهَّانِ وَغَيْرِهِمَا. وَقَالُوا: لَيْسَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ عَرَبِيَّةً وَرَدَّ عَلَيْهِمْ آخَرُونَ كَالْقَاضِي وَابْنِ عَقِيلٍ وَغَيْرِهِمَا. وَفَصَّلَ الْخَطَّابُ: أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ الْعَرَبَاءِ، بَلْ مِنَ الْمُؤَلَّدَةِ كَلَفْظِ الْمَوْجُودِ، وَلَفْظِ الْمَاهِيَّةِ، وَالْكِفِيَّةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَهَذَا اللَّفْظُ يَقْتَضِي وُجُودَ صِفَاتٍ تُضَافُ الذَّاتُ إِلَيْهَا؛ فَيَقَالُ: ذَاتُ عِلْمٍ، وَذَاتُ قُدْرَةٍ، وَذَاتُ كَلَامٍ.

وَالْمَعْنَى كَذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ وُجُودُ شَيْءٍ قَائِمٍ بِنَفْسِهِ فِي الْخَارِجِ لَا يَتَّصِفُ بِصِفَةٍ ثُبُوتِيَّةٍ أَصْلًا؛ بَلْ فَرَضَ هَذَا فِي الْخَارِجِ كَفَرَضِ عَرَضٍ يَقُومُ بِنَفْسِهِ لَا بغيرِهِ. فَفَرَضَ عَرَضٍ قَائِمٍ بِنَفْسِهِ لَا صِفَةً لَهُ كَفَرَضِ صِفَةٍ لَا تَقُومُ بغيرِهَا، وَكِلَاهُمَا مُمْتَنِعٌ، فَمَا هُوَ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ؛ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ صِفَةٍ، وَمَا كَانَ صِفَةً؛ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ قَائِمٍ بِنَفْسِهِ مُتَّصِفٍ بِهِ. اهـ

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي بَدَائِعِ الْفَوَائِدِ (٦/٢):

وَأَمَّا الذَّاتُ فَقَدْ اسْتَهْوَى أَكْثَرُ النَّاسِ، وَلَا سِيَمَا الْمُتَكَلِّمِينَ الْقَوْلَ فِيهَا أَنَّهَا فِي مَعْنَى النَّفْسِ وَالْحَقِيقَةِ.

ويقولون: ذاتُ الباري هي نفسه، ويعبرون بها عن وجوده، وحقيقته، ويحتجون في إطلاق ذلك بقوله في قصة إبراهيم «ثلاث كذبات، كلهن في ذات الله». رواه البخاري ومسلم. وقول خبيب: (وذلك في ذات الإله) قال: وليست هذه اللفظة إذا

استقريتها في اللغة والشريعة كما زعموا، ولو كان كذلك لجاز أن يقال: عند ذات الله واحذر ذات الله كما قال تعالى: ﴿وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران / ٢٨] وذلك غير مسموع، ولا يقال إلا بحرف (في) الجارة، وحرف (في) للوعاء، وهو معنى مستحيل على نفس الباري تعالى، إذا قلت جاهدت في الله تعالى، وأحببتك في الله تعالى محال أن يكون هذا اللفظ حقيقة لما يدل عليه هذا الحرف من معنى الوعاء، وإنما هو على حذف المضاف، أي في مرضاة الله وطاعته، فيكون الحرف على بابه، كأنك قلت هذا محبوب في الأعمال التي فيها مرضاة الله وطاعته، وأما أن تدع اللفظ على ظاهرة فمحال.

وإذا ثبت هذا فقوله (في ذات الله) أو (في ذات الإله) إنما يريد في الديانة والشريعة التي هي (ذات الإله) فذات وصف للديانة، وكذلك هي في الأصل موضوعها نعت لمؤنث، ألا ترى أن فيها تاء التأنيث، وإذا كان الأمر كذلك فقد صارت عبارة عما تشرف بالإضافة إلى الله تعالى عز وجل، لا عن نفسه سبحانه وهذا هو المفهوم من كلام العرب ألا ترى قول النابغة الذبياني: (مَجَلَّتْهُمُ ذَاتُ الْإِلَهِ وَدِينُهُمْ...) وأصل لفظة (ذات) هو تأنيث (ذو) بمعنى صاحب فذات كذا: صاحبة كذا في الأصل، ولهذا لا يقال ذات الشيء إلا لما له صفات ونعوت تضاف إليه فكأنه يقول: صاحبة هذه الصفات والنعوت.

ولهذا أنكر جماعة من النحاة منهم ابن برهان وغيره على الأصوليين قولهم: الذات. وقالوا: لا مدخل للألف واللام هنا، كما لا يقال الذو في ذو، وهذا إنكار صحيح، والاعتذار عنهم أن لفظة الذات في اصطلاحهم قد صارت عبارة عن الشيء نفسه، وحقيقته وعينه، فلما استعملوها استعمال النفس والحقيقة عرفوها باللام وجردوها.

وهذا كجنب الشيء إذا قالوا هذا في جنب الله لا يريدون إلا فيما ينسب إليه من سبيله ومرضاته وطاعته لا يريدون غير هذا البتة.

فلما اصطاح المتكلمون على إطلاق الذات على النفس والحقيقة؛ ظن من ظن أن هذا هو المراد من قوله «ثلاث كذبات في ذات الله» وقوله: (وذلك في ذات الإله) فغلط واستحق التغليط بل الذات هنا كالجنب في قوله تعالى: ﴿بَحَسَرْتُ عَلَى مَا قَرَّبْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] ألا ترى أنه لا يحسن أن يقال ههنا: فرطت في نفس الله وحقيقته، ويحسن أن يقال: فرط في ذات الله. كما يقال: فعل كذا في ذات الله، وقتل في ذات الله تعالى، وصبر في ذات الله؛ فتأمل ذلك فإنه من المباحث العزيرة الغريبة التي يشنى على مثلها الخناصر والله الموفق المعين. اهـ باختصار

قال أبو عبد الله عليه السلام: تبين مما سبق أن الذات في اللغة العربية هي تأنيث ذو، وأنها لا تستعمل إلا مضافة، وأما استعمالها بمعنى حقيقة الشيء وذاته؛ فهو اصطلاح متأخر، ولا مخالفة فيه للأدلة الشرعية؛ فيصح إطلاق الذات على الله، ولكن على سبيل الإخبار، وليس على سبيل الوصف، والله أعلم.

مسألة: هل النفس صفة أم هي الذات الإلهية المقدسة؟

قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث: «سميت به نفسك» يدل على أن النفس ليست مجرد صفة؛ بل تطلق على الذات المقدسة بجميع صفاتها.

قال شيخ الإسلام عليه السلام كما في مجموع الفتاوى (٢٩٢/٩ -):

وَيُرَادُ بِنَفْسِ الشَّيْءِ ذَاتُهُ وَعَيْنُهُ كَمَا يُقَالُ رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ وَعَيْنَهُ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ وَقَالَ: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ قَالَ لِأُمِّ الْمُؤْمِنِينَ:

«لَقَدْ قُلْتُ بَعْدَكَ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ لَوْ وُزِنَ بِمَا قُلْتِيهِ لَوَزَنَتْهُنَّ: سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ خَلْقِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ زِنَةَ عَرْشِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ رِضَا نَفْسِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ» وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْإِلَهِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ حِينَ يَذْكُرُنِي، إِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ».

فَهَذِهِ الْمَوَاضِعُ الْمُرَادُ فِيهَا بِلَفْظِ النَّفْسِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ: اللَّهُ نَفْسُهُ الَّتِي هِيَ ذَاتُهُ الْمُتَّصِفَةُ بِصِفَاتِهِ، لَيْسَ الْمُرَادُ بِهَا ذَاتًا مُنْفَكَّةً عَنِ الصِّفَاتِ، وَلَا الْمُرَادُ بِهَا صِفَةً لِلذَّاتِ وَطَائِفَةً مِنَ النَّاسِ يَجْعَلُونَهَا مِنْ بَابِ الصِّفَاتِ، كَمَا يَظُنُّ طَائِفَةٌ أَنَّهَا الذَّاتُ الْمُجَرَّدَةُ عَنِ الصِّفَاتِ وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ خَطَأٌ. اهـ

وقال ﷺ في مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (١٤/١٩٦):

ونفسه هي ذاته المقدسة. اهـ

قلت: وقد وقع في كلام الإمام ابن خزيمة الاحتمال بأنه جعلها صفة، ولكن يظهر أنه لم يرد ذلك، وإنما مذهبه ما ذكره شيخ الإسلام من أن النفس هو الذات المقدسة، وذلك يظهر عند التأمل في كلامه.

قال ﷺ كَمَا فِي بَدَايَةِ كِتَابِهِ التَّوْحِيدِ:

فأول ما نبدأ به من ذكر صفات خالقنا جل وعلا في كتابنا هذا: ذكر نفسه جل ربنا عن أن تكون نفسه كنفس خلقه، وعز أن يكون عدما لا نفس له. اهـ
فقوله ﷺ: (وعز أن يكون عدما لا نفس له) فيه إشارة إلى أنه فسر النفس بالذات.

﴿٦٠﴾ وَعَنْ سُلَيْمِ بْنِ جُبَيْرٍ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ إِلَىٰ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَضَعُ إِنْهَامَهُ عَلَىٰ أُذُنِهِ وَالَّتِي تَلِيهَا عَلَىٰ عَيْنِهِ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرُؤُهَا وَيَضَعُ إِصْبَعِيهِ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٩٩١) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

طريقة أهل السنة والجماعة في إثبات أسماء الله وصفاته.

دل حديث الباب على إثبات صفات الله عز وجل كما تليق بجلاله؛ إثباتاً بلا تمثيل، وتنزيهاً بلا تعطيل.

قال الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة رحمته الله في كتاب التوحيد (٢٦/١):

فَنَحْنُ - وَجَمِيعُ عُلَمَائِنَا مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَتِهَامَةَ وَالْيَمَنِ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَمِصْرَ - مَذْهَبُنَا: أَنَّا نُنِيبُ لِلَّهِ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ، نُقَرِّبُ بِذَلِكَ بِالْإِسْتِثْنَاءِ، وَنُصَدِّقُ ذَلِكَ بِقُلُوبِنَا؛ مِنْ غَيْرِ أَنْ نُشَبِّهَ وَجْهَ خَالِقِنَا بِوَجْهِ أَحَدٍ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ، عَزَّ رَبُّنَا عَنْ أَنْ يُشَبَّهَ بِالْمَخْلُوقِينَ، وَجَلَّ رَبُّنَا عَنْ مَقَالَةِ الْمُعْطَلِينَ، وَعَزَّ عَنْ أَنْ يَكُونَ عَدَمًا كَمَا قَالَهُ الْمُبْطِلُونَ، لِأَنَّ مَا لَا صِفَةَ لَهُ عَدَمٌ، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الْجَهْمِيُّونَ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ صِفَاتِ خَالِقِنَا الَّذِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ فِي مُحْكَمِ تَنْزِيلِهِ، وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

وقال الإمام ابن بطة رحمته الله كما في الإبانة (٩١/٣) ط/الراية:

اعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ أَنَّ مِنْ صِفَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ تَصَدِيقَ الْأَثَارِ الصَّحِيحَةِ، وَتَلَقِّيَهَا بِالْقَبُولِ، وَتَرْكُ الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهَا بِالْقِيَاسِ وَمُوَاضَعَةِ الْقَوْلِ بِالْأَرَءِ

وَالْأَهْوَاءِ، فَإِنَّ الْإِيمَانَ تَصْدِيقٌ، وَالْمُؤْمِنَ هُوَ الْمُصَدِّقُ.

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥].

فَمِنْ عَلَامَاتِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَصِفُوا اللَّهَ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ مِمَّا نَقَلَتْهُ الْعُلَمَاءُ، وَرَوَاهُ الثَّقَاتُ مِنْ أَهْلِ النَّقْلِ، الَّذِينَ هُمْ الْحُجَّةُ فِيمَا رَوَوْهُ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَالسُّنَنِ وَالْأَثَارِ، وَلَا يُقَالُ فِيمَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: كَيْفَ؟ وَلَا؟ لِمَ؟ بَلْ يَتَّبِعُونَ وَلَا يَتَّبِدِعُونَ، وَيُسَلِّمُونَ، وَلَا يُعَارِضُونَ، وَيَتَّقِنُونَ وَلَا يَشْكُونَ، وَلَا يَرْتَابُونَ. اهـ

وقال الإمام ابن عبد البر رحمه الله كما في التمهيد (١٤٥/٧):

أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكتفون شيئاً من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة.

وَأَمَّا أَهْلُ الْبِدْعِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزَلَةُ كُلُّهَا، وَالْخَوَارِجُ فَكُلُّهُمْ يُنْكِرُهَا، وَلَا يَحْمِلُ شَيْئاً مِنْهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ مَنْ أَقَرَّ بِهَا مُشَبَّهٌ، وَهُمْ عِنْدَ مَنْ أَثْبَتَهَا نَافُونَ لِلْمَعْبُودِ، وَالْحَقُّ فِيمَا قَالَهُ الْقَائِلُونَ بِمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَّةُ رَسُولِهِ، وَهُمْ أَئِمَّةُ الْجَمَاعَةِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ. اهـ

قال الإمام الأصهباني في الحجة في بيان المحجة (٤٠٩/٢):

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْفِرْقَةَ النَّاجِيَةَ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: أَنَّ أَحَدًا لَا يَشْكُ أَنَّ الْفِرْقَةَ النَّاجِيَةَ هِيَ الْمَتَمَسِّكَةُ بِدِينِ اللَّهِ، وَدِينِ اللَّهِ الَّذِي نَزَلَ بِهِ كِتَابُ اللَّهِ وَبَيْنَتْهُ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُمْ الْقَائِلُونَ: إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، وَلَا يُشَارِكُهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، لِأَنَّهُ لَوْ شَارَكَهُ وَاحِدٌ

فِي ذَلِكَ لَكَانَ مِثْلًا لَهُ فِي الْوَجْهِ الَّذِي شَارَكَهُ فِيهِ، فَلَا يُسَمَّى إِلَّا بِمَا سَمِيَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، أَوْ سَمَّاهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ، وَأَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ، أَوْ أَجْمَعَتْ الْأُمَّةَ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ بِهِ، وَلَا يُوصَفُ إِلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، أَوْ وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ، أَوْ أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ. فَمَنْ وَصَفَهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ فَهُوَ ضَالٌّ. اهـ

قال الإمام أبو محمد البربهاري كما في سیر إعلام النبلاء (٩١/١٥):

احْذَرُ صِغَارَ الْمُحَدَّثَاتِ مِنَ الْأُمُورِ، فَإِنَّ صِغَارَ الْبِدْعِ، تَعُودُ كِبَارًا، فَالْكَلامُ فِي الرَّبِّ - عَزَّ وَجَلَّ - مُحَدَّثٌ وَبِدْعَةٌ وَضَلَالَةٌ، فَلَا تَتَكَلَّمُ فِيهِ إِلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَلَا تَقُولُ فِي صِفَاتِهِ: لِمَ؟ وَلَا كَيْفَ؟ وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ، وَتَنْزِيلُهُ وَنُورُهُ لَيْسَ مَخْلُوقًا، وَالْمِرَاءُ فِيهِ كُفْرٌ. اهـ

قال شَيْخُ الْإِسْلَامِ ﷺ في العقيدة الواسطية كما في مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى

(١٢٩/٣) :-

وَمِنْ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ: الْإِيمَانُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسُهُ فِي كِتَابِهِ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ مُحَمَّدٌ ﷺ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ، وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ، وَلَا تَمَثِيلٍ، بَلْ يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

فَلَا يَنْفُونَ عَنْهُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَلَا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَلَا يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَآيَاتِهِ، وَلَا يُكَيِّفُونَ، وَلَا يُمَثِّلُونَ صِفَاتِهِ بِصِفَاتِ خَلْقِهِ؛ لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا سَمِيَّ لَهُ وَلَا كُفُولَ لَهُ وَلَا نِدَّ لَهُ. اهـ

وقال ﷺ كما في مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٣/٣) :- (٤):

وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ طَرِيقَةَ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَثَمَتِهَا إِبْطَاتٌ مَا أَثَبَّتَهُ اللَّهُ مِنَ الصِّفَاتِ، مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمَثِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ.

وَكَذَلِكَ يَنْفُونَ عَنْهُ مَا نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ مَعَ إِبْطَاتِ مَا أَثْبَتَهُ مِنَ الصِّفَاتِ مِنْ غَيْرِ الْحَادِ:
لَا فِي أَسْمَائِهِ وَلَا فِي آيَاتِهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَمَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ وَآيَاتِهِ كَمَا قَالَ
تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ وَذُرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا
يَعْمَلُونَ ۝١٨٠﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا ۚ أَفَن يُلْقَىٰ فِي النَّارِ
خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِيَّ آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ۝ الْآيَةُ.

فَطَرِيقَتُهُمْ تَتَضَمَّنُ إِبْطَاتَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ مَعَ نَفْيِ مُمَثَّلَةِ الْمَخْلُوقَاتِ: إِبْطَاتًا
بِلَا تَشْبِيهِ، وَتَنْزِيهَا بِلَا تَعْطِيلٍ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ
الْبَصِيرُ ۝﴾. فَبَيْنَ قَوْلِهِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۚ﴾ رَدٌّ لِلتَّشْبِيهِ وَالتَّمَثِيلِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ
السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۝١١﴾ رَدٌّ لِلِلْحَادِ وَالتَّعْطِيلِ. اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٣/١٦٥):

عَدَلْتُ عَنْ لَفْظِ (التَّأْوِيلِ) إِلَى لَفْظِ (التَّحْرِيفِ)؛ لِأَنَّ التَّحْرِيفَ اسْمٌ جَاءَ الْقُرْآنُ
بِذِمِّهِ، وَأَنَا تَحَرَّيْتُ فِي هَذِهِ الْعَقِيدَةِ اتِّبَاعَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ فَفَقِيتُ مَا ذَمَّهُ اللَّهُ مِنْ
التَّحْرِيفِ، وَلَمْ أَذْكَرْ فِيهَا لَفْظَ (التَّأْوِيلِ) بِنَفْيٍ وَلَا إِبْطَاتٍ؛ لِأَنَّهُ لَفْظٌ لَهُ عِدَّةٌ مَعَانٍ كَمَا
يَبَيِّنُهُ فِي مَوْضِعِهِ مِنَ الْقَوَاعِدِ. اهـ.

وَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٥/١٩٥):

وَمَذْهَبُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَثَمَتُهَا أَنْ يُوصَفَ اللَّهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ
رَسُولُهُ ﷺ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ؛ وَلَا تَكْيِيفٍ وَلَا تَمَثِيلٍ.
فَلَا يَجُوزُ نَفْيُ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ؛ وَلَا يَجُوزُ تَمَثِيلُهَا بِصِفَاتِ
الْمَخْلُوقِينَ؛ بَلْ هُوَ سُبْحَانَهُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۝﴾ لَيْسَ كَمِثْلِهِ
شَيْءٌ، لَا فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا فِي أَعْمَالِهِ. اهـ.

وقال الإمام ابن القيم رحمته الله كَمَا فِي مَخْتَصَرِ الصَّوَائِقِ (ص ۷):

تنازع الناس في كثير من الأحكام، ولم يتنازعوا في آيات الصفات وأخبارها في موضع واحد، بل اتفق الصحابة والتابعون على إقرارها وإمرارها مع فهم معانيها وإثبات حقائقها. اهـ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رحمته الله كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (۲۶/۵):

ثُمَّ الْقَوْلُ الشَّامِلُ فِي جَمِيعِ هَذَا الْبَابِ: أَنَّ يُوصَفَ اللَّهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسُهُ، أَوْ وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ لَا يَتَجَاوَزُ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: لَا يُوصَفُ اللَّهُ إِلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسُهُ أَوْ وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ رحمته الله لَا يَتَجَاوَزُ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ. وَمَذْهَبُ السَّلَفِ: أَنَّهُمْ يَصِفُونَ اللَّهَ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسُهُ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ، وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ، وَلَا تَمْثِيلٍ. اهـ

وقال رحمته الله كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (۶/۴ - ۷):

فَمَذْهَبُ السَّلَفِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ إِبْطَاتُ الصِّفَاتِ وَإِجْرَاؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا وَنَفْيُ الْكَيْفِيَّةِ عَنْهَا. لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الصِّفَاتِ فَرَعٌ عَنِ الْكَلَامِ فِي الذَّاتِ، وَإِبْطَاتُ الذَّاتِ إِبْطَاتُ وُجُودٍ؛ لَا إِبْطَاتُ كَيْفِيَّةٍ، فَكَذَلِكَ إِبْطَاتُ الصِّفَاتِ. وَعَلَى هَذَا مَضَى السَّلَفُ كُلُّهُمْ. اهـ

قال أبو عبد الله غفر الله له ورحمه:

ونحن نعتقد في أسماء الله وصفاته، ما زبره هؤلاء الأئمة، وما كان عليه صحابة رسول الله رحمته الله، ومن بعدهم، وهو أَنَّهُمْ يَصِفُونَ اللَّهَ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسُهُ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ، وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ، وَلَا تَمْثِيلٍ.

وأخرج الإمام ابن بطه (۱۲۱) واللالكائي (۳/ ۳۹۸) والذهبي في العلو (۳۲۲)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو (ص ۱۱۴) من طرق عن يَحْيَى بْنِ آدَمَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ

عَيْنَهُ، قَالَ: سُئِلَ رِبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، قَالَ: الْإِسْتَوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَمِنْ اللَّهِ تَعَالَى الرَّسَالَةُ، وَعَلَى النَّبِيِّ الْبَلَاغُ، وَعَلَيْنَا التَّصَدِيقُ.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ، رجاله رجال الشيخين.

وأخرج البيهقي في الأسماء والصفات (٨٦٦) بإسناد صحيح، عن عبد الله بن وهب، قال: كُنَّا عِنْدَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فَدَخَلَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥] كَيْفَ اسْتَوَوْهُ؟ قَالَ: فَاطْرَقَ مَالِكٌ وَأَخَذَتْهُ الرَّحَضَاءُ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥] كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ، وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ، وَكَيْفُ عَنْهُ مَرْفُوعٌ، وَأَنْتَ رَجُلٌ سُوءِ صَاحِبٍ بِدْعَةٍ، أَخْرِجُوهُ. قَالَ: فَأَخْرَجَ الرَّجُلَ.

وأخرج البيهقي في الاعتقاد (ص ١١٦)، وفي الأسماء والصفات (٨٦٧) والذهبي في العلو (٣٤٤)، من طريق يحيى بن يحيى، قال: كُنَّا عِنْدَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥] فَكَيْفَ اسْتَوَى؟ قَالَ: فَاطْرَقَ مَالِكٌ بِرَأْسِهِ حَتَّى عَلَاهُ الرَّحَضَاءُ، ثُمَّ قَالَ: الْإِسْتَوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، وَمَا أَرَاكَ إِلَّا مُبْتَدِعًا. فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُخْرَجَ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٤/٤):

وَهَذَا الْجَوَابُ مِنْ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْإِسْتَوَاءِ شَافٍ كَافٍ فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ. مِثْلَ النَّزُولِ وَالْمَجِيءِ وَالْيَدِ وَالْوَجْهِ وَغَيْرِهَا. فَيُقَالُ فِي مِثْلِ النَّزُولِ: النَّزُولُ مَعْلُومٌ وَالْكَيفُ مَجْهُولٌ وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ. وَهَكَذَا يُقَالُ فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ إِذْ هِيَ بِمِثَابَةِ الْإِسْتَوَاءِ الْوَاردِ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ. اهـ

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله في كتابه مدارج السالكين (٨٥/٢):

قَالَ صَاحِبُ الْمَنَازِلِ:

(الدَّرَجَةُ الثَّانِيَّةُ: إِجْرَاءُ الْخَبَرِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَهُوَ أَنْ تَبْقَى أَعْلَامُ تَوْحِيدِ الْعَامَّةِ الْخَبَرِيَّةِ عَلَى ظَوَاهِرِهَا. وَلَا يَتَحَمَّلُ الْبَحْثُ عَنْهَا تَعَسُّفًا. وَلَا يَتَكَلَّفُ لَهَا تَأْوِيلًا. وَلَا يَتَجَاوَزُ ظَوَاهِرَهَا تَمْثِيلًا. وَلَا يَدَّعِي عَلَيْهَا إِدْرَاكًا أَوْ تَوْهُمًا).

يُشِيرُ الشَّيْخُ - رحمه الله - وَقَدَّسَ رُوحَهُ - بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ حِفْظَ حُرْمَةِ نُصُوصِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ بِإِجْرَاءِ أَخْبَارِهَا عَلَى ظَوَاهِرِهَا. وَهُوَ اعْتِقَادُ مَفْهُومِهَا الْمُتَبَادِرِ إِلَى أَذْهَانِ الْعَامَّةِ. وَلَا يَعْنِي بِالْعَامَّةِ الْجُهَّالَ، بَلْ عَامَّةُ الْأُمَّةِ، كَمَا قَالَ مَالِكٌ رحمه الله - وَقَدْ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿٥﴾ [طه: ٥] كَيْفَ اسْتَوَى؟ فَأُطْرُقَ مَالِكٌ، حَتَّى عَلَاهُ الرَّحَضَاءُ، ثُمَّ قَالَ: الْإِسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالْكَيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بَدْعَةٌ.

فَفَرَّقَ بَيْنَ الْمَعْنَى الْمَعْلُومِ مِنْ هَذِهِ اللَّفْظَةِ، وَبَيْنَ الْكَيفِ الَّذِي لَا يَعْقِلُهُ الْبَشَرُ. وَهَذَا الْجَوَابُ مِنْ مَالِكٍ رحمه الله شَافٍ، عَامٌّ فِي جَمِيعِ مَسَائِلِ الصِّفَاتِ.

فَمَنْ سَأَلَ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ ﴿٤٦﴾ [طه: ٤٦] كَيْفَ يَسْمَعُ وَيَرَى؟ أُجِيبَ بِهَذَا الْجَوَابِ بِعَيْنِهِ. فَقِيلَ لَهُ: السَّمْعُ وَالْبَصَرُ مَعْلُومٌ. وَالْكَيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ.

وَكَذَلِكَ مَنْ سَأَلَ عَنِ الْعِلْمِ، وَالْحَيَاةِ، وَالْقُدْرَةِ، وَالْإِرَادَةِ، وَالنُّزُولِ، وَالْغَضَبِ، وَالرِّضَا، وَالرَّحْمَةِ، وَالصَّحِيحِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. فَمَعَانِيهَا كُلُّهَا مَفْهُومَةٌ. وَأَمَّا كَيْفِيَّتُهَا فَغَيْرُ مَعْقُولَةٍ؛ إِذْ تَعَقَّلَ الْكَفِيَّةَ فَرُعَ الْعِلْمُ بِكَيْفِيَّةِ الذَّاتِ وَكُنْهَهَا. فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ غَيْرَ مَعْقُولٍ لِلْبَشَرِ، فَكَيْفَ يُعَقَّلُ لَهُمْ كَيْفِيَّةُ الصِّفَاتِ؟

وَالْعِصْمَةُ النَّافِعَةُ فِي هَذَا الْبَابِ: أَنْ يُوصَفَ اللَّهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسُهُ. وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ، مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ. بَلْ ثَبَّتَ لَهُ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ، وَتَنَفَّى عَنْهُ مُشَابَهَةَ الْمَخْلُوقَاتِ. فَيَكُونُ إِبْنَاتُكَ مُنْزَهَا عَنْ التَّشْبِيهِ. وَنَفَيْكَ مُنْزَهَا عَنْ التَّعْطِيلِ.

فَمَنْ نَفَى حَقِيقَةَ الْإِسْتِوَاءِ فَهُوَ مُعْطَلٌّ. وَمَنْ شَبَّهَهُ بِإِسْتِوَاءِ الْمَخْلُوقِ عَلَى الْمَخْلُوقِ فَهُوَ مُمَثَّلٌ. وَمَنْ قَالَ: اسْتِوَاءٌ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ. فَهُوَ الْمُوَحِّدُ الْمُنْزَهُ. وَهَكَذَا الْكَلَامُ فِي السَّمْعِ، وَالْبَصَرِ، وَالْحَيَاةِ، وَالْإِرَادَةِ، وَالْقُدْرَةِ، وَالْيَدِ، وَالْوَجْهِ، وَالرِّضَا، وَالْغَضَبِ، وَالنُّزُولِ، وَالصُّحُوحِ، وَسَائِرِ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسُهُ.

وَالْمُنْحَرِفُونَ فِي هَذَا الْبَابِ قَدْ أَشَارَ الشَّيْخُ إِلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: (لَا يَتَحَمَّلُ الْبَحْثُ عَنْهَا تَعَسُّفًا)؛ أَيُّ لَا يَتَكَلَّفُ التَّعَسُّفَ عَنِ الْبَحْثِ عَنْ كَيْفِيَّاتِهَا. وَالتَّعَسُّفُ سُلُوكُ غَيْرِ الطَّرِيقِ. يُقَالُ: رَكِبَ فُلَانٌ التَّعَاسِيفَ فِي سَيْرِهِ. إِذَا كَانَ يَسِيرُ يَمِينًا وَشِمَالًا، جَائِرًا عَنِ الطَّرِيقِ.

(وَلَا يَتَكَلَّفُ لَهَا تَأْوِيلًا). أَرَادَ بِالتَّأْوِيلِ هَاهُنَا التَّأْوِيلَ الْإِصْطِلَاحِيَّ. وَهُوَ صَرْفُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ، وَعَنِ الْمَعْنَى الرَّاجِحِ إِلَى الْمَعْنَى الْمَرْجُوحِ.

وَقَدْ حَكَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِجْمَاعَ السَّلَفِ عَلَى تَرْكِهِ. وَمِمَّنْ حَكَاهُ الْبَغَوِيُّ، وَأَبُو الْمَعَالِي الْجَوْنِيُّ فِي رِسَالَتِهِ النَّظَامِيَّةِ، بِخِلَافِ مَا سَلَكَهُ فِي شَامِلِهِ وَإِرْسَادِهِ وَمِمَّنْ حَكَاهُ سَعْدُ بْنُ عَلِيٍّ الزَّنْجَانِيُّ. وَقَبْلَ هَؤُلَاءِ خَلَائِقُ مِنَ الْعُلَمَاءِ لَا يُحْصِيهِمْ إِلَّا اللَّهُ.

(وَلَا يَتَجَاوَزُ ظَاهِرَهَا تَمْثِيلًا). أَيُّ لَا يُمَثِّلُهَا بِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ. وَفِي قَوْلِهِ: (لَا يَتَجَاوَزُ ظَاهِرَهَا)، إِشَارَةٌ لَطِيفَةٌ. وَهِيَ أَنَّ ظَوَاهِرَهَا لَا تَقْتَضِي التَّمْثِيلَ، كَمَا تَظُنُّهُ الْمُعْطَلَّةُ النَّفَاةُ، وَأَنَّ التَّمْثِيلَ تَجَاوُزُ لظَوَاهِرِهَا إِلَى مَا لَا تَقْتَضِيهِ، كَمَا

أَنَّ تَأْوِيلَهَا تَكْلُفٌ، وَحَمْلُ لَهَا عَلَى مَا لَا تَقْتَضِيهِ. فَهِيَ لَا تَقْتَضِي ظَوَاهِرَهَا تَمَثِيلًا، وَلَا تَحْتَمِلُ تَأْوِيلًا، بَلْ إِجْرَاءٌ عَلَى ظَوَاهِرِهَا بِلَا تَأْوِيلٍ وَلَا تَمَثِيلٍ. فَهَذِهِ طَرِيقَةُ السَّالِكِينَ بِهَا سَوَاءِ السَّبِيلِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَلَا يَدَّعِي عَلَيْهَا إِدْرَاكًا)؛ أَيُّ لَا يَدَّعِي عَلَيْهَا اسْتِدْرَاكًا وَلَا فَهْمًا، وَلَا مَعْنَى غَيْرَ فَهْمِ الْعَامَّةِ، كَمَا يَدَّعِيهِ أَزْبَابُ الْكَلَامِ الْبَاطِلِ، الْمَذْمُومِ بِاجْتِمَاعِ السَّلَفِ. وَقَوْلُهُ: (وَلَا تَوْهُمًا)؛ أَيُّ لَا يَعْدِلُ عَنْ ظَوَاهِرِهَا إِلَى التَّوْهُمِ.

وَالتَّوْهُمُ نَوْعَانِ: تَوْهُمٌ كَيْفِيَّةٌ. لَا تَدُلُّ عَلَيْهِ ظَوَاهِرُهَا، أَوْ تَوْهُمٌ مَعْنَى غَيْرِ مَا تَقْتَضِيهِ ظَوَاهِرُهَا. وَكِلَاهُمَا تَوْهُمٌ بَاطِلٌ. وَهُمَا تَوْهُمٌ تَشْبِيهِ وَتَمَثِيلٍ، أَوْ تَحْرِيفٍ وَتَعْطِيلٍ.

وَهَذَا الْكَلَامُ مِنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ يُبَيِّنُ مَرْتَبَتَهُ مِنَ السُّنَّةِ، وَمَقْدَارَهُ فِي الْعِلْمِ، وَأَنَّهُ بَرِيءٌ مِمَّا رَمَاهُ بِهِ أَعْدَاؤُهُ الْجَهْمِيَّةُ مِنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّمَثِيلِ، عَلَى عَادَتِهِمْ فِي رَمْيِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ بِذَلِكَ، كَرَمِي الرَّاغِضَةِ لَهُمْ بِأَنَّهُمْ نَوَاصِبُ، وَالْمُعْتَزِلَةَ بِأَنَّهُمْ نَوَابِثُ حَشَوِيَّةٌ.

وَذَلِكَ مِيرَاثٌ مِنْ أَعْدَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمْيِهِ وَرَمْيِ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِأَنَّهُمْ صَبَاءٌ. قَدْ ابْتَدَعُوا دِينًا مُخَدَّنًا. وَمِيرَاثٌ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ مِنْ نَبِيِّهِمْ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ. بِنَتْلَقِبِ أَهْلَ الْبَاطِلِ لَهُمْ بِالْأَلْقَابِ الْمَذْمُومَةِ. وَقَدَسَ اللَّهُ رُوحَ الشَّافِعِيِّ حَيْثُ يَقُولُ، وَقَدْ نُسِبَ إِلَى الرَّفْضِ:

إِنْ كَانَ رَفْضًا حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ فَلْيَشْهَدْ الثَّقَلَانِ أَيْ رَافِضِي

وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْ شَيْخِنَا أَبِي الْعَبَّاسِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، حَيْثُ يَقُولُ:

إِنْ كَانَ نَصَبًا حُبُّ صَحْبِ مُحَمَّدٍ فَلْيَشْهَدْ الثَّقَلَانِ أَيْ نَاصِي

وَعَفَا اللَّهُ عَنِ الثَّالِثِ، حَيْثُ يَقُولُ:

فَإِنْ كَانَ تَجَسِّمًا ثُبُوتُ صِفَاتِهِ

فَإِنِّي - بِحَمْدِ اللَّهِ رَبِّي - مُجَسِّمٌ

وَتَنْزِيهَهَا عَنْ كُلِّ تَأْوِيلٍ مُفْتَرِي

هَلُمُّوا شُهُودًا وَامْلَأُوا كُلَّ مُحَضَّرٍ. اهـ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْفَتَاوَى الْحَمَوِيَّةِ (٢٩٩/١):

روى أبو بكر البيهقي في الأسماء والصفات بإسناد صحيح عن الأوزاعي قال:

كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته.

فقد حكى الأوزاعي - وهو أحد الأئمة الأربعة في عصر تابعي التابعين، الذين هم مالك إمام أهل الحجاز، والأوزاعي إمام أهل الشام، والليث إمام أهل مصر، والثوري إمام أهل العراق - حكى شهرة القول في زمن التابعين بالإيمان بأن الله فوق العرش، وبصفاته السمعية.

وروى أبو بكر الخلال في كتاب السنة عن الأوزاعي قال: سئل مكحول والزهري عن تفسير الأحاديث، فقالوا: أَمَرُوهَا كَمَا جَاءَتْ.

وروى أيضًا عن الوليد بن مسلم، قال: سألتُ مالك بن أنس، وسفيان الثوري، والليث بن سعد، والأوزاعي عن الأخبار التي جاءت في الصفات؟ فقالوا: أَمَرُوهَا كَمَا جَاءَتْ. وفي رواية: فقالوا: أَمَرَّهَا كَمَا جَاءَتْ بَلَا كَيْفَ.

فقولهم: (أَمَرُوهَا كَمَا جَاءَتْ) ردُّ على المعطلة، وقولهم: (بَلَا كَيْفَ) رد على الممثلة. والزهري ومكحول هما أعلم التابعين في زمانهم، والأربعة الباقون هم أئمة الدنيا في عصر تابعي التابعين.

وإنما قال الأوزاعي هذا بعد ظهور أمر جهم المنكر لكون الله فوق عرشه،
والنافي لصفاته، ليعرف الناس أن مذهب السلف كان خلاف ذلك. اهـ

وقال الإمام الذهبي رحمته الله في العلو (٣٥٩):

أخبرنا يحيى بن أبي منصور في كتابه، أنبأنا عبد القادر بن عبد الله، أنبأنا مسعود بن الحسن، أنبأنا عبد الوهاب بن منده، أنبأنا أبي، أنبأنا أحمد بن محمد بن زياد، حدثنا عباس الدوري، سمعت يحيى بن معين، يقول: شهدت زكرياء بن عدي، سأل وكيعاً فقال: يا أبا سفيان هذه الأحاديث مثل حديث «الكرسي موضع القدمين» ونحو هذا فقال: كان إسماعيل بن أبي خالد والثوري ومسعر يروون هذه الأحاديث، لا يفسرون منها شيئاً.

قال الإمام الألباني رحمته الله كما في مختصر الصواعق (ص ١٥٠):

والمراد بقوله (لا يفسرون منها شيئاً) لا يتأولونها، ولا يخرجون معناها عن ظاهرها.

وقال الإمام الذهبي رحمته الله في العلو (٤٢٩):

أخبرنا أبو الفداء بن الفراء أنبأنا ابن قدامة أنبأنا محمد بن عبد الباقي أنبأنا ابن خيرون وأبو الحسن بن أيوب قال أنبأنا أبو علي بن شاذان أنبأنا ابن زياد القطان حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي سمعت نعيم بن حماد يقول من شبه الله بخلقه فقد كفر ومن أنكر ما وصف به نفسه فقد كفر وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهاً.

قال الذهبي: نعيم بن حماد من أوعية العلم أخذ في محنة خلق القرآن، فسجن حتى مات في القيود رحمته الله في سنة تسع وعشرين ومائتين، وله ثمانون سنة حدث عنه البخاري

وأخرجه أيضًا في السير (١٠/ ٦١٠) من طرق عن أبي علي به.

ثم قال رحمه الله: قلت: هَذَا الْكَلَامُ حَقٌّ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ التَّشْبِيهِ، وَمِنْ إِنْكَارِ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ، فَمَا يُنْكَرُ الثَّابِتَ مِنْهَا مِنْ فَهْمِهِ، وَإِنَّمَا بَعْدَ الْإِيمَانِ بِهَا هُنَا مَقَامَانِ مَذْمُومَانِ: تَأْوِيلُهَا وَصَرْفُهَا عَنْ مَوْضُوعِ الْخِطَابِ، فَمَا أَوَّلَهَا السَّلَفُ، وَلَا حَرَفُوا أَلْفَاظَهَا عَنْ مَوَاضِعِهَا، بَلْ آمَنُوا بِهَا، وَأَمَرُوا بِهَا كَمَا جَاءَتْ.

الْمَقَامُ الثَّانِي: الْمُبَالَغَةُ فِي إِثْبَاتِهَا، وَتَصَوُّرُهَا مِنْ جِنْسِ صِفَاتِ الْبَشَرِ، وَتَشْكُلُهَا فِي الدِّهْنِ، فَهَذَا جَهْلٌ وَضَلَالٌ، وَإِنَّمَا الصِّفَةُ تَابِعَةٌ لِلْمَوْصُوفِ، فَإِذَا كَانَ الْمَوْصُوفُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ نَرَهُ، وَلَا أَخْبَرَنَا أَحَدٌ أَنَّهُ عَاينَهُ مَعَ قَوْلِهِ لَنَا فِي تَنْزِيلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشُّورَى: ١١]، فَكَيْفَ بَقِيَ لِأَذْهَانِنَا مَجَالٌ فِي إِثْبَاتِ كَيْفِيَّةِ الْبَارِي - تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ - فَكَذَلِكَ صِفَاتُهُ الْمُقَدَّسَةُ، نُقَرِّبُ بِهَا وَنَعْتَقِدُ أَنَّهَا حَقٌّ، وَلَا نُمَثِّلُهَا أَصْلًا وَلَا نَتَشَكَّلُهَا. اهـ

وقال الإمام الذهبي رحمه الله في السير (١٣/ ٢٩٩):

وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ نُعَيْمِ بْنِ حَمَادٍ، الَّذِي سَمِعْنَاهُ بِأَصَحِّ إِسْنَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ، فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ أَنْكَرَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ، فَقَدْ كَفَرَ، وَلَيْسَ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا رَسُولُهُ تَشْبِيهًا.

قُلْتُ: أَرَادَ أَنَّ الصِّفَاتِ تَابِعَةٌ لِلْمَوْصُوفِ، فَإِذَا كَانَ الْمَوْصُوفُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشُّورَى: ١١]، فِي ذَاتِهِ الْمُقَدَّسَةِ، فَكَذَلِكَ صِفَاتِهِ لَا مِثْلَ لَهَا، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَوْلِ فِي الذَّاتِ وَالْقَوْلِ فِي الصِّفَاتِ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ. اهـ

وقال الإمام اللالكائي في كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة

(٥٢٦/٣):

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْجَرَّاحِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ، قَالَا: ثنا عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدٍ الْقَاسِمَ بْنَ سَلَامٍ، وَذَكَرَ عَنْهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ: «ضَحَكَ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ، وَقُرْبِ غَيْرِهِ»، وَ«الْكُرْسِيُّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ»، وَ«إِنَّ جَهَنَّمَ لَتَمْتَلِئُ فَيَضَعُ رَبُّكَ قَدَمَهُ فِيهَا»، وَأَشْبَاهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ؟

فَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ عِنْدَنَا حَقٌّ يَرْوِيهَا الثَّقَاتُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ إِلَّا أَنَا إِذَا سُئِلْنَا عَنْ تَفْسِيرِهَا؛ قُلْنَا: مَا أَدْرَكْنَا أَحَدًا يُفَسِّرُ مِنْهَا شَيْئًا، وَنَحْنُ لَا نُفَسِّرُ مِنْهَا شَيْئًا نُصَدِّقُ بِهَا، وَنَسْكُتُ. اهـ

قال الإمام الأصبهاني في كتابه الحجة في بيان المحجة (٤٤٦/١):

وَقَالَ أَئِمَّةُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ فِي أَخْبَارِ الصِّفَاتِ: أَمْرُهَا كَمَا جَاءَتْ. وَفِي رِوَايَةِ الْمُرُوزِيِّ عَنْ أَحْمَدَ: أَحَادِيثُ الصِّفَاتِ تَمَرُّ كَمَا جَاءَتْ. قَالَ أَهْلُ السَّنَةِ: مَا جَاءَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ فِي الصِّفَاتِ بِأَسَانِيدٍ صَحَّاحٍ فَهُوَ حَقٌّ.

وَقَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ: يَضْحَكُ اللَّهُ وَلَا نَعْلَمُ كَيْفَ ذَلِكَ إِلَّا بِتَصَدِيقِ الرَّسُولِ ﷺ، وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى الْقَوْلِ بِظَاهِرِ الْأَخْبَارِ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ وَلَا تَأْوِيلٍ.

وَذَكَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي أَخْبَارِ الصِّفَاتِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، قَالَ: شَهِدْتُ زَكَرِيَّا بْنَ عَدِي سَأَلَ وَكَيْعًا عَنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ، فَقَالَ: أَدْرَكْنَا إِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي خَالِدٍ وَسُفْيَانَ وَمُسْعَرًا يَحْدُثُونَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ، وَلَا يَفْسِرُونَ شَيْئًا.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ نَصْرٍ: سَأَلْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ عَنْ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَضَعُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِبْصِعٍ» وَحَدِيثِ «إِنْ لَبِثَ ابْنُ آدَمَ بَيْنَ إِبْصَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ».

وَحَدِيثُ «إِنَّ اللَّهَ يَعْجَبُ وَيُضْحِكُ» فَقَالَ سُفْيَانُ: هِيَ كَمَا جَاءَتْ نَقَرُهَا، وَنَحْدَثُ بِهَا كَيْفَ.

وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ الْخَلَالُ فِي كِتَابِ السُّنَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: سُئِلَ مَكْحُولٌ وَالزُّهْرِيُّ عَنْ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فَقَالَا: أَمْرُهَا كَمَا جَاءَتْ.

وَقَالَ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: سَأَلْتُ الْأَوْزَاعِيَّ وَمَالِكًا وَسُفْيَانَ وَلِثًا عَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا الصِّفَةُ فَقَالُوا: أَمْرُهَا بِهَا كَيْفَ.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: هَذِهِ أَحَادِيثُ صَحَّاحٍ حَمَلَهَا أَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَالْفُقَهَاءُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، وَهِيَ عِنْدَنَا حَقٌّ لَا شَكَّ فِيهِ، وَلَكِنْ إِذَا قِيلَ: كَيْفَ وَضَعَ قَدَمَهُ فِيهَا؟ وَكَيْفَ ضَحِكَ؟.

قُلْنَا: لَا نَفْسَرُ هَذَا، وَلَا سَمِعْنَا أَحَدًا يُفَسِّرُهَا.

قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ السُّنَنِ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ مِمَّا لَا يَدْرِكُ حَقِيقَةَ عِلْمِهِ بِالْفِكْرِ وَالرُّوِيَةِ. قَالُوا: وَأَوَّلُ مَنْ خَرَجَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ وَجَمَعَهَا مِنَ الْبَصَرِيِّينَ: حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ. فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ: فَقَالَ: إِنَّهُ وَاللَّهِ مَا دَعَتْنِي نَفْسِي إِلَى إِخْرَاجِ ذَلِكَ، إِلَّا أَنِّي رَأَيْتُ الْعِلْمَ يَخْرُجُ فَأَحْبَبْتُ إِحْيَاءَهُ.

وَقَالَ الْفَضِيلُ بْنُ عِيَّاضٍ: إِذَا قَالَ لَكَ الْجَهْمِيُّ: أَنَا كَافِرٌ بِرَبِّ يَنْزِلُ، فَقُلْ لَهُ: أَنَا مُؤْمِنٌ بِرَبِّ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ.

وَقَالَ شَرِيكٌ: إِنَّمَا جَاءَنَا بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ مَنْ جَاءَنَا بِالْسُّنَنِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: الصَّلَاةُ وَالصِّيَامُ وَالزَّكَاةُ وَالْحَجُّ، وَإِنَّمَا عَرَفْنَا اللَّهَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ. اهـ

وقال الإمام الدارقطني رحمته الله في كتابه الصفات (ص ٧٠):

حدَّثنا محمد بن مخلد، ثنا عيسى بن إسحاق بن موسى الأنصاري أبو العباس، قال: سمعت أبي يقول: سمعت سفيان بن عيينة يقول: كل شيء وصف الله به نفسه في القرآن فقراءته تفسيره لا كيف ولا مثل.

وقال شيخ الإسلام رحمته الله كما في مجموع الفتاوى (٥/٥٠٠):

وَرَوَى أَبُو الْقَاسِمِ اللَّالِكَايِيُّ الْحَافِظُ الطَّبْرِيُّ؛ صَاحِبُ أَبِي حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمَشْهُورِ فِي أَصُولِ السُّنَّةِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ صَاحِبِ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ: اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ - مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ - عَلَى الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ؛ الَّتِي جَاءَ بِهَا الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صِفَةِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ: مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ؛ وَلَا وَصْفٍ وَلَا تَشْبِيهِ؛ فَمَنْ فَسَّرَ الْيَوْمَ شَيْئًا مِنْهَا فَقَدْ خَرَجَ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ؛ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَصِفُوا وَلَمْ يُفَسِّرُوا؛ وَلَكِنْ أَفْتَوْا بِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ثُمَّ سَكَتُوا؛ فَمَنْ قَالَ: بِقَوْلِ جَهْمٍ فَقَدْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَصَفَهُ بِصِفَةٍ لَا شَيْءَ.

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ أَخَذَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَطَبَقَتَهُمَا مِنَ الْعُلَمَاءِ. وَقَدْ حَكَى هَذَا الْإِجْمَاعَ وَأَخْبَرَ أَنَّ الْجَهْمِيَّةَ تَصِفُهُ بِالْأُمُورِ السَّلْبِيَّةِ غَالِبًا أَوْ دَائِمًا. وَقَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ: أَرَادَ بِهِ تَفْسِيرَ الْجَهْمِيَّةِ الْمُعْطَلَةِ الَّذِينَ ابْتَدَعُوا تَفْسِيرَ الصِّفَاتِ بِخِلَافِ مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ مِنَ الْأَثْبَاتِ.

وَرَوَى اللَّالِكَايِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادِهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنِّي أَكْرَهُ الصِّفَةَ - عَنِ صِفَةِ الرَّبِّ - فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: وَأَنَا أَشَدُّ النَّاسِ كَرَاهِيَةً لِذَلِكَ، وَلَكِنْ إِذَا نَطَقَ الْكِتَابُ بِشَيْءٍ قُلْنَا بِهِ وَإِذَا جَاءَتْ الْأَثَارُ بِشَيْءٍ جَسَرْنَا عَلَيْهِ وَنَحْنُ هَذَا. أَرَادَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَنَا نَكْرَهُ أَنْ نَبْتَدِئَ بِوَصْفِ اللَّهِ مِنْ تِلْكَ أَنْفُسَنَا حَتَّى يَجِيءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالْأَثَارُ.

وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: بِمَاذَا نَعْرِفُ رَبَّنَا؟ قَالَ: بِأَنَّهُ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ وَلَا نَقُولُ كَمَا تَقُولُ الْجَهْمِيَّةُ إِنَّهُ هَهُنَا فِي الْأَرْضِ - وَهَكَذَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

وَرَوَى بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ الْإِمَامِ سَمِعْتُ حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ وَذَكَرَ هَؤُلَاءِ الْجَهْمِيَّةُ. فَقَالَ: إِنَّمَا يُحَاوِلُونَ أَنْ يَقُولُوا لَيْسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي كِتَابِ الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ الضَّبْعِيِّ - إِمَامِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ عِلْمًا وَدِينًا مِنْ شُيُوخِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ - أَنَّهُ ذَكَرَ عِنْدَهُ الْجَهْمِيَّةُ فَقَالَ: أَشْرَ قَوْلًا مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَقَدْ أَجْمَعَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى وَأَهْلُ الْأَدْيَانِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ عَلَى الْعَرْشِ وَهُمْ قَالُوا: لَيْسَ عَلَى شَيْءٍ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ إِمَامُ الْأَثَمَةِ: مَنْ لَمْ يَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ وَجَبَ أَنْ يُسْتَتَابَ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ ثُمَّ أُلْقِيَ عَلَى مَرْبَلَةٍ لِيَلَّا يَتَذَكَّرَ بِرَبِّهِ أَهْلُ الْقِبْلَةِ، وَلَا أَهْلُ الذِّمَّةِ ذَكَرَهُ عَنْهُ الْحَاكِمُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ. اهـ

قال الإمام أبو القاسم الأصبهاني في الحجة (١٠٧/١):

فَصْلٌ: فِي تَفْسِيرِ أَسْمَاءِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ قَوْلِ عُلَمَاءِ السَّلَفِ.

قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: أَوَّلُ فَرَضٍ فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ مَعْرِفَتُهُ، فَإِذَا عَرَفَهُ النَّاسُ عَبْدُوهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾. فَيَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَعْرِفُوا أَسْمَاءَ اللَّهِ وَتَفْسِيرَهَا فَيَعِظُمُوا اللَّهَ حَقَّ عَظَمَتِهِ. اهـ

وقال الإمام ابن بطّة رحمته الله في الإبانة (٢٥٢) ط/الراية:

حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ جَعْفَرٍ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ غِيَاثٍ، ثنا حَنْبَلٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، يَقُولُ: نَعْبُدُ اللَّهَ بِصِفَاتِهِ كَمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، قَدْ أَجْمَلَ الصِّفَةَ لِنَفْسِهِ، وَلَا نَتَعَدَّى الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ، فَتَقُولُ كَمَا قَالَ وَنَصِفُهُ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ،

وَلَا تَتَعَدَّى ذَلِكَ، نُؤْمِنُ بِالْقُرْآنِ كُلِّهِ مُحْكَمِهِ وَمُتَشَابِهِهِ، وَلَا نُزِيلُ عَنْهُ تَعَالَى ذِكْرَهُ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ شِنَاعَةً شُنِعَتْ، وَلَا نُزِيلُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ مِنْ كَلَامٍ، وَنُزُولٍ وَخُلُوهٍ بِعَبْدِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَوَضَعَ كَنَفَهُ عَلَيْهِ، هَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ يَرَى فِي الْآخِرَةِ، وَالتَّحْدِيدُ فِي هَذَا بِدْعَةٍ، وَالتَّسْلِيمُ لِلَّهِ بِأَمْرِهِ، وَلَمْ يَزَلِ اللَّهُ مُتَكَلِّمًا عَالِمًا، غَفُورًا، عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، عَالِمِ الْغُيُوبِ، فَهَذِهِ صِفَاتُ اللَّهِ وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ، لَا تُدْفَعُ، وَلَا تُرَدُّ، وَقَالَ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣]، هَذِهِ صِفَاتُ اللَّهِ وَأَسْمَاؤُهُ، وَهُوَ عَلَى الْعَرْشِ بِلَا حَدٍّ، وَقَالَ: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] كَيْفَ شَاءَ؛ الْمَشِيتَةُ إِلَيْهِ وَالْإِسْطَاعَةُ. وَ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ بِلَا حَدٍّ وَلَا تَقْدِيرٍ.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: وَالْمُشَبَّهَةُ مَا يَقُولُونَ؟ قَالَ: بَصَرٌ كَبَصَرِي، وَيَدٌ كَيَدِي، وَقَدَمٌ كَقَدَمِي، فَقَدْ شَبَّهَ اللَّهُ بِخَلْقِهِ وَهَذَا كَلَامٌ سُوءٌ، وَالْكَلَامُ فِي هَذَا لَا أُحِبُّهُ، وَأَسْمَاؤُهُ وَصِفَاتُهُ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، نَعُودُ بِاللَّهِ مِنَ الزَّلَلِ، وَالْإِزْتِيَابِ، وَالشَّكِّ، إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ، ثنا الصَّيْدَلَانِيُّ، ثنا المَرْوُذِيُّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ، قَالَ: (نُمرُّهَا كَمَا جَاءَتْ). اهـ

قال الإمام أبو نعيم الأصبهاني في عقيدته المشهورة عنه كَمَا فِي درء التعارض (٢٥٢/٦):

طريقتنا طريقة المتبعين للكتاب والسنة، وإجماع سلف الأمة، فما اعتقدوه؛ اعتقدناه:

فمما اعتقدوه أن الأحاديث التي تثبت عن النبي ﷺ في العرش، واستواء الله عليه، يقولون بها ويشبثونها من غير تكيف ولا تمثيل ولا تشبيه، وأن الله بائن عن خلقه، والخلق بائون منه، لا يحل فيهم ولا يمتزج بهم، وهو مستو على عرشه في سماواته من دون أرضه. اهـ

وقال شيخ الإسلام رحمه الله في درء التعارض (٢٥٢/٦):

قال الشيخ أبو أحمد الكرخي الإمام المشهور في أثناء المائة الرابعة في العقيدة التي ذكر أنها اعتقاد أهل السنة والجماعة، وهي العقيدة التي كتبها للخليفة القادر بالله، وقرأها على الناس، وجمع الناس عليها، وأقرتها طوائف أهل السنة - إلى أن قال: -
وهذه العقيدة مشهورة وفيها: (كان ربنا وحده ولا شيء معه، ولا مكان يحويه، فخلق كل شيء بقدرته، وخلق العرش لا لحاجته إليه، فاستوى عليه استواء استقرار، كيف شاء وأراد، لا استقرار راحة كما يستريح الخلق، وهو يدبر السماوات والأرض، ويدبر ما فيهما، ومن في البر والبحر، لا مدبر غيره، ولا حافظ سواه، يرزقهم ويمرضهم، ويعافهم ويميتهم، والخلق كلهم عاجزون: الملائكة والنبيون والمرسلون وسائر الخلق أجمعين، وهو القادر بقدرة، والعالم بعلم أزلي غير مستفاد، وهو السميع بسمع، والبصير ببصر، تعرف صفتها من نفسه، لا يبلغ كنهها أحد من خلقه، متكلم بكلام يخرج منه، لا بألة مخلوق كآلة المخلوقين لا يوصف إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به نبيه ﷺ، وكل صفة وصف بها نفسه أو وصف بها نبيه فهي صفة حقيقية لا صفة مجاز.

قال: وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة يعني في أصول الدين - وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، فقالوا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازا وعراقا ومصرًا وشاما ويمنا؛ فكان من مذاهبهم أن

الإيمان قول وعمل يزيد وينقص والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته... إلى أن قالوا: (وأن الله على عرشه بائن من خلقه، كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله، بلا كيف أحاط بكل شيء علما). اهـ وانظر: مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى (٣/ ٢٢٢).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٥/ ٥٨):

وَكَلَامُ الْأَيْمَةِ فِي هَذَا الْبَابِ أَطْوَلُ وَأَكْثَرُ مِنْ أَنْ تَسَعَ هَذِهِ الْفُتْيَا عَشْرَهُ. وَكَذَلِكَ كَلَامُ النَّاقِلِينَ لِمَذْهَبِهِمْ. مِثْلُ مَا ذَكَرَهُ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ فِي رِسَالَتِهِ الْمَشْهُورَةِ فِي الْغِنَى عَنِ الْكَلَامِ وَأَهْلِهِ قَالَ: فَأَمَّا مَا سَأَلْتُ عَنْهُ مِنَ الصِّفَاتِ وَمَا جَاءَ مِنْهَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ فَإِنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ إِبْثَاتُهَا وَإِجْرَاؤُهَا عَلَى ظَوَاهِرِهَا وَنَفْيُ الْكَيْفِيَّةِ وَالتَّشْبِيهِ عَنْهَا، وَقَدْ نَفَاهَا قَوْمٌ فَأَبْطَلُوا مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ وَحَقَّقَهَا قَوْمٌ مِنَ الْمُشْبِتِينَ فَخَرَجُوا فِي ذَلِكَ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّكْيِيفِ، وَإِنَّمَا الْقَصْدُ فِي سُلُوكِ الطَّرِيقَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَدَيْنُ اللَّهِ تَعَالَى بَيْنَ الْغَالِي فِيهِ، وَالْجَافِي وَالْمُقَصِّرِ عَنْهُ.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا: أَنَّ الْكَلَامَ فِي الصِّفَاتِ فَرُعٌ عَلَى الْكَلَامِ فِي الذَّاتِ وَيُحْتَدَى فِي ذَلِكَ حَدُّهُ وَمِثَالُهُ. فَإِذَا كَانَ مَعْلُومًا أَنَّ إِبْثَاتَ الْبَارِي سُبْحَانَهُ إِنَّمَا هُوَ إِبْثَاتٌ وَجُودٌ لَا إِبْثَاتَ كَيْفِيَّةٍ فَكَذَلِكَ إِبْثَاتُ صِفَاتِهِ إِنَّمَا هُوَ إِبْثَاتٌ وَجُودٌ لَا إِبْثَاتَ تَحْدِيدٍ وَتَكْيِيفٍ.

فَإِذَا قُلْنَا يَدٌ وَسَمْعٌ وَبَصَرٌ وَمَا أَشَبَّهَهَا؛ فَإِنَّمَا هِيَ صِفَاتٌ أَثْبَتَهَا اللَّهُ لِنَفْسِهِ؛ وَلَكُنَّا نَقُولُ: إِنَّ مَعْنَى الْيَدِ الْقُوَّةُ أَوْ النِّعْمَةُ، وَلَا مَعْنَى السَّمْعِ وَالْبَصَرِ الْعِلْمُ؛ وَلَا نَقُولُ إِنَّهَا جَوَارِحُ، وَلَا نُشَبِّهُهَا بِالْأَيْدِي وَالْأَسْمَاعِ وَالْأَبْصَارِ الَّتِي هِيَ جَوَارِحُ وَأَدَوَاتٌ لِلْفِعْلِ وَنَقُولُ: إِنَّ الْقَوْلَ إِنَّمَا وَجَبَ بِإِبْثَاتِ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ التَّوْقِيفَ وَرَدَ بِهَا؛ وَوَجَبَ نَفْيُ التَّشْبِيهِ عَنْهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ؛ وَعَلَى هَذَا جَرَى قَوْلُ السَّلَفِ فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ. هَذَا كُلُّهُ كَلَامُ الْخَطَّابِيِّ.

وَهَكَذَا قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ الْحَافِظُ فِي رِسَالَةٍ لَهُ أَخْبَرَ فِيهَا أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ عَلَى ذَلِكَ. وَهَذَا الْكَلَامُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْخَطَّابِيُّ قَدْ نَقَلَ نَحْوًا مِنْهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ لَا يُحْصَى عَدْدُهُمْ، مِثْلُ أَبِي بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيِّ، وَالْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ عَمَّارٍ السَّجَزِيِّ، وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ الْهَرَوِيِّ صَاحِبِ مَنَازِلِ السَّائِرِينَ وَذَمِّ الْكَلَامِ وَهُوَ أَشْهُرُ مَنْ أَنْ يُوصَفَ، وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي عُثْمَانَ الصَّابُونِيِّ، وَأَبِي عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ النَّمَرِيِّ إِمَامِ الْمَغْرِبِ، وَغَيْرِهِمْ.

تقسيم الصفات إلى ذاتية وفعلية، والذاتية إلى معنوية وخبرية (عينية):

قال الإمام العثيمين رحمته الله في القواعد المثلى (ص ٢٥):

الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين: ذاتية. وفعلية.

فالذاتية: هي التي لم يزل ولا يزال متصفا بها، كالعلم والقدرة والسمع والبصر والعزة والحكمة والعلو والعظمة.

ومنها الصفات الخبرية: كالوجه واليدين والعينين.

والفعلية: هي التي تتعلق بمشيئته، إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها، كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا.

وقد تكون الصفة ذاتية فعلية باعتبارين كالكلام، فإنه باعتبار أصله صفة ذاتية، لأن الله تعالى لم يزل ولا يزال متكلماً، وباعتبار آحاد الكلام صفة فعلية، لأن الكلام يتعلق بمشيئته، يتكلم متى شاء بما شاء، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾. وكل صفة تعلق بمشيئته تعالى؛ فإنها تابعة لحكمته.

وقد تكون الحكمة معلومة لنا، وقد نعجز عن إدراكها، ولكننا نعلم علم اليقين أنه سبحانه لا يشاء شيئاً إلا وهو موافق للحكمة، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (٢٠) اهـ.

وقال الإمام العثيمين رحمه الله في شرح الواسطية كما في مجموع فتاواه (٦٢/٨):

فالصفات الذاتية هي التي لم يزل ولا يزال متصفاً بها، وهي نوعان: معنوية وخبرية:

فالمعنوية، مثل: الحياة، والعلم، القدرة، والحكمة.. وما أشبه ذلك، وهذا على سبيل التمثيل لا الحصر.

والخبرية، مثل: الديدن، والوجه، والعينين.. وما أشبه ذلك مما مسمى نظيره أبعاد وأجزاء لنا.

فالله تعالى لم يزل له يدان ووجه وعينان، لم يحدث له شيء من ذلك بعد أن لم يكن، ولن ينفك عن شيء منه، كما أن الله لم يزل حياً ولا يزال حياً، لم يزل عالماً ولا يزال عالماً، ولم يزل قادراً ولا يزال قادراً... وهكذا، يعني ليس حياته تتجدد، ولا قدرته تتجدد، ولا سمعه يتجدد بل هو موصوف بهذا أزلاً وأبداً، وتجدد المسموع لا يستلزم تجدد السمع، فأنا مثلاً عندما أسمع الأذان الآن فهذا ليس معناه أنه حدث لي سمع جديد عند سماع الأذان بل هو منذ خلقه الله فيّ لكن المسموع يتجدد وهذا لا أثر له في الصفة.

واصطلح العلماء رحمهم الله على أن يسموها الصفات الذاتية، قالوا: لأنها ملازمة للذات، لا تنفك عنها.

والصفات الفعلية هي الصفات المتعلقة بمشيئته، وهي نوعان:

صفات لها سبب معلوم، مثل: الرضى، فالله عز وجل إذا وجد سبب الرضى، رضى، كما قال تعالى: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧].

وصفات ليس لها سبب معلوم؛ مثل: النزول إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر.

ومن الصفات ما هو صفة ذاتية وفعلية باعتبارين؛ فالكلام صفة فعلية باعتبار أحاده لكن باعتبار أصله صفة ذاتية؛ لأن الله لم يزل ولا يزال متكلمًا لكنه يتكلم بما شاء متى شاء، كما سيأتي في بحث الكلام إن شاء الله تعالى.

اصطلح العلماء رحمهم الله أن يسموا هذه الصفات الفعلية؛ لأنها من فعله سبحانه وتعالى.

ولها أدلة كثيرة من القرآن، مثل: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] ، ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] ، ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩] ، ﴿وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ أَنْبِعَائَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦] ، ﴿أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ [المائدة: ٨٠].

وليس في إثباتها لله تعالى نقص بوجه من الوجوه، بل هذا من كماله أن يكون فاعلاً لما يريد.

وأولئك القوم المحرفون يقولون: إثباتها من النقص! ولهذا ينكرون جميع الصفات الفعلية، يقولون: لا يجيء ولا يرضى، ولا يسخط ولا يكره ولا يحب. ينكرون كل هذه، بدعوى أن هذه حادثة والحادث لا يقوم إلا بحادث وهذا باطل؛

لأنه في مقابلة النص، وهو باطل بنفسه؛ فإنه لا يلزم من حدوث الفعل حدوث الفاعل. اهـ

قال أبو عبد الله غفر الله له: وما ذكره الإمام العثيمين رحمته، هو الذي عليه أهل السنة والجماعة، وهو مذهب السلف الصالح رضوان الله عليهم. وأطلق شيخ الإسلام رحمته على الخبرية (عينية) كما في بيان تلبس الجهمية (٧٦/١)، (١٠٦/١) مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى (١٠٩/٦)، وأرى أن هذا الإطلاق أفضل من تسميتها (خبرية)، لأن جميع الصفات: (المعنوية والعينية) كلها لا تثبت إلا بالأدلة الشرعية.

وقال شيخ الإسلام رحمته كما في بيان تلبس الجهمية (٣٢٩/١):

إن الصحابة والتابعين وسائر سلف الأمة وأئمتها، وأئمة أهل الحديث والفقهاء، والصوفية، والمتكلمة الصفاتية من الكلابية والكرامية والأشعرية، وغيرهم من طوائف المتكلمين من المرجئة والشيعة وغيرهم على إثبات هذه الصفات الخبرية. لكن من هؤلاء الصفاتية من يجعل تلك الصفات الخبرية، صفات معنوية أيضاً، قائمة بالموصوف مثل هذه، وإنما يفرق بينهما، لافتراق الطريق التي بها عُلِمَتْ، فتلك عُلِمَتْ مع الخبر الصادق بالعقل، وهذه لم تُعَرَفْ إلا بالخبر.

وأما السلف والأئمة وأهل الحديث، وأئمة الفقهاء والصوفية، وطوائف من أهل الكلام، فلا يقولون: إن هذه من جنس تلك، ولا يسمونها أيضاً صفات خبرية؛ لأن من الصفات المعنوية ما لا يُعْلَمُ إلا بالخبر أيضاً، فليس هذا مميزاً لها عندهم، ومنهم من يقول: هذه معلومة بالعقل أيضاً.

وعلى القولين سواء كانت صفات عينية أو معنوية: فيقال من المعلوم أن الموجودات في حقنا، إما أجسام كالوجه واليد، وإما أعراض كالعلم والقدرة، فإذا

كان أهل الإثبات متفقين على أن العلم والقدرة كلاهما ثابت لله، على خلاف ما هو ثابت للمخلوق، وإن لم يكن في ذلك نفيًا لحقيقته، ولا تمثيلًا له بالمخلوق، فكذا إذا قالوا في هذه الصفات: إنا نسبناها على خلاف ما هو ثابت للخلق، أو لا فرق بين ثبوت ما هو عرض فينا، مع كونه غير مماثل للأعراض، وبين ما هو جسم فينا مع كونه غير مماثل للأجسام؛ بل يقال: من المعلوم المتفق عليه بين المسلمين، أن الله حي عالم قادر مع كونه ليس من الأحياء العالمين القادرين، بل لا خلاف بين أهل الإثبات أنه موجود، مع كونه ليس مثل سائر الموجودات؛ بل العقل الصريح يقتضي وجود موجود واجب قديم. ويقتضي بأنه ليس مماثلًا للموجود المحدث الممكن، وإلا للزم أن يجوز على الواجب، ما يجوز على المحدث، فبأوائل العقل يعلم أن من الموجود وجودًا واجبًا، وأنه ليس مثل الموجود الممكن، فالذي يثبتونه في جميع الصفات المعلومه، هو من جنس ما يثبتونه في الذات، وذلك أمر بيّن بأدنى تأمل، معلوم بالعقل الصريح؛ فليس المحكي عنهم في ذلك إلا ما اتفق العقلاء على نظيره، وما هو ثابت معلوم بصريح العقل. اهـ

وقال رحمه الله في كتابه درء تعارض العقل والنقل (٥٣/٨):

فإن كلام الصحابة في إثبات الصفات لله تعالى أكثر وأعظم من أن يمكن سطره هنا، بل كلام الصحابة في إثبات الصفات العينية الخبرية التي تسميها نفاة الصفات تجسيمًا، أكثر من أن يمكن سطره هنا، وكلامهم وكلام التابعين صريح في أنهم لم يكونوا يثبتون ذاتًا مجردة عن الصفات. اهـ

ما الفرق بين التعطيل والتحريف؟

التحريف: هو التغيير، وإمالة الشيء عن وجهه. يقال: انحرف عن كذا إذا مال، وهو نوعان:

النوع الأول: تحريف اللفظ المستلزم لتحريف المعنى، وهو العدول به عن جهته إلى غيرها، إما بزيادة كلمة، أو حرف، أو نقصانه، أو تغيير حركة، كقول أهل الضلال في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] أي استولى فزادوا في الآية حرفاً. وكقولهم في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ١٦٤] أي: أمر ربك. فزادوا كلمة، وكقولهم في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] بنصب لفظ الجلالة فغيروا الحركة الإعرابية من الرفع إلى النصب.

النوع الثاني: تحريف المعنى، وهو العدول به عن وجهه، وحقيقته، وإعطاء اللفظ معنى لفظ آخر، كقول المبتدعة: إن معنى الرحمة إرادة الإنعام، وإن معنى الغضب إرادة الانتقام.

والتعطيل لغة: الإخلاء، يقال: عطله أي أخلاه، والمراد به هنا: نفي الصفات عن الله سبحانه وتعالى.

والفرق بين التحريف والتعطيل: أن التحريف: هو نفي المعنى الصحيح الذي دلت عليه النصوص، واستبداله بمعنى آخر غير صحيح.

والتعطيل: هو نفي المعنى الصحيح، ولو لم يعطه معنى آخر غير صحيح، وكل محرف معطل، وليس كل معطل محرفاً.

ما الفرق بين التكيف والتمثيل؟

التكيف: هو تعيين كيفية الصفة، يقال: كيف الشيء. إذا جعل له كيفية معلومة، فتكيف صفات الله تعالى هو تعيين كيفيتها، والهيئة التي تكون عليها، وهذا لا يمكن للبشر لأنه مما استأثر الله تعالى بعلمه؛ فلا سبيل إلى الوصول إليه - لأن الصفة تابعة للذات - فكما أن ذات الله لا يمكن للبشر معرفة كيفيتها، فكذلك صفته سبحانه لا تعلم كيفيتها. والتكيف يحصل، ولو تخيل الكيفية في ذهنه.

والتمثيل: هو إثبات المثل لله في ذاته، أو صفاته، أو أفعاله، كأن يقال: إن صفات الله مثل صفات المخلوقين كقولهم: يد الله كأيدينا وسمعه كسمعنا - تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً - فالله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فلا يقال في صفاته أنها مثل صفاتنا، أو شبه صفاتنا أو كصفاتنا، كما لا يقال: إن ذات الله مثل أو شبه ذواتنا.

فالمؤمن الموحد يثبت الصفات كلها على الوجه اللائق بعظمة الله وكبريائه. والمعطل ينفيها، أو ينفي بعضها، والمشبه الممثل يثبتها على وجه لا يليق بالله وإنما يليق بالمخلوق. فكل ممثل مكيف، وليس كل مكيف ممثلاً.

بيان أن نفي التمثيل أولى من نفي التشبيه.

قال الإمام العثيمين رحمه الله في شرح الواسطية (١١٢/١):

أيهما أولى: أنعبر بالتشبيه، أو نعبر بالتمثيل؟

نقول: بالتمثيل أولى.

أولاً: لأن القرآن عبر به: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] .. وما أشبه ذلك، وكل ما عبر به القرآن، فهو أولى

من غيره، لأننا لا نجد أفضل من القرآن، ولا أدل على المعنى المراد من القرآن، والله أعلم بما يريد من كلامه، فتكون موافقة القرآن هي الصواب، فنعبر بنفي التمثيل. وهكذا في كل مكان، فإن موافقة النص في اللفظ أولى من ذكر لفظ مرادف أو مقارب.

ثانياً: أن التشبيه عند بعض الناس يعني إثبات الصفات، ولهذا يسمون أهل السنة: مشبهة، فإن قلنا: من غير تشبيه. وهذا الرجل لا يفهم من التشبيه إلا إثبات الصفات، صار كأننا نقول له: من غير إثبات صفات! فصار معنى التشبيه يوهم معنى فاسداً؛ فلهذا كان العدول عنه أولى.

ثالثاً: أن نفي التشبيه على الإطلاق غير صحيح، لأن ما من شيئين من الأعيان أو من الصفات، إلا وبينهما اشتراك من بعض الوجوه، والاشتراك نوع تشابه، فلو نفيت التشبيه مطلقاً، لكنت نفيت كل ما يشترك فيه الخالق والمخلوق في شيء ما.

مثلاً: الوجود، يشترك في أصله الخالق والمخلوق، هذا نوع اشتراك ونوع تشابه، لكن فرق بين الوجودين، وجود الخالق واجب، ووجود المخلوق ممكن.

وكذلك السمع، فيه اشتراك، الإنسان له سمع، والخالق له سمع، لكن بينهما فرق، لكن أصل وجود السمع مشترك.

فإذا قلنا: من غير تشبيه. ونفينا مطلق التشبيه، صار في هذا إشكال. اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما في الصفدية (١/٩٩):

والمقصود هنا التنبيه على مجامع الأقوال ومنشأ الضلال حيث أخذوا لفظ (التشبيه) بمعنى مشترك مجمل؛ فأرادوا نفيه بكل معنى من المعاني، ومن المعلوم أنه ما من موجودين، إلا وبينهما قدر يتفقان فيه، وإن كان المعنى الكلي المشترك وجوده في الأذهان، لا في الأعيان؛ فلا بد أن يكون بين أفراد الاسم العام الكلي نوع

من المشابهة باعتبار اتفاقهما في ذلك المعنى العام، وهذا موضع غلط فيه كثير من الناس في أحكام الأمور الكلية التي تشتبه فيها أعيانها:

منهم من يجعل الكلي ثابتاً في الخارج كلياً، ومنهم من يقول: أفرادها لم تتفق إلا في مجرد اللفظ، وهي مسألة الأحوال التي اضطرب فيها كثير من الناس.

والتحقيق: أنه لا بد من تشابه في الخارج، ومعنى كلي عام في الذهن من غير أن يكون في الخارج.

فيقال لهؤلاء: التشبيه الممتنع إنما هو مشابهة الخالق للمخلوق في شيء من خصائص المخلوق، أو أن يماثله في شيء من صفات الخالق؛ فإن الرب تعالى منزّه عن أن يوصف بشيء من خصائص المخلوق، أو أن يكون له مماثل في شيء من صفات كماله، وكذلك يمتنع أن يشاركه غيره في شيء من أموره بوجه من الوجوه، بل يمتنع أن يشترك مخلوقان في شيء موجود في الخارج، بل كل موجود في الخارج؛ فإنه مختص بذاته، وصفاته القائمة به لا يشاركه غيره فيها البتة.

وإذا قيل: هذان يشتركان في كذا. كان حقيقته أن هذا يشابه هذا في ذلك المعنى كما إذا قيل هذا الإنسان يشارك هذا في الإنسانية، أو يشارك هذا الحيوان في الحيوانية فمعناه: أنهما يتشابهان في ذلك المعنى، وإلا فنفس الإنسانية التي لزيد لا يشاركه فيها غيره، وإنما يشتركان في نوع الإنسانية المطلقة، لا في الإنسانية القائمة به.

والإنسانية المشتركة المطلقة هي في الأذهان، لا تكون في الأعيان مشتركة مطلقة فما هو موجود في الخارج، لا اشتراك فيه، وما وقع فيه الاشتراك هو الكلي المطلق الذي لا يكون كلياً مطلقاً إلا في الذهن؛ فإذا كان المخلوق لا يشاركه غيره فيما له من ذاته وصفاته وأفعاله، فالخالق أولى أن لا يشاركه غيره في شيء مما هو له تعالى، لكن

المخلوق قد يماثل المخلوق، ويكافئه ويساميه، والله سبحانه وتعالى ليس له كفؤ ولا مثيل، ولا سمي.

وليس مطلق الموافقة في بعض الأسماء والصفات الموجبة نوعاً من المشابهة؛ تكون مقتضية للتماثل والتكافؤ، بل ذلك لازم لكل موجودين؛ فإنهما لا بد أن يتفقا في بعض الأسماء والصفات، ويشتبها من هذا الوجه، فمن نفى ما لا بد منه كان معطلاً.

ومن جعل شيئاً من صفات الله مماثلاً لشيء من صفات المخلوقين كان ممثلاً، والحق هو نفي التمثيل، ونفي التعطيل؛ فلا بد من إثبات صفات الكمال المستلزمة نفي التعطيل، ولا بد من إثبات اختصاصه بما له على وجه نفي التمثيل، ولكن طائفة من الناس يجعلون التمثيل والتشبيه واحداً، ويقولون: يمتنع أن يكون الشيء يشبه غيره من وجه ويخالفه من وجه، بل عندهم كل مختلفين كالسواد والبياض؛ فإنهما لم يشتبها من وجه، وكل مشتبهين كالأجسام عندهم يقولون بتماثلها؛ فإنها مماثلة عندهم من كل وجه، لا اختلاف بينهما إلا في أمور عارضة لها.

وهؤلاء يقولون كل من أثبت ما يستلزم التجسيم في اصطلاحهم فهو مشبه ممثل وهذه طريقة كثير من أهل الكلام من المعتزلة والأشعرية ومن وافقهم كالقاضي أبي يعلى في المعتمد وغيره وأما جمهور الناس فيقولون أن الشيء قد يشبه غيره من وجه دون وجه وهذا القول هو المنقول عن السلف والأئمة كالإمام أحمد وغيره ولهذا ينكر هؤلاء على من ينفي مشابهة الموجود للموجود من كل وجه ويقولون ما من موجودين إلا أحدهما يشبه الآخر من بعض الوجوه. اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في مجموع الفتاوى (٥/٣٥٠):

وَلَوْلَا أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى مُشْتَرِكٍ كُلِّيٍّ: يَقْتَضِي مِنَ الْمُوَاطَّاةِ وَالْمُوَافَقَةِ وَالْمُشَابَهَةِ^(١) مَا بِهِ تَفْهَمُ، وَتُبْتُ هَذِهِ الْمَعَانِي لِلَّهِ؛ لَمْ نَكُنْ قَدْ عَرَفْنَا عَنْ اللَّهِ شَيْئًا، وَلَا صَارَ فِي قُلُوبِنَا إِيْمَانٌ بِهِ، وَلَا عِلْمٌ، وَلَا مَعْرِفَةٌ، وَلَا مَحَبَّةٌ، وَلَا إِرَادَةٌ لِعِبَادَتِهِ، وَدُعَائِهِ وَسُؤَالِهِ، وَمَحَبَّتِهِ، وَنَعْطِيهِهِ.

فَإِنَّ جَمِيعَ هَذِهِ الْأُمُورِ لَا تَكُونُ إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ، وَلَا يُمَكِّنُ الْعِلْمُ إِلَّا بِإِبْثَابِ تِلْكَ الْمَعَانِي الَّتِي فِيهَا مِنَ الْمُوَافَقَةِ وَالْمُوَاطَّاةِ مَا بِهِ حَصَلَ لَنَا مَا حَصَلَ مِنَ الْعِلْمِ لِمَا غَابَ عَنْ شُهُودِنَا.

وَمَنْ فَهِمَ هَذِهِ الْحَقَائِقَ الشَّرِيفَةَ وَالْقَوَاعِدَ الْجَلِيلَةَ النَّافِعَةَ؛ حَصَلَ لَهُ مِنَ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ وَالتَّحْقِيقِ وَالتَّوْحِيدِ وَالْإِيْمَانِ، وَانْجَابَ عَنْهُ مِنَ الشُّبْهِ وَالضَّلَالِ وَالْحَيْرَةِ مِمَّا يَصِيرُ بِهِ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ أَفْضَلِ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ، وَمِنْ سَادَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيْمَانِ، وَتَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ الْقَوْلَ فِي بَعْضِ (صِفَاتِ اللَّهِ)

(١) الأسماء المتواطئة، المراد بها: وهي أسماء الأجناس اللغوية، وهو الاسم المطلق على الشيء، وعلى كل ما أشبهه، سواء كان اسم عين، أو اسم صفة جامداً أو مشتقاً، وسواء كان جنساً منطقياً أو فقهياً أو لم يكن. بل اسم الجنس في اللغة، يدخل فيه الأجناس، والأصناف، والأنواع ونحو ذلك. وكلها أسماء متواطئة وأعيان مسمياتها في الخارج متميزة. اهـ من "مجموع الفتاوى" (٣/١٩١).

والمعنى من ذلك: ما اتفق في اللفظ، واتفق في المعنى، واختلفت الأعيان، كلفظ (الإنسان)، و(الرجل)، و(العالم)، و(الكتاب)، و(الرسول)، و(القاضي)، وما أشبه ذلك.

والأسماء المشتركة: هي الأسماء المشتركة في اللفظ، والمختلفة في المعنى، كلفظ: (العين).

وقال شيخ الإسلام (٢٠/٤٢٧): الْأَسْمَاءُ الْمُتَّفِقَةُ اللَّفْظُ قَدْ يَكُونُ مَعْنَاهَا مُتَّفِقَةً، وَهِيَ الْمُتَوَاطُّةُ، وَقَدْ يَكُونُ مَعْنَاهَا مُتَبَايِنَةً، وَهِيَ الْمُشْتَرِكَةُ اشْتِرَاكَاً لَفْظِيًّا، كَلَفْظِ سَهْلِ الْقَوْلِ عَلَى الْكَوْكَبِ وَعَلَى الرَّجْلِ، وَقَدْ يَكُونُ مَعْنَاهَا مُتَّفِقَةً مِنْ وَجْهِ، مُخْتَلِفَةً مِنْ وَجْهِ، فَهَذَا قِسْمٌ ثَالِثٌ، لَيْسَ هُوَ كَالْمُشْتَرِكِ اشْتِرَاكَاً لَفْظِيًّا، وَلَا هُوَ كَالْمُتَّفِقَةِ الْمُتَوَاطُّةِ؛ فَيَكُونُ بَيْنَهَا اتِّفَاقٌ هُوَ اشْتِرَاكٌ مَعْنَوِيٌّ مِنْ وَجْهِ، وَافْتِرَاقٌ هُوَ اخْتِلَافٌ مَعْنَوِيٌّ مِنْ وَجْهِ، وَلَكِنَّ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا إِذَا خَصَّ، كُلُّ لَفْظٍ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى الْمُخْتَصِّ.

كَالْقَوْلِ فِي سَائِرِهَا، وَأَنَّ الْقَوْلَ فِي صِفَاتِهِ كَالْقَوْلِ فِي (ذَاتِهِ)، وَأَنَّ مَنْ أَثَبَّتَ صِفَةً دُونَ صِفَةٍ مِمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ مَعَ مُشَارَكَةِ أَحَدِهِمَا الْأُخْرَى فِيمَا بِهِ نَفَاهَا؛ كَانَ مُتَنَاقِضًا.

فَمَنْ نَفَى النُّزُولَ وَالِاسْتِوَاءَ أَوْ الرِّضَى وَالْغَضَبَ أَوْ الْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ أَوْ اسْمَ الْعَلِيمِ أَوْ الْقَدِيرِ أَوْ اسْمَ الْمَوْجُودِ فَرَارًا بِزَعْمِهِ مِنْ تَشْبِيهِهِ وَتَرْكِيبِهِ وَتَجَسِّمِهِ؛ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ فِيمَا أَثَبَّتَهُ نَظِيرٌ مَا أَلْزَمَهُ لغيرِهِ؛ فِيمَا نَفَاهُ هُوَ وَأَثَبْتَ الْمُثَبَّتَ.

فَكُلُّ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى نَفْيِ النُّزُولِ وَالِاسْتِوَاءِ وَالرِّضَى وَالْغَضَبِ: يُمَكِّنُ مُنَازَعَهُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِنَظِيرِهِ عَلَى نَفْيِ الْإِرَادَةِ؛ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ. وَكُلُّ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى نَفْيِ الْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ: يُمَكِّنُ مُنَازَعَهُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِنَظِيرِهِ عَلَى نَفْيِ الْعَلِيمِ وَالْقَدِيرِ وَالسَّمِيعِ وَالْبَصِيرِ.

وَكُلُّ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى نَفْيِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ: يُمَكِّنُ مُنَازَعَهُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى نَفْيِ الْمَوْجُودِ وَالْوَاجِبِ.

وَمِنْ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مَوْجُودٍ قَدِيمٍ وَاجِبٍ بِنَفْسِهِ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الْعَدَمُ؛ فَإِنَّ الْمَوْجُودَ: إمَّا مُمَكِّنٌ وَمُحَدَّثٌ؛ وَإِمَّا وَاجِبٌ وَقَدِيمٌ. وَالْمُمَكِّنُ الْمُحَدَّثُ لَا يُوجَدُ إِلَّا بِوَاجِبٍ قَدِيمٍ.

فَإِذَا كَانَ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ الثَّابِتَةِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْمَوْجُودِ الْوَاجِبِ الْقَدِيمِ، وَنَفْيُ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْمَوْجُودِ مُطْلَقًا؛ عِلْمٌ أَنَّ مَنْ عَطَلَ شَيْئًا مِنَ الصِّفَاتِ الثَّابِتَةِ بِمِثْلِ هَذَا الدَّلِيلِ كَانَ قَوْلُهُ مُسْتَلْزِمًا تَعْطِيلِ الْمَوْجُودِ الْمَشْهُودِ. اهـ

الكلام على معنى الكاف في قوله تعالى (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير).

قال الإمام العثيمين رحمته الله في شرح الواسطية (٢٠٨/١):

واعلم أن النحاة خاضوا خوضاً كثيراً في قوله: ﴿كَمِثْلِهِ﴾، حيث قالوا: الكاف داخل على (المثل)، وظاهره أن الله مثلاً ليس له مثل، لأنه لم يقل: ليس كهو، بل قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ﴾، فهذا ظاهرها من حيث المعنى، لكان ظاهر القرآن كفراً، وهذا مستحيل، ولهذا اختلفت عبارات النحويين في تخريج هذه الآية على أقوال:

القول الأول: الكاف زائدة، وأن تقدير الكلام: ليس مثله شيء، وهذا القول مريح، وزيادة الحروف في النفي كثيرة، كما في قوله: تعالى ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى﴾ [فاطر: ١١]، فيقولون: إن زيادة الحروف في اللغة العربية للتوكيد أمر مطرد.

والقول الثاني: قالوا العكس، قالوا: إن الزائد (مثل)، ويكون التقدير: ليس كهو شيء، لكن هذا ضعيف، يضعفه أن الزيادة في الأسماء في اللغة العربية قليلة جداً أو نادرة، بخلاف الحروف، فإذا كنا لا بد أن نقول بالزيادة، فليكن الزائد الحرف، وهي الكاف.

والقول الثالث: أن (مثل) بمعنى: صفة، والمعنى: (ليس كصفته شيء)، وقالوا: إن المثل، والشبه، والشبه في اللغة العربية بمعنى واحد، وقد قال الله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ﴾ [محمد: ١٥]، أي: صفة الجنة، وهذا ليس ببعيد من الصواب.

القول الرابع: أنه ليس في الآية زيادة، لكن إذا قلت: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، لزم من ذلك نفي المثل، وإذا كان ليس للمثل مثل، صار الموجود واحداً، وعلى هذا، فلا حاجة إلى أن نقدر شيئاً. قالوا: وهذا قد وجد في اللغة العربية، مثل قوله: ليس كمثل الفتى زهير.

والحقيقة أن هذه البحوث لو لم تعرض لكم، لكان معنى الآية واضحاً، ومعناها: أن الله ليس له مثيل، لكن هذا وجد في الكتب، والراجع: أن نقول، إن الكاف زائدة لكن المعنى الأخير لمن تمكن من تصويره أجود. اهـ

قال أبو عبد الله عليه السلام: بل المعنى الأول هو الأجود، والأرجح، فالكاف زائدة من حيث الأعراب، وأما من حيث المعنى؛ فلا زيادة في كلام الله، بل هي صلة، وتوكيد.

مسألة: ما ورد عن بعض الأئمة كالإمام أحمد وابن قدامة: أن صفات الله تثبت بلا معنى، ما المراد به ؟

قال ابن قدامة عليه السلام في كتابه تحريم النظر في كتب الكلام (ص ٣٩):

وَقَالَ حَنْبَلٌ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ حَنْبَلٍ عليه السلام عَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، الَّتِي تَرَوِي أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَرَى، وَأَنَّهُ يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، وَأَنَّهُ يَضَعُ قَدَمَهُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: نَوْمَنَ بِهَا وَنَصَدَّقَ بِهَا، وَلَا نَرُدُّ مِنْهَا شَيْئًا إِذَا كَانَتْ بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ، وَلَا نَرُدُّ عَلَى الرَّسُولِ عليه السلام قَوْلَهُ.

وَنَعْلَمُ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ عليه السلام حَقٌّ، وَلَا يُوصَفُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَكْثَرِ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، بِلَا حَدٍّ، وَلَا غَايَةٍ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

فَنَقُولُ كَمَا قَالَ، وَنَصِفُهُ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ، لَا نَتَعَدَّى ذَلِكَ، وَلَا نَزِيلُ عَنْهُ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ لَشِنَاعَةِ شِنَعَتِ.

نُؤْمِنُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَنَقْرُهَا، وَنَمْرُهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفَ وَلَا مَعْنَى، عَلَى مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَهُوَ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، بِلَا حَدٍّ وَلَا تَقْدِيرٍ، صِفَاتُهُ مِنْهُ وَلَهُ.

لَا نَتَعَدَّى الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ وَالْخَبَرَ، وَلَا نَعْلَمُ كَيْفَ ذَاكَ إِلَّا بِتَصَدِيقِ الرَّسُولِ ﷺ وَتَثْبِيتِ الْقُرْآنِ.

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ يَوْمًا بِحَدِيثٍ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فَاقْشَعَرَ زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ، فَقَالَ وَكَيْعٌ، وَغَضِبَ: أَدْرَكْنَا الْأَعْمَشَ وَسُفْيَانَ يَحْدِثُونَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَلَا يُنْكِرُونَهَا.

وَهَذَا مِمَّا لَا نَعْلَمُ فِيهِ بَيْنَ سَلْفِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ اخْتِلَافًا، وَالْمُنْكَرَ لَهُ إِمَّا جَاهِلٍ أَوْ مُتَجَاهِلٍ، قَلِيلُ الدِّينِ وَالْحَيَاءِ، لَا يَخَافُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا كَذَبَ، وَلَا يَسْتَحْيِي مِنَ النَّاسِ إِذَا كَذَبَ.

وَنَحْنُ عَلَى طَرِيقَةِ سَلْفِنَا وَجَادَةٍ أَمْتَنَّا وَسَنَةِ نَبِيِّنَا ﷺ، مَا أَحَدْنَا قَوْلًا، وَلَا زِدْنَا زِيَادَةً، بَلْ آمَنَّا بِمَا جَاءَ، وَأَمْرُنَا كَمَا جَاءَ، وَقُلْنَا بِمَا قَالُوا، وَسَكَنَّا عَمَّا سَكَنُوا عَنْهُ، وَسَلَكْنَا حَيْثُ سَلَكُوا. اهـ

ونحوه في الإبانة لابن بطلة:

قال أبو عبد الله: ونحن نؤمن بالأحاديث في هذا، ونقرها ونمرها كما جاءت بلا كيف ولا معنى، إلا على ما وصف به نفسه تعالى. اهـ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٣٦٣/١٧):

- وهو ينقل عن بعض الحنابلة أنهم - ظَنُّوا أَنَّ مُرَادَهُ. أَنَّا لَا نَعْرِفُ مَعْنَاهَا. قَالَ: وَكَلَامُ أَحْمَدَ صَرِيحٌ بِخِلَافِ هَذَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، وَقَدْ بَيَّنَّ أَنَّهُ إِنَّمَا يُنْكِرُ تَأْوِيلَاتِ الْجَهْمِيَّةِ وَنَحْوِهِمْ؛ الَّذِينَ يَتَأَوَّلُونَ الْقُرْآنَ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ وَصَنَّفَ كِتَابَهُ فِي الرَّدِّ عَلَى

الزَّادِقَةَ وَالْجَهْمِيَّةَ فِيمَا أَنْكَرْتَهُ مِنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ وَتَأَوَّلْتَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ فَأَنْكَرَ عَلَيْهِمْ تَأْوِيلَ الْقُرْآنِ عَلَى غَيْرِ مُرَادِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

وَهُمْ إِذَا تَأَوَّلُوهُ يَقُولُونَ: مَعْنَى هَذِهِ الْآيَةِ كَذَا، وَالْمُكَيِّفُونَ يُشْتَبُونَ كَيْفِيَّةً. يَقُولُونَ: إِنَّهُمْ عَلِمُوا كَيْفِيَّةً مَا أَخْبَرَ بِهِ مِنْ صِفَاتِ الرَّبِّ.

فَنَعَى أَحْمَدُ قَوْلَ هَؤُلَاءِ وَقَوْلَ هَؤُلَاءِ: قَوْلَ الْمُكَيِّفَةِ الَّذِينَ يَدْعُونَ أَنَّهُمْ عَلِمُوا الْكَيْفِيَّةَ، وَقَوْلَ الْمُحَرِّفَةِ الَّذِينَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ مَعْنَاهُ كَذَا وَكَذَا. اهـ

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله كما في الصواعق المرسله (٣/٩٢٤):

وَأَمَّا تَأْوِيلُ مَا أَخْبَرَ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ نَفْسِهِ وَعَنِ الْيَوْمِ الْآخِرِ فَهُوَ نَفْسُ الْحَقِيقَةِ الَّتِي أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْهَا، ذَلِكَ فِي حَقِّ اللَّهِ هُوَ كُنْهَ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ الَّتِي لَا يَعْلَمُهَا غَيْرُهُ، وَلِهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَرَبِيعَةُ: الْإِسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ وَالْكِيفُ مَجْهُولٌ، وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُمْ مِنَ السَّلَفِ: إِنَّا لَا نَعْلَمُ كَيْفِيَّةً مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنْ كُنَّا نَعْلَمُ تَفْسِيرَهُ وَمَعْنَاهُ.

وَقَدْ فَسَّرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ الْآيَاتِ الَّتِي احْتَجَّ بِهَا الْجَهْمِيَّةُ مِنَ الْمُتَشَابِهِ وَقَالَ: إِنَّهُمْ تَأَوَّلُوهَا عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهَا، وَبَيَّنَّ مَعْنَاهَا، وَكَذَلِكَ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ فَسَّرُوا الْقُرْآنَ، وَعَلِمُوا الْمُرَادَ بِآيَاتِ الصِّفَاتِ كَمَا عَلِمُوا الْمُرَادَ مِنْ آيَاتِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا الْكَيْفِيَّةَ، كَمَا عَلِمُوا مَعَانِي مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ فِي الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا حَقِيقَةَ كُنْهِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ.

فَمَنْ قَالَ مِنَ السَّلَفِ: إِنَّ تَأْوِيلَ الْمُتَشَابِهِ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، بِهَذَا الْمَعْنَى، فَهُوَ حَقٌّ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ التَّأْوِيلَ الَّذِي هُوَ تَفْسِيرُهُ وَبَيَانُ الْمُرَادِ مِنْهُ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ فَهُوَ غَلَطٌ،

وَالصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَجُمْهُورُ الْأُمَّةِ عَلَى خِلَافِهِ، قَالَ مُجَاهِدٌ: عَرَضْتُ الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتَمَتِهِ، أَقْفُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ وَأَسْأَلُهُ عَنْهَا^(١).

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ آيَةٌ إِلَّا وَأَنَا أَعْلَمُ فِيْمَ أَنْزَلَتْ^(٢). وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: مَا أَنْزَلَ اللَّهُ آيَةً إِلَّا وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَعْلَمَ مَا أَرَادَ بِهَا.

وَقَالَ مَسْرُوقٌ: مَا نَسَأَلُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا وَعِلْمُهُ فِي الْقُرْآنِ، وَلَكِنْ عِلْمُنَا قَصَرَ عَنْهُ^(٣). وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: مَا ابْتَدَعَ قَوْمٌ بِدْعَةً إِلَّا وَفِي كِتَابِ اللَّهِ بَيَانُهَا.

والمقصود أن من ادعى معارضة العقل للسمع لا بد له أن يسلك أحد هذه المسالك الأربعة الباطلة وأسلمها هذا المسلك الرابع وقد علمت بطلانه وإنما كان أقل بطلانا لأنه لا يتضمن الخبر الكاذب على الله ورسوله؛ فإن صاحبه يقول لا أفهم من هذه النصوص شيئا، ولا أعرف المراد بها، وأصحاب تلك المسالك تتضمن أقوالهم تكذيب الله ورسوله، أو الإخبار عن النصوص بالتكذيب وبالله التوفيق. اهـ

(١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٥٥٩/١٠)، وابن جرير (٨٥/١)، والدارمي (١١٦) من طرق عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: «عَرَضْتُ الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، ثَلَاثَ عَرَضَاتٍ، مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتَمَتِهِ، أَوْفَقْتُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ مِنْهُ، وَأَسْأَلُهُ عَنْهَا». وهذا إسناد حسن؛ إن سلم من تدليس ابن إسحاق؛ فقد عنعن.

ولكن أخرجه ابن أبي شيبة (٥٥٩/١٠) من وجه آخر، فقال: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، عَنْ شُبَلٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: عَرَضْتُ الْقُرْآنَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ثَلَاثَ عَرَضَاتٍ. وهذا إسناد صحيح. وشبل هو ابن عباد المكي القاري، وهو ثقة.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٥٠٠٢)، ومسلم برقم (٢٤٦٣) عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

(٣) صحيح: أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص ٩٦): حَدَّثَنِي أَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ، عَنْ مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ، قَالَ: «مَا نَسَأَلُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا وَعِلْمُهُ فِي الْقُرْآنِ، وَلَكِنْ عِلْمُنَا قَصَرَ عَنْهُ». وهذا إسناد صحيح، رجاله رجال الشيخين.

وأخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه (١٩٧/١) من طريق علي بن عبد العزيز البغوي، عن أبي نعيم به.

وفي كتاب لقاءات الباب المفتوح للإمام العثيمين رحمته الله ما نصه:

السؤال: ما معنى قول الإمام أحمد رحمته الله في حديث النزول، وأحاديث الرؤية وغيرها: نؤمن بها، ونصدق بها بلا كيف ولا معنى، ولا نرد شيئاً منها؟
الجواب: أما قوله: (بلا كيف)، أي: لا نكيفه، لا نقول: ينزل على صفة كذا وكذا؛ لأن الكيف مجهول.

وأما قوله: (ولا معنى)، فقال شيخ الإسلام رحمته الله: مراده بذلك: معنى أهل التأويل الذين يؤولونها، أي: أننا لا نأتي لها بمعنى يخالف ظاهرها، وهذا حق، يعني: ما ذكره شيخ الإسلام رحمته الله في مراد الإمام أحمد صحيح بلا شك؛ لأن الإمام أحمد كغيره من أهل السنة يؤمنون بالمعاني التي تدل عليها هذه الكلمات. اهـ

قلت: ويدل على ذلك ما اشتهر عن الإمام أحمد من إنكاره على المفوضة، وتبديعهم، وكذلك ما اشتهر عنه من إثبات معاني الصفات، ونفي معرفة الكيفية.
ومن إثبات الإمام أحمد للمعاني ما رواه عبدوس بن مالك العطار، عن أحمد أنه قال: ومن السنة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم يقبلها ويؤمن بها؛ لم يكن من أهلها: الإيمان بالقدر خيره وشره، والتصديق بالأحاديث فيه، والإيمان بها لا يقال: لم ولا كيف، إنما هو التصديق والإيمان بها.

ومن لم يعرف تفسير الحديث ويبلغه عقله؛ فقد كُفِّي ذلك، وأُحْكِمَ له فعلية بالإيمان به والتسليم له مثل حديث الصادق المصدوق، وما كان مثله في القدر، ومثل أحاديث الرؤية كلها. أخرجه اللالكائي (٣١٧) وإسناده صحيح.

كيفية دلالة النصوص على الصفات.

ثبت صفات الله عز وجل من كتاب ربنا، ومن سنة نبينا ﷺ، وقد دلت النصوص على صفاته جل وعلا من عدة أوجه:

فتارة بذكر الاسم المشتمل على الصفة، كالسميع، البصير، العليم، القدير، العزيز، الحكيم.

وتارة بذكر المصدر، وهو الوصف الذي اشتقت منه تلك الصفة، كقوله: ﴿أَنْزَلَهُ، بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦]. وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [٥٨]. [الذاريات: ٥٨]. وقوله: ﴿إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلِمِي﴾ [الأعراف: ١٤]. وقوله: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُكَ لَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]. وقوله في الحديث الصحيح: «حجابه النور لو كشفه؛ لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه» وقوله في دعاء الاستخارة: «اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك» وقوله: «أسألك بعلمك الغيب، وقدرتك على الخلق» وقول عائشة: «الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات» ونحوه.

وتارة يكون بذكر حكم تلك الصفة كقوله: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ [المجادلة: ١]. و﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦]، وقوله: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ [٢٣]. [المرسلات: ٢٣]. وقوله: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنْكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَفُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] ونظائر ذلك. انظر: الصواعق المرسله (١/ ٣٢١-٣٢٣).

أيهما أشر التأويل أم التعطيل؟

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في الصواعق المرسلة (١/٢٩٦):

التأويل شر من التعطيل فإنه يتضمن التشبيه والتعطيل والتلاعب بالنصوص وإساءة الظن بها؛ فإن المعطل والمؤول قد اشتركا في نفي حقائق الأسماء والصفات، وامتناز المؤول بتلاعبه بالنصوص، وانتهاكه لحرماتها، وإساءة الظن بها، ونسبة قائلها إلى التكلم بما ظاهره الضلال والإضلال، فجمعوا بين أربعة محاذير:

الأول: اعتقادهم أن ظاهر كلام الله ورسوله المحال الباطل ففهموا التشبيه أولاً ثم انتقلوا عنه إلى:

المحذور الثاني: وهو التعطيل فعطلوا حقائقها بناء منهم على ذلك الفهم الذي يليق بهم، ولا يليق بالرب جل جلاله.

المحذور الثالث: نسبة المتكلم الكامل العلم، الكامل البيان التام النصح إلى ضد البيان والهدى والإرشاد، وإن المتحيرين المتهوكين أجادوا العبادة في هذا الباب وعبروا بعبارة لا توهم من الباطل ما أوهمته عبارة المتكلم بتلك النصوص، ولا ريب عند كل عاقل أن ذلك يتضمن أنهم كانوا أعلم منه أو أفصح أو أنصح للناس.

المحذور الرابع: تلاعبهم بالنصوص وانتهاك حرمتها. انتهى المراد.

فصل في ذكر بعض القواعد المهمة في الأسماء والصفات

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في بدائع الفوائد (١/١٥٩):

فائدة جليلة:

ما يجري صفةً أو خبراً على الرب تبارك وتعالى أقساماً:

أحدها: ما يرجعُ إلى نفس الذات؟ كقولك: ذات، وموجود، وشيء.

الثاني: ما يرجعُ إلى صفاتٍ معنويةٍ، كالعليم، والقدير، والسميع.

الثالث: ما يرجعُ إلى أفعاله؛ نحو: الخالق، والرزاق.

الرابع: ما يرجعُ إلى التنزيه المحض. ولا بد من تضمنه ثبوتاً؛ إذ لا كمال في العدم المحض؟ كالقدوس السلام.

الخامس: ولم يذكره أكثرُ الناس، وهو الاسم الدال على جملة أوصافٍ عديدة لا تختصُ بصفةٍ معينة، بل هو دالٌّ على معانٍ، لا على معنى مفردٍ؛ نحو: (المجيد، العظيم الصمد)، فإنَّ المجيد من اتصف بصفاتٍ متعددةٍ من صفات الكمال، ولفظه يدل على هذا، فإنَّه موضوعٌ للسعة، والكثرة، والزيادة، ومنه قولهم: (استمجد المَرْخُ والعَفَارُ)^(١)، و(أَمجد الناقة علفاً)، ومنه ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾^(٢) صفة للعرش؛ لسعته وعظمه وشرفه.

(١) قال الأزهري في "تهذيب اللغة" (١٠ / ٦٨٣): ومن أمثال العرب: في كل الشجر نار، واستمجد المَرْخُ والعَفَارُ؛ أي: استكثرا من النار فصلحاً للاقتداح بهما. اهـ والمَرْخُ: شجر سريع الوري، والعَفَارُ: شجر يتخذ منه الزناد.

وتأمل كيف جاء هذا الاسم مقترناً بطلب الصلاة من الله على رسوله كما علمناه ﷺ؛ لأنه في مقام طلب المزيد والتعرض لسعة العطاء، وكثرته، ودوامه، فأتى في هذا المطلوب باسم يقتضيه؛ كما تقول: (اغفر لي وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم)، ولا يحسن (إنك أنت السميع البصير)، فهو راجعٌ إلى المتوسل إليه بأسمائه وصفاته، وهو من أقرب الوسائل وأحبها إليه.

ومنه الحديث الذي في المسند و الترمذي: «الْظُّوْأُ بِيَاذَا الْجَلَالُ وَالْإِكْرَامُ»^(١) ومنه: «اللهم إني أسألك بأن لك الحمد، لا إله إلا أنت، المنان بديع السموات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام»^(٢).

فهذا سؤالٌ له، وتوسلٌ إليه بحمده، وأنه الذي لا إله إلا هو المنان، فهو توسلٌ إليه بأسمائه وصفاته، وما أحق ذلك بالإجابة وأعظمه موقعاً عند المسئول، وهذا بابٌ عظيمٌ من أبواب التوحيد أشرنا إليه إشارةً، وقد فتح لمن بصره الله. ولنرجع إلى المقصود، وهو وصفه تعالى بالاسم المتضمن لصفاتٍ عديدةٍ، فالعظيم من اتصف بصفات كثيرة من صفات الكمال، وكذلك الصمد، قال ابن عباس ﷺ: هو السيد الذي كمل في سؤدده^(٣). وقال أبو وائل: هو السيد الذي انتهى سؤدده. وقال عكرمة: الذي ليس فوقه أحد.

(١) أخرجه أحمد (١٧٥٩٦) عن ربيعة بن عامر ﷺ بإسناد صحيح.

(٢) أخرجه أحمد (١٣٥٧٠)، و أبو داود (١٤٩٥)، و الترمذي (٣٥٤٤)، و ابن ماجه (٣٨٥٨) عن أنس ﷺ، وهو حديث صحيح، له عدد من الطرق، بعضها حسن لذاته.

(٣) أخرجه ابن جرير الطبري، و ابن أبي حاتم في تفسير سورة الإخلاص، و أبو الشيخ في «العظمة» (٩٦) من طريق أبي صالح، قال: ثني مُعَاوِيَةُ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢] يَقُولُ: «السَّيِّدُ الَّذِي قَدْ كُمِلَ فِي سُوْدُدِهِ، وَالشَّرِيفُ الَّذِي قَدْ كُمِلَ فِي شَرَفِهِ، وَالْعَظِيمُ الَّذِي قَدْ عَظُمَ فِي عَظَمَتِهِ، وَالْحَلِيمُ الَّذِي قَدْ كُمِلَ فِي حَلَمِهِ، وَالْغَنِيُّ الَّذِي قَدْ كُمِلَ فِي غِنَاهُ، وَالْجَبَّارُ الَّذِي قَدْ كُمِلَ فِي»

وكذلك قال الزجاج: الذي ينتهي إليه السُّودد؛ فقد صمد له كل شيء.

وقال ابن الأنباري: لا خلاف بين أهل اللغة أنَّ الصمد السيد الذي ليس فوقه أحد الذي يصمد إليه الناس في حوائجهم، وأمورهم، واشتقاقه يدل على هذا، فإنه من الجمع والقصد، فهو الذي اجتمع القصد نحوه، واجتمعت فيه صفات السُّودد، وهذا أصله في اللغة كما قال:

أَلَا بَكَرَ النَّاعِي بِخَيْرِي بَنِي أَسَدٍ بِعَمْرٍو بْنِ مَسْعُودٍ وَبِالسَّيِّدِ الصَّمَدِ

والعرب تسمي أشرفها بالصمد؛ لاجتماع قصد القاصدين إليه، واجتماع صفات السيادة فيه.

السادس: صفة تحصل من اقتران أحد الاسمين والوصفين بالآخر، وذلك قدر زائد على مفرديهما؛ نحو: الغني الحميد، العفو القدير، الحميد المجيد، وهكذا عامة الصفات المقتزنة، والأسماء المزدوجة في القرآن.

فإنَّ الغني صفة كمال، والحمد كذلك، واجتماع الغني مع الحمد كمال آخر، فله ثناء من غناه، وثناء من حمده، وثناء من اجتماعهما. وكذلك العفو القدير، والحميد المجيد، والعزیز الحكيم، فتأمله فإنه من أشرف المعارف.

وأما صفات السلب المحض؛ فلا تدخل في أوصافه تعالى؛ إلا أن تكون متضمنةً لثبوت؛ كالأحد المتضمن لانفراده بالربوبية، والإلهية، والسلام المتضمن لبراءته من كل نقص يضاد كماله، وكذلك الإخبار عنه بالسلوب، إنما هو لتضمنها ثبوتاً كقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾؛ فإنه متضمنٌ لكمال حياته وقيوميته، وكذلك قوله

= جَزَّوَتِهِ، وَالْعَالَمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي عِلْمِهِ، وَالْحَكِيمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي حِكْمَتِهِ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي أَنْوَاعِ الشَّرَفِ وَالسُّودَدِ، وَهُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ هَذِهِ صِفَتُهُ، لَا تَنْبَغِي إِلَّا لَهُ.

تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ (٣٨) متضمنٌ لكمال قدرته، وكذلك قوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ متضمنٌ لكمال علمه، وكذلك قوله: ﴿لَمْ يَكِلْهُ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (٢) متضمنٌ لكمال صمديته وغناه، وكذلك قوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (٤) [الإخلاص: ٤] متضمنٌ لتفرد بكماله، وأنه لا نظير له، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ متضمنٌ لعظمته، وأنه جلَّ عن أن يُدرك بحيث يحاط به، وهذا مطردٌ في كلِّ ما وصف به نفسه من السلوب.

ويجب أن تعلم هنا أمور:

أحدها: أن ما يدخل في باب الإخبار عنه تعالى أوسع مما يدخل في باب أسمائه وصفاته؟ كالشيء والموجود والقائم بنفسه، فإنه يخبر به عنه، ولا يدخل في أسمائه الحسنی وصفاته العليا.

الثاني: أن الصفة إذا كانت منقسمة إلى كمال ونقص؛ لم تدخل بمطلقها في أسمائه، بل يطلق عليه منها كمالها، وهذا كالمريد، والفاعل، والصانع، فإن هذه الألفاظ لا تدخل في أسمائه؛ ولهذا غلط من سماه بالصانع عند الإطلاق، بل هو الفَعَّال لما يريد؛ فإنَّ الإرادة والفعل والصنع منقسمة؛ ولهذا إنَّما أطلق على نفسه من ذلك أكمله فعلاً وخبراً.

الثالث: أنه لا يلزم من الإخبار عنه بالفعل مقيداً أن يشتق له منه اسمٌ مطلقٌ كما غلط فيه بعض المتأخرين؛ فجعل من أسمائه الحسنی: المضل الفاتن الماكر، تعالى الله عن قوله، فإنَّ هذه الأسماء لم يطلق عليه سبحانه منها إلا أفعالٌ مخصوصةٌ معينةٌ؛ فلا يجوز أن يسمى بأسمائها المطلقة، والله أعلم.

الرابع: أنَّ أسماءَ الحسنى هي أعلامٌ وأوصافٌ، والوصفُ بها لا يُنافي العِلْمِيَّةَ، بخلاف أوصاف العباد؛ فإنَّها تنافي علميتهم؛ لأن أوصافهم مشتركة؛ فنافتها العلمية المختصةُ بخلاف أوصافه تعالى.

الخامس: أنَّ الاسم من أسمائه. له دلالات:

- دلالة على الذات والصفة بالمطابقة.
- ودلالة على أحدهما بالتضمن.
- ودلالة على الصفة الأخرى باللزوم.

السادس: أنَّ أسماءَ الحسنى لها اعتباران:

- اعتبار من حيث الذاتُ.
- واعتبار من حيث الصفاتُ.

فهي بالاعتبار الأول مترادفةٌ، وبالاعتبار الثاني متباينةٌ.

السابع: أنَّ ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفيٌّ، وما يطلق عليه في باب الإخبار لا يجب أن يكون توقيفيًّا؛ كالقديم، والشيء، والموجود، والقائم بنفسه. فهذا فصل الخطاب في مسألة أسمائه: هل هي توقيفيةٌ، أو يجوز أن يطلق عليه منها بعضٌ ما لم يرد به السمع.

الثامن: أنَّ الاسم إذا أطلق عليه جاز أن يشتق منه المصدر، والفعل فيخبر به عنه فعلاً ومصدرًا؛ نحو: السميع البصير القدير، يطلق عليه منه السمع والبصر والقدرة، ويخبر عنه بالأفعال من ذلك؛ نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾، ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ (٢٣)، ﴿هَذَا إِنْ كَانَ الْفَعْلُ مُتَعَدِّيًّا، فَإِنْ كَانَ لَا زَمًّا لَمْ يَخْبَرْ عَنْهُ بِهِ نَحْو: الْحَيِّ، بَلْ يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْاسْمُ وَالْمَصْدَرُ، دُونَ الْفَعْلِ، فَلَا يُقَالُ: حَيِّ.﴾

التاسع: أن أفعال الرب تبارك وتعالى صادرة عن أسمائه وصفاته، وأسماء المخلوقين صادرة عن أفعالهم، فالرب تبارك وتعالى فعّال عن كماله، والمخلوق كماله عن فعّاله، فاشتقت له الأسماء بعد أن كمل بالفعل، فالرب لم يزل كاملاً فحصلت أفعاله عن كماله؟ لأنّه كامل بذاته وصفاته، فأفعاله صادرة عن كماله؛ كَمَلْ ففعل، والمخلوق فعل فكمّل الكمال اللائق به.

العاشر: إحصاء الأسماء الحسنى والعلم بها أصلٌ للعلم بكل معلوم، فإن المعلومات سواء إمّا أن تكون خلقاً له تعالى أو أمراً، إمّا علمٌ بما كونه، أو علمٌ بما شرعه. ومصدرُ الخلق والأمر عن أسمائه الحسنى، وهما مرتبطان بها ارتباط المقتضى بمقتضيه، فالأمرُ كُلُّه مصدره عن أسمائه الحسنى، وهذا كُلُّه حسنٌ، لا يخرج عن مصالح العباد والرأفة والرحمة بهم والإحسان إليهم بتكميلهم بما أمرهم به ونهاهم عنه، فأمره كُلُّه مصلحةٌ وحكمةٌ ورحمةٌ ولطفٌ وإحسانٌ، إذ مصدره أَسْمَاؤُهُ الحسنى، وفعله كُلُّه لا يخرج عن العدل والحكمة والمصلحة والرحمة، إذ مصدره أَسْمَاؤُهُ الحسنى؛ فلا تفاوت في خلقه ولا عبث، ولم يخلق خلقه باطلاً ولا سدى ولا عبثاً، وكما أنّ كل موجودٍ سواء؛ فبإيجاده فوجود من سواء تابعٌ لوجوده تبع المفعول المخلوق لخالقه، فكذلك العلمُ به أصلٌ للعلم بكل ما سواء.

فالعلم بأسمائه وإحصاؤها أصلٌ لسائر العلوم؛ فمن أحصى أَسْمَاءَهُ كما ينبغي للمخلوق أحصى جميع العلوم، إذ إحصاءُ أسمائه أصلٌ لإحصاء كُلِّ معلوم؛ لأنّ المعلومات هي من مقتضاها ومرتبطةٌ بها.

وتأمل صدور الخلق والأمر عن علمه وحكمته تعالى؛ ولهذا لا تجد فيها خللاً ولا تفاوتاً؛ لأنّ الخلل الواقع فيما يأمر في العبد أو يفعل؛ إمّا أن يكون لجهله به، أو

لعدم حكمته. وأمّا الرب تعالى فهو العليم الحكيم، فلا يلحق فعله ولا أمره خللٌ ولا تفاوتٌ ولا تناقضٌ.

الحادي عشر: أنّ أسماءه كلّها حسنى، ليس فيها اسمٌ غير ذلك أصلاً، وقد تقدم أنّ من أسمائه ما يطلق عليه باعتبار الفعل؛ نحو الخالق والرازق والمحيي والمميت، وهذا يدل على أنّ أفعاله كلّها خيراتٌ محضّةٌ لا شر فيها؛ لأنّه لو فعل الشر لاشتق له منه اسم، ولم تكن أسماؤه كلّها حسنى، وهذا باطلٌ، فالشر ليس إليه، فكما لا يدخل في صفاته، ولا يلحق ذاته، فلا يدخل في أفعاله، فالشر ليس إليه، لا يضاف إليه فعلاً ولا وصفاً، وإنّما يدخل في مفعولاته.

وفرقٌ بين الفعل والمفعول، فالشر قائمٌ بمفعوله المبين له، لا بفعله الذي هو فعله، فتأمل هذا؛ فإنه خفي على كثير من المتكلمين، وزلت فيه أقداً وضلت فيه أفهامٌ، وهدى الله أهل الحق لما اختلفوا فيه بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

الثاني عشر: في بيان مراتب إحصاء أسمائه التي من أحصاها دخل الجنة، وهذا هو قطب السعادة، ومدار النجاة والفلاح.

المرتبة الأولى: إحصاء ألفاظها وعددها.

المرتبة الثانية: فهم معانيها ومدلولها.

المرتبة الثالثة: دعاؤه بها؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾.

وهو مرتبتان:

إحداهما: دعاء ثناءٍ وعبادةٍ. والثاني: دعاء طلب ومسألة.

فلا يثنى عليه إلا بأسمائه الحسنی وصفاته العلی، وكذلك لا يُسأل إلا بها، فلا يقال: يا موجود أو يا شيء أو يا ذات اغفر لي وارحمي، بل يُسأل في كل مطلوب باسم يكون مقتضياً لذلك المطلوب، فيكون السائل متوسلاً إليه بذلك الاسم. ومن تأمل أدعية الرسل، ولا سيما خاتمهم وإمامهم -صلوات الله وسلامه عليهم- وجدها مطابقةً لهذا.

وهذه العبارة أولى من عبارة من قال: يتخلق بأسماء الله، فإنها ليست بعبارة سديدة، وهي منتزعة من قول الفلاسفة: الفلسفة التشبه بالإله على قدر الطاقة، وأحسن منها عبارة أبي الحكم بن بَرَّجان، وهي التعبد، وأحسن منها العبارة المطابقة للقرآن، وهي الدعاء المتضمن للتعبد والسؤال.

فمراتبها أربعة: أشدها إنكاراً عبارة الفلاسفة وهي التشبه، وأحسن منها عبارة من قال: التخلق، وأحسن منها عبارة من قال التعبد، وأحسن من الجميع الدعاء وهي لفظ القرآن.

الثالث عشر: اختلف النُّظَار في الأسماء التي تطلق على الله وعلى العباد؛ كالحي والسميع والبصير والعليم والقدير والملك ونحوها، فقالت طائفة من المتكلمين: هي حقيقة في العبد مجاز في الرب. وهذا قول غلاة الجهمية، وهو أخبث الأقوال وأشدّها فساداً.

الثاني: مقابله، وهو أنّها حقيقة في الرب مجاز في العبد، وهذا قول أبي العباس الناشئ.

الثالث: أنّها حقيقة فيهما، وهذا قول أهل السنة، وهو الصواب. واختلاف الحقيقتين فيهما لا يخرجها عن كونها حقيقة فيهما، ولرب تعالى منها ما يليق بجلاله، وللعبد منها ما يليق به.

وليس هذا موضع التعرض لمأخذ هذه الأقوال وإبطال باطلها وتصحيح صحيحها، فإنَّ الغرض الإشارةُ إلى أمورٍ ينبغي معرفتها في هذا الباب، ولو كان المقصود بسطها لاستدعت سفرين أو أكثر.

الرابع عشر: أن الاسم والصفة من هذا النوع له ثلاث اعتبارات:

- اعتبارٌ من حيث هو مع قطع النظر عن تقييده بالرب تبارك وتعالى أو العبد.

- الاعتبار الثاني: اعتباره مضافاً إلى الرب مختصاً به.

- الثالث: اعتباره مضافاً إلى العبد مقيداً به.

فما لزم الاسم لذاته وحقيقته كان ثابتاً للرب والعبد، وللرب منه ما يليق بكماله وللعبد منه ما يليق به.

وهذا كاسم السميع الذي يلزمه إدراك المسموعات والبصير الذي يلزمه رؤية المبصرات، والعليم والتقدير وسائر الأسماء، فإنَّ شرط صحة إطلاقها حصول معانيها وحقائقها للموصوف بها.

فما لزم هذه الأسماء لذاتها؛ فإثباته للرب تعالى لا محذور فيه بوجه، بل يثبت له على وجه لا يماثل فيه خَلْقُهُ، ولا يشابهُهُمْ.

فمن نفاه عنه لإطلاقه على المخلوق ألحد في أسمائه وجحد صفات كماله.

ومن أثبت له على وجهٍ يماثل فيه خلقه؛ فقد شبهه بخلقه، ومن شبه الله بخلقه فقد كفر.

ومن أثبت له على وجهٍ لا يماثل فيه خلقه، بل كما يليق بجلاله وعظمته؛ فقد برئ من فرث التشبيه، ودم التعطيل، وهذا طريق أهل السنة.

وما لزم الصفة لإضافتها إلى العبد؛ وجب نفيه عن الله، كما يلزم حياة العبد من النوم والسنة والحاجة إلى الغذاء ونحو ذلك، وكذلك ما يلزم إرادته من حركة نفسه في

جلب ما يتنفع به، ودفع ما يتضرر به، وكذلك ما يلزمُ علوه من احتياجه إلى ما هو عالٍ عليه وكونه محمولاً به مفتقراً إليه محاطاً به. كُلُّ هذا يجب نفيه عن القدوس السلام تبارك وتعالى.

وما لزم صفة من جهة اختصاصه تعالى بها؛ فَإِنَّهُ لَا يَثْبُتُ للمخلوق بوجه كعلمه الذي يلزمه الْقِدْمُ والوجوبُ والإحاطةُ بكل معلوم، وقدرته، وإرادته، وسائر صفاته. فَإِنَّ ما يختصُّ به منها لا يمكنُ إثباتُهُ للمخلوق.

فإذا أحطت بهذه القاعدة خبراً وعَقَلْتَهَا كما ينبغي خلصت من الآفتين اللتين هما أصل بلاء المتكلمين: آفة التعطيل وآفة التشبيه، فَإِنَّكَ إذا وفيت هذا المقام حقه من التصور أثبت لله الأسماء الحسنى والصفات العلى حقيقة؛ فخلصت من التعطيل، ونفيت عنها خصائص المخلوقين ومشابھتهم؛ فخلصت من التشبيه، فتدبر هذا الموضوع واجعله آخِيَتَكَ^(۱) التي ترجعُ إليها في هذا الباب، والله الموفق للصواب.

الخامس عشر: أَنَّ الصفة متى قامت بموصوفٍ لزمها أمورٌ أربعةٌ: أمران لفظيان، وأمران معنويان.

فاللفظيان: ثبوتي وسلبي، فالثبوتي: أَنْ يشتق للموصوف منها اسمٌ. والسلبي: أَنْ يمتنع الاشتقاق لغيره.

والمعنويان: ثبوتي وسلبي؛ فالثبوتي: أَنْ يعود حكمها إلى الموصوف، ويخبر بها عنه. والسلبي: أَنْ لا يعود حكمها إلى غيره، ولا يكون خبراً عنه.

وهي قاعدةٌ عظيمةٌ في معرفة الأسماء والصفات، فلنذكر من ذلك مثلاً واحداً وهو صفةُ الكلام. فَإِنَّهَا إذا قامت بمحل كان هو المتكلم دون من لم تقم به، وأُخبر عنه بها وعاد حكمها إليه دون غيره، فيقال: قال، وأمر، ونهى، ونادى، وناجى، وأُخبر،

وخاطب، وتكلم، وكلم، ونحو ذلك، وامتنعت هذه الأحكام لغيره؛ فيستدل بهذه الأحكام والأسماء على قيام الصفة به، وسلبها عن غيره على عدم قيامها به، وهذا هو أصل السنة الذي ردوا به على المعتزلة والجهمية وهو من أصح الأصول طردًا وعكسًا.

السادس عشر: أن الأسماء الحسنى لا تدخل تحت حصر، ولا تحد بعدد، فإنَّ لله تعالى أسماءً وصفاتٍ استأثر بها في علم الغيب عنده، لا يعلمها ملكٌ مقربٌ ولا نبيٌّ مرسلٌ، كما في الحديث الصحيح: «أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك».

فجعل أسماءه ثلاثة أقسام:

- قسم سمي به نفسه؛ فأظهره لمن شاء من ملائكته، أو غيرهم ولم ينزل به كتابه.
- وقسم أنزل به كتابه، فتعرف به إلى عباده.
- وقسم استأثر به في علم غيبه؛ فلم يُطلع عليه أحدًا من خلقه؛ ولهذا قال: «استأثرت به» أي: انفردت بعلمه، وليس المراد انفراذه بالتسمي به؛ لأنَّ هذا الانفراد ثابتٌ في الأسماء التي أنزل بها كتابه.

ومن هذا قول النبي ﷺ في حديث الشفاعة: «يفتح عليَّ من محامده بما لا أحسنه الآن»، وتلك المحامد هي بأسمائه وصفاته. ومنه. قوله ﷺ «لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك».

وأما قوله ﷺ: «إِنَّ لله تسعة وتسعين اسمًا، من أحصاها دخل الجنة» فالكلام جملةً واحدةً، وقوله: «من أحصاها دخل الجنة» صفة لا خبرٌ مستقلٌّ.

والمعنى له أسماءٌ متعددةٌ من شأنها أن من أحصاها دخل الجنة، وهذا لا ينفي أن يكون له أسماءٌ غيرها، وهذا كما تقول: لفلان مائةٌ مملوكٍ قد أعدهم للجهاد؛ فلا

ينفي هذا أن يكون له ممالكٌ سواهم معدين لغير الجهاد، وهذا لا خلاف بين العلماء فيه.

السابع عشر: إنَّ أسماءَ تعالى منها ما يطلق عليه مفردًا، ومقتربًا بغيره، وهو غالب الأسماء؛ كالقدير والسميع والبصير والعزیز والحكيم، وهذا يسوغ أن يدعا به مفردًا ومقتربًا بغيره، فتقول: يا عزيز يا حليم، يا غفور يا رحيم، وأن يفرد كل اسم. وكذلك في الثناء عليه والخبر عنه به يسوغ لك الإفراد والجمع.

ومنها ما لا يطلق عليه بمفرده، بل مقرونًا بمقابله؛ كالمانع والضار والمنتقم، فلا يجوز أن يفرد هذا عن مقابله؛ فإنه مقرونٌ بالمعطي والنافع والعفو.

فهو المعطي المانع، الضار النافع، المنتقم العفو، المعز المذل؛ لأن الكمال في اقتران كل اسم من هذه بما يقابله؛ لأنه يراد به أنه المنفرد بالربوبية وتدبير الخلق والتصرف فيهم عطاءً ومنعًا، ونفعًا وضرًا، وعفوًا وانتقامًا. وأمَّا أن يثنى عليه بمجرد المنع والانتقام والإضرار فلا يسوغ.

فهذه الأسماءُ المزدوجةٌ تجري الأسماءُ منها مجرى الاسم الواحد الذي يمتنع فصلُ بعض حروفه عن بعض، فهي وإن تعددت جارية مجرى الاسم الواحد؛ ولذلك لم تجئ مفردة، ولم تطلق عليه إلا مقترنة فاعلمه. فلو قلت: يا مذل يا ضار يا مانع وأخبرت بذلك لم تكن مثنيًا عليه، ولا حامدًا له حتى تذكر مقابلها.

الثامن عشر: أنَّ الصفات ثلاثة أنواع: صفات كمال، وصفات نقص، وصفات لا تقتضي كمالًا ولا نقصًا، وإن كانت القسمة التقديرية تقتضي قسمًا رابعًا وهو ما يكون كمالًا ونقصًا باعتبارين.

والرب تعالى منزَّه عن الأقسام الثلاثة، وموصوفٌ بالقسم الأول، وصفاته كلها صفات كمالٍ محضٍ فهو موصوفٌ من الصفات بأكملها، وله من الكمال أكمله.

وهكذا أسماؤه الدالة على صفاته هي أحسن الأسماء وأكملها، فليس في الأسماء أحسن منها، ولا يقوم غيرها مقامها، ولا يؤدي معناها، وتفسير الاسم منها بغيره ليس تفسيراً بمرادف محض، بل هو على سبيل التقريب والتفهم.

وإذا عرفت هذا فله سبحانه من كلِّ صفةٍ كمال، أحسن اسمٍ وأكملهُ وأتمُّه معنى وأبعده وأنزهه عن شائبة عيبٍ أو نقصٍ، فله من صفة الإدراكات: العليم الخبير، دون العاقل الفقيه، والسميع البصير، دون السامع والباصر والناظر، ومن صفات الإحسان: البر الرحيم الودود، دون الرقيق والشفوق ونحوهما، وكذلك العلي العظيم، دون الرفيع^(١) الشريف، وكذلك الكريم دون السخي، والخالق الباريء المصور، دون الفاعل الصانع المشكل، والغفور العفو، دون الصفوح الساتر.

وكذلك سائر أسمائه تعالى يجري على نفسه منها أكملها وأحسنها، وما لا يقوم غيرها مقامه.

فتأمل ذلك؛ فأسماؤه أحسن الأسماء، كما أنَّ صفاته أكمل الصفات؛ فلا تعدل عما سمي به نفسه إلى غيره، كما لا تتجاوز ما وصف به نفسه ووصفه به رسوله إلى ما وصفه به المبطلون والمعتلون.

التاسع عشر: إنَّ من أسمائه الحسنی ما يكون دالاً على عدة صفات، ويكون ذلك الاسم متناولاً لجميعها تناول الاسم الدال على الصفة الواحدة لها كما تقدم بيانه؛ كاسمه (العظيم، والمجيد، والصمد)؛ كما قال ابن عباس عليه السلام فيما رواه عنه ابن أبي حاتم في تفسيره: الصمد: السيد الذي قد كمل في سؤدده، والشريف الذي قد كمل في شرفه، والعظيم الذي قد كمل في عظمته، والحليم الذي قد كمل في حلمه، والعليم

(١) ورد هذا الاسم مضافاً، كما في قوله تعالى: ﴿رفيع الدرجات ذو العرش﴾ [غافر: ١٥].

الذي قد كمل في علمه، والحكيم الذي قد كمل في حكمته، وهو الذي قد كمل في أنواع شرفه وسؤدده، وهو الله سبحانه. هذه صفته لا تنبغي إلا له، ليس له كفواً أحد، وليس كمثله شيء، سبحانه الله الواحد القهار. هذا لفظه.

وهذا مما خفي على كثير ممن تعاطى الكلام في تفسير الأسماء الحسنی ففسر الاسم بدون معناه، ونقصه من حيث لا يعلم، فمن لم يحط بهذا علماً بخس الاسم الأعظم حقه، وهضمه معناه، فتدبره.

العشرون: وهي الجامعة لما تقدم من الوجوه، وهو معرفة الإلحاد في أسمائه حتى لا يقع فيه، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (١٨٠).

والإلحاد في أسمائه هو العدول بها وبحقائقها ومعانيها عن الحق الثابت لها. وهو مأخوذ من الميل كما يدل عليه مادته (ل ح د) فمنه: اللحد، وهو الشق في جانب القبر الذي قد مال عن الوسط، ومنه: الملحد في الدين المائل عن الحق إلى الباطل. قال ابن السكيت: الملحد المائل عن الحق المدخل فيه ما ليس منه. ومنه: الملتحد، وهو مفتعل من ذلك. وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا﴾ (٢٧) أي: من تعدل إليه، وتهرب إليه، وتلتجئ إليه، وتبتهل إليه؛ فتميل إليه عن غيره. تقول العرب: التحد فلان إلى فلان إذا عدل إليه.

إذا عرفت هذا فالإلحاد في أسمائه أنواع:

أحدها: أن يسمى الأصنام بها؛ كتسميتهم اللات من الإلهية، والعزى من العزيز، وتسميتهم الصنم إلهاً. وهذا إلحاد حقيقة فإنهم عدلوا بأسمائه إلى أوثانهم وآلهتهم الباطلة.

الثاني: تسميته بما لا يليق بجلاله، كتسمية النصارى له أبًا، وتسمية الفلاسفة له موجبًا بذاته، أو علةً فاعلةً بالطبع، ونحو ذلك.

وثالثها: وصفه بما يتعالى عنه ويتقدس من النقائص؛ كقول أخبث اليهود: إِنَّهُ فقير، وقولهم: إِنَّهُ استراح بعد أَنْ خلق خلقه. وقولهم: يد الله مغلولة. وأمثال ذلك مما هو إلحادٌ في أسمائه وصفاته.

ورابعها: تعطيل الأسماء عن معانيها وجحد حقائقها؛ كقول من يقول من الجهمية وأتباعهم: إِنَّهَا ألفاظٌ مجردةٌ لا تتضمن صفات ولا معاني، فيطلقون عليه اسم السميع والبصير والحي والرحيم والمتكلم والمريد، ويقولون: لا حياة له ولا سمع ولا بصر ولا كلام ولا إرادة تقوم به، وهذا من أعظم الإلحاد فيها عقلاً وشرعاً ولغة وفطرة، وهو يقابل إلحاد المشركين؛ فَإِنَّ أولئك أعطوا أسمائه وصفاته لآلهتهم، وهؤلاء سلبوه صفات كماله وجحدوها وعطلوها؛ فكلاهما ملحدٌ في أسمائه.

ثم الجهمية وفروخُهم متفاوتون في هذا الإلحاد؛ فمنهم الغالي والمتوسط والمنكوب. وكل من جحد شيئاً مما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله؛ فقد ألحد في ذلك؛ فليستقل أو ليستكثر.

وخامسها: تشبيه صفاته بصفات خلقه تعالى الله عما يقول المشبهون علواً كبيراً، فهذا الإلحاد في مقابلة إلحاد المعطلة فَإِنَّ أولئك نفوا صفة كماله وجحدوها وهؤلاء شبهوها بصفات خلقه فجمعهم الإلحاد وتفرقت بهم طرقه.

وبرأ الله أتباع رسوله وورثته القائمين بستته عن ذلك كله؛ فلم يصفوه إلا بما وصف به نفسه، ووصفه به نبيه، ﷺ، ولم يجحدوا صفاته، ولم يشبهوها بصفات خلقه، ولم يعدلوا بها عما أنزلت عليه لفظاً ولا معنى، بل أثبتوا له الأسماء والصفات

ونفوا عنه مشابهة المخلوقات؛ فكان إثباتهم برياً من التشبيه، وتنزيهم خلياً من التعطيل، لا كمن شبه حتى كأنه يعبد صنماً أو عطل حتى كأنه لا يعبد إلا عدماً.

وأهل السنة وسط في النحل، كما أن أهل الإسلام وسط في الملل، توقد مصابيح معارفهم ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾.

فنسأل الله تعالى أن يهدينا لنوره، ويسهل لنا السبيل إلى الوصول إلى مرضاته، ومتابعة رسوله إنه قريبٌ مجيبٌ.

فهذه عشرون فائدة مضافةً إلى القاعدة التي بدأنا بها في أقسام ما يوصفُ به الربُّ تبارك وتعالى، فعليك بمعرفتها ومراعاتها ثم اشرح الأسماء الحسنى إن وجدت قلباً عاقلاً ولساناً قائلاً ومحلاً قابلاً، وإلا فالسكوت أولى بك فجنابُ الربوبية أجلُّ وأعزُّ مما يخطر بالبال أو يعبر عنه المقال: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ (٧٦) حتى ينتهي العلم إلى من أحاط بكل شيء علماً.

وعسى الله أن يعين بفضلِهِ على تعليق شرح الأسماء الحسنى^(١) مراعيًا فيه أحكام هذه القواعد بريئاً من الإلحاد في أسمائه وتعطيل صفاته فهو المانُّ بفضلِهِ، واللَّهُ ذو الفضل العظيم. انتهى

هل يسمَّى الله عز وجل بما لم يرد في الكتاب والسنة تسميته به ، ومعناه صحيح؟

وَالنَّاسُ مُتَنَازِعُونَ: هَلْ يُسَمَّى اللَّهُ بِمَا صَحَّ مَعْنَاهُ فِي اللَّغَةِ وَالْعَقْلِ وَالشَّرْعِ، وَإِنْ لَمْ يَرِدْ بِإِطْلَاقِهِ نَصٌّ وَلَا إِجْمَاعٌ، أَمْ لَا يُطْلَقُ إِلَّا مَا أُطْلِقَ نَصٌّ أَوْ إِجْمَاعٌ عَلَى قَوْلَيْنِ

(١) وقد صنع ذلك ابن القيم رحمه الله، فقد ذكر ابن رجب وغيره ضمن مؤلفات ابن القيم كتاب "شرح الأسماء الحسنى" نسأل الله أن ييسر بطبعه ونشره.

مَشْهُورَيْنِ. وَعَامَّةُ النَّظَّارِ يُطْلِقُونَ مَا لَا نَصَّ فِي إِطْلَاقِهِ، وَلَا إِجْمَاعَ كَلَفَظِ الْقَدِيمِ وَالذَّاتِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَفْصِلُ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي يُدْعَى بِهَا، وَيَبْنِي مَا يُخْبِرُ بِهِ عَنْهُ لِلْحَاجَةِ فَهُوَ سُبْحَانَهُ إِنَّمَا يُدْعَى بِالْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى كَمَا قَالَ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ وَأَمَّا إِذَا أُحْتِجَجَ إِلَى الْإِخْبَارِ عَنْهُ مِثْلُ أَنْ يُقَالَ: لَيْسَ هُوَ بِقَدِيمٍ وَلَا مَوْجُودٍ وَلَا ذَاتٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ. فَقِيلَ فِي تَحْقِيقِ الْإِثْبَاتِ: بَلْ هُوَ سُبْحَانَهُ قَدِيمٌ مَوْجُودٌ وَهُوَ ذَاتٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا. وَقِيلَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ. فَقِيلَ: بَلْ هُوَ شَيْءٌ؛ فَهَذَا سَائِغٌ.

وَأِنْ كَانَ لَا يُدْعَى بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَدْحِ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: يَا شَيْءٌ إِذْ كَانَ هَذَا لَفْظًا يَعُمُّ كُلَّ مَوْجُودٍ، وَكَذَلِكَ لَفْظُ (ذَاتٌ وَمَوْجُودٌ) وَنَحْوُ ذَلِكَ.

إِلَّا إِذَا سَمِيَ بِالْمَوْجُودِ الَّذِي يَجِدُهُ مَنْ طَلَبَهُ كَقَوْلِهِ: ﴿وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ﴾ فَهَذَا أَخْصُ مِنَ الْمَوْجُودِ الَّذِي يَعُمُّ الْخَالِقَ وَالْمَخْلُوقَ. اهـ

ما ضابط الإخبار عن الله عز وجل؟

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (١٤٢/٦):

وَأَمَّا الْإِخْبَارُ عَنْهُ: فَلَا يَكُونُ بِاسْمِ سَيِّئٍ؛ لَكِنْ قَدْ يَكُونُ بِاسْمِ حَسَنٍ أَوْ بِاسْمِ لَيْسَ بِسَيِّئٍ، وَإِنْ لَمْ يُحْكَمْ بِحُسْنِهِ. مِثْلُ اسْمِ: شَيْءٍ وَذَاتٍ وَمَوْجُودٍ؛ إِذَا أُريدَ بِهِ الثَّابِتُ وَأَمَّا إِذَا أُريدَ بِهِ الْمَوْجُودُ عِنْدَ الشَّدَائِدِ فَهُوَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى، وَكَذَلِكَ الْمُرِيدُ وَالْمُتَكَلِّمُ؛ فَإِنَّ الْإِرَادَةَ وَالْكَلامَ تَنْقَسِمُ إِلَى مَحْمُودٍ وَمَذْمُومٍ؛ فَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى، بِخِلَافِ الْحَكِيمِ وَالرَّحِيمِ وَالصَّادِقِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَحْمُودًا.

وَهَكَذَا كَمَا فِي حَقِّ الرَّسُولِ حَيْثُ قَالَ: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَا نَبِيَّ اللَّهِ) كَمَا خَاطَبَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ﴾ لَا يَقُولُ: يَا مُحَمَّدٌ، يَا أَحْمَدُ، يَا أَبَا الْقَاسِمِ، وَإِنْ كَانُوا يَقُولُونَ فِي الْإِخْبَارِ -كَالْأَذَانِ وَنَحْوِهِ-: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ وَقَالَ: ﴿وَبَشِّرِ رَسُولِي بِأَنِّي مِنْ بَعْدِي أَسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ وَقَالَ: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾.

فَهُوَ سُبْحَانَهُ لَمْ يُخَاطَبْ مُحَمَّدًا إِلَّا بِنَعْتِ التَّشْرِيفِ: كَالرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ وَالْمُرَّمَّلِ وَالْمُدْتَرِّ؛ وَخَاطَبَ سَائِرَ الْأَنْبِيَاءِ بِأَسْمَائِهِمْ، مَعَ أَنَّهُ فِي مَقَامِ الْإِخْبَارِ عَنْهُ قَدْ يَذْكُرُ اسْمَهُ. فَقَدْ فَرَّقَ سُبْحَانَهُ بَيْنَ حَالَتِي الْخِطَابِ وَالْإِخْبَارِ فِي حَقِّ الرَّسُولِ، وَأَمَرَنَا بِالتَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا فِي حَقِّهِ؛ وَكَذَلِكَ هُوَ الْمُعْتَادُ فِي عُقُولِ النَّاسِ إِذَا خَاطَبُوا الْأَكَابِرَ مِنَ الْأُمَرَاءِ وَالْعُلَمَاءِ وَالْمَشَايخِ وَالرُّؤَسَاءِ لَمْ يُخَاطَبُواهُمْ، وَيَدْعُوهُمْ إِلَّا بِاسْمِ حَسَنِ؛ وَإِنْ كَانَ فِي حَالِ الْخَبَرِ عَنْ أَحَدِهِمْ يُقَالُ: هُوَ إِنْسَانٌ وَحَيَوَانٌ نَاطِقٌ وَجِسْمٌ وَمُحَدَّثٌ وَمَخْلُوقٌ وَمَرْبُوبٌ وَمَصْنُوعٌ وَابْنُ أَنْثَى وَيَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَشْرَبُ الشَّرَابَ.

لَكِنَّ كُلَّ مَا يُذَكَّرُ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ فِي حَالِ الْإِخْبَارِ عَنْهُ: يُدْعَى بِهِ فِي حَالِ مُنَاجَاتِهِ وَمُخَاطَبَتِهِ؛ وَإِنْ كَانَتْ أَسْمَاءُ الْمَخْلُوقِ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى نَقْصِهِ، وَحُدُوثِهِ وَأَسْمَاءُ اللَّهِ لَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى نَقْصٍ وَلَا حُدُوثٍ؛ بَلْ فِيهَا الْأَحْسَنُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْكَمَالِ وَهِيَ الَّتِي يُدْعَى بِهَا؛ وَإِنْ كَانَ إِذَا أُخْبِرَ عَنْهُ يُخْبَرُ بِاسْمِ حَسَنِ أَوْ بِاسْمٍ لَا يَنْفِي الْحَسَنَ وَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَسَنًا.

وَأَمَّا فِي الْأَسْمَاءِ الْمَأْثُورَةِ؛ فَمَا مِنْ اسْمٍ إِلَّا وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى حَسَنِ؛ فَيَسْبَغِي تَدَبُّرٌ هَذَا لِلدُّعَاءِ وَلِلْخَبَرِ الْمَأْثُورِ، وَغَيْرِ الْمَأْثُورِ الَّذِي قِيلَ لِضَرُورَةِ حُدُوثِ الْمُخَالَفِينَ

- لِلتَّفَرِيقِ بَيْنَ الدُّعَاءِ وَالْخَبَرِ وَبَيْنَ الْمَأْثُورِ الَّذِي يُقَالُ - أَوْ تَعْرِيفِهِمْ لِمَا لَمْ يَكُونُوا بِهِ عَارِفِينَ وَحِينَئِذٍ فَلَيْسَ كُلُّ اسْمٍ ذُكِرَ فِي مَقَامٍ يُذَكَّرُ فِي مَقَامٍ بَلْ يَجِبُ التَّفَرِيقُ. اهـ

وقال رحمه الله في درء تعارض العقل والنقل (٢٩٨/١):

فالفرق بين مقام المخاطبة، ومقام الإخبار فرق ثابت بالشرع والعقل، وبه يظهر الفرق بين ما يدعى الله به من الأسماء الحسنی، وبين ما يخبر به عنه وجل مما هو حق ثابت، لإثبات ما يستحقه سبحانه من صفات الكمال، ونفي ما تنزه عنه عز وجل من العيوب والنقائص، فإنه الملك القدوس السلام، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

وقال تعالى ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [الأعراف: ١٨٠] مع قوله: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]، ولا يقال في الدعاء: يا شيء. اهـ

وقال رحمه الله كما في مجموع الفتاوى (٣٠٠/٩):

وَالنَّاسُ مُتَنَازِعُونَ: هَلْ يُسَمَّى اللَّهُ بِمَا صَحَّ مَعْنَاهُ فِي اللُّغَةِ وَالْعَقْلِ وَالشَّرْعِ، وَإِنْ لَمْ يَرِدْ بِإِطْلَاقِهِ نَصٌّ وَلَا إِجْمَاعٌ أَمْ لَا يُطْلَقُ إِلَّا مَا أُطْلِقَ نَصٌّ أَوْ إِجْمَاعٌ عَلَى قَوْلَيْنِ مَشْهُورَيْنِ.

وَعَامَّةُ النَّظَارِ يُطْلِقُونَ مَا لَا نَصَّ فِي إِطْلَاقِهِ وَلَا إِجْمَاعَ كَلَفَظِ الْقَدِيمِ وَالذَّاتِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَفْصِلُ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي يُدْعَى بِهَا، وَبَيْنَ مَا يُخْبَرُ بِهِ عَنْهُ لِلْحَاجَةِ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ إِنَّمَا يُدْعَى بِالْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى، كَمَا قَالَ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾.

وَأَمَّا إِذَا احتَجَّ إِلَى الإِخْبَارِ عَنْهُ مِثْلُ أَنْ يُقَالَ: لَيْسَ هُوَ بِقَدِيمٍ وَلَا مَوْجُودٍ وَلَا ذَاتٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَقِيلَ فِي تَحْقِيقِ الْإِثْبَاتِ: بَلْ هُوَ سُبْحَانَهُ قَدِيمٌ مَوْجُودٌ وَهُوَ ذَاتٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا. وَقِيلَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ. فَقِيلَ: بَلْ هُوَ شَيْءٌ.

فَهَذَا سَائِعٌ وَإِنْ كَانَ لَا يُدْعَى بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَدْحِ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: يَا شَيْءُ؛ إِذْ كَانَ هَذَا لَفْظًا يَعُمُّ كُلَّ مَوْجُودٍ، وَكَذَلِكَ لَفْظُ: (ذَاتٌ وَمَوْجُودٌ) وَنَحْوُ ذَلِكَ؛ إِلَّا إِذَا سَمِيَ بِالْمَوْجُودِ الَّذِي يَجِدُهُ مَنْ طَلَبَهُ كَقَوْلِهِ: ﴿وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ﴾ فَهَذَا أَخْصَصَ مِنَ الْمَوْجُودِ الَّذِي يَعُمُّ الْخَالِقَ وَالْمَخْلُوقَ. اهـ

وقال رحمه الله في الجواب الصحيح (٧/٥):

وذلك أن المسلمين في أسماء الله تعالى على طريقتين؛ فكثير منهم يقول: إن أسماءه سمعية شرعية؛ فلا يسمى إلا بالأسماء التي جاءت بها الشريعة؛ فإن هذه عبادة والعبادات مبناها على التوفيق والاتباع.

ومنهم من يقول: ما صح معناه في اللغة، وكان معناه ثابتاً له لم يحرم تسميته به فإن الشارع لم يحرم علينا ذلك؛ فيكون عفواً.

والصواب القول الثالث: وهو أن يفرق بين أن يدعى بالأسماء، أو يخبر بها عنه فإذا دعي لم يدع إلا بالأسماء الحسنى، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ﴿١٨٠﴾

وأما الإخبار عنه، فهو بحسب الحاجة، فإذا احتج في تفهيم الغير المراد إلى أن تترجم أسماءه بغير العربية، أو يعبر عنه باسم له معنى صحيح؛ لم يكن ذلك محرماً. اهـ

قال أبو عبد الله: وقد جاء في كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ الإخبار عن الله بما ليس من أسمائه، وصفاته:

فمن ذلك قوله جل وعلا: ﴿قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَدَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]، ومن ذلك قوله ﷺ: «لا شيء أعير من الله تعالى» متفق عليه عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها.

ومن ذلك قوله ﷺ: «وَلَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ، مَا ظَهَرَ مِنْهَا، وَمَا بَطَنَ، وَلَا شَخْصَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ اللَّهُ الْمُرْسَلِينَ، مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ، وَلَا شَخْصَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمُدْحَةُ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الْجَنَّةَ» أخرجه مسلم عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

وفي كلام أهل العلم من السلف والأئمة الشيء الكثير مما يخبر به عن الله مما ثبت معناه، ولم يثبت بلفظه.

قاعدة متعلقة بما يكون من الأسماء الحسنى، وما لا يكون من الأسماء الحسنى.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في شفاء العليل (١/١٣١):

ههنا ألفاظ، وهي فاعل وعامل ومكتسب وكاسب وصانع ومحدث وجاعل ومؤثر ومنشئ وموجد وخالق وبارئ ومصور وقادر ومريد، وهذه الألفاظ ثلاثة أقسام:

قسم لم يطلق إلا على الرب سبحانه، كالبارئ والبدیع والمبدع.

وقسم لا يطلق إلا على العبد كالكاسب والمكتسب.

وقسم وقع إطلاقه على الرب والعبد، كاسم صانع وفاعل وعامل ومنشئ ومريد وقادر.

وأما الخالق والمصور؛ فإن استعمالاً مطلقين غير مقيدتين؛ لم يطلقا إلا على الرب، كقوله الخالق البارئ المصور.

وإن استعملا مقيدين أطلقا على العبد، كما يقال لمن قدر شيئا في نفسه: إنه خلقه
قال الشاعر:

ولأنت تفري ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يفري

أي لك قدرة تمضي، وتنفذ بها ما قدرته في نفسك، وغيرك يقدر أشياء، وهو عاجز عن انفاذها وإمضائها، وبهذا الاعتبار صح إطلاق خالق على العبد في قوله تعالى ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ (١٤) أي أحسن المصورين والمقدرين، والعرب تقول: قدرت الأديم، وخلقته. إذا قسته؛ لتقطع منه مزاده أو قربه ونحوها.

قال مجاهد: يصنعون ويصنع الله، والله خير الصانعين. وقال الليث: رجل خالق أي صانع. وهن الخالقات للنساء. وقال مقاتل: يقول تعالى هو أحسن خلقا من الذين يخلقون التماثيل، وغيرها التي لا يتحرك منها شيء.

وأما الباري فلا يصح إطلاقه إلا عليه سبحانه؛ فإنه الذي برأ الخليقة وأوجدها بعد عدمها، والعبد لا تتعلق قدرته بذلك؛ إذ غاية مقدوره التصرف في بعض صفات ما أوجده الرب تعالى وبراه، وتغييرها من حال إلى حال على وجه مخصوص لا تتعداه قدرته، وليس من هذا بريت القلم؛ لأنه معتل لا مهموز، ولا برأت من المرض؛ لأنه فعل لازم غير متعد.

وكذلك مبدع الشيء وبديعه، لا يصح إطلاقه إلا على الرب، كقوله بديع السماوات والأرض. والإبداع إيجاد المبدع على غير مثال سبق. والعبد يسمى مبتدعاً؛ لكونه أحدث قولاً لم تمض به سنة، ثم يقال لمن اتبعه عليه مبتدع أيضاً. وأما لفظ (الموجد)؛ فلم يقع في أسمائه سبحانه، وإن كان هو الموجد على الحقيقة، ووقع في أسمائه الواجد وهو بمعنى الغنى الذي له الوجد.

ثم قال: وكذلك لفظ (المؤثر) لم يرد إطلاقه في أسماء الرب، وقد وقع إطلاق الأثر والتأثر! على فعل العبد قال تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتِ وَنَكْتُبُ مَا قَدُمُوا وَءَاثَرُهُمْ﴾ قال ابن عباس رضي الله عنه: ما أثروا من خير أو شر؛ فسمى ذلك آثارا لحصوله بتأثيرهم.

ومن العجب: أن المتكلمين يمتنعون من إطلاق التأثير والمؤثر على من أطلق عليه في القرآن والسنة كما قال النبي ﷺ لبني سلمة: «دياركم تكتب آثاركم» أي الزموا دياركم.

ويخصونه بمن لم يقع إطلاقه عليه في كتاب ولا سنة، وإن استعمل في حقه الإيثار والاستثثار، كما قال أخوة يوسف: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكِ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ وفي الأثر: «إذا استأثر الله بشيء فآله عنه»^(١)، وقال الناظم:

استأثر الله بالثناء وبالحمد وولى الملاماة الرجال

ولما كان التأثير تفعيلا من أثرت في كذا تأثيرا، فأنا مؤثر لم يمتنع إطلاقه على العبد. قال في الصحاح: التأثير إبقاء الأثر في الشيء.

وأما لفظ (الصانع) فلم يرد في أسماء الرب سبحانه، ولا يمكن ورودها؛ فإن الصانع من صنع شيئا، عدلا كان أو ظلما، سفها أو حكمة، جائزا أو غير جائز.

وما انقسم مسماه إلى مدح وذم؛ لم يجئ اسمه (المطلق) في الأسماء الحسنى كالفاعل، والعامل والصانع، والمريد، والمتكلم؛ لانقسام معاني هذه الأسماء إلى محمود ومذموم بخلاف العالم والقادر والحي والسميع والبصير، وقد سمي النبي ﷺ العبد صانعا.

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣١/ ١٥٤) عن ابن عمر رضي الله عنه، وفي إسناده عبد الله بن جعفر المديني، وهو ضعيف.

قال البخاري: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنَعَتُهُ»^(١).

وقد أطلق سبحانه على فعله اسم الصنع، فقال: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾، وهو منصوب على المصدر؛ لأن قوله تعالى ﴿وَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَمَادَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ يدل على الصنعة، وقيل: هو نصب على المفعولية. أي: انظروا صنع الله. فعلى الأول: يكون صنع الله مصدرًا بمعنى الفعل، وعلى الثاني يكون بمعنى المصنوع المفعول؛ فإنه الذي يمكن وقوع النظر والرؤية عليه.

وأما (الإنشاء) فإنما وقع إطلاقه عليه سبحانه فعلاً كقوله ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾^(١٢) وقوله: ﴿فَأَنشَأْنَا لَكُمْ بِهِ جَنَّتٍ﴾ وقوله: ﴿وَنُنشِئُكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١١) وهو كثير، ولم يرد لفظ (المنشئ).

وأما العبد فيطلق عليه الإنشاء باعتبار آخر وهو شروعه في الفعل وابتدأؤه له يقول أنشأ يحدثنا، وأنشأ السير، فهو منشئ لذلك وهذا انشاء، وأنشأ مقيد، وإنشاء الرب إنشاء مطلق، وهذه اللفظة تدور على معنى الابتداء، أنشأه الله أي ابتداء خلقه وأنشأ يفعل كذا ابتداء وفلان ينشئ الأحاديث أي يبتدئ وضعها والناشئ أول ما ينشأ من السحاب. قال الجوهري: وناشئة الليل أول ساعاته. قلت: هذا قد قاله غير واحد من السلف: إن ناشئة الليل أوله التي منها ينشأ الليل.

والصحيح أنها لا تختص بالساعة الأولى، بل هي ساعاته ناشئة بعد ناشئة كلما انقضت ساعة نشأت بعدها أخرى. وقال أبو عبيدة: ناشئة الليل ساعاته وآناؤه ناشئة بعد ناشئة. قال الزجاج: ناشئة الليل كلما نشأ منه أي حدث منه؛ فهو ناشئة.

(١) أخرجه البخاري في "خلق أفعال العباد" (٣٥٧)، وإسناده صحيح.

قال ابن قتيبة: هي آناء الليل وساعاته مأخوذة من نشأت تنشأ نشأ أي ابتدأت وأقبلت شيئاً بعد شيء وأنشأها الله فنشأت. والمعنى: أن ساعات الليل الناشئة.

ثم قال: والمقصود أن الإنشاء ابتداء سواء تقدمه مثله كالنشأة الثانية أو لم يتقدمه كالنشأة الأولى.

وأما (الجعل) فقد أطلق على الله سبحانه بمعنيين أحدهما الإيجاد والخلق. والثاني التصيير؛ فالأول يتعدى إلى مفعول كقوله: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ والثاني أكثر ما يتعدى إلى مفعولين كقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ وأطلق على العبد بالمعنى الثاني خاصة كقوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا﴾ وغالب ما يستعمل في حق العبد في جعل التسمية والاعتقاد حيث لا يكون له صنع في المَجْعُول كقوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنِئْتُمْ﴾ وقوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا﴾ وهذا يتعدى إلى واحد وهو جعل اعتقاد وتسمية.

وأما (الفعل والعمل) فإطلاقه على العبد كثير ﴿لَيْتَسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ ﴿لَيْتَسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ وأطلقه على نفسه فعلاً واسماً فالأول كقوله: ﴿وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ والثاني كقوله: ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ وقوله: ﴿وَكُنَّا فَاعِلِينَ﴾ في موضعين من كتابه: أحدهما قوله: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ﴾ والثاني قوله: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ كما بدأنا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ. فتأمل قوله ﴿كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ في هذين الموضعين المتضمن للصنع العجيب الخارج عن العادة كيف تجده كالدليل على ما أخبر به، وأنه لا يستعصي على الفاعل حقيقة. أي: شأننا الفعل، كما لا يخفى الجهر والإسرار بالقول على من شأنه العلم والخبرة، ولا تصعب المغفرة

على من شأنه أن يغفر الذنوب، ولا الرزق على من شأنه أن يرزق العباد، وقد وقع الزجاج على هذا المعنى بعينه فقال ﴿وَكُنَّا فَاعِلِينَ﴾ قادرين على فعل ما نشاء. اهـ

قال الإمام ابن القيم رحمه الله: كَمَا فِي مَدْرَاجِ السَّالِكِينَ (٤١٥/٣):

وأما (الواجد) في أسمائه سبحانه، فهو بمعنى ذو الوجد والغنى، وهو ضد الفاقد، وهو كالموسع ذي السعة.

قال تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ أي: ذوو سعة وقدرة وملك كما قال تعالى: ﴿وَمَعَّوْهُنَّ عَلَى الْمُوسِيعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ﴾ ودخل في أسمائه سبحانه (الواجد) دون الموجد، فإن الموجد صفة فعل، وهو معطي الوجود كالمحيي معطي الحياة، وهذا الفعل لم يجيء إطلاقه في أفعال الله في الكتاب ولا في السنة؛ فلا يعرف إطلاق: (أوجد الله كذا وكذا)، وإنما الذي جاء خلقه، وبرأه، وصوره، وأعطاه خلقه، ونحو ذلك.

فلما لم يكن يستعمل فعله لم يجيء اسم الفاعل منه في أسمائه الحسنى، فإن الفعل أوسع من الاسم. ولهذا أطلق الله على نفسه أفعالا لم يتسم منها بأسماء الفاعل، كأراد وشاء، وأحدث، ولم يسم بالمريد والشائي والمحدث، كما لم يسم نفسه بالصانع والفاعل، والامتقن، وغير ذلك من الأسماء التي أطلق أفعالها على نفسه، فباب الأفعال أوسع من باب الأسماء.

وقد أخطأ أقبح خطأ من اشتق له من كل فعل اسماً، وبلغ بأسمائه زيادة على الألف؛ فسماه: (الماكر والمخادع والفاتن والكائد)، ونحو ذلك. وكذلك باب الإخبار عنه بالاسم أوسع من تسميته به؛ فإنه يخبر عنه بأنه شيء، وموجود، ومذكور، ومعلوم، ومراد، ولا يسمى بذلك.

فأما (الواجد) فلم تجيء تسميته به إلا في حديث تعداد الأسماء الحسنى، والصحيح أنه ليس من كلام النبي ﷺ، ومعناه صحيح؛ فإنه ذو الوجد والغنى؛ فهو أولى بأن يسمى به من الموجود، ومن الموجد.

أما الموجود فإنه منقسم إلى كامل وناقص، وخير وشر، وما كان مسماه منقسمًا؛ لم يدخل اسمه في الأسماء الحسنى، كالشيء والمعلوم، ولذلك لم يسم بالمريد، ولا بالمتكلم، وإن كان له الإرادة والكلام لانقسام مسمى المريد والمتكلم.

وأما الموجد؛ فقد سمى نفسه بأكمل أنواعه، وهو (الخالق البارئ المصور) فالموجد: (كالمحدث والفاعل والصانع)

وهذا من دقيق فقه الأسماء الحسنى فتأمله، وبالله التوفيق. اهـ

أقسام الناس المنحرفين عن طريقة السلف في صفات الله ونصوص الكتاب والسنة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: كَمَا فِي الْفَتْوَى الْحَمَوِيَّة (ص ٢٧٧):

وأما المنحرفون عن طريقهم -يعني: طريقة السلف- فهم ثلاث طوائف: أهل التخيل، وأهل التأويل، وأهل التجهيل.

فأهل التخيل: هم المتفلسفة ومن سلك سبيلهم من متكلم ومتصوف.

فإنهم يقولون: إن ما ذكره الرسول ﷺ من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر، إنما هو تخييل للحقائق؛ لينتفع به الجمهور، لا أنه بَيَّنَّ به الحق، ولا هدى به الخلق، ولا أوضح الحقائق. ثم هم على قسمين:

منهم من يقول: إن الرسول ﷺ لم يعلم الحقائق على ما هي عليه. ويقولون: إن من الفلاسفة الإلهية من علمها، وكذلك من الأشخاص الذين يسمونهم أولياء من علمها، ويزعمون أن من الفلاسفة أو الأولياء من هو أعلم بالله واليوم الآخر

من المرسلين، وهذه مقالة غلاة الملحدين من الفلاسفة والباطنية: باطنية الشيعة، وباطنية الصوفية.

ومن منهم من يقول: بل الرسول عَلَّمَهَا لكن لم يُبَيِّنْهَا، وإنما تكلم بما يناقضها، وأراد من الخلق فَهَمَّ ما يناقضها، لأن مصلحة الخلق في هذه الاعتقادات التي لا تطابق الحق.

ويقول هؤلاء: يجب على الرسول أن يدعو الناس إلى اعتقاد التجسيم مع أنه باطل، وإلى اعتقاد معاد الأبدان مع أنه باطل، ويخبرهم بأن أهل الجنة يأكلون ويشربون، مع أن ذلك باطل؛ لأنه لا يمكن دعوة الخلق إلا بهذه الطريق التي تتضمن الكذب لمصلحة العباد. فهذا قول هؤلاء في نصوص الإيمان بالله واليوم الآخر.

وأما الأعمال: فمنهم من يقرها، ومنهم من يجريها هذا المجرى، ويقول: إنما يؤمر بها بعض الناس دون بعض، ويؤمر بها العامة دون الخاصة، وهذه طريقة الباطنية الملاحدة والإسماعيلية ونحوهم.

وأما أهل التأويل: فيقولون: إن النصوص الواردة في الصفات لم يقصد بها الرسول ﷺ أن يعتقد الناس الباطل، ولكن قصد بها معاني، ولم يبين لهم تلك المعاني، ولا دلَّهم عليها، ولكن أراد أن ينظروا فيعرفوا الحق بعقولهم، ثم يجتهدوا في صرف تلك النصوص عن مدلولها، ومقصوده امتحانهم، وتكليفهم إتياع أذهانهم وعقولهم في أن يصرفوا كلامه عن مدلوله ومقتضاه، ويعرفوا الحق من غير جهته، وهذا قول المتكلمة، والمعتزلة، ومن دخل معهم في شيء من ذلك.

والذين قصدنا الرد عليهم في هذه الفتيا -الفتوى الحموية- هم هؤلاء، إذ كان نفور الناس عن الأوَّلين مشهوراً، بخلاف هؤلاء، فإنهم تظاهروا بنصر السنة في مواضع كثيرة وهم في الحقيقة لا للإسلام نصروا، ولا للفلاسفة كسروا، ولكن أولئك

الفلاسفة ألزموهم في نصوص المعاد نظير ما ادعوه في نصوص الصفات، فقالوا لهم: نحن نعلم بالاضطرار أن الرسل جاءت بمعاد الأبدان، وقد علمنا الشبه المانعة منه.

وأهل السنة يقولون لهؤلاء: ونحن نعلم بالاضطرار أن الرسل جاءت بإثبات الصفات، ونصوص الصفات في الكتب الإلهية أكثر وأعظم من نصوص المعاد.

ويقولون لهم: معلوم أن مشركي العرب وغيرهم كانوا ينكرون المعاد، وقد أنكروه على الرسول وناظروه عليه، بخلاف الصفات، فإنه لم ينكر شيئاً منها أحد من العرب.

فعلم أن إقرار العقول بالصفات أعظم من إقرارها بالمعاد، وأن إنكار المعاد أعظم من إنكار الصفات، وكيف يجوز مع هذا أن يكون ما أخبر به من الصفات ليس كما أخبر به، وما أخبر به من المعاد هو على ما أخبر به.

وأيضاً: فقد علم أنه ﷺ قد ذمَّ أهل الكتاب على ما حرّفوه وبدّلوه، ومعلوم أن التوراة مملوءة من ذكر الصفات، فلو كان هذا مما حرف وبدل لكان إنكار ذلك عليهم أولى، فكيف وكانوا إذا ذكروا بين يديه الصفات يضحك تعجباً منهم وتصديقاً؟، ولم يعيهم قط بما تعيب النفاة لأهل الإثبات، مثل: لفظ التجسيم والتشبيه ونحو ذلك، بل عابهم بقولهم: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُوبَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤].

وقولهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وقولهم: استراح لما خلق السماوات والأرض، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ (٣٨) [ق: ٣٨]، والتوراة مملوءة من الصفات المطابقة للصفات المذكورة في القرآن والحديث، وليس فيها تصريح بالمعاد كما في القرآن. فإذا جاز أن نتأول الصفات التي اتفق عليها الكتابان، فتأويل المعاد الذي

انفرد به أحدهما أولى، والثاني مما يعلم بالاضطرار من دين الرسول ﷺ أنه باطل فلاول أولى بالبطلان.

وأما الصنف الثالث: وهم أهل التجهيل: فهم كثير من المنتسبين إلى السنة وأتباع السلف. يقولون: إن الرسول ﷺ لم يكن يعرف معاني ما أنزل الله عليه من آيات الصفات، ولا جبريل يعرف معاني تلك الآيات، ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك. وكذلك قولهم في أحاديث الصفات: إن معناها لا يعلمه إلا الله، مع أن الرسول تكلم بهذا ابتداءً، فعلى قولهم تكلم بكلام لا يعرف معناه.

وهؤلاء يظنون أنهم اتبعوا قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، فإنه وقف كثير من السلف على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ وهو وقف صحيح لكن لم يفرقوا بين معنى الكلام وتفسيره، وبين التأويل الذي انفرد الله تعالى بعمله، وظنوا أن التأويل المذكور في كلام الله تعالى، هو التأويل المذكور في كلام المتأخرين، وغلطوا في ذلك. فإن التأويل يراد به ثلاث معان:

فالتأويل في اصطلاح كثير من المتأخرين هو: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقتضيه بذلك.

فلا يكون معنى اللفظ الموافق لدلالة ظاهره تأويلاً على اصطلاح هؤلاء، وظنوا أن مراد الله بلفظ التأويل ذلك، وأن للنصوص تأويلاً مخالف لمدلولها لا يعلمه إلا الله، أو يعلمه المتأولون.

ثم كثير من هؤلاء يقولون: تجرى على ظاهرها، فظاهرها مراد. مع قولهم: إن لها تأويلاً بهذا المعنى، لا يعلمه إلا الله، وهذا تناقض وقع فيه كثير من هؤلاء المنتسبين إلى السنة من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم.

والمعنى الثاني: أن التأويل هو تفسير الكلام، سواء وافق ظاهره أو لم يوافقه، وهذا هو التأويل في اصطلاح جمهور المفسرين وغيرهم، وهذا التأويل يعلمه الراسخون في العلم، وهو موافق لوقف من وقف من السلف على قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ كما نقل ذلك عن ابن عباس، ومجاهد، ومحمد بن جعفر بن الزبير، ومحمد بن إسحاق، وابن قتيبة وغيرهم.

وكلا القولين حق باعتبار، كما قد بسطناه في مواضع أخر، ولهذا نقل عن ابن عباس هذا وهذا، وكلاهما حق.

والمعنى الثالث: أن التأويل: هو الحقيقة التي يؤول الكلام إليها، وإن وافقت ظاهره، فتأويل ما أخبر به في الجنة من الأكل والشرب واللباس والنكاح وقيام الساعة وغير ذلك، هو الحقائق الموجودة أنفسها، لا ما يتصور من معانيها في الأذهان، ويعبر عنه باللسان، وهذا هو التأويل في لغة القرآن كما قال تعالى عن يوسف عليه السلام أنه قال: ﴿يَتَابَتْ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾ [يوسف: ١٠٠]. وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ سُوءُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلًا رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣]، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ نَنْزَعْنَاهُ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولُ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه إلا الله.

فتأويل الصفات هو الحقيقة التي انفرد الله بعلمها، وهو كيف المجهول الذي قال فيه السلف كمالك وغيره: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول) فالاستواء معلوم يعلم معناه وتفسيره، ويترجم بلغة أخرى، وأما كيفية ذلك الاستواء، فهو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى.

وهذا كما قال تعالى: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة: ١٧]، وقال النبي ﷺ: «يقول الله: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر»^(١).

وكذلك علم الساعة، ونحو ذلك، فهذا من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، وإن كنا نفهم معاني ما خاطبنا به، ونفهم من الكلام ما قصد إفهامنا إياه، كما قال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُتْرَاتِ أَمْرٌ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [محمد: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَذْكُرُوا الْقَوْلَ ﴾ [المؤمنون: ٦٨]، فأمر بتدبر القرآن كله لا بتدبر بعضه. اهـ

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله في الصواعق المرسلة (٤١٨/٢):

الفصل الثامن عشر: في انقسام الناس في نصوص الوحي إلى أصحاب تأويل، وأصحاب تخیل، وأصحاب تجهيل، وأصحاب تمثيل، وأصحاب سواء السبيل:

هذه خمسة أصناف انقسم الناس إليها في هذا الباب بحسب اعتقادهم ما أريد بالنصوص

الصنف الأول: أصحاب التأويل: وهم أشد الأصناف اضطراباً؛ إذ لم يثبت لهم قدم في الفرق بين ما يُتأول، وما لا يُتأول، ولا ضابط مطرد منعكس، تجب مراعاته وتمنع مخالفته، بخلاف سائر الفرق؛ فإنهم جروا على ضابط واحد، وإن كان فيهم من هو أشد خطأ من أصحاب التأويل، كما سنذكره:

الصنف الثاني: أصحاب التخیل: وهم الذين اعتقدوا أن الرسل لم تفصح للخلق بالحقائق؛ إذ ليس في قواهم إدراكها، وإنما خيلت لهم، وأبرزت المعقول في صورة المحسوس.

(١) أخرجه البخاري برقم (٣٢٤٤)، ومسلم برقم (٢٨٢٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه مسلم برقم (٢٨٢٥) عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه.

قالوا: ولو دعت الرسل أممهم إلى الإقرار برب، لا داخل العالم ولا خارجه، ولا محايثا له، ولا مباينا له، ولا متصلا به، ولا منفصلا عنه، ولا فوقه، ولا تحته، ولا عن يمينه، ولا عن يساره؛ لنفرت عقولهم من ذلك، ولم تصدق بإمكان وجود هذا الموجود؛ فضلا عن وجوب وجوده.

وكذلك لو أخبروهم بحقيقة كلامه، وأنه فيض فاض من المبدأ الأول على العقل الفعال، ثم فاض من ذلك العقل على النفس الناطقة الزكية المستعدة؛ لم يفهموا ذلك. ولو أخبروهم عن المعاد الروحاني بما هو عليه؛ لم يفهموه، فقربوا لهم الحقائق المعقولة في إبرازها في الصور المحسوسة، وضربوا لهم الأمثال بقيام الأجساد من القبور في يوم العرض والنشور، ومصيرها إلى جنة فيها أكل وشرب، ولحم وخمر وجوار حسان، أو نار فيها أنواع العذاب؛ تفهيمًا للذة الروحانية بهذه الصورة، والألم الروحاني بهذه الصورة.

وهكذا فعلوا في وجود الرب وصفاته وأفعاله، ضربوا لهم الأمثال بموجود عظيم جدًا أكبر من كل موجود، وله سرير عظيم، وهو مستو فوق سريره يسمع ويبصر ويتكلم ويأمر وينهى ويرضى ويغضب ويأتي ويجيء وينزل، وله يدان ووجه، ويفعل بمشيئته وإرادته، وإذا تكلم العباد سمع كلامهم، وإذا تحركوا رأى حركاتهم، وإذا هجس في قلب أحد منهم هاجس علمه، وأنه ينزل كل ليلة إليهم إلى سمائهم هذه، فيقول: من يسألني فأعطيه، ومن يستغفري فأغفر له. إلى غير ذلك مما نطقت به الكتب الإلهية.

قالوا: ولا يحل لأحد أن يتأول ذلك على خلاف ظاهره للجمهور؛ لأنه يفسد ما وضعت له الشرائع والكتب الإلهية.

وأما الخاصة؛ فهم يعلمون أن هذه أمثال مضروبة لأمر عقلية تعجز عن إدراكها عقول الجمهور؛ فتأويلها جناية على الشريعة والحكمة. وإقرارها إقرار للشريعة والحكمة. قالوا: وعقول الجمهور بالنسبة إلى هذه الحقائق أضعف من عقول الصبيان بالنسبة إلى ما يدركه عقلاء الرجال، وأهل الحكمة منهم والحكيم إذا أراد أن يخوف الصغير، أو يبسط أمله خوفه ورجاه بما يناسب فهمه وطبعه.

وحقيقة الأمر: عند هذه الطائفة أن الذي أخبرت به الرسل عن الله وصفاته وأفعاله، وعن اليوم الآخر، لا حقيقة له يطابق ما أخبروا به، ولكنه أمثال وتخيل وتفهم بضرب الأمثال، وقد ساعدهم أرباب التأويل على هذا المقصد في باب معرفة الله وأسمائه وصفاته، وصرحوا في ذلك بمعنى ما صرح به هؤلاء في باب المعاد وحشر الأجساد، بل نقلوا كلماتهم بعينها إلى نصوص الاستواء والفوقية ونصوص الصفات الخبرية، لكن هؤلاء أوجبوا أو سوغوا تأويلها بما يخرجها عن حقائقها وظواهرها، وظنوا أن الرسل قصدت ذلك من المخاطبين تعريضا لهم إلى الثواب الجزيل ببذل الجهد في تأويلها، أو استخراج معان تليق بها، وحملها عليها وأولئك حرموا التأويل، ورأوه عائداً على ما قصده الأنبياء بالإبطال، والطائفتان متفقتان على انتفاء حقائقها المفهومة منها في نفس الأمر.

والصنف الثالث: أصحاب التجهيل: الذين قالوا: نصوص الصفات ألفاظ لا تعقل معانيها، ولا ندري ما أراد الله ورسوله منها، ولكن نقرؤها ألفاظاً، لا معاني لها، ونعلم أن لها تأويلاً لا يعلمه إلا الله، وهي عندنا بمنزلة: ﴿كَهَيْعَ ١﴾ [مريم: ١] و﴿حَمَّ ١﴾ [عسق ٢] [الشورى: ١]، و﴿الْمَصَّ ١﴾ [الأعراف: ١].

فلو ورد علينا منها ما ورد؛ لم نعتقد فيه تمثيلاً، ولا تشبيهاً، ولم نعرف معناه ونكر على من تأوله، ونكل علمه إلى الله، وظن هؤلاء أن هذه طريقة السلف، وأنهم لم يكونوا

يعرفون حقائق الأسماء والصفات، ولا يفهمون معنى قوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]. وقوله ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وأمثال ذلك من نصوص الصفات. وبنوا هذا المذهب على أصليين:

أحدهما: أن هذه النصوص من المتشابه.

والثاني: أن للمتشابه تأويلاً، لا يعلمه إلا الله.

فنتج من هذين الأصلين استجهاال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وسائر الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأنهم كانوا يقرؤون: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] و﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦]. ويروون «ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا» ولا يعرفون معنى ذلك، ولا ما أريد به، ولازم قولهم: أن الرسول ﷺ كان يتكلم بذلك، ولا يعلم معناه، ثم تناقضوا أقبح تناقض، فقالوا: تجري على ظواهرها، وتأويلها مما يخالف الظواهر باطل، ومع ذلك؛ فلها تأويل لا يعلمه إلا الله؛ فكيف يشتون لها تأويلاً، ويقولون: تجري على ظواهرها، ويقولون: الظاهر منها غير مراد، والرب منفرد بعلم تأويلها، وهل في التناقض أقبح من هذا.

وهؤلاء غلطوا في المتشابه، وفي جعل هذه النصوص من المتشابه، وفي كون المتشابه لا يعلم معناه إلا الله، فأخطأوا في المقدمات الثلاث، واضطروهم إلى هذا التخلص من تأويلات المبطلين، وتحريفات المعطلين، وسدوا على نفوسهم الباب، وقالوا: لا نرضى بالخطأ، ولا وصول لنا إلى الصواب، فهؤلاء تركوا التدبر المأمور به، والتذكر والعقل لمعاني النصوص الذي هو أساس الإيمان، وعمود اليقين، وأعرضوا عنه بقلوبهم، وتعبدوا بالألفاظ المجردة، التي أنزلت في ذلك، وظنوا أنها أنزلت للتلاوة والتعبد بها، دون تعقل معانيها، وتدبرها والتفكر فيها.

فأولئك جعلوها عرضة للتأويل والتحريف، كما جعلها أصحاب التخيل أمثالا، لا حقيقة لها، وقابلهم:

الصف الرابع: وهم أصحاب التشبيه والتمثيل؛ ففهموا منها مثل ما للمخلوقين، وظنوا أن لا حقيقة لها سوى ذلك، وقالوا: محال أن يخاطبنا الله سبحانه بما لا نعقله، ثم يقول: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ۷۳]، ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ۲۱۹]، ﴿لِيَذَّبَرُواْ عَنِتَّهُ﴾ [ص: ۲۹]. ونظائر ذلك وهؤلاء هم المشبهة

فهذه الفرق لا تزال تبذع بعضهم بعضا، وتضلله وتجهله، وقد تصادمت كما ترى، فهم كزمرة من العميان، تلاقوا فتصادموا، كما قال أعمى البصر والبصيرة منهم: **ونظيري في العلم مثلي أعمى فترانا في حنـدس نتصادم**

وهدى الله أصحاب سواء السبيل للطريقة المثلى، فلم يتلوثوا بشيء من أوضار هذه الفرق وأدناسها، وأثبتوا لله حقائق الأسماء والصفات، ونفوا عنه مماثلة المخلوقات، فكان مذهبهم مذهبا بين مذهبين، وهدى بين ضاللتين، خرج من بين مذاهب المعطلين والمخيلين، والمجهلين والمشبهين، كما خرج اللبن من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين.

وقالوا: نصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تشبيه، ولا تمثيل، بل طريقتنا إثبات حقائق الأسماء والصفات، ونفي مشابهة المخلوقات، فلا نعطل، ولا نؤول، ولا نمثل، ولا نجعل، ولا نقول: ليس لله يدان ولا وجه ولا سمع ولا بصر ولا حياة ولا قدرة ولا استوى على عرشه، ولا نقول له يدان كأيدي المخلوق، ووجه كوجوههم وسمع وبصر وحياة وقدرة واستوى كأسماعهم وأبصارهم وقدرتهم واستوائهم، بل نقول: له ذات حقيقة ليست كالذوات، وله صفات حقيقة لا مجازا ليست كصفات المخلوقين، وكذلك قولنا في

وجهه تبارك وتعالى ويديه وسمعه وبصره وكلامه واستوائه، ولا يمتنعنا ذلك أن نفهم المراد من تلك الصفات وحقائقها، كما لم يمنع ذلك من أثبت لله شيئاً من صفات الكمال من فهم معنى الصفة وتحقيقها؛ فإن من أثبت له سبحانه السمع والبصر؛ أثبتهما حقيقة، وفهم معناهما؛ فهكذا سائر صفاته المقدسة، يجب أن تجري هذا المجرى، وإن كان لا سبيل لنا إلى معرفة كنهها وكيفيةها؛ فإن الله سبحانه لم يكلف عباده بذلك، ولا أرادهم منهم، ولم يجعل لهم إليه سبيلاً، بل كثير من مخلوقاته، أو أكثرها لم يجعل لهم سبيلاً إلى معرفة كنهه وكيفية، وهذه أرواحهم التي هي أدنى إليهم من كل دان، قد حجب عنهم معرفة كنهها وكيفيةها، وجعل لهم السبيل إلى معرفتها، والتمييز بينها، وبين أرواح البهائم، وقد أخبرنا سبحانه عن تفاصيل يوم القيامة، وما في الجنة والنار فقامت حقائق ذلك في قلوب أهل الإيمان، وشاهدته عقولهم ولم يعرفوا كيفية كنهه فلا يشك المسلمون أن في الجنة أنهاراً من خمر وأنهاراً من عسل وأنهاراً من لبن، ولكن لا يعرفون كنه ذلك ومادته وكيفية؛ إذ كانوا لا يعرفون في الدنيا الخمر إلا ما اعتصر من الأعناب، والعسل إلا ما قذفت به النحل في بيوتها، واللبن إلا ما خرج من الضروع، والحريز إلا ما خرج من فم دود القز.

وقد فهموا معاني ذلك في الجنة من غير أن يكون مماثلاً لما في الدنيا كما قال ابن عباس رضي الله عنهما: ليس في الدنيا مما في الآخرة إلا الأسماء^(١).

(١) صحيح: رواه وكيع في "نسخته عن الأعمش"، رقم (١)، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ. وهذا إسنادٌ صحيحٌ، رجاله ثقات.

وأخرجه هناد في "الزهد" رقم (٣، و٨) عن وكيع، عن الأعمش به.

وأخرجه ابن جرير في تفسير [البقرة: ٢٥]، وابن أبي حاتم في "تفسيره" [البقرة: ٢٥]، (٢٦١)، وأبو نعيم في "صفة الجنة" رقم (١٢٤)، والبيهقي في "البعث والنشور" رقم (٣٣٢) من طرق عن الأعمش به.

ولفظه عندهم جميعاً: «لَيْسَ فِي الْجَنَّةِ شَيْءٌ، مِمَّا فِي الدُّنْيَا إِلَّا الْأَسْمَاءُ»

ولم يمنعهم عدم النظير في الدنيا من فهم ما أخبروا به من ذلك؛ فهكذا الأسماء والصفات لم يمنعهم انتفاء نظيرها في الدنيا ومثالها من فهم حقائقها ومعانيها، بل قام بقلوبهم معرفة حقائقها، وانتفاء التمثيل والتشبيه عنها، وهذا هو المثل الأعلى الذي أثبتته سبحانه لنفسه في ثلاثة مواضع من القرآن:

أحدها: قوله ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ ۚ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النحل: ٦٠].

الثاني: قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَىٰ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الرؤم: ٢٧].

الثالث: قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] اهـ.

بيان طريقة الجهمية في الأسماء والصفات.

الجهمية: منسوبون إلى جهنم بن صفوان (ت ١٢٨هـ)، وهو أول من شهر القول بنفي الصفات؛ فنسبت الفرقة إليه.

وقد أخذ الجهم طريقته من شيخه الجعد بن درهم، وهو أول من أظهر القول بنفي صفات الله عز وجل.

ويقال: إن الجعد بن درهم أخذ مقالته من بيان بن سمعان، وبيان أخذها من طالوت ابن أخت ليبد بن الأعصم، وطلوت أخذها من خاله ليبد بن الأعصم اليهودي الساحر الذي سحر النبي ﷺ.

وقد قتل الجعد بن درهم خالد بن عبد الله القسري، وكان عاملاً لبنى أمية على الكوفة، وضحى به في يوم الأضحى^(١).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٣٥٠/١٢):

فَأَنكَرَتِ الْجَهْمِيَّةُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ يَتَكَلَّمُ أَوْ يَقُولُ أَوْ يُحِبُّ أَوْ يُبْغِضُ، وَأَنكَرُوا سَائِرَ صِفَاتِهِ الَّتِي جَاءَتْ بِهَا الرُّسُلُ، فَأَنكَرُوا بَعْضَ حَقِيقَةِ الرِّسَالَةِ الَّتِي هِيَ كَلَامُ اللَّهِ وَأَنكَرُوا بَعْضَ مَا فِي الرِّسَالَةِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ.

وَأَوَّلُ مَنْ أَظْهَرَ ذَلِكَ فِي الْإِسْلَامِ - وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مَوْجُودًا قَبْلَ الْإِسْلَامِ فِي أُمَّمٍ أُخْرَى - الْجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ شَيْخُ الْجَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ، وَكَانَ عَلَى مَا قِيلَ مِنْ أَهْلِ حَرَّانَ، وَكَانَ فِيهِمْ أَتَمَّةُ الْفَلَّاسِفَةِ، وَمِنْهُمْ تَعَلَّمَ أَبُو نَصْرِ الْفَارَابِيُّ كَثِيرًا مِمَّا تَعَلَّمَ مِنَ الْفَلَسَفَةِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ عَبْدُ اللَّطِيفِ بْنُ يُونُسَ الْبَغْدَادِيُّ، فَضَحَّى بِالْجَعْدِ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

(١) اشتهرت هذه القصة في السِّيرِ والتَّوَارِيخِ، وأما من حيث الأسانيد فلها إسنادان لا يثبتان:

أحدهما: ما رواه البخاري في "خلق أفعال العباد" (٣)، و"التاريخ" (٦٤/١)، والدارمي في "الرد على الجهمية" (ص ١٧، ١٨٢)، و"الرد على المريسي" (ص ١١٨)، والخلال في "السنة" (١٦٩٠)، والآجري في "الشريعة" (٦٩٤) (٢٠٧٢)، واللالكائي (٥١٢)، والبيهقي في "الكبرى" (١٠/٢٥-٢٠٦)، وفي "الأسماء والصفات" (٥٦٣)، والخطيب في "التاريخ" (٤٢٥/١٢)، كلهم من طريق: القاسم بن محمد المعمرى، عن عبد الرحمن بن محمد بن حبيب بن أبي حبيب، عن أبيه، عن جده، قال: شهدت خالد بن عبد الله القسري...، وذكر القصة. وهذا إسناد ضعيف؛ فإنَّ عبد الرحمن مجهول لا يعرف، وكذلك أبوه محمد بن حبيب مجهول أيضاً كما في "الميزان"، وجده حبيب بن أبي حبيب هو الجرمي البصري، فيه لين.

الثاني: أخرجه ابن أبي حاتم كما في "العلو للعلي العظيم" (٣٣٠) ط/ الوطن، عن عيسى بن أبي عمران الرمي، نا أيوب بن سويد، عن السري بن يحيى، قال: خطبنا خالد القسري...، فذكره. وهذا إسناد شديد الضعف؛ فإنَّ عيسى الرمي قال فيه أبو حاتم: غير صدوق. وأيوب بن سويد الرمي قال ابن معين فيه: ليس بثي، يسرق الأحاديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وضعفه آخرون.

الْقَسْرِيُّ بِوَاسِطَةِ عَلَى عَهْدِ عُلَمَاءِ التَّابِعِينَ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَهُمْ بَقَايَا التَّابِعِينَ فِي وَفْتِهِ: مِثْلُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَغَيْرِهِ الَّذِينَ حَمَدُوهُ عَلَى مَا فَعَلَ، وَشَكَرُوا ذَلِكَ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ ضَحُّوا تَقَبَّلَ اللَّهُ ضَحَايَاكُمْ؛ فَإِنِّي مُضَحِّ بِالْجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ؛ إِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَّخِذْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا وَلَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى تَكْلِيمًا - تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الْجَعْدُ عُلُوءًا كَبِيرًا - ثُمَّ نَزَلَ فَذَبَحَهُ. اهـ

وقال رحمه الله كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٣٠٢/٢٠):

وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ، فَإِنَّمَا حَدَّثُوا فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ التَّابِعِينَ بَعْدَ مَوْتِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ أَنْذَرَ بِهِمْ، وَكَانَ ظُهُورُ جَهْمٍ بِخُرَاسَانَ فِي خِلَافَةِ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَقَدْ قَتَلَ الْمُسْلِمُونَ شَيْخَهُمُ الْجَعْدَ بْنَ دِرْهَمٍ قَبْلَ ذَلِكَ ضَحَّى بِهِ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيُّ، وَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضَحُّوا تَقَبَّلَ اللَّهُ ضَحَايَاكُمْ فَإِنِّي مُضَحِّ بِالْجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ إِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَّخِذْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى تَكْلِيمًا تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الْجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ عُلُوءًا كَبِيرًا ثُمَّ نَزَلَ فَذَبَحَهُ.

وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ ذَلِكَ بَلَغَ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ وَأَمْثَالَهُ مِنَ التَّابِعِينَ فَشَكَرُوا ذَلِكَ. اهـ

وقال رحمه الله كَمَا فِي "بَيَانِ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ" (٢٧٧/١):

فَأَمَّا الْجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ فَضَحَّى بِهِ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيُّ عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ، وَمَالِهِ يَوْمِئِذٍ نَكِيرٌ، وَذَلِكَ سَنَةُ نِيفَ وَعَشْرِينَ وَمِائَةً.

وَأَمَّا الْجَهْمُ وَكَانَ بِمَرُو، فَكُتِبَ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ إِلَى وَالِيهِ عَلَى خُرَاسَانَ نَصْرَ بَنٍ سَيَّارٍ بِأَمْرِهِ بِقَتْلِهِ، فَكُتِبَ إِلَى سَلَمِ بْنِ أَحْوَزَ، وَكَانَ عَلَى مَرُو فَضْرَبَ عُنُقَهُ بَيْنَ نِظَارَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُمْ يَحْمَدُونَ ذَلِكَ. اهـ

قال الإمام ابن كثير رحمته الله في البداية والنهاية (١٣/١٤٧):

قَالَ ابْنُ عَسَاكِرَ وَغَيْرُهُ: وَقَدْ أَخَذَ بِدَعْتِهِ عَنْ بَيَّانِ بْنِ سَمْعَانَ، وَأَخَذَهَا بَيَّانٌ عَنْ طَالُوتَ ابْنِ أُخْتِ لَيْبِدِ بْنِ أَعْصَمَ وَزَوْجِ ابْنَتِهِ، عَنْ لَيْبِدِ بْنِ أَعْصَمَ السَّاحِرِ لَعَنَهُ اللَّهُ، وَأَخَذَ عَنِ الْجَعْدِ الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ الْخَزَرِيُّ. وَقِيلَ: التَّرْمِذِيُّ. وَقَدْ أَقَامَ بَبْلَخَ وَكَانَ يُصَلِّي مَعَ مُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ فِي مَسْجِدِهِ وَيَتَنَاطَرَانِ، حَتَّى نُفِيَ إِلَى تَرْمِذَ، ثُمَّ قُتِلَ الْجَهْمُ بِأَصْبَهَانَ وَقِيلَ: بِمَرَوْ. فَتَلَّهُ نَائِبُهَا سَلْمُ بْنُ أَحْوَزَ رحمته الله، وَجَزَاهُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، وَأَخَذَ بِشَرِّ الْمَرِيسِيِّ عَنِ الْجَهْمِ وَأَخَذَ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي دُوَادٍ، عَنْ بَشِيرٍ.

وَأَمَّا الْجَعْدُ لَعَنَهُ اللَّهُ، فَإِنَّهُ أَقَامَ بِدِمَشْقَ حَتَّى أَظْهَرَ الْقَوْلَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، فَتَطَلَّبَهُ بَنُو أُمَيَّةَ فَهَرَبَ مِنْهُمْ، فَسَكَنَ الْكُوفَةَ، فَلَقِيَهُ بِهَا الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ، فَتَقَلَّدَ هَذَا الْقَوْلَ، لَعَنَهُمَا اللَّهُ، ثُمَّ قَتَلَهُ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُسْرِيُّ يَوْمَ عِيدِ الْأَضْحَى بِالْكُوفَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ خَالِدًا خَطَبَ النَّاسَ.

فَقَالَ فِي خُطْبَتِهِ تِلْكَ: أَيُّهَا النَّاسُ، ضَحُّوا تَقَبَّلَ اللَّهُ ضَحَايَاكُمْ، فَإِنِّي مُضَحٌّ بِالْجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ إِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَّخِذْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى تَكْلِيمًا، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الْجَعْدُ عُلُوًّا كَبِيرًا. ثُمَّ نَزَلَ فَذَبَحَهُ فِي أَصْلِ الْمِنْبَرِ بِيَدِهِ، أَثَابَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَتَقَبَّلَ مِنْهُ، وَذَلِكَ فِي أَيَّامِ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَقَدْ كَانَ هِشَامٌ طَلَبَهُ بِدِمَشْقَ حِينَ أَظْهَرَ مَا أَظْهَرَ، ثُمَّ إِنَّهُ هَرَبَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَكَتَبَ إِلَى نَائِبِهِ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُسْرِيِّ أَنْ يَقْتُلَهُ، فَقَتَلَهُ كَمَا ذَكَرْنَا.

وَقَدْ رَوَى قِصَّتَهُ مَعَ خَالِدِ الْبَخَارِيُّ فِي أَفْعَالِ الْعِبَادِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِمَّنْ صَنَّفَ فِي السُّنَنِ كَالطَّبْرَانِيُّ، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ وَذَكَرَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي التَّارِيخِ. وَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ يَتَرَدَّدُ إِلَى وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ وَأَنَّهُ كَانَ كُلَّمَا رَاحَ إِلَى وَهْبٍ يَغْتَسِلُ وَيَقُولُ: أَجْمَعُ لِلْعَقْلِ. وَكَانَ يَسْأَلُ وَهْبًا عَنْ صِفَاتِ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ، فَقَالَ

لَهُ وَهَبَ يَوْمًا: وَيْلَكَ يَا جَعْدُ أَقْصِرِ الْمَسْأَلَةَ، إِنِّي لَا أَطْنُكَ مِنَ الْهَالِكِينَ، لَوْ لَمْ يُخْبِرْنَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ أَنَّ لَهُ يَدًا مَا قُلْنَا ذَلِكَ، وَأَنَّ لَهُ عَيْنًا مَا قُلْنَا ذَلِكَ. ثُمَّ لَمْ يَلْبِثِ الْجَعْدُ أَنْ صُلِبَ، ثُمَّ قُتِلَ^(١). اهـ.

والجهمية ينفون صفات الله عز وجل، ويدعون أن الأسماء تطلق على الله عز وجل إطلاقاً مجازياً، ولا حقيقة لمعانيها.

قال الآلوسي رحمته الله في "جلاء العينين" (ص ١٥١):

وحكى بعضهم أن جهم بن صفوان الترمذي كان يدعو الناس إلى مذهبه الباطل، وهو أن الله تعالى عالم لا علم له، قادر لا قدرة له، وكذا في سائر الصفات، وكان جلس يوماً يدعو الناس لمذهبه، وحوله أقوام كثيرة، فجاء أعرابي ووقف حتى سمع مقالته، فأرشده الله تعالى إلى بطلان هذا المذهب فأنشأ يقول:

ألا إن جهماً كافراً بآن كفره	ومن قال يوماً قول جهم فقد كفر
لقد جُنَّ جهمٌ إذ يسمي إلهه	سميعاً بلا سمع بصيراً بلا بصر
عليماً بلا علمٍ رضيعاً بلا رضا	لطيفاً بلا لطف خبيراً بلا خبر
أيرضيك أن لو قال يا جهمُ قائلٌ	أبوك امرؤ حُرٍ خطير بلا خطر
مليح بلا ملح بهي بلا بها	طويل بلا طول يخالفه القصر
حليم بلا حلم وفي بلا وفا	فبالعقل موصوف وبالجهل مشتهر

(١) وانظر "مجموع الفتاوى" (٨/١٤٢، ٢٣٨، ٣٥٧)، (١٠/٦٦، ٦٩٧)، (١٢/٥٠٣)، (١٣/١٧٣)، (٥/٢٠)، "بيان تلبس الجهمية" (٢/٤٨٧-)، "شرح السنة للبخاري" (١/١٨٦)، "الصواعق المرسلة" (٣/١٠٧١)، "البداية والنهاية" (١٢/٧٢٤) (١٣/١٤٨، ٢١٧)، "شرح الطحاوية" (٢/٧٩٤)، "الكامل" لابن الأثير (٧/٧٥).

جواد بلا جود قوي بلا قوى كبير بلا كبر صغير بلا صغر
أمدحا تراه أم هجاء وسبة وهزأ كفاك الله يا أحمق البشر
فإنك شيطان بعثت لأمة تصيرهم عما قريب إلى سقر

فألهمه الله عز وجل حقيقة مذهب أهل السنة، ورجع كثير من الناس ببركة أبياته،
وكان عبدالله بن المبارك يقول: إن الله تعالى بعث الأعرابي رحمة لأولئك - انتهى.

قال الإمام ابن القيم رحمته الله كما في اجتماع الجيوش الإسلامية (٢/٢٠٦):

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رحمته الله: كَانَ جَهَنَّمُ وَشِيعَتُهُ كَذَلِكَ دَعَوْا النَّاسَ إِلَى الْمُتَشَابِهِ مِنَ
الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا بِكَلَامِهِمْ بَشَرًا كَثِيرًا، وَكَانَ فِيمَا بَلَّغْنَا أَنَّ الْجَهَنَّمَ
عَدُوُّ اللَّهِ كَانَ مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ، وَكَانَ صَاحِبَ خُصُومَاتٍ وَشَرٍّ وَكَلامٍ، وَكَانَ أَكْثَرَ
كَلَامِهِ فِي اللَّهِ تَعَالَى، فَلَقِيَّ أَنَا مِنَ الْكُفَّارِ، يُقَالُ لَهُمْ: السُّمْنِيَّةُ. فَعَرَفُوا الْجَهَنَّمَ فَقَالُوا
لَهُ: نُكَلِّمُكَ فَإِنْ ظَهَرْتَ حُجَّتُنَا عَلَيْكَ؛ دَخَلْتَ فِي دِينِنَا، وَإِنْ ظَهَرْتَ حُجَّتَكَ عَلَيْنَا؛
دَخَلْنَا فِي دِينِكَ، وَكَانَ فِيمَا كَلَّمُوا جَهَنَّمَ قَالُوا: أَلَسْتَ تَزْعُمُ أَنَّ لَكَ إِلَهًا؟ قَالَ الْجَهَنَّمَ:
نَعَمْ. قَالُوا لَهُ: فَهَلْ رَأَتْ عَيْنُكَ إِلَهَكَ؟ قَالَ: لَا. قَالُوا: فَهَلْ سَمِعْتَ كَلَامَهُ؟ قَالَ: لَا.
قَالُوا: فَهَلْ شَمَمْتَ لَهُ رَائِحَةً؟ قَالَ: لَا. قَالُوا: فَهَلْ وَجَدْتَ لَهُ حِسًّا؟ قَالَ: لَا. قَالُوا:
فَهَلْ وَجَدْتَ لَهُ مِجَسًّا؟ قَالَ: لَا. قَالُوا: فَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهُ إِلَهٌ؟

قَالَ: فَتَحَيَّرَ الْجَهَنَّمَ فَلَمْ يَدْرِ مَنْ يَعْبُدُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ أَنَّهُ اسْتَدْرَكَ حُجَّةً مِنْ جِنْسِ
حُجَجِ زَنَادِقَةِ النَّصَارَى (لَعَنَهُمُ اللَّهُ) وَذَلِكَ أَنَّ زَنَادِقَةَ النَّصَارَى لَعَنَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى
يَزْعُمُونَ أَنَّ الرُّوحَ الَّذِي فِي عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ رُوحُ اللَّهِ مِنْ ذَاتِ اللَّهِ؛ فَإِذَا أَرَادَ أَنْ
يُحْدِثَ أَمْرًا دَخَلَ فِي بَعْضِ خَلْقِهِ فَتَكَلَّمَ عَلَى لِسَانِهِ؛ فَيَأْمُرُ بِمَا يَشَاءُ، وَيَنْهَى عَمَّا يَشَاءُ،
وَهُوَ رُوحٌ غَائِبٌ عَنِ الْأَبْصَارِ.

فَاسْتَدْرَكَ الْجَهْمُ حَجَّةً مِثْلَ هَذِهِ الْحِجَّةِ؛ فَقَالَ لِلْسَّمْنِيِّ: أَلَسْتَ تَزْعُمُ أَنَّ فِيكَ رُوحًا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَهَلْ رَأَيْتَ رُوحَكَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ فَهَلْ سَمِعْتَ كَلَامَهُ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَهَلْ وَجَدْتَ لَهُ مِجَسًّا أَوْ حِسًّا؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَكَذَلِكَ اللَّهُ لَا يُرَى لَهُ وَجْهُ، وَلَا يُسْمَعُ لَهُ صَوْتُ، وَلَا يُشَمُّ لَهُ رَائِحَةٌ، وَهُوَ غَائِبٌ عَنِ الْأَبْصَارِ، وَلَا يَكُونُ فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ، وَوَجَدَ ثَلَاثَ آيَاتٍ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]، ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فَبَنَى أَصْلَ كَلَامِهِ عَلَى هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ، وَتَأَوَّلَ الْقُرْآنَ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، وَكَذَّبَ أَحَادِيثَ النَّبِيِّ ﷺ فَزَعَمَ أَنَّ مَنْ وَصَفَ اللَّهَ تَعَالَى بِشَيْءٍ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابٍ أَوْ حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ كَافِرًا أَوْ كَانَ مِنَ الْمُشَبَّهَةِ.

فَأَصْلَ بَشَرًا كَثِيرًا وَتَبِعَهُ عَلَى قَوْلِهِ رِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ، وَأَصْحَابِ فُلَانٍ، وَوَضَعَ دِينَ الْجَهْمِيَّةِ، فَإِذَا سَأَلَهُمُ النَّاسُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] مَا تَفْسِيرُهُ؟ يَقُولُونَ: لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَهُوَ تَحْتَ الْأَرْضِ السَّابِعَةِ كَمَا هُوَ عَلَى الْعَرْشِ، لَا يَخْلُو مِنْهُ مَكَانٌ، وَلَا هُوَ فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ، وَلَا يَتَكَلَّمُ وَلَا يُكَلَّمُ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ أَحَدٌ لَا فِي الدُّنْيَا، وَلَا فِي الْآخِرَةِ، وَلَا يُوصَفُ، وَلَا يُعْرَفُ بِصِفَةٍ، وَلَا يُعْقَلُ، وَلَا لَهُ غَايَةٌ وَلَا مُتَهَيٌّ، وَلَا يُدْرِكُ بِعَقْلِ، وَهُوَ وَجْهٌ كُلُّهُ، وَهُوَ عِلْمٌ كُلُّهُ، وَهُوَ سَمْعٌ كُلُّهُ، وَهُوَ بَصَرٌ كُلُّهُ، وَهُوَ نُورٌ كُلُّهُ، وَهُوَ قُدْرَةٌ كُلُّهُ، لَا يُوصَفُ بِوَصْفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَلَيْسَ بِمَعْلُومٍ وَلَا مَعْقُولٍ، وَكُلُّ مَا يَخْطُرُ بِقَلْبِكَ أَنَّهُ شَيْءٌ تَعْرِفُهُ، فَهُوَ عَلَى خِلَافِهِ؛ فَقُلْنَا لَهُمْ فَمَنْ تَعْبُدُونَ؟

قَالُوا: نَعْبُدُ مَنْ يُدَبِّرُ أَمْرَ هَذَا الْخَلْقِ. قُلْنَا: فَالَّذِي يُدَبِّرُ أَمْرَ هَذَا الْخَلْقِ مَجْهُولٌ لَا يُعْرَفُ بِصِفِّهِ؟ قَالُوا: نَعَمْ. قُلْنَا: قَدْ عَرَفَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّكُمْ لَا تُثَبِّتُونَ شَيْئًا إِنَّمَا تَدْفَعُونَ عَنْ أَنْفُسِكُمُ الشُّنْعَةَ بِمَا تُظْهِرُونَ.

ثُمَّ قُلْنَا لَهُمْ: هَذَا الَّذِي يُدَبِّرُ هُوَ الَّذِي كَلَّمَ مُوسَى؟ قَالُوا: لَمْ يُكَلِّمْ وَلَا يَتَكَلَّمُ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِجَارِحَةٍ وَالْجَوَارِحُ مَفْقِيَةٌ عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَإِذَا سَمِعَ الْجَاهِلُ قَوْلَهُمْ ظَنَّ أَنََّّهُمْ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ تَعْظِيمًا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ كَلَامَهُمْ إِنَّمَا يَعُودُ إِلَى ضَلَالَةٍ وَكُفْرٍ فَلَعَنَهُمُ اللَّهُ، قَالَ الْخَلَّالُ: كَتَبْتُ هَذَا الْكِتَابَ مِنْ خَطِّ عَبْدِ اللَّهِ وَكَتَبَهُ عَبْدُ اللَّهِ مِنْ خَطِّ أَبِيهِ. اهـ

بيان طريقة المعتزلة في الأسماء والصفات:

المعتزلة فرقة كلامية ظهرت في أول القرن الثاني الهجري، وبلغت شأوها في العصر العباسي الأول؛ ويرجع اسمها إلى اعتزال إمامها واصل بن عطاء مجلس الحسن البصري؛ لقول واصل بأن مرتكب الكبيرة ليس كافرا، ولا مؤمنا، بل هو في منزلة بين المنزلتين، ولما اعتزل واصل مجلس الحسن، وجلس عمرو بن عبيد إلى واصل، وتبعهما أنصارهما؛ قيل لهم: معتزلة، أو معتزلون. وهذه الفرقة تعتد بالعقل، وتغلو فيه، وتقدمه على النقل.

ولهذه الفرقة مدرستان رئيسيتان: إحداهما بالبصرة، ومن أشهر رجالها: واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد، وأبو الهذيل العلاف، وإبراهيم النظام، والجاحظ. والأخرى ببغداد، ومن أشهر رجالها: بشر بن المعتمر، وأبو موسى المردار، وثمامة بن أشرس، وأحمد بن أبي دؤاد.

وللمعتزلة أصول خمسة يدور عليها مذهبهم وهي: (العدل، والتوحيد، والمنزلة بين المنزلتين، والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر). ولهم في هذه الأصول معان عندهم خالفوا فيها موجب الشريعة، وجمهور المسلمين^(١).

قال ابن أبي العز الحنفي رحمته الله في شرح الطحاوية (ص ٥٢١):

وَقِيلَ: إِنَّ وَاصِلَ بْنِ عَطَاءٍ (ت ١٣١) هُوَ الَّذِي وَضَعَ أُصُولَ مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ، وَتَابِعَهُ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ (ت ١٤٤) تَلْمِيزُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، فَلَمَّا كَانَ زَمَنُ هَارُونَ الرَّشِيدِ صَنَّفَ لَهُمْ أَبُو الْهَذِيلِ كِتَابَيْنِ، وَبَيَّنَ مَذْهَبَهُمْ، وَبَنَى مَذْهَبَهُمْ عَلَى الْأُصُولِ الْخَمْسَةِ، الَّتِي سَمَّوْهَا: الْعَدْلَ، وَالتَّوْحِيدَ، وَإِنْفَادَ الْوَعِيدِ، وَالْمَنْزِلَةَ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ، وَالْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ! وَلَبَّسُوا فِيهَا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ، إِذْ شَأْنُ الْبِدْعِ هَذَا، اشْتِمَالُهَا عَلَى حَقٍّ وَبَاطِلٍ.

وَهُمْ مُشَبَّهَةُ الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّهُمْ قَاسُوا أَفْعَالَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى أَفْعَالِ عِبَادِهِ، وَجَعَلُوا مَا يَحْسُنُ مِنَ الْعِبَادِ يَحْسُنُ مِنْهُ، وَمَا يَقْبُحُ مِنَ الْعِبَادِ يَقْبُحُ مِنْهُ! وَقَالُوا: يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا، وَلَا يَجُوزَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا، بِمُقْتَضَى ذَلِكَ الْقِيَاسِ الْفَاسِدِ!! فَإِنَّ السَّيِّدَ مِنْ بَنِي آدَمَ لَوْ رَأَى عِبِيدَهُ تَزْنِي بِإِمَائِهِ، وَلَا يَمْنَعُهُمْ مِنْ ذَلِكَ لَعُدَّ إِمَامًا مُسْتَحْسِنًا لِلْقَبِيحِ، وَإِمَامًا عَاجِزًا، فَكَيْفَ يَصِحُّ قِيَاسُ أَفْعَالِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى أَفْعَالِ عِبَادِهِ؟! وَالْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى مَبْسُوطٌ فِي مَوْضِعِهِ.

فَأَمَّا (الْعَدْلُ)، فَاسْتَرَوْا تَحْتَهُ نَفْيَ الْقَدَرِ، وَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْلُقُ الشَّرَّ وَلَا يَقْضِي بِهِ، إِذْ لَوْ خَلَقَهُ ثُمَّ يُعَذِّبُهُمْ عَلَيْهِ يَكُونُ ذَلِكَ جَوْرًا!! وَاللَّهُ تَعَالَى عَادِلٌ لَا يَجُورُ.

(١) "الفرق بين الفرق" (ص ١٧-٢٠)، "التبصير في أصول الدين" (ص ٣٧)، "الملل والنحل" (ص ٤٦-٤٩).

وَيَلْزَمُهُمْ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ الْفَاسِدِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَكُونُ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يُرِيدُهُ، فَيُرِيدُ الشَّيْءَ وَلَا يَكُونُ، وَلَا زِمُهُ وَصْفُهُ بِالْعَجْزِ! تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ.

وَأَمَّا (التَّوْحِيدُ) فَاسْتَرَوْا تَحْتَهُ الْقَوْلَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، إِذْ لَوْ كَانَ غَيْرَ مَخْلُوقٍ لَزِمَ تَعَدُّ الْقَدَمَاءِ!! وَيَلْزَمُهُمْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ الْفَاسِدِ أَنَّ عِلْمَهُ وَقُدْرَتَهُ وَسَائِرَ صِفَاتِهِ مَخْلُوقَةٌ، أَوْ التَّنَاقُضُ!.

وَأَمَّا (الْوَعْدُ)، فَقَالُوا: إِذَا أَوْعَدَ بَعْضُ عِبِيدِهِ وَعِيدًا؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ وَيُخْلِفَ وَعِيدَهُ، لِأَنَّهُ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ، فَلَا يَغْفُو عَمَّنْ يَشَاءُ، وَلَا يَغْفِرُ لِمَنْ يُرِيدُ، عِنْدَهُمْ!!.

وَأَمَّا (الْمَنْزِلَةُ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ)، فَعِنْدَهُمْ أَنَّ مَنْ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً يَخْرُجُ مِنَ الْإِيمَانِ وَلَا يَدْخُلُ فِي الْكُفْرِ!!.

وَأَمَّا (الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ)، فَهُوَ أَنَّهُمْ قَالُوا: عَلَيْنَا أَنْ نَأْمُرَ غَيْرَنَا بِمَا أَمَرْنَا بِهِ، وَأَنْ نُلْزِمَهُ بِمَا يَلْزِمُنَا، وَذَلِكَ هُوَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَصَمَّنُوهُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْخُرُوجُ عَلَى الْأَثْمَةِ بِالْقِتَالِ إِذَا جَارُوا!! اهـ

ويقولون: إن الله تعالى قديم، والقدم أخص وصف ذاته، وينفون الصفات القديمة أصلاً ويقولون: هو عالم بذاته، قادر بذاته، حي بذاته لا بعلم وقدرة وحياة، وينفون أن تكون صفات قديمة، ومعان قائمة به؛ لأنه لو شاركتها الصفات في القدم الذي هو أخص الوصف لشاركتها في الإلهية^(١).

(١) وانظر "الملل والنحل" للشهرستاني (١/ ٤٣-).

بيان طريقة الأشاعرة في الأسماء والصفات:

الأشعرية: ينسب هذا المذهب إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى ابن أمير البصرة بلال بن أبي بردة ابن صاحب رسول الله ﷺ أبي موسى عبد الله بن قيس بن حضار الأشعري، اليماني، البصري. ولد سنة ستين ومئتين من الهجرة النبوية، وتوفي في عام (٣٢٤هـ)

أخذ عن أبي علي الجبائي محمد بن عبد الوهاب -زوج أمه- مذهب الاعتزال ولما برع في معرفة الاعتزال، كرهه وتبرأ منه، وصعد للناس، فتأب إلى الله تعالى منه، ثم أخذ يرد على المعتزلة، ويهتك عوارهم.

ثم سلك طريقة عبد الله بن سعيد بن كلاب (ت ٢٤٣هـ)، ونسج على مذهبه في الصفات.

فمال إليه جماعة وعولوا على رأيه وجادلوا فيه. وانتشر مذهب أبي الحسن الأشعري، وحملوا الناس على التزامه فانتشر في أمصار الإسلام.

عقيدة الأشاعرة في الصفات: نفيها إلا سبعا يثبتونها بالعقل. وأشهر علماء الأشاعرة: الباقلاني والجويني والرازي.

وقد رجع أبو الحسن الأشعري عن هذا المذهب، وقال بقول أهل السنة والجماعة في مسائل أصول الدين، وأثبت ذلك في كتابيه: "مقالات الإسلاميين" و "الإبانة عن أصول الديانة".

وقال الذهبي رحمه الله: قُلْتُ: رَأَيْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ أَرْبَعَةَ تَوَالِيفَ فِي الْأُصُولِ يَذْكُرُ فِيهَا قَوَاعِدَ مَذْهَبِ السَّلَفِ فِي الصِّفَاتِ، وَقَالَ فِيهَا: تُمَرُّ كَمَا جَاءَتْ. ثُمَّ قَالَ: وَبِذَلِكَ أَقُولُ، وَبِهِ أَدِينُ، وَلَا تُؤَوَّلُ.

قلت: قد صرح في كتابه الإبانة بمذهبه، فقال: فإن قال لنا قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافعة والمرجئة؛ فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون؟!.

قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب الله ربنا عز وجل، وبسنة نبينا محمد ﷺ، وما روى عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل - نصر الله وجهه، ورفع درجته وأجزل مثوبته - قائلون ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل الذي أبان الله به الحق، ودفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيع الزائغين، وشك الشاكين فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وجليل معظم، وكبير مفهم.

وجملة قولنا: أنا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله، وبما جاءوا به من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ لا نرد من ذلك شيئاً، وأن الله عز وجل إله واحد لا إله إلا هو فرد صمد، لم يتخذ صاحبة ولا ولداً، وأن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى، ودين الحق، وأن الجنة والنار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور.

وأن الله تعالى استوى على العرش على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده استواء منزها عن المماساة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال، لا يحمله العرش، بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته، ومقهورون في قبضته، وهو فوق العرش وفوق كل شيء إلى تخوم الثرى، فوقيه لا تزيده قرباً إلى العرش والسماء، بل هو رفيع الدرجات عن العرش، كما أنه رفيع الدرجات عن الثرى، وهو مع ذلك

قريب من كل موجود، وهو أقرب إلى العبد من حبل الوريد، وهو على كل شيء شهيد.

وأن له سبحانه وجهها بلا كيف كما قال: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (٢٧) وأن له سبحانه يدين بلا كيف كما قال سبحانه: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ من [ص: ٧٥] وكما قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ وأن له سبحانه عينين بلا كيف كما قال سبحانه: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾، وأن من زعم أن أسماء الله غيره كان ضالاً، وأن الله علماً كما قال: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ وكما قال: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾.

ونثبت لله السمع والبصر، ولا ننفي ذلك كما نفتته المعتزلة والجهمية والخوارج. ونثبت أن الله قوة كما قال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ اهـ. وانظر بقية كلامه ﷻ.

ومن العجيب أن الذين اتبعوه في أقواله القديمة لم يزالوا مصرين على هذه الأقوال حتى بعد رجوع إمامهم ﷻ عنها. وعلى ذلك فأقوال الأشعرية ليست هي الأقوال التي يُنسب إليها أبو الحسن الأشعري ﷻ، وإنما هم في الحقيقة (كلاية).

والذي اشتهر في المذهب الأشعري إثبات سبع صفات يدعون أن العقل دل عليها وهي: الحياة، والعلم، والقدرة، والكلام، والسمع، والبصر، والإرادة.

وهي مجموعة في قول الناظم:

حي عليم قدير والكلام له إرادة وكذاك السمع والبصر

وقول الآخر:

حي مريد قادر علام له السمع والبصر والكلام

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٣٢/١٢):

وَهَؤُلَاءِ أَهْلُ الْكَلَامِ الْقِيَاسِيِّ مِنَ الصِّفَاتِيَّةِ فَارْقُوا أُولَئِكَ الْمُتَبَدِّعَةَ الْمُعْطَلَةَ الصَّابِتَةَ فِي كَثِيرٍ مِنْ أُمُورِهِمْ، وَأَثْبَتُوا الصِّفَاتِ الَّتِي قَدْ يُسْتَدَلُّ بِالْقِيَاسِ الْعَقْلِيِّ عَلَيْهَا كَالصِّفَاتِ السَّبْعِ، وَهِيَ: الْحَيَاةُ وَالْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلامُ. وَلَهُمْ نِزَاعٌ فِي السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلامِ، هَلْ هُوَ مِنَ الصِّفَاتِ الْعَقْلِيَّةِ أَوِ الصِّفَاتِ النَّبَوِيَّةِ الْخَبَرِيَّةِ السَّمْعِيَّةِ، وَلَهُمْ اخْتِلَافٌ فِي الْبَقَاءِ وَالْقَدَمِ، وَفِي الْإِدْرَاكِ الَّذِي هُوَ إِدْرَاكُ الْمَشْمُومَاتِ وَالْمَذُوقَاتِ وَالْمَلْمُوسَاتِ، وَلَهُمْ أَيْضًا اخْتِلَافٌ فِي الصِّفَاتِ السَّمْعِيَّةِ الْفَرَايِيَّةِ الْخَبَرِيَّةِ كَالْوَجْهِ وَالْيَدِ، فَأَكْثَرُ مُتَقَدِّمِيهِمْ أَوْ كُلُّهُمْ يُثْبِتُهَا وَكَثِيرٌ مِنْ مُتَأَخِّرِيهِمْ لَا يُثْبِتُهَا وَأَمَّا مَا لَا يَرِدُ إِلَّا فِي الْحَدِيثِ فَأَكْثَرُهُمْ لَا يُثْبِتُهَا. ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يَصْرِفُ النُّصُوصَ عَنْ دَلَالَتِهَا؛ لِأَجْلِ مَا عَارَضَهَا مِنَ الْقِيَاسِ الْعَقْلِيِّ عِنْدَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَفُوضُ مَعْنَاهَا. اهـ

قال أبو عبد الله: وليس إثباتهم لهذه الصفات إثباتًا حَقًّا على طريقة أهل السنة من كل وجه؛ بل ابتدعوا في تفسير هذه الصفات التي أثبتوها، كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله.

بعض أئمة الأشاعرة المتقدمين كانوا يثبتون صفاتًا أخرى كما بين ذلك شيخ الإسلام رحمته الله وغيره.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمته الله كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (١٤٧/٤):

بَلْ أئِمَّةُ الْمُتَكَلِّمِينَ يُثْبِتُونَ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةَ فِي الْجُمْلَةِ. وَإِنْ كَانَ لَهُمْ فِيهَا طُرُقُ كَأَبِي سَعِيدِ بْنِ كَلَّابٍ، وَأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، وَأئِمَّةُ أَصْحَابِهِ: كَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُجَاهِدٍ، وَأَبِي الْحَسَنِ الْبَاهِلِيِّ، وَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ بْنُ الْبَاقِلَانِيِّ، وَأَبِي إِسْحَاقَ

الإسفرائيني، وأبي بكر بن فورك، وأبي محمد بن اللبان، وأبي علي بن شاذان، وأبي القاسم القشيري، وأبي بكر البيهقي وغير هؤلاء.

فَمَا مِنْ هَؤُلَاءِ إِلَّا مَنْ يُثْبِتُ مِنَ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ مَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَعِمَادُ الْمَذْهَبِ عَنْهُمْ: إِبْطَاحُ كُلِّ صِفَةٍ فِي الْقُرْآنِ. وَأَمَّا الصِّفَاتُ الَّتِي فِي الْحَدِيثِ: فَمِنْهُمْ مَنْ يُثْبِتُهَا وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُثْبِتُهَا.

بيان طريقة الماتريدية في الأسماء والصفات :

الماتريدية: فرقة مبتدعة تُنسب إلى أبي منصور محمد بن محمد بن محمود السمرقندي الماتريدي، [٣٣٣هـ] منسوب إلى (ماتريد)، وهي محلة قرب سمرقند فيما وراء النهر، ولد بها، ولا يعرف على وجه اليقين تاريخ مولده، بل لم يذكر من ترجم له كثيرًا عن حياته، أو كيف نشأ وتعلم، أو بمن تأثر.

وهذه الفرقة هي شقيقة الأشعرية؛ فكلا الفرقتين اعتقاداتهم متقاربة؛ إلا في أشياء يسيرة؛ وكلا الفرقتين بضعة من الكلابية.

وعقيدة الماتريدية في الأسماء والصفات كعقيدة الأشعرية في كثير منها؛ إلا أنهم أضافوا صفة ثامنة، وهي: (صفة التكوين)، وهم كذلك لا يثبتون هذه الصفة على المعنى الحق الذي يثبت به أهل السنة والجماعة، ولهم في تفسيرها معنى باطل.

مخالفة الأشاعرة لأهل السنة في تفسير الصفات التي أثبتوها :

أولاً: صفة الكلام: قالوا: هو كلام نفساني بدون حرف، ولا صوت، أزلي قائم بالذات، يلهم الله جبريل أن يفهم مراد الله؛ فيعبر عنه جبريل عليه السلام، فاللفظ من جبريل، والمعنى من الله. تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً، وسيأتي إن شاء الله بيان بطلان مذهبهم عند كلامنا على صفة الكلام لله عز وجل.

ثانيًا : صفة العلم : يثبت الأشاعرة العلم القديم، وقالوا: علمه عز وجل قديم لازم لذاته، متعلق بكل ما سيكون. وهذا يثبت أهل السنة والجماعة؛ إلا أن أهل السنة والجماعة يثبتون علمًا آخر عند الفعل، ينبني عليه الثواب والعقاب، وهو علمه به موجودًا، وأن الله يعلم الشيء كائنا بعد وجوده مع علمه السابق به قبل وجوده، وهذا هو الذي دل عليه القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَلْقِبَلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [١٤٢]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ [١٤٢]، وقوله: ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْمُنْفِقِينَ﴾ [١١]، وقوله: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجْهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: ٣١]، وغيرها.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رحمته الله فِي كِتَابِهِ الرَّدُّ عَلَى الْمُنْطَلِقِينَ (ص ٤٦٤):

وعامة من يستشكل الآيات الواردة في هذا المعنى، كقوله: ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾ و﴿حَتَّى نَعْلَمَ﴾، ويتوهم أن هذا ينفي علمه السابق بأن سيكون، وهذا جهل؛ فإن القرآن قد أخبر بأنه يعلم ما سيكون في غير موضع، بل أبلغ من ذلك أنه قدر مقادير الخلائق كلها، وكتب ذلك قبل أن يخلقها، فقد علم ما سيخلقه علما مفصلا، وكتب ذلك، وأخبر بما أخبر به من ذلك قبل أن يكون، وقد أخبر بعلمه المتقدم على وجوده، ثم لما خلقه علمه كائنا مع علمه الذي تقدم أنه سيكون، فهذا هو الكمال، وبذلك جاء القرآن في غير موضع، بل وإثبات رؤية الرب له بعد وجوده، كما قال تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]، فأخبر أنه سيرى أعمالهم.

وقد دل الكتاب والسنة، واتفاق سلف الأمة، ودلائل العقل على أنه سميع بصير، والسمع والبصر لا يتعلق بالمعدوم، فإذا خلق الأشياء رآها سبحانه، وإذا دعاه عباده سمع دعاءهم، وسمع نجواهم، كما قال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا﴾ أي تشتكي إليه، وهو يسمع التهاور، والتهاور تراجع الكلام بينها، وبين الرسول.

قالت عائشة: سبحانه الذي وسع سمعه الأصوات، لقد كانت المجادلة تشتكي إلى النبي ﷺ في جانب البيت وإنه ليخفي على بعض كلامها. فأنزل الله: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا﴾ وكما قال تعالى لموسى وهارون: ﴿لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ وقال: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾.

وقد ذكر الله علمه بما سيكون بعد أن يكون في بضعة عشر موضعاً في القرآن مع إخباره في مواضع أكثر من ذلك أنه يعلم ما يكون قبل أن يكون، وقد أخبر في القرآن من المستقبلات التي لم تكن بعد بما شاء الله، بل أخبر بذلك نبيه وغير نبيه ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ بل هو سبحانه يعلم ما كان، وما يكون، وما لو كان كيف كان يكون. كقوله ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ بل وقد يعلم بعض عباده بما شاء أن يعلمه من هذا وهذا ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾.

قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ﴾ وقال: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ وقوله: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ﴾ وقوله: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّلَاقِ الْجُمُعَانِ فِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا﴾ وقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا

مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِجَنَّةٍ ﴿١٢﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِينَ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ ﴿١٣﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِينَ﴾ ﴿١١﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجْهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّادِقِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾ ﴿٣١﴾ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَوَاضِعِ.

رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾ ﴿١٤﴾ أَيُّ لَنَرَى ﴿١٥﴾. وَرَوَى لَنَمِيزُ ﴿١٦﴾. وَهَكَذَا قَالَ عَامَّةُ الْمَفْسَرِينَ: إِلَّا لَنَرَى وَنَمِيزُ. وَكَذَلِكَ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: لَنَعْلَمُهُ مَوْجُودًا وَاقِعًا بَعْدَ أَنْ كَانَ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ سَيَكُونُ. وَلَفْظُ بَعْضِهِمْ: قَالَ: الْعِلْمُ عَلَى مَنزِلَتَيْنِ: عِلْمٌ بِالشَّيْءِ قَبْلَ وَجُودِهِ، وَعِلْمٌ بِهِ بَعْدَ وَجُودِهِ. وَالْحَكْمُ لِلْعِلْمِ بِهِ بَعْدَ وَجُودِهِ؛ لِأَنَّهُ يُوْجِبُ الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ. قَالَ: فَمَعْنَى قَوْلِهِ ﴿لِنَعْلَمَ﴾ أَيُّ لَنَعْلَمَ الْعِلْمَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ بِهِ الْعَامِلُ الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ، وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ كَانَ عَالِمًا سَبْحَانَهُ بِأَنَّهُ سَيَكُونُ، لَكِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَعْلُومُ قَدْ وَجَدَ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ ﴿١٧﴾ أَيُّ بِمَا لَمْ يَوْجَدَ، فَإِنَّهُ لَوْ وَجَدَ لَعَلِمَهُ، فَعَلِمَهُ بِأَنَّهُ مَوْجُودٌ وَوُجُودُهُ مُتَلَازِمَانِ يُلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ أَحَدِهِمَا ثُبُوتُ الْآخَرِ، وَمِنْ انْتِفَائِهِ انْتِفَاؤُهُ. اهـ

(١) وَذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ أَيْضًا فِي تَفْسِيرِهِ سُورَةَ الْبَقَرَةِ (آيَةُ: ١٤٥) بِدُونِ إِسْنَادٍ.

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ (آيَةُ: ١٤٥) مِنْ طَرِيقِ أَبِي صَالِحٍ قَالَ، حَدَّثَنِي مَعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعَ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ﴾، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَنَمِيزُ أَهْلَ الْيَقِينِ مِنْ أَهْلِ الشُّرْكِ وَالرِّيَّةِ. وَهَذَا الْإِسْنَادُ فِيهِ أَبُو صَالِحٍ كَاتِبُ اللَّيْثِ، فِيهِ ضَعْفٌ، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ لَمْ يَدْرِكْ ابْنَ عَبَّاسٍ؛ فَهُوَ مُنْقَطِعٌ، وَقَدْ احْتَجَّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ بَعْضُ الْأُثْمَةِ بِحُجَّةٍ أَنَّ ابْنَ أَبِي طَلْحَةَ أَخَذَ التَّفْسِيرَ عَنْ تَلَامِذَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ الثَّقَاتِ.

ثالثاً: صفة الإرادة: يثبت الأشاعرة هذه الصفة، ويفسرونها بأنها: قديمة أزلية واحدة، وإنما يتجدد تعلقها بالمراد.

وهذا يثبتُه أهل السنة والجماعة، إلا أن أهل السنة يثبتون إرادة أخرى عند الفعل، ولا تتنافى هذه الإرادة التي عند الفعل مع الإرادة السابقة، ويقولون: لم يزل الله مريدًا بإرادات متعاقبة. فنوع الإرادة قديم، وأما إرادة الشيء المعين؛ فإنما يريدُه في وقته، وهو سبحانه يقدر الأشياء ويكتبها، ثم بعد ذلك يخلقها. فهو إذا قدرها علم ما سيفعله، وأراد فعله في الوقت المستقبل، لكن لم يرد فعله في تلك الحال؛ فإذا جاء وقته أراد فعله، فالأول عزم، والثاني قصد.

وهل يجوز وصفه بالعزم فيه قولان: أحدهما: المنع. كقول القاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى. والثاني: الجواز، وهو أصح. فقد قرأ جماعة من السلف ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾^(١) بالضم. وفي الحديث الصحيح من حديث أم سلمة: «ثم عزم الله لي»^(٢). وسواء سمي (عزمًا) أو لم يسم؛ فهو سبحانه إذا قدرها علم أنه سيفعلها في وقتها، وأراد أن يفعلها في وقتها. فإذا جاء الوقت؛ فلا بد من إرادة الفعل المعين، ونفس الفعل، ولا بد من علمه بما يفعله.

ثم الكلام في علمه بما يفعله: هل هو العلم المتقدم بما سيفعله، وعلمه بأن قد فعله هل هو الأول، فيه قولان معروفان. والعقل والقرآن يدل على أنه قدر زائد كما قال ﴿لِنَعْلَمَ﴾^(٣) في بضعة عشر موضعاً. وقال ابن عباس: إلا لنرى. وحينئذ إرادة المعين تترجح لعلمه بما في المعين من المعنى المرجح لإرادته. فالإرادة تتبع العلم^(٤).

(١) أخرجه مسلم برقم (٩١٨) عن أم سلمة رضي الله عنها.

(٢) انظر: مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى (١٦/ ٣٠٣).

والدليل على ثبوت الإرادة التي عند الفعل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]. وغيرها من الآيات، والآيات العامة في صفة الإرادة تشمل الإرادتين.

رابعاً: صفة القدرة: وقد فسروها بمثل ما قالوه في الإرادة، ومذهب أهل السنة إثبات قدرة عند الفعل، وبها وجد الفعل، قال تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧]، وقال تعالى ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَكُنُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤]. وقال عز وجل ﴿قَالَ يَتْلِيَ مَا مَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإَيْدِي أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنْ الْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا مِنْ دَابَّةٍ وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٢٩].

ولما كانت الشبهة الرئيسة للأشاعرة في نفي الصفات الاختيارية عن الله عز وجل هي شبهة حلول الحوادث بذات الله عز وجل، ورأوا أن العقل بزعمهم يدل على ثبوت سبع صفات فقط، وجدوا أن هذه الصفات - ما عدا صفة الحياة - يلزم من إثباتها حلول الحوادث بذات الله عز وجل فادعوا بأنهم وجدوا الحل لهذه المعضلة، بأن قالوا بأزلية هذه الصفات، وأنها لا زمة لذات الله عز وجل أزلاً وأبداً، ولا يتجدد لله عند وجود هذه المخلوقات نعت ولا صفة، وإنما يتجدد مجرد التعلق بين العلم والمعلوم، وبين القدرة والمقدور، وهكذا في بقية الصفات.

ويقال لهم:

ما من شك في وجود المفعولات، فيلزم أحد أمرين، إما أن يقال: هي قديمة أزلية؛ لأن الموجب لها وجود القدرة والإرادة، وهما صفتان أزليتان، ولا شك في صلاحتهما للإيجاد أزلاً، وإما أن يقال إنه قد حدث تخصيص في وقت معين لإحداث الفعل، وهو أمر لازم - وهم يسلمون به - ولكنهم يقولون إن الذي حدث هو التعلق، ولكن ما زال الإشكال باقياً: وهو هل هذا التعلق أمر وجودي أو عدمي؟ - فإن كان الأول؛ فقد أثبتوا فعلاً اختياريّاً، ولا بد وإن سموه تمويهاً بحلول الحوادث، وإن كان الثاني؛ فإنّ عدم ليس بشيء فضلاً عن أن يوجد شيئاً، ولهذا السبب اضطربوا في معنى التعلق، فمنهم من أثبته أمراً وجوديّاً، ومنهم من عدّه من النسب والإضافات، وأن الموجب لذلك الذات!!.

خامساً وسادساً: صفتي السمع والبصر: يفسر الأشاعرة هاتين الصفتين، بقولهم في كل صفة: هي صفة أزلية قائمة بذاته تعالى تتعلق بجميع الموجودات. ففسروا الصفتين بمعنى العلم والإدراك، وجعلوهما بمعنى واحد.

ومذهب أهل السنة والجماعة: إثبات كونه سميعاً بصيراً، وأنه ليس هو مجرد العلم بالمسموعات والمرئيات، وما في الكتاب والسنة من وصفه بأنه سميع بصير، فيه إثبات صفتين تليقان بكمال الله وجلاله، ولا يجوز أن يراد بذلك مجرد العلم بما يسمع ويرى؛ لأن الله فرّق بين العلم، وبين السمع والبصر، وفرّق بين السمع والبصر، وهو لا يفرق بين علم وعلم؛ لتنوع المعلومات قال تعالى: ﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ وفي موضع آخر: ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ وقال تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلْقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٢٢٧) ذكر سمعه لأقوالهم وعلمه؛ ليتناول باطن أحوالهم.

وقال لموسى وهارون: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ (٤٦) وفي السنن عن النبي ﷺ أنه قرأ على المنبر: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾، ووضع إبهامه على أذنه، وسبابته على عينه^(١)، ولا ريب أن مقصوده بذلك تحقيق الصفة لا تمثيل الخالق بالمخلوق، فلو كان السمع والبصر: العلم لم يصح ذلك^(٢).

تلخيص لشيخ الإسلام في اعتقادات الفرق في الأسماء والصفات:

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ﷺ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٥١/٦):

أَمَّا بَابُ الصِّفَاتِ وَالتَّوْحِيدِ: فَالْتَفَنِي فِيهِ فِي الْجُمْلَةِ قَوْلُ الْفَلَّاسِفَةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْفَلَّاسِفَةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ نَوْعٌ فَرَقَ.

وَكَذَلِكَ بَيْنَ الْبَغْدَادِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ -يعني: من المعتزلة- اخْتِلَافٌ فِي السَّمْعِ وَالْبَصَرِ هَلْ هُوَ عِلْمٌ أَوْ إِدْرَاكٌ غَيْرُ الْعِلْمِ؟ وَفِي الْإِرَادَةِ.

وَهَذَا الْمَذْهَبُ الَّذِي يُسَمِّيهِ السَّلَفُ: قَوْلُ جَهْمٍ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ أَظْهَرَهُ فِي الْإِسْلَامِ، وَقَدْ بَيَّنْتُ إِسْنَادَهُ فِيهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ؛ أَنَّهُ مُتَلَقَّى مِنَ الصَّابِئَةِ الْفَلَّاسِفَةِ وَالْمُشْرِكِينَ الْبَرَاهِمَةَ وَالْيَهُودِ السَّحَرَةَ.

وَالْإِبْتَاتُ فِي الْجُمْلَةِ مَذْهَبُ (الصفاتية) مِنَ الْكُلَّابِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَالْكَرَّامِيَّةِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ وَجُمْهُورِ الصُّوفِيَّةِ وَالْحَنْبَلِيَّةِ وَأَكْثَرِ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ إِلَّا الشَّاذَّ مِنْهُمْ وَكَثِيرٌ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ أَوْ أَكْثَرِهِمْ وَهُوَ قَوْلُ السَّالِمِيَّةِ؛ لَكِنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْإِبْتَاتِ إِلَى حَدِّ التَّشْبِيهِ هُوَ

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٢٨) عن أبي هريرة ﷺ بإسناد صحيح.

(٢) انظر: "شرح العقيدة الأصفهانية" (ص ١٢٢) لشيخ الإسلام.

قَوْلُ الْغَالِيَةِ مِنَ الرَّافِضَةِ، وَمِنْ جُهَالِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَبَعْضِ الْمُتَحَرِّفِينَ. وَبَيَّنَ نَفِي الْجَهْمِيَّةِ، وَإِثْبَاتِ الْمُشَبَّهَةِ مَرَاتِبُ.

(فَالْأَشْعَرِيَّةُ) وَافَقَ بَعْضُهُمْ فِي الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ، وَجُمُهورُهُمْ وَافَقَهُمْ فِي الصِّفَاتِ الْحَدِيثِيَّةِ؛ وَأَمَّا فِي الصِّفَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ فَلَهُمْ قَوْلَانِ: فَالْأَشْعَرِيُّ وَالْبَاقِلَانِيُّ وَقَدَمَاؤُهُمْ يُثْبِتُونَهَا، وَبَعْضُهُمْ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا؛ وَفِيهِمْ تَجَهُّمٌ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى فَإِنَّ الْأَشْعَرِيَّ شَرِبَ كَلَامَ الْجَبَائِي شَيْخِ الْمُعْتَزِلَةِ، وَنَسَبْتُهُ فِي الْكَلَامِ إِلَيْهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا عِنْدَ أَصْحَابِهِ وَغَيْرِهِمْ؛ وَابْنُ الْبَاقِلَانِيِّ أَكْثَرَ إِثْبَاتًا بَعْدَ الْأَشْعَرِيِّ فِي الْإِبَانَةِ.

وَبَعْدَ ابْنِ الْبَاقِلَانِيِّ ابْنُ فُورَكٍ؛ فَإِنَّهُ أَثْبَتَ بَعْضَ مَا فِي الْقُرْآنِ. وَأَمَّا الْجَوْنِيُّ وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقَتَهُ: فَمَالُوا إِلَى مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ؛ فَإِنَّ أَبَا الْمَعَالِي كَانَ كَثِيرَ الْمُطَالَعَةِ لِكُتُبِ أَبِي هَاشِمٍ قَلِيلَ الْمَعْرِفَةِ بِالْآثَارِ فَأَثَّرَ فِيهِ مَجْمُوعُ الْأَمْرَيْنِ. وَالْقَشِيرِيُّ تَلْمِيزُ ابْنِ فُورَكٍ؛ فَلِهَذَا تَغْلَظَ مَذْهَبُ الْأَشْعَرِيِّ مِنْ حِينِئذٍ، وَوَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَنْبَلِيَّةِ تَنَافُرٌ بَعْدَ أَنْ كَانُوا مَتَوَالِفِينَ أَوْ مُتَسَالِمِينَ.

وَأَمَّا الْحَنْبَلِيَّةُ فَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ حَامِدٍ قَوِيٌّ فِي الْإِثْبَاتِ جَادٌّ فِيهِ يَنْزِعُ لِمَسَائِلِ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ؛ وَسَلَكَ طَرِيقَهُ صَاحِبُهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى؛ لَكِنَّهُ أَلَيْنُ مِنْهُ وَأَبْعَدُ عَنِ الزِّيَادَةِ فِي الْإِثْبَاتِ.

وَأَمَّا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ بَطَّةَ فَطَرِيقَتُهُ طَرِيقَةُ الْمُحَدِّثِينَ الْمَحْضَةِ كَأَبِي بَكْرٍ الْأَجْرِي فِي الشَّرِيعَةِ وَاللَّالِكَائِي فِي السُّنَنِ وَالْخَلَّالُ مِثْلُهُ قَرِيبٌ مِنْهُ وَإِلَى طَرِيقَتِهِ يَمِيلُ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ وَمُتَأَخَّرُو الْمُحَدِّثِينَ.

وَأَمَّا التَّمِيمِيُّونَ كَأَبِي الْحَسَنِ، وَابْنُهُ أَبِي الْفَضْلِ، وَابْنُ ابْنِهِ رَزَقِ اللَّهِ فَهُمْ أَبْعَدُ عَنِ الْإِثْبَاتِ، وَأَقْرَبُ إِلَى مُوَافَقَةِ غَيْرِهِمْ وَأَلَيْنُ لَهُمْ؛ وَلِهَذَا تَبَعَهُمُ الصُّوفِيَّةُ، وَيَمِيلُ إِلَيْهِمْ

فُضِّلَاءُ الْأَشْعَرِيَّةِ: كَالْبَاقِلَانِي وَالْبِيهَقِي؛ فَإِنَّ عَقِيدَةَ أَحْمَدَ الَّتِي كَتَبَهَا أَبُو الْفَضْلِ هِيَ الَّتِي اعْتَمَدَهَا الْبِيهَقِيُّ مَعَ أَنَّ الْقَوْمَ مَا شُؤْنَ عَلَى السُّنَّةِ.

وَأَمَّا ابْنُ عَقِيلٍ فَإِذَا انْحَرَفَ وَقَعَ فِي كَلَامِهِ مَادَّةٌ قَوِيَّةٌ مُعْتَرِئَةٌ فِي الصِّفَاتِ وَالْقَدَرِ وَكَرَامَاتِ الْأَوَّلِيَاءِ؛ بِحَيْثُ يَكُونُ الْأَشْعَرِيُّ أَحْسَنَ قَوْلًا مِنْهُ، وَأَقْرَبَ إِلَى السُّنَّةِ.

فَإِنَّ الْأَشْعَرِيَّ مَا كَانَ يَنْتَسِبُ إِلَّا إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَإِمَامُهُمْ عِنْدَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ وَغَيْرُهُ فِي مُنَازَرَاتِهِ: مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ عِنْدَهُ مِنْ مُتَكَلِّمِي أَهْلِ الْحَدِيثِ، لَمْ يَجْعَلْهُ مُبَايِنًا لَهُمْ؛ وَكَانُوا قَدِيمًا مُتَقَارِبِينَ إِلَّا أَنَّ فِيهِمْ مَنْ يُنْكِرُ عَلَيْهِ مَا قَدْ يُنْكِرُونَهُ عَلَى مَنْ خَرَجَ مِنْهُمْ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْبِدْعَةِ؛ مَعَ أَنَّهُ فِي أَصْلِ مَقَالَتِهِ لَيْسَ عَلَى السُّنَّةِ الْمَحْضَةِ، بَلْ هُوَ مُقَصِّرٌ عَنْهَا تَقْصِيرًا مَعْرُوفًا.

و(الْأَشْعَرِيَّةُ) فِيمَا يُشْتَوْنُهُ مِنَ السُّنَّةِ فَرَعٌ عَلَى الْحَنْبَلِيَّةِ كَمَا أَنَّ مُتَكَلِّمَةَ الْحَنْبَلِيَّةِ - فِيمَا يَحْتَجُّونَ بِهِ مِنَ الْقِيَاسِ الْعَقْلِيِّ - فَرَعٌ عَلَيْهِمْ؛ وَإِنَّمَا وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ بِسَبَبِ فِتْنَةِ الْقَشِيرِيِّ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ (الْأَشْعَرِيَّةَ) الْخِرَاسَانِيْنَ كَانُوا قَدْ انْحَرَفُوا إِلَى التَّعْطِيلِ. وَكَثِيرٌ مِنَ الْحَنْبَلِيَّةِ زَادُوا فِي الْإِثْبَاتِ. وَصَنَّفَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى كِتَابَهُ فِي إِبْطَالِ التَّأْوِيلِ رَدًّا فِيهِ عَلَى ابْنِ فُورَكٍ شَيْخِ الْقَشِيرِيِّ، وَكَانَ الْخَلِيفَةُ وَغَيْرُهُ مَائِلِينَ إِلَيْهِ؛ فَلَمَّا صَارَ لِلْقَشِيرِيَّةِ دَوْلَةٌ بِسَبَبِ السَّلَاجِقَةِ جَرَتْ تِلْكَ الْفِتْنَةُ وَأَكْثَرَ الْحَقُّ فِيهَا كَانَ مَعَ الْفِرَائِيَّةِ مَعَ نَوْعٍ مِنَ الْبَاطِلِ، وَكَانَ مَعَ الْقَشِيرِيَّةِ فِيهَا نَوْعٌ مِنَ الْحَقِّ مَعَ كَثِيرٍ مِنَ الْبَاطِلِ.

فَابْنُ عَقِيلٍ إِنَّمَا وَقَعَ فِي كَلَامِهِ الْمَادَّةُ الْمُعْتَرِئَةُ بِسَبَبِ شَيْخِهِ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ الْوَلِيدِ وَأَبِي الْقَاسِمِ بْنِ التَّبَّانِ الْمُعْتَزِلِينَ؛ وَلِهَذَا لَهُ فِي كِتَابِهِ إِثْبَاتُ التَّنْزِيهِ وَفِي غَيْرِهِ كَلَامٌ يُضَاهِي كَلَامَ الْمَرِيسِيِّ وَنَحْوِهِ، لَكِنْ لَهُ فِي الْإِثْبَاتِ كَلَامٌ كَثِيرٌ حَسَنٌ، وَعَلَيْهِ اسْتَقَرَّ

أَمْرُهُ فِي كِتَابِ الْإِرْشَادِ مَعَ أَنَّهُ قَدْ زِيدَ فِي الْإِبْتَاتِ، لَكِنْ مَعَ هَذَا فَمَذْهَبُهُ فِي الصِّفَاتِ قَرِيبٌ مِنْ مَذْهَبِ قُدَمَاءِ الْأَشْعَرِيَّةِ وَالْكَلَابِيَّةِ فِي أَنَّهُ يُقَرُّ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ وَالْخَبَرُ الْمُتَوَاتِرُ وَيَتَأَوَّلُ غَيْرُهُ؛ وَلِهَذَا يَقُولُ بَعْضُ الْحَنْبَلِيَّةِ أَنَا أَثْبَتُ مُتَوَسِّطًا بَيْنَ تَعْطِيلِ ابْنِ عَقِيلٍ وَتَشْبِيهِ ابْنِ حَامِدٍ.

وَالْغَزَالِيُّ فِي كَلَامِهِ مَادَّةٌ فَلَسْفِيَّةٌ كَثِيرَةٌ بِسَبَبِ كَلَامِ ابْنِ سِينَا فِي الشِّفَا وَغَيْرِهِ؛ وَرَسَائِلِ إِخْوَانِ الصِّفَا، وَكَلَامِ أَبِي حَيَّانَ التَّوْحِيدِيِّ.

وَأَمَّا الْمَادَّةُ الْمُعْتَزَلِيَّةُ فِي كَلَامِهِ فَقَلِيلَةٌ أَوْ مَعْدُومَةٌ كَمَا أَنَّ الْمَادَّةَ الْفَلَسْفِيَّةَ فِي كَلَامِ ابْنِ عَقِيلٍ قَلِيلَةٌ أَوْ مَعْدُومَةٌ وَكَلَامُهُ فِي الْإِحْيَاءِ غَالِبُهُ جَيِّدٌ لَكِنْ فِيهِ مَوَادٌّ فَاسِدَةٌ: مَادَّةٌ فَلَسْفِيَّةٌ، وَمَادَّةٌ كَلَامِيَّةٌ، وَمَادَّةٌ مِنْ تَرْهَاتِ الصُّوفِيَّةِ؛ وَمَادَّةٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ.

وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ ابْنِ عَقِيلٍ قَدَرٌ مُشْتَرَكٌ مِنْ جِهَةِ تَنَاقُضِ الْمَقَالَاتِ فِي الصِّفَاتِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَكْفُرُ فِي أَحَدِ الصِّفَاتِ بِالْمَقَالَةِ الَّتِي يَنْصُرُهَا فِي الْمُصَنَّفِ الْآخَرِ؛ وَإِذَا صَنَّفَ عَلَى طَرِيقَةِ طَائِفَةٍ غَلَبَ عَلَيْهِ مَذْهَبُهَا.

وَأَمَّا ابْنُ الْخَطِيبِ فَكَثِيرُ الْإِضْطِرَابِ جِدًّا لَا يَسْتَقِرُّ عَلَى حَالٍ وَإِنَّمَا هُوَ بَحْثٌ وَجَدَلٌ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي يَطْلُبُ، وَلَمْ يَهْتَدِ إِلَى مَطْلُوبِهِ؛ بِخِلَافِ أَبِي حَامِدٍ فَإِنَّهُ كَثِيرًا مَا يَسْتَقِرُّ. اهـ

أعظم شبه المبتدعة في رد نصوص الصفات

أولها : زعمهم أن إثبات الصفات يقتضي التجسيم .

قال الإمام ابن القيم رحمه الله كما في مختصر الصواعق (ص ١٣٩) :

وَأَعْلَمَ أَنَّ لَفْظَ الْجِسْمِ لَمْ يَنْطِقْ بِهِ الْوَحْيُ إِثْبَاتًا؛ فَيَكُونُ لَهُ الْإِثْبَاتُ، وَلَا نَفْيًا فَيَكُونُ لَهُ النَّفْيُ، فَمَنْ أَطْلَقَهُ نَفْيًا أَوْ إِثْبَاتًا سُئِلَ عَمَّا أَرَادَ بِهِ .

فَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ بِالْجِسْمِ مَعْنَاهُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَهُوَ الْبَدَنُ الْكَثِيفُ الَّذِي لَا يُسَمَّى فِي اللُّغَةِ جِسْمٌ سِوَاهُ، فَلَا يُقَالُ لِلْهَوَى جِسْمٌ لُغَةً، وَلَا لِلنَّارِ وَلَا لِلْمَاءِ، فَهَذِهِ اللُّغَةُ وَكُتِبَ بَيْنَ أَظْهُرِنَا، فَهَذَا الْمَعْنَى مَنْفِيٌّ عَنِ اللَّهِ عَقْلًا وَسَمْعًا .

وَإِنْ أَرَدْتُمْ بِهِ الْمُرَكَّبَ مِنَ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ، وَالْمُرَكَّبَ مِنَ الْجَوَاهِرِ الْمُفْرَدَةِ، فَهَذَا مَنْفِيٌّ عَنِ اللَّهِ قَطْعًا، وَالصَّوَابُ نَفْيُهُ عَنِ الْمُمْكِنَاتِ أَيْضًا، فَلَيْسَ الْمَخْلُوقُ مُرَكَّبًا مِنْ هَذَا وَلَا مِنْ هَذَا .

وَإِنْ أَرَدْتُمْ بِالْجِسْمِ مَا يُوصَفُ بِالصِّفَاتِ، وَيُرَى بِالْأَبْصَارِ، وَيَتَكَلَّمُ وَيُكَلَّمُ وَيَسْمَعُ وَيُبْصَرُ، وَيَرْضَى وَيَغْضَبُ، فَهَذِهِ الْمَعَانِي ثَابِتَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ مَوْصُوفٌ بِهَا، فَلَا نَنْفِيهَا عَنْهُ بِتَسْمِيَتِكُمْ لِلْمَوْصُوفِ بِهَا جِسْمًا، كَمَا أَنَّا لَا نُسَبِّحُ الصَّاحِبَةَ لِأَجْلِ تَسْمِيَةِ الرَّوَافِضِ لِمَنْ يُحِبُّهُمْ وَيُوَالِيهِمْ نَوَاصِبَ، وَلَا نَنْفِي قَدَرَ الرَّبِّ وَنُكَذِّبُ بِهِ لِأَجْلِ تَسْمِيَةِ الْقَدَرِيَّةِ لِمَنْ أَثْبَتَهُ جَبْرِيًّا، وَلَا نَرُدُّ مَا أَخْبَرَ بِهِ الصَّادِقُ عَنِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ لِتَسْمِيَةِ أَعْدَاءِ الْحَدِيثِ لَنَا حَشَوِيَّةً، وَلَا نَجْحَدُ صِفَاتِ خَالِقِنَا، وَعُلُوَّهُ عَلَى خَلْقِهِ وَاسْتِوَاءَهُ عَلَى عَرْشِهِ لِتَسْمِيَةِ الْفِرْعَوْنِيَّةِ الْمُعْطَلَةِ لِمَنْ أَثْبَتَ ذَلِكَ مُجَسِّمًا مُشَبِّهًا .

فَإِنْ كَانَ تَجْسِيمًا ثُبُوتُ اسْتِوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ إِنِّي إِذَا لِمُجَسِّمٍ

وَإِنْ كَانَ تَشْبِيهَا نُبُوتُ صِفَاتِهِ
وَإِنْ كَانَ تَنْزِيهَا جُحُودُ اسْتِوَائِهِ
فَعَنْ ذَلِكَ التَّنْزِيهِ نَزَّهْتُ رَبَّنَا
فَمِنْ ذَلِكَ التَّشْبِيهِ لَا أَتَكْتَمُ
وَأَوْصَافِهِ أَوْ كَوْنِهِ يَتَكَلَّمُ
بِتَوْفِيقِهِ وَاللَّهُ أَعْلَى وَأَعْظَمُ

يَا رَاكِبًا قَفَّ بِالْمَحْصَبِ مِنْ مَنَى
إِنْ كَانَ رَفْضًا حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ
وَرَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى الشَّافِعِيِّ حَيْثُ فَتَحَ لِلنَّاسِ هَذَا الْبَابَ فِي قَوْلِهِ:
وَاهْتَفَ بِقَاعِدِ خَيْفِهَا وَالنَّاهِضِ
فَلْيَشْهَدِ الثَّقَلَانِ أَنِّي رَافِضِي

وَهَذَا كُلُّهُ كَأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ الْأَوَّلِ:
وَعَيَّرَنِي الْوَأْشُونَ أَنِّي أُحِبُّهَا
وَذَلِكَ ذَنْبٌ لَسْتُ مِنْهُ أَثُوبُ

وَإِنْ أَرَدْتُمْ بِالْجِسْمِ مَا يُشَارُ إِلَيْهِ إِشَارَةً حِسِّيَّةً؛ فَقَدْ أَشَارَ أَعْرَفُ الْخَلْقِ بِهِ بِأَصْبَعِهِ
رَافِعًا بِهَا إِلَى السَّمَاءِ بِمَشْهَدِ الْجَمْعِ الْأَعْظَمِ مُسْتَشْهِدًا لَهُ، لَا لِلْقَبْلَةِ.

وَإِنْ أَرَدْتُمْ بِالْجِسْمِ مَا يُقَالُ: أَيْنَ هُوَ؟ فَقَدْ سَأَلَ أَعْلَمُ الْخَلْقِ بِهِ بِأَيْنَ، مُنَبِّهًا عَلَى
عُلُوِّهِ عَلَى عَرْشِهِ، وَسَمِعَ السُّؤَالَ بِأَيْنَ، وَأَجَابَ عَنْهُ، وَلَمْ يَقُلْ: هَذَا السُّؤَالُ إِنَّمَا يَكُونُ
عَنِ الْجِسْمِ.

وَإِنْ أَرَدْتُمْ بِالْجِسْمِ مَا يَلْحَقُهُ مِنْ، وَإِلَى، فَقَدْ نَزَلَ جَبْرِيلُ مِنْ عِنْدِهِ، وَعَرَجَ بِرَسُولِهِ
إِلَيْهِ، وَإِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ، وَعَبْدُهُ الْمَسِيحُ رُفِعَ إِلَيْهِ.

وَإِنْ أَرَدْتُمْ بِالْجِسْمِ مَا يَتَمَيَّزُ مِنْهُ أَمْرٌ غَيْرُ أَمْرٍ، فَهُوَ سُبْحَانُهُ مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ
الْكَمَالِ، جَمِيعًا، مِنَ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْحَيَاةِ، وَهَذِهِ صِفَاتٌ مُتَمَيِّزَةٌ
مُتَعَايِرَةٌ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا صِفَةٌ وَاحِدَةٌ فَهُوَ بِالْمَجَانِينِ أَشْبَهَ مِنْهُ بِالْعُقَلَاءِ، وَقَدْ قَالَ أَعْلَمُ
الْخَلْقِ بِهِ: «أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِعَفْوِكَ مِنْ عِقَابِكَ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ»^(١)

وَالْمُسْتَعَاذُ بِهِ غَيْرُ الْمُسْتَعَاذِ مِنْهُ، وَأَمَّا اسْتِعَاذَتُهُ ﷺ بِهِ مِنْهُ فَبِاعْتِبَارَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، فَإِنَّ الصِّفَةَ الْمُسْتَعَاذَ بِهَا وَالصِّفَةَ الْمُسْتَعَاذَ مِنْهَا صِفَتَانِ لِمَوْصُوفٍ وَاحِدٍ وَرَبِّ وَاحِدٍ، فَالْمُسْتَعَاذُ بِوَاحِدٍ الصِّفَتَيْنِ مِنَ الْأُخْرَى مُسْتَعِيدًا بِالْمَوْصُوفِ بِهِمَا مِنْهُ.

وَأِنْ أَرَدْتُمْ بِالْجِسْمِ مَا يَكُونُ فَوْقَ غَيْرِهِ، وَمُسْتَوِيًّا عَلَى غَيْرِهِ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ فَوْقَ عِبَادِهِ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ.

كَذَلِكَ إِنْ أَرَدْتُمْ مِنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّرْكِيبِ هَذِهِ الْمَعَانِي الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا الْوَحْيُ وَالْعَقْلُ، فَنفَيْكُمْ لَهَا بِهِذِهِ الْأَلْقَابِ الْمُنْكَرَةِ خَطَأً فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَجَنَائَةً عَلَى أَلْفَاظِ الْوَحْيِ:

أَمَّا الْخَطَأُ اللَّفْظِيُّ فَتَسْمِيَتُكُمُ الْمَوْصُوفِ بِذَلِكَ جِسْمًا مُرَكَّبًا مُؤَلَّفًا مُشَبَّهًا بِغَيْرِهِ، وَتَسْمِيَتُكُمُ هَذِهِ الصِّفَاتِ تَرْكِيبًا وَتَجْسِيمًا وَتَشْبِيهًا، فَكَذَّبْتُمْ عَلَى الْقُرْآنِ وَعَلَى الرَّسُولِ وَعَلَى اللُّغَةِ، وَوَضَعْتُمْ لِصِفَاتِهِ أَلْفَاظًا مِنْكُمْ بُدِئَتْ وَإِلَيْكُمْ تَعُودُ.

وَأَمَّا خَطْوُكُمْ فِي الْمَعْنَى، فَنفَيْكُمْ وَتَعْطِيلُكُمْ لِصِفَاتِ كَمَالِهِ بِوَاسِطَةِ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ وَالْأَلْقَابِ، فَنفَيْتُمُ الْمَعْنَى الْحَقَّ وَسَمَّيْتُمُوهُ بِالْإِسْمِ الْمُنْكَرِ، وَكُنْتُمْ فِي ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ سَمِعَ أَنَّ الْعَسَلَ شِفَاءٌ، وَلَمْ يَرَهُ فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقِيلَ لَهُ: مَا نَعُ رَقِيقٌ أَصْفَرُ يُشَبِّهُ الْعِدْرَةَ، تَتَقَيَّوُهُ الرِّبَابِيرُ، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفِ الْعَسَلَ يَنْفِرُ عَنْهُ بِهَذَا التَّعْرِيفِ، وَمَنْ عَرَفَهُ وَذَاقَهُ لَمْ يَزِدْهُ هَذَا التَّعْرِيفُ عِنْدَهُ إِلَّا مَحَبَّةً لَهُ وَرَغْبَةً فِيهِ، وَلِلَّهِ دُرُّ الْقَائِلِ:

تَقُولُ هَذَا جِنَاءُ التَّحْلِ تَمْدَحُهُ وَإِنْ تَشَأْ قُلْتَ ذَا فِيءِ الرِّبَابِيرِ
مَدْحًا وَذَمًّا وَمَا جَاوَزَتْ وَصَفَهُمَا وَالْحَقُّ قَدْ يَعْتَرِيهِ سُوءُ تَعْبِيرٍ

وَأَشَدُّ مَا جَادَلَ أَعْدَاءُ الرَّسُولِ فِي التَّنْفِيرِ عَنْهُ سُوءُ التَّعْبِيرِ عَمَّا جَاءَ بِهِ، وَضَرَبَ الْأَمْثَالَ الْقَبِيحَةَ لَهُ، وَالتَّعْبِيرُ عَنْ تِلْكَ الْمَعَانِي الَّتِي أَحْسَنَ مِنْهَا بِالْأَلْفَاظِ مُنْكَرَةً أَلْقَوْهَا

فِي مَسَامِعِ الْمُعْتَرِّينَ الْمَخْدُوعِينَ، فَوَصَلَتْ إِلَى قُلُوبِهِمْ فَفَقَرَتْ عَنْهُ، وَأَكْثَرَ الْعُقُولِ
كَمَا عَاهَدَتْ تَقْبُلَ الْقَوْلَ بِعِبَارَةٍ وَتَرُدُّهُ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى. اهـ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٣٣/٦):

وقد سئل **رَحِمَهُ اللَّهُ** عن قول: إن إثبات الصفات يقتضي التجسيم.

فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: ظَهَرَتْ مَقَالَةُ الْجَهْمِيَّةِ النُّفَاةِ - نِفَاةِ الصِّفَاتِ -.

وَقَالُوا: إِبْثَاتُ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ وَالتَّجْسِيمَ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُنْزَعٌ عَنِ
ذَلِكَ؛ لِأَنَّ (الصِّفَاتِ) الَّتِي هِيَ الْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ أَعْرَاضٌ وَمَعَانٍ
تَقُومُ بِغَيْرِهَا، وَالْعَرَضُ لَا يَقُومُ إِلَّا بِجِسْمٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ؛ لِأَنَّ الْأَجْسَامَ لَا
تَخْلُو مِنَ الْأَعْرَاضِ الْحَادِثَةِ، وَمَا لَا يَخْلُو مِنَ الْحَوَادِثِ، فَهُوَ مُحْدَثٌ.

قَالُوا: وَبِهَذَا اسْتَدَلَّلْنَا عَلَى حُدُوثِ الْأَجْسَامِ؛ فَإِنْ بَطَلَ هَذَا بَطَلَ الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى
حُدُوثِ الْأَجْسَامِ فَيَبْطُلُ الدَّلِيلُ عَلَى حُدُوثِ الْعَالَمِ فَيَبْطُلُ الدَّلِيلُ عَلَى إِبْثَاتِ
الصِّفَاتِ. قَالُوا: وَإِذَا كَانَتْ الْأَعْرَاضُ الَّتِي هِيَ الصِّفَاتُ لَا تَقُومُ إِلَّا بِجِسْمٍ، وَالْجِسْمُ
مُرَكَّبٌ مِنْ أَجْزَائِهِ، وَالْمُرَكَّبُ مُفْتَقِرٌ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَا يَكُونُ غَنِيًّا عَنْ غَيْرِهِ وَاجِبَ الْوُجُودِ
بِنَفْسِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى غَنِيٌّ عَنْ غَيْرِهِ وَاجِبَ الْوُجُودِ بِنَفْسِهِ.

قَالُوا: وَلِأَنَّ الْجِسْمَ مَحْدُودٌ مُتَنَاهٍ؛ فَلَوْ كَانَ لَهُ صِفَاتٌ لَكَانَ مَحْدُودًا مُتَنَاهِيًّا؛
وَذَلِكَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ مُخَصَّصٌ خَصَّصَهُ بِقَدَرٍ دُونَ قَدَرٍ، وَمَا افْتَقَرَ إِلَى مُخَصَّصٍ؛
لَمْ يَكُنْ غَنِيًّا قَدِيمًا وَاجِبَ الْوُجُودِ بِنَفْسِهِ. قَالُوا: وَلِأَنَّهُ لَوْ قَامَتْ بِهِ الصِّفَاتُ لَكَانَ
جِسْمًا، وَلَوْ كَانَ جِسْمًا لَكَانَ مُمَائِلًا لِسَائِرِ الْأَجْسَامِ؛ فَيَجُوزُ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهَا
وَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ مَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَزَادَ الْجَهْمُ فِي ذَلِكَ هُوَ وَالْغَلَاةُ - مِنَ الْقَرَامِطَةِ وَالْفَلَاسِفَةِ - نَحَوَ ذَلِكَ فَقَالُوا:
وَلَيْسَ لَهُ اسْمٌ كَالشَّيْءِ وَالْحَيِّ وَالْعَلِيمِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهُ اسْمٌ مِنْ هَذِهِ

الْأَسْمَاءِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِفًا بِمَعْنَى الْإِسْمِ كَالْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ؛ فَإِنَّ صَدَقَ الْمُشْتَقُّ مُسْتَلَزِمٌ لَصَدَقَ الْمُشْتَقُّ مِنْهُ؛ وَذَلِكَ يَقْتَضِي قِيَامَ الصِّفَاتِ بِهِ وَذَلِكَ مُحَالٌ؛ وَلِأَنَّهُ إِذَا سُمِّيَ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ فَهِيَ مِمَّا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُهُ. وَاللَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْ مُشَابَهَةِ الْغَيْرِ.

وَرَادَ آخَرُونَ بِالْعُلُوِّ فَقَالُوا: لَا يُسَمَّى بِإِبْثَابٍ وَلَا نَفْيٍ وَلَا يُقَالُ: مَوْجُودٌ وَلَا لَا مَوْجُودٌ، وَلَا حَيٌّ وَلَا لَا حَيٌّ؛ لِأَنَّ فِي الْإِبْثَابِ تَشْبِيهًا لَهُ بِالْمَوْجُودَاتِ وَفِي النِّفْيِ تَشْبِيهًا لَهُ بِالْمَعْدُومَاتِ وَكُلُّ ذَلِكَ تَشْبِيهٌ.

فَلَمَّا ظَهَرَ هَؤُلَاءِ الْجَهْمِيَّةُ أَنْكَرَ السَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ مَقَالَاتَهُمْ وَرَدُّوهَا وَقَابَلُوهَا بِمَا تَسْتَحِقُّ مِنَ الْإِنْكَارِ الشَّرْعِيِّ وَكَانَتْ خَفِيَّةً إِلَى أَنْ ظَهَرَتْ وَقَوِيَتْ شَوْكَةُ الْجَهْمِيَّةِ فِي أَوَاخِرِ الْمِائَةِ الْأُولَى، وَأَوَائِلِ الثَّانِيَةِ، فِي دَوْلَةِ أَوْلَادِ الرَّشِيدِ، فَاِمْتَحَنُوا النَّاسَ الْمِحْنَةَ الْمَشْهُورَةَ الَّتِي دَعَا النَّاسَ فِيهَا إِلَى الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ وَلَوْازِمَ ذَلِكَ: مِثْلَ إِنْكَارِ الرُّؤْيَا وَالصِّفَاتِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ هُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْأَعْرَاضِ.

فَلَوْ قَامَ بِذَاتِ اللَّهِ لَقَامَتْ بِهِ الْأَعْرَاضُ فَيَلْزِمُ التَّشْبِيهُ وَالتَّجَسُّمُ. وَحَدَّثَ مَعَ الْجَهْمِيَّةِ قَوْمٌ شَبَّهُوا اللَّهَ تَعَالَى بِخَلْقِهِ؛ فَجَعَلُوا صِفَاتِهِ مِنْ جِنْسِ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، فَأَنْكَرَ السَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ الْمُعْطَلَةَ، وَعَلَى الْمُشَبَّهَةِ الْمُمَثَّلَةِ، وَكَانَ إِمَامُ الْمُعْتَزِلَةِ أَبُو الْهَذِيلِ الْعَلَّافُ وَنَحْوُهُ مِنْ نَفَاةِ الصِّفَاتِ، قَالُوا: يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ جِسْمًا وَاللَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ.

قَالَ هَؤُلَاءِ: بَلْ هُوَ جِسْمٌ، وَالْجِسْمُ هُوَ الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ أَوْ الْمَوْجُودُ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ الْمَقَالَاتِ وَطَعَنُوا فِي أَدِلَّةِ نِفَاةِ الْجِسْمِ بِكَلَامٍ طَوِيلٍ لَا يَتَسَعُّ لَهُ الْجَوَابُ هُنَا.

ثُمَّ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ قَالَ: هُوَ جِسْمٌ كَالْأَجْسَامِ وَمِنْهُمْ مَنْ وَصَفَهُ بِخَصَائِصِ الْمَخْلُوقَاتِ وَحَكِيَ عَنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ مَقَالَاتٌ شَنِيعَةٌ. وَجَاءَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ كُلابٍ فَقَالَ هُوَ وَاتَّبَاعُهُ: هُوَ الْمَوْصُوفُ بِالصِّفَاتِ، وَلَكِنْ لَيْسَتْ الصِّفَاتُ أَعْرَاضًا؛

إِذْ هِيَ قَدِيمَةٌ بَاقِيَةٌ لَا تَعْرِضُ وَلَا تَزُولُ، وَلَكِنْ لَا يُوصَفُ بِالْأَفْعَالِ الْقَائِمَةِ بِهِ
كَالْحَرَكَاتِ؛ لِأَنَّهَا تَعْرِضُ وَتَزُولُ.

فَقَالَ ابْنُ كَرَامٍ وَاتَّبَاعُهُ: لَكِنَّهُ مَوْصُوفٌ بِالصِّفَاتِ وَإِنْ قِيلَ إِنَّهَا أَعْرَاضٌ وَمَوْصُوفٌ
بِالْأَفْعَالِ الْقَائِمَةِ بِنَفْسِهِ وَإِنْ كَانَتْ حَادِثَةً.

وَلَمَّا قِيلَ لَهُمْ: هَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ جِسْمًا. قَالُوا: نَعَمْ هُوَ جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ.
وَلَيْسَ ذَلِكَ مُمْتَنِعًا دَائِمًا وَإِنَّمَا الْمُمْتَنِعُ أَنْ يُشَابِهَ الْمَخْلُوقَاتِ فِيمَا يَجِبُ وَيَجُوزُ
وَيَمْتَنِعُ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: أَطْلُقَ لَفْظَ الْجِسْمِ لَا مَعْنَاهُ.

وَبَيَّنَ هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّمِينَ النُّظَارِ بُحُوثٌ طَوِيلَةٌ مُسْتَوْفَاةٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.
وَأَمَّا السَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ؛ فَلَمْ يَدْخُلُوا مَعَ طَائِفَةٍ مِنَ الطَّوَائِفِ فِيمَا ابْتَدَعُوهُ مِنْ نَفْيِ
أَوْ إِبْطَالِ، بَلْ اعْتَصَمُوا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَرَأَوْا ذَلِكَ هُوَ الْمُوَافِقُ لِصَرِيحِ الْعَقْلِ
فَجَعَلُوا كُلَّ لَفْظٍ جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ حَقًّا يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ، وَإِنْ
لَمْ تُعَرَفْ حَقِيقَةُ مَعْنَاهُ، وَكُلُّ لَفْظٍ أَحَدُهُ النَّاسَ فَاتَّبَعْتَهُ قَوْمٌ وَنَفَاهُ آخَرُونَ؛ فَلَيْسَ عَلَيْنَا
أَنْ نُطْلِقَ إِبْطَالَهُ، وَلَا نَفِيَهُ حَتَّى نَفْهَمَ مُرَادَ الْمُتَكَلِّمِ.

فَإِنْ كَانَ مُرَادُهُ حَقًّا مُوَافِقًا لِمَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ وَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ: مِنْ نَفْيِ أَوْ
إِبْطَالِ قُلْنَا بِهِ؛ وَإِنْ كَانَ بَاطِلًا مُخَالِفًا لِمَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنْ نَفْيِ أَوْ إِبْطَالِ مَنْعًا
الْقَوْلَ بِهِ، وَرَأَوْا أَنَّ الطَّرِيقَةَ الَّتِي جَاءَ بِهَا الْقُرْآنُ هِيَ الطَّرِيقَةُ الْمُوَافِقَةُ لِصَرِيحِ الْمَعْقُولِ
وَصَحِيحِ الْمَنْقُولِ، وَهِيَ طَرِيقَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ. وَأَنَّ الرُّسُلَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ
جَاءُوا بِنَفْيِ مُجْمَلٍ وَإِبْطَالِ مُفَصَّلٍ؛ وَلِهَذَا قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ
الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (١٨٠) وَسَلَّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿وَلِحَمْدِ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١٨٢) ﴿فَسَبِّحْ
نَفْسُهُ عَمَّا وَصَفَهُ بِهِ الْمُخَالِفُونَ لِلرُّسُلِ وَسَلَّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ لِسَلَامَةٍ مَا قَالُوهُ مِنْ
النَّقْصِ وَالْعَيْبِ.

وَطَرِيقُهُ الرُّسُلِ هِيَ مَا جَاءَ بِهَا الْقُرْآنُ وَاللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ يُثَبِّتُ الصِّفَاتِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ وَيَنْفِي عَنْهُ - عَلَى طَرِيقِ الإِجْمَالِ - التَّشْبِيهَ وَالتَّمثِيلَ .

فَهُوَ فِي الْقُرْآنِ يُخْبِرُ أَنَّه بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، وَعَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ غَفُورٌ رَحِيمٌ، وَأَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، وَأَنَّهُ غَفُورٌ وَدُودٌ، وَأَنَّهُ تَعَالَى - عَلَى عِظَمِ ذَاتِهِ - يُحِبُّ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَرْضَى عَنْهُمْ وَيَعْصَبُ عَلَى الْكُفَّارِ، وَيَسْخَطُ عَلَيْهِمْ، وَأَنَّهُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، وَأَنَّهُ كَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيمًا، وَأَنَّهُ تَجَلَّى لِلْجَبَلِ فَجَعَلَهُ دَكَّا، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ .

وَيَقُولُ فِي النَّفْيِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ ﴿فَلَا تَضَرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ فَيُثَبِّتُ الصِّفَاتِ، وَيَنْفِي مُمَازَلَةَ الْمَخْلُوقَاتِ .

وَلَمَّا كَانَتْ طَرِيقَةُ السَّلَفِ: أَنْ يَصِفُوا اللَّهَ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ رَبُّمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمَثِيلٍ .

وَمُخَالَفُوا الرُّسُلَ يَصِفُونَهُ بِالْأُمُورِ السَّلْبِيَّةِ: لَيْسَ كَذَا لَيْسَ كَذَا. فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: فَأَثْبِتُوهُ. قَالُوا: هُوَ وَجُودٌ مُطْلَقٌ، أَوْ ذَاتٌ بِلَا صِفَاتٍ. وَقَدْ عَلِمَ بِصَرِيحِ الْمَعْقُولِ أَنَّ الْمُطْلَقَ بِشَرْطِ الْإِطْلَاقِ لَا يُوْجَدُ إِلَّا فِي الْأَذْهَانِ؛ لَا فِي الْأَعْيَانِ وَأَنَّ الْمُطْلَقَ لَا بِشَرْطِ لَا يُوْجَدُ فِي الْخَارِجِ مُطْلَقًا، لَا يُوْجَدُ إِلَّا مُعَيَّنًا، وَلَا يَكُونُ لِلرَّبِّ عِنْدَهُمْ حَقِيقَةٌ مُغَايِرَةٌ لِلْمَخْلُوقَاتِ، بَلْ إِمَّا أَنْ يُعْطَلُوهُ أَوْ يُجْعَلُوهُ وَجُودَ الْمَخْلُوقَاتِ أَوْ جُزْأَهَا أَوْ وَصَفَهَا، وَالْأَلْفَاظُ الْمُجْمَلَةُ يَكْفُونُ عَنْ مَعْنَاهَا .

ثم قال (عليه السلام): فَبِهَذَا التَّفْصِيلِ يَزُولُ الْإِشْتِبَاهُ وَالتَّضَلِيلُ وَإِلَّا فَكُلُّ مَنْ نَفَى شَيْئًا مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ سَمَّى مَنْ أَثَبَّتَ ذَلِكَ مُجَسِّمًا قَائِلًا بِالتَّحْيِيزِ وَالْجَهَةِ .

فَالْمُعْتَرِلَةُ وَنَحْوُهُمْ يُسَمَّوْنَ الصَّفَاتِيَّةَ - الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَيٌّ بِحَيَاةٍ عَلِيمٍ بِعِلْمٍ قَدِيرٌ بِقُدْرَةٍ سَمِيعٌ بِسَمْعٍ بَصِيرٌ بِبَصَرٍ مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ يُسْمَوْنَهُمْ - مُجَسِّمَةٌ مُشَبَّهَةٌ حَشَوِيَّةٌ.

و(الصفاتية) هُمُ السَّلَفُ وَالْأَيْمَةُ وَجَمِيعُ الطَّوَائِفِ الْمُشَبَّهَةِ لِلصِّفَاتِ: كَالْكَلَابِيَّةِ وَالكَرَّامِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَالسَّالِمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ طَوَائِفِ الْأُمَّةِ.

قَالَتْ نِفَاةُ الصِّفَاتِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَرِلَةِ وَطَائِفَةٌ مِنَ الْفَلَّاسِفَةِ لَهُوْلَاءِ: إِذَا أَثْبَتُمْ لَهُ حَيَاةً وَقُدْرَةً وَكَلَامًا فَهَذِهِ أَعْرَاضٌ، وَالْأَعْرَاضُ لَا تَقُومُ إِلَّا بِجِسْمٍ، وَإِذَا قُلْتُمْ: يُرَى فَالْرُؤْيَى لَا تَكُونُ إِلَّا لِمُعَايِنٍ فِي جِهَةٍ، وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ التَّجْسِيمَ.

فَإِذَا قَالَتْ الْأَشْعَرِيَّةُ وَمَنْ اتَّبَعَهُمْ: نَحْنُ نَثْبِتُ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَلَا نُسَمِّيْهَا أَعْرَاضًا؛ لِأَنَّ الْعَرَضَ مَا يَعْرِضُ لِمَحَلِّهِ، وَهَذِهِ الصِّفَاتُ بَاقِيَةٌ لَا تَزُولُ.

قَالَتْ لَهُمُ النُّفَاةُ: هَذَا نِزَاعٌ لَفْظِيٌّ؛ فَإِنَّ الْعَرَضَ عِنْدَكُمْ يَنْقَسِمُ إِلَى لَازِمٍ لِمَحَلِّهِ لَا يُفَارِقُهُ - مَا دَامَ الْمَحَلُّ مَوْجُودًا - وَإِلَى مَا يَجُوزُ أَنْ يُفَارِقَ مَحَلَّهُ فَلَاوَلَّ كَالْتَحْيِزِ لِلْجِسْمِ، بَلْ وَكَالْحَيَوَانِيَّةِ وَالنَّاطِقِيَّةِ لِلْإِنْسَانِ؛ فَإِنَّهُ مَا دَامَ إِنْسَانًا لَا تُفَارِقُهُ هَذِهِ الصِّفَةُ.

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: إِنَّ الْعَرَضَ لَا يَبْقَى زَمَانَيْنِ فَهَذَا شَيْءٌ أَنْفَرَدْتُمْ بِهِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْعُقَلَاءِ: وَكَابَرْتُمْ بِهِ الْحِسَّ لَتَنْجُوا بِالْمَغَالِيطِ عَنْ هَذِهِ الْإِلْزَامَاتِ الْمُفْجِمَةِ، ثُمَّ إِنَّكُمْ تَقُولُونَ بِتَجَدُّدِ أَمْثَالِهِ، فَهَذَا هُوَ مَعْنَى بَقَاءِ الْعَرَضِ.

وَهَذَا كَمَا قُلْتُمْ إِنَّهُ يُرَى بِلَا مُوَاجَهَةٍ وَلَا مُدَابَرَةٍ، وَلَا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ الرَّائِي بِجِهَةٍ مِنْ جِهَاتِهِ، فَهَذَا أَيْضًا مِمَّا أَنْفَرَدْتُمْ بِهِ عَنِ الْعُقَلَاءِ وَكَابَرْتُمْ بِهِ الْحِسَّ وَالْعَقْلَ.

قَالَتْ لَهُمُ النُّفَاةُ: فَاثْبِتْهُمْ مَا يَسْتَلْزِمُ التَّجْسِيمَ وَالتَّشْبِيهَ وَالْحَشْوَ أَوْ نَفَيْتُمْ التَّلَازُمَ فَخَالَفْتُمْ صَرِيحَ الْعَقْلِ وَالضَّرُورَةِ.

وَلِهَذَا صَارَ حُذَّافُكُمْ إِلَى أَنْكُمْ فِي الْحَقِيقَةِ مُوَافِقُونَ لَنَا عَلَى نَفْيِ رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى
وَلَكِنْ أَظْهَرْتُمْ إِبْثَاتَهَا لِكُونِهِ الْمَشْهُورَ عِنْدَ (الْحَشَوِيَّةِ) الْمَشْهُورِينَ بِالسُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛
لِيُقَالَ: إِنَّكُمْ مِنْهُمْ أَوْ أَثَبْتُمْ ذَلِكَ تَنَاقُضًا مِنْكُمْ؛ فَأَنْتُمْ دَائِرُونَ بَيْنَ الْمُنَاقِضَةِ وَالْمُدَاهَنَةِ.
فَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ مِمَّنْ يُوَافِقُ نِفَاةَ الصِّفَاتِ، وَيُثَبِّتُ أَسْمَاءَ اللَّهِ الْحُسْنَى - كَمَا تَفْعَلُ
الْمُعْتَرِزَةُ، وَهُمْ أَثَمَةُ الْكَلَامِ - سَمَاهُ نِفَاةَ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى مُشَبَّهًا حَشَوِيًّا مُجَسِّمًا:
كَمَا فَعَلْتَ الْقَرَامِطَةُ الْحَاكِمِيَّةُ الْبَاطِنِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ، وَقَالُوا: إِذَا قُلْتُمْ إِنَّهُ مَوْجُودٌ عَلِيمٌ حَيٌّ
قَدِيرٌ، فَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ بِالتَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمِ وَالْحَشْوِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مُشَابَهَةٌ لِغَيْرِهِ مِنَ
الْمَخْلُوقَاتِ، وَلِأَنَّهُ لَا يُعْقَلُ مَوْجُودٌ حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ إِلَّا جِسْمًا، وَلِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ
تَسْتَلْزِمُ الصِّفَاتِ. وَالصِّفَاتُ تَسْتَلْزِمُ التَّجْسِيمَ.

فَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ مِمَّنْ يَنْفِي الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ - كَمَا تَفْعَلُهُ غُلَاةُ الْجَهْمِيَّةِ
وَالْقَرَامِطَةُ وَالْفَلَّاسِفَةُ - فَلَا بُدَّ لَهُ أَنْ يُثَبِّتَ أَنَّهُ مَوْجُودٌ. وَحِينَئِذٍ فَتَقُولُ لَهُ النُّفَاةُ: أَنْتَ
مُجَسِّمٌ مُشَبَّهٌ حَشَوِيٌّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَوْجُودًا؛ فَقَدْ شَارَكَهُ غَيْرُهُ فِي مَعْنَى الْوُجُودِ، وَهُوَ
التَّشْبِيهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْقَلُ مَوْجُودٌ إِلَّا جِسْمٌ أَوْ قَائِمٌ بِجِسْمٍ؛ فَحِينَئِذٍ يَحْتَاجُ أَنْ يَقُولَ: لَا
مَوْجُودَ وَلَا مَعْدُومَ، وَلَا حَيٍّ وَلَا مَيِّتَ، أَوْ لَا مَوْجُودَ وَلَا لَا مَوْجُودَ، وَلَا حَيٍّ وَلَا
لَا حَيٍّ؛ فَيَلْزِمُ نَفْيَ النِّقِیْضَيْنِ جَمِيعًا، وَمَا هُوَ فِي مَعْنَى النِّقِیْضَيْنِ، وَذَلِكَ مِنْ أَعْظَمِ
الْأُمُورِ الْبَاطِلَةِ فِي بَدِيهَةِ الْعَقْلِ مَعَ أَنَّهُ يَلْزِمُ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِمْ تَشْبِيهُهُ بِالْمُمْتَنِعَاتِ؛ لِأَنَّ
مَا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ وَلَا مَعْدُومٍ، لَا يَكُونُ لَهُ حَقِيقَةٌ أَصْلًا - لَا مَوْجُودَةٌ وَلَا مَعْدُومَةٌ -،
بَلْ هُوَ أَمْرٌ مُقَدَّرٌ فِي الْأَذْهَانِ لَا يَتَحَقَّقُ فِي الْأَعْيَانِ، هَذَا مَعَ مَا التَّرَمَّهُ مِنَ الْكُفْرِ
الصَّرِيحِ.

وَلَوْ قَدَّرَ أَنَّهُ نَفَى الْوُجُودَ الْوَاجِبَ الْقَدِيمَ بِالْكُلِّيَّةِ؛ لَكَانَ مَعَ الْكُفْرِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ
كُلِّ كُفْرٍ قَدْ كَابَرَ الْقَضَايَا الصَّرُورِيَّةَ؛ فَإِنَّا نَشْهَدُ الْمَوْجُودَاتِ، وَنَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ إِمَّا

قَدِيمٌ وَإِمَّا مُحَدَّثٌ، وَإِمَّا وَاجِبٌ مَوْجُودٌ بِنَفْسِهِ وَإِمَّا مُمَكِّنٌ بِنَفْسِهِ مَوْجُودٌ بغيرِهِ. وَكُلُّ مُحَدَّثٍ وَمُمَكِّنٍ بِنَفْسِهِ مَوْجُودٌ بغيرِهِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ قَدِيمٍ وَاجِبٍ بِنَفْسِهِ فَالْوُجُودُ بِالضَّرُورَةِ يَسْتَلْزِمُ إِبْثَاتَ مَوْجُودٍ قَدِيمٍ. وَمِنْ الْوُجُودِ مَا هُوَ مُمَكِّنٌ مُحَدَّثٌ: كَمَا نَشْهَدُهُ فِي الْمُحَدَّثَاتِ مِنَ الْحَيَوَانِ وَالنَّبَاتِ.

فَإِذَا عَلِمَ بِضَّرُورَةِ الْعُقُولِ أَنَّ الْوُجُودَ فِيهِ مَا هُوَ مَوْجُودٌ قَدِيمٌ وَاجِبٌ بِنَفْسِهِ، وَفِيهِ مَا هُوَ مُحَدَّثٌ مَوْجُودٌ مُمَكِّنٌ بِنَفْسِهِ، فَهَذَانِ الْمَوْجُودَانِ اتَّفَقَا فِي مُسَمًّى الْوُجُودِ، وَامْتَأَزَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرِ بِخُصُوصِ وُجُودِهِ فَمَنْ لَمْ يُثْبِتْ مَا بَيْنَ الْمَوْجُودَيْنِ مِنَ الْإِتِّفَاقِ، وَمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْإِفْتِرَاقِ وَإِلَّا لَزِمَهُ أَنْ تَكُونَ الْمَوْجُودَاتُ كُلُّهَا قَدِيمَةً وَاجِبَةً بِنَفْسِهَا أَوْ مُحَدَّثَةً مُمَكِّنَةً مُفْتَقِرَةً إِلَى غَيْرِهَا وَكِلَاهُمَا مَعْلُومُ الْفَسَادِ بِالْإِضْطِرَارِ.

فَتَعَيَّنَ إِبْثَاتُ الْإِتِّفَاقِ مِنْ وَجْهِ، وَالْإِمْتِيَازِ مِنْ وَجْهِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ مَا امْتَأَزَ بِهِ الْخَالِقُ الْمَوْجُودُ عَنْ سَائِرِ الْمَوْجُودَاتِ أَعْظَمُ مِمَّا تَمْتَازُ بِهِ سَائِرُ الْمَوْجُودَاتِ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ فَإِذَا كَانَ (الْمَلِكُ) وَ(الْبُعُوضُ) قَدْ اشْتَرَكََا فِي مُسَمًّى الْوُجُودِ، وَالْحَيَّ مَعَ تَقَاوُتٍ مَا بَيْنَهُمَا، فَالْخَالِقُ سُبْحَانَهُ أَوْلَى بِمُبَايَنَتِهِ لِلْمَخْلُوقَاتِ؛ وَإِنْ حَصَلَتْ الْمُوَافَقَةُ فِي بَعْضِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ. اهـ المراد.

وقال الإمام العثيمين رحمه الله في شرح الواسطية (١/١٧٧):

ما هذا الجسم الذي تنفرون الناس عن إثبات صفات الله من أجله؟! أتريدون بالجسم الشيء المكون من أشياء مفتقر بعضها إلى بعض، لا يمكن أن يقوم إلا باجتماع هذه الأجزاء؟! فإن أردتم هذا، فنحن لا نقره، ونقول: إن الله ليس بجسم بهذا المعنى، ومن قال: إن إثبات علوه يستلزم هذا الجسم، فقلوه مجرد دعوى ويكفيها أن نقول: لا قبول.

أما إن أردتم بالجسم الذات القائمة بنفسها المتصفة بما يليق بها، فنحن نثبت ذلك، ونقول: إن لله تعالى ذاتاً، وهو قائم بنفسه، متصف بصفات الكمال، وهذا هو الذي يعلم به كل إنسان. اهـ

ثانيتها: زعمهم أن إثبات الصفات يقتضي التشبيه بالخلق.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام (رحمته الله) كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٥/٥٨):

قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ فِي رِسَالَتِهِ الْمَشْهُورَةِ فِي "الْغِنَى عَنِ الْكَلَامِ وَأَهْلِهِ":
فَأَمَّا مَا سَأَلْتُ عَنْهُ مِنَ الصِّفَاتِ، وَمَا جَاءَ مِنْهَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ فَإِنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ
إِثْبَاتُهَا وَإِجْرَاؤُهَا عَلَى ظَوَاهِرِهَا وَنَفْيُ الْكَيْفِيَّةِ وَالتَّشْبِيهِ عَنْهَا، وَقَدْ نَفَاهَا قَوْمٌ فَأَبْطَلُوا مَا
أَثْبَتَهُ اللَّهُ وَحَقَّقَهَا قَوْمٌ مِنَ الْمُشْتَبِهِينَ؛ فَخَرَجُوا فِي ذَلِكَ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّشْبِيهِ
وَالتَّكْيِيفِ، وَإِنَّمَا الْقَصْدُ فِي سُلُوكِ الطَّرِيقَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَدَيْنُ اللَّهِ تَعَالَى
بَيْنَ الْعَالِيِّ فِيهِ، وَالْجَافِيِّ وَالْمُقَصِّرِ عَنْهُ.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا: أَنَّ الْكَلَامَ فِي الصِّفَاتِ فَرَعٌ عَلَى الْكَلَامِ فِي الذَّاتِ، وَيُخْتَدَى
فِي ذَلِكَ حَذْوُهُ وَمِثَالُهُ. فَإِذَا كَانَ مَعْلُومًا أَنَّ إِثْبَاتَ الْبَارِي سُبْحَانَهُ، إِنَّمَا هُوَ إِثْبَاتُ
وُجُودٍ لَا إِثْبَاتَ كَيْفِيَّةٍ، فَكَذَلِكَ إِثْبَاتُ صِفَاتِهِ، إِنَّمَا هُوَ إِثْبَاتُ وُجُودٍ لَا إِثْبَاتَ تَحْدِيدٍ
وَتَكْيِيفٍ.

فَإِذَا قُلْنَا: يَدٌ وَسَمْعٌ وَبَصَرٌ وَمَا أَشَبَّهَهَا؛ فَإِنَّمَا هِيَ صِفَاتٌ أَثْبَتَهَا اللَّهُ لِنَفْسِهِ؛ وَلَكِنَّا
نَقُولُ: إِنَّ مَعْنَى الْيَدِ الْقُوَّةَ أَوْ النِّعْمَةَ، وَلَا مَعْنَى السَّمْعِ وَالْبَصَرِ الْعِلْمُ؛ وَلَا نَقُولُ إِنَّهَا
جَوَارِحُ، وَلَا نُشَبِّهُهَا بِالْأَيْدِي وَالْأَسْمَاعِ وَالْأَبْصَارِ الَّتِي هِيَ جَوَارِحُ وَأَدَوَاتٌ لِلْفِعْلِ
وَنَقُولُ: إِنَّ الْقَوْلَ إِنَّمَا وَجَبَ بِإِثْبَاتِ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ التَّوْقِيفَ وَرَدَ بِهَا؛ وَوَجَبَ نَفْيُ

التَّشْبِيهِ عَنْهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ؛ وَعَلَى هَذَا جَرَى قَوْلُ السَّلَفِ فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ. هَذَا كُلُّهُ كَلَامُ الْخَطَابِيِّ. اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في منهاج السنة النبوية (٢/١١٠):

وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، لَا فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا فِي أَعْمَالِهِ. وَلَكِنَّ لَفْظَ (التَّشْبِيهِ) فِي كَلَامِ هَؤُلَاءِ النِّفَاقِ الْمُعْطَلَةِ لَفْظٌ مُجْمَلٌ:

فَإِنْ أَرَادَ بِلَفْظِ التَّشْبِيهِ مَا نَفَاهُ الْقُرْآنُ، وَدَلَّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ، فَهَذَا حَقٌّ، فَإِنَّ خَصَائِصَ الرَّبِّ تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِهَا شَيْءٌ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، وَلَا يُمَازَلُهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ فِي شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ.

وَمَذْهَبُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَثَمَتِهَا أَنْ يُوصَفَ اللَّهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسُهُ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ، مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمَثِيلٍ، يُثْبِتُونَ لِلَّهِ مَا أَثَبَّهُ مِنَ الصِّفَاتِ، وَيَنْفُونَ عَنْهُ مِمَّا نَالَ الْمَخْلُوقَاتِ، يُثْبِتُونَ لَهُ صِفَاتِ الْكَمَالِ، وَيَنْفُونَ عَنْهُ ضُرُوبَ الْأَمْثَالِ، يُنْزَهُونَهُ عَنِ النِّقْصِ وَالتَّعْطِيلِ، وَعَنِ التَّشْبِيهِ وَالتَّمَثِيلِ، إِثْبَاتٌ بِلَا تَشْبِيهِ، وَتَنْزِيَهُ بِلَا تَعْطِيلٍ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ﴿رَدُّ عَلَى الْمُثَبِّلَةِ﴾ ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ﴿[سُورَةُ الشُّورَى: ١١] رَدُّ عَلَى الْمُعْطَلَةِ. وَمَنْ جَعَلَ صِفَاتِ الْخَالِقِ مِثْلَ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ، فَهُوَ الْمُشَبَّهُ الْمُبْطَلُ الْمَذْمُومُ.

وَإِنْ أَرَادَ بِالتَّشْبِيهِ أَنَّهُ لَا يُثَبَّتُ لِلَّهِ شَيْءٌ مِنَ الصِّفَاتِ، فَلَا يُقَالُ: لَهُ عِلْمٌ وَلَا قُدْرَةٌ وَلَا حَيَاةٌ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ مَوْصُوفٌ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ؛ فَلَزِمَهُ أَنْ لَا يُقَالَ لَهُ: حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ يُسَمَّى بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ، وَكَذَلِكَ فِي كَلَامِهِ وَسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَرُؤْيِيهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَهُمْ يُوَافِقُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ مَوْجُودٌ حَيٌّ عَلِيمٌ قَادِرٌ، وَالْمَخْلُوقُ يُقَالُ لَهُ: مَوْجُودٌ حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ، وَلَا يُقَالُ: هَذَا تَشْبِيهِ يَجِبُ نَفْيُهُ.

وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَصَرِيحُ الْعَقْلِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُخَالَفَ فِيهِ عَاقِلٌ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى نَفْسَهُ بِأَسْمَاءٍ، وَسَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ بِأَسْمَاءٍ، وَكَذَلِكَ سَمَّى صِفَاتِهِ بِأَسْمَاءٍ، وَسَمَّى بَعْضَهَا صِفَاتٍ خَلَقَهُ، وَلَيْسَ الْمُسَمَّى كَالْمُسَمَى.

فَسَمَّى نَفْسَهُ حَيًّا عَلِيمًا قَدِيرًا، رَءُوفًا رَحِيمًا، عَزِيزًا حَكِيمًا، سَمِيعًا بَصِيرًا، مَلِكًا مُؤْمِنًا، جَبَّارًا مُتَكَبِّرًا، كَقَوْلِهِ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٥٠]، وَقَالَ: ﴿وَلَكِنْ يَأْخُذْكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، وَقَالَ: ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨، ٢٤٠]، وَقَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحج: ٦٥]، وَقَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا﴾ [النساء: ٥٨]، وَقَالَ: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣].

وَقَدْ سَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ حَيًّا، فَقَالَ: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الرُّوم: ١٩]. وَبَعْضُهُمْ عَلِيمًا بِقَوْلِهِ: ﴿وَبَشِّرُوهُ بِعِلْمٍ عَلِيمٍ﴾ [الذَّارِيَات: ٢٨]، وَبَعْضُهُمْ حَلِيمًا بِقَوْلِهِ: ﴿فَبَشِّرْهُ بِعِلْمٍ حَلِيمٍ﴾ [الصَّافَّات: ١٠١]، وَبَعْضُهُمْ رَءُوفًا رَحِيمًا بِقَوْلِهِ: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التَّوْبَةِ: ١٢٨]، وَبَعْضُهُمْ سَمِيعًا بَصِيرًا بِقَوْلِهِ: ﴿فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الْإِنْسَان: ٢]، وَبَعْضُهُمْ عَزِيزًا بِقَوْلِهِ: ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١]، وَبَعْضُهُمْ مَلِكًا بِقَوْلِهِ: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الْكَهْف: ٧٩]، وَبَعْضُهُمْ مُؤْمِنًا بِقَوْلِهِ: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا﴾ [السَّجْدَةِ: ١٨]، وَبَعْضُهُمْ جَبَّارًا مُتَكَبِّرًا بِقَوْلِهِ: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٌ﴾ [غَافِر: ٣٥].

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُمَاتِلُ الْحَيَّ الْحَيَّ، وَلَا الْعَلِيمُ الْعَلِيمَ، وَلَا الْعَزِيزُ الْعَزِيزَ، وَلَا الرَّؤُوفُ الرَّؤُوفَ، وَلَا الرَّحِيمُ الرَّحِيمَ، وَلَا الْمَلِكُ الْمَلِكُ، وَلَا الْجَبَّارُ الْجَبَّارَ، وَلَا الْمُتَكَبِّرُ الْمُتَكَبِّرُ.

وَقَالَ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وَقَالَ: ﴿أَنزَلَهُ، بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦]، وَقَالَ: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [سورة فاطر: ١١]، وَقَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، وَقَالَ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥].

وَفِي "الصَّحِيحَيْنِ" عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يُعَلِّمُنَا الْإِسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: «إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَيَرْكَعُ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ. اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ - يُسَمِّيهِ - خَيْرٌ لِّي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أُمْرِي، فَاقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِّي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أُمْرِي، فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَقْدِرْ لِيَ الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ»^(١).

وَفِي حَدِيثِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ الَّذِي رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْعُو بِهِذَا الدُّعَاءَ: «اللَّهُمَّ بِعِلْمِكَ الْغَيْبَ، وَبِقُدْرَتِكَ عَلَى الْخَلْقِ، أَخْبِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِّي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِّي، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَشْيَتَكَ فِي الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، وَأَسْأَلُكَ كَلِمَةَ الْحَقِّ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا، وَأَسْأَلُكَ الْقَصْدَ فِي الْفَقْرِ وَالْغِنَى، وَأَسْأَلُكَ نَعِيمًا لَا يَنْفَدُ، وَقُرَّةَ عَيْنٍ لَا تَنْقُطُ، وَأَسْأَلُكَ الرِّضَا بَعْدَ الْقَضَاءِ،

وَأَسْأَلُكَ بَرْدَ الْعَيْشِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَأَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ، وَالشَّوْقَ إِلَى لِقَائِكَ فِي غَيْرِ ضَرَاءٍ مُضِرَّةٍ، وَلَا فِتْنَةٍ مُضِلَّةٍ، اللَّهُمَّ زَيْنًا بَرِينًا الْإِيمَانَ، وَاجْعَلْنَا هُدَاةً مُهْتَدِينَ^(١).

فَقَدْ سَمَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى عِلْمًا وَقُدْرَةً وَقُوَّةً، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الرُّوم: ٥٤]، وَقَالَ: ﴿وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِمَا عَلَّمْنَاهُ﴾ [يُوسُف: ٦٨]، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ الْعِلْمُ كَالْعِلْمِ، وَلَا الْقُوَّةُ كَالْقُوَّةِ، وَنَظَائِرُ هَذَا كَثِيرَةٌ.

وَهَذَا لَا زِمَ لِجَمِيعِ الْعُقُلَاءِ، فَإِنَّ مَنْ نَفَى بَعْضَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ كَالرِّضَا وَالْغَضَبِ وَالْمَحَبَّةِ وَالْبُغْضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَرَعِمَ أَنْ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ وَالتَّجْسِيمَ. قِيلَ لَهُ: فَأَنْتَ تُثَبِّتُ لَهُ الْإِرَادَةَ وَالْكَلَامَ وَالسَّمْعَ وَالْبَصَرَ، مَعَ أَنَّ مَا تُثَبِّتُهُ لَيْسَ مِثْلَ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، فَقُلْ فِيمَا أَثْبَتَهُ مِثْلَ قَوْلِكَ فِيمَا نَفَيْتَهُ، وَأَثْبَتَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا.

فَإِنْ قَالَ: أَنَا لَا أَثْبِتُ شَيْئًا مِنَ الصِّفَاتِ. قِيلَ لَهُ: فَأَنْتَ تُثَبِّتُ لَهُ الْأَسْمَاءَ الْحُسْنَى مِثْلَ: حَيٍّ وَعَلِيمٍ وَقَدِيرٍ، وَالْعَبْدُ يُسَمَّى بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ، وَلَيْسَ مَا تُثَبِّتُ لِلرَّبِّ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مُمَآثِلًا لِمَا تُثَبِّتُ لِلْعَبْدِ، فَقُلْ فِي صِفَاتِهِ نَظِيرَ قَوْلِكَ ذَلِكَ فِي مُسَمًى أَسْمَائِهِ.

فَإِنْ قَالَ: وَأَنَا لَا أَثْبِتُ لَهُ الْأَسْمَاءَ الْحُسْنَى، بَلْ أَقُولُ هِيَ مَجَازٌ، أَوْ هِيَ أَسْمَاءُ لِبَعْضِ مُبْتَدَعَاتِهِ، كَقَوْلِ غُلَاةِ الْبَاطِنِيَّةِ وَالْمُتَفَلْسِفَةِ. قِيلَ لَهُ: فَلَا بُدَّ أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّهُ حَقٌّ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وَالْجِسْمُ مَوْجُودٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ هُوَ مُمَآثِلًا لَهُ.

(١) أخرجه أحمد (١٨٣٢٥)، والنسائي (٥٤-٥٥/٣)، وهو حديث صحيح.

فَإِنْ قَالَ: أَنَا لَا أَثْبِتُ شَيْئًا، بَلْ أَنْكَرُ وُجُودَ الْوَاجِبِ.

قِيلَ لَهُ: مَعْلُومٌ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ أَنَّ الْمَوْجُودَ إِمَّا وَاجِبٌ بِنَفْسِهِ، وَإِمَّا غَيْرُ وَاجِبٍ بِنَفْسِهِ، وَإِمَّا قَدِيمٌ أَرْلِي، وَإِمَّا حَادِثٌ كَائِنْ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَإِمَّا مَخْلُوقٌ مُفْتَقِرٌ إِلَى خَالِقٍ، وَإِمَّا غَيْرُ مَخْلُوقٍ وَلَا مُفْتَقِرٌ إِلَى خَالِقٍ، وَإِمَّا فَقِيرٌ إِلَى مَا سِوَاهُ، وَإِمَّا غَنِيٌّ عَمَّا سِوَاهُ.

وَعَيْرُ الْوَاجِبِ بِنَفْسِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْوَجِبِ بِنَفْسِهِ، وَالْحَادِثُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِقَدِيمٍ، وَالْمَخْلُوقُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِخَالِقٍ، وَالْفَقِيرُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِغَنِيِّ عَنْهُ، فَقَدْ لَزِمَ عَلَى تَقْدِيرِ التَّقْيِصِينَ وُجُودَ مَوْجُودٍ وَاجِبٍ بِنَفْسِهِ قَدِيمٍ أَرْلِي خَالِقٍ غَنِيٍّ عَمَّا سِوَاهُ، وَمَا سِوَاهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ.

وَقَدْ عَلِمَ بِالْحِسِّ وَالضَّرُورَةِ وُجُودَ مَوْجُودٍ حَادِثٍ كَائِنْ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَالْحَادِثُ لَا يَكُونُ وَاجِبًا بِنَفْسِهِ، وَلَا قَدِيمًا أَرْلِيًا، وَلَا خَالِقًا لِمَا سِوَاهُ، وَلَا غَنِيًّا عَمَّا سِوَاهُ، فَثَبَّتَ بِالضَّرُورَةِ وُجُودَ مَوْجُودَيْنِ: أَحَدُهُمَا غَنِيٌّ وَالْآخَرُ فَقِيرٌ، وَأَحَدُهُمَا خَالِقٌ وَالْآخَرُ مَخْلُوقٌ، وَهُمَا مُتَّفِقَانِ فِي كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا شَيْئًا مَوْجُودًا ثَابِتًا.

فَعَلِمَ بِهِذِهِ الْبَرَاهِينِ الْبَيِّنَةِ اتِّفَاقَهُمَا مِنْ وَجْهِ، وَاخْتِلَافَهُمَا مِنْ وَجْهِ، فَمَنْ نَفَى مَا اتَّفَقَا فِيهِ كَانَ مُعْطَلًا قَائِلًا لِلْبَاطِلِ، وَمَنْ جَعَلَهُمَا مُتَمَاثِلَيْنِ كَانَ مُشَبَّهًا قَائِلًا لِلْبَاطِلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمَا وَإِنْ اتَّفَقَا فِي مُسَمًّى مَا اتَّفَقَا فِيهِ، فَاللَّهُ تَعَالَى مُخْتَصُّ بِوُجُودِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَسَائِرِ صِفَاتِهِ، وَالْعَبْدُ لَا يَشْرِكُهُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَالْعَبْدُ أَيْضًا مُخْتَصُّ بِوُجُودِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ مُشَارَكَةِ الْعَبْدِ فِي خَصَائِصِهِ، وَإِذَا اتَّفَقَا فِي مُسَمًّى الْوُجُودِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، فَهَذَا الْمُشْتَرَكُ مُطْلَقٌ كُلِّيٌّ يُوْجَدُ فِي الْأَذْهَانِ، لَا فِي الْأَعْيَانِ، وَالْمَوْجُودُ فِي الْأَعْيَانِ مُخْتَصُّ لَا اشْتِرَاكَ فِيهِ. اهـ

ثالثها: زعمهم أن إثبات الصفات يقتضي التركيب:

قال الإمام ابن القيم رحمته الله كما في مختصر الصواعق (ص ١٤١):

وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ الْفِرْعَوْنِيُّ: لَوْ كَانَ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ رَبٌّ أَوْ عَلَى الْعَرْشِ إِلَهٌ لَكَانَ مُرَكَّبًا، قِيلَ لَهُ: لَفُظُ الْمُرَكَّبِ فِي اللُّغَةِ هُوَ الَّذِي رَكَّبَهُ غَيْرُهُ فِي مَحَلِّهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الأنفطار: ٨]، وَقَوْلُهُمْ: رَكَّبَ الْخَشَبَةَ وَالْبَابَ، وَمَا يُرَكَّبُ مِنْ أَخْلَاطٍ وَأَجْزَاءٍ، بِحَيْثُ كَانَتْ أَجْزَاؤُهُ مُفَرَّقَةً، فَاجْتَمَعَتْ وَرُكِّبَتْ حَتَّى صَارَ شَيْئًا وَاحِدًا، كَقَوْلِهِمْ رَكَّبْتُ الدَّوَاءَ مِنْ كَذَا وَكَذَا.

وَإِنْ أَرَدْتُمْ بِقَوْلِكُمْ: لَوْ كَانَ فَوْقَ الْعَرْشِ كَانَ مُرَكَّبًا هَذَا التَّرْكِيبَ الْمَعْهُودَ، أَوْ أَنَّهُ كَانَ مُتَّفَرِّقًا فَاجْتَمَعَ، فَهُوَ كَذِبٌ وَفِرْيَةٌ وَبَهْتٌ عَلَى اللَّهِ وَعَلَى الشَّرْعِ وَعَلَى الْعَقْلِ. وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فَوْقَ الْعَرْشِ؛ لَكَانَ عَالِيًا عَلَى خَلْقِهِ بَائِنًا مِنْهُمْ مُسْتَوِيًا عَلَى عَرْشِهِ لَيْسَ فَوْقَهُ شَيْءٌ، فَهَذَا الْمَعْنَى حَقٌّ.

فَكَانَكَ قُلْتَ: لَوْ كَانَ فَوْقَ الْعَرْشِ لَكَانَ فَوْقَ الْعَرْشِ، فَنفَيْتَ الشَّيْءَ بِتَغْيِيرِ الْعِبَارَةِ بِقَوْلِكَ وَقَلْبِهَا إِلَى عِبَارَةٍ أُخْرَى، وَهَذَا شَائِكُكُمْ فِي أَكْثَرِ مَطَالِبِكُمْ.

وَإِنْ أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ: كَانَ مُرَكَّبًا أَنَّهُ يَتَمَيَّزُ مِنْهُ شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ فَقَدْ وَصَفْتَهُ أَنَّتَ بِصِفَاتٍ يَتَمَيَّزُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، فَهَلْ كَانَ عِنْدَكَ هَذَا تَرْكِيبًا؟

فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا لَا يُقَالُ لِي، وَإِنَّمَا يُقَالُ لِمَنْ أَثَبَتَ شَيْئًا مِنَ الصِّفَاتِ، فَأَمَّا أَنَا فَلَا أَثَبْتُ لَهُ صِفَةً وَاحِدَةً فِرَارًا مِنَ التَّرْكِيبِ، قِيلَ لَكَ: الْعَقْلُ لَمْ يَدُلَّ عَلَى نَفْيِ الْمَعْنَى الَّذِي سَمَّيْتَهُ أَنَّتَ مُرَكَّبًا، وَهَبْكَ سَمِيَّتَهُ تَرْكِيبًا، وَقَدْ دَلَّ الْوَحْيُ وَالْعَقْلُ وَالْفِطْرَةُ عَلَى بُبُوْتِهِ، أَفَتَنْفِيهِ لِمَجَرَّدِ تَسْمِيَّتِكَ الْبَاطِلَةِ؟ فَإِنَّ التَّرْكِيبَ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ خَمْسَةٌ مَعَانٍ:

تَرْكِيبُ الذَّاتِ مِنَ الْوُجُودِ وَالْمَاهِيَةِ عِنْدَ مَنْ يَجْعَلُ وُجُودَهَا زَائِدًا عَلَى مَاهِيَّتِهَا، فَإِذَا نَفَيْتَ هَذَا التَّرْكِيبَ جَعَلْتَهُ وُجُودًا مُطْلَقًا، إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَذْهَانِ لَا وُجُودَ لَهُ فِي الْأَعْيَانِ.

الثَّانِي: تَرْكِيبُ الْمَاهِيَةِ مِنَ الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ، فَإِذَا نَفَيْتَ هَذَا التَّرْكِيبَ جَعَلْتَهُ ذَاتًا مُجَرَّدَةً عَنْ كُلِّ وَصْفٍ، لَا يُبْصَرُ وَلَا يَسْمَعُ وَلَا يَعْلَمُ وَلَا يَقْدِرُ وَلَا يُرِيدُ وَلَا حَيَاةَ لَهُ وَلَا مَشِيئَةَ وَلَا وَصْفَةَ أَصْلًا، فَكُلُّ ذَاتٍ فِي الْمَخْلُوقَاتِ خَيْرٌ مِنْ هَذِهِ الذَّاتِ، فَاسْتَفَدْتَ بِهَذَا التَّرْكِيبِ كُفْرَكَ بِاللَّهِ وَجَحْدَكَ لِذَاتِهِ وَلِصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ.

الثَّلَاثُ: تَرْكِيبُ الْمَاهِيَةِ الْجِسْمِيَّةِ مِنَ الْهُيُولَى وَالصُّورَةِ كَمَا يَقُولُهُ الْفَلَاسِفَةُ.

الرَّابِعُ: التَّرْكِيبُ مِنَ الْجَوَاهِرِ الْفُرْدَةِ كَمَا يَقُولُهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ.

الخَامِسُ: تَرْكِيبُ الْمَاهِيَةِ مِنْ أَجْزَاءٍ كَانَتْ مُتَفَرِّقَةً فَاجْتَمَعَتْ وَتَرَكَبَتْ.

فَإِنْ أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ: لَوْ كَانَ فَوْقَ الْعَرْشِ لَكَانَ مُرَكَّبًا، كَمَا يَدَّعِيهِ الْفَلَاسِفَةُ وَالْمُتَكَلِّمُونَ، قِيلَ لَكَ: جُمْهُورُ الْعُقَلَاءِ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْأَجْسَادَ الْمُحَدَّثَةَ الْمَخْلُوقَةَ لَيْسَتْ مُرَكَّبَةً، لَا مِنْ هَذَا وَلَا مِنْ هَذَا، فَلَوْ كَانَ فَوْقَ الْعَرْشِ جِسْمٌ مَخْلُوقٌ أَوْ حَدَثٌ لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ، فَكَيْفَ يَلْزَمُ ذَلِكَ فِي حَقِّ خَالِقِ الْفَرْدِ وَالْمُرَكَّبِ، الَّذِي يَجْمَعُ الْمُتَفَرِّقَ وَيُفَرِّقُ الْمُجْتَمِعَ، وَيُولِّفُ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ فَيُرَكِّبُهَا كَمَا يَشَاءُ، وَالْعَقْلُ لَمَّا دَلَّ عَلَى إِبْثَابِ إِلَهٍ وَاحِدٍ وَرَبِّ وَاحِدٍ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَلَا شَيْبَةَ لَهُ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الرَّبَّ الْوَاحِدَ لَا اسْمَ لَهُ وَلَا صِفَةَ، وَلَا وَجْهَ، وَلَا يَدَيْنِ، وَلَا هُوَ فَوْقَ خَلْقِهِ، وَلَا يَصْعَدُ إِلَيْهِ شَيْءٌ، وَلَا يَنْزِلُ مِنْهُ شَيْءٌ، فَدَعَاكَ ذَلِكَ عَلَى الْعَقْلِ كَذِبٌ صَرِيحٌ عَلَى الْوَحْيِ. اهـ

رابعها : زعمهم أن إثبات الصفات يقتضي أن له جوارح :

قال الإمام ابن القيم رحمه الله كما في مختصر الصواعق (ص ٣١):

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى -عني من النفاة-: مَا لَمْ يَكُنْ ظَاهِرُهُ جَوَارِحَ وَأَبْعَاضًا، كَالْعِلْمِ وَالْحَيَاةِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْكَلَامِ لَا يَتَأَوَّلُ، وَمَا كَانَ ظَاهِرُهُ جَوَارِحَ وَأَبْعَاضًا كَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالْقَدَمِ؛ فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُهُ؛ لِاسْتِلْزَامِ إِثْبَاتِهِ التَّرْكِيبَ وَالتَّجْسِيمَ.

قَالَ الْمُشَبِّهُونَ: جَوَابُنَا لَكُمْ هُوَ عَيْنُ الَّذِي تُحْيِيُونَ بِهِ خُصُومَكُمْ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ نَفَاةَ الصِّفَاتِ، فَهُمْ قَالُوا لَكُمْ: لَوْ قَامَ بِهِ سُبْحَانَهُ صِفَةٌ وَجُودِيَّةٌ كَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْحَيَاةِ؛ لَكَانَ مَحَلًّا لِلْأَعْرَاضِ، وَلَزِمَ التَّرْكِيبَ، وَالتَّجْسِيمَ وَالْإِنْقِسَامَ، كَمَا قُلْتُمْ: لَوْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ وَيَدٌ وَإِصْبَعٌ؛ لَزِمَ التَّرْكِيبَ وَالْإِنْقِسَامَ، وَحِينَئِذٍ فَمَا هُوَ جَوَابُكُمْ لَهُؤُلَاءِ نُجِيِّكُمْ بِهِ؟

فَإِنْ قُلْتُمْ: نَحْنُ نُبْنِئُ هَذِهِ الصِّفَاتِ عَلَى وَجْهِ لَا تَكُونُ أَعْرَاضًا، وَلَا تُسَمَّى أَعْرَاضًا؛ فَلَا يَسْتَلْزِمُ تَرْكِيبًا، وَلَا تَجْسِيمًا.

قِيلَ لَكُمْ: وَنَحْنُ نُبْنِئُ الصِّفَاتِ الَّتِي أَثْبَتَهَا اللَّهُ لِنَفْسِهِ، وَنَفَيْتُمُوهَا أَنْتُمْ عَنْهُ عَلَى وَجْهِ لَا يَسْتَلْزِمُ الْأَبْعَاضَ وَالْجَوَارِحَ، وَلَا يُسَمَّى الْمُتَّصِفُ بِهَا مُرَكَّبًا، وَلَا جِسْمًا، وَلَا مُنْقَسِمًا.

فَإِنْ قُلْتُمْ: هَذَا لَا يُعْقَلُ مِنْهَا إِلَّا الْأَجْزَاءُ وَالْأَبْعَاضُ، قُلْنَا لَكُمْ: وَتِلْكَ لَا يُعْقَلُ مِنْهَا إِلَّا الْأَعْرَاضُ.

فَإِنْ قُلْتُمْ: الْعَرَضُ لَا يَبْقَى زَمَانَيْنِ، وَصِفَاتُ الرَّبِّ تَعَالَى بَاقِيَةٌ دَائِمًا أَبَدِيَّةٌ فَلَيْسَتْ أَعْرَاضًا، قُلْنَا: وَكَذَلِكَ الْأَبْعَاضُ هِيَ مَا جَازَ مُفَارَقَتُهَا وَانْفِصَالُهَا، وَذَلِكَ فِي حَقِّ الرَّبِّ

تَعَالَى مُحَالٌ، فَلَيْسَتْ أَبْعَاضًا وَلَا جَوَارِحَ، فَمُفَارَقَةُ الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ لِلْمَوْصُوفِ بِهَا مُسْتَحِيلٌ مُطْلَقًا فِي النَّوْعَيْنِ، وَالْمَخْلُوقُ يَجُوزُ أَنْ تُفَارِقَهُ أَبْعَاضُهُ وَأَعْرَاضُهُ. اهـ

خامسها : زعمهم أن إثبات الصفات يقتضي أنه تحله الحوادث :

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رحمته الله فِي كِتَابِهِ دَرءُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ (١٢/٢) :

وإذا قالوا: (لا تحله الحوادث) أو هموا الناس أن مرادهم أنه لا يكون محلاً للتغيرات والاستحالات، ونحو ذلك من الأحداث التي تحدث للمخلوقين، فتحيلهم وتفسدهم، وهذا معنى صحيح، ولكن مقصودهم بذلك: أنه ليس له فعل اختياري يقوم بنفسه، ولا له كلام، ولا فعل يقوم به يتعلق بمشيئته وقدرته، وأنه لا يقدر على استواء، أو نزول، أو إتيان، أو مجيء، وأن المخلوقات التي خلقها لم يكن منه عند خلقها فعل أصلاً، بل عين المخلوقات هي الفعل، ليس هناك فعل ومفعول، وخلق ومخلوق، بل المخلوق عين الخلق، والمفعول عين الفعل، ونحو ذلك. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رحمته الله فِي دَرءِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ (٢٣٩/٢) :

ولا ريب أن أهل السنة والحديث لا يطلقون عليه سبحانه وتعالى: أنه محل للحوادث، ولا محل للأعراض، ونحو ذلك من الألفاظ المبتدعة التي يفهم منها معنى باطل، فإن الناس يفهمون من هذا أن يحدث في ذاته ما سمونه هم حادثاً كالعيوب والآفات، والله منزّه عن ذلك سبحانه وتعالى، وإذا قيل: فلان ولي على الأحداث، أو تنازع أهل القبلة في أهل الأحداث، فالمراد بذلك: الأفعال المحرمة كالزنا، والسرقة، وشرب الخمر، وقطع الطريق، والله أجل وأعظم من أن يخطر بقلوب المؤمنين قيام القبائح به. اهـ

سادسها: زعمهم أن إثبات الصفات يقتضي أنه سبحانه أركان وأعضاء وأجزاء وأبعاد

وأدوات:

قال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله في شرح الطحاوية (١/٢٦٠):

النَّاسَ فِي إِطْلَاقٍ مِثْلِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ: فَطَائِفَةٌ تَنْفِيهَا، وَطَائِفَةٌ تُثَبِّتُهَا، وَطَائِفَةٌ تُفْصِّلُ، وَهُمْ الْمُتَّبِعُونَ لِلْسَّلَفِ، فَلَا يُطْلِقُونَ نَفْيَهَا وَلَا إِثْبَاتَهَا إِلَّا إِذَا بَيَّنَّ مَا أُثْبِتَ بِهَا فَهُوَ ثَابِتٌ، وَمَا نَفِيَ بِهَا فَهُوَ مَنْفِيٌّ. لِأَنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ قَدْ صَارَتْ هَذِهِ الْأَلْفَافُ فِي اصْطِلَاحِهِمْ فِيهَا إِجْمَالٌ وَإِبْهَامٌ، كَعَرِهَا مِنْ الْأَلْفَافِ الْإِصْطِلَاحِيَّةِ، فَلَيْسَ كُلُّهُمْ يَسْتَعْمِلُهَا فِي نَفْسِ مَعْنَاهَا اللَّغَوِيَّةِ. وَلِهَذَا كَانَ النُّفَاةُ يَنْفُونَ بِهَا حَقًّا وَبَاطِلًا، وَيَذْكُرُونَ عَنْ مُثَبِّتِيهَا مَا لَا يَقُولُونَ بِهِ، وَبَعْضُ الْمُشْتَبِّهِينَ لَهَا يُدْخِلُ فِيهَا مَعْنَى بَاطِلًا، مُخَالَفًا لِقَوْلِ السَّلَفِ، وَلَمَّا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالْمِيزَانُ. وَلَمْ يَرِدْ نَصٌّ مِنَ الْكِتَابِ وَلَا مِنَ السُّنَنِ بِنَفْيِهَا وَلَا إِثْبَاتِهَا، وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَصِفَ اللَّهَ تَعَالَى بِمَا لَمْ يَصِفْ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ نَفْيًا وَلَا إِثْبَاتًا، وَإِنَّمَا نَحْنُ مُتَّبِعُونَ لَا مُبْتَدِعُونَ.

فَالْوَاجِبُ أَنْ يُنْظَرَ فِي هَذَا الْبَابِ، أَعْنِي بَابَ الصِّفَاتِ، فَمَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَثَبَّنَاهُ، وَمَا نَفَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ نَفَيْنَاهُ. وَالْأَلْفَافُ الَّتِي وَرَدَ بِهَا النَّصُّ يُعْتَصَمُ بِهَا فِي الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ، فَتُثَبِّتُ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنَ الْأَلْفَافِ وَالْمَعَانِي. وَأَمَّا الْأَلْفَافُ الَّتِي لَمْ يَرِدْ نَفْيُهَا وَلَا إِثْبَاتُهَا فَلَا تُطْلَقُ حَتَّى يُنْظَرَ فِي مَقْصُودِ قَائِلِهَا: فَإِنْ كَانَ مَعْنَى صَحِيحًا قَبْلَ، لَكِنْ يَنْبَغِي التَّعْيِيرُ عَنْهُ بِالْفَافِ النَّصُوصِ، دُونَ الْأَلْفَافِ الْمُجْمَلَةِ، إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ، مَعَ قَرَأْنِ تَبْيِينِ الْمُرَادِ وَالْحَاجَةِ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ الْخِطَابُ مَعَ مَنْ لَا يَتِمُّ الْمَقْصُودُ مَعَهُ إِنْ لَمْ يُخَاطَبْ بِهَا، وَنَحْوُ ذَلِكَ. اهـ

سابعها : زعمهم أن إثبات الصفات يقتضي أنه سبحانه يتحرك وينتقل :

قال الإمام ابن القيم رحمته الله كما في مختصر الصواعق (ص ٤٧٢):

أَمَّا الَّذِينَ نَفَوْا الْحَرَكَةَ وَالْإِنْتِقَالَ، فَإِنْ نَفَوْا مَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِ الْمَخْلُوقِ فَقَدْ أَصَابُوا وَلَكِنْ أَخْطَأُوا فِي ظَنِّهِمْ أَنَّ ذَلِكَ لَازِمٌ مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ، فَأَصَابُوا فِي نَفْيِ خَصَائِصِ الْمَخْلُوقِينَ، وَأَخْطَأُوا فِي ظَنِّهِمْ أَنَّهُ لَازِمٌ مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ، وَفِي نَفْيِهِمْ لِلْإِزَامِ الَّذِي يَسْتَحِيلُ اتِّصَافُ الْمَخْلُوقِ بِظَيْرِهِ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الصِّفَةَ يَلْزُمُهَا لَوَازِمُ لِنَفْسِهَا وَذَاتِهَا، فَلَا يَجُوزُ نَفْيُ هَذِهِ اللَّوَاظِمِ عَنْهَا، لَا فِي حَقِّ الرَّبِّ، وَلَا فِي حَقِّ الْعَبْدِ، وَيَلْزُمُهَا لَوَازِمٌ مِنْ جِهَةِ اخْتِصَاصِهَا بِالْعَبْدِ، فَلَا يَجُوزُ إِثْبَاتُ تِلْكَ اللَّوَاظِمِ لِلرَّبِّ، وَيَلْزُمُهَا لَوَازِمٌ مِنْ حَيْثُ اخْتِصَاصِهَا بِالرَّبِّ، فَلَا يَجُوزُ سَلْبُهَا عَنْهُ، وَلَا إِثْبَاتُهَا لِلْعَبْدِ، فَعَلَيْكَ بِمُرَاعَاةِ هَذَا الْأَصْلِ، وَالْإِعْتِصَامِ بِهِ فِي كُلِّ مَا يُطْلَقُ عَلَى الرَّبِّ تَعَالَى، وَعَلَى الْعَبْدِ.

وَأَمَّا الَّذِينَ أَمْسَكُوا عَنِ الْأَمْرَيْنِ وَقَالُوا: لَا نَقُولُ يَتَحَرَّكُ وَيَنْتَقِلُ، وَلَا نَنْفِي ذَلِكَ عَنْهُ، فَهُمْ أَسْعَدُ بِالصَّوَابِ وَالْإِتْبَاعِ، فَإِنَّهُمْ نَطَقُوا بِمَا نَطَقَ بِهِ النَّصُّ، وَسَكَتُوا عَمَّا سَكَتَ عَنْهُ.

وَتَظْهَرُ صِحَّةُ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ ظُهُورًا تَامًّا فِيمَا إِذَا كَانَتِ الْأَلْفَاظُ الَّتِي سَكَتَ النَّصُّ عَنْهَا مُجْمَلَةً مُحْتَمَلَةً لِمَعْنَيْنِ: صَحِيحٍ وَفَاسِدٍ، كَلَفْظِ الْحَرَكَةِ، وَالْإِنْتِقَالِ، وَالْجِسْمِ، وَالْحَيَازِ، وَالْجِهَةِ، وَالْأَعْرَاضِ، وَالْحَوَادِثِ، وَالْعِلَّةِ، وَالتَّغْيِيرِ، وَالتَّرْكِيبِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تَحْتَهَا حَقٌّ وَبَاطِلٌ، فَهَذِهِ لَا تُقْبَلُ مُطْلَقًا، وَلَا تُرَدُّ مُطْلَقًا، فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ لَمْ يُثَبِّتْ لِنَفْسِهِ هَذِهِ الْمُسَمِّيَّاتِ، وَلَمْ يَنْفَعِهَا عَنْهُ، فَمَنْ أَثْبَتَهَا مُطْلَقًا فَقَدْ أَخْطَأَ وَمَنْ نَفَاها مُطْلَقًا فَقَدْ أَخْطَأَ، فَإِنَّ مَعَانِيهَا مُنْقَسِمَةٌ إِلَى مَا يَمْتَنِعُ إِثْبَاتُهُ لِلَّهِ، وَمَا يَجِبُ إِثْبَاتُهُ لَهُ، فَإِنَّ الْإِنْتِقَالَ يُرَادُ بِهِ انْتِقَالُ الْجِسْمِ وَالْعَرَضِ مِنْ مَكَانٍ هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ إِلَى

مَكَانٍ آخَرَ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَهُوَ يُمْتَنَعُ إِبْثَاتُهُ لِلرَّبِّ تَعَالَى، وَكَذَلِكَ الْحَرَكَةُ إِذَا أُريدَ بِهَا هَذَا الْمَعْنَى امْتَنَعَ إِبْثَاتُهَا لِلَّهِ تَعَالَى.

وَيُرَادُ بِالْحَرَكَةِ وَالْإِنْتِقَالِ حَرَكَةُ الْفَاعِلِ مِنْ كَوْنِهِ غَيْرِ فَاعِلٍ إِلَى كَوْنِهِ فَاعِلًا، وَانْتِقَالُهُ أَيْضًا مِنْ كَوْنِهِ غَيْرِ فَاعِلٍ إِلَى كَوْنِهِ فَاعِلًا.

فَهَذَا الْمَعْنَى حَقٌّ فِي نَفْسِهِ لَا يُعْقَلُ كَوْنُ الْفَاعِلِ فَاعِلًا إِلَّا بِهِ، فَتَنْفِيهِ عَنِ الْفَاعِلِ نَفْيٌ لِحَقِيقَةِ الْفِعْلِ وَتَعْطِيلٌ لَهُ.

وَقَدْ يُرَادُ بِالْحَرَكَةِ وَالْإِنْتِقَالِ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ فِعْلٌ يَقُومُ بِذَاتِ الْفَاعِلِ يَتَعَلَّقُ بِالْمَكَانِ الَّذِي قَصَدَ لَهُ، وَأَرَادَ إِيقَاعَ الْفِعْلِ بِنَفْسِهِ فِيهِ، وَقَدْ دَلَّ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَنْزِلُ لِفَضْلِ الْقَضَاءِ بَيْنَ عِبَادِهِ، وَيَأْتِي فِي ظُلُلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةِ، وَيَنْزِلُ كُلُّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، وَيَنْزِلُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ، وَيَنْزِلُ إِلَى الْأَرْضِ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَيَنْزِلُ إِلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَهَذِهِ أَفْعَالٌ يَفْعَلُهَا بِنَفْسِهِ فِي هَذِهِ الْأَمْكَنِ، فَلَا يَجُوزُ نَفْيُهَا عَنْهُ بِنَفْيِ الْحَرَكَةِ وَالنَّقْلَةِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْمَخْلُوقِينَ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ لَوَازِمِ أَفْعَالِهِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ، فَمَا كَانَ مِنْ لَوَازِمِ أَفْعَالِهِ لَمْ يَجْزُ نَفْيُهُ عَنْهُ، وَمَا كَانَ مِنْ خَصَائِصِ الْخَلْقِ لَمْ يَجْزُ إِبْثَاتُهُ لَهُ، وَحَرَكَةُ الْحَيِّ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ إِلَّا بِالْحَرَكَةِ وَالشُّعُورِ، فَكُلُّ حَيٍّ مُتَحَرِّكٌ بِالْإِرَادَةِ وَلَهُ شُعُورٌ، فَتَنْفِي الْحَرَكَةِ عَنْهُ كَتَنْفِي الشُّعُورِ، وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْحَيَاةِ. اهـ

ثامنها: زعمهم أن إثبات الصفات يقتضي أنه سبحانه تأتي عليه الأعراض، والله منزّه عن الأعراض:

قال ابن منظور رحمته الله في لسان العرب (١٦٩/٧):

الْعَرَضُ: مِنْ أَحْدَاثِ الدَّهْرِ مِنَ الْمَوْتِ وَالْمَرَضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الْعَرَضُ الْأَمْرُ يَعْرِضُ لِلرَّجُلِ يُبْتَلَى بِهِ؛ قَالَ اللَّحْيَانِيُّ: وَالْعَرَضُ مَا عَرَضَ لِلْإِنْسَانِ مِنْ أَمْرٍ يَحْسِبُهُ مِنْ مَرَضٍ أَوْ لُصُوصٍ. وَالْعَرَضُ: مَا يَعْرِضُ لِلْإِنْسَانِ مِنَ الْهُمُومِ وَالْأَشْغَالِ. يُقَالُ: عَرَضَ لِي يَعْرِضُ وَعَرَضَ يَعْرِضُ لُعْتَانٍ. وَالْعَارِضَةُ: وَاحِدَةُ الْعَوَارِضِ، وَهِيَ الْحَاجَاتُ. وَالْعَرَضُ وَالْعَارِضُ: الْآفَةُ تَعْرِضُ فِي الشَّيْءِ، وَجَمْعُ الْعَرَضِ أَعْرَاضٌ، وَعَرَضَ لَهُ الشُّكُّ وَنَحْوُهُ مِنْ ذَلِكَ. وَشُبْهَةٌ عَارِضَةٌ: مُعْتَرِضَةٌ فِي الْفَوَادِ.

وَالْعَرَضُ فِي الْفَلَسَفَةِ: مَا يُوجَدُ فِي حَامِلِهِ وَيَزُولُ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ فَسَادٍ حَامِلِهِ، وَمِنْهُ مَا لَا يَزُولُ عَنْهُ، فَالزَّائِلُ مِنْهُ كَأَدَمَةِ الشُّحُوبِ، وَصُفْرَةِ اللَّوْنِ وَحَرَكَةِ الْمُتَحَرِّكِ، وَغَيْرُ الزَّائِلِ كَسَوَادِ الْقَارِ وَالْغَرَابِ وَتَعَرَّضَ الشَّيْءُ: دَخَلَ فَسَادٌ، وَتَعَرَّضَ الْحُبُّ كَذَلِكَ^(١).

وقال الفيومي الحموي في المصباح المنير (٤٠٢/٢):

وَالْعَرَضُ فِي اصْطِلَاحِ الْمُتَكَلِّمِينَ مَا لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ وَلَا يُوجَدُ إِلَّا فِي مَحَلٍّ يَقُومُ بِهِ وَهُوَ خِلَافُ الْجَوْهَرِ وَذَلِكَ نَحْوُ حُمْرَةِ الْخَجَلِ وَصُفْرَةِ الْوَجَلِ.

وقال الراغب الأصفهاني في مفردات غريب القرآن (ص ٥٦٠):

وَالْعَرَضُ: مَا لَا يَكُونُ لَهُ ثَبَاتٌ، وَمِنْهُ اسْتِعَارُ الْمُتَكَلِّمُونَ الْعَرَضَ لِمَا لَا ثَبَاتَ لَهُ إِلَّا بِالْجَوْهَرِ كَاللَّوْنِ وَالطَّعْمِ. اهـ

(١) انظر "لسان العرب" (١٦٩/٧).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٣٠٠/٩):

وَلَفْظُ (الْعَرَضِ) فِي اللُّغَةِ لَهُ مَعْنَى، وَهُوَ مَا يَعْرِضُ وَيَزُولُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى﴾ وَعِنْدَ أَهْلِ الْإِصْطِلَاحِ الْكَلَامِيِّ: قَدْ يُرَادُ بِالْعَرَضِ مَا يَقُومُ بغيرِهِ مُطْلَقًا، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ مَا يَقُومُ بِالْجِسْمِ مِنَ الصِّفَاتِ، وَيُرَادُ بِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْإِصْطِلَاحِ أُمُورٌ أُخْرَى.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ، وَعَامَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ إِبْتِثَاتُ صِفَاتِ اللَّهِ، وَأَنَّ لَهُ عِلْمًا وَقُدْرَةً وَحَيَاةً وَكَلَامًا، وَيُسَمُّونَ هَذِهِ الصِّفَاتِ. ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هِيَ صِفَاتٌ، وَلَيْسَتْ أَعْرَاضًا؛ لِأَنَّ الْعَرَضَ لَا يَبْقَى زَمَانَيْنِ وَهَذِهِ بَاقِيَةٌ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بَلْ تُسَمَّى أَعْرَاضًا؛ لِأَنَّ الْعَرَضَ قَدْ يَبْقَى. وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ كُلَّ عَرَضٍ لَا يَبْقَى زَمَانَيْنِ قَوْلٌ ضَعِيفٌ. وَإِذَا كَانَتْ الصِّفَاتُ الْبَاقِيَةُ تُسَمَّى أَعْرَاضًا؛ جَازَ أَنْ تُسَمَّى هَذِهِ أَعْرَاضًا.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: أَنَا لَا أَطْلُقُ ذَلِكَ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْإِطْلَاقَ مُسْتَنَدُهُ الشَّرْعُ. اهـ. **قلت:** وهذا الأخير هو الصحيح؛ فلا يطلق على الصفات (أعراض).

وقال الإمام السفاريني في كتابه لوائح الأنوار السنية (٢٦٣/١):

ولفظ (الأعراض) لغة يفهم منه ما يعرض للإنسان من الأمراض ونحوها. وكذلك نفى الحوادث والمحدثات قد يفهم منه ما يحدثه الناس من الأفعال المذمومة، والبدع التي ليست مشروعة، أو ما يحدث بالإنسان من نحو الأمراض. والله تعالى يجب تنزيهه، عما هو فوق ذلك مما فيه نوع نقص، ولكن لم يكن مقصود المعتزلة بقولهم: منزه عن الأعراض والحوادث إلا نفى صفاته الذاتية وأفعاله الاختيارية؛ فعندهم لا يقوم به علم ولا قدرة ولا مشيئة ولا رحمة ولا حب

ولا رضا ولا فرح ولا خلق ولا إحسان ولا عدل ولا إتيان ولا مجيء ولا تجلي ولا نزول ولا استواء، ولا غير ذلك من صفات ذاته وأفعاله.

وجمهور المسلمين يخالفهم في ذلك، ومن الطوائف من ينازعهم في الصفات دون الأفعال، ومنهم من ينازعهم في بعض الصفات دون بعض، ومن الناس من ينازعهم في الفعل القديم، فيقول: فعله تعالى قديم، وإن كان المفعول محدثاً.

وقد علمت أن مذهب السلف إثبات الصفات الذاتية والفعلية والخبرية له. اهـ

قال أبو عبد الله غفر الله له:

ومراد المتكلمين من قولهم: (إن الله منزّه عن الأعراض): نفي الصفات الفعلية، التي هي متعلقة بمشيئته سبحانه وتعالى.

ويجاب عنهم بأن لفظ (الأعراض) لم يرد في الكتاب، ولا في السنة، لا نفيّاً ولا إثباتاً، ولم يرد كذلك عن سلف الأمة.

وطريقة أهل السنة المعهودة في مثل هذه الألفاظ المجملة التوقف في اللفظ، فلا نثبت الأعراض، ولا ننفيها.

أما معناها فيستفصل عن مرادهم في ذلك ويقال لهم:

إن أردتم بالأعراض ما يقتضي نقصاً في حق الله تعالى كوصفه بالحزن، والندم، والمرض، والخوف، وسائر النقائص، فإن المعنى صحيح، والله منزّه عن ذلك؛ لأنه نقص.

وإن أردتم نفي ما أثبتته الله لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ من الصفات كالغضب، والفرح، والرضا، ونحوها بحجة أنها أعراض - فإن ذلك باطل مردود، ولا يلزم من إثباتها أي لازم.

ثم إن صفات الله جل وعلا ليست كلها فعلية عارضة لسبب، بل إن بعضها فالصفات الذاتية كاليد، والوجه، والقدم، والساق، وهكذا العلم والحكمة والعزة والقدرة، لازمة للذات لا تنفك عنها.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله كما في مختصر الصواعق (ص ٤٧٣):

وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُ الْجَهْمِيَّةِ: لَوْ قَامَتْ بِهِ الصِّفَاتُ لَقَامَتْ بِهِ الْأَعْرَاضُ، وَقِيَامُ الْأَعْرَاضِ بِهِ يَسْتَلْزِمُ كَوْنَهُ جِسْمًا، فَقَالَتِ الصِّفَاتِيَّةُ: قَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى قِيَامِ الصِّفَاتِ بِهِ، فَلَا يَجُوزُ نَفْيُهَا عَنْهُ بِتَسْمِيَّتِهَا أَعْرَاضًا، فَإِنْ أَرَدْتُمْ بِالْأَعْرَاضِ الصِّفَاتِ فإِثْبَاتُ الصِّفَاتِ حَقٌّ، وَإِنْ أَرَدْتُمْ بِهِ مَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِ الْمَخْلُوقِ فَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ مِنْ إِثْبَاتِهَا لِلرَّبِّ تَعَالَى.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: لَوْ كَانَ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ يَصْعَدُ إِلَيْهِ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ لَكَانَ جِسْمًا وَجَوَابُهُمْ بَأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بِالْعَقْلِ وَالنَّقْلِ وَالْفِطْرَةِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ عَالٍ عَلَى خَلْقِهِ، فَلَا يَجُوزُ نَفْيُهُ بِتَسْمِيَّتِهِ تَجْسِيمًا، فَإِنْ كَانَ التَّجْسِيمُ اللَّازِمُ مِنْ ذَلِكَ كَوْنَهُ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنًا مِنْ خَلْقِهِ، فَهَذَا اللَّازِمُ حَقٌّ فَسَمُّوْهَا مَا شِئْتُمْ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعَى لُزُومَ تَرْكِيبِهِ مِنَ الْجَوَاهِرِ الْفَرْدَةِ وَالْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ أَوْ كَوْنَهُ مُمَآثِلًا لِلْأَجْسَامِ الْمَخْلُوقَةِ فَدَعَاؤِي هَذِهِ الْمُلَازِمَةَ كَذِبٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُنْفَى عَنِ اللَّهِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ وَالْفِطْرَةُ بِالْأَفَاطِ مُجْمَلَةً تَنْقَسِمُ مَعَانِيهَا إِلَى حَقٍّ وَبَاطِلٍ. اهـ.

تاسعاً: زعمهم: إن إثبات الصفات يقتضي إثبات الحدود والغايات لله تعالى، والله منزّه عن ذلك:

(الحد)، و(الغاية) أيضاً من الألفاظ المجمّلة، التي تحتل حقاً وباطلاً، ولذلك تجد من أئمة السنة من أثبتها، وأراد به المعنى الحق، ومنهم من نفاهها، وأراد به المعنى الباطل.

قال الإمام أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي في كتابه الرد على المريسي (٢٢٣/١):

بَابُ الْحَدِّ وَالْعَرْشِ:

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَادَّعَى الْمُعَارِضُ أَيْضًا أَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ حَدٌّ وَلَا غَايَةٌ وَلَا نِهَايَةٌ. وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ جَهْمٌ ضَلَالَاتِهِ، وَاشْتَقَّ مِنْهَا أُغْلُوطَاتِهِ، وَهِيَ كَلِمَةٌ لَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّهُ سَبَقَ جَهْمًا إِلَيْهَا أَحَدٌ مِنَ الْعَالَمِينَ.

فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ مِمَّنْ يُحَاوِرُهُ: قَدْ عَلِمْتُ مُرَادَكَ بِهَا أَيُّهَا الْأَعْجَمِيُّ: تَعْنِي أَنَّ اللَّهَ لَا شَيْءٌ، لِأَنَّ الْخَلْقَ كُلَّهُمْ عَلِمُوا أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الشَّيْءِ إِلَّا وَلَهُ حَدٌّ وَغَايَةٌ وَصِفَةٌ، وَأَنَّ لَا شَيْءٌ لَيْسَ لَهُ حَدٌّ وَلَا غَايَةٌ وَلَا صِفَةٌ، فَالشَّيْءُ أَبَدًا مَوْصُوفٌ لَا مَحَالَةَ وَلَا شَيْءٌ يُوصَفُ بِلَا حَدٍّ وَلَا غَايَةٍ وَقَوْلُكَ: لَا حَدٌّ لَهُ يَعْنِي أَنَّهُ لَا شَيْءٌ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَاللَّهُ تَعَالَى لَهُ حَدٌّ لَا يَعْلَمُهُ أَحَدٌ غَيْرُهُ، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَوَهَّمَ لَحْدَهُ فِي نَفْسِهِ، وَلَكِنْ يُؤْمِنُ بِالْحَدِّ، وَيَكُلُّ عِلْمَ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ أَيْضًا حَدٌّ، وَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ فَهَذَانِ حَدَانِ اثْنَانِ.

وَسُئِلَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: بِمَ نَعْرِفُ رَبَّنَا؟ قَالَ: بِأَنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ. قِيلَ: بِحَدِّ؟ قَالَ: بِحَدِّ. حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّالِحِ الْبَزَّازِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ.

فَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ حَدٌّ فَقَدْ رَدَّ الْقُرْآنَ، وَادَّعَى أَنَّهُ لَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ حَدٌّ مَكَانَهُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ كِتَابِهِ فَقَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿٥﴾ ﴿أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾، ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ فَهَذَا كُلُّهُ، وَمَا أَشْبَهَهُ شَوَاهِدٌ وَدَلَائِلُ عَلَى الْحَدِّ. وَمَنْ لَا يَعْتَرِفُ بِهِ فَقَدْ كَفَرَ بِتَنْزِيلِ اللَّهِ وَجَحَدَ آيَاتِ اللَّهِ.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ عَرْشِهِ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ، وَقَالَ لِلْأَمَةِ: «أَيُّنَ اللَّهِ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ. فَقَالَ: «أَعْتَقُهَا فَإِنَّهَا مُؤَمَّنَةٌ»^(١).

فَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهَا مُؤَمَّنَةٌ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَوْ لَمْ تُؤْمِنْ بِأَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ؛ لَمْ تَكُنْ مُؤَمَّنَةً، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الرَّقَبَةِ؛ إِلَّا مَنْ يُحَدُّ اللَّهُ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمه الله في كتابه درء تعارض العقل والنقل (١/١٧٠):

وروى إسحاق، قال: قال عمي: نحن نؤمن بأن الله على العرش كيف شاء، وكما شاء، بلا حد، ولا صفة يبلغها واصف، أو يحده أحد، فصفات الله له ومنه، وهو كما وصف نفسه ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ ﴿بحد ولا غاية﴾ ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣] هو عالم الغيب والشهادة، وعلام الغيوب، ولا يدركه وصف واصف، وهو كما وصف نفسه، وليس من الله من شيء محدود، ولا يبلغ علم قدرته أحد، غلب الأشياء كلها بعلمه وقدرته وسلطانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وكان الله قبل أن يكون شيء، والله هو الأول وهو الآخر، ولا يبلغ أحد حد صفاته.

(١) أخرجه مسلم برقم (٥٣٧) عن معاوية بن الحكم السلمي رحمه الله.

قال حرب: وأخبرني علي بن عيسى أن حنبلاً حدثهم، قال: سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تروى: «إن الله تبارك وتعالى ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا»، و «إن الله يرى» و «إن الله يضع قدمه» وما أشبه هذه الأحاديث، فقال أبو عبد الله: نؤمن بها، ونصدق بها، ولا كيف ولا معنى - أي لا نكيفها، ولا نحرفها بالتأويل، فنقول: معناها كذا - ولا نرد منها شيئاً، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق، إذا كان بأسانيد صحاح، ولا نرد على الله قوله، ولا يوصف الله بأكثر مما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية، ليس كمثله شيء.

وقال حنبل في موضع آخر عن أحمد.

قال: ليس كمثله شيء في ذاته كما وصف به نفسه، قد أجمل تبارك وتعالى بالصفة لنفسه، فحد لنفسه صفة، ليس يشبهه شيء.

فنعبد الله بصفاته غير محدودة، ولا معلومة إلا بما وصف به نفسه.

قال: فهو سميع بصير بلا حد ولا تقدير، ولا يبلغ الواصفون صفته. وصفاته منه وله، ولا نتعدى القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفه كما وصف نفسه، ولا نتعدى ذلك.

ولا تبلغه صفة الواصفين، نؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابه، ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت، وما وصف به نفسه من كلام ونزول، وخلوه بعبده يوم القيامة، ووضع كنفه عليه - هذا كله يدل على أن الله تبارك وتعالى يرى في الآخرة، والتحديد في هذا كله بدعة، والتسليم لله بأمره بغير صفة ولا حد إلا ما وصف به نفسه: سميع، بصير، لم يزل متكلماً عالماً غفوراً، عالم الغيب والشهادة، علام الغيوب.

فهذه صفات وصف الله بها نفسه، لا تدفع ولا ترد، وهو على العرش بلا حد، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٤٥]، كيف شاء، المشيئة إليه عز وجل،

والاستطالة له، ليس كمثله شيء، وهو خالق كل شيء، وهو كما وصف نفسه سميع بصير بلا حد، ولا تقدير، وقول إبراهيم لأبيه، ﴿يَتَأْتٍ لِّمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ [مريم: ٤٢] فنثبت أن الله سميع بصير، صفاته منه، لا نتعدى القرآن والحديث، والخبر بضحك الله، ولا نعلم كيف ذلك إلا بتصديق الرسول ﷺ، وبثبوت القرآن، لا يصفه الواصفون، ولا يحده أحد، تعالى الله عما تقوله الجهمية والمشبهة.

قلت له: والمشبهة ما يقولون؟ قال: من قال بصر كبصري، ويد كيدي، وقدم كقدمي، فقد شبه الله بخلقه، وهذا يحده، وهذا كلام سوء، وهذا محدود، والكلام في هذا لا أحبه.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رحمه الله:

وقوله: (بلا حد ولا صفة يبلغها واصف أو يحده أحد) نفى به إحاطة علم الخلق به، وأن يحدوه أو يصفون على ما هو عليه، إلا بما أخبر عن نفسه، ليبين أن عقول الخلق لا تحيط بصفاته، كما قال الشافعي في خطبة الرسالة: (الحمد لله الذي هو كما وصف به نفسه، وفوق ما يصفه به خلقه).

ولهذا قال أحمد: (لا تدركه الأبصار بحد ولا غاية) فنفي أن يدرك له حد أو غاية، وهذا أصح القولين في تفسير الإدراك.

وما في الكلام من نفي تحديد الخلق، وتقديرهم لربهم، وبلوغهم صفته لا ينافي ما نص عليه أحمد وغيره من الأئمة، كما ذكره الخلال أيضاً، قال: حدثنا أبو بكر المروزي، قال: سمعت أبا عبد الله - لما قيل له: روى علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك، أنه قيل له: كيف نعرف الله عز وجل؟ قال: على العرش بحد - قال: قد بلغني ذلك عنه، وأعجبه، ثم قال أبو عبد الله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي

ظَلَّلِي مِنَ الْعَمَامِ ﴿البقرة: ٢١٠﴾ ثم قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ ﴿٢٢﴾ [الفجر: ٢٢].

قال الخلال: وأنبأنا محمد بن علي الوراق، حدثنا أبو بكر الأثرم، حدثني محمد بن إبراهيم القيسي، قال: قلت لأحمد بن حنبل: يحكى عن ابن المبارك - وقيل له: كيف تعرف ربنا؟ - قال: في السماء السابعة على عرشه بحد، فقال أحمد: هكذا هو عندنا.

وأخبرني حرب بن إسماعيل قال: قلت لإسحاق - يعني ابن راهويه - هو على العرش بحد؟ قال: نعم بحد.

وذكر عن ابن المبارك قال: هو على عرشه بائن من خلقه بحد.

قال: وأخبرنا المروزي قال: قال إسحاق بن إبراهيم بن راهويه: قال الله تبارك وتعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿طه: ٥﴾، إجماع أهل العلم أنه فوق العرش استوى، ويعلم كل شيء في أسفل الأرض السابعة، وفي قعور البحار ورؤوس الآكام، وبطون الأودية، وفي كل موضع، كما يعلم علم ما في السماوات السبع، وما دون العرش، أحاط بكل شيء علماً، فلا تسقط من ورقة إلا يعلمها، ولا حبة في ظلمات البر والبحر ولا رطب ولا يابس إلا قد عرف ذلك كله وأحصاه، فلا تعجزه معرفة شيء عن معرفة غيره.

فهذا مثاله مما نقل عن الأئمة، كما قد بسط في غير هذا الموضع، وبينوا أن ما أثبتوه له من الحد لا يعلمه غيره، كما قال مالك وربيعة وغيرهما: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، فبين أن كيفية استوائه مجهولة للعباد، فلم ينفوا ثبوت ذلك في نفس الأمر، ولكن نفوا علم الخلق به، وكذلك مثل هذا في كلام عبد العزيز بن عبد الله بن الماجشون وغير واحد من السلف، والأئمة ينفون علم الخلق بقدرة وكيفيته. اهـ

قال أبو عبد الله غفر الله له: فمن أثبت الحد من الأئمة أراد إثبات أن صفات الله لها كيفية تليق بجلاله، وصفاته معقولة المعنى، وعلوه على عرشه، علو حقيقي يليق بجلاله، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. ومن نفى الحد من الأئمة، أراد نفى معرفة كيفية الصفات، فنعلم صفات الله، ولا نحيط بها علماً.

تنبيه: إطلاق (الغاية) بمعنى إطلاق (الحد)، والقول فيه، كالقول في (الحد).

كلام مفيد للإمام ابن القيم فيه تلخيص لما سبق:

قال الإمام ابن القيم (رحمه الله) كما في مختصر الصواعق (ص ١٣٧):

وَمِنَ الْعَجَبِ يَعْنِي: - من المعطلة - أَنَّهُمْ سَمَّوْا تَوْحِيدَ الرُّسُلِ شِرْكَاً وَتَجَسِماً وَتَشْبِيهاً، مَعَ أَنَّهُ غَايَةُ الْكَمَالِ، وَسَمَّوْا تَعْطِيلَهُمْ وَإِلْحَادَهُمْ وَبَغْيَهُمْ تَوْحِيداً، وَهُوَ غَايَةُ النَّقْصِ، وَنَسَبُوا أَتْبَاعَ الرُّسُلِ إِلَى تَنْقِصِ الرَّبِّ، وَقَدْ سَلَبُوهُ كُلَّ كَمَالٍ، وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ أَثْبَتُوا لَهُ الْكَمَالِ، وَقَدْ نَزَّهُوهُ عَنْهُ، فَهَذَا تَوْحِيدُ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْطَلَةِ.

وَأَمَّا تَوْحِيدُ الرُّسُلِ فَهُوَ إِثْبَاتُ صِفَاتِ الْكَمَالِ لَهُ وَإِثْبَاتُ كَوْنِهِ فَاعِلاً بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَاخْتِيَارِهِ، وَأَنَّ لَهُ فِعْلاً حَقِيقَةً، وَأَنَّهُ وَحْدُهُ الَّذِي يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ وَيُخَافَ وَيُرْجَى وَيَتَوَكَّلَ عَلَيْهِ، فَهُوَ الْمُسْتَحَقُّ لِنِهَايَةِ الْحُبِّ بِغَايَةِ الدَّلِّ، وَلَيْسَ لِخَلْقِهِ مِنْ دُونِهِ وَكَيْلٌ، وَلَا وَلِيٌّ، وَلَا شَفِيعٌ، وَلَا وَاسِطَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ فِي رَفْعِ حَوَائِجِهِمْ إِلَيْهِ، وَفِي تَفْرِيجِ كُرْبَاتِهِمْ وَإِجَابَةِ دَعَوَاتِهِمْ.

وَبَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ وَاسِطَةٌ فِي تَبْلِيغِ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ وَإِخْبَارِهِ، فَلَا يَعْرِفُونَ مَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ وَيُغْضَهُ وَيُسْخِطُهُ، وَلَا حَقَائِقَ أَسْمَائِهِ وَتَفْصِيلَ مَا يَجِبُ لَهُ، وَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ، وَيُوصَفُ بِهِ

إِلَّا مِنْ جِهَةٍ هَذِهِ الْوَاسِطَةِ، فَجَاءَ هَؤُلَاءِ الْمَلَاحِدَةُ فَعَكَّسُوا الْأَمْرَ وَقَلَّبُوا الْحَقَائِقَ ؛
فَنَفَوْا كَوْنَ الرُّسُلِ وَسَائِطَ فِي ذَلِكَ وَقَالُوا: يَكْفِي تَوَسُّطُ الْعَقْلِ، وَنَفَوْا حَقَائِقَ أَسْمَائِهِ
وَصِفَاتِهِ وَقَالُوا: هَذَا التَّوْحِيدُ.

وَيَقُولُونَ: نَحْنُ نُنَزِّهُ اللَّهَ عَنِ الْأَعْرَاضِ وَالْأَبْعَاضِ وَالْحُدُودِ وَالْجِهَاتِ، وَحُلُولِ
الْحَوَادِثِ، فَيَسْمَعُ الْغُرُّ الْمَخْدُوعُ هَذِهِ الْأَلْفَافِ فَيَتَوَهَّمُ مِنْهَا أَنَّهُمْ يُنَزِّهُونَ اللَّهَ عَمَّا
يُفْهَمُ مِنْ مَعَانِيهِمَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَالنَّقَائِصِ وَالْحَاجَةِ، فَلَا يَشْكُ أَنَّهُمْ يَمَجِّدُونَهُ
وَيُعَظِّمُونَهُ، وَيَكْشِفُ النَّافِذَ الْبَصِيرُ مَا تَحْتَ هَذِهِ الْأَلْفَافِ فَيَرَى تَحْتَهَا الْإِلْحَادَ
وَتَكْذِيبَ الرُّسُلِ، وَتَعْطِيلَ الرَّبِّ تَعَالَى عَمَّا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ كَمَالِهِ.

فَتَنْزِيهِهُمْ عَنِ الْأَعْرَاضِ هُوَ جَحْدُ صِفَاتِهِ كَسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَحَيَاتِهِ، وَعِلْمِهِ وَكَلَامِهِ،
وإِرَادَتِهِ، فَإِنَّ هَذِهِ أَعْرَاضٌ لَا تَقُومُ إِلَّا بِجِسْمٍ، فَلَوْ كَانَ مُتَّصِفًا بِهَا لَكَانَ جِسْمٌ وَكَانَتْ
أَعْرَاضًا لَهُ وَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنِ الْأَعْرَاضِ.

وَأَمَّا الْأَعْرَاضُ فَهِيَ الْغَايَةُ وَالْحِكْمَةُ الَّتِي لِأَجْلِهَا يَخْلُقُ وَيَفْعَلُ، وَيَأْمُرُ وَيَنْهَى،
وَيُثَبِّتُ وَيُعَاقِبُ، وَهِيَ الْغَايَاتُ الْمَحْمُودَةُ الْمَطْلُوبَةُ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ وَفِعْلِهِ، فَيَسْمُونَهَا
أَعْرَاضًا وَعِلَلًا يُنَزِّهُونَهُ عَنْهَا.

وَأَمَّا الْأَبْعَاضُ فَمُرَادُهُمْ بِتَنْزِيهِهِ عَنْهَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ وَجْهٌ وَلَا يَدَانِ؟ وَلَا يَمْسِكُ
السَّمَاوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْأَرْضَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْمَاءَ عَلَى
إِصْبَعٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ أَبْعَاضٌ، وَاللَّهُ مُنَزَّهٌ عَنِ الْأَبْعَاضِ.

وَأَمَّا الْحُدُودُ وَالْجِهَاتُ، فَمُرَادُهُمْ بِتَنْزِيهِهِ عَنْهَا أَنَّهُ لَيْسَ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ رَبٌّ، وَلَا
عَلَى الْعَرْشِ إِلَهٌ، وَلَا يُشَارُ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ إِلَى فَوْقٍ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَعْلَمُ الْخَلْقِ بِهِ،
وَلَا يَنْزِلُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَلَا يَصْعَدُ إِلَيْهِ شَيْءٌ، وَلَا تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ، وَلَا رَفَعَ

الْمَسِيحِ إِلَيْهِ، وَلَا عَرَجَ بِرَسُولِ اللَّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَيْهِ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَزِمَ اثْبَاتُ
الْحُدُودِ وَالْجِهَاتِ لَهُ، وَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ.

وَأَمَّا حُلُولُ الْحَوَادِثِ فَيُرِيدُونَ بِهِ أَنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيَّتِهِ، وَلَا يَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ
إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، وَلَا يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَجِيءُ وَلَا يَغْضَبُ بَعْدَ أَنْ كَانَ رَاضِيًا، وَلَا
يَرْضَى بَعْدَ أَنْ كَانَ غَضَبَانٍ، وَلَا يَقُومُ بِهِ فِعْلُ الْبَتَّةِ، وَلَا أَمْرٌ مُجَدَّدٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَلَا
يُرِيدُ شَيْئًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُرِيدًا لَهُ، فَلَا لَهُ كُنْ حَقِيقَةً، وَلَا اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ بَعْدَ أَنْ لَمْ
يَكُنْ مُسْتَوِيًا، وَلَا يَغْضَبُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَكِنْ يَغْضَبُ بَعْدَهُ
مِثْلَهُ، وَلَا يُنَادِي عِبَادَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُنَادِيًا، وَلَا يَقُولُ لِلْمُصَلِّي إِذَا قَالَ:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] حَمْدَنِي عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾

[الفاتحة: ١] قَالَ: أَتَنَى عَلَيَّ عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: ﴿مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] قَالَ:

مَجَدَّنِي عَبْدِي فَإِنَّ هَذِهِ كُلُّهَا حَوَادِثٌ، وَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْ حُلُولِ الْحَوَادِثِ.

وَقَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ: نَحْنُ نُنَبِّتُ قَدِيمًا وَاحِدًا، وَمُنْبَتُّو الصِّفَاتِ يُنْبِتُونَ عِدَّةَ قُدَمَاءَ،
قَالَ: وَالنَّصَارَى أَتَّبَتُوا ثَلَاثَةَ قُدَمَاءَ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى فَكَفَرُوا، فَكَيْفَ مَنْ أَتَّبَتَ سَبْعَةَ قُدَمَاءَ
أَوْ أَكْثَرَ؟

فَانْظُرْ إِلَى هَذَا التَّدْلِيلِ وَالتَّلْيِيسِ الَّذِي يُوهِمُ السَّامِعَ: أَنَّهُمْ أَتَّبَتُوا قُدَمَاءَ مَعَ اللَّهِ
تَعَالَى وَإِنَّمَا أَتَّبَتُوا قَدِيمًا وَاحِدًا بِصِفَاتِهِ، وَصِفَاتُهُ دَاخِلَةٌ فِي اسْمِهِ، كَمَا أَنَّهُمْ إِنَّمَا أَتَّبَتُوا
إِلَهًا وَاحِدًا، وَلَمْ يَجْعَلُوا كُلَّ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ إِلَهًا، بَلْ هُوَ الْإِلَهُ الْوَاحِدُ بِجَمِيعِ أَسْمَائِهِ
وَصِفَاتِهِ.

وَهَذَا بِعَيْنِهِ مُتَقَلَّبٌ مِنْ عِبَادِ الْأَصْنَامِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى الْمُكَذِّبِينَ لِرَسُولِهِ
حَيْثُ قَالُوا: يَدْعُو مُحَمَّدٌ إِلَى إِلَهٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا اللَّهُ يَا سَمِيعُ يَا بَصِيرُ، فَيَدْعُو آلِهَةً

مُتَعَدِّدَةً، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

فَأَيُّ اسْمٍ دَعَوْتُمُوهُ بِهِ فَإِنَّمَا دَعَوْتُمْ الْمُسَمَّى بِذَلِكَ الْإِسْمِ، فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ، وَإِنْ تَعَدَّدَتْ أَسْمَاؤُهُ الْحُسْنَى الْمُشْتَقَّةُ مِنْ صِفَاتِهِ، وَلِهَذَا كَانَتْ حُسْنَى، وَإِلَّا فَلَوْ كَانَتْ كَمَا يَقُولُ الْجَاهِلُونَ لِكَمَالِهِ: أَسْمَاءٌ مُحْضَةٌ فَارِعَةٌ مِنَ الْمَعَانِي، لَيْسَ لَهَا حَقَائِقُ لَمْ تَكُنْ حُسْنَى، وَلَوْ كَانَتْ أَسْمَاءُ الْمُؤْصُوفِينَ بِالصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ أَحْسَنَ مِنْهَا، فَذَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى تَوْحِيدِ الذَّاتِ وَكَثْرَةِ النُّعُوتِ وَالصِّفَاتِ. اهـ

تناقض المبتدعة في تاويلهم بعض الصفات بحجة التجسيم والتركيب، وإثباتهم بعض الصفات:

قال الإمام ابن القيم رحمه الله: كَمَا فِي مُخْتَصَرِ الصَّوَاغِقِ (ص ٢٩):

لَا رَيْبَ أَنَّ اللَّهَ وَصَفَ نَفْسَهُ بِصِفَاتٍ وَسَمَّى نَفْسَهُ بِأَسْمَاءٍ وَأَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ بِأَفْعَالٍ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ يُحِبُّ وَيَكْرَهُ وَيَمُتُّ وَيَرْضَى وَيَغْضَبُ وَيَسْخَطُ وَيَجِيءُ وَيَأْتِي إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا وَأَنَّهُ الْمُسْتَوِي عَلَى عَرْشِهِ، وَأَنَّ لَهُ عِلْمًا وَحَيَاةً وَقُدْرَةً وَإِرَادَةً وَسَمْعًا وَبَصَرًا وَوَجْهًا وَأَنَّ لَهُ يَدَيْنِ وَأَنَّهُ فَوْقَ عِبَادِهِ، وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَعْرُجُ إِلَيْهِ وَتَنْزِلُ بِالْأَمْرِ مِنْ عِنْدِهِ وَأَنَّهُ قَرِيبٌ وَأَنَّهُ مَعَ الْمُحْسِنِينَ وَمَعَ الصَّابِرِينَ وَمَعَ الْمُتَّقِينَ وَأَنَّ السَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ، وَوَصَفَهُ رَسُولُهُ بِأَنَّهُ يَفْرُحُ وَيَضْحَكُ وَأَنَّ قُلُوبَ الْعِبَادِ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

فَيُقَالُ لِلْمُتَأَوَّلِ: تَتَأَوَّلُ هَذَا كُلَّهُ عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهِ، أَمْ تُفَسِّرُ الْجَمِيعَ عَلَى ظَاهِرِهِ وَحَقِيقَتِهِ، أَمْ تَفَرِّقُ بَيْنَ بَعْضِ ذَلِكَ وَبَعْضِهِ، فَإِنْ تَأَوَّلْتَ الْجَمِيعَ وَحَمَلْتَهُ عَلَى خِلَافِ حَقِيقَتِهِ كَانَ ذَلِكَ عِنَادًا ظَاهِرًا وَكُفْرًا صُرَاحًا وَجَحْدًا لِرُبُوبِيَّتِهِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الدَّهْرِيَّةِ

الَّذِينَ لَا يُشَبِّتُونَ لِلْعَالَمِ صَانِعًا، فَإِنْ قُلْتَ: أُثْبِتُ لِلْعَالَمِ صَانِعًا وَلَكِنْ لَا أَصِفُهُ بِصِفَةٍ تَقَعُ عَلَى خَلْقِهِ وَحَيْثُ وَصِفَ بِمَا يَقَعُ عَلَى الْمَخْلُوقِ تَأَوَّلْتُهُ.

قِيلَ لَهُ: فَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَالصِّفَاتُ الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ هَلْ تَدُلُّ عَلَى مَعَانٍ ثَابِتَةٍ هِيَ حَقٌّ فِي نَفْسِهَا أَوْ لَا تَدُلُّ؟ فَإِنْ نَفَيْتَ دَلَالَتَهَا عَلَى مَعْنَى ثَابِتٍ كَانَ ذَلِكَ غَايَةَ التَّعْطِيلِ، وَإِنْ أَثْبَتَ دَلَالَتَهَا عَلَى مَعْنَى هِيَ حَقٌّ فِي نَفْسِهَا ثَابِتٌ.

قِيلَ لَكَ: فَمَا الَّذِي سَوَّغَ لَكَ تَأْوِيلَ بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ مَا أَثْبَتَهَا وَنَفَيْتَهَا مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ أَوْ الْعَقْلِ وَدِلَالَةِ النُّصُوصِ أَنَّ لَهُ سَمْعًا وَبَصَرًا وَعِلْمًا وَقُدْرَةً وَإِرَادَةً وَحَيَاةً وَكَلَامًا كَدَلَالَتِهَا عَلَى أَنَّ لَهُ مَحَبَّةً وَرَحْمَةً وَغَضَبًا وَرِضًا وَفَرَحًا وَضَحِكًا وَوَجْهًا وَيَدَيْنِ، فَدِلَالَةُ النُّصُوصِ عَلَى ذَلِكَ سَوَاءٌ، فَلِمَ نَفَيْتَ حَقِيقَةَ رَحْمَتِهِ وَمَحَبَّتِهِ وَرِضَاهُ وَغَضَبِهِ وَفَرَحِهِ وَضَحِكِهِ، وَأَوَّلْتَهَا نَفْسَ الْإِرَادَةِ؟

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ إِبْثَاتِ الْإِرَادَةِ وَالْمَشِيَّةِ لَا يَسْتَلْزِمُ تَشْبِيهًا وَتَجَسِيمًا، وَإِثْبَاتُ حَقَائِقِ هَذِهِ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ وَالتَّجَسِيمَ فَإِنَّهَا لَا تُعْقَلُ إِلَّا فِي الْأَجْسَامِ، فَإِنَّ الرَّحْمَةَ رِقَّةٌ تَعْتَرِي طَبِيعَةَ الْحَيَوَانِ، وَالْمَحَبَّةُ مِثْلُ النَّفْسِ لِحَبْلِ مَا يَنْفَعُهَا، وَالْغَضَبُ غُلٌّ بِالْقَلْبِ لَوُرُودِ مَا يَرْدُ عَلَيْهِ.

قِيلَ لَكَ: وَكَذَلِكَ الْإِرَادَةُ هِيَ مِثْلُ النَّفْسِ إِلَى جَلْبِ مَا يَنْفَعُهَا وَدَفْعِ مَا يَضُرُّهَا، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ مَا أَثْبَتَهُ مِنَ الصِّفَاتِ إِنَّمَا هِيَ أَغْرَاضُ قَائِمَةٌ بِالْأَجْسَامِ فِي الشَّاهِدِ، فَإِنَّ الْعِلْمَ انْطِبَاحُ صُورَةِ الْمَعْلُومِ فِي نَفْسِ الْعَالِمِ، أَوْ صِفَةُ عَرْضِيَّةٍ قَائِمَةٍ بِهِ، وَكَذَلِكَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْحَيَاةُ أَغْرَاضُ قَائِمَةٌ بِالْمَوْصُوفِ، فَكَيْفَ لَزِمَ التَّشْبِيهُ وَالتَّجَسِيمُ مِنْ إِبْثَاتِ تِلْكَ الصِّفَاتِ وَلَمْ يَلْزَمْ مِنْ إِبْثَاتِ هَذِهِ؟

فَإِنْ قُلْتَ: أَنَا أَثْبَتْتُهَا عَلَى وَجْهِ لَا يُمَاتِلُ صِفَاتِنَا وَلَا يُشَبِّهُهَا.

قِيلَ لَكَ: فَهَلَّا أَثْبَتَ الْجَمِيعَ عَلَى وَجْهِ لَا يُمَاتِلُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ؟

فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا لَا يُعْقَلُ.

قِيلَ لَكَ: فَكَيْفَ عَقَلْتَ سَمْعًا وَبَصَرًا وَحَيَاةً وَإِرَادَةً وَمَشِيئَةً، لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ؟

فَإِنْ قُلْتَ: أَنَا أَفَرِّقُ بَيْنَ مَا يَتَأَوَّلُ وَمَا لَا يَتَأَوَّلُ بِأَنَّ مَا دَلَّ الْعَقْلُ عَلَى ثُبُوتِهِ يَمْتَنِعُ تَأْوِيلُهُ كَالْعِلْمِ وَالْحَيَاةِ وَالْقُدْرَةِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَمَا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ يَجِبُ أَوْ يَسُوغُ تَأْوِيلُهُ كَالْيَدِ وَالْوَجْهِ وَالضَّحْكِ وَالْفَرَحِ وَالْغَضَبِ وَالرِّضَى، فَإِنَّ الْفِعْلَ الْمُحْكَمَ دَلَّ عَلَى الْإِرَادَةِ فَيَمْتَنِعُ مُخَالَفَةُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ صَرِيحُ الْعَقْلِ.

قِيلَ لَكَ: وَكَذَلِكَ الْإِنْعَامُ وَالْإِحْسَانُ وَكَشْفُ الضَّرِّ وَتَفْرِيجُ الْكُرْبَاتِ دَلَّ عَلَى الرَّحْمَةِ كِدَلَالَةِ التَّخْصِصِ عَلَى الْإِرَادَةِ سَوَاءً، وَالتَّخْصِصُ بِالْكَرَامَةِ وَالْإِصْطِفَاءِ وَالْإِخْتِيَارِ دَلَّ عَلَى الْمَحَبَّةِ كِدَلَالَةِ مَا ذَكَرْتَ عَلَى الْإِرَادَةِ، وَالْإِهَانَةُ وَالطَّرْدُ وَالْإِبْعَادُ وَالْحِزْمَانُ دَلَّ عَلَى الْمَقْتِ وَالْبُغْضِ كِدَلَالَةِ ضِدِّهِ عَلَى الرِّضَى وَالْحُبِّ، وَالْعُقُوبَةُ وَالْبَطْشُ وَالْإِنْتِقَامُ دَلَّ عَلَى الْغَضَبِ كِدَلَالَةِ ضِدِّهِ عَلَى الرِّضَى.

وَنَقُولُ ثَانِيًا: هَبْ أَنْ الْعَقْلَ لَا يَدُلُّ عَلَى إِثْبَاتِ هَذِهِ الصِّفَاتِ الَّتِي نَفَيْتَهَا فَإِنَّهُ لَا يَنْفِيهَا، وَالسَّمْعُ دَلِيلٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ، بَلِ الطَّمَأْنِينَةُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ أَعْظَمُ مِنَ الطَّمَأْنِينَةِ إِلَى مُجَرَّدِ الْعَقْلِ، فَمَا الَّذِي يُسَوِّغُ لَكَ نَفْيَ مَدْلُولِهِ؟

وَيُقَالُ ثَالِثًا: إِنْ كَانَ ظَاهِرُ النُّصُوصِ يَقْتَضِي تَشْبِيهَا وَتَجَسِيمًا فَهُوَ يَقْتَضِيهِ فِي الْجَمِيعِ، فَأَوَّلُ الْجَمِيعِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ لَمْ يَجْزُ تَأْوِيلُ شَيْءٍ مِنْهُ، وَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّ بَعْضَهَا يَقْتَضِيهِ وَبَعْضُهَا لَا يَقْتَضِيهِ طَوَّلْتَ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

وَلَمَّا تَفَطَّنَ بَعْضُهُمْ لِنَعْدَرِ الْفِرَاقِ قَالَ: مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ كَصِفَاتِ السَّمْعِ لَا يَتَأَوَّلُ، وَمَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ فَإِنَّهُ يَتَأَوَّلُ، وَهَذَا كَمَا تَرَاهُ مِنْ أَفْسَدِ الْفُرُوقِ، فَإِنَّ

مَضْمُونُهُ أَنَّ الْإِجْمَاعَ أَثْبَتَ مَا يَدُلُّ رَأْيُ التَّجْسِيمِ وَالتَّشْبِيهِ، وَهَذَا قَدْ حُجِّجَ فِي الْإِجْمَاعِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ عَلَى بَاطِلٍ.

ثُمَّ يُقَالُ: إِنْ كَانَ الْإِجْمَاعُ دَلَّ عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ وَظَاهِرُهَا يَقْتَضِي التَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمَ بَطَلَ نَفْيُكُمْ لَذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَنْعَقِدْ عَلَيْهَا بَطَلَ التَّفْرِيقِ بِهِ.

ثُمَّ يُقَالُ: خُصُومُكُمْ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ لَمْ تُجْمِعْ عَلَى ثُبُوتِ هَذِهِ الصِّفَاتِ.

فَإِنْ قُلْتُمْ: انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ قَبْلَهُمْ، قِيلَ: صَدَقْتُمْ وَاللَّهِ، وَالَّذِينَ أَجْمَعُوا قَبْلَهُمْ عَلَى إِثْبَاتِ هَذِهِ الصِّفَاتِ أَجْمَعُوا عَلَى إِثْبَاتِ سَائِرِ الصِّفَاتِ وَلَمْ يَخْصُوهَا بِسَبْعٍ، بَلْ تَخْصِيصُهَا بِالسَّبْعِ خِلَافُ قَوْلِ السَّلَفِ، وَقَوْلِ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ، فَالنَّاسُ كَانُوا طَائِفَتَيْنِ: سَلَفِيَّةٍ وَجَهْمِيَّةٍ، فَحَدَّثَتِ الطَّائِفَةُ السَّبْعِيَّةُ وَاشْتَقَّتْ قَوْلًا بَيْنَ قَوْلَيْنِ، فَلَا لِلْسَّلَفِ اتِّبَاعُ وَلَا مَعَ الْجَهْمِيَّةِ بَقُوا.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى: مَا لَمْ يَكُنْ ظَاهِرُهُ جَوَارِحَ وَأَبْعَاضًا، كَالْعِلْمِ وَالْحَيَاةِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْكَلَامِ لَا يَتَأَوَّلُ، وَمَا كَانَ ظَاهِرُهُ جَوَارِحَ وَأَبْعَاضًا كَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالْقَدَمِ فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُهُ لِاسْتِنْلَازِ إِثْبَاتِهِ التَّرْكِيْبِ وَالتَّجْسِيمِ.

قَالَ الْمُشْتَبُونَ: جَوَابُنَا لَكُمْ هُوَ عَيْنُ الَّذِي تُجِيبُونَ بِهِ خُصُومَكُمْ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ نِفَاةِ الصِّفَاتِ، فَهُمْ قَالُوا لَكُمْ: لَوْ قَامَ بِهِ سُبْحَانَهُ صِفَةٌ وَجُودِيَّةٌ كَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْحَيَاةِ لَكَانَ مَحَلًّا لِلْأَعْرَاضِ وَلَزِمَ التَّرْكِيْبُ وَالتَّجْسِيمُ وَالْإِنْفِسَامُ، كَمَا قُلْتُمْ: لَوْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ وَيَدٌ وَإِصْبَعٌ لَزِمَ التَّرْكِيْبُ وَالْإِنْفِسَامُ وَحِينَئِذٍ فَمَا هُوَ جَوَابُكُمْ لَهُؤُلَاءِ نُجِيبُكُمْ بِهِ؟

فَإِنْ قُلْتُمْ: نَحْنُ نُسَبِّتُ هَذِهِ الصِّفَاتِ عَلَى وَجْهِ لَا تَكُونُ أَعْرَاضًا وَلَا تُسَمَّىهَا أَعْرَاضًا فَلَا يَسْتَلْزِمُ تَرْكِيبًا وَلَا تَجْسِيمًا.

قِيلَ لَكُمْ: وَنَحْنُ نُبَيِّنُ الصِّفَاتِ الَّتِي أَثْبَتَهَا اللَّهُ لِنَفْسِهِ وَنَقْيَتُمُوهَا أَنْتُمْ عَنْهُ عَلَى وَجْهِ لَا يَسْتَلْزِمُ الْأَبْعَاضَ وَالْجَوَارِحَ وَلَا يُسَمَّى الْمُتَّصِفُ بِهَا مُرَكَّبًا وَلَا جِسْمًا وَلَا مُنْفَكِّمًا.

فَإِنْ قُلْتُمْ: هَذَا لَا يُعْقَلُ مِنْهَا إِلَّا الْأَجْزَاءُ وَالْأَبْعَاضُ.

قُلْنَا لَكُمْ: وَتِلْكَ لَا يُعْقَلُ مِنْهَا إِلَّا الْأَعْرَاضُ.

فَإِنْ قُلْتُمْ: الْعَرَضُ لَا يَبْقَى زَمَانِينَ^(١)، وَصِفَاتُ الرَّبِّ تَعَالَى بَاقِيَةٌ دَائِمًا أَبَدِيَّةٌ فَلَيْسَتْ أَعْرَاضًا، قُلْنَا: وَكَذَلِكَ الْأَبْعَاضُ هِيَ مَا جَاَزَ مُفَارَقَتُهَا وَانْفِصَالُهَا، وَذَلِكَ فِي حَقِّ الرَّبِّ تَعَالَى مُحَالٌ، فَلَيْسَتْ أَبْعَاضًا وَلَا جَوَارِحَ، فَمُفَارَقَةُ الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ لِلْمَوْصُوفِ بِهَا مُسْتَحِيلٌ مُطْلَقًا فِي نَوْعَيْنِ، وَالْمَخْلُوقُ يَجُوزُ أَنْ تُفَارِقَهُ أَبْعَاضُهُ وَأَعْرَاضُهُ.

فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنْ كَانَ الْوَجْهُ عَيْنُ الْيَدِ وَعَيْنُ السَّاقِ وَالْإِصْبَعُ فَهُوَ مُحَالٌ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ يَلْزِمُ التَّمْيِيزُ وَيَلْزِمُ التَّرْكِيبُ.

(١) العرض عندهم: هو ما يعرض ويزول ولا يبقى زمانين، ومن أجل هذا فإن ابن كلاب والأشعري والماتريدي التزموا نفي الصفات الفعلية التي سموها الحوادث، وأما أصول الصفات فهي عندهم ثابتة على خلاف بينهم؛ لكونها لا تسمى أعراضاً، لأن حد العرض عندهم ما يعرض ويزول. وهذا كله تكلف وتحكم على لغة المنطق، إذ بأي عقل وبأي نظام وبأي منطق وبأي قانون لزم أن العرض هو ما يزل ولا يبقى زمانين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في "التسعينية" (٣/ ٩٤٨):

ومعلوم أن قولهم العرض ما لا يبقى زمانين: هو دعوى وتحكم، فإن الصفات في المخلوق لا تبقى - أيضاً - زمانين عندهم؛ فتسمية الشيء صفة أو عرضاً، لا يوجب الفرق، لكنهم ادعوا أن صفة المخلوق لا تبقى زمانين، وصفة الخالق تبقى، فيمكنهم أن يقولوا: بالمخلوق لا يبقى، والقائم بالخالق باق، هذا إن صح قولهم: إن الصفات التي هي الأعراض لا تبقى، وأكثر العقلاء يخالفونهم في ذلك. اهـ

قُلْنَا لَكُمْ: وَإِنْ كَانَ السَّمْعُ هُوَ عَيْنُ الْبَصَرِ، وَهُمَا نَفْسُ الْعِلْمِ، وَهِيَ نَفْسُ الْحَيَاةِ وَالْقُدْرَةِ فَهُوَ مُحَالٌ، وَإِنْ تَمَيَّزَ لَزِمَ التَّرْكِيْبُ، فَمَا هُوَ جَوَابُكُمْ؟ فَالْجَوَابُ مُشْتَرَكٌ.

فَإِنْ قُلْتُمْ: نَحْنُ نَعْقِلُ صِفَاتٍ لَيْسَتْ أَعْرَاضًا تَقُومُ بِغَيْرِ جِسْمٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الشَّاهِدِ نَظِيرٌ، وَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ الْفَرْقَ بَيْنَ النَّوَاعِي فِي الْجُمْلَةِ، وَلَكِنْ فَرْقٌ غَيْرٌ نَافِعٍ لَكُمْ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ النَّوَاعِي، وَإِنْ أَحَدُهُمَا يَسْتَلْزِمُ التَّجْسِيمَ وَالتَّرْكِيْبَ وَالْآخَرُ لَا يَسْتَلْزِمُهُ. وَلَمَّا أَخَذَ هَذَا الْإِلْزَامُ بِخِنَاقِ الْجَهْمِيَّةِ قَالُوا: الْبَابُ كُلُّهُ عِنْدَنَا وَاحِدٌ وَنَحْنُ نَنْفِي الْجَمِيعَ.

فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا بُدَّ لَكُمْ مِنْ وَاحِدٍ مِنْ أَمْرَيْنِ: إِمَّا هَذَا النَّفْيِ وَالتَّعْطِيلِ، وَإِمَّا أَنْ تَصِفُوا اللَّهَ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ وَتَتَّبِعُوا فِي ذَلِكَ سَبِيلَ السَّلَفِ الَّذِينَ هُمْ أَعْلَمُ الْأُمَّةِ بِهَذَا الشَّأْنِ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا، وَأَشَدُّ تَعْظِيمًا لِلَّهِ وَتَنْزِيهًا لَهُ عَمَّا لَا يَلِيْقُ بِجَلَالِهِ، فَإِنَّ الْمَعَانِي الْمَفْهُومَةَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَا تُرَدُّ بِالشُّبُهَاتِ فَيَكُونُ رَدُّهَا مِنْ بَابِ تَحْرِيفِ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَلَا يُتْرَكُ تَدَبُّرُهَا وَمَعْرِفَتُهَا فَيَكُونُ ذَلِكَ مُشَابَهَةً لِلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيًّا، بَلْ هِيَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ دَالَّةٌ عَلَى أَشْرَفِ الْمَعَانِي وَأَجَلِّهَا، قَائِمَةٌ حَقَائِقُهَا فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ، إِثْبَاتًا بِلَا تَشْبِيهِ، وَتَنْزِيهًا بِلَا تَعْطِيلٍ، كَمَا قَالَتْ حَقَائِقُ سَائِرِ صِفَاتِ الْكَمَالِ فِي قُلُوبِهِمْ كَذَلِكَ، فَكَانَ الْبَابُ عِنْدَهُمْ بَابًا وَاحِدًا، وَعَلِمُوا أَنَّ الصِّفَاتِ حُكْمُهَا حُكْمُ الذَّاتِ، فَكَمَا ذَاتُهُ لَا تُشَبِّهُ الدَّوَاتِ فَكَذَا صِفَاتُهُ لَا تُشَبِّهُ الصِّفَاتِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: التَّشْبِيهُ أَنْ تَقُولَ: يَدٌ كَيَدِ أَوْ وَجْهٌ كَوَجْهِ، فَأَمَّا إِثْبَاتُ يَدٍ لَيْسَتْ كَالْيَدِي، وَوَجْهٌ لَيْسَ كَالْوُجُوهِ؛ فَهُوَ إِثْبَاتُ ذَاتٍ لَيْسَتْ كَالذَّوَاتِ، وَحَيَاةٍ لَيْسَتْ كَغَيْرِهَا مِنَ الْحَيَاةِ، وَسَمْعٍ وَبَصَرٍ لَيْسَ كَالْأَسْمَاعِ وَالْأَبْصَارِ، وَلَيْسَ إِلَّا هَذَا الْمَسْلُوكُ،

وَمَسْلَكَ التَّعْطِيلِ الْمَحْضِ وَالتَّنَاقُضِ الَّذِي لَا يَنْبُتُ لِصَاحِبِهِ قَدَمٌ فِي النَّفْيِ وَلَا فِي الْإِثْبَاتِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ أَنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ تَتَأَوَّلُ كُلَّ مَا يُخَالِفُ نِخْلَتَهَا وَأَصْلَهَا، فَالْعِيَارُ عِنْدَهُمْ فِيمَا يُتَأَوَّلُ وَمَا لَا يُتَأَوَّلُ هُوَ الْمَذْهَبُ الَّذِي ذَهَبَتْ إِلَيْهِ، مَا وَافَقَهَا أَقْرَوُهُ وَلَمْ يَتَأَوَّلُوهُ وَمَا خَالَفَهَا تَأَوَّلُوهُ. اهـ

يلزم المحرفين المتأولين في المعنى الذي أثبتوه نظير ما فروا منه :

قال الإمام ابن القيم رحمته الله كما في مختصر الصواعق (ص ٣٣):

فَصَلِّ: فِي الزَّامِهِمْ فِي الْمَعْنَى الَّذِي جَعَلُوهُ تَأَوَّلًا نَظِيرَ مَا قَرُّوا مِنْهُ وَهُوَ فَضْلٌ بَدِيعٌ يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الْمُتَأَوِّلِينَ لَمْ يَسْتَفِيدُوا بِتَأْوِيلِهِمْ إِلَّا تَعْطِيلَ حَقَائِقِ النُّصُوصِ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَتَخَلَّصُوا مِمَّا ظَنُّوهُ مَحْذُورًا بَلْ هُوَ لَازِمٌ لَهُمْ فِيمَا قَرُّوا إِلَيْهِ كَلُزُومِهِ فِيمَا قَرُّوا مِنْهُ، بَلْ قَدْ يَنْفُونَ مَا هُوَ أَعْظَمُ مَحْذُورًا، كَحَالِ الَّذِينَ تَأَوَّلُوا نُصُوصَ الْعُلُوِّ وَالْفُوقِيَّةِ وَالِاسْتِوَاءِ فِرَارًا مِنَ التَّحِيزِ وَالْحَصْرِ، ثُمَّ قَالُوا: هُوَ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِذَاتِهِ، فَتَزْهُوهُ عَنِ اسْتِوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ وَمُبَايَّتِهِ لِخَلْقِهِ وَجَعَلُوهُ فِي أَجَوَافِ الْبُيُوتِ وَالْأَبَارِ وَالْأَوَانِي وَالْأَمَاكِينِ الَّتِي يُرْغَبُ عَنْ ذِكْرِهَا.

وَلَمَّا عَلِمَ مُتَأَخَّرُو الْجَهْمِيَّةِ فَسَادَ ذَلِكَ قَالُوا: لَيْسَ وَرَاءَ الْعَالَمِ وَلَا فَوْقَ الْعَرْشِ إِلَّا الْعَدَمُ الْمَحْضُ، وَلَيْسَ هُنَاكَ رَبٌّ يُعْبَدُ وَلَا إِلَهٌ يُصَلَّى لَهُ وَيُسَجَّدُ، وَلَا هُوَ أَيْضًا فِي الْعَالَمِ، فَجَعَلُوا نِسْبَتَهُ إِلَى الْعَرْشِ كِنِسْبَتِهِ إِلَى أَحْسَنِ مَكَانٍ.

فَإِذَا تَأَوَّلَ الْمُتَأَوِّلُ الْمَحَبَّةَ وَالرَّحْمَةَ وَالرَّضَى وَالْغَضَبَ بِالْإِرَادَةِ، قِيلَ لَهُ: يَلْزِمُكَ فِي الْإِرَادَةِ مَا لَزِمَكَ فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ، كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ، وَإِذَا تَأَوَّلَ الْوَجْهَ بِالذَّاتِ لَزِمَهُ فِي الذَّاتِ مَا يَلْزِمُهُ فِي الْوَجْهِ، فَإِنَّ لَفْظَ الذَّاتِ يَقَعُ عَلَى الْقَدِيمِ وَالْمُحْدَثِ، وَإِذَا تَأَوَّلَ

لَفَظَ الْيَدِ بِالْقُدْرَةِ، يُوصَفُ بِهَا الْخَالِقُ وَالْمَخْلُوقُ، وَإِذَا تَأَوَّلَ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ بِالْعِلْمِ
لَزِمَهُ مَا فَرَّ مِنْهُ فِي الْعِلْمِ، وَإِذَا تَأَوَّلَ الْفَوْقِيَّةَ بِفَوْقِيَّةِ الْقَهْرِ لَزِمَهُ فِيهَا مَا فَرَّ مِنْهُ مِنْ فَوْقِيَّةِ
الذَّاتِ، فَإِنَّ الْقَاهِرَ مَنْ اتَّصَفَ بِالْقُوَّةِ وَالْغَلْبَةِ، وَلَا يُعْقَلُ هَذَا إِلَّا جِسْمًا، فَإِنْ أَثْبَتَهُ الْعَقْلُ
غَيْرَ جِسْمٍ لَمْ يَعْجِزْ عَنْ إِثْبَاتِ فَوْقِيَّةِ الذَّاتِ لِغَيْرِ جِسْمٍ، وَكَذَلِكَ مَنْ تَأَوَّلَ الْإِصْبَعَ
بِالْقُدْرَةِ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ أَيْضًا صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِالْمَوْصُوفِ وَعَرَضٌ مِنْ أَعْرَاضِهِ، فَفَرَّ مِنْ صِفَةٍ
إِلَى صِفَةٍ، وَكَذَلِكَ مَنْ تَأَوَّلَ الضَّحْكَ بِالرَّضَى بِالْإِرَادَةِ إِنَّمَا فَرَّ مِنْ صِفَةٍ إِلَى صِفَةٍ،
فَهَلَّا أَقَرَّ النُّصُوصَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَنْتَهِكْ حُرْمَتَهَا؟ فَإِنَّ الْمُتَأَوَّلَ إِمَّا أَنْ يَذْكُرَ
مَعْنَى ثُبُوتِيًّا أَوْ يَتَأَوَّلَ اللَّفْظَ بِمَا هُوَ عَدَمٌ مُحَضَّ، فَإِنْ تَأَوَّلَهُ بِمَعْنَى ثُبُوتِيٍّ كَانَتْ لَزِمَهُ فِيهِ
نَظِيرُ مَا فَرَّ مِنْهُ. اهـ

فهارس الأحاديث والآثار

- أَبُوهُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ وَأَبُوهُ بِذَنبِي ٧٣
- أَتَدْرُونَ بِمَ دَعَا اللَّهَ؟ ١٠٤
- أَجَلٌ، يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَهُنَّ أَنْ يَتَعَلَّمَهُنَّ ١٠٣
- أَخْنَع ٥٣
- أَخْنَى ٥٣
- إِذَا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِشَيْءٍ فَالَهُ عَنْهُ ٢٠٩
- إِذَا قَالَ الْعَبْدُ يَا رَبِّ يَا رَبِّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: لَبَّيْكَ عَبْدِي سَلْ تُعْطَ ١١٩
- إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ فَإِنَّ اللَّهَ يَجْمَعُ الْخَلَائِقَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ؛ ٩١
- أَسْأَلُكَ بِعِلْمِكَ الْغَيْبِ، وَقَدْرَتِكَ عَلَى الْخَلْقِ ١٨٥
- أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ سَمِيتَ بِهِ نَفْسَكَ أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ ١١٠
- أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمِيتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، ١٩٧
- أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمِيتَ بِهِ نَفْسَكَ، ١٠٥
- اسْتَأْثَرْتُ بِهِ ١٩٧
- الِاسْمُ الْأَعْظَمُ فِي ثَلَاثِ سُورٍ: الْبَقَرَةِ، وَالْأَمْرَانِ، وَطِهَ ١١٨
- اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ فِي سِتِّ آيَاتٍ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْحَشْرِ ١١٨
- اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ: ١١٨
- اسْمُ اللَّهِ الْأَكْبَرُ: رَبِّ رَبِّ ١١٩
- أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا الَّذِينَ يُضَاهَوْنَ بِخَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى ٣٨

- أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ ٤٠
- أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ، يُقَالُ لَهُمْ أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ ٥٢
- أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ هَجَا رَجُلًا فَهَجَا الْقَبِيلَةَ بِأَسْرَهَا ٤٩
- أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ٨٢
- أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِعَفْوِكَ مِنْ عِقَابِكَ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ ٢٥٠
- أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِعَفْوِكَ مِنْ عِقَابِكَ، ٧٤
- أَغِيظُ رَجُلًا عَلَى اللَّهِ رَجُلٌ يُسَمَّى بِمَلِكِ الْأَمْلاكِ ٥٣
- أَلَا أَعْلَمُكَ كَلَامًا إِذَا أَنْتَ قُلْتَهُ أَذْهَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَمَّكَ، وَقَضَى دِينَكَ؟ ١٠٠
- أَلَا أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ تَقُولِيهِنَّ عِنْدَ الْكَرْبِ، أَوْ فِي الْكَرْبِ: اللَّهُ رَبِّي لَا أُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا ١٠٠
- إِلَّا رَفَمًا فِي تَوْبٍ ٤٦
- أَلْظُوا بِيَاذَا الْجَلالَ وَالْإِكْرَامَ ١٨٨
- إِنْ أَخْنَعَ اسْمٌ عِنْدَ اللَّهِ رَجُلٌ تَسْمَى مَلِكُ الْأَمْلاكِ، لَا مَالِكَ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ٥١
- إِنْ أَخْنَعَ اسْمٌ عِنْدَ اللَّهِ رَجُلٌ تَسْمَى مَلِكُ الْأَمْلاكِ ٥٣
- إِنْ أَخْنَعَ الْأَسْمَاءُ عِنْدَ اللَّهِ رَجُلٌ يُسَمَّى بِشَاهَانَ شَاهٍ - أَيْ مَلِكِ الْمُلُوكِ - ٥٣
- إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَعْمَلَ بِالرِّضَا مَعَ الْيَقِينِ، ١٩
- إِنْ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ قَتَلَ نَبِيًّا ٤٩
- إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٤٧
- أَنَّ الْخَضِرَ قَالَ لِمُوسَى لَمَّا وَقَعَ عُصْفُورٌ عَلَى قَارِبِ السَّفِينَةِ فَقَرَّ فِي الْبَحْرِ ٩٨
- إِنَّ الَّذِينَ يَصْنَعُونَ هَذِهِ الصُّورَ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ ٤٠
- إِنَّ الَّذِينَ يَصْنَعُونَ هَذِهِ الصُّورَ يُعَذَّبُونَ ٣٨

- ٢٧٨ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا.
- ٤٦ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ نَكْسُوَ الْحِجَارَةَ وَالطِّينَ.
- ٧٧ إِنَّ اللَّهَ لَوْ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ.
- ٢١٠ إِنَّ اللَّهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنَعَتُهُ.
- ١٦٠ إِنَّ اللَّهَ يَضَعُ السَّمَوَاتِ عَلَى إَصْبَعٍ.
- ٢٧٨ إِنَّ اللَّهَ يَضَعُ قَدَمَهُ.
- ٩٤ إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُعْرِغْ.
- إِنَّ اللَّهَ يُلُومُ عَلَى الْعَجْزِ، وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِالْكِيسِ، فَإِنْ غَلَبَكَ أَمْرٌ فَقُلْ: حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعَمَ الْوَكِيلُ.
- ٨٧ إِنَّ اللَّهَ يُلُومُ عَلَى الْعَجْزِ، وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِالْكِيسِ.
- ٤١ إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ.
- ٩٢ أَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ إِذَا عَبَرُوا الصُّرَاطَ وَقَفُوا عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ.
- ١٦٠ إِنَّ قَلْبَ ابْنِ آدَمَ بَيْنَ إِبْصَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ.
- ١٠٩ إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ.
- ١٠٦ إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ.
- ١٠٧ إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مَنْ أَحْصَاهَا.
- ١٣١ إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا.
- ١٠٣ إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ.
- ١٠٥ إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ.
- ١٩٧ إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ.
- ١٠٨ إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ.

- ١٠٨ إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ
- ٤٨ إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ
- ٢٩ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ،
- ٢٧ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ
- ٣٢ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ
- ٢٦ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ،
- ٢٨ أَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ
- ٩٥ إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرِي فَتَضُرُونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي
- ٩٥ إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي وَلَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّوَنِي
- ١١٨ إِنَّهُ لَفِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي دَعَوْتَ بِهَا
- ١٠٨ إِنَّهُ وَتَرَّ يُحِبُّ الْوَتَرَ
- ١٠١ أَنَّهَا كُنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ
- ٢٧٧ إِنَّهَا مُؤَمِّنَةٌ
- ١٠٠ إِنِّي لَا عَلَمَ كَلِمَةً لَا يَقُولُهَا مَكْرُوبٌ إِلَّا فَرَجَ اللَّهُ عَنْهُ، كَلِمَةً أَحْيَى يُؤْنَسُ
- ١٠٥ أَوْ اسْتَأْثَرَتْ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ
- ٣٧ أَيُّكُمْ يَنْطَلِقُ إِلَى الْمَدِينَةِ؛ فَلَا يَدْعُ بِهَا وَثَنًا إِلَّا كَسَرَهُ
- ٢٧٧ أَيَّنَ اللَّهُ؟
- ١٠٩ الْبِرُّ التَّوَابُ الْمُتَتِمُّ الْعَفْوُ الرَّءُوفُ
- ١٣٣ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ مَسْمَى
- ١٣٣ تَسْمُوا بِمَسْمِيَّاتِي

- ١٤٦ ثلاث كذبات في ذات الله
- ١٤٤ ثلاث كذبات، كلهن في ذات الله
- ٢٣ ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان:
- ١٠ ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا.....
- ٢٤٢ ثم عزم الله لي
- ١٨٥ حجابہ النور لو كشفه؛ لأحرقن سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه
- ٩٤ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ بِي مِنَ النَّارِ.....
- ٩٩ دَعَوَاتُ الْمَكْرُوبِ اللَّهُمَّ رَحِمَتَكَ أَرْجُو، فَلَا تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي طَرْفَةَ عَيْنٍ،.....
- ١٠٠ دَعْوَةُ ذِي الثَّنُونِ إِذْ دَعَا رَبَّهُ وَهُوَ فِي بَطْنِ الْحُوتِ:.....
- ١١٩ دَعْوَةُ ذِي الثَّنُونِ فِي بَطْنِ الْحُوتِ:.....
- ٢٠٩ دياركم تكتب آثاركم
- ٩ ذَاقَ طَعْمَ الْإِيمَانِ مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ رَسُولًا.....
- ٢٢ ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربا، وبالإسلام دينا، وبمحمد رسولا
- ٦٥ الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، ارْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ.....
- ٧٩ رب أعني ولا تعن عليّ
- ٢٤٠ سبحان الذي وسع سمعه الأصوات
- ٩٩ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ.....
- ١٤٦ سميت به نفسك
- ٦٢ صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ.....
- ١٦٠ ضَحِكَ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ، وَقُرْبِ غَيْرِهِ.....
- ٢٣ طعم الإيمان وحلاوته

- عد ٨٤
- الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ ٩٨
- عَلَيْكُمْ بِالْجِهَادِ، فَإِنَّهُ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ، يَدْفَعُ اللَّهُ بِهِ عَنِ النَّفُوسِ الْهَمَّ وَالْعَمَّ ١٠١
- فاغفر لي مغفرة من عندك ٨٠
- فَكَيْفَ مَنْ أَضَلَّتْ ٨٩
- فيفتح عليّ من محامده بما لا أحسنه الآن ١٩٧
- قال الله عز وجل: أنا عند ظن عبدي بي، ٧٥
- قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ خَلْقًا كَخَلْقِي، ٥٣
- قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ خَلْقًا كَخَلْقِي، ٣٤
- قَدْ اسْتَجِيبَ لَكَ؛ فَسَلْ ١١٩
- قُلْ إِذَا أَصْبَحْتَ وَإِذَا أَمْسَيْتَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ، ١٠١
- قُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ ٥٩
- قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، ٨٠
- قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كبيراً، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، ٧٩
- قل: اللهم مغفرتك أوسع لي من ذنوبي، ورحمتك أرجى عندي من عملي ٨٤
- قولي: اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني ٧٤
- كَانَ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ فَرَزَعَ إِلَى الصَّلَاةِ ١٠١
- كَانَ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ قَالَ: ٩٩
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - يُعَلِّمُنَا الْإِسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا ٢٦٢
- الْكُرْسِيِّ مَوْضِعَ الْقَدَمَيْنِ ١٥٨

- كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ ٨٨
- كل مصور في النار ٤٣
- كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ، يَجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفْسًا؛ فَتَعَذَّبُهُ فِي جَهَنَّمَ ٤٠
- كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ، ٥٩
- لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ١٠٦
- لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ١٩٧
- لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، ٩٩
- لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، ٩٩
- لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، ٥٥
- لا تدع صورة إلا طمستها، ولا قبرا مشرقا إلا سويته ٤١
- لا شيء أغير من الله تعالى ٢٠٧
- لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده، ووالده، والناس أجمعين ٢٣
- لَقَدْ سَأَلَ اللَّهُ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ، الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ، وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أُجَابَ ١٠٤
- لَقَدْ قُلْتُ بَعْدَكَ أَرْبَعُ كَلِمَاتٍ لَوْ وُزِنَ بِمَا قَلْتُهُ لَوَزَنَتْهُنَّ: ١٤٧
- لله أشد فرحا بتوبة عبده المؤمن من رجل في أرض دوية مهلكة، ٧٥
- لله أشد فرحا بتوبة عبده من رجل حمل زاده ومزاده على بعير، ٧٦
- لله تسعة وتسعون اسما ١٣٣
- لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ إِلَّا ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ كُلُّهَا فِي ذَاتِ اللَّهِ ١٤٣
- لَمْ يَنْقُصْ مِمَّا عِنْدِي ٩٨
- لَمْ يَنْقُصْ مِنْ مُلْكِي ٩٨
- لن ينجو أحد منكم بعمله ٧١

- ٨١ لن ينجي أحدًا منكم عمله
- ٥٥ له الملك
- ٨٣ اللهم اغفر له وارحمه، ولا تكله إلى عمله
- ٣٣ اللهم أنت الأول؛ فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء،
- ٨١ اللهم أنت السلام، ومنك السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام
- ١١٨ اللَّهُمَّ إِنِّي أَدْعُوكَ اللَّهَ وَأَدْعُوكَ الرَّحْمَنَ وَأَدْعُوكَ الرَّحِيمَ
- ١٠٨ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمِيَتْ بِهِ نَفْسِكَ أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ
- ١٨٥ اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك
- ٦١ اللهم اهديني من عندك
- ٢٦٣ اللَّهُمَّ بِعِلْمِكَ الْغَيْبِ، وَبِقُدْرَتِكَ عَلَى الْخَلْقِ، أَحْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي،
- ٢٥ اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ وَرَبَّ الْأَرْضِ،
- ١٠٣ اللَّهُمَّ، أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ،
- ٦٨ لو أن الله عذب أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم
- ٩٧ لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ،
- ٨٣ لو عَذَّبَ اللهُ أَهْلَ سَمَآوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ،
- ١٨ لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَذَهَبَ اللَّهُ بِكُمْ، وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ فَيَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ. فَيَغْفِرُ لَهُمْ
- ٧٥ لو لم تذنبوا لذهب الله بكم، ولجاء بقوم يذنبون، فيستغفرون الله فيغفر لهم
- ١٣٢ لي خمسة أسماء
- ٦٨ مَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ الرَّسُلَ وَأَنْزَلَ الْكِتَابَ
- ١٠٠ مَا أَصَابَ عَبْدًا هَمٌّ وَلَا حُزْنٌ فَقَالَ:

- مَا قَالَ عَبْدٌ قَطُّ إِذَا أَصَابَهُ هَمٌّ وَحَزَنٌ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ، ١٠٣
- مر برأس التمثال، فليقطع فيصير كهيئة الشجرة ٤٣
- الْمُصَوِّرُونَ ٣٨
- الْمُصَوِّرُونَ ٤٨
- الْمُصَوِّرِينَ ٤٨
- مِمَّا عِنْدِي ٩٨
- مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ ١٠٧
- من أحصاها دخل الجنة ١١٥
- مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ ١١٥
- من أحصاها دخل الجنة ١٩٧
- من حفظها دخل الجنة ١١١
- مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ يَعْلَمُهُ فَكَتَمَهُ أَلْجَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ ٦٥
- مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ، فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ أَنْكَرَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ، فَقَدْ كَفَرَ، ١٥٩
- مَنْ عَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا ٣٦
- مَنْ قَالَ كُلَّ يَوْمٍ: رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا ١١
- مَنْ كَانَ عِنْدَهُ لِأَخِيهِ مَظْلَمَةٌ فِي دَمٍ أَوْ مَالٍ أَوْ عَرَضٍ فَلْيَأْتِهِ فَلْيَسْتَحِلَّ مِنْهُ ٩٢
- مَنْ كَثُرَتْ هُمُومُهُ وَغُمُومُهُ، فَلْيُكْثِرْ مِنْ قَوْلِ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ١٠١
- مَنْ لَزِمَ الْإِسْتِغْفَارَ جَعَلَ اللَّهُ لَهُ مِنْ كُلِّ هَمٍّ فَرَجًا وَمِنْ كُلِّ ضِيقٍ مَخْرَجًا ١٠١
- الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ ٨٧
- هُوَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، ١١٨
- وارحمني ٨٠

- وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ دَعَا اللَّهَ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ، ١٠٤
- وَاللَّهُ، لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ أَبَا الْمُنْذِرِ ١٠٣
- وتسموا باسمي ١٣٢
- ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته منه وفضل ٧١
- وَلَا شَخْصَ أَغْيُرُ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ، ٢٠٧
- ولا معطي لما منعت ٥٥
- ولا ينفع ذا الجد منك الجد ٥٥
- وَلَوْ لَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ٩٥
- ومر بالستر فليقطع، وليجعل منه وسادتان منبوذتان توطآن ٤٤
- ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي ٣٨
- ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي ٣٩
- ومن أظلم ٣٨
- يَا أَبَا الْمُنْذِرِ، أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَعَكَ أَعْظَمُ؟ ١٠٣
- يَا أَبَا الْمُنْذِرِ، أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَعَكَ أَعْظَمُ؟ ١٠٣
- يَا أَبَا أُمَامَةَ مَالِي أَرَأَيْكَ فِي الْمَسْجِدِ فِي غَيْرِ وَقْتِ الصَّلَاةِ؟ ١٠٠
- يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ ٩٩
- يَا عَائِشَةُ: أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ ٤١
- يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ٩٥
- يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّوْنِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي ٩٥
- يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتَهُ فَاسْتَطْعَمُونِي أُطْعِمْكُمْ ٨٥

- يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتَهُ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ ٦٣
- يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي ٥٨
- يَا عِبَادِي؛ لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمُ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّكُمْ كَانُوا عَلَى اتَّقَى قَلْبِ رَجُلٍ مِنْكُمْ ٩٧
- يُجَاءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِرَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُءُوسِ الْخَلَائِقِ فَيُنْشَرُ لَهُ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ سِجِّلاً ... ٦٧
- يقال: لهم: أحيوا ما خلقتكم ٣٥
- يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ حِينَ يَذْكُرُنِي، ١٤٧
- يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي؛ فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً أَوْ لِيَخْلُقُوا شُعِيرَةً.. ٣٦
- يقول الله: أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أُذُن سَمِعَتْ، ٢١٨
- يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: مَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِمِثْلِ أَدَاءٍ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ ٨
- ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا ٢٢١

فهارس الفوائد

- وَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ عَلَيْهِمَا مَدَارُ مَقَامَاتِ الدِّينِ ٣
- مَنِ اجْتَمَعَتْ لَهُ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ: فَهُوَ الصَّدِيقُ حَقًّا ٤
- وَمِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِ حُصُولِ الرِّضَا ٥
- وَالرِّضَا ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ ٥
- تَفْسِيرُ الرِّضَا بِاللَّهِ رَبًّا ٧
- الرِّضَا بِقَضَائِهِ فَأَكْثَرُ النَّاسِ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ ٧
- الْفَرْقُ بَيْنَ الرِّضَا بِهِ وَالرِّضَا عَنْهُ ٨
- السُّخْطُ بِالْمَقْضِيِّ لَا يَسْتَلْزِمُ السُّخْطَ عَلَى مَنْ قَضَاهُ ١٢
- اخْتِيَارُ الرَّبِّ تَعَالَى لِعَبْدِهِ نَوْعَانِ ١٢
- أَنكَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى مَنْ جَعَلَ مَشِيئَتَهُ وَقَضَاءَهُ مُسْتَلْزِمًا لِمَحَبَّتِهِ وَرِضَاهُ. ١٣
- قَدْ يَشَاءُ مَا لَا يُحِبُّهُ، وَيُحِبُّ مَا لَا يَشَاءُ كَوْنَهُ. ١٤
- كَيْفَ يُرِيدُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَمْرًا لَا يَرْضَاهُ وَلَا يُحِبُّهُ؟ ١٦
- الْمُرَادُ نَوْعَانِ: مُرَادٌ لِنَفْسِهِ. وَمُرَادٌ لْغَيْرِهِ. ١٦
- الرِّضَا نَوْعَانِ: الرِّضَا بِفِعْلٍ مَا أَمَرَ بِهِ وَتَرَكَ مَا نَهَى عَنْهُ وَالثَّانِي الرِّضَا بِالْمَصَائِبِ، ١٩
- الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ يَعْبُدُونَ الْأَصْنَامَ كَانُوا مُقَرَّرِينَ بِأَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ٢٢
- وَقَوْلُ الرَّسُولِ: (فِي السَّمَاءِ) أَيِّ فِي الْعُلُوِّ، لَيْسَ مُرَادُهُمْ أَنَّهُ فِي جَوْفِ الْأَفْلَاقِ، بَلْ السَّمَاءُ الْعُلُوُّ، ٢٩
- وَالْأَلْفَاظُ الَّتِي لَمْ تَنْطِقِ الرَّسُولُ فِيهَا بِنَفْيٍ وَلَا إِثْبَاتٍ، كَلَفْظِ الْجِهَةِ وَالْحِزِّ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، لَا يُطْلَقُ نَفْيًا وَلَا إِثْبَاتًا إِلَّا بَعْدَ بَيَانِ الْمُرَادِ. ٣٠
- وَفِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ مَا يُقَارِبُ أَلْفَ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّهُ فِي الْعُلُوِّ ٣١
- الْكِيمِيَاءُ بَاطِلَةٌ طَبْعًا مُحَرَّمَةٌ شَرْعًا ٣٦
- فَهْنَاهَا صَوْرَتَانِ مِنَ التَّصْوِيرِ يَكُونُ صَاحِبُهُمَا كَافِرًا كَفْرًا أَكْبَرَ ٣٨
- وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى جَوَازِ التَّصْوِيرِ بِالْآلَةِ، وَاسْتَدَلُّوا بِتَعْلِيلَاتٍ وَقِيَاسَاتٍ: ٤١
- عَامَةُ الْعُلَمَاءِ عَلَى جَوَازِ تَصْوِيرِ مَا لَا رُوحَ لَهُ مِنَ الشَّجَرِ وَغَيْرِهِ ٤٣

- أجاز جماعة من أهل العلم من صور ذوات الأرواح ما كان ممتنًا بالوطء ٤٤
- ابن العربي من المالكية نقل أن الصورة إذا كان لها ظل حرم بالإجماع سواء كانت مما يمتن أم لا ٤٥
- ونقل الرافي عن الجمهور: أن الصورة إذا قطع رأسها ارتفع المانع. وقال المتولي في التتمة لا فرق ٤٥
- ومنها: أن مذهب الحنابلة جواز الصورة في الثوب، ٤٥
- وَقَالَ أَبُو الْوَلِيدِ إِنَّ الْوَعِيدَ بِصِيعَةٍ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا إِنَّ وَرَدَ فِي حَقِّ عَاصٍ فَيَكُونُ أَشَدَّ عَذَابًا مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْعَصَا، ٤٩
- وَكَذَلِكَ تَحْرِمُ التَّسْمِيَةَ بِسَيِّدِ النَّاسِ، وَسَيِّدِ الْكُلِّ ٥٤
- الله تعالى خالق لأفعال العباد، ووجه ذلك: أن فعل العبد من صفاته، والعبد مخلوق لله، وخالق الشيء خالق لصفاته وثم وجه آخر: ٥٦
- تزول حيرة الجبرية والقدرية في هذا الباب بالجمع بين الملك والحمد، والربوبية والإلهية، والحكمة والقدرة، واثبات الكمال المطلق لله، ووصفه بالقدرة التامة الشاملة، والمشية العامة النافذة، ؛ ٧٠
- إِنَّمَا يَعْجَبُ بِعَمَلِهِ الْقَدْرِيَّةُ ٨٣
- تَوْبَةُ الدَّاعِيَةِ إِلَى الْبِدْعِ ٨٩
- مَنْ تَابَ مِنْ ظُلْمٍ لَمْ يَسْقُطْ بِتَوْبَتِهِ حَقُّ الْمَظْلُومِ ٩٠
- الْمَغْفِرَةُ بِمَعْنَى تَخْفِيفِ الْعَذَابِ؛ أَوْ بِمَعْنَى تَأْخِيرِهِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ٩٥
- أَسْمَاءُ اللَّهِ ﷻ وصفاته غير محصورة، ولا معلومة لنا بعدد معين. ١٠٤
- كُلُّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى يَجُوزُ وَصْفُهُ بِكَوْنِهِ أَعْظَمَ ١١٦
- وقد دل الحديث على أن أسماء الله غير مخلوقة ١٢٠
- كُلُّ مَخْلُوقٍ مُحَدَّثٌ كَائِنْ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَإِنْ قُدِّرَ إِنَّهُ لَمْ يَزَلْ خَالِقًا فَعَالًا ١٢١
- حَقِيقَةُ قَوْلِ مُقَدِّمِهِمْ أَرَسَطُو فَإِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّ الرَّبَّ مُبْدِعٌ لِلْعَالَمِ وَلَا جَعَلَهُ عِلَّةً فَاعِلَةً .. ١٢٢
- قال غير واحد من السلف: الحي الفعال ١٢٦
- نَصَّ أَئِمَّةُ السُّنَّةِ -كَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِ- عَلَى أَنَّ صِفَاتِهِ دَاخِلَةٌ فِي مُسَمًّى أَسْمَائِهِ ١٣٨
- الْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الصِّفَاتِ غَيْرَ الذَّاتِ، وَبَيْنَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا غَيْرُ اللَّهِ ١٤٠

- وَالصِّفَةُ وَالْوَصْفُ تَارَةً يُرَادُ بِهِ الْكَلَامُ الَّذِي يُوصَفُ بِهِ الْمَوْصُوف وَتَارَةً يُرَادُ بِهِ الْمَعْنَى الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا الْكَلَامُ ١٤١
- فَامْتَنَعَ السَّلَفُ وَالْأُئِمَّةُ مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْغَيْرِ عَلَى الصِّفَةِ نَفْيًا أَوْ إِثْبَاتًا؛ ١٤٢
- ذات الباري هل هي نفسه ١٤٤
- ونفسه هي ذاته المقدسة ١٤٧
- الْكَلَامُ فِي الصِّفَاتِ فَرْعٌ عَلَى الْكَلَامِ فِي الذَّاتِ ١٦٦
- الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين: ذاتية. وفعلية. ١٦٧
- وقد تكون الصفة ذاتية فعلية باعتبارين كالكلام ١٦٧
- فالصفات الذاتية هي التي لم يزل ولا يزال متصفًا بها، وهي نوعان: معنوية وخبرية: ... ١٦٨
- والصفات الفعلية هي الصفات المتعلقة بمشيئته ١٦٩
- الفرق بين التحريف والتعطيل: ١٧٢
- ما من موجودين، إلا وبينهما قدر يتفان فيه ١٧٤
- التشبيه الممتنع إنما هو مشابهة الخالق للمخلوق في شيء من خصائص المخلوق ١٧٥
- وَكُلُّ مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى نَفْيِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ: يُمَكِّنُ مُنَازَعَهُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى نَفْيِ الْمَوْجُودِ وَالْوَاجِبِ. ١٧٨
- واعلم أن النحاة خاضوا خوضًا كثيرًا في قوله: ﴿كَمْثَلِهِ﴾، ١٧٩
- ما ورد عن بعض الأئمة: أن صفات الله تثبت بلا معنى، ما المراد به ١٨٠
- أبيان العلامة العثيمين لمعنى قول الإمام أحمد رحمته الله في حديث النزول، وأحاديث الرؤية وغيرها: نؤمن بها، ونصدق بها بلا كيف ولا معنى ١٨٤
- ما يجري صفةً أو خبرًا على الرب تبارك وتعالى أقسامٌ: ١٨٧
- الحق أن يَفْصَلَ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي يُدْعَى بِهَا، وَيَبَيِّنَ مَا يُخْبَرُ بِهِ عَنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِلْحَاجَةِ ٢٠٣
- يشترط في الإخبار عن الله عز وجل: ألا يَكُونُ بِاسْمِ سَيِّئٍ؛ ٢٠٣
- فَهُوَ سُبْحَانَهُ لَمْ يُخَاطَبْ مُحَمَّدًا إِلَّا بِنَعْتِ التَّشْرِيفِ ٢٠٤
- فالفرق بين مقام المخاطبة، ومقام الإخبار فرق ثابت بالشرع والعقل، ٢٠٥
- وقد جاء في كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ الإخبار عن الله بما ليس من أسمائه، وصفاته: ٢٠٦

- وما انقسم مسماه إلى مدح وذم؛ لم يَجِئ اسمه (المطلق) في الأسماء الحسنى ٢٠٩
- بَلْ أُنَمَّةُ الْمُتَكَلِّمِينَ يُثْبِتُونَ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةَ فِي الْجُمْلَةِ ٢٣٧
- وَمَنْ لَمْ يَعْرِفِ الْعَسَلَ يَنْفِرُ عَنْهُ بِهَذَا التَّعْرِيفِ ٢٥١
- وَطَرِيقَةُ الرُّسُلِ هِيَ مَا جَاءَ بِهَا الْقُرْآنُ وَاللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ يُثْبِتُ الصِّفَاتِ عَلَى وَجْهِ
التَّفْصِيلِ وَيَنْفِي عَنْهُ - عَلَى طَرِيقِ الْإِجْمَالِ - التَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلَ ٢٥٥
- وَمُخَالَفَةُ الرُّسُلِ يَصِفُونَهُ بِالْأُمُورِ السَّلْبِيَّةِ: لَيْسَ كَذَا لَيْسَ كَذَا ٢٥٥
- الْأَلْفَاظُ الَّتِي لَمْ يَرِدْ نَعْيُهَا وَلَا إِبْتَاهَا فَلَا تُطْلَقُ حَتَّى يُنْظَرَ فِي مَقْصُودِ قَائِلِهَا ٢٦٩
- أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ فِي تَفْسِيرِ الْإِدْرَاكِ ٢٧٩
- الْمَعَانِي الْمَفْهُومَةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَا تُرَدُّ بِالشُّبُهَاتِ ٢٨٩

فهرس المحتويات

٣	تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ
٢٣	مسألة (١): البكاء على الميت هل ينافي الرضا عن الله؟
٢٥	مسائل العقيدة المستفادة من الحديث
٢٥	مسألة (١): توحيد الربوبية لله عز وجل
٢٧	مسألة (٢): معنى قوله عليه الصلاة والسلام: أنت الأول فليس قبلك شيء... الخ
	مسألة (٤): لماذا جاء ذكر الاسمين: الأول والآخر، وكذا الظاهر والباطن، معطوفين بحرف العطف، وقد جاءت أسماء أخرى مقترنة بدون حرف العطف؟
٣١	مسألة (٥): تسمية غير الله بهذه الأسماء الأربعة وبغيرها مما هو مختص به سبحانه وتعالى.
٣٢
٣٤	مسائل العقيدة المستفادة من الحديث
٣٤	مسألة (١): إفراد الله بالخلق من توحيد الربوبية:
٣٤	مسألة (٢): هل في قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ إثبات خالق غير الله؟
٣٦	فائدة تتعلق بعلم الكيمياء:
٣٧	مسألة (٣): حكم التصوير والمصور لذوات الأرواح:
٤١	مسألة (٤): هل يدخل في التحريم ما كان مصورا بالآلات الحديثة؟
٤٣	مسألة (٥): تصوير غير ذوات الأرواح كالشجر والجبال ونحو ذلك:
٤٤	مسألة (٦): صورة ذوات الأرواح الممتحنة.
	مسألة (٧): جاء في حديث ابن مسعود في الصحيحين أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون. ومثله حديث عائشة فيه: أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله. على ماذا يحمل قوله في الحديث: أشد الناس عذابا؟
٤٨
٥١	مسائل العقيدة المستفادة من الحديث
٥١	مسألة (١): من توحيد الربوبية إفراد الله عز وجل بالملك.
٥٣	مسألة (٢): تحريم التسمي بملك الأملاك، وما أشبهه من الأسماء المختصة بالله تعالى..
٥٥	مسائل العقيدة المستفادة من الحديث
٥٥	مسألة (١): من توحيد الربوبية إفراد الله عز وجل بالملك والرزق والتدبير.

- مسألة (٢): أثبت الله عز وجل للعبد ملكًا وتديرًا؛ فهل ينافي ذلك إفراده تعالى بالملك والتدير؟ ٥٦
- مسائل العقيدة المستفادة من الحديث ٥٨
- مسألة (١): من توحيد الربوبية إفرااد الله عز وجل بالرزق والهداية والإضلال وغفران الذنوب وغير ذلك من أفعاله سبحانه وتعالى. ٥٨
- مسألة (٢): بماذا حرّف المبتدعة القدريّة: الهداية والإضلال في الحديث والآيات وما هو الرد عليهم؟ ٦٠
- أقسام الهداية: ٦٢
- مسألة (٣): هل الظلم ممتنع عن الله لذاته، أم تنزه عنه مع قدرته عليه عدلا منه سبحانه وتعالى؟ ٦٦
- مسألة (٤) يستدل الجبرية على تفسيرهم الظلم بما ذكره بقوله ﷻ: «لو أن الله عذب أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم». فما تفسير الحديث؟ ٦٨
- مسائل العقيدة المستفادة من الحديث ٩٩
- مسألة: الحديث تضمن التوسل بالإيمان بالربوبية وبالتوحيد لرفع الكرب: ٩٩
- مسائل العقيدة المستفادة من الأحاديث ١٠٤
- مسألة (١): أسماء الله عز وجل غير محصورة بعدد معلوم لنا. ١٠٤
- معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «من أحصاها دخل الجنة». ١١٥
- مسألة (٢): ما هو اسم الله الأعظم؟ ١١٦
- مسألة (٢): أسماء الله وصفاته ليست مخلوقة، ولم يزل الله عز وجل يتسمى بأسمائه ويتصف بصفاته أزلا. ١٢٠
- مسألة (٣): ما المراد بالتسلسل، وهل هو واقع؟ ١٢٥
- مسألة (٤): هل الاسم غير المسمى، أم هو نفس المسمى؟ ١٢٧
- مسألة (٥): هل الصفات زائدة على الذات؟ ١٣٨
- هل يطلق على نفس الله الذات؟ ١٤٣
- مسألة: هل النفس صفة أم هي الذات الإلهية المقدسة؟ ١٤٦
- مسائل العقيدة المستفادة من الحديث ١٤٨
- طريقة أهل السنة والجماعة في إثبات أسماء الله وصفاته. ١٤٨

١٦٧	تقسيم الصفات إلى ذاتية وفعلية، والذاتية إلى معنوية وخبرية (عينية):
١٧٢	ما الفرق بين التعطيل والتحريف؟
١٧٣	ما الفرق بين التكييف والتمثيل؟
١٧٣	بيان أن نفي التمثيل أولى من نفي التشبيه.
١٧٩	الكلام على معنى الكاف في قوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾
١٨٠	مسألة: ما ورد عن بعض الأئمة كالإمام أحمد وابن قدامة: أن صفات الله تثبت بلا معنى، ما المراد به؟
١٨٥	كيفية دلالة النصوص على الصفات.
١٨٦	أيهما أشر التأويل أم التعطيل؟
١٨٧	فصل في ذكر بعض القواعد المهمة في الأسماء والصفات.
١٨٧	فائدة جلية:
٢٠٢	هل يسمّى الله عز وجل بما لم يرد في الكتاب والسنة تسميته به، ومعناه صحيح؟
٢٠٣	ما ضابط الإخبار عن الله عز وجل؟
٢٠٧	قاعدة متعلقة بما يكون من الأسماء الحسنی، وما لا يكون من الأسماء الحسنی.
٢١٣	أقسام الناس المنحرفين عن طريقة السلف في صفات الله ونصوص الكتاب والسنة: ..
٢٢٤	بيان طريقة الجهمية في الأسماء والصفات.
٢٣١	بيان طريقة المعتزلة في الأسماء والصفات:
٢٣٤	بيان طريقة الأشاعرة في الأسماء والصفات:
٢٣٧	بعض أئمة الأشاعرة المتقدمين كانوا يشبّون صفاتاً أخرى كما بين ذلك شيخ الإسلام ﷺ وغيره.
٢٣٨	بيان طريقة الماتريدية في الأسماء والصفات:
٢٣٨	مخالفة الأشاعرة لأهل السنة في تفسير الصفات التي أثبتوها:
٢٤٥	تلخيص لشيخ الإسلام في اعتقادات الفرق في الأسماء والصفات:
٢٤٩	أعظم شبه المبتدعة في رد نصوص الصفات
٢٤٩	أولها: زعمهم أن إثبات الصفات يقتضي التجسيم.
٢٥٩	ثانيها: زعمهم أن إثبات الصفات يقتضي التشبيه بالمخلوقين.
٢٦٥	ثالثها: زعمهم أن إثبات الصفات يقتضي التركيب:

٢٦٧	رابعها: زعمهم أن إثبات الصفات يقتضي أن له جوارح:
٢٦٨	خامسها: زعمهم أن إثبات الصفات يقتضي أنه تحله الحوادث:
٢٦٩	سادسها: زعمهم أن إثبات الصفات يقتضي أنه سبحانه أركان وأعضاء وأجزاء وأبعض وأدوات:
٢٧٠	سابعها: زعمهم أن إثبات الصفات يقتضي أنه سبحانه يتحرك ويتقل:
٢٧٢	ثامنها: زعمهم أن إثبات الصفات يقتضي أنه سبحانه تأتي عليه الأعراض، والله منزّه عن الأعراض:
٢٧٦	تاسعاً: زعمهم: إن إثبات الصفات يقتضي إثبات الحدود والغايات لله تعالى، والله منزّه عن ذلك:
٢٨١	تنبيه: إطلاق (الغاية) بمعنى إطلاق (الحد)، والقول فيه، كالقول في (الحد):
٢٨١	كلام مفيد للإمام ابن القيم فيه تلخيص لما سبق:
٢٨٤	تناقض المبتدعة في تأويلهم بعض الصفات بحجة التجسيم والتركيب، وإثباتهم بعض الصفات:
٢٩٠	يلزم المحرفين المتأولين في المعنى الذي أثبتوه نظير ما فروا منه:
٢٩٢	فهارس الأحاديث والآثار:
٣٠٣	فهارس الفوائد:
٣٠٧	فهارس المسائل:

شرح عقيدة أهل السنة والأخيار

بدراسة أحاديث المختار من أحاديث سيد الأبرار
في المعتقد الصحيح .

القسم الثاني من الجزء الثاني

تأليف

أبي عبد الله محمد بن علي بن حزام

الفضلي البعداني

للمبتدعة مسالك في رد نصوص الكتاب والسنة

أولها: التأويل:

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٢٨٨/١٣):

فَإِنَّ (التَّأْوِيلَ) فِي عُرْفِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْمُتَفَقِّهَةِ وَالتَّكَلِّمَةِ وَالْمُحَدِّثَةِ وَالتَّصَوُّفَةِ وَنَحْوِهِمْ، هُوَ صَرْفُ اللَّفْظِ عَنِ الْمَعْنَى الرَّاجِحِ إِلَى الْمَعْنَى الْمَرْجُوحِ؛ لِذَلِكَ يَقْتَرِنُ بِهِ، وَهَذَا هُوَ التَّأْوِيلُ الَّذِي يَتَكَلَّمُونَ عَلَيْهِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ وَمَسَائِلِ الْخِلَافِ.

فَإِذَا قَالَ أَحَدُهُمْ: هَذَا الْحَدِيثُ، أَوْ هَذَا النَّصُّ مُؤَوَّلٌ، أَوْ هُوَ مُحْمُولٌ عَلَى كَذَا. قَالَ الْآخَرُ: هَذَا نَوْعُ تَأْوِيلٍ، وَالتَّأْوِيلُ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ. وَالتَّأْوِيلُ عَلَيْهِ وَظِيفَتَانِ: بَيَانُ احْتِمَالِ اللَّفْظِ لِلْمَعْنَى الَّتِي ادَّعَاهُ، وَبَيَانُ الدَّلِيلِ الْمَوْجِبِ لِلصَّرْفِ إِلَيْهِ عَنِ الْمَعْنَى الظَّاهِرِ.

وَهَذَا هُوَ التَّأْوِيلُ الَّذِي يَتَنَازَعُونَ فِيهِ فِي مَسَائِلِ الصِّفَاتِ إِذَا صَنَّفَ بَعْضُهُمْ فِي إِبْطَالِ التَّأْوِيلِ أَوْ دَمَّ التَّأْوِيلِ أَوْ قَالَ بَعْضُهُمْ آيَاتُ الصِّفَاتِ لَا تُؤَوَّلُ.

وَقَالَ الْآخَرُ: بَلْ يَجِبُ تَأْوِيلُهَا. وَقَالَ الثَّالِثُ: بَلْ التَّأْوِيلُ جَائِزٌ يُفْعَلُ عِنْدَ الْمَصْلَحَةِ، وَيُتْرَكُ عِنْدَ الْمَصْلَحَةِ، أَوْ يَصْلُحُ لِلْعُلَمَاءِ دُونَ غَيْرِهِمْ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَقَالَاتِ وَالتَّنَازُعِ.

وَأَمَّا (التَّأْوِيلُ) فِي لَفْظِ السَّلَفِ فَلَهُ مَعْنَيَانِ:

أَحَدُهُمَا: تَفْسِيرُ الْكَلَامِ وَبَيَانُ مَعْنَاهُ سَوَاءً وَافَقَ ظَاهِرُهُ أَوْ خَالَفَهُ؛ فَيَكُونُ التَّأْوِيلُ وَالتَّفْسِيرُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ مُتَقَارِبًا أَوْ مُتَرَادِفًا وَهَذَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - هُوَ الَّذِي عَنْهُ مُجَاهِدٌ أَنَّ

الْعُلَمَاءُ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ يَقُولُ فِي تَفْسِيرِهِ: الْقَوْلُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ كَذَا وَكَذَا. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَمُرَادُهُ التَّفْسِيرُ.

وَالْمَعْنَى الثَّانِي فِي لَفْظِ السَّلَفِ - وَهُوَ الثَّلَاثُ مِنْ مُسَمَّى التَّأْوِيلِ مُطْلَقًا - هُوَ نَفْسُ الْمُرَادِ بِالْكَلَامِ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ إِنْ كَانَ طَلَبًا كَانَ تَأْوِيلُهُ نَفْسُ الْفِعْلِ الْمَطْلُوبِ، وَإِنْ كَانَ خَبَرًا كَانَ تَأْوِيلُهُ نَفْسُ الشَّيْءِ الْمَخْبَرِ بِهِ.

وَيَبَيِّنُ هَذَا الْمَعْنَى وَالَّذِي قَبْلَهُ بَوْنٌ؛ فَإِنَّ الَّذِي قَبْلَهُ يَكُونُ التَّأْوِيلُ فِيهِ مِنْ بَابِ الْعِلْمِ وَالْكَلَامِ كَالْتَفْسِيرِ وَالشَّرْحِ وَالْإِيضَاحِ، وَيَكُونُ وُجُودُ التَّأْوِيلِ فِي الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ لَهُ الْوُجُودُ الذَّهْنِيُّ وَاللَّفْظِيُّ وَالرَّسْمِيُّ.

وَأَمَّا هَذَا فَالتَّأْوِيلُ فِيهِ نَفْسُ الْأُمُورِ الْمَوْجُودَةِ فِي الْخَارِجِ سَوَاءً كَانَتْ مَاضِيَةً أَوْ مُسْتَقْبَلَةً. فَإِذَا قِيلَ: طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَتَأْوِيلُ هَذَا نَفْسُ طُلُوعِهَا.

وَيَكُونُ (التَّأْوِيلُ) مِنْ بَابِ الْوُجُودِ الْعَيْنِيِّ الْخَارِجِيِّ؛ فَتَأْوِيلُ الْكَلَامِ هُوَ الْحَقَائِقُ الثَّابِتَةُ فِي الْخَارِجِ بِمَا هِيَ عَلَيْهِ مِنْ صِفَاتِهَا وَشُؤُونِهَا وَأَحْوَالِهَا، وَتِلْكَ الْحَقَائِقُ لَا تُعْرَفُ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ بِمَجَرَّدِ الْكَلَامِ وَالْإِخْبَارِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَمِعُ قَدْ تَصَوَّرَهَا أَوْ نَصَوَّرَ نَظِيرَهَا بِغَيْرِ كَلَامٍ وَإِخْبَارٍ؛ لَكِنْ يَعْرِفُ مِنْ صِفَاتِهَا وَأَحْوَالِهَا قَدْرَ مَا أَفْهَمَهُ الْمُخَاطَبُ: إِمَّا بِضَرْبِ الْمَثَلِ، وَإِمَّا بِالتَّقْرِيبِ، وَإِمَّا بِالْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا، وَإِمَّا بِغَيْرِ ذَلِكَ.

وَهَذَا الْوَضْعُ وَالْعُرْفُ الثَّلَاثُ هُوَ لُغَةُ الْقُرْآنِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا. وَقَدْ قَدَّمْنَا التَّيْسِينَ فِي ذَلِكَ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِيُوسُفَ: ﴿وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ

فَتَيَانِ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبْتًا بَتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٠﴾ قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَاتُكُمَا بَتَأْوِيلِهِ قَبْلُ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ﴿١١﴾ وَقَوْلُ الْمَلِكِ: ﴿أَضْعَاثُ أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ﴾ ﴿١٢﴾ وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِي ﴿١٣﴾ وَقَوْلُ يُوسُفَ لَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ أَهْلُهُ مِصْرَ ﴿أَوَى إِلَيْهِ أَبُوهُ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ﴾ ﴿١٤﴾ وَرَفَعَ أَبُوهُ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا ﴿١٥﴾ فَتَأْوِيلُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي هِيَ رُؤْيَا الْمَنَامِ هِيَ نَفْسٌ مَدْلُوهَا الَّتِي تُؤَوَّلُ إِلَيْهِ كَمَا قَالَ يُوسُفُ: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾ وَالْعَالَمُ بِتَأْوِيلِهَا: الَّذِي يُخْبِرُ بِهِ. كَمَا قَالَ يُوسُفُ: ﴿لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ﴾ أَيُّ فِي الْمَنَامِ ﴿إِلَّا نَبَاتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلُ أَنْ يَأْتِيَكُمَا﴾ أَيُّ قَبْلُ أَنْ يَأْتِيَكُمَا التَّأْوِيلُ. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَارَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ قَالُوا: أَحْسَنُ عَاقِبَةً وَمَصِيرًا. فَالتَّأْوِيلُ هُنَا تَأْوِيلُ فِعْلِهِمُ الَّذِي هُوَ الرَّدُّ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. وَالتَّأْوِيلُ فِي سُورَةِ يُوسُفَ تَأْوِيلُ أَحَادِيثِ الرُّؤْيَا. وَالتَّأْوِيلُ فِي الْأَعْرَافِ وَيُؤَسَّسُ تَأْوِيلُ الْقُرْآنِ وَكَذَلِكَ فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ. وَقَالَ تَعَالَى فِي قِصَّةِ مُوسَى وَالْعَالَمِ: ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾.

فَالْتَأْوِيلُ هُنَا تَأْوِيلُ الْأَفْعَالِ الَّتِي فَعَلَهَا الْعَالَمُ مِنْ خَرَقِ السَّفِينَةِ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهَا وَمِنْ قَتْلِ الْغُلَامِ وَمِنْ إِقَامَةِ الْجِدَارِ فَهُوَ تَأْوِيلُ عَمَلٍ لَا تَأْوِيلُ قَوْلٍ.

وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ التَّأْوِيلَ مَصْدَرٌ أَوَّلُهُ يُؤَوِّلُهُ تَأْوِيلًا مِثْلَ حَوْلٍ تَحْوِيلًا وَعَوَّلٍ تَعْوِيلًا. وَأَوَّلُ يُؤَوِّلُ تَعْدِيهِ أَلْ يَتَوَلَّى أَوَّلًا مِثْلَ حَالٍ يَحُولُ حَوْلًا. وَقَوْلُهُمْ: أَلْ يَتَوَلَّى أَيْ عَادَ إِلَى كَذَا وَرَجَعَ إِلَيْهِ وَمِنْهُ (الْمَالُ) وَهُوَ مَا يَتَوَلَّى إِلَيْهِ الشَّيْءُ وَيُشَارِكُهُ فِي الْإِشْتِقَاقِ الْأَكْبَرِ (الْمَوْتِ) فَإِنَّهُ مِنْ وَآلٍ وَهَذَا مِنْ أَوَّلٍ. وَالْمَوْتُ الْمَرْجِعُ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْئِلًا﴾. اهـ

قال الإمام ابن القيم رحمه الله كَمَا فِي مختصر الصواعق (ص ١٣٢):

وَهُؤُلَاءِ لَمْ يَفْهَمُوا مَرَادَ السَّلَفِ بِقَوْلِهِمْ: لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَ الْمُتَشَابِهِ إِلَّا اللَّهُ، فَالْتَّأْوِيلُ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، وَقَوْلِ يُوسُفَ: ﴿يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾ [يوسف: ١٠٠]، وَقَوْلِ يَعْقُوبَ: ﴿وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف: ٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ [يوسف: ٤٥]، وَقَالَ يُوسُفُ: ﴿لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا﴾ [يوسف: ٣٧]، فَتَأْوِيلُ الْكَلَامِ الطَّلَبِيُّ هُوَ نَفْسُ فِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَتَرَكِ الْمُنْهَيَّ عَنْهُ كَمَا قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: السُّنَّةُ تَأْوِيلُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ. وَقَالَتْ عَائِشَةُ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا**: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ»^(١).

(١) أخرجه البخاري (٨١٧)، ومسلم برقم (٤٨٤) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَأَمَّا تَأْوِيلُ مَا أَخْبَرَ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ نَفْسِهِ وَعَنِ الْيَوْمِ الْآخِرِ فَهُوَ نَفْسُ الْحَقِيقَةِ الَّتِي أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْهَا، ذَلِكَ فِي حَقِّ اللَّهِ هُوَ كُنْهُ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ الَّتِي لَا يَعْلَمُهَا غَيْرُهُ، وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَرَبِيعَةُ: الْإِسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ وَالْكِيفُ مَجْهُولٌ، وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُمْ مِنَ السَّلَفِ: إِنَّا لَا نَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنْ كُنَّا نَعْلَمُ تَفْسِيرَهُ وَمَعْنَاهُ.

وَقَدْ فَسَّرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ الْآيَاتِ الَّتِي احْتَجَّ بِهَا الْجُهْمِيَّةُ مِنَ الْمُتَشَابِهِ وَقَالَ: إِنَّهُمْ تَأَوَّلُوهَا عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهَا، وَبَيَّنَّ مَعْنَاهَا، وَكَذَلِكَ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ فَسَّرُوا الْقُرْآنَ، وَعَلِمُوا الْمُرَادَ بِآيَاتِ الصِّفَاتِ كَمَا عَلِمُوا الْمُرَادَ مِنْ آيَاتِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا الْكَيْفِيَّةَ، كَمَا عَلِمُوا مَعَانِي مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ فِي الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا حَقِيقَةَ كُنْهِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ.

فَمَنْ قَالَ مِنَ السَّلَفِ: إِنَّ تَأْوِيلَ الْمُتَشَابِهِ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، بِهَذَا الْمَعْنَى، فَهُوَ حَقٌّ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ التَّأْوِيلَ الَّذِي هُوَ تَفْسِيرُهُ وَبَيَانُ الْمُرَادِ مِنْهُ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ فَهُوَ غَلَطٌ، وَالصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَجْهُهُورُ الْأُمَّةِ عَلَى خِلَافِهِ، قَالَ مُجَاهِدٌ: عَرَضْتُ الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتَمَتِهِ، أَفْقَهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ وَأَسْأَلُهُ عَنْهَا^(١).

(١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٥٥٩/١٠)، وابن جرير (٨٥/١)، والدارمي (١١٦) من طرق عن محمد بن إسحاق، عن أبان بن صالح، عن مجاهد، قال: «عَرَضْتُ الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، ثَلَاثَ عَرَضَاتٍ، مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتَمَتِهِ، أَوْفَقْتُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ مِنْهُ، وَأَسْأَلُهُ عَنْهَا». وهذا إسناد حسن؛ إن سلم من تدليس ابن إسحاق؛ فقد عنعن.

ولكن أخرجه ابن أبي شيبة (٥٥٩/١٠) من وجه آخر، فقال: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، عَنْ شَيْلٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: عَرَضْتُ الْقُرْآنَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ثَلَاثَ عَرَضَاتٍ. وهذا إسناد

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ آيَةٌ إِلَّا وَأَنَا أَعْلَمُ فِيهِمَ أَنْزَلْتُ^(١). وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: مَا أَنْزَلَ اللَّهُ آيَةً إِلَّا وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَعْلَمَ مَا أَرَادَ بِهَا.

وَقَالَ مَسْرُوقٌ: مَا نَسَأَلُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا وَعِلْمُهُ فِي الْقُرْآنِ، وَلَكِنْ عَلِمْنَا قَصَرَ عَنْهُ^(٢). وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: مَا ابْتَدَعَ قَوْمٌ بِدْعَةً إِلَّا وَفِي كِتَابِ اللَّهِ بَيَانُهَا. اهـ

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله كما في "مختصر الصواعق" (ص ٤٦):

لَمَّا كَانَ الْأَصْلُ فِي اللَّفْظِ هُوَ الْحَقِيقَةُ، وَالظَّاهِرُ كَانَ الْعُدُولُ بِهِ عَنْ حَقِيقَتِهِ مُحَرِّجًا لَهُ عَنِ الْأَصْلِ، فَاحْتَاجَ مُدَّعِي ذَلِكَ إِلَى دَلِيلٍ يُسَوِّغُ لَهُ إِخْرَاجَهُ عَنْ أَصْلِهِ؛ فَعَلَيْهِ أَرْبَعَةُ أُمُورٍ لَا تَتِمُّ دَعْوَاهُ إِلَّا بِهَا:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: بَيَانُ احْتِمَالِ اللَّفْظِ لِلْمَعْنَى الَّتِي تَأَوَّلَهُ فِي ذَلِكَ التَّرْكِيبِ الَّتِي وَقَعَ فِيهِ وَإِلَّا كَانَ كَاذِبًا عَلَى اللُّغَةِ، فَإِنَّ اللَّفْظَ قَدْ لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ الْمَعْنَى لُغَةً، وَإِنْ احْتَمَلَهُ فَقَدْ لَا يَحْتَمِلُهُ فِي ذَلِكَ التَّرْكِيبِ الْخَاصِّ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَوِّلِينَ لَا يُبَالِي إِذَا تَهَيَّأَ لَهُ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى بِأَيِّ طَرِيقٍ أَمَكَنَهُ أَنْ يَدَّعِي حَمْلَهُ عَلَيْهِ إِذْ مَقْصُودُهُ دَفْعُ الصَّائِلِ. فَبِأَيِّ طَرِيقٍ تَهَيَّأَ لَهُ دَفْعُهُ؛ دَفَعَهُ، فَإِنَّ النُّصُوصَ قَدْ صَالَتْ عَلَى قَوَاعِدِهِ الْبَاطِلَةِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْمِلَ كَلَامَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ عَلَى كُلِّ مَا سَاغَ فِي اللُّغَةِ وَالِإِصْطِلَاحِ لِبَعْضِ الشُّعْرَاءِ أَوْ الْخُطَبَاءِ وَالْكَتَّابِ وَالْعَامَّةِ إِلَّا إِذَا كَانَ ذَلِكَ غَيْرَ

(١) أخرجه البخاري برقم (٥٠٠٢)، ومسلم برقم (٢٤٦٣) عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) صحيح: أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص ٩٦): حَدَّثَنِي أَبُو نُعَيْمٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ، عَنْ مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ، قَالَ: «مَا نَسَأَلُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا وَعِلْمُهُ فِي الْقُرْآنِ، وَلَكِنْ عَلِمْنَا قَصَرَ عَنْهُ». وهذا إسنادٌ صحيحٌ، رجاله رجال الشيخين.

وأخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ١٩٧) من طريق علي بن عبد العزيز البغوي، عن أبي نعيم به.

مُخَالَفٍ لِمَا عَلِمَ مِنْ وَصْفِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَأَسْمَائِهِ وَمَا تَضَافَرَتْ بِهِ صِفَاتُهُ لِنَفْسِهِ وَصِفَاتِ رَسُولِهِ، وَكَانَتْ إِرَادَةُ ذَلِكَ الْمَعْنَى بِذَلِكَ اللَّفْظِ مِمَّا يَجُوزُ وَيَصْلُحُ لِنِسْبَتِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لَا سِيَّمَا، وَالتَّأَوُّلُ يُخْبِرُ عَنْ مُرَادِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَإِنَّ تَأْوِيلَ كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ بِمَا يُوَافِقُ ظَاهِرَهُ أَوْ يُخَالِفُهُ إِنَّمَا هُوَ بَيَانٌ لِمُرَادِهِ.

فَإِذَا عَلِمَ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَمْ يُرِدْ هَذَا الْمَعْنَى، وَأَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يُرِيدَهُ وَأَنَّ فِي صِفَاتِ كَمَالِهِ وَنُعُوتِ جَلَالِهِ مَا يَمْنَعُ مِنْ إِرَادَتِهِ، اسْتَحَالَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ إِرَادَتُهُ.

فَهَذَا أَصْلٌ عَظِيمٌ يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ، وَمَنْ أَحَاطَ بِهِ فَعَرَفَهُ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا يَدَّعِيهِ الْمُحَرِّفُونَ مِنَ التَّأْوِيلَاتِ، مِمَّا يَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَمْ يُرِدْهُ.

فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى الَّذِي تَأَوَّلَهُ الْمُتَأَوِّلُ مِمَّا يَسُوغُ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِيهِ فِي تِلْكَ اللُّغَةِ الَّتِي وَقَعَ بِهَا التَّخَاطُبُ، وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِمَّا يَجُوزُ نِسْبَتُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالْأَلَّا يَعُودَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ كَمَالِهِ بِالْإِبْطَالِ وَالتَّعْطِيلِ، وَأَنْ يَكُونَ مَعَهُ قَرَائِنٌ تَحْتَفُّ بِهِ تُبَيِّنُ أَنَّهُ مُرَادٌ بِاللَّفْظِ، وَإِلَّا كَانَتْ دَعْوَى إِرَادَتِهِ كَذِبًا عَلَى الْمُتَكَلِّمِ.

فَعَلَى الْمُتَأَوِّلِ أَنْ يُبَيِّنَ احْتِمَالَ اللَّفْظِ لِلْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرَهُ أَوَّلًا.

وَيُبَيِّنُ تَعْيِينَ الْمَعْنَى ثَانِيًا، فَإِنَّهُ إِذَا أُخْرِجَ عَنْ حَقِيقَتِهِ قَدْ يَكُونُ لَهُ عِدَّةُ مَعَانٍ، فَتَعْيِينُ ذَلِكَ الْمَعْنَى يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ.

الثالث: إِقَامَةُ الدَّلِيلِ الصَّارِفِ لِلَّفْظِ عَنْ حَقِيقَتِهِ وَظَاهِرِهِ، فَإِنَّ دَلِيلَ الْمُدَّعِي لِلْحَقِيقَةِ وَالظَّاهِرِ قَائِمٌ فَلَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ صَارِفٍ يَكُونُ أَقْوَى مِنْهُ.

الرابع: الْجَوَابُ عَنِ الْمَعَارِضِ، فَإِنَّ مُدَّعِيَ الْحَقِيقَةِ قَدْ قَامَ الدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ عِنْدَهُ عَلَى إِرَادَةِ الْحَقِيقَةِ: أَمَّا السَّمْعِيُّ فَلَا يُمْكِنُكَ الْمُكَابَرَةُ أَنَّهُ مَعَهُ، وَأَمَّا الْعَقْلِيُّ فَمِنْ وَجْهَيْنِ:

عَامٌّ، وَخَاصٌّ، فَالْعَامُّ: الدَّلِيلُ الدَّالُّ عَلَى كَمَالِ عِلْمِ الْمُتَكَلِّمِ، وَكَمَالِ بَيَانِهِ وَكَمَالِ نَصَحِهِ.

وَالدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ عَلَى ذَلِكَ أَقْوَى مِنَ الشُّبْهِ الْخَيَالِيَّةِ الَّتِي يَسْتَدِلُّ بِهَا النَّفَاهُ بِكَثِيرٍ، فَإِنْ جَازَ مُخَالَفَةُ هَذَا الدَّلِيلِ الْقَاطِعِ فَمُخَالَفَةُ تِلْكَ الشُّبْهِ الْخَيَالِيَّةِ أَوْلَى بِالْجَوَازِ، وَإِنْ لَمْ يَجُزْ مُخَالَفَةُ تِلْكَ الشُّبْهِ، فَاِمْتِنَاعُ مُخَالَفَةِ الدَّلِيلِ الْقَاطِعِ أَوْلَى.

وَأَمَّا الْخَاصُّ فَكُلُّ صِفَةٍ وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا نَفْسَهُ وَوَصَفَهُ بِهَا رَسُولُهُ ﷺ فَهِيَ صِفَةُ كَمَالٍ قَطْعًا، فَلَا يَجُوزُ تَعْطِيلُ صِفَاتِ كَمَالِهِ وَتَأْوِيلُهَا بِمَا يُبْطِلُ حَقَائِقَهَا.

فَالدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ الَّذِي دَلَّ عَلَى ثُبُوتِ الْحَيَاةِ وَالْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، دَلَّ نَظِيرُهُ عَلَى ثُبُوتِ الْحِكْمَةِ وَالرَّضَى وَالرَّحْمَةِ وَالْغَضَبِ وَالْفَرْحِ وَالضَّحْكِ، وَالَّذِي دَلَّ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ بِمَشِيئَتِهِ وَاخْتِيَارِهِ دَلَّ عَلَى قِيَامِ أَعْمَالِهِ بِهِ، وَذَلِكَ عَيْنُ الْكَمَالِ، وَكُلُّ صِفَةٍ دَلَّ عَلَيْهَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ فَهِيَ صِفَةُ كَمَالٍ، وَالْعَقْلُ جَازِمٌ بِإِثْبَاتِ صِفَاتِ الْكَمَالِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَيَمْتَنِعُ أَنْ يَصِفَ نَفْسَهُ أَوْ يَصِفَهُ رَسُولُهُ بِصِفَةٍ تُؤْهِمُ نَقْصًا، وَهَذَا دَلِيلٌ أَيْضًا أَقْوَى مِنْ كُلِّ شُبْهِةٍ لِلنَّفَاهَةِ.

يُوضِّحُهُ أَنَّ أَدْلَةَ مُبَايَنَةِ الرَّبِّ لِحَلْقِهِ وَعُلُوِّهِ عَلَى جَمِيعِ مَخْلُوقَاتِهِ أَدْلَةُ عَقْلِيَّةٌ فِطْرِيَّةٌ تَوْجِبُ الْعِلْمَ الصَّرُورِيَّ بِمَدْلُولِهَا.

وَأَمَّا السَّمْعِيَّةُ فَتُقَارِبُ أَلْفَ دَلِيلٍ، فَعَلَى الْمُتَأَوَّلِ أَنْ يُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، وَهِيَئَاتَ لَهُ بِجَوَابٍ صَحِيحٍ عَنْ بَعْضِ ذَلِكَ، فَنَحْنُ نَطَالِبُهُ بِجَوَابٍ صَحِيحٍ عَنْ دَلِيلٍ وَاحِدٍ وَهُوَ: أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ وَجُودٌ خَارِجٌ عَنِ الدَّهْنِ ثَابِتٌ فِي الْأَعْيَانِ، أَوْ لَا؟ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَجُودٌ خَارِجِيٌّ كَانَ خَيَالًا قَائِمًا بِالدَّهْنِ لَا حَقِيقَةً لَهُ، وَهَذَا حَقِيقَةٌ

قَوْلِ الْمُعْطَلَةِ وَإِنْ تَسَتَّرُوا بِزُخْرَفٍ مِنَ الْقَوْلِ، وَإِنْ كَانَ وَجُودُهُ خَارِجَ الذَّهْنِ فَهُوَ مُبَايِنٌ لَهُ، إِذْ هُوَ مُنْفَصِلٌ عَنْهُ، إِذْ لَوْ كَانَ قَائِمًا بِهِ لَكَانَ عَرَضًا مِنْ أَعْرَاضِهِ.

وَحِينَئِذٍ فِيمَا أَنْ يَكُونَ هُوَ هَذَا الْعَالَمُ، أَوْ غَيْرُهُ، فَإِنْ كَانَ هَذَا الْعَالَمُ فَهَذَا تَصْرِيحٌ بِقَوْلِ أَصْحَابِ وَحْدَةِ الْوُجُودِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لِهَذَا الْعَالَمِ إِلَهٌ مُبَايِنٌ لَهُ، مُنْفَصِلٌ عَنْهُ، وَهَذَا أَكْفَرُ أَقْوَالِ أَهْلِ الْأَرْضِ.

فَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ قَائِمًا بِنَفْسِهِ، أَوْ قَائِمًا بِالْعَالَمِ؟ فَإِنْ كَانَ قَائِمًا بِالْعَالَمِ فَهُوَ جُزْءٌ مِنْ أَجْزَائِهِ أَوْ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، وَلَيْسَ هَذَا بِقِيَوْمِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ.

وَإِنْ كَانَ قَائِمًا بِنَفْسِهِ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْعَالَمَ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، فَذَاتَانِ قَائِمَتَانِ بَأَنْفُسِهِمَا لَيْسَتْ إِحْدَاهُمَا دَاخِلَةً فِي الْأُخْرَى، وَلَا خَارِجَةً عَنْهَا وَلَا مُتَّصِلَةً بِهَا وَلَا مُنْفَصِلَةٌ عَنْهَا وَلَا مُحَايِثَةٌ وَلَا مُبَايِنَةٌ وَلَا فَوْقَهَا وَلَا تَحْتَهَا وَلَا خَلْفَهَا وَلَا أَمَامَهَا وَلَا عَنْ يَمِينِهَا وَلَا عَنْ شِمَالِهَا، كَلَامٌ لَا يَخْفَى عَلَى عَاقِلٍ مُنْصَفٍ، وَالْبَدِيهَةُ الصَّرُورِيَّةُ حَاكِمَةٌ بِاسْتِحَالَةِ هَذَا، بَلْ بِاسْتِحَالَةِ تَصَوُّرِهِ؛ فَضْلًا عَنِ التَّصْدِيقِ بِهِ.

قَالُوا: فَتَحْنُ نَطَالِبُكُمْ بِجَوَابٍ صَحِيحٍ عَنْ هَذَا الدَّلِيلِ الْوَاحِدِ مِنْ جُمْلَةِ أَلْفِ دَلِيلٍ، وَنَعْلَمُ قَبْلَ الْمُطَالَبَةِ أَنَّ كُلَّ الْجَهْمِيِّينَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ لَوْ اجْتَمَعُوا لَمَّا أَجَابُوا عَنْهُ بِغَيْرِ الْمُكَابَرَةِ وَالتَّشْنِيعِ عَلَى أَهْلِ الْإِثْبَاتِ بِالتَّجْسِيمِ وَالسَّبِّ، هَذِهِ وَظِيفَةُ كُلِّ مُبْطِلٍ قَامَتْ عَلَيْهِ حُجَّةُ اللَّهِ تَعَالَى. اهـ.

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله في "الكافية الشافية":

(١) وَعَلَيْكُمْ فِي ذَا وَظَائِفُ أَرْبَعٌ وَاللَّهُ لَيْسَ لَكُمْ بِهِ نَيِّدَانِ

(٢) مِنْهَا دَلِيلٌ صَارِفٌ لِلْفِظِ عَنْ مَوْضُوعِهِ الْأَصْلِيِّ بِالْبَرْهَانِ

(٣) إِذْ مُدَّعِي نَفْسِ الْحَقِيقَةِ مُدَّعٍ لِلْأَصْلِ لَمْ يَخْتِجْ إِلَى بُرْهَانِ

- (٤) فَإِذَا اسْتَقَامَ لَكُمْ دَلِيلُ الصَّرَفِ يَا
(٥) وَهُوَ احْتِمَالُ اللَّفْظِ لِلْمَعْنَى الَّذِي
(٦) فَإِذَا أَتَيْتُمْ ذَاكَ طَوْلَيْتُمْ بِأَمْرِ
(٧) إِذْ قُلْتُمْ إِنَّ الْمُرَادَ كَذَا فَمَا
(٨) هَبْ أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الْمَوْضُوعَ لَـ
(٩) وَكَذَا نَطَالَيْتُمْ بِأَمْرِ رَابِعٍ
(١٠) وَهُوَ الْجَوَابُ عَنِ الْمُعَارِضِ إِذْ بِهِ
(١١) لَكِنَّ ذَا عَيْنِ الْمُحَالِ وَلَوْ يَسَا
(١٢) فَأَدِلَّةُ الْإِبْطَاتِ حَقًّا لَا يَقْو
(١٣) تَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَوَحْيُهُ
(١٤) أَنِّي يُعَارِضُهَا كُنَاسَةٌ هَذِهِ الـ
(١٥) وَجَعَجَعَ وَفَرَّقَعَ مَا تَحْتَهَا
- هَيَّاتَ طَوْلَيْتُمْ بِأَمْرِ ثَانِي
قُلْتُمْ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالتَّبَيَّنِ
رِثَالِثٍ مِنْ بَعْدِ هَذَا الثَّانِي
ذَا دَلَّكُمْ أَنَّكُمْ أَنْتُمْ رُصُّ الْكَهَّانِ
كِنْ قَدْ يَكُونُ الْقَصْدُ مَعْنَى ثَانِي^(١)
وَاللهِ لَيْسَ لَكُمْ بِذَا إِنْكَانِ
دَعْوَى تَمِثُ سَلِيمَةَ الْأَرْكَانِ
عِدُّكُمْ عَلَيْهِ رَبُّ كُلِّ لِسَانِ
مُهَا الْجَبَالُ وَسَائِرُ الْأَكْوَانِ
مَعَ فِطْرَةِ الرَّحْمَنِ وَالْبُرْهَانِ
أَذْهَانِ بِالشُّبُهَاتِ وَالْهُدْيَانِ
إِلَّا السَّرَّابُ لِوَارِدِ ظَمْآنِ^(٢)

(١) منقول من "الكافية" (١٨٣٦-١٨٤٣).

(٢) منقول من □ الكافية □ (١٨٨٤-١٨٩٠).

ثانيها: قول المبتدعة: إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم العقل:

للإمام وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كتاب كبير مفيد في هذه المسألة، اسمه ”درء تعارض العقل والنقل“، لم يؤلف مثله فيما نعلم في دفع شبهات علم الكلام، فرحمه الله، ورفع درجته في عليين، وجمعنا به في جنات النعيم.

وقد ادعى أهل الكلام أنه يقع التعارض بين العقل والنقل، وبنوا عليه أنه إذا تَعَارَضَ الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ وَجَبَ تَقْدِيمُ الْعَقْلِ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الْجُمُعُ بَيْنَهُمَا وَلَا إِبْطَاهُمَا. قالوا: وَلَا يُقَدَّمُ النَّقْلُ، لِأَنَّ الْعَقْلَ أَصْلُ النَّقْلِ، فَلَوْ قَدَّمْنَا عَلَيْهِ النَّقْلَ لَبَطَلَ الْعَقْلُ، وَهُوَ أَصْلُ النَّقْلِ، فَلَزِمَ بُطْلَانُ النَّقْلِ، فَيَلْزَمُ مِنْ تَقْدِيمِ النَّقْلِ بُطْلَانُ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ، فَتَعَيَّنَ الْقِسْمُ الرَّابِعُ، وَهُوَ تَقْدِيمُ الْعَقْلِ.

وَهَذَا الْكَلَامُ قَدْ جَعَلَهُ الرَّازِيُّ وَأَتْبَاعُهُ قَانُونًا كَلِيًّا فِيمَا يُسْتَدَلُّ بِهِ مِنْ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَلَامِ أَنْبِيَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَمَا لَا يُسْتَدَلُّ بِهِ، وَلِهَذَا رَدُّوا الْإِسْتِدْلَالَ بِهَا جَاءَتْ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ وَالْمُرْسَلُونَ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي أَنْبَأُوا بِهَا، وَظَنُّ هَؤُلَاءِ أَنَّ الْعَقْلَ يُعَارِضُهَا، وَقَدْ يَضُمُّ بَعْضُهُمْ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ الْأَدْلَةَ السَّمْعِيَّةَ لَا تَفِيدُ الْيَقِينَ.

وهذا القانون الذي وضعوه سبقهم إليه طائفة، منهم أبو حامد، وجعله قانونًا في جواب المسائل التي سئل عنها في نصوص أشكلت على السائل.

وهذا الكلام حوله مناقشات:

فأولاً: قولهم: إنه يقع التعارض بين العقل والنقل:

فهذا كلام باطل، فالعقل الصريح، لا يخالف النقل الصحيح إطلاقاً؛ فإذا وجد ما فيه تعارض مستيقن، فذلك ناتج إما من العقل الذي لم يفهم الأدلة فهماً صحيحاً، أو يكون النقل ضعيفاً.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في كتابه "الصواعق" (٦٧٩/٢):

وقد تدبر أنصار الله ورسوله وستته هذا؛ فما وجدوا بحمد الله العقل الصريح يفارق النقل الصحيح أصلاً، بل هو خادمه وصاحبه والشاهد له، وما وجدوا العقل المعارض له إلا من أفسد العقول، وأسخفها وأشدّها منافاة لصريح العقل وصحيحه، ويجب على المسلم، الذي لله ولكتابه وقار وعظمة في قلبه أن يعتقد هذا، وإن لم يظهر له تفصيله، فإذا ظهر له تفصيله؛ كان نورا على نور؛ فإن الله سبحانه أقام الحجة على الخلق بكتابه ورسوله؛ فلا يمكن أن يكون فيهما ما يظهر منه خلاف الحق ولا ما يخالف العقل، ولا يمكن أن يحيل الرسول ﷺ الناس في الهدى والعلم وصفاته وأفعاله على ما يناقض كلامه من عقلياتهم، وهذا واضح والله الحمد. اهـ

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في كتابه الصواعق (٨٢٩/٣):

إِنَّ مَا عَلِمَ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ الَّذِي لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ الْعُقَلَاءُ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُعَارِضَهُ الشَّرْعُ الْبَتَّةَ، وَمَنْ تَأَمَّلَ ذَلِكَ فِيمَا تَنَازَعَ الْعُقَلَاءُ فِيهِ مِنَ الْمَسَائِلِ الْكِبَارِ وَجَدَ مَا خَالَفَ النُّصُوصِ الصَّرِيحَةَ شُبُهَاتٍ فَاسِدَةٍ يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ بُطْلَانُهَا، بَلْ يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ ثُبُوتُ نَقِضِهَا، فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ فِي مَسَائِلِ التَّوْحِيدِ وَالصِّفَاتِ وَمَسَائِلِ الْقَدَرِ وَالنُّبُوتِ وَالْمَعَادِ، تَجِدْ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ صَرِيحُ الْعَقْلِ لَمْ يُخَالَفْهُ سَمْعٌ قَطُّ، بَلِ السَّمْعُ الَّذِي يُخَالَفُهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَدِيثًا مَوْضُوعًا أَوْ لَا تَكُونَ دَلَالَتُهُ مُخَالَفَةً لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ قَطْعًا

أَنَّ الرُّسُلَ لَا يُخْبِرُونَ بِمُحَالَاتِ الْعُقُولِ وَإِنْ أَخْبَرُوا بِمَحَارَاتِ الْعُقُولِ، فَلَا يُخْبِرُونَ بِمَا يُحِيلُهُ الْعَقْلُ، وَإِنْ أَخْبَرُوا بِمَا يَحَارُ فِيهِ الْعَقْلُ وَلَا يَسْتَقِلُّ بِمَعْرِفَتِهِ، وَمَنْ تَأَمَّلَ أَدِلَّةَ نُفَاةِ الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ وَالْقَدْرِ وَالْحِكْمَةِ وَالْمَعَادِ وَأَعْطَاهَا حَقَّهَا مِنَ النَّظَرِ الْعَقْلِيِّ عِلْمَ بِالْعَقْلِ فَسَادَهَا، وَثَبُوتَ نَقِيضِهَا، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ. اهـ

ثانيًا: قولهم: (وَلَا يُقَدَّمُ النُّقْلُ، لِأَنَّ الْعَقْلَ أَصْلُ النُّقْلِ) إلى آخره:

هذا الكلام معارض، وغير صحيح.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ "دَرَّةُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنُّقْلِ"

(١٧٠/١):

يعارض دليلهم بنظير ما قالوه، فيقال: إذا تعارض العقل والنقل؛ وجب تقديم النقل، لأن الجمع بين المدلولين؛ جمع بين النقيضين، ورفعها رفع للنقيضين، وتقديم العقل ممتنع، لأن العقل قد دل على صحة السمع، ووجوب قبول ما أخبر به الرسول ﷺ، فلو أبطلنا النقل؛ لكننا قد أبطلنا دلالة العقل، وإذا أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضًا للنقل، لأن ما ليس بدليل لا يصلح لمعارضة شيء من الأشياء، فكان تقديم العقل موجبًا عدم تقديمه، فلا يجوز تقديمه.

وهذا بين واضح، فإن العقل هو الذي دل على صدق السمع وصحته وأن خبره مطابق لمخبره، فإن جاز أن تكون هذه الدلالة باطلة؛ لبطلان النقل لزم أن لا يكون العقل دليلًا صحيحًا، وإذا لم يكن دليلًا صحيحًا لم يجوز أن يتبع بحال؛ فضلًا عن أن يقدم، فصار تقديم العقل على النقل قدحًا في العقل بانتفاء لوازمه ومدلوله، وإذا كان تقديمه على النقل يستلزم القدح فيه، والقدح فيه يمنع دلالاته، والقدح في دلالاته

يقدر في معارضته، كان تقديمه عند المعارضة مبطلاً للمعارضة، فامتنع تقديمه على النقل، وهو المطلوب. اهـ

ثم أيضاً إحالة الناس إلى تقديم العقل؛ إحالة إلى أمر مضطرب غير ثابت، فعقول الناس تختلف، وكل يدعي أن ما هو عليه هو الذي يوافق العقل.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله كما في "مختصر الصواعق" (ص ١٠٦):

إِنَّ أَرْبَابَ هَذَا الْقَانُونِ الَّذِينَ مَنَعُوا اسْتِفَادَةَ الْيَقِينِ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ مُضْطَرِبِينَ فِي الْعَقْلِ الَّذِي يُعَارِضُ النَّقْلَ أَشَدَّ الْاضْطِرَابِ.

فَالْفَلَاسِفَةُ مَعَ شِدَّةِ اعْتِنَائِهِمْ بِالْمَعْقُولَاتِ أَشَدَّ النَّاسِ اضْطِرَابًا فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ طَوَائِفِ أَهْلِ الْمِلَلِ، وَمَنْ أَرَادَ مَعْرِفَةَ ذَلِكَ فَلْيَقِفْ عَلَى مَقَالَاتِهِمْ فِي كُتُبِ أَهْلِ الْمَقَالَاتِ، كَالْمَقَالَاتِ الْكُبْرَى لِلْأَشْعَرِيِّ، وَالْآرَاءِ وَالذِّانَاتِ لِلنُّوْحَيْتِيِّ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْمُتَكَلِّمُونَ فَاضْطَرِبُوا فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ أَشَدِّ اضْطِرَابٍ.

فَتَأْمَلِ اضْطِرَابَ فِرْقِ الشَّيْعَةِ وَالْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَطَوَائِفِ أَهْلِ الْكَلَامِ، وَكُلِّ مِنْهُمْ يَدَّعِي أَنَّ صَرِيحَ الْعَقْلِ مَعَهُ، وَأَنَّ مُحَالَفَهُ قَدْ خَرَجَ عَنْ صَرِيحِ الْعَقْلِ، وَنَحْنُ نَصَدِّقُ جَمِيعَهُمْ، وَنُبْطِلُ عَقْلَ كُلِّ فِرْقَتِهِمْ بِعَقْلِ الْآخَرَى، ثُمَّ نَقُولُ لِلْجَمِيعِ: بِعَقْلِ مَنْ مِنْكُمْ يُوزَنُ كَلَامُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، فَمَا وَافَقَهُ قَبْلَ وَأَقَرَّ عَلَيْهِ، وَمَا خَالَفَهُ رَدُّ، أَوْ أَوَّلَ أَوْ فَوْضَ؟

أَعَقَلَ أَرِسْطُو وَشَيْعَتِهِ، أَمْ عَقْلُ أَفَلَاطُونِ أَمْ فِثَاغُورَسَ، أَمْ بُقْرَاطَ، أَمْ الْفَارَابِيَّ، أَمْ ابْنُ سِينَا، أَمْ مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا، أَمْ ثَابِتُ بْنُ قُرَّةَ، أَمْ جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ، أَمْ النِّظَّامِ، أَوْ الْعَلَّافِ، أَمْ الْجُبَّائِيِّ، أَمْ بَشِيرِ الْمُرِّيْسِيِّ، أَمْ الْإِسْكَافِيِّ؟ .

أَمْ تَوْصُونَ بِعُقُولِ الْمُتَأَخِّرِينَ الَّذِينَ هَذَبُوا الْعَقْلِيَّاتِ، وَمَحَضُوا زُبْدَتَهَا وَاخْتَارُوا لِأَنْفُسِهِمْ، وَلَمْ يَرْضُوا بِعُقُولِ سَائِرٍ مَنْ تَقَدَّمَ؟

فَهَذَا أَفْضَلُهُمْ عِنْدَكُمْ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الرَّازِيُّ، فَبِأَيِّ مَعْقُولَاتِهِ تَرْتُونَ نُصُوصَ الْوَحْيِ، وَأَنْتُمْ تَرُونَ اضْطِرَابَهُ فِي كُتُبِهِ أَشَدَّ اضْطِرَابٍ وَلَا يَثْبُتُ عَلَى قَوْلٍ؟ أَمْ تَرْضَوْنَ عُقُولَ الْقِرَامِطَةِ وَالْبَاطِنِيَّةِ وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ، أَمْ عُقُولَ الْإِتْحَادِيَّةِ؟ فَكُلُّ هَؤُلَاءِ وَأَضْعَافُ أَضْعَافِهِمْ يَدَّعِي أَنَّ الْعَقْلَ الصَّرِيحَ مَعَهُ، وَأَنَّ مُحَالِفِيهِ خَرَجُوا عَنْ صَحِيحِ الْمُعْقُولِ.

وَهَذِهِ عُقُولُهُمْ تُنَادِي عَلَيْهِمْ، وَلَوْلَا الإِطَالَةُ لَعَرَضْنَاهَا عَلَى السَّامِعِ عَقْلًا عَقْلًا، وَهَذِهِ الْعُقُولُ إِنَّمَا تُفِيدُ الرَّيْبَ وَالشَّكَّ وَالْحَيْرَةَ وَالْجُهْلَ الْمُرَكَّبَ.

فَإِذَا تَعَارَضَ النِّقْلُ وَهَذِهِ الْعُقُولُ أُخِذَ بِالنِّقْلِ الصَّحِيحِ، وَرُمِيَ بِهِ هَذِهِ الْعُقُولُ تَحْتَ الْأَفْدَامِ، وَحُطَّتْ حَيْثُ حَطَّهَا اللَّهُ وَحَطَّ أَصْحَابُهَا. اهـ

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله كما في "مختصر الصواعق" (ص ١١٥):

إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ تَمَّ الدِّينَ بِنَبِيِّهِ ﷺ وَكَمَّلَهُ بِهِ، وَلَمْ يُجِزْهُ هُوَ وَلَا أُمَّتُهُ إِلَى عَقْلِ وَلَا نَقْلِ سِوَاهُ وَلَا رَأْيٍ وَلَا مَنَامٍ وَلَا كَشْفٍ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] وَأَنْكَرَ عَلَى مَنْ لَمْ يَكْتَفِ بِالْوَحْيِ فَقَالَ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١] ذَكَرَ هَذَا جَوَابًا لِمَطْلَبِهِمْ آيَةً تَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ يَكْفِيهِمْ مِنْ كُلِّ آيَةٍ، فَلَوْ كَانَ مَا تَضَمَّنَهُ مِنَ الْإِخْبَارِ عَنْهُ وَعَنْ صِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُنَاقِضُ الْعَقْلَ؛ لَمْ يَكُنْ دَلِيلًا عَلَى صِدْقِهِ؛ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ كَافِيًا.

وَالْقُصُودُ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ تَمَّ الدِّينَ وَأَكْمَلَهُ بِنَبِيِّهِ ﷺ وَمَا بَعَثَهُ بِهِ فَلَمْ يُخَوِّجْ أُمَّتَهُ إِلَى سِوَاهُ، فَلَوْ عَارَضَهُ الْعَقْلُ، وَكَانَ أَوَّلَى بِالتَّقْدِيمِ مِنْهُ؛ لَمْ يَكُنْ كَافِيًا لِلْأُمَّةِ وَلَا تَامًا فِي نَفْسِهِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

فَأَقْسَمَ سُبْحَانَهُ أَنَّا لَا نُؤْمِنُ حَتَّى نُحْكَمَ رَسُولُهُ فِي جَمِيعِ مَا شَجَرَ بَيْنَنَا وَتَتَسَعَّ صُدُورُنَا لِحُكْمِهِ، فَلَا يَبْقَى فِيهَا حَرَجٌ، وَنُسَلِّمَ لِحُكْمِهِ تَسْلِيمًا؛ فَلَا نُعَارِضُهُ بِعَقْلِ وَلَا رَأْيٍ، فَقَدْ أَقْسَمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِنَفْسِهِ عَلَى نَفْيِ الْإِيمَانِ عَنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُقَدِّمُونَ الْعَقْلَ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَقَدْ شَهِدُوا هُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِأَنَّهُمْ غَيْرُ مُؤْمِنِينَ بِمَعْنَاهُ وَإِنْ آمَنُوا بِلَفْظِهِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠] وَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ حُكْمَ جَمِيعِ مَا تَنَازَعْنَا فِيهِ مَرْدُودٌ إِلَى اللَّهِ وَحَدُّهُ، فَهُوَ الْحَاكِمُ فِيهِ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ، فَلَوْ قُدِّمَ حُكْمُ الْعَقْلِ عَلَى حُكْمِهِ؛ لَمْ يَكُنْ هُوَ الْحَاكِمَ بِكِتَابِهِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣] فَأَمَرَ بِاتِّبَاعِ الْوَحْيِ الْمُنَزَّلِ وَحَدُّهُ، وَنَهَى عَمَّا خَالَفَهُ، وَأَخْبَرَ أَنَّ كِتَابَهُ بَيِّنَةٌ وَهَدًى وَشِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ وَنُورٌ مُفْصَّلًا وَبُرْهَانًا وَحُجَّةً وَبَيِّنَةً، فَلَوْ كَانَ فِي الْعَقْلِ مَا يُعَارِضُهُ وَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْقُرْآنِ؛ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ كَانَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ لِلْعَقْلِ دُونَهُ. اهـ

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله كما في "مختصر الصواعق" (ص ١٢٠):

وَقَدْ اصْطَفَى اللَّهُ مِنْ خَلْقِهِ أَنْبِيَاءَ، أَنْبَأَهُمْ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ بِمَا يَشَاءُ، وَأَطْلَعَهُمْ مِنْهَا عَلَى مَا لَمْ يُطْلِعْ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا - إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمَنْ خَلْفَهُ رَصَدًا﴾ [الجن: ٢٦ - ٢٧] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمَنْ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٧٥] فَهُوَ سُبْحَانَهُ يَصْطَفِي مَنْ يُطْلِعُهُ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ عَلَى مَا لَمْ يُطْلِعْ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَكَذَلِكَ سُمِّيَ (نَبِيًّا) مِنَ الْإِنْبَاءِ، وَهُوَ الْإِخْبَارُ، لِأَنَّهُ مُخْبِرٌ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ وَمُخْبَرٌ عَنْهُ فَهُوَ مُنْبَأٌ، وَمُنْبِئٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مَا أَخْبَرَ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ، يُمَكِّنُ مَعْرِفَتَهُ بِدُونِ خَبَرِهِمْ بَلْ وَلَا أَكْثَرُهُ، وَلِهَذَا كَانَ أَكْمَلُ الْأُمَمِ عِلْمًا أَتْبَاعَ الرُّسُلِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُمْ أَحَدَقَ مِنْهُمْ فِي عِلْمِ النُّجُومِ وَالْهَنْدَسَةِ، وَعِلْمِ الْكَمِّ الْمُتَّصِلِ وَالْمُنْفَصِلِ، وَعِلْمِ النَّبْضِ وَالْقَارُورَةِ وَالْأَبْوَالِ وَمَعْرِفَةِ قَوَائِمِهَا، وَنَحْوِهَا مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي لَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرَحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ بِهَا وَآثَرُوهَا عَلَى عُلُومِ الرُّسُلِ، وَهِيَ كَمَا قَالَ الْوَاقِفُ عَلَى نَهَايَتِهَا: (ظُنُونٌ كَاذِبَةٌ، وَإِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِنَّهُمْ)، وَهِيَ عُلُومٌ غَيْرُ نَافِعَةٍ، فَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَإِنْ نَفَعَتْ فَنَفَعَتْهَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى عُلُومِ الْأَنْبِيَاءِ كَنَفَعِ الْعَيْشِ الْعَاجِلِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْآخِرَةِ وَدَوَامِهَا.

فَلَيْسَ الْعِلْمُ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَّا مَا أَخْبَرَتْ بِهِ الرُّسُلُ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ طَبَّا وَخَبْرًا، فَهُوَ الْعِلْمُ الْمُرَكَّبُ لِلنَّفُوسِ الْمُكْمَلِ لِلْفِطْرِ الْمُصَحَّحِ لِلْعُقُولِ الَّذِي خَصَّهُ اللَّهُ بِاسْمِ الْعِلْمِ، وَسَمَّى مَا عَارَضَهُ ظَنًّا لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا وَخَرَصًا وَكَذِبًا، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٦١] وَشَهِدَ لِأَهْلِهِ أَنَّهُمْ

أُولُو الْعِلْمِ فَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ﴾ [الروم: ٥٦] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨] وَالْمُرَادُ بِهِمْ أُولُو الْعِلْمِ بِمَا أَنْزَلَهُ عَلَى رُسُلِهِ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِمْ أُولِي الْعِلْمِ بِالْمُنْطِقِ وَالْفَلَسَفَةِ وَفُرُوعِهَا، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤] فَالْعِلْمُ الَّذِي أَمَرَهُ بِاسْتِزَادَتِهِ هُوَ عِلْمُ الْوَحْيِ لَا عِلْمُ الْكَلَامِ وَالْفَلَسَفَةِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦] أَيْ أَنْزَلَهُ، وَفِيهِ عِلْمُهُ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ الْبَشَرُ، فَالْبَاءُ لِلْمَصَاحَبَةِ، مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾ [هود: ١٤] أَيْ أُنْزِلَ، وَفِيهِ عِلْمُ اللَّهِ، وَذَلِكَ مِنْ أَعْظَمِ الْبَرَاهِينِ عَلَى صِدْقِ نُبُوَّةِ مَنْ جَاءَ بِهِ.

وَلَمْ يَصْنَعْ شَيْئًا مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمَعْنَى: أَنْزَلَهُ وَهُوَ يَعْلَمُهُ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ حَقًّا؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ، فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ دَلِيلٌ وَبُرْهَانٌ عَلَى صِحَّةِ الدَّعْوَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْمَعْنَى أَنْزَلَهُ مُتَّصِمًا لِعِلْمِهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ إِلَّا مَنْ أَطْلَعَهُ اللَّهُ، وَأَعْلَمَهُ بِهِ؛ فَإِنَّ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ وَالرَّسَالَةِ.

وَقَالَ فِيمَا عَارَضَهُ مِنَ الشُّبْهِ الْفَاسِدَةِ الَّتِي يُسَمِّيهَا أَرْبَابُهَا: قَوَاطِعُ عَقْلِيَّةٍ: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦] وَقَالَ لَمَنْ أَنْكَرَ الْمَعَادَ بِعَقْلِهِ: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا هُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجنّة: ٢٤] وَالظَّنُّ الَّذِي أَثْبَتَهُ سُبْحَانَهُ لِلْمَعَارِضِينَ نُصُوصَ

الْوَحْيِ بِعُقُوبِهِمْ لَيْسَ هُوَ الْإِعْتِقَادُ الرَّاجِحُ، بَلْ هُوَ كَذِبُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ: ﴿قَتَلَ
الْخَرَّاصُونَ - الَّذِينَ هُمْ فِي غَمْرَةٍ سَاهُونَ﴾ [الذاريات: ١٠ - ١١].

وَأَنْتَ إِذَا تَأَمَّلْتَ مَا عِنْدَ هَؤُلَاءِ الْمَعَارِضِينَ لِنُصُوصِ الْأَنْبِيَاءِ بِعُقُوبِهِمْ؛ رَأَيْتَ كُلَّهُ
خَرَصًا، وَعَلِمْتَ أَنَّهُمْ هُمُ الْخَرَّاصُونَ، وَأَنَّ الْعِلْمَ فِي الْحَقِيقَةِ مَا نَزَلَ بِهِ الْوَحْيُ عَلَى
الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، وَهُوَ الَّذِي أَقَامَ اللَّهُ بِهِ حُجَّتَهُ، وَهَدَى بِهِ أَنْبِيَاءَهُ وَرُسُلَهُ وَاتَّبَاعَهُمْ
وَأَتْنَى عَلَيْهِمْ فَقَالَ: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ
وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٥١] وَقَالَ تَعَالَى:
﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ
عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٣] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ
أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران: ١٦٤] فَهَذِهِ
النِّعْمَةُ وَالتَّرَكُّيبَةُ إِنَّمَا هِيَ لِمَنْ عَرَفَ زَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ مُحَالٌ لِمَصْرِحِ الْعَقْلِ، وَأَنَّ الْعُقُولَ
مُقَدَّمَةٌ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ. اهـ

ثالثها: قول المبتدعة: إن نصوص الصفات إنما هي من باب المجاز:

قال الإمام ابن تيمية رحمه الله في "مجموع الفتاوى" (٣٦٠/٦):

وهو يحكي عن نصيحته لشخص وقع في تحريف الصفات بحجة المجاز، فقال
رحمه الله:

قُلْتُ لَهُ: إِذَا وَصَفَ اللَّهُ نَفْسَهُ بِصِفَةٍ، أَوْ وَصَفَهُ بِهَا رَسُولُهُ، أَوْ وَصَفَهُ بِهَا الْمُؤْمِنُونَ
- الَّذِينَ اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هِدَايَتِهِمْ وَدِرَائَتِهِمْ - فَصَرَفُهَا عَنْ ظَاهِرِهَا اللَّائِقِ
بِجَلَالِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَحَقِيقَتِهَا الْمَفْهُومَةِ مِنْهَا إِلَى بَاطِنٍ يُخَالِفُ الظَّاهِرَ، وَمَجَازٍ يُنَافِي
الْحَقِيقَةَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ:

أَحَدُهَا: أَنَّ ذَلِكَ اللَّفْظَ مُسْتَعْمَلٌ بِالْمَعْنَى الْمُجَازِيِّ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَكَلامَ السَّلَفِ جَاءَ بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِشَيْءٍ مِنْهُ خِلَافُ لِسَانِ الْعَرَبِ أَوْ خِلَافُ الْأَلْسِنَةِ كُلِّهَا؛ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمُجَازِيُّ مَا يُرَادُ بِهِ اللَّفْظُ وَإِلَّا فَيُمْكِنُ كُلُّ مُبْطِلٍ أَنْ يُفَسِّرَ أَيَّ لَفْظٍ بِأَيِّ مَعْنَى سَنَحَ لَهُ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ فِي اللُّغَةِ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَعَهُ دَلِيلٌ يُوجِبُ صَرْفَ اللَّفْظِ عَنْ حَقِيقَتِهِ إِلَى مَجَازِهِ وَإِلَّا فَإِذَا كَانَ يُسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَى بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ، وَفِي مَعْنَى بِطَرِيقِ الْمُجَازِ لَمْ يَجْزِ حَمْلُهُ عَلَى الْمُجَازِيِّ بِغَيْرِ دَلِيلٍ يُوجِبُ الصَّرْفَ بِإِجْمَاعِ الْعُقَلَاءِ، ثُمَّ إِنْ ادَّعَى وَجُوبَ صَرْفِهِ عَنْ الْحَقِيقَةِ؛ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ دَلِيلٍ قَاطِعٍ عَقْلِيٍّ، أَوْ سَمْعِيِّ يُوجِبُ الصَّرْفَ.

وَإِنْ ادَّعَى ظُهُورَ صَرْفِهِ عَنْ الْحَقِيقَةِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ مُرَجِّحٍ لِلْحَمْلِ عَلَى الْمُجَازِ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَسْلَمَ ذَلِكَ الدَّلِيلُ - الصَّارِفُ - عَنْ مُعَارِضٍ؛ وَإِلَّا فَإِذَا قَامَ دَلِيلٌ قُرْآنِيٌّ أَوْ إِمَامِيٌّ يُبَيِّنُ أَنَّ الْحَقِيقَةَ مُرَادَةٌ امْتَنَعَ تَرْكُهَا، ثُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا الدَّلِيلُ نَصًّا قَاطِعًا لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى تَقْيِضِهِ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا فَلَا بُدَّ مِنَ التَّرْجِيحِ.

الرَّابِعُ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ، وَأَرَادَ بِهِ خِلَافَ ظَاهِرِهِ وَضَدَّ حَقِيقَتِهِ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ يُبَيِّنَ لِلأُمَّةِ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ حَقِيقَتُهُ، وَأَنَّهُ أَرَادَ مَجَازَهُ سِوَاءَ عَيْنِهِ أَوْ لَمْ يُعَيِّنْهُ لَا سِمْيًا فِي الْخُطَابِ الْعِلْمِيِّ الَّذِي أُريدَ مِنْهُمْ فِيهِ الْإِعْتِقَادُ وَالْعِلْمُ؛ دُونَ عَمَلِ الْجَوَارِحِ؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جَعَلَ الْقُرْآنَ نُورًا وَهُدًى وَبَيِّنَاتٍ لِلنَّاسِ وَشِفَاءً لِمَا فِي الصُّدُورِ، وَأَرْسَلَ الرُّسُلَ؛ لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ، وَلِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ، وَلِكَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ.

ثُمَّ هَذَا الرَّسُولُ الْأُمِّيُّ الْعَرَبِيُّ بُعِثَ بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ، وَأَبْيَنِ الْأَلْسِنَةِ وَالْعِبَارَاتِ،
ثُمَّ الْأُمَّةُ الَّذِينَ أَخَذُوا عَنْهُ كَانُوا أَعَمَّقَ النَّاسِ عِلْمًا، وَأَنْصَحَهُمْ لِلْأُمَّةِ، وَأَيَّنَهُمْ لِلْسُنَّةِ
فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَكَلَّمَ هُوَ وَهَؤُلَاءِ بِكَلَامٍ يُرِيدُونَ بِهِ خِلَافَ ظَاهِرِهِ إِلَّا وَقَدْ نَصَبَ دَلِيلًا
يَمْنَعُ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَقْلِيًّا ظَاهِرًا مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ
شَيْءٍ﴾ فَإِنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَعْلَمُ بِعَقْلِهِ أَنَّ الْمُرَادَ أُوتِيَتْ مِنْ جِنْسِ مَا يُؤْتَاهُ مِثْلُهَا. وَكَذَلِكَ:
﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ يَعْلَمُ الْمُسْتَمِعُ أَنَّ الْخَالِقَ لَا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْعُمُومِ. أَوْ سَمِعِيًّا
ظَاهِرًا مِثْلَ الدَّلَالَاتِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الَّتِي تَصْرِفُ بَعْضَ الظَّوَاهِرِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحِلَّهُمْ عَلَى دَلِيلٍ خَفِيٍّ لَا يَسْتَنْبِطُهُ إِلَّا أَفْرَادُ النَّاسِ سَوَاءٌ كَانَ سَمْعِيًّا
أَوْ عَقْلِيًّا؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَكَلَّمَ بِالْكَلَامِ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى وَأَعَادَهُ مَرَّاتٍ كَثِيرَةً؛ وَخَاطَبَ
بِهِ الْخَلْقَ كُلَّهُمْ وَفِيهِمُ الذَّكِيُّ وَالْبَلِيدُ وَالْفَقِيهُ وَغَيْرُ الْفَقِيهِ، وَقَدْ أَوْجَبَ عَلَيْهِمْ أَنْ
يَتَدَبَّرُوا ذَلِكَ الْخِطَابَ وَيَعْقِلُوهُ وَيَتَفَكَّرُوا فِيهِ وَيَعْتَقدُوا مُوجِبَهُ، ثُمَّ أَوْجَبَ أَنْ لَا
يَعْتَقدُوا بِهَذَا الْخِطَابِ شَيْئًا مِنْ ظَاهِرِهِ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ دَلِيلًا خَفِيًّا، يَسْتَنْبِطُهُ أَفْرَادُ النَّاسِ
يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ ظَاهِرَهُ؛ كَانَ هَذَا تَدْلِيْسًا، وَتَلْيِيْسًا، وَكَانَ نَقِيضَ الْبَيَانِ، وَضِدَّ
الْهُدَى، وَهُوَ بِالْأَلْعَازِ، وَالْأَحَاجِيِّ أَشْبَهُ مِنْهُ بِالْهُدَى وَالْبَيَانِ.

فَكَيْفَ إِذَا كَانَتْ دَلَالَةُ ذَلِكَ الْخِطَابِ عَلَى ظَاهِرِهِ أَقْوَى بِدَرَجَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنْ دَلَالَةِ
ذَلِكَ الدَّلِيلِ الْخَفِيِّ عَلَى أَنَّ الظَّاهِرَ غَيْرُ مُرَادٍ أَمْ كَيْفَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْخَفِيُّ شُبْهَةً لَيْسَ
لَهَا حَقِيقَةٌ؟ فَسَلَّمَ لِي ذَلِكَ الرَّجُلُ هَذِهِ الْمَقَامَاتِ.

وَنَحْنُ نَتَكَلَّمُ عَلَى صِفَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ، وَنَجْعَلُ الْكَلَامَ فِيهَا أَنْمُودَجًا يُخْتَدَى عَلَيْهِ
وَنُعَبِّرُ بِصِفَةِ (الْبِدِ):

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ وَقَالَ تَعَالَى لِإِبْلِيسَ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيدِي﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ وَقَالَ ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾.

وَقَدْ تَوَاتَرَ فِي السُّنَّةِ مَجِيءُ (الْيَدِ) فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ. فَالْمَفْهُومُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَدَيْنِ مُخْتَصَّتَيْنِ بِهِ ذَاتَتَيْنِ لَهُ كَمَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ؛ وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ دُونَ الْمَلَائِكَةِ وَإِبْلِيسَ وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَقْبِضُ الْأَرْضَ، وَيَطْوِي السَّمَوَاتِ بِيَدِهِ الْيُمْنَى وَأَنَّ ﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ وَمَعْنَى بَسْطِهَا بِذَلِكَ الْجُودِ وَسَعَةِ الْعَطَاءِ؛ لِأَنَّ الْإِعْطَاءَ وَالْجُودَ فِي الْغَالِبِ يَكُونُ بِبَسْطِ الْيَدِ وَمَدِّهَا؛ وَتَرْكُهُ يَكُونُ ضَمًّا لِلْيَدِ إِلَى الْعُنُقِ صَارَ مِنَ الْحَقَائِقِ الْعُرْفِيَّةِ إِذَا قِيلَ هُوَ مَبْسُوطٌ الْيَدُ فَهُمْ مِنْهُ يَدٌ حَقِيقَةٌ وَكَانَ ظَاهِرُهُ الْجُودَ وَالْبُخْلَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ وَيَقُولُونَ: فَلَانَّ جَعْدَ الْبَنَانِ وَسَبْطُ الْبَنَانِ.

قُلْتُ لَهُ: فَلِقَائِلُ؛ إِنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ يَدٌ مِنْ جِنْسِ أَيْدِي الْمَخْلُوقِينَ: وَأَنَّ يَدَهُ لَيْسَتْ جَارِحَةً فَهَذَا حَقٌّ. وَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ يَدٌ زَائِدَةٌ عَلَى الصِّفَاتِ السَّبْعِ؛ فَهُوَ مُبْطَلٌ.

فَيَحْتَاجُ إِلَى تِلْكَ الْمَقَامَاتِ الْأَرْبَعَةِ.

أَمَّا (الْأَوَّلُ) فَيَقُولُ: إِنَّ الْيَدَ تَكُونُ بِمَعْنَى النِّعْمَةِ، وَالْعَطِيَّةِ تَسْمِيَةً لِلشَّيْءِ بِاسْمِ سَبَبِهِ، كَمَا يُسَمَّى الْمَطَرُ وَالنَّبَاتُ سَمَاءً، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: لِفُلَانٍ عِنْدَهُ أَيَادٍ. وَقَوْلُ أَبِي طَالِبٍ لَمَّا فَقَدَ النَّبِيَّ ﷺ:

يَا رَبِّ رُدِّ رَاكِبِي مُحَمَّدًا ... ارده ربي واصطنع عِنْدِي يَدًا
وَقَوْلُ عُرْوَةَ بْنِ مَسْعُودٍ لِأَبِي بَكْرٍ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ: لَوْلَا يَدُكَ لَكَ عِنْدِي لَمْ أَجْزِكَ بِهَا
لَأَجَبْتُكَ.

وَقَدْ تَكُونُ الْيَدُ بِمَعْنَى الْقُدْرَةِ تَسْمِيَةً لِلشَّيْءِ بِاسْمِ مُسَبِّبِهِ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ هِيَ مَحْرُكُ
الْيَدِ يَقُولُونَ: فُلَانٌ لَهُ يَدٌ فِي كَذَا وَكَذَا. وَمِنْهُ قَوْلُ زِيَادٍ لِمُعَاوِيَةَ:
إِنِّي قَدْ أَمْسَكْتُ الْعِرَاقَ بِإِحْدَى يَدَيَّ، وَيَدِي الْأُخْرَى فَارِغَةٌ. يُرِيدُ: نِصْفُ
قُدْرَتِي ضَبُطُ أَمْرِ الْعِرَاقِ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ وَالنِّكَاحُ كَلَامٌ يُقَالُ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ مُقْتَدِرٌ
عَلَيْهِ. وَقَدْ يُجْعَلُونَ إِضَافَةَ الْفِعْلِ إِلَيْهَا إِضَافَةً الْفِعْلِ إِلَى الشَّخْصِ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ غَالِبَ
الْأَفْعَالِ لَمَّا كَانَتْ بِالْيَدِ جُعِلَ ذِكْرُ الْيَدِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ فِعْلٌ بِنَفْسِهِ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ - إِلَى
قَوْلِهِ - ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيكُمْ﴾ أَيُّ: بِمَا قَدَّمْتُمْ؛ فَإِنَّ بَعْضَ مَا قَدَّمُوهُ كَلَامٌ تَكَلَّمُوا
بِهِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ
وَأَذْبَارَهُمْ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيكُمْ﴾.

وَالْعَرَبُ تَقُولُ: يَدَاكَ أَوْكَتَا، وَفُوكَ نُفِخَ. تَوْبِيخًا لِكُلِّ مَنْ جَرَّ عَلَى نَفْسِهِ جَرِيرَةً؛
لِأَنَّ أَوَّلَ مَا قِيلَ هَذَا لِمَنْ فَعَلَ بِيَدَيْهِ وَفَمِهِ.

قلت له: وَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ لُغَةَ الْعَرَبِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ فِي هَذَا كُلِّهِ. وَالتَّأُولُونَ لِلصِّفَاتِ الَّذِينَ حَرَّفُوا الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَأَلْحَدُوا فِي أَسْمَائِهِ وَآيَاتِهِ تَأَوَّلُوا قَوْلَهُ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ وَقَوْلَهُ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ عَلَى هَذَا كُلِّهِ فَقَالُوا: إِنَّ الْمُرَادَ نِعْمَتُهُ أَيْ: نِعْمَةُ الدُّنْيَا وَنِعْمَةُ الْآخِرَةِ، وَقَالُوا: يُقْدِرْتِهِ. وَقَالُوا: اللَّفْظُ كِنَايَةٌ عَنْ نَفْسِ الْجُودِ؛ مَنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ يَدٌ حَقِيقَةً؛ بَلْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ قَدْ صَارَتْ حَقِيقَةً فِي الْعَطَاءِ وَالْجُودِ. وَقَوْلَهُ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ أَيْ: خَلَقْتَهُ أَنَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ يَدٌ حَقِيقَةً.

قُلْتُ لَهُ: فَهَذِهِ تَأْوِيلَاتُهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ قُلْتُ لَهُ: فَتَنْظُرُ فِيهَا قَدَمْنَا:

المَقَامُ الْأَوَّلُ: أَنَّ لَفْظَ (الْيَدَيْنِ) بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي النِّعْمَةِ وَلَا فِي الْقُدْرَةِ؛ لِأَنَّ مِنْ لُغَةِ الْقَوْمِ اسْتِعْمَالُ الْوَاحِدِ فِي الْجَمْعِ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ وَلَفْظُ الْجَمْعِ فِي الْوَاحِدِ كَقَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ﴾ وَلَفْظُ الْجَمْعِ فِي الْإِثْنَيْنِ كَقَوْلِهِ: ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾.

أَمَّا اسْتِعْمَالُ لَفْظِ الْوَاحِدِ فِي الْإِثْنَيْنِ، أَوِ الْإِثْنَيْنِ فِي الْوَاحِدِ؛ فَلَا أَصْلَ لَهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ عَدَدٌ، وَهِيَ نُصُوصٌ فِي مَعْنَاهَا لَا يُتَجَوَّزُ بِهَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: عِنْدِي رَجُلٌ وَيَعْنِي رَجُلَيْنِ، وَلَا عِنْدِي رَجُلَانِ وَيَعْنِي بِهِ الْجِنْسُ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْوَاحِدِ يَدُلُّ عَلَى الْجِنْسِ، وَالْجِنْسُ فِيهِ شِيَاعٌ. وَكَذَلِكَ اسْمُ الْجَمْعِ فِيهِ مَعْنَى الْجِنْسِ، وَالْجِنْسُ يَحْصُلُ بِحُصُولِ الْوَاحِدِ.

فَقَوْلُهُ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ لَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْقُدْرَةُ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ صِفَةٌ وَاحِدَةٌ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْبَرَ بِالْإِثْنَيْنِ عَنِ الْوَاحِدِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ النُّعْمَةُ؛ لِأَنَّ نِعَمَ اللَّهِ لَا تُحْصَى؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْبَرَ عَنِ النُّعَمِ
الَّتِي لَا تُحْصَى بِصِغَةِ التَّثْنِيَةِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (لِمَا خَلَقْتَ أَنَا) لِأَنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا ذَلِكَ أَضَافُوا الْفِعْلَ إِلَى الْيَدِ
فَتَكُونُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْيَدِ إِضَافَةً لَهُ إِلَى الْفِعْلِ كَقَوْلِهِ: ﴿بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ﴾ ﴿بِمَا قَدَّمْتَ
أَيْدِيكُمْ﴾ وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿مِمَّا عَمِلْتَ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾.

أَمَّا إِذَا أَضَافَ الْفِعْلَ إِلَى الْفَاعِلِ، وَعَدَّى الْفِعْلَ إِلَى الْيَدِ بِحَرْفِ الْبَاءِ كَقَوْلِهِ: ﴿لِمَا
خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ فَإِنَّهُ نَصٌّ فِي أَنَّهُ فَعَلَ الْفِعْلَ بِيَدَيْهِ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ لِمَنْ تَكَلَّمَ أَوْ مَشَى:
أَنْ يُقَالَ: فَعَلْتَ هَذَا بِيَدَيْكَ. وَيُقَالُ: هَذَا فَعَلْتَهُ يَدَاكَ. لِأَنَّ مُجَرَّدَ قَوْلِهِ: فَعَلْتَ كَافٍ فِي
الْإِضَافَةِ إِلَى الْفَاعِلِ؛ فَلَوْ لَمْ يَرِدْ أَنَّهُ فَعَلَهُ بِالْيَدِ حَقِيقَةً، كَانَ ذَلِكَ زِيَادَةً مُحْضَةً مِنْ غَيْرِ
فَائِدَةٍ، وَلَسْتَ تَجِدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَلَا الْعَجَمِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ فَصِيحًا يَقُولُ:
فَعَلْتَ هَذَا بِيَدَيَّ أَوْ فَلَانٌ فَعَلَ هَذَا بِيَدَيْهِ إِلَّا وَيَكُونُ فَعَلَهُ بِيَدَيْهِ حَقِيقَةً. وَلَا يَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ لَا يَدَ لَهُ، أَوْ أَنْ يَكُونَ لَهُ يَدٌ وَالْفِعْلُ وَقَعَ بِغَيْرِهَا.

وَبِهَذَا الْفَرْقِ الْمُحَقَّقِ تَبَيَّنَ مَوَاضِعُ الْمَجَازِ، وَمَوَاضِعُ الْحَقِيقَةِ؛ وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ الْآيَاتِ
لَا تَقْبَلُ الْمَجَازَ الْبَلَّتَةَ مِنْ جِهَةِ نَفْسِ اللَّغَةِ.

قَالَ لِي: فَقَدْ أَوْفَعُوا الْإِثْنَيْنِ مَوْقِعَ الْوَاحِدِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ وَإِنَّمَا هُوَ
خِطَابٌ لِلْوَاحِدِ.

قُلْتُ لَهُ: هَذَا مَمْنُوعٌ؛ بَلْ قَوْلُهُ: ﴿أَلْقِيَا﴾ قَدْ قِيلَ تَثْنِيَةُ الْفَاعِلِ لِتَثْنِيَةِ الْفِعْلِ وَالْمَعْنَى
أَلْقِ أَلْقِ. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ خِطَابٌ لِلْسَّائِقِ وَالشَّهِيدِ. وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ خِطَابٌ لِلْوَاحِدِ قَالَ:
إِنَّ الْإِنْسَانَ يَكُونُ مَعَهُ اثْنَانِ: أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ، فَيَقُولُ: خَلِيلِي
خَلِيلِي ثُمَّ إِنَّهُ يُوقِعُ هَذَا الْخِطَابَ وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مَوْجُودَيْنِ كَأَنَّهُ يُخَاطَبُ مَوْجُودَيْنِ؛

فَقَوْلُهُ: ﴿الْفَيَا﴾ عِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ إِنَّهَا هُوَ خِطَابٌ لِاثْنَيْنِ يُقَدَّرُ وُجُودُهُمَا فَلَا حُجَّةَ فِيهِ أَلْبَتَّةَ.

المَقَامُ الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ: هَبْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَعْنِيَ بِالْيَدِ حَقِيقَةَ الْيَدِ، وَأَنْ يَعْنِيَ بِهَا الْقُدْرَةُ أَوْ النِّعْمَةُ أَوْ يَجْعَلَ ذِكْرَهَا كِنَايَةً عَنِ الْفِعْلِ؛ لَكِنْ مَا الْمَوْجِبُ لِصَرْفِهَا عَنْ الْحَقِيقَةِ؟

فَإِنْ قُلْتُ: لِأَنَّ الْيَدَ هِيَ الْجَارِحَةُ، وَذَلِكَ مُتَّبِعٌ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ.

قُلْتُ لَكَ: هَذَا وَنَحْوُهُ يُوجِبُ امْتِنَاعَ وَصْفِهِ بِأَنَّ لَهُ يَدًا مِنْ جِنْسِ أَيْدِي الْمَخْلُوقِينَ، وَهَذَا لَا رَيْبَ فِيهِ؛ لَكِنْ لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ (يَدٌ) تُنَاسِبُ ذَاتَهُ تَسْتَحِقُّ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ مَا تَسْتَحِقُّ الذَّاتُ؟

قُلْتُ: فَإِذَا كَانَ هَذَا مُمَكِّنًا، وَهُوَ حَقِيقَةُ اللَّفْظِ؛ فَلِمَ يُصَرَّفُ عَنْهُ اللَّفْظُ إِلَى مَجَازِهِ؟ وَكُلُّ مَا يَذْكُرُهُ الْخَصْمُ مِنْ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ وَصْفِهِ بِمَا يُسَمَّى بِهِ - وَصَحَّتِ الدَّلَالَةُ - سَلَّمَ لَهُ أَنَّ الْمَعْنَى الَّتِي يَسْتَحِقُّهَا الْمَخْلُوقُ مُتَّبَعٌ عَنْهُ، وَإِنَّمَا حَقِيقَةُ اللَّفْظِ وَظَاهِرُهُ (يَدٌ) يَسْتَحِقُّهَا الْخَالِقُ، كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، بَلْ كَالذَّاتِ وَالْوُجُودِ.

المَقَامُ الثَّالِثُ: قُلْتُ لَهُ: بَلَغَكَ أَنَّ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَوْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ: أَنَّهُمْ قَالُوا: الْمُرَادُ بِالْيَدِ خِلَافُ ظَاهِرِهِ، أَوْ الظَّاهِرُ غَيْرُ مُرَادٍ، أَوْ هَلْ فِي كِتَابِ اللَّهِ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ وَصْفِهِ بِالْيَدِ دَلَالَةً ظَاهِرَةً؛ بَلْ أَوْ دَلَالَةً خَفِيَّةً؟ فَإِنَّ أَقْصَى مَا يَذْكُرُهُ الْمُتَكَلِّفُ قَوْلُهُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾، وَهَؤُلَاءِ الْآيَاتُ إِنَّمَا يَدُلُّنَ عَلَى انْتِفَاءِ التَّجَسُّمِ وَالتَّشْبِيهِ.

أَمَّا انْتِفَاءُ يَدِ تَلِيْقٍ بِجَلَالِهِ فَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ. وَكَذَلِكَ هَلْ فِي الْعَقْلِ مَا يَدُلُّ دَلَالَةً ظَاهِرَةً عَلَى أَنَّ الْبَارِي لَا (يَدَ) لَهُ أَلْبَتَّةَ؟ لَا (يَدًا) تَلِيْقُ بِجَلَالِهِ وَلَا (يَدًا) تُنَاسِبُ الْمُحَدَّثَاتِ، وَهَلْ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَصْلًا؛ وَلَوْ بِوَجْهِ خَفِيٍّ؟ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي السَّمْعِ، وَلَا فِي الْعَقْلِ مَا يَنْفِي حَقِيقَةَ الْيَدِ أَلْبَتَّةَ. وَإِنْ فَرَضَ مَا يُنَافِيهَا فَإِنَّهَا هُوَ مِنَ الْوُجُوهِ الْخَفِيَّةِ - عِنْدَ مَنْ يَدَّعِيهِ - وَإِلَّا فَفِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ شُبْهَةٌ فَاسِدَةٌ.

فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُمَلَأَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنْ ذِكْرِ الْيَدِ وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ بِيَدِهِ وَأَنَّ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴿١﴾، وَأَنَّ الْمُلْكَ بِيَدِهِ، وَفِي الْحَدِيثِ مَا لَا يُحْصَى ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأُولِي الْأَمْرِ لَا يُبَيِّنُونَ لِلنَّاسِ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَا يُرَادُّ بِهِ حَقِيقَتُهُ، وَلَا ظَاهِرُهُ حَتَّى يَنْشَأَ جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ بَعْدَ انْقِرَاضِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ؛ فَيُبَيِّنُ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ عَلَى نَبِيِّهِمْ وَيَتَّبِعُهُ عَلَيْهِ بِشَرِّ بَنِي غِيَاثٍ، وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ مِنْ كُلِّ مَعْمُوصٍ عَلَيْهِ بِالنِّفَاقِ.

وَكَيفَ يَجُوزُ أَنْ يُعْلَمَنَا نَبِيُّنَا ﷺ كُلُّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَةِ ^(٢) وَيَقُولَ: «مَا تَرَكْتُ مِنْ شَيْءٍ يُقَرِّبُكُمْ إِلَى الْجَنَّةِ إِلَّا وَقَدْ حَدَّثْتُكُمْ بِهِ وَلَا مِنْ شَيْءٍ يُبْعِدُكُمْ عَنِ النَّارِ إِلَّا وَقَدْ حَدَّثْتُكُمْ بِهِ» ^(٣) «تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ» ^(٤)،

(١) يشير رحمه الله إلى ما أخرجه مسلم برقم (٢٦٢) عن سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قيلَ لَهُ: قَدْ عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ ﷺ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَةِ قَالَ: فَقَالَ: أَجَلٌ «لَقَدْ نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقَبْلَةَ لِعَاظِطٍ، أَوْ بَوْلٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ بِعَظْمٍ».

(٢) صحيح: أخرجه معمر في الجامع كما في المصنف (١١/ ١٢٥)، عن عمران صاحب له عن النبي ﷺ به. وهذا إسناد ضعيف؛ عمران مجهول، وهو مرسل.

وأخرجه بنحوه ابن أبي شيبه (١٣/ ٢٢٧)، وهناد في الزهد (١/ ٢٨١/ ٤٩٤) والبغوي (١٤/ ٣٠٣ - ٣٠٥/ ٤١١٣) والحاكم (٢/ ٤) وابن أبي الدنيا في القناعة كما في الفتوح (١/ ٢٦) من طرق عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. بلفظ: «إِنَّمَا النَّاسُ لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ يُقَرِّبُكُمْ إِلَى الْجَنَّةِ، وَيُبْعِدُكُمْ =

ثُمَّ يَتَرَكَ الْكِتَابَ الْمُنَزَّلَ عَلَيْهِ، وَسُنَّتَهُ الْغَرَاءَ مَمْلُوءَةً مِمَّا يَزْعُمُ الْخِصْمُ أَنَّ ظَاهِرَهُ تَشْبِيهُ وَتَجَسُّيمٌ، وَأَنَّ اعْتِقَادَ ظَاهِرِهِ ضَلَالٌ، وَهُوَ لَا يُبَيِّنُ ذَلِكَ، وَلَا يُوَضِّحُهُ، وَكَيْفَ يَجُوزُ لِلْسَلَفِ أَنْ يَقُولُوا: أَمْرُوهَا كَمَا جَاءَتْ. مَعَ أَنَّ مَعْنَاهَا الْمُجَازِيَّ هُوَ الْمُرَادُّ، وَهُوَ شَيْءٌ لَا يَفْهَمُهُ الْعَرَبُ، حَتَّى يَكُونَ أَبْنَاءُ الْفَرَسِ وَالرُّومِ أَعْلَمُ بِلُغَةِ الْعَرَبِ مِنْ أَبْنَاءِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ؟.

= مِنَ النَّارِ، إِلَّا قَدْ أَمَرْتُمْ بِهِ، وَلَيْسَ شَيْءٌ يُقَرَّبُكُم مِّنَ النَّارِ، وَيُبَاعِدُكُم مِّنَ الْجَنَّةِ إِلَّا قَدْ نَهَيْتُمْ عَنْهُ»
وبعض أسانيده صحيحة.

(١) صحيح: أخرجه أحمد (١٧١٤٢)، وابن ماجه (٤٣)، وابن أبي عاصم في السنة (٤٨)، والطبراني في الكبير (٢٤٧/١٨)، والحاكم (٩٦/١) من طرق عن مَعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ صَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو السُّلَمِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ الْعُرْبَاضَ بْنَ سَارِيَةَ، يَقُولُ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَوْعِظَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجَلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذِهِ لَمَوْعِظَةٌ مُودِعٌ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ قَالَ: «قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ...». الحديث. وهذا إسناد حسن؛ رجاله ثقات، وعبد الرحمن بن عمرو هو ابن عبسة السلمي، وهو مشهور روى عنه جماعة؛ فهو حسن الحديث.

وأخرجه ابن ماجه (٥)، وابن أبي عاصم في السنة (٤٧) والبخاري (٤١٤١)، من طرق عن مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُمَيْعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَقْطَسِيُّ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُرَشِيِّ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَنَحْنُ نَذْكُرُ الْفَقْرَ وَنَتَخَوُّهُ، فَقَالَ: «الْفَقْرُ تَخَافُونَ؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتَصْبَنَ عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا صَبًّا، حَتَّى لَا يُرِيعَ قَلْبٌ أَحَدِكُمْ إِزَاعَةً إِلَّا هَيْهَ، وَإِنَّمِ اللَّهُ، لَقَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى مِثْلِ الْبَيْضَاءِ، لَيْلُهَا وَنَهَارُهَا سَوَاءٌ»

قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: صَدَقَ وَاللَّهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَرَكْنَا وَاللَّهِ عَلَى مِثْلِ الْبَيْضَاءِ، لَيْلُهَا وَنَهَارُهَا سَوَاءٌ». وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات؛ إلا محمد بن عيسى بن القاسم بن سميع؛ فإنه حسن الحديث.

وله طرق أخرى وشواهد، والحديث صحيح بمجموع طرقه وشواهد.

المَقَامُ الرَّابِعُ: قُلْتُ لَهُ: أَنَا أَذْكُرُكَ مِنْ الْأَدِلَّةِ الْجَلِيَّةِ الْقَاطِعَةِ وَالظَّاهِرَةِ مَا يُبَيِّنُ لَكَ أَنَّ اللَّهَ (يَدِينُ) حَقِيقَةً. فَمِنْ ذَلِكَ تَفْضِيلُهُ لِآدَمَ: يَسْتَوْجِبُ سُجُودَ الْمَلَائِكَةِ وَامْتِنَاعَهُمْ عَنِ التَّكْبِيرِ عَلَيْهِ؛ فَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ خَلَقَهُ بِقُدْرَتِهِ أَوْ بِنِعْمَتِهِ أَوْ بِمُجَرَّدِ إِضَافَةِ خَلْقِهِ إِلَيْهِ لَشَارَكَهُ فِي ذَلِكَ إِبْلِيسُ وَجَمِيعُ الْمَخْلُوقَاتِ.

قَالَ لِي: فَقَدْ يُضَافُ الشَّيْءُ إِلَى اللَّهِ عَلَى سَبِيلِ التَّشْرِيفِ كَقَوْلِهِ: ﴿نَاقَةُ اللَّهِ﴾ وَبَيَّتُ اللَّهَ.

قُلْتُ لَهُ: لَا تَكُونُ الْإِضَافَةُ تَشْرِيفًا؛ حَتَّى يَكُونَ فِي الْمُضَافِ مَعْنَى أَفْرَدَهُ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ؛ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي النَّاقَةِ وَالْبَيْتِ مِنَ الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ مَا تَمَثَّلَ بِهِ عَلَى جَمِيعِ النَّوَقِ وَالْبَيُوتِ لَمَا اسْتَحَقَّاهُ الْإِضَافَةُ، وَالْأَمْرُ هُنَا كَذَلِكَ فَإِضَافَةُ خَلْقِ آدَمَ إِلَيْهِ أَنَّهُ خَلَقَهُ بِيَدَيْهِ؛ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ خَلَقَهُ بِيَدَيْهِ أَنَّهُ قَدْ فَعَلَهُ بِيَدَيْهِ، وَخَلَقَ هَؤُلَاءِ بِقَوْلِهِ: كُنْ فَيَكُونُ كَمَا جَاءَتْ بِهِ الْآثَارُ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ إِذَا قَالُوا: بِيَدِهِ الْمُلْكُ أَوْ عَمَلَتَهُ يَدَاكَ فَهَمَّا شَيْئَانِ: (أَحَدُهُمَا) إِبْثَاتُ الْيَدِ وَ (الثَّانِي) إِضَافَةُ الْمُلْكِ وَالْعَمَلِ إِلَيْهَا. وَ (الثَّانِي) يَقَعُ فِيهِ التَّجَوُّزُ كَثِيرًا.

أَمَّا الْأَوَّلُ فَإِنَّهُمْ لَا يُطْلِقُونَ هَذَا الْكَلَامَ إِلَّا لِحُسْنِ لَهُ (يَدٌ) حَقِيقَةً وَلَا يَقُولُونَ: (يَدٌ) الْهُوَى وَلَا (يَدٌ) الْمَاءِ فَهَبْ أَنْ قَوْلُهُ: بِيَدِهِ الْمُلْكُ. قَدْ عَلِمَ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِقُدْرَتِهِ لَكِنْ لَا يُتَجَوَّزُ بِذَلِكَ إِلَّا لِمَنْ لَهُ يَدٌ حَقِيقَةٌ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا خَلْقْتُ بِيَدَيَّ﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿مِمَّا عَمِلْتَ أَيْدِيَنَا﴾ مِنْ وَجْهَيْنِ:

(أَحَدُهُمَا): أَنَّهُ هُنَا أَضَافَ الْفِعْلَ إِلَيْهِ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُ خَلَقَهُ بِيَدَيْهِ، وَهُنَاكَ أَضَافَ الْفِعْلَ إِلَى الْأَيْدِي.

(الثاني): أَنَّ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَضْعُونَ اسْمَ الْجَمْعِ مَوْضِعَ التَّثْنِيَةِ إِذَا أُمِنَ اللَّبْسُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ أَي: يَدَيْهِمَا. وَقَوْلِهِ: ﴿فَقَدْ صَعَتِ قُلُوبُكُمَا﴾ أَي: قَلْبَاكُمَا فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿بِمَا عَمِلْتُمْ أَيْدِينَا﴾.

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَكَثِيرَةٌ جِدًّا مِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ «الْمُقْسِطُونَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ وَكُنَّا يَدَيْهِ يَمِينُ الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُّوا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١).

وَقَوْلِهِ ﷺ: «يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ سَحَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَغِيضْ مَا فِي يَمِينِهِ وَالْقِسْطُ بِيَدِهِ الْأُخْرَى يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ؛ وَالْبُخَارِيُّ فِيمَا أَظُنُّ.

وَفِي الصَّحِيحِ أَيْضًا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَكُونُ الْأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُبْزَةً وَاحِدَةً يَتَكْفُوها الْجَبَّارُ بِيَدِهِ كَمَا يَتَكْفَأُ أَحَدُكُمْ بِيَدِهِ خُبْزَتُهُ فِي السَّفَرِ»^(٣).

وَفِي "الصَّحِيحِ" أَيْضًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ يَحْكِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَأْخُذُ الرَّبُّ عِزَّ وَجَلَّ سَمَوَاتِهِ وَأَرْضَهُ بِيَدَيْهِ - وَجَعَلَ يَقْبِضُ يَدَيْهِ وَيَبْسُطُهُمَا - وَيَقُولُ: «أَنَا الرَّحْمَنُ

(١) أخرجه مسلم برقم (١٨٢٧) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٧٤١٩)، ومسلم برقم (٩٩٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري برقم (٦٥٢٠)، ومسلم برقم (٢٧٩٢) عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

حَتَّى نَظَرْتُ إِلَى الْمُنْبَرِ يَتَحَرَّكَ أَسْفَلَ مِنْهُ حَتَّى إِنِّي أَقُولُ: أَسَاقِطُ هُوَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟^(١)

وَفِي "الصَّحِيحِ" أَيضًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقْبُضُ اللَّهُ الْأَرْضَ وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ؟»^(٢) وَمَا يُوَافِقُ هَذَا مِنْ حَدِيثِ الْحَبَرِ.

وَفِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ: «إِنَّ اللَّهَ لَمَّا خَلَقَ آدَمَ قَالَ لَهُ وَيَدَاهُ مَقْبُوضَتَانِ: اخْتَرْتُ أَبَهُمَا شِئْتُ قَالَ: اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي وَكِلْتَا يَدَيَّ رَبِّي يَمِينٌ مُبَارَكَةٌ ثُمَّ بَسَطَهَا فَإِذَا فِيهَا آدَمُ وَذُرِّيَّتُهُ»^(٣).

وَفِي "الصَّحِيحِ": «أَنَّهُ لَمَّا تَحَاجَّ آدَمَ وَمُوسَى، قَالَ آدَمُ: يَا مُوسَى اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ وَخَطَّ لَكَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ؛ وَقَدْ قَالَ لَهُ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ وَنَفَعَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ»^(٤).

وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ أَنَّهُ «قَالَ سُبْحَانَهُ: وَعَزَّتِي وَجَلَالِي؛ لَا أَجْعَلُ صَالِحَ ذُرِّيَّةٍ مَنْ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ كَمَنْ قُلْتُ لَهُ: كُنْ فَكَانَ»^(٥).

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٧٨٨) عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٤٨١٢)، ومسلم برقم (٢٧٨٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٣٦٨)، وغيره عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بإسناد حسن.

(٤) أخرجه البخاري برقم (٦٦١٤)، ومسلم برقم (٢٦٥٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) ضعيف منكر: أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٤٥٨٤)، من طريق إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي، ثنا حجاج بن محمد، ثنا أبو غسان محمد بن مطرف، عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَالَتْ: يَا رَبَّنَا، أَعْطَيْتَ بَنِي آدَمَ الدُّنْيَا يَأْكُلُونَ فِيهَا وَيَشْرَبُونَ وَيَلْبَسُونَ، وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ، وَلَا نَأْكُلُ وَلَا نشْرَبُ وَلَا نَلْبَسُ، وَكَمَا جَعَلْتَ لَهُمُ الدُّنْيَا فَاجْعَلْ لَنَا الْآخِرَةَ. قَالَ: لَا أَجْعَلُ صَالِحَ ذُرِّيَّةٍ مَنْ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ كَمَنْ قُلْتُ لَهُ: كُنْ فَكَانَ».

وأخرجه في "الأوسط" (١٩٦ / ٦) (٦١٧٣) من طريق طلحة بن زيد، عن صفوان بن سليم به. قال الهيثمي في "المجمع" (١ / ٢٥٤): وفيه إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي، وهو كذاب متروك، وفي سند الأوسط طلحة بن زيد، وهو كذاب أيضاً.

قلت: وقد روي موقوفاً على عبد الله بن عمرو بن العاص.

أخرجه الدارمي في "الرد على المريسي" (١ / ٢٥٦ - ٢٥٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: «لَقَدْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: يَا رَبَّنَا، مِمَّا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ، وَمِمَّا حَمَلَهُ الْعَرْشُ، وَمِمَّا الْكَرَامُ الْكَاتِبُونَ، وَنَحْنُ نُسَبِّحُ اللَّهَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا نَسَامُ وَلَا نَفْتَرُ، خَلَقْتَ بَنِي آدَمَ فَجَعَلْتَ لَهُمُ الدُّنْيَا، وَجَعَلْتَهُمْ يَأْكُلُونَ وَيَشْرَبُونَ وَيَتَزَوَّجُونَ فَكَمَا جَعَلْتَ لَهُمُ الدُّنْيَا فَاجْعَلْ لَنَا الْآخِرَةَ فَقَالَ: لَنْ أَفْعَلَ، ثُمَّ عَادُوا فَاجْتَهَدُوا الْمُسْأَلَةَ، فَقَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: لَنْ أَفْعَلَ، ثُمَّ عَادُوا فَاجْتَهَدُوا الْمُسْأَلَةَ بِمِثْلِ ذَلِكَ، فَقَالَ: لَنْ أَجْعَلَ صَالِحَ ذُرِّيَّةٍ مَنْ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ كَمَنْ قُلْتُ لَهُ: كُنْ فَكَانَ؟».

وذكره الذهبي كما في "العلو" (ص ٨٢) عن الدارمي، وقال: إسناده صالح.

قلت: في إسناده عبد الله بن صالح، وهو كاتب الليث، فيه ضعف يسير. وقد خولف هشام بن سعد؛ فقد رواه معمرٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ﴾ [الإسراء: ٧٠]، قَالَ: قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ بَنِي آدَمَ الدُّنْيَا يَأْكُلُونَ مِنْهَا وَيُنْعَمُونَ، فَلَمْ تُعْطِنَا ذَلِكَ فَأَعْطَيْنَا فِي الْآخِرَةِ، فَقَالَ: وَعِزِّي لَا أَجْعَلُ صَالِحَ ذُرِّيَّةٍ مَنْ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ كَمَنْ قُلْتُ لَهُ: كُنْ فَكَانَ».

أخرجه عبد الرزاق في "تفسيره" (١٥٩٢) عن معمر به.

وهذا أصح، أعني أنه من قول زيد بن أسلم؛ فيكون الوصل وهما إما من عبد الله بن صالح، أو من هشام بن سعد.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في "السنة" (٢ / ٤٦٩، رقم ١٠٦٥)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٢ / ١٢١ رقم ٦٨٨)، وفي "شعب الإيمان" (١ / ١٧٢ رقم ١٤٩) حدثنا الهيثم بن خارجة، نا عثمان بن علاق، وهو عثمان بن حصن بن علاق، قال: سمعت عروة بن رويم يقول: أخبرني الأنصاري: أن النبي ﷺ قال ... فذكره بنحوه.

والأنصاري هذا لا يُدرى من هو، وعروة بن رويم ليس له سماع من أحد من الصحابة، فهو =

وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ فِي السُّنَنِ: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ وَمَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّتَهُ فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ، وَبِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَدِهِ الْآخَرَى، فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ»^(١).

= مرسل.

وقد جاء مصرحاً به عند البيهقي في "الأسماء والصفات" (٦٨٩)، حيث أورده من طريق جنيد بن حكيم، عن هشام بن عمار، عن عبد ربه بن صالح القرشي قال: سمعت عروة بن رويم يحدث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، فذكره مرفوعاً بنحوه.

إلا أن رواية عروة بن رويم عن جابر بن عبد الله الأنصاري مرسلة.

ثم أيضاً جنيد بن حكيم فيه ضعف، قال فيه الدارقطني: ليس بالقوي. وقد خالفه أبو زرعة الإمام فرواه عن هشام بن عمار بإسناده... كما رواه الجماعة، وقال فيه عن الأنصاري، بدون تسمية جابر. أخرجه البيهقي في "الأسماء والصفات" (٦٨٨).

وقد أخرجه ابن عساكر (١٣٩/٥٢) وسمى الأنصاري أنساً، فأخرجه من طريق أبي بكر محمد بن أيوب الداراني حدثنا الحسن بن علي بن خلف الصيدلاني، حدثنا سليمان بن عبد الرحمن، حدثني عثمان بن حصن بن عبيدة بن علاق، قال سمعت عروة بن رويم اللخمي يقول: حدثني أنس بن مالك.

وهذا إسناد ضعيف؛ أبو بكر محمد بن أيوب الداراني، والحسن بن علي بن خلف الصيدلاني، لم يؤثر توثيقهما عن معتبر، فهما مجهولا الحال.

وقد تصحف في تفسير ابن كثير في تفسير الآية المتقدمة (الداراني) إلى (الرازي) وهو كذاب، ولم يفتن لذلك محقق الأسماء والصفات (٦٨٩)، وإنما هو الداراني.

(١) أخرجه مالك (٨٩٨/٢) ومن طريقه أحمد (٣١١)، وأبو داود (٤٧٠٣)، والترمذي (٣٠٧٥)، والنسائي في "الكبرى" (١١١٩٠)، وغيرهم من طريق عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، عن مسلم بن يسار الجهني، أن عمر بن الخطاب... فذكره.

وهذا إسناد ضعيف؛ مسلم بن يسار الجهني مجهول، لم يؤثر توثيقه عن معتبر، ولم يسمع من عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والحديث له شواهد يصح بها عن ابن عباس، وعن أبي الدرداء، وعن رجل من الصحابة، وعن=

فَذَكَرْتُ لَهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ وَعَيْرَهَا؛ ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: هَلْ تَقْبَلُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ تَأْوِيلًا؛ أَمْ هِيَ نُصُوصٌ قَاطِعَةٌ؟ وَهَذِهِ أَحَادِيثُ تَلَقَّتْهَا الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ وَالتَّصَدِيقِ وَنَقَلَتْهَا مِنْ بَحْرِ غَزِيرٍ. فَأَظْهَرَ الرَّجُلُ التَّوْبَةَ، وَبَيَّنَّ لَهُ الْحَقُّ.

فَهَذَا الَّذِي أَشْرَتْ إِلَيْهِ - أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ - أَنْ أَكْتُبَهُ. وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ. ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ وَ ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَنْ تَحِيدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ. اهـ.

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله كما في مختصر الصواعق (ص ٣٩١):

مُدَّعِي الْمَجَازِ الْمُعَيَّنِ يَلْزِمُهُ أُمُورٌ:

أَحَدُهَا: إِقَامَةُ الدَّلِيلِ الصَّارِفِ عَنِ الْحَقِيقَةِ، إِذْ مُدَّعِيهَا مَعَهُ الْأَصْلُ وَالظَّاهِرُ وَمُخَالَفُهَا مُخَالَفٌ هَمَّا جَمِيعًا.

ثَانِيهَا: بَيَانُ احْتِمَالِ اللَّفْظِ لِمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمَجَازِ لُغَةً وَإِلَّا كَانَ مُنْشِئًا مِنْ عِنْدِهِ وَضَعًا جَدِيدًا.

ثَالِثُهَا: احْتِمَالُ ذَلِكَ الْمَعْنَى فِي هَذَا السِّيَاقِ الْمُعَيَّنِ، فَلَيْسَ كُلُّ مَا احْتَمَلَهُ اللَّفْظُ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ يَحْتَمِلُهُ هَذَا السِّيَاقُ الْخَاصُّ، وَهَذَا مَوْضِعٌ غَلِطَ فِيهِ مَنْ شَاءَ اللَّهُ، وَلَمْ يُبَيِّنْ أَوْ يُمَيِّزْ بَيْنَ مَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ بِأَصْلِ اللَّغَةِ وَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلْهُ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ الْخَاصِّ وَبَيْنَ مَا يَحْتَمِلُهُ فِيهِ.

= غيرهم رضي الله عنهم. انظرها في مسند أحمد (٢٢٧٠، و١٧٥٩٣، و٢٧٤٨٨)، وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند الترمذي (٣٠٧٦).

رَابِعُهَا: بَيَانُ الْفَرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمَجَازِ الَّذِي عَيَّنَهُ بِأَنَّهُ الْمُرَادُ؛ إِذْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ فِي اللَّفْظِ تَدُلُّ عَلَيْهِ الْبَتَّةَ، وَإِذَا طَوَّلُوا بِهِذِهِ الْأُمُورِ الْأَرْبَعَةَ تَبَيَّنَ عَجْزُهُمْ. اهـ

قال أبو عبد الله غفر الله له: ما تقدم ذكره من كلام الإمامين رحمهما الله كلام مفيد، وهو مبني على التنزل في قبول التقسيم المذكور.

وننبه على أن التقسيم المذكور عليه بعض المآخذ، أعني تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز.

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في مجموع الفتاوى (٨٧/٧):

تَقْسِيمُ الْأَلْفَافِ الدَّالَّةِ عَلَى مَعَانِيهَا إِلَى حَقِيقَةٍ وَمَجَازٍ وَتَقْسِيمُ دَلَالَتِهَا أَوْ الْمَعْنَى الْمَذْهُوبِ عَلَيْهَا إِنْ أُسْتُعْمِلَ لَفْظُ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ فِي الْمَذْهُوبِ أَوْ فِي الدَّلَالَةِ؛ فَإِنَّ هَذَا كُلَّهُ قَدْ يَقَعُ فِي كَلَامِ الْمُتَأَخِّرِينَ. وَلَكِنَّ الْمَشْهُورَ أَنَّ الْحَقِيقَةَ وَالْمَجَازَ مِنْ عَوَارِضِ الْأَلْفَافِ وَبِكُلِّ حَالٍ فَهَذَا التَّقْسِيمُ هُوَ اضْطِلَاحٌ حَادِثٌ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ، لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَا التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَلَا أَحَدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَشْهُورِينَ فِي الْعِلْمِ، كَمَا لِكَ وَالْثَوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيَّ، بَلْ وَلَا تَكَلَّمَ بِهِ أَئِمَّةُ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ كَالْخَلِيلِ وَسَيَّوِيهِ وَأَبِي عَمْرٍو وَبْنُ الْعَلَاءِ وَنَحْوِهِمْ.

وَأَوَّلُ مَنْ عُرِفَ أَنَّهُ تَكَلَّمَ بِلَفْظِ (الْمَجَازِ) أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى فِي كِتَابِهِ. وَلَكِنْ لَمْ يَعْنِ بِالْمَجَازِ مَا هُوَ قِسْمُ الْحَقِيقَةِ. وَإِنَّمَا عَنَى بِمَجَازِ الْآيَةِ مَا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْآيَةِ؛ وَلِهَذَا مَنْ قَالَ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ - كَأَبِي الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ وَأَمثَالِهِ - إِنَّمَا تُعْرَفُ الْحَقِيقَةُ مِنَ الْمَجَازِ بِطَرُقٍ مِنْهَا: نَصُّ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى ذَلِكَ بِأَنْ يَقُولُوا: هَذَا حَقِيقَةٌ وَهَذَا مَجَازٌ.

فَقَدْ تَكَلَّمَ بِلَا عِلْمٍ، فَإِنَّهُ ظَنَّ أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ قَالُوا هَذَا، وَلَمْ يَقُلْ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ وَلَا مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَعُلَمَائِهَا.

وَإِنَّمَا هَذَا اضْطِلَاحٌ حَادِثٌ، وَالْغَالِبُ أَنَّهُ كَانَ مِنْ جِهَةِ الْمُعْزَلَةِ، وَنَحْوِهِمْ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُوجَدْ هَذَا فِي كَلَامِ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْأُصُولِ وَالتَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَنَحْوِهِمْ مِنَ السَّلَفِ.

وَهَذَا الشَّافِعِيُّ هُوَ أَوَّلُ مَنْ جَرَّدَ الْكَلَامَ فِي (أُصُولِ الْفِقْهِ)، لَمْ يُقَسِّمْ هَذَا التَّقْسِيمَ وَلَا تَكَلَّمَ بِلَفْظِ (الْحَقِيقَةِ وَالْمُجَازِ).

وَكَذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ لَهُ فِي الْمَسَائِلِ الْمُبْنِيَّةِ عَلَى الْعَرَبِيَّةِ كَلَامٌ مَعْرُوفٌ فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ وَغَيْرِهِ؛ وَلَمْ يَتَكَلَّمَ بِلَفْظِ الْحَقِيقَةِ وَالْمُجَازِ. وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَئِمَّةِ لَمْ يُوجَدْ لَفْظُ الْمُجَازِ فِي كَلَامِ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَّا فِي كَلَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِي كِتَابِ الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ فِي قَوْلِهِ: (إِنَّا، وَنَحْنُ) وَنَحْنُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ: هَذَا مِنْ مُجَازِ اللُّغَةِ يَقُولُ الرَّجُلُ: إِنَّا سَنُعْطِيكَ. إِنَّا سَنَفْعَلُ؛ فَذَكَرَ أَنَّ هَذَا مُجَازُ اللُّغَةِ.

وَبِهَذَا احْتَجَّ عَلَى مَذْهَبِهِ مِنْ أَصْحَابِهِ مَنْ قَالَ: إِنَّ فِي (الْقُرْآنِ) مُجَازًا كَالْقَاضِي أَبِي يَعْلَى وَابْنِ عَقِيلٍ وَأَبِي الْخَطَّابِ وَغَيْرِهِمْ.

وَأَخْرُوجُ مِنْ أَصْحَابِهِ مَنْعُوا أَنَّ يَكُونَ فِي الْقُرْآنِ مُجَازٌ كَأَبِي الْحَسَنِ الْخُرَازِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَامِدٍ. وَأَبِي الْفَضْلِ التَّمِيمِيُّ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ، وَكَذَلِكَ مَنَعَ أَنْ يَكُونَ فِي الْقُرْآنِ مُجَازٌ مُحَمَّدُ بْنُ خُويزِ مَنَدَادٍ، وَغَيْرُهُ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ.

وَمَنَعَ مِنْهُ دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ وَابْنُهُ أَبُو بَكْرٍ وَمُنْذِرُ بْنُ سَعِيدٍ الْبَلُوطِيُّ، وَصَنَّفَ فِيهِ مُصَنَّفًا. وَحَكَى بَعْضُ النَّاسِ عَنْ أَحْمَدَ فِي ذَلِكَ رِوَايَتَيْنِ.

وَأَمَّا سَائِرُ الْأَيْمَةِ فَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَلَا مِنْ قُدَمَاءِ أَصْحَابِ أَحْمَدَ: إِنَّ فِي الْقُرْآنِ مَجَازًا لَا مَالِكُ وَلَا الشَّافِعِيُّ وَلَا أَبُو حَنِيفَةَ.

فَإِنَّ تَقْسِيمَ الْأَلْفَازِ إِلَى حَقِيقَةٍ وَمَجَازٍ. إِنَّمَا أُشْتَهَرَ فِي الْمِائَةِ الرَّابِعَةِ وَظَهَرَتْ أَوَائِلُهُ فِي الْمِائَةِ الثَّالِثَةِ وَمَا عَلِمْتَهُ مَوْجُودًا فِي الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي أَوَائِلِهَا. وَالَّذِينَ أَنْكَرُوا أَنْ يَكُونَ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ نَطَقُوا بِهَذَا التَّقْسِيمِ. قَالُوا: إِنَّ مَعْنَى قَوْلِ أَحْمَدَ: مِنْ مَجَازِ اللَّغَةِ. أَيْ: مِمَّا يَجُوزُ فِي اللَّغَةِ أَنْ يَقُولَ الْوَاحِدُ الْعَظِيمُ الَّذِي لَهُ أَعْوَانُ: نَحْنُ فَعَلْنَا كَذَا وَنَفَعَلُ كَذَا وَنَحْوَ ذَلِكَ.

قَالُوا: وَلَمْ يَرِدْ أَحْمَدُ بِذَلِكَ أَنَّ اللَّفْظَ أُسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ. وَقَدْ أَنْكَرَ طَائِفَةٌ أَنْ يَكُونَ فِي اللَّغَةِ مَجَازٌ لَا فِي الْقُرْآنِ وَلَا غَيْرِهِ كَأَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِي. وَقَالَ الْمَنَازِعُونَ لَهُ: التَّرَاغُ مَعَهُ لَفْظِي فَإِنَّهُ إِذَا سَلَّمَ أَنَّ فِي اللَّغَةِ لَفْظًا مُسْتَعْمَلًا فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ لَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَاهُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ؛ فَهَذَا هُوَ الْمَجَازُ وَإِنْ لَمْ يُسَمَّهِ مَجَازًا. فَيَقُولُ مَنْ يَنْصُرُهُ: إِنَّ الَّذِينَ قَسَمُوا اللَّفْظَ: حَقِيقَةً وَمَجَازًا قَالُوا: (الْحَقِيقَةُ) هُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِيهَا وَضِعَ لَهُ.

وَالْمَجَازُ هُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ، كَلَفْظِ الْأَسَدِ وَالْحِمَارِ إِذَا أُريدَ بِهِمَا الْبَهِيمَةُ، أَوْ أُريدَ بِهِمَا الشُّجَاعُ وَالْبَلِيدُ.

وَهَذَا التَّقْسِيمُ وَالتَّحْدِيدُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ قَدْ وُضِعَ أَوَّلًا لِمَعْنَى، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ قَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي مَوْضُوعِهِ وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَوْضُوعِهِ؛ وَلِهَذَا كَانَ الْمُشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ التَّقْسِيمِ أَنَّ كُلَّ مَجَازٍ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ حَقِيقَةٍ وَلَيْسَ لِكُلِّ حَقِيقَةٍ مَجَازٌ؟

فَاعْتَرَضَ عَلَيْهِمْ بَعْضُ مُتَأَخِّرِيهِمْ، وَقَالَ: اللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ قَبْلَ الْإِسْتِعْمَالِ لَا حَقِيقَةٌ وَلَا مَجَازٌ؛ فَإِذَا أُسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِ مَوْضُوعِهِ؛ فَهُوَ مَجَازٌ لَا حَقِيقَةٌ لَهُ.

وَهَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا يَصِحُّ لَوْ عُلِمَ أَنَّ الْأَلْفَاظَ الْعَرَبِيَّةَ وَضِعَتْ أَوَّلًا لِمَعَانٍ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أُسْتُعْمِلَتْ فِيهَا؛ فَيَكُونُ لَهَا وَضْعٌ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْإِسْتِعْمَالِ.

وَهَذَا إِنَّمَا صَحَّ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَجْعَلُ اللُّغَاتِ اصْطِلَاحِيَّةً فَيَدَّعِي أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْعُقَلَاءِ اجْتَمَعُوا، وَاصْطَلَحُوا عَلَى أَنْ يُسَمُّوا هَذَا بِكَذَا وَهَذَا بِكَذَا، وَيَجْعَلُ هَذَا عَامًّا فِي جَمِيعِ اللُّغَاتِ.

وَهَذَا الْقَوْلُ لَا نَعْرِفُ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَالَهُ قَبْلَ أَبِي هَاشِمٍ بَنِ الْجُبَائِي؛ فَإِنَّهُ وَأَبَا الْحُسَيْنِ الْأَشْعَرِيَّ كِلَاهُمَا قَرَأَ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْجُبَائِي لَكِنَّ الْأَشْعَرِيَّ رَجَعَ عَنْ مَذْهَبِ الْمُعْتَرِثَةِ، وَخَالَفَهُمْ فِي الْقَدَرِ وَالْوَعِيدِ وَفِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ وَفِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَبَيَّنَّ مِنْ تَنَاقُضِهِمْ وَفَسَادِ قَوْلِهِمْ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ عَنْهُ.

فَتَنَارَعَ الْأَشْعَرِيُّ وَأَبُو هَاشِمٍ فِي مَبْدَأِ اللُّغَاتِ؛ فَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ: هِيَ اصْطِلَاحِيَّةٌ وَقَالَ الْأَشْعَرِيُّ: هِيَ تَوْقِيفِيَّةٌ. ثُمَّ خَاضَ النَّاسُ بَعْدَهُمَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ فَقَالَ آخَرُونَ: بَعْضُهَا تَوْقِيفِيٌّ وَبَعْضُهَا اصْطِلَاحِيٌّ. وَقَالَ فَرِيقٌ رَابِعٌ بِالْوَقْفِ.

وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَحَدًا أَنْ يَنْقُلَ عَنِ الْعَرَبِ، بَلْ وَلَا عَنْ أُمَّةٍ مِنَ الْأُمَمِ أَنَّهُ اجْتَمَعَ جَمَاعَةٌ فَوَضَعُوا جَمِيعَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمَوْجُودَةِ فِي اللُّغَةِ، ثُمَّ اسْتَعْمَلُوهَا بَعْدَ الْوَضْعِ.

وَإِنَّمَا الْمَعْرُوفُ الْمَنْقُولُ بِالتَّوَاتُرِ اسْتِعْمَالُ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ فِيمَا عَنَاهُ بِهَا مِنَ الْمَعَانِي؛ فَإِنْ ادَّعَى مُدَّعٍ أَنَّهُ يَعْلَمُ وَضْعًا يَتَقَدَّمُ ذَلِكَ؛ فَهُوَ مُبْطَلٌ؛ فَإِنَّ هَذَا لَمْ يُنْقَلْهُ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ.

وَلَا يُقَالُ: نَحْنُ نَعْلَمُ ذَلِكَ بِالِدَّلِيلِ؛ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ اصْطِلَاحٌ مُتَقَدِّمٌ لَمْ يُمَكِّنِ الْإِسْتِعْمَالُ. قِيلَ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ بَلْ نَحْنُ نَجِدُ أَنَّ اللَّهَ يُلْهِمُ الْحَيَوَانَ مِنَ الْأَصْوَاتِ

مَا بِهِ يَعْرِفُ بَعْضُهَا مُرَادُ بَعْضٍ، وَقَدْ سُمِّيَ ذَلِكَ مَنْطِقًا، وَقَوْلًا فِي قَوْلِ سُلَيْمَانَ: ﴿عَلَّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ﴾. وَفِي قَوْلِهِ: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾. وَفِي قَوْلِهِ: ﴿يَا جِبَالُ أَوِيِّي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾.

وَكَذَلِكَ الْأَدَمِيُّونَ؛ فَاَلْمَوْلُودُ إِذَا ظَهَرَ مِنْهُ التَّمْيِيزُ سَمِعَ أَبُوهُ أَوْ مَنْ يُرِيْبُهُ يَنْطِقُ بِاللَّفْظِ، وَيُشِيرُ إِلَى الْمَعْنَى، فَصَارَ يَفْهَمُ أَنَّ ذَلِكَ اللَّفْظَ يُسْتَعْمَلُ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى أَيْ: أَرَادَ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى ثُمَّ هَذَا يَسْمَعُ لَفْظًا بَعْدَ لَفْظٍ حَتَّى يَعْرِفَ لُغَةَ الْقَوْمِ الَّذِينَ نَشَأَ بَيْنَهُمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونُوا قَدْ اضْطَلَحُوا مَعَهُ عَلَى وَضْعِ مُتَقَدِّمٍ؛ بَلْ وَلَا أَوْقُوهُ عَلَى مَعَانِي الْأَسْمَاءِ، وَإِنْ كَانَ أَحْيَانًا قَدْ يَسْأَلُ عَنْ مُسَمًى بَعْضُ الْأَشْيَاءِ فَيُوقِفُ عَلَيْهَا كَمَا يُتَرَجَّمُ لِلرَّجُلِ اللَّغَةُ الَّتِي لَا يَعْرِفُهَا فَيُوقِفُ عَلَى مَعَانِي أَلْفَاطِهَا، وَإِنْ بَاشَرَ أَهْلُهَا مُدَّةً عِلْمَ ذَلِكَ بِدُونِ تَوْقِيفٍ مِنْ أَحَدِهِمْ.

نَعَمْ قَدْ يَضَعُ النَّاسُ الْإِسْمَ لِمَا يَخْدُثُ مِمَّا لَمْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِهِمْ يَعْرِفُهُ فَيُسَمِّيهِ كَمَا يُوَلِّدُ لِأَحَدِهِمْ وَلَدٌ فَيُسَمِّيهِ اسْمًا إِمَّا مَنْقُولًا وَإِمَّا مُرْتَجَلًا وَقَدْ يَكُونُ الْمُسَمَّى وَاحِدًا لَمْ يَضْطَلَحْ مَعَ غَيْرِهِ وَقَدْ يَسْتَوُونَ فِيهَا يُسَمُّونَهُ.

وَكَذَلِكَ قَدْ يَخْدُثُ لِلرَّجُلِ آلَةٌ مِنْ صِنَاعَةٍ أَوْ يُصَنَّفُ كِتَابًا أَوْ يَبْنِي مَدِينَةً وَنَحْوَ ذَلِكَ فَيُسَمِّي ذَلِكَ بِاسْمٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْأَجْنَاسِ الْمَعْرُوفَةِ حَتَّى يَكُونَ لَهُ اسْمٌ فِي اللَّغَةِ الْعَامَّةِ.

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ: ﴿الرَّحْمَنِ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾. وَ ﴿قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾. وَقَالَ: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾.

فَهُوَ سُبْحَانَهُ يُلْهِمُ الْإِنْسَانَ الْمُنْتَطِقَ كَمَا يُلْهِمُ غَيْرَهُ. وَهُوَ سُبْحَانَهُ إِذَا كَانَ قَدْ عَلَّمَ
آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا، وَعَرَضَ الْمُسَمَّيَاتِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ كَمَا أَخْبَرَ بِذَلِكَ فِي كِتَابِهِ؛ فَتَحْنُ
نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يُعَلِّمْ آدَمَ جَمِيعَ اللُّغَاتِ الَّتِي يَتَكَلَّمُ بِهَا جَمِيعُ النَّاسِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَأَنَّ
تِلْكَ اللُّغَاتِ اتَّصَلَتْ إِلَى أَوْلَادِهِ؛ فَلَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا بِهَا؛ فَإِنْ دَعَوَى هَذَا كَذِبٌ ظَاهِرٌ؛
فَإِنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا يُنْقَلُ عَنْهُ بَنُوهُ، وَقَدْ أَغْرَقَ اللَّهُ عَامَ الطُّوفَانِ جَمِيعَ ذُرِّيَّتِهِ إِلَّا
مَنْ فِي السَّفِينَةِ وَأَهْلُ السَّفِينَةِ انْقَطَعَتْ ذُرِّيَّتُهُمْ إِلَّا أَوْلَادُ نُوحٍ، وَلَمْ يَكُونُوا يَتَكَلَّمُونَ
بِجَمِيعِ مَا تَكَلَّمَتْ بِهِ الْأُمَمُ بَعْدَهُمْ.

فَإِنَّ (اللُّغَةَ الْوَاحِدَةَ) كَالْفَارِسِيَّةِ، وَالْعَرَبِيَّةِ، وَالرُّومِيَّةِ، وَالْتُرْكِيَّةِ فِيهَا مِنْ
الِاخْتِلَافِ وَالْأَنْوَاعِ مَا لَا يُحْصِيهِ إِلَّا اللَّهُ.

وَالْعَرَبُ أَنْفُسُهُمْ لِكُلِّ قَوْمٍ لُغَاتٌ لَا يَفْهَمُهَا غَيْرُهُمْ؛ فَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ أَنْ يُنْقَلَ هَذَا
جَمِيعُهُ عَنْ أَوْلِيكَ الَّذِينَ كَانُوا فِي السَّفِينَةِ، وَأَوْلِيكَ جَمِيعُهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ نَسْلٌ، وَإِنَّمَا
النَّسْلُ لِنُوحٍ وَجَمِيعِ النَّاسِ مِنْ أَوْلَادِهِ وَهُمْ ثَلَاثَةٌ: (سَامٌ وَحَامُ وَيَافَثُ)، كَمَا قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ﴾. فَلَمْ يَجْعَلْ بَاقِيًا إِلَّا ذُرِّيَّتَهُ، وَكَمَا رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّ أَوْلَادَهُ ثَلَاثَةٌ»^(١). رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الثَّلَاثَةَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْطِقُوا بِهَذَا كُلِّهِ، وَيَمْتَنِعُ نَقْلُ ذَلِكَ عَنْهُمْ؛ فَإِنَّ
الَّذِينَ يَعْرِفُونَ هَذِهِ اللُّغَةَ لَا يَعْرِفُونَ هَذِهِ، وَإِذَا كَانَ النَّاقِلُ ثَلَاثَةً؛ فَهُمْ قَدْ عَلِمُوا
أَوْلَادَهُمْ، وَأَوْلَادَهُمْ عَلِمُوا أَوْلَادَهُمْ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَاتَّصَلَتْ.

(١) ضعيف: أخرجه أحمد (٢٠١١٤) من طريق الحسن عن سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. والحسن لم يسمع

من جندب إلا حديث العقيدة.

وَنَحْنُ نَجِدُ بَنِي الْأَبِ الْوَاحِدِ يَتَكَلَّمُ كُلُّ قَبِيلَةٍ مِنْهُمْ بِلُغَةٍ لَا تَعْرِفُهَا الْأُخْرَى وَالْأَبُ وَاحِدٌ، لَا يُقَالُ: إِنَّهُ عَلَّمَ أَحَدَ ابْنَيْهِ لُغَةً وَابْنَهُ الْأَخْرَ لُغَةً؛ فَإِنَّ الْأَبَ قَدْ لَا يَكُونُ لَهُ إِلَّا ابْنَانِ وَاللُّغَاتُ فِي أَوْلَادِهِ أَضْعَافُ ذَلِكَ.

وَالَّذِي أَجْرَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَادَةَ بَنِي آدَمَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا يُعَلِّمُونَ أَوْلَادَهُمْ لُغَتَهُمُ الَّتِي يُحَاطَبُونَ بِهَا أَوْ يُحَاطَبُهُمْ بِهَا غَيْرُهُمْ، فَأَمَّا لُغَاتُ لَمْ يَخْلُقِ اللَّهُ مَنْ يَتَكَلَّمُ بِهَا فَلَا يُعَلِّمُونَهَا أَوْلَادَهُمْ.

وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يُوجَدُ بَنُو آدَمَ يَتَكَلَّمُونَ بِالْفَاطِ مَا سَمِعُوهَا قَطُّ مِنْ غَيْرِهِمْ.

ثم قال رحمه الله:

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ اللُّغَاتِ لَيْسَتْ مُتَلَقَّاةً عَنْ آدَمَ؛ أَنَّ أَكْثَرَ اللُّغَاتِ نَاقِصَةٌ عَنْ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لَيْسَ عِنْدَهُمْ أَسْمَاءٌ خَاصَّةٌ، لِلْأَوْلَادِ، وَالْبُيُوتِ، وَالْأَصْوَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُضَافُ إِلَى الْحَيَوَانِ؛ بَلْ إِنَّمَا يَسْتَعْمِلُونَ فِي ذَلِكَ الْإِضَافَةَ.

فَلَوْ كَانَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَّمَهَا الْجَمِيعَ لَعَلَّمَهَا مُتَنَاسِبَةً، وَأَيْضًا فَكُلُّ أُمَّةٍ لَيْسَ لَهَا كِتَابٌ لَيْسَ فِي لُغَتِهَا أَيَّامُ الْأُسْبُوعِ، وَإِنَّمَا يُوجَدُ فِي لُغَتِهَا اسْمُ الْيَوْمِ وَالشَّهْرِ وَالسَّنَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عُرِفَ بِالْحِسِّ وَالْعَقْلِ؛ فَوَضَعَتْ لَهُ الْأُمَّمُ الْأَسْمَاءَ؛ لِأَنَّ التَّعْبِيرَ يَتَّبِعُ التَّصَوُّرَ، وَأَمَّا الْأُسْبُوعُ فَلَمْ يُعْرَفْ إِلَّا بِالسَّمْعِ، لَمْ يُعْرَفْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ إِلَّا بِأَخْبَارِ الْأَنْبِيَاءِ الَّذِينَ شَرَعَ لَهُمْ أَنْ يَجْتَمِعُوا فِي الْأُسْبُوعِ يَوْمًا يَعْبُدُونَ اللَّهَ فِيهِ وَيَحْفَظُونَ بِهِ الْأُسْبُوعَ الْأَوَّلَ الَّذِي بَدَأَ اللَّهُ فِيهِ خَلْقَ هَذَا الْعَالَمِ؛ فَفِي لُغَةِ الْعَرَبِ وَالْعِبْرَانِيِّينَ، وَمَنْ تَلَقَّى عَنْهُمْ، أَيَّامُ الْأُسْبُوعِ؛ بِخِلَافِ التُّرْكِ وَنَحْوِهِمْ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي لُغَتِهِمْ أَيَّامُ الْأُسْبُوعِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْرِفُوا ذَلِكَ فَلَمْ يُعَبِّرُوا عَنْهُ.

فَعَلِمَ أَنَّ اللَّهَ أَهْلَمَ النَّوعَ الْإِنْسَانِيَّ أَنْ يُعَبَّرَ عَمَّا يُرِيدُهُ، وَيَتَصَوَّرُهُ بِلَفْظِهِ، وَأَنَّ أَوَّلَ مَنْ عَلِمَ ذَلِكَ أَبُوهُمْ آدَمَ، وَهُمْ عَلِمُوا كَمَا عَلِمَ، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ اللُّغَاتُ.
وَقَدْ أَوْحَى اللَّهُ إِلَى مُوسَى بِالْعِبْرَانِيَةِ، وَإِلَى مُحَمَّدٍ بِالْعَرَبِيَّةِ؛ وَالْجَمِيعُ كَلَامُ اللَّهِ، وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ بِذَلِكَ مَا أَرَادَ مِنْ خَلْقِهِ وَأَمْرِهِ، وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ اللُّغَةُ لَيْسَتْ الْأُخْرَى، مَعَ أَنَّ الْعِبْرَانِيَّةَ مِنْ أَقْرَبِ اللُّغَاتِ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ حَتَّى إِنَّهَا أَقْرَبُ إِلَيْهَا مِنْ لُغَةٍ بَعْضِ الْعَجَمِ إِلَى بَعْضٍ.

فَبِالْجُمْلَةِ نَحْنُ لَيْسَ غَرَضُنَا إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى عَدَمِ ذَلِكَ؛ بَلْ يَكْفِينَا أَنْ يُقَالَ: هَذَا غَيْرُ مَعْلُومٍ وَجُودُهُ، بَلْ الْإِلْهَامُ كَافٍ فِي النُّطْقِ بِاللُّغَاتِ مِنْ غَيْرِ مُوَاضِعَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ؛ وَإِذَا سُمِّيَ هَذَا تَوْقِيفًا؛ فَلَيْسَ تَوْقِيفًا وَحِيدًا فَمَنْ ادَّعَى وَضْعًا مُتَقَدِّمًا عَلَى اسْتِعْمَالِ جَمِيعِ الْأَجْنَاسِ؛ فَقَدْ قَالَ مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ. وَإِنَّمَا الْمَعْلُومُ بِلَا رَيْبٍ هُوَ الْإِسْتِعْمَالُ.
ثُمَّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: تَتَمَيَّزُ الْحَقِيقَةُ مِنَ الْمَجَازِ بِالْإِكْتِفَاءِ بِاللَّفْظِ؛ فَإِذَا دَلَّ اللَّفْظُ بِمُجَرَّدِهِ فَهُوَ حَقِيقَةٌ.

وَإِذَا لَمْ يَدَلَّ إِلَّا مَعَ الْقَرِينَةِ؛ فَهُوَ مَجَازٌ وَهَذَا أَمْرٌ مُتَعَلِّقٌ بِاسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي الْمَعْنَى لَا بِوَضْعِ مُتَقَدِّمٍ.

ثُمَّ يُقَالُ (ثَانِيًا): هَذَا التَّقْسِيمُ لَا حَقِيقَةَ لَهُ؛ وَلَيْسَ لِمَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا حَدٌّ صَحِيحٌ يُمَيِّزُ بِهِ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا فَعَلِمَ أَنَّ هَذَا التَّقْسِيمَ بَاطِلٌ، وَهُوَ تَقْسِيمٌ مَنْ لَمْ يَتَصَوَّرَ مَا يَقُولُ بَلْ يَتَكَلَّمُ بِلَا عِلْمٍ؛ فَهُمْ مُبْتَدِعَةٌ فِي الشَّرْعِ، مُخَالِفُونَ لِلْعَقْلِ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: (الْحَقِيقَةُ): اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِيمَا وَضَعَ لَهُ. وَ(الْمَجَازُ): هُوَ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا وَضَعَ لَهُ؛ فَاحْتَاجُوا إِلَى إِبْطَاتِ الْوَضْعِ السَّابِقِ عَلَى الْإِسْتِعْمَالِ وَهَذَا يَتَعَذَّرُ.

ثُمَّ يُقَسِّمُونَ الْحَقِيقَةَ إِلَى لُغَوِيَّةٍ وَعُرْفِيَّةٍ وَأَكْثَرُهُمْ يُقَسِّمُهَا إِلَى ثَلَاثٍ: لُغَوِيَّةٍ وَشَرْعِيَّةٍ وَعُرْفِيَّةٍ.

فَالْحَقِيقَةُ الْعُرْفِيَّةُ: هِيَ مَا صَارَ اللَّفْظُ دَالًّا فِيهَا عَلَى الْمَعْنَى بِالْعُرْفِ لَا بِاللُّغَةِ وَذَلِكَ الْمَعْنَى يَكُونُ تَارَةً أَعَمُّ مِنَ اللَّغَوِيِّ، وَتَارَةً أَخْصَصَ، وَتَارَةً يَكُونُ مُبَايِنًا لَهُ، لَكِنْ بَيْنَهُمَا عِلَاقَةٌ أُسْتَعْمِلَ لِأَجْلِهَا.

فَالْأَوَّلُ: مِثْلُ لَفْظِ (الرَّقَبَةِ) وَ(الرَّأْسِ) وَنَحْوَهُمَا كَانَ يُسْتَعْمَلُ فِي الْعَضْوِ الْمُخْصُوصِ، ثُمَّ صَارَ يُسْتَعْمَلُ فِي جَمِيعِ الْبَدَنِ.

وَالثَّانِي: مِثْلُ لَفْظِ (الدَّابَّةِ) وَنَحْوَهَا كَانَ يُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ مَا دَبَّ ثُمَّ صَارَ يُسْتَعْمَلُ فِي عُرْفِ بَعْضِ النَّاسِ فِي ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ، وَفِي عُرْفِ بَعْضِ النَّاسِ فِي الْفَرَسِ، وَفِي عُرْفِ بَعْضِهِمْ فِي الْحِمَارِ.

وَالثَّالِثُ: مِثْلُ لَفْظِ (الْعَائِطِ) وَ(الظَّعِينَةِ) وَ(الرَّائِيَةِ) وَ(الْمَزَادَةِ)؛ فَإِنَّ الْعَائِطَ فِي اللُّغَةِ هُوَ الْمَكَانُ الْمُنْخَفِضُ مِنَ الْأَرْضِ، فَلَمَّا كَانُوا يَتَّبِعُونَهُ لِقَضَاءِ حَوَائِجِهِمْ سَمَوْا مَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِنْسَانِ بِاسْمِ مَحَلِّهِ، وَالظَّعِينَةُ اسْمُ الدَّابَّةِ، ثُمَّ سَمَوْا الْمُرَاةَ الَّتِي تَرَكَّبُهَا بِاسْمِهَا وَنَظَائِرَ ذَلِكَ.

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ هَذِهِ الْحَقِيقَةَ الْعُرْفِيَّةَ لَمْ تَصِرْ حَقِيقَةً لِّجَمَاعَةِ تَوَاطَعُوا عَلَى نَقْلِهَا، وَلَكِنْ تَكَلَّمَ بِهَا بَعْضُ النَّاسِ، وَأَرَادَ بِهَا ذَلِكَ الْمَعْنَى الْعُرْفِيَّ، ثُمَّ شَاعَ الْإِسْتِعْمَالُ فَصَارَتْ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً بِهَذَا الْإِسْتِعْمَالِ.

وَلِهَذَا زَادَ مَنْ زَادَ مِنْهُمْ فِي حَدِّ الْحَقِيقَةِ فِي اللُّغَةِ الَّتِي بِهَا التَّخَاطُبُ، ثُمَّ هُمْ يَعْلَمُونَ، وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ قَدْ يَغْلِبُ الْإِسْتِعْمَالُ عَلَى بَعْضِ الْأَلْفَاظِ؛ فَيَصِيرُ الْمَعْنَى الْعُرْفِيُّ أَشْهَرَ فِيهِ وَلَا يَدُلُّ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِلَّا عَلَيْهِ فَتَصِيرُ الْحَقِيقَةُ الْعُرْفِيَّةُ نَاسِخَةً لِلْحَقِيقَةِ

اللُّغَوِيَّةُ. وَاللَّفْظُ مُسْتَعْمَلٌ فِي هَذَا الْإِسْتِعْمَالِ الْحَادِثِ لِلْعُرْفِيِّ وَهُوَ حَقِيقَةٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لِمَا أُسْتُعْمِلَ فِيهِ ذَلِكَ تَقَدُّمٌ وَضَعٌ، فَعِلِمٌ أَنَّ تَفْسِيرَ الْحَقِيقَةِ بِهَذَا لَا يَصَحُّ. وَإِنْ قَالُوا: نَعْنِي بِمَا وَضَعَ لَهُ مَا أُسْتُعْمِلَتْ فِيهِ أَوَّلًا؛ فَيُقَالُ: مَنْ أَيْنَ يُعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ الَّتِي كَانَتْ الْعَرَبُ تَتَخاطَبُ بِهَا عِنْدَ نَزُولِ الْقُرْآنِ وَقَبْلَهُ لَمْ تُسْتَعْمَلْ قَبْلَ ذَلِكَ فِي مَعْنَى شَيْءٍ آخَرَ.

وَإِذَا لَمْ يَعْلَمُوا هَذَا النَّفْيَ؛ فَلَا يُعْلَمُ أَنَّهَا حَقِيقَةٌ وَهَذَا خِلَافٌ مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ. وَأَيْضًا فَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ لَا يَقْطَعَ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ وَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ.

ثم قال رحمه الله:

وَأَمَّا مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمُجَازِ؛ بِأَنَّ الْحَقِيقَةَ مَا يُفِيدُ الْمَعْنَى مُجَرَّدًا عَنِ الْقَرَائِنِ، وَالْمُجَازَ مَا لَا يُفِيدُ ذَلِكَ الْمَعْنَى إِلَّا مَعَ قَرِينَةٍ.

أَوْ قَالَ: (الْحَقِيقَةُ): مَا يُفِيدُهُ اللَّفْظُ الْمُطْلَقُ. وَ(الْمُجَازُ): مَا لَا يُفِيدُ إِلَّا مَعَ التَّقْيِيدِ. أَوْ قَالَ: (الْحَقِيقَةُ) هِيَ الْمَعْنَى الَّتِي يَسْبِقُ إِلَى الذَّهْنِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ. وَ(الْمُجَازُ) مَا لَا يَسْبِقُ إِلَى الذَّهْنِ.

أَوْ قَالَ: (الْمُجَازُ) مَا صَحَّ نَفْيُهُ وَ (الْحَقِيقَةُ) مَا لَا يَصَحُّ نَفْيُهَا. فَإِنَّهُ يُقَالُ: مَا تَعْنِي بِالتَّجْرِيدِ عَنِ الْقَرَائِنِ وَالْإِقْتِرَانِ بِالْقَرَائِنِ؟ إِنْ عُنِيَ بِذَلِكَ الْقَرَائِنِ اللَّفْظِيَّةُ مِثْلُ كَوْنِ الْإِسْمِ يُسْتَعْمَلُ مَقْرُونًا بِالْإِضَافَةِ أَوْ لَامِ التَّعْرِيفِ وَيُقَيَّدُ بِكَوْنِهِ فَاعِلًا وَمَفْعُولًا وَمُبْتَدَأً وَخَبَرًا؛ فَلَا يُوجَدُ قَطُّ فِي الْكَلَامِ الْمُؤَلَّفِ اسْمٌ إِلَّا مُقَيَّدًا.

وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ إِنْ عُنِيَ بِتَقْيِيدِهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ، وَقَدْ يُقَيَّدُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ وَظَرَفِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْمَفْعُولُ لَهُ وَمَعَهُ وَالْحَالِ فَالْفِعْلُ لَا يُسْتَعْمَلُ قَطُّ إِلَّا مُقَيَّدًا وَأَمَّا الْحَرْفُ فَأَبْلَغُ؛ فَإِنَّ الْحَرْفَ أَتَى بِهِ لِمَعْنَى فِي غَيْرِهِ.

فَفِي الْجُمْلَةِ: لَا يُوجَدُ قَطُّ فِي كَلَامٍ تَامَ اسْمٌ وَلَا فِعْلٌ وَلَا حَرْفٌ إِلَّا مُقَيَّدًا بِقِيُودِ تَرْيَلٍ عَنْهُ الْإِطْلَاقُ.

فَإِنْ كَانَتْ الْقَرِينَةُ بِمَا يَمْنَعُ الْإِطْلَاقَ عَنْ كُلِّ قَيْدٍ فَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ الَّذِي يَتَكَلَّمُ بِهِ جَمِيعُ النَّاسِ لَفْظٌ مُطْلَقٌ عَنْ كُلِّ قَيْدٍ سِوَاءٍ كَانَتْ الْجُمْلَةُ اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً، وَهَذَا كَانَ لَفْظُ (الْكَلَامِ) وَ (الْكَلِمَةِ) فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، بَلْ وَفِي لُغَةِ غَيْرِهِمْ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْمُقَيَّدِ. وَهُوَ الْجُمْلَةُ التَّامَّةُ اسْمِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ فِعْلِيَّةً أَوْ نِدَائِيَّةً إِنْ قِيلَ إِنَّهَا قِسْمٌ ثَالِثٌ.

فَأَمَّا مُجَرَّدُ الْإِسْمِ أَوْ الْفِعْلِ أَوْ الْحَرْفِ الَّذِي جَاءَ لِمَعْنَى لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ فَهَذَا لَا يُسَمَّى فِي كَلَامِ الْعَرَبِ قَطُّ كَلِمَةً، وَإِنَّمَا تُسَمِّيهِ هَذَا كَلِمَةً اصطلاحاً نحويًّا، كَمَا سَمَّوْا بَعْضَ الْأَلْفَافِ فِعْلًا، وَقَسَّمُوهُ إِلَى فِعْلٍ مَاضٍ وَمُضَارِعٍ وَأَمْرٍ.

وَالْعَرَبُ لَمْ تُسَمِّ قَطُّ اللَّفْظَ فِعْلًا؛ بَلْ النُّحَاةُ اصْطَلَحُوا عَلَى هَذَا فَسَمَّوْا اللَّفْظَ بِاسْمٍ مَذْلُولِهِ فَالْلَفْظُ الدَّالُّ عَلَى حُدُوثِ فِعْلٍ فِي زَمَنِ مَاضٍ سَمَّوْهُ فِعْلًا مَاضِيًّا وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا.

وَكَذَلِكَ حَيْثُ وُجِدَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بَلْ وَفِي كَلَامِ الْعَرَبِ نَظْمِهِ وَنَثَرِهِ لَفْظٌ كَلِمَةً؛ فَإِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الْفَيْدُ الَّتِي تُسَمِّيهِهَا النُّحَاةُ جُمْلَةً تَامَةً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ ﴿مَا هُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾. وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾. وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾. وَقَوْلِهِ: ﴿وَجَعَلَهَا

كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ. وَقَوْلِهِ: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾. وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ» وَقَوْلِهِ: «كَلِمَتَانِ ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ»^(١). وَقَوْلِهِ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ مَا يَظُنُّ أَنَّ تَبْلُغَ بِهِ مَا بَلَغَتْ يَكْتُبُ اللَّهُ لَهُ بِهَا رِضْوَانَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ مَا يَظُنُّ أَنَّ تَبْلُغَ بِهِ مَا بَلَغَتْ يَكْتُبُ اللَّهُ بِهَا سَخَطَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٢). وَقَوْلِهِ: «لَقَدْ لَوْ وَزَنْتَ بِهَا قُلْتَهُ مُنْذُ الْيَوْمِ لَوَزَنْتَهُنَّ: سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ خَلْقِهِ سُبْحَانَ اللَّهِ زِنَةَ عَرْشِهِ سُبْحَانَ اللَّهِ رِضَا نَفْسِهِ سُبْحَانَ اللَّهِ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ»^(٣).

وَإِذَا كَانَ كُلُّ اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ حَرْفٍ يُوجَدُ فِي الْكَلَامِ؛ فَإِنَّهُ مُقَيَّدٌ لَا مُطْلَقٌ لَمْ يَجْزُ أَنْ يُقَالَ لِلْفِعْلِ الْحَقِيقَةِ مَا دَلَّ مَعَ الْإِطْلَاقِ، وَالتَّجَرُّدِ عَنْ كُلِّ قَرِينَةٍ تُقَارِنُهُ. فَإِنْ قِيلَ: أُرِيدَ بَعْضُ الْقَرَائِنِ دُونَ بَعْضٍ قِيلَ لَهُ: أَذْكَرُ الْفَصْلِ بَيْنَ الْقَرِينَةِ الَّتِي يَكُونُ مَعَهَا حَقِيقَةٌ، وَالْقَرِينَةِ الَّتِي يَكُونُ مَعَهَا مَجَازٌ، وَلَنْ تَجِدَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا تَقْدِرُ بِهِ عَلَى تَقْسِيمٍ صَحِيحٍ مَعْقُولٍ اهـ.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله كما في مختصر الصواعق (٦/٢):

وَهَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا يَصِحُّ إِذَا عُلِمَ أَنَّ الْأَلْفَاظَ الْعَرَبِيَّةَ وَضِعَتْ أَوَّلًا لِمَعَانٍ ثُمَّ اسْتُعْمِلَتْ فِيهَا، ثُمَّ وَضِعَ لِمَعَانٍ آخَرَ بَعْدَ الْوَضْعِ الْأَوَّلِ وَالْإِسْتِعْمَالِ بَعْدَهُ وَالْوَضْعُ الثَّانِي

(١) أخرجه البخاري برقم (٧٥٦٣)، ومسلم برقم (٢٦٩٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مالك (٩٨٥/٢)، وأحمد (١٥٨٥٢)، والترمذي (٢٣١٩)، وابن ماجه (٣٩٦٩)، وهو حديث صحيح.

(٣) أخرجه مسلم برقم (٢٧٢٦) عن جويرية بنت الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَالِاسْتِعْمَالِ بَعْدَهُ، وَلَا تَتِمُّ لَكُمْ دَعْوَى الْمُجَازِ إِلَّا بِهَذِهِ الْمَقَامَاتِ الْأَرْبَعِ، وَلَيْسَ مَعَكُمْ وَلَا مَعَ غَيْرِكُمْ سِوَى اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي الْمَعْنَى.

وَأَمَّا إِنَّهُمْ وَضَعُوهُ لِمَعْنَى ثُمَّ اسْتَعْمَلُوهُ فِيهِ وَضَعُوهُ بَعْدَ ذَلِكَ لِمَعْنَى آخَرَ غَيْرَ مَعْنَاهُ الْأَوَّلِ ثُمَّ اسْتَعْمَلُوهُ فِيهِ، فَدَعَوَى ذَلِكَ قَوْلٌ بِلَا عِلْمٍ، وَهُوَ حَرَامٌ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ، فَكَيْفَ فِي كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، فَمَنْ يُمَكِّنُهُ مِنْ بَنِي آدَمَ أَنْ يُثْبِتَ ذَلِكَ، وَهَذَا لَوْ أَمَكَّنَ الْعِلْمُ بِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ طَرِيقٌ إِلَّا الْوَحْيَ وَخَبَرَ الصَّادِقِ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ صِدْقُهُ. اهـ

قال الإمام ابن القيم رحمه الله كما في مختصر الصواعق (ص ٢٨٨):

هَذَا إِنَّمَا يُمَكِّنُ دَعْوَاهُ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْعُقَلَاءِ اجْتَمَعُوا وَاصْطَلَحُوا عَلَى أَنَّ يُسَمُّوا هَذَا بِكَذَا وَهَذَا بِكَذَا، ثُمَّ اسْتَعْمَلُوا تِلْكَ الْأَلْفَافِظَ مِنْ تِلْكَ الْمَعَانِي، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ اجْتَمَعُوا وَتَوَاطَعُوا عَلَى أَنْ يَسْتَعْمِلُوا تِلْكَ الْأَلْفَافِظَ بِعَيْنِهَا فِي مَعَانٍ أُخَرَ غَيْرِ الْمَعَانِي الْأَوَّلِ، لِعِلَاقَةٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَهَا، وَقَالُوا: هَذِهِ الْأَلْفَافِظُ حَقِيقَةٌ تِلْكَ الْمَعَانِي مُجَازٌ فِي هَذِهِ وَهَذِهِ، وَلَا نَعْرِفُ أَحَدًا مِنَ الْعُقَلَاءِ قَالَهُ قَبْلَ أَبِي هَاشِمٍ الْجَبَائِيَّ فَإِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ اللُّغَاتِ اصْطِلَاحِيَّةٌ، وَأَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ اصْطَلَحُوا عَلَى ذَلِكَ، وَهَذَا مُجَاهَرَةٌ بِالْكَذِبِ، وَقَوْلٌ بِلَا عِلْمٍ، وَالَّذِي يَعْرِفُهُ النَّاسُ اسْتِعْمَالُ هَذِهِ الْأَلْفَافِظِ فِي مَعَانِيهَا الْمَفْهُومَةِ مِنْهَا.

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله كما في مختصر الصواعق (ص ٢٨٨):

فَرَفَقْتُمْ أَيْضًا بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُجَازَ مَا يَتَبَادَرُ غَيْرُهُ إِلَى الدِّهْنِ، فَلِلْمُدُلُولِ إِنْ تَبَادَرَ إِلَى الدِّهْنِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ كَانَ حَقِيقَةً، وَكَانَ غَيْرُ الْمُتَبَادَرِ مُجَازًا، فَإِنَّ الْأَسَدَ إِذَا أُطْلِقَ تَبَادَرَ مِنْهُ الْحَيَوَانُ الْمُفْتَرَسُ دُونَ الرَّجُلِ الشُّجَاعِ، فَهَذَا الْفَرْقُ مَبْنِيٌّ عَلَى دَعْوَى بَاطِلَةٍ وَهُوَ تَجْرِيدُ اللَّفْظِ عَنِ الْقَرَائِنِ بِالْكُلِّيَّةِ وَالنُّطْقِ بِهِ وَحْدَهُ، وَحِينَئِذٍ فَيَتَبَادَرُ مِنْهُ الْحَقِيقَةُ عِنْدَ

التَّجَرُّدِ، وَهَذَا الْفَرَضُ هُوَ الَّذِي أَوْقَعَكُمْ فِي الْوَهْمِ، فَإِنَّ اللَّفْظَ بِدُونِ الْقَيْدِ وَالتَّرْكِيبِ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْوَاتِ الَّتِي يُنْعَقُ بِهَا لَا تُفِيدُ فَائِدَةً، وَإِنَّمَا يُفِيدُ تَرْكِيبُهُ مَعَ غَيْرِهِ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا يَصِحُّ السُّكُوتُ عَلَيْهِ، وَحِينَئِذٍ فَإِنَّهُ يَتَبَادَرُ مِنْهُ عِنْدَ كُلِّ تَرْكِيبٍ بِحَسَبِ مَا قُيِّدَ بِهِ، فَيَتَبَادَرُ مِنْهُ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ مَا لَا يَتَبَادَرُ مِنْهُ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ الْآخِرِ.

فَإِذَا قُلْتُ: هَذَا الثَّوْبُ خِطُّهُ لَكَ بِيَدِي، تَبَادَرَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْيَدَ آلَةُ الْحَيَاطَةِ لَا غَيْرُ، وَإِذَا قُلْتُ: لَكَ عِنْدِي يَدُ اللَّهِ يُجْزِيكَ بِهَا، تَبَادَرَ مِنْ هَذَا النِّعْمَةُ وَالْإِحْسَانُ، وَلَمَّا كَانَ أَصْلُهُ الْإِعْطَاءُ وَهُوَ بِالْيَدِ عَبَّرَ عَنْهُ بِهَا، لِأَنَّهَا آلَةٌ، وَهِيَ حَقِيقَةٌ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ، وَهَذَا التَّرْكِيبِ، فَمَا الَّذِي صَيَّرَهَا حَقِيقَةً فِي هَذَا، مَجَازًا فِي الْآخَرِ؟

فَإِنْ قُلْتُ: لِأَنَّا إِذَا أَطْلَقْنَا لَفْظَةَ يَدٍ تَبَادَرَ مِنْهَا الْعُضْوُ الْمُخْصُوصُ، قِيلَ: لَفْظَةُ يَدٍ بِمَنْزِلَةِ صَوْتٍ يُنْعَقُ بِهِ لَا يُفِيدُ شَيْئًا الْبَتَّةَ حَتَّى تُقَيِّدَهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْمُرَادِ مِنْهُ، وَمَعَ التَّقْيِيدِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْمُرَادِ لَا يَتَبَادَرُ سِوَاهُ، فَتَكُونُ الْحَقِيقَةُ حَيْثُ اسْتَعْمِلَتْ فِي مَعْنَى يَتَبَادَرُ إِلَى الْفَهْمِ، كَذَلِكَ أَسَدٌ لَا يُفِيدُ شَيْئًا وَلَا يُعْلَمُ مُرَادُ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ حَتَّى إِذَا قَالَ زَيْدٌ أَسَدٌ، أَوْ رَأَيْتُ أَسَدًا يُصَلِّي، أَوْ فُلَانٌ افْتَرَسَهُ الْأَسَدُ فَأَكَلَهُ، أَوْ الْأَسَدُ مَلِكُ الْوُحُوشِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، عُلِمَ الْمُرَادُ بِهِ مِنْ كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ، وَتَبَادَرَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ إِلَى ذِهْنِ السَّامِعِ بِحَسَبِ ذَلِكَ التَّقْيِيدِ وَالتَّرْكِيبِ، فَلَا يَتَبَادَرُ مِنْ قَوْلِكَ: رَأَيْتُ أَسَدًا يُصَلِّي، إِلَّا رَجُلًا شُجَاعًا، فَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً.

إِلَى أَنْ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَلَكِنْ نَقُولُ: اللَّفْظُ الْوَاحِدُ تَخْتَلِفُ دَلَالَتُهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ، وَيَكُونُ حَقِيقَةً فِي الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ، مِثَالُهُ لَفْظُ الْعَمَلِ، إِنَّهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِنَّمَا يُفْهَمُ مِنْهُ عَمَلُ الْجَوَارِحِ،

فَإِذَا قُيِّدَ بِعَمَلِ الْقَلْبِ كَانَتْ دَلَالَتُهُ عَلَيْهِ أَيْضًا حَقِيقَةً، فَاخْتَلَفَتْ دَلَالَتُهُ بِالْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ، وَلَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ حَقِيقَةً.

وَكَذَلِكَ لَفْظُ الْإِيمَانِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يَدْخُلُ فِيهِ الْأَعْمَالُ، كَقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَعْلَاهَا قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ»^(١) فَإِذَا قُرِنَ بِالْأَعْمَالِ كَانَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى التَّصَدِيقِ بِالْقَلْبِ.

وَكَقَوْلِهِ: ﴿آمِنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥] فَاخْتَلَفَتْ دَلَالَتُهُ بِالْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ، وَهُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

وَكَذَلِكَ لَفْظُ الْفَقِيرِ وَالْمُسْكِينِ يَدْخُلُ فِيهِ الْآخَرُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، فَإِذَا جُمِعَ بَيْنَهُمَا لَمْ يَدْخُلْ مُسَمًى أَحَدُهُمَا فِي مُسَمًى الْآخَرِ.

وَكَذَلِكَ لَفْظُ التَّقْوَى وَالْقَوْلِ السَّيِّدِ إِذَا أُطْلِقَ لَفْظُ التَّقْوَى تَنَاوَلَ تَقْوَى الْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ وَاللِّسَانِ فَإِذَا جُمِعَ بَيْنَهُمَا تَقَيَّدَتْ دَلَالَتُهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ٧٠].

وَكَذَلِكَ لَفْظُ التَّقْوَى عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يَدْخُلُ فِيهِ الصَّبْرُ، فَإِذَا قُرِنَ بِالصَّبْرِ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلَى إِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٢٥] وَقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦] وَنَظَائِرُ ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُذَكَّرَ.

وَأَخْصُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ لَا يُسْتَعْمَلُ؛ إِلَّا مُقَيَّدًا كَالرَّأْسِ وَالْجَوَارِحِ وَالْيَدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَسْتَعْمِلْ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ مُطْلَقَةً بَلْ لَا تَنْطِقُ بِهَا إِلَّا مُقَيَّدَةً كَرَأْسِ الْإِنْسَانِ، وَرَأْسِ الطَّائِرِ، وَرَأْسِ الدَّابَّةِ، وَرَأْسِ الْمَاءِ، وَرَأْسِ الْأَمْرِ، وَرَأْسِ

(١) أخرجه البخاري برقم (٩)، ومسلم برقم (٣٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ولفظ البخاري: «بضع

المَالِ، وَرَأْسِ الْقَوْمِ، فَهَاهُنَا الْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ جَمِيعًا حَقِيقَةً، وَهُمَا مَوْضُوعَانِ، وَمَنْ تَوَهَّمَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الرَّأْسِ لِلْإِنْسَانِ، وَأَنَّهُ نُقِلَ مِنْهُ إِلَى هَذِهِ الْأُمُورِ؛ فَقَدْ غَلِطَ أَقْبَحَ غَلْطٍ، وَقَالَ مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَلَوْ عَارَضَهُ آخَرُ بِضِدِّ مَا قَالَهُ كَانَ قَوْلُهُ مِنْ جِنْسِ قَوْلِهِ، لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، فَالْمَقِيدُ مَوْضِعُ النَّزَاعِ، وَالْمُطْلَقُ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ وَلَا يُفِيدُ فِتْمَانَهُ.

وَكَذَلِكَ الْجَنَاحُ لِحَنَاحِ الطَّائِرِ حَقِيقَةً، وَجَنَاحُ السَّفَرِ حَقِيقَةً فِيهِ، وَجَنَاحُ الدُّلِّ حَقِيقَةً فِيهِ، فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ لِلدُّلِّ جَنَاحٌ، قُلْنَا: لَيْسَ لَهُ جَنَاحٌ رِيشٍ، وَلَهُ جَنَاحٌ مَعْنَوِيٌّ يُنَاسِبُهُ، كَمَا أَنَّ الْأَمْرَ وَالْمَالَ وَالْمَاءَ لَيْسَ لَهُ رَأْسُ الْحَيَوَانِ وَلَهَا رَأْسٌ بِحَسَبِهَا، وَهَذَا حُكْمٌ عَامٌّ فِي جَمِيعِ الْأَلْفَاظِ الْمُضَافَةِ كَالْيَدِ وَالْعَيْنِ وَغَيْرِهِمَا.

فَيْدُ الْبُعُوضَةِ حَقِيقَةٌ وَيَدُ الْفِيلِ حَقِيقَةٌ وَلَيْسَتْ بِجَزَائِفٍ فِي أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ حَقِيقَةً فِي الْآخَرِ، وَلَيْسَتْ الْيَدُ مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُمَا اشْتِرَاكًا لَفْظِيًّا، وَكَذَلِكَ إِرَادَةُ الْبُعُوضِ وَحَيَاتِهَا وَقُوَّتُهَا حَقِيقَةٌ، وَإِرَادَةُ الْمَلِكِ وَقُوَّتُهُ وَحَيَاتُهُ حَقِيقَةٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْقَدْرَ الْمُشْتَرَكَ بَيْنَ الْأَسَدِ وَالرَّجُلِ الشُّجَاعِ وَبَيْنَ الْبَلِيدِ وَالْحِمَارِ أَعْظَمُ مِنَ الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ الَّذِي بَيْنَ الْبُعُوضَةِ وَالْفِيلِ وَبَيْنَ الْبُعُوضَةِ وَالْمَلِكِ، فَإِذَا جَعَلْتُمُ اللَّفْظَ حَقِيقَةً هُنَاكَ لِاعْتِبَارِ الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ فَهَلَّا جَعَلْتُمُوهُ حَقِيقَةً بِاعْتِبَارِ الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ فِيهَا هُوَ أَظْهَرُ وَأَبْيَنُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَنَافُضِكُمْ وَتَفْرِيقِكُمْ بَيْنَ الْمُتِمَّاثِلَيْنِ وَسَلْبِكُمْ الْحَقِيقَةَ عَمَّا هُوَ أَوْلَى بِهَا. اهـ

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في بدائع الفوائد (٤/٢٠٤):

تجرد اللفظ عن جميع القرائن الدالة على مراد المتكلم ممتنع في الخارج، وإنما يقدره الذهن ويفرضه، وإلا فلا يمكن استعماله إلا مقيدا بالمسند، والمسند إليه، ومتعلقاتها

وأخواتها الدالة على مراد المتكلم؛ فإن كان كل مقيد مجازاً؛ استحال أن يكون في الخارج لفظ حقيقة.

وإن كان بعض المقيدات مجازاً، وبعضها حقيقة؛ فلا بد من ضابط للقيود التي تجعل اللفظ مجازاً، والقيود التي لا تخرجه عن حقيقته، ولن يجد مدعوا المجاز إلى ضابط مستقيم سبيلاً البتة فمن كان لديه شيء فليذكره.

ثم قال رحمه الله:

ومن ادعى صرف لفظ عن ظاهره إلى مجازه؛ لم يتم له ذلك إلا بعد أربع مقامات:

أحدها: بيان امتناع إرادة الحقيقة.

الثاني: بيان صلاحية اللفظ لذلك المعنى الذي عينه، وإلا كان مفترياً على اللغة.

الثالث: بيان تعيين ذلك المحمل؛ إن كان له عدة مجازات.

الرابع: الجواب عن الدليل الموجب لإرادة الحقيقة. اهـ

وخلاصة ما تقدم: أن ألفاظ اللغة العربية كثير منها يفهم معناها من السياق، وهو حقيقة في كل سياق، وتصيرها حقيقة في موضع ومجازاً في موضع تحكم بلا دليل، وقول على الله بلا علم.

وجعل اللفظ موضوعاً لأحد المعاني قبل الآخر، واصطلح عليه قبل الآخر أيضاً تحكم بلا دليل، وقول بلا علم.

رابعها: قول المبتدعة: إن أحاديث الصفات لا تفيد اليقين؛ فلا تثبت بها صفات الله عز وجل:

قال الإمام ابن القيم رحمه الله كما في مختصر الصواعق (ص ٥٣٠):

قَالَ أَهْلُ التَّعْطِيلِ: لَا يُخْتَجُّ بِكَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

وَقَالُوا: الْأَخْبَارُ قِسْمَانِ: مُتَوَاتِرٌ وَآحَادٌ، فَلَمُتَوَاتِرٌ، وَإِنْ كَانَ قَطْعِيَّ السَّنَدِ لَكِنَّهُ غَيْرُ قَطْعِيٍّ الدَّلَالَةِ، فَإِنَّ الدَّلَالََةَ اللَّفْظِيَّةَ لَا تُفِيدُ الْيَقِينَ، وَبِهَذَا قَدَحُوا فِي دَلَالَةِ الْقُرْآنِ عَلَى الصِّفَاتِ. وَالْآحَادِ لَا تُفِيدُ الْعِلْمَ.

فَسَدُّوا عَلَى الْقُلُوبِ مَعْرِفَةَ الرَّبِّ تَعَالَى وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ مِنْ جِهَةِ الرَّسُولِ ﷺ وَأَحَالُوا النَّاسَ عَلَى قَضَايَا وَهْمِيَّةٍ، وَمُقَدِّمَاتٍ خَيَالِيَّةٍ، سَمَّوْهَا قَوَاطِعَ عَقْلِيَّةٍ، وَبَرَاهِينَ نَفْلِيَّةٍ، وَهِيَ فِي التَّحْقِيقِ ﴿كَسْرَابٍ بَقِيْعَةٍ يَحْسِبُهُ الظُّمَانُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [النور: ٣٩].

وَمِنْ الْعَجَبِ أَنَّهُمْ قَدَّمُوهَا عَلَى نُصُوصِ الْوَحْيِ، وَعَزَّلُوا لِأَجْلِهَا النُّصُوصَ.

قال رحمه الله:

فَنَقُولُ هَذِهِ الْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ فِي هَذَا الْبَابِ يُوَافِقُهَا الْقُرْآنُ، وَيَدُلُّ عَلَى مِثْلِ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ، فِيهِ مَعَ الْقُرْآنِ بِمَنْزِلَةِ الْآيَةِ مَعَ الْآيَةِ، وَالْحَدِيثِ مَعَ الْحَدِيثِ الْمُتَقَيَّنِ.

فَلَمَّا كَانَتْ الشَّهَادَةُ بِأَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ وَالْقُرْآنَ يَخْرُجَانِ مِنْ مِشْكَاةٍ وَاحِدَةٍ فَنَحْنُ نَشْهَدُ اللَّهَ عَلَى ذَلِكَ شَهَادَةً عَلَى الْقَطْعِ وَالْبَتِّ، إِذْ شَهِدَ خُصُومُنَا شَهَادَةَ الزُّورِ أَنَّهَا تُخَالِفُ الْعَقْلَ، وَمَا يُضَرُّهَا أَنْ تُخَالِفَ تِلْكَ الْعُقُولَ الْمُنْكَوسَةَ، إِذَا وَافَقَتِ الْكِتَابَ

وَفِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ عِبَادَهُ عَلَيْهَا، وَالْعُقُولَ الْمُؤَيَّدَةَ بِنُورِ الْوَحْيِ، وَكَذَلِكَ شَهَادَةُ وَرَقَةَ بْنِ نَوْفَلٍ بِمُوَافَقَةِ الْقُرْآنِ لِمَا جَاءَ بِهِ مُوسَى.

فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تُقَرِّرُ نُصُوصَ الْقُرْآنِ وَتَكْشِفُ مَعَانِيهَا كَشْفًا مُفْصَلًا، وَتُقَرِّبُ الْمُرَادَ وَتَدْفَعُ عَنْهُ الْإِحْتِمَالَاتِ، وَتُفَسِّرُ الْمُجْمَلَ مِنْهُ وَتُبَيِّنُهُ وَتُوضِّحُهُ لِتَقُومَ حُجَّةُ اللَّهِ بِهِ، وَيُعْلَمَ أَنَّ الرَّسُولَ بَيَّنَّ مَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ، وَأَنَّهُ بَلَغَ أَلْفَاظُهُ وَمَعَانِيهِ بِلَاغًا مُبِينًا حَصَلَ بِهِ الْعِلْمُ الْيَقِينِيُّ، بِلَاغًا أَقَامَ الْحُجَّةَ، وَقَطَعَ الْمُعْذَرَةَ وَأَوْجَبَ الْعِلْمَ، وَبَيَّنَّهُ أَحْسَنَ الْبَيَانِ وَأَوْضَحَهُ.

وَلِهَذَا كَانَ أئِمَّةُ السَّلَفِ وَاتَّبَاعُهُمْ يَذْكُرُونَ الْآيَاتِ فِي هَذَا الْبَابِ، ثُمَّ يُتَّبِعُونَهَا بِالْأَحَادِيثِ الْمُوَافِقَةِ لَهَا، كَمَا فَعَلَ الْبُخَارِيُّ وَمَنْ قَبْلَهُ وَمَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ فِي السُّنَنِ، فَإِنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ بْنَ رَاهَوِيَةَ، وَغَيْرَهُمَا يَحْتَجُّونَ عَلَى صِحَّةِ مَا تَضَمَّنَتْهُ أَحَادِيثُ النَّزُولِ وَالرُّؤْيَا وَالتَّكْلِيمِ وَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالْإِثْيَانِ وَالْمُجِيءِ بِمَا فِي الْقُرْآنِ، وَيُشِيرُونَ اتِّفَاقَ دَلَالَةِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ عَلَيْهَا، وَأَمَّا مَنْ مَشَكَاهُ وَاحِدَةً، وَلَا يُنْكِرُ ذَلِكَ مَنْ لَهُ أَدْنَى مَعْرِفَةٍ وَإِيمَانٍ، وَإِنَّمَا يُحْسِنُ الْإِسْتِدْلَالَ عَلَى مَعَانِي الْقُرْآنِ بِمَا رَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ وَرَثَتِهِ الْأَنْبِيَاءِ، ثُمَّ يُتَّبِعُونَ ذَلِكَ بِمَا قَالَهُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ أئِمَّةُ الْهُدَى.

وَهَلْ يَخْفَى عَلَى ذِي عَقْلٍ سَلِيمٍ أَنَّ تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ بِهَذِهِ الطَّرِيقِ خَيْرٌ مِمَّا هُوَ مَأْخُودٌ عَنْ أئِمَّةِ الضَّلَالِ وَشُيُوخِ التَّجْهُّمِ وَالْإِعْتَزَالِ، كَالْمُرْسِيَّ وَالْجُبَّائِيَّ وَالنَّطَّامِ وَالْعَلَّافِ وَأَضْرَائِهِمْ مِنْ أَهْلِ التَّفَرُّقِ وَالْإِخْتِلَافِ الَّذِينَ أَحْدَثُوا فِي الْإِسْلَامِ ضَلَالَاتٍ وَبِدْعًا، وَفَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا، وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ.

فَإِذَا لَمْ يَجْزِ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ بِإثْبَاتِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ، وَحُصُولِ الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ، وَكَلَامِ الصَّحَابَةِ وَتَابِعِيهِمْ، أَفِيحُورُ أَنْ يُرْجَعَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ إِلَى تَحْرِيفَاتِ جَهْمٍ وَشِيعَتِهِ، وَتَأْوِيلَاتِ الْعَلَّافِ وَالنَّطَّامِ وَالْجُبَّائِيِّ وَالْمُرِييِّ. وَعَبْدُ الْجُبَّارِ وَأَتْبَاعِهِمْ مِنْ كُلِّ أَعْمَى أَعْجَمِي الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، بَعِيدٌ عَنِ السُّنَّةِ وَالْقُرْآنِ، مَغْمُورٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ؟.

فَإِذَا كَانَتْ أَخْبَارُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا تُفِيدُ عِلْمًا فَجَمِيعُ مَا يَذْكُرُهُ هَؤُلَاءِ مِنَ اللَّغَةِ وَالشَّعْرِ الَّذِي يُحَرِّفُونَ بِهِ الْقُرْآنَ وَالسُّنَنَ أَوَّلَى وَأَحْرَى أَنْ لَا يُفِيدَ عِلْمًا وَلَا ظَنًّا.

قال رحمه الله:

النَّبِيُّ ﷺ بَيَّنَّ لِأَصْحَابِهِ الْقُرْآنَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ، فَبَلَّغَهُمْ مَعَانِيهِ كَمَا بَلَّغَهُمْ أَلْفَاظَهُ، وَلَا يَحْصُلُ الْبَيَانُ وَالْبَلَاغُ الْمُقْصُودُ إِلَّا بِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] وَقَالَ: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٨] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَاتِمَّا يَسِرَّنَا بِهِ لِيَسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الدخان: ٥٨] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ﴾ [فصلت: ٣] أَيْ بَيِّنَتْ وَأُزِيلَ عَنْهَا الْإِجْمَالُ، فَلَوْ كَانَتْ آيَاتُهُ مُجْمَلَةً، لَمْ تَكُنْ قَدْ فُصِّلَتْ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤] وَهَذَا يَتَضَمَّنُ بَلَاغُ الْمَعْنَى وَأَنَّهُ فِي أَعْلَى دَرَجَاتِ الْبَيَانِ.

فَمَنْ قَالَ إِنَّهُ لَمْ يُبَلِّغِ الْأُمَّةَ مَعَانِيَ كَلَامِهِ وَكَلَامَ رَبِّهِ بَلَاغًا مُبِينًا، بَلْ بَلَّغَهُمْ أَلْفَاظَهُ، وَأَحَالَهُمْ فِي فَهْمِ مَعَانِيهِ عَلَى مَا يَذْكُرُوهُ هَؤُلَاءِ، لَمْ يَكُنْ قَدْ شَهِدَ لَهُ بِالْبَلَاغِ، وَهَذَا هُوَ حَقِيقَةُ قَوْلِهِمْ حَتَّى أَنْ مِنْهُمْ مَنْ يُصَرِّحُ بِهِ وَيَقُولُ: إِنَّ الْمُصْلَحَةَ كَانَتْ فِي كِتْمَانِ مَعَانِي

هَذِهِ الْأَلْفَافُ، وَعَدَمَ تَبْلِيغِهَا لِلأُمَّةِ، إِمَّا لِمَصْلَحَةِ الْجُمُهورِ، وَلِكُونِهِمْ لَا يَفْهَمُونَ الْمُعَانِي إِلَّا فِي قَوَالِبِ الْحَسِيَّاتِ وَضَرْبِ الْأَمْثَالِ، وَإِمَّا لِنَيْالِ الْكَادِحُونَ ثَوَابَ كَدِّهِمْ فِي اسْتِنْبَاطِ مُعَانِيهَا وَاسْتِخْرَاجِ تَأْوِيلَاتِهَا مِنْ وَحْشِيَّ اللُّغَاتِ وَغَرَائِبِ الْأَشْعَارِ، وَيَعْوِضُونَ بِأَفْكَارِهِمُ الدَّقِيقَةَ عَلَى صَرَفِهَا عَنْ حَقَائِقِهَا مَا أَمَكْنَهُمْ.

وَأَمَّا أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ فَيَشْهَدُونَ لَهُ بِمَا يَشْهَدُ اللَّهُ بِهِ وَشَهِدَتْ بِهِ مَلَائِكَتُهُ وَخِيَارُ الْقُرُونِ أَنَّهُ بَلَغَ الْبَلَاحَ الْمِينِ الْقَاطِعَ لِلْعُذْرِ الْمُقِيمِ لِلْحُجَّةِ، الْمُوجِبَ لِلْعِلْمِ وَالْيَقِينَ لَفْظًا وَمَعْنَى وَالْجُزْمَ بِتَبْلِيغِهِ مُعَانِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ كَالْجُزْمِ بِتَبْلِيغِهِ الْأَلْفَافَ، بَلْ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَافَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ إِنَّمَا يَحْفَظُهَا خَوَاصُّ أُمَّتِهِ، وَأَمَّا الْمُعَانِي الَّتِي بَلَغَهَا فَإِنَّهُ يَشْتَرِكُ فِي الْعِلْمِ بِهَا الْعَامَّةُ وَالْخَاصَّةُ.

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنْزَلَ عَلَى نَبِيِّهِ الْحِكْمَةَ كَمَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ وَآمَنَ بِذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَالْحِكْمَةُ هِيَ السُّنَّةُ كَمَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ، وَهُوَ كَمَا قَالُوا فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤] فَتَوَعَّ الْمُتْلُو إِلَى نَوْعَيْنِ: آيَاتُ وَهِيَ الْقُرْآنُ، وَحِكْمَةٌ وَهِيَ السُّنَّةُ، وَالْمُرَادُ بِالسُّنَّةِ مَا أَخَذَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِوَى الْقُرْآنِ كَمَا قَالَ ﷺ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا إِنَّهُ مِثْلُ الْقُرْآنِ وَأَكْثَرُ»^(١).

قَالَ الْبُخَارِيُّ: سَمِعْتُ الْحُمَيْدِيَّ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَقَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ الرَّجُلُ لِلشَّافِعِيِّ: مَا تَقُولُ أَنْتَ؟

فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ تَرَانِي فِي كَنِيسَةٍ، تَرَانِي فِي بَيْعَةٍ، تَرَى عَلَى وَسْطِي زُنَّارًا، أَقُولُ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا وَكَذَا، وَأَنْتَ تَقُولُ لِي مَا تَقُولُ أَنْتَ؟^(١).

وَقَالَ الْمَرْبُوعُ وَحَرَمَلَةٌ عَنِ الشَّافِعِيِّ: إِذَا وَجَدْتُمْ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَاتَّبِعُوهَا وَلَا تَلْتَفِتُوا إِلَى أَحَدٍ^(٢).

وَقَالَ الرَّبِيعُ عَنِ الشَّافِعِيِّ: لَيْسَ لِأَحَدٍ قَوْلٌ مَعَ سُنَّةٍ سَنَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ الرَّبِيعُ: وَسَمِعْتُهُ رَوَى حَدِيثًا؛ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: أَتَأْخُذُ بِهَذَا يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ فَقَالَ: مَتَى رَوَيْتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَحِيحًا فَلَمْ آخُذْ بِهِ فَأُشْهِدْكُمْ أَنَّ عَقْلِي قَدْ ذَهَبَ^(٣).

وَتَذَاكُرَ الشَّافِعِيِّ وَإِسْحَاقَ بِمَكَّةَ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَاضِرٌ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ دَارٍ» فَقَالَ إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنِ الْحَسَنِ (ح) وَأَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ وَعَبْدَةُ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُمَا لَمْ يَكُونَا يَرِيَانِهِ يَعْنِي بَيْعَ رِبَاعٍ مَكَّةَ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ لِبَعْضِ مَنْ عَرَفَهُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: أَنْتَ الَّذِي يَزْعُمُ أَهْلُ خُرَّاسَانَ أَنَّكَ فَتِيهُهُمْ، مَا أَحْجَجْنِي أَنْ يَكُونَ غَيْرُكَ فِي مَوْضِعِكَ، فَكُنْتُ أَمْرٌ بِفَرْكِ أَذْنِيهِ، أَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

(١) أخرجه الهروي في كتابه "ذم الكلام وأهله" (١٣/٣) بإسنادين صحيحين.

(٢) أخرجه الهروي في كتابه "ذم الكلام وأهله" (٣٨٥)، وأبو نعيم في الحلية (١٠٧/٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨٦/٥١)، وهو صحيح إليه.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في "آداب الشافعي ومناقبه" (ص ٥٠، ٥١، ٦٩) والهروي في كتابه "ذم الكلام وأهله" (١٧/٣) (٣٩٠)، والصابوني في "عقيدة السلف" (ص ١٨٩) والبيهقي في "المدخل" (٢٤٩)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" (١٠٦/٩) والذهبي في "العلو" (٢٠٢). بإسنادٍ صحيح.

ﷺ وَتَقُولُ أَنْتَ: عَطَاءٌ وَطَاوُسٌ وَمَنْصُورٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَالْحَسَنِ، وَهَلْ لِأَحَدٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ قَوْلٌ^(١).

وَرَوَيْنَا عَنْ الرَّبِيعِ عَنِ الشَّافِعِيِّ^(٢) قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَنْسُبُهُ عَامَّةً إِلَى عِلْمٍ أَوْ يَنْسُبُ نَفْسَهُ إِلَى عِلْمٍ يُخَالِفُ فِي أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ فَرَضَ اتِّبَاعَ أَثَرِ رَسُولِهِ وَالتَّسْلِيمَ لِحُكْمِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لِأَحَدٍ بَعْدَهُ إِلَّا اتِّبَاعَهُ، وَأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ قَوْلُ بِكُلِّ حَالٍ إِلَّا بِكِتَابِ اللَّهِ أَوْ سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ وَأَنَّ مَا سِوَاهُمَا تَبِعُ هُما، وَإِنَّمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَعَلَى مَنْ قَبْلَنَا وَبَعْدَنَا قَبُولَ الْخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا يَخْتَلِفُ فِيهِ أَحَدٌ أَنَّهُ فَرَضَ وَوَاجِبٌ قَبُولُ الْخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ حُبَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ بَلْ لَا يَتِمُّ الْإِيمَانُ وَالْإِسْلَامُ إِلَّا بِكَوْنِهِ أَحَبَّ إِلَى الْعَبْدِ مِنْ نَفْسِهِ، فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِ، وَاتَّفَقُوا أَنَّ حُبَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِاتِّبَاعِ أَثَرِهِ وَالتَّسْلِيمِ لِمَا جَاءَ بِهِ وَالْعَمَلِ عَلَى سُنَّتِهِ وَتَرْكِ مَا خَالَفَ قَوْلَهُ لِقَوْلِهِ، وَهَاتَانِ مُقَدِّمَتَانِ بُرْهَانِيَّتَانِ لَا يَحْتَاجَانِ إِلَى تَقْرِيرٍ.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لَتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦] قَالَ: نَزَلَتْ فِي عُلَمَاءِ الشُّوءِ الَّذِينَ يُفْتُونَ النَّاسَ بِأَرَائِهِمْ وَيَكْفِي فِي هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] وَفَرَضَ تَحْكِيمَهُ لَمْ يَسْقُطْ بِمَوْتِهِ، بَلْ ثَابِتٌ بَعْدَ مَوْتِهِ كَمَا كَانَ ثَابِتًا فِي حَيَاتِهِ وَلَيْسَ تَحْكِيمُهُ مُحْتَصًّا بِالْعَمَلِيَّاتِ دُونَ الْعِلْمِيَّاتِ كَمَا يَقُولُهُ أَهْلُ الزَّيْغِ وَالْإِلْحَادِ.

(١) أخرجه الهروي في كتابه “ذم الكلام وأهله” (٣٩٢)، والبيهقي في “معركة السنن والآثار” (٢١٢/٨)، بإسنادٍ صحيح.

(٢) أخرجه الهروي في كتابه “ذم الكلام وأهله” (٣٩٩)، بإسنادٍ صحيح.

وَقَدْ افْتَتَحَ سُبْحَانَهُ هَذَا الْخَبَرَ بِالْقَسَمِ الْمُؤَكَّدِ بِالنَّفْيِ قَبْلَهُ وَأَقْسَمَ عَلَى انْتِفَاءِ الْإِيمَانِ مِنْهُمْ حَتَّى يُحْكَمُوا رَسُولُهُ ﷺ فِي جَمِيعِ مَا تَنَازَعُوا فِيهِ مِنْ دَقِيقِ الدِّينِ وَجَلِيلِهِ وَفُرُوعِهِ وَأُصُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَكْتَفِ مِنْهُمْ بِهَذَا التَّحْكِيمِ حَتَّى يَنْتَفِي الْخُرْجُ، وَهُوَ الضِّيقُ بِمَا حَكَمَ بِهِ فَتَشْرِحَ صُدُورُهُمْ لِقَبُولِ حُكْمِهِ انْشِرَاحًا لَا يَبْقَى مَعَهُ حَرْجٌ ثُمَّ يُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا أَيْ يَنْقَادُوا انْقِيَادًا لِحُكْمِهِ.

وَاللَّهُ يَشْهَدُ وَرَسُولُهُ وَمَلَائِكَتُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ أَنَّ مَنْ قَالَ أَدِلَّةَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ لَا تُفِيدُ الْيَقِينَ، وَأَنَّ أَحَادِيثَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ أَخْبَارُ أَحَادٍ لَا تُفِيدُ الْعِلْمَ بِمَعَزِلٍ عَنْ هَذَا التَّحْكِيمِ، وَهُوَ يَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ بِذَلِكَ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] الْآيَةَ.

وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّ الرَّدَّ إِلَيْهِ هُوَ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ، وَالرُّجُوعُ إِلَى سُنَّتِهِ بَعْدَ مَمَاتِهِ، وَاتَّفَقُوا أَنَّ فَرْصَ هَذَا الرَّدِّ لَمْ يَسْقُطْ بِمَوْتِهِ، فَإِنْ كَانَ مُتَوَاتِرٌ أَخْبَارِهِ وَأَحَادِثُهَا لَا تُفِيدُ عِلْمًا، وَلَا يَقِينًا لَمْ يَكُنْ لِلرَّدِّ إِلَيْهِ وَجْهٌ.

وَلَمَّا أَصَلَ أَهْلُ الزَّيْغِ وَالضَّلَالِ هَذَا الْأَصْلَ رَدُّوا مَا تَنَازَعَ فِيهِ النَّاسُ مِنْ هَذَا الْبَابِ إِلَى مَنْطِقِ الْيُونَانِ، وَخَيَالَاتِ الْأَذْهَانِ، وَوَحْيِ الشَّيْطَانِ، وَرَأْيِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ، وَهَؤُلَاءِ يَتَنَاولُهُمْ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٦٠].

وَالطَّاغُوتُ اسْمٌ لِكُلِّ مَا تَعَدَّى حُدَّهُ وَتَجَاوَزَ طَوْرَهُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا الَّذِي يَتَحَاكَمُ إِلَيْهِ أَهْلُ الزَّيْغِ حُدُّهُ أَنْ يَكُونَ مُحْكُومًا عَلَيْهِ لَا حَاكِمًا.

ثُمَّ أَخْبَرَ تَعَالَى عَنْ حَالِ هَؤُلَاءِ الْمُتَحَاكِمِينَ إِلَى غَيْرِ مَا جَاءَ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ فَقَالَ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١].

فَجَعَلَ الْإِعْرَاضَ عَمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ وَالْإِلْتِفَاتَ إِلَى غَيْرِهِ هُوَ حَقِيقَةُ النِّفَاقِ كَمَا أَنَّ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ هُوَ تَحْكِيمُهُ وَازْتِفَاعُ الْحَرْجِ عَنِ الصُّدُودِ بِحُكْمِهِ وَالتَّسْلِيمِ لِمَا حَكَمَ بِهِ رِضَى وَاخْتِيَارًا وَمَحَبَّةً، فَهَذَا حَقِيقَةُ الْإِيمَانِ، وَذَلِكَ الْإِعْرَاضُ حَقِيقَةُ النِّفَاقِ.

ثُمَّ أَخْبَرَ سُبْحَانَهُ عَنْ عُقُوبَةِ الْمُعْرِضِينَ عَنِ التَّحَاكُمِ إِلَيْهِ الرَّاضِينَ بِحُكْمِ الْغَيْرِ مِنْ خَلْقِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٢] فَأَخْبَرَ أَنَّ هَذَا الْإِعْرَاضَ عَنِ التَّحَاكُمِ إِلَيْهِ سَبَبٌ لِأَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ كَمَا قَالَ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] وَقَالَ فِي الْمُتَوَلِّينَ عَنْ حُكْمِهِ ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾ [المائدة: ٤٩].

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ حَدَّثَ بِحَدِيثٍ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ كَذًا وَكَذًا، فَغَضِبَ سَعِيدٌ، وَقَالَ: لَا أَرَاكَ تُعَرِّضُ فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْلَمَ بِكِتَابِ اللَّهِ مِنْكَ^(١).

(١) أخرجه الدارمي (٦٣١) أخبرنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن سلمة به. وإسناده صحيح. ولم أجد الأثر عند أبي داود، وأبو داود لا يروي عن حماد مباشرة.

فَإِذَا كَانَ هَذَا إِنْكَارُهُمْ عَلَى مَنْ عَارَضَ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْقُرْآنِ فَمَاذَا تَرَاهُمْ قَائِلِينَ لِمَنْ عَارَضَهَا بِآرَاءِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَمَنْطِقِ الْمُتَفَلِّسِينَ وَأَقْسَسَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَخَيَالَاتِ الْمُتَصَوِّفِينَ، وَسِيَاسَاتِ الْمُعْتَدِينَ؟

وَلِلَّهِ بِلَالُ بْنُ سَعْدٍ حَيْثُ يَقُولُ: ثَلَاثٌ لَا يُقْبَلُ مَعَهُنَّ عَمَلٌ: الشِّرْكُ، وَالْكُفْرُ، وَالرَّأْيُ، قُلْتُ: يَا أَبَا عُمَرَ، وَمَا الرَّأْيُ؟ قَالَ: يَتْرُكُ سُنَّةَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَيَقُولُ بِالرَّأْيِ. انتهى بانتقاء من كلامه رحمه الله.

قال أبو عبد الله غفر الله له:

وهذا التقسيم من أصله، تقسيم الأحاديث إلى متواتر وآحاد تقسيم مبتدع؛ لم يكن في عهد الصحابة والتابعين، والقرون المفضلة، ولكن هو تقسيم اصطلاحى أخذ به عامة العلماء، وقد وجد في كلام بعض المتقدمين لفظ التواتر، يقولون: قد تواتر هذا الحديث.

وكما تقدم معنا أن هذه التقسيمات الاصطلاحية يُعمل بها ما لم تُخالف نصًّا شرعيًّا، ويتجنب مقاصد الشر التي لأهل البدع فيها، ومن ذلك قولهم: (إن الآحاد يفيد الظن) فيُخالفون في ذلك، ويقال: الأحاديث الثابتة، عن النبي ﷺ متواترها وآحادها كلها تفيد العلم، سواء أفادت العلم الضروري، أو النظري. ولهم مدخل شرٌّ آخر، وهو: أن الآحاد لا يُحتج به في العقائد. وهذا باطل.

قال الإمام ابن القيم كَمَا فِي مُخْتَصَرِ الصَّوَائِقِ (ص ٥٥١):

خبر الواحد بحسب الدليل الدال عليه... فتارة يُجزم بكذبه؛ لقيام دليل كذبه، وتارة يُظن كذبه إذا كان دليل كذبه ظنيًّا، وتارة يتوقف فيه، فلا يُترجح صدقه، ولا

كذبه إذا لم يقم دليل أحدهما، وتارة يترجح صدقه، ولا يُجزم به، وتارة يُجزم بصدقه جزماً لا يبقى معه شك، فليس خبر كل واحد يفيد العلم ولا الظن، ولا يجوز أن يُنفى عن خبر الواحد مطلقاً أنه يحصل العلم؛ فلا وجه لإقامة الدليل على أن خبر الواحد لا يفيد العلم؛ وإلا اجتمع النقيضان، بل نقول: خبر الواحد يفيد العلم في مواضع.

ثم قال رحمه الله:

فهذا الذي اعتمده نفاة العلم عن أخبار رسول الله ﷺ خرقوا به إجماع الصحابة المعلوم بالضرورة، وإجماع التابعين، وإجماع أئمة الإسلام، ووافقوا به الجهمية، والمعتزلة، والرافضة، والخوارج، الذين انتهكوا هذه الحرمة، وتبعهم بعض الأصوليين والفقهاء، وإلا فلا يُعرف لهم سلفٌ من الأئمة بذلك، بل صرح الأئمة بخلاف قولهم، فممن نص على أن خبر الواحد يفيد العلم: مالك، والشافعي، وأصحاب أبي حنيفة، وداد بن علي وأصحابه، كأبي محمد بن حزم، ونص عليه الحسين بن علي الكرابيسي، والحارث بن أسد المحاسبي... اهـ.

ثم نقل عن شيخ الإسلام رحمه الله: أنه ذكر أن مما يفيد العلم أيضاً إخبار شخصين، مما يدل على أن خبر الواحد، أو الاثنين قد يفيد العلم، وقد يفيد الظن، فمما يفيد العلم مع أنه خبر الواحد والاثنين ما ذكره شيخ الإسلام.

قال: كإخبار شخصين عن قصة يُعلم أنها لم يتواطأ عليها، ويبعد في العادة الاتفاق على الكذب فيها، والخطأ وغير ذلك.

ثم قال ابن القيم رحمه الله:

قلت: أخبار الآحاد الموجبة للعلم لا تنحصر، بل يجد المُخْبِرُ علماً لا يشك فيه بكثير منها، كما إذا أخبر من لم يجرب عليه كذباً قط بخبر أنه شاهده؛ فإنه يجزم به جزماً ضرورياً، أو يقارب الضرورة، وكذا إذا أخبر بخبر عليه في الإخبار به ضرر فأخبر به تديناً وخشية لله تعالى، كما إذا جاء بنفسه اختياراً وأخبر عن نفسه بحد ارتكبه يطلب تطهيره منه بالحد، أو أقر بنفسه بحق ادَّعِي به عليه، حيث لا بينة، ولا يمين يُطلب منه، ولا مخافة تلحقه في الإنكار، أو أخبر المفتي بأمر فعله؛ ليحصل به المخرج منه، أو أخبر الطبيب بألم يطلب زواله إلى أضعاف أضعاف ذلك من الأخبار التي يقطع السامع بصدق المُخْبِرِ بها.

قال رحمه الله: فكيف ينشرح صدرًا، وينطلق لسانًا من يقول بأن خبر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود إذا قالوا: سمعنا رسول الله ﷺ يقول كذا، وكذا. أنها لا تفيد علماً البتة، سبحانه هذا بهتان عظيم! ونحن نشهد بالله أن هؤلاء كانوا إذا خبروا عن رسول الله ﷺ بخبر جُزِمَ بصدقهم، ونشهد بالله أنهم كانوا إذا خبروا سواهم من الصحابة والتابعين جُزِمَ بصدقهم، بل نشهد بالله أن سالمًا، ونافعًا، وسعيد بن المسيب، وأمثالهم بهذه المنزلة، بل مالك، والأوزاعي، والليث نحوهم كذلك؛ فلا يقع عندنا، ولا عند من عرف القوم الشك والاحتمال فيما يقول فيه مالك: سمعت نافعًا، يقول: سمعت ابن عمر، يقول: سمعت النبي ﷺ يقول. ونحن قاطعون بخطأ منازعينا في ذلك. اهـ.

والخلاصة: أن خبر الواحد كلُّ بحسبه، بحسب القرائن، بحسب المتكلم، قد يفيد العلم، وقد يفيد غيره، وبالنسبة للأخبار النبوية كل ما ثبت فهو صحيح؛ وهو يفيد العلم.

والقول بأن الآحاد لا يفيد العلم، وإنما يفيد الظن فقط، هو مذهب جماعة من الأشاعرة، والمعتزلة، وتبعهم على ذلك جماعة من العلماء من أهل السنة.

وقد رد شيخ الإسلام، وابن القيم رحمة الله عليهما، هذا القول بكلام كثير بينا فيه أن خبر الآحاد ليس بصحيح أنه إنما يفيد الظن، بل يفيد العلم، وأن أخبار النبي ﷺ الثابتة كلها تفيد العلم.

وابن القيم رحمه الله له تحقيق طويل لهذه المسألة كما في "مختصر الصواعق المرسله" نقل هذا القول عن جمهور العلماء من المحدثين، كالإمام أحمد، ومالك، والشافعي، وغيرهم، نقل نقولات عنهم تدل على أنهم يقولون بهذا القول، بأنه يفيد العلم.

ومعنى يفيد العلم: أن ما ثبت عن النبي ﷺ، ولم يُضعف؛ فهو مما يفيد العلم، فعلم يقيناً أن النبي ﷺ قاله، ونبني عليه الأحكام الشرعية.

ومعنى يفيد غلبة الظن: أنه يغلب على ظننا أن النبي ﷺ قاله.

وبعض العلماء من أهل السنة الذين قالوا: لا يفيد إلا الظن. قالوا: قد يفيد العلم بالقرائن، أي: إننا نتيقن أن النبي ﷺ قاله بقرائن أخرى، كأن يكون الحديث في الصحيحين وقد تُلقي الصحيحان بالقبول، أو قد يكون رواه حُفَظ أئمة مثل: مالك، عن نافع، عن ابن عمر؛ فهذه قرينة تفيد العلم أيضاً، أو قد يكون استفاض

من عدة طرق، كخمس طرق، أو ست طرق جعلتنا نقول: هذا الحديث مع كونه من الأحاد فهو يفيد العلم.

وسمّوه علمًا نظريًا، هو العلم الذي نتج عن نظر واستدلال، فقالوا: هذه القرائن هي الأدلة التي جعلتنا نجزم بالعلم، بعكس المتواتر الذي رواه جمع كثير يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب؛ فهو يفيد العلم ضرورة. فسمّوه علمًا ضروريًا؛ لأنه لا يحتاج إلى نظر واستدلال.

والصحيح أن أخبار الأحاد الثابتة عن النبي ﷺ التي لم يعلمها الحفاظ، ولم ينتقدها أحد كلها تفيد العلم، وليست القرائن محصورة بالقرائن التي ذكرها الحفاظ في "نزهة النظر" وهي التي أشرنا إليها من كونه إما أن يكون في الصحيحين، أو يكون مسلسلًا بالحفاظ، أو يستفيض من عدة طرق.

هناك قرينة أعظم من ذلك كله، وهي قول الله عز وجل: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ [الحجر: ٩]، فالله عز وجل وعد بحفظ دينه؛ فكون الحديث يصلنا من ذلك الزمن إلى يومنا هذا، ولم يتكلم عليه أحد من الحفاظ قرنًا بعد قرن، وجيلًا بعد جيل؛ فهذه من أكبر القرائن على أن هذا الحديث يفيد العلم.

مع أننا لا نقول: إن خبر الواحد يفيد العلم؛ لأن أصل خبر الواحد أنه يفيد الظن، فلو جاء إليك شخص وأخبرك بخبر، فأنت يغلب على ظنك أنه صادق، ولا ينفي عدم صحة الخبر؛ لاحتمال أن يكون أخطأ، واحتمال أنه حصلت له معصية الكذب، مع أن الظاهر عليه العدالة.

فمع وجود هذه الاحتمالات تجعل عندك غلبة ظن بصحة هذا الخبر؛ ولذلك النبي ﷺ قال كما في "الصحيحين" عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «إنما أقضي بنحو ما أسمع؛ فمن قضيت له بحق أخيه؛ فإنما أقطع له قطعة من النار؛ فليحملها أو يذرها»^(١)، دل على أن الأصل أن خبر الواحد، أو خبر الآحاد إنما يفيد غلبة الظن، ولكن معنا قرينة عظيمة وهي حفظ الدين ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ [الحجر: ٩].

إذن أحاديث النبي ﷺ الثابتة كلها، التي ثبتت بالأسانيد الصحيحة، ولم يعْلِها الحفاظ، ولم يتكلموا عليها، تفيد العلم.

وحديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى...» له طريق واحدة، رواه عمر عن النبي ﷺ، وعنه علقمة، وعنه محمد بن إبراهيم، وعنه يحيى بن سعيد، ومع ذلك نجزم بأن النبي ﷺ قال ذلك؛ لصحة الحديث، وأحاديث كثيرة جاءت من طريق واحدة، ولم يتكلم عليها الحفاظ؛ فنجزم بصحتها، ومن حيث العمل أيضًا يُعمل بها بلا شك، سواء كان ذلك في الأحكام، أو في العقائد؛ خلافاً للمعتزلة الذين قالوا: يعمل بها في الأحكام، وأما العقيدة فلا يُبنى عليها حكم. وهذا قول باطل.

والأشاعرة الذين جعلوها تفيد الظن هم مع ذلك يقولون: يستدل بها حتى في العقائد، والقول بأنه لا يعمل بها في العقائد قول مبتدع. فخالفوا المعتزلة في ذلك، وهذا القول قول مبتدع كما قالوا.

(١) أخرجه البخاري (٢٦٨٠)، ومسلم (١٧١٣).

وقد رد العلماء على المعتزلة، وأكثروا من ذلك، فالنبي ﷺ هو آحاد، وجاء بالرسالة كلها، ودعا الناس إلى التوحيد، وبعث رسله إلى الناس آحادًا، بعث معاذ بن جبل، وأبا موسى إلى اليمن، وبعث علي بن أبي طالب إلى اليمن في جهة أخرى، وبعث أبا عبيدة إلى نجران، وبعث ناسًا إلى أماكن متعددة وكانوا آحادًا.

ومع ذلك دعوا إلى العقيدة والتوحيد كما جاء في الصحيحين عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ قال لمعاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ؛ فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ؛ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَذَلِكَ فَأَعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ؛ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَذَلِكَ فَأَعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تَتَّخِذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ فَرْدٌ فِي فُقَرَائِهِمْ؛ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَذَلِكَ فَأَيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ»، وقبلت هذه الشرائع التي أرسل بها معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مع أنه واحد.

وكذلك الذي مر بأهل قباء وهم يصلون إلى بيت المقدس، قال: أشهد بالله لقد نزل على النبي ﷺ قرآن وأمر أن يستقبل الكعبة، فداروا كما هم أثناء الصلاة. فيُعمل بأخبار الآحاد بلا شك، ومن ردها فهو مبتدع، وهذا التقسيم عبارة عن سُلم لرد الأحاديث، وتقديم هوى العقول على النقول. اهـ

خامسها: قول المبتدعة: إن آيات وأحاديث الصفات لا يعقل معانيها:

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي دَرْءِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ (١/٢٠٤) -

:(

وأما علي قول أكابرهم: إن معاني هذه النصوص المشكلة المتشابهة لا يعلمه إلا الله، وأن معناها الذي أراده الله بها هو ما يوجب صرفها عن ظواهرها - فعلي قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السابقون الأولون، وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه، لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلامًا لا يعقلون معناه، وكذلك نصوص المثبتين للقدر عند طائفة، والنصوص المثبتة للأمر والنهي والوعد والوعيد عند طائفة، والنصوص المثبتة للمعاد عند طائفة.

ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء، إذ كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنه جعله هدىً وبيانًا للناس، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نزل إليهم وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه، - وهو ما أخبر به الرب عن صفاته، أو عن كونه خالقًا لكل شيء، وهو بكل شيء عليم، أو عن كونه أمر ونهي، ووعد وتوعد، أو عما أخبر به عن اليوم الآخر - لا يعلم أحد معناه، فلا يعقل ولا يتدبر، ولا يكون الرسول بين الناس ما نزل إليهم، ولا بلغ البلاغ المبين.

وعلي هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع: الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك، لأن تلك النصوص مشكلة متشابهة لا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدل به.

فيبقي هذا الكلام سدًا لباب الهدي والبيان من جهة الأنبياء، وفتحًا لباب من يعارضهم ويقول: إن الهدي والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء، لأننا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون: فضلًا عن أن يبينوا

مرادهم. فتيين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد.

فإن قيل: أنتم تعلمون أن كثيراً من السلف رأوا أن الوقف عند قوله ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ [آل عمران: ٦]، بل كثير من الناس يقول: هذا هو قول السلف، ونقلوا هذا القول عن أبي بن كعب^(١)، وابن مسعود^(٢)، وعائشة^(٣)، وابن عباس^(٤)، وعروة بن الزبير وغير واحد من السلف والخلف، وإن كان القول الآخر - وهو أن السلف

(١) ذكره البغوي وابن الجوزي في التفسير بدون إسناد.

(٢) ذكره ابن الجوزي في التفسير بدون إسناد.

(٣) صحيح: قال ابن جرير الطبري في تفسير سورة آل عمران الآية (رقم ٨): حدثني محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال، حدثنا خالد بن نزار، عن نافع، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة قوله: ﴿والراسخون في العلم يقولون آمنا به﴾، قالت: كان من رسوخهم في العلم أن آمنوا بمحكمه ومتشابهه، ولم يعلموا تأويله. إسناده حسن رجاله ثقات؛ إلا خالد بن نزار؛ فإنه حسن الحديث.

وأخرجه ابن المنذر في تفسير سورة آل عمران الآية (رقم ٨):

حَدَّثَنَا مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو الضَّبِّيُّ أَبُو سُلَيْمَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: قَرَأْتُ عَائِشَةَ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾. قالت: آمنوا بمحكمه، ومتشابهه، ولا يعلمونه. وهذا إسناد صحيح، وموسى هو ابن هارون.

(٤) صحيح: قال ابن جرير الطبري في تفسير سورة آل عمران الآية (رقم ٨): حدثنا الحسن بن يحيى قال، أخبرنا عبد الرزاق، قال، أخبرنا معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه قال: كان ابن عباس يقول: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ ويقول الراسخون في العلم آمنا به. إسناده صحيح، رجاله ثقات.

يعلمون تأويله - منقولاً عن ابن عباس أيضاً^(١)، وهو قول مجاهد، ومحمد بن جعفر، وابن إسحاق، وابن قتيبة، وغيرهم، وما ذكرتموه قدح في أولئك السلف وأتباعهم.

قيل: ليس الأمر كذلك، فإن أولئك السلف الذين قالوا: لا يعلم تأويله إلا الله كانوا يتكلمون بلغتهم المعروفة بينهم، ولم يكن لفظ التأويل عندهم يراد به معني التأويل الاصطلاحي الخاص، وهو صرف اللفظ عن المعني المدلول عليه المفهوم منه إلي معني يخالف ذلك، فإن تسمية هذا المعني وحده تأويلاً إنما هو اصطلاح طائفة من المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين وغيرهم، ليس هو عرف السلف من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة وغيرهم، لاسيما ومن يقول، إن لفظ التأويل هذا معناه يقول: إنه يحمل اللفظ علي المعني المرجوح؛ لدليل يقترن به، وهؤلاء يقولون: هذا المعني المرجوح لا يعلمه أحد من الخلق، والمعني الراجح لم يردده الله.

وإنما كان لفظ التأويل في عرف السلف يراد به ما أراده الله بلفظ التأويل في مثل قوله تعالى ﴿هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد

(١) صحيح: قال ابن جرير الطبري في تفسير سورة آل عمران الآية (رقم ٨): حدثني محمد بن عمرو قال، حدثنا أبو عاصم، عن عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس أنه قال: أنا ممن يعلم تأويله.

إسناده صحيح، رجاله ثقات، وعيسى هو ابن ميمون الجرشي، وأبو عاصم هو الضحاك بن مخلد، ومحمد بن عمرو هو ابن عباد بن جبلة.

وقال ابن المنذر في تفسير سورة آل عمران الآية (رقم ٨):

حَدَّثَنَا عَلَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، يَعْنِي: تَأْوِيلُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ. حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ثَوْرٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ قَالَ: جَزَاءُهُ، وَثَوَابُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وهو صحيح عنه بمجموع الطريقين.

جاءت رسل ربنا بالحق ﴿[الأعراف: ٥٣]، وقال تعالى ﴿ذلك خير وأحسن تأويلاً﴾^(١)
[النساء: ٥٩]، وقال يوسف ﴿يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل﴾ [يوسف: ١٠٠]، وقال
يعقوب له ﴿ويعلمك من تأويل الأحاديث﴾ [يوسف: ٦]، وقال الذي نجا منهما
وادكر بعد أمة أنا أنبئكم بتأويله ﴿[يوسف: ٤٥]، وقال يوسف ﴿لا يأتیکما طعام
ترزقانه إلا نباتكما بتأويله قبل أن يأتیکما﴾ [يوسف: ٣٧] .

فتأويل الكلام الطلبي: الأمر والنهي، وهو نفس فعل المأمور به، وترك المنهي
عنه، كما قال سفيان بن عيينة: السنة تأويل الأمر والنهي. وقالت عائشة: كان رسول
الله ﷺ يقول في ركوعه وسجوده: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي»^(٢)،
يتأول القرآن، وقيل لعروة بن الزبير: فما بال عائشة كانت تصلي في السفر أربعاً؟
قال: تأولت كما تأول عثمان^(٣)، ونظائره متعددة.

وأما تأويل ما أخبر الله به عن نفسه، وعن اليوم الآخر؛ فهو نفس الحقيقة التي
أخبر عنها، وذلك في حق الله: هو كنه ذاته، وصفاته التي لا يعلمها غيره، ولهذا قال
مالك وربيعة وغيرهما: الاستواء معلوم، والكيف مجهول.

وكذلك قال ابن الماجشون وأحمد بن حنبل وغيرهما من السلف يقولون: إنا لا
نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، وإن علمنا تفسيره ومعناه.

(١) أخرجه البخاري (٨١٧)، ومسلم (٤٨٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٩٠)، ومسلم (٦٨٥).

ولهذا رد أحمد بن حنبل علي الجهمية والزنادقة فيما طعنوا فيه من متشابه القرآن وتأولوه علي غير تأويله، فرد علي من حمله علي غير ما أريد به، وفسر هو جميع الآيات المتشابهة، وبين المراد بها.

وكذلك الصحابة والتابعون فسروا جميع القرآن، وكانوا يقولون: إن العلماء يعلمون تفسيره وما أريد به، وإن لم يعلموا كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، وكذلك لا يعلمون كيفية الغيب، فإن ما أعدده الله لأوليائه من النعيم لا عين رأت، ولا أذن سمعته، ولا خطر علي قلب بشر، فذاك الذي أخبر به لا يعلمه إلا الله، فمن قال من السلف إن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله بهذا المعني، فهذا حق.

وأما من قال: إن التأويل الذي هو تفسيره، وبيان المراد به لا يعلمه إلا الله، فهذا ينازعه فيه عامة الصحابة والتابعين الذين فسروا القرآن كله، وقالوا: إنهم يعلمون معناه.

كما قال مجاهد: عرضت المصحف علي ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته أقفه عند كل آية وأسأله عنها^(١).

وقال ابن مسعود: ما في كتاب الله آية، إلا وأنا أعلم فيم أنزلت^(٢).

(١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠/٥٥٩)، وابن جرير (١/٨٥)، والدارمي (١١٦) من طرق عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: «عَرَضْتُ الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، ثَلَاثَ عَرَضَاتٍ، مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ، أَوْفَقْتُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ مِنْهُ، وَأَسْأَلُهُ عَنْهَا». وهذا إسناد حسن؛ إن سلم من تدليس ابن إسحاق؛ فقد عنعن.

ولكن أخرجه ابن أبي شيبة (١٠/٥٥٩) من وجه آخر، فقال: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، عَنْ شَيْبِلٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: «عَرَضْتُ الْقُرْآنَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ثَلَاثَ عَرَضَاتٍ. وهذا إسناد صحيح. وشبل هو ابن شبل بن عباد المكي القاريء، وهو ثقة.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٥٠٠٢)، ومسلم برقم (٢٤٦٣) عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال الحسن البصري: ما أنزل الله آية، إلا وهو يجب أن يعلم ما أراد بها.
ولهذا كانوا يجعلون القرآن يحيط بكل ما يطلب من علم الدين، كما قال مسروق:
ما نسأل أصحاب محمد ﷺ عن شيء إلا وعلمه في القرآن، ولكن علمنا قصر عنه^(١).
وقال الشعبي: ما ابتدع قوم بدعة إلا في كتاب الله بيانها.
وأمثال ذلك من الآثار الكثيرة المذكورة بالأسانيد الثابتة، مما ليس هذا موضع
بسطه. اهـ

(١) صحيح: أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص ٩٦): حَدَّثَنِي أَبُو نُعَيْمٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ، عَنْ مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ، قَالَ: «مَا نَسْأَلُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا وَعِلْمُهُ فِي الْقُرْآنِ، وَلَكِنْ عَلِمْنَا قَصَرَ عَنْهُ». وهذا إسنادٌ صحيحٌ، رجاله رجال الشيخين.

وأخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ١٩٧) من طريق علي بن عبد العزيز البغوي، عن أبي نعيم به.

ذَكَرَ بَعْضُ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الصِّفَاتِ

(٦١) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَالَّتِي تَلِيهَا مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ كُلِّ سَمَاءَيْنِ مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَبَيْنَ الْكُرْسِيِّ مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ الْكُرْسِيِّ وَبَيْنَ الْمَاءِ مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَالْعَرْشُ فَوْقَ السَّمَاءِ، وَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَوْقَ الْعَرْشِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ (٨٥١) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

إثبات صفة الاستواء لله عز وجل:

قوله ﷺ «وَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَوْقَ الْعَرْشِ» فيه دليل على صفة استواء الله على العرش.

ويدل على هذه الصفة قوله تَعَالَى فِي سُورَةِ طه: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ وقوله تَعَالَى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ: فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ وَقَالَ فِي سُورَةِ يُنُوسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ وَقَالَ فِي سُورَةِ الرَّعْدِ: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ وَقَالَ فِي سُورَةِ الْفُرْقَانِ: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ﴾ وَقَالَ فِي سُورَةِ الْمَسْجِدَةِ: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ

وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴿٢٠﴾ وَقَالَ فِي سُورَةِ الْحَدِيدِ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾.

وهذه الصفة (الاستواء على العرش) صفة تليق بجلال الله، لا تماثل صفات الله المخلوقين، ولا تقتضي حاجة الله عز وجل إلى العرش، بل العرش وسائر المخلوقات لا تقوم إلا بإقامة الله الحي القيوم لها، قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾؛ فليس في إثبات هذه الصفة حاجته سبحانه أو افتقاره إلى عرشه، فهو الغني عما سواه، وكلُّ إليه محتاج فقير. والله أعلم.

قال الإمام أبو نصر السجزي رحمه الله في كتاب الابانة كَمَا فِي السِير (١٧/٦٥٦):

وأثمتنا كسفيان، ومالك، والحمادين، وابن عيينة، والفضيل، وابن المبارك، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، متفقون على أن الله سبحانه فوق العرش، وعلمه بكل مكان، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا، وأنه يغضب ويرضى، ويتكلم بما شاء. اهـ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٢/١٨٨):

وَإِذَا كَانَ الْمُسْلِمُونَ يُكْفَرُونَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ السَّمَوَاتِ ثِقْلُهُ أَوْ تُظْلَهُ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ احتِجَاجِهِ إِلَى مَخْلُوقَاتِهِ فَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ فِي اسْتِوَاءِهِ عَلَى الْعَرْشِ مُحْتَاجٌ إِلَى الْعَرْشِ كاحتِجَاجِ المَحْمُولِ إِلَى حَامِلِهِ فَإِنَّهُ كَافِرٌ؟ لِأَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ حَيَّ قَيُّومٌ هُوَ الْغَنِيُّ الْمُطْلَقُ، وَمَا سِوَاهُ فَقِيرٌ إِلَيْهِ مَعَ أَنَّ أَصْلَ الاسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ: ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَاتِّفَاقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأُئِمَّةِ السُّنَّةِ، بَلْ هُوَ ثَابِتٌ فِي كُلِّ كِتَابٍ أُنْزِلَ عَلَى كُلِّ نَبِيٍّ أُرْسِلَ.

وأهل السنة يثبتون هذه الصفة بدون تكيف لها؛ فإنه لا يعلم أحد كيفية صفات الله سبحانه وتعالى، قال الله عز وجل: ﴿وَلَا يَحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾.

قال أبو القاسم التيمي الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة (١١٦/٢):

قَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ: خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ مَخْلُوقًا قَبْلَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ. ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ بَعْدَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلَى مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ.

وَلَيْسَ مَعْنَاهُ الْمَاسَةُ، بَلْ هُوَ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ بِلَا كَيْفٍ، كَمَا أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ. وَزَعَمَ هَؤُلَاءِ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِشَارَةُ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِالرُّؤُوسِ وَالْأَصَابِعِ إِلَى فَوْقِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ التَّحْدِيدَ.

وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْأَعْلَى، وَنَطَقَ بِذَلِكَ الْقُرْآنُ فِي قَوْلِهِ: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾

وَزَعَمُوا: أَنَّ ذَلِكَ بِمَعْنَى عُلُوِّ الْغَلْبَةِ لَا عُلُوِّ الذَّاتِ. وَعِنْدَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عُلُوُّ الْغَلْبَةِ. وَالْعُلُوُّ مِنْ سَائِرِ وُجُوهِ الْعُلُوِّ لِأَنَّ الْعُلُوَّ صِفَةٌ مَدْحٍ، فَثَبَّتَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عُلُوُّ الذَّاتِ، وَعُلُوُّ الصِّفَاتِ، وَعُلُوُّ الْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ.

وَفِي مَنَعِهِمُ الْإِشَارَةَ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ مِنْ جِهَةِ الْفَوْقِ خِلَافَ مِنْهُمْ لِسَائِرِ الْمَلَلِ. لِأَنَّ جَمَاهِيرَ الْمُسْلِمِينَ، وَسَائِرَ الْمَلَلِ قَدْ وَقَعَ مِنْهُمْ الْإِجْمَاعُ عَلَى الْإِشَارَةِ إِلَى اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ مِنْ جِهَةِ الْفَوْقِ فِي الدُّعَاءِ، وَالسُّؤَالِ. فَاتَّفَقَهُمْ بِأَجْمَعِهِمْ عَلَى ذَلِكَ حُجَّةً. وَلَمْ يَسْتَجِزْ أَحَدُ الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْأَسْفَلِ، وَلَا مِنْ سَائِرِ الْجِهَاتِ سِوَى جِهَةِ الْفَوْقِ. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾. وَقَالَ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾. وَقَالَ: ﴿نَعْرَجُ الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحَ إِلَيْهِ﴾، وَأَخْبَرَ عَنْ فِرْعَوْنَ

أَنَّهُ قَالَ: ﴿يَا هَامَانُ ابْنُ لِي صَرِّحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ فَكَانَ فِرْعَوْنُ قَدْ فَهَمَ عَنْ مُوسَى أَنَّهُ يَثْبُتُ إِلَهَا فَوْقَ السَّمَاءِ حَتَّى رَامَ بِصَرْحِهِ أَنَّهُ يَطْلُعُ إِلَيْهِ، وَأَتَاهُمْ مُوسَى بِالْكَذِبِ فِي ذَلِكَ. وَالْجَهْمِيَّةُ لَا تَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ فَوْقَهُ بِوُجُودِ ذَاتِهِ، فَهَمَ أَعْجَزَ فَهَمًا مِنْ فِرْعَوْنَ.

وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - أَنَّهُ سَأَلَ الْجَارِيَةَ الَّتِي أَرَادَ مَوْلَاهَا عَتَقَهَا. أَيْنَ اللَّهُ؟ قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، وَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا. وَقَالَ: مَنْ أَنَا؟ فَقَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ. فَقَالَ: اعْتَقِهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ^(١).

فَحَكَمَ النَّبِيُّ - ﷺ - بِإِيمَانِهَا حِينَ قَالَتْ: إِنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ وَتَحْكُمُ الْجَهْمِيَّةُ بِكُفْرٍ مِنْ يَقُولُ ذَلِكَ. اهـ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ بَطَّةَ (١٢١) وَاللَّالِكَايَ (٣/٣٩٨) وَالذَّهَبِيُّ فِي الْعُلُو (٣٢٢)، وَابْنُ قِدَامَةَ فِي إِبْطَاتِ صِفَةِ الْعُلُو (ص ١١٤) مِنْ طَرَقَ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ قَالَ: سئل ربيعة عن قوله ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ كيف استوى؟ قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلىنا التصديق.

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ (٨٦٦) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فَدَخَلَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ كيف استواؤه؟ قال: فأطرق مالك وأخذته الرخصاء، ثم رفع

(١) أخرجه مسلم برقم (٥٣٧) عن معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

رأسه فقال: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ كما وصف نفسه، ولا يقال: كيف، وكيف عنه مرفوع، وأنت رجل سوء صاحب بدعة، أخرجوه. قال: فأخرج الرجل. وأخرج البيهقي في الاعتقاد (ص ١١٦)، وفي الأسماء والصفات (٨٦٧) والذهبي في العلو (٣٤٤) وغيرهم، من طريق يحيى بن يحيى، قال: كنا عند مالك بن أنس فجاء رجل فقال: يا أبا عبد الله ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ فكيف استوى؟ قال: فأطرق مالك برأسه حتى علاه الرخصاء ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعا. فأمر به أن يخرج. اهـ

ومعنى الاستواء عند أهل السنة والجماعة: العلو والارتفاع على العرش. وقد عبر العلماء على هذا المعنى بأربع عبارات: العلو، والارتفاع، والصعود، والاستقرار.

قال ابن القيم رحمه الله كما في النونية:

فَلَهُمْ عِبَارَاتٌ عَلَيْهَا أَرْبَعٌ *** قَدْ حُصِّلَتْ لِلْفَارِسِ الطَّعَّانِ
وَهِيَ اسْتَقَرَّ وَقَدْ عَلَا وَكَذَلِكَ أَرُ *** تَفَعَّ الَّذِي مَا فِيهِ مِنْ نُكْرَانِ
وَكَذَلِكَ قَدْ صَعِدَ الَّذِي هُوَ رَابِعٌ *** وَأَبُو عُبَيْدَةَ صَاحِبُ الشَّيْبَانِ
يَخْتَارُ هَذَا الْقَوْلَ فِي تَفْسِيرِهِ *** أَدْرَى مِنْ الْجَهْمِيِّ بِالْقُرْآنِ

تفسير الاستواء على العرش بالاستقرار:

أنكر بعض العلماء تفسير الاستواء بـ(الاستقرار)، وقالوا: إن الاستقرار يتضمن معنى زائداً على مجرد العلو والارتفاع.

وممن ذكر ذلك الإمام الألباني رحمه الله كما في ”مقدمة مختصر العلو“، ونقله عن الإمام الذهبي رحمه الله. انظر مختصر العلو (ص ١٠، ٦٢، ٢٠٢).

قلت: والأئمة الذين فسروا الاستواء بالاستقرار؛ لم يقصدوا إثبات معنى زائد على العلو والارتفاع.

وقد فسره بهذا التفسير جمع من الأئمة كما في كتاب اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم رحمه الله (ص ٢٠٨، و ٣٠١):

قال ابن عبد البر: والاستواء: الاستقرار في العلو، وبهذا خاطبنا الله تعالى في كتابه فقال: ﴿لَتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [الزخرف: ١٣]. وقال تعالى: ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤]. وقال تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلِّ﴾ [المؤمنون: ٢٨].

قال الإمام محيي السنة الحسين بن مسعود البغوي قدس الله روحه: قال في تفسيره - الذي هو شجى في حلق الجهمية والمعتلة - في سورة الأعراف - في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ قال الكلبي ومقاتل: استقر. وقال أبو عبيدة: صعد.

قال الشيخ أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرجي في كتابه الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول كما في بيان تلبيس الجهمية (٦/٤٠١):

فإن قيل: فقد منعتم من التأويل، وعددتموه من الأباطيل، فما قولكم في تأويل السلف، وما وجهه نحو ما يروى عن ابن عباس في معنى (اسْتَوَى) أي (استقر) وما رويتم عن سفيان في قوله تعالى (وَهُوَ مَعَكُمْ) قال: علمه.

فالجواب: قلنا لعلتين لا ثالث لهما على أن الجواب عن السؤال أن يقال: إن كان السلف صحابياً فتأويله مقبول متبع؛ لأنه شاهد الوحي والتنزيل، وعرف التفسير والتأويل وابن عباس من علماء الصحابة، وكانوا يرجعون إليه في علم التأويل، وقد دعا له رسول الله ﷺ بمعرفة التأويل، وكان رديفاً له، فقال: «اللهم علمه التأويل وفقهه في الدين».

وإذا تقرر أن تأويل الصحابة مقبول؛ فتأويل ابن عباس أولى بالاتباع والقبول فإنه البحر العباب، وبالتأويل أعلم الأصحاب، فإذا صح عنه تأويل الاستواء بالاستقرار وضعنا له الحد بالإيمان والتصديق، وعرفنا من الاستقرار ما عرفناه من الاستواء، وقلنا: إنه ليس باستقرار يتعقب تعباً واضطراباً، بل هو كيف شاء، وكما يشاء، والكيف فيه مجهول، والإيمان به واجب، كما نقول في الاستواء سواءً.

فأما إذا لم يكن السلف صحابياً نظرنا في تأويله فإن تابعه عليه الأئمة المشهورون من نقله الحديث والسنة ووافقه الثقات الأثبات تابعناه وقبلناه ووافقناه؛ فإنه وإن لم يكن إجماعاً حقيقة إلا أن فيه مشابة الإجماع؛ إذ هو سبيل المؤمنين، وتوافق المتفقين الذين لا يجتمعون على الضلالة، ولأن الأئمة لو لم يعلموا أن ذلك عن الرسول والصحابة لم يتابعوه عليه، فأما تأويل من لم يتابعه عليه الأئمة؛ فغير مقبول وإن صدر ذلك التأويل عن إمام معروف غير مجهول. اهـ

قال أبو عبد الله غفر الله له: الأثر عن ابن عباس واهي، أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٨٧٣): من طريق محمد بن مروان، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس... فذكره. ومحمد بن مروان السدي، ومحمد بن السائب الكلبي

كلاهما متروك. وأبو صالح باذام ضعيف، وقال ابن حبان: لم يسمع من ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

إنكار المعطلة لصفة الاستواء:

وقد أنكر المبتدعة من الجهمية ومن تبعهم من المعتزلة والأشاعرة هذه الصفة من صفات موالانا جل وعلا، وقالوا: استوى بمعنى: استولى. واستدلوا بقول الأخطل:

قد استوى بشر على العراق *** من غير سيف أو دم مهراق
وقد ردّ عليهم أهل السنة في تحريفهم هذا بأجوبة:

- (١) قال ابن الأعرابي: لا تعرف العرب ذلك يعني أنّ استوى بمعنى استولى.
- (٢) أنّ تفسير استوى باستولى يلزم منه أن يكون لله مضاد، ثم استولى عليه بقهر منه، وهذا مُتَنَفٍّ عن الله.
- (٣) أن ملك الله ليس خاصاً بالعرش، بل على جميع ملكه.
- (٤) أن الاستيلاء يأتي بعد عجز، وعدم تمكن وقدرة، وعدم سيطرة، والله لم يزل ولا يزال هو المسيطر والمهيمن الغالب القاهر.
- (٥) قيل: إن البيت محرف وصوابه: (بشر قد استولى على العراق)^(١).

(١) انظر: "مختصر الصواعق" (ص ٣٠٦-٣٢٢)، "مجموع الفتاوى" (٤٠٣/١٦)، "الفتح" (٤١٧/١٣).

معاني الاستواء في القرآن:

قال ابن القيم رحمه الله كَمَا فِي مَخْتَصَرِ الصَّوَائِقِ (ص ١٥ - ١٦):

إن الاستواء المعدى بأداة (على) ليس له إلا معنى واحد. وأما الاستواء المطلق فله عدة معان فإن العرب تقول: استوى كذا. انتهى وكمل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى﴾ [القصص: ١٤]، وتقول: استوى وكذا إذا ساواه، نحو قولهم: استوى الماء والخشب، واستوى الليل والنهار، ونقول: استوى إلى كذا. إذا قصد إليه علوا وارتفاعاً، نحو استوى إلى السطح والجبل، واستوى على كذا: أي ارتفع عليه وعلا عليه. ولا تعرف العرب غيرَ هذا. اهـ

قال ابن القيم رحمه الله كَمَا فِي "النونية":

تَرْكِيبُهُ مَعَ حَرْفِ الاسْتِعْلَاءِ نَصٌ *** صُ فِي الْعُلُوِّ بَوَضَعَ كُلِّ لِسَانٍ
فَإِذَا تَرَكَّبَ مَعَ (إِلَى) فَالْقَصْدُ مَعَ *** مَعْنَى الْعُلُوِّ لَوْضَعِهِ بَيَانٍ
وَإِلَى السَّمَاءِ قَدْ اسْتَوَى فَمُقَيَّدٌ *** بِتَمَامِ صَنْعَتِهَا مَعَ الْإِتْقَانِ
لَكِنَّ ﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ هُوَ مُطْلَقٌ *** مِنْ بَعْدِهَا قَدْ تَمَّ بِالْأَرْكَانِ
لَكِنَّمَا الْجَهْمِيُّ يَقْصُرُ فَهْمُهُ *** عَنْ ذَا فِتْلِكَ مَوَاهِبِ الْمَنَانِ
فَإِذَا افْتَضَى وَآوِ الْمَعِيَّةِ كَانَ مَعَهُ *** سَنَاهُ اسْتِوَاهُ مُقَدَّمُ وَالثَّانِي
فَإِذَا أَتَى مِنْ غَيْرِ حَرْفٍ كَانَ مَعَهُ *** سَنَاهُ الْكَمَالِ فَلَيْسَ ذَا نُقْصَانٍ.

(٦٢) وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرْعَى غَنَمًا لِي قَبْلَ أَحَدٍ وَاجْتَوَانِيَّ، فَاطَّلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذِّيبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا، وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ آسَفُ كَمَا يَأْسِفُونَ، لَكِنِّي صَكَّكْتُهَا صَكَّةً فَاتَّيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَعَظَّمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أُعْتِقُهَا؟ قَالَ: «اُتْبِئِي بِهَا». فَاتَّيْتُه بِهَا، فَقَالَ لَهَا: «أَيْنَ اللَّهُ؟». قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ. قَالَ «مَنْ أَنَا؟». قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ. قَالَ «اعْتِقُهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤَمِّنَةٌ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(١).

(٦٣) وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَلَا تَأْمَنُونِي، وَأَنَا أَمِينٌ مَنْ فِي السَّمَاءِ؛ يَأْتِينِي خَبَرُ السَّمَاءِ صَبَاحًا وَمَسَاءً»^(٢). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي ضَمَنِ حَدِيثِ طَوِيلٍ.

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

إثبات صفة العلو لربنا جل وعلا:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في مجموع الفتاوى (١٢/٥):
فَهَذَا كِتَابُ اللَّهِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا، ثُمَّ عَامَّةُ كَلَامِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ثُمَّ كَلَامُ سَائِرِ الْأَئِمَّةِ: مَمْلُوءٌ بِمَا هُوَ إِمَّا نَصٌّ وَإِمَّا ظَاهِرٌ فِي أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ الْعَلِيُّ الْأَعْلَى وَهُوَ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَإِنَّهُ فَوْقَ

(١) أخرجه مسلم برقم (٥٣٧) عن معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤).

الْعَرْشِ وَأَنَّهُ فَوْقَ السَّمَاءِ: مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ﴾ ﴿أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ﴾ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ ﴿أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ ﴿تَنْزِيلُ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ ﴿مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ إِلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ بِمَا لَا يَكَادُ يُحْصَى إِلَّا بِكُلْفَةٍ.

وَفِي الْأَحَادِيثِ الصَّحَاحِ وَالْحَسَانِ مَا لَا يُحْصَى إِلَّا بِالْكُلْفَةِ مِثْلُ قِصَّةِ مِعْرَاجِ الرَّسُولِ ﷺ إِلَى رَبِّهِ وَنُزُولِ الْمَلَائِكَةِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَصُعودِهَا إِلَيْهِ؛ وَقَوْلِهِ فِي الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ يَتَعَابُونَ فِيكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ: فَيَخْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ إِلَى رَبِّهِمْ فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ. وَفِي الصَّحِيحِ فِي حَدِيثِ الْخَوَارِجِ: «أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ يَأْتِينِي خَبَرُ السَّمَاءِ صَبَاحًا وَمَسَاءً».

وَفِي حَدِيثِ الرُّقِيَّةِ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ «رُبَّنَا اللَّهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ تَقَدَّسَ اسْمُكَ أَمْرُكَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ كَمَا رَحِمْتِكَ فِي السَّمَاءِ اجْعَلْ رَحْمَتَكَ فِي الْأَرْضِ اغْفِرْ لَنَا حُوبَنَا وَخَطَايَانَا أَنْتَ رَبُّ الطَّيِّبِينَ أَنْزِلْ رَحْمَةً مِنْ رَحْمَتِكَ وَشِفَاءً مِنْ شِفَائِكَ عَلَى هَذَا الْوَجْعِ» قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا اشْتَكَى أَحَدٌ مِنْكُمْ أَوْ اشْتَكَى أَحَدٌ لَهُ فَلْيَقُلْ: رَبَّنَا اللَّهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ» وَذَكَرَهُ^(١).

(١) أخرجه أبو داود (٣٨٩٢)، والنسائي (١٠٨١٠) من طريق زيادة بن محمد، عن محمد بن كعب

القرظي، عن فضالة بن عبيد، عن أبي الدرداء.

وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ الْأَوْعَالِ «وَالْعَرْشُ فَوْقَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُمَا^(١).

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ لِلْجَارِيَةِ: «أَيُّنَ اللَّهِ؟ قَالَتْ فِي السَّمَاءِ قَالَ: مَنْ أَنَا؟ قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ قَالَ: أَعْتَقَهَا فَإِنَّمَا مُؤْمِنَةٌ»^(٢).

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «إِنَّ اللَّهَ لَمَّا خَلَقَ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابٍ مَوْضُوعٍ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي»^(٣).

وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ قَبْضِ الرُّوحِ «حَتَّى يَعْزُجَ بِهَا إِلَى السَّمَاءِ الَّتِي فِيهَا اللَّهُ تَعَالَى»^(٤). وَقَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ الَّذِي أَنْشَدَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَقْرَهُ عَلَيْهِ:

شَهِدْتُ بِأَنَّ وَعَدَ اللَّهِ حَقٌّ * * * وَأَنَّ النَّارَ مَثْوَى الْكَافِرِينَ

وَأَنَّ الْعَرْشَ فَوْقَ الْمَاءِ طَافَ * * * وَفَوْقَ الْعَرْشِ رَبُّ الْعَالَمِينَ^(٥).

= وهذا إسنادٌ ضعيفٌ منكر؛ في إسناده محمد بن زيادة الأنصاري، وهو منكر الحديث. كما قال البخاري، والنسائي، وأبو حاتم.

وأخرجه أحمد (٢٣٩٥٧)، من حديث فضالة بن عبيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي إسناده أبو بكر بن أبي مريم، وهو ضعيف، يرويه عن أشياخ له عن فضالة، وهم مبهمون.

(١) ضعيف: أخرجه أحمد (١٧٧٠)، وأبو داود (٤٧٢٣) والترمذي (٣٣٢٠)، وابن ماجه (١٩٣) من طريق سماك بن حرب، عن عبد الله بن عميرة، عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ عبد الله بن عميرة مجهول. والأحنف بن قيس لم يسمع من العباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم برقم (٥٣٧) عن معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري برقم (٣١٩٤)، ومسلم برقم (٢٧٥١) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه أحمد (٨٧٦٩)، وابن ماجه (٤٢٦٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بإسناد صحيح.

(١) = ضعيف. أصل ذكر هذه الأبيات أن ابن رواحة رحمته الله ذكر عنه أنه واقع جاريته، فغارت امرأته، وفي بعض الطرق أنها أخذت شفرة، فجاجدها أنه حصل منه شيء، فقالت: اقرأ علي قرآنًا. -تعني أنه لا يقرأ وهو جنب- فقرأ هذه الأبيات، وموهما لها أنه قرأ قرآنًا، فقالت: آمنت بالله، وكذبت البصر. أو نحو ذلك. أخرج هذه القصة محمد بن العباس اليزيدي في "أماليه" (٥٧)، ومن طريقه ابن عساكر (١١٢/٢٨)، والذهبي في "السير" (١/٢٣٧-)، عن محمد بن حرب، عن محمد بن عباد، عن عبدالعزيز بن أخي الماجشون، قال: بلغنا أنه كانت لعبدالله بن رواحة...، فذكر القصة. وهذا إسناد معضل؛ لأن عبدالعزيز الماجشون من أتباع التابعين.

وأخرجها أبو الطاهر المخلص في "فوائده"، ومن طريقه ابن عساكر (١١٤/٢٨)، والسبكي في "الطبقات" (١/٢٦٤)، من طريق الزبير بن بكار، حدثني موسى بن جعفر بن أبي كثير، حدثني عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون، عن الثقة...، وذكر نحوها. وما زالت القصة ضعيفة، فمع انقطاعها فيها رجل مبهم.

وللقصة طريق أخرى: أخرجها ابن أبي الدنيا في كتابه "العيال" رقم (٥٧٢) كما في "الموسوعة" (١٢٨/٨)، ومن طريقه ابن عساكر (١١٤/٢٨) بإسناد حسن عن يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد...، فذكر القصة. وهذا معضل؛ فإن ابن الهاد لم يسمع من أحد من الصحابة، فكيف بروايته لقصة حدثت في عهد النبي ﷺ قبل استشهاد عبدالله بن رواحة؟!.

ولها طريق أخرى عند ابن عساكر (١١٥/٢٨) من طريق الهيثم بن عدي...، فذكر القصة. وإسناده تالف؛ فالهيثم بن عدي من أتباع التابعين، وهو مع ذلك كذبه ابن معين، وقال أبو حاتم: متروك الحديث. انظر "الجرح والتعديل" (٩/٨٥).

وأخرجها الدارمي في "الرد على الجهمية" (٢١-٢٢): حدثنا سعيد بن أبي مريم، أنبأنا يحيى بن أيوب، حدثني عمارة بن غزية، عن قدامة بن إبراهيم بن محمد بن حاطب...، فذكر القصة مرسله. وجاءت القصة من وجه آخر بذكر أبيات أخرى وهي:

شهدت بإذن الله أن محمداً رسول الذي فوق السماوات من عل

أخرجها ابن أبي شيبة (٨/٥٠٩)، وابن أبي الدنيا في "العيال" (٥٧٣)، ومن طريقه ابن عساكر (١١٣/٢٨)، من طريق أسامة بن زيد الليثي، عن نافع، وذكر القصة، وهذا مرسل. وجاءت القصة من وجه آخر بذكر أبيات أخرى، وهي:

وفينا رسول الله يتلو كتابه	كما لاح مشهور من الفجر ساطع
أرانا الهدى بعد العمى فقلوبنا	به موقنات أن ما قال واقع
بيت يجافي جنبه عن فراشه	إذا استثقلت بالمشركين المضاجع

وَقَوْلُ أُمِّيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ الثَّقَفِيِّ الَّذِي أَنْشَدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ هُوَ وَغَيْرُهُ مِنْ شِعْرِهِ فَاسْتَحْسَنَهُ، وَقَالَ: آمَنْ شِعْرُهُ، وَكَفَرَ قَلْبُهُ حَيْثُ قَالَ:

مَجْدُوا اللَّهَ فَهُوَ لِلْمَجْدِ أَهْلٌ *** رَبُّنَا فِي السَّمَاءِ أَمْسَى كَبِيرًا
بِالْبِنَاءِ الْأَعْلَى الَّذِي سَبَقَ النَّاسَ *** وَسَوَى فَوْقَ السَّمَاءِ سَرِيرًا

= وهذه الأبيات ثابتة بدون ذكر القصة كما في "البخاري" (١١٥٥)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والقصة بهذه الأبيات أخرجها الدارقطني (١/١٢٠)، وابن عساكر (٢٨/١١٦)، من طريق زمعة بن صالح، عن سلمة بن وهرام، عن عكرمة مولى ابن عباس، فذكر القصة، وهو مع إرساله فيه زمعة بن صالح وهو ضعيف.

وأخرجها ابن أبي الدنيا في "العيال" (٥٧١)، عن محمد بن بكار، عن حفص بن عمر، عن إسماعيل ابن أبي خالد، عن الشعبي مرسلًا.

والخلاصة: أنَّ الأبيات التي ذكرها المؤلف رحمه الله لا تثبت؛ لأن الأسانيد إليها شديدة الضعف، وهل تثبت القصة بالمراسيل الأربعة الأخيرة؟ أعني مرسل قدامة، ونافع، والشعبي، وعكرمة. هذا هو أحسن ما ورد في الباب، ولكن قد وجد اختلاف في ذكر الأبيات بين مرسل نافع والمرسلين الآخرين، فهذا يجعل في القلب شيئًا من ثبوتها، مع أنه يبعد أن المرأة العربية لا تميز بين الشعر، والقرآن، ويبعد أيضًا أن عبدالله بن رواحة يقرأ شعراً موهماً أنه قرآن.

ومن هذا البحث تعلم أن قول ابن عبد البر في "الاستيعاب": "رويناها من وجوه صحاح. اهـ غير صحيح؛ ولذلك تعقبه الذهبي بقوله: روي من وجوه مرسلة. ثم ذكر مرسل قدامة الحاطبي.

تنبيه: من قوَى القصة المتقدمة من العلماء؛ فإنهم يقولون: إن عبدالله بن رواحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إنما عرَّضَ بالنفي تعريضًا، ولم يخبرها أنه سيقراً قرآنًا، وإنما طلبت هي ذلك، فأوهمها بالقراءة. وبالله التوفيق.

تنبيه آخر: ليس في جميع هذه الطرق ذكر النبي ﷺ، وإقراره وضحكه، وإنما جاء ذلك في طريق الماجشون، والشعبي، وعكرمة، والهيثم بن عدي، دون بقية الطرق.

شَرَجَا مَا يَنَالُهُ بَصَرُ الْعَيْ * * * نِ تَرَى دُونَهُ الْمَلَأْتُكَ صُورًا^(١)
وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي فِي الْمُسْنَدِ: «إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي مَنْ عَبْدُهُ إِذَا رَفَعَ
يَدَيْهِ إِلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا»^(٢).

(١) ذكره ابن قتيبة في "الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة" (ص ٤٨)، وابن قدامة في
"إثبات صفة العلو" (ص ١٤٧)، والذهبي في "العلو" (٨٥)، وقال: إسناده منقطع.
قال ابن كثير رحمه الله في "السيرة النبوية" (ص ١٣٩) وَرَوِيَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ كَانَ يُنْشِدُ مِنْ
شِعْرِ أُمَيَّةٍ... فذكره.

(٢) الراجح وقفه على سلمان، والمرفوع ضعيف. أخرجه أبو داود (١٤٨٨)، والترمذي (٣٥٥٦)، وابن
ماجه (٣٨٦٥)، والحاكم (٤٩٧/١)، وأخرجه أيضًا أحمد (٤٣٨/٥)، وغيرهم كلهم من طريق
جعفر بن ميمون الأنطاقي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان به.

وجعفر بن ميمون ضعيف. وتابعه على روايته مرفوعًا يحيى بن ميمون العطار أبو المعلى عند الخطيب
(٣١٧/٨)، والبغوي (١٣٨٥)، ويحيى بن ميمون ثقة.

وخالفهم يزيد بن أبي صالح الدباغ، فرواه عن أبي عثمان، عن سلمان موقوفًا:
أخرجه وكيع في "الزهد" (٥٠٤) وكذلك رواه موقوفًا سليمان التيمي أخرجه أحمد (٤٣٨/٥)،
وكذلك في "الزهد" (ص ١٥١)، وكذا ابن أبي شيبه (٣٤٠/١٠)، (٣٣٩/١٣)، وقد رواه عن
سليمان التيمي موقوفًا يزيد بن هارون ويحيى بن سعيد القطان ومعاذ بن معاذ وشذ محمد بن الزريقان
فرواه عن سليمان التيمي بإسناده مرفوعًا، أخرجه الطبراني (٦١٣٠)، وابن حبان (٨٨٠)، [ويتنبه
على أنه ليس في رواية التيمي «حيي كريم»].

ورواه موقوفًا أيضًا ثابت وحميد وسعيد الجريري. أخرجه البيهقي في "الأسماء والصفات"
(١٥٦) بإسناد صحيح عن حماد بن سلمة، عن ثابت وحميد وسعيد الجريري، عن أبي عثمان النهدي،
عن سلمان أنه قال: أجد في التوراة: إن الله حيي كريم... فذكره بنحوه.

فتبين أن رواية الوقف أرجح، فقد اجتمع عليها خمسة من الثقات، وأما رواية الرفع فهي من
رواية ضعيف وثقة، وأخرى شاذة غير محفوظة، وبالله التوفيق، وقد أشار الترمذي إلى الرواية الموقوفة
عقب الحديث، وكأنه يرجحها، والله أعلم.

وجاء هذا الحديث عن أنس عند عبد الرزاق (٣٢٥٠)، (١٩٦٤٨)، وفي إسناده أبان بن أبي=

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «يُمَدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبِّ يَا رَبِّ»^(١) إِلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُخْصِيهِ إِلَّا اللَّهُ مِمَّا هُوَ مِنْ أَبْلَغِ الْمُتَوَاتِرَاتِ اللَّفْظِيَّةِ وَالْمَعْنَوِيَّةِ الَّتِي تُورِثُ عِلْمًا يَقِينًا مِنْ أَبْلَغِ الْعُلُومِ الصَّرُورِيَّةِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ الْمُبْلَغَ عَنْ اللَّهِ أَلْقَى إِلَى أَمْتِهِ الْمَدْعُوبِينَ - أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ عَلَى الْعَرْشِ، وَأَنَّهُ فَوْقَ السَّمَاءِ كَمَا فَطَرَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ جَمِيعَ الْأُمَمِ عَرَبِهِمْ وَعَجَمِهِمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ؛ إِلَّا مَنْ اجْتَالَتُهُ الشَّيَاطِينُ عَنْ فِطْرَتِهِ. ثُمَّ عَنْ السَّلَفِ فِي ذَلِكَ مِنَ الْأَقْوَالِ مَا لَوْ جُمِعَ لَبَلَغَ مِئِينَ أَوْ أُلُوفًا.

ثُمَّ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ - لَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَا مِنَ التَّابِعِينَ هُمْ بِإِحْسَانٍ، وَلَا عَنْ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ أَدْرَكُوا زَمَنَ الْأَهْوَاءِ وَالْإِخْتِلَافِ - حَرْفٌ وَاحِدٌ يُخَالِفُ ذَلِكَ، لَا نَصًّا وَلَا ظَاهِرًا.

وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ قَطُّ إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ فِي السَّمَاءِ، وَلَا إِنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْعَرْشِ، وَلَا إِنَّهُ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَلَا إِنَّ جَمِيعَ الْأَمَكِنَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ سَوَاءٌ، وَلَا إِنَّهُ لَا دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ، وَلَا إِنَّهُ لَا مُتَّصِلٌ وَلَا مُنْفَصِلٌ، وَلَا إِنَّهُ لَا تَجَوُّزُ الْإِشَارَةِ الْحِسِّيَّةِ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ وَنَحْوِهَا؛ بَلْ قَدْ ثَبَتَ فِي "الصَّحِيحِ" عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا

= عياش، وهو متروك، وله طريق أخرى عند الحاكم (١/ ٤٩٧-٤٩٨)، وفي إسناده بشر بن الوليد، وهو ضعيف، كان قد كبر فخرف، وفيه أيضًا عامر بن يساف فيه ضعف. انظر: "لسان الميزان".

وجاء الحديث عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أبي يعلى (١٨٦٧)، وابن عدي (٧/ ٢٦١٣)، وفي إسناده يوسف بن محمد بن المنكدر. قال النسائي: ليس بثقة. وقال الدولابي: متروك. وضعفه آخرون.

وجاء من حديث ابن عمر: رواه الطبراني في "الكبير" (١٢/ ٤٢٣)، وفي إسناده الجارود بن يزيد كذبه أبو حاتم، وقال النسائي والدارقطني: متروك. انظر: "الميزان". فالحديث لا يصلح للاحتجاج من جميع طرقه، والله أعلم.

(١) أخرجه مسلم برقم (١٠١٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

خَطَبَ خُطْبَتَهُ الْعَظِيمَةَ يَوْمَ عَرَفَاتٍ فِي أَعْظَمِ مَجْمَعٍ حَضَرَهُ الرَّسُولُ ﷺ جَعَلَ يَقُولُ: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟» فَيَقُولُونَ: نَعَمْ. فَيَرْفَعُ إصْبَعَهُ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ يَنْكُبُهَا إِلَيْهِمْ، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ غَيْرَ مَرَّةٍ»^(١). وَأَمْثَالُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ.

فَلَيْنَ كَانَ الْحَقُّ مَا يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ السَّالِبُونَ النَّافُونَ لِلصِّفَاتِ الثَّابِتَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ وَنَحْوِهَا؛ دُونَ مَا يُفْهَمُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِمَّا نَصًّا وَإِمَّا ظَاهِرًا فَكَيْفَ يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ ثُمَّ عَلَى خَيْرِ الْأُمَّةِ: أَنَّهُمْ يَتَكَلَّمُونَ دَائِمًا بِمَا هُوَ إِمَّا نَصٌّ وَإِمَّا ظَاهِرٌ فِي خِلَافِ الْحَقِّ ثُمَّ الْحَقُّ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ لَا يُؤْخَوْنَ بِهِ قَطُّ، وَلَا يَدُلُّونَ عَلَيْهِ، لَا نَصًّا وَلَا ظَاهِرًا؛ حَتَّى يَجِيءَ أَنْبَاطُ الْفُرْسِ وَالرُّومِ، وَفُرُوخُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَالْفَلَاسِفَةُ يَبِينُونَ لِلْأُمَّةِ الْعَقِيدَةَ الصَّحِيحَةَ الَّتِي يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ أَوْ كُلِّ فَاضِلٍ أَنْ يَعْتَقِدَهَا.

لَيْنَ كَانَ مَا يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّمُونَ الْمُتَكَلِّفُونَ هُوَ الْإِعْتِقَادُ الْوَاجِبُ وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ أَحْيِلُوا فِي مَعْرِفَتِهِ عَلَى جُرْدِ عُقُولِهِمْ وَأَنْ يَدْفَعُوا بِمَا اقْتَضَى قِيَاسَ عُقُولِهِمْ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ نَصًّا أَوْ ظَاهِرًا؛ لَقَدْ كَانَ تَرَكُ النَّاسِ بِلَا كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ: أَهْدَى لَهُمْ وَأَنْفَعَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ؛ بَلْ كَانَ وُجُودُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ضَرَرًا مُحْضًا فِي أَصْلِ الدِّينِ. فَإِنَّ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ عَلَى مَا يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ: إِنَّكُمْ يَا مَعْشَرَ الْعِبَادِ لَا تَطْلُبُوا مَعْرِفَةَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَمَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الصِّفَاتِ نَفِيًّا وَإِثْبَاتًا لَا مِنَ الْكِتَابِ وَلَا مِنَ السُّنَّةِ وَلَا مِنْ طَرِيقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ. وَلَكِنْ انْظُرُوا أَنْتُمْ فَمَا وَجَدْتُمُوهُ مُسْتَحَقًّا لَهُ مِنَ الصِّفَاتِ فَصِفُوهُ بِهِ - سِوَاءَ كَانَ مَوْجُودًا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ - وَمَا لَمْ تَجِدُوهُ مُسْتَحَقًّا لَهُ فِي عُقُولِكُمْ فَلَا تَصِفُوهُ بِهِ. اهـ

(١) أخرجه مسلم برقم (١٢١٨) عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال رحمه الله كما في مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٣/٢٢٠):

وَقَالَ الطَّلَمَنَكِيُّ أَحَدُ أَئِمَّةِ الْمَالِكِيَّةِ - قَبْلَ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ وَالبَاجِي وَطَبَقْتُهُمَا - فِي كِتَابِ الْوُصُولِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْأُصُولِ: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ مَعْنَى ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْقُرْآنِ: أَنَّ ذَلِكَ عِلْمُهُ وَأَنَّ اللَّهَ فَوْقَ السَّمَوَاتِ بِذَاتِهِ مُسْتَوٍ عَلَى الْعَرْشِ كَيْفَ شَاءَ.

وَقَالَ أَيْضًا: قَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ: فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ إِنَّ الْإِسْتِوَاءَ مِنَ اللَّهِ عَلَى عَرْشِهِ الْمَجِيدِ عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لَا عَلَى الْمَجَازِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ - شَرْحِ الْمُوطَّأِ وَهُوَ أَشْرَفُ كِتَابٍ صُنِفَ فِيهِ - لَمَّا تَكَلَّمَ عَلَى حَدِيثِ النَّزُولِ قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ ثَابِتٌ لَا يَخْتَلِفُ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي صِحَّتِهِ. وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ عَلَى الْعَرْشِ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ كَمَا قَالَتْ الْجَمَاعَةُ، وَهُوَ مِنْ حُجَّتِهِمْ عَلَى الْمُعْتَرِلةِ فِي قَوْلِهِمْ إِنَّهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ؛ وَلَيْسَ عَلَى الْعَرْشِ. قَالَ: وَالِدَلِيلِ عَلَى صِحَّةِ مَا قَالَهُ: أَهْلُ الْحَقِّ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ وَقَالَ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ وَقَالَ ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ وَقَالَ ﴿يَا عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ صَلِّ عَلَى نَفْسِكَ وَارْفَعْكَ إِلَيَّ﴾ وَذَكَرَ آيَاتٍ. إِلَى أَنْ قَالَ: وَهَذَا أَشْهَرُ عِنْدَ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ مِنْ أَنْ يَخْتَنَاجَ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ حِكَايَتِهِ لِأَنَّهُ اضْطَرَّارٌ لَمْ يُؤَقِّفْهُمْ عَلَيْهِ أَحَدٌ وَلَا خَالَفَهُمْ فِيهِ مُسْلِمٌ.

وَهَذَا مِثْلُ مَا ذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْهَمْدَانِيِّ أَنَّهُ حَضَرَ مَجْلِسَ بَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ فَقَالَ: كَانَ اللَّهُ وَلَا عَرْشٌ. فَقَالَ: يَا أَسْتَاذَ دَعْنَا مِنْ ذِكْرِ الْعَرْشِ. أَخْبَرْنَا عَنْ هَذِهِ الصَّرُورَاتِ الَّتِي نَجِدُهَا فِي قُلُوبِنَا: مَا قَالَ عَارِفٌ قَطُّ يَا اللَّهُ إِلَّا وَجَدَ فِي قَلْبِهِ

ضُرُورَةٌ تَطْلُبُ الْعُلُوَّ. لَا تَلْتَفِتْ يَمَنَةً وَلَا يَسْرَةً. فَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى رَأْسِهِ وَقَالَ: حَيَّرَنِي
الهمداني، حَيَّرَنِي الهمداني.

أَرَادَ الشَّيْخُ أَنَّ إِفْرَارَ الْفِطْرِ بِأَنَّ مَعْبُودَهَا وَمَدْعُوهَا فَوْقَ: هُوَ أَمْرٌ ضَرُورِيٌّ عَقْلِيٌّ
فِطْرِيٌّ لَمْ تَسْتَفِدْهُ مِنْ مُجَرَّدِ السَّمْعِ بِخِلَافِ الْإِسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ - بَعْدَ خَلْقِ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ - فَإِنَّ هَذَا عُلِمَ مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ. اهـ

وقال رحمه الله كما في مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (١٦٥/٥) :-

وَجُوبُ إِثْبَاتِ (الْعُلُوِّ لِلَّهِ تَعَالَى) يَتَبَيَّنُ مِنْ وُجُوهٍ: -

أَحَدُهَا: أَنَّ يُقَالَ: إِنَّ الْقُرْآنَ وَالسُّنَنَ الْمُسْتَفِيضَةَ الْمُتَوَاتِرَةَ وَغَيْرَ الْمُتَوَاتِرَةَ وَكَلَامَ
السَّابِقِينَ وَالتَّابِعِينَ وَسَائِرِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ: مَمْلُوءٌ بِمَا فِيهِ إِثْبَاتُ الْعُلُوِّ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى
عَرْشِهِ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الدَّلَالَاتِ وَوُجُوهٍ مِنَ الصِّفَاتِ وَأَصْنَافٍ مِنَ الْعِبَارَاتِ؛ تَارَةً يُخْبِرُ
أَنَّهُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْإِسْتِوَاءَ عَلَى الْعَرْشِ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ. وَتَارَةً يُخْبِرُ بِعُرُوجِ الْأَشْيَاءِ
وَصُعُودِهَا وَارْتِفَاعِهَا إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ
إِلَيَّ﴾ ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ
الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾.

وَتَارَةً يُخْبِرُ بِنُزُولِهَا مِنْهُ أَوْ مِنْ عِنْدِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أْتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ
يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ ﴿حَم.
تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿حَم * تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾.

وَتَارَةً يُخْبِرُ بِأَنَّهُ (الْعَلِيُّ الْأَعْلَى) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ وَقَوْلِهِ:
﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾.

وَتَارَةً يُخْبِرُ بِأَنَّهُ فِي السَّمَاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ ﴿أَمْ أَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾.

فَذَكَرَ السَّمَاءَ دُونَ الْأَرْضِ وَلَمْ يُعَلِّقْ بِذَلِكَ أَلُوهِيَّةً أَوْ غَيْرَهَا كَمَا ذَكَرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾. وَكَذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينٌ مَنْ فِي السَّمَاءِ؟».

وَقَالَ لِلْجَارِيَةِ: أَيْنَ اللَّهُ؟ قَالَتْ فِي السَّمَاءِ. قَالَ: «أَعَيْقُهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»^(١).

وَتَارَةً يَجْعَلُ بَعْضُ الْخَلْقِ (عِنْدَهُ) دُونَ بَعْضٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾. وَيُخْبِرُ عَمَّنْ عِنْدَهُ بِالطَّاعَةِ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ فَلَوْ كَانَ مُوجِبُ الْعِنْدِيَّةِ مَعْنَى عَامًّا كَدُخُولِهِمْ تَحْتَ قُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَأَمْثَالِ ذَلِكَ: لَكَانَ كُلُّ مَخْلُوقٍ عِنْدَهُ؛ وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مُسْتَكْبِرًا عَنْ عِبَادَتِهِ، بَلْ مُسَبِّحًا لَهُ سَاجِدًا، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾.

وَهُوَ سُبْحَانُهُ وَصَفَ الْمَلَائِكَةَ بِذَلِكَ رَدًّا عَلَى الْكُفَّارِ الْمُسْتَكْبِرِينَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَأَمْثَالِ هَذَا فِي الْقُرْآنِ لَا يُحْصَى إِلَّا بِكُلْفَةٍ. وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ وَالْآثَارُ عَنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، فَلَا يُحْصِيهَا إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى.

فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَا اشْتَرَكَتْ فِيهِ هَذِهِ النُّصُوصُ مِنْ إِبْطَالِ عُلُوِّ اللَّهِ نَفْسِهِ عَلَى خَلْقِهِ هُوَ الْحَقُّ أَوْ الْحَقُّ نَقِيضُهُ؛ إِذِ الْحَقُّ لَا يَخْرُجُ عَنِ النَّقِيضَيْنِ؛ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ نَفْسُهُ فَوْقَ الْخَلْقِ؛ أَوْ لَا يَكُونُ فَوْقَ الْخَلْقِ - كَمَا تَقُولُ الْجَهْمِيَّةُ -.

(١) أخرجه مسلم برقم (٥٣٧) عن معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ تَارَةً يَقُولُونَ: لَا فَوْقَهُمْ وَلَا فِيهِمْ وَلَا دَاخِلَ الْعَالَمِ، وَلَا خَارِجَهُ، وَلَا مُبَايِنَ، وَلَا مُحَايِثَ، وَتَارَةً يَقُولُونَ: هُوَ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَفِي الْمَقَالَتَيْنِ كِلْتَاهِمَا يَدْفَعُونَ أَنَّ يَكُونَ هُوَ نَفْسُهُ فَوْقَ خَلْقِهِ. فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ إِبْثَاتَ ذَلِكَ؛ أَوْ نَفْيُهُ فَإِنْ كَانَ نَفْيُ ذَلِكَ هُوَ الْحَقُّ فَمَعْلُومٌ أَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يُبَيِّنْ هَذَا قَطُّ - لَا نَصًّا وَلَا ظَاهِرًا - وَلَا الرَّسُولُ وَلَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأَتَمَّةِ الْمُسْلِمِينَ؛ لَا أَتَمَّةِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَلَا غَيْرِهِمْ وَلَا يُمْكِنُ أَحَدٌ أَنْ يَنْقُلَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ أَنَّهُ نَفَى ذَلِكَ أَوْ أَخْبَرَ بِهِ.

وَأَمَّا مَا نُقِلَ مِنَ الْإِبْثَاتِ عَنْ هَؤُلَاءِ: فَأَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُخْصَى أَوْ يُحْصَرَ فَإِنْ كَانَ الْحَقُّ هُوَ النَّفْيُ - دُونَ الْإِبْثَاتِ - وَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ إِنَّمَا دَلَّ عَلَى الْإِبْثَاتِ وَلَمْ يَذْكُرِ النَّفْيَ أَصْلًا: لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ لَمْ يَنْطِقُوا بِالْحَقِّ فِي هَذَا الْبَابِ؛ بَلْ نَطَقُوا بِمَا يَدُلُّ - إِمَّا نَصًّا وَإِمَّا ظَاهِرًا - عَلَى الضَّلَالِ وَالْخَطَأِ الْمُنَاقِضِ لِلْهُدَى وَالصَّوَابِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ اعْتَقَدَ هَذَا فِي (الرَّسُولِ وَالْمُؤْمِنِينَ) فَلَهُ أَوْفَرُ حَظٍّ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾.

فَإِنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: هَذِهِ النُّصُوصُ أُرِيدَ بِهَا خِلَافٌ مَا يُفْهَمُ مِنْهَا أَوْ خِلَافٌ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ إِبْثَاتُ عُلُوِّ اللَّهِ نَفْسِهِ عَلَى خَلْقِهِ؛ وَإِنَّمَا أُرِيدَ بِهَا عُلُوُّ الْمَكَانَةِ وَنَحْوُ ذَلِكَ - كَمَا قَدْ بَسَطْنَا الْكَلَامَ عَلَى هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

فَيُقَالُ لَهُ: فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُبَيِّنَ لِلنَّاسِ الْحَقَّ الَّذِي يَجِبُ التَّصَدِيقُ بِهِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا؛ بَلْ وَبَيَّنُّهُمْ مَا يَدُلُّهُمْ عَلَى أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَمْ يَرِدْ بِهِ مَفْهُومُهُ وَمُقْتَضَاهُ؛ فَإِنَّ غَايَةَ مَا يُقَدَّرُ أَنَّهُ تَكَلَّمَ بِالْمَجَازِ الْمُخَالِفِ لِلْحَقِيقَةِ وَالْبَاطِنِ الْمُخَالِفِ لِلظَّاهِرِ. وَمَعْلُومٌ بِاتِّفَاقٍ

العُقَلَاءُ: أَنَّ الْمُخَاطَبَ الْمُبِينَ إِذَا تَكَلَّمَ بِمُجَازٍ فَلَا بُدَّ أَنْ يَقْرَنَ بِخَطَابِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْمَجَازِيَّ؛ فَإِذَا كَانَ الرَّسُولُ الْمُبْلَغُ الْمُبِينُ الَّذِي بَيْنَ النَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ يَعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكَلَامِ خِلَافَ مَفْهُومِهِ وَمُقْتَضَاهُ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْرَنَ بِخَطَابِهِ مَا يَصْرِفُ الْقُلُوبَ عَنْ فَهْمِ الْمَعْنَى الَّذِي لَمْ يَرِدْ؛ لَا سِيَّيَا إِذَا كَانَ بَاطِلًا لَا يَجُوزُ اعْتِقَادُهُ فِي اللَّهِ فَإِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَنْهَاهُمْ عَنْ أَنْ يَعْتَقِدُوا فِي اللَّهِ مَا لَا يَجُوزُ اعْتِقَادُهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ مَخُوفًا عَلَيْهِمْ؛ وَلَوْ لَمْ يُخَاطِبُهُمْ بِمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فَكَيْفَ إِذَا كَانَ خِطَابُهُ هُوَ الَّذِي يَدُلُّهُمْ عَلَى ذَلِكَ الْإِعْتِقَادِ الَّذِي تَقُولُ النُّفَاةُ: هُوَ اعْتِقَادٌ بَاطِلٌ ؟.

فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْكِتَابِ وَلَا السُّنَّةِ وَلَا كَلَامِ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ مَا يُوَافِقُ قَوْلَ النُّفَاةِ أَصْلًا؛ بَلْ هُمْ دَائِمًا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا بِالْإِثْبَاتِ امْتَنَعَ حَيْثُذِ أَنْ لَا يَكُونَ مُرَادُهُمُ الْإِثْبَاتَ وَأَنْ يَكُونَ النِّفْيُ هُوَ الَّذِي يَعْتَقِدُونَهُ وَيَعْتَمِدُونَهُ وَهُمْ لَمْ يَتَكَلَّمُوا بِهِ قَطُّ وَلَمْ يَظْهَرُوا؛ وَإِنَّمَا أَظْهَرُوا مَا يُخَالِفُهُ وَيُنَافِيهِ وَهَذَا كَلَامٌ مُبِينٌ؛ لَا مَخْلَصَ لِأَحَدٍ عَنْهُ؛ لَكِنْ لِلْجَهْمِيَةِ الْمُتَكَلِّمَةِ هُنَا كَلَامٌ وَلِلْجَهْمِيَةِ الْمُتَفَلِّسَةِ كَلَامٌ.

أَمَّا (الْمُتَفَلِّسَةُ وَالْقَرَامِطَةُ) فَيَقُولُونَ؛ إِنَّ الرُّسُلَ كَلَّمُوا الْخَلْقَ بِخِلَافِ مَا هُوَ الْحَقُّ وَأَظْهَرُوا لَهُمْ خِلَافَ مَا يُبْطِنُونَ وَرُبَّمَا يَقُولُونَ إِنَّهُمْ كَذَبُوا لِأَجْلِ مَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ فَإِنَّ مَصْلَحَةَ الْعَامَّةِ لَا تَقُومُ إِلَّا بِإِظْهَارِ الْإِثْبَاتِ وَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بَاطِلًا. وَهَذَا مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الزَّنْدَقَةِ الْبَيِّنَةِ وَالْكَفْرِ الْوَاضِحِ: قَوْلُ مُتَنَاقِضٍ فِي نَفْسِهِ فَإِنَّهُ يُقَالُ: لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا تَقُولُونَ وَالرُّسُلُ مِنْ جِنْسِ رُؤَسَائِكُمْ؛ لَكَانَ خَوَاصُّ الرُّسُلِ يَطْلَعُونَ عَلَى ذَلِكَ؛ وَلَكَانُوا يَطْلَعُونَ خَوَاصَّهُمْ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ؛ فَكَأَنُ يَكُونُ النِّفْيُ مَذْهَبَ خَاصَّةِ الْأُمَّةِ وَأَكْمَلِهَا عَقْلًا وَعِلْمًا وَمَعْرِفَةً وَالْأَمْرُ بِالْعَكْسِ.

فَإِنَّ مَنْ تَأَمَّلَ كَلَامَ السَّلَفِ وَالْأُئِمَّةِ، وَجَدَ أَعْلَمَ الْأُئِمَّةِ - عِنْدَ الْأُئِمَّةِ - كَأَيِّ بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَسَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو وَأَمْثَالِهِمْ؛ هُمْ أَعْظَمُ الْخَلْقِ إِثْبَاتًا. وَكَذَلِكَ أَفْضَلُ التَّابِعِينَ: مِثْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَمْثَالِهِ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَأَمْثَالِهِ وَعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَأَمْثَالِهِ وَأَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُمْ مِنْ أَجَلِّ التَّابِعِينَ. اهـ

شبهة للمبتدعة في نفيتهم لعلو الله مع الجواب عنها.

يقول المبتدعة: إذا قلت: إن الله في السماء؛ فمعنى ذلك: أنكم جعلتم السماء ظرفاً لله، وأن السماء تحيط به.

والجواب عن ذلك:

أولاً: إن الله عز وجل هو الذي ذكر ذلك عن نفسه سبحانه وتعالى؛ فقال عز وجل: ﴿أَأَمْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ...﴾ الْآيَتِينَ. وذكر ذلك أيضاً النبي ﷺ كما في حديثي الباب، وغيرها من الأحاديث. ثانياً: أن ذلك لا يقتضي الظرفية؛ بل ذكر العلماء أن (في) بمعنى (على)، ولذلك نظائر في القرآن يأتي ذكرها.

وأجاب آخرون: بأن السماء بمعنى العلو في اللغة، وكل ما علاك فقد سماك، والسمو بمعنى: العلو والظهور.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٤/ ٢٧١):

وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ أَنَّ السَّمَاءَ تَحْضُرُ الرَّبَّ وَتَحْوِيهِ كَمَا تَحْوِي الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَغَيْرَهُمَا؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ مُسْلِمٌ وَلَا يَعْتَقِدُهُ عَاقِلٌ؛ فَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَسِعَ

كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴿ وَالسَّمَوَاتُ فِي الْكُرْسِيِّ كَحَلَقَةٍ مُلْقَاةٍ فِي أَرْضٍ فَلَاةٍ،
وَالْكُرْسِيُّ فِي الْعَرْشِ كَحَلَقَةٍ مُلْقَاةٍ فِي أَرْضٍ فَلَاةٍ، وَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى
عَرْشِهِ بَاطِنٌ مِنْ خَلْقِهِ؛ لَيْسَ فِي مَخْلُوقَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَاتِهِ، وَلَا فِي ذَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ.
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ وَقَالَ: ﴿فَيَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ﴾
وَقَالَ: ﴿يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُمْ فِي جَوْفِ النَّخْلِ وَجَوْفِ الْأَرْضِ؛ بَلْ
مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ فَوْقَ السَّمَوَاتِ، وَعَلَيْهَا بَاطِنٌ مِنَ الْمَخْلُوقاتِ كَمَا أَخْبَرَ فِي كِتَابِهِ عَنْ
نَفْسِهِ أَنَّهُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ. وَقَالَ: ﴿يَا
عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ارْقُطْ إِلَيَّ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿تَعْرِجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ وَقَالَ:
﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (١٦/١٠١):

وَمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ قَوْلِهِ ﴿أَلَمْ تَتَّخِذْ مِنَ فِي السَّمَاءِ﴾ وَنَحْوِ ذَلِكَ قَدْ يَفْهَمُ مِنْهُ
بَعْضُهُمْ أَنَّ (السَّمَاءَ) هِيَ نَفْسُ الْمَخْلُوقِ الْعَالِيِ الْعَرْشِ فَمَا دُونَهُ.
فَيَقُولُونَ: قَوْلُهُ ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ بِمَعْنَى عَلَى السَّمَاءِ، كَمَا قَالَ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي
جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ أَيِ: عَلَى جُذُوعِ النَّخْلِ. وَكَمَا قَالَ: ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ أَيِ: عَلَى
الْأَرْضِ. وَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا بَلْ (السَّمَاءُ) اسْمُ جِنْسٍ لِلْعَالِيِ لَا يَخُصُّ شَيْئًا.
فَقَوْلُهُ ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ أَيِ: فِي الْعُلُوِّ دُونَ السُّفْلِ. وَهُوَ الْعِلِّيُّ الْأَعْلَى فَلَهُ أَعْلَى الْعُلُوِّ
وَهُوَ مَا فَوْقَ الْعَرْشِ وَلَيْسَ هُنَاكَ غَيْرُهُ الْعِلِّيُّ الْأَعْلَى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.
وَالْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ هُوَ عِنْدَهُمْ فِي الْمَخْلُوقاتِ السُّفْلِيَّةِ الْقَدْرَةَ الْحَبِيثَةَ كَمَا
هُوَ فِي الْمَخْلُوقاتِ الْعَالِيَةِ. اهـ.

شبهة أخرى للمبتدعة في نفي صفة العلو لله عز وجل، وجوابها.

استدل المبتدعة بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ﴾ وبقوله تعالى ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ وبقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا﴾ وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ﴾ على أن الله في كل مكان.

والجواب عن ذلك:

في جامع المسائل (١٥٧/٣)، ما نصه:

سُئِلَ عنها الشيخ الإمام العالم العامل الزاهد الورع أُوْحِدُ أَهْلِ زَمَانِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ تَقِي الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِي - وَأَرْضَاهُ - وَهُوَ بِالْDIARِ الْمِصْرِيَّةِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ الْآيَةِ، وَقَوْلِهِ ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا» الْحَدِيثَ.

وقد تأوَّل طائفةٌ هذه الآيات وأمثالها من آيات الصفات التي أنزلها الله تعالى، ولم يتأوَّلوا هذا الحديث، ولا أمثاله من أحاديث الصفات.

وقد قال طائفة: إذا تأولنا هذه الآيات احتملت هذه الأحاديث أيضًا التأويل. فما الحجة في تأويل الآيات وإمرار الأحاديث كما جاءت؟ بيَّنوا لنا الصواب في ذلك.

فأجاب

الحمد لله. الجواب عن هذا من وجوه:

أحدها: أن يقال: يجب اتباع طريقة السلف من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، فإن إجماعهم حجة قاطعة، وليس لأحد أن يخالفهم فيما أجمعوا عليه، لا في الأصول ولا في الفروع.

وحكى غير واحد من أهل العلم بآثارهم وأقوالهم قالوا في قوله ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ ونحوه: إنه بعلمه. وحكوا إجماعهم على إمرار آيات الصفات وأحاديثها، وإنكارهم على المحرفين لها.

ولهذا لا يقدر أحد أن يحكي عن أحد من الصحابة والتابعين، وغيرهم من سلف الأمة بنقل صحيح أنه تأول الاستواء بالاستيلاء، أو نحوه من معاني أهل التحريف، بل ينقل عنهم أنهم فسروا الآية بما يقتضي أنه سبحانه فوق عرشه، ويمكنه أن ينقل بالإسناد الصحيح أنهم قالوا في قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ أنهم قالوا: بعلمه.

قال أبو عمر بن عبد البر في كتاب التمهيد في شرح الموطأ لما شرح حديث النزول، قال: هذا حديث لم يختلف أهل العلم في صحته، وفيه دليل على أن الله في السماء على العرش كما قالت الجماعة، وهو من حججهم على المعتزلة.

وهذا أشهر عند العامة والخاصة، وأعرف من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته، لأنه اضطرار، لم يؤت بهم عليه أحد، ولا أنكره عليهم مسلم.

وقال أبو عمر أيضاً: أجمع علماء الصحابة والتابعين الذين حمل عنهم التأويل قالوا في تأويل قوله ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٌ إِلَّا هُوَ

سَادِسُهُمْ ﴿﴾: هو على العرش، وعِلْمُهُ في كل مكان. وما خالفهم في ذلك أحدٌ يُحْتَجُّ بقوله.

وقال أيضًا: أهل السنة مُجْمِعُونَ على الإقرار بالصفات الواردة في الكتاب والسنة، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يُكَيِّفُونَ شيئًا من ذلك.

وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج فكلُّهم يُنْكِرُها، ولا يَحْمِلُ شيئًا منها على الحقيقة، ويزعم أن من أقرَّ بها مُشَبَّه، وهم عند مَنْ أقرَّ بها نَافُونَ للمعبود.

وقال الشيخ أبو بكر الأَجْرِيُّ في كتاب الشريعة في باب التحذير من مذهب الحلولية: الذي يذهب إليه أهل العلم أن الله على عرشه فوق سماواته، وعِلْمُهُ محيط بكل شيء، قد أحاط بجميع ما خلق في السموات العلي، وبجميع ما في سبع أرضين، يُرْفَعُ إليه أعمال العباد.

فإن قال قائل: فما معنى ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ الآية التي يحتجون بها؟ قيل له: عِلْمُهُ، والله على عرشه، وعِلْمُهُ يُحِيطُ بهم. هكذا فسره أهل العلم، والآية يدل أولها وآخرها على أنه العلم، وهو على عرشه. هذا قول المسلمين.

وقال الشيخ أبو عبد الله بن بَطَّة في كتاب ”الإبانة“: باب الإيمان بأن الله على عرشه بائن من خلقه، وعِلْمُهُ محيط بخلقه: أجمع المسلمون من الصحابة والتابعين أن الله على عرشه فوق سماواته بائنٌ من خلقه.

فأما قوله ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ فهو كما قالت العلماء: عِلْمُهُ. وأما قوله ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾. فمعناه: أنه هو الله في السماوات وهو الله في الأرض، وتصديقه في كتاب الله: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾.

واحتجَّ الجهمي بقول الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾، فقال: إن الله معنا وفينا. وقد فسر العلماء أن ذلك علمه. ثم قال في آخرها ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

فهؤلاء وأمثالهم الذين هم من أعلم الناس بأقوال السلف من الصحابة والتابعين، وكلُّ منهم له من المصنَّفات المشهورة ما فيه العلم بأقوال السلف وآثارهم، ما يعلم أنهم أعلم بذلك من غيرهم، وقد حكوا إجماع السلف كما ترى.

الوجه الثاني: أن يقال: الكلام في الآيات والأحاديث كلّها على طريقة واحدة، والتأويل الذي ذمّه السلف والأئمة هو تحريف الكلام عن مواضعه، وإخراج كلام الله ورسوله عما دلَّ عليه وبيّنه الله به.

وقد حدّاه طائفةٌ بأنه صرّف الكلام عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح بغير دليل. فقوله تعالى ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ ونحوها من الآيات ليس ظاهرها ولا مدلولها ولا مقتضاها ولا معناها أن يكون الله مختلطاً بالخلقين ممتزجاً بهم، ولا إلى جانبهم متيامناً أو متياسراً، ونحو ذلك، لوجوه:

أحدها: أنه لم يقل أحد من أهل اللغة إنَّ المعية تقتضي الممازجة والمخالطة، ولا تُوجبُ التيامنَ ولا التياسرَ، ونحو ذلك من المعاني المنفية عن الله مع خلقه، وإنما تقتضي المصاحبة والمقارنة المطلقة.

الثاني: أنه حيث ذُكر في القرآن لفظ المعية؛ فإنه لم يدلَّ على الممازجة والمخالطة، كما في قوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾، فليس معنى ذلك أن ذات المؤمنين ممتزجة بذاته.

وكذلك قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ﴾، والمجاهد معهم ليست ذاته ممتزجة بذواتهم ولا مماسة لذواتهم. وقال تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾، وليس المراد أن ذاته تمتزج بذواتهم ولا مماسة لها. وقال تعالى: ﴿وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾، وقال تعالى: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ﴾.

وهذا كثير في كتاب الله، وليس في شيء من ذلك أن معنى المعية أن يكون أحدهما حالاً في الآخر ولا ممتزجاً به ولا مختلطاً به، فمن قال: إن ظاهر قوله ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ ونحو ذلك أن يكون الله مختلطاً بالخلق وممتزجاً بهم وحالاً فيهم أو مماساً لهم ونحو ذلك، فقد افترى على القرآن وعلى لغة العرب، وادّعى أن هذا الكفر هو ظاهر القرآن، وهو كذب على الله ورسوله بلا حجة ولا برهان.

وغاية ما يُقال: أن لفظ (مع) ظرفٌ أو ظرفٌ مكان، فيقتضي أن يكون المتعلق بهذا الظرف مكاناً من المضاف إليه، كما في قول القائل: هذا فوق هذا، فإن (فوق) من ظروف المكان، ولكن هذا لا يقتضي أن يكون المكان عن يمين المضاف إليه أو عن شماله، ولا يقتضي أن يكون عن يمينه وشماله جميعاً، بل أكثر ما يقتضي مطلق المكان، فإذا قُدِّرَ أنه فوق المضاف إليه لم يكن هذا مخالفاً لظاهر المعية.

ومن قال: إنه لا بُدَّ في المعية من أن يكون ما مع الشيء متيامناً أو متياسراً أو إلى جانبه ونحو ذلك، فقد غلط غلطاً بيئاً. وهذا كما أن قوله ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ ليس ظاهره: أن ذاته في السماوات والأرض، بل ظاهره أنه إله أهل السماء وإله أهل الأرض، فأهل السماء يأهونه، وأهل الأرض يأهونه.

وكذلك قوله ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ ليس ظاهره أن نفس الله في السماوات والأرض، فإنه لم يقل: (هو في السماوات والأرض)، بل قال: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾، فالظرف مذكورٌ بعد جملة لا بعد مفردٍ، فهو متعلق بما في اسم (الله) من معنى الفعل، هو الله في السماوات: أي المعبود الإله في السماوات، والإله المعبود في الأرض، كقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾، بخلاف قوله: ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ﴾ وقوله: ﴿أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾، فإنه لم يذكر ما يتعلق به قوله (في السماء) غير نفسه.

وكذلك الأثر الذي يروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن صافحه واستلمه فكأنما صافح الله وقبل يمينه^(١).

فمن قال: إن هذا يحتاج إلى تأويل فقد أخطأ، فإنه ليس ظاهر هذا أن الحجر هو صفة الله، فإنه قال: (يمين الله في الأرض)؛ فقيده بكونه (في الأرض)، وهذا بين أنه ليس هو صفة الله. ثم قال: (فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه)، والمشبّه غير المشبّه به، فقد صرح بأن المستلم له لم يصادف الله، وإنما هو مشبّه بذلك.

الوجه الثالث: أن يقال: إخبار الله في القرآن أنه مع عباده جاء عاماً وخاصاً، فالعام كقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾،

(١) ضعيف: سيأتي تخريجه إن شاء الله (ص)

وقال: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾. ففتح الكلام بالعلم وختمه بالعلم.

وأما الخاص فكقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾، فهذا بين أنه ليس مع الفجار والظالمين، ولو كان بذاته في كل مكان؛ لكان مخالفاً لهذه الآية. وكذلك قوله لموسى وهارون: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾، فهو مع موسى وهارون دون فرعون وقومه.

وكقوله عن النبي ﷺ: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾، فهو مع النبي ﷺ وصاحبه، لا مع الكفار، كأبي جهل وأمثاله.

فلو كانت المعية معناها الاختلاط والامتزاج، وكان في كل مكان بذاته، لم يجوز أن يكون في المعية تخصيص. فمن زعم أن معناها الامتزاج والاختلاط، وأن ظاهرها أن يكون في كل مكان فقد أخطأ، ولكن المعية، وإن دلت على المصاحبة والمقارنة؛ فهي في كل مكان بحسب ما دل عليه السياق.

فلما كان في تلك الآيتين قد افتتح الآية بالعلم وختمها بالعلم، دل ذلك على أن من حكم المعية أنه عليم بكل شيء.

وهنا لما كان السياق يدل على أن المقصود الإعانة والنصر دل على أن من حكم المعية النصر والمعونة، فقول القائل (أنا معك) معناه: أنا مصاحبك ومقارنك، وإذا كان كذلك اقتضى أني أعلم حالك، وقد يقتضي إذا أني أعينك وأنصرك على أعدائك.

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «اللهم أنتَ الصاحبُ في السفر، وأنتَ الخليفة في الأهل، اللهم اصحبنا في سفرنا، واخلفنا في أهلنا»^(١).

وهذا وأمثاله يبيِّن أن لفظ المعية في القرآن ليس فيه هذا التأويل المتنازع فيه، وهو صَرَفُ اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليلٍ يَقْتَرِنُ بذلك، فإن هذا إنما يكون إذا كان ظاهرُ قوله ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ يقتضي أن يكون الله متمزجاً بنا حالاً في أجوافنا، أو أن يكون إلى جوانبنا، وليس هذا مدلولُ لفظ المعية أصلاً، فبطل ما قال. بل يُقال:

الجواب الثاني:

وهو أن قوله (وَهُوَ مَعَكُمْ) يَدُلُّ على نقيض قول الجهمية، فإنه ذكر نفسه، وذكر أنه معهم، ولفظ الخطاب -إذا قيل: هم وأنتم ومعكم ونحو ذلك- يتناول ما يتناوله الاسمُ الظاهر، واسمُهُم يتناول جميع ذاتهم وصفاتهم فأبعاضهم، وذلك يمتنع أن يكون في أحدهم شيءٌ من غيره.

فإذا كان هو معهم دَلَّ ذلك على أنه منفصل عنهم بائن منهم خارج عنهم، كما في نظائره. بل قوله (رب الناس)، و(ملك الناس) و(رب العالمين)، ونحو ذلك يقتضي أنه مغايرٌ للناس مباين لهم، لأنَّ الرَّبَّ مُغَايِرٌ للمربوب، فإذا قيل: (هو معهم) اقتضى أنه مغايرٌ لهم، ولمسمًى (مع) الذي هو معنى الظرف اللفظي، فإنه إذا قيل: (هذا فوق هذا) اقتضى أنه مغايرٌ مباينٌ لما هو فوقه، ولنفس المسمًى بلفظ فوقه، ولفظ (مع) هو من هذا الجنس ظرفٌ من الظروف، فيقتضي ذلك أن يكون المتعلق

(١) صحيح: هو هذا اللفظ عند أحمد (٦٣١١)، والترمذي (٣٤٤٧)، وأصله في مسلم (١٣٤٢).

بهذا الظرف مغايراً مبيئاً له، ولما أضيف إليه الظرف، ولا نزاع أن الشيء إذا كان فوق الشيء جاز أن يقال: هو معه، وقد يُجعل الأعلى مع الأسفل، كما يقال: (هذا الحِمْلُ معي).

وقد يُجعل الأسفل مع الأعلى، كما يقال: (هذا المركوب معي)، وقد يقال لما هو مباينٌ منفصلٌ عنه، كما يقال: (هذه العاشية معي)، وقد يقال: (سِرْنَا البارحة والقمرُ معنا)، وأمثال ذلك مما يقتضي المباينة والانفصال.

فعلِمَ بذلك أن كونه (وَهُوَ مَعَكُمْ) لا ينفي أن يكون الربُّ مبيئاً لهم، ولا يقتضي أن يكون على جوانبهم، بل غايته أن يكون بحيث هو مضافٌ إليه مما يُسمَّيه النحاةُ ظرفاً كالفوق ونحوه، فلا يكون بين قوله (فوقهم) وقوله (معهم) منافاة، بل يكون لفظ (المعية) دَلٌّ على مطلق أنه حيث يضاف إليهم، ولفظ (الفوقية) دَلٌّ على خصوص ذلك، ولو معية هي فوقية، ليست تيامناً ولا تياسراً.

وحقيقة الأمر: أن لفظ (مع) في الأصل معناه واحدٌ، وهو المصاحبة والمقارنة والمشاركة في مسمى (مع) الذي هو معنى الظرف، وهو ظرف إضافي.

فقوله (هذا معه) بمنزلة قوله (هذا مصاحبٌ له مفارقٌ له)، وهو يقتضي مطلق المصاحبة والمقارنة لا نوعاً منهم إلا بتفصيل وتخصيص.

وكذلك إذا قيل: هو يقتضي مطلق الموافقة أو المشاركة فيما قد يُسمَّى مكاناً ونحو ذلك من الأسماء، فإنه لا يدلُّ إلا على مطلق هذه الموافقة، لكن قد يكون من لوازم ذلك موالاته أحدهما للآخر محبةً ونصرةً، كما يقال: فلان معي وفلان علىّ، إذ كان من شأن المتحابين قربٌ كُلٌّ منهما إلى الآخر حتى يتفقا في محل واحد، وقد يكون

من لوازم ذلك معرفة كل منهما بالآخر أو معاونته، إذ من شأن المجتمعين من الآدميين في محل أن يعرف أحدهما الآخر ومعاونته له.

وهذا كما أن لفظ (العلم) في الأصل إنما يقتضي معرفة المعلوم، ثم قد يكون من لوازم ذلك ما يقتضيه العلم من محاسبة الشخص ومجازاته ونحو ذلك، كما في قوله ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُمْ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾، وكما في قوله ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾، وقوله تعالى ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُم لِوَإِذَا﴾ إلى قوله ﴿أَلَا إِنَّ اللَّهَ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

وكذلك (السمع) و(البصر)، مثل قوله: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلُهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾، وقوله: ﴿الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ * وَتَقْلُبُكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾، وقوله: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾.

فهذا ونحوه وإن ذكر فيه لفظ (السمع) و(الرؤية) فالمقصود لوازم ذلك، من إحصاء ذلك والجزاء عليه بالشواب والعقاب، وقد يكون المقصود بذلك قبول الدعاء، كقول الخليل: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾، وقول المصلي (سمع الله لمن حمده)، كما يُعْنَى بالنظر نظر الرحمة والمحبة، كقوله: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾.

فهذه الأمور لما كانت من لوازم العلم والسمع والبصر، ومن شأنه إحصاء الأعمال والجزاء عليها، ونحو ذلك، صارت متضمنة لهذا المعنى.

وكذلك المصاحبة لما كان لها لوازم - مثل معرفة الصاحب بحال صاحبه، ومولاته له، وموافقته له - دخلت هذه المعاني فيها حيث دل عليه السياق. اهـ

شبهة أخرى: يقول المبتدعة: إنكم إذا قلتم بالعلو؛ فإنكم قد جعلتم الله في جهة، وذلك يقتضي حصره سبحانه، وإثبات الحد له.

والجواب عنها:

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٥/٢٩٨):

فَيَقَالُ: أَوَّلًا: لَفْظُ (الْجِسْمِ) وَ(الْحَيِّزِ) وَ(الْجَهَةِ) أَلْفَاظٌ فِيهَا إِجْمَالٌ وَإِيْهَامٌ، وَهِيَ أَلْفَاظٌ اصْطِلَاحِيَّةٌ، وَقَدْ يُرَادُّ بِهَا مَعَانٍ مُتَنَوِّعَةٌ، وَلَمْ يَرِدْ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ لَا بِنَفْيٍ وَلَا إِثْبَاتٍ وَلَا جَاءَ عَنْ أَحَدٍ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَثَمَتِهَا فِيهَا نَفْيٌ وَلَا إِثْبَاتٌ أَصْلًا؛ فَالْمُعَارَضَةُ بِهَا لَيْسَتْ مُعَارَضَةً بِدَلَالَةٍ شَرْعِيَّةٍ؛ لَا مِنْ كِتَابٍ وَلَا مِنْ سُنَّةٍ وَلَا إِجْمَاعٍ؛ بَلْ وَلَا أَثَرٍ لَا عَنْ صَاحِبٍ أَوْ تَابِعٍ، وَلَا إِمَامٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ الْأَثَمَةُ الْكِبَارُ أَنْكَرُوا عَلَى الْمُتَكَلِّمِينَ بِهَا وَجَعَلُوهَا مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ الْبَاطِلِ الْمُبْتَدِعِ؛ وَقَالُوا فِيهِمْ أَقْوَالًا غَلِيظَةً مَعْرُوفَةً عَنِ الْأَثَمَةِ؛ كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: حُكْمِي فِي أَهْلِ الْكَلَامِ: أَنْ يُضْرَبُوا بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، وَيُطَافَ بِهِمْ فِي الْقَبَائِلِ وَالْعَشَائِرِ، وَيُقَالُ: هَذَا جَزَاءُ مَنْ تَرَكَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَأَقْبَلَ عَلَى الْكَلَامِ.

وَبِالْجُمْلَةِ فَمَعْلُومٌ أَنَّ الْأَلْفَاظَ (نَوْعَانِ): لَفْظٌ وَرَدَّ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَوْ الْإِجْمَاعِ؛ فَهَذَا اللَّفْظُ يَجِبُ الْقَوْلُ بِمُوجِبِهِ سَوَاءً فَهَمْنَا مَعْنَاهُ أَوْ لَمْ نَفْهَمْهُ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَا يَقُولُ إِلَّا حَقًّا، وَالْأُمَّةُ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ.

وَالثَّانِي: لَفْظُ لَمْ يَرِدْ بِهِ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ كَهَذِهِ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تَنَازَعَ فِيهَا أَهْلُ الْكَلَامِ وَالْفَلَسَفَةِ هَذَا يَقُولُ: هُوَ مُتَحَيِّزٌ. وَهَذَا يَقُولُ. لَيْسَ بِمُتَحَيِّزٍ. وَهَذَا يَقُولُ: هُوَ فِي جِهَةٍ. وَهَذَا يَقُولُ: لَيْسَ هُوَ فِي جِهَةٍ. وَهَذَا يَقُولُ: هُوَ جِسْمٌ أَوْ جَوْهَرٌ. وَهَذَا يَقُولُ: لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا جَوْهَرٍ.

فَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ لَيْسَ عَلَى أَحَدٍ أَنْ يَقُولَ فِيهَا بِنَفْيٍ وَلَا إِثْبَاتٍ حَتَّى يَسْتَفْسِرَ الْمُتَكَلِّمُ بِذَلِكَ؛ فَإِنْ بَيَّنَّ أَنَّهُ أَثْبَتَ حَقًّا أَثْبَتَهُ، وَإِنْ أَثْبَتَ بَاطِلًا رَدَّهُ، وَإِنْ نَفَى بَاطِلًا نَفَاهُ، وَإِنْ نَفَى حَقًّا؛ لَمْ يَنْفِهِ، وَكَثِيرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ يُجْمَعُونَ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ: فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ.

فَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ فِي جِهَةٍ وَأَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهُ دَاخِلٌ مَحْضُورٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ - كَأَنَّا مَنْ كَانَ - لَمْ يُسَلِّمْ إِلَيْهِ هَذَا الْإِثْبَاتُ وَهَذَا قَوْلُ الْحُلُولِيَّةِ. وَإِنْ قَالَ: إِنَّهُ مُبَايِنٌ لِلْمَخْلُوقَاتِ فَوْقَهَا لَمْ يَمْنَعْ فِي هَذَا الْإِثْبَاتِ؛ بَلْ هَذَا ضِدُّ قَوْلِ الْحُلُولِيَّةِ.

وَمَنْ قَالَ: لَيْسَ فِي جِهَةٍ؛ فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ لَيْسَ مُبَايِنًا لِلْعَالَمِ، وَلَا فَوْقَهُ لَمْ يُسَلِّمْ لَهُ هَذَا النَّفْيُ.

وَكَذَلِكَ لَفْظُ الْمُتَحَيِّزِ يُرَادُ بِهِ مَا أَحَاطَ بِهِ شَيْءٌ مُوجُودٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ﴾ وَيُرَادُ بِهِ مَا انْحَازَ عَنْ غَيْرِهِ وَبَيَّنَّهُ.

فَمَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ مُتَحَيِّزٌ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ لَمْ يُسَلِّمْ لَهُ، وَمَنْ أَرَادَ أَنَّهُ مُبَايِنٌ لِلْمَخْلُوقَاتِ سَلِّمَ لَهُ الْمَعْنَى، وَإِنْ لَمْ يُطْلَقِ اللَّفْظُ. اهـ

قال الإمام ابن القيم رحمه الله كما في مختصر الصواعق (ص ٣٣):

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: نُزَّهَهُ عَنِ الْجَهَةِ، إِنْ أَرَدْتُمْ أَنَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْ جِهَةٍ وَجُودِيَةٍ مُحِيطٌ بِهِ وَتَحْوِيهِ وَتَحْصُرُهُ إِحَاطَةَ الظُّرُوفِ بِالْمُظَرُّوفِ فَنَعَمْ، هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ وَأَكْبَرُ وَأَعْلَى، وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ فَوْقَ عَرْشِهِ هَذَا الْمَعْنَى.

وَإِنْ أَرَدْتُمْ بِالْجَهَةِ أَمْرًا يُوجِبُ مُبَايَنَةَ الْخَالِقِ لِلْمَخْلُوقِ، وَعُلُوَّهُ عَلَى خَلْقِهِ وَاسْتِوَاءَهُ عَلَى عَرْشِهِ؛ فَتَفْيِكُمْ لِهَذَا الْمَعْنَى بَاطِلٌ، وَتَسْمِيَّتُهُ جِهَةً اصْطِلَاحٌ مِنْكُمْ تَوَسَّلْتُمْ بِهِ إِلَى نَفْيِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ وَالتَّقْلُّ وَالْفِطْرَةُ، وَسَمَّيْتُمْ مَا فَوْقَ الْعَالَمِ جِهَةً وَقُلْتُمْ: مُنَزَّهٌ عَنِ الْجِهَاتِ، وَسَمَّيْتُمْ الْعَرْشَ حِيزًا. وَقُلْتُمْ: لَيْسَ بِمُتَحَيِّزٍ.

وَسَمَّيْتُمْ الصِّفَاتِ أَعْرَاضًا، وَقُلْتُمْ: الرَّبُّ مُنَزَّهٌ عَنْ قِيَامِ الْأَعْرَاضِ بِهِ، وَسَمَّيْتُمْ حَكَمَهُ عَرْضًا، وَقُلْتُمْ: مُنَزَّهٌ عَنِ الْأَعْرَاضِ، وَسَمَّيْتُمْ كَلَامَهُ بِمَشِيئَتِهِ، وَنَزُولَهُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، وَحَيِّئَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِفَصْلِ الْقَضَاءِ، وَمَشِيئَتَهُ وَإِرَادَتَهُ الْمُقَارَنَةَ لِمُرَادِهَا وَإِدْرَاكَهُ الْمُقَارَنَ لَوْجُودِ الْمُدْرَكِ، وَغَضَبَهُ إِذَا عُصِيَ، وَرِضَاهُ إِذَا أُطِيعَ، وَفَرَحَهُ إِذَا تَابَ إِلَيْهِ الْعِبَادُ، وَنَدَاءَهُ لِمُوسَى حِينَ أَتَى الشَّجَرَةَ، وَنَدَاءَهُ لِلْأَبْوَيْنِ حِينَ أَكَلَا مِنَ الشَّجَرَةِ، وَنَدَاءَهُ لِعِبَادِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَحُبَّتَهُ لِمَنْ كَانَ يَبْغِضُهُ حَالَ كُفْرِهِ ثُمَّ صَارَ يُحِبُّهُ بَعْدَ إِيمَانِهِ، وَسَمَّيْتُمْ شُؤُونَ رَبوبيته الَّتِي هُوَ كُلُّ يَوْمٍ فِي شَأْنٍ مِنْهَا: حَوَادِثَ، وَقُلْتُمْ: هُوَ مُنَزَّهٌ عَنْ حُلُولِ الْحَوَادِثِ، وَحَقِيقَةُ هَذَا التَّنْزِيهِ أَنَّهُ مُنَزَّهٌ عَنِ الْوُجُودِ، وَعَنِ الْإِلَهِيَّةِ وَعَنِ الرَّبُوبِيَّةِ وَعَنِ الْمُلْكِ وَعَنْ كَوْنِهِ فَعَالًا لِمَا يُرِيدُ، بَلْ عَنِ الْحَيَاةِ وَالْقِيُومَةِ.

وَلَا يَتَقَرَّرُ كَوْنُهُ رَبًّا لِلْعَالَمِينَ وَإِلَهًا لِلْعِبَادِ إِلَّا بِالتَّنْزِيهِ عَنْ هَذَا التَّنْزِيهِ، وَالْإِجْلَالِ عَنْ هَذَا الْإِجْلَالِ.

فَانْظُرْ مَاذَا تَحْتَ تَنْزِيهِهِ الْمُعْطَلَةِ النَّفَاةِ بِقَوْلِهِمْ: لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا جَوْهَرٍ وَلَا مُرَكَّبٍ، وَلَا تَقُومُ بِهِ الْأَعْرَاضُ، وَلَا يُوصَفُ بِالْأَبْعَاضِ، وَلَا يَفْعَلُ بِالْأَعْرَاضِ وَلَا تَحُلُّهُ

الْحَوَادِثُ، وَلَا تُحِيطُ بِهِ الْجِهَاتُ، وَلَا يُقَالُ فِي حَقِّهِ: أَيْنَ، وَلَيْسَ بِمُتَحَيِّزٍ، كَيْفَ كَسَوْا حَقَائِقَ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَعُلُوِّهِ عَلَى خَلْقِهِ وَاسْتَوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ وَتَكْلِيمِهِ لَخَلْقِهِ وَرُؤْيِيَتِهِمْ لَهُ بِالْأَبْصَارِ فِي دَارِ كَرَامَتِهِ، هَذِهِ الْأَلْفَافُ، ثُمَّ تَوَسَّلُوا إِلَى نَفْسِهَا بِوَسِطَتِهَا، وَكَفَرُوا وَضَلَّلُوا مَنْ أَثْبَتَهَا، وَاسْتَحَلُّوا مِنْهُ مَا لَمْ يَسْتَحِلُّوهُ مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَإِلَى اللَّهِ الْمَوْعِدُ وَإِلَيْهِ الْمُلْتَجَاءُ، وَإِلَيْهِ التَّحَاكُمُ، وَيَبْنَ يَدَيْهِ التَّخَاصُّمُ. نَحْنُ وَإِيَّاهُمْ نَمُوتُ وَلَا *** أَفْلَحَ يَوْمَ الْحِسَابِ مَنْ نَدِمَا. اهـ

(٦٤) وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَجْهَرُونَ بِالتَّكْبِيرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ، اِرْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ إِنَّكُمْ لَيْسَ تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّكُمْ تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا وَهُوَ مَعَكُمْ». قَالَ: وَأَنَا خَلْفُهُ، وَأَنَا أَقُولُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. فَقَالَ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ، أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟». فَقُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «قُلْ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَرَأَدَ مُسْلِمٌ: «وَالَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَةٍ أَحَدِكُمْ»^(١).

(٦٥) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِذَا تَقَرَّبَ عَبْدِي مِنِّي شِبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا، وَإِذَا تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا - أَوْ بُوْعًا -، وَإِذَا أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢).

(٦٦) وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتَقَ اللَّهُ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ لَيَدْنُو، ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةُ فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ؟» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٣).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

إثبات صفة المعية وبيان أن ذلك لا ينافي علو الله على خلقه.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (١٠٢/٥ -):

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٩٩٢)، ومسلم برقم (٢٧٠٤) عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٧٥٣٧)، ومسلم (٢٦٧٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم (١٣٤٨).

وَلَا يَحْسَبُ الْحَاسِبُ أَنَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ يُنَاقِضُ بَعْضُهُ بَعْضًا الْبَتَّةَ؛ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: مَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ يُجَالِفُهُ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾. وَقَوْلُهُ ﷻ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ» وَنَحْوُ ذَلِكَ فَإِنَّ هَذَا غَلَطٌ.

وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ مَعَنَا حَقِيقَةً، وَهُوَ فَوْقَ الْعَرْشِ حَقِيقَةً كَمَا جَمَعَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

فَأَخْبَرَ أَنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ يَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ، وَهُوَ مَعَنَا أَيْنَمَا كُنَّا كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَدِيثِ الْأَوْعَالِ: «وَاللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ»^(١).

وَذَلِكَ أَنَّ كَلِمَةَ (مَعَ) فِي اللُّغَةِ إِذَا أُطْلِقَتْ فَلَيْسَ ظَاهِرُهَا فِي اللُّغَةِ إِلَّا الْمُقَارَنَةُ الْمُطْلَقَةُ؛ مِنْ غَيْرِ وَجُوبِ مُمَاسَّةٍ أَوْ مُحَاذَاةٍ عَنْ يَمِينٍ أَوْ شِمَالٍ؛ فَإِذَا قِيدَتْ بِمَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي؛ دَلَّتْ عَلَى الْمُقَارَنَةِ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى.

فَإِنَّهُ يُقَالُ: مَا زِلْنَا نَسِيرُ وَالْقَمَرَ مَعَنَا أَوْ وَالنَّجْمَ مَعَنَا. وَيُقَالُ: هَذَا الْمَتَاعُ مَعِيَ لِمَجَامَعَتِهِ لَكَ؛ وَإِنْ كَانَ فَوْقَ رَأْسِكَ.

فَاللَّهُ مَعَ خَلْقِهِ حَقِيقَةً وَهُوَ فَوْقَ عَرْشِهِ حَقِيقَةً. ثُمَّ هَذِهِ (الْمَعِيَّةُ) تَخْتَلِفُ أَحْكَامُهَا بِحَسَبِ الْمَوَارِدِ فَلَمَّا قَالَ: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾.

(١) ضعيف: تقدم تخريجه (.)

دَلَّ ظَاهِرُ الْخِطَابِ عَلَى أَنَّ حُكْمَ هَذِهِ الْمَعِيَةِ وَمُقْتَضَاهَا أَنَّهُ مُطَّلَعٌ عَلَيْكُمْ؛ شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ وَمُهِيمٌ عَالِمٌ بِكُمْ. وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ السَّلَفِ: إِنَّهُ مَعَهُمْ بِعِلْمِهِ، وَهَذَا ظَاهِرُ الْخِطَابِ وَحَقِيقَتُهُ.

وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ الْآيَةِ. وَلَمَّا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِصَاحِبِهِ فِي الْغَارِ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ كَانَ هَذَا أَيْضًا حَقًّا عَلَى ظَاهِرِهِ، وَذَلِكَ الْحَالُ عَلَى أَنَّ حُكْمَ هَذِهِ الْمَعِيَةِ هُنَا مَعِيَةُ الْإِطْلَاعِ وَالنَّصْرِ وَالتَّأْيِيدِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ لِمُوسَى وَهَارُونَ: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾. هُنَا الْمَعِيَةُ عَلَى ظَاهِرِهَا وَحُكْمُهَا فِي هَذِهِ الْمَوَاطِنِ النَّصْرُ وَالتَّأْيِيدُ.

وَقَدْ يَدْخُلُ عَلَى صَبِيٍّ مَنْ يُحِبُّهُ فَيُكْرِمُ عَلَيْهِ أَبُوهُ مِنْ فَوْقِ السَّقْفِ فَيَقُولُ: لَا تَخَفْ؛ أَنَا مَعَكَ أَوْ أَنَا هُنَا؛ أَوْ أَنَا حَاضِرٌ وَنَحْنُ ذَلِكَ. يُنَبِّهُهُ عَلَى الْمَعِيَةِ الْمَوْجِبَةِ بِحُكْمِ الْحَالِ دَفْعَ الْمَكْرُوهِ؛ فَفَرَقَ بَيْنَ مَعْنَى الْمَعِيَةِ وَبَيْنَ مُقْتَضَاهَا؛ وَرُبَّمَا صَارَ مُقْتَضَاهَا مِنْ مَعْنَاهَا.

فَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَوَاضِعِ. فَلَفْظُ (الْمَعِيَةِ) قَدْ أُسْتُعْمِلَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ فِي مَوَاضِعَ يَقْتَضِي فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أُمُورًا لَا يَقْتَضِيهَا فِي الْمَوْضِعِ الْآخَرِ؛ فَإِنَّمَا أَنْ تَخْتَلِفَ دَلَالَتُهَا بِحَسَبِ الْمَوَاضِعِ، أَوْ تَدُلَّ عَلَى قَدَرٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ جَمِيعِ مَوَارِدِهَا - وَإِنْ ائْتَارَ كُلُّ مَوْضِعٍ بِخَاصِّيَّةٍ - فَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَيْسَ مُقْتَضَاهَا أَنْ تَكُونَ ذَاتُ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ مُحْتَاطَةً بِالْخَلْقِ حَتَّى يُقَالَ قَدْ صُرِفَتْ عَنْ ظَاهِرِهَا.

إِلَى أَنْ قَالَ: ثُمَّ مَنْ تَوَهَّمَ أَنَّ كَوْنَ اللَّهِ فِي السَّمَاءِ بِمَعْنَى أَنَّ السَّمَاءَ مُحِيطٌ بِهِ وَتَحْوِيهِ فَهُوَ كَاذِبٌ - إِنْ نَقَلَهُ عَنْ غَيْرِهِ - وَضَالٌّ - إِنْ اعْتَقَدَهُ فِي رَبِّهِ - وَمَا سَمِعْنَا أَحَدًا يَنْفَهُمُ

هَذَا مِنَ اللَّفْظِ، وَلَا رَأْيَنَا أَحَدًا نَقَلَهُ عَنْ وَاحِدٍ، وَلَوْ سُئِلَ سَائِرُ الْمُسْلِمِينَ: هَلْ تَفْهَمُونَ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ (إِنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ) أَنَّ السَّمَاءَ تَحْوِيهِ؛ لَبَادَرَ كُلُّ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَى أَنْ يَقُولَ: هَذَا شَيْءٌ لَعَلَّهُ لَمْ يَخْطُرْ بِيَالِنَا.

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ هَكَذَا: فَمِنْ التَّكْلِيفِ أَنْ يَجْعَلَ ظَاهِرَ اللَّفْظِ شَيْئًا مُحَالًا لَا يَفْهَمُهُ النَّاسُ مِنْهُ ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يَتَأَوَّلَهُ؛ بَلْ عِنْدَ النَّاسِ (أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ) (وَهُوَ عَلَى الْعَرْشِ) وَاحِدٌ؛ إِذِ السَّمَاءُ إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الْعُلُوُّ؛ فَاَلْمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ فِي الْعُلُوِّ لَا فِي السُّفْلِ، وَقَدْ عَلِمَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّ كُرْسِيَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَسِعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنَّ الْكُرْسِيَّ فِي الْعَرْشِ كَحَلَقَةٍ مُلْقَاةٍ بِأَرْضِ فَلَاةٍ، وَأَنَّ الْعَرْشَ خَلَقَ مِنْ مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ لَا نِسْبَةَ لَهُ إِلَى قُدْرَةِ اللَّهِ وَعَظَمَتِهِ؛ فَكَيْفَ يَتَوَهَّمُ بَعْدَ هَذَا أَنْ خَلَقًا يَحْضُرُهُ وَيَحْوِيهِ؟ وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَا صَلَبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ وَقَالَ: ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ بِمَعْنَى (عَلَى) وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَهُوَ كَلَامٌ عَرَبِيٌّ حَقِيقَةٌ لَا مَجَازًا، وَهَذَا يَعْلَمُهُ مَنْ عَرَفَ حَقَائِقَ مَعَانِي الْحُرُوفِ وَأَنَّهَا مُتَوَاطِئَةٌ فِي الْغَالِبِ لَا مُشْتَرَكَةٌ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ فَلَا يَبْصُقُ قَبْلَ وَجْهِهِ» الْحَدِيثُ. حَقٌّ عَلَى ظَاهِرِهِ وَهُوَ سُبْحَانَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ وَهُوَ قَبْلَ وَجْهِ الْمُصَلِّي؛ بَلْ هَذَا الْوَصْفُ يَثْبُتُ لِلْمَخْلُوقَاتِ. فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ أَنَّهُ يُنَاجِي السَّمَاءَ أَوْ يُنَاجِي الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ؛ لَكَانَتْ السَّمَاءُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ فَوْقَهُ، وَكَانَتْ أَيْضًا قَبْلَ وَجْهِهِ.

وَقَدْ ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَثَلَ بِذَلِكَ - وَاللَّهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَلَكِنَّ الْمَقْصُودَ بِالْتَّمَثِيلِ بَيَانُ جَوَازِ هَذَا وَإِمْكَانِهِ؛ لَا تَشْبِيهِ الْخَالِقِ بِالْمَخْلُوقِ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سِيرَى رَبَّهُ مُخْلِيًا بِهِ» فَقَالَ لَهُ أَبُو رَزِينٍ الْعَقِيلِيُّ: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَهُوَ وَاحِدٌ

وَنَحْنُ جَمِيعٌ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سَأُنَبِّئُكَ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي آلَاءِ اللَّهِ هَذَا الْقَمَرُ كُلُّكُمْ يَرَاهُ مُخْلِياً بِهِ وَهُوَ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ؛ فَاللَّهُ أَكْبَرُ»^(١) أَوْ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ.

وَقَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ»^(٢) فَشَبَّهَ الرُّؤْيَةَ بِالرُّؤْيَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَرِئِيُّ مُشَابِهاً لِلْمَرِئِيِّ، فَاَلْمُؤْمِنُونَ إِذَا رَأَوْا رَبَّهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَنَاجَوْهُ كُلُّ يَرَاهُ فَوْقَهُ قَبْلَ وَجْهِهِ؛ كَمَا يَرَى الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَلَا مُنَافَاةَ أَصْلاً. اهـ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْوَاسِطِيَةِ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (١٤٢/٣):

وَقَدْ دَخَلَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ: الْإِيمَانُ بِمَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ وَتَوَاتَرَ عَنْ رَسُولِهِ ﷺ وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ: مِنْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ عَلَى خَلْقِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا يَعْلَمُ مَا هُمْ عَامِلُونَ، كَمَا جَمَعَ بَيْنَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

وَلَيْسَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أَنَّهُ مُخْتَلِطٌ بِالْخَلْقِ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا تُوجِبُهُ اللَّغَةُ وَهُوَ خِلَافُ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ، وَخِلَافُ مَا فَطَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْخَلْقَ؛ بَلْ الْقَمَرُ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ مِنْ أَصْغَرِ مَخْلُوقَاتِهِ، هُوَ مَوْضُوعٌ فِي السَّمَاءِ؛ وَهُوَ مَعَ الْمَسَافِرِ وَغَيْرِ الْمَسَافِرِ أَيْنَمَا كَانَ؛ وَهُوَ سُبْحَانَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ رَقِيبٌ عَلَى خَلْقِهِ مُهَيِّمٌ عَلَيْهِمْ مُطَّلِعٌ إِلَيْهِمْ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي رَبُّوبِيَّتِهِ، وَكُلُّ هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ - مِنْ

(١) ضعيف: أخرجه أحمد (١٦١٨٦)، وأبو داود (٤٧٣١)، وابن ماجه (١٨٠) من طريق يعلى بن عطاء، عن وكيع بن حُدُس، ويقال: ابن عُدُس، عن أبي رزین العقيلي به. ووكيع مجهول.

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٤)، ومسلم (٦٣٣) عن جرير بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ وَأَنَّهُ مَعَنَا - حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ لَا يَخْتَاجُ إِلَى تَحْرِيفٍ، وَلَكِنْ يُصَانُ عَنْ الظُّنُونِ الْكَاذِبَةِ مِثْلُ أَنْ يَظَنَّ أَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ: ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ أَنَّ السَّمَاءَ ثِقْلُهُ أَوْ تَظْلُهُ؛ وَهَذَا بَاطِلٌ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَهُوَ الَّذِي يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ. ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾. اهـ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٥/٢٢٦ -):

فَصُلِّ فِي الْجُمُعِ بَيْنَ (عُلُوِّ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ وَبَيْنَ قُرْبِهِ): مِنْ دَاعِيِهِ وَعَابِدِيهِ.
فَنَقُولُ: قَدْ وَصَفَ اللَّهُ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ بِالْعُلُوِّ وَالِاسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ وَالْفُوقِيَّةِ فِي كِتَابِهِ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ حَتَّى قَالَ بَعْضُ كِبَارِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: فِي الْقُرْآنِ أَلْفُ دَلِيلٍ أَوْ أَزِيدُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ عَالٍ عَلَى الْخَلْقِ، وَأَنَّهُ فَوْقَ عِبَادِهِ. وَقَالَ غَيْرُهُ: فِيهِ ثَلَاثُمِائَةٍ دَلِيلٍ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ﴾ ﴿فَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِأَنَّ مَعْنَى﴾ ﴿عِنْدَهُ﴾ ﴿فِي قُدْرَتِهِ كَمَا يَقُولُ الْجَهْمِيَّةُ؛ لَكَانَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ فِي قُدْرَتِهِ وَمَشِيَّتِهِ؛ لَمْ يَكُنْ فَرْقٌ بَيْنَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ؛ كَمَا أَنَّ الْإِسْتِوَاءَ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ الْإِسْتِيْلَاءَ لَكَانَ مُسْتَوِيًّا عَلَى جَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ؛ وَلَكَانَ مُسْتَوِيًّا عَلَى الْعَرْشِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُ دَائِمًا. وَالِاسْتِوَاءُ مُحْتَضٌ بِالْعَرْشِ بَعْدَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كَمَا أَخْبَرَ بِذَلِكَ فِي كِتَابِهِ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ تَارَةً كَانَ مُسْتَوِيًّا عَلَيْهِ، وَتَارَةً لَمْ يَكُنْ مُسْتَوِيًّا عَلَيْهِ؛ وَهَذَا كَانَ الْعُلُوُّ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَعْلُومَةِ بِالسَّمْعِ مَعَ الْعَقْلِ عِنْدَ أَئِمَّةِ الْمُشَبِّهَةِ، وَأَمَّا الْإِسْتِوَاءُ عَلَى الْعَرْشِ فَمِنْ الصِّفَاتِ الْمَعْلُومَةِ بِالسَّمْعِ لَا بِالْعَقْلِ.

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّهُ تَعَالَى وَصَفَ نَفْسَهُ أَيْضًا بِالْمَعِيَّةِ وَالْقُرْبِ. وَالْمَعِيَّةُ مَعِيَّتَانِ: عَامَّةٌ وَخَاصَّةٌ. فَالْأَوَّلَى كَقَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ وَالثَّانِيَةُ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ. وَأَمَّا (الْقُرْبُ) فَهُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾. وَقَوْلِهِ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾

ثم قال رحمه الله:

وَسَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَيْمَتُهَا: أَيْمَةُ الْعِلْمِ وَالِدِّينِ مِنْ شُيُوخِ الْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ أَثْبَتُوا وَآمَنُوا بِجَمِيعِ مَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ كُلُّهُ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ لِلْكَلِمِ، أَثْبَتُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ سَمَوَاتِهِ، وَأَنَّهُ عَلَى عَرْشِهِ بَائِتٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَهُمْ مِنْهُ بَائِتُونَ، وَهُوَ أَيْضًا مَعَ الْعِبَادِ عُمُومًا بِعِلْمِهِ وَمَعَ أَنْبِيَائِهِ وَأَوْلِيَائِهِ بِالنَّصْرِ وَالتَّائِيدِ وَالْكَفَايَةِ، وَهُوَ أَيْضًا قَرِيبٌ مُحِيبٌ؛ فَفِي آيَةِ النَّجْوَى دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ عَالِمٌ بِهِمْ.

وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ» فَهُوَ سُبْحَانَهُ مَعَ الْمُسَافِرِ فِي سَفَرِهِ وَمَعَ أَهْلِهِ فِي وَطْنِهِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ تَكُونَ ذَاتُهُ مُحْتَاطَةً بِذَوَاتِهِمْ كَمَا قَالَ: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ أَيُّ: (مَعَهُ عَلَى الْإِيمَانِ) لَا أَنْ ذَاتَهُمْ فِي ذَاتِهِ، بَلْ هُمْ مُصَاحِبُونَ لَهُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ يَدُلُّ عَلَى مُوَافَقَتِهِمْ فِي الْإِيمَانِ وَمُؤَالَاتِهِمْ فَاللَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ بِعِبَادِهِ وَهُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا وَعِلْمُهُ بِهِمْ مِنْ لَوَازِمِ الْمَعِيَّةِ؛ وَفِي الْقُرْآنِ: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ﴾ الْآيَةُ فَإِنَّهُ يُرَادُ بِرُؤُوسِهِ وَسَمْعِهِ إِبْثَاتُ عِلْمِهِ بِذَلِكَ؛ وَأَنَّهُ يَعْلَمُ هَلْ ذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ شَرٌّ فَيُثَبِّتُ عَلَى الْحَسَنَاتِ وَيُعَاقِبُ عَلَى السَّيِّئَاتِ.

وَكَذَلِكَ إِبْثَاتُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْخَلْقِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ وَالْمُرَادُ التَّخْوِيفُ بِتَوَابِعِ السَّيِّئَاتِ وَلَوْازِمِهَا مِنَ الْعُقُوبَةِ وَالْإِنْتِقَامِ. وَأَمَّا لَفْظُ (الْقُرْبِ) فَقَدْ ذَكَرَهُ تَارَةً بِصِيغَةِ الْمُرَدِّ وَتَارَةً بِصِيغَةِ الْجَمْعِ؛ فَالْأَوَّلُ إِنَّمَا جَاءَ فِي إِجَابَةِ الدَّاعِي: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾ وَكَذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ: «أُرْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنْتِ رَاحِلَتِي»^(١).

وَجَاءَ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿تَتْلُوا عَلَيْكَ﴾ ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾ ﴿فَإِذَا قَرَأْتَاهُ﴾ و ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ و ﴿عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾. فَالْقُرْآنُ هُنَا حِينَ يَسْمَعُهُ مِنْ جِبْرِيلَ، وَالْبَيَانُ هُنَا بَيَانُهُ لِمَنْ يَبْلُغُهُ الْقُرْآنُ.

وَمَذْهَبُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَثَمَتِهَا وَخَلَفِهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ الْقُرْآنَ مِنْ جِبْرِيلَ، وَجِبْرِيلُ سَمِعَهُ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿تَتْلُوا﴾ و ﴿نَقُصُّ﴾ ﴿فَإِذَا قَرَأْتَاهُ﴾ فَهَذِهِ الصِّيغَةُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ لِلْوَاحِدِ الْعَظِيمِ الَّذِي لَهُ أَعْوَانٌ يُطِيعُونَهُ؛ فَإِذَا فَعَلَ أَعْوَانُهُ فِعْلًا بِأَمْرِهِ قَالَ: نَحْنُ فَعَلْنَا؛ كَمَا يَقُولُ الْمَلِكُ: نَحْنُ فَتَحْنَا هَذَا الْبَلَدَ وَهَزَمْنَا هَذَا الْجَيْشَ وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَفْعَلُ بِأَعْوَانِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَهُمْ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ وَلَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ وَهُوَ مَعَ هَذَا خَالِقُهُمْ وَخَالِقُ أَفْعَالِهِمْ

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٩٩٢)، ومسلم برقم (٢٧٠٤).

وَقَدَّرْتَهُمْ وَهُوَ غَنِيٌّ عَنْهُمْ؛ وَلَيْسَ هُوَ كَالْمَلِكِ الَّذِي يَفْعَلُ أَعْوَانُهُ بِقُدْرَةٍ وَحَرَكَةٍ يَسْتَعْنُونَ بِهَا عَنْهُ فَكَانَ قَوْلُهُ لِمَا فَعَلَهُ بِمَلَأَتْكَتِهِ: نَحْنُ فَعَلْنَا أَحَقُّ وَأَوْلَى مِنْ قَوْلِ بَعْضِ الْمُلُوكِ. اهـ

إثبات صفة القرب والدنو لله عز وجل:

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٥/٤٦٦ -):

وَأَمَّا دُنُوهُ نَفْسُهُ وَتَقَرُّبُهُ مِنْ بَعْضِ عِبَادِهِ؛ فَهَذَا يُثْبِتُهُ مَنْ يُثْبِتُ قِيَامَ الْأَفْعَالِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ بِنَفْسِهِ، وَحَيِّثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَنُزُولِهِ وَاسْتِوَائِهِ عَلَى الْعَرْشِ.

وَهَذَا مَذْهَبُ أَئِمَّةِ السَّلَفِ وَأَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ الْمَشْهُورِينَ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ وَالنَّقْلِ عَنْهُمْ بِذَلِكَ مُتَوَاتِرٌ. وَأَوَّلُ مَنْ أَنْكَرَ هَذَا فِي الْإِسْلَامِ (الْجَهْمِيَّةُ)، وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنْ الْمُعْتَرِلَةِ، وَكَانُوا يُنْكِرُونَ الصِّفَاتِ وَالْعُلُوَّ عَلَى الْعَرْشِ، ثُمَّ جَاءَ ابْنُ كَلَّابٍ فَخَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ، وَاثْبَتَ الصِّفَاتِ وَالْعُلُوَّ عَلَى الْعَرْشِ، لَكِنْ وَافَقَهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَا تَقُومُ بِهِ الْأُمُورُ الْإِخْتِيَارِيَّةُ؛ وَهَذَا أَحَدُ قَوْلِهِ فِي الْقُرْآنِ: إِنَّهُ قَدِيمٌ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ بِقُدْرَتِهِ.

وَلَا يُعْرِفُ هَذَا الْقَوْلُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ؛ بَلِ الْمُتَوَاتِرُ عَنْهُمْ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ وَأَنَّ اللَّهَ يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ كَمَا ذَكَرْتُ أَلْفَاظَهُمْ فِي كُتُبٍ كَثِيرَةٍ فِي مَوَاضِعَ غَيْرِ هَذَا.

فَالَّذِينَ يُثْبِتُونَ أَنَّهُ كَلَّمَ مُوسَى بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ كَلَامًا قَائِمًا بِهِ؛ هُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ إِنَّهُ يَدْنُو وَيَقْرُبُ مِنْ عِبَادِهِ بِنَفْسِهِ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ أَوْ قَدِيمٌ فَأَصْلُ هَؤُلَاءِ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقْرُبَ مِنْ شَيْءٍ وَلَا يَدْنُو إِلَيْهِ. فَمَنْ قَالَ مِنْهُمْ: بِهَذَا مَعَ هَذَا؛ كَانَ مِنْ تَنَاقُضٍ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَفْهَمْ أَصْلَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ قَدِيمٌ. وَأَهْلُ الْكَلَامِ قَدْ يَعْرِفُونَ مِنْ حَقَائِقِ أَصُولِهِمْ وَلَوَازِمِهَا مَا لَا

يَعْرِفُهُ مَنْ وَافَقَهُمْ عَلَى أَصْلِ الْمَقَالَةِ، وَلَمْ يَعْرِفْ حَقِيقَتَهَا وَلَوَازِمَهَا؛ فَلِذَا يُوجَدُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَتَنَاقَضُ كَلَامُهُ فِي هَذَا الْبَابِ اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٥/٩٣ -):

وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ وَصْفُ الرَّبِّ تَعَالَى بِالْقُرْبِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَصْلًا، بَلْ قُرْبُهُ الَّذِي فِي الْقُرْآنِ خَاصٌّ لَا عَامٌّ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ فَهُوَ سُبْحَانَهُ قَرِيبٌ مِمَّنْ دَعَاهُ.

وَكَذَلِكَ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَكَانُوا يَرْفَعُونَ أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّكْبِيرِ؛ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ؛ ازْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ» فَقَالَ: «إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ»^(١) لَمْ يَقُلْ إِنَّهُ قَرِيبٌ إِلَى كُلِّ مَوْجُودٍ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ صَالِحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ هُوَ كَقَوْلِ شُعَيْبٍ ﴿وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ وَمَعْلُومٌ أَنَّ قَوْلَهُ ﴿قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ مُقَرَّرٌ بِالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ أَرَادَ بِهِ قَرِيبٌ مُجِيبٌ لِاسْتِغْفَارِ الْمُسْتَغْفِرِينَ التَّائِبِينَ إِلَيْهِ كَمَا أَنَّهُ رَحِيمٌ وَدُودٌ بِهِمْ وَقَدْ قَرَنَ الْقَرِيبَ بِالْمُجِيبِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَقَالُ إِنَّهُ مُجِيبٌ لِكُلِّ مَوْجُودٍ وَإِنَّمَا الْإِجَابَةُ لِمَنْ سَأَلَهُ وَدَعَاهُ فَكَذَلِكَ قُرْبُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٩٩٢)، ومسلم برقم (٢٧٠٤) عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَسْمَاءُ اللَّهِ الْمُطْلَقَةُ كَأَسْمِهِ: السَّمِيعُ وَالْبَصِيرُ وَالْغَفُورُ وَالشَّكُورُ وَالْمُجِيبُ وَالْقَرِيبُ لَا يَجِبُ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِكُلِّ مَوْجُودٍ؛ بَلْ يَتَعَلَّقُ كُلُّ اسْمٍ بِمَا يُنَاسِبُهُ وَاسْمُهُ الْعَلِيمُ لَمَّا كَانَ كُلُّ شَيْءٍ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا تَعَلَّقَ بِكُلِّ شَيْءٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ * إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدٌ * مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ * وَقَوْلُهُ: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ * وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ * وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ * فَالْمُرَادُ بِهِ قُرْبُهُ إِلَيْهِ بِالْمَلَائِكَةِ وَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ عَنِ الْمُفَسِّرِينَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ السَّلَفِ قَالُوا: مَلَكَ الْمَوْتِ أَدْنَى إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ الْمَلَائِكَةَ.

وَقَدْ قَالَ طَائِفَةٌ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ بِالْعِلْمِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَلَفْظُ بَعْضِهِمْ بِالْقُدْرَةِ وَالرُّؤْيَةِ.

وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ ضَعِيفَةٌ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَصْفُهُ بِقُرْبٍ عَامٍّ مِنْ كُلِّ مَوْجُودٍ حَتَّى يَحْتَاجُوا أَنْ يَقُولُوا بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالرُّؤْيَةِ؛ وَلَكِنَّ بَعْضَ النَّاسِ لَمَّا ظَنُّوا أَنَّهُ يُوصَفُ بِالْقُرْبِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ تَأَوَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَالِمٌ بِكُلِّ شَيْءٍ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ.

وَكَاثَمُهُمْ ظَنُّوا أَنَّ لَفْظَ (الْقُرْبِ) مِثْلُ لَفْظِ (الْمَعِيَّةِ)؛ فَإِنْ لَفْظَ الْمَعِيَّةِ فِي سُورَةِ الْحَدِيدِ وَالْمُجَادَلَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ * وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ

إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴿١٠﴾. وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ السَّلَفِ أَنَّهُمْ قَالُوا: هُوَ مَعَهُمْ بِعِلْمِهِ.

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ أَنَّ هَذَا إِجْمَاعٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَلَمْ يُخَالِفْهُمْ فِيهِ أَحَدٌ يُعْتَدُّ بِقَوْلِهِ وَهُوَ مَاثُورٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالضَّحَّاكِ وَمُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانٍ وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِمْ.

قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَفْسِيرِهِ حَدَّثَنَا أَبِي ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَعْمَرٍ، عَنْ نُوحِ بْنِ مَيْمُونِ الْمَضْرُوبِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ ﴿١١﴾ قَالَ هُوَ عَلَى الْعَرْشِ وَعِلْمُهُ مَعَهُمْ^(١).

قَالَ: وَرَوَى عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: عِلْمُهُ مَعَهُمْ.

وَقَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ حَدَّثَنَا نُوحُ بْنُ مَيْمُونِ الْمَضْرُوبِ، ثَنَا بَكْرِ بْنُ مَعْرُوفٍ، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانٍ، عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ مَرْحَمٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ ﴿١٢﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿أَيْنَمَا كَانُوا﴾ ﴿١٣﴾ قَالَ: هُوَ عَلَى الْعَرْشِ وَعِلْمُهُ مَعَهُمْ.

وَرَوَاهُ بِإِسْنَادٍ آخَرَ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانٍ هَذَا وَهُوَ ثَقَّةٌ فِي التَّفْسِيرِ لَيْسَ بِمَجْرُوحٍ كَمَا جَرَحَ مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ: ثَنَا أَبِي ثَنَا نُوحُ بْنُ مَيْمُونِ الْمَضْرُوبِ عَنْ بَكْرِ بْنِ مَعْرُوفٍ ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانٍ، عَنْ الضَّحَّاكِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَا يَكُونُ مِنْ

(١) إسناده حسن، رجاله كلهم ثقات؛ إلا بكير بن معروف؛ فإنه حسن الحديث.

نَجَوَى ثَلَاثَةً إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةَ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَذْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ﴿١٠﴾ قَالَ: هُوَ عَلَى الْعَرْشِ وَعِلْمُهُ مَعَهُمْ.

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ شَقِيقٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى صَاحِبُ عِبَادَةِ ثَنَا مَعْدَان - قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: إِنْ كَانَ أَحَدٌ بِخُرَاسَانَ مِنَ الْأَبْدَالِ فَمَعْدَان - قَالَ: سَأَلْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ عَنْ قَوْلِهِ ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ قَالَ: عِلْمُهُ.

وَقَالَ حَنْبُلُ بْنُ إِسْحَاقَ فِي كِتَابِ السُّنَّةِ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ وَ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ قَالَ: عِلْمُهُ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ شَاهِدٌ، عَلَامُ الْغُيُوبِ يَعْلَمُ الْغَيْبَ رَبُّنَا عَلَى الْعَرْشِ بِلاَ حَدٍّ وَلَا صِفَةٍ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ.

وَقَدْ بَسَطَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ الْكَلَامَ عَلَى مَعْنَى الْمَعِيَّةِ فِي الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ . وَلَفْظُ الْمَعِيَّةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ جَاءَ عَامًّا كَمَا فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ وَجَاءَ خَاصًّا كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾. فَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ بِذَاتِهِ مَعَ كُلِّ شَيْءٍ؛ لَكَانَ التَّعْمِيمُ يُنَاقِضُ التَّخْصِصَ؛ فَإِنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ أَرَادَ بِهِ تَخْصِصَهُ وَأَبَا بَكْرٍ دُونَ عَدُوِّهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ خَصَّهُمْ بِذَلِكَ دُونَ الظَّالِمِينَ وَالْفُجَّارِ.

وَأَيْضًا فَلَفْظُ (الْمَعِيَّةِ) لَيْسَتْ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ يُرَادُ بِهَا اخْتِلَاطُ إِحْدَى الذَّاتَيْنِ بِالْأُخْرَى؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ وَقَوْلِهِ:

﴿وَجَاهِدُوا مَعَكُمْ﴾. وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ؛ فَاْمْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَاتَهُ مُحْتَطِطَةٌ بِذَوَاتِ الْخَلْقِ.

وَأَيْضًا فَإِنَّهُ افْتَتَحَ الْآيَةَ بِالْعِلْمِ وَخَتَمَهَا بِالْعِلْمِ فَكَانَ السِّيَاقُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِهِمْ. وَقَدْ بَسُطَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَبَيَّنَّ أَنَّ لَفْظَ الْمَعِيَّةِ فِي اللُّغَةِ - وَإِنْ اقْتَضَى الْمُجَامَعَةَ وَالْمَصَاحَبَةَ وَالْمُقَارَنَةَ - فَهُوَ إِذَا كَانَ مَعَ الْعِبَادِ لَمْ يُنَافِ ذَلِكَ عُلوُّهُ عَلَى عَرْشِهِ وَيَكُونُ حُكْمُ مَعِيَّتِهِ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ بِحَسْبِهِ فَمَعَ الْخَلْقِ كُلِّهِمْ بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالسُّلْطَانِ وَيُخْصُّ بَعْضَهُمْ بِالْإِعَانَةِ وَالنَّصْرِ وَالتَّأْيِيدِ.

وَقَدْ قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: قَرَأْتُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُرَاجِمٍ ثَنَا بَكِيرُ بْنُ مَعْرُوفٍ: عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ﴾ مِنَ الْمَطَرِ ﴿وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ مِنَ النَّبَاتِ ﴿وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ﴾ مِنَ الْقَطْرِ ﴿وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ مَا يَصْعَدُ إِلَى السَّمَاءِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ يَعْنِي بِقُدْرَتِهِ وَسُلْطَانِهِ وَعِلْمِهِ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ.

وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: بَلَّغْنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى. ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ قَالَ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ ﴿وَالْآخِرُ﴾ قَالَ: بَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ ﴿وَالظَّاهِرُ﴾ قَالَ: فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ ﴿وَالْبَاطِنُ﴾ قَالَ: أَقْرَبُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ؛ وَإِنَّمَا نَعْنِي بِالتَّقَرُّبِ بِعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَهُوَ فَوْقَ عَرْشِهِ ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ يَعْلَمُ نَجْوَاهُمْ وَيَسْمَعُ كَلَامَهُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِكُلِّ شَيْءٍ نَطَقُوا بِهِ سَيِّئًا أَوْ حَسَنًا.

وَهَذَا لَيْسَ مَشْهُورًا عَنْ مُقَاتِلِ كُشْهَرَةَ الْأَوَّلِ الَّذِي رُويَ عَنْهُ مِنْ وُجُوهِ لَمْ يَجْزِمَ بِمَا قَالَهُ بَلْ قَالَ: بَلَّغْنَا وَهُوَ الَّذِي فَسَّرَ الْبَاطِنَ بِالْقَرِيبِ ثُمَّ فَسَّرَ الْقُرْبَ بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةَ وَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا.

وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ»^(١).

وَجَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ وَحَدِيثِ (الإِدْلَاءِ) مَا قَدْ بَسَطْنَا الْقَوْلَ عَلَيْهِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِحَاطَةِ.

وَكَذَلِكَ هَذَا الْحَدِيثُ ذَكَرَهُ قَتَادَةُ فِي تَفْسِيرِهِ؛ وَهُوَ يُبَيِّنُ أَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَى الْبَاطِنِ أَنَّهُ الْقُرْبُ، وَلَا لَفْظُ الْبَاطِنِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا لَفْظُ الْقُرْبِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى جِهَةِ الْعُمُومِ كَلَفَظِ الْمَعِيَّةِ وَلَا لَفْظُ الْقُرْبِ فِي اللَّغَةِ وَالْقُرْآنِ كَلَفَظِ الْمَعِيَّةِ فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ: هَذَا مَعَ هَذَا؛ فَإِنَّهُ يَعْنِي بِهِ الْمَجَامَعَةَ وَالْمُقَارَنَةَ وَالْمُصَاحَبَةَ وَلَا يَدُلُّ عَلَى قُرْبٍ إِحْدَى الذَّاتَيْنِ مِنَ الْأُخْرَى وَلَا اخْتِلَاطَهَا بِهَا؛ فَلِهَذَا كَانَ إِذَا قِيلَ: هُوَ مَعَهُمْ؛ دَلَّ عَلَى أَنَّ عِلْمَهُ وَقُدْرَتَهُ وَسُلْطَانَهُ مُحِيطٌ بِهِمْ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ فَوْقَ عَرْشِهِ؛ كَمَا أَخْبَرَ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ بِهَذَا.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ مَعَ عُلُوِّهِ عَلَى عَرْشِهِ يَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ فَلَا يَمْنَعُهُ عُلُوُّهُ عَنِ الْعِلْمِ بِجَمِيعِ الْأَشْيَاءِ.

(١) أخرجه مسلم (٢٧١٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَكَذَلِكَ فِي حَدِيثِ (الْأَوْعَالِ) الَّذِي فِي السُّنَنِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ وَيَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ»^(١) وَلَمْ يَأْتِ فِي لَفْظِ الْقُرْبِ مِثْلُ ذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: هُوَ فَوْقَ عَرْشِهِ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ؛ بَلْ قَالَ: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ وَقَالَ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ».

قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: ثَنَا أَبِي، ثَنَا يَحْيَى بْنُ الْمُغِيرَةِ، ثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَبْدِ بْنِ أَبِي بَرزَةَ السَّجِسْتَانِيِّ، عَنْ الصَّلْتِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقَرِيبَ رَبُّنَا فَنُنَاجِيهِ، أَمْ بَعِيدٌ فَنَدَايُهُ؟ فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾^(٢).

وَلَا يُقَالُ فِي هَذَا: قَرِيبٌ بِعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ؛ فَإِنَّهُ عَالِمٌ بِكُلِّ شَيْءٍ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَهُمْ لَمْ يَشْكُوا فِي ذَلِكَ، وَلَمْ يَسْأَلُوا عَنْهُ وَإِنَّمَا سَأَلُوا عَنْ قُرْبِهِ إِلَى مَنْ يَدْعُوهُ وَيُنَاجِيهِ؛ وَهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ فَأَخْبَرَ أَنَّهُ قَرِيبٌ مُحِيبٌ.

وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَنِ تُفسِّرُ (الْقُرْبَ) فِي الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ بِالْعِلْمِ؛ لِكَوْنِهِ هُوَ الْمَقْصُودُ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ يَعْلَمُ وَيَسْمَعُ دُعَاءَ الدَّاعِي حَصَلَ مَقْصُودُهُ وَهَذَا هُوَ الَّذِي اقْتَضَى أَنْ يَقُولَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ قَرِيبٌ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ بِمَعْنَى الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ؛ فَإِنَّ هَذَا قَدْ

(١) ضعيف: تقدم تخريجه (.)

(٢) ضعيف: في إسناده الصلت بن حكيم، وهو مجهول، وأبوه مجهول.

قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ وَكَثِيرٍ مِنَ الْخَلَفِ؛ لَكِنْ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِنَّ نَفْسَ ذَاتِهِ قَرِيبَةٌ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

وَهَذَا الْمَعْنَى يُقَرَّرُ بِهِ جَمِيعُ الْمُسْلِمِينَ؛ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ وَمَنْ يَقُولُ إِنَّهُ لَيْسَ فَوْقَ الْعَرْشِ. وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجَشُونِ قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ يَعْلَمُ وَهُوَ كَذَلِكَ مَا تُوسَّوْسُ بِهِ أَنْفُسُنَا مِنَّا؛ وَهُوَ بِذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَيْنَا مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ، وَكَيْفَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُوسَّوْسُ بِهِ أَنْفُسُنَا مِنَّا فَكَيْفَ بِحَبْلِ الْوَرِيدِ.

وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو عَمْرٍو الطَّلَمَنَكِيُّ قَالَ: وَمَنْ سَأَلَ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ فَاعْلَمْ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى مَعْنَى الْعِلْمِ بِهِ وَالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَالِدَلِيلُ مِنْ ذَلِكَ صَدْرُ الْآيَةِ؛ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسَّوْسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ لِأَنَّ اللَّهَ لَمَّا كَانَ عَالِمًا بِوَسْوَاسَتِهِ؛ كَانَ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ، وَحَبْلِ الْوَرِيدِ لَا يَعْلَمُ مَا تُوَسَّوْسُ بِهِ النَّفْسُ.

وَيَلْزَمُ الْمُلْحَدَ عَلَى اعْتِقَادِهِ أَنْ يَكُونَ مَعْبُودُهُ مُحَالِطًا لِدَمِ الْإِنْسَانِ وَلَحْمِهِ وَأَنْ لَا يُجَرِّدَ الْإِنْسَانَ تَسْمِيَةَ الْمَخْلُوقِ حَتَّى يَقُولَ: خَالِقٌ وَمَخْلُوقٌ؛ لِأَنَّ مَعْبُودَهُ بِزَعْمِهِ دَاخِلُ حَبْلِ الْوَرِيدِ مِنَ الْإِنْسَانِ وَخَارِجُهُ فَهُوَ عَلَى قَوْلِهِ مُتَمَرِّجٌ بِهِ غَيْرُ مُبَايِنٍ لَهُ.

قَالَ: وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ جَمِيعِ خَلْقِهِ وَتَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِ أَهْلِ الزَّيْغِ وَعَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوءًا كَبِيرًا. قَالَ: وَكَذَلِكَ الْجَوَابُ فِي قَوْلِهِ فِيمَنْ يَخْضَرُهُ الْمَوْتُ ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ أَيُّ بِالْعِلْمِ بِهِ وَالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ إِذْ لَا يَقْدِرُونَ لَهُ عَلَى حِيلَةٍ وَلَا يَدْفَعُونَ عَنْهُ الْمَوْتَ وَقَدْ

قَالَ تَعَالَى: ﴿تَوَفَّتَهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾.

قُلْتُ: وَهَكَذَا ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ مِثْلَ الثَّعْلَبِيِّ وَأَبِي الْفَرَجِ ابْنِ الْجَوَازِيِّ وَغَيْرِهِمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ وَأَمَّا فِي قَوْلِهِ ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾ فَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ الْقَوَلَيْنِ: إِنَّهُمْ الْمَلَائِكَةُ وَذَكَرَهُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَأَنَّهُ الْقُرْبُ بِالْعِلْمِ.

وَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ مَقْصُودُهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ ذَاتَ الْبَارِي جَلَّ وَعَلَا قَرِيبَةٌ مِنْ وَرِيدِ الْعَبْدِ وَمِنْ الْمَيِّتِ وَلَمَّا ظَنُّوا أَنَّ الْمُرَادَ قُرْبُهُ وَحَدَهُ دُونَ قُرْبِ الْمَلَائِكَةِ فَسَّرُوا ذَلِكَ بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ كَمَا فِي لَفْظِ الْمَعِيَّةِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا؛ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾ أَيْ بِمَلَائِكَتِنَا فِي الْآيَتَيْنِ وَهَذَا بِخِلَافِ لَفْظِ الْمَعِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ: وَنَحْنُ مَعَهُ بَلْ جَعَلَ نَفْسَهُ هُوَ الَّذِي مَعَ الْعِبَادِ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ يُنَبِّئُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِمَا عَمِلُوا وَهُوَ نَفْسُهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَهُوَ نَفْسُهُ الَّذِي اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ فَلَا يُجْعَلُ لَفْظٌ مِثْلَ لَفْظٍ مَعَ تَفْرِيقِ الْقُرْآنِ بَيْنَهُمَا. اهـ

قرب الله من عباده أجمعين من لوازم ذاته:

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (١٣/٦):

(قُرْبِهِ) الَّذِي هُوَ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ: مِثْلُ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ؛ فَلَا رَيْبَ أَنَّهُ قَرِيبٌ بِعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَتَدْبِيرِهِ مِنْ جَمِيعِ خَلْقِهِ لَمْ يَزَلْ بِهِمْ عَالِمًا، وَلَمْ يَزَلْ عَلَيْهِمْ قَادِرًا هَذَا مَذْهَبُ جَمِيعِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَعَامَّةِ الطَّوَائِفِ إِلَّا مَنْ يُنْكِرُ عِلْمَهُ الْقَدِيمَ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ وَالرَّافِضَةِ وَنَحْوِهِمْ أَوْ يُنْكِرُ قُدْرَتَهُ عَلَى الشَّيْءِ قَبْلَ كَوْنِهِ مِنَ الرَّافِضَةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ. اهـ

وقال في (١٩/٦):

وَأَمَّا قُرْبُهُ اللَّازِمُ مِنْ عِبَادِهِ: بِعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَتَدْيِيرِهِ فَقَدْ تَقَدَّمَ. وَتَقَدَّمَ ذِكْرُ
الْخِلَافِ فِي قُرْبِهِ بِنَفْسِهِ قُرْبًا لَازِمًا وَعُرِفَ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ وَالْمُخْتَلَفُ فِيهِ: مِنْ قُرْبِهِ
الْعَارِضِ وَاللَّازِمِ. اهـ

(٦٨) وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، فَقَالَ: «أَمَّا إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ؛ فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تَغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا». يَعْنِي الْعَصْرَ وَالْفَجْرَ، ثُمَّ قرَأَ جَرِيرٌ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

(٦٩) وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «هَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ إِذَا كَانَتْ صَحْوًا؟» قُلْنَا: لَا. قَالَ: «فَإِنَّكُمْ لَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ رَبِّكُمْ يَوْمَئِذٍ إِلَّا كَمَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَيْهِمَا»، ثُمَّ قَالَ: «يُنَادِي مُنَادٍ: لِيَذْهَبْ كُلُّ قَوْمٍ إِلَى مَا كَانُوا يَعْبُدُونَ، فَيَذْهَبُ أَصْحَابُ الصَّلِيبِ مَعَ صَلِيبِهِمْ، وَأَصْحَابُ الْأَوْثَانِ مَعَ أَوْثَانِهِمْ، وَأَصْحَابُ كُلِّ آلِهَةٍ مَعَ آلِهَتِهِمْ، حَتَّى يَبْقَى مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ مِنْ بَرٍّ، أَوْ فَاجِرٍ، وَغُيِّرَتْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، ثُمَّ يُؤْتَى بِجَهَنَّمَ تُعْرَضُ كَأَنَّهَا سَرَابٌ، فَيَقَالُ لِلْيَهُودِ: مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ عَزِيرَ ابْنِ اللَّهِ. فَيَقَالُ: كَذَبْتُمْ لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ صَاحِبَةٌ وَلَا وَلَدٌ؛ فَمَا تُرِيدُونَ؟ قَالُوا: نُرِيدُ أَنْ تَسْقِينَا. فَيَقَالُ: اشْرَبُوا. فَيَتَسَاقَطُونَ فِي جَهَنَّمَ، ثُمَّ يُقَالُ لِلنَّصَارَى: مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ فَيَقُولُونَ: كُنَّا نَعْبُدُ الْمَسِيحَ ابْنَ اللَّهِ، فَيَقَالُ: كَذَبْتُمْ لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ صَاحِبَةٌ وَلَا وَلَدٌ، فَمَا تُرِيدُونَ؟، فَيَقُولُونَ: نُرِيدُ أَنْ تَسْقِينَا، فَيَقَالُ: اشْرَبُوا، فَيَتَسَاقَطُونَ فِي جَهَنَّمَ حَتَّى يَبْقَى مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ مِنْ بَرٍّ، أَوْ فَاجِرٍ، فَيَقَالُ: لَهُمْ مَا يَحْسِبُكُمْ وَقَدْ ذَهَبَ النَّاسُ؟، فَيَقُولُونَ: فَارْقَنَاهُمْ، وَنَحْنُ أَحْوَجُ

(١) أخرجه البخاري (٥٥٤)، ومسلم (٦٣٣).

مِنَّا إِلَيْهِ الْيَوْمَ، وَإِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْحَقِّ كُلِّ قَوْمٍ بِمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ، وَإِنَّمَا نَنْتَظِرُ رَبَّنَا، قَالَ: فَيَأْتِيهِمُ الْجَبَّارُ فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا، فَلَا يُكَلِّمُهُ إِلَّا الْأَنْبِيَاءُ، فَيَقُولُ: هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ تَعْرِفُونَهُ؟، فَيَقُولُونَ: السَّاقُ، فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَيَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَيَذْهَبُ كَيْمَا يَسْجُدُ، فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا، ثُمَّ يُؤْتَى بِالْجَسْرِ، فَيُجْعَلُ بَيْنَ ظَهْرِي جَهَنَّمَ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْجَسْرُ؟، قَالَ: مَدْحَضَةٌ مَزَلَّةٌ عَلَيْهِ خَطَاطِيفٌ وَكَلَالِيبُ وَحَسَكَةٌ مُفْلَطَحَةٌ لَهَا شَوْكَةٌ عُقْفَاءُ تَكُونُ بِنَجْدٍ يُقَالُ لَهَا السَّعْدَانُ الْمُؤْمِنُ عَلَيْهَا كَالطَّرْفِ، وَكَالْبَرْقِ، وَكَالرَّيْحِ، وَكَأَجَاوِيدِ الْخَيْلِ وَالرِّكَابِ، فَتَاجٌ مُسَلَّمٌ وَنَاجٌ مَحْدُوشٌ وَمَكْدُوسٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، حَتَّى يَمُرَّ آخِرُهُمْ يُسْحَبُ سَحْبًا فَمَا أَنْتُمْ بِأَشَدَّ لِي مُنَاشِدَةً فِي الْحَقِّ قَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِ يَوْمَئِذٍ لِلْجَبَّارِ، وَإِذَا رَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ نَجَوْا فِي إِخْوَانِهِمْ، يَقُولُونَ: رَبَّنَا إِخْوَانُنَا كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَنَا وَيَصُومُونَ مَعَنَا وَيَعْمَلُونَ مَعَنَا، فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: اذْهَبُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ، وَيُحَرِّمُ اللَّهُ صُورَهُمْ عَلَى النَّارِ، فَيَأْتُوهُمْ وَبَعْضُهُمْ قَدْ غَابَ فِي النَّارِ إِلَى قَدَمِهِ وَإِلَى أَنْصَافِ سَاقِيهِ، فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا، ثُمَّ يَعُودُونَ، فَيَقُولُ: اذْهَبُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ، فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا، ثُمَّ يَعُودُونَ، فَيَقُولُ: اذْهَبُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَإِنْ لَمْ تُصَدِّقُونِي، فَأَقْرَأُوا: لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَضَاعِفْهَا * فَيَشْفَعُ النَّبِيُّونَ وَالْمَلَائِكَةُ وَالْمُؤْمِنُونَ. فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنْ

النَّارِ، فَيُخْرِجُ أَقْوَامًا قَدْ امْتَحَسُوا فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرٍ بِأَفْوَاهِ الْجَنَّةِ، يُقَالُ لَهُ: مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ فِي حَافَتَيْهِ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حِمْلِ السَّيْلِ قَدْ رَأَيْتُمُوهَا إِلَى جَانِبِ الصَّخْرَةِ وَإِلَى جَانِبِ الشَّجَرَةِ فَمَا كَانَ إِلَى الشَّمْسِ مِنْهَا كَانَ أَخْضَرَ وَمَا كَانَ مِنْهَا إِلَى الظِّلِّ كَانَ أَبْيَضَ، فَيَخْرُجُونَ كَأَنَّهُمُ اللَّوْلُؤُ، فَيُجْعَلُ فِي رِقَابِهِمُ الْخَوَاتِيمُ، فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: فَيَقُولُ أَهْلُ الْجَنَّةِ: هَؤُلَاءِ عَتَقَاءُ الرَّحْمَنِ أَدْخَلَهُمُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلَا خَيْرٍ قَدَّمُوهُ، فَيُقَالُ لَهُمْ: لَكُمْ مَا رَأَيْتُمْ وَمِثْلُهُ مَعَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(٧٠) وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «تُدْعَى الْأُمَمُ بِأَوْتَانِهَا، وَمَا كَانَتْ تَعْبُدُ الْأَوَّلَ فَلَا أَوَّلَ، ثُمَّ يَأْتِينَا رَبُّنَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَيَقُولُ: مَنْ تَنْظُرُونَ؟ فَيَقُولُونَ: نَنْظُرُ رَبَّنَا، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: حَتَّى نَنْظُرَ إِلَيْكَ، فَيَتَجَلَّى لَهُمْ يَضْحَكُ، قَالَ: فَيَنْطَلِقُ بِهِمْ، وَيَتَّبِعُونَهُ، وَيُعْطَى كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مَنَافِقٍ، أَوْ مُؤْمِنٍ نُورًا، ثُمَّ يَتَّبِعُونَهُ وَعَلَى جِسْرِ جَهَنَّمَ كَلَالِيبُ، وَحَسَكٌ تَأْخُذُ مَنْ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يُطْفَأُ نُورُ الْمَنَافِقِينَ، ثُمَّ يَنْجُو الْمُؤْمِنُونَ، فَتَنْجُو أَوَّلُ زُمْرَةٍ وَجُوهُهُمْ، كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ سَبْعُونَ أَلْفًا لَا يُحَاسِبُونَ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ كَأَصْوَابِ نَجْمٍ فِي السَّمَاءِ، ثُمَّ كَذَلِكَ، ثُمَّ تَحِلُّ الشَّفَاعَةُ، وَيَشْفَعُونَ حَتَّى يُخْرِجَ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، فَيُجْعَلُونَ بِفَنَاءِ الْجَنَّةِ وَيُجْعَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَرُشُونَ عَلَيْهِمُ الْمَاءَ، حَتَّى يَنْبُتُوا نَبَاتَ الشَّيْءِ فِي السَّيْلِ وَيَذْهَبَ حَرَّاقُهُ، ثُمَّ يُسْأَلُ حَتَّى تُجْعَلَ لَهُ الدُّنْيَا وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهَا مَعَهَا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

مسائل العقيدة المستفادة من الأحاديث

إثبات رؤية المؤمنين كلهم لربهم يوم القيامة:

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في حادي الأرواح (باب ٦٥):

اتفق عليها الأنبياء، والمرسلون وجميع الصحابة، والتابعون، وأئمة الإسلام، على تتابع القرون.

وأنكرها أهل البدع المارقون، والجهمية المتهوكون، والفرعونية المعطلون، والباطنية الذين هم من جميع الأديان منسلخون، والرافضة الذين هم بحبائل الشيطان متمسكون، ومن حبل الله منقطعون، وعلى مَسْبَةِ أصحاب رسول الله عاكفون، وللجنة وأهلها محاربون، ولكل عدو لله ورسوله ودينه مسالمون.

وكل هؤلاء عن ربهم محجوبون، وعن بابه مطرودون، أولئك أحزاب الضلال، وشيعة اللعين، وأعداء الرسول وحزبه. اهـ

ويدل على ذلك قول الله عز وجل: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، وقوله عز وجل: ﴿عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ﴾ [المطففين: ٢٣]، وقوله عز وجل ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، وقوله عز وجل عن الكفار ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّحَجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، وقوله عز وجل: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، ونحو ذلك من الأدلة.

وكذلك الأدلة التي فيها ذكر لقاء الله عز وجل كلها صالحة للاحتجاج بها على رؤية الله سبحانه، كقوله سبحانه ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠]، وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُّلاقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وقوله تعالى ﴿لَّيْسَ لَهُمْ فِيهَا حِسَابٌ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ وَأَعَدَّ لَهُمْ

أَجْرًا كَرِيمًا ﴿[الأحزاب: ٤٤]﴾. وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ﴾ [الانشقاق: ٦٠].

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في حادي الأرواح (باب ٦٥):

وأجمع أهل اللسان على أن اللقاء متى نسب إلى الحي السليم من العمى والمانع اقتضى المعاينة والرؤية، ولا ينتقض هذا بقوله تعالى: ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِم إِلَىٰ يَوْمٍ يَلْقَوْنَهُ﴾.

فقد دلت الأحاديث الصحيحة الصريحة على أن المنافقين يرونه تعالى في عرصات القيامة بل والكفار أيضا كما في الصحيحين من حديث التجلي يوم القيامة. اهـ

وأما من سنة النبي ﷺ فالأدلة كثيرة جدًا بلغت مبلغ التواتر:

فمنها: الأحاديث المذكورة في الباب.

ومنها: ما أخرجه مسلم في صحيحه عَنْ صُهَيْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ - قَالَ - يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ فَيَقُولُونَ أَلَمْ تَبَيِّضْ وُجُوهَنَا أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ - قَالَ - فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ». ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾.

ومنها: ما أخرجه الشيخان عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «جَتَّتَانِ مِنْ فُضَّةٍ آتِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا وَجَتَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ آتِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ إِلَّا رِداءَ الْكِبْرِيَاءِ عَلَىٰ وَجْهِهِ فِي جَنَّةٍ عَدْنٍ».

ومنها: حديث عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند النسائي (١٣٠٥) وغيره أن النبي ﷺ دعا بدعاء قال فيه: «وَأَسْأَلُكَ الرِّضَاءَ بَعْدَ الْقَضَاءِ وَأَسْأَلُكَ بَرْدَ الْعَيْشِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَأَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ وَالشُّوقَ إِلَى لِقَائِكَ فِي غَيْرِ صَرَاءٍ مُضِرَّةٍ وَلَا فِتْنَةٍ مُضِلَّةٍ اللَّهُمَّ زَيِّنَا بِرِزْنَةِ الْإِيمَانِ وَاجْعَلْنَا هُدَاةً مُهْتَدِينَ». وإسناده صحيح.

وانظر كتاب حادي الأرواح (باب / ٦٥)؛ فقد سرد أحاديث كثيرة جداً في ذلك؛ فرحم الله ابن القيم، وغفر له، وجمعنا وإياه في ظله، وفي النظر إليه سبحانه وتعالى.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٣/ ٣٩٠ -):

نَعَمْ رُؤْيَاهُ اللَّهِ بِالْأَبْصَارِ هِيَ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي الْجَنَّةِ، وَهِيَ أَيْضًا لِلنَّاسِ فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ؛ كَمَا تَوَاتَرَتْ الْأَحَادِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ الشَّمْسَ فِي الظَّهِيرَةِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ وَكَمَا تَرُونَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ صَحْوًا لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ».

ثم قال: وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ وَغَيْرُهَا فِي الصَّحَاحِ؛ وَقَدْ تَلَقَّاهَا السَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ بِالْقَبُولِ؛ وَاتَّفَقَ عَلَيْهَا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ وَإِنَّمَا يُكْذَّبُ بِهَا أَوْ يُحَرِّفُهَا الْجَهْمِيَّةُ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ وَالرَّافِضَةِ وَنَحْوِهِمْ: الَّذِينَ يُكْذِّبُونَ بِصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَبِرُؤْيَاهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهُمْ الْمَعْطَلَّةُ شِرَارُ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ.

وَدِينُ اللَّهِ وَسَطٌ بَيْنَ تَكْذِيبِ هَؤُلَاءِ بِمَا أَخْبَرَ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ فِي الْآخِرَةِ؛ وَبَيْنَ تَصْدِيقِ الْغَالِيَةِ؛ بَأَنَّهُ يَرَى بِالْعُيُونِ فِي الدُّنْيَا وَكَلاَهُمَا بَاطِلٌ.

وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَزْعُمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَرَاهُ بِعَيْنَيْ رَأْسِهِ فِي الدُّنْيَا هُمْ ضَلَالٌ كَمَا تَقَدَّمَ فَإِنْ صَمُّوا إِلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَرَوْنَهُ فِي بَعْضِ الْأَشْخَاصِ: إِمَّا بَعْضَ الصَّالِحِينَ أَوْ بَعْضَ

المردان أَوْ بَعْضُ الْمُلُوكِ أَوْ غَيْرِهِمْ عَظَمَ صَلَاتُهُمْ وَكُفِّرُهُمْ، وَكَانُوا حِينَئِذٍ أَضَلَّ مِنْ
النَّصَارَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ رَأَوْهُ فِي صُورَةِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ. بَلْ هُمْ أَضَلُّ مِنْ أَتْبَاعِ
الدَّجَالِ. اهـ

تنبيه: جاءت رواية في حديث جرير الذي في الباب عند البخاري (٧٤٣٥) بزيادة (عياناً)، وهي رواية شاذة، شذ بها أبو شهاب عبد ربه بن نافع.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله كما في فتح الباري (٧٤٣٥):

قال الطبراني: تفرد أبو شهاب، عن إسماعيل بن أبي خالد، بقوله: (عياناً)، وهو
حافظ متقن من ثقات المسلمين انتهى.

وذكر شيخ الإسلام الهروي في كتابه الفاروق أن زيد بن أبي أنيسة رواه أيضاً
عن إسماعيل بهذا اللفظ، وساقه من رواية: أكثر من ستين نفساً عن إسماعيل بلفظ
واحد كالأول - يعني بدون الزيادة - اهـ.

وقد ساق ابن القيم رحمه الله الرواة الذين رووا الحديث عن إسماعيل بن أبي
خالد في كتابه حادي الأرواح؛ فبلغ بهم أكثر من مائة نفس، ولم تأت الزيادة المذكورة
إلا في رواية الرجلين اللذين ذكرهما الحافظ ابن حجر رحمه الله.

قلت: كلام الطبراني رحمه الله في المعجم الكبير (٢٢٣٣)، وهذه الزيادة معناها
صحيح؛ فالذي عليه أهل السنة والجماعة أنها رؤية حقيقة بالعين.

شبهة للمبتدعة في نفي رؤية المؤمنين لربهم تعالى في الآخرة، مع الجواب عنها:

استدل المبتدعة من المعتزلة والجهمية على نفي رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنُتَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَخَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

قالوا: قوله: ﴿لَنُتَرَانِي﴾ نفي على التأييد، ويدل على أن ﴿لَنُتَرَانِي﴾ تفيد التأييد قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنُيَخْلَقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾ [الحج: ٧٣].

والجواب عن ذلك:

قلت: هذه الآية دليل عليهم، وليست لهم.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في حادي الأرواح (باب ٦٥):

وقد أخبر الله سبحانه وتعالى عن أعلم الخلق به في زمانه وهو كلمه ونجيه وصفيه من أهل الأرض أنه سال ربه تعالى النظر إليه، فقال له ربه تبارك وتعالى ﴿لَنُتَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَخَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ وبيان الدلالة من هذه الآية من وجوه عديدة:

أحدها: أنه لا يظن بكليم الرحمن، ورسوله الكريم عليه أن يسأل ربه ما لا يجوز عليه، بل ما هو من أبطل الباطل، وأعظم المحال، وهو عند فروخ اليونان والصابئة والفرعونية بمنزلة أن يسأله أن يأكل ويشرب وينام ونحو ذلك مما يتعالى الله عنه فيا

لله العجب كيف صار أتباع الصابئة والمجوس والمشركين عباد الأصنام وفروخ الجهمية والفرعونية أعلم بالله تعالى من موسى بن عمران وبما يستحيل عليه ويجب له وأشد تنزيها له منه.

الثاني: أن الله سبحانه وتعالى لم ينكر عليه سؤاله، ولو كان محالا لأنكره عليه ولهذا لما سأل إبراهيم الخليل ربه تبارك وتعالى أن يريه كيف يحيي الموتى لم ينكر عليه ولما سأل عيسى ابن مريم ربه إنزال المائدة من السماء لم ينكر عليه سؤاله ولما سأل نوح ربه نجاه ابنه أنكر عليه سؤاله، وقال: ﴿إِنِّي أَعْظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ * قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنُ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿[هود: ٤٦-٤٧].

الثالث: أنه أجابه بقوله ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ ولم يقل: لا تراني، ولا: إني لست بمرئي ولا تجوز رؤيتي، والفرق بين الجواوين ظاهر لمن تأمله، وهذا يدل على أنه سبحانه وتعالى يرى، ولكن موسى لا تحتل قواه رؤيته في هذه الدار؛ لضعف قوة البشر فيها عن رؤيته تعالى يوضحه:

الرابع: وهو قوله ﴿وَلَكِنْ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾ فأعلمه أن الجبل مع قوته وصلابته لا يثبت لتجليه له في هذه الدار؛ فكيف بالبشر الضعيف الذي خلق من ضعف.

الخامس: إن الله سبحانه وتعالى قادر على أن يجعل الجبل مستقرا مكانه وليس هذا بممتنع في مقدوره، بل هو ممكن وقد علق به الرؤية، ولو كانت محالا في ذاتها لم

يعلقها بالممكن في ذاته، ولو كانت الرؤيا محالا؛ لكان ذلك نظير أن يقول إن استقر الجبل فسوف أكل وأشرب وأنام؛ فالأمران عندكم سواء.

السادس: قوله سبحانه وتعالى ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ وهذا من آيين الأدلة على جواز رؤيته تبارك وتعالى فإنه إذا جاز أن يتجلى للجبل الذي هو جماد لا ثواب له ولا عقاب عليه؛ فكيف يمتنع أن يتجلى لأنبيائه ورسله وأوليائه في دار كرامتهم ويرىهم نفسه فأعلم سبحانه وتعالى موسى أن الجبل إذا لم يثبت لرؤيته في هذه الدار فالبشر أضعف.

السابع: أن ربه سبحانه وتعالى قد كلمه منه إليه وخاطبه وناجاه وناداه، ومن جاز عليه التكلم والتكليم، وأن يسمع مخاطبه كلامه معه بغير واسطة، فرؤيته أولى بالجواز، ولهذا لا يتم إنكار الرؤية؛ إلا بإنكار التكليم.

وقد جمعت هذه الطوائف بين إنكار الأمرين فأنكروا أن يكلم أحدا أو يراه أحد ولهذا سأله موسى عليه السلام النظر إليه وأسمعه كلامه وعلم نبي الله جواز رؤيته من وقوع خطابه وتكليمه لم يخبره باستحالة ذلك عليه، ولكن أراه أن ما سأله لا يقدر على احتماله، كما لم يثبت الجبل لتجليه.

وأما قوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ فإنما يدل على النفي في المستقبل، ولا يدل على دوام النفي، ولو قيدت بالتأبيد فكيف إذا أطلقت قال تعالى ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا﴾ مع قوله تعالى ﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾. انتهى.

قلت: ولو كانت للتأبيد المطلق فقط؛ لما جاز تحديد الفعل بعدها وقد جاء مع ذلك فقال تعالى ﴿فَلَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ [يوسف: ٨٠] فثبت أن (لن) لا

تقتضي النفي المؤبد دائماً، وقد تقتضيه إذا دل على ذلك دليل آخر، كما في الآية التي ذكروها.

قال ابن مالك رحمه الله كما في الكافية:

ومن رأى النفي بلن مؤبداً فقلوه اردد وسواه فاعضدا

شبهة أخرى للمبتدعة في نفي رؤية المؤمنين لربهم تعالى، وجوابها:

استدل المبتدعة على نفي الرؤية بقوله تعالى: ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾

والجواب عن ذلك:

بأن الإدراك هو: الإحاطة بالشيء وهو قدر زائد على الرؤية كما قال تعالى ﴿فَلَمَّا تَرَأَى الْجُمُعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ﴾ [الشعراء: ٦١] فلم ينف موسى الرؤية وإنما نفى الإدراك، فالرب تعالى يرى ولا يدرك كما يعلم ولا يحاط به علماً، وهذا الجواب ارتضاه شيخ الإسلام، ثم تلميذه ابن القيم رحمه الله.

وقد قيل أيضاً في الجواب عنهم: إنَّ نفي الإدراك الذي في الآية إنما هو في الدنيا لا في الآخرة^(١).

قوله عليه الصلاة والسلام في حديث جرير: (كما ترون القمر ليلة البدر، وكذا التشبيه في حديث أبي سعيد).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (١٠٧/٥):

(١) انظر: "حادي الأرواح" (باب/ ٦٥) "شرح الطحاوية" (ص ١٩١-١٩٣)، "تفسير ابن كثير" سورة الأنعام [آية: ١٠٣]، "مجموع الفتاوى" (١١/ ٤٨١)، (١٦/ ٧٨-)، (١٧/ ١١١).

فَشَبَّهَ الرُّؤْيَا بِالرُّؤْيَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْمُرِّيُّ مُشَابِهًا لِلْمُرِّيِّ، فَلَا يُؤْمِنُونَ إِذَا رَأَوْا رَبَّهُمْ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَنَاجَوْهُ كُلُّ يَرَاهُ فَوْقَهُ قَبْلَ وَجْهِهِ؛ كَمَا يَرَى الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَلَا مُنَافَاةَ
أَصْلًا. اهـ

فصار المعنى: إنكم سترون الله رؤية واضحة؛ كرويتكم الشمس والقمر بدون
سحاب يحول بينكم وبين الرؤية.

الرؤية لا تكون إلا مع إثبات العلو لله عز وجل:

قال ابن القيم رحمه الله كما في مختصر الصواعق (ص ٢١٠):

وَإِذَا جَازَ أَنْ يُرَى، فَالرُّؤْيَا الْمُعْقُولَةُ لَهُ عِنْدَ جَمِيعِ بَنِي آدَمَ، عَرَبِيٍّ وَعَجَمِيٍّ
وَتُرْكِيٍّ وَسَائِرِ طَوَائِفِهِمْ، أَنْ يَكُونَ الْمُرِّيُّ مُقَابِلًا لِلرَّائِي مُوَاجِهًا لَهُ بَائِنًا عَنْهُ، لَا تَعْقِلُ
الْأُمَمُ رُؤْيَا غَيْرَ ذَلِكَ، وَإِذَا كَانَتِ الرُّؤْيَا مُسْتَلْزِمَةً لِمُوَاجَهَةِ الرَّائِي وَمُبَايَنَةِ الْمُرِّيِّ لَزِمَ
ضُرُورَةُ أَنْ يَكُونَ مَرِيئًا لَهُ مِنْ فَوْقِهِ أَوْ مِنْ تَحْتِهِ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ شِمَالِهِ أَوْ خَلْفَهُ أَوْ
أَمَامَهُ، وَقَدْ دَلَّ النَّقْلُ الصَّرِيحُ عَلَى أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَرَوْنَهُ سُبْحَانَهُ مِنْ فَوْقِهِمْ، لَا مِنْ تَحْتِهِمْ،
كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَا أَهْلُ الْجَنَّةِ فِي نَعِيمِهِمْ إِذْ سَطَعَ لَهُمْ نُورٌ، فَرَفَعُوا
رُءُوسَهُمْ، فَإِذَا الْجَبَّارُ جَلَّ جَلَالُهُ قَدْ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ مِنْ فَوْقِهِمْ، وَقَالَ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ.
سَلَامٌ عَلَيْكُمْ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨] ثُمَّ يَتَوَارَى عَنْهُمْ وَتَبَقَّى
رَحْمَتُهُ وَبَرَكَتُهُ عَلَيْهِمْ فِي دِيَارِهِمْ»^(١).

(١) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (١٨٤)، والبخاري (٢٢٥٣)، والعقيلي في
"الضعفاء" (٢/ ٢٧٤)، والدارقطني في الرؤية (٥١)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٢٠)،
واللالكائي في "أصول الاعتقاد" (٨٣٦)، والبيهقي في "البعث والنشور" (٤٤٨)، وأبو نعيم في
"الحلية" (٦/ ٢٠٨) من طريق أبي عاصم العباداني، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ الرَّقَاشِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ،
عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِهِ.

فَلَا يَجْمَعُ الْإِقْرَارَ بِالرُّؤْيَةِ وَإِنْكَارَ الْفَوْقِيَّةِ وَالْمُبَايَنَةِ، وَهَذَا فَإِنَّ الْجَهْمِيَّةَ الْمُغُولَ تُنْكِرُ عُلُوَّهُ عَلَى خَلْقِهِ وَرُؤْيَةَ الْمُؤْمِنِينَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ؛ وَخَائِنُهُمْ يَقْرُونَ بِالرُّؤْيَةِ وَيُنْكِرُونَ الْعُلُوَّ، وَقَدْ صَحَّحَ جُمْهُورُ الْعُقَلَاءِ مِنَ الْقَائِلِينَ أَنَّ الرُّؤْيَةَ تَحْصُلُ مِنْ غَيْرِ مُوَاجَهَةِ الْمُرِيٍّ وَمُبَايَنَتِهِ، وَهَذَا رَدٌّ لِمَا هُوَ مَرْكُوزٌ فِي الْفِطْرِ وَالْعُقُولِ. اهـ

مسألة: رؤية الكفار لله عز وجل في أرض المحشر:

يأتي الكلام على هذه المسألة في الباب الذي ذكرت فيه (ص).

من صفات الله عز وجل الفعلية صفة الإتيان والمجيء:

دل حديث أبي سعيد وحديث جابر **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** أن الله عز وجل يتصف بصفة الإتيان وفي الكتاب والسنة أدلة متكاثرة على إثبات صفة المجيء والإتيان، وهي صفة تليق بالله عز وجل، لا تماثل صفات المخلوقين.

ومن الأدلة على إثبات هذه الصفة من القرآن:

قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠] وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا قُلِ انتظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

ومن الأدلة على ذلك من السنة إضافة إلى أحاديث الباب:

= وهذا إسناد ضعيف؛ أبو عاصم العباداني ضعيف، والفضل بن عيسى الرقاشي أشد ضعفاً.

ما أخرجه الشيخان عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: «.. وإن تقرب إلي ذراعاً؛ تقربت إليه باعاً، وإن أتاني يمشي؛ أتيت هرولة»^(١).

قال أبو عمرو الطَّلَمَنْكِيُّ: أجمعوا - يعني: أهل السنة والجماعة - على أن الله يأتي يوم القيامة، والملائكة صفًا صفًا لحساب الأمم وعرضها كما يشاء، وكيف يشاء؛ قال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾، وقال تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾.

قال أبو الحسن الأشعري رحمه الله في الرسالة إلى أهل الشجر (ص ٢٢٧):

وأجمعوا على أنه عز وجل يجيء يوم القيامة والملك صفًا صفًا. اهـ

الرد على تحريف المبتدعة للمجيء والإتيان.

حرف المبتدعة النصوص المتقدمة، وقالوا: المراد إتيان أمره، أو إتيان ملائكته.

ورد عليهم أهل السنة من وجوه:

الأول: أن هذا إضمار لا يدل عليه اللفظ بمطابقة، ولا تضمن، ولا التزام.

الثاني: أنه إذا لم يكن في اللفظ دليل على تعيين المحذوف؛ كان تعيينه قولاً على المتكلم بلا علم، وإخباراً عنه بإرادة ما لم يقدّم به دليل على إرادته، وذلك كذب عليه.

الثالث: قد فرق الله بين إتيانه، وإتيان الملائكة وإتيان بعض آياته في قوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾.

(١) أخرجه البخاري برقم (٧٤٠٥)، ومسلم برقم (٢٦٧٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه البخاري

(٧٥٣٦) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه مسلم (٢٦٨٧) عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الرابع: لو كان المجيء والإتيان مستحيلاً عليه؛ لكان كالأكل والشرب والنوم والغفلة، وهو عند المبتدعة سواءً، فمتى عهدتم إطلاق الأكل والشرب والنوم والغفلة عليه، ونسبتها إليه نسبة مجازية.

الخامس: أن المجاز لو كان ثابتاً؛ فإنما يصرار إليه عند تعذر الحمل على الحقيقة.

ما جاء عن الإمام أحمد رحمه الله من قوله: يأتي أمره.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٣٩٩/٥) (-):

ثُمَّ إِنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ فِي الْمِحْنَةِ عَارَضَهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ قَالَ قِيلَ: إِنَّمَا يَأْتِي أَمْرُهُ. هَكَذَا نَقَلَ حَنْبَلٌ؛ وَلَمْ يَنْقُلْ هَذَا غَيْرُهُ مِمَّنْ نَقَلَ مُنَازَرَتَهُ فِي (الْمِحْنَةِ) كَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، وَصَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ وَالْمُرُوزِي وَغَيْرِهِ؛ فَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ أَحْمَدَ فِي ذَلِكَ.

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: غَلِطَ حَنْبَلٌ لَمْ يَقُلْ أَحْمَدُ هَذَا. وَقَالُوا: حَنْبَلٌ لَهُ غَلَطَاتٌ مَعْرُوفَةٌ وَهَذَا مِنْهَا، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ أَبِي إِسْحَاقَ بْنِ شَاقِلَا.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بَلْ أَحْمَدُ قَالَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْإِلْزَامِ هُمْ. يَقُولُ: إِذَا كَانَ أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ بِالْمَجِيءِ وَالْإِتْيَانِ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ مَخْلُوقٌ؛ بَلْ تَأَوَّلْتُمْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ جَاءَ أَمْرُهُ. فَكَذَلِكَ قُولُوا: جَاءَ ثَوَابُ الْقُرْآنِ لَا أَنَّهُ نَفْسُهُ هُوَ الْجَائِي؛ فَإِنَّ التَّأْوِيلَ هُنَا أَلْزَمُ فَإِنَّ الْمُرَادَ هُنَا الْإِخْبَارُ بِثَوَابِ قَارِي الْقُرْآنِ، وَثَوَابُهُ عَمَلٌ لَهُ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ الْإِخْبَارَ عَنْ نَفْسِ الْقُرْآنِ.

فَإِذَا كَانَ الرَّبُّ قَدْ أَخْبَرَ بِمَجِيءِ نَفْسِهِ، ثُمَّ تَأَوَّلْتُمْ ذَلِكَ بِأَمْرِهِ فَإِذَا أَخْبَرَ بِمَجِيءِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ؛ فَلَا تَتَأَوَّلُوا ذَلِكَ بِمَجِيءِ ثَوَابِهِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى وَالْآخَرَى.

وَإِذَا قَالَ هُمْ عَلَى سَبِيلِ الْإِزَامِ لَمْ يَلْزَمَ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لَهُمْ عَلَيْهِ، وَهُوَ لَا يَخْتِاجُ إِلَى أَنْ يَلْتَزِمَ هَذَا.

فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَهُ نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ فِي مَجِيءِ أَعْمَالِ الْعِبَادِ، وَالْمُرَادُ مَجِيءُ قِرَاءَةِ الْقَارِيءِ الَّتِي هِيَ عَمَلُهُ وَأَعْمَالُ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ وَثَوَابُهَا مَخْلُوقٌ.

وَلِهَذَا قَالَ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مِنَ السَّلَفِ: أَنَّهُ يَجِيءُ ثَوَابُ الْقُرْآنِ وَالثَّوَابُ إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى أَعْمَالِ الْعِبَادِ، لَا عَلَى صِفَاتِ الرَّبِّ وَأَفْعَالِهِ.

وَذَهَبَ طَائِفَةٌ ثَالِثَةٌ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ إِلَى أَنَّ أَحْمَدَ قَالَ هَذَا ذَلِكَ الْوَقْتُ، وَجَعَلُوا هَذَا رِوَايَةً عَنْهُ، ثُمَّ مَنْ يَذْهَبُ مِنْهُمْ إِلَى التَّأْوِيلِ - كَابْنِ عَقِيلٍ وَابْنِ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرِهِمَا - يَجْعَلُونَ هَذِهِ عُمْدَتَهُمْ. حَتَّى يَذْكُرَهَا أَبُو الْفَرَجِ بْنُ الْجَوْزِيِّ فِي تَفْسِيرِهِ؛ وَلَا يَذْكُرُ مِنْ كَلَامِ أَحْمَدَ وَالسَّلَفِ مَا يُنَاقِضُهَا.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْمَنْقُولَ الْمُتَوَاتِرَ عَنْ أَحْمَدَ يُنَاقِضُ هَذِهِ الرَّوَايَةَ، وَيُبَيِّنُ أَنَّهُ لَا يَقُولُ: إِنَّ الرَّبَّ يَجِيءُ وَيَأْتِي وَيَنْزِلُ أَمْرُهُ، بَلْ هُوَ يُنْكِرُ عَلَى مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ.^(١)

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله في فتح الباري (٨٠٦):

وقد روي عن الإمام أحمد، أنه قال في مجيئه: هو مجيء أمره.

وهذا مما تفرد به حنبل عنه.

فمن أصحابنا من قال: وهم حنبل فيما روى، وهو خلاف مذهبه المعروف المتواتر عنه. وكان أبو بكر الخلال وصاحبه لا يثبتان بما تفرد به حنبل، عن أحمد رواية.

(١) وانظر: "مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى" (١٦ / ٤٠٤ -).

ومن متأخريهم من قال: هو رواية عنه، بتأويل كل ما كان من جنس المجيء والإتيان ونحوهما.

ومنهم من قال: إنما قال ذلك إلزامًا لمن ناظره في القرآن، فإنهم استدلوا على خلقه بمجيء القرآن، فقال: إنما يجيء ثوابه، كقوله: ﴿وجاء ربك﴾، أي: كما تقولون أنتم في مجيء الله، أنه مجيء أمره. وهذا أصح المسالك في هذا المروي. وأصحابنا في هذا على ثلاث فرق:

فمنهم من يثبت المجيء والإتيان، ويصرح بلوازم ذلك في المخلوقات، وربما ذكروه عن أحمد من وجوه لا تصح أسانيدُها عنه.

ومنهم من يتأول ذلك على مجيء أمره.

ومنهم من يقر ذلك، ويمرّه كما جاء، ولا يفسره، ويقول: هو مجيء وإتيان يليق بجلال الله وعظمته سبحانه.

وهذا هو الصحيح عن أحمد، ومن قبله من السلف، وهو قول إسحاق وغيره من الأئمة. اهـ

شبهة للمبتدعة في إنكار اتصاف ربنا جل وعلا بالإتيان، وجوابها:

من شبه المبتدعة في رد النصوص المتقدمة في صفة الإتيان وتحريفها أنهم قالوا: هي مثل قوله تعالى: ﴿فأتى الله بنيانهم من القواعد﴾ وقوله ﴿فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا﴾.

والجواب عن ذلك:

قال الإمام عثمان الدارمي رحمه الله في الرد على المريسي (١/٣٣٨ -):

وادعيت أيها المريسي في قول الله تعالى ﴿هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك﴾ وفي قوله: ﴿إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام﴾ فادعيت أن هذا ليس منه بإتيان لما أنه غير متحرك عندك، ولكن يأتي يوم القيامة بزعمك.

وقوله: ﴿يأتيهم الله في ظلل من الغمام﴾ ولا يأتي هو بنفسه، ثم زعمت أن معناه كمعنى قوله ﴿فأتى الله بنيانهم من القواعد﴾ و﴿فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا﴾ يقال لهذا المريسي: قاتلك الله ما أجراك على الله، وعلى كتابه بلا علم ولا بصر، أنباك الله أنه إتيان، وتقول ليس إتيانا إنما هو مثل قوله ﴿فأتى الله بنيانهم من القواعد﴾ لقد ميزت بين ما جمع الله، وجمعت بين ما ميز الله، ولا يجمع بين هذين في التأويل إلا كل جاهل بالكتاب والسنة، لأن كل واحد منهما مقرون به في سياق القراءة لا يحمله إلا مثلك.

وقد اتفقت الكلمة من المسلمين أن الله تعالى فوق عرشه فوق سماواته، وأنه لا ينزل قبل يوم القيامة لعقوبة أحد من خلقه، ولم يشكوا أنه ينزل يوم القيامة ليفصل بين عباده ويحاسبهم ويشيهم، وتشقق السموات يومئذ لنزوله، وتنزل الملائكة تنزيلا ويحمل عرش ربك فوقهم ثمانية، كما قال الله ورسوله، فلما لم يشك المسلمون أن الله لا ينزل إلى الأرض قبل يوم القيامة لشيء من أمور الدنيا علموا يقينا أن ما يأتي الناس من العقوبات إنما هو أمره وعذابه.

فقوله ﴿فأتى الله بنيانهم من القواعد﴾ يعنى مكره من قبل قواعد بنيانهم فخر عليهم السقف من فوقهم؛ فتفسير هذا الإتيان خرورج السقف من فوقهم.

وقوله: ﴿فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا﴾ مكر بهم فقذف في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين، وهم بنو قريظة، فتفسير الإتيان مقرون بهما

خروج السقف والرب، وتفسير إتيان الله يوم القيامة، منصوص في الكتاب، مفسر قال الله تعالى ﴿فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة﴾ وحملت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة ﴿فيومئذ وقعت الواقعة﴾ وانشقت السماء فهي يومئذ واهية ﴿والملك على أرجائها ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية﴾ يومئذ تعرضون لا تخفى منكم خافية ﴿إلى قوله﴾ هلك عني سلطانيه ﴿

فقد فسر الله تعالى المعنيين تفسيراً لا لبس فيه، ولا يشتهه على ذي عقل، فقال فيما يصيب به من العقوبات في الدنيا ﴿أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً فجعلناها حصيداً كأن لم تغن بالأمس﴾ فحين قال ﴿أتاها أمرنا﴾ علم أهل العلم أن أمره ينزل من عنده من السماء، وهو على عرشه، فلما قال ﴿فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة﴾ الآيات التي ذكرنا وقال أيضاً: ﴿ويوم تشقق السماء بالغمام ونزل الملائكة تنزيلاً﴾ و﴿يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة وقضي الأمر وإلى الله ترجع الأمور﴾ و﴿دكت الأرض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا﴾ علم بما قص الله من الدليل، وبما حد لنزول الملائكة يومئذ أن هذا إتيان الله بنفسه يوم القيامة ليكي محاسبة خلقه بنفسه، لا يلي ذلك أحد غيره، وأن معناه مخالف لمعنى إتيان القواعد باختلاف القضيتين.

ألا ترى أيها المريسي أنه قال ﴿فأتى الله بنيانهم من القواعد﴾ ولم يذكر عندها نفخ الصور ولا تشقق السماء ولا تنزل الملائكة ولا حمل العرش ولا يوم العرض ولكن قال: ﴿فخر عليهم السقف من فوقهم﴾ في دنياهم ﴿وأتاهم العذاب من حيث لا يشعرون﴾ فرد الإتيان إلى العذاب ففرق بين المعنيين. انتهى المراد.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله كما في بيان تلبيس الجهمية (٦/٩١):

قال الرازي قوله تعالى ﴿فَأَتَى اللَّهَ بُنْيَانُهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل ٢٦] ولا بد فيه من التأويل.

قال شيخ الإسلام: والكلام على هذا أن يقال: التأويل: هو صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى آخر لدليل.

وهذه الآية ليس ظاهرها والمعنى المفهوم منها أن الله سبحانه نفسه جاءت ذاته من أسفل الجدران كما تجيء الهوام والحشرات من أسفل البنيان، وكما يخرج المحاصرون للحصون من أسفلها إذا نقبوا الأساس، بل ظاهرها المراد: هدم الله بنيانهم من أصله، والقواعد جمع قاعدة وهي الأساس، وكان بعضهم يقول: هذا مثلٌ للاستئصال، وإنما معناه: أن الله استأصلهم. والعرب تقول ذلك إذا استؤصل الشيء. قاله ابن جرير.

وفي كتب اللغة يقال: أتي فلان إذا أطلَّ عليه العدو، وقد أتيت يا فلان إذا أُنذر عدوًّا أشرف عليه. قال الله عز وجل في النحل ﴿فَأَتَى اللَّهَ بُنْيَانُهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل ٢٦] أي هدم بنيانهم، وقلع بنيانهم من قواعده، وأساسه فهدمه عليهم حتى أهلكهم. فأى حاجة حينئذ إلى التأويل. اهـ

قال الإمام ابن القيم رحمه الله كما في مختصر الصواعق (ص ٤٤٨):

وَالْإِثْيَانُ وَالْمُجِيءُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى نَوْعَانِ: مُطْلَقٌ وَمُقَيَّدٌ، فَإِذَا كَانَ مُجِيءٌ رَحْمَتِهِ أَوْ عَذَابِهِ كَانَ مُقَيَّدًا كَمَا فِي الْحَدِيثِ حَتَّى جَاءَ اللَّهَ بِالرَّحْمَةِ وَالْخَيْرِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ

جَنَّتَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴿الأعراف: ٥٢﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِذِكْرِهِمْ﴾
[المؤمنون: ٧١] وَفِي الْأَثَرِ: «لَا يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلَّا اللَّهُ»^(١).

النَّوعُ الثَّانِي: الْمُجِيءُ وَالْإِثْنَانُ الْمُطْلَقُ كَقَوْلِهِ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ﴾ [الفجر: ٢٢]
وَقَوْلِهِ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠]
وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا مَحِيئُهُ سُبْحَانَهُ، هَذَا إِذَا كَانَ مُطْلَقًا؛ فَكَيْفَ إِذَا قِيدَ بِمَا يَجْعَلُهُ صَرِيحًا
فِي مَحِيئِهِ نَفْسِهِ كَقَوْلِهِ: ﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾
[الأنعام: ١٥٨] فَعَطَفَ مَحِيئُهُ عَلَىٰ مَجِيءِ الْمَلَائِكَةِ، ثُمَّ عَطَفَ مَجِيءَ آيَاتِهِ عَلَىٰ مَحِيئِهِ، وَمِنْ
الْمُجِيءِ الْمُقَيَّدِ قَوْلُهُ: ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦].

فَلَمَّا قَيَّدَهُ بِالْمَفْعُولِ وَهُوَ الْبُنْيَانُ وَبِالْمَجْرُورِ وَهُوَ الْقَوَاعِدُ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَىٰ مَجِيءِ مَا
بَيْنَهُ، إِذْ مِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ إِذَا جَاءَ بِنَفْسِهِ لَا يَجِيءُ مِنْ أَسَاسِ الْحَيَاطَانِ
وَأَسْفَلِهَا، وَهَذَا يُشَبِّهُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ
دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ
فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾ [الحشر: ٢].

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٩١٩) من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن عروة بن عامر القرشي، قال:
ذُكِرَتِ الطَّيْرَةُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَحْسِنُهَا الْفَالُ، وَلَا تَرُدُّ مُسْلِمًا، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يَكْرَهُ فَلْيَقْلُ:
اللَّهُمَّ لَا يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا يَدْفَعُ السَّيِّئَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ».

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٩ / ٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٣٩ / ٨) من طريق حبيب بن أبي
ثابت، به. وهذا إسناد ضعيف؛ لأن عروة بن عامر القرشي، لا تثبت له صحبة؛ فروايته مرسلة،
وحبيب بن أبي ثابت لا يدرى أسمع منه، أم لا.

فَهَذَا مَجِيءٌ مُقَيَّدٌ لِقَوْمٍ مَخْصُوصِينَ قَدْ أَوْقَعَ بِهِمْ بَأْسَهُ، وَعَلِمَ السَّامِعُونَ أَنَّ جُنُودَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْمُسْلِمِينَ أَتَوْهُمْ، فَكَانَ فِي هَذَا السِّيَاقِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمُرَادِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُمْتَنَعُ فِي الْآيَتَيْنِ أَنْ يَكُونَ الْإِتْيَانُ عَلَى حَقِيقَةٍ، وَيَكُونُ ذَلِكَ دُنُوًّا مِمَّنْ يُرِيدُ إِهْلَاكَهُمْ بِغَضَبِهِ وَانْتِقَامِهِ، كَمَا يَدْنُو عَشِيَّةَ عَرَفَةَ مِنَ الْحُجَّاجِ بِرَحْمَتِهِ وَمَغْفِرَتِهِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا الدُّنُو وَالْإِتْيَانِ الْمُلَاصَقَةُ وَالْمُخَالَطَةُ، بَلْ يَأْتِي هَؤُلَاءِ بِرَحْمَتِهِ وَفَضْلِهِ، وَهَؤُلَاءِ بِانْتِقَامِهِ وَعُقُوبَتِهِ، وَهُوَ فَوْقَ عَرْشِهِ إِذَا لَا يَكُونُ الرَّبُّ إِلَّا فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، فَفَوْقِيَّتُهُ وَعُلُوُّهُ مِنْ لَوَازِمِ ذَاتِهِ. اهـ

إثبات صفة الصورة لله عز وجل كما تليق بجلاله.

دل حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي في الكتاب على إثبات صفة الصورة لله عز وجل.

وجاء ذكرها أيضًا في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الصحيحين، وفيه: «فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْكَ، هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا فَيَسْبِعُونَهُ»^(١).

قال الإمام عثمان الدارمي رحمه الله في الرد على المريسي (٣٨٥/١):

فَزَعَمَتْ أَيُّهَا الْمَرِيسِيُّ أَنَّ مَنْ أَقَرَّ بِهَذَا فَهُوَ مُشْرِكٌ.

يُقَالُ لَهُمْ: أَلَيْسَ قَدْ عَرَفْتُمْ رَبَّكُمْ فِي الدُّنْيَا، فَكَيْفَ جَهَلْتُمُوهُ عِنْدَ الْعَيَانِ وَشَكَكْتُمْ فِيهِ؟

(١) أخرجه البخاري برقم (٨٠٦)، ومسلم برقم (١٨٢).

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَيَقَالُ لَكَ أَيُّهَا الْمُرَيْسِيُّ: قَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، كَأَنَّكَ تَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ جُودَةِ إِسْنَادِهِ يَقُولُهُ.

فَاحْذَرِ أَنْ لَا يَكُونَ قَدْفَكَ بِالشَّرْكِ أَنْ يَقَعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا ذَنْبُنَا إِنْ كَانَ اللَّهُ قَدْ سَلَبَ عَقْلَكَ حَتَّى جَهِلْتَ مَعْنَاهُ؟

وَيْلَكَ! إِنْ هَذَا لَيْسَ بِشَكٍّ وَارْتِيَابٍ مِنْهُمْ، وَلَوْ أَنَّ اللَّهَ تَجَلَّى لَهُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فِي صُورَتِهِ الَّتِي عَرَفَهُمْ صِفَاتِهِمْ فِي الدُّنْيَا؛ لَا عَتَرَفُوا بِمَا عَرَفُوا، وَلَمْ يَنْفَرُوا، وَلَكِنَّهُ يُرَى نَفْسُهُ فِي أَعْيُنِهِمْ، لِقُدْرَتِهِ وَلُطْفِ رُبُوبِيَّتِهِ فِي صُورَةٍ غَيْرِ مَا عَرَفَهُمُ اللَّهُ صِفَاتِهَا فِي الدُّنْيَا، لِيَمْتَحِنَ بِذَلِكَ إِيْمَانَهُمْ ثَانِيَةً فِي الْآخِرَةِ، كَمَا امْتَحَنَ فِي الدُّنْيَا لِيُثَبِّتَهُمْ أَنَّهُمْ لَا يَعْتَرِفُونَ بِالْعُبُودِيَّةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا لِلْمَعْبُودِ الَّذِي عَرَفُوهُ فِي الدُّنْيَا بِصِفَاتِهِ، الَّتِي أَخْبَرَهُمْ بِهَا فِي كِتَابِهِ، وَاسْتَشْعَرَتْهَا قُلُوبُهُمْ حَتَّى مَاتُوا عَلَى ذَلِكَ.

فَإِذَا مَثَلٌ فِي أَعْيُنِهِمْ غَيْرُ مَا عَرَفُوا مِنَ الصِّفَةِ نَفَرُوا وَأَنْكَرُوا، إِبَانًا مِنْهُمْ بِصِفَةِ رُبُوبِيَّتِهِ الَّتِي امْتَحَنَ قُلُوبَهُمْ فِي الدُّنْيَا بِهَا، فَلَمَّا رَأَى أَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ إِلَّا الَّتِي امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِهَا؛ تَجَلَّى لَهُمْ فِي الصُّورَةِ الَّتِي عَرَفَهُمْ فِي الدُّنْيَا؛ فَآمَنُوا بِهِ وَصَدَّقُوا، وَمَاتُوا، وَنُشِرُوا عَلَيْهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَحَوَّلَ اللَّهُ مِنْ صُورَةٍ إِلَى صُورَةٍ، وَلَكِنْ يُمَثِّلُ ذَلِكَ فِي أَعْيُنِهِمْ بِقُدْرَتِهِ.

فَلَيْسَ هَذَا أَتْيَا الْمَرِيسِيِّ بِشَكِّ مِنْهُمْ فِي مَعْبُودِهِمْ، بَلْ هُوَ زِيَادَةُ يَقِينٍ وَإِيمَانٍ بِهِ مَرَّتَيْنِ، كَمَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّهُ قَالَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَتَعْرِفُونَ رَبَّكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: إِنَّهُ إِذَا تَعَرَّفَ لَنَا عَرَفْنَاهُ^(١).

يَقُولُونَ: لَا نُفَرِّقُ بِالرُّبُوبِيَّةِ إِلَّا لِمَنْ اسْتَشَعَّرَتْهُ قُلُوبُنَا، بِصِفَاتِهِ الَّتِي أَنْبَأَنَا بِهَا فِي الدُّنْيَا، فَحِينَئِذٍ يَتَجَلَّى لَهُمْ فِي صُورَتِهِ الْمَعْرُوفَةِ عَنْهُمْ، فَيَزْدَادُونَ عِنْدَ رُؤْيَيْهِ إِيمَانًا وَيَقِينًا، وَرَبُّوبِيَّةً، اغْتِبَاطًا وَطُمَأْنِينَةً، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ الشَّكِّ عَلَى مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ، بَلْ هُوَ يَقِينٌ بَعْدَ يَقِينٍ، وَإِيمَانٌ بَعْدَ إِيمَانٍ.

وَلَكِنْ الشَّكُّ وَالرُّبُوبِيَّةُ كُلُّهَا مَا ادَّعَيْتَ أَتْيَا الْمَرِيسِيِّ فِي تَفْسِيرِ الرُّؤْيَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَتَرُونَ رَبَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ».

فَادَّعَيْتَ أَنَّ رُؤْيَيْهِمْ تِلْكَ أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ يَوْمَئِذٍ أَنَّ لَهُمْ رَبًّا لَا يَعْتَرِيهِمْ فِي ذَلِكَ شَكٌّ، كَأَنَّهُمْ فِي دَعْوَاكَ أَتْيَا الْمَرِيسِيِّ لَمْ يَعْلَمُوا فِي الدُّنْيَا أَنَّهُ رَبُّهُمْ، حَتَّى يَسْتَقِينُوا بِهِ فِي الْآخِرَةِ.

فَهَذَا التَّفْسِيرُ إِلَى الشَّكِّ أَقْرَبُ مِمَّا ادَّعَيْتَ فِي قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الشَّكِّ وَالشُّرْكِ، لَا بَلْ هُوَ الْكُفْرُ؛ لِأَنَّ الْخَلْقَ كُلَّهُمْ مُؤْمِنُهُمْ وَكَافَرُهُمْ يَعْلَمُونَ يَوْمَئِذٍ أَنَّ اللَّهَ رَبُّهُمْ، لَا يَعْتَرِيهِمْ فِي ذَلِكَ شَكٌّ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَقُولُ: ﴿أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾؛ فَالشَّكُّ فِي اللَّهِ الَّذِي تَأَوَّلْتَهُ أَنْتَ فِي الرُّؤْيَا لَا مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ

(١) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (١٥/١٩٣)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٢٨٢)، وابن خزيمة في "التوحيد" (٢/٤٢٨)، والطبراني (٩٧٦١)، والحاكم (٤/٤٩٧) من طرق عن سفيان الثوري، عن سلمة بن كهيل، عن أبي الزعراء، عن ابن مسعود به. وهذا إسنادٌ صحيح، رجاله ثقات، وأبو الزعراء هو عبد الله بن هانئ الكندي الأزدي.

وَيْلَكَ! إِنَّ اللَّهَ لَا تَتَغَيَّرُ صُورَتُهُ وَلَا تَتَبَدَّلُ، وَلَكِنْ يُمَثَّلُ فِي أَعْيُنِهِمْ يَوْمَئِذٍ، أَوْ لَمْ تَقْرَأْ كِتَابَ اللَّهِ: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَّقِيَمَ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾.

وَهُوَ الْفَعَالُ لِمَا يَشَاءُ، كَمَا مَثَّلَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ عَظَمِ صُورَتِهِ وَجَلَالَةِ خَلْقِهِ فِي عَيْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِصُورَةِ دِحْيَةَ الْكَلْبِيِّ، وَكَمَا مَثَّلَهُ لِمَرْيَمَ بَشَرًا سَوِيًّا، وَهُوَ مَلَكُ كَرِيمٌ فِي صُورَةِ الْمَلَائِكَةِ، وَكَمَا شَبَّهَ فِي أَعْيُنِ الْيَهُودِ أَنْ قَالُوا: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ﴾ فَقَالَ: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ﴾.

وَمَا عَلِمَكَ أَيُّهَا الْمُرْسِيُّ بِهَذَا، وَمَا أَشَبَّهُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ وَرَدَتْ عَلَيْكَ آثَارُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخَذَتْ بِخَلْقِكَ، وَنَقَضَتْ عَلَيْكَ مَذْهَبَكَ فَالْتَمَسْتَ الرَّاحَةَ مِنْهَا بِهَذَا الْمُغَالِطِ وَالْأَضَالِيلِ، الَّتِي لَا يَعْرِفُهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْبَصَرِ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَأَنْتَ مِنْهَا فِي شُغْلٍ. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي بَيَانِ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ (١٣١/٧):

لكن يُقال لهم لفظ الصورة في هذا الحديث، كسائر ما ورد من الأسماء والصفات التي قد يُسمى المخلوق بها على وجه التقييد، وإذا أطلقت على الله اختصت به مثل العليم، والقدير، والرحيم، والسميع، والبصير، ومثل خلقه بيديه واستوائه على العرش، ونحو ذلك. اهـ

حديث: خلق الله آدم على صورته:

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَيَانِ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ (٣٧٣/٦ -):

هذا الحديث لم يكن بين السلف من القرون الثلاثة نزاع في أن الضمير عائد إلى الله؛ فإنه مستفيض من طرق متعددة عن عدد من الصحابة، وسياق الأحاديث كلها يدل على ذلك، وهو أيضًا مذكور فيما عند أهل الكتابين من الكتب كالتوراة وغيرها، ولكن كان من العلماء في القرن الثالث من يكره روايته ويروي بعضه، كما يكره رواية بعض الأحاديث لمن يخاف على نفسه، ولمن يفسد عقله أو دينه كما قال عبد الله بن مسعود: ما من رجل يحدث قومًا حديثًا لم تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم. وفي البخاري عن علي بن أبي طالب أنه قال: حدثوا الناس بما يعرفون ودعوا ما ينكرون، أحببون أن يكذب الله ورسوله.

وإن كان مع ذلك لا يرون كتمان ما جاء به الرسول ﷺ مطلقًا، بل لابد أن يبلغوه حيث يصلح ذلك، ولهذا اتفقت الأمة على تبليغه وتصديقه وإنما دخلت الشبهة في الحديث لتفريق ألفاظه؛ فإن من ألفاظه المشهورة: «إذا قاتل أحدكم فليقتل الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته»^(١) و«لا يقل أحدكم قبح الله وجهك، ووجه من أشبه وجهك؛ فإن الله خلق آدم على صورته»^(٢).

وهذا فيه حكم عملي يحتاج إليه الفقهاء، وفيه الجملة الثانية الخبرية المتعلقة بلا وكثير من الفقهاء روى الجملة الأولى فقط، وهي قوله: «فإذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه» ولم يذكر الثانية، وعامة أهل الأصول والكلام إنما يروون الجملة الثانية، وهي قوله: «خلق الله آدم على صورته»، ولا يذكرون الجملة الطليعية؛ فصار الحديث

(١) اللفظ المذكور عند أحمد (١٠٧٣٢) بإسنادٍ على شرط مسلم.

(٢) اللفظ المذكور عند أحمد (٧٤٢٠)، والحميدي (١١٥٣) بأسانيد صحيحة.

متواتراً بين الطائفتين، وصاروا متفقين على تصديقه، لكن مع تفريق بعضه عن بعض وإن كان محفوظاً عند آخرين من علماء الحديث وغيرهم.

وقد ذكره النبي ﷺ ابتداءً في إخباره بخلق آدم في ضمن حديث طويل إذا ذكر على وجهه زال كثير من الأمور المحتملة، ولكن ظهر لما انتشرت الجهمية في المائة الثالثة جعل طائفة الضمير فيه عائداً إلى غير الله تعالى حتى نقل ذلك عن طائفة من العلماء المعروفين بالعلم والسنة في عامة أمورهم، كأبي ثور، وابن خزيمة، وأبي الشيخ الأصبهاني وغيرهم، ولذلك أنكر عليهم أئمة الدين، وغيرهم من علماء السنة، وذلك مثل ما ذكره أبو بكر بن خزيمة في كتاب التوحيد؛ فإنه ذكر الاحتمالات الثلاثة: ذكر عود الضمير إلى المضروب، وذكر عوده إلى آدم، وتأول عوده إلى الله على إضافة الخلق، فقال:

باب ذكر أخبار رويت عن النبي ﷺ تأولها بعض من لم يتبحر العلم على غير تأويلها ففتن عالماً من أهل الجهل والعناد حملهم الجهل بمعنى الخبر على القول بالتشبيه جل وعز عن أن يكون وجه خلق من خلقه مثل وجهه الذي وصفه بالجلال والإكرام ونفى الهلاك عنه.

حدثنا الربيع بن سليمان المرادي، قال: حدثنا شعيب يعني ابن الليث، حدثنا الليث، عن محمد بن عجلان، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: « لا يقولن أحدكم لأحد قبح الله وجهك، ووجهها أشبه وجهك؛ فإن الله خلق آدم على صورته »^(١).

(١) إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات.

حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى، حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابن عجلان، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إذا ضرب أحدكم؛ فليتجنب الوجه، ولا يقل قبح الله وجهك، ووجه من أشبه وجهك؛ فإن الله خلق آدم على صورته»^(١)

وحدثنا بندار، حدثنا يحيى بن سعيد، حدثني ابن عجلان، قال: حدثني سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ضرب أحدكم فليتجنب الوجه ولا يقل قبح الله وجهك»^(٢) بمثل حديث أبي موسى.

حدثنا أبو موسى، قال: حدثنا يحيى، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إذا ضرب أحدكم؛ فليتجنب الوجه»^(٣).

قال أبو بكر بن خزيمة: ليس في خبر ابن عجلان أكثر من هذا، ومعنى هذا أن يحيى بن سعيد القطان الإمام رواه عن ابن عجلان، عن المقبري، كما رواه الليث وغيره، ورواه أيضًا عنه عن أبيه، عن أبي هريرة، لكن يذكر إحدى الجملتين فقط وكان عند ابن عجلان الحديث عن المقبري وعن أبيه.

وقد رواه البخاري في صحيحه من طريق مالك عنه مختصرًا فقال البخاري: باب إذا ضرب العبد فليتجنب الوجه:

حدثنا محمد بن عبيد الله قال: حدثنا ابن وهب، حدثني مالك بن أنس قال وأخبرني ابن فلان، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

قال البخاري: وحدثني عبد الله بن محمد، قال: حدثنا عبد الرزاق، أنا معمر عن همام، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه»

(١) إسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين.

(٢) إسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين.

(٣) إسناده حسن، رجاله ثقات؛ إلا عجلان والد محمد؛ فإنه حسن الحديث.

وقد روى البخاري ومسلم الحديث في خلق آدم بطوله.

ثم قال ابن خزيمة: توهم بعض من لم يتبحر العلم أن قوله «على صورته» يريد صورة الرحمن، عز وجل عن أن يكون هذا معنى الخبر، بل معنى قوله: «خلق آدم على صورته» الهاء في هذا الموضع كناية عن اسم المضروب والمشتوم، أراد أن الله خلق آدم على صورة هذا المضروب الذي أمر الضارب باجتنا بوجهه بالضرب والذي قبح وجهه؛ فزجر ﷺ أن يقول: «وجه من أشبه وجهك» لأن وجه آدم شبيه وجوه بنيهِ؛ فإذا قال الشاتم لبعض بني آدم «قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك» كان مقبحاً وجه آدم صلوات الله عليه الذي وجوه بنيهِ شبيهة بوجه أبيهم فتفهموا رحمكم الله معنى الخبر، لا تغلطوا ولا تغالطوا؛ فتضلوا عن سواء السبيل وتحملوا على القول بالتشبيه الذي هو ضلال.

قال: وقد رويت في نحو هذا لفظة أغمض من اللفظة التي ذكرناها في خبر أبي هريرة، وهو ما حدثنا يوسف بن موسى، حدثنا جرير، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ «لا تقبحوا الوجه؛ فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن»

قال وروى الثوري هَذَا الخبر مرسلًا غير مسند:

حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، قال: حدثنا سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، قال: قال رسول الله ﷺ «لا يقبح الوجه؛ فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن».

قال أبو بكر: وقد افتتن بهذه اللفظة التي في خبر عطاء عالم ممن لم يتبحر العلم وتوهموا أن إضافة الصورة إلى الرحمن في هذا الخبر من إضافة صفات الذات، فغلطوا في ذلك غلطاً بيناً، وقالوا مقالة شنيعة مضاهية لقول المشبهة أعاذنا الله، وكل المسلمين من قولهم، قال: والذي عندي في تأويل هذا الخبر؛ إن صح من جهة النقل موصولاً؛ فإن للخبر عللاً ثلاثاً:

إحداهن: أن الثوري قد خالف الأعمش في إسناده؛ فأرسل الثوري، ولم يقل عن ابن عمر^(١).

والثانية: أن الأعمش مدلس لم يذكر أنه سمعه من حبيب بن أبي ثابت.

والثالثة: أن حبيب بن أبي ثابت أيضاً مدلس، لم يعلم أنه سمعه من عطاء.

سمعت إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد يقول: حدثنا أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، قال: قال حبيب بن أبي ثابت: لو حدثني رجل عنك بحديث لم أبال أن أرويه عنك. يريد لم أبال أن أدلسه.

قال أبو بكر: ومثل هذا الخبر لا يكاد يحتج به علماؤنا من أهل الأثر لاسيما إذا كان الخبر في مثل هذا الجنس، فيما يوجب العلم لو ثبت، لا فيما يوجب العمل بما قد يستدل على صحته وثبوته بدلائل من نظر وتشبيه وتمثيل معين من سنن النبي ﷺ.

قال: فإن صح هذا الخبر مسنداً بأن يكون الأعمش قد سمعه من حبيب بن أبي ثابت، وحبيب قد سمعه من عطاء بن أبي رباح. وصح أنه عن ابن عمر على ما رواه

(١) وَقَدْ رَجَّحَ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي "الْعِلَلِ" (٣٠٧٧) الْمُرْسَلَ. فَقَالَ: رَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَغَيْرُهُ يَرْوِيهِ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءٍ، مُرْسَلًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءٍ مُرْسَلًا. وَالْمُرْسَلُ أَصَحُّ. اهـ. قلت: ولكن هذا المرسل هو بمعنى حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فهو صحيح به، والله أعلم.

الأعمش؛ فمعنى هذا الخبر عندنا: أن إضافة الصورة إلى الرحمن في هذا الخبر إنما هو من إضافة الخلق إليه؛ لأن الخلق يضاف إلى الرحمن؛ إذ الله خلقه، وكذلك الصورة تضاف إلى الرحمن؛ لأن الله صورها ألم تسمع قوله عز وجل ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ [لقمان ١١].

فأضاف الله الخلق إلى نفسه؛ إذ الله تولى خلقه، وكذلك قوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ فأضاف الله الناقة إلى نفسه، وقال: ﴿تَأْكُلُ فِي أَرْضِ اللَّهِ﴾ وقال: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾ [النساء ٩٧] وقال: ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [الأعراف ١٢٨] فأضاف الأرض إلى نفسه؛ إذ الله تولى خلقها وبسطها وقال: ﴿فِطَرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم ٣٠].

فما أضاف الله على نفسه على معنيين:

أحدهما: إضافة الذات. والآخر: إضافة الخلق. فتفهموا هذين المعنيين لا تغالطوا.

قال: فمعنى الخبر إن صح من طريق النقل مسنداً؛ فإن ابن آدم خلق على الصورة التي خلقها الرحمن حين صور آدم ثم نفخ فيه الروح قال الله جل وعلا ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ [الأعراف ١١].

والدليل على صحة هذا التأويل: أن أبا موسى محمد بن المثنى حدثنا، قال حدثنا أبو عامر عبد الملك بن عمرو، قال حدثنا المغيرة بن عبد الرحمن، عن أبي الزناد، عن موسى بن أبي عثمان، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «خلق الله آدم على صورته، وطوله ستون ذراعاً».

حدثنا عبد الرحمن بن بشر بن الحكم، حدثنا عبد الرزاق، أنا معمر، عن همام بن منبه، قال: هذا ما أنبأنا أبو هريرة، عن محمد رسول الله ﷺ فذكر أحاديث كثيرة وقال: قال رسول الله ﷺ: «خلق الله آدم على صورته، طوله ستون ذراعاً فلما خلقه قال له اذهب فسلم على أولئك النفر، وهم نفر من الملائكة جلوس فاستمع ما يحوونك؛ فإنها تحيتك وتحية ذريتك. قال: فذهب؛ فقال: السلام عليكم. فقالوا وعليك السلام ورحمة الله. فزادوه: ورحمة الله. قال: فكل من يدخل الجنة على صورة آدم طوله ستون ذراعاً؛ فلم يزل الخلق ينقص حتى الآن».

قال أبو بكر: فصورة آدم هي ستون ذراعاً التي أخبر النبي ﷺ أن آدم خلق عليها لا على ما توهم بعض من لم يتبحر العلم فظن أن قوله على صورته على صورة الرحمن صفة من صفات ذاته، عز وجل عن أن يوصف بالذرعان والأشبار قد نزه الله نفسه وتقدس عن صفات المخلوقين، وقال ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى ١١] وهو كما وصف نفسه في كتابه على لسان نبيه لا كصفات المخلوقين من الحيوان، ولا من الموتان كما شبه الجهمية معبودهم بالموتان لا ولا كما شبه الغالية من الرافضة معبودهم ببني آدم قبح الله هذين القولين وقائلهما.

حدثنا أحمد بن منيع ومحمود بن خدّاش قالوا حدثنا أبو سعد الصاغانى قال حدثنا أبو جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب: أن المشركين قالوا لرسول الله ﷺ انسب لنا ربك فأنزل الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١-٤]^(١). قال: ولم

(١) صحيح بشواهده: أخرجه أحمد في "المسند" (٢١٢١٩)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٤٥)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٦٦٣)، والترمذي في "سننه" (٣٣٦٤)، والطبري في "جامع"

يكن له شبيه ولا عدل، وليس كمثله شيء. وقال ابن خدّاش في حديثه: فالصمد الذي لم يلد ولم يولد؛ لأنه ليس شيء يولد إلا سيموت. وليس شيء يموت إلا سيورث، وأن الله لا يموت ولا يورث والباقي مثل لفظ ابن منيع. هذا مجموع ما ذكره ابن خزيمة.

= البيان“ (تفسير الإخلاص) من طرق عن أبي سعد محمد بن مُيسّر الصاغانى، عن أبي جعفر الرازى، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب به.

وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف أبي سعد، وأبي جعفر الرازى، وقد خولف أبو جعفر الرازى، خالفه عبيد الله بن موسى؛ فرواه عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية به مراسلاً. ليس فيه أبي بن كعب. أخرجه الترمذى (٣٣٦٥). وقال: وهذا أصح.

قلت: هو كذلك؛ فعبيد الله ثقة، وتابعه أبو النضر هاشم بن القاسم -وهو ثقة ثبت- عن الربيع به مراسلاً. أخرجه العقيلي (١٤٠ / ٤)، وقال: وهذا أولى.

وهذا المرسّل له شاهد من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه:

أخرجه الطبري في (تفسير الإخلاص)، وعبد الله بن أحمد في ”السنة“ (١١٨٥)، وغيرهما، من طريق سريج بن يونس، عن إسماعيل بن مجالد، عن أبيه، عن الشعبي، عن جابر بنحوه.

وله شاهد آخر من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:

أخرجه الهروي في ”ذم الكلام“ (٦٣٩) من طريق قيس بن الربيع، عن عاصم، عن شقيق، عن عبد الله قال: قالت قريش للنبي ﷺ: انسب لنا ربك؛ فنزلت.. السورة.

وله شاهد آخر عن عبد الله بن سلام رضي الله عنه:

أخرجه ابن أبي عاصم في ”السنة“ (٦٦٤)، والهروي في ”ذم الكلام“ (٦٣٦) من طريق محمد بن حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه - في ”ذم الكلام“: حدثني أهل بيتي - عن جده به.

قلنا: وهذا سند ضعيف؛ لأن حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سلام، لم يدرك جده عبد الله بن سلام. وتبين برواية الهروي أنه أخذه عن مجهولين من أهل بيته، ولأن حمزة هذا مجهول؛ فلم يرو عنه إلا ابنه محمد، ولم يؤثر توثيقه عن معتبر.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ (٤٢٣/٦):

فيقال: أما عود الضمير إلى غير الله؛ فهذا باطل من وجوه:

أحدها: أن في الصحيحين ابتداء «إن الله خلق آدم على صورته، طوله ستون ذراعاً» وفي أحاديث آخر: «إن الله خلق آدم على صورته»، ولم يتقدم ذكر أحد يعود الضمير إليه.

وما ذكر بعضهم من أن النبي ﷺ رأى رجلاً يضرب رجلاً، ويقول: قبح الله وجهك، ووجه من أشبه وجهك، فقال: «خلق الله آدم على صورته» أي على صورة هذا المضروب؛ فهذا شيء لا أصل له، ولا يعرف في شيء من كتب الحديث.

الثاني: أن الحديث الآخر لفظه: «إذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه؛ فإن الله خلق آدم على صورته» وليس في هذا ذكر أحد يعود الضمير إليه.

الثالث: أن اللفظ الذي ذكره ابن خزيمة، وتأويله، وهو قوله: «لا يقولن أحدكم قبح الله وجهك، ووجهاً أشبه وجهك؛ فإن الله خلق آدم على صورته» ليس فيه ذكر أحد يصلح عود الضمير إليه، وقوله في التأويل أراد ﷺ أن الله خلق آدم على صورة هذا المضروب الذي أمر الضارب باجتناب وجهه بالضرب، والذي قبح وجهه فزجر ﷺ أن يقول ووجه من أشبه وجهك.

يقال له: لم يتقدم ذكر مضروب فيما رواه عن النبي ﷺ، ولا في لفظه ذكر ذلك بل قال: «إذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه؛ فإن الله خلق آدم على صورته» ولم يقل: (إذا قاتل أحدكم أحدًا) و(إذا ضرب أحدًا) والحديث الآخر ذكرته من رواية الليث بن سعد، ولفظه: «ولا يقل أحدكم قبح الله وجهك ووجهاً أشبه وجهك؛ فإن الله خلق آدم على صورته». وليس في هذا ذكر امرئ؛ حتى يصلح عود الضمير إليه.

الخامس: أن ذرية آدم خلقوا على صورة آدم، لم يخلق آدم على صورهم؛ فإن مثل هذا الخطاب إنما يقال فيه خلق الثاني المتأخر في الوجود على صورة الأول المتقدم وجوده، لا يقال إنه خلق الأول على صورة الثاني المتأخر في الوجود، كما يقال خلق الخلق على غير مثال، أو نسج هذا على مثال هذا، ونحو ذلك؛ فإنه في جميع هذا إنما يكون المصنوع المقيس متأخرًا في الذكر عن المقيس عليه، وإذا قيل: خلق الولد على صورة أبيه، أو على خلق أبيه كان كلامًا سديدًا، وإذا قيل خلق الوالد على صورة ولده، أو على خلقه كان كلامًا فاسدًا، بخلاف ما إذا ذكر التشبيه بغير لفظ الخلق، وما يقوم مقامه، مثل أن يقال الوالد يشبه ولده؛ فإن هذا سائغ؛ لأن قوله خلق إخبار عن تكوينه وإبداعه على مثال غيره، ومن الممتنع أن الأول كون على مثال ما لم يكن بعد، وإنما يكون على مثال ما قد كان.

السادس: أنه إذا كان المقصود أن هذا المضروب والمشتوم يشبه آدم فمن المعلوم أن هذا من الأمور الظاهرة المعلومة للخاص والعام؛ فلو أريد التعليل بذلك لقل فإن هذا يدخل فيه الأنبياء، أو فإن هذا يدخل فيه آدم ونحو ذلك من العبارات التي تبين قبح كلامه، وهو اشتغال لفظه على ما يعلم هو وجوده، أما مجرد إخباره بما يعلم وجوده كل أحد فلا يستعمل في مثل هذا الخطاب.

السابع: أنه إذا أريد مجرد المشابهة لآدم وذريته؛ لم يحتج إلى لفظ خلق على كذا؛ فإن هذه العبارة إنما تستعمل فيما فعل على مثال غيره، بل يقال: فإن وجهه يشبه وجه آدم، أو فإن صورته تشبه صورة آدم.

الثامن: أن يقال هب أن هذه العلة تصلح لقوله: «لا يقولن أحدكم قبح الله وجهك، ووجه من أشبه وجهك» فكيف يصلح لقوله: «إذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه».

ومعلوم أن كون صورته تشبه صورة آدم لا توجب سقوط العقوبة عنه؛ فإن الإنسان لو كان يشبه نبياً من الأنبياء أعظم من مشابة الذرية لأبيهم في مطلق الصورة والوجه، ثم وجبت على ذلك الشبيه بالنبي عقوبة، لم تسقط عقوبته بهذا الشبه باتفاق المسلمين؛ فكيف يجوز تعليل تحريم العقوبة بمجرد المشابة المطلقة لآدم.

التاسع: أن في ذرية آدم من هو أفضل من آدم، وتناول اللفظ لجميعهم واحد فلو كان المقصود بالخطاب ليس ما يختص به آدم من ابتداء خلقه على صورة، بل المقصود مجرد مشابة المضروب المشتوم له؛ لكان ذكر سائر الأنبياء والمرسلين بالعموم هو الوجه، وكان تخصيص غير آدم بالذكر أولى كإبراهيم وموسى وعيسى، وإن كان آدم أباهم فليس هذا المقام مقاماً له به اختصاص على زعم هؤلاء.

العاشر: وهو قاطع أيضاً أن يقال كون الوجه يشبه وجه آدم، هو مثل كون سائر الأعضاء تشبه أعضاء آدم؛ فإن رأس الإنسان يشبه رأس آدم، ويده تشبه يده، ورجله تشبه رجله، وبطنه وظهره وفخذه وساقه يشبه بطن آدم وظهره وفخذه وساقه؛ فليس للوجه بمشابة آدم اختصاص، بل جميع أعضاء البدن بمنزلته في ذلك، فلو صلح أن يكون هذا علة لمنع الضرب؛ لوجب أن لا يجوز ضرب شيء من أعضاء بني آدم؛ لأن ذلك جميعه على صورة أبيهم آدم، وفي إجماع المسلمين على وجوب ضرب هذه الأعضاء في الجهاد للكفار والمنافقين وإقامة الحدود مع كونها

مشابهة لأعضاء آدم وسائر النبيين دليلٌ على أنه لا يجوز المنع من ضرب الوجه، ولا غيره؛ لأجل هذه المشابهة.

الوجه الحادي عشر: أنه لو كان علة النهي عن شتم الوجه وتقبيحه أنه يشبه وجه آدم؛ لنهي أيضاً عن الشتم والتقبيح لسائر الأعضاء: (لا يقولن أحدكم قطع الله يدك ويد من أشبه يدك).

الوجه الثاني عشر: أن ما ذكره من تأويل ذلك؛ فإنه إبطال لقول من يقول: إن آدم كان على صورة أخرى. مثل ما يقال إنه كان عظيم الجثة، طويل القامة، وأن النبي ﷺ أشار إلى إنسان معين، وقال: «إن الله خلق آدم على صورته» أي كان شكل آدم مثل شكل هذا الإنسان من غير تفاوت البتة.

يقال لهم: الحديث المتفق عليه في الصحيحين مناقض لهذا التأويل مصرح فيه بأن خلق آدم أعظم من صور بنيه بشيء كثير وأنه لم يكن على شكل أحد من أبناء الزمان كما في الصحيحين عن همام بن منبه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «خلق الله آدم على صورته، وطوله ستون ذراعاً، ثم قال: اذهب فسلم على أولئك الملائكة فاسمع ما يحيونك؛ فإنها تحتك وتحية ذريتك. فقال: السلام عليكم. فقالوا: السلام عليك ورحمة الله. فزادوه: ورحمة الله. فكل من يدخل الجنة على صورة آدم. قال: فلم يزل الخلق ينقص حتى الآن» قال في رواية يحيى بن جعفر ومحمد بن رافع على صورته فهذا الحديث الذي هو أشهر الأحاديث التي فيها أن الله خلق آدم على صورته ذكر فيه أن طوله ستين ذراعاً، وأن الخلق لم يزل ينقص حتى الآن، وأن أهل

الجنة يدخلون على صورة آدم، ولم يقل: إن آدم على صورتهم، بل قال هم على صورة آدم.

وقد روي أن عرض أحدهم سبعة أذرع^(١)؛ فهل في تبديل كلام الله ورسوله أبلغ من هذا أن يجعل ما أثبتته النبي ﷺ وأخبر به وأوجب التصديق به قد نفاه وأبطله وأوجب تكذيبه وإبطاله.

الوجه الثالث عشر: أنه قد روي من غير وجه على صورة الرحمن.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ (٤٣٣/٦):

وأما قول من قال: الضمير عائد إلى آدم. كما ذكر ذلك للإمام أحمد عن بعض محدثي البصرة، ويذكر ذلك عن أبي ثور؛ فهو كما قال الإمام أحمد: هذا تأويل الجهمية، وأي صورة كانت لآدم قبل أن يخلقه.

وقد زعم المؤسس - يعني به الرازي - أنه أولى الوجوه الثلاثة، وليس كما ذكره بل هو أفسد الوجوه الثلاثة، ولهذا لم يعدل إليه ابن خزيمة إلا عند الضرورة لرواية من روى على صورة الرحمن، ولقوله ابتداء: «إن الله خلق آدم على صورته».

فأما حيث ظن أن التأويل الأول ممكن؛ فلم يقل هذا، وبيان فساده من وجوه: أحدها: أنه إذا قيل: (إذا قاتل أحدكم؛ فليجنب الوجه؛ فإن الله خلق آدم على صورة آدم) أو (لا تقبخوا الوجه، ولا يقل أحدكم قبح الله وجهك، ووجه من أشبه وجهك فإن الله خلق آدم على صورة آدم) كان هذا من أفسد الكلام؛ فإنه لا يكون

(١) جاء ذلك في "مسند أحمد" (٨٥٢٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه: على خلق آدم سبعين ذراعاً، في سبعة أذرع.

وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف. وفيه مخالفة لما ثبت في "الصحيحين" عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ستين ذراعاً.

بين العلة؛ والحكم مناسبة أصلاً؛ فإن كون آدم مخلوقاً على صورة آدم؛ فأى تفسير فسر ليس في ذلك مناسبة للنهي عن ضرب وجوه بنيه، ولا عن تقييحها، وتقييح ما يشبهها، وإنما دخل التلبس بهذا التأويل، حيث فرق الحديث، فروي قوله: «إذا قاتل أحدكم فليقت الوجه» مفرداً وروي قوله: «الله خلق آدم على صورته» مفرداً.

أما مع أداء الحديث على وجهه؛ فإن عود الضمير إلى آدم يمتنع فيه وذلك أن خلق آدم على صورة آدم سواء كان فيه تشريف لآدم أو كان فيه إخبار مجرد بالواقع فلا يناسب هذا الحكم.

الوجه الثاني: أن الله خلق سائر أعضاء آدم على صورة آدم بأي وجه فسر ذلك؛ فلا فرق بين الوجه، وسائر الأعضاء في هذا الحكم؛ فلو كان خلق آدم على صورة آدم مانعاً من ضرب الوجه أو تقييحه؛ لوجب أن يكون مانعاً من ضرب سائر الأعضاء؛ وتقييح سائر الصور، وهذا معلوم الفساد في العقل والدين، وتعليل الحكم الخاص بالعلة المشتركة من أقبح الكلام، وإضافة ذلك إلى النبي ﷺ لا يصدر إلا عن جهل عظيم، أو نفاق شديد؛ إذ لا خلاف في علمه وحكمته وحسن كلامه، وبيانه.

قال: فإن هذا مثل أن يقال: لا تضربوا وجوه بني آدم؛ فإن أباهم له صفات يختص هو بها دونهم، مثل كونه خلق من غير أبوين. أو يقال: لا تضربوا وجوه بني آدم؛ فإن أباهم خلق من غير أبوين.

الوجه الثالث: أن هذا تعليل للحكم بما يوجب نفيه، وهذا من أعظم التناقض وذلك أنهم تأولوا الحديث على أن آدم لم يخلق من نطفة وعلقة ومضغة، وعلى أنه لم

يتكون في مدة طويلة بواسطة العناصر، وبنوه قد خلقوا من نطفة ثم من علقه ثم من مضغة، وخلقوا في مدة من عناصر الأرض؛ فإن كانت العلة المانعة من ضرب الوجه وتقبّحه كونه خلق على ذلك الوجه، وهذه العلة منتفية في بنه فينبغي أن يجوز ضرب وجوه بنه وتقبّحها؛ لانتفاء العلة فيها؛ فإن آدم هو الذي خلق على صورته دونهم؛ إذ هم لم يخلقوا كما خلق آدم على صورهم التي هم عليها، بل نقلوا من نطفة إلى علقه إلى مضغة.

الوجه الرابع: ما أبطل به الإمام أحمد هذا التأويل حيث قال: من قال (إن الله خلق آدم على صورة آدم فهو جهمي) وأي صورة كانت لآدم قبل أن يخلقه، وهذا الوجه الذي ذكره الإمام أحمد يعم الأحاديث، يعم قوله ابتداء: «إن الله خلق آدم على صورته طوله ستون ذراعاً»، ويعم قوله: «لا تقبحوا الوجه وإذا ضرب أحدكم فليتبّح الوجه؛ فإن الله خلق آدم على صورته» وذلك أن قوله: «خلق الله آدم على صورته» يقتضي أنه كان له صورة قبل الخلق، خلقه عليه؛ فإن هذه العبارة لا تستعمل إلا في مثل ذلك، وبمثل هذا أبطلنا من يقول إن الضمير عائد إلى المضروب؛ فإن المضروب متأخر عن آدم، ولا يجوز في مثل هذا الكلام أن تكون الصورة التي خلق عليها آدم متأخرة عن حين خلقه سواء كانت هي صورته أو صورة غيره. فإذا قيل: عملت هذا على صورة هذا، أو على مثال هذا، أو لم يعمل هذا على صورة غيره أو لم يعمل على مثال، أو لم ينسج على منوال غيره، كما يقال في تمجيد الله تعالى: خلق الله العالم على غير مثال. والإبداع خلق الشيء على غير مثال. ونحو ذلك من العبارات كان معناها المعلوم بالاضطرار من اللغة عند العامة والخاصة أن ذلك على صورة ومثال متقدم عليه أو لم يعمل على صورة ومثال متقدم عليه، وذلك أن هذا اللفظ تضمن

معنى القياس فقله خلق أو عمل أو صنع على صورة كذا أو مثاله أو منواله تضمن معنى قيس عليه، وقدر عليه، وإذا كان كذلك فجميع ما يذكر من التأويلات مضمونه أو صورته تأخرت عنه؛ فتكون باطلة وأيضًا فمن المعلوم بالضرورة أنه لم تكن لأدم صورة خلق عليها قبل صورته التي خلقها الله تعالى.

الوجه الخامس: أن جميع ما يذكر من التأويل، كقول القائل: «خلق آدم على صورة آدم» موجود نظيره في جميع المخلوقات؛ فإنه إن أريد بذلك على صورتها الثابتة في القدر في علم الله وكتابه، أي على صفتها التي هي عليها أو غير ذلك؛ فهذا موجود نظيره في سائر المخلوقات من السموات والأرض وما بينهما ومن الملائكة والجن والبهائم، بل وذرية آدم كذلك؛ فإنهم خلقوا على صورهم.

الوجه السادس: أن المعنى الذي تدل عليه هذه العبارة التي ذكروها هو من الأمور المعلوم ببديهية العقل التي لا يحسن بيانها والخطاب بها لتعريفها، بل لأمر آخر فإن قول القائل إن الشيء الفلاني خلق على صورة نفسه، لا يدل لفظه على غير ما هو معلوم بالعقل أن كل مخلوق، فإنه خلق على الصورة التي خلق عليها، وهذا المعنى مثل أن يقال أوجد الله الشيء كما أوجده، وخلق الله الأشياء على ما هي عليه، وعلى الصورة التي هي عليها، ونحو ذلك مما هو معلوم ببديهية العقل، ومعلوم أن بيان هذا وإيضاحه قبيح جدًا.

الوجه السابع: أن دلالة قول القائل: خلق آدم على صورة آدم. على ما يدعونه من معانٍ أخرى، مثل كونه غير مخلوق من نطفة، ثم من علقه، ثم من مضغة، أو كونه لم يخلق في مدة، ومن مادة، أو لم يخلق بواسطة القوى والعناصر مما لا دليل عليه

بحال؛ فإن هذا اللفظ لا يفهم منه هذه المعاني بوجه من الوجوه؛ فلا بد أن يبين وجه دلالة اللفظ على المعنى من جهة اللغة، ويذكر له نظير في الاستعمال.

الوجه الثامن: أن رواية الحديث من وجوه فسائر الألفاظ تبطل عود الضمير إلى آدم مثل قوله: «لا تقبحوا الوجه فإن الله خلق آدم على صورة الرحمن» وقوله في الطريق الآخر من حديث أبي هريرة: «إذا ضرب أحدكم فليجنب الوجه فإن صورة الإنسان على صورة الرحمن».

فأما قوله - يعني به الرازي الأشعري -: إن حديث ابن عمر قد ضعفه ابن خزيمة؛ فإن الثوري أرسله فخالف فيه الأعمش، وأن الأعمش وحيباً مدلسان، فيقال: قد صححه إسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل، وهما أجل من ابن خزيمة باتفاق الناس.

وأيضاً: فمن المعلوم أن عطاء بن أبي رباح إذا أرسل هذا الحديث عن النبي ﷺ؛ فلا بد أن يكون قد سمعه من أحد، وإذا كان في إحدى الطريقين قد بين أنه أخذه عن ابن عمر كان هذا بياناً وتفسيراً لما تركه، وحذفه من الطريق الأخرى، ولم يكن هذا اختلافاً أصلاً وأيضاً، فلو قدر أن عطاء لم يذكره إلا مرسلًا عن النبي ﷺ فمن المعلوم أن عطاء من أجل التابعين قدرًا؛ فإنه هو وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي والحسن البصري أئمة التابعين في زمانهم، وقد ذكر المصنف، كابن خزيمة أن الأخبار في مثل هذا الجنس الذي توجب العلم هي أعظم من الأخبار التي توجب العمل، ومعلوم أن مثل عطاء لو أفتى في مسألة فقه بموجب خبر أرسله؛ لكان ذلك يقتضي ثبوته عنده، ولهذا يجعل الفقهاء احتجاج المرسل بالخبر الذي أرسله دليلاً على ثبوته عنده؛ فإذا كان عطاء قد جزم بهذا الخبر العلي عن النبي ﷺ في مثل هذا الباب

العظيم أيستجيز ذلك من غير أن يكون ثابتاً عنده أن يكون قد سمعه من مجهول لا يعرف أو كذاب أو سيئ الحفظ.

وأيضاً: فاتفق السلف على رواية هذا الخبر ونحوه مثل عطاء بن أبي رباح وحبيب بن أبي ثابت والأعمش والثوري وأصحابهم من غير تكثير سمع من أحد لمثل ذلك في ذلك العصر مع أن هذه الروايات المتنوعة في مظنة الاشتهار دليل على أن علماء الأمة لم تنكر إطلاق القول بأن الله خلق آدم على صورة الرحمن، بل كانوا متفقين على إطلاق مثل هذا وكرامة بعضهم لرواية ذلك في بعض الأوقات له نظائر فإن الشيء قد يمنع إسماعه لبعض الجهال، وإن كان متفقاً عليه بين علماء المسلمين وأيضاً فإن الله قد وصف هذه الأمة بأنها خير أمة أخرجت للناس، وأنها تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر؛ فمن الممتنع أن يكون في عصر التابعين: يتكلم أئمة ذلك العصر بما هو كفر وضلال، ولا ينكر عليهم أحد؛ فلو كان قوله خلق آدم على صورة الرحمن باطلاً؛ لكانوا كذلك.

وأيضاً: فقد روي بهذا اللفظ من طريق أبي هريرة والحديث المروي من طريقين مختلفين لم يتواطأ رواتهما يؤيد أحدهما الآخر، ويستشهد له ويعتبر به، بل قد يفيد ذلك العلم إذ الخوف في الرواية من تعمد الكذب أو من سوء الحفظ؛ فإذا كان الرواة ممن يعلم أنهم لا يتعمدون الكذب، أو كان الحديث ممن لا يتواطأ في العادة على اتفاق الكذب على لفظه لم يبق إلا سوء الحفظ؛ فإذا كان قد حفظ كل منهما مثل ما حفظ الآخر؛ كان ذلك دليلاً على أنه محفوظ لاسيما إذا كان ممن جرب بأنه لا ينسى لما فيه من تحريره اللفظ والمعنى، ولهذا يحتاج من منع المرسل به إذا روي من وجه آخر.

ولهذا يجعل الترمذي وغيره الحديث الحسن ما روي من وجهين، ولم يكن في طريقه متهم بالكذب ولا كان مخالفاً للأخبار المشهورة، وأدنى أحوال هذا اللفظ أن يكون بهذه المنزلة، وأيضاً فقد ثبت عن الصحابة أنهم تكلموا بمعناه كما في قول ابن عباس تعمد إلى خلق من خلقي على صورتي. والمرسل إذا اعتضد به قول الصاحب احتج به من لا يحتج بالمرسل كالشافعي وغيره.

وأيضاً: ثبت بقول الصحابة ذلك ورواية التابعين كذلك عنهم أن هذا كان مطلقاً بين الأئمة ولم يكن منكوراً بينهم.

وأيضاً: فعلم ذلك لا يؤخذ بالرأي وإنما يقال توقيفاً ولا يجوز أن يكون مستند ابن عباس أخبار أهل الكتاب الذي هو أحد الناهين لنا عن سؤالهم، ومع نهي النبي ﷺ عن تصديقهم أو تكذيبهم فعلم أن ابن عباس إنما قاله توقيفاً من النبي ﷺ ففي "صحيح البخاري" عن ابن شهاب عن عبيد الله عن عبد الله أن ابن عباس قال: كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء، وكتابكم الذي أنزل على رسولكم أحدث الكتب عهداً بالرحمن تقرأونه محضاً لم يشب، وقد حدثكم أن أهل الكتاب قد بدلوا من كتب الله وغيروا؛ فكتبوا بأيديهم الكتب وقالوا: هو من عند الله؛ ليشتروا به ثمناً قليلاً، أفلا ينهاكم من العلم عن مسألتهم، فلا والله ما رأينا رجلاً منهم يسألكم عن الذي أنزل عليكم^(١).

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٦٨٥).

وفي "صحيح البخاري" عن أبي هريرة قال: كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم»^(١).

فمعلوم مع هذا أن ابن عباس لا يكون مستنداً فيما يذكره من صفات الرب أنه يأخذ ذلك عن أهل الكتاب؛ فلم يبق إلا أن يكون أخذ من الصحابة الذين أخذوه من النبي ﷺ.

وهذه الوجوه كلها مع أنها مبطلّة لقول من يعيد الضمير في قوله على آدم فهي أدلة مستقلة في الإخبار بأن الله تعالى خلق آدم على صورة نفسه، وبهذا حصل الجواب عما يذكر من كون الأعمش مدلساً حيث يقدم على رواية مثل هذا الحديث ويتلقاه عنه العلماء ويوافقوه الثوري والعلماء على روايته عن ذلك الشيخ بعينه وكذلك قوله حبيب مدلس؛ فقد أخذه عنه هؤلاء الأئمة.

وأيضاً: فهذا المعنى عند أهل الكتاب من الكتب المأثورة عن الأنبياء كالتوراة فإن في السفر الأول منها: (سنخلق بشراً على صورتنا يشبهها)، وقد قدمنا أنه يجوز الاستشهاد بما عند أهل الكتاب إذا وافق ما يؤثر عن نبينا بخلاف ما لم نعلمه إلا من جهتهم؛ فإن هذا لا نصدقهم فيه ولا نكذبهم، ثم إن هذا مما لا غرض لأهل الكتاب في افتراءه على الأنبياء، بل المعروف من حالهم كراهة وجود ذلك في كتبهم وكتابه وتأويله، كما قد رأيت ذلك مما شاء الله من علمائهم، ومع هذا الحال يمتنع أن يكذبوا كلاماً يشبثونه في ضمن التوراة وغيرها، وهم يكرهون وجوده عندهم.

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٤٨٥).

وإن قيل الكاره لذلك غير الكاتب له، فيقال هو موجود في جميع النسخ الموجودة في الزمان القديم في جميع الأعصار والأمصار من عهد النبي ﷺ وأيضاً فمن المعلوم أن هذه النسخ الموجودة اليوم بالتوراة ونحوها قد كانت موجودة على عهد النبي ﷺ فلو كان ما فيها من الصفات كذباً وافتراءً ووصفاً لله بما يجب تنزيهه عنه كالشركاء والأولاد لكان إنكار ذلك عليهم موجوداً في كلام النبي ﷺ أو الصحابة أو التابعين كما أنكروا عليهم ما دون ذلك، وقد عابهم الله في القرآن بما دون ذلك مما هو دون ذلك؛ فلو كان هذا عيباً لكان عيب الله لهم أعظم، وذمهم عليه أشد. اهـ

إثبات صفة التجلي لله عز وجل.

دل حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على إثبات صفة التجلي لله عز وجل، وقد دل على هذه الصفة أيضاً القرآن في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعْقًا﴾.

ويدل على هذه الصفة أيضاً حديث أبي موسى الآتي في الكتاب، وفيه: «حجابه النور، لو كشفه؛ لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه».

وكذلك ما رواه مسلم عن صهيب بن سنان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي ﷺ قال: «فيكشف الحجاب عن وجهه؛ فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل»^(١).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٣٢/٦):

(١) أخرجه مسلم برقم (١٨١).

وَأَمَّا تَجَلِّيهِ لِعُيُونِ عِبَادِهِ فَأَقَرَّ بِهِ الْمُتَكَلِّمُونَ الصَّفَاتِيَّة؛ كَالْأَشْعَرِيَّةِ وَالْكَلَابِيَّةِ. وَمَنْ نَفَى مِنْهُمْ عُلُوَّ الرَّبِّ عَلَى الْعَرْشِ قَالَ: هُوَ بِخَلْقِ الْإِذْرَاكِ فِي عُيُونِهِمْ وَرَفَعِ الْحُجُبِ الْمَانِعَةِ.

وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ: فَيَقْرُونَ بِذَلِكَ وَبِأَنَّهُ يَرْفَعُ حُجُبًا مُنْفَصِلَةً عَنِ الْعَبْدِ حَتَّى يَرَى رَبَّهُ كَمَا جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ. اهـ

إثبات صفة الساق لله عز وجل.

دل حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي في الباب على إثبات صفة الساق لله عز وجل، وهي ساق تليق بجلاله سبحانه، بلا كيف، ولا مثل.

ويدل على ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهُقُهُمْ ذُلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾ [القلم: ٤٢-٤٣].

وقد حرف المبتدعة صفة الساق، وقالوا: المراد بها الشدة. واستندوا في ذلك إلى أنه قد ثبت عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنه فسر الساق في الآية بالشدة، وجاء أيضًا عن جمع من التابعين كما في تفسير الطبري .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٦/٣٩٤ -):

وَأَمَّا الَّذِي أَقُولُهُ الْآنَ وَأَكْتُبُهُ - وَإِنْ كُنْتُ لَمْ أَكْتُبُهُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَجْوَبَتِي، وَإِنَّمَا أَقُولُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَجَالِسِ - أَنَّ جَمِيعَ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ فَلَيْسَ عَنْ الصَّحَابَةِ اخْتِلَافٌ فِي تَأْوِيلِهَا.

وَقَدْ طَالَعْتُ التَّفَاسِيرَ الْمَقُولَةَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَمَا رَوَوْهُ مِنَ الْحَدِيثِ وَوَقَفْتُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْكُتُبِ الْكِبَارِ وَالصَّغَارِ أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ تَفْسِيرٍ فَلَمْ أَجِدْ - إِلَى سَاعَتِي هَذِهِ - عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ تَأَوَّلَ شَيْئًا مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ أَوْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ بِخِلَافٍ مُفْتَضَاهَا الْمَفْهُومَ الْمَعْرُوفَ؛ بَلْ عَنْهُمْ مِنْ تَقْرِيرِ ذَلِكَ وَتَثْبِيهِ، وَيَبَانُ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ مَا يُخَالِفُ كَلَامَ الْمُتَأَوِّلِينَ مَا لَا يُخَصِّصُهُ إِلَّا اللَّهُ.

وَكَذَلِكَ فِيمَا يَذْكُرُونَهُ أَثَرِينَ وَذَاكِرِينَ عَنْهُمْ شَيْئًا كَثِيرًا. وَتَمَامُ هَذَا أَنِّي لَمْ أَجِدْهُمْ تَنَازَعُوا إِلَّا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ فَرَوِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(١) وَطَائِفَةٍ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الشَّدَّةُ أَنَّ اللَّهَ يُكْشِفُ عَنِ الشَّدَّةِ فِي الْآخِرَةِ.

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَطَائِفَةٍ أَنَّهُمْ عَدُّوهَا فِي الصِّفَاتِ؛ لِلْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو سَعِيدٍ فِي "الصَّحِيحِينَ".

وَلَا رَيْبَ أَنَّ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ مِنَ الصِّفَاتِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ نَكْرَةً فِي الْإِثْبَاتِ لَمْ يُضَفَّهَا إِلَى اللَّهِ، وَلَمْ يَقُلْ عَنْ سَاقِهِ فَمَعَ عَدَمَ التَّعْرِيفِ بِالْإِضَافَةِ لَا يَظْهَرُ أَنَّهُ مِنَ الصِّفَاتِ إِلَّا بِدَلِيلٍ آخَرَ، وَمِثْلُ هَذَا لَيْسَ بِتَأْوِيلٍ إِنَّمَا التَّأْوِيلُ صَرْفُ الْآيَةِ عَنْ مَدْلُوهَا وَمَفْهُومِهَا وَمَعْنَاهَا الْمَعْرُوفِ؛ وَلَكِنْ كَثِيرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ يَجْعَلُونَ اللَّفْظَ عَلَى مَا لَيْسَ مَدْلُولاَ لَهُ ثُمَّ يُرِيدُونَ صَرْفَهُ عَنْهُ وَيَجْعَلُونَ هَذَا تَأْوِيلًا، وَهَذَا خَطَأٌ مِنْ وَجْهَيْنِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ غَيْرَ مَرَّةٍ. اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي بَيَانِ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَةِ (٥/٤٧٢):

والصحابه قد تنازعوا في تفسير الآية: هل المراد به الكشف عن الشدة، أو المراد به أنه يكشف الرب عن ساقه، ولم يتنازع الصحابة والتابعون في ما يذكر من آيات

(١) صحيح: أخرجه الطبري في تفسير الآية، من أوجه عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبعض الأسانيد صحيحة.

الصفات إلا في هذه الآية بخلاف قوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ﴿وَيَقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] ونحو ذلك؛ فإنه لم يتنازع فيها الصحابة والتابعون، وذلك أنه ليس في ظاهر القرآن أن ذلك صفة لله تعالى؛ لأنه قال ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ ولم يقل (عن ساق الله) ولا قال (يكشف الرب عن ساقه) وإنما ذكر ساقاً منكراً غير معرفة ولا مضافة، وهذا اللفظ بمجرد لا يدل على أنها ساق الله، والذين جعلوا ذلك من صفات الله تعالى أثبتوه بالحديث الصحيح المفسر للقرآن، وهو حديث أبي سعيد الخدري المخرج في "الصحيحين" الذي قال فيه: «يكشف الرب عن ساقه».

وقد يقال: إن ظاهر القرآن يدل على ذلك من جهة أنه أخبر أنه يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود، والسجود لا يصلح إلا لله؛ فعلم أنه هو الكاشف عن ساقه. وأيضاً: فحمل ذلك على الشدة لا يصح؛ لأن المستعمل في الشدة أن يقال كشف الله الشدة. أي أزالها. كما قال ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ﴾ [الزخرف: ٥٠] وقال ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُمْ بِالْغُوءِ﴾ [الأعراف: ١٣٥] وقال ﴿وَلَوْ رَحَّمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِمْ مِنْ ضُرٍّ لَلْجُؤَ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٥] وإذا كان المعروف من ذلك في اللغة أنه يقال: كشف الشدة. أي: أزالها، فلفظ الآية ﴿يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ وهذا يراد به الإظهار والإبانة، كما قال: ﴿كَشَفْنَا عَنْهُمْ﴾ وأيضاً فهناك تحدث الشدة، ولا يزيلها؛ فلا يكشف الشدة يوم القيامة. لكن هذا الظاهر ليس ظاهراً من مجرد لفظ (ساق)، بل بالتركيب، والسياق، وتدبر المعنى المقصود. اهـ

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله كما في مختصر الصواعق (ص ٣٧):

وَالصَّحَابَةُ مُتَنَازِعُونَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ هَلِ الْمَرَادُ الْكُشْفُ عَنِ الشَّدَّةِ، أَوِ الْمَرَادُ بِهَا: أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى يَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ، وَلَا يُحْفَظُ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ نَزَاعٌ فِيمَا يُذَكَّرُ أَنَّهُ مِنَ الصِّفَاتِ أَمْ لَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَلَيْسَ فِي ظَاهِرِ الْقُرْآنِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ صِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يُصِفِ السَّاقَ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ مُجَرَّدًا عَنِ الْإِضَافَةِ مُنْكَرًا، وَالَّذِينَ أَثْبَتُوا ذَلِكَ صِفَةً كَالْيَدَيْنِ لَمْ يَأْخُذُوا ذَلِكَ مِنْ ظَاهِرِ الْقُرْآنِ، إِنَّمَا أَثْبَتُوهُ بِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ الْمُتَّفَقِ عَلَى صِحَّتِهِ، وَهُوَ حَدِيثُ الشَّفَاعَةِ الطَّوِيلِ، وَفِيهِ: «فَيَكْشِفُ الرَّبُّ عَنْ سَاقِهِ» الْحَدِيثَ. وَمَنْ حَمَلَ الْآيَةَ عَلَى ذَلِكَ قَالَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] مُطَابِقٌ لِقَوْلِهِ ﷺ: «يَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ» وَتَنْكِيرُهُ لِلتَّعْظِيمِ وَالتَّفْخِيمِ كَأَنَّهُ قَالَ: يَكْشِفُ عَنْ سَاقٍ عَظِيمَةٍ.

قَالُوا: وَحَمَلَ الْآيَةَ عَلَى الشَّدَّةِ لَا يَصِحُّ بِوَجْهِهِ، فَإِنَّ لَعَةَ الْقَوْمِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ أَنَّ يُقَالَ: كُشِفَتِ الشَّدَّةُ عَنِ الْقَوْمِ، لَا كُشِفَ عَنْهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ﴾ [الزخرف: ٥٠] فَالْعَذَابُ هُوَ الْمَكْشُوفُ، لَا الْمَكْشُوفُ عَنْهُ، وَأَيْضًا فَهَنَّاكَ تَحْدُثُ شِدَّةٌ لَا تَزُولُ إِلَّا بِدُخُولِ الْجَنَّةِ، وَهَنَّاكَ لَا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ، دَائِمًا يُدْعَوْنَ إِلَيْهِ أَشَدَّ مَا كَانَتْ الشَّدَّةُ. اهـ

(٧١) وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يُخَفِّضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ وَفِي

رَوَايَةِ: النَّارُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(١).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

الكلام على الصفات السلبية.

الصفات السلبية: هي الصفات التي نفاها الله عن نفسه، والله سبحانه وتعالى لا ينفي عن نفسه صفة بنفي محض، بل ذكر العلماء أنه نفي يكون متضمناً لكمال ضده.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٩٩/١٦):

وَقَدْ ذَكَّرْنَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ أَنَّ مَا وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ نَفْسَهُ مِنَ الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَتَّصِفَ بِمَعْنَى ثُبُوتِيًّا. فَالْكَمَالُ هُوَ فِي الْوُجُودِ وَالثُّبُوتِ، وَالتَّنْفِي مَقْصُودُهُ نَفْيُ مَا يَنَاقِضُ ذَلِكَ.

فَإِذَا نُفِيَ التَّنْقِیْضُ الَّذِي هُوَ الْعَدَمُ وَالسَّلْبُ لَزِمَ ثُبُوتُ التَّنْقِیْضِ الْآخِرِ الَّذِي هُوَ الْوُجُودُ وَالثُّبُوتُ. وَبَيَّنَّا هَذَا فِي آيَةِ الْكُرْسِيِّ وَغَيْرِهَا مِمَّا فِي الْقُرْآنِ كَقَوْلِهِ: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ فَإِنَّهُ يَتَّصِفُ بِكَمَالِ الْحَيَاةِ وَالْقِيُومَةِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ يَتَّصِفُ بِكَمَالِ الْمُلْكِ. وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ﴾ يَقْتَضِي اخْتِصَاصَهُ بِالتَّعْلِيمِ دُونَ مَا سِوَاهُ.

(١) أخرجه مسلم برقم (١٧٩).

والوحدانية تَقْتَضِي الكَمَالَ، وَالشَّرَكَةُ تَقْتَضِي النِّقْصَ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَتَّوَدُّهُ حِفْظُهُمْ﴾ ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾. وَأَمثالُ ذَلِكَ يَمَّا هُوَ مَبْسُوطٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. اهـ

سلك المبتدعة مسلك النفي المحض الذي لا يتضمن ثبوتاً:

إن الزنادقة الجهمية، ثم المعتزلة، ومن تبعهم من أهل البدع والضلال سلكوا في الصفات مسلك النفي المحض؛ فيقولون: لا يظلم، ولا يجهل، ولا يموت، ولا ينام... وهكذا.

ثم توصلوا بذلك إلى أن ينفوا عن الله الصفات الثابتة بنفي بعض الألفاظ المجملة التي تحتمل حقاً وباطلاً، كما أشرنا إليه سابقاً.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي درء تعارض العقل والنقل (١٨١/٦):

فالفئة تصفه بهذه الصفات السلبية: أنه لا مباين للعالم ولا مداخل، ولا فوق ولا تحت، ولا يصعد إليه شيء، ولا ينزل منه شيء، ولا يقرب إليه شيء، ولا يقرب هو من شيء وأمثال ذلك، بل ويقولون أيضاً: إنه لا تمكن رؤيته، ولا غير ذلك من الإحساس به، ولا يمكن الإشارة إليه.

وآخرون منهم يقولون: ليس له علم ولا قدرة ولا حياة، ولا غير ذلك من الصفات.

وآخرون يقولون: لا يسمى موجوداً حياً عالماً قادراً إلا مجازاً، أو بالاشتراك اللفظي، وأن هذه الأسماء لا تدل على معنى معقول، ويقولون: إذا أثبتنا هذه الصفات لزم أن يكون متحيزاً، والمتحيز مركب، أو كالجوهر الفرد في الصغر، ونحو ذلك، فيفرون من هذه الصفات، لاعتقادهم أن ذلك يقتضي التجسيم، والأجسام

عندهم موجودة، لكنها عند بعضهم محدثة، وعند بعضهم ممكنة، فإذا وصفوا الواجب القديم بذلك، لزم أن يكون عندهم ممكناً أو محدثاً، وذلك ينافي وجوبه وقدمه، ويقولون: إن هذه المقدمات معلومة بالنظر.

وأما المثبتون فيقولون: الموصوف بهذه الصفات السلبية لا يكون إلا ممتنعاً، والامتناع ينافي الوجود، فضلاً عن وجوب الوجود، فيقولون: إن الواصفين له بهذه الصفات وصفوه بما لا يتصف به إلا ما يمتنع وجوده، ومن وصف ما يجب وجوده بما يمتنع وجوده، فقد جعله دون المعدوم الممكن الوجود.

ويقولون: إن هذه المقدمات معلومة بالضرورة، فهم يقولون لأولئك: أنتم فررتم من وصفه بالإمكان فوصفتموه بالامتناع، ومن وصفه بالحدوث فوصفتموه بالعدم.

ويقولون: إن الأجسام الجامدة خير من الموصوف بهذه الصفات، فضلاً عن الأجسام الحية الناقصة، فضلاً عن الأجسام الحية الكاملة.

ومن المعلوم أنه إذا دار الأمر بين جسم حي كامل، وبين معدوم أو ممتنع، كان ذلك خيراً من هذا، وإن كانت هذه النتيجة لازمة لمقدمات يقول أهلها: إنها معلومة بالاضطرار، كانت أثبت من مقدمات يقول أهلها: أنتم لا تعلمونها إلا بالنظر، مع اختلافهم في كل مقدمة منها.

فعلم بذلك أن المثبتة هم أقطع بما يقولونه، وأشد تعظيماً لما يشبته، وأن النفاة أقرب إلى الظن، وأبعد عن التعظيم والإثبات. اهـ

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله كَمَا فِي "الصواعق المرسلة" (٤/١٢٣٣):

ومقالة النفاة المعطلة شر مقالات أهل الأرض على الإطلاق، وأشدّها مناقضة للمعقول والمنقول؛ فإنهم يصفونه بصفات المعدوم الصرف، بل بصفات الممتنع الوجود يعني بصفات المعدوم، والممتنع ما يخبر به عنه، ويحكم به عليه وإلا فليس هناك صفة ولا موصوف، فيقولون: ليس هو فوق خلقه، ولا هو مستو على عرشه ولا هو داخل العالم، ولا خارجه، ولا متصلا به، ولا منفصلا عنه، ولا مبائنا له، ولا محايثا، ولا مجاورا، ولا فوق، ولا تحت، ولا يصعد إليه شيء، ولا ينزل من عنده، ولا تعرج الملائكة والروح إليه، ولا رفع المسيح إليه، ولا عرج برسول إليه، ودنا منه حتى كان قاب قوسين أو أدنى، ولا يقرب منه شيء، ولا يقرب من شيء ولا ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، ولا يأتي يوم القيامة في ظلل من الغمام، ولا يجيء للفصل بين عباد، ولا ترفع إليه الأيدي، ولا يشار إليه بالأصابع، ولا يمكن رؤيته البتة، ولا قال ولا يقول ولا يكلم ولا يتكلم ولا نادى ولا ينادي ولا له علم، ولا قدرة، ولا حياة، ولا سمع، ولا بصر، ولا إرادة، ولا وجه، ولا يد، ولا عين، ولا إصبع، وغلاتهم يقولون: لا يسمى حيا عالما قادرا؛ إلا بطريق المجاز، ويقولون: لو أثبتنا هذه الصفات؛ لزم أن يكون جسما، والجسم مركب، والمركب ممكن، والممكن محدث فأثبتات هذه الصفات تنافي قدمه، ووجوب وجوده.

وأما أهل الإثبات فيقولون: الموصوف بهذه الصفات السلبية المنفي عنه الصفات الثبوتية لا يكون إلا ممتنعا، والامتناع ينافي الوجود؛ فضلا عن وجوبه والذين وصفوه بهذه السلوب، وصفوه بما لا يتصف به، إلا ما يمتنع وجوده، ومن وصف ما يجب وجوده بما يمتنع وجوده؛ فقد جعله دون المعدوم الممكن الوجود ويقولون للمعطلة النفاة: أنتم فررتم من وصفه بما يستلزم الإنكار بزعمكم

فوصفتموه بما يستلزم الامتناع من وصفه، ومن وصف بما يستلزم الحدوث على ظنكم فوصفتموه بما يستلزم العدم، والأجسام الجامدة خير من المسلوب عنه هذه الصفات؛ فضلا عن الأجسام الحية الناقصة؛ فضلا عن الأجسام الحية الكاملة. قالوا: ومن المعلوم أنه إذا دار الأمر بين وجود حي كامل، وبين معدوم أو ممتنع كان الوجود خيرا من المعدوم. اهـ

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله كَمَا فِي الصَّوَاغِقِ الْمُرْسَلَةِ (٤/١١٤):

إنا نعرض على الفطر السليمة والعقول التي لم تفسد بتلقي المقالات الفاسدة وتلقيها عن المعلمين: خصمين اختصموا في ربهم:

فقال أحدهما: هو الله، الذي لا إله إلا هو، عالم الغيب والشهادة، الرحمن الرحيم، الملك، القدوس، السلام، المؤمن، المهيمن، العزيز، الجبار، المتكبر، الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام، ثم استوى على العرش، يدبر الأمر ما من شفيع إلا من بعد إذنه، حي له الحياة، قدير له صفة القدرة، مريد له صفة الإرادة، كلم موسى تكليما، وتجلى للجبل فجعله دكا هشيما، فوق سماواته، مستو على عرشه، بائن من خلقه، يرى من فوق سبع سماوات، ويسمع ضجيج الأصوات باختلاف اللغات على تفنن الحاجات، ويرى دبيب النملة السوداء على الصخرة الصماء في غياهب الظلمات، لا تتحرك ذرة إلا بإذنه، ولا تسقط ورقة إلا بعلمه، ولا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض والسماوات، ترفع إليه الحاجات، وتصعد إليه الكلمات الطيبات، وينزل من عنده الأمر بتدبير المخلوقات، له القوة كلها، والعز كله، والجمال كله، والعلم كله، والكمال كله، وهو الحي القيوم الذي لا تأخذه سنة ولا

نوم، موصوف بكل جمال، منزه عن كل نقص وعيب، لا تضرب له الأمثال، ولا يشبهه بالمخلوقات، فعال لما يريد، لوجهه سبحات الجلال، وهو الجميل الذي له كل الجمال، إحدى يديه للوجود والفضل، والأخرى للقسط والعدل، يقبض سماواته السبع بإحدى يديه، والأرضين السبع باليد الأخرى، ثم يهزهن ثم يقول: أنا الملك لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه، قريب، مجيد، رحيم، ودود، لطيف، خبير.

وقال الآخر: بل هو موصوف بالسلوب والإضافات؛ فلا سمع له، ولا بصر ولا حياة، ولا إرادة، ولا يتكلم، ولا يكلم أحدا من خلقه، ولا هو داخل العالم، ولا خارجه، ولا فوق العرش، ولا تحته، ولا يمينه، ولا يساره، ولا خلفه، ولا أمامه، ولا له وجه، ولا يد، ولا يرضى، ولا يغضب، ولا يسخط، ولا يضحك، ولا يفرح، بتوبة تائب، ولا استوى على عرشه، ولا ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، ولا يأتي يوم القيامة، ولا يجيء لفصل القضاء، ولا يراه المؤمنون بأبصارهم، ولا يستمعون كلامه، ولا يقوم به فعل البتة ولا وصف، ولا له حقيقة وماهية غير وجود مطلق، وهو وجه كله، وسمع كله، وبصر كله، ويد كله، علمه ذاته، وسمعه، وبصره، ليس له يد غير القدرة خلق بها آدم، وكتب بها التوراة، وغرس بها جنة عدن، يقبض بها السموات، وليس له وجه يراه المؤمنون بأبصارهم، ليس بجوهر، ولا جسم، ولا متحيز، ولا متحرك، ولا ساكن، ولا ينزل من عنده شيء، ولا يصعد إليه شيء، ولا يقرب منه شيء، ولا يحبه أحد، ولا يحب أحدا، إلى أمثال ذلك من النفي.

فاعرض أقوال هذين الخصمين على الفطرة الصحيحة، والعقل، واجلس مجلس الحكومة بينهما، ثم تحيز إلى أي الفئتين شئت؛ فما ثمَّ إلا الإثبات من كل وجه لما أثبتته الله لنفسه وأثبتته رسوله، أو التعطيل الصرف، والنفي المحض؛ فاختر لنفسك إحدى الخطتين، واجعلها مع إحدى الفئتين؛ فالمرء مع من أحب، وحينئذ فنقول:

إن الأعمال الصالحة والفسادة نتائج الاعتقادات الصحيحة والباطلة، فانظر رؤوس المثبتة والنفاة وملوكهم وأتباعهم؛ يبين لك حقيقة الأمر؛ فرؤوس المثبتة: آدم، ونوح، وهود، وصالح، ولوط، وشعيب، وإبراهيم الخليل، وسائر الأنبياء من ذريته، وموسى الكليم، وعيسى، وجاء خاتمهم وآخرهم، وأعلمهم بالله سيد ولد آدم محمد بن عبد الله، عبد الله ورسوله؛ فجاء بالإثبات المفصل الذي لم يأت رسول بمثله؛ فصرح من إثبات الصفات والأفعال بما لم يصرح به نبي قبله، وذلك لكمال عقول أمته، وكمال تصديقهم وصحة أذهانهم فرسول الله ﷺ حامل لواء الإثبات وتحت ذلك اللواء آدم وجميع الأنبياء وأتباعهم، ثم المهاجرون والأنصار، وأهل بدر، وأهل بيعة الرضوان، وسائر الصحابة، ثم التابعون لهم بإحسان ممن لا يحصيهم إلا الله، ثم أتباع التابعين، ثم أئمة الفقه في الأعصار والأمصار منهم الأئمة الأربعة، ثم أهل الحديث قاطبة، وأئمة التفسير، والتصوف، والزهد، والعبادة المقبولون عند الأمة ممن لا يحصي عددهم إلا الله؛ فهل سمع في الأولين والآخرين بمثل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي والعشرة المشهود لهم بالجنة، وسائر المهاجرين والأنصار، وهل سمع يقوم أتم عقولا، وأصح أذهانا، وأكمل علما ومعرفة وأزكى قلوبا من هؤلاء

الذين قال الله فيهم ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى﴾ قال: غير واحد من السلف: هم أصحاب محمد ﷺ.

قال فيهم عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: من كان منكم مستنا فليستن بمن قد مات؛ فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد ﷺ أبر هذه الأمة قلوبا، وأعمقها علما، وأقلها تكلفا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم؛ فإنهم كانوا على الهدى المستقيم^(١).

فهؤلاء أمراء هذا الشأن، وأما الجند والعساكر، فالتابعون كلهم ثم الذين يلونهم مثل مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، وحامد بن زيد، وحامد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك، والليث بن سعد، وإسحاق بن راهويه، والإمام أحمد، والشافعي، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، ومحمد بن أسلم الطوسي، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين، وأمثالهم.

وأما عامتهم فأهل الدين والصدق والورع والزهد والعبادة والإخلاص واجتناب المحارم وتوقي المآثم.

(١) أخرجه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (١٨١٠)، والمروني في "ذم الكلام" (٧٤٦) من طريق قتادة، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به. وهذا إسنادٌ ضعيفٌ منقطع؛ فإن قتادة لم يدرك عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرج أبو داود في الزهد (١٣٢) بإسناد صحيح عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: إن الأمر يؤول إلى آخره، وإن أملك الأعمال به خواتمه، وإنكم في خواتم الأعمال، ألا فلا يقلدن رجل منكم دينه رجلاً إن آمن آمن، وإن كفر كفر، فإن كنتم لا بد فاعلين؛ فبيعض من قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة.

وأما رؤوس النفاة والمعتلين ففرعون إذ يقول ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ أَسْبَابِ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِباً﴾ [غافر ٣٧، ٣٦] وجنوده كلهم، ونمرود بن كنعان هذا خصم إبراهيم الخليل وذاك خصم موسى الكليم. وأرسطاطاليس وبقرطيس وأضرابهما، وطمطم وتنكلوسا وابن وخشيه وأضرابهم، وابن سينا والفارابي، وكل فيلسوف لا يؤمن بالله، ولا ملائكته، ولا كتبه، ولا رسله، ولا لقائه.

وأما عوامهم فاعتبر عوام النصيرية، والإسماعيلية، والدرزية، والحاكمية والطرقية، والعرباء، وعبادهم البخشية، والطوسية وعلمائهم السحرة وعساكرهم المشركون والقرامطة الذين هم أعظم الأمم إفسادا للعالم والدين؛ فليعتبر العاقل خواص هؤلاء وهؤلاء، وعوام هؤلاء وهؤلاء، وليقابل بين الطائفتين، وحينئذ يتبين له أنه ما كان ولا يكون ولي الله، إلا من أهل الإثبات، وما كان ولا يكون ولي للشيطان إلا من أهل النفي والتعطيل:

إما تعطيل الصانع عن صفات كماله ونعوت جلاله، وإما تعطيل القلب عن توحيده وعبوديته وإخلاص الدين له، واعتبر ذلك بإمام النفاة في زمانه، وما جرى على أهل السنة منه ابن أبي دؤاد، وأصحابه الذين سعوا في ضرب الإمام أحمد، وقتل كثير من أهل السنة وحبسهم، وتشيتهم في البلاد، وقطع أرزاقهم، ثم إمامهم في زمانه، نصير الكفر والشرك الطوسي، وما جرى على المسلمين منه من قتل خليفتهم وعلمائهم وعبادهم.

وإذا اعتبرت أحوال القوم رأيت عوام اليهود والنصارى أقل فسادا في الدين والدنيا من أئمة هؤلاء المعارضين لنصوص الأنبياء بعقولهم وغاية الواحد من هؤلاء إذا أراد الجاه أن يتقرب إلى الملوك الجهلة الظلمة بما يناسبهم من السحر فيصنف لهم فيه، ويتقرب به إليهم، فهؤلاء علماءهم وملوكهم وعوامهم فكيف يكون هؤلاء أحظى بالعقل وأسعد به من الرسل وأتباعهم.

وسيرة هؤلاء وهؤلاء معلومة في العالم وأعمالهم وعلومهم ومعارفهم وآثارهم دالة لمن له أدنى عقل على حقيقة الحال، والله أعلم. اهـ

معنى قوله عليه الصلاة والسلام: يخفض القسط ويرفعه.

قال المناوي رحمه الله في شرحه التيسير بشرح الجامع الصغير (١/٢٦٥):

أي ينقص الرزق باعتبار ما كان يمنحه قبل ذلك، ويزيد بالنظر إليه لمقتضى قدره الذي هو تفصيل لقضائه الأول؛ فمحصوله: يقلل لمن يشاء، ويكثر لمن يشاء بالقسط، أو أراد بالقسط: العدل، أي: يرفع بعدله الطائع، ويخفض العاصي. اهـ

وقال السيوطي رحمه الله في شرح مسلم (١/٢٢٥):

قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: الْقُسْطُ الْمِيزَانُ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ يُخَفِّضُ الْمِيزَانَ، وَيَرْفَعُهُ بِمَا يُوزَنُ مِنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ الْمُرْتَفَعَةِ إِلَيْهِ، وَيُوزَنُ مِنْ أَرْزَاقِهِمُ النَّازِلَةِ إِلَيْهِمْ، فَهَذَا تَمْثِيلٌ لِمَا يَقْدَرُ بِتَنْزِيلِهِ؛ فَشَبَّهَ بِوَزْنِ الْوَازِنِ. وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالْقُسْطِ الرِّزْقُ الَّذِي هُوَ قُسْطُ كُلِّ مَخْلُوقٍ يُخَفِّضُهُ فَيَقْتَرَهُ، وَيَرْفَعُهُ فَيُوسِعُهُ. اهـ

وأخرج البخاري (٧٤١١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «يُدُّ اللَّهُ مَلَأَى لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَقَالَ: أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَدِهِ، وَقَالَ: عَرِشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَبِيَدِهِ الْأُخْرَى

المِيزَانُ، يَخْفُضُ وَيَرْفَعُ». وفي لفظ في الصحيحين: «وَبِيَدِهِ الْأُخْرَى الْقَبْضُ، يَرْفَعُ وَيَخْفُضُ».

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (١٧/٩٣):

فَيَنْبَغِي أَنْ الْفَضْلُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، وَالْعَدْلُ بِيَدِهِ الْأُخْرَى. وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ مَعَ أَنَّ كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ؛ فَالْفَضْلُ أَعْلَى مِنَ الْعَدْلِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ كُلُّ رَحْمَةٍ مِنْهُ فَضْلٌ، وَكُلُّ نِقْمَةٍ مِنْهُ عَدْلٌ، وَرَحْمَتُهُ أَفْضَلُ مِنْ نِقْمَتِهِ. اهـ

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله في شفاء العليل (ص ٢٧١):

فالفضل لإحدى اليدين، والعدل للأخرى، وكلاهما خير لا شر فيه بوجه. اهـ

الله عز وجل له حجاب من النور.

دل حديث الباب على أن الله عز وجل له حجاب من نور، وهو نور مخلوق غير نور وجهه جل وعلا، فنور الحجاب لو كشفه ربنا؛ لأحرق نور وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه.

وروى مسلم (١٧٨) عَنْ أَبِي ذَرٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ: «نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ». وفي رواية: «رَأَيْتُ نُورًا».

وروى مسلم (١٨١) عَنْ صُهَيْبٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ، وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيُكْشَفُ الْحِجَابُ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ».

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الرَّدَّ عَلَى الشَّاذِلِيِّ (ص ١٥٢):

ثم الحُجُب عند السلف وأهل الحديث، وغيرهم هي حُجُب الله عن العبد، وعند من يثبت رؤية الله بلا مواجهة الحُجُب عندهم: ما يقوم بالعبد من موانع الرؤية، وهي أمر عَدَمِي أو عَرَض وجودي. اهـ

إنكار المبتدعة للحجاب والرد عليهم.

قال الأشاعرة وغيرهم من المبتدعة: الحجاب بالنسبة إلى الله تعالى؛ محال لأنه عبارة عن الجسم المتوسط بين جسمين آخرين، بل هذا محمول عندنا على أن لا يخلق الله في العين رؤية متعلقة به. فإذا خلق إدراك الرؤية؛ فهذا هو كشف الحجاب.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَيَانِ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَةِ (١٢١/٨):

وهذا باطل بالضرورة؛ فإن كون الله تعالى لا يخلق في العين رؤية: أمرٌ عَدَمِي، لا يحتاج إلى إحداث فعل، بل هو مثل أن الله تعالى لا يخلق للجسم طعماً أو لوناً أو ريحاً أو حركة أو حياة أو غير ذلك من الأمور العدمية؛ فقول القائل: فهم محبوبون عنه بحجاب يخلقه فيهم، وهو عَدَمُ الإدراك في أبصارهم كلام باطل؛ لأن العدم لا يخلق.

قال رحمه الله:

وفي الحديث الصحيح «حجابه النور»، وفي الرواية الأخرى: «النار»، ومعلوم أن عدم الرؤية، لا يسمى نوراً، ولا ناراً، لا حقيقة، ولا مجازاً، بل إذا سُمِّي ظلمة كان فيه مناسبة.

قال رحمه الله:

وفي الحديث «فيكشف الحجاب؛ فينظرون إليه» وكشف الشيء: إزالته أو رفعه، وهذا لا يوصف به المعدوم؛ فإن المعدوم لا يُزال، ولا يرفع، وإنما يزال ويرفع

الموجود، ومنه: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ١٧] وقوله ﴿وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾ [النمل ٦٢] وقوله: ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام ٤١].

قال رحمه الله (١٢٢/٨):

(فيكشف الحجاب فينظرون إليه) فجعل النظر متعقباً لكشف الحجاب وعندهم أن الحجاب هو عدم خلق الرؤية، أو ضده خلق الرؤية؛ فيكون زوال ذلك العدم هو عين الرؤية، لا يكون شيئاً يتعقب الحجاب.

وقال «حجابه النور أو النار لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما أدركه بصره من خلقه» ولو كان الحجاب عدم خلق الرؤية لم يكن كشف ذلك، وهو خلق الرؤية في العبد يحرق شيئاً من الأشياء؛ فإن المؤمنين إذا رأوا ربهم في عرصات القيامة ثم رأوه في الجنة مرة بعد مرة، لا يُحرق شيء.

وفي الصحيحين «وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن» فأثبت رداء الكبرياء على وجهه، وعلى قول هؤلاء ما بينهم وبين أن ينظروا إليه؛ إلا زوال ذلك العدم بخلق الرؤية في أعينهم، ومعلوم أن عدم خلق الرؤية فيهم ليس هو رداء الكبرياء، ولا هو على وجه الله عز وجل، ولا هو في جنة عدن، ولا هو شيء أصلاً؛ حتى يوصف بشيء من صفات الموجود.

وتسمية مجرد عدم الرؤية مع صحة الحاسة وزوال المانع حجاباً أمر لا يعرف في اللغة لا حقيقة ولا مجازاً، ولهذا لا يقال: إن الإنسان محجوب عن رؤية ما يعجز عنه مع صحة حاسته وزوال المانع، كالأشياء البعيدة، ولكن يقال في الأعمى: هو محجوبُ البصر؛ لأن في عينه ما يحجب النور.

وقولهم (حقيقة الحجاب بالنسبة إلى الله تعالى محال لأنه عبارة عن الجسم المتوسط بين جسمين آخرين)، يقال: هذا بعينه وارد في كل ما يضاف إلى الله عز وجل من أسمائه وصفاته؛ فإن تلك الأسماء والصفات لا تعرف إلا للأجسام وصفات الأجسام كما تقدم التنبيه على ذلك.

والرؤية أيضاً لا تعقل إلا للجسم، ولا يعقل إثبات الرؤية إلا للجسم؛ فإثبات كون الرب مرئياً ورائياً مع نفي الجسم ليس بأولى من إثبات كونه محجوباً ومحتجباً مع نفي الجسم؛ فإن كان الجمع بين هذا الإثبات والنفي حقاً فهو حق في الموضعين وإن كان باطلاً فهو باطل في الموضعين، ومن قال: إني أعقل الرؤية بغير جسم ولا أعقل الحجاب إلا لجسم فهو جاحد لما يعلمه العقلاء بالاضطرار.

قال رحمه الله في (١٢٨/٨):

ومن تأمل نصوص الكتاب، وما ورد في ذلك من الآثار عن الصحابة والتابعين؛ علم بالضرورة علماً يقيناً لا يستريب فيه: أن الله عز وجل حجاباً وحجباً منفصلة عن العبد يكشفها إذا شاء فيتجلى، وإذا شاء لم يكشفها، وإذا كان الحجاب هو الجسم المتوسط بين جسمين؛ فلازم الحق حق لا يمكن أن يُدفع ما علم بالاضطرار من دين المرسلين بمثل نفي هذا الكلام الذي قد تبين أن نفيه من فاسد الكلام، وأن الحجة لمثبتيه أقوى منها لنفيه في الفطرة والشرعة والنظر والخصام.

والله تعالى قد قال: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الشورى ٥١] ومعلوم أن هذا التكليم هو مثل تكليمه لموسى، كما جاء في الحديث المتقدم «أنت موسى الذي كلمك الله من وراء حجاب، ولم يجعل بينك وبينه رسولاً من خلقه» وهذا التكليم أرفع درجة من تكليمه بالوحي، أو إرسال رسول باتفاق

المسلمين، كما دل عليه الكتاب والسنة؛ فإن كان الحجاب هو عدم خلق الرؤية كان المعنى: أن الله عز وجل كلمه، مع عدم رؤيته، ومعلوم أن عدم الرؤية قدر مشترك في جميع هذه الأنواع، وأن ذلك ليس مما يفضل به موسى، وإذا لم يكن التكليم من وراء حجاب لا يفيد إلا هذا المعنى؛ كان ما ثبت لموسى دون ما ثبت لغيره من الرسل وهذا معلوم الفساد بالاضطرار من دين الإسلام.

وقوله: ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الشورى ٥١] أي من خلف حجاب، والعدم المحض ليس له خلف ولا أمام؛ فعلم أنه حجاب موجود يكون له وراء.

لو صرحوا بالمعنى الذي ذكروه فقالوا (أو من وراء عدم خلق الرؤية)؛ لكان هذا من الكلام الذي يُعلم جنون صاحبه، أو هو كلام لا حقيقة له، ولا يحمل كلام الله عز وجل على ذلك إلا زنديق منافق متلاعب بالقرآن والإسلام، أو جاهل فيحكم عليه بالجهل بما يخرج منه من الكلام.

والله عز وجل قال في حق الكفار ﴿كَأَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين ١٥] فخص الحجاب بأنه يومئذٍ؛ فلو كان هو عدم خلق الرؤية؛ لكانوا ما داموا محجوبين.

والله تعالى خصّهم بذلك دون المؤمنين، وجعل ذلك مما يعذبهم به؛ فلو كان هو عدم خلق الرؤية؛ لكان المؤمنون في الدنيا محجوبين معذيين بهذا الحجاب الذي حجب به الكفار في الآخرة؛ فعلم أن ذلك حجاب خاص يحجب الله عز وجل به الكفار حين يتجلى للأبرار. اهـ بتصرف واختصار

من صفات الله عز وجل الحجب والاحتجاب كما يليق بجلاله:

يدل على صفة الحجب قوله تعالى عن الكفار: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحُجُونَ﴾ [المطففين: ١٥].

ويدل على صفة الاحتجاب ما رواه أحمد، وأبو داود عن أبي مريم الأزدي **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**، قال: دخلتُ على معاويةَ فقال: ما أُنعمنا بك يا فلان، وهي كلمةٌ تقولها العربُ، فقلتُ: حديثاً سمعتهُ أخبرك به، سمعتُ رسولَ الله **ﷺ** يقول: «مَنْ وَلَاهُ اللهُ شيئاً من أمرِ المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخَلَّتْهم وفقرهم احتجبَ اللهُ عنه دونَ حاجته وخَلَّتْه وفقره» قال: فجعل رجلاً على حوائج الناس.

وأحاديث الحجاب المتقدمة تدل على الصفتين جميعاً، وبالله التوفيق.

من صفات الله عز وجل النور:

يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ [النور: ٣٥]. وقوله: ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ [الزمر: ٦٩].

وروى أحمد (٦٦٤٤)، والترمذي (٢١٣٠) عن عبد الله بن عمرو **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا** أن النبي **ﷺ** قال: «إِنَّ الله تبارك وتعالى خلق خلقه في ظلمة، فألقى عليهم من نوره، فمن أصابه من ذلك النور؛ اهتدى، ومن أخطأه؛ ضلَّ».

وروى البخاري (٧٣٨٥)، ومسلم (٧٦٩) عن ابن عباس **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا**، عن النبي **ﷺ** في قيام الليل، في دعاء الاستفتاح: «اللهم لك الحمد؛ أنت نور السماوات والأرض».

وحديث الباب: «حجابه النور، لو كشفه؛ لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه». ومعنى «سبحات وجهه» يعني: نور وجهه.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله كما في "مختصر الصواعق" (ص ٤١٩):

وَمِنْ أَسْمَائِهِ النُّورُ، وَقَالَتِ الْمُعْطَلَةُ: ذَلِكَ مَجَازٌ، مَعْنَاهُ: مُنَوَّرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ
بِالنُّورِ الْمُخْلُوقِ، قَالُوا: وَيَتَعَيَّنُ الْمَجَازُ لِأَنَّ كُلَّ عَاقِلٍ يَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ
هُوَ هَذَا النُّورُ الْمُنْبَسِطُ عَلَى الْجُذُرَانِ، وَلَا هُوَ النُّورُ الْفَائِضُ مِنْ جِزْمِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ
وَالنَّارِ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ مَجَازُهُ مُنَوَّرَ السَّمَاوَاتِ، أَوْ هَادِي أَهْلِهَا.

وَبُطْلَانُ هَذَا يَتَبَيَّنُ بِأَنَّ النُّورَ جَاءَ فِي أَسْمَائِهِ تَعَالَى، وَهَذَا الْإِسْمُ مِمَّا تَلَقَّتْهُ الْأُمَّةُ
بِالْقَبُولِ وَأَثْبَتُوهُ فِي أَسْمَائِهِ الْحُسْنَى، وَهُوَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالَّذِي رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ
مُسْلِمٍ، وَمِنْ طَرِيقِهِ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

وَلَمْ يُنْكِرْهُ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَيْمَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَمُحَالٌّ أَنْ يُسَمَّى نَفْسُهُ
نُورًا، وَلَيْسَ لَهُ نُورٌ، وَلَا صِفَةُ النُّورِ ثَابِتَةٌ لَهُ، كَمَا أَنَّ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ يَكُونَ عَلِيمًا
قَدِيرًا سَمِيعًا بَصِيرًا، وَلَا عِلْمَ لَهُ وَلَا قُدْرَةَ، بَلْ صِحَّةُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ عَلَيْهِ مُسْتَلْزِمَةٌ
لِثَبُوتِ مَعَانِيهَا لَهُ، وَانْتِفَاءِ حَقَائِقِهَا عَنْهُ مُسْتَلْزِمٌ لِنَفْيِهَا عَنْهُ، وَالثَّانِي بَاطِلٌ قَطْعًا فَتَعَيَّنَ
الْأَوَّلُ.

وَالنَّبِيُّ ﷺ لَمَّا سَأَلَهُ أَبُو ذَرٍّ: «هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟» قَالَ: «نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ

فِي صَحِيحِهِ.

وَفِي الْحَدِيثِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَعْنَاهُ: ثُمَّ نُورٌ، أَيُّ فَهَذَاكَ نُورٌ مَنَعَنِي رُؤْيِيَهُ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى
شَيْئَانِ: (أَحَدُهُمَا) قَوْلُهُ فِي اللَّفْظِ الْآخِرِ فِي الْحَدِيثِ: «رَأَيْتُ نُورًا» فَهَذَا النُّورُ الَّذِي
رَأَاهُ هُوَ الَّذِي حَالَ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ رُؤْيِيَةِ الذَّاتِ. (الثَّانِي): قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ، وَلَا يَبْغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يُخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبْحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ.

وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُبَيْدِ الْمَكْتَبِ، عَنْ جُحَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «اِحْتَجَبَ اللَّهُ عَنْ خَلْقِهِ بِأَرْبَعٍ: بِنَارٍ وَظُلْمَةٍ وَنُورٍ وَظُلْمَةٍ»^(١).

وَقَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ جَبْرِيلَ: «هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟» فَانْتَقَضَ جَبْرِيلُ وَقَالَ: «يَا مُحَمَّدُ إِنَّ بَيْنِي وَبَيْنَهُ سَبْعِينَ حِجَابًا مِنْ نُورٍ، لَوْ دَنَوْتُ مِنْ أَذْنَاهَا لَأَحْرَقَتْ»^(٢).

المعنى الثاني في الحديث: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ نُورٌ فَلَا يُمَكِّنُ رُؤْيَاهُ؛ لِأَنَّ نُورَهُ الَّذِي لَوْ كَشَفَ الْحِجَابَ عَنْهُ لَأَحْرَقَتْ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، وَمَا بَيْنَهُمَا مَانِعٌ مِنْ رُؤْيَاهُ، فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ هُوَ الْمَعْنَى الثَّانِي فَظَاهِرٌ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَلَا رَيْبَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ نُورُ الْحِجَابِ مَانِعًا مِنْ رُؤْيَايَةِ ذَاتِهِ، فَنُورُ ذَاتِهِ سُبْحَانَهُ أَعْظَمُ مِنْ نُورِ الْحِجَابِ، بَلِ الْحِجَابُ إِنَّمَا اسْتَتَارَ بِنُورِهِ، فَإِنَّ نُورَ السَّمَاوَاتِ إِذَا كَانَ مِنْ نُورِ وَجْهِهِ، كَمَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ^(٣)، فَنُورُ الْحِجَابِ الَّذِي فَوْقَ السَّمَاوَاتِ أَوْلَى أَنْ يَكُونَ مِنْ نُورِهِ، وَهَلْ يُعْقَلُ

(١) إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ إلا عبيد بن مهران المكتب؛ فإنه من رجال مسلم فحسب.

(٢) إسناده ضعيف؛ لكونه مرسلاً.

(٣) ضعيف: أخرجه الدارمي في "النتقض على المريسي" (ص ٤٧٥، و ٧٤١)، وأبو داود في "الزهد" (١٥٨)، والطبراني في "الكبير" (٨٨٨٦)، وأبو الشيخ في "العظمة" (١١١)، وأبو نعيم في "الحلية" =

أَنْ يَكُونَ النُّورُ حِجَابَ مَنْ لَيْسَ لَهُ نُورٌ؟ هَذَا أَتَيْنُ الْمَحَالِ، وَعَلَى هَذَا فَلَا تَنَاقُضَ بَيْنَ قَوْلِهِ ﷺ: «رَأَيْتُ نُورًا» وَبَيْنَ قَوْلِهِ: «نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ» فَإِنَّ الْمُنْفِيَّ مُكَافَحَةُ الرُّؤْيَةِ لِلذَّاتِ الْمُقَدَّسَةِ، وَالْمُثَبَّتَ رُؤْيَهُ مَا ظَهَرَ مِنْ نُورِ الذَّاتِ، يُوضِّحُهُ:

قال رحمه الله:

وَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَمَّا تَجَلَّى لِلْجَبَلِ وَظَهَرَ لَهُ أَمْرٌ مَا مِنْ نُورِ ذَاتِهِ الْمُقَدَّسَةِ صَارَ الْجَبَلُ دَكًّا، فَرَوَى حُمَيْدٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣] أَشَارَ أَنَسُ بِطَرْفٍ إِصْبَعِهِ عَلَى طَرْفٍ خِنْصَرِهِ، وَكَذَلِكَ أَشَارَ ثَابِتٌ، فَقَالَ لَهُ حُمَيْدُ الطَّوِيلُ: مَا تُرِيدُ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ؟ فَرَفَعَ ثَابِتٌ يَدَهُ فَضْرَبَ صَدْرَهُ ضَرْبَةً شَدِيدَةً، وَقَالَ: مَنْ أَنْتَ يَا حُمَيْدُ، يُحَدِّثُنِي أَنَسُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَقُولُ أَنْتَ: مَا تُرِيدُ بِهَذَا؟^(١)

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الَّذِي أَصَارَ الْجَبَلُ إِلَى هَذَا الْحَالِ ظُهُورُ هَذَا الْقَدْرِ مِنْ نُورِ الذَّاتِ لَهُ بِلاَ وَاسِطَةٍ.

قال رحمه الله:

وَتَبَّتْ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ» الْحَدِيثُ.. وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّ كَوْنَهُ نُورَ

= (١٣٧/١)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٦٧٤) من طريق حماد بن سلمة، عن الزبير أبي عبد السلام، عن أيوب بن عبد الله بن مكرز، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لجهالة الزبير أبي عبد السلام، وهو ابن جُوَاتِسِيرٍ، وَأَيُّوبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَجْهُولُ الْحَالِ أَيْضًا.

(١) صحيح: أخرجه أحمد (١٢٢٦٠) بإسناد صحيح على شرط مسلم.

السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مُغَايِرٌ لِّكَوْنِهِ رَبَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ إِصْلَاحَهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بِالْأَنْوَارِ وَهِدَايَتِهِ لِمَنْ فِيهِمَا هِيَ رُبُوبِيَّتُهُ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَعْنَى كَوْنِهِ نُورَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَمْرٌ وَرَاءَ رُبُوبِيَّتِهَا، يُوضِّحُهُ:

أَنَّ الْحَدِيثَ تَضَمَّنَ ثَلَاثَةَ أُمُورٍ شَامِلَةٍ عَامَّةٍ لِّلْسَمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ: رُبُوبِيَّتُهَا وَقِيُومِيَّتُهَا وَنُورُهَا، فَكَوْنُهُ سُبْحَانَهُ رَبًّا لِّهَا وَقِيُومًا لِّهَا وَنُورًا لِّهَا أَوْصَافٌ لَهُ، فَأَثَارُ رُبُوبِيَّتِهِ وَقِيُومِيَّتِهِ وَنُورِهِ قَائِمَةٌ بِهِمَا، وَصِفَةُ الرُّبُوبِيَّةِ وَمُقْتَضَاهَا هُوَ الْمَخْلُوقُ الْمُفْصَلُ، وَهَذَا كَمَا أَنَّ صِفَةَ الرَّحْمَةِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالرِّضَى وَالْغَضَبِ قَائِمَةٌ بِهِ سُبْحَانَهُ، وَالرَّحْمَةُ الْمَوْجُودَةُ فِي الْعَالَمِ، وَالْإِحْسَانُ وَالْخَيْرُ، وَالنِّعْمَةُ وَالْعُقُوبَةُ أَثَارُ تِلْكَ الصِّفَاتِ، وَهِيَ مُنْفَصِلَةٌ عَنْهُ، وَهَكَذَا عِلْمُهُ الْقَائِمُ بِهِ هُوَ صِفَتُهُ.

وَأَمَّا عُلُومُ عِبَادِهِ فَمِنْ أَثَارِ عِلْمِهِ، وَقُدْرَتِهِمْ مِنْ أَثَارِ قُدْرَتِهِ، فَالْتَبَسَ هَذَا الْمَوْضِعُ عَلَى مُنْكَرِي نُورِهِ سُبْحَانَهُ، وَلَبَّسُوا مِنْ جَرَمِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالنَّارِ، فَلَا بُدَّ مِنْ حَلِّ قَوْلِهِ: ﴿نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥] عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ مُنُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَهَادٍ لِأَهْلِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَحَيْثُذِ فَنَقُولُ:

أَسَأْتُمْ الظَّنَّ بِكَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ حَيْثُ فَهِمْتُمْ أَنَّ حَقِيقَةَ مَذْلُولِهِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ هُوَ هَذَا النُّورُ الْوَاقِعُ عَلَى الْحِيطَانِ وَالْجُنْدَرَانِ، وَهَذَا الْفَهْمُ الْفَاسِدُ هُوَ الَّذِي أَوْجَبَ لَكُمْ إِنكَارَ حَقِيقَةِ نُورِهِ وَجَحْدَهُ، وَجَعَلْتُمْ بَيْنَ الْفَهْمِ الْفَاسِدِ، وَإِنكَارِ الْمَعْنَى الْحَقِّ، وَلَيْسَ مَا ذَكَّرْتُمْ مِنَ النُّورِ هُوَ نُورُ الرَّبِّ الْقَائِمُ بِهِ الَّذِي هُوَ صِفَتُهُ، وَإِنَّمَا هُوَ مَخْلُوقٌ لَهُ مُنْفَصِلٌ عَنْهُ، فَإِنَّ هَذِهِ الْأَنْوَارَ الْمَخْلُوقَةَ، إِنَّمَا تَكُونُ فِي مَحَلٍّ دُونَ مَحَلٍّ، فَالنُّورُ الْفَائِضُ عَنِ النَّارِ أَوْ الشَّمْسِ أَوْ الْقَمَرِ، إِنَّمَا هُوَ نُورٌ لِبَعْضِ الْأَرْضِ دُونَ بَعْضٍ، فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ نُورَ الشَّمْسِ الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ مِنْ نُورِ الْقَمَرِ وَالْكَوَاكِبِ وَالنَّارِ، لَيْسَ هُوَ نُورٌ جَمِيعٌ

السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، فَمَنْ ادَّعَى أَنْ ظَاهَرَ الْقُرْآنَ وَكَلَامَ الرَّسُولِ ﷺ أَنْ نُورَ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ هُوَ هَذَا النُّورُ الْفَائِضُ؛ فَقَدْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَلَوْ كَانَ لَفُظُ النَّصِّ: (اللَّهُ هُوَ النُّورُ الَّذِي تُعَايِنُونَهُ وَتَرَوْنَهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)؛ لَكَانَ لِفَهْمِهِ هُوَ لَاءٌ وَتَحْرِيفُهُمْ مُسْتَنَدًا مَا.

أَمَّا وَلَفُظُ النَّصِّ: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥] فَمِنْ أَيْنَ يَدُلُّ هَذَا بِوَجْهِهِ مَا أَنَّ النُّورَ الْفَائِضَ عَنْ جِزْمِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالنَّارِ، فَإِخْرَاجُ نُورِ الرَّبِّ تَعَالَى عَنْ حَقِيقَتِهِ، وَحَمْلُ لَفْظِهِ عَلَى مَجَازِهِ، إِنَّمَا اسْتَنَدَ إِلَى هَذَا الْفَهْمِ الْبَاطِلِ الَّذِي لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ بِوَجْهِهِ.

وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَّرَ هَذِهِ الْآيَةَ بِقَوْلِهِ: «أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»، وَلَمْ يَفْهَمْ مِنْهُ أَنَّ هُوَ النُّورُ الْمُنْبَسِطُ عَلَى الْحِيطَانِ وَالْجُدْرَانِ، وَلَا فَهَمَهُ الصَّحَابَةُ عَنْهُ بَلْ عَلِمُوا أَنَّ لِنُورِ الرَّبِّ تَعَالَى شَأْنًا آخَرَ هُوَ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِثَالٌ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: لَيْسَ عِنْدَ رَبِّكُمْ لَيْلٌ وَلَا نَهَارٌ، نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِنْ نُورٍ وَجْهِهِ^(١).

فَهَلْ أَرَادَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّ هَذَا النُّورَ الَّذِي عَلَى الْحِيطَانِ وَوَجْهِهِ الْأَرْضِ هُوَ عَيْنُ نُورِ الْوَجْهِ الْكَرِيمِ، أَوْ فَهَمَ هَذَا عَنْهُمْ ذُو فَهَمٍ مُسْتَقِيمٍ!؟

(١) ضعيف: أخرجه الدارمي في "النقض على المريسي" (ص ٤٧٥، و ٧٤١)، وأبو داود في "الزهد" (١٥٨)، والطبراني في "الكبير" (٨٨٨٦)، وأبو الشيخ في "العظمة" (١١١)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٣٧/١)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٦٧٤) من طريق حماد بن سلمة، عن الزبير أبي عبد السلام، عن أيوب بن عبد الله بن مكرز، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، لجهالة الزبير أبي عبد السلام، وهو ابن جؤاثشير، وأيوب بن عبد الله مجهول الحال أيضاً.

فَالْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ وَأَقْوَالُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مُتَطَابِقَةٌ يُوَافِقُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَتُصَرِّحُ بِالْفَرْقِ الَّذِي بَيْنَ النُّورِ الَّذِي هُوَ صِفَتُهُ، وَالنُّورِ الَّذِي هُوَ خَلْقٌ مِنْ خَلْقِهِ، كَمَا تُفَرِّقُ بَيْنَ الرَّحْمَةِ الَّتِي هِيَ صِفَتُهُ، وَالرَّحْمَةِ الَّتِي هِيَ مَخْلُوقَةٌ، وَلَكِنْ لَمَّا وَجِدَتْ فِي رَحْمَتِهِ سُمِّيَتْ بِرَحْمَتِهِ، وَكَمَا أَنَّهُ لَا يُثَابِلُ فِي صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ خَلْقِهِ، فَكَذَلِكَ نُورُهُ سُبْحَانَهُ، فَأَيُّ نُورٍ مِنَ الْأَنْوَارِ الْمَخْلُوقَةِ؛ إِذَا ظَهَرَ لِلْعَالَمِ وَوَاجَهَهُ أَحْرَقَهُ؟

وَأَيُّ نُورٍ إِذَا ظَهَرَ مِنْهُ لِلْجِبَالِ الشَّاخِجَةِ قَدْرًا مَا جَعَلَهَا دَكًّا، وَإِذَا كَانَتْ أَنْوَارُ الْحُجُبِ لَوْ دَنَا جَبْرَائِيلُ مِنْ أَذْنَاهَا لَا احْتَرَقَ، فَمَا الظَّنُّ بِنُورِ الذَّاتِ.

وقال الله تعالى: ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ [الزمر: ٦٩] فَأَخْبَرَ أَنَّ الْأَرْضَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُشْرِقُ بِنُورِهِ، وَهُوَ نُورُهُ الَّذِي هُوَ نُورُهُ، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ يَأْتِي لِفَضْلِ الْقَضَاءِ بَيْنَ عِبَادِهِ، وَيَنْصَبُ كُرْسِيُّهُ بِالْأَرْضِ، فَإِذَا جَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؛ أَشْرَقَتِ الْأَرْضُ، وَحُقَّ لَهَا أَنْ تُشْرِقَ بِنُورِهِ، وَعِنْدَ الْمُعْطَلَةِ: لَا يَأْتِي وَلَا يَجِيءُ، وَلَا لَهُ نُورٌ تُشْرِقُ بِهِ الْأَرْضُ.

وروى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَكَدِّرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَهْلُ الْجَنَّةِ فِي نَعِيمِهِمْ إِذْ سَطَعَ لَهُمْ نُورٌ، فَرَفَعُوا رُءُوسَهُمْ فَإِذَا الْجَبَّارُ جَلَّ جَلَالُهُ وَقَدْ أَشْرَقَ عَلَيْهِمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَقَالَ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨] قَالَ: ثُمَّ يَتَوَارَى عَنْهُمْ وَتَبْقَى رَحْمَتُهُ وَبَرَكَتُهُ عَلَيْهِمْ فِي دِيَارِهِمْ»^(١)، رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي صَحِيحِهِ وَابْنُ مَاجَهَ فِي سُنَنِهِ، فَهَذَا نُورٌ مُشَاهِدٌ قَدْ سَطَعَ لَهُمْ حَتَّى حَرَّكَهُمْ وَاسْتَفَزَّزَهُمْ إِلَى رَفْعِ رُءُوسِهِمْ إِلَى فَوْقِ.

(١) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (١٨٤)، ولم أجده عند الحاكم، وأخرجه البزار كما في "كشف الأستار" (٢٢٥٣)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢٧٤/٢)، والدارقطني في الرؤية (٥١)، وابن عدي في "الكامل" (١٢٠/٧)، واللالكائي في "أصول الاعتقاد" (٨٣٦)، والبيهقي في "البعث والنشور" =

قال رحمه الله:

وَالنَّصَّ قَدْ وَرَدَ بِتَسْمِيَةِ الرَّبِّ نُورًا، وَبِأَنَّ لَهُ نُورًا مُضَافًا إِلَيْهِ، وَبِأَنَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَبِأَنَّ حِجَابَهُ نُورٌ، هَذِهِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ:
فَالأَوَّلُ يُقَالُ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ بِالْإِطْلَاقِ، فَإِنَّهُ النُّورُ الْهَادِي، وَالثَّانِي يُضَافُ إِلَيْهِ كَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ حَيَاتُهُ وَسَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَعَزَّتُهُ وَقُدْرَتُهُ وَعِلْمُهُ، وَتَارَةً يُضَافُ إِلَى وَجْهِهِ، وَتَارَةً يُضَافُ إِلَى ذَاتِهِ، فَالأَوَّلُ إِضَافَتُهُ كَقَوْلِهِ: «أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ»^(١) وَقَوْلِهِ: «نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِنْ نُورِ وَجْهِهِ»، وَالثَّانِي إِضَافَتُهُ إِلَى ذَاتِهِ كَقَوْلِهِ ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ [الزمر: ٦٩]. وَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ذَلِكَ نُورُهُ الَّذِي إِذَا تَجَلَّى بِهِ^(٢)،

= (٤٤٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢٠٨/٦) من طريق أبي عاصم العباداني، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ الرَّقَاشِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُتَكِدِّرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِهِ.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ أبو عاصم العباداني ضعيف، والفضل بن عيسى الرقاشي أشدَّ ضعفًا.

(١) ضعيف: أخرجه الطبراني في "الكبير" (٧٣/١٣)، وفي "الدعاء" (١٠٣٦) من حديث عبد الله بن جعفر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو ضمن دعاء طويل، دعا به النبي ﷺ يوم أصابه الكرب في دعوته في الطائف، وهو بطوله: «اللَّهُمَّ إِلَيْكَ أَشْكُو ضَعْفَ قُوَّتِي، وَقَلَّةَ حِيلَتِي، وَهَوَانِي عَلَى النَّاسِ، أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، أَنْتَ أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، إِلَيَّ مَنْ تَكَلَّمْتُ، إِلَى عَدُوٍّ يَبْجَهْمُنِي أَوْ إِلَى قَرِيبٍ مَلَكَتْهُ أَمْرِي، إِنْ لَمْ تَكُنْ غَضَبَانَ عَلَيَّ فَلَا أُبَالِي، غَيْرَ أَنَّ عَافِيَتَكَ أَوْسَعُ لِي، أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ الَّذِي أَشْرَقَتْ لَهُ الظُّلُمَاتُ، وَصَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، أَنْ تُنْزِلَ بِي غَضَبَكَ أَوْ تُحِلَّ عَلَيَّ سَخَطَكَ، لَكَ الْعُتْبَى حَتَّى تَرْضَى، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ». وإسناده ضعيف؛ في إسناده عننة ابن إسحاق، وهو مدلس، ولم يصرح بالسباع.

(٢) حسن: أخرجه الترمذي (٣٢٧٩)، وابن أبي عاصم (٤٣٧)، والنسائي (١١٥٣٧)، وابن خزيمة (٢٧٣) و (٢٧٤)، والطبراني (١١٦١٩) من طرق عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: رأى محمد ربه، قلت: أليس الله يقول: ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يَدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾؟ قال: ويحك، ذاك إذا تجلَّى بنوره الذي هو نوره. قال: وقال: رأى محمد ربه تبارك وتعالى مرتين.

وهذا إسناد حسن، لأن الحكم بن أبان حسن الحديث.

وَقَوْلُهُ ﷺ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ خَلْقَهُ فِي ظُلْمَةٍ ثُمَّ أَلْقَى عَلَيْهِمْ مِنْ نُورِهِ» الْحَدِيثُ^(١).

الثَّالِثُ: وَهُوَ إِصْافُهُ نُورَهُ إِلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، كَقَوْلِهِ: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥] وَالرَّابِعُ: كَقَوْلِهِ: «حِجَابُهُ النُّورُ».

فَهَذَا النُّورُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ يَجِيءُ عَلَى أَحَدِ الْوُجُوهِ الْأَرْبَعَةِ، وَالنُّورُ الَّذِي احْتَجَبَ بِهِ سُمِّيَ نُورًا وَنَارًا، كَمَا وَقَعَ التَّرَدُّدُ فِي لَفْظِهِ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، حَدِيثُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَهُوَ قَوْلُهُ: «حِجَابُهُ النُّورُ أَوْ النَّارُ»، فَإِنَّ هَذِهِ النَّارَ هِيَ نُورٌ، وَهِيَ الَّتِي كَلَّمَ اللَّهُ كَلِيمَهُ مُوسَى فِيهَا، وَهِيَ نَارٌ صَافِيَةٌ لَهَا إِشْرَاقٌ بِلَا إِحْرَاقٍ.

فَالْأَقْسَامُ ثَلَاثَةٌ: إِشْرَاقٌ بِلَا إِحْرَاقٍ كَنُورِ الْقَمَرِ، وَإِحْرَاقٌ بِلَا إِشْرَاقٍ وَهِيَ نَارُ جَهَنَّمَ فَإِنَّهَا سُودَاءٌ مُحْرِقَةٌ لَا تُضِيءُ، وَإِشْرَاقٌ بِإِحْرَاقٍ وَهِيَ هَذِهِ النَّارُ الْمُضِيئَةُ، وَكَذَلِكَ نُورُ الشَّمْسِ لَهُ الْإِشْرَاقُ وَالْإِحْرَاقُ، فَهَذَا فِي الْأَنْوَارِ الْمُشْهُودَةِ الْمُخْلُوقَةِ، وَحِجَابُ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى نُورٌ وَهُوَ نَارٌ.

وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ كُلُّهَا حَقِيقَةٌ بِحَسَبِ مَرَاتِبِهَا، فَنُورٌ وَجْهٍ حَقِيقَةٌ لَا مَجَازٌ، وَإِذَا كَانَ نُورٌ مُخْلُوقَاتِهِ، كَالشَّمْسِ، وَالْقَمَرِ، وَالنَّارِ حَقِيقَةٌ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ نُورُهُ الَّذِي نِسْبَةُ

(١) صحيح: أخرجه أحمد (٦٦٤٤)، والحاكم (٣٠/١) بإسناد صحيح.

أخرج الترمذي (٣٢٧٩)، وابن أبي عاصم (٤٣٧)، والنسائي (١١٥٣٧)، وابن خزيمة (٢٧٣) و (٢٧٤)، والطبراني (١١٦١٩) من طرق عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: رأى محمد ربه، قلت: أليس الله يقول: ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾؟ قال: ويحك، ذاك إذا تجلّى بنوره الذي هو نوره. قال: وقال: رأى محمد ربه تبارك وتعالى مرتين. وفيه الحكم بن أبان، قال الحافظ في "التقريب": صدوق، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

الأنوارِ المخلوقةِ إليه أَقْلٌ مِنْ نِسْبَةِ سِرَاجٍ ضَعِيفٍ إِلَى قُرْصِ الشَّمْسِ، فَكَيْفَ لَا يَكُونُ
هَذَا النُّورُ حَقِيقَةً. اهـ بتصرف واختصار

(٧٢) وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا، وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ، فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَتَقُولُ: قَطُّ، قَطُّ، بِعِزَّتِكَ وَكَرَمِكَ. وَلَا يَزَالُ فِي الْجَنَّةِ فَضْلٌ حَتَّى يُنْشِئَ اللَّهُ لَهَا خَلْقًا، فَيُسْكِنَهُمْ فَضْلَ الْجَنَّةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

إثبات صفة القدمين لله عز وجل.

دل حديث الباب على إثبات صفة القدم لله عز وجل، كما تليق بجلاله، ثبت ذلك من غير تمثيل، ونزله الله عن المماثلة بخلقه، من غير تعطيل. ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وقد ثبت عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بإسناد صحيح، أنه قال في الكرسي: إنه موضع القدمين. أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة، وغيره.

تحريف المبتدعة لصفة القدم والرد عليهم.

قال الإمام وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مختصر الفتاوى المصرية (ص ٦٤٧):

وقد غلط في هذا الحديث المعطلة الذين أولوا قوله (قدمه) بنوع من الخلق، كما قالوا: الذين تقدم في علمه أنهم أهل النار. حَتَّى قَالُوا فِي قَوْلِهِ (رجله): يُقَالُ رَجُلٌ مِنْ جَرَادٍ. وغلطهم من وجوه:

(١) أخرجه البخاري (٧٣٨٤)، ومسلم (٢٨٤٨) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الأول: أن النبي ﷺ قَالَ: «حَتَّى يَضَعَ» وَلَمْ: حَتَّى يَلْقَى. كَمَا قَالَ فِي قَوْلِهِ «لَا يَزَالُ يَلْقَى فِيهَا».

الثاني: أن قَوْلَهُ (قَدَمَهُ) لَا يَفْهَمُ مِنْهُ هَذَا لَا حَقِيقَةً، وَلَا مَجَازًا كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الْإِضَافَةُ.

الثالث: أن أَوْلَيْكَ الْمُؤَخَّرِينَ إِنْ كَانُوا مِنْ أَصَاغِرِ الْمُعَذِّبِينَ؛ فَلَا وَجْهَ لَانْزَوَائِهَا وَاكْتِفَائِهَا بِهِمْ؛ فَإِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ بِأَمْرِ عَظِيمٍ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَكْبَرِ الْمُجْرِمِينَ فَهُمْ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ، وَفِي أَوَّلِ الْمُعَذِّبِينَ لَا فِي أَوَاخِرِهِمْ.

الرابع: أن قَوْلَهُ «فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا تَنْضُمُ عَلَى مِنْ فِيهَا فَتَضِيقُ بِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَلْقَى فِيهَا شَيْءٌ.

الخامس: أن قَوْلَهُ: «لَا يَزَالُ يَلْقَى فِيهَا، وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ حَتَّى يَضَعَ فِيهَا قَدَمَهُ» جَعَلَ الْوَضْعَ الْغَايَةَ الَّتِي إِلَيْهَا يَنْتَهِي الْإِلْقَاءُ، وَيَكُونُ عِنْدَهَا الْانْزَوَاءُ؛ فَيَقْتَضِي ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ الْغَايَةُ أَعْظَمَ مِمَّا قَبْلَهَا.

وَلَيْسَ فِي قَوْلِ الْمَعْطَلَةِ مَعْنَى لِلْفِظِ (قَدَمَهُ)، إِلَّا وَقَدْ اشْتَرَكَ فِيهِ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ، وَالْأَوَّلُ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْآخِرِ.

وَقَدْ يَغْلُطُ فِي الْحَدِيثِ قَوْمٌ آخَرُونَ مِثْلُهُ أَوْ غَيْرِهِمْ؛ فَيَتَوَهَّمُونَ أَنَّ قَدَمَ الرَّبِّ تَدْخُلُ جَهَنَّمَ، وَقَدْ تَوَهَّمُ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ الْإِثْبَاتِ قَوْمٌ مِنَ الْمَعْطَلَةِ، حَتَّى قَالُوا: كَيْفَ يَدْخُلُ بَعْضُ الرَّبِّ النَّارَ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَوْ كَانَ هُوَ لِآلِهَةٍ مَا وَرَدُوهَا﴾.

وَهَذَا جَهْلٌ مِّنْ تَوْهَمِهِ، أَوْ نَقْلُهُ عَنِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ؛ فَإِنَّ الْحَدِيثَ: «حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ عَلَيْهَا - وَفِي رِوَايَةٍ: فِيهَا - فَيَنْزِي بِعَظْمِهَا إِلَى بَعْضِ، وَتَقُولُ: قَطَّ قَطَّ وَعَزَّتْ».

فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا تَضَايَقَتْ عَلَى مَنْ كَانَ فِيهَا؛ فَاِمْتَلَأَتْ بِهِمْ كَمَا أَقْسَمَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ لِيَمْلَأْنَهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ؛ فَكَيْفَ تَمْتَلِئُ بِشَيْءٍ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ خَالِقٍ أَوْ مَخْلُوقٍ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى أَنَّهُ تُوَضَّعَ الْقَدَمُ الْمُضَافُ إِلَى الرَّبِّ تَعَالَى، فَتَنْزَوِي وَتَضْيِيقُ بِمَنْ فِيهَا، وَالْوَاحِدُ مِنَ الْخَلْقِ قَدْ يَرْكُضُ مَتَحَرِّكًا مِنَ الْأَجْسَامِ فَيَسْكُنُ، أَوْ سَاكِنًا فَيَتَحَرِّكُ وَيَرْكُضُ جَبَلًا؛ فَيَنْفَجِرُ مِنْهُ مَاءٌ كَمَا قَالَ تَعَالَى ﴿ارْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾ وَقَدْ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى الْمَرِيضِ فَيَبْرَأُ، وَعَلَى الْغَضْبَانِ فَيَرْضَى. اهـ

قوله: وَلَا يَزَالُ فِي الْجَنَّةِ فَضْلٌ حَتَّى يَنْشِئَ اللَّهُ لَهَا خَلْقًا، فَيَسْكُنُهُمْ فَضْلُ الْجَنَّةِ:

هَذَا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ، وَرَحْمَتِهِ بِهِمْ وَإِحْسَانِهِ حَيْثُ يَتَفَضَّلُ عَلَى أَنَاسٍ؛ فَيَسْكُنُهُمْ فَضْلُ الْجَنَّةِ.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في حادي الأرواح (ص ٣٩٤):

وَأَمَّا اللَّفْظُ الَّذِي وَقَعَ فِي “صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ” فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَأَنَّهُ يَنْشِئُ لِلنَّارِ مِنْ يَشَاءُ، فَيَلْقَى فِيهَا، فَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ» فَغَلَطَ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ انْقِلَابَ عَلَيْهِ لَفْظُهُ. وَالرُّوَايَاتُ الصَّحِيحَةُ، وَنَصُّ الْقُرْآنِ يَرُدُّهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ يَمْلَأُ جَهَنَّمَ مِنْ إِبْلِيسَ وَأَتْبَاعِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَعَذِّبُ إِلَّا مَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ حُجَّتُهُ، وَكَذَبَ رَسَلُهُ.

قال تعالى: ﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ﴾ ولا يظلم الله أحدا من خلقه. اهـ

(٧٣) وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أُنْذِرَ أُمَّتُهُ الْأَعْوَرَ الْكَذَّابَ، إِلَّا إِنَّهُ أَعْوَرٌ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، وَمَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

إثبات صفة العينين لله عز وجل.

دل حديث الباب على إثبات صفة العينين لله عز وجل، وهما عينان حقيقتان، تليقان بجلال الله وعظمته، لا تماثل صفات المخلوقين، قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحِينَا﴾ [هود: ٣٧]. وقوله: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلَتُضْمَعَ عَلَيَّ عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩]. وقوله: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨].

قال الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة رحمه الله في كتاب التوحيد (٩٧/١):

فَوَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ أَنْ يُثْبِتَ لِحَالِقِهِ وَبَارِيهِ مَا ثَبَتَ الْخَالِقُ الْبَارِي لِنَفْسِهِ، مِنَ الْعَيْنِ، وَغَيْرِ مُؤْمِنٍ مَنْ يَنْفِي عَنِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَا قَدْ ثَبَتَهُ اللَّهُ فِي مُحْكَمِ تَنْزِيلِهِ، بَيَّانَ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ مُبَيَّنًا عَنْهُ، عَزَّ وَجَلَّ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ

(١) أخرجه البخاري (٧٤٠٨)، ومسلم (٢٩٣٣) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴿[النحل: ٤٤]، فَيَنْبَغِي ﷺ أَنْ اللَّهُ عَيْنِينَ، فَكَانَ بَيَانُهُ مُوَافِقًا لِبَيَانِ مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ، الَّذِي هُوَ مَسْطُورٌ بَيْنَ الدَّفَتَيْنِ، مَقْرُوءٌ فِي الْمَحَارِبِ وَالْكِتَابِ. اهـ

قال الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في الرد على المريسي (ص ٣٢٧):

فَفِي تَأْوِيلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ» بَيَانٌ أَنَّهُ بَصِيرٌ، دُوَّ عَيْنَيْنِ خِلَافِ الْأَعْوَرِ. اهـ

ثم قال رحمه الله (ص ٣٠٥):

وَالْعَوْرُ عِنْدَ النَّاسِ ضِدُّ الْبَصَرِ، وَالْأَعْوَرُ عِنْدَهُمْ ضِدُّ الْبَصِيرِ بِالْعَيْنَيْنِ. اهـ

وَبُوبُ اللَّالِكَايَةِ فِي أَصُولِ الْإِعْتِقَادِ (٤٥٧/٣) بِقَوْلِهِ:

سَيَاقُ مَا دَلَّ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ عَلَى أَنَّ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الْوَجْهَ وَالْعَيْنَيْنِ وَالْيَدَيْنِ. اهـ

قال الإمام العثيمين رحمه الله كَمَا فِي مَجْمُوعِ فَتَاوَاهُ (١٤٩/١):

وَوَجْهَ الْإِسْتِدْلَالِ بِهِ ظَاهِرٌ جَدًّا؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ لِأَمْتِهِ شَيْئًا مِمَّا يَنْتَفِي بِهِ الْإِشْتِبَاهُ عَلَيْهِمْ فِي شَأْنِ الدِّجَالِ فِي أَمْرٍ مُحْسُوسٍ، يَتَبَيَّنُ لِدَوِيِّ التَّفَكِيرِ الْعَالَمِينَ بِالطَّرِيقِ الْعَقْلِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، بِذِكْرِ أَنَّ الدِّجَالَ أَعْوَرَ الْعَيْنِ، وَالرَّبُّ سَبْحَانَهُ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، وَلَوْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى أَكْثَرَ مِنْ عَيْنَيْنِ؛ لَكَانَ الْبَيَانُ بِهِ أَوْلَى لظَهْوَرِهِ، وَزِيَادَةُ الثَّنَاءِ بِهِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّ الْعَيْنَ صِفَةُ كَمَالٍ؛ فَلَوْ كَانَ اللَّهُ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَتَيْنِ؛ كَانَ الثَّنَاءُ بِذَلِكَ عَلَى اللَّهِ أَبْلَغَ.

وتقرير ذلك أن يقال: ما زاد على العينين؛ فإما أن يكون كمالاً في حق الله تعالى أو نقصاً، فإن كان نقصاً؛ فهو ممتنع على الله تعالى؛ لامتناع صفات النقص في حقه، وإن

كان كما لا فكيف يهمله النبي ﷺ مع كونه أبلغ في الثناء على الله تعالى!! فلما لم يذكره النبي ﷺ، علم أنه ليس بثابت لله عز وجل، وهذا هو المطلوب.

فإن قيل: ترك ذكره من أجل بيان نقص الدجال بكونه أعور.

قلنا: يمكن أن يذكر مع بيان نقص الدجال؛ فيجمع بين الأمرين حتى لا يفوت ذكر كمال صفة الله عز وجل.

واعلم أن النبي ﷺ ذكر هذه العلامة الحسية؛ لبيان نقص الدجال، وأنه ليس بصالح لأن يكون ربًّا، ولظهورها لجميع الناس؛ لكونها علامة حسية بخلاف العلامات العقلية، فإنها قد تحتاج إلى مقدمات تخفى على كثير من الناس، لا سيما عند قوة الفتنة، واشتداد المحنة، كما في هذه الفتنة فتنة الدجال، وكان هذا من حسن تعليمه ﷺ، حيث يعدل في بيانه إلى ما هو أظهر وأجلى مع وجود علامات أخرى.

وقد ذكر ابن خزيمة رحمه الله في كتاب التوحيد (ص ٣١) حديثا ساقه في ضمن الأدلة على أن النبي ﷺ يَبْنُ أن الله تعالى عينين، فساقه بسنده إلى أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه يقرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾. إلى قوله: ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾. فيضع إبهامه على أذنه، والتي تليها على عينه. ويقول: هكذا سمعت رسول الله ﷺ يقرأها ويضع أصبعيه.

وقد سبقت رواية الدارمي له بلفظ التثنية، وذكر الحافظ ابن حجر في الفتح (٣٧٣/١٣) أن البيهقي ذكر له شاهدا من حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سمعت رسول الله ﷺ يقول: على المنبر: «إن ربنا سميع بصير، وأشار إلى عينيه» وسنده حسن.

وقد ذكر صاحب "مختصر الصواعق" (ص ٣٥٩)، قبيل المثال السادس حديثاً عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «إن العبد إذا قام إلى الصلاة؛ فإنه بين عيني الرحمن» الحديث. لكنه لم يعزه؛ فليُنظر في صحته.

وبهذا تبين وجوب اعتقاد أن الله تعالى عينيّن، لأنه مقتضى النص، وهو المنقول عن أهل السنة والحديث. اهـ

قال أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري في كتابه الذي رجع فيه إلى مذهب أهل السنة والجماعة "الإبانة عن أصول الديانة" (ص ٢٠):

قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها، التمسك بكتاب الله ربنا عز وجل، وبسنة نبينا محمد ﷺ، وما روي عن السادة الصحابة، والتابعين، وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل - نصر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته - قائلون، ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق، ودفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيع الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وجليل معظم، وكبير مفهم.

ثم قال رحمه الله:

وأن له سبحانه وجهها بلا كيف، كما قال: ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾.

وأن له سبحانه يدين بلا كيف، كما قال سبحانه: ﴿خلقت بيدي﴾، وكما قال: ﴿بل يده يهبطون﴾.

وأن له سبحانه عينين بلا كيف، كما قال سبحانه: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ من الآية.
وأن من زعم أن أسماء الله غيره كان ضالاً اهـ

جاء في بعض الأدلة ذكر العين بالإفراد وفي بعضها ذكرها بالجمع.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله كما في مختصر الصواعق (ص ٣٧):

ذَكَرَ الْعَيْنِ الْمُفْرَدَةَ مُضَافَةً إِلَى الضَّمِيرِ الْمُفْرَدِ، وَالْأَعْيُنِ مَجْمُوعَةً مُضَافَةً إِلَى ضَمِيرِ الْجَمْعِ، وَذَكَرَ الْعَيْنِ مُفْرَدَةً لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا عَيْنٌ وَاحِدَةٌ لَيْسَ إِلَّا كَقَوْلِكَ: أَفْعَلُ هَذَا عَلَى عَيْنِي، وَأَحْبَبَكَ عَلَى عَيْنِي، وَلَا يُرِيدُ أَنْ لَهُ عَيْنًا وَاحِدَةً، وَإِنَّمَا إِذَا أُضِيفَتِ الْعَيْنُ إِلَى اسْمِ الْجَمْعِ ظَاهِرًا وَمُضْمَرًا، فَلَا أَحْسَنُ جَمْعُهُ مُشَاكَلَةً لِلْفِعْلِ، كَقَوْلِهِ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] وَقَوْلِهِ: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧].

وَهَذَا نَظِيرُ الْمُشَاكَلَةِ فِي لَفْظِ الْيَدِ الْمُضَافَةِ إِلَى الْمُفْرَدِ: ﴿بِيَدِهِ الْمَلِكُ﴾ [الملوك: ١] ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦] وَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى ضَمِيرِ جَمْعٍ جُمِعَتْ: كَقَوْلِهِ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ [يس: ٧١].

وَكَذَلِكَ إِضَافَةُ الْيَدِ وَالْعَيْنِ إِلَى اسْمِ الْجَمْعِ الظَّاهِرِ كَقَوْلِهِ: ﴿بِهَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ [الروم: ٤١] وَقَوْلِهِ: ﴿فَأَتَوْا بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ﴾ [الأنبياء: ٦١].

وَقَدْ نَطَقَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ بِذِكْرِ الْيَدِ مُضَافَةً إِلَيْهِ بِلَفْظِ مُفْرَدَةٍ، مَجْمُوعَةً وَمُثَنَّةً، وَبِلَفْظِ الْعَيْنِ مُضَافَةً إِلَيْهِ مُفْرَدَةً وَمَجْمُوعَةً، وَنَطَقَتِ السُّنَّةُ بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ مُثَنَّةً كَمَا قَالَ عَطَاءٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا قَامَ فِي الصَّلَاةِ قَامَ بَيْنَ عَيْنَيِ الرَّحْمَنِ، فَإِذَا التَّمَّتْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ: إِلَى مَنْ تَلَفُتُ، إِلَى خَيْرٍ لَكَ مِنِّي»^(١)، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ

(١) ضعيف جداً: أخرجه المروزي في تعظيم قدر الصلاة (١٢٨)، والبخاري (٩٣٣٢) من طريق إبراهيم

بن يزيد الخوزي، عن عطاء، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به.

رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ صَرِيحٌ بِأَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ إِثْبَاتُ عَيْنٍ وَاحِدَةٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ عَوْرٌ ظَاهِرٌ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْهُ، وَهَلْ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِ الدَّاعِي: (اللَّهُمَّ احْرُسْنَا بِعَيْنِكَ الَّتِي لَا تَنَامُ) أَنَّهَا عَيْنٌ وَاحِدَةٌ لَيْسَ إِلَّا؛ إِلَّا ذَهْنٌ أَقْلَفُ وَقَلْبٌ أَغْلَفُ.

قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ: قِيلَ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدَهَمَ: هَذَا السَّبْعُ، فَنَادَى يَا قَسْوَرَةٌ إِنْ كُنْتُ أَمَرْتُ فِينَا بِشَيْءٍ وَإِلَّا بِعَيْنِي فَاذْهَبْ، فَضَرَبَ بِذَنْبِهِ وَوَلَّى مُدْبِرًا، فَظَنَرَ إِبْرَاهِيمَ إِلَى أَصْحَابِهِ وَقَالَ: قُولُوا: اللَّهُمَّ احْرُسْنَا بِعَيْنِكَ الَّتِي لَا تَنَامُ، وَاكْتَفْنَا بِكَفِّكَ الَّذِي لَا يُرَامُ، وَارْحَمْنَا بِقُدْرَتِكَ عَلَيْنَا، لَا مَهْلِكُ وَأَنْتَ الرَّجَاءُ. وَقَالَ عُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ: الْأَعْوَرُ ضِدُّ الْبَصِيرِ بِالْعَيْنَيْنِ.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ السَّلَفُ عَلَى إِثْبَاتِ الْعَيْنَيْنِ لَهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وَمِمَّنْ صَرَحَ بِذَلِكَ إِثْبَاتًا، وَاسْتَدَلَّ لَا أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ فِي كُتُبِهِ كُلِّهَا، فَقَالَ فِي كِتَابِ الْمَقَالَاتِ وَ الْإِبَانَةِ، وَ الْمَوْجِزِ، وَهَذَا لَفْظُهُ فِيهَا: وَأَنَّ لَهُ عَيْنَيْنِ بِلَا كَيْفٍ كَمَا قَالَ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] فَهَذَا الْأَشْعَرِيُّ وَغَيْرُهُ لَمْ يَفْهَمُوا مِنَ الْأَعْيُنِ أَعْيُنًا كَثِيرَةً، وَلَا مِنَ الْأَيْدِي أَيَْادٍ كَثِيرَةً عَلَى شِقِّ وَاحِدٍ. اهـ.

قال الإمام العثيمين رحمه الله كما في مجموع فتاواه (١/١٥١):

فإن قيل: ما تصنعون بقوله تعالى: ﴿أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحِينَا﴾ وقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ حيث ذكر الله تعالى العين بلفظ الجمع؟

قلنا: نتلقاها بالقبول والتسليم، ونقول: إن كان أقل الجمع اثنين كما قيل به إما مطلقاً أو مع الدليل فلا إشكال؛ لأن الجمع هنا قد دل الدليل على أن المراد به اثنتان

فيكون المراد به ذلك، وإن كان أقل الجمع ثلاثة؛ فإننا نقول: جمع العين هنا كجمع اليد في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾. يراد به التعظيم والمطابقة بين المضاف والمضاف إليه، وهو (نا) المفيد للتعظيم دون حقيقة العدد، وحيث لا يصادم الشبهة.

فإن قيل: فما تصنعون بقوله تعالى يخاطب موسى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾. حيث جاءت بالإفراد؟

قلنا: لا مصادمة بينها وبين الشبهة؛ لأن المفرد المضاف لا يمنع التعدد فيما كان متعددا، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾. وقوله تعالى: ﴿وَادْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾. فإن النعمة اسم مفرد، ومع ذلك فأفرادها لا تحصى.

وبهذا تبين ائتلاف النصوص واتفاقها وتلاؤمها، وأنها - والله الحمد - كلها حق، وجاءت بالحق، لكنها تحتاج في بعض الأحيان إلى تأمل وتفكير، بقصد حسن، وأداة تامة، بحيث يكون عند العبد صدق نية بطلب الحق، واستعداد تام لقبوله، وعلم بمدلولات الألفاظ، ومصادر الشرع وموارده، قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾. فحث على تدبر القرآن الكريم، وأشار إلى أنه بتدبره يزول عن العبد ما يجد في قلبه من الشبهات، حتى يتبين له أن القرآن حق، يصدق بعضه بعضا. والله المستعان. اهـ

تحريف المبتدعة لصفة العينين والرد عليهم.

قال الإمام العثيمين رحمه الله كما في شرح الواسطية، كما في مجموع الفتاوى (٢٧٠/٨):

وقد فسر أهل التحريف والتعطيل العين بالرؤية بدون عين، وقالوا: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾: برؤية منا، ولكن لا عين، والعين لا يمكن أن تثبت لله عز وجل أبداً؛ لأن العين جزء من الجسم، فإذا أثبتنا العين لله أثبتنا تجزئة وجسماً، وهذا شيء ممتنع، فلا يجوز، ولكنه ذكر العين من باب تأكيد الرؤية، يعني: كأننا نراك ولنا عين، والأمر ليس كذلك!!

فنقول لهم: هذا القول خطأ من عدة أوجه:

الأول: أنه مخالف لظاهر اللفظ.

الثاني: أنه مخالف لإجماع السلف.

الثالث: أنه لا دليل عليه، أي: أن المراد بالعين مجرد الرؤية.

الرابع: أننا إذا قلنا بأنها الرؤية، وأثبت الله لنفسه عيناً، فلازم ذلك أنه يرى بتلك العين، وحينئذ يكون في الآية دليل على أنها عين حقيقية. اهـ

وقال رحمه الله (٢٦٤/٨):

فإن قيل: إن من السلف من فسر قوله تعالى: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾، بقوله: بمرأى منا. فسر به بذلك أئمة سلفيون معروفون، وأنتم تقولون: إن التحريف محرم وممتنع، فما الجواب؟

فالجواب: أنهم فسروها باللازم، مع إثبات الأصل، وهي العين، وأهل التحريف يقولون: بمرأى منا، بدون إثبات العين، وأهل السنة والجماعة يقولون: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾: بمرأى منا، ومع إثبات العين.

لكن ذكر العين هنا أشد تأكيداً وعناية من ذكر مجرد الرؤية، ولهذا قال: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾.

قالت المعطلة: أجلبتم علينا بالخیل والرَّجُل في إنكاركم علينا التأويل، وأنتم أولتم؛ فأخرجتم الآية عن ظاهرها، والله يقول: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾، فخذوا بالظاهر، وإذا أخذتم بالظاهر كفرتم، وإذا لم تأخذوا بالظاهر تناقضتم، فمرة تقولون: يجوز التأويل، ومرة تقولون: لا يجوز التأويل، وتسمونه تحريفاً، وهل هذا إلا تحكم بدين الله؟!.

قلنا: نأخذ بالظاهر، وعلى العين والرأس، وهو طريقتنا، ولا نخالفه.

قالوا: الظاهر من الآية أن محمداً ﷺ بعين الله، وسط العين، كما تقول: زيد بالبيت، زيد بالمسجد، فالباء للظرفية، فيكون زيد داخل البيت، وداخل المسجد، فيكون قوله: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾، أي: داخل أعيننا، وإذا قلت بهذا كفرتم؛ لأنكم جعلتم الله محلاً للخلاق، فأنتم حلولية، وإن لم تقولوا به تناقضتم؟

فقلنا لهم: معاذ الله، ثم معاذ الله، ثم معاذ الله أن يكون ما ذكرتموه ظاهر القرآن، وأنتم إن اعتقدتم أن هذا ظاهر القرآن كفرتم؛ لأن من اعتقد أن ظاهر القرآن كفر وضلال؛ فهو كافر ضال.

فأنتم توبوا إلى الله من قولكم: إن هذا هو ظاهر اللفظ، وأسألوا جميع أهل اللغة من الشعراء والخطباء: هل يقصدون بمثل هذه العبارة أن الإنسان المنظور إليه بالعين حال في جفن العين؟ اسألوا من شئتم من أهل اللغة أحياء وأمواتاً!

فأنت إذا رأيت أساليب اللغة العربية، عرفت أن هذا المعنى الذي ذكره وألزمونا به لا يرد في اللغة العربية؛ فضلاً عن أن يكون مضافاً إلى الرب عز وجل، فإضافته إلى الرب كفر منكر، وهو منكر لغة وشرعاً وعقلاً.

فإن قيل: بماذا تفسرون الباء في قوله: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾؟

قلنا: نفسرها بالمصاحبة، إذا قلت: أنت بعيني، يعني: أن عيني تصحبك وتنظر إليك، لا تنفك عنك، فالمعنى: أن الله عز وجل بقول لنبه: اصبر لحكم الله، فإنك محوط بعنايتنا وبرؤيتنا لك بالعين حتى لا ينالك أحد بسوء.

ولا يمكن أن تكون الباء هنا للطرفية؛ لأنه يقتضي أن يكون رسول الله ﷺ في عين الله، وهذا محال.

وأيضاً فإن رسول الله ﷺ خوطب بذلك، وهو في الأرض، فإذا قلت: إنه كان في عين الله كانت دلالة القرآن كذباً.

وهذا وجه آخر في بطلان دعوى أن ظاهر القرآن أن الرسول ﷺ في عين الله تعالى. اهـ.

وقال رحمه الله في القواعد المثلى (ص ٦٦):

قوله تعالى عن سفينة نوح: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾، وقوله لموسى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾.

والجواب: أن المعنى في هاتين الآيتين على ظاهر الكلام وحقيقته، لكن ما ظاهر الكلام، وحقيقته هنا؟.

هل يقال: إن ظاهره وحقيقته أن السفينة تجري في عين الله، أو أن موسى عليه الصلاة والسلام يُرَبَّى فوق عين الله تعالى؟.

أو يقال: إن ظاهره أن السفينة تجري، وعين الله ترعاها وتكلؤها، وكذلك تربية موسى تكون على عين الله تعالى يرعاه ويكلؤه بها.
ولا ريب أن القول الأول باطل من وجهين:

الأول: أنه لا يقتضيه الكلام بمقتضى الخطاب العربي، والقرآن إنما نزل بلغة العرب، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، وقال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾.

ولا أحد يفهم من قول القائل: فلان يسير بعيني. أن المعني: أنه يسير داخل عينه. ولا من قول القائل: فلان تخرج على عيني. أن تخرجه كان وهو راكب على عينه. ولو ادعى مدع أن هذا ظاهر اللفظ في هذا الخطاب لضحك منه السفهاء فضلاً عن العقلاء.

الثاني: أن هذا ممتنع غاية الامتناع، ولا يمكن لمن عرف الله، وقدره حق قدره أن يفهمه في حق الله تعالى، لأن الله تعالى مستو على عرشه بائن من خلقه، لا يحل فيه شيء من مخلوقاته، ولا هو حال في شيء من مخلوقاته، سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً.

فإذا تبين بطلان هذا من الناحية اللفظية والمعنوية، تعين أن يكون ظاهر الكلام هو القول الثاني: أن السفينة تجري وعين الله ترعاها وتكلؤها، وكذلك تربية موسى تكون على عين الله يرعاه ويكلؤه بها.

وهذا معنى قول بعض السلف: (بمرأى منى)، فإن الله تعالى إذا كان يكلؤه بعينه لزم من ذلك أن يراه، ولازم المعنى الصحيح جزء منه، كما هو معلوم من دلالة اللفظ، حيث تكون بالمطابقة والتضمن والالتزام. اهـ

(٧٤) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ لِي: أَنْفِقْ أَنْفِقْ عَلَيْكَ». وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى لَا يَغِيضُهَا، سَحَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارَ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُذْ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَغْضُ مَا فِي يَمِينِهِ، وَعَرْشُهُ عَلَى السَّمَاءِ، وَبِيَدِهِ الْأُخْرَى الْقَبْضُ يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

(٧٥) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمُقْسَطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ: الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُّوا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٢).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديثين

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٦٨٤)، ومسلم برقم (٩٩٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم برقم (١٨٢٧).

إثبات صفة اليدين لله عز وجل.

دلت أحاديث الباب على إثبات صفة اليدين لله عز وجل، كما يليق بجلاله، لا تماثل صفات المخلوقين، ولا نعلم كيفيتهما، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

وقد كثرت الأدلة على إثبات صفة اليدين لله عز وجل، كثرة عظيمة، ومن ذلك أيضاً قول الله عز وجل: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]. وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

قال الإمام ابن خزيمة رحمه الله في كتابه التوحيد (١١٨/١):

بَابُ ذِكْرِ إِثْبَاتِ الْيَدِ لِلْخَالِقِ الْبَارِي جَلَّ وَعَلَا وَالْبَيَانُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَهُ يَدَانِ، كَمَا أَعْلَمَنَا فِي مُحْكَمِ تَزْوِيلِهِ: أَنَّهُ خَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِيَدَيْهِ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ لِإِبْلِيسَ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وَقَالَ جَلَّ وَعَلَا تَكْذِيبًا لِلْيَهُودِ حِينَ قَالُوا: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، فَكَذَّبَهُمْ فِي مَقَالَتِهِمْ، وَقَالَ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤] وَأَعْلَمَنَا أَنَّ الْأَرْضَ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ، وَ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وَقَالَ: ﴿فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٨٣] وَقَالَ: ﴿تُعْزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وَقَالَ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ [يس: ٧١]. اهـ.

قال الإمام أبو القاسم الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة (٤٣٤/٢):

وَلِلَّهِ يَدَانِ كَمَا قَالَ: ﴿لَمَّا خَلَقْتَ بِيَدِي﴾ وَقَالَ: ﴿بِلِ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ وَفِي الْحَدِيثِ: «وَخَلَقَ آدَمَ بِيَدَيْهِ». وَقَالَ ﷺ: «وَكَلَّمْنَا يَدَيْهِ يَمِينٍ». وَالصِّفَاتُ الَّتِي وَرَدَتْ بِهَا الْأَخْبَارُ مِثْلُ الْكَفِّ، وَالْقَدَمِ، وَالْأَصْبَعِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِهَا عَلَى مَا وَرَدَ بِهَا الْخَبَرُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَصُورَ ذَلِكَ فِي الْفِكْرِ، أَوْ تَحِيلَ، أَوْ تَوْهَمَ. اهـ

وقال الإمام ابن بطّة في كتابه الإبانة الكبرى (٣١٣/٧):

باب الإيمان بأن الله عز و جل يدين، وكلتا يديه يمينان - ثم ذكر أحاديث - ثم قال: فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ وَمَا ضَاهَاها، وَمَا جَاءَ فِي مَعْنَاهَا فِي كِتَابِ الدِّينِ، وَتَمَامِ السُّنَّةِ: الْإِيمَانُ بِهَا، وَالْقَبُولُ لَهَا، وَتَلْقِيهَا بِتَرْكِ الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهَا، وَاتِّبَاعُ أَثَارِ السَّلَفِ فِي رِوَايَتِهَا بِلَا كَيْفٍ وَلَا لِمَ، فَإِنَّ التَّنْقِيْبَ وَالْبَحْثَ عَنْ ذَلِكَ يُوقِعُ الشَّكَّ، وَيُزِيلُ الْقَلْبَ عَنْ مُسْتَقَرِّ الْإِيْقَانِ، وَيُزَحْزِحُهُ عَنْ طُمَأْنِينَةِ الْإِيْمَانِ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ فُتِنُوا بِكَثْرَةِ السُّؤَالِ، وَالتَّنْقِيرِ، وَالْفَحْصِ عَنْ مَعَانِي أَحَادِيثِ، فَلَمْ يَزَالُوا بِذَلِكَ، وَعَلَى ذَلِكَ حَتَّى [ص: ٣١٤] أَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْفِتْنَ وَالْمَحَنَ، فَلَجَجُوا فِي بَحَارِ الشَّكِّ، فَصَارَ بِهِمْ إِلَى رَدِّ السُّنَنِ، وَالتَّكْذِيبِ لِمَا جَاءَ فِي نَصِّ التَّنْزِيلِ، وَمَا صَحَّحَتْ بِهِ الرَّوَايَةُ عَنِ الرَّسُولِ، وَقَالُوا: لَا نَقْبَلُ، وَلَا يُجُوزُ أَنْ نَصِفَ اللَّهَ إِلَّا بِمَا قَبْلَهُ الْمُعْقُولُ، وَقَالُوا: لَا نَقُولُ: إِنَّ لِلَّهِ يَدَيْنِ؛ لِأَنَّ الْيَدَيْنِ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْأَصَابِعِ، وَكَفٌّ وَسَاعِدَيْنِ، وَرَاحَةٍ، وَمَفَاصِلَ، فَفَرَّوْا بِزَعْمِهِمْ مِنَ التَّشْبِيهِ، فَفِيهِ وَقَعُوا، وَإِلَيْهِ صَارُوا، وَكُلُّ مَا زَعَمُوا مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّهَا هُوَ مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، وَتَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوءًا كَبِيرًا؛ لِأَنَّ يَدَا اللَّهِ بِلَا كَيْفٍ، وَقَدْ أَكْذَبَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَأَكْذَبَهُمُ الرَّسُولُ، فَأَمَّا مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَصَحَابَتِهِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَأَئِمَّةِ الدِّينِ الَّذِينَ جَعَلَ اللَّهُ الْكِرِيمُ فِي ذِكْرِهِمْ أَنْسَاءَ لِقُلُوبِ

الْمُؤْمِنِينَ، وَرَحْمَةً لِّلْمُسْلِمِينَ، فَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْهُ مَا فِي بَعْضِهِ كِفَايَةٌ وَشِفَاءٌ، وَأَمَّا مَا نَصَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وَقَالَ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وَقَالَ: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾، [ص: ٣١٥] ثُمَّ صَدَّقَ ذَلِكَ، وَأَبَانَ مَعْنَاهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «يَدُ اللَّهِ مَلَأَى سَحَاءً لَا يُغِيضُهَا شَيْءٌ»^(١)، وَمَا قَدْ ذَكَرْتُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَمَا قَبْلَهُ كُلُّهَا تَوَافُقُ مَعْنَى الْكِتَابِ، وَالْكِتَابُ يُصَدِّقُهَا. اهـ

جاء في بعض الأدلة ذكر اليد بالإنفراد وفي بعضها ذكرها بالجمع.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله كما في مختصر الصواعق (ص ٤٠):

لَفْظُ الْيَدِ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ: مُفْرَدًا وَمُثَنًى وَجَمْعًا، فَاَلْمُفْرَدُ كَقَوْلِهِ: ﴿بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١] وَالْمُثَنَّى كَقَوْلِهِ: ﴿خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] وَالْجَمْعُ عَمِلْتُ أَيْدِينَا [يس: ٧١] فَحَيْثُ ذَكَرَ الْيَدَ مُثَنَّا أَضَافَ الْفِعْلَ إِلَى نَفْسِهِ بِضَمِيرِ الْإِنْفِرَادِ وَعَدَّى الْفِعْلَ بِالْبَاءِ إِلَيْهَا فَقَالَ ﴿خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] وَحَيْثُ ذَكَرَهَا جَمْعًا أَضَافَ الْعَمَلَ إِلَيْهَا وَلَمْ يُعَدِّ الْفِعْلَ بِالْبَاءِ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ فُرُوقٍ فَلَا يَحْتَمِلُ ﴿خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] مِنَ الْمَجَازِ مَا يَحْتَمِلُهُ ﴿عَمِلْتُ أَيْدِينَا﴾ [يس: ٧١] فَإِنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿عَمِلْتُ أَيْدِينَا﴾ [يس: ٧١] مَا يَفْهَمُهُ مِنْ قَوْلِهِ: عَمِلْنَا وَخَلَقْنَا، كَمَا يَفْهَمُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] فَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ مِنْهُ مُجَرَّدُ الْفِعْلِ لَمْ يَكُنْ لِيَذْكُرِ الْيَدَ بَعْدَ نِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ مَعْنَى، فَكَيْفَ وَقَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا الْبَاءُ؟ فَكَيْفَ إِذَا تُنِيتُ؟

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٦٨٤)، ومسلم برقم (٩٩٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَسِرُّ الْفَرْقِ أَنَّ الْفِعْلَ قَدْ يُصَافُ إِلَى يَدِ ذِي الْيَدِ الْمُرَادِ الْإِصَافَةُ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ: ﴿بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠] ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠] وَأَمَّا إِذَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ ثُمَّ عُدِّي بِالْبَاءِ إِلَى يَدِهِ مُفْرَدَةً أَوْ مُثَنَّةً فَهُوَ مِمَّا بَاشَرْتَهُ بِهِ، وَهَذَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ بِيَدِهِ إِلَّا ثَلَاثًا: خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ، وَغَرَسَ جَنَّةَ الْفِرْدَوْسِ بِيَدِهِ، وَكَتَبَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ»^(١). فَلَوْ كَانَتِ الْيَدُ هِيَ الْقُدْرَةُ لَمْ يَكُنْ لَهَا اخْتِصَاصٌ بِذَلِكَ وَلَا كَانَتْ لِآدَمَ فَضِيلَةٌ بِذَلِكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مِمَّا خَلَقَ بِالْقُدْرَةِ.

(١) لفظ الحديث المذكور لم أجده عن عبد الله بن عمرو بن العاص، لا مرفوعاً ولا موقوفاً، وإنما أخرجه الدارقطني في "الصفات" رقم (٢٨)، وأبو نعيم في "صفة الجنة" (٤٨/١) رقم (٢٣)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (١٢٥/٢) رقم (٦٩٢) من طريق عون بن عبد الله بن الحارث، عن أخيه عبد الله بن عبد الله بن الحارث، عن أبيه عبد الله بن الحارث بن نوفل، بلفظ: خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ بِيَدِهِ، خَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِيَدِهِ، وَكَتَبَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ، وَغَرَسَ الْفِرْدَوْسَ بِيَدِهِ. قال البيهقي: هذا مرسل.

قلت: وفي إسناده عون بن عبد الله، وهو مجهول.

وقال الدارمي في "النقض على المريسي" (٢٦١/١):

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، ثَنَا عُبَيْدُ بْنُ مِهْرَانَ - وَهُوَ الْمُكْتَبُ - ثَنَا مُجَاهِدٌ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: خَلَقَ اللَّهُ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ بِيَدِهِ: - الْعَرْشُ، وَالْقَلَمُ، وَعَدْنُ، وَآدَمُ ثُمَّ قَالَ لِسَائِرِ الْخَلْقِ: كُنْ فَكَانَ. إسناده صحيح، رجاله ثقات.

وقال الإمام عبد الله بن أحمد في "السنة" (١١١٨):

حَدَّثَنِي أَبُو حَفْصٍ عَمْرٍو بْنُ عَلِيٍّ، نَا أَبُو قُتَيْبَةَ، نَا حَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ بِيَدِهِ، وَسَائِرُ ذَلِكَ قَالَ: لَهُ كُنْ فَكَانَ، خَلَقَ الْقَلَمَ بِيَدِهِ، وَآدَمَ بِيَدِهِ، وَالتَّوْرَةَ كَتَبَهَا بِيَدِهِ، وَجَنَّاتِ عَدْنٍ بِيَدِهِ.

إسناده ضعيف؛ لضعف حسن بن أبي جعفر، وعلي بن زيد بن جدعان. وهو يتقوى بالذي قبله، وله حكم المرفوع، والله أعلم.

وَقَدْ أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ أَهْلَ الْمُوقِفِ يَأْتُونَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُونَ: «يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ» وَكَذَلِكَ قَالَ آدَمُ لِمُوسَى فِي مُحَاجَّتِهِ لَهُ: «اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ وَخَطَّ لَكَ الْأَلْوَاحَ بِيَدِهِ»، وَفِي لَفْظٍ آخَرَ: كَتَبَ لَكَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ وَهُوَ مِنْ أَصَحِّ الْأَحَادِيثِ، وَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ الْمَشْهُورُ «أَنَّ الْمَلَائِكَةَ قَالُوا: يَا رَبِّ خَلَقْتَ بَنِي آدَمَ يَأْكُلُونَ وَيَشْرَبُونَ وَيَنْكِحُونَ وَيَرْكَبُونَ، فَاجْعَلْ لَهُمُ الدُّنْيَا وَلَنَا الْآخِرَةَ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: لَا أَجْعَلُ صَالِحَ ذُرِّيَّةٍ مِنْ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي كَمَنْ قُلْتُ لَهُ كُنْ فَكَانَ»^(١) وَهَذَا التَّخْصِصُ إِنَّمَا فِيهِمْ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] فَلَوْ كَانَ مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا عَمِلْتَ أَيَّدِينَا﴾ [يس: ٧١] لَكَانَ هُوَ وَالْأَنْعَامُ فِي ذَلِكَ سَوَاءً.

(١) ضعيف منكر: أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٤٥٨٤)، من طريق إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي، ثنا حجاج بن محمد، ثنا أبو غسان محمد بن مطرف، عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَالَتْ: يَا رَبَّنَا، أَعْطَيْتَ بَنِي آدَمَ الدُّنْيَا يَأْكُلُونَ فِيهَا وَيَشْرَبُونَ وَيَلْبَسُونَ، وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ، وَلَا نَأْكُلُ وَلَا نَشْرَبُ وَلَا نَلْبَسُ، وَكَمَا جَعَلْتَ لَهُمُ الدُّنْيَا فَاجْعَلْ لَنَا الْآخِرَةَ. قَالَ: لَا أَجْعَلُ صَالِحَ ذُرِّيَّةٍ مِنْ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ كَمَنْ قُلْتُ لَهُ: كُنْ فَكَانَ». وأخرجه في "الأوسط" (١٩٦ / ٦) (٦١٧٣) من طريق طلحة بن زيد، عن صفوان بن سليم به. قال الهيثمي في "المجمع" (١ / ٢٥٤): وفيه إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي، وهو كذاب متروك، وفي سند الأوسط طلحة بن زيد، وهو كذاب أيضاً.

قلت: وقد روي موقوفاً على عبد الله بن عمرو بن العاص.

أخرجه الدارمي في "الرد على المريسي" (٢٥٦ / ١ - ٢٥٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: «لَقَدْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: يَا رَبَّنَا، مِنَّا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ، وَمِنَّا حَمَلَةُ الْعَرْشِ، وَمِنَّا الْكِرَامُ الْكَاتِبُونَ، وَنَحْنُ نُسَبِّحُ اللَّهَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا نَسَامُ وَلَا نَفْتَرُ، خَلَقْتَ بَنِي آدَمَ فَجَعَلْتَ لَهُمُ الدُّنْيَا، وَجَعَلْتَهُمْ يَأْكُلُونَ وَيَشْرَبُونَ وَيَتَزَوَّجُونَ فَكَمَا جَعَلْتَ لَهُمُ الدُّنْيَا فَاجْعَلْ لَنَا الْآخِرَةَ فَقَالَ: لَنْ أَفْعَلَ، ثُمَّ عَادُوا فَاجْتَهَدُوا الْمُسْأَلَةَ، فَقَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: لَنْ أَجْعَلَ صَالِحَ ذُرِّيَّةٍ مِنْ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ كَمَنْ قُلْتُ لَهُ: كُنْ فَكَانَ؟».

وذكره الذهبي كما في "العلو" (ص ٨٢) عن الدارمي، وقال: إسناده صالح.

قلت: في إسناده عبد الله بن صالح، وهو كاتب الليث، فيه ضعف يسير. وقد خولف هشام بن سعد؛ فقد رواه معمر، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ﴾ [الإسراء: ٧٠]، قَالَ: قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ بَنِي آدَمَ الدُّنْيَا يَأْكُلُونَ مِنْهَا وَيَنْعَمُونَ، فَلَمْ تُعْطِنَا ذَلِكَ فَأَعْطَيْنَا فِي الْآخِرَةِ، فَقَالَ: وَعَزَّيْ لَا أَجْعَلُ صَالِحَ ذُرِّيَّةٍ مَنْ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ كَمَنْ قُلْتُ لَهُ: كُنْ فَكَانَ.

أخرجه عبد الرزاق في "تفسيره" (١٥٩٢) عن معمر به.

وهذا أصح، أعني أنه من قول زيد بن أسلم؛ فيكون الوصل وهما إما من عبد الله بن صالح، أو من هشام بن سعد.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في "السنة" (٤٦٩/٢)، رقم (١٠٦٥)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (١٢١/٢) رقم (٦٨٨)، وفي "شعب الإيمان" (١/١٧٢) رقم (١٤٩) حدثنا الهيثم بن خارجة، نا عثمان بن علاق، وهو عثمان بن حصن بن علاق، قال: سمعت عروة بن رويم يقول: أخبرني الأنصاري: أن النبي ﷺ قال ... فذكره بنحوه.

والأنصاري هذا لا يُدرى من هو، وعروة بن رويم ليس له سماع من أحد من الصحابة، فهو مرسل.

وقد جاء مصرحاً به عند البيهقي في "الأسماء والصفات" (٦٨٩)، حيث أورده من طريق جنيد بن حكيم، عن هشام بن عمار، عن عبد ربه بن صالح القرشي قال: سمعت عروة بن رويم يحدث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، فذكره مرفوعاً بنحوه.

إلا أن رواية عروة بن رويم عن جابر بن عبد الله الأنصاري مرسلة.

ثم أيضاً جنيد بن حكيم فيه ضعف، قال فيه الدارقطني: ليس بالقوي. وقد خالفه أبو زرعة الإمام فرواه عن هشام بن عمار بإسناده... كما رواه الجماعة، وقال فيه عن الأنصاري، بدون تسمية جابر. أخرجه البيهقي في "الأسماء والصفات" (٦٨٨).

وقد أخرجه ابن عساكر (١٣٩/٥٢) وسمى الأنصاري أنساً، فأخرجه من طريق أبي بكر محمد بن أيوب الداراني حدثنا الحسن بن علي بن خلف الصيدلاني، حدثنا سليمان بن عبد الرحمن، حدثني عثمان بن حصن بن عبيدة بن علاق، قال سمعت عروة بن رويم اللخمي يقول: حدثني أنس بن

فَلَمَّا فِيهِمُ الْمُسْلِمُونَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿مَا مَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]
يُوجِبُ لَهُ تَخْصِيصًا وَتَفْضِيلًا بِكَوْنِهِ مَخْلُوقًا بِالْيَدَيْنِ عَلَى مَنْ أُمِرَ أَنْ يَسْجُدَ لَهُ، وَفَهُمُ
ذَلِكَ أَهْلُ الْمَوْقِفِ حِينَ جَعَلُوهُ مِنْ خَصَائِصِهِ، كَانَتْ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿أَوَلَمْ
يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ [يس: ٧١] خَطَأً مُحْضًا. اهـ

قال الإمام ابن القيم رحمه الله كما في مختصر الصواعق (ص ٣٨):

بعد كلامه على إفراد العين، وتشيتها، وجمعها:

قال: وَهَذَا نَظِيرُ الْمَشَاكَلَةِ فِي لَفْظِ الْيَدِ الْمُضَافَةِ إِلَى الْفَرْدِ: ﴿بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]
﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦] وَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى ضَمِيرِ جَمْعٍ جُمِعَتْ: كَقَوْلِهِ:
﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ [يس: ٧١] وَكَذَلِكَ إِضَافَةُ الْيَدِ
وَالْعَيْنِ إِلَى اسْمِ الْجَمْعِ الظَّاهِرِ كَقَوْلِهِ: ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ [الروم: ٤١]
وَقَوْلِهِ: ﴿فَأَتُوا بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ﴾ [الأنبياء: ٦١]. اهـ

وقال الإمام العثيمين رحمه الله في شرح لمعة الاعتقاد كما في مجموع فتاوى

العثيمين (٢٧/٥):

الأوجه التي وردت عليها صفة اليمين، وكيف نوفق بينها:

الأول: الإفراد كقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾.

الثاني: الشنية كقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾.

= مالك.

وهذا إسناد ضعيف؛ أبو بكر محمد بن أيوب الداراني، والحسن بن علي بن خلف الصيدلاني، لم
يؤثر توثيقها عن معتبر، فهما مجهولا الحال.

وقد تصحف في تفسير ابن كثير في تفسير الآية المتقدمة (الداراني) إلى (الرازي) وهو كذاب، ولم
يفطن لذلك محقق "الأسماء والصفات" (٦٨٩)، وإنما هو الداراني.

الثالث: الجمع كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ .
 والتوفيق بين هذه الوجوه: أن نقول: الوجه الأول مفرد مضاف؛ فيشمل كل ما
 ثبت لله من يد، ولا ينافي الثنتين، وأما الجمع فهو للتعظيم، لا لحقيقة العدد الذي هو
 ثلاثة فأكثر، وحينئذ لا ينافي التثنية، على أنه قد قيل: إن أقل الجمع اثنان؛ فإذا حل
 الجمع على أقله؛ فلا معارضة بينه وبين التثنية أصلاً. اهـ

تحريف المبتدعة لصفة اليدين والرد عليهم.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله كَمَا فِي مَخْتَصَرِ الصَّوَائِقِ (ص ٣٩١):
 قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ﴿بَلْ يَدَاهُ
 مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] قَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ: مَجَازٌ فِي النِّعَمَةِ أَوْ الْقُدْرَةِ، وَهَذَا بَاطِلٌ مِنْ
 وَجْهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الْأَصْلَ الْحَقِيقَةَ فَدَعَا الْمَجَازِ مُخَالَفَةً لِلْأَصْلِ.
 الثَّانِي: أَنَّ ذَلِكَ خِلَافُ الظَّاهِرِ فَقَدْ اتَّفَقَ الْأَصْلُ وَالظَّاهِرُ عَلَى بُطْلَانِ هَذِهِ
 الدَّعْوَى.

الثالث: أَنَّ مُدْعَى الْمَجَازِ الْمُعَيَّنَ يَلْزِمُهُ أُمُورٌ: أَحَدُهَا: إِقَامَةُ الدَّلِيلِ الصَّارِفِ عَنِ
 الْحَقِيقَةِ، إِذْ مُدْعِيهَا مَعَهُ الْأَصْلُ وَالظَّاهِرُ وَمُخَالَفَتُهُمَا مُخَالَفَةٌ لِهَمَّا جَمِيعًا، ثَانِيهَا: بَيَانُ
 احْتِمَالِ اللَّفْظِ لِمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمَجَازِ لُغَةً وَإِلَّا كَانَ مُنْشِئًا مِنْ عِنْدِهِ وَضَعًا جَدِيدًا، ثَالِثُهَا:
 احْتِمَالُ ذَلِكَ الْمَعْنَى فِي هَذَا السِّيَاقِ الْمُعَيَّنِ، فَلَيْسَ كُلُّ مَا احْتَمَلَهُ اللَّفْظُ مِنْ حَيْثُ
 الْجُمْلَةُ يَحْتَمِلُهُ هَذَا السِّيَاقُ الْخَاصُّ، وَهَذَا مَوْضِعٌ غَلِطَ فِيهِ مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَلَمْ يُبَيِّنْ أَوْ
 يُمَيِّزْ بَيْنَ مَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ بِأَصْلِ اللُّغَةِ، وَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلْهُ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ الْخَاصِّ، وَبَيَّنَّ

مَا يَحْتَمِلُهُ فِيهِ، رَابِعُهَا: بَيَانُ الْقَرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمَجَازِ الَّذِي عَيْنُهُ بِأَنَّهُ الْمُرَادُ إِذْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ فِي اللَّفْظِ تَدُلُّ عَلَيْهِ الْبَتَّةَ، وَإِذَا طُولِبُوا بِهِذِهِ الْأُمُورِ الْأَرْبَعَةُ تَبَيَّنَ عَجْزُهُمْ.

الْوَجْهُ الرَّابِعُ: أَنَّ اطِّرَادَ لَفْظِهَا فِي مَوَارِدِ الْإِسْتِعْمَالِ وَتَنَوُّعِ ذَلِكَ وَتَصْرِيفِ اسْتِعْمَالِهِ يَمْنَعُ الْمَجَازَ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] وَقَوْلِهِ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧] فَلَوْ كَانَ مَجَازًا فِي الْقُدْرَةِ وَالنَّعْمَةِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ مِنْهُ لَفْظُ يَمِينٍ، وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «الْمُقْسُطُونَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ»^(١)؛ فَلَا يُقَالُ هَذَا يَدُ النَّعْمَةِ وَالْقُدْرَةِ، وَقَوْلِهِ: «يَقْبِضُ اللَّهُ سَمَاوَاتِهِ بِيَدِهِ وَالْأَرْضَ بِالْيَدِ الْأُخْرَى ثُمَّ يَهْرُجُنَّ ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ»^(٢)، فَهَذَا هَزُّ وَقَبْضٌ وَذِكْرُ يَدَيْنِ، وَلَمَّا أَخْبَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَعَلَ يَقْبِضُ يَدَيْهِ، وَيُسْطُهَا تَحْقِيقًا لِلصِّفَةِ، لَا تَشْبِيهَا لَهَا كَمَا قَرَأَ: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤]، وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى عَيْنَيْهِ، وَأَذْنَيْهِ تَحْقِيقًا لِصِفَةِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَأَنَّهَا حَقِيقَةٌ لَا مَجَازًا، وَقَوْلِهِ: «وَلَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ قَبَضَ بِيَدَيْهِ قَبْضَتَيْنِ وَقَالَ: اخْتَرْتُ، فَقَالَ: اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، فَفَتَحَهَا فَإِذَا فِيهَا أَهْلُ الْيَمِينِ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ»^(٣).

وَأَضْعَافُ أَضْعَافٍ ذَلِكَ مِنَ النُّصُوصِ الصَّحِيحَةِ الصَّرِيحَةِ فِي ثُبُوتِ الصِّفَةِ، كَقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «إِنَّ اللَّهَ يُسْطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ، وَيُسْطُ

(١) أخرجه مسلم برقم (١٨٢٧) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٤٨١٢)، ومسلم برقم (٢٧٨٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٣٦٨)، وغيره عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بإسناد حسن.

يَدُهُ بِالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا»^(١)، وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْمُتَّفِقِ عَلَى صِحَّتِهِ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، تَقَبَّلَهَا بِيَمِينِهِ»^(٢)، وَقَوْلُهُ: «وَمَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ إِلَّا كَخَرْدَلَةٍ فِي كَفِّ أَحَدِكُمْ»^(٣). وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَزِينٍ: «فَيَأْخُذُ رَبُّكَ غُرْفَةً مِنَ الْمَاءِ فَيَنْضَحُ بِهَا قَبْلَكُمْ فَلَا يُخْطِئُ وَجْهَهُ أَحَدِكُمْ»^(٤)، يَعْنِي فِي الْمُوقِفِ، فَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ وَأَضْعَافُ أَضْعَافِهِ مَجَازًا لَا حَقِيقَةً، وَلَيْسَ مَعَهُ قَرِينَةٌ وَاحِدَةٌ تُبْطِلُ الْحَقِيقَةَ وَتُبَيِّنُ الْمَجَازَ.

الْوَجْهُ الْخَامِسُ: أَنَّ اقْتِرَانَ لَفْظِ الطَّيِّبِ وَالْقَبْضِ وَالْإِمْسَاكِ بِالْيَدِ يَصِيرُ الْمَجْمُوعُ حَقِيقَةً، هَذَا فِي الْفِعْلِ، وَهَذَا فِي الصِّفَةِ، بِخِلَافِ الْيَدِ الْمَجَازِيَّةِ، فَإِنَّهَا إِذَا أُريدَتْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْيَدِ حَقِيقَةً، بَلْ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَجَازِ كَقَوْلِهِ: (لَهُ عِنْدِي يَدٌ، وَأَنَا قُمْتُ يَدَهُمْ) وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَأَمَّا إِذَا قِيلَ: قَبْضُ يَدِهِ وَأَمْسَكَ يَدَهُ أَوْ قَبْضُ يَدِي بِأَحَدِي

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٧٥٩) عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري برقم (١٤١٠)، ومسلم برقم (١٠١٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره سورة الزمر (آية/ ٦٧) حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: ثَنِي أَبِي عَنْ عَمْرِو بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الْجُزْءِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «وَمَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُونَ السَّبْعُ فِي يَدِ اللَّهِ إِلَّا كَخَرْدَلَةٍ فِي يَدِ أَحَدِكُمْ». إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، رَجَالُهُ ثِقَاتٌ؛ إِلَّا عَمْرُو بْنُ مَالِكٍ؛ فَإِنَّهُ حَسَنُ الْحَدِيثِ.

(٤) ضعيف: أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده كما في "المسند" (١٦٢٠٦) عبد الرحمن بن عياش السمعاني الأنصاري القباثي، من بني عمرو بن عوف، عن دهم بن الأسود بن عبد الله بن حاجب بن عامر بن المنتفق العقيلي، عن أبيه، عن عمه لقيط بن عامر به.

وهذا إسنادٌ ضعيف؛ عبد الرحمن بن عياش، ودهم بن الأسود، وأبوه الأسود بن عبد الله بن حاجب، مجهولون.

يَدِيهِ كَذًا وَبِالْأُخْرَى كَذًا، وَجَلَسَ عَنْ يَمِينِهِ، أَوْ كَتَبَ كَذًا وَعَمَلَهُ يَمِينِهِ أَوْ يَدِيهِ، فَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا أَنِي هَؤُلَاءِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُمْ رَأَوْا الْيَدَ تُطْلَقُ عَلَى النِّعْمَةِ وَالْقُدْرَةِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، فَظَنُّوا أَنَّ كُلَّ تَرْكِيبٍ وَسِيَاقٍ صَالِحٍ لِدَلِكِ، فَوَهَمُوا وَأَوْهَمُوا، فَهَبْ أَنَّ هَذَا يَصْلُحُ فِي قَوْلِهِ: «لَوْ لَا يَدُ لَكَ لَمْ أَجْرِكَ بِهَا»، أَفِيصْلُحُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ يَمِينُكَ﴾ [العنكبوت: ٤٨] وَفِي قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: «وَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُبَاشِرْ بِيَدِهِ أَوْ لَمْ يَخْلُقْ بِيَدِهِ إِلَّا ثَلَاثًا: خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ، وَغَرَسَ جَنَّةَ عَدْنٍ بِيَدِهِ، وَكَتَبَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ»^(١)، أَفِيصْحُ فِي عَقْلِ أَوْ نَقْلِ أَوْ فِطْرَةٍ أَنْ يُقَالَ: لَمْ يَخْلُقْ بِقُدْرَتِهِ أَوْ بِنِعْمَتِهِ إِلَّا ثَلَاثًا.

الْوَجْهُ السَّادِسُ: أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْمُجَازِ لَا يُسْتَعْمَلُ بِلَفْظِ التَّشْبِيهِ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُفْرَدًا أَوْ مَجْمُوعًا كَقَوْلِكَ: (لَهُ عِنْدِي يَدٌ يَجْزِيهِ اللَّهُ بِهَا) وَ(لَهُ عِنْدِي أَيَادٍ)، وَأَمَّا إِذَا جَاءَ بِلَفْظِ التَّشْبِيهِ لَمْ يَعْرِفْ اسْتِعْمَالُهُ قَطُّ إِلَّا فِي الْيَدِ الْحَقِيقِيَّةِ، وَهَذِهِ مَوَارِدُ الْإِسْتِعْمَالِ أَكْبَرُ شَاهِدٍ فَعَلَيْكَ بِتَبَتُّعِهَا.

الْوَجْهُ السَّابِعُ: أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمُعْهُودِ أَنْ يُطْلَقَ اللَّهُ عَلَى نَفْسِهِ مَعْنَى الْقُدْرَةِ وَالنِّعْمَةِ بِلَفْظِ التَّشْبِيهِ بَلْ بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ الشَّامِلِ لَجَمِيعِ الْحَقِيقَةِ، كَقَوْلِهِ ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥]: وَكَقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤] وَقَدْ يَجْمَعُ النَّعَمَ كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [لقمان: ٢٠] وَأَمَّا أَنْ يَقُولَ: خَلَقْتُكَ بِقُدْرَتَيْنِ أَوْ بِنِعْمَتَيْنِ، فَهَذَا لَمْ يَقَعْ فِي كَلَامِهِ وَلَا كَلَامِ رَسُولِهِ ﷺ.

الْوَجْهُ الثَّامِنُ: أَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ اسْتِعْمَالُ ذَلِكَ بِلَفْظِ التَّشْبِيهِ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ هَاهُنَا الْقُدْرَةُ، فَإِنَّهُ يُطْلَقُ فَائِدَةً تَخْصِيصِ آدَمَ، فَإِنَّهُ وَجَمِيعُ الْمَخْلُوقَاتِ حَتَّى إِبْلِيسَ

مَخْلُوقٌ بِقُدْرَتِهِ سُبْحَانَهُ، فَأَيُّ مَرْيَةٍ لِأَدَمَ عَلَى إِنْجِلَاسٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإَيْدِي﴾ [ص: ٧٥] يُوضِّحُهُ:

الْوَجْهُ الثَّاسِعُ: أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ ذَلِكَ خَاصَّةً خَصَّ بِهَا آدَمَ دُونَ غَيْرِهِ، وَلِهَذَا قَالَ لَهُ مُوسَى وَقَتَ الْمَحَاجَّةِ: أَنْتَ الَّذِي خَلَقَكَ اللَّهُ بِإَيْدِهِ وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتُهُ وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ، وَكَذَلِكَ يَقُولُ لَهُ أَهْلُ الْمَوْقِفِ إِذَا سَأَلُوهُ الشَّفَاعَةَ، فَهَذِهِ أَرْبَعُ خَصَائِصٍ لَهُ، فَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْيَدِ الْقُدْرَةُ؛ لَكَانَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يُقَالَ لَهُ: خَلَقَكَ اللَّهُ بِقُدْرَتِهِ، فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي ذَلِكَ، يُوضِّحُهُ:

الْوَجْهُ الْعَاشِرُ: أَنَّكَ لَوْ وَضَعْتَ الْحَقِيقَةَ الَّتِي يَدَّعِي هَؤُلَاءِ أَنَّ الْيَدَ مَجَازٌ فِيهَا مَوْضِعُ الْيَدِ لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ فَائِدَةٌ، وَلَمْ يَصِحَّ وَضْعُهَا هُنَاكَ، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَوْ قَالَ: (مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِقُدْرَتِي)، وَقَالَ لَهُ مُوسَى: (أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ الَّذِي خَلَقَكَ اللَّهُ بِقُدْرَتِهِ)، وَقَالَ لَهُ أَهْلُ الْمَوْقِفِ ذَلِكَ، لَمْ يَحْسُنْ ذَلِكَ الْكَلَامُ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ مِنَ الْفَائِدَةِ شَيْءٌ وَتَعَالَى اللَّهُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ مِثْلُ ذَلِكَ، فَإِنْ مِثْلُ هَذَا التَّخْصِصِ إِنَّمَا خَرَجَ مَخْرَجَ الْفَضْلِ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ، وَإِنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ اخْتَصَّ بِهِ لَمْ يُشَارِكْهُ فِيهِ غَيْرُهُ، فَلَا يَجُوزُ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَى مَا يُبْطِلُ ذَلِكَ.

الْوَجْهُ الْحَادِي عَشَرَ: أَنَّ نَفْسَ هَذَا التَّرْكِيبِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ: ﴿خَلَقْتُ بِإَيْدِي﴾ [ص: ٧٥] يَأْبَى حَمْلَ الْكَلَامِ عَلَى الْقُدْرَةِ لِأَنَّهُ نَسَبَ الْخَلْقَ إِلَى نَفْسِهِ سُبْحَانَهُ ثُمَّ عَدَى الْفِعْلَ إِلَى الْيَدِ ثُمَّ ثَنَّاها ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهَا الْبَاءَ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى قَوْلِهِ: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ، وَمِثْلُ هَذَا النَّصِّ صَرِيحٌ لَا يَحْتَمِلُ الْمَجَازَ بِوَجْهِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: عَمِلْتُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠] ﴿بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠] فَإِنْ نُسِبَ

الْفِعْلُ إِلَى الْيَدِ ابْتِدَاءً، وَخَصَّهَا بِالذِّكْرِ لِأَنَّهَا آلَةُ الْفِعْلِ فِي الْغَالِبِ، وَهَذَا لَمَّا لَمْ يَكُنْ خَلْقُ الْأَنْعَامِ مُسَاوِيًا لِحَلْقِ أَبِي الْأَنْثَامِ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ [يس: ٧١] فَأَصَافَ الْفِعْلَ إِلَى الْأَيْدِي وَجَمَعَهَا وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا الْبَاءُ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ فُرُوقٍ تُبْطِلُ الْحَقَّ أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ بِالْآخِرِ، وَيَتَضَمَّنُ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمَا عَدَمَ مَزِيَّةِ آيِنَا آدَمَ عَلَى الْأَنْعَامِ، وَهَذَا مِنْ أَبْطُلِ الْبَاطِلِ وَأَعْظَمِ الْعُقُوقِ لِلْأَبِ، إِذْ سَاوَى الْمُعْطَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِبْلِيسَ وَالْأَنْعَامِ فِي الْخَلْقِ بِالْيَدَيْنِ.

الْوَجْهُ الثَّانِي عَشَرَ: أَنَّ يَدَ النِّعْمَةِ وَالْقُدْرَةِ لَا يَتَجَاوَزُ بِهَا لَفْظُ الْيَدِ فَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا بِمَا يَتَصَرَّفُ فِي الْيَدِ الْحَقِيقِيَّةِ، فَلَا يُقَالُ: كَفَّ لَا لِلنِّعْمَةِ وَلَا لِلْقُدْرَةِ، وَلَا إِصْبَعٌ وَإِصْبَعَانِ وَلَا يَمِينٌ وَلَا شِمَالٌ، وَهَذَا كُلُّهُ يَنْفِي أَنْ يَكُونَ الْيَدُ نِعْمَةً أَوْ يَدُ قُدْرَةٍ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «يَدُ اللَّهِ مَلَأَى لَا يُغِيضُهَا نَفَقَةٌ» وَقَالَ: «الْمُقْسِطُونَ عَلَى مَنْابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ»، وَإِذَا صَمَمَتْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الزمر: ٦٧] إِلَى قَوْلِهِ ﷺ «يَأْخُذُ الْجَبَّارُ سَمَآوَاتِهِ وَأَرْضَهُ بِيَدِهِ ثُمَّ يَهْرُثُهَا»، وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبِضُ يَدَهُ وَيَسْطُهَا^(١).

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ يُحْكِي عَنْ رَبِّهِ بِهَذَا اللَّفْظِ وَقَالَ: «مَا مِنْ قَلْبٍ إِلَّا وَهُوَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ إِنْ شَاءَ يُقِيمُهُ أَقَامَهُ وَإِنْ شَاءَ أَنْ يُزِيغَهُ أَرَاغَهُ»^(٢)، وَلَفْظُهُ (بَيْنَ) لَا تَقْتَضِي الْمَخَالَطَةَ، وَلَا الْمَاسَّةَ وَالْمُلَاصِقَةَ لُغَةً وَلَا عَقْلًا وَلَا عُرْفًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٤] وَهُوَ لَا يُلَاصِقُ السَّمَاءَ وَلَا الْأَرْضَ.

(١) أخرجه مسلم (٢٧٨٨) عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بنحوه.

(٢) أخرجه أحمد (١٧٦٣٠) عن النّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

فَهَذَا الْقَبْضُ وَالْبَسْطُ وَالْيَمِينُ وَالْأَخْذُ وَالْكَفُّ وَتَقْلِبُ الْقُلُوبِ بِأَصَابِعِهِ
وَوَضْعُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إصْبَعٍ وَالْجِبَالِ عَلَى إصْبَعٍ، فَذَكَرَ إِحْدَى الْيَدَيْنِ، ثُمَّ قَوْلُهُ وَبِيَدِهِ
الْأُخْرَى مُتَمَتِّعٌ فِيهِ الْيَدُ الْمَجَازِيَّةُ سَوَاءٌ كَانَتْ بِمَعْنَى الْقُدْرَةِ أَوْ بِمَعْنَى النِّعْمَةِ، فَإِنَّهَا لَا
يَتَصَرَّفُ فِيهَا هَذَا التَّصَرُّفُ، هَذِهِ لُغَةُ الْعَرَبِ، نَظَّمُهُمْ وَنَثَرُهُمْ، هَلْ تَجِدُونَ فِيهَا ذَلِكَ
أَصْلًا.

ثم قال ابن القيم رحمه الله (ص ٤٠٥):

وَرَدَ لَفْظُ الْيَدِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَكَلَامِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِي أَكْثَرِ مِنْ مِائَةِ
مَوْضِعٍ وَرُودًا مُتَنَوِّعًا مُتَصَرِّفًا فِيهِ مَقْرُونًا بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا يَدٌ حَقِيقَةٌ مِنَ الْإِنْسَانِ
وَالطَّيِّ وَالْقَبْضِ وَالْبَسْطِ وَالْمُصَافَحَةِ وَالْحَثِيَّاتِ وَالنَّضْحِ بِالْيَدِ، وَالْخَلْقِ بِالْيَدَيْنِ
وَالْمُبَاشَرَةِ بِهِمَا وَكُتِبَ التَّوْرَةُ بِيَدِهِ وَعُزِّسَ جَنَّةٌ عَذْنٌ بِيَدِهِ وَتَحْمِيرُ طِينَةِ آدَمَ بِيَدِهِ
وَوُقُوفُ الْعَبْدِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَكَوْنُ الْمُقْسِطِينَ عَنْ يَمِينِهِ، وَقِيَامُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
عَنْ يَمِينِهِ، وَتَحْيِيرُ آدَمَ بَيْنَ مَا فِي يَدَيْهِ، فَقَالَ: «اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي»، وَأَخَذَ الصَّدَقَةَ
بِيَمِينِهِ يُرِيئُهَا لِصَاحِبِهَا، وَكَتَابَهُ بِيَدِهِ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّ رَحْمَتَهُ تَغْلِبُ غَضَبَهُ، وَأَنَّهُ مَسَحَ ظَهْرَ
آدَمَ بِيَدِهِ ثُمَّ قَالَ لَهُ وَيَدَاهُ مَفْتُوحَتَانِ: اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ
مُبَارَكَةٌ، وَأَنَّ يَمِينَهُ مَلَأَى لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةُ سَحَاءِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَبِيَدِهِ الْأُخْرَى الْقِسْطُ
يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ، وَأَنَّهُ خَلَقَ آدَمَ مِنْ قَبْضَةٍ قَبَضَهَا مِنْ جَمِيعِ الْأَرْضِ، وَأَنَّهُ يَطْوِي
السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهَا بِيَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَطْوِي الْأَرْضَ بِالْيَدِ الْأُخْرَى،
وَأَنَّهُ خَطَّ الْأَلْوَاحَ الَّتِي كَتَبَهَا لِمُوسَى بِيَدِهِ.

وَقَوْلُهُ: «الْأَيْدِي ثَلَاثَةٌ، فَيَدُ اللَّهِ الْعُلْيَا وَيَدُ الْمُعْطِي الَّتِي تَلِيهَا، وَيَدُ السَّائِلِ السُّفْلَى». فَهَلْ يَصِحُّ فِي عَقْلِ أَوْ لُغَةٍ أَوْ عُرْفٍ أَنْ يُقَالَ: قُدْرَةُ اللَّهِ أَوْ نِعْمَتُهُ الْعُلْيَا وَيَدُ الْمُعْطِي الَّتِي تَلِيهَا، فَهَلْ يَحْتَمِلُ هَذَا التَّرْكِيبُ غَيْرَ يَدِ الذَّاتِ بِوَجْهِ مَا؟ وَهَلْ يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهِ غَيْرُ ذَلِكَ؟ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَالْيَدُ الْعُلْيَا هِيَ الْمُنْفِقَةُ، وَالْيَدُ السُّفْلَى هِيَ السَّائِلَةُ، فَضَمُّ هَذَا إِلَى قَوْلِهِ: الْأَيْدِي ثَلَاثَةٌ، فَيَدُ اللَّهِ الْعُلْيَا، وَيَدُ الْمُعْطِي هِيَ الَّتِي تَلِيهَا، وَإِلَى قَوْلِهِ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤] تَقْطَعُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الْمُرَادَ يَدَ الذَّاتِ، لَا يَدَ الْقُدْرَةِ وَالنِّعْمَةِ، فَإِنَّ التَّرْكِيبَ وَالْقَصْدَ وَالسِّيَاقَ لَا يَحْتَمِلُهُ الْبَتَّةَ.

وَتَأَمَّلْ قَوْلَهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] فَلَمَّا كَانُوا يُبَايِعُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَيْدِيهِمْ وَيَضْرِبُ بِيَدِهِ عَلَى أَيْدِيهِمْ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ السَّفِيرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ كَانَتْ مُبَايَعَتُهُمْ لَهُ مُبَايَعَةً لِلَّهِ تَعَالَى، وَلَمَّا كَانَ سُبْحَانُهُ فَوْقَ سَمَواتِهِ وَعَلَى عَرْشِهِ، فَوْقَ الْخَلَائِقِ كُلِّهِمْ كَانَتْ يَدُهُ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ، كَمَا أَنَّ سُبْحَانَهُ فَوْقَهُمْ، فَهَلْ يَصِحُّ هَذَا لِمَنْ لَيْسَ لَهُ يَدٌ حَقِيقَةً؟ فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى قُدْرَةُ اللَّهِ وَنِعْمَتُهُ فَوْقَ قُدْرِهِمْ وَنِعْمِهِمْ، أَمْ تَقْتَضِي الْمُقَابَلَةُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي يَسْبِقُ إِلَى الْأَفْهَامِ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ؟

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ صَدَقَةً مِنْ طَيِّبٍ وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ إِلَّا أَخَذَهَا الرَّحْمَنُ بِيَمِينِهِ، وَإِنْ كَانَتْ تَمَرَةً فَزَبَوِي فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ حَتَّى تَكُونَ أَعْظَمَ مِنَ الْجَبَلِ»، فَهَلْ يَحْتَمِلُ هَذَا الْكَلَامُ غَيْرَ الْحَقِيقَةِ؟

وَهَبَ أَنَّ الْيَدَ تُسْتَعْمَلُ فِي النِّعْمَةِ، أَفَسَمِعْتُمْ أَنَّ الْيَمِينَ وَالْكَفَّ يُسْتَعْمَلَانِ فِي النِّعْمَةِ فِي غَيْرِ الْوَضْعِ الْجَدِيدِ الَّذِي اخْتَرَعْتُمُوهُ، وَحَمَلْتُمْ عَلَيْهِ كَلَامَ اللَّهِ وَكَلَامَ رَسُولِهِ

ﷺ

وَكَذَلِكَ «وَبِيَدِهِ الْأُخْرَى الْقِسْطُ» هَلْ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمُعْنَى وَبِقُدْرَتِهِ الْأُخْرَى؟ وَهَلْ يَصِحُّ فِي قَوْلِهِ: «إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ» أَنَّهُ عَنْ قُدْرَتِهِ فِي لُغَةٍ مِنَ اللُّغَاتِ؟ وَهَلْ سَمِعْتُمْ بِاسْتِعْمَالِ الْيَمِينِ فِي النِّعْمَةِ وَالْكَفِّ فِي النِّعْمَةِ؟ وَكَيْفَ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: «إِنَّ اللَّهَ أَخَذَ ذُرِّيَّةَ آدَمَ مِنْ ظَهْرِهِ، ثُمَّ أَفَاضَ بِهِمْ فِي كَفِّهِ»^(١) كَفَّ النِّعْمَةَ وَالْقُدْرَةَ؟ وَهَذَا لَمْ تَعْهَدُوا أَنْتُمْ وَلَا أَسْلَفُكُمْ بِهِ اسْتِعْمَالًا الْبَتَّةَ سِوَى الْوَضْعِ الْجَدِيدِ الَّذِي اخْتَرَعْتُمُوهُ.

وَهَلْ يَصِحُّ فِي قَوْلِهِ: «وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ» أَنْ يَكُونَ فِي نِعْمَتَيْكَ، أَوْ فِي قُدْرَتَيْكَ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ وَكَتَبَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ وَغَرَسَ جَنَّةَ عَدْنٍ بِيَدِهِ»^(٢)، أَفَيَصِحُّ أَنْ يُحْصَ الثَّلَاثُ بِقُدْرَتِهِ، وَلَا سِوَا لَفْظِ

(١) أخرجه الفريابي في القدر (٢٢)، والطبراني (٢٢/١٦٨، و١٦٩)، عن هشام بن حكيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بإسناد صحيح.

(٢) أخرجه الدارقطني في "الصفات" رقم (٢٨)، وأبو نعيم في "صفة الجنة" (٤٨/١) رقم (٢٣)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (١٢٥/٢) رقم (٦٩٢) من طريق عون بن عبد الله بن الحارث، عن أخيه عبد الله بن عبد الله بن الحارث، عن أبيه عبد الله بن الحارث بن نوفل، بلفظ: خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ بِيَدِهِ، خَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِيَدِهِ، وَكَتَبَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ، وَغَرَسَ الْفِرْدَوْسَ بِيَدِهِ. قال البيهقي: هذا مرسل. قلت: وفي إسناده عون بن عبد الله، وهو مجهول. وهو يتقوى بها بعده.

وقال الدارمي في "النقض على المريسي" (١/٢٦١):

الْحَدِيثُ «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ بِيَدِهِ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ» أَفِيصَحُّ أَنْ تُوضَعَ النِّعْمَةُ وَالْقُدْرَةُ مَوْضِعَ الْيَدِ هَاهُنَا؟. اهباختصار

وقال الإمام ابن بطة في كتابه الإبانة الكبرى (٣١٣/٧):

وَوَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ كُلَّمَا حَكَى اللَّهُ عَنْ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ عَدَاوَتِهِ شَيْئًا فَكَانَ كَذِبًا لَمْ يَدْعُ ذَلِكَ حَتَّى يُبَيِّنَ كَذِبَهُمْ فِيهِ، وَإِذَا حَكَى عَنْهُمْ شَيْئًا صَدَقُوا فِيهِ لَمْ يُصَدِّقْهُمْ، فَيَكُونُ قَدْ مَدَحَهُمْ، وَلَمْ يُكَذِّبْهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ صَدَقُوا وَلَمْ يُصَدِّقِ الْكَاذِبَ أَحْيَانًا، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦٦]، فَصَدَقُوا فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، وَكَذَّبُوا فِي آخِرِهِ، فَكَذَّبَهُمْ فِي كَذِبِهِمْ كَمَا قَالُوا، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ إِبْلِيسَ: ﴿رَبِّ بِنَا أَعُوذُ بِكَ﴾ [الحجر: ٣٩]، فَذَكَرَ اللَّهُ ذَلِكَ عَنْهُ، فَلَمْ يُكَذِّبْهُ إِذْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَلَمْ يُصَدِّقْهُ فَيَكُونُ تَصْدِيقُهُ إِيَّاهُ مَدْحَةً لَهُ. وَمِنْ ذَلِكَ، قَوْلُهُ: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ٢٨]، فَصَدَقُوا فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، وَكَذَّبُوا، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَدْ وَجَدُوا عَلَيْهَا آبَاءَهُمْ، فَلَمْ يَكُنْ يُصَدِّقْهُمْ اللَّهُ فِي ذَلِكَ، فَيَكُونُ تَصْدِيقُهُ هُمْ مَدْحَةً لَهُمْ، وَكَذَّبَهُمْ فِي قَوْلِهِمْ: ﴿وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ٢٨].

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، ثَنَا عُبَيْدُ بْنُ مِهْرَانَ - وَهُوَ الْمُكْتَبُ - ثَنَا مُجَاهِدٌ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: خَلَقَ اللَّهُ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ بِيَدِهِ: - الْعَرْشُ، وَالْقَلَمُ، وَعَدْنُ، وَآدَمُ ثُمَّ قَالَ لِسَائِرِ الْخَلْقِ: كُنْ فَكَانَ. إسناده صحيح، رجاله ثقات.

وقال الإمام عبد الله بن أحمد في "السنة" (١١١٨):

حَدَّثَنِي أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، نَا أَبُو قُتَيْبَةَ، نَا حَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ بِيَدِهِ، وَسَائِرُ ذَلِكَ قَالَ: لَهُ كُنْ فَكَانَ، خَلَقَ الْقَلَمَ بِيَدِهِ، وَآدَمَ بِيَدِهِ، وَالتَّوْرَةَ كَتَبَهَا بِيَدِهِ، وَجَنَاتِ عَدْنِ بِيَدِهِ.

إسناده ضعيف؛ لضعف حسن بن أبي جعفر، وعلي بن زيد بن جدعان. وهو يتقوى بالذي قبله، وله حكم المرفوع، والله أعلم.

[٢٨] فَقَالَ: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨]، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْيَهُودِ: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، فَكَذَّبَهُمْ فِي قَوْلِهِمْ: ﴿مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وَلَمْ يَصْدَقْهُمْ فِي ذِكْرِ الْيَدِ فَيَكُونُ مَادِحًا لَهُمْ، ثُمَّ أَوْضَحَ أَنَّ لَهُ يَدَيْنِ فَقَالَ: ﴿عُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا﴾ [المائدة: ٦٤]، مِنْ ذِكْرِ الْغُلِّ، ثُمَّ قَالَ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، فَقَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ: مَعْنَى الْيَدِ النِّعْمَةُ، وَلَوْ كَانَ كَمَا زَعَمُوا لَمْ يَقُلْ: ﴿يَدَاهُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وَلَقَالَ: بَلْ مَبْسُوطَةٌ، وَلَوْ كَانَ مَعْنَى الْيَدِ مَعْنَى النِّعْمَةِ لَمْ يَقُلْ بِيَدَيَّ، وَلَقَالَ: بِيَدَيَّ أَوْ بِنِعْمَتِي؛ لِأَنَّ نِعَمَ اللَّهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨]، وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نِعْمَتَيْنِ.

وَقَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ: إِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الزمر: ٦٧]، كَقَوْلِكَ: الدَّارُ فِي قَبْضِ فُلَانٍ، يَعْنِي: فِي مِلْكِهِ، وَقَدْ قَبْضَتِ الْمَالُ، وَلَيْسَ فِي كَفِّكَ شَيْءٌ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ: الْأَرْضُ، وَالدَّارُ، وَالْغُلَامُ، وَالدَّابَّةُ فِي قَبْضَتِي فَمَوْهُوَ بِذَلِكَ عَلَى الْجَاهِلِ، ﴿وَيَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ أَلَّا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [المجادلة: ١٨]، فَالْقُرْآنُ مُرَدُّودٌ إِلَى مَا جَعَلَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وَقَالَ: ﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣].

فَالْجَهْمِيُّ الْمَلْعُونُ إِنَّمَا أَتَى مِنْ جَهْلِهِ بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ، وَمِنْ تَعَاشِيهِ عَنِ الْجَادَةِ الْوَاضِحَةِ، وَطَلَبِهِ الْمُتَشَابِهَةِ، وَثَنِيَّاتِ الطُّرُقِ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّوهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [النحل: ٢٥]، فَقَوْلُ الْجَهْمِيِّ: الدَّارُ فِي قَبْضَةِ فُلَانٍ، إِنَّمَا يُرِيدُ بِذَلِكَ الْمَغَالِطَةَ، وَإِذْخَالَ الشَّكِّ وَالرَّيْبِ عَلَى قَلْبِ الضَّعْفَاءِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَسَوَّى بِجَهْلِهِ بَيْنَ الْقَبْضِ وَالْقَبْضَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا

يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: الدَّارُ فِي قَبْضَةِ فُلَانٍ، فَإِذَا أَرَدْتَ الْمَلِكَ، وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْقَبْضِ لَمْ تَدْخِلِ الْمَاءَ، فَإِنْ أَرَدْتَ قَبْضَةَ الْيَدِ، أَدْخَلْتَ الْمَاءَ، فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ﴾ [الزمر: ٦٧]، وَلَوْ كَانَ كَقَوْلِ الْجَهْمِيِّ لَقَالَ: وَالْأَرْضُ جَمِيعًا فِي قَبْضَتِهِ، ثُمَّ بَيَّنَّ فَقَالَ: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، اهـ.

كلتا يدي الله عز وجل يمين ولا توصف بشمال.

دل حديث الباب، حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى أَنَّ كِلْتَا يَدِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ تُوصَفُ بِأَنهَا يَمِينٌ، وَلَا تُوصَفُ بِالشَّامِلِ.

ويدل على ذلك أيضًا قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَلَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ قَبَضَ بِيَدَيْهِ قَبْضَتَيْنِ وَقَالَ: اخْتَرْتُ، فَقَالَ: اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي، وَكِلْتَا يَدَيَّ رَبِّي يَمِينٌ مُبَارَكَةٌ، ثُمَّ بَسَطَهَا فَإِذَا فِيهَا آدَمُ وَذُرِّيَّتُهُ» أخرجه الترمذي (٣٣٦٨)، وغيره عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بإسناد حسن.

واستدل بعض أهل العلم بحديث ابنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «أَوَّلُ شَيْءٍ خَلَقَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْقَلَمُ، فَأَخَذَهُ بِيَمِينِهِ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، فَكَتَبَ الدُّنْيَا وَمَا يَكُونُ فِيهَا مِنْ عَمَلٍ مَعْمُولٍ، بَرٌّ أَوْ فَجُورٍ، رَطْبٌ أَوْ يَابِسٌ، فَأَمَضَاهُ عِنْدَهُ فِي الذِّكْرِ» ثُمَّ قَالَ: اقْرَءُوا إِنَّ شِئْتُمْ: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩]؛ فَهَلْ يَكُونُ النَّسْخَةُ إِلَّا مِنْ شَيْءٍ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ.

أخرجه الآجري في الشريعة (٣٣٩)، وابن أبي عاصم في السنة (١٠٦)، والطبراني في مسند الشاميين (٦٧٣)، وابن بطة في الإبانة (١٣٦٥)، من طريق بَقِيَّةِ بْنِ الْوَلِيدِ، ثنا أَرْطَاهُ بْنُ الْمُنْذِرِ، عَنْ مُجَاهِدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِهِ.

وهذا إسنادٌ عنعن فيه بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ شَيْخِ شَيْخِهِ، وَقَدْ رَوَاهُ مَرَّةً أُخْرَى، وَبَيْنَ فِيهِ وَجُودُ سَقْطٍ.

فقد أخرجه الآجري في الشريعة (٣٤٠) من وجه آخر عن بقية بن الوليد، بإسناده، وقال فيه: عن مجاهد أنه بلغه عن ابن عمر... فذكره، فتبين وجود سقط. وأن مجاهداً لم يسمعه من ابن عمر، وإنما أخذه بواسطة رجل مبهم. وقد صرح بذلك جمع من الأئمة:

قال الإمام ابن خزيمة رحمه الله في كتاب التوحيد (١/١٥٩):

باب: ذكر سنة ثامنة تين وتوضح أن خالقنا جلّ وعلا يدين، كلتا يمينان، لا يسار لخالقنا عزّ وجلّ؛ إذ اليسار من صفة المخلوقين، فجّل ربنا عن أن يكون له يسار. اهـ

وقال أيضاً (١/١٩٧):

بل الأرض جميعاً قبضة ربنا جلّ وعلا، بإحدى يديه يوم القيامة، والسموات مطويات بيمينه، وهي اليد الأخرى، وكلتا يدي ربنا يمين، لا شمال فيهما، جل ربنا وعز عن أن يكون له يسار؛ إذ كون إحدى اليدين يساراً إنما يكون من علامات المخلوقين، جل ربنا وعز عن شبه خلقه. اهـ

وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله كما في طبقات الحنابلة لأبي يعلى

(٣١٣/١):

وكما صح الخبر عن رسول الله ﷺ؛ أنه قال « ما من قلب إلا بين إصبعين من أصابع الرحمن »، « وكلتا يديه يمين »، الإيذان بذلك، فمن لم يؤمن بذلك، ويعلم أن ذلك حق كما قال رسول الله ﷺ؛ فهو مكذّب برسول الله ﷺ. اهـ

وقال الإمام الخطابي رحمه الله في شرح صحيح البخاري (٤/٢٣٤٧):

لَيْسَ فِيْمَا يُضَافُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ صِفَةِ الْيَدَيْنِ شِمَالٌ، لَأَنَّ الشِّمَالَ مَحَلُّ النِّقْصِ وَالضَّعْفِ، وَقَدْ رَوَى فِي الْخَبَرِ: «كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ»، وَلَيْسَ مَعْنَى الْيَدِ عِنْدَنَا الْجَارِحَةُ، إِنَّمَا هِيَ صِفَةٌ جَاءَ بِهَا التَّوْقِيفُ، فَنَحْنُ نُطْلِقُهَا عَلَى مَا جَاءَتْ، وَلَا نُكْفِيهَا، وَنَنْتَهِي إِلَى حَيْثُ انْتَهَى بِنَا الْكِتَابِ وَالْأَخْبَارِ الْمَأْثُورَةِ الصَّحِيحَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ. اهـ

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله في أحكام أهل الذمة (١/٤١٦):

وَلَمَّا كَانَ سُبْحَانَهُ مَوْصُوفًا بِأَنَّ لَهُ يَدَيْنِ لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا شِمَالٌ بَلْ كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ مُبَارَكَةٌ، كَذَلِكَ أَسْمَاؤُهُ كُلُّهَا حُسْنَى وَأَفْعَالُهُ كُلُّهَا خَيْرٌ، وَصِفَاتُهُ كُلُّهَا كَمَالٌ. اهـ

وذهب بعض أهل السنة إلى إثبات صفة الشمال، ومنهم: الإمام عثمان بن سعيد الدارمي، في كتابه الرد على المريسي، وأبو يعلى الفراء في كتابه إبطال التأويلات (ص ١٧٦)، ومحمد بن عبد الوهاب في آخر باب من كتاب التوحيد، وصديق حسن خان في كتابه قطف الثمر (ص ٧٠)، وابن باز في تعليقاته على كتاب التوحيد، ومحمد خليل الهرّاس في تعليقه على كتاب التوحيد لابن خزيمة (ص ٦٦)، والفوزان كما في كتابه "إعانة المستفيد" (٢/ ٣٣١)، واستدلوا على ذلك:

بما رواه مسلم في "صحيحه" (٢٧٨٨) من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً: «يطوي الله عزَّ وجلَّ السماوات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول: أنا الملك! أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ ثم يطوي الأرضين بشماله ثم يقول: أنا الملك! أين الجبارون؟ أين المتكبرون».

وقالوا في قوله ﷺ: «وكلتا يديه يمين»، إن المراد بذلك نفي النقص عن اليد الأخرى، كما هو الحال في المخلوق.

قلت: الرواية ضعيفة في إسناده عمر بن حمزة العمري، وهو ضعيف، وقد تفرد بذكر الشمال، وجميع الرواة لا يذكرون ذلك، وإنما يقولون: بيده الأخرى. قال الحافظ البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٥٥): ذكر (الشمال) فيه، تفرد به عمر بن حمزة عن سالم، وقد روى هذا الحديث نافع وعبيد الله بن مقسم عن ابن عمر؛ لم يذكر فيه الشمال.

وروي ذكر الشمال في حديث آخر في غير هذه القصة؛ إلا أنه ضعيف بمرة، تفرد بأحدهما: جعفر بن الزبير، وبالأخر: يزيد الرقاشي. وهما متروكان، وكيف ذلك؟! وصحيح عن النبي ﷺ أنه سَمَّى كلتي يديه يَمِينًا. اهـ

واستدلوا بحديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي ﷺ قال: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ حِينَ خَلَقَهُ، فَضَرَبَ كَتِفَهُ الْيُمْنَى، فَأَخْرَجَ ذُرِّيَّةً بَيْضَاءَ، كَأَنَّهُمُ الذَّرُّ، وَضَرَبَ كَتِفَهُ الْيُسْرَى، فَأَخْرَجَ ذُرِّيَّةً سَوْدَاءَ كَأَنَّهُمُ الْحَمَمُ، فَقَالَ لِلَّذِي فِي يَمِينِهِ: إِلَى الْجَنَّةِ، وَلَا أَبَالِي وَقَالَ: لِلَّذِي فِي كَفِّهِ الْيُسْرَى: إِلَى النَّارِ وَلَا أَبَالِي» أخرجه أحمد في المسند (٢٧٤٨٨) من طريق الهيثم بن خارجة، عن سُلَيْمَانَ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْحَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ بِهِ.

قلت: وقد وقع في نسخة في مسند أحمد «في كتفه اليسرى». واعتمدها ابن كثير في البداية والنهاية (١/ ٢٠٦).

وأخرج الحديث البزار (٤١٤٣) من نفس الوجه، بلفظ: «وَقَالَ لِلَّذِي فِي يَسَارِهِ: إِلَى النَّارِ، وَلَا أَبَالِي».

وأخرجه الفريابي في القدر (٣٦) من نفس الوجه، بلفظ: «وَقَالَ لِلَّذِي فِي يَسَارِهِ: إِلَى النَّارِ، وَلَا أَبَالِي».

وقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيِّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ شَقِيقٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَنبَأَ صَخْرُ أَبُو الْمُعَلَّى، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَخَوَّ حَدِيثَ هَيْثَمِ بْنِ خَارِجَةَ، وَلَمْ يُجَاوِزْ أَبَا إِدْرِيسَ.

وأخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (١٣٢٩) من نفس الوجه، بلفظ: «وَقَالَ لِلَّذِي فِي يَسَارِهِ: إِلَى النَّارِ، وَلَا أَبَالِي».

وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٢٢١٣) من طريق الهيثم بن خارجة، وهشام بن عمار، عن سليمان بن عتبة به. بلفظ: فَقَالَ: «هَؤُلَاءِ إِلَى الْجَنَّةِ وَلَا أَبَالِي، وَهَؤُلَاءِ إِلَى النَّارِ وَلَا أَبَالِي».

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٦٦/٥٢) من طريق عبد الرحمن بن يحيى بن إسماعيل بن عبيد الله، عن سليمان بن عتبة به. بلفظ: فَقَالَ: «هَؤُلَاءِ فِي الْجَنَّةِ وَلَا أَبَالِي، وَهَؤُلَاءِ فِي النَّارِ وَلَا أَبَالِي».

والخلاصة: أن هذا الحديث لا حجة فيه؛ لأن أكثر الطرق ليس فيها ذكر اليسار، ولأن في بعض الطرق: «كتفه اليسرى» فدل على أن الضمير عائد على آدم عليه السلام. ولأن الراوي سليمان بن عتبة له أخطاء، فلا يقبل عنه ما تفرد به، ولعل الاختلاف في ألفاظ الحديث بسببه، ثم إنه قد خولف؛ فقد رواه صخر أبو المعلى عن يونس بن ميسرة بإسناده مرسلًا.

قال الإمام العثيمين رحمه الله في كتابه القول المفيد (٥٣٤/٢):

قوله: «ثم يأخذهن بشماله»: كلمة (شمال) اختلف فيها الرواة، فمنهم من أثبتها، ومنهم من أسقطها، وقد حكموا على من أثبتها بالشذوذ؛ لأنه خالف ثقتين في روايتها عن ابن عمر. ومنهم من قال: إن ناقلها ثقة، ولكنه قالها من تصرفه. وأصل هذه التخطئة هو ما ثبت في صحيح مسلم: أن الرسول ﷺ قال: «المقسطون على منابر من نور على يمين الرحمن، وكلتا يديه يمين» وهذا يقتضي أنه ليس هناك يد يمين ويد شمال.

ولكن إذا كانت لفظة (شمال) محفوظة، فهي عندي لا تنافي «كلتا يديه يمين»، لأن المعنى أن اليد الأخرى ليست كيد الشمال بالنسبة للمخلوق ناقصة عن اليد اليمنى، فقال: «كلتا يديه يمين»، أي: ليس فيها نقص، ويؤيد هذا قوله في حديث آدم: «اخترت يمين ربي، وكلتا يديه يمين مباركة» فلما كان الوهم يذهب إلى أن إثبات الشمال، يعني: النقص في هذه اليد دون الأخرى، قال: «كلتا يديه يمين»، ويؤيده أيضا قوله: «المقسطون على منابر من نور على يمين الرحمن» فإن المقصود بيان فضلهم ومرتبته، وأنهم على يمين الرحمن - سبحانه - وعلى كل، فإن يديه - سبحانه - اثنتان بلا شك، وكل واحدة غير الأخرى، وإذا وصفنا اليد الأخرى بالشمال، فليس المراد أنها أقل قوة من اليد اليمنى، بل كلتا يديه يمين. والواجب علينا أن نقول: إن ثبتت عن رسول الله ﷺ، فنحن نؤمن بها، ولا منافاة بينها وبين قوله: «كلتا يديه يمين» كما سبق، وإن لم تثبت، فلن نقول بها. اهـ

(٧٦) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، كَقَلْبٍ وَاحِدٍ، يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٥٤).

(٧٧) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الْأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّا نَجِدُ أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْأَرْضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالسَّمَاءَ وَالْثَرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلَائِقِ عَلَى إِصْبَعٍ، فَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ. فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ؛ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الْحَبْرِ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ، وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

إثبات صفة الأصابع لله عز وجل.

دلت أحاديث الباب على إثبات صفة الأصابع لله عز وجل، كما تليق بجلاله، لا تماثل صفات المخلوقين، ولا نعلم كيفيتهما، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٨١١)، ومسلم برقم (٢٧٨٦) عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال إمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة رحمه الله في كتاب التوحيد (١/١٨٧):

باب إثبات الأصابع لله عزَّ وجلَّ من سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ قِيْلًا لَهُ لَا حِكَايَةَ عَنْ غَيْرِهِ،
كَمَا زَعَمَ بَعْضُ أَهْلِ الْجَهْلِ وَالْعِنَادِ أَنَّ خَبَرَ ابْنِ مَسْعُودٍ لَيْسَ هُوَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ،
وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِ الْيَهُودِ، وَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ ضَحْكُ النَّبِيِّ ﷺ، تَصْدِيقًا لِلْيَهُودِيِّ،
وذكر بأسانيده ما يثبت ذلك.

وقال الإمام أبو بكر الآجري رحمه الله في الشريعة (٣/١١٥٦):

باب الإيِّان بأن قلوب الخلائق بين إصبعين من أصابع الرب عزَّ وجلَّ، بلا
كيف.

وقال البغوي رحمه الله في شرح السنة (١/١٦٨):

والإصْبَعُ المذكورة في الحديث صفةٌ من صفات الله عزَّ وجلَّ، وكذلك كُلُّ ما
جاء به الكتاب أو السُّنَّةُ من هذا القبيل من صفات الله تعالى؛ كالنَّفسِ، والوجهِ،
والعينِ، واليدِ، والرَّجْلِ، والإِتيانِ، والمجيءِ، والنُّزُولِ إلى السَّماءِ الدُّنيا، والاستواءِ
على العرشِ، والضَّحْكِ، والفرحِ. اهـ

وقال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (ص ٢٤٥):

بعد أن ذكر حديث عبد الله بن عمرو السابق:

ونحن نقول: إِنَّ هذا الحديث صحيح، وإن الذي ذهبوا إليه في تأويل الإصبع لا
يشبه الحديث؛ لأنه عليه السلام قال في دعائه: «يا مقلب القلوب! ثبت قلبي على
دينك». فقالت له إحدى أزواجه: أو تخاف يا رسول الله على نفسك؟ فقال: «إِنَّ

قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الله عَزَّ وَجَلَّ^(١)، فإن كان القلب عندهم بين نعمتين من نعم الله تعالى؛ فهو محفوظ بتينك النعمتين؛ فلا شيء دعا بالتثبیت؟ ولم احتج على المرأة التي قالت له: أتحاف على نفسك؟ بما يؤكد قولها؟ وكان ينبغي أن لا يخاف إذا كان القلب محروساً بنعمتين.

فإن قال لنا: ما الإصبع عندك ها هنا؟

قلنا: هو مثل قوله في الحديث الآخر: «يحمل الأرض على إصبع»، وكذا على إصبعين، ولا يجوز أن تكون الإصبع ها هنا نعمة، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾، ولم يجز ذلك.

ولا نقول: إصبع كأصابعنا، ولا يد كأيدينا، ولا قبضة كقبضاتنا؛ لأن كل شيء منه عَزَّ وَجَلَّ لا يشبه شيئاً منا. اهـ

قال أبو يعلى الحنبلي رحمه الله في كتابه إبطال التأويلات (ص ٣١١):

إثبات صفة الأصابع للرحمن سُبْحَانَهُ - ثم ذكر أحاديث تدل على الصفة المذكورة. - اهـ

وقال أبو إسماعيل الهروي رحمه الله في كتابه الأربعون في دلائل التوحيد

(ص ٧٥):

بَابُ إِبْتِاتِ الْأَصَابِعِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .. ثم ذكر الأدلة من السنة على ذلك.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله كَمَا فِي مُخْتَصَرِ الصَّوَائِقِ (ص ٣٩٥):

(١) صحيح بطرقه: أخرجه أحمد (٢٤٦٠٤، ٢٦١٣٣) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وأخرجه أيضاً (٢٦٥١٩) وكذلك الترمذي (٣٥٢٢) عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وأخرجه أحمد (١٢١٠٧)، والترمذي (٢١٤٠) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي كل منها ضعف، والحديث صحيح بمجموع هذه الطرق، وغيرها.

وَلَفْظَةُ (بَيْنَ) لَا تَقْتَضِي الْمَخَالَطَةَ وَلَا الْمُهَاسَةَ وَالْمَلَاصَقَةَ لُغَةً وَلَا عَقْلاً وَلَا عُرْفاً،
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٤] وَهُوَ لَا يُلَاصِقُ
السَّمَاءَ وَلَا الْأَرْضَ. اهـ

تحريف المبتدعة لهذه الصفة والرد عليهم.

حرف المبتدعة صفة الأصابع، وقالوا: المراد بها القدرة.
وهذا تحريف للأدلة عن ظاهرها، ولم يقل بقولهم أحد من السلف، من
الصحابه، والتابعين، والأئمة.

وكيف يمكن القول بذلك، ولا يتناسب ذلك مع سياق الأدلة، فقوله ﷺ: «بين
أصبعين من أصابع الرحمن» هل يصح أن يقال: بين قدرتين من قدرة الرحمن.
وكيف يقال: يمسك السماء على قدرة، والأرضين على قدرة، والماء والثرى على
قدرة... إلى آخره.

وكيف يقال في الآية، وهي مبينة للحديث، ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧].

قال الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في الرد على المريسي (ص ٣٦٩):

فَيَقَالُ لَكَ أَيُّهَا الْمُعْجَبُ بِجَهَالَتِهِ: فِي أَيِّ لُغَاتِ الْعَرَبِ وَجَدْتَ أَنَّ أَصْبُعَيْهِ
قُدْرَتِيهِ؟ فَانْبَسْنَا بِهَا، فَإِنَّا قَدْ وَجَدْنَاهَا خَارِجَةً مِنْ جَمِيعِ لُغَاتِهِمْ.
إِنَّمَا هِيَ قُدْرَةٌ وَاحِدَةٌ قَدْ كَفَتْ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا وَمَلَأَتْهَا، وَاسْتَنْطَقَتْهَا، فَكَيْفَ
صَارَتْ لِلْقُلُوبِ مِنْ بَيْنِ الْأَشْيَاءِ قُدْرَتَانِ؟ وَكَمْ تَعُدُّهَا قُدْرَةً؟ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:
«بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ»، وَفِي دَعْوَاكَ: هِيَ أَكْثَرُ مِنْ قُدْرَتَيْنِ وَثَلَاثٍ وَأَرْبَعٍ.

وَحَكَمْتَ فِيهَا لِلْقُلُوبِ قَدْرَتَيْنِ، وَسَائِرُهَا لِمَا سَوَاهَا، فَبِمَا دَعَوَاكَ هَذَا أَقْبَحُ مُحَالٍ، وَابْتِئَنُ ضَلَالٍ، فَكَيْفَ ادَّعَيْتَ أَنَّ الْأَرْضَ قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ: أَفَنَهَا صَارَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي مَلِكِهِ؟ كَأَنَّهُمَا كَانَتْ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ فِي مُلْكٍ غَيْرِهِ، خَارِجَةً عَنِ مَلِكِهِ، فَكَانَ مَغْلُوبًا عَلَيْهَا فِي دَعْوَاكَ، حَتَّى صَارَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي مُلْكِهِ!! وَمَا بَالُهَا تَصِيرُ فِي مُلْكِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَطْوِيَّاتٍ، وَلَا تَكُونُ فِي مَلِكِهِ مَنُشُورَاتٍ؟ وَمَا أُرِكَ إِلَّا سَتَدْرِي أَنْ قَوْلُهُ: ﴿مَطْوِيَّاتٌ﴾ نَاقِضٌ لِتَأْوِيلِكَ.

وَمِمَّا يَزِيدُهُ نَقْضًا: قَوْلُهُ الْآخَرُ: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجْلِ لِلْكِتَابِ﴾ وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «يَطْوِي اللَّهُ السَّمَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ» فِي قَوْلِ اللَّهِ: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ﴾، وَحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيَانٌ، وَمَعْنَى مُحَالَفٍ قِيلَكَ لَا شَكَّ فِيهِ، وَكَيْفَ أَقَرَرْتَ بِالْحَدِيثِ فِي الْأَصْبَعِينَ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ وَفَسَّرْتَهُمَا قُدْرَتَيْنِ؟ وَكَذَّبْتَ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي خَمْسِ أَصَابِعٍ، وَهُوَ أَجْوَدُ إِسْنَادًا مِنْ حَدِيثِ الْأُصْبُعَيْنِ؟ أَفَلَا أَقَرَّرْتَ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ ثُمَّ تَأَوَّلْتَهُ: الْقُدْرَةُ خَمْسُ قُدَرَاتٍ كَمَا تَأَوَّلْتَ فِي الْأُصْبُعَيْنِ بِقُدْرَتَيْنِ؟. فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَ أَصْبَعِينَ مِنَ الْأَصَابِعِ»

فَأَمَّا تَكْذِيبُكَ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ حَبْرًا مِنَ الْيَهُودِ قَامَ إِلَيْهِ فَقَالَ: أَبْلَغَكَ أَنَّ اللَّهَ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ السَّمَوَاتِ عَلَى أُصْبُعٍ، وَالْجِبَالِ عَلَى أُصْبُعٍ، وَالشَّجَرِ عَلَى أُصْبُعٍ، وَالْمَاءَ وَالْثَرَى عَلَى أُصْبُعٍ، وَالْخَلَائِقَ عَلَى أُصْبُعٍ، ثُمَّ يَهْرُجُنَّ وَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ؟، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَعَجُّبًا لِمَا قَالَ الْحَبْرُ، وَتَصَدِّيقًا لَهُ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ فَادَّعَيْتَ أَنَّ هَذِهِ نَزَلَتْ تَكْذِيبًا لِمَا قَالَ الْحَبْرُ، ثُمَّ قُلْتَ: أَفَتَحْتَجُونَ بِقَوْلِ الْيَهُودِ؟

فَيَقَالُ لَكَ أَيُّهَا الْمَرْيِيُّ: قَلَمًا رَأَيْنَا مُفْسِرًا وَمَتَكَلِّمًا أَشَدَّ مَنَاقِضًا لِكَلَامِهِ مِنْكَ مَرَّةً تَقُولُ: الْحَدِيثُ يُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَتُفْسَرُهُ قُدْرَتَيْنِ، وَمَرَّةً تَقُولُ: هُوَ كَذِبٌ، وَقَوْلُ الْيَهُودِ. تَقْرِبُهُ مَرَّةً، وَتَنْكَرُ أُخْرَى، وَلَوْ قَدْ كُنْتَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَرَوَاتِهِ لَعَلِمْتَ أَنَّ الْأَثَرَ قَدْ جَاءَ بِهِ تَصَدِيقًا لِلْيَهُودِيِّ، لَا تَكْذِيبًا لَهُ كَمَا ادَّعَيْتَ.

وَأَمَّا تَشْنِيعُكَ عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُقَرَّبِينَ بِصِفَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا قَالَ اللَّهُ: أَنَّهُمْ يَتَوَهَّمُونَ فِيهَا جَوَارِحَ وَأَعْضَاءَ، فَقَدْ ادَّعَيْتَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ زُورًا، بَاطِلًا، وَأَنْتَ مَنْ أَعْلَمَ النَّاسَ بِمَ يُرِيدُونَ بِهَا، إِنَّمَا يُثْبِتُونَ مِنْهَا مَا أَنْتَ لَهُ مُعْطَلٌ وَبِهِ مُكَذَّبٌ، وَلَا يَتَوَهَّمُونَ فِيهَا إِلَّا مَا عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ ﷺ، وَلَا يَدْعُونَ جَوَارِحَ، وَلَا أَعْضَاءَ كَمَا تَقَوَّلْتَ عَلَيْهِمْ، غَيْرَ أَنَّكَ لَا تَأْلُو فِي التَّشْنِيعِ عَلَيْهِمْ بِالْكَذِبِ، لَيْكُونَ أَزْوَاجَ لِضَلَالَتِكَ عِنْدَ الْجُهَالِ.

وَلَكِنْ جَزَعْتَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قِصَّةِ الْحَبْرِ، مَالِكَ رَاحَةُ فِي رِوَايَةِ عَائِشَةَ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَغَيْرِهِمْ، مِمَّا يُحَقِّقُ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ وَيُثَبِّتُ رِوَايَتَهُ. ثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أُمِّ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ، إِذَا أَرَادَ أَنْ يُقَلِّبَ قَلْبَ عَبْدٍ قَلْبَهُ» (١).

(١) صحيح بطرقه: إسناده المؤلف ضعيف؛ وهذا إسناده ضعيف لضعف علي بن زيد، وهو ابن جدعان، وقد روى عن أم محمد امرأة أبيه، وهي مجهولة، لم يرو عنها سوى ابن جدعان، ولم يوثقها معتبر. وأخرجه أحمد (٢٤٦٠٤، ٢٦١٣٣) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، من نفس الوجه، ومن طريق أخرى، وأخرجه أيضًا أحمد (٢٦٥١٩) وكذلك الترمذي (٣٥٢٢) عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وأخرجه أحمد (١٢١٠٧)، =

وَحَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، ثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا حَيَّوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو هَانِئٍ الْخَوْلَانِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَّيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قُلُوبُ بَنِي آدَمَ كُلُّهَا بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ يَصْرِفُهُ كَيْفَ شَاءَ» ثُمَّ يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ»^(١).

حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، ثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدَ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ بِشَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّوَاسَ بْنَ سَمْعَانَ الْكِلَابِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ قَلْبٍ إِلَّا بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ إِنْ شَاءَ أَقَامَهُ وَإِنْ شَاءَ أَرَاغَهُ» وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قُلُوبَنَا عَلَى دِينِكَ»^(٢).

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ لَيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ أَبِي عِيَّاشٍ بْنِ أَبِي مِهْرَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا قَلْبُ ابْنِ آدَمَ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»^(٣).

= والترمذي (٢١٤٠) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي كل منها ضعف، والحديث صحيح بمجموع هذه الطرق، وغيرها.

(١) أخرجه مسلم برقم (٦٥٦٩).

(٢) صحيح: وأخرجه أحمد (١٧٦٣٠)، وابن ماجه (١٩٩)، من طريق ابن جابر به. وإسناده صحيح.

(٣) صحيح بطرقه: إسناده ضعيف؛ فيه عبد الله بن صالح كاتب الليث، وفيه ضعف، وفيه أبو عياش المغافري، وهو مجهول الحال، والحديث صحيح بشواهده السابقة.

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٢٢٩)، والطبراني في الأوسط (٨٧١٢)، وغيرها من طريق عبد الله بن صالح به.

حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ الْحُمَيْصِيُّ، ثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ عَتَبَةَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَقَلْبُ ابْنِ آدَمَ بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، إِذَا شَاءَ قَالَ بِهِ هَكَذَا - وَأَمَالَ يَدَهُ - وَإِذَا شَاءَ قَالَ بِهِ هَكَذَا - وَأَمَالَ يَدَهُ - وَإِذَا شَاءَ ثَبَتَهُ» (١).

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ الْوَاسِطِيُّ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَهْرَامٍ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ بَنِي آدَمَ بَشَرٍ إِلَّا وَقَلْبُهُ بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، فَإِنْ شَاءَ أَقَامَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَزَاغَهُ» (٢).

فَهَذِهِ أَلْفَاظُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَيْتُهُ وَثَبَّتُهُ بِلِسَانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ، فَفِي أَيِّ لُغَاتٍ وَجَدْتَ أَنَّهَا قُدْرَتَانِ مِنَ الْقُدْرِ؟ وَهَلْ مِنْ شَيْءٍ لَيْسَ مِنْ قُدْرَةِ اللَّهِ الَّتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ، حَتَّى يُخَصَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقُلُوبَ مِنْ بَيْنِهَا بِقُدْرَتَيْنِ؟ فَلَمْ تَدَّعِ مَا إِذَا رَجَعْتَ فِيهِ إِلَى نَفْسِكَ عَلِمْتَ أَنَّهُ ضَالَالٌ وَبَاطِلٌ وَضَحْكَةٌ وَسُخْرِيَّةٌ، مَعَ أَنَّ الْمَعَارِضَ لَمْ يَقْنَعْ بِتَفْسِيرِ إِمَامِهِ الْمُرَيْسِيِّ حَتَّى اخْتَرَقَ لِنَفْسِهِ فِيهِ مَذْهَبًا خِلَافَ مَا قَالَ إِمَامُهُ، وَخِلَا مَا يُوجَدُ فِي لُغَاتِ الْعَرَبِ، وَالْعَجَمِ، فَقَالَ: أُصْبِعَاهُ: نِعْمَتَاهُ قَالَ: وَهَذَا جَائِزٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ.

(١) صحيح بطرقه: في إسناده يزيد الرقاشي، وهو ضعيف، وله طرق أخرى عن أنس وغيره، وهو صحيح بمجموع طرقه وشواهده.

(٢) صحيح بطرقه: في إسناده شهر بن حوشب، وهو ضعيف، وهو صحيح بمجموع طرقه وشواهده.

فَيُقَالُ: لِهَذَا الْمُعَارِضِ: فِي أَيِّ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَجَدْتَ إِجَارَتَهُ؟ وَعَنْ أَيِّ فَقِيهِ
أَخَذْتَهُ؟ فَاسْتَنْدَ إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَإِنَّكَ مِنَ الْمُفْتَرِينَ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَلَوْ كُنْتَ الْخَلِيلَ بْنَ
أَحْمَدَ، أَوْ الْأَصْمَعِيَّ؛ مَا قُبِلَ ذَلِكَ مِنْكَ إِلَّا بِحُجَّةٍ. اهـ

(٧٨) وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ مِنْ أَحَدِكُمْ، كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِأَرْضِ فَلَاةٍ فَأَنْفَلَتْ مِنْهُ، وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَأَيَسَ مِنْهَا، فَأَتَى شَجَرَةً فَاضْطَجَعَ فِي ظِلِّهَا، قَدْ أَيَسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ فَبَيَّنَّا هُوَ كَذَلِكَ إِذَا هُوَ بِهَا قَائِمَةٌ عِنْدَهُ، فَاخَذَ بِخَطَمِهَا ثُمَّ قَالَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ: اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ. أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(١).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

إثبات صفة الفرح لله عز وجل.

دلت أحاديث الباب على إثبات صفة الفرح لله عز وجل، كما تليق بجلاله، لا تماثل صفات المخلوقين، ولا نعلم كيفيتها، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

قال الإمام الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة (١/٤٧٨):

فصل في إثبات صفة الفرح لله عز وجل... ثم ساق الأحاديث الدالة على ذلك. اهـ

قال الإمام البغوي رحمه الله في شرح السنة (٥/٨٨):

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٧٤٧).

قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ: قَوْلُهُ: «لِلَّهِ أَفْرَحُ»، مَعْنَاهُ: أَرْضَى بِالتَّوْبَةِ وَأَقْبَلَ لَهَا، وَالْفَرَحُ الَّذِي يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ فِي نُعُوتِ بَنِي آدَمَ غَيْرُ جَائِزٍ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ الرِّضَا، كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣] أَي: رَاضُونَ، وَكَذَلِكَ فَسَّرَ الضَّحَكُ الْوَارِدُ فِي الْحَدِيثِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِالرَّضَى، وَكَذَلِكَ الْاسْتِبْشَارُ قَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ، وَمَعْنَاهُ عِنْدَهُمْ: الرِّضَا.

قال البغوي رحمه الله:

وَالْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ فَهِمُوا مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مَا وَقَعَ التَّرْغِيبُ فِيهِ مِنَ الْأَعْمَالِ، وَالْإِخْبَارِ عَنْ فَضْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَثْبَتُوا هَذِهِ الصِّفَاتِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَمْ يَسْتَغْلُوا بِتَفْسِيرِهَا، مَعَ اعْتِقَادِهِمْ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. اهـ

قال أبو عبد الله غفر الله له:

رحم الله الإمام الخطابي، وغفر له؛ فقد حرَّف في هذا الموضع، ولو أخذ بما قاله أئمة الحديث والسلف الذين سلك مسلكهم في سائر الصفات؛ لكان أسلم له، وأحكم.

وقال الإمام البغوي رحمه الله في شرح السنة (١/١٦٨):

وَالْإِصْبَعُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْحَدِيثِ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ أَوْ السُّنَّةُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، كَالنَّفْسِ، وَالْوَجْهِ وَالْعَيْنِ، وَالْيَدِ، وَالرَّجْلِ، وَالْإِثْيَانِ، وَالْمُحِيءِ، وَالنُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَالْإِسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ، وَالضَّحِكِ، وَالْفَرَحِ. اهـ

قال الإمام عبد الغني المقدسي رحمه الله في كتابه الاقتصاد في الاعتقاد

(ص ١٢٢):

ومن صفاته سبحانه الواردة في كتابه العزيز الثابتة عن رسوله المصطفى الأمين:
اليدان، قال الله عز وجل: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾. وقال عز وجل: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾.

فلا نقول يد كيد، ولا نكيف ولا نشبه، ولا نتأول اليدين على القدرتين كما يقول أهل التعطيل والتأويل. بل نؤمن بذلك ونثبت الصفة من غير تحديد ولا تشبيه. ولا يصح حمل اليدين على القدرتين؛ فإن قدرة الله واحدة، ولا على النعمتين فإن نعم الله عز وجل لا تحصى، كما قال عز وجل: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾.

وكل ما قال الله عز وجل في كتابه، وصح عن رسوله ﷺ بنقل العدل عن العدل، مثل المحبة، والمشيئة، والإرادة، والضحك، والفرح، والعجب، والبغض، والسخط، والكره، والرضا، وسائر ما صح عن الله ورسوله وإن نبت عنها أسماع بعض الجاهلين، واستوحشت منها نفوس المعطلين. اهـ

تحريف المبتدعة لهذه الصفة والرد عليهم.

حرّف المبتدعة صفة الفرح، وقالوا: المراد بها الرضا، ثم قالوا: الرضا المراد به إرادة الثواب.

وهذا تحريف للصفات عن ظاهرها، وقد أعادوا كثيرًا من الصفات الفعلية إلى معنى الإرادة، ولا شك أنها مختلفان في المعنى.

وكما أثبتوا لله صفة الإرادة كما تليق بجلاله، لا تماثل صفات المخلوقين؛ فعليهم أن يثبتوا لله بقية الصفات التي أثبتها لنفسه، ولا تماثل صفات المخلوقين؛ فالقول في الصفات كالقول في الذات، والقول في سائر الصفات، كالقول في الصفات السبع التي أثبتها الأشاعرة، من حيث أنها لا تماثل صفات المخلوقين، وأن إثباتها ليس بإثبات تمثيل.

وقال الإمام العثيمين رحمه الله في شرح الواسطية كمّا في مجموع فتاواه (٤٠٤/٨):

في هذا الحديث: إثبات الفرح لله عز وجل؛ فنقول في هذا الفرح: إنه فرح حقيقي، وأشد الفرح، ولكنه ليس كفرح المخلوقين.

الفرح بالنسبة للإنسان هو نشوة وخفة يجدها الإنسان من نفسه عند حصول ما يسره، ولهذا تشعر بأنك إذا فرحت بالشيء كأنك تمشي على الهواء، لكن بالنسبة لله عز وجل لا يفسر الفرح بمثل ما نعرفه من أنفسنا؛ نقول: هو فرح يليق به عز وجل؛ مثل بقية الصفات؛ كما أننا نقول: لله ذات، ولكن لا تماثل ذواتنا؛ فله صفات لا تماثل صفاتنا؛ لأن الكلام عن الصفات فرع عن الكلام في الذات.

فتؤمن بأن الله تعالى له فرح كما أثبت ذلك أعلم الخلق به، محمد ﷺ، وأنصح الخلق للخلق، وأفصح الخلق فيما ينطق به عليه الصلاة والسلام.

ونحن على خطر إذا قلنا: المراد بالفرح الثواب؛ لأن أهل التحريف يقولون: إن الله لا يفرح، والمراد بفرحه: إثابته التائب، أو: إرادة الثواب؛ لأنهم هم يثبتون أن الله تعالى مخلوقاً بائناً منه هو الثواب، ويثبتون الإرادة؛ فيقولون في الفرح: إنه الثواب المخلوق، أو إرادة الثواب.

ونحن نقول: المراد بالفرح: الفرح حقيقة؛ مثلما أن المراد بالله عز وجل: نفسه حقيقة، ولكننا لا نمثل صفاتنا بصفات الله أبداً.

ويستفاد من هذا الحديث مع إثباته الفرح لله عز وجل، كمال رحمته جل وعلا ورأفته بعباده؛ حيث يحب رجوع العاصي إليه هذه المحبة العظيمة، هارب من الله، ثم وقف ورجع إلى الله، يفرح الله به هذا الفرح العظيم. اهـ

(٧٩) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ»، فَقَالُوا: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَيُسْتَشْهَدُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ فَيُسْلِمَ، فَيُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَيُسْتَشْهَدُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

إثبات صفة الضحك لله عز وجل.

دل حديث الباب على إثبات صفة الفرح لله عز وجل، كما تليق بجلاله، لا تماثل صفات المخلوقين، ولا نعلم كيفيتها، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

قال الإمام أبو القاسم الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة (١/٤٧٣):

وَقَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ: يَضْحَكُ اللَّهُ، وَلَا نَعْلَمُ كَيْفَ ذَلِكَ إِلَّا بِتَصَدِيقِ الرَّسُولِ ﷺ. وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى الْقَوْلِ بظَاهِرِ الْأَخْبَارِ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ وَلَا تَأْوِيلٍ. اهـ

وقال رحمه الله في الحجة في بيان المحجة (١/٤٧٣):

وَأَنْكَرَ قَوْمٌ فِي الصِّفَاتِ الضَّحْكَ، وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الَّذِي فِي الْبَابِ -

قال: وَإِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ لَمْ يَحِلْ مُسْلِمُ رَدِّهِ وَخِيفَ عَلَى مَنْ يَرُدُّهُ الْكُفْرَ.

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٨٢٦)، ومسلم برقم (١٨٩٠).

قَالَ بعضُ الْعُلَمَاءِ: مَنْ أَنْكَرَ الضَّحْكَ فَقَدْ جَهِلَ جَهْلًا شَدِيدًا، وَمَنْ نَسَبَ الْحَدِيثَ إِلَى الضَّعْفِ، وَقَالَ: لَوْ كَانَ قَوِيًّا لَوَجَبَ رَدُّهُ. فَهَذَا عَظِيمٌ مِنَ الْقَوْلِ أَنْ يَرُدَّ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْحَدِيثَ إِذَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَجَبَ الْإِيمَانُ بِهِ، وَلَا تُوصَفُ صِفَتُهُ بِكَيْفِيَّةٍ، وَلَكِنْ نَسْلَمُ إِثْبَاتًا لَهُ، وَتَصَدِّقًا بِهِ. اهـ

قال الإمام أبو بكر بن خزيمة رحمه الله في كتاب التوحيد (٥٦٣/٢):

بَابُ ذِكْرِ إِثْبَاتِ ضَحِكِ رَبَّنَا عَزَّ وَجَلَّ بِلَا صِفَةٍ تَصِفُ ضَحِكَهُ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ، لَا وَلَا يُشَبَّهُ ضَحِكُهُ بِضَحِكِ الْمَخْلُوقِينَ، بَلْ نُؤْمِنُ بِأَنَّهُ يَضْحَكُ، كَمَا أَعْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ، وَنَسَكْتُ عَنْ صِفَةِ ضَحِكِهِ جَلَّ وَعَلَا، إِذِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ اسْتَأْثَرَ بِصِفَةِ ضَحِكِهِ، لَمْ يُطْلِعْنَا عَلَى ذَلِكَ، فَتَحْنُ قَائِلُونَ بِمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مُصَدِّقُونَ بِذَلِكَ، بِقُلُوبِنَا مُنْصِتُونَ عَمَّا لَمْ يُبَيِّنْ لَنَا، بِمَا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ. اهـ

وقال الإمام ابن بطة في كتابه الإبانة الكبرى (٩١/٧):

فَكَانَ مِمَّا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، رَوَاهُ أَهْلُ الْعَدَالَةِ، وَمَنْ يَلْزِمُ الْمُؤْمِنِينَ قَبُولَ رِوَايَتِهِ وَتَرْكَ مُحَالَفَتِهِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَضْحَكُ؛ فَلَا يُنْكَرُ ذَلِكَ، وَلَا يَجْحَدُهُ إِلَّا مُبْتَدِعٌ مَذْمُومُ الْحَالِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، دَاخِلٌ فِي الْفِرَقِ الْمَذْمُومَةِ وَأَهْلِ الْمَذَاهِبِ الْمُهْجُورَةِ، عَصَمَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مِنْ كُلِّ بِدْعَةٍ وَضَلَالَةٍ بِرَحْمَتِهِ. اهـ

وقال الإمام البغوي رحمه الله في شرح السنة (١٦٨/١):

وَالْإِصْبَعُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْحَدِيثِ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ أَوْ السُّنَّةُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، كَالنَّفْسِ،

وَالْوَجْهَ وَالْعَيْنَ، وَالْيَدَ، وَالرَّجْلَ، وَالْإِثْيَانَ، وَالْمُجِيءَ، وَالنُّزُولَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا،
وَالْإِسْتِوَاءَ عَلَى الْعَرْشِ، وَالضَّحْكَ، وَالْفَرَحَ. اهـ

قال الإمام عبد الغني المقدسي رحمه الله في كتابه الاقتصاد في الاعتقاد

(ص ١٢٢):

ومن صفاته سبحانه الواردة في كتابه العزيز الثابتة عن رسوله المصطفى الأمين:
اليدان، قال الله عز وجل: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾. وقال عز وجل: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ
تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾.

فلا نقول يد كيد، ولا نكيف ولا نشبه، ولا نتأول اليدين على القدرتين كما يقول
أهل التعطيل والتأويل. بل نؤمن بذلك ونثبت الصفة من غير تحديد ولا تشبيه. ولا
يصح حمل اليدين على القدرتين؛ فإن قدرة الله واحدة، ولا على نعمتين فإن نعم الله
عز وجل لا تحصى، كما قال عز وجل: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾.

وكل ما قال الله عز وجل في كتابه، وصح عن رسوله ﷺ بنقل العدل عن
العدل، مثل المحبة، والمشيئة، والإرادة، والضحك، والفرح، والعجب، والبغض،
والسخط، والكره، والرضا، وسائر ما صح عن الله ورسوله، وإن نبت عنها أسماع
بعض الجاهلين، واستوحشت منها نفوس المعطلين. اهـ

وقال أبو إسماعيل الهروي في كتابه الأربعون في دلائل التوحيد (ص ٧٦):

باب إثبات الضحك لله عز وجل... ثم ذكر حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المذكور
في الباب.

تحريف المبتدعة لهذه الصفة، والرد عليهم.

قال الإمام الدارمي رحمه الله في كتابه الرد على المريسي (٢/ ٧٧١):

فَادَّعَى الْمُعَارِضُ فِي تَفْسِيرِ الضَّحِكِ: أَنَّ ضَحِكَ الرَّبِّ رِضَاهُ وَرَحْمَتُهُ، وَصَفْحُهُ عَنِ الذُّنُوبِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: رَأَيْتَ زَرْعًا يَضْحَكُ.

فَيَقُولُ هَذَا الْمُعَارِضُ: قَدْ كَذَبْتَ فِيمَا رَوَيْتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الضَّحِكِ، شَبَّهْتَ ضَحِكَهُ بِضَحِكِ الزَّرْعِ؛ لِأَنَّ ضَحِكَ الزَّرْعِ لَيْسَ بِضَحِكٍ، إِنَّمَا هُوَ خُضْرَتُهُ وَنَضَارَتُهُ، فَجُعِلَ مَثَلًا لِلضَّحِكِ.

فَعَمَّنْ رَوَيْتَ هَذَا التَّفْسِيرَ مِنَ الْعُلَمَاءِ، أَنَّ ضَحِكَ الرَّبِّ رِضَاهُ وَرَحْمَتُهُ؟ فَسَمِّهِ، وَإِلَّا فَأَنْتَ الْمُحَرِّفُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِتَأْوِيلِ ضَلَالٍ، إِذْ شَبَّهْتَ ضَحِكَ اللَّهِ الْحَيِّ الْقَيُّومِ الْفَعَّالِ لِمَا يَشَاءُ ذِي الْوَجْهِ الْكَرِيمِ، وَالسَّمْعِ السَّمِيعِ وَالْبَصَرِ الْبَصِيرِ، بِضَحِكِ الزَّرْعِ الْمَيِّتِ الَّذِي لَا ضَحِكَ لَهُ، وَلَا قُدْرَةَ لَهُ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الضَّحِكِ، وَإِنَّمَا ضَحِكُهُ يُمَثَّلُ، وَضَحِكُ اللَّهِ لَيْسَ يُمَثَّلُ.

وَنُحْكُ! إِنَّ ضَحِكَ الزَّرْعِ نَضَارَتُهُ وَزَهْرَتُهُ وَخُضْرَتُهُ، فَهُوَ أَبَدًا مَا دَامَ أَخْضَرُ ضَاحِكٌ لِكُلِّ أَحَدٍ لِلْوَيْ وَالْعَدُوِّ، وَلِمَنْ يَسْقِيهِ، وَلِمَنْ يَحْصُدُهُ، لَا يَقْصُدُ بِضَحِكِهِ إِلَى شَيْءٍ.

وَاللَّهُ يَقْصِدُ بِضَحِكِهِ إِلَى أَوْلِيَائِهِ عِنْدَمَا يُعْجِبُهُ فِعَالُهُمْ، وَيَصْرِفُهُ عَنْ أَعْدَائِهِ فِيمَا يُسْخِطُهُ مِنْ أَعْمَالِهِمْ. فَالدَّلِيلُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ أَنَّهُ يَضْحَكُ إِلَى قَوْمٍ وَيَصْرِفُهُ عَنْ قَوْمٍ، أَنَّ ضَحِكَ الزَّرْعِ مَثَلٌ عَلَى الْمُبَازَاةِ، وَضَحِكُ اللَّهِ أَصْلٌ وَحَقِيقَةٌ لِلضَّحِكِ، وَيَضْحَكُ كَمَا يَشَاءُ، وَالزَّرْعُ أَبَدًا نَضَارَتُهُ وَخُضْرَتُهُ الَّتِي سَمَّيْتُهُ ضَحِكًا قَائِمًا أَبَدًا حَتَّى يُسْتَحْصَدَ.

وَأَمَّا قَوْلُكَ: إِنَّ ضَحِكَهُ رِضَاهُ وَرَحْمَتُهُ، فَقَدْ صَدَقْتَ فِي بَعْضٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَضْحَكُ إِلَى أَحَدٍ إِلَّا عَنْ رِضَى، فَيَجْتَمِعُ مِنْهُ الضَّحِكُ وَالرِّضَا. وَلَا يَصْرِفُهُ إِلَّا عَنْ عَدُوٍّ، وَأَنْتَ تَنْفِي الضَّحِكَ عَنِ اللَّهِ، وَتُثَبِّتُ لَهُ الرِّضَا وَحْدَهُ.

وَلَكِنْ جَزَعْتَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الضَّحِكِ حَتَّى نَفَيْتَهُ عَنِ اللَّهِ بِمَعْنَى ضَحِكِ الزَّرْعِ، مَالِكٍ مِنْ رَاحَةٍ فِيهَا رَوَى عَنْهُ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَا يَكْذِبُ دَعْوَاكَ وَيَسْتَحِيلُ بِهِ تَفْسِيرَكَ.

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَخْرَجَ رَجُلٌ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ يَمْشِي، يَكْبُو عَلَى الصَّرَاطِ وَتَسْفَعُهُ النَّارُ مَرَّةً، فَإِذَا جَاوَزَهَا التَفَتَ إِلَيْهَا، فَقَالَ: تَبَارَكَ الَّذِي أَنْجَانِي مِنْكَ، فَتَرَفَّعَ لَهُ شَجَرَةٌ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ ادْنُبْنِي مِنْهَا، فَيُدْنِبُهَا حَتَّى إِنَّهُ لَيَقُولُ لَهُ: يَا ابْنَ آدَمَ، أَيْرِضِيكَ أَنْ أُعْطِيَكَ الدُّنْيَا وَمِثْلَهَا مَعَهَا؟»

فَيَقُولُ: يَا رَبِّ أَتُسْتَهْزِئُ بِي وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ فَضَحِكَ ابْنُ مَسْعُودٍ، ثُمَّ قَالَ: أَلَا تَسْأَلُنِي مِمَّ ضَحِكْتُ؟ هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ ضَحِكَ ثُمَّ قَالَ: «أَلَا تَسْأَلُونِي مِمَّ أَضْحَكُ؟» فَقَالُوا: مِمَّ تَضْحَكُ؟ فَقَالَ: «مِنْ ضَحِكِ رَبِّ الْعَالَمِينَ مِنْهُ حِينَ يَقُولُ: أَتُسْتَهْزِئُ بِي، فَيَقُولُ اللَّهُ: إِنِّي لَا أُسْتَهْزِئُ بِكَ، وَلَكِنِّي عَلَى مَا أَشَاءُ قَادِرٌ، فَيَدْخُلُهُ الْجَنَّةُ»^(١).

أَفَلَا تَسْمَعُ أَيُّهَا الْمُعَارِضُ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مِنْ ضَحِكِ رَبِّ الْعَالَمِينَ مِنْهُ»، أَنَّهُ لَا يُشْبِهُ ضَحِكَ الزَّرْعِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ لِلزَّرْعِ: فَالزَّرْعُ مَا دَامَ أَخْضَرَ فَهُوَ

مُضَاحِكُ الشَّمْسِ أَبَدًا، لَا يَخْصُ بِضَحِكِهِ أَحَدًا، وَلَا يَصْرِفُهُ عَنْ أَحَدٍ. وَاللَّهُ يَضْحَكُ إِلَى قَوْمٍ، وَيَصْرِفُهُ عَنْ آخَرِينَ.

وَحَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا حَمَّادٌ، أَخْبَرَنَا يَعْلَى بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ وَكِيعِ بْنِ حُدُسٍ، عَنْ أَبِي رَزِينِ الْعَقِيلِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ضَحِكُ رَبِّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ غَيْرِهِ»، قَالَ أَبُو رَزِينٍ: أَيُّضًا ضَحِكُ الرَّبِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: لَنْ نَعْدَمَ مِنْ رَبِّ يَضْحَكُ خَيْرًا^(١).

فَهَذَا حَدِيثُكَ أَيُّهَا الْمُعَارِضُ الَّذِي رَوَيْتَهُ وَثَبَّتَهُ وَفَسَّرْتَهُ، وَأَفَرَزْتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ قَالَهُ، فَنَفْسُ حَدِيثِكَ هَذَا مَا يَنْقُضُ دَعْوَاكَ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي رَزِينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «أَيُّضًا ضَحِكُ الرَّبِّ؟».

وَلَوْ كَانَ تَفْسِيرُ الضَّحِكِ الرِّضَى وَالرَّحْمَةُ وَالصَّفْحُ مِنَ الذُّنُوبِ فَقَطْ، كَانَ أَبُو رَزِينٍ فِي دَعْوَاكَ إِذَا جَاهِلًا أَنْ لَا يَعْلَمَ أَنَّ رَبَّهُ يَرْحَمُ وَيَرْضَى وَيَغْفِرُ الذُّنُوبَ، حَتَّى يَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيْرَحِمُ رَبَّنَا وَيَغْفِرُ وَيَصْفَحُ عَنِ الذُّنُوبِ؟

بَلْ هُوَ كَافِرٌ فِي دَعْوَاكَ، إِذَا لَمْ يَعْرِفِ اللَّهَ بِالرِّضَى وَالرَّحْمَةِ وَالْمَغْفِرَةِ، وَقَدْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَسَمِعَ مَا ذَكَرَ اللَّهُ فِيهِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَمَغْفِرَتِهِ وَصَفْحِهِ عَنِ الذُّنُوبِ، وَإِنَّمَا سَأَلَهُ عَمَّا لَا يَعْلَمُ لَا عَمَّا عِلِمَ، وَآمَنَ بِهِ قَبْلَ، وَقَرَأَ الْقُرْآنَ فَوَجَدَ فِيهِ ذِكْرَهُ، وَلَمْ يَجِدْ فِيهِ ذِكْرَ الضَّحِكِ.

(١) ضعيف: وأخرجه أحمد (١٦١٨٦)، وأبو داود (٤٧٣١)، وابن ماجه (١٨٠) من طريق يعلى بن عطاء، عن وكيع بن حُدُس، ويقال: ابن عُدُس، عن أبي رزين العقيلي به. ووكيع مجهول.

فَلَمَّا أَخْبَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ يَضْحَكُ قَالَ: «لَا نَعْدَمُ مِنْ رَبِّ يَضْحَكُ خَيْرًا» وَلَوْ كَانَ عَلَى تَأْوِيلِكَ لَا سَتَحَالَ أَنْ يَقُولَ أَبُو رَزِينٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ: لَا نَعْدَمُ مِنْ رَبِّ يَرْحَمُ وَيَرْضَى وَيَغْفِرُ خَيْرًا، لِمَا أَنَّهُ قَدْ آمَنَ وَقَرَأَ قَبْلُ فِي كِتَابِهِ: ﴿إِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، فَأَعْقَلَهُ، وَمَا أَرَاكَ تَعْقِلُهُ.

ثُمَّ لَمْ تَأْنَفْ مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ حَتَّى ادَّعَيْتَ عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُمْ يُمْسِرُونَ ضَحِكَ اللَّهِ عَلَى مَا يَعْقِلُونَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ.

وَهَذَا كَذِبٌ تَدَّعِيهِ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّا لَمْ نَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يُشَبِّهُ شَيْئًا مِنْ أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى بِشَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَكِنَّا نَقُولُ: يَضْحَكُ كَمَا يَشَاءُ وَكَمَا يَلِيقُ بِهِ، وَتَفْسِيرُكَ هَذَا مَنبُودٌ فِي حَشِّكَ.

ثُمَّ فَسَّرْتَ الضَّحِكَ تَفْسِيرًا أَوْحَشَ مِنْ هَذَا أَيْضًا فَقُلْتَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ضَحِكُهُ أَنْ يَبْدُو لَهُ خَلْقٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ ضَاحِكًا يَأْتِيهِمْ مُبَشِّرًا وَمُغِيثًا وَذَلِيلًا إِلَى الْجَنَّةِ.

وَنَحْكَ أَيْهَا الْمُعَارِضُ! أَلَا تَسْمَعُ مَا فِي حَدِيثِكَ الَّذِي رَوَيْتَهُ وَثَبْتَهُ عَنْ أَبِي رَزِينٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْضَحُّكَ رَبُّنَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»، وَلَمْ يَقُلْ: أَيْخَلِّقُ اللَّهُ خَلْقًا يَضْحَكُ، ثُمَّ قَالَ: «لَا نَعْدَمُ مِنْ رَبِّ يَضْحَكُ خَيْرًا»، وَلَمْ يَقُلْ: لَا نَعْدَمُ مِنْ رَبِّ يَخْلُقُ الضَّاحِكَ، فَهَذَا فِي نَفْسِ حَدِيثِكَ لَوْ قَدْ عَقَلْتَهُ، وَأَنَّى لَكَ الْعَقْلُ مَعَ هَذَا التَّخْلِيطِ؟

وَادَّعَيْتَ أَيْضًا تَفْسِيرًا لِلضَّحِكِ أَبَعَدَ مِنْ هَذَا مِنَ الْحَقِّ وَالْمَعْقُولِ؛ فَرَعَمْتَ أَنَّ اللَّهَ يَضْحَكُ مِنْ رَجُلٍ أَوْ مِنْ شَيْءٍ تُفْسِرُهُ أَنَّهُ يُضْحِكُهُ وَيَسِرُّهُ، فَذَلِكَ ضَحِكُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى النَّسَبَةِ، يَعْنِي أَنَّ الْخَلْقَ وَضَحِكَهُمْ وَكَلَامَهُمْ لِلَّهِ.

فَيُقَالُ لَكَ أَيْهَا الْمُعَارِضُ: إِذَا تَحَوَّلَتِ الْعَرَبِيَّةُ إِلَى لُغَتِكَ وَلُغَاتِ أَصْحَابِكَ جَازَ فِيهَا أَنْكَرُ مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ، وَأَفْحَشُ مِنْ هَذَا التَّفْسِيرِ، وَهَذَا أَيْضًا بَيِّنٌ فِي نَفْسِ

حَدِيثُكَ الَّذِي رَوَيْتُهُ عَنْ أَبِي رَزِينٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لَهُ: «أَيُّضَحُّكَ رَبُّنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟»، وَلَمْ يَقُلْ: أَيُّضَحُّكَ رَبُّنَا، وَلَوْ قَالَ كَذَلِكَ لَكَانَ جَاهِلًا؛ إِذْ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيُّضَحُّكَ الرَّبُّ الْخَلْقُ؟ وَقَدْ قَرَأَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾، فَلَوْ اشْتَغَلَتْ أَيْهَا الْمَعَارِضُ فِيمَا تَتَقَلَّبُ فِيهِ مِنْ مَسَائِلِ أَبِي يُوسُفَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَنُظَرَائِهِمْ كَانَ أَعْذَرَ لَكَ مِنْ أَنْ تَتَعَرَّضَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الصَّعَابِ الْمَعَانِي الَّتِي كَانَ يَسْتَغْفِي مِنْ تَفْسِيرِهَا الْعُلَمَاءُ وَأَصْحَابُ الْعَرَبِيَّةِ الْبُصْرَاءُ فَتُفَسِّرُهَا بِجَهْلٍ وَضَلَالٍ. اهـ

تنبيه:

أخطأ الإمام ابن عبد البر رحمه الله في هذه المسألة، وحرّف صفة الضحك كما في التمهيد (٣٤٥ / ١٨)، ولو أنه سلك مسلك السلف، الذي سلكه في سائر الصفات لكان خيراً له، وأسلم، وأحكم.

٨٠) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: الْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي، وَالْعِزَّةُ إِزَارِي، فَمَنْ نَارَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا؛ أَلْقِيَهُ فِي النَّارِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَأَحْمَدُ، وَاللَّفْظُ لِأَحْمَدَ^(١).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

إثبات صفتي العزة، والكبرياء لله عز وجل.

دل حديث الباب على إثبات صفتي العزة، والكبرياء لله عز وجل، وهما صفتان تليقان بجلال الله وعظمته. لا تماثلان صفة المخلوق.

ومن أدلة إثبات صفة العزة: قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٩]. وقوله جل وعلا: ﴿وَتُعَزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]. وقوله: ﴿فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٣٩]، وقوله تعالى ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥]، ﴿فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ [فاطر: ١٠]، وقوله تعالى ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات: ١٨٠]، وقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨].

وفي ”الصحيحين“ عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْ تُضِلَّنِي، أَنْتَ الْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ، وَالْجَنُّ وَالْإِنْسُ يَمُوتُونَ»^(٢).

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٦٢٠)، وأحمد (٧٣٨٢).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٧٣٨٣)، ومسلم برقم (٢٧١٧) واللفظ لمسلم.

وفي "سنن أبي داود" (٣٨٩١)، وغيره عن عثمان بن أبي العاص، أن النبي ﷺ علمه دعاء يدعو به، يقول: أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ، مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ. وأصله في مسلم (٢٢٠٢).

ومن أدلة إثبات صفة الكبر، والكبرياء: قول الله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الحشر: ٢٣]. وقوله: ﴿وَلَهُ الْكِبْرِيَاءُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الجن: ٣٧]. وفي الصحيحين عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «جَتَّتَانِ مِنْ فَضَّةٍ آتَيْتُهُمَا، وَمَا فِيهِمَا، وَجَتَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ آتَيْتُهُمَا، وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِذَاءَ الْكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةٍ عَدْنٍ»^(١).

معاني العزة:

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في الكافية الشافية (ص ٢٠٥):

وهو العزيز فلن يرام جنابه *** أنى يرام جناب ذي السلطان
وهو العزيز القاهر الغلاب لم *** يغلبه شيء هذه صفتان
وهو العزيز بقوة هي وصفه *** فالعز حينئذ ثلاث معان
وهي التي كملت له سبحانه *** من كل وجه عادم النقصان
قلت: فالعزة ثلاث معاني: عزة امتناع، وعزة قهر وغلبة، وعزة قوة وقدر.

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٨٧٨)، ومسلم برقم (١٨٠).

(٨١) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَجِبَ اللَّهُ مِنْ قَوْمٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ فِي السَّلَاسِلِ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ^(١).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

إثبات صفة العجب لله عز وجل.

دل حديث الباب على إثبات صفة الفرح لله عز وجل، كما تليق بجلاله، لا تماثل صفات المخلوقين، ولا نعلم كيفيتها، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصفات: ١٢] .
بقراءة ضم التاء.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَتَنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الزمر: ٢١].

وروى أبو هريرة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي مُجْهَدٌ، فَأَرْسَلَ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهِ، فَقَالَتْ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا عِنْدِي إِلَّا مَاءٌ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى أُخْرَى، فَقَالَتْ مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى قُلْنَ كُلُّهُنَّ مِثْلَ ذَلِكَ: لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا عِنْدِي إِلَّا مَاءٌ، فَقَالَ: «مَنْ يُضِيفُ هَذَا اللَّيْلَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ؟»، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: أَنَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَانْطَلَقَ بِهِ إِلَى رَحْلِهِ، فَقَالَ لِامْرَأَتِهِ: هَلْ عِنْدَكَ

(١) أخرجه البخاري برقم (٣٠١٠).

شَيْءٌ؟ قَالَتْ: لَا إِلَّا قُوْتُ صِبْيَانِي، قَالَ: فَعَلَّلِيهِمْ بِشَيْءٍ، فَإِذَا دَخَلَ ضَيْفُنَا فَأَطْفِئِ السَّرَاجَ، وَارِيهِ أَنَّا نَأْكُلُ، فَإِذَا أَهْوَى لِيَأْكُلَ، فَقُومِي إِلَى السَّرَاجِ حَتَّى تُطْفِئِيهِ، قَالَ: فَعَعِدُوا وَآكَلَ الضَّيْفُ، فَلَمَّا أَصْبَحَ غَدَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «قَدْ عَجَبَ اللَّهُ مِنْ صَنِيعِكُمْ بِضَيْفِكُمُ اللَّيْلَةَ» متفق عليه، واللفظ لمسلم^(١).

وأخرج أحمد (١٧٤٤٣) بإسناد صحيح عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَعْجَبُ رَبُّكَ مِنْ رَاعِي غَنَمٍ فِي رَأْسِ الشَّطِيطَةِ لِلْجَبَلِ يُؤَدِّنُ بِالصَّلَاةِ وَيُصَلِّي، فَيَقُولُ اللَّهُ: انظُرُوا إِلَى عَبْدِي هَذَا، يُؤَدِّنُ وَيُقِيمُ، يَخَافُ شَيْئًا؟ قَدْ غَفَرْتُ لَهُ، وَأَدْخَلْتُهُ الْجَنَّةَ».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (١٢٣/٦):

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (التَّعْجَبُ اسْتِعْظَامٌ لِلْمَتَعَجَّبِ مِنْهُ). فَيُقَالُ: نَعَمْ. وَقَدْ يَكُونُ مَقْرُونًا بِجَهْلٍ بِسَبَبِ التَّعْجَبِ، وَقَدْ يَكُونُ لِمَا خَرَجَ عَنْ نَظَائِرِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، فَلَا يَحْجُوزُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَعْلَمَ سَبَبَ مَا تَعَجَّبَ مِنْهُ؛ بَلْ يَتَعَجَّبُ لِحُرُوجِهِ عَنْ نَظَائِرِهِ تَعْظِيمًا لَهُ. وَاللَّهُ تَعَالَى يُعَظِّمُ مَا هُوَ عَظِيمٌ؛ إِمَّا لِعَظَمَةِ سَبَبِهِ أَوْ لِعَظَمَتِهِ. فَإِنَّهُ وَصَفَ بَعْضَ الْخَيْرِ بِأَنَّهُ عَظِيمٌ. وَوَصَفَ بَعْضَ الشَّرِّ بِأَنَّهُ عَظِيمٌ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ وَقَالَ: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمِ﴾ وَقَالَ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ ثَبَاتًا * وَإِذَا لَا تَأْنِيَهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا﴾ وَقَالَ: ﴿وَلَوْ لَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا

(١) أخرجه البخاري برقم (٣٧٩٨)، ومسلم برقم (٢٠٥٤) واللفظ لمسلم.

بُهْتَانٌ عَظِيمٌ ﴿١﴾ وَقَالَ: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾. وَهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ عَلَى قِرَاءَةِ الضَّمِّ، فَهَذَا هُوَ عَجَبٌ مِنْ كُفْرِهِمْ مَعَ وَضُوحِ الْأَدِلَّةِ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلَّذِي آثَرَ هُوَ وَامْرَأَتُهُ ضَيَّفَهُمَا: «لَقَدْ عَجِبَ اللَّهُ» وَفِي لَفْظٍ فِي الصَّحِيحِ: «لَقَدْ ضَحِكَ اللَّهُ اللَّيْلَةَ مِنْ صُنْعِكُمَا الْبَارِحَةَ». وَقَالَ: «عَجِبَ رَبُّكَ مِنْ شَابٍّ لَيْسَتْ لَهُ صَبُوءٌ»^(١) وَقَالَ: «عَجِبَ رَبُّكَ مِنْ رَاعِي غَنَمٍ عَلَى رَأْسِ شَطِئَةٍ، يُؤَذِّنُ وَيُقِيمُ، فَيَقُولُ اللَّهُ: أَنْظِرُوا إِلَى عَبْدِي» أَوْ كَمَا قَالَ. وَنَحْوَ ذَلِكَ. اه مختصرا

بعض المعاني لعجب الله عز وجل:

قال الإمام ابن القيم رحمه الله كَمَا فِي بدائع الفوائد (٨/٤):

التعجب كما يدل على محبة الله لفعل نحو «عَجِبَ رَبُّكَ مِنْ شَابٍّ لَيْسَتْ لَهُ صَبُوءٌ» و«يعجب ربك من رجل ثار من فراشه، ووطئه إلى الصلاة»^(٢) ونحو ذلك. فقد يدل على بغض الفعل نحو قوله: ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ وقوله: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾: «كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ» وقوله: «وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ» وقد يدل على امتناع الحكم، وعدم حسنه نحو: «كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ» وقد يدل على حسن المنع منه، وأنه لا يليق به فعله نحو: «كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ». اه

(١) ضعيف: أخرجه أحمد (١٧٣٧١) من حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي إسناده ابن لهيعة، وهو ضعيف.

(٢) أخرجه أحمد (٣٩٤٩) عن ابن مسعود، وهو حديث صحيح بطرقه وشواهده.

(٨٢) وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا أُجِزَتْ عَلَيْهَا؛ حَتَّى اللَّقْمَةُ تَجْعَلَهَا فِي فِي أَمْرَاتِكَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديث

إثبات صفة الوجه لله عز وجل.

دل حديث الباب على إثبات صفة الفرح لله عز وجل، كما تليق بجلاله، لا تماثل صفات المخلوقين، ولا نعلم كيفيتها، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

ويدل على ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]. وقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]. والآيات في ذلك كثيرة معلومة.

تحريف المبتدعة لهذه الصفة والرد عليهم.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله كَمَا فِي مُخْتَصَرِ الصَّوَائِقِ (ص ٤٠٧):
وَجْهُ الرَّبِّ جَلَّ جَلَالُهُ حَيْثُ وَرَدَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَلَيْسَ بِمَجَازٍ بَلْ عَلَى حَقِيقَتِهِ.

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٧٤٢)، ومسلم برقم (١٦٢٨).

وَاخْتَلَفَ الْمُعْطَلُونَ فِي جِهَةِ التَّجَوُّزِ فِي هَذَا، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَفْظُ الْوَجْهِ زَائِدٌ،
وَالْتَقْدِيرُ وَيَبْقَى رَبُّكَ، إِلَّا ابْتِغَاءَ رَبِّهِ الْأَعْلَى، وَيُرِيدُونَ رَبَّهُمْ.

وَقَالَتْ فِرْقَةٌ أُخْرَى مِنْهُمْ: الْوَجْهُ بِمَعْنَى الذَّاتِ، وَهَذَا قَوْلُ أَوْلِيكَ وَإِنْ اخْتَلَفُوا
فِي التَّعْبِيرِ عَنْهُ.

وَقَالَتْ فِرْقَةٌ: ثَوَابُهُ وَجَزَاؤُهُ، فَجَعَلَهُ هُوَ لَا مَحْلُوقًا مُنْفَصِلًا، قَالُوا: لِأَنَّ الَّذِي
يُرَادُ هُوَ الثَّوَابُ.

وَهَذِهِ أَقْوَالُ نَعُودُ بِوَجْهِ اللَّهِ الْعَظِيمِ مِنْ أَنْ يَجْعَلَنَا مِنْ أَهْلِهَا، قَالَ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ
الدَّارِمِيُّ، وَقَدْ حَكَى قَوْلَ بَشِيرِ الْمُرَيْسِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «إِذَا قَامَ الْعَبْدُ يُصَلِّي»
أَقْبَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ» يُخْتَمَلُ أَنْ يَقْبَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِنِعْمَتِهِ وَإِحْسَانِهِ وَأَفْعَالِهِ وَمَا أَوْجَبَ
لِلْمُصَلِّي مِنَ الثَّوَابِ، فَقَوْلُهُ ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] أَيُّ مَا تُوجِّهَ بِهِ إِلَى رَبِّكَ
مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، وَقَوْلُهُ: ﴿فَإِنَّمَا تَوَلَّوْا وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] أَيُّ قِبَلَةِ اللَّهِ.
وَالْقَوْلُ بِأَنَّ لَفْظَ الْوَجْهِ مجازٌ باطلٌ مِنْ وَجْهِهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الْمَجَازَ لَا يُمْتَنِعُ نَفْيُهُ، فَعَلَى هَذَا لَا يُمْتَنِعُ أَنْ يُقَالَ: لَيْسَ لِلَّهِ وَجْهُ وَلَا
حَقِيقَةُ لَوْجْهِهِ، وَهَذَا تَكْذِيبُ صَرِيحٌ لِمَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَأَخْبَرَ بِهِ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

ﷺ

الثَّانِي: أَنَّهُ خُرُوجٌ عَنِ الْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ بِلَا مُوجِبٍ.

الثَّالِثُ: أَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ كَوْنَ حَيَاتِهِ وَسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَقُدْرَتِهِ وَكَلَامِهِ وَإِرَادَتِهِ
وَسَائِرِ صِفَاتِهِ مجازًا لَا حَقِيقَةً، كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ.

الرَّابِعُ: أَنَّ دَعْوَى الْمُعْطَلِ أَنَّ الْوَجْهَ صَلَةٌ كَذِبٌ عَلَى اللَّهِ وَعَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى اللُّغَةِ؛
فَإِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ لَيْسَتْ بِمَا عَاهَدَ زِيَادَتُهَا.

الخامس: أَنَّهُ لَوْ سَاغَ ذَلِكَ لَسَاغَ لِمُعْطَلٍ آخَرَ أَنْ يَدَّعِيَ الزِّيَادَةَ فِي قَوْلِهِ: «أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ»، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ أَعُوذُ بِاللَّهِ، وَيَدَّعِيَ مُعْطَلٌ آخَرَ الزِّيَادَةَ فِي سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

السادس: أَنَّ هَذَا يَتَضَمَّنُ إِلْغَاءَ وَجْهِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَأَنَّ لَفْظَهُ زَائِدٌ وَمَعْنَاهُ مُتَنَفٍّ.

السابع: مَا ذَكَرَهُ الْخَطَّابِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُمَا، قَالُوا: لَمَّا أَضَافَ الْوَجْهَ إِلَى الذَّاتِ وَأَضَافَ النَّعْتَ إِلَى الْوَجْهِ فَقَالَ ﴿وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] دَلَّ عَلَى أَنَّ ذِكْرَ الْوَجْهِ لَيْسَ بِصِلَةٍ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] صِفَةٌ لِلْوَجْهِ، وَأَنَّ الْوَجْهَ صِفَةٌ لِلذَّاتِ.

قُلْتُ: فَتَأَمَّلْ رَفَعَ قَوْلَهُ ﴿ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] عِنْدَ ذِكْرِهِ الْوَجْهَ، وَجَرَّهُ فِي قَوْلِهِ ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨].

الثامن: أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ فِي لُغَةٍ مِنْ لُغَاتِ الْأُمَمِ (وَجْهَ الشَّيْءِ) بِمَعْنَى ذَاتِهِ وَنَفْسِهِ، وَغَايَةُ مَا شَبَّهَ بِهِ الْمُعْطَلُ وَجْهَ الرَّبِّ أَنْ قَالَ: هُوَ كَقَوْلِهِ: (وَجْهَ الْحَائِطِ)، وَ(وَجْهَ الثُّوبِ)، وَ(وَجْهَ النَّهَارِ)، وَ(وَجْهَ الْأَمْرِ).

فَيُقَالُ لِهَذَا الْمُعْطَلِ الْمُشَبَّهِ: لَيْسَ الْوَجْهُ فِي ذَلِكَ بِمَعْنَى الذَّاتِ، بَلْ هَذَا مُبْطَلٌ لِقَوْلِكَ فَإِنَّ وَجْهَ الْحَائِطِ أَحَدُ جَانِبَيْهِ فَهُوَ مُقَابِلٌ لِدُبْرِهِ، وَكَمِثْلُ هَذَا وَجْهُ الْكَعْبَةِ وَدُبْرُهَا، فَهُوَ وَجْهٌ حَقِيقَةٌ، وَلَكِنَّهُ بِحَسَبِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَلَمَّا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بِنَاءً كَانَ وَجْهُهُ مِنْ جِنْسِهِ وَكَذَلِكَ وَجْهُ الثُّوبِ أَحَدُ جَانِبَيْهِ، وَهُوَ مِنْ جِنْسِهِ وَكَذَلِكَ وَجْهُ النَّهَارِ أَوَّلُهُ، وَلَا يُقَالُ لَجَمِيعِ النَّهَارِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَجْهُ النَّهَارِ أَوَّلُهُ^(١). وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: صَدْرُ النَّهَارِ.

وَالْوَجْهُ فِي اللُّغَةِ مُسْتَقْبَلُ كُلِّ شَيْءٍ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَا يُوَاجَهُ مِنْهُ، وَوَجْهُ الرَّأْيِ وَالْأَمْرِ مَا يَظْهَرُ أَنَّهُ صَوَابُهُ، وَهُوَ فِي كُلِّ مَحَلٍّ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ، فَإِنْ أُضِيفَ إِلَى زَمَنِ كَانَ الْوَجْهَ زَمَنًا، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى حَيَوَانٍ كَانَ بِحَسَبِهِ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى ثَوْبٍ أَوْ حَائِطٍ كَانَ بِحَسَبِهِ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مَنْ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] كَانَ وَجْهَهُ تَعَالَى كَذَلِكَ.

التَّاسِعُ: أَنَّ حَمْلَهُ عَلَى الثَّوَابِ الْمُتَفَصِّلِ مِنْ أَبْطَلِ الْبَاطِلِ، فَإِنَّ اللُّغَةَ لَا تَحْتَمِلُ ذَلِكَ وَلَا يُعْرَفُ أَنَّ الْجَزَاءَ يُسَمَّى وَجْهًا لِلْمَجَازِيِّ.

العَاشِرُ: أَنَّ الثَّوَابَ مَخْلُوقٌ، فَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ اسْتَعَاذَ بِوَجْهِ اللَّهِ مِنْ دُعَائِهِ يَوْمَ الطَّائِفِ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ الْكَرِيمِ الَّذِي أَشْرَقَتْ لَهُ الظُّلُمَاتُ، وَصَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»، وَلَا يُظَنُّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَسْتَعِيدَ بِمَخْلُوقٍ. وَفِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥] قَالَ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ» أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ ﴿[الأنعام: ٦٥]. قَالَ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ».

الحَادِي عَشَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي دُعَائِهِ: «أَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ وَالشَّوْقَ إِلَى لِقَائِكَ» وَلَمْ يَكُنْ لِيَسْأَلَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى الثَّوَابِ، وَلَا يُعْرَفُ تَسْمِيَةُ ذَلِكَ وَجْهًا، لُغَةً وَلَا شَرْعًا وَلَا عُرْفًا.

(١) أخرجه ابن جرير ، وابن أبي حاتم في تفسير الآية، بإسناد فيه قابوس بن أبي ظبيان، وفيه ضعف، وأخرجه ابن جرير من وجه آخر بسلسلة العوفيين، وهي سلسلة ضعيفة.

الثَّانِي عَشَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنِ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فَأَعِيدُوهُ، وَمَنْ سَأَلَكَمُ بَوَاجَهُ اللَّهِ فَأَعْطُوهُ» وَفِي السُّنَنِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَسْأَلَ بَوَاجَهُ اللَّهِ إِلَّا الْجَنَّةَ».

الثَّالِثُ عَشَرَ: مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَتَأَمُّ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَأَمَّ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ، وَيَرْفَعُهُ، وَيُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا أَنْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ».

فَإِضَافَةُ السُّبُحَاتِ الَّتِي هِيَ الْجَلَالُ وَالنُّورُ إِلَى الْوَجْهِ وَإِضَافَةُ الْبَصَرِ إِلَيْهِ تُبْطِلُ كُلَّ مَجَازٍ، وَتُبَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ وَجْهَهُ.

الرَّابِعُ عَشَرَ: مَا قَالَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: لَيْسَ عِنْدَ رَبِّكُمْ لَيْلٌ وَلَا نَهَارٌ، نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِنْ نُورِ وَجْهِهِ^(١)، فَهَلْ يَصِحُّ أَنْ يُحْمَلَ الْوَجْهُ فِي هَذَا عَلَى مَخْلُوقٍ أَوْ يَكُونَ صِلَةً لَا مَعْنَى لَهُ، أَوْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْقِبْلَةِ وَالْجِهَةِ، وَهَذَا مُطَابِقٌ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَأَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ الَّذِي أَشْرَقَتْ لَهُ الظُّلُمَاتُ»^(٢).

(١) ضعيف: أخرجه الدارمي في "النقض على المريسي" (ص ٤٧٥، ١ و ٧٤)، وأبو داود في "الزهد" (١٥٨)، والطبراني في "الكبير" (٨٨٨٦)، وأبو الشيخ في "العظمة" (١١١)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٣٧/١)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٦٧٤) من طريق حماد بن سلمة، عن الزبير أبي عبد السلام، عن أيوب بن عبد الله بن مكرز، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به. وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة الزبير أبي عبد السلام، وهو ابن جَوَاتِشِيرٍ، وأيُّوبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَجْهُولُ الْحَالِ أَيْضًا.

(٢) ضعيف: أخرجه الطبراني في "الكبير" (٧٣/١٣)، وفي "الدعاء" (١٠٣٦) من حديث عبد الله بن جعفر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو ضمن دعاء طويل، دعا به النبي ﷺ يوم أصابه الكرب في دعوته في الطائف، =

الخامس عشر: أَنَّ مَنْ تَدَبَّرَ سِيَاقَ الْآيَاتِ، وَالْأَثَارِ الَّتِي فِيهَا ذُكِرَ وَجْهَ اللَّهِ الْأَعْلَى ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ قَطَعَ بِبُطْلَانِ قَوْلِ مَنْ حَمَلَهَا عَلَى الْمَجَازِ، وَأَنَّهُ الثَّوَابُ وَالْجَزَاءُ، لَوْ كَانَ اللَّفْظُ صَالِحًا فِي ذَلِكَ لُغَةً، فَكَيْفَ وَاللَّفْظُ لَا يَصْلُحُ لِذَلِكَ لُغَةً، فَمِنْهَا قَوْلُهُ: ﴿وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى * إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾ [الليل: ١٩ - ٢٠].

الوجه السادس عشر: أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَالتَّابِعِينَ وَجَمِيعَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ وَالْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَأَهْلِ الْإِسْتِقَامَةِ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَرَوْنَ وَجْهَ رَبِّهِمْ فِي الْجَنَّةِ، وَهِيَ الزِّيَادَةُ الَّتِي فَسَّرَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ وَالصَّحَابَةُ ﷺ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةُ ﷺ [يونس: ٢٦] فَرَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ ﷺ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةُ ﷺ [يونس: ٢٦] قَالَ: «النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى»، فَمَنْ أَنْكَرَ حَقِيقَةَ الْوَجْهِ؛ لَمْ يَكُنْ لِلنَّظَرِ عِنْدَهُ حَقِيقَةً، وَلَا سِبًّا إِذَا أَنْكَرَ الْوَجْهَ وَالْعُلُوَّ، فَيَعُودُ النَّظَرُ عِنْدَهُ إِلَى خَيَالٍ مُجَرَّدٍ.

الوجه السابع عشر: أَنَّ الْوَجْهَ حَيْثُ وَرَدَ فَإِنَّمَا وَرَدَ مُضَافًا إِلَى الذَّاتِ فِي جَمِيعِ مَوَارِدِهِ، وَالْمُضَافُ إِلَى الرَّبِّ تَعَالَى نَوْعَانِ:

أَعْيَانُ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا كَبَيَّتِ اللَّهُ وَنَاقَةَ اللَّهِ وَرُوحَ اللَّهِ وَعَبْدَ اللَّهِ وَرَسُولَ اللَّهِ فَهَذَا إِضَافَةٌ تَشْرِيفٍ وَتَخْصِيسٍ، وَهِيَ إِضَافَةٌ مَمْلُوكٍ إِلَى مَالِكِهِ.

= وهو بطوله: «اللَّهُمَّ إِلَيْكَ أَشْكُو ضَعْفَ قُوَّتِي، وَقَلَّةَ حِيلَتِي، وَهَوَانِي عَلَى النَّاسِ، أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، أَنْتَ أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، إِلَى مَنْ تَكَلَّمِي، إِلَى عَدُوٍّ يَتَجَهَّمُنِي أَوْ إِلَى قَرِيبٍ مَلَكَتْهُ أَمْرِي، إِنْ لَمْ تَكُنْ غَضْبَانَ عَلَيَّ فَلَا أُبَالِي، غَيْرَ أَنَّ عَافِيَتَكَ أَوْسَعُ لِي، أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ الَّذِي أَشْرَقَتْ لَهُ الظُّلُمَاتُ، وَصَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، أَنْ تُنْزِلَ بِي غَضَبَكَ أَوْ تُحِلَّ عَلَيَّ سَخَطَكَ، لَكَ الْعُنْبَى حَتَّى تَرْضَى، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ». وإسناده ضعيف؛ في إسناده عن عنترة ابن إسحاق، وهو مدلس، ولم يصرح بالسباع.

(الثاني) صفات لا تقوم بنفسها كعلم الله وحياته وقدرته وعزته وسمعه وبصره ونوره وكلامه، فهذا إذا وردت مضافة إليه فهي إضافة صفة إلى الموصوف بها. إذا عرفت ذلك فوجهه الكريم وسمعه وبصره إذا أضيف إليه وجب أن تكون إضافته إضافة وصف لا إضافة خلق، وهذه الإضافة تنفي أن يكون الوجه مخلوقاً وأن يكون حشواً في الكلام، وفي سنن أبي داود عنه عليه السلام أنه كان إذا دخل المسجد قال: «أعوذ بالله العظيم، وبوجهه الكريم، وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم»^(١). فتأمل كيف قرن في الاستعاذة بين استعاذته بالذات وبين استعاذته بالوجه الكريم، وهذا صريح في إبطال قول من قال: إنه الذات نفسها، وقول من قال: إنه مخلوق.

الوجه الثامن عشر: أن تفسير وجهه الله بقبلة الله، وإن قاله بعض السلف كمجاهد وتبعه الشافعي، فإنما قالوه في موضع واحد لا غير، وهو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَنُفِثَ وَجْهُهُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] فهب أن هذا كذلك في هذا الموضع، فهل يصح أن يقال ذلك في غيره في المواضع التي ذكر الله تعالى فيها الوجه، فما يفيدكم هذا في قوله: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] وقوله: ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾ [الليل: ٢٠] وقوله: ﴿إِنَّمَا نَطْعُمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩] على أن الصحيح في قوله: ﴿فَنُفِثَ وَجْهُهُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]. أنه كقوله في سائر الآيات التي ذكر فيها الوجه، فإنه قد اطرّد محيئه في القرآن والسنة مضافاً إلى الرب تعالى على طريقة واحدة ومعنى واحد، فليس فيه معنيان مختلفان في جميع المواضع غير الموضع

(١) حسن: أخرجه أبو داود (٤٦٦) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه بإسناد حسن.

الَّذِي ذُكِرَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] وَهَذَا لَا يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى الْقِبْلَةِ وَالْجِهَةِ، وَلَا يُمْتَنَعُ أَنْ يُرَادَ بِهِ وَجْهُ الرَّبِّ حَقِيقَةً، فَحَمْلُهُ عَلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ كَنَظَائِرِهِ كُلِّهَا أَوَّلَى، يُوضِّحُهُ:

الْوَجْهُ التَّاسِعُ عَشَرَ: أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ إِطْلَاقَ وَجْهِ اللَّهِ عَلَى الْقِبْلَةِ لُغَةً وَلَا شَرْعًا وَلَا عُرْفًا، بَلِ الْقِبْلَةُ لَهَا اسْمٌ يُخَصُّهَا، وَالْوَجْهُ لَهُ اسْمٌ يُخَصُّهُ، فَلَا يَدْخُلُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ وَلَا يُسْتَعَارُ اسْمُهُ لَهُ، نَعَمْ، الْقِبْلَةُ تُسَمَّى وَجْهَةً، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيُّهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾ [البقرة: ١٤٨].

وَقَدْ تُسَمَّى جِهَةً وَأَصْلُهَا وَجْهَةٌ لَكِنْ أُعْلِتْ بِحَذْفِ فَائِهَا كَرَنِيَّةٍ وَعِدَّةٍ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ قِبْلَةً وَوَجْهَةً لِأَنَّ الرَّجُلَ يُقَابِلُهَا وَيُوَاجِهُهَا بِوَجْهِهِ، وَأَمَّا تَسْمِيَتُهَا وَجْهًا فَلَا عَهْدَ بِهِ، فَكَيْفَ إِذَا أُضِيفَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مَعَ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ تَسْمِيَةَ الْقِبْلَةِ (وَجْهَةً اللَّهِ) فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ، فَكَيْفَ يُطْلَقُ عَلَيْهَا وَجْهُ اللَّهِ وَلَا يَعْرِفُ تَسْمِيَتُهَا وَجْهًا؟!

الْوَجْهُ الْعِشْرُونَ: أَنَّ الْآيَةَ لَوْ احْتَمَلَتْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ لَكَانَ الْأَوَّلَى بِهَا إِرَادَةُ وَجْهِهِ الْكَرِيمِ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ؛ لِأَنَّ الْمُصَلِّيَّ مَقْصُودُهُ التَّوَجُّهُ إِلَى رَبِّهِ، فَكَانَ مِنَ الْمُنَاسِبِ أَنْ يَذْكَرَ أَنَّهُ إِلَى أَيِّ الْجِهَاتِ صَلَّيْتَ فَأَنْتَ مُتَوَجِّهٌُ إِلَى رَبِّكَ، لَيْسَ فِي اخْتِلَافِ الْجِهَاتِ مَا يَمْنَعُ التَّوَجُّهُ إِلَى رَبِّكَ، فَجَاءَتِ الْآيَةُ وَافِيَةً بِالْمَقْصُودِ فَقَالَ: ﴿وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُّوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥].

فَأَخْبَرَ أَنَّ الْجَمِيعَ مُلْكُهُ وَقَدْ خَلَقَهُ، وَقَدْ عَلِمَ بِالْفِطْرَةِ وَالشَّرْعِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ الْعَالَمِ مُحِيطٌ بِالْمَخْلُوقَاتِ عَالٍ عَلَيْهَا بِكُلِّ اعْتِبَارٍ، فَمِنْ اسْتَقْبَلِ وَجْهَةً مِنَ الشَّرْقِ إِلَى الْمَغْرِبِ أَوْ الشَّمَالِ أَوْ الْجَنُوبِ أَوْ بَيْنَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ مُتَوَجِّهٌُ إِلَى رَبِّهِ حَقِيقَةً، وَاللَّهُ تَعَالَى قَبْلَ

وَجْهَهُ إِلَى أَيِّ جِهَةٍ صَلَّى، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ عَالٍ عَلَى عَرْشِهِ، وَلَا يُتَوَهَّمُ تَنَافِي هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ، بَلِ اجْتِمَاعُهُمَا هُوَ الْوَاقِعُ.

وَلِهَذَا عَامَّةُ أَهْلِ الْإِثْبَاتِ جَعَلَ الْآيَةَ مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ وَذَكَرَهَا مَعَ الْوَجْهِ، مَعَ قَوْلِهِمْ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ.

الْوَجْهُ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ: أَنْكَ إِذَا تَأَمَّلْتَ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ وَجَدْتَهَا مُفَسَّرَةً لِلْآيَةِ، مُشْتَقَّةً مِنْهُ كَقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّهَا يَسْتَقْبِلُ رَبَّهُ»^(١)، وَقَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ بِالصَّلَاةِ فَإِذَا صَلَّيْتُمْ؛ فَلَا تَلْتَفِتُوا، فَإِنَّ اللَّهَ يَنْصُبُ وَجْهَهُ لَوَجْهِ عَبْدِهِ فِي صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ»^(٢) رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ وَالتِّرْمِذِيُّ.؟. اهـ باختصار

وقال الإمام العثيمين رحمه الله في شرح الواسطية كما في مجموع فتاواه

(٢٤٠/٨):

وقد فسر أهل التحريف وجه الله بثوابه، فقالوا: المراد بالوجه في الآية الثواب، كل شيء يفنى، إلا ثواب الله!

ففسروا الوجه الذي هو صفة كمال، فسروه بشيء مخلوق بائن عن الله قابل للعدم والوجود، فالثواب حادث بعد أن لم يكن، وجائز أن يرتفع، لولا وعد الله ببقائه؛ لكان من حيث العقل جائزاً أن يرتفع، أعني: الثواب.

(١) حسن: أخرجه أحمد (١١١٨٥) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بإسناد حسن على شرط مسلم.

(٢) حسن: أخرجه أحمد (١٧١٧٠)، والتِّرْمِذِيُّ (٢٨٦٣)، وابن حبان (٦٢٣٣) عن الحارث الأشعري بإسناد صحيح.

فهل تقولون الآن: إن وجه الله الذي وصف الله به نفسه من باب الممكن أو من باب الواجب؟

إذا فسروه بالثواب، صار من باب الممكن الذي يجوز وجوده وعدمه.

وقولهم مردود بما يلي:

أولاً: أنه مخالف لظاهر اللفظ، فإن ظاهر اللفظ أن هذا وجه خاص، وليس هو الثواب.

ثانياً: أنه مخالف لإجماع السلف، فما من السلف أحد قال: إن المراد بالوجه الثواب! وهذه كتبهم بين أيدينا مزبورة محفوظة، أخرجوا لنا نصاً عن الصحابة أو عن أئمة التابعين، ومن تبعهم بإحسان أنهم فسروا هذا التفسير، لن تجدوا إلى ذلك سبيلاً أبداً.

ثالثاً: هل يمكن أن يوصف الثواب بهذه الصفات العظيمة: ﴿ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] لا يمكن. لو قلنا مثلاً جزاء المتقين ذو جلال وإكرام! فهذا لا يجوز أبداً، والله تعالى وصف وجهه بأنه ذو الجلال والإكرام.

رابعاً: نقول: ما تقولون في قول الرسول ﷺ: «حجابه النور، لو كشفه؛ لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه». فهل الثواب له هذا النور الذي يحرق ما انتهى إليه بصر الله من الخلق؟ أبداً، ولا يمكن.

وبهذا عرفنا بطلان قولهم، وأن الواجب علينا أن نفسر هذا الوجه بما أراده الله به، وهو وجه قائم به تبارك وتعالى موصوف بالجلال والإكرام.

واعلم أن هذا الوجه العظيم الموصوف بالجلال والإكرام وجه لا يمكن الإحاطة به وصفًا، ولا يمكن الإحاطة به تصورًا، بل كل شيء تقدره، فإن الله تعالى فوق ذلك وأعظم، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

أورد المبتدعة على أهل السنة قوله تعالى: (كل شيء هالك إلا وجهه) قالوا: إلا ذاته.

وقال الإمام العثيمين رحمه الله في شرح الواسطية كمًا في مجموع فتاواه (٢٤٣/٨):

فإن قيل: ما المراد بالوجه في قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصر: ٨٨]؟
 إن قلت: المراد بالوجه الذات، فيخشى أن تكون حرفت، وإن أردت بالوجه نفس الصفة أيضًا وقعت في محذور، وهو ما ذهب إليه بعض من لا يقدر الله حق قدره، حيث قالوا: إن الله يفنى إلا وجهه - فماذا تصنع؟!

فالجواب: إن أردت بقولك: إلا ذاته، يعني: أن الله تعالى يبقى هو نفسه مع إثبات الوجه لله، فهذا صحيح، ويكون هنا عبر بالوجه عن الذات لمن له وجه.
 وإن أردت بقولك: الذات: أن الوجه عبارة عن الذات بدون إثبات الوجه، فهذا تحريف وغير مقبول.

وعليه فنقول: ﴿إِلَّا وَجْهَهُ﴾، أي: إلا ذاته المتصفة بالوجه، وهذا ليس فيه شيء؛
 لأن الفرق بين هذا وبين قول أهل التحريف أنهم يقولون: إن المراد بالوجه الذات؛
 لا أن له وجهًا، فعبر به عن الذات. اهـ

(٨٣) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلَاثًا، يَرْضَى لَكُمْ: أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَأَنْ تُنَاصِحُوا مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ أَمْرَكُمْ، وَيَسْخَطُ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَأَحْمَدُ، وَاللَّفْظُ لِأَحْمَدَ^(١).

(٨٤) وَعَنْ عَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي آخِرِ وِثْرِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ^(٢).

مسائل العقيدة المستفادة من الحديثين

إثبات صفتي الرضا، والسخط لله عز وجل.

دلت أحاديث الباب على إثبات صفتي الرضا، والسخط لله عز وجل، وهما صفتان تليقان بجلال الله وعظمته. لا تماثلان صفة المخلوق.

ومن أدلة إثبات صفة الرضا أيضًا:

قوله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ في آيات كثيرة من كتاب الله.

(١) أخرجه مسلم برقم (١٧١٥)، وأحمد (٨٧٩٩).

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٢٧)، وأخرجه ابن ماجه (١١٧٩)، والترمذي (٣٨٨٢)، والنسائي في

(١٧٤٧) من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإسناده صحيح.

وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]
 . وقوله تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ
 تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧].

وفي صحيح مسلم (٤٨٦) عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً مِنَ
 الْفَرَّاشِ فَالْتَمَسْتُهُ فَوَقَعَتْ يَدِي عَلَى بَطْنِ قَدَمَيْهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ وَهُوَ
 يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ
 لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ».

وفي صحيح مسلم (١٧١٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ
 يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا، فَيَرْضَى لَكُمْ: أَنْ تَعْبُدُوهُ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا،
 وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ،
 وَإِضَاعَةُ الْمَالِ».

ومن الأدلة في إثبات صفة السخط لله عز وجل أيضًا:

قوله تعالى: ﴿لَيْسَ مَا قَدَمْتَ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٨٠].
 وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ﴾ [محمد: ٢٨].
 وفي الصحيحين عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ
 وَتَعَالَى يَقُولُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ؟ فَيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ، فَيَقُولُ: هَلْ
 رَضِيتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: وَمَا لَنَا لَا نَرْضَى وَقَدْ أَعْطَيْنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، فَيَقُولُ:
 أَنَا أَعْطَيْتُكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ، قَالُوا: يَا رَبِّ، وَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: أُحِلُّ
 عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي، فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا».

تحريف المبتدعة لهاتين الصفتين والرد عليهما.

وقال الإمام العثيمين رحمه الله في شرح الواسطية كَمَا فِي مَجْمُوعِ فَتَاوَاهِ

(٤٠٨/٨):

قال أهل التعطيل: والمراد بالرضى الثواب، أو إرادة الثواب.

فالجواب أن نقول: هذا تحريف للكلم عن مواضعه؛ فما الذي أدراك أن المراد

بالرضى الثواب؟ فأنتم الآن قلتم على الله ما لا تعلمون من وجهين:

الوجه الأول: صرفتم النص عن ظاهره بلا علم.

الوجه الثاني: أثبتتم له معنى خلاف الظاهر بلا علم.

ثم نقول لهم: الإرادة؛ إذا قلتم: إنها ثابتة لله عز وجل؛ فإنه تنتقض قاعدتكم؛

لأن للإنسان إرادة؛ كما قال تعالى: ﴿مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾

[آل عمران: ١٥٢]؛ فللإنسان إرادة، بل للجدار إرادة؛ كما قال تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا

جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ [الكهف: ٧٧]؛ فأنتم إما أن تنفوا الإرادة عن الله عز وجل كما

نفيتم ما نفيتم من الصفات، وإما أن تثبتوا لله عز وجل ما أثبتته لنفسه، وإن كان

للمخلوق نظيره في الاسم لا في الحقيقة. اهـ

فصل في ذكر بعض ما أورده المبتدعة على أهل السنة وادعوا عليهم التأويل

قوله تعالى: (أولم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاما فهم لها مالكون) (يس: ٧١).

قال أهل التعطيل: أنتم - يعنون أهل السنة - أولتم في هذه الآية؛ فكيف تنكرون علينا التأويل؛ فقد قلتم فيها: إن الله لم يباشر خلق الأنعام بيديه، وأن المراد مما عملت أيدينا، يعني: بقدرته.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله كما في مجموع الفتاوى (٤٥/٣):

وَمَا يُشْبِهُ هَذَا الْقَوْلَ - يعني من الادعاءات الباطلة - أَنْ يُجْعَلَ اللَّفْظُ نَظِيرًا لِمَا لَيْسَ مِثْلَهُ كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ ؟ فَقِيلَ هُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ ؟

فَهَذَا لَيْسَ مِثْلَ هَذَا؛ لِأَنَّهُ هُنَا أَضَافَ الْفِعْلَ إِلَى الْأَيْدِي؛ فَصَارَ شَبِيهَاً بِقَوْلِهِ: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ وَهُنَا أَضَافَ الْفِعْلَ إِلَيْهِ؛ فَقَالَ: ﴿لِمَا خَلَقْتَ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿بِيَدَيَّ﴾ وَأَيْضًا؛ فَإِنَّهُ هُنَا ذَكَرَ نَفْسَهُ الْمُقَدَّسَةَ بِصِغَةِ الْمُفْرَدِ، وَفِي الْيَدَيْنِ ذَكَرَ لَفْظَ التَّثْنِيَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ وَهُنَاكَ أَضَافَ الْأَيْدِي إِلَى صِغَةِ الْجَمْعِ فَصَارَ كَقَوْلِهِ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا. وَهَذَا فِي الْجَمْعِ نَظِيرُ قَوْلِهِ: ﴿بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ وَبِيَدِهِ الْخَيْرُ

فِي الْمَفْرَدِ فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَذْكُرُ نَفْسَهُ تَارَةً بِصِغَةِ الْمَفْرَدِ مُظْهَرًا أَوْ مُضْمَرًا وَتَارَةً بِصِغَةِ الْجَمْعِ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ وَأَمْثَالُ ذَلِكَ.

وَلَا يَذْكُرُ نَفْسَهُ بِصِغَةِ التَّثْنِيَةِ قَطُّ؛ لِأَنَّ صِغَةَ الْجَمْعِ تَقْتَضِي التَّعْظِيمَ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ؛ وَرُبَّمَا تَدُلُّ عَلَى مَعَانِي أَسْمَائِهِ، وَأَمَّا صِغَةُ التَّثْنِيَةِ فَتَدُلُّ عَلَى الْعَدَدِ الْمُخْصُورِ وَهُوَ مُقَدَّسٌ عَنْ ذَلِكَ، فَلَوْ قَالَ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ لَمَا كَانَ كَقَوْلِهِ: ﴿بِمَا عَمِلْتَ أَيَّدِينَا﴾ وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ: ﴿بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ وَبِيَدِهِ الْخَيْرُ وَلَوْ قَالَ خَلَقْتَ بِصِغَةِ الْإِفْرَادِ؛ لَكَانَ مُفَارِقًا لَهُ؛ فَكَيْفَ إِذَا قَالَ خَلَقْتَ بِيَدَيَّ؟ بِصِغَةِ التَّثْنِيَةِ هَذَا مَعَ دَلَالَةِ الْأَحَادِيثِ الْمُسْتَفِيضَةِ، بَلِ الْمُتَوَاتِرَةِ وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ عَلَى مِثْلِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ. اهـ

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله كما في مختصر الصواعق (ص ٤١):

وَسِرُّ الْفَرْقِ أَنَّ الْفِعْلَ قَدْ يُصَافُ إِلَى يَدِ ذِي الْيَدِ الْمُرَادِ الْإِضَافَةُ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ: ﴿بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠] ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠].
وَأَمَّا إِذَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ، ثُمَّ عُدِّي بِالْبَاءِ إِلَى يَدِهِ مُفْرَدَةً أَوْ مُثْنَةً؛ فَهُوَ مِمَّا بَاشَرَتْهُ بِهِ، وَلِهَذَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ بِيَدِهِ إِلَّا ثَلَاثًا: خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ، وَغَرَسَ جَنَّةَ الْفِرْدَوْسِ بِيَدِهِ، وَكَتَبَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ»^(١).

(١) لفظ الحديث المذكور لم أجده عن عبد الله بن عمرو بن العاص، لا مرفوعاً ولا موقوفاً، وإنما أخرجه الدارقطني في "الصفات" رقم (٢٨)، وأبو نعيم في "صفة الجنة" (٤٨/١) رقم (٢٣)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (١٢٥/٢) رقم (٦٩٢) من طريق عون بن عبد الله بن الحارث، عن أخيه عبد الله بن عبد الله بن الحارث، عن أبيه عبد الله بن الحارث بن نوفل، بلفظ: خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ثَلَاثَةً أَشْيَاءَ بِيَدِهِ، خَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِيَدِهِ، وَكَتَبَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ، وَغَرَسَ الْفِرْدَوْسَ بِيَدِهِ. قال البيهقي: هذا مرسل.

قلت: وفي إسناده عون بن عبد الله، وهو مجهول.

فَلَوْ كَانَتْ يَدُ هِيَ الْقُدْرَةُ لَمْ يَكُنْ لَهَا اخْتِصَاصٌ بِذَلِكَ، وَلَا كَانَتْ لِآدَمَ فَضِيلَةٌ بِذَلِكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مِمَّا خَلَقَ بِالْقُدْرَةِ.

وَقَدْ أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ أَهْلَ الْمُؤَقِفِ يَأْتُوهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُونَ: «يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ» وَكَذَلِكَ قَالَ آدَمُ لِمُوسَى فِي مُحَاجَّتِهِ لَهُ: «اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ وَخَطَّ لَكَ الْأَلْوَابِحَ بِيَدِهِ»، وَفِي لَفْظٍ آخَرَ: «كَتَبَ لَكَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ»، وَهُوَ مِنْ أَصَحِّ الْأَحَادِيثِ، وَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ الْمَشْهُورُ. «أَنَّ الْمَلَائِكَةَ قَالُوا: يَا رَبِّ خَلَقْتَ بَنِي آدَمَ يَأْكُلُونَ وَيَشْرَبُونَ وَيَنْكِحُونَ وَيَرْكَبُونَ، فَاجْعَلْ لَهُمُ الدُّنْيَا وَلَنَا الْآخِرَةَ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: لَا أَجْعَلُ صَالِحَ ذَرِيَّةٍ مِنْ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي كَمَنْ قُلْتُ لَهُ كُنْ

وقال الدارمي في "النقض على المريسي" (١/ ٢٦١):

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، ثَنَا عُبَيْدُ بْنُ مِهْرَانَ - وَهُوَ الْمُكْتَبُ - ثَنَا مُجَاهِدٌ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ: خَلَقَ اللَّهُ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ بِيَدِهِ: - الْعَرْشُ، وَالْقَلَمُ، وَعَدْنُ، وَآدَمُ ثُمَّ قَالَ لِسَائِرِ الْخَلْقِ: كُنْ فَكَانَ. إسناده صحيح، رجاله ثقات.

وقال الإمام عبد الله بن أحمد في "السنة" (١١١٨):

حَدَّثَنِي أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، نَا أَبُو قُتَيْبَةَ، نَا حَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ بِيَدِهِ، وَسَائِرُ ذَلِكَ قَالَ: لَهُ كُنْ فَكَانَ، خَلَقَ الْقَلَمَ بِيَدِهِ، وَآدَمَ بِيَدِهِ، وَالتَّوْرَةَ كَتَبَهَا بِيَدِهِ، وَجَنَّاتِ عَدْنِ بِيَدِهِ.

إسناده ضعيف؛ لضعف حسن بن أبي جعفر، وعلي بن زيد بن جدعان. وهو يتقوى بالذي قبله، وله حكم المرفوع، والله أعلم.

فَكَانَ^(١) وَهَذَا التَّخْصِصُ إِنَّمَا فِيهِمْ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] فَلَوْ كَانَ مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا عَمِلْتَ أَيَّدِينَا﴾ [يس: ٧١]؛ لَكَانَ هُوَ وَالْإِنْعَامُ فِي ذَلِكَ سَوَاءً.

(١) ضعيف منكر: أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٤٥٨٤)، من طريق إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي، ثنا حجاج بن محمد، ثنا أبو غسان محمد بن مطرف، عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَالَتْ: يَا رَبَّنَا، أَعْطَيْتَ بَنِي آدَمَ الدُّنْيَا يَأْكُلُونَ فِيهَا وَيَشْرَبُونَ وَيَلْبَسُونَ، وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَلَا نَأْكُلُ وَلَا نَشْرَبُ وَلَا نَلْبَسُ، وَكَمَا جَعَلْتَ لَهُمُ الدُّنْيَا فَاجْعَلْ لَنَا الْآخِرَةَ. قَالَ: لَا أَجْعَلُ صَالِحَ ذُرِّيَّةٍ مِنْ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ كَمَنْ قُلْتُ لَهُ: كُنْ فَكَانَ».

وأخرجه في "الأوسط" (١٩٦ / ٦) (٦١٧٣) من طريق طلحة بن زيد، عن صفوان بن سليم به.

قال الهيثمي في "المجمع" (١ / ٢٥٤): وفيه إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي، وهو كذاب متروك، وفي سند الأوسط طلحة بن زيد، وهو كذاب أيضاً.

قلت: وقد روي موقوفاً على عبد الله بن عمرو بن العاص.

أخرجه الدارمي في "الرد على المريسي" (١ / ٢٥٦ - ٢٥٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: «لَقَدْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: يَا رَبَّنَا، مِمَّا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ، وَمِمَّا حَمَلَةُ الْعَرْشِ، وَمِمَّا الْكَرَامُ الْكَاتِبُونَ، وَنَحْنُ نُسَبِّحُ اللَّهَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا نَسَامُ وَلَا نَفْتِرُ، خَلَقْتَ بَنِي آدَمَ فَجَعَلْتَ لَهُمُ الدُّنْيَا، وَجَعَلْتَهُمْ يَأْكُلُونَ وَيَشْرَبُونَ وَيَتَزَوَّجُونَ فَكَمَا جَعَلْتَ لَهُمُ الدُّنْيَا فَاجْعَلْ لَنَا الْآخِرَةَ فَقَالَ: لَنْ أَفْعَلَ، ثُمَّ عَادُوا فَاجْتَهَدُوا الْمُسْأَلَةَ، فَقَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: لَنْ أَفْعَلَ، ثُمَّ عَادُوا فَاجْتَهَدُوا الْمُسْأَلَةَ بِمِثْلِ ذَلِكَ، فَقَالَ: لَنْ أَجْعَلَ صَالِحَ ذُرِّيَّةٍ مِنْ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ كَمَنْ قُلْتُ لَهُ: كُنْ فَكَانَ؟».

وذكره الذهبي كما في "العلو" (ص ٨٢) عن الدارمي، وقال: إسناده صالح.

قلت: في إسناده عبد الله بن صالح، وهو كاتب الليث، فيه ضعف يسير. وقد خولف هشام بن سعد؛ فقد رواه معمر، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ﴾ [الإسراء: ٧٠]، قَالَ: قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ بَنِي آدَمَ الدُّنْيَا يَأْكُلُونَ مِنْهَا وَيَنْعَمُونَ، فَلَمْ تُعْطِنَا ذَلِكَ فَأَعْطَيْنَا فِي الْآخِرَةِ، فَقَالَ: وَعِزِّي لَا أَجْعَلُ صَالِحَ ذُرِّيَّةٍ مِنْ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ كَمَنْ قُلْتُ لَهُ: كُنْ فَكَانَ».

أخرجه عبد الرزاق في "تفسيره" (١٥٩٢) عن معمر به.

وهذا أصح، أعني أنه من قول زيد بن أسلم؛ فيكون الوصل وهما إما من عبد الله بن صالح، أو

من هشام بن سعد.

فَلَمَّا فَهِمَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيدِي﴾ [ص: ٧٥] يُوجِبُ لَهُ تَخْصِيصًا وَتَفْضِيلًا بِكَوْنِهِ مَخْلُوقًا بِالْيَدَيْنِ عَلَى مَنْ أُمِرَ أَنْ يَسْجُدَ لَهُ، وَفَهُم

= وأخرجه عبد الله بن أحمد في "السنة" (٤٦٩/٢، رقم ١٠٦٥)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٢/ ١٢١ رقم ٦٨٨)، وفي "شعب الإيوان" (١/ ١٧٢ رقم ١٤٩) حدثنا الهيثم بن خارجة، نا عثمان بن علاق، وهو عثمان بن حصن بن علاق، قال: سمعت عروة بن رويم يقول: أخبرني الأنصاري: أن النبي ﷺ قال ... فذكره بنحوه. والأنصاري هذا لا يُدرى من هو، وعروة بن رويم ليس له سماع من أحد من الصحابة، فهو مرسل.

وقد جاء مصرحاً به عند البيهقي في "الأسماء والصفات" (٦٨٩)، حيث أوردته من طريق جنيد بن حكيم، عن هشام بن عمار، عن عبد ربه بن صالح القرشي قال: سمعت عروة بن رويم يحدث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، فذكره مرفوعاً بنحوه. إلا أن رواية عروة بن رويم عن جابر بن عبد الله الأنصاري مرسلة.

ثم أيضاً جنيد بن حكيم فيه ضعف، قال فيه الدارقطني: ليس بالقوي. وقد خالفه أبو زرعة الإمام فرواه عن هشام بن عمار بإسناده... كما رواه الجماعة، وقال فيه عن الأنصاري، بدون تسمية جابر. أخرجه البيهقي في "الأسماء والصفات" (٦٨٨).

وقد أخرجه ابن عساكر (١٣٩/٥٢) وسمى الأنصاري أنساً، فأخرجه من طريق أبي بكر محمد بن أيوب الداراني حدثنا الحسن بن علي بن خلف الصيدلاني، حدثنا سليمان بن عبد الرحمن، حدثني عثمان بن حصن بن عبيدة بن علاق، قال سمعت عروة بن رويم اللخمي يقول: حدثني أنس بن مالك.

وهذا إسناد ضعيف؛ أبو بكر محمد بن أيوب الداراني، والحسن بن علي بن خلف الصيدلاني، لم يؤثر توثيقهما عن معتبر، فهما مجهولا الحال.

وقد تصحف في تفسير ابن كثير في تفسير الآية المتقدمة (الداراني) إلى (الرازي) وهو كذاب، ولم يفتن لذلك محقق الأسماء والصفات (٦٨٩)، وإنما هو الداراني.

ذَلِكَ أَهْلُ الْمَوْقِفِ حِينَ جَعَلُوهُ مِنْ خَصَائِصِهِ، كَانَتْ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ [يس: ٧١] خَطَأً مُحْضًا. اهـ

قال الإمام العثيمين رحمه الله في القواعد المثلى (ص ٧٣):

يقال: ما هو ظاهر هذه الآية وحقيقتها، حتى يقال: إنها صرفت عنه؟

هل يقال: إن ظاهرها أن الله تعالى خلق الأنعام بيده، كما خلق آدم بيده؟.

أو يقال: إن ظاهرها أن الله تعالى خلق الأنعام كما خلق غيرها، لم يخلقها بيده،

لكن إضافة العمل إلى اليد، والمراد صاحبها معروف في اللغة العربية التي نزل بها القرآن.

أما القول الأول فليس هو ظاهر اللفظ لوجهين:

أحدهما: أن اللفظ لا يقتضيه بمقتضى اللسان العربي الذي نزل القرآن به، ألا

ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾، وقوله: ﴿ظَهَرَ

الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمُ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ

يَرْجِعُونَ﴾، وقوله: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيكُمْ﴾، فإن المراد: ما كسبه الإنسان نفسه

وما قدمه، وإن عمله بغير يده، بخلاف ما إذا قال: عملته بيدي، كما في قوله تعالى:

﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾، فإنه يدل على

مباشرة الشيء باليد.

الثاني: أنه لو كان المراد أن الله تعالى خلق هذه الأنعام بيده، لكان لفظ الآية:

خلقنا لهم بأيدينا أنعاما. كما قال الله تعالى في آدم: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ

يَدَيَّ﴾، لأن القرآن نزل بالبيان لا بالتعمية، لقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ

تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾.

وإذا ظهر بطلان القول الأول، تعين أن يكون الصواب هو القول الثاني، وهو: أن ظاهر اللفظ أن الله تعالى خلق الأنعام كما خلق غيرها، ولم يخلقها بيده، لكن إضافة العمل إلى اليد كإضافته إلى النفس بمقتضى اللغة العربية، بخلاف ما إذا أضيف إلى النفس، وعدي بالباء إلى اليد، فتنبه للفرق، فإن التنبه للفرق بين المتشابهات من أجود أنواع العلم، وبه يزول كثير من الإشكالات. اهـ.

قوله تعالى: (ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ).

قال المعطلة مخاطبين أهل السنة: أولتم هذه الآية فقلتم: استوى إلى السماء، بمعنى عمد إلى خلق السماء.

قال الإمام العثيمين رحمه الله في القواعد المثلث (ص ٥٢):

والجواب: أن لأهل السنة في تفسيرها قولين:

أحدهما: أنها بمعنى ارتفع إلى السماء. وهو الذي رجحه ابن جرير قال في تفسيره بعد أن ذكر الخلاف: وأولى المعاني بقول الله جل ثناؤه: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ﴾: علا عليهن وارتفع، فدبرهن بقدرته، وخلقهن سبع سماوات. اهـ وذكره البغوي في تفسيره عن ابن عباس، وأكثر مفسري السلف، وذلك تمسكا بظاهر لفظ ﴿اسْتَوَى﴾، وتفويضا لعلم كيفية هذا الارتفاع إلى الله عز وجل.

القول الثاني: أن الاستواء هنا بمعنى القصد التام. وإلى هذا القول ذهب ابن كثير في تفسير سورة البقرة، والبغوي في تفسير سورة فصلت، قال ابن كثير: أي: قصد إلى السماء، والاستواء هاهنا ضَمَّنَ معنى القصد والإقبال، لأنه عدي بإلى. وقال البغوي: أي: عمد إلى خلق السماء.

وهذا القول ليس صرفاً للكلام عن ظاهره، لأن الفعل ﴿اَسْتَوَى﴾ اقترن بحرف يدل على الغاية والانتهاء، فانقل إلى معنى يناسب الحرف المقترن به.

ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ حيث كان معناها يَرَوَى بها عباد الله، لأن الفعل ﴿يَشْرَبُ﴾ اقترن بالباء فانقل إلى معنى يناسبها وهو يروى، فالفعل يُضَمَّن معنى يناسب معنى الحرف المتعلق به ليلتئم الكلام. اهـ

قوله تعالى: (تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءَ لِمَن كَانَ كُفْرًا) (القمر: ١٤).

قال المعطلة لأهل السنة: أولتم هذه الآية فقلتم: تجري بحفظنا ومرأى منا.

قال الإمام العثيمين رحمه الله في القواعد المثلى (ص ٦٦):

قوله تعالى عن سفينة نوح: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾، وقوله لموسى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾.

والجواب: أن المعنى في هاتين الآيتين على ظاهر الكلام وحقيقته، لكن ما ظاهر الكلام وحقيقته هنا؟.

هل يقال: إن ظاهره وحقيقته أن السفينة تجري في عين الله، أو أن موسى عليه الصلاة والسلام يُرَبَّى فوق عين الله تعالى؟.

أو يقال: إن ظاهره أن السفينة تجري، وعين الله ترعاها وتكلؤها، وكذلك تربية موسى تكون على عين الله تعالى يرعاه ويكلؤه بها.

ولا ريب أن القول الأول باطل من وجهين:

الأول: أنه لا يقتضيه الكلام بمقتضى الخطاب العربي، والقرآن إنما نزل بلغة العرب، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، وقال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾.

ولا أحد يفهم من قول القائل: فلان يسير بعيني. أن المعني: أنه يسير داخل عينه. ولا من قول القائل: فلان تخرّج على عيني. أن تخرّجه كان وهو راكب على عينه. ولو ادعى مدع أن هذا ظاهر اللفظ في هذا الخطاب لضحك منه السفهاء فضلاً عن العقلاء.

الثاني: أن هذا ممتنع غاية الامتناع، ولا يمكن لمن عرف الله وقدره حق قدره أن يفهمه في حق الله تعالى، لأن الله تعالى مستو على عرشه بائن من خلقه، لا يحل فيه شيء من مخلوقاته، ولا هو حال في شيء من مخلوقاته، سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً.

فإذا تبين بطلان هذا من الناحية اللفظية والمعنوية، تعين أن يكون ظاهر الكلام هو القول الثاني: أن السفينة تجري وعين الله ترعاها وتكلؤها، وكذلك تربية موسى تكون على عين الله، يرعاه ويكلؤه بها.

وهذا معنى قول بعض السلف: (بمرأى منى)، فإن الله تعالى إذا كان يكلؤه بعينه؛ لزم من ذلك أن يراه، ولازم المعنى الصحيح جزء منه، كما هو معلوم من دلالة اللفظ. اهـ

قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ) (الفتح: ١٠).

قال المعطلة: وافقتمونا يا من تنكرون التأويل في هذه الآية: أنها ليست على ظاهرها، وأن المبايعة لم تكن لله مباشرة، وأن يد الله لم تمس أيدي المخلوقين.

قال الإمام العثيمين رحمه الله في القواعد المثلى (ص ٧٣):

والجواب: أن يقال: هذه الآية تضمنت جملتين:

الجملة الأولى: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾.

وقد أخذ السلف أهل السنة بظاهرها وحقيقتها. وهي صريحة في أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يبايعون النبي ﷺ نفسه، كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾.

ولا يمكن لأحد أن يفهم من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ أنهم يبايعون الله نفسه، ولا أن يدعي أن ذلك ظاهر اللفظ؛ لمنافاته لأول الآية والواقع، واستحالته في حق الله تعالى.

وإنما جعل الله تعالى مبايعة الرسول ﷺ مبايعة له؛ لأنه رسوله، وقد بايع الصحابة على الجهاد في سبيل الله تعالى، ومبايعة الرسول على الجهاد في سبيل من أرسله مبايعة لمن أرسله، لأنه رسوله المبلغ عنه، كما أن طاعة الرسول طاعة لمن أرسله، لقوله تعالى ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾.

وفي إضافة مبايعتهم الرسول ﷺ إلى الله تعالى من تشريف النبي ﷺ وتأييده، وتوكيد هذه المبايعة، وعظمها، ورفع شأن المبايعين؛ ما هو ظاهر لا يخفى على أحد. الجملة الثانية: قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾، وهذه أيضا على ظاهرها وحقيقتها، فإن يد الله تعالى فوق أيدي المبايعين، لأن يده من صفاته، وهو سبحانه فوقهم على عرشه، فكانت يده فوق أيديهم.

وهذا ظاهر اللفظ وحقيقتها، وهو لتوكيد كون مبايعة النبي ﷺ مبايعة لله عز وجل، ولا يلزم منها أن تكون يد الله جل وعلا مباشرة لأيديهم، ألا ترى أنه يقال: السماء فوقنا، مع أنها مباينة لنا بعيدة عنا.

فيد الله عز وجل فوق أيدي المبايعين ﷺ مع مبايئته تعالى خلقه، وعلوه عليهم. ولا يمكن لأحد أن يفهم أن المراد بقوله: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ يد النبي ﷺ، ولا أن يدعي أن ذلك ظاهر اللفظ، لأن الله تعالى أضاف اليد إلى نفسه، ووصفها بأنها فوق أيديهم. ويد النبي ﷺ عند مبايعة الصحابة لم تكن فوق أيديهم، بل كان يسطها إليهم، فيمسك بأيديهم كالمصافح لهم، فيده مع أيديهم لا فوق أيديهم. اهـ

قوله تعالى: (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ) وقوله تعالى: (وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تَبْصُرُونَ)

قال المعطلة: وافقتمونا يا من تنكرون التأويل في هذه الآية: أنها ليست على ظاهرها، وأن القرب المذكور هو قرب الملائكة.

قال الإمام العثيمين رحمه الله في القواعد المثلى (ص ٦٤):

والجواب: أن تفسير القرب فيهما بقرب الملائكة ليس صرفاً للكلام عن ظاهره لمن تدبره.

أما الآية الأولى: فإن القرب مقيد فيها بما يدل على ذلك، حيث قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ * إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ * مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ *، ففي قوله: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى﴾ دليل على أن المراد به: قرب الملكين المتلقيين.

وأما الآية الثانية: فإن القرب فيها مقيد بحال الاحتضار، والذي يحضر الميت عند موته هم الملائكة، لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ

لا يُقَرِّطُونَ، ثم إن في قوله: ﴿أَمْ أَنْتُمْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ دليلاً بيناً على أنهم الملائكة، إذ يدل على أن هذا القريب في نفس المكان، ولكن لا نبصره، وهذا يعين أن يكون المراد قرب الملائكة، لاستحالة ذلك في حق الله تعالى.

بقى أن يقال: فلماذا أضاف الله القرب إليه، وهل جاء نحو هذا التعبير مراداً به الملائكة؟.

فالجواب: أضاف الله تعالى قرب ملائكته إليه لأن قريهم بأمره، وهم جنوده ورسله.

وقد جاء نحو هذا التعبير مراداً به الملائكة، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾، فإن المراد به قراءة جبريل القرآن على رسول الله ﷺ، مع أن الله تعالى أضاف القراءة إليه، لكن لما كان جبريل يقرؤه على النبي ﷺ بأمر الله تعالى صحت إضافة القراءة إليه تعالى.

وكذلك جاء في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾، وإبراهيم إنما كان يجادل الملائكة الذين هم رسل الله تعالى. اهـ

حديث: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض».

قال الإمام الألباني رحمه الله في السلسلة الضعيفة (٢٢٣):

منكر. أخرجه أبو بكر بن خلاد في الفوائد (١/ ٢٢٤/ ٢)، وابن عدي (٢/ ١٧)، وابن بشران في الأمالي (١/ ٣/ ٢) والخطيب (٦/ ٣٢٨) وعنه ابن الجوزي في الواهيات (٢/ ٨٤/ ٩٤٤) من طريق إسحاق بن بشر الكاهلي، حدثنا أبو معشر المدائني، عن محمد بن المنكدر، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به، مرفوعاً.

ذكره الخطيب في ترجمة الكاهلي هذا، وقال: يروي عن مالك، وغيره من الرفعاء أحاديث منكورة، ثم ساق له هذا الحديث، ثم روى تكذيبه عن أبي بكر بن أبي شيبة، وقد كذبه أيضا موسى بن هارون وأبو زرعة، وقال ابن عدي عقب الحديث: هو في عداد من يضع الحديث، وكذا قال الدارقطني كما في الميزان، وزاد ابن الجوزي: لا يصح، وأبو معشر ضعيف.

وقال المناوي متعبا على السيوطي حيث أورده في الجامع من رواية الخطيب وابن عساكر: قال ابن الجوزي: حديث لا يصح، وقال ابن العربي: هذا حديث باطل فلا يلتفت إليه.

ثم وجدت للكاهلي متابعا، وهو أحمد بن يونس الكوفي، وهو ثقة أخرجه ابن عساكر (١٥/٩٠/٢) من طريق أبي علي الأهوازي، حدثنا أبو عبد الله محمد بن جعفر بن عبيد الله الكلاعي الحمصي بسنده عنه به.

أورده في ترجمة الكلاعي هذا، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، لكن أبو علي الأهوازي متهم، فالحديث باطل على كل حال.

ثم رأيت ابن قتيبة أخرج الحديث في غريب الحديث (٣/١٠٧/١) عن إبراهيم بن يزيد، عن عطاء، عن ابن عباس موقوفا عليه.

والوقف أشبه، وإن كان في سنده ضعيف جدا، فإن إبراهيم هذا وهو الخوزي متروك، كما قال أحمد والنسائي.

لكن روي الحديث بسند آخر ضعيف عن ابن عمرو:

رواه ابن خزيمة (٢٧٣٧) والطبراني في الأوسط (١/ ٣٣ / ٢)، وقال: تفرد به عبد الله بن المؤمل، ولذا ضعفه البيهقي في الأسماء (ص ٣٣٣) وهو مخرج في التعليق الرغيب (٢ / ١٢٣).

وإذا عرفت ذلك، فمن العجائب أن يسكت عن الحديث الحافظ ابن رجب في ذيل الطبقات (٧/ ١٧٤-١٧٥)، ويتأول ما روي عن ابن الفاعوس الحنبلي أنه كان يقول: الحجر الأسود يمين الله حقيقة. بأن المراد يمينه أنه محل الاستلام والتقبيل، وأن هذا المعنى هو حقيقة في هذه الصورة، وليس مجازاً، وليس فيه ما يوهم الصفة الذاتية أصلاً، وكان يغنيه عن ذلك كله التنبيه على ضعف الحديث، وأنه لا داعي لتفسيره، أو تأويله؛ لأن التفسير فرع التصحيح كما لا يخفى. اهـ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٣٩٨/٥):

وَأَمَّا مَا حَكَاهُ أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ عَنْ بَعْضِ الْحَنْبَلِيِّ: أَنَّ أَحْمَدَ لَمْ يَتَأَوَّلْ إِلَّا ثَلَاثَةً أَشْيَاءَ: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ» «وَقُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ» «وَإِنِّي أَجِدُ نَفْسَ الرَّحْمَنِ مِنْ قِبَلِ الْيَمَنِ» فَهَذِهِ الْحِكَايَةُ كَذِبٌ عَلَى أَحْمَدَ لَمْ يَنْقُلْهَا أَحَدٌ عَنْهُ بِإِسْنَادٍ؛ وَلَا يَعْرِفُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ نَقْلَ ذَلِكَ عَنْهُ. وَهَذَا الْحَنْبَلِيُّ الَّذِي ذَكَرَ عَنْهُ أَبُو حَامِدٍ مَجْهُولٌ لَا يَعْرِفُ لَا عِلْمُهُ بِمَا قَالَ، وَلَا صِدْقُهُ فِيمَا قَالَ. اهـ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٣٩٧/٦):

رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِإِسْنَادٍ لَا يَثْبُتُ، وَالْمَشْهُورُ إِنَّمَا هُوَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، فَمَنْ صَافَحَهُ وَقَبَلَهُ؛ فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللَّهَ وَقَبَلَ يَمِينَهُ».

وَمَنْ تَدَبَّرَ اللَّفْظَ الْمُنْقُولَ؛ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِيهِ إِلَّا عَلَى مَنْ لَمْ يَتَدَبَّرْهُ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: «يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ» فَقَيَّدَهُ بِقَوْلِهِ «فِي الْأَرْضِ» وَلَمْ يُطْلَقْ فَيَقُولَ يَمِينُ اللَّهِ وَحُكْمُ اللَّفْظِ الْمُقَيَّدِ يُخَالِفُ حُكْمَ اللَّفْظِ الْمُطْلَقِ. ثُمَّ قَالَ: «فَمَنْ صَافَحَهُ وَقَبَّلَهُ فَكَانَتْمَا صَافَحَ اللَّهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ».

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُشَبَّهَ غَيْرَ الْمُشَبَّهِ بِهِ؛ وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُصَافِحَ لَمْ يُصَافِحْ يَمِينَ اللَّهِ أَصْلًا، وَلَكِنْ شُبِّهَ بِمَنْ يُصَافِحُ اللَّهَ فَأَوَّلُ الْحَدِيثِ وَآخِرُهُ يُبَيِّنُ أَنَّ الْحَجَرَ لَيْسَ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ عِنْدَ كُلِّ عَاقِلٍ، وَلَكِنْ يُبَيِّنُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَمَا جَعَلَ لِلنَّاسِ بَيِّنَاتًا يَطُوفُونَ بِهِ: جَعَلَ لَهُمْ مَا يَسْتَلِمُونَهُ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ تَقْيِيلِ يَدِ الْعُظَمَاءِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ تَقْرِيبٌ لِلْمُقْبَلِ، وَتَكْرِيمٌ لَهُ كَمَا جَرَتْ الْعَادَةُ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ لَا يَتَكَلَّمُونَ بِمَا فِيهِ إِضْلَالٌ النَّاسِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ؛ فَقَدْ بَيَّنَّ لَهُمْ فِي الْحَدِيثِ مَا يَنْفِي مِنَ التَّمْثِيلِ. اهـ

حديث: «إني أجد نفس الرحمن من قبل اليمين».

قال الإمام الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة (٣٣٦٧):

«إني أجد نفس الرحمن من هاهنا - يشير إلى اليمين».

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٦٠ / ٧) / (٦٣٥٨): حدثنا أبو زرعة: ثنا أبو

اليمان: ثنا إسماعيل بن عياش، عن الوليد بن عبد الرحمن (ح):

وثنا بكر بن سهل: ثنا عبد الله بن يوسف: ثنا عبد الله بن صالح الحمصي:

حدثني إبراهيم بن سليمان الأفطس، عن الوليد بن عبد الرحمن الجرشي، عن جبير

بن نفير: حدثني سلمة بن نفيل السكوني قال: دنوت من رسول الله ﷺ، حتى كادت

ركبتاي تمان فخذ، فقلت: يا رسول الله! تركت الخيل، وألقي السلاح، وزعم أقوام أن لا قتال! فقال: «كذبوا! الآن جاء القتال، لا تزال من أمتي أمة قائمة على الحق، ظاهرة على الناس، يزيغ الله قلوب قوم قاتلوهم لينالوا منهم». وقال وهو مول ظهره إلى اليمن: «إني أجد نفس الرحمن من هاهنا، ولقد أوحى إلي أني مكفوت غير ملبث، وتبعوني أفناداً، والخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، وأهلها معانون عليها».

قلت: واسناده صحيح من الوجه الأول، عن الوليد بن عبد الرحمن، وهو ثقة من رجال مسلم. وفي الوجه الآخر بكر بن سهل؛ فيه ضعف.

وشيوخ عبد الله بن صالح الحمصي لم أعرفه! ثم تبين أن اسم أبيه محرف، صوابه (سالم)، فقد رأيت البيهقي قد أخرج الحديث في الأسماء والصفات (ص ٤٦٢ - ٤٦٣) من طريق محمد بن إسحاق الصاغانى: أنا عبد الله بن يوسف: أنا عبد الله بن سالم الحمصي: ثنا إبراهيم بن سليمان الأفيطس به.

قلت: فهو إسناد صحيح أيضاً؛ لأن عبد الله بن سالم الحمصي - وهو الأشعري - ثقة اتفاقاً، ومن رجال البخاري.

ومن ضلال الشيخ الكوثري، ومعاداته للسنة وأحاديث الصفات، وتضليله للقراء: تعليقه في حاشية الأسماء على ابن سالم هذا بقوله: كان أبو داود يذمه!. فتعامى عن أقوال الأئمة المجمععة على توثيقه، وتشبث بزم أبي داود إياه لمذهبه، وقد أخرج له في سننه، وهو يعلم أن ذلك لا يضر في عدالته وصحة حديثه عند العلماء تنصيصاً وتفريعاً، مع أن الحديث ليس له علاقة بالصفات؛ كما يأتي عن ابن تيمية.

على أنه قد توبع في الوجه الأول كما رأيت، فلا يضره الذم المذكور لو كان قدحاً في ثقته، ولكن هذا هو شأن أهل الأهواء؛ لا يخلصون للبحث العلمي، وإنما يتبعون منه ما يوافق أهواءهم! والله المستعان.

واعلم أن هذا الحديث قد جاء في بعض طرقه زيادة أخرى بلفظ: «وعقر دار المؤمنين بالشام».

وكنتم خرجته في المجلد الرابع (١٩٣٥)، فأعدت تخريجه هنا لحديث الترجمة، مستدركاً به على تخريجي إياه في الضعيفة في المجلد الثالث (١٠٩٧)، لكن من حديث أبي هريرة، فهذا شاهد قوي له من حديث سلمة بن نفيل، أوجب علي تخريجه هنا، والتنبيه على أن الحديث صار به صحيحاً، والحمد لله على توفيقه، وأسأله المزيد من فضله.

هذا؛ ويبدو أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يذهب إلى ثبوت الحديث، فقد رأيتُه سئل عن حديث: (الحجر الأسود يمين الله في الأرض)، وعن هذا الحديث في مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٦/٣٩٧ - ٣٩٨) ؟ فضعف الأول، دون هذا، وقال مبيناً معناه، وأنه ظاهر فيه؛ فقال:

قَوْلُهُ «مِنَ الْيَمَنِ» يُبَيِّنُ مَقْصُودَ الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ لِلْيَمَنِ اخْتِصَاصٌ بِصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى حَتَّى يُظَنَّ ذَلِكَ، وَلَكِنْ مِنْهَا جَاءَ الَّذِينَ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ الَّذِينَ قَالَ فِيهِمْ: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾.

وَقَدْ رُويَ أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: سُئِلَ عَنْ هَؤُلَاءِ؛ فَذَكَرَ أَنَّهُمْ قَوْمٌ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ؛ وَجَاءَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ مِثْلَ قَوْلِهِ: «أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ أَرْقَ قُلُوبًا وَالَّذِينَ أَفْتَدَتْهُ؛ الْإِيمَانُ يَمَانٌ وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ»^(١).

وَهَؤُلَاءِ هُمْ الَّذِينَ قَاتَلُوا أَهْلَ الرِّدَّةِ وَفَتَحُوا الْأَمْصَارَ فِيهِمْ نَفْسَ الرَّحْمَنِ عَنْ الْمُؤْمِنِينَ الْكُرْبَاتِ، وَمَنْ خَصَّصَ ذَلِكَ بِأُوَيْسٍ فَقَدْ أَبْعَدَ.

قال الألباني رحمه الله: وعلى هذا المعنى؛ فليس الحديث من أحاديث الصفات، ولذلك لم يورده الحافظ الذهبي في جملة أحاديثها في كتابه العلو الذي كنت اختصرته، وهو مطبوع، خلافاً للشيخ زاهد الكوثري الذي غمز من صحته كما تقدم مع الرد عليه، ولذلك كَذَّبَ ابن تيمية رحمه الله ما حكاه الغزالي عن بعض الحنابلة أن الإمام أحمد لم يتأول إلا ثلاثة أشياء؛ منها هذا الحديث، فقال (٣٩٨/٥): فهذه الحكاية كذب على أحمد، لم ينقلها أحد عنه بإسناد، ولا يعرف أحد من أصحابه نقل ذلك عنه، وهذا الحنبلي مجهول لا يعرف. اهـ

ثم رأيت ابن الأثير قد أورد الحديث في مادة (نفس) من النهاية، وقال: قيل: عني به الأنصار؛ لأن الله نفس بهم الكرب عن المؤمنين، وهم يمانون؛ لأنهم من الأزد، قال الأزهري: (النفس) في الحديث اسم وضع موضع المصدر الحقيقي من: (نَفَسٌ يَنْفَسُ تَنْفِيسًا وَنَفَسًا)، كما يقال: (فرج يفرج تفرجاً وفرجاً)؛ كأنه قال: أجد تنفيس ربكم من قبل اليمن. اهـ

قال أبو عبد الله غفر الله له: أما الحديث بلفظ: «وَأَجِدُ نَفْسَ رَبِّكُمْ مِنْ قِبَلِ الْيَمَنِ» فهو قطعة من حديث أطول منه:

(١) أخرجه البخاري برقم (٣٤٩٩)، ومسلم برقم (٥٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أخرجه أحمد (١٠٩٧٨)، والطبراني في الأوسط (٤٦٦١)، و مسند الشاميين (١٠٨٣) من طريق شَيْبِ أَبِي رَوْحٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قال: «أَلَا إِنَّ الْإِيْمَانَ يَمَانٍ، وَالْحِكْمَةَ يَمَانِيَّةٌ، وَأَجِدُ نَفْسَ رَبِّكُمْ مِنْ قِبَلِ الْيَمَنِ، أَلَا إِنَّ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ، وَقَسْوَةَ الْقَلْبِ فِي الْفَدَّادِينَ أَصْحَابِ الشَّعْرِ، وَالْوَبَرِ، الَّذِينَ يَغْتَالُهُمُ الشَّيَاطِينُ عَلَى أَعْجَازِ الْإِبِلِ».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لجهالة حال شبيب أبي روح، وقد تفرد بهذه الزيادة: «وَأَجِدُ نَفْسَ رَبِّكُمْ مِنْ قِبَلِ الْيَمَنِ». والحديث في الصحيحين، وغيرهما من طرق عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بدون هذه الزيادة.

حديث «قال الله تعالى: فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها».

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي الْجَوَابِ الصَّحِيحِ (٣/٣٣٥):
وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ يَحْتَجُّ بِهِ الْقَائِلُونَ بِالْحُلُولِ الْعَامِّ، أَوِ الْإِتِّحَادِ الْعَامِّ أَوْ وَحْدَةِ الْوُجُودِ، وَقَدْ يَحْتَجُّ بِهِ مَنْ يَقُولُ بِالْخَاصِّ مِنْ ذَلِكَ، كَأَشْبَاهِ النَّصَارَى.
وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ، فَإِنَّهُ قَالَ: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ»، فَاتَّبَعَتْ ثَلَاثَةٌ: وَلِيًّا لَهُ، وَعَدَاؤُا يُعَادِي وَلِيَّهُ، وَمَيَّزَ بَيْنَ نَفْسِهِ وَبَيْنَ وَلِيِّهِ، وَعَدَاؤُ وَلِيِّهِ، فَقَالَ: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ»، وَلَكِنْ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ وَلِيَّهُ الَّذِي وَالَاهُ فَصَارَ يُحِبُّ مَا يُحِبُّ وَيُبْغِضُ مَا يُبْغِضُ، وَيُؤَالِي مَنْ يُؤَالِي وَيُعَادِي مَنْ يُعَادِي، فَيَكُونُ الرَّبُّ مُؤَذِّنًا بِالْحَرْبِ لِمَنْ عَادَاهُ، بِأَنَّهُ مُعَادٍ لِلَّهِ.
ثُمَّ قَالَ تَعَالَى:

«وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِمِثْلِ أَدَاءٍ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ»، فَفَرَّقَ بَيْنَ الْعَبْدِ الْمُتَقَرَّبِ، وَالرَّبِّ الْمُتَقَرَّبِ إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ»، فَبَيَّنَ أَنَّهُ يُحِبُّهُ بَعْدَ تَقَرُّبِهِ بِالنَّوَافِلِ وَالْفَرَائِضِ.

ثُمَّ قَالَ: «فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا»، وَعِنْدَ أَهْلِ الْخُلُولِ وَالِاتِّحَادِ الْعَامِّ أَوْ الْوَحْدَةِ: هُوَ صَدْرُهُ وَبَطْنُهُ وَظَهْرُهُ وَرَأْسُهُ وَشَعْرُهُ، وَهُوَ كُلُّ شَيْءٍ، أَوْ فِي كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ التَّقَرُّبِ وَبَعْدَهُ، وَعِنْدَ الْخَاصِّ وَأَهْلِ الْخُلُولِ صَارَ هُوَ، وَهُوَ كَالنَّارِ وَالْحَدِيدِ وَالْمَاءِ وَاللَّبَنِ، لَا يَخْتَصُّ بِذَلِكَ آلَةُ الْإِدْرَاكِ وَالْفِعْلِ.

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى:

«فَبِي يَسْمَعُ، وَبِي يُبْصِرُ، وَبِي يَبْطِشُ، وَبِي يَمْشِي»، وَعَلَى قَوْلِ هَؤُلَاءِ - الرَّبُّ هُوَ الَّذِي يَسْمَعُ وَيُبْصِرُ وَيَبْطِشُ وَيَمْشِي، وَالرَّسُولُ إِنَّمَا قَالَ: فَبِي، ثُمَّ قَالَ: «وَلَيْنِ سَأَلْنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَيْنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيدَنَّهُ»، فَجَعَلَ الْعَبْدَ سَائِلًا مُسْتَعِيدًا، وَالرَّبَّ مَسْئُولًا مُسْتَعَاذًا بِهِ، وَهَذَا يُنَاقِضُ الْإِتِّحَادَ، وَقَوْلُهُ: فَبِي يَسْمَعُ مِثْلَ قَوْلِهِ: مَا تَحَرَّكَتْ بِي شَفَتَاهُ، يُرِيدُ بِهِ الْمِثَالَ الْعِلْمِيَّ. اهـ وانظر أيضًا بِمَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٢/ ٣٧١).

حديث: «إن الله عز وجل يقول يوم القيامة: يا ابن آدم مرضت فلم تعدني، قال: يا رب كيف أعوذك وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أن عبدي فلانا مرض فلم تعده؟ أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده؟ يا ابن آدم، استطعمتك فلم تطعمني، قال: يا رب، كيف أطعمك وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه، أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي؟ يا ابن آدم، استسقيتك فلم تسقني، قال: يا رب، وكيف أسقيك وأنت رب العالمين؟ قال: استسقاك عبدي فلان، فلم تسقه، أما إنك لو سقيته وجدت ذلك عندي».

قال الإمام العثيمين رحمه الله في القواعد المثلى (ص ٧٦):

إن السلف أخذوا بهذا الحديث، ولم يصرفوه عن ظاهره بتحريف يتخبطون فيه بأهوائهم، وإنما فسروه بما فسره به المتكلم به.

فقوله تعالى: (مرضت، واستطعمتك، واستسقيتك)، بينه الله تعالى بنفسه، حيث قال: (أما علمت أن عبدي فلانا مرض)، و(أنه استطعمك عبدي فلان)، و(استسقاك عبدي فلان).

وهو صريح في أن المراد به مرض عبد من عباد الله، واستطعام عبد من عباد الله، والذي فسره بذلك هو الله المتكلم به، وهو أعلم بمراده، فإذا فسرنا المرض المضاف إلى الله، والاستطعام المضاف إليه، والاستسقاء المضاف إليه، بمرض العبد واستطعامه واستسقاؤه؛ لم يكن في ذلك صرف للكلام عن ظاهره، لأن ذلك تفسير المتكلم به، فهو كما لو تكلم بهذا المعنى ابتداءً، وإنما أضاف الله ذلك إلى نفسه أولاً للترغيب والحث، كقوله تعالى ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ﴾.

وهذا الحديث من أكبر الحجج الدامغة لأهل التأويل، الذين يحرفون نصوص الصفات عن ظاهرها بلا دليل من كتاب الله تعالى، ولا من سنة رسول الله ﷺ، وإنما يحرفونها بشبه باطلة، هم فيها متناقضون مضطربون.

إذ لو كان المراد خلاف ظاهرها كما يقولون لبينه الله تعالى ورسوله ﷺ، ولو كان ظاهرها ممتنعاً على الله كما زعموا لبينه الله ورسوله ﷺ كما في هذا الحديث.

ولو كان ظاهرها اللائق بالله ممتنعاً على الله لكان في الكتاب والسنة من وصف الله تعالى بما يمتنع عليه ما لا يحصى إلا بكلفة، وهذا من أكبر المحال. اهـ

فهارس المسائل والفوائد

٣	القسم الثاني من الجزء الثاني
٣	تأليف
٣	أبي عبد الله محمد بن علي بن حزام
٣	للمبتدعة مسالك في رد نصوص الكتاب والسنة
٤	أولها: التأويل:
١٤	ثانيها: قول المبتدعة: إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم العقل:
٢٢	ثالثها: قول المبتدعة: إن نصوص الصفات إنما هي من باب المجاز:
٥٥	رابعها: قول المبتدعة: إن أحاديث الصفات لا تفيد اليقين؛ فلا تثبت بها صفات الله عز وجل:
٦٩	خامسها: قول المبتدعة: إن آيات وأحاديث الصفات لا يعقل معانيها:
٧٦	إثبات صفة الاستواء لله عز وجل:
٨٠	تفسير الاستواء على العرش بالاستقرار:
٨٣	إنكار المعطلة لصفة الاستواء:
٨٤	معاني الاستواء في القرآن:
٨٥	إثبات صفة العلو لربنا جل وعلا:
٩٨	شبهة للمبتدعة في نفيتهم لعلو الله مع الجواب عنها:
١٠٠	شبهة أخرى للمبتدعة في نفي صفة العلو لله عز وجل، وجوابها:
	شبهة أخرى: يقول المبتدعة: إنكم إذا قلتم بالعلو؛ فإنكم قد جعلتم الله في جهة وذلك
١١٠	يقتضي حصره سبحانه، وإثبات الحد له:
١١٤	إثبات صفة المعية وبيان أن ذلك لا ينافي علو الله على خلقه:
١٢٢	إثبات صفة القرب والدنو لله عز وجل:
١٣١	قرب الله من عباده أجمعين من لوازم ذاته:
١٣٦	إثبات رؤية المؤمنين كلهم لربهم يوم القيامة:
	تنبيه: جاءت رواية في حديث جرير الذي في الباب عند البخاري (٧٤٣٥) بزيادة (عيانا)، وهي
١٣٩	رواية شاذة، شذ بها أبو شهاب عبد ربه بن نافع:
١٤٠	شبهة للمبتدعة في نفي رؤية المؤمنين لربهم تعالى في الآخرة، مع الجواب عنها:
١٤٣	شبهة أخرى للمبتدعة في نفي رؤية المؤمنين لربهم تعالى، وجوابها:
	قوله عليه الصلاة والسلام في حديث جرير: (كما ترون القمر ليلة البدر، وكذا التشبيه في
١٤٣	حديث أبي سعيد):
١٤٤	الرؤية لا تكون إلا مع إثبات العلو لله عز وجل:
١٤٥	مسألة: رؤية الكفار لله عز وجل في أرض المحشر:
١٤٥	من صفات الله عز وجل الفعلية صفة الإتيان والمجيء:

١٤٦	الرد على تحريف المبتدعة للمجيء والإتيان.
١٤٧	ما جاء عن الإمام أحمد رحمه الله من قوله: يأتي أمره.
١٤٩	شبهة للمبتدعة في إنكار اتصاف ربنا جل وعلا بالإتيان، وجوابها.
١٥٤	إثبات صفة الصورة لله عز وجل كما تليق بجلاله.
١٥٧	حديث: خلق الله آدم على صورته.
١٧٨	إثبات صفة التجلي لله عز وجل.
١٧٩	إثبات صفة الساق لله عز وجل.
١٨٣	الكلام على الصفات السلبية.
١٨٤	سلك المبتدعة مسلك النفي المحض الذي لا يتضمن ثبوتاً.
١٩٢	معنى قوله عليه الصلاة والسلام: يخفض القسط ويرفعه.
١٩٣	الله عز وجل له حجاب من النور.
١٩٤	إنكار المبتدعة للحجاب والرد عليهم.
١٩٨	من صفات الله عز وجل الحجب والاحتجاب كما يليق بجلاله.
١٩٨	من صفات الله عز وجل النور.
٢٠٨	إثبات صفة القدمين لله عز وجل.
٢٠٨	تحريف المبتدعة لصفة القدم والرد عليهم.
٢١٠	قوله: ولا يزال في الجنة فضل حتى يتشأن الله لها خلقاً، فيسكنهم فضل الجنة.
٢١٢	إثبات صفة العينين لله عز وجل.
٢١٦	جاء في بعض الأدلة ذكر العين بالإنفراد وفي بعضها ذكرها بالجمع.
٢١٨	تحريف المبتدعة لصفة العينين والرد عليهم.
٢٢٤	إثبات صفة اليدين لله عز وجل.
٢٢٦	جاء في بعض الأدلة ذكر اليد بالإنفراد وفي بعضها ذكرها بالجمع.
٢٣١	تحريف المبتدعة لصفة اليدين والرد عليهم.
٢٤٢	كلتا يدي الله عز وجل يمين ولا توصف بشمال.
٢٤٨	إثبات صفة الأصابع لله عز وجل.
٢٥١	تحريف المبتدعة لهذه الصفة والرد عليهم.
٢٥٧	إثبات صفة الفرح لله عز وجل.
٢٥٩	تحريف المبتدعة لهذه الصفة والرد عليهم.
٢٦٢	إثبات صفة الضحك لله عز وجل.
٢٦٤	تحريف المبتدعة لهذه الصفة، والرد عليهم.
٢٦٩	تنبيهه.
٢٧٠	إثبات صفتي العزة، والكبرياء لله عز وجل.
٢٧١	معاني العزة.
٢٧٢	إثبات صفة العجب لله عز وجل.

- ٢٧٤..... بعض المعاني لعجب الله عز وجل:
- ٢٧٥..... إثبات صفة الوجه لله عز وجل.....
- ٢٧٥..... تحريف المبتدعة لهذه الصفة والرد عليهم.....
- ٢٨٥..... أورد المبتدعة على أهل السنة قوله تعالى: (كل شيء هالك إلا وجهه) قالوا: إلا ذاته.....
- ٢٨٦..... إثبات صفتي الرضا، والسخط لله عز وجل.....
- ٢٨٨..... تحريف المبتدعة لهاتين الصفتين والرد عليهما.....
- ٢٨٩..... قوله تعالى: (أولم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاما فهم لها مالكون) يس: ٧١.....
- ٢٩٥..... قوله تعالى: (ثم استوى إلى السماء).....
- ٢٩٦..... قوله تعالى: (تجري بأعيننا جزاء لمن كان كفر) القمر: ١٤.....
- ٢٩٧..... قوله تعالى: (إن الذين يبائعونك إنما يبائعونك الله يد الله فوق أيديهم) الفتح: ١٠.....
- قوله تعالى: (ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن أقرب إليه من حبل الوريد)
- وقوله تعالى: (ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون).....
- ٢٩٩..... حديث: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض».....
- ٣٠٠..... حديث: «إني أجد نفس الرحمن من قبل اليمن».....
- ٣٠٣..... حديث «قال الله تعالى: فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها».....
- ٣٠٧..... حديث: «إن الله عز وجل يقول يوم القيامة: يا ابن آدم مرضت فلم تعدني، قال: يا رب كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أن عبي فلانا مرض فلم تعده؟ أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده؟ يا ابن آدم، استطعمتك فلم تطعمني، قال: يا رب، كيف أطعمك وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أنه استطعمك عبي فلان فلم تطعمه، أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي؟ يا ابن آدم، استسقيتك فلم تسقني، قال: يا رب، وكيف أسقيك وأنت رب العالمين؟ قال: استسقاك عبي فلان، فلم تسقه، أما إنك لو سقيته وجدت ذلك عندي».....
- ٣٠٩.....